{ النواسخ }

الْقَوْلُ فِيمَا يرفعُ الأَسْمَاءَ ... وَيَنْصِبِ الأَخْبَارَ حَيْثُ[1] جَاءَ
مِنْ ذَاكَ أَفْعَالٌ ، ومِنْهُ حَرْفُ ... وَالْحَرْفُ فِى اللُّغَاتِ فِيهِ الْخَلْفُ[2]

يُرِيدُ بالأَسْمَاءِ : المبتدآتِ ، وبالأخبارِ : أَخْبَارَ المُبتدآتِ ، وبالأفْعَالِ : "كَانَ" وَأَخَوَاتِهَا ، وبِالحَرفِ[3] : "ما" المُشَبَّهَةَ بِ « لَيْسَ » ، فهى تَعْمَلُ عَمَلَ "لَيْسَ" فى لُغَةِ أَهْلِ الحِجَازِ ، وَأَمَّا بنُو تمَيمٍ فَلا يُعْمِلُونَها ، وَلِذَلِكَ قَالَ : "فيه الخُلْفُ" .

وَاْعلمْ أَنَّ العَوامِلَ الدَّاخِلَةَ عَلَى الْمُبْتَدأ وَالْخَبَرِ ضَرْبَانِ، أَفْعَالٌ، وَحُرُوفٌ ، فَالأَفْعَالُ عَلىَ ضَرْبَيْنِ ، : تَامَّةٌ ، وهى "ظَنَنْتُ" وأَخَوَاتُهَا ، وَنَاقِصَةٌ ، وَهِىَ "كَانَ" وَأَخَوَاتُهَا ، وَأَمَّا الحُرُوفُ فَعَلَى ضَرْبَيْنِ ، ضربٌ يرفعُ الأَوَّلَ وينصبُ الثَّانِيَ ، وَهُو "مَا" ، وَ" لاَ " عِنْدَ أَهْلِ الحِجَازِ ، وَضَرْبٌ يَنْصِبُ الأوَّل ويَرفعُ الثانِيَ وهى " إنَّ " وأخواتُهَا ، وَ"لاَ" الَّتي لِنَفْيِ الجِنْسِ .

---

(١) (ف) "فيما"
(٢) الأصل "خلف"
(٣) (ف) "بالحروف"

وَجُملةُ الأفعـالِ كـانَ ، أضحَى ، أصبحَ ، ظَلَّ ، بَاتَ ، صَارَ ، أمْسَى
لَيْسَ ، وَمَازَالَ[1]، ومَا انْفَكَّ ، وَمَا بَـرِحَ ، مَـا فتِـئَ ، مَـادَامَ ، وَمَـا
صَرُفَتَـهُ مِنْهَـا ، تقُـولُ : كَانَـا زيد [2] شجاعــاً لم يكـن جَبَانَـــا

إنّما بَدَأَ بذكْرِ الفِعْلِ ، لأنَّه الأصْلُ فى العَمَلِ ، واستدلَّ مَنْ جَعَلَها أفْعَالاً بـأمُـورٍ :

مِنْهَا : تصرّفُها بالماضي والمستقبَلِ [3] .

وَمِنْها : أنّها يَتّصلُ بها الضّمائرُ المرفُوعةُ ، وتاءُ التأنيث .

ومـنها: أنهـا تدلُّ علـى مـعـنىً فى نـفسـِهَا، وَمِنهم مَن سَمّاهَا حروفاً [4] ،
واستدلَّ على ذلك بأمورٍ :

مِنْهَا: أنَّها لَوْ كَانتْ فعلاً لتمَّ الكَلامُ بمرفُوعها معَهَا .

ومِنْها : أنَّها لا تؤكّدُ بالمصدَرِ .

وَمِنْها :

أنّها لاَ تدلُّ على الحدَثِ .

والجوابُ عن الأوّلِ ماتقدّم من الوُجُوهِ الثّلاثَة ، وَأمّا أنّها لا تؤكّد بالمصدَرِ ١٣٤/ ب فـلأنَّ الخبَرَ قـد صَـارَ عِوَضـاً عن المصـدَرِ ، فَلَوْ أكّدتْ بِالْمصدَرِ لَزِمَ الجَـمْعُ بيْنَ

---

(١) (ف) "« وما ذاك »" تصحيف

(٢) (ف) "عمرو" بدل "زيد"

(٣) عدا "ليس" فإنها جامدة ، لأنها أشبهت "ما" ، وقال الفارسى بحر فيةّ « ليس » .. ينظر المسائل المنثورة ٢٠٧ ، وأسرار العربية ١٣٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٧٨/١

(٤) هذا الرأى للزجاجى كما فى كتابه الجمل فى النحو ٤١ ، قال الشريشى فى شرحه للألفية : "وأما من قال فى هذه الأفعال " إنها حروف كما قال الزجاجى فهو متجوز ، لأنها لما سلبت الدلالة على الحدث أشبهت الحروف فسماها حروفا" ، وانظر الهمع ١٠/١ ، وأسرار العربية ١٣٢.

العِوضِ وَ المعوّض عَنْهُ ، وهُو غيرُ جائزٍ ؛ لأنَّها مع الخَبَرِ بِمَنزلَةِ الفِعْلِ الدَّالِّ على الحَدثِ. وَأمّا قولُهم : إنّها لا تدلّ على الحدَثِ فَباطلٌ فإنّ مصدرَهَا قد يُستعملُ استعمالَهَا نَحوُ " عجبتُ من كَونكَ [1] قائمًا ". فأمّا قولُ مَن قَال : إنّ هذا مصدرُ "كَانَ" التّامّة ، وَ" قائمًا " حالٌ فليس بشيءٍ ؛ لأنّك تَقُولُ : " أكْرمْتُكَ لِكَونِ زَيدٍ أخَاك " وَالحالُ لاَ تَقعُ معرفةً ، غَايةُ مَا فِي البَابِ مصدرُهَا لم يستعمل مُؤكّداً مَعَها للاستغنَاء عنه بالخَبَرِ المنصُوب [2].

وَإنّما رَفعَت الاسْمَ ونَصبَتِ الخَبَر ؛ لأنّها فعلٌ يفتقرُ إلى اسم يُسنَدُ إليهِ كَسَائِرِ الأفعَالِ ، فلمَّا أسندت إلى مرفُوعٍ [3] يُشبِهُ الفَاعِلَ وَجَبَ نَصبُ الآخرِ تشبيهًا بالمفعُولِ [4] .

وَقِيلَ : لأنَّ معنَاهَا تقريرُ الشّيءِ على صِفَةٍ ، فَلاَبُدَّ من ذكرِ الشّيءِ وَصفته ، فإسنَادُهَا إلى الأوّلِ يُوجِبُ رفعَهُ بهَا فتعيّنَ نَصبُ الثّاني .

والْغَرضُ بهذه الأفْعَالِ ليس إلاَّ تَعْيِينَ الزّمانِ (لِلْخَبَرِ حتّى لو تَعيّنَ لم يحتج إليها ، ولذلك مَنعُوا من قولك : "كَانَ زَيدٌ قَامَ" ؛ لأنّ تَعْيِينَ الزّمَانِ) [5] قد عُلِمَ من لَفْظ : " قَامَ ".

وَيُسَمَّى المرفُوعُ اسمَ "كَانَ" وَالمنصُوبُ خَبَرَ "كَانَ" اخْتِصَارًا ، فإنَّ قَولَكَ : اسْمُ "كَانَ" أَخْصَرُ [6] مِن قَولِكَ : الاسمُ المرفُوعُ بِـ " كَانَ " ، وَخَبَرُ الاسْمِ

---

(١) (ف) " قولك " تحريف .

(٢) انظر : ابن يعيش ٩٠/٧ ، والهمع ١١٤/١.

(٣) في النسختين " موضوع " تحريف ، والصواب ما أثبت .

(٤) هذا هو مذهب البصريين ، أما مذهب جمهور الكوفيين فانظره في الهمع ١١/١ ، والتصريح ١٨٤/١ ، وخلاصته أن هذه الأفعال لا تعمل في المرفوع شيئاً ، وانما هو مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها ، وخالفهم الفراء فذهب إلى أنها عملت فيه الرفع تشبيهاً بالفاعل .

(٥) سقط من (ف) . سبق نظر .

(٦) (ف) " أخص " تحريف .

المرفوعِ بـ " كَانَ " ، وَليْسَ لهَا فى الْحَقِيقةِ اسمٌ ولا خَبرٌ ، لكن قد يُضَافُ إلى الشَّئِ بِأَدْنَى مُلاَبسَةٍ .

ولم يقولُوا : فاعلُ "كَانَ" فى المرفُوعِ ، ولاَ مفعولُ "كَانَ" فى المنصُوب ؛ لأنَّ الفَاعلَ غَيرُ المفعُولِ ، والاسمُ هُنَا هُوَ الخَبرُ فى المعنَى ، ولأن خَبَرها يكونُ مُطابقًا لاسمها فى الإفرَادِ والتثنية وَ الجَمعِ ، والمفعُولُ لا يكوُن مطابقًا للفَاعلِ ، ولأنَّ المفعُولَ يجوزُ حَذفُه ، وَخَبرُ "كَانَ" لا يجوزُ حذفُه ، فَلاَ يكوُنُ مفعُولاً .

وَبِهذَا يَبطُلُ قَولُ الكوُفيينَ : إنَّ خَبرَهَا منصُوبٌ عَلى الحَالِ[1] ؛ لأنَّ الحَالَ يجوزُ حذفُها ، ويلزمُها التَّنكيرُ ، وَخبر "كَانَ" يكونُ معرفةً ونكرةً ، والمعرفةُ لا تكُون حَالاً .

وهذه الأفعَالُ ثَلاثَةَ عَشرَ فعلاً ، وقد ألْحَقَ قومٌ بها ستَّةً أُخَرَ [2] ، وهى " غَدَا ، ورَاحَ ، وعَادَ ، وآضَ [3] " فهذه الأربعةُ متصرِّفةٌ فى الكلاَمِ . واثنان لازمَانِ ما وردَا فيه فلاَ يَخْرُجَانِ عَن مَوْرِدهِمَا فيما تكلمتْ به العربُ ، وهما " جاءت ، وَقَعَد " فَمَنْ ألحقَها بِـ " كَانَ " رَآَها لا تستغنى عن الخَبر فألحقَهَا بـ " كَانَ " لمشَاركتها لها فى هذا المعنَى ، ومن لم يلحقها نَصَبَ ما بَعدَها على الحَالِ لَمَّا رأى أنَّها تتعدَّى بـ " إِلَى " ، تَقُولُ : "غَدا إلى كَذَا ، وعَادَ إليه ، وَرَاحَ إلى زيدٍ ، وآضَ إلى كَذَا ، أى : رَجَعَ إليه .

أَقُولُ : هذه الأربَعةُ فى هذا الوجْهِ تامَّةٌ ، وتكونُ فى قولك : " عَادَ زَيدٌ سَالماً " ناقصةً ، وأمَّا قولُهم : " ما جَاءَتْ حَاجَتَك [4] " قَالَ سيبويه : "كأنَّهُم

---

(١) انظر : الانصاف فى المسألة ١١٩ ص ٨٢١ ، والهمع ١/١١١ .

(٢) منهم الزمخشرى انظر المفصل ٢٦٣ ، وشرحه لابن يعيش ٧/٩٠ .

(٣) آض يئيض بمعنى عاد يعود ، وتأتى بمعنى "صار".

(٤) يقول ابن يعيش ٧/٩١ : "أول من تكلم به الخوارج حين أتاهم ابن العباس يدعوهم إلى الحق من قبل على عليه السلام ، فأجروا "جاء" ههنا مجرى صار " .

hhhhhhhhhhhhhhhhhhhhh٤

قَالُوا : صَارتْ حَاجَتَك [١] " ؟ والأصلُ فى « جَاءَ » أنّه فعلٌ يَتعدّى تارةً بنفسه نحو "مَا جاء زَيدٌ عمراً " ، ومنهم من لا يُعَدِّيه إلا بحرف الجـرّ [٢] فيَقُولُ : "جـاء زَيـدٌ إلى عمروٍ " ، ولكنّ أجروهُ فى هذا المثَالِ مُجْرَى " صَارَ " فجعلُوا له اسماً وَخَبراً مثل " كَانَ " ، وَ "مَا" هُنَا استفهامٌ وَهِيَ مبتدأٌ ، وَ« جَاءَتْ » خَبرٌ [٣] ، وفيه ضَميرٌ يَرجعُ إلي " مَا " وذلك الضمِيرُ اسمُ " جَاءتْ " ، و" حَاجَتكَ " خَبَرُ " جَاءَتْ " ، وأُدخِلَ تاءُ التأنيث على " جَاءَ " لتأنيث معنَى " مَا " ؛ لأنَّ "مَا" هى "الحَاجةُ " فكأنّه قَالَ : أىُّ حَاجَةٍ جَاءتْ حاجَتَكَ ؟ وهُوَ[٤] فى الأعرَابِ بِمَنْزلةِ قَوْلِهِمْ " هِندٌ كَانت جَارِيَتَكَ " ، وَلَمْ يُسْمَعْ هذَا المَثَلُ [٥] إلاَّ بالتَّاء ، وحُملت "جَاءَتْ" على " صَارَ " لِشبِهِهَا لهَا فِي الانْتقَالِ ، تقُولُ " جَاءَ زيدٌ إلى عَمْروٍ (كمَا تقولُ : " صَارَ زَيدٌ إلى عَمْروٍ) [٦]

وَمِنْهُم [مَن] [٧] يَرفعُ " حاجتك " [٨] وَيجعلُهَا اسمَ " جاءتْ " ويجعلُ الخبَرَ "ما" ، وَيقُولُ "ما" فى موضع نَصْبٍ ، والمشهورُ نصبُ "حَاجَتَك" .

وأمّا المثلُ الآخرُ فَهُو قَولُهُم : "شَحَذَ شفرَتَه حتَّى قَعدَتْ كَأنَّهَا حربةٌ" [٩]

١٣٥/أ

---

(١) انظر الكتاب ١/ ٥٠ هارون ، والهمع ١/ ١١٢ .

(٢) (ف) "آخر" تحريف .

(٣) أى : الجملة الفعلية فى محل رفع خبر " ما "

(٤) (ف) " وهى " .

(٥) الذى هو "ما جاءت حاجتك " ؟ ، قال سيبويه ١/ ٢٤ "ولم يقولوا ما جاء حاجتك ... ؛ لأنه بمنزلة المثل فألزموه التاء ".

(٦) سقط فى (ف) . سبق نظر .

(٧) "من" سقط من الأصل .

(٨) قال سيبويه ١/ ٥١ "وزعم يونس أنه سمع رؤبة يقول : ما جاءت حاجتُكَ ؟ ، فيرفع" .

(٩) قول مشهور لأعرابى ، انظر ابن يعيش ٧/ ٩١ ، واللسان "قعد"

أى : حتَّى صَارَتْ ، وهذَا المثلُ مخصوصٌ بمحلِّه لاَ يتعدَّاه ، فلاَ يقالُ : " قَعدَ زيدٌ كَاتبًا " بمعنَى " صَارَ " ، وليس بعيدًا أن يقَالَ : "قعَد زيدٌ كَأَنَّه أميرٌ" ، وقد جاء في القرآنِ : ﴿ فَتَقْعُدَ مَذْمُوماً مَخْذُولاً ﴾ (١) ، فَموضعُ "كأَنَّ" فى المثلِ نصبٌ خَبَرُ "قَعَدَتْ" .

« فصل »

ولـم يـذكـر سيبَوَيه فـى هـذه الأفـعَـالِ (إلاَّ أربـعَـةً) (٢) ، وهـى " كَانَ ، وَصَـارَ، وَمَادَامَ ، ولَيسَ " (٣) ، وإنَّما اقْتصَرَ سيبَوَيهِ علَى هـذه الأربعَـةِ ، لأنَّهُ استَغْنَى عَن البَوَاقِي بِمَا ذَكَرَ منَ الضَّابِط ، وَهُوَ قَولُهُ : " وَما كَانَ نَحوهُنَّ [مِنَ الْفِعْلِ](٤) مِمَّا لا يُستَغْنَى عَنِ الخَبَرِ(٤) " .

قيلَ : عَنَى بذَلِكَ مَا كَانَ من الأفعَالِ موضُوعًا لتقرير الشَّئِ علَى صِفةٍ ، وَعَنوا بالصِّفَةِ الخَبَرَ ، فلو قَطعْتَها عن الصِّفةِ التى هى خَبَرُهَا فقد استعملتها فى غير موضِعَها ، قَالَ عَبْدُ القَاهرِ : هَذِهِ الأفْعَالُ تدلُّ علَى الزَّمانِ فَقَطْ ، فلا تَحْصُلُ الفائدةُ إلاَّ بَعْدَ الإتْيَانِ بالخَبرِ، كما لوْ قُلْتَ: زَيدٌ فِيما مَضَى، لم يَجُزْ ، بَلْ يَجِبُ الإتْيانُ بالخَبرِ (٥) .

قولُهُ : " ومَا صرَّفتُه منْهَا " اعلَمْ أنَّ هَذهِ الأفعَالَ بالنِّسبةِ إلى التصَرُّفِ بالماضِي وَالمستقبلِ علَى ثلاثَةِ أضربٍ :

---

(١) سورة الإسراء : ٢٢ .

(٢) فى الأصل "الأربعة" .

(٣) انظر الكتاب ٥٤/١ هارون .

(٤) إضافة من الكتاب ١/ ٤٥ .

(٥) انظر : المقتصد فى شرح الإيضاح ٣٩٨/١ حيث سماها الجرجانى أفعالاً غير حقيقية ؛ لأنها سلبت الدلالة على الحدث ، وإنما تدل على الزمان فقط .

أحدها : لِمَاضِيهِ مُضَارِعٌ وأمرٌ ، وهى السبعةُ الَّتِى لَيسَ فى أوَّلِهَا " ما " النَّافيَةُ .

والثَّانِى : لِماضيهِ مضارِعٌ لاَ غَيرُ ، وهو مَا كَانَ فى أَوَّلِهِ حرْفُ النَّفْى .

الثَّالِثُ : لاَ مُضَارَع لَهُ ولا أَمرٌ ، وَهُو " لَيْسَ " ، وَ " مَادَامَ " ، أمَّا " لَيْسَ " فَمَنُعَت التَّصَرّفَ ، لِشَبهها بِـ "مَا" النَّافيةِ كَما أنّ " مَا " عَمِلَتْ لِشَبهِهَا بِـ " لَيْسَ "[1] وَأَمَّا "مَادَامَ" فهى لِلتَّوقيتِ وَالتَّأبيدِ ، فَيدخُلُ فيهِ المستقبلُ ، فالتَّوقيتُ[2] كَقَولِهِ تَعالَى : ﴿ مَا دُمْتُ حَيًّا ﴾[3] ، وَالتَّأبِيدُ كقولِهِ تَعالَى : ﴿خَالِدِينَ فِيهَا[4] مَادَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ ﴾[5] .

وَبِالجُملة فجميعُ مَاتَصرّفَ من هذه الأفعَالِ حكمُهُ فى العمَلِ وَاحدٌ، فمَاضِيهَا ، وَمضارعُهَا ، وأمرُهَا ، وَنَهْيُهَا ، وَاسمُ فاعِلَها وَمفعُولها كلُّها تعمَلُ على شرُوطِهَا .

فأمَّا ما فى أوّله " مَا " ، وَ " لَيْسَ " فلا يبنى منه اسمُ فَاعلٍ ولاَ مفعُولٍ ، ولاَ يَعْملُ إلاَّ لفظُ الفعلِ .

والسَّبْعَةُ الأُولَى تَقَدُّمُ الْخَبَرْ فِيهَا عَلَيها وَعَلَى اسمِهَا اشْتَهَرْ

إنَّما جَازَ تقديمُ الخَبَرِ فى هذه السَّبعةِ التى ليسَ فى أوَّلها " ما " ؛ لأنّها أفعَالٌ متصرفَةٌ بالماضى والمستقبلِ وَالأمْرِ ، فَلمَّا تصرَّفت فى نفسِهَا تصرَّفت فى منصُوبهَا بالتّقْدِيمِ وَالتَّأخيرِ ، وَالخبرُ مُشبَّهٌ بالمفعُولِ ، وَالمفعُول يجُوزُ

---

(١) أى : لأنها كما سرى العمل منها إلى "ما" كذلك سرى من "ما" إليها الجمود كما فى شرح ابن القواس ٨٥٩

(٢) سقط فى (ف)

(٣) سورة مريم ٣١ .

(٤) سقط فى (ف) .

(٥) سورة هود ١٠٧ .

تقـديمُه علَى الفعلِ ، تَقولُ : "عَمراً ضَرَبَ زيدٌ " ، فَكَذلِكَ تَقُولُ : " قائماً [1] كَانَ زيدٌ " ، فإن كَانَ الخَبرُ فيه معنَى الاستفهَامِ وَجَبَ تقديمُه عليهَا نحو " مَن كَانَ أَخُوكَ " ؟

فَـ " مَنْ " فى موضعِ نصبٍ خَبر " كَانَ " .

فَإِن دخلَتْ على هذه السَّبعةِ " ما " لم يجز التّقديمُ عليها اتّفاقاً، فلا يُقالُ : " قَائِمًا مَا كَانَ زَيدٌ " ، وَلاَ " جَالِسًا مَا / أَصبحَ / عمروٌ " ، وَيأتى علّةُ ذلك . ١٣٥/ ب

وِلاَ تقدّمْ خَبـرَ المقترِنَـهْ ... بِـ "مَا" عَليهَـا وَهى خَمسٌ بيِّنَهْ

ولاَ يَجوزُ أن تقدِّمَ الخَبرْ ... عَلى اسمِ "مَادامَ" وَجَازَ فى الأُخَرْ

اعلم أنّ هَذه الأفعَالَ جَميعَهَا يَجوزُ تقديمُ خَبرِهَا على اسمها بلا خَلافٍ ، فأمَّا (قوله)[2] : إنَّه لاَ يجُوزُ تَقْـديمُ خَبَرِ "مَـادَامَ" على اسْمِـهَا فَشيءٌ غَيـرُ مــعرُوفٍ ، وَقَد انْفَرَدَ بهِ ، وَقِيلَ : لَمْ[3] يُسْمَعْ تَقْدِيمُ [4] خَبرِهَا فى شِعْرٍ ولاَ فى غيرِهِ ، فَأَمَّا قولُ الشاعر :

مَادَامَ يسلُكُ فى الحلُوقِ طَعَامُ [5] .

فَلاَ حُـجّةَ فـيـه ، لِعَـدَمِ [6] ظـهورُ النّصبِ فى الخَبَرِ ، وَاحتمَـالِ رَفْعِ طَعامٍ ، بِـ " يَسلكُ " ، وَفِي " مَادَامَ " ضَميرُ الشّأنِ . [7]

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) الأصل "قولهم" .

(٣) الأصل "مالم" تحريف .

(٤) (ف) "تقرير : تحريف

(٥) هذا عجز بيت ، صدره : " وطعام عمران بن أوفى مثلها " وهو لرجل من بنى تميم ضمن أبيات أنشدها المبرد فى الكامل ١/ ٥٩ ، وانظر كذلك الأمالى الشجرية ١/ ٣٢٩ ، والعينى ٣/ ٤٣٨ .

(٦) الأصل " العذر "

(٧) انظر فى هذه المسألة الفصول الخمسون ٥٨ فما بعدها .

فأمّا خبرُ هذه الخمسةِ المقترنةِ بـ " مَا " فَهُوَ على ضَربينِ :

أحدُهما : لا يَجوزُ تقديمُه إجماعًا ، وَهُو خَبَرُ "مَادَامَ" ؛ لأنَّ " مَا " فيها مصدريّةٌ وليست نافيةً وهي موصولةٌ بالفعلِ ، وَمعمُولُ الصلَةِ لاَ يتقدمُ على الموصُول . وأمّا الأربعةُ البواقِي ، وهي "مَازَالَ ، ومَا بَرِحَ ، ومَا انْفَكَّ ، ومَا فَتِئَ" فلاَ يَجوزُ تَقْديمُ خَبَرِهَا [1] عليها عند البصريين ، وَأجَازَ تقديمَهُ عليها ابْنُ كيسان وجمَاعَةٌ من الكُوفيّينَ [2] ، وَاحْتجّوا بأنَّ " زَالَ " للنّفي تقُولُ : " زالَ الشّئُ ، وَانتفَى " بمعنىً وَاحدٍ ، وَ " ما" للنّفي ، وَلَمّا دخلت "ما" نَفت ما اقتضتْهُ " زَالَ " من النّفي فَحصَلَ الإثْبَاتُ فَصارَ "مَازَالَ" بمنزلةِ " ثَبَتَ " فأشبَه " كَانَ " في الإيجَابِ ، ولذلك امتنعَ " مَازَالَ زيدٌ إلاّ قَائماً " ، لأنّ " إلاّ " يؤتى بها لنقض النّفي ولاَ نَفْيَ هَهُنَا .

حجّةُ البصريّين أنَّ لَفْظَ النَّفْي بَاقٍ ، وَإنْ زَالَ معنَاهُ من الجُملةِ ، وإذا كانَ لَفظُ النَّفْي بَاقياً وَله صَدرُ الكَلامِ وَجَبَ ألاَّ يَتقدّمَ عليه شئٌ مراعاةً لِلَفْظِ النَّفْي ، ثمَّ يُقَالُ : كيفَ زَالَ [3] معنَى النَّفْي وبهِ حَصلَ المعنَى مُثْبتاً .

فإن قِيلَ : فَإذَا لم يجُزْ تَقديمُ الخبَرِ مراعَاةً لصُورةِ النَّفي لفظاً فَهَلاَّ أجَزتَ دخُولَ (إلاّ) [4] مُراعَاةً لصُورةِ لفظ النّفي .

قِيلَ : التّقديمُ والتّأخيرُ تَصرُّفٌ لفظيٌ ليس له تأثيرٌ في المعنَى ، وَالنَّفْيُ هَهُنَا لفظيٌّ لاَ مَعنوِيٌّ ، والتّقديمُ أيضًا لفظيٌّ فَتساوَيا ، فَوجَبَ أن يراعى فيه ما

---

(١) (ف) " تقديمه "

(٢) انظر الانصاف المسألة ١٧ ، وابن يعيش ٧/ ١١٣ ، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٢٩٧ ؛ وابن كيسان النحوي ٢٥٣.

(٣) (ف) " يزول " .

(٤) الأصل " الأمر " تحريف .

للنّفي من التّصدير فى الأصلِ ، وَلأنَّ التْقديمَ وَالتأخيرَ خلافُ الأصلِ ، وَليسَ كذلك " إلاَّ " ، فإنَّها تغيرّ المعنى ؛ لأنكَ إذا قلت : " مَا زَيدٌ قائمٌ " كُنتَ نافياً ، فإذا قُلتَ : " مَا زَيدٌ إلاَّ قائمٌ " فغيَّرت " إلاَّ " معنَى النَفي وَجعلَتْهُ إثباتًا ، فإذَا ثَبَتَ أنَّ " إلاَّ " تثْبتُ بعد النّفى وتنفي بعدَ الإثبَاتِ فلو أدخلت " إلاَّ " لتنَاقض المعنَى ؛ لأنَّ " مَا زَالَ " تثبتُ ، وَ " إلاَّ " تنفي ، أو تَقُولُ : كلمةُ " إلاَّ " فى قولك : " مَا زَالَ زيدٌ إلاَّ قائماً " لا تستقيمُ أن تكُونَ للإخرَاج ، فتعيّنَ أن تكُونَ للتّفريغ – [أعني لِتفريغ] [1] العَامِل لِمَا بَعْدَهَا – لكنَّ شرطَ التّفريغِ أن يكُونَ بعد النّفي ولاَ نفْيَ؛لِمَا ثَبتَ أنَّ " مَا زَالَ " لإثباتِ الخَبرِ للمُخْبَرِ عَنْه .

وأمَّا " لَيْسَ " فلاَ خِلاَفَ فى تَقْديمِ خَبَرِهَا علَى اسمِهَا [2] ، وإنّما الخلاَفُ فى تقديم خبرِهَا عليها ، فَذهبَ البصريّونَ إلى جَوازِه إلاَّ المبرِّد فيما يُحكَى عنه [3] ، واحتجّوا بقوله تعالى : ﴿ أَلاَ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُم ﴾[4] فَقَدَّم " يوماً " وَهُوَ منصُوبٌ بِـ " مَصْرُوفٍ " وَالمعمُولُ لاَ يقعُ إلاَّ حَيْثُ يقعُ عَاملُهُ .

وقَالَ الكُوفيّونَ [3]: هِيَ قاصِرَةٌ عن التّصرّف فى (نَفْسِهَا ، فَوَجَبَ أن ١٣٦/أ تكُون قَاصِرَةً عن التّصرّفِ فى)[5] معمُولِهَا؛ لأنّ تصرّفَ المعمولِ بتصرّف

---

(١) سقط فى الأصل .

(٢) انظر المقتضب ٤٠٧ ، ولكن ابن يعيش ١١٤/٧ يقول : " وأما ليس ففيها خلاف فمنهم من يغلب عليها جانب الحرفية فيجريها مجرى (ما) النافية فلا يجيز تقديم خبرها على اسمها ولا عليها ، لا يقولون : " ليس قائماً زيد ، ولا قائماً ليس زيد " .

(٣) انظر هذا فى الانصاف المسألة ١٨ ص ١٦٠ حيث مذهب الفريقين وأدلتهما ، وابن يعيش ١١٤/٧ ، والهمع ١١٧/١ ، ولم أعثر على رأى المبرد فى كتبه التى بين يدى .

(٤) سورة هود ٨

(٥) سقط من (ف) .

العَامِلِ ، ألاَ تَرَى أنَّ " نِعْمَ ، وبِئْسَ ، وَعَسَى " أفعاَلٌ ولم تَتَصرَّف في معمُولِهَا بالتَّقديم ؛ لأنَّ تصرُّفَ المعمُولِ يقتضِي تَصرّفَ العَامِلِ ، وأجَابُوا عن الآية بوجُوهٍ :

أَحدُها : أنّ " يومَ " يَحْتَمِلُ أن يكُونَ مبنيّاً ؛ لإضافتِهِ إلَى الفِعْلِ كَقوله تعالى : ﴿يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [1] .

الثَّاني : أنّه يَجوزُ نصبُهُ بإضمَار فِعْلٍ [2] .

الثالث : أنَّ الظَّرفَ يَعمَلُ فيهِ أَدْنَى شَيءٍ .

وَكُلُّهَا دَلّت علَى اقترَانِ   فَائدة الجُملَةِ بالزَّمانِ

أَعلَم أَنّ المرادَ بفَائدةِ الجُملة [3] هُوَ نِسْبَةُ الخَبَرِ إلى المبتَدَأِ . وفَائدةُ هذه الأفْعَالِ هُوَ تَعْيِينُ زَمَانِ الخَبَرِ،حَتَّى لوْ تَعَيّنَ زَمَانُ الخَبرِ لم يحتج إليهَا ، وَلِذَلِكَ مَنَعُوا من وُقُوع خَبرِ "كَانَ" فِعْلاً مَاضياً نحو "كَانَ زَيدٌ قَامَ" ؛ لأنَّ تعْيينَ الزّمَانِ قد عُلِمَ من لَفْظِ "قَامَ" ، فَإِن اقْتَرَنَ بالفِعْلِ "قَدْ" حَسُنَ ذلك لتقريبه من الحَالِ ؛ لأنّ تقريبَ الماضِي من الحَالِ لمْ يتعيَّن بِـ " كَانَ " ، فقولُكَ : " كَانَ زيدٌ قائماً " بمنزلة قولك : "زَيدٌ قَائمٌ فِيمَا مَضَى من الزَّمَان" ، وكَذلك " يكُونُ زَيدٌ قائمًا " بمنزلة قولك : زَيدٌ قَائمٌ فِيمَا يُستقبَلُ " :

---

(١) سورة المائدة ١١٩ ، والبناء على الفتح قراءة نافع والأعرج انظر المبسوط في القراءات العشر ١٨٩ ، والإنصاف المسألة (١٨) .

(٢) تقديره كما في الإنصاف ١٦٣ " يلازمهم يوم يأتيهم العذاب ".

(٣) في الأصل " وهو " بزيادة الواو .

فَـ « كَأَن » للماضى الذى مَا انقطَعَا   فَـإن أتَتْ "كَانَ" بِمعنَى وَقَعَا
كَحسبُوا ألاَّ تكـون فتنَـهْ   كُنْ فَيكُـونُ مثلَه اجْعَلَنَّهْ
فَارفعْ بها الفَاعِلَ لاَ غيرُ وَقَدْ   زِيدَتْ فلم تعملْ وَذَاكَ [1] قَد وَرَدْ
نحـو : « علَى كانَ المُسَوَّمَاتِ »   وَماعَـدا " كَانَ " لحَالٍ آتِى

قَالَ السِّيرافِيّ [2] "قد يكونُ مَا جَعَلَتْهُ " كانَ " فى الزَّمانِ الماضى مُنْقطِعًا – يعني غَيْرَ ثَابتٍ فى حَالِ الإخبَارِ – نَحوُ قولِكَ : " كان زيدٌ غائبًا وَهُوَ الآن حَاضِرٌ ، وقد يكُونُ غيْرَ منقطعٍ كقوله تعالى : ﴿ وكَانَ اللَّهُ عَليماً حَكِيماً ﴾[3] ، وهو فى كلّ حالٍ موصُوفٌ بذلك ، وَقَدِ اختَارَ صاَحبُ الأرجُوزة أنّه غَيرُ مُنْقطعٍ

فقولُهُ : « مَا انْقطَعَ » يريدُ أنَّ الخبرَ ثابتٌ في الحالِ مستمرٌّ غيرُ مُنْقطعٍ مَالمْ [4] يدلّ دليلٌ على انقطاعِـهِ [5] ، فإن كَانَ لاَ يقبلُ التَّغْييرَ كصفَاتِ اللّهِ تَعَالَى فَهُوَ مقطُوعٌ بثبُوتهِ فى جَميعِ الأوقَات .

فَصلٌ

واعلم أنَّ "كَانَ" هِيَ أمُّ البَابِ ؛ لأنّ أَحَدَ أقسَامِهَا " كَانَ " التَّامَّةُ وهى تدلُّ على " الكونِ " وكلُّ شيءٍ داخلٌ تَحْتَ " الكَوْنِ " مَا خَلاَ اللّهَ تَعالَى .

ولأنَّها تدلُّ على الزّمانِ الماضِي وَالمستقبَلِ ، وَأمَّا مثلُ " أَصبحَ ، وَأمْسَى " فتدلُّ على الزّمان المخُصوصِ المأخوذِ [6] من حرُوفهِ كَالمسَاءِ وَالصّباحِ ، ولأنه

(١) (ف) "كذلك"

(٢) انظر شرح السيرافى على الكتاب جـ ١ ص ٣٠٢ .

(٣) سورة النساء ١٧

(٤) جاء قبله فى النسختين عبارة "فصل" وليس لها معنى فى هذا المحل فيما أرى .

(٥) وذلك نحو قولك "كان زيد قائماً " إذا كان فى حالة الإخبار غير واقف.

(٦) (ف) " المأخوذة "

يصحُّ أن تَقَع أخواتُها أخبارًا عنها نَحْوُ " كَانَ زَيدٌ قد أَمسَى كَرِيمًا " ، ولاَ تكونُ هي خبرًا عن أخواتِهَا .

قولُه : "وإنْ أتتْ « كَانَ » بِمعْنَى وَقَعَا " يعنى أنَّ " كاَنَ " [1] تكونُ تامةً فلا تحتَاجُ إلى خَبَرٍ منصُوبٍ ، تقُولُ : "كانَ الأمرُ" أَي : " وَقَعَ ، قَالَ اللَّهُ تَعالَى : ﴿ وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ ﴾ [2] أي : وإنْ وُجِدَ ، وهـذا مـعنَى قـولِه : " فـارفـع بـها الفَاعِلَ لاَ غير " ، قَالَ الشّاعِرُ :

إِذَا كَانَ الشِّتَاءُ فَأَدْفِئُونِي فَإِنَّ الشَّيْخَ يَهدِمُهُ الشِّتَاءُ [3]

أَى : إِذَا وُجِدَ .

فَصلٌ

والفرقُ بين التَّامّةِ وَالنَّاقصةِ من وجُوهٍ :

أحدُهَا : أنَّ المرفُوعَ بها فَاعلٌ وَيتمُّ الكلاَمُ به .

الثاني : أنّها تؤكّدُ بالمصدَرِ ، تقولُ : كَانَ زيدٌ كَوْناً ، كَماَ تقُولُ : " قَامَ زيدٌ قِياماً .

الثالث : أنَّها تَعملُ فى الظَّرفِ وَالحَالِ .

الرّابـع : أنّه يَجُـوزُ بناؤُهَا لِمـا لَمْ يُسـمَّ فَـاعلُهُ عنـدَ مَن يَجـوّزُ بِناءَهُ مـن اللَّازمِ [4] .

---

(١) سقط فى (ف)

(٢) سورة البقرة ٢٨٠

(٣) قائلـه الربيـع بن ضبع الفزارى ، يقال : إن الربيع لما بلغ مائتى عام قال قصيدة منها هذا البيت ، ويروى "جاء الشتاء" ، وعليها فلا شاهد فى البيت ، وروى " يهرمـه " بدل "يهدمه " وهو فى : الأزهية ١٩٤ ، وأمالى المرتضى ٢٥٥/١ ، وشذور الذهب ٣٥٤ ، وسمط الآلئ ٨٠٣ .

(٤) نسب فى إصلاح الخلل ١٦١ لأبى سعيد السيرافي .

[زيادةُ " كَانَ "]

وَأمَّا الزّائِدةُ فتزَادُ فى أربعةِ مَواضِعَ :

[أحدها]: بينَ المبتدأِ وَالخبَرِ نحْوُ " زيدٌ كَانَ قائمٌ " ، فَ " زَيدٌ " مبتدأٌ ، وَ " قائمٌ " خَبرُه ، وَ "كَانَ " زائدةٌ لاَ عملَ لَهَا ، وَمَعنَى (الزّائدِ هُوَ) [١] الذى يَبْقَى الكلاَمُ بعْدَ حَذْفهِ عَلَى مَا كَانَ عليْهِ قبْلَ الحذْفِ إلاَّ من التّأكيدِ [٢] ، وهَذَا معْنَى قَولهِ : " زِيدَت فَلمْ تعمَلْ " ، وَمِن زيَادتِها بيْنَ المبتدأِ وَالخَبَرِ قَولُهم فى التَّعجُّبِ : " مَا كَان أحسَنَ زَيداً ، لأنَّ " مَا " مُبتَدأٌ ، وَ " أَحْسَنَ " خَبَرُهَا ، وَمِنْ أمْثلةِ سِيبَوَيْهِ : إنَّ مِنْ أَفْضَلِهِم كَانَ زَيدًا [٣] ، يُرِيدُ : إنَّ مِنْ أَفْضَلهِم زَيدًا .

الثانى : أن تُزَادَ بيْنَ الفعْلِ وَالفَاعِلِ نحْوُ قولهم : " ولم يُوجَدْ كَانَ مِثْلُهُم " [٤] ، أيْ : لم يُوجَدْ مِثْلُهُمْ .

الثالث : أن تُزادَ بينَ الجارّ والمجرُورِ كَقولِ الشّاعرِ :

---

(١) فى الأصل "الزائدة هى " والمثبت من (ف)

(٢) وانظر شرح الكافية للرضى ٢/٢٩٣

(٣) انظر الكتاب ٢/١٥٣ هارون ، وقال المبرد " إن "زيداً " اسم " إن " ، و" كان " خبرها ، و" من أفضلهم " خبر " كان " عن شرح الكافية ٢ / ٢٩٣ .

(٤) هذا جزء من قول عربى وهو بتمامه " ولدت فاطمة بنت الخرشب الكملة من عبس لم يوجد كان مثلهم " . انظر بن يعيش ٧/١٠٠ ، وشرح الكافية للرضى ٢/٢٩٣ .

عَلى كَانَ الْمُسَوَّمَةِ العِرَابِ [1]

وَأشَارَ بقوله : " عَلى [2] كَانَ الْمُسَوِّمات " إلى هَذَا الْبَيْتِ [3] .

الرَّابِعُ : أَن تُزادَ بينَ الصِّفَةِ والموصُوفِ كقول الشاعر :

فَكَيْفَ إذَا مَرَرْتَ بدَارِ قَوْمٍ وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامِ [4]

ذَهَبَ سيبويه [5] إلى زِيَادةِ " كَانَ " فى هذَا البَيتِ ، وَذهَبَ غيْرُه [6] إلى أنَّها ناقصةٌ ، وَ " لَنَا " خبرُهَا مقدَّمٌ عَلَيهَا ، وإنّما اختارَ سيبويه الزِّيادةَ فى " كَانَ " ؛ لأنَّ الجارَّ وَالمجرُورَ الذى قبلها يطلبُهُ شَيئانِ كلُّ واحدٍ منهما يطلبُه لنفسه ، فَـ "الجيرَانُ" يَطلبُه لأن يكُونَ صِفةً لَه [2] ، وَ " كَانَ " يَطلبُهُ لأَن يكُونَ خَبَرًا لهَا ، وَالحُكْمُ لِلْجيرَانِ ؛ لأنّه مُتقدِّمٌ [7] ، ومثلُ هذا قولُهم " كَانَ زيدٌ قَائمًا أَبُوهُ " فجَعْلُ " قَائماً " خَبَراً لِـ " كَانَ " ، وَرَفْعُ الأبِ به أَوْلَى مِن جعلِه خَبَراً للأبِ وَرفعهِ بالابتدَاءِ ، وَجَعلِ الجُملَةِ خبَراً لِـ " كَانَ " .

---

(١) هذا عجز بيت لم أقف على قائله ، وصدره :

سراة بنى أبى بكر تسامى

وهو من شواهد الخزانة ٤/٣٣ بولاق ، والعينى ٢/ ٤١ ، والمفصل ٢٦٥ ، وابن يعيش ٧/٩٩

السراة: جمع سرى أو اسم جمع له ، والسرى : الشريف ، المسومة : التى جعلت عليها سومة – وهى العلامة – وتركت فى المرعى ، العراب : الخيل العربية الأصيلة .

(٢) سقط من (ف)

(٣) يقول ابن القواس ٨٦٦ : " محرفة إلى لفظ الجمع لأجل الوزن " .

(٤) البيت للفرزدق ، وهو فى ديوانه ٢٩٠ (طبع بيروت) وهو من شواهد الكتاب ٢/ ١٥٢ هارون ، والخزانة ٤/ ٣٧ ، والعينى ٢/ ٤٢ .

(٥) انظر الكتاب ١/ ٢٨٩ بولاق .

(٦) ذهب إلى هذا المبرد فى كتابه المقتضب ٤/ ١١٧ ، وانظر رد ابن ولاد عليه بالحاشية .

(٧) انظر : الرضى على الكافية ٢/ ٢٩٤ .

وذَهبَ أبُو عليّ وَابنُ جنّى إلى أنْ الوَاوَ التى (1) فى " كَـانَ " أصلُه أن يكُونَ ضميراً منفصلاً توكيداً للضّمير المرفُوع الذى (2) فى " لنا " ، لكن دخلت عليه " كَانَ " فاتّصلَ بهَا ، وَالتقديرُ " وَجيرانٍ لَنَا هُمْ كرام " وإنّما دَعَاهُما إلى هذَا التّأويلِ أنَّ " كَانَ " الزَّائدَةَ لاَ فاعِلَ لها عندهم (3) ، وَالسّيرافيُّ يقُولُ : لَهَا فَاعِلٌ ، وَهُو المصدَرُ ، فأُضْمرَ ؛ لدلالتها عليه ، أي " كانَ الكونُ " (4) ، وإنّما لم يَبْرز الضّميرُ (5) الّذى هُوَ فَاعلُهَا ، لأنَّه لمْ يرجعْ إلَى مَذكُورٍ . (6)

وَلاَ تُزادُ إلاَّ بشرطين :

أحدهما : أن تكونَ بلفظ الماضى .

الثّاني : أن تكونَ متوسّطةً ، وَمُتأخرةً ؛ لأنَّ الغَرضَ بزيادتها التّوكيدُ ، وَالموكّد فَرْعٌ يفيدُ تَقْوية غَيْرِه ، فتقدّمُهُ يخلُّ بهذَا المعنَى ، وَالغَرَضُ بزيادتهَا الدّلاَلَةُ على الزَّمانِ المَاضِي .

فَصلٌ : وتأتى "كَانَ" على ضُروبٍ :

أحدُها : أن تكُونَ ناقصةً وهى التى عُقدَ لهَا هَذا البَابُ ، وقد ذكر مع نقصَانِهَا.

الثانى : أن يضمرَ فيها الشّأنُ ، وَهِيَ النَّاقصةُ ؛ لأنّها لابُدّ لها من اسمٍ وَخَبَرٍ ، وإنّما جعلت قسماً برأسه ؛ لاختصاصِهَا بأحكَامٍ :

منها أنّ اسْمَها لا يَكُونُ إلاَّ ضميراً .

---

(1) هكذا فى النسختين ، وهو جائز ولكن الأولى "الذى" ؛ ليتسق مع ما بعده .

(2) سقط من (ف) .

(3) ذكر ابن السيد البطليوسى فى إصلاح الخلل ١٥٧ ما نسب لأبى علىّ وابن جنى هنا .

(4) انظر : شرح السيرافي على الكتاب جـ ١ ص ٣٠٣ ،وشرح الكافية للرضى ٢/٢٩٤ حيث عقب على رأى السيرافي بقوله : " وهو هوس ، إذ لا معنى لقولك : ثبت الثبوت " .

(5) فى الأصل " ضمير " تحريف .

(6) " قد جمع ابن هشام فى تخليص الشواهد جميع ما للعلماء من التخاريج فى هذا البيت . انظر تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ٢٥٣ ، والخزانة ٤/ ٣٩ بولاق.

وَمِنْها أَنَّه لاَ يكُونُ ذلك الضّميرُ إلاَّ مُبْهماً (١) .

وَمِنْـها أَنَّـهُ لاَ يكـونُ خَبَـرُهَا إلاّ جُمْـلةً خَـاليـةً من ضـمـيـرٍ يعُـوْدُ إلى اسمها ، فإذا قُلْتَ : " كَانَ زيدٌ قائـمٌ " فَاسـمُ " كَانَ " مـضـمـرٌ فيها ، وَ "زيـدٌ " مـبـتـدأٌ ، و " قَـائـمٌ " خبرُهُ (٢) ، وَهُمَا جميعاً خبرُ " كَانَ " ، ومعنَاهُ (٣) : كَانَ هَذَا الحديثُ وَهُوَ زَيدٌ قَائمٌ ، أو كانت هذه القصّةُ وهِيَ زيدٌ قائمٌ . ١٣٧/أ

الثّالثُ : أن تكُونَ بمعنَى " صَارَ " وهي أيضاً ناقصةٌ ؛ لافتقارِهَا إلى خبَرٍ كقول الشاعرِ : (٤)

بِتَيْهَاءَ قَفْرٍ وَالْمَطِيُّ كَأَنَّها ... قَطَا الْحَزْنِ قَدْ كَانتْ فِرَاخاً بُيُوضُها (٥)

فجَعلُوهَا بمعنَى "صَارَ" ؛ لأنَّ البَيْضَ لا يكُوْن فِرَاخًا ، بلِ الْفِرَاخُ يكونُ بَيْضاً .

فقد بيَّنَ أنَّ النّاقصةَ على ثلاثة أضربٍ ، وَالتَّامَّةَ على ضربين زائِدَةٍ ، وَغَيرُ زائدةٍ ، فهذه خَمْسةُ أَضْرُبٍ لِـ " كَانَ " .

وَ [أَمَّا] قولُهُ : "كَحسبُوا ألاَّ تكُونَ فِتْنَةٌ " (٦) فذكرَهُ تَمْثيلاً بالتَّامّةِ ، أي : حَسِبُوا أَلاَّ تُوجَدَ فتْنَةٌ .

---

(١) في (ف) " إلا خبرا مبهماً " وهو محرف عن « إلا ضميراً مبهماً » .

(٢) في الأصل " خبر "

(٣) في (ف) " ومعنى " تحريف .

(٤) هو عمرو بن أحمر الباهلي كما في ديوانه ١١٩ ، ونسبه ابن يعيش لابن كنزة ، وهو من شواهد الحيوان ٥/ ٥٧٥ ، والمفصل ٢٦٥ ، والتوطئة ٢١٠ ، وابن يعيش ١٠٢/٧ ، والخزانة ٣١/٤ بولاق .

(٥) التيهاء : المفازة التي لا يهتدى فيها . الحزن : ما غلظ من الأرض وهو ضد السهل ، وأضاف القطا إليه ، لأنه يكون قليل الماء فتكون قطاه أكثر عطشاً ، فإذا أراد الماء كان سريع الطيران .

(٦) إشارة إلى الآية "وحسبوا ألاَّ تكُون فتنة " من سورة المائدة ٧١ .

وأمّا قولُه : "كَنْ فَيكُونُ مِثْلَهُ اجعلَنْهُ " يُرِيدُ مِثْلَ مثالِه بالآيةِ في كونِهَا تامَّةً ، وَالتَّقديرُ : " أُحدُثْ فيحدُثُ " .

وَمَا عَدَا " كَانَ " لحالٍ آتِي (١) كَمثْلِ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًا

أمّا " ظَلَّ " فلهَا معنيان :

أحدُهما : أن تكونَ مُختصَّةً بمَا يُفعَلُ نهاراً تقول : " ظَلّ زيدٌ سائراً " إذَا وقعَ السَّيرُ نهاراً .

الثاني : أن تكون عامةً في جميع الأوقات كقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا بُشِّرَ أَحدُهُمْ بِالْأُنثَى ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا ﴾ (٢) فهي بمعنى " صَارَ " ، وَإنّما حملهم علَى جعله بمعنى " صَارَ " مجيئها لعمُومِ الزّمانِ ؛ لأن البشارةَ بالأنثى قد تكون ليلاً . ولم تستعمل ظلّ تامّةً .

ويريدُ بقوله : " مَا عَدا كَانَ " : أَخواتِ " كَانَ " . (٣) قَوْلُه (٤) : " لحالٍ آتِي " يريدُ به لمعَانٍ يأتي بيانُها مُفصّلاً .

.... وَأَنْ أَتتْ فعـــلاً لوقتٍ حُـــدَّا

كمثْلِ أمسيْنَــا وبتْنــا نَقْتَبِسْ فَارفعْ بها الفَاعِلَ لاَ غيرَ وَقِسْ

يُريدُ بقوله : " لِوَقتٍ حُدَّ " للدّخُول في وقتٍ مُعيّنٍ ؛ لأنّ المحدُودَ هو المعيّنُ ، أي:للوقتِ الذي هي مُشتّقةٌ منه كالمسَاءِ ، والصّباح ، وَالضُّحى .

---

(١) كتب تحته في الأصل بخط مغاير " تكرار " ، وهو فعلاً كما ذكر ، ولكن الشارح قصد ذلك ، وكان ينبغي أن يكتب هكذا :

" كمثل ظل وجهه مسوداً وإن أتت فعلاً لوقت حُدًّا " ولكنه في الشرح فصل بينهما ، فلم أشأ أن أغيره طالما أن المقصود واضح .

(٢) سورة النحل ٥٨ .

(٣) سقط من (ف)

(٤) مكانه في الأصل بياض .

واعلم أنّ "بَاتَ" تكُونُ نَاقصةً ، وتامَّةً ، فالناقصةُ تختصُّ بما يُفعلُ ليلاً تقُولُ : " بَاتَ زيدٌ سَاهراً " إذا لحقه السّهرُ ليلاً ، وأمَّا التّامةُ فكقوله فى الأرجوزة " وَبِتْنَا نَقْتبِسْ " فَمَوضِعُ " نَقْتَبِسُ " حالٌ ؛ لأنّ " بَاتَ " هُنَا تامّةٌ فهى بمعنى "عَرَّسَ" ، وقد [1] جاءت بمعنى " صَارَ " كمَا فى الحديثِ : " إِذَا انْتَبَهَ النّائمُ من مَنَامه فَليغسلْ يَديْهِ قَبلَ إدخالهما الإنَاءَ ؛ فإنَّ النَّائِمَ [2] لاَ يدرِى أيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ " [3] ، وَالنَّومُ قد [4] يكُونُ نهاراً كَما يكُونُ ليلاً .

فَصْلٌ [4] : وأمَّا " أصبَح ، وَ أمسَى ، وأضحى " فلهُنّ [56] ثلاثُ معَانٍ :

أحدها : كَونُهَا نَواقِصَ ، ويُفِدْنَ اختصَاصَ الخبَرِ بالأوقاتِ المشاركة لها في الحرُوفِ ، أمَّا " أصْبَحَ " فتفيدُ نسْبةَ الخبَرِ إلى اسْمِها فى الصّباحِ ، وتكونُ تَامّةً فلا تحتاجُ إلى خَبَرٍ ، تقولُ : " أَصبَحْنَا " أى : دخَلْنَا فى الصَّباحِ ، وتكونُ بمعنى " صَارَ " تقولُ : " أَصْبحَ زيدٌ عالماً " وَكَذلِكَ القَولُ فى " أَمْسَى " ، وَكذلِكَ : أَضْحَى " تكُونُ ناقِصةً ، وتامَّةً ، وَبِمعنَى [6] " صَارَ " .

---

(١) فى (ف) " وقيل " بدل " وقد "

(٢) فى (ف) " فإنه "

(٣) هذا الحديث عن أبى هريرة رضى الله عنه ، وله عدة روايات منها رواية مسلم فى صحيحه ١/١٦٠ " عن أبى هريرة [رضى الله عنه] أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده فى الإناء حتى يغسلها ثلاثاً ، فإنه لا يدرى أين باتت يده " .
وانظر كذلك مسند الإمام أحمد ٢/٢٤١ ، ٢٥٣ ، ٢٥٩ ، ٢٦٥ ، ٢٧١ .

(٤) سقط من (ف)

(٥) (ف) " فلها "

(٦) في النسختين « بمعنى » دون واو العطف .

كقول الشّاعرِ [1]

ثُمَّ أَضْحَوا كأنَّهم ورَقٌ جَفّ .

أَي : صَارُوا ، وقالَ الشّاعرُ [2] :

إذَا اللّيلةُ الشّهبَاءُ أَضْحَى جليدُهَا

أَي : دَخَلَ فى وَقْتِ الضّحى .

وَحكَى الأخفشُ الزّيادَة فى " أَصْبَحَ ، وَأَمْسَى " نحو " مَا أَصْبَحَ أَبْرَدَهَا!، وَمَا أَمْسَى أَدْفَأَهَا "![3]

فصلٌ : وَأمَّا " صَارَ " فمعنَاهَا الانتقَالُ : إمّا فى الذّات كقولك : " صَارَ الخمرُ خَلاً "، وإمَّا فى الصّفةِ كقولك: "صَارَ الكريمُ بخيلاً " وفيها اتّساعٌ؛ لأنّها تدلُّ على زمن الوجُودِ المتّصلِ دُونَ الزّمان الماضى تقُولُ : كَانَ زيدٌ فقيهاً فَصَارَ نحويّاً ، وتُضمرُ فيها الشّأنَ تقُولُ : " صَارَ إنْ تَزُرْنى أَزُرْكَ " أي : صَارَ الشأنُ والأمرُ الذى هو إن تزرنى أَزُرْك "، وَتكونُ تامّةً فَتَتَعدَّى بِـ " إِلَى "تقولُ: "صَارَ زيدٌ إلى عَمروٍ " كَمَا تقُولُ : "انتقلَ زيدٌ إلى عمروٍ " .

فصلٌ : وَأمَّا " مَازَالَ " وأَخواتُها فَمعنَاهَا استمرارُ الخبَرِ لاسمِهَا فى الزّمانِ الذى دلّت صيغتُهَا عليه ، وتستعملُ ماضيةً لفظاً ومَعنىً بِـ " مَا " ،

---

(١) هو لعدى بن زيد ، انظر ديوانه ٩٠، وابن يعيش ١٠٥/٧، ومعاهد التنصيص ٣١٦/١ وتكملة البيت :
فألوت بهِ الصّبَا والدّبُورُ.

(٢) هو لعبد الواسع بن أسامة كما فى (ف) ، ونسب إليه فى المفصل ٢٦٦ ، وابن يعيش ١٠٤/٧ ، وهو عجز بيت صدره : ومن فعلاتى أننى حسن القرى .

(٣) انظر منهج الأخفش الأوسط ٢٥٢ ، وابن يعيش ١٥١/٧ ، وحاشية الكتاب ٧٣/١ هارون ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٧٩/١.

وَمَاضِيَةً مَعْنىً لاَ لَفْظاً بِـ " لَمْ " نحو " لم يزلْ زيدٌ قائماً " ، وَغَيْرَ مَاضِيةٍ بِـ " لاَ " ، وَ "لَنْ " ، نَحْوُ " لاَيزالُ زيدٌ قائماً " ، وَ لَن يَزَالَ قائماً" .

يجُوزُ حَذْفُ حَرْفِ النّفي كَقولِه تَعالَى : ﴿ تَاللَّهِ تفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ ﴾ (١) أَيْ : " لاَ تَفْتَؤُ " ، وكقولِ امرئِ القَيْسِ (٢) :

فقلتُ لَهَا وَاللَّهِ أَبْرَحُ قَاعداً

أَيْ : لاَ أَبْرَحُ ، وَأَكْثَرُ ما يَأتى الحذْفُ فى غَيرِ الماضى .

فَصْلٌ : وَعَيْنُ " زَالَ " "ياءٌ" بدليل قولهم : " مَا زايلتُ أَفْعلُ كَذَا ، ولوْ كانَ عيْنُه " واواً " لقالُوا : " زَاولتُ " ، ولاَ يخلُو إمّا أن يَكونَ من " زَالَ يَزُولُ " إذَا فَارَقَ ، أَوْ من " زَالَ الشَّئَ عن الشئِ [يَزِيلُهُ] " إذَا مَيّزَهُ وَعَزَلَهُ عنهُ ، فلوْ كَانَ من الأوَّلِ لقلتَ : "مازُلْتُ أَزُولُ " بالْوَاوِ ، ولو كانَ من الثَّانى لقلتَ : أَزِيلُ ، باليَاءِ فَتَعَيّنَ أَنّه ليْسَ مِنْهُما (٣) .

فَصْلٌ : وَأمَّا " مَا دَامَ " فمعنَاهُ تَوقِيتُ الفِعْلِ أَوْ مَا أشبهه بأَمدِ ثبُوتِ الخَبرِ لاسمِها ، وَلَذِلَكَ افتقرتْ إلى كلامٍ يعمَلُ فِيها ، تقولُ : أَجْلِسُ ما دُمْتَ جالساً ، وَزيدٌ في الدَّارِ مَادامَ خالدٌ غائباً . وأمَّا التّقْييدُ بقولنا: "بأَمدِ ثبُوتِ الخبَرِ " فإنَّه قَيْدٌ يَتميّزُ بهِ « مَادَامَ »

---

(١) سورة يوسف ٨٥ .

(٢) انظر الديوان ٣٢ (أبو الفضل) برواية " فقلت يمين الله ... " وعجزه :

ولو قَطَّعُوا رأسى لديك وأوصالى .

وهو من شواهد الكتاب ١٤٧/٢ بولاق ، والمفصل ٢٦٨ ، والخزانة ٢٠٩/٤ بولاق ، والعينى ١٣/٢.

(٣) انظر : ابن يعيش ١٠٨/٧ ، واللسان (زول ، زيل) .

دُونَ غَيرِهَا من الأفعَالِ التى تصحبُهَا " ما " المصدرّيةُ مِمَّا يكونُ ظَرفًا كَقولِكَ : (" أَجْلِسُ مَادَامَ زَيدٌ " ، فإنَّ تَوْقِيتَ الجلُوسِ بمدّةِ ثبُوتِ الفعلِ الواقعِ بعد " مَا " لِفَاعله ، وأمَّا قولُكَ) [1] : أَجلِسُ مَا دُمْتَ جَالسًا ، فإنَّه توقيتٌ للجلُوسِ بمدّةِ ثبوتِ الجلُوسِ [2] المنسُوب إلى المخَاطبِ لاَ بمدّةِ ثبُوتِ الفعلِ الواقع بعدَ " مَا " لفاعلِهِ [3] ، بل بمُدّة ثبوت خَبرِهَا لاسْمِهَا [4] .

فَصْلٌ : فأمَّا قولُ الشاعر [5] :

حَرَاجِيجُ مَا تَنْفَكُّ إلاَّ مُنَاخةً   على الخَسْفِ أو يَرْمِي بِهَا بَلَدًا قَفْرَا

فإنّ " مناخةً " فيه منصُوبٌ ؛ لأنّه حالٌ ؛ وَ" مَا تنفكُّ " تامّة لا تحتَاجُ إلىَ الخَبرِ [6] ، وقد رُوِى " مُنَاخَةٌ " بالرّفعِ على أنَّه خبرُ مبتدأٍ محذُوفٍ ، وموضعُ الجملة أيضًا حَالٌ .

وَقِيلَ : يجوزُ أن تكُونَ ناقصةً ، وَالخَبرُ " على الخَسْفِ " ، وَهُوَ ضعيفٌ ؛ لأنَّ " إلاَّ " تمتنعُ أن تكون للإخراج، فَوجبَ أن تكون للتّفريغ، لكن شرطُ التّفْريغِ

---

(١) سقط فى (ف) .

(٢) فى (ف) " القيام " تحريف .

(٣) سقط فى (ف) .

(٤) انظر شرح الكافية للرضى ٢٩٦/٢ ، وابن يعيش ١١١/٧ .

(٥) البيت لذى الرمة ، وهو فى ديوانه ١٤١٩ ، وهو من شواهد الكتاب ٤٢٨/١ بولاق ، ومعانى القرآن ٢٨١/٣ ، والأمالى الشجرية ١٢٤/٢ ، والمفصل ٢٦٧ ، والأنصاف المسألة ١٧ ، وابن يعيش ١٠٦/٧ ؛ والخزانة ٤٩/٤ بولاق .

الحراجيج : جمع حرجوج وهى الناقة الضامرة الهزيلة . والخسف : الإذلال ، وهو – أيضًا المبيت على غير علف.

(٦) بمعنى ماتنفصل عن التعب ، أو ماتخلص منه، أفاده ابن هشام فى مغنى اللبيب ١٠٢

أن يكُونَ بعد النَّفْي ، وَلاَ نَفْيَ،لما ثَبَتَ أنّ النَّفيَ إذَا دَخَلَ على النّفي صَارَ إثبَاتًا، ولذلك لا يجابُ بالفاءِ فلاَ يُقَالُ : " مَازَالَ زَيدٌ كريمًا فيزورَهُ " ، فيكُونُ على هذَا التّقدير حالاً من الضّمير المستتَرِ (فى الخَبَر) [١] فيكونُ مقدّمًا عليه لفظًا وهُوَ غَيرُ جَائزٍ ، لأنّ الاستثْناءَ المفرّغَ لاَ يتقدّمُ على المسْتَثْنَى منْهُ ، أو تقولُ : العَامِلُ فى الحَالِ الجارُّ والمجرُورُ ، وَهُوَ غيرُ مُتَصرِّفٍ فلاَ ١٣٨/أ يتَقَدّمُ عليه ، وَرَوَىَ قَوْمٌ " ما تَنْفَكُّ آلاً " بتخْفيفِ " الّلامِ " وَ " الآلُ " : الشّخْصُ [٢] ، و " الحَراجِيجُ " جَمعُ حُرجُوجٍ ، وَهِيَ النّاقةُ الطّويلةُ ، و" يَرْمِي بِهَا " يَسيرُ بِهَا .

وَمَعْنَى البيتِ : مَا تَنْفَكُّ عن أحدِ الأمْرَيْنِ المذكُورَيْنِ إمَّا الإناخةُ على الخسْفِ ، أو السَّيرُ فى البَلدِ القَفرِ .

ذكرُ مَسائلَ من هذَا البَابِ قولُه تعالَى : ﴿ وَمَا كَانَ الّلهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ ﴾ [٣] ، قالَ قومٌ : " لِيُعَذِّبَهُم " هُوَ الخبَرُ ، ومنَعهُ قومٌ ، واحتجُّوا بأَنّ لامَ " كَيْ " تدخلُ على المفعُولِ له وهو ممّا يجوزُ حَذفُهُ ، وَخبرُ " كَانَ " لا يُحذَفُ ، ولأنّ خَبرَ " كَانَ " يعلّلُ بغيرِه لاَ بنفسِه ، وَقالُوا : إنّ الخَبَر فى الآيةِ محذُوفٌ ، أي : مَا كَانَ اللّهُ مُرِيدًا ليُعذّبَهم .

مَسْأَلَةٌ : لا يكُونُ الفعلُ الماضِي خبَرَ " لَيْسَ ؛ " لأنّها لنفي الحالِ لا لنفي الماضي.

مَسْأَلَةٌ : قَولُ حسان بن ثابت :

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) انظر الانصاف المسألة ١٧ ، والخزانة ٥١/٤ بولاق ، وشرح الكافية للرضى ٢٩٦/٢ .

(٣) سورة الأنفال ٣٣ .

كَأَنَّ سَبِيئَةً من بَيْتِ رَأْسٍ يكُونُ مِزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءُ [1] .

وَيُروَى " كأنَّ سُلاَفَةً [2] " وَخَبَرُ " كأنَّ " فى البيت الذى

بَعْدَ هَذَا البيتِ وَهُو قولُه :

على أنْيابِهَا ، أو طَعْمَ غَضٍّ مِنَ التُّفَّاحِ هَصَّرَهُ [3] اجْتِنَاءُ

فَ ؛ عَلَى أنيابِهَا " فى موضع رَفْعٍ خَبرُ " كَأَنّ " ، وَالسَّبِيئَةُ : الخمْرُ المشتَرَاةُ للشّربِ ، وَ "بيتُ رأسٍ " : موضعُ بعينهِ [4] ، وَقِيلَ : "رأس " اسمُ خَمّارٍ [5] .

وقِيلَ أَرَاد بالرّأسِ: الرّئيسَ ؛ لأنَّ شرابَ الملُوكِ أجودُ ، وَقِيلَ فى هذَا وجُوهٌ :

أحدُهَا : أنّه لاَ ضرورةَ فى هذَا البَيتِ [6] ؛ لأنّه يجوزُ رفعُ " المزاجِ " بالابتداءِ ، والخَبرُ " عسَلٌ وماءٌ " ، وفى (كَانَ) ضميرُ الشّأنِ ، فلولا أنّه يَجُوزُ أن يكونَ اسمُ " كَانَ " نكرةً وَخبرُهَا معرفةً لَرَفَعَ الشّاعرُ " المزاجَ " كَما قُلنَا وخَلَصَ من الضّرورة ؛ لأنّ الضُّرُورةَ : هِيَ التى لا يُوجدُ عنها مندوحَةٌ .

الثانى : أنَّه يجوزُ رفعُ " المزاج " ، ونصبُ " العسلِ " ، ويُرفعُ " مَاءٌ " بفعلٍ مقدّرٍ أي : ومَازَجَهَا ماءٌ .

---

(١) هذا البيت والذى يليه من قصيدته التى مدح بها النبى صلى الله عليه وسلم وهجا أبا سفيان بن الحارث قبل فتح مكة ، انظر الديوان ٧١ ، ٧٢ ، والكتاب ٢٣/١ بولاق ، وابن يعيش ٩٣/٧ ، ومعانى القرآن ٢١٥/٣ ، والخزانة ٤٠/٤ بولاق .

(٢) ورواية الديوان " كأن خبيئة " ، والسلافة ، والخبيئة : الخمر .

(٣) فى النسختين " أهصره " تحريف ، وهصره : أماله ، والاجتناء : أخذ الثمر من الشجر .

(٤) وهو فى الأردن كما فى الديوان ٧٢ ، وانظر معجم ما استعجم ٢٨٨/١ ، والخزانة ٤١/٤.

(٥) انظر : تحصيل عين الذهب بحاشية الكتاب ٢٣/١ بولاق ، وشرح شواهد سيبويه لابن السيرافي ٥٠/١.

(٦) يقصد بالضرورة هنا الإخبار بالمعرفة عن النكرة . انظر ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٩٥ ، وضرائر الشعر للقيروانى ٩٢ .

الثالث : رُوِيَ " تكونُ " بالتَّاءِ ، فيكونُ فيه ضميرٌ يعودُ على " سَبيئةٍ " ، وَالخبرُ هوَ الجملةُ التي هي " مزاجها عَسلٌ وماءٌ " وهي في موضع نصبٍ (١) .

الرابع : مِنْهم مَنْ جَعَل " مزاجَها " ظَرفًا ، وَهو خَبرٌ مقدّمٌ .

الخامس : أنّ تنكير " العسلِ " يفيدُ ما يفيدُه (٢) تعريفُهُ ؛ لأنّه جِنْسٌ (٣) .

مَسْألة ، ومن أبيَاتِ الكتَابِ قولُ خِدَاش بن زهير (٤) :

فَإنّكَ لا تُبالي بعد حَوْلٍ　　　أظَبْيٌ كَانَ أُمّكَ أمْ حِمَارُ

فيه وُجُوهٌ :

أَحدُهَا : أنّ " ظبيًا " مرفُوعٌ بِـ " كَانَ " مُقَدَّرةٍ ، تقديرُهُ (٥) " أكَانَ ظبيٌ " ، وَ " كَانَ " الثّانيةُ مُفَسِّرةٌ لِـ " كَانَ " الأُولى المقدّرةِ .

فإن قيلَ : فإذا قدّرتَ " كَانَ " بَعْدَ الهمزةِ لم تكن " أمْ " معادلةً للهمزةِ ، وَالمرادُ المعادلةُ حتّى كأنّه قَالَ : " أيّ هذين النّوعين كَانَ أُمَّكَ ؟ وَقِيلَ : إنّ المقدَّرَ في حُكمِ المعدُومِ ؛ لأنّ حَذفَها واجبٌ لمّا فُسّرتْ بالثّانيةِ .

---

(١) انظر هذه الأوجه من التخريج في خزانة الأدب ٤١/٤ بولاق فقد نسب الأول إلى ابن خلف وغيره ، والثاني إلى أبي عثمان المازني ، وانظر أيضاً شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٥٠/١ ، وشرح الأبيات المشكلة للفارقي ٦٢ فقد ذكر أن بيت حسان يروى على خمسة أوجهٍ منها أن تكون " كان " زائدة لا اسم لها ولا خبر .

(٢) في الأصل " مايفيد " .

(٣) انظر مزيداً من الإيضاح في المصادر السابقة لاسيما شرح الأبيات المشكلة للفارقي ٦٢ فما بعدها .

(٤) هكذا نسبه النيليّ تبعًا لسيبويه ٢٣/١ ، وهو في ديوانه ٦٦ ، ونسبه ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه ٢٢٧/١ ، والغندجاني في فرحة الأديب ٥٣ لثروان بن فزارة من الشعراء المخضرمين ، وهو من شواهد المفصل ٢٦٤ ، والمقتضب ٩٤/٤ ، وابن يعيش ٩٤/٧ ، والخزانة ٢٣٠/٣ بولاق .

(٥) في الأصل " تقدير " .

الوجهُ الثّاني : أنَّ " ظَبيًا " مبتدأٌ ، وفي " كَانَ " ضميرُهُ . [1]

والصّحيحُ أنَّ ضَميرَ النّكرةِ في حُكْمِ المعرفَةِ بدليل جواز " ضربتُ رجُلاً وَهُوَ قَائِمٌ " فلولا أنّ الضّميرَ العائِدَ إلى النّكرةِ معرفةٌ لم يصح وقوعُهُ مبتدأً ، وَإنّما صحّ الابتداء بِـ" ظَبْيٍ " وهُوَ نكرةٌ لوقُوعه [2] بَعْدَ الاستفهَامِ .

والوجْهُ الثّالثُ : أنّه من باب القَلْبِ ؛ لأنّ الأصلَ نصبُ " ظَبْيٍ " ، وَرفْعُ " الأمّ " ، فَنَصْبُ " الأمِّ " وَرَفْعُ " الظّبي " علَى سبيل القَلْب لبقَاءِ المعنَى بحالِه [3] .

فَإن قِيلَ : يلْزمُ علَى هَذَا التّقديرِ تَقْديمُ اسْمِ " كَانَ " عَليهَا ؛ لأنّه لمّا رَفَعَ " ظَبْياً " رَفعَهُ بِـ " كَانَ " علىَ هَذا التَّقديرِ لجعلِه [4] اسْمَهَا (وَهُوَ مُقدّمٌ) [5]

١٣٨/ ب

فالجوابُ : أنّه ليس باسمٍ لها على الحقيقة وإنّما قَصَدَ إلى جعله اسمًا صُورةً ، ألاَ ترَى أنّه في المعنَى عَلَى مَا كَانَ عليه لَوْ كَانَ منصُوبًا .

مَسْألةٌ : فَأمَّا قولُ الشاعر [6] :

فِدىً لبني ذُهْلٍ بْنِ شَيبَانَ نَاقَتِي إذَا كَانَ يَوْمٌ ذُو كَوَاكِبَ أَشْهَبُ [1]

---

(١) في الأصل " ضمير " ، والمثبت من (ف) ، وعليه يكون اسم (كان) معرفة لا نكرة .

(٢) في (ف) " وقوعه " .

(٣) في (ف) " على حاله " .

(٤) في (ف) " يجعله " .

(٥) سقط في (ف) .

(٦) نسب في حاشية (ف) لمقاس العائذي ، واسمه مهر بن النعمان العائذي من عائذة قريش . ترجمته في المؤتلف والمختلف ١٠٧ .

والبيت من شواهد الكتاب ٢١/١ بولاق ، وشرح أبيات الكتاب ٢٥٢/١ ، وابن يعيش ٩٨/٧ ، والمقتضب ٩٦/٤ ، وفرحة الأديب ١٧٣ .

فَ " كَانَ " هُنَا تامّةٌ بِمعنَى " وَقَعَ " [1] ، فأمّا قولُ عمرو بن شأس [2] :

بنى أَسَدٍ هـل تَعْلَمُونَ بَلاءَنَـا إذا كَانَ يَوْمًا ذَا كواكبَ أَشْنَعَا

أَيْ : إذَا كَـانَ اليـومُ – الذى يَقعُ فـيهِ القـتَالُ – يَومًـا ذَا كَـواكِبَ ، وإنّمـا أَضْمَر لِعِلْمِ المُخَاطَبِ .

مَسْأَلةٌ :

سِيبَويهِ يَرَى أنَّ تقَدِيمَ الظّرفِ أحسنُ إذا كَانَ مستَقَرًّا ، وإذا كَانَ لغوًا فـتأخيرُهُ أَحْسَنُ [3] ، فتـقولُ : "مـا كَانَ فيها أحدٌ خيرٌ مِنْكَ " فَـ " أَحدٌ " اسمُ " كَانَ " ، وَ " خيرٌ " صفتُهُ ، وَ "فِيهَا " هُوَ الخبَرُ ، فَإن نصبتَ " خَيرًا مِنْكَ " وَجَعَلْـتَهُ خَبَراً كَانَ الأحْسَنُ تأْخِيرَ (الظّرفِ) [4] فـتـقُولُ : مَـا كَـانَ أحـدٌ خَيْراً [5] مِنْـكَ فِـيهَـا ؛ لأنّه لَغْـوٌ ، ويَعنـى باللّـغْـوِ : مَـا كـانَ فَـضْـلةً يجـوزُ حَذفُـهُ ؛ لاستـغنَاءِ الكَلامِ عَنْهُ ، وَيَعْنى بـالمستَقَر : مَـا كَان خَـبَرًا مُـحتَـاجًا إليـه ، وَسَمّاهُ مُستقَرًا ؛ لأنّـه يَتعلّـقُ [6] بالاسْـتِقْرَارِ ، أَيْ : فَهُوَ مُسْتَقَـرٌّ فيـهِ

---

(1) فى (ف) " فإن كان هنا تامة "

(2) هو عمرو بن شأس الأسدى ، شاعر مخضرم ، شهد القادسية ، توفى حوالى ٢٠ هـ .

ترجمته فى : الشعر والشعراء ٤٣٢/١ ، وسمط اللآلئ ٧٥٠ ، والتذكرة السعدية ٥١١ .

والبيت من شواهد الكتاب ٢٢/١ ، وشرح أبيات سيبويه ٦٣/١ ، وشرح الأبيات المشكلة ٢٧٧ .

(3) انظر الكتاب ٢٧/١ بولاق ، وابن يعيش ١١٤/٧ إذ قال : " سيبويه كان يسمى الظرف والجار والمجرور متى وقع واحد منهما خبراً مستقراً ؛ لأنه يقدر بـ " استقر " ، ومتى لم يكن خبراً سماه لغواً " .

(4) فى النسختين " اللفظ " .

(5) فى النسختين " خير " بالرفع ، والصواب ما أثبت ، انظر ابن يعيش ١١٥/٧ .

(6) (ف) « متعلق » .

ـ بفتح القَافِ ـ ثم حذف " فيه " اختصارًا ، وَابنُ السَّراج يُسَمّيهِ المحلّ [1] ، فَكَانَ فى التّقديم إشعارٌ بأنّه خَبَرٌ من أوّلِ الأمرِ ، وفى تأخيره إشعارٌ بأنّه لَغْوٌ لاَ خَبرٌ ؛ فلمّا أفَادَ هذه الإفادةَ بتقديمهِ وتأخيرِهِ حَسُنَ ذلك فيهِ علَى حَسَب المعنيين .

فأمّا قولُهُ تعالى " ﴿ وَلَمْ يَكُن لّهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾ [2] فإنّ الظّرفَ متصلٌ به الضّميرُ الرّاجعُ إلى اسم اللّهِ تعالى ؛ لأنّ السُّورة فى تنزيه البارئ تعالى فَوَجبَ صرفُ العنايةِ إليهِ ، ألاَ تَرَى أنَّك لو أسقطتَ الظَّرفَ لَبطَلَ الكَلامُ ، فلمَّا كَانَ الظّرفُ لا يستغنى عنه صَارَ بمنزلةِ الخَبرِ وإن لم يكن خَبرًا [3] ، ولم يكن بمنزلة قولك [4] : " مَا كان فيهَا أحدٌ خيرًا مِنْكَ ؛ لأنّك لو أَسقطتَ " فِيهَا " كَانَ[5] كلامًا صَحيحاً ، وقَالَ سِيبَويهِ [6] : (وأهْلُ الجفاءِ يَقْرَأُونَ : ﴿ وَلَمْ يَكُنْ كُفُوًا لَهُ أَحَدٌ " ﴾[2] .

يَعْنِي بأهْلِ الجفَاءِ : الأعْرَابَ الّذِينَ لاَ يَعْلَمُونَ كَيْفَ هُوَ مَكْتُوبٌ فى المصْحَفِ ؛ (لقوَّةِ التَّأخيرِ في أَنْفُسِهم إذاً لم يكُنْ خَبرَاً) [7] .

وَقِيلَ : عنَى بالجفاءِ : الغلِظَ وَقلّةَ اللّطفِ .

---

(١) انظر الأصول فى النحو ١/٦٨ .

(٢) سورة الإخلاص ٥ .

(٣) وقيل : إنه لما عطف على الخبر الثاني ، وهو قوله تعالى " لم يلد ولم يولد " صار فى حكم الخبر . أفاده ابن يعيش ٧/١١٥ .

(٤) فى الأصل " قوله " .

(٥) سقط من (ف) .

(٦) انظر الكتاب ١/٢٧ بولاق .

(٧) سقط من (ف) .

ويجوزُ أن يكُونَ الظّرفُ الذى هو " لَهُ " خَبرًا ثانيًا ، ويجوزُ أن يكونَ حالاً من الضمير فى " كُفُؤًا " وإن حَصَلَ به الفصْلُ بين " كَانَ " ومعمولها ؛ لأنَّ الفصْلَ بالجارّ [1] والمجرورِ جائزٌ بين " إنّ " ومعمُولِهَا ، فَهُو فى " كَانَ " أَوْلَى .

مَسْأَلَةٌ : لايجُوزُ أن يلِيَ " كَانَ " مَا كَانَ معمُولَ غَيرِهَا [2] ، فأمّا قولُهم : " كانت زيداً الحُمَّى تأخذُ " فإنّ " الحُمَّى " مبتدأٌ ، وَ "تأخذُ " خَبرُهُ ، و " زَيدٌ " منصوبٌ بِـ "تأخذُ " ، وَفِي " كَانَ " ضميرُ الشّأنِ ، وَهذهِ الجُملةُ فى مَوضَعِ نَصْبٍ خَبَرُها [3] .

وَ " لَيْسَ " فِعْلٌ مَالَهُ مُستَقْبَلُ . ...

أَلذِي يدلُّ عَلَى أنَّ " لَيْسَ " فعْلٌ اتّصالُ الضّمائرِ بِهَا نَحْوُ " لَسْتُ ، ولَسنَا ، ولَيسُوا [4] " كما تقولُ : " قمتُ ، وقمنا ، وَقَامُوا " .

وَأصلُها " فَعِلَ " بالكسرِ كصَيِدِ البعيرُ : إذَا أصَابَهُ داءٌ فى عُنقِهِ ، إذ لو كانت بالفتْحِ لما احتاجت إلى التّخْفيفِ [5] ، لخفّةِ الفتْحِ .

---

(١) فى الأصل " بين الجار " تحريف .

(٢) قال السيرافى : " كان " و " ليس " وأخواتها " لا يليهنّ منصوب بغيرهن ، لا يجوز . كانت زيداً الحمى تأخذ ، أو كانت زيداً تأخذ الحمى ، وذلك أن " كان " وبابها تعمل الرفع والنصب فلا يجوز أن يليها إلاّ شئ تعمل فيه أو في موضعه " .

انظر حاشية الكتاب ١/٧٠ هارون .

(٣) انظر الكتاب ١/٧٠ هارون .

(٤) فى (ف) " ليس " تحريف ، وذكر ابن هشام فى مغنى اللبيب ٣٨٧ أنّ ابن السراج والفارسى وابن شقير يذهبون إلى أنها حرف مثل (ما) غير أن الناظر لكتابى ابن السراج والفارسى يرى أنهما يذهبان إلى فعلية " ليس " * انظر الأصول ١/٩٣ ، والإيضاح ٩٥ ، والمقتصد ١/٣٩٧ ، ولكن النيلي سيذكر قريباً أن الفارسى قال بحرفيتها فى " الحلبيات " .

(٥) يقصد بالتخفيف تسكين الياء لثقل الكسرة عليها .

ولاَتَـكونُ " لَيْـسَ " تـامّـةً ؛ لأنّـهـا نَفْيُ صَرِيحُ والمنفيُّ إنّما هوَ الخَبَرُ ، فهي [1] كحـرفِ النّفى الذى هُوَ " مَـا " ، فـكَمَـا لا يقَـالُ : " مَـا زَيـدٌ " لاَ يُقَـالُ : " لَيـسَ زَيْدٌ ، وَهِيَ لِنَفْيِ الحَالِ فَلا يُقالُ : ليسَ زيدٌ قَائمًا غَدًا ، ولاَ : ١٣٩/أ لَيسَ زيدٌ قَدْ قَام[2]، فأمَّا قولُه تَعالَى: ﴿ ألاَ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُم ﴾[3] فَحِكايةُ الحالِ المستقْبلَةِ .

وكَانَ الأصلُ أن يقالَ : "لاَسَ " بقلْبِ " الياءِ " أَلِفًا ، لتحرّكهَا وانفتَاحِ ما قبلها لَكِنْ شَبَهُهَا [4] للحَرْفِ هُوَ الذى مَنعهَا من التّصرّفِ ، وبنُو تميمٍ يجرونـها مُـجرَى " مَا " فَلاَ يعملُونَها فَيقُولُون : " لَيْسَ الطّيبُ إلاّ المسكُ " بالرّفع على الابتدَاءِ ، وَمِنهُمْ مَن يقُولُ : خَبَرُ " ليس " محذُوفٌ ، أي : ليس الطيبُ [5] فى الدّنيا إلاّ المسكُ ، ويَجعلُ مَا بعدَ " إلاّ " بَدلاً من " الطّيب " ، أو وَصْفًا له [6] ، وَيُضْعِفُ هذاَ التأويلَ قَولُ سيبويه : " ماَ كَانَ الطّيبُ إلاَّ المسكَ " بنصب " المسك " [7] على أنّه خَبَرُ " كَانَ " ، والصّحيحُ مَا ذكرَهُ الأخفشُ فى "المسَائلِ الكبير " وعَوَّلَ عليه أبُو عليّ فى " الحلَبيّاتِ " أنَّ في " لَيْسَ " ضميرَ الشّأنِ

---

(١) فى الأصل " فهو " .

(٢) وقيل " إنّها لنفى الحال والماضى والمستقبل ، وقيل " إنّها لنفى الحال ، وتنفى غيره بالقرينة . انظر الجنى الدانى ٤٩٩، ومغنى اللبيب ٣٨٦ ، والهمع ١/١١٥ .

(٣) سورة هود ٨ .

(٤) بعدها فى (ف) " للحال " .

(٥) سقط من (ف) .

(٦) يقول ابن هشام فى مغنى اللبيب ٣٨٩ : " لأن تعريفه تعريف الجنس فهى نكرة معنى " ، وانظر الجنى الدانى ٤٩٧ .

(٧) انظر الكتاب ١/٧١ ، ١٤٧ هارون ، ومجالس العلماء ١ ، و الإنصاف (المسألة ١٨) .

والقصّةِ ، وَيرتَفِعُ " المِسْكُ " بأنَّه خَبرُ المبتدأ الّذى هُوَ " الطّيبُ " ، والمبتدأُ وخَبرُه جَمِيعاً جُملةٌ فى مَوْضِعِ نَصْبٍ خبر [1] " لَيْسَ " [2] .

فإن قِيلَ : فَخبرُ "لَيْسَ " المقترنُ بِـ " إلاَّ " يكونُ مُثْبتاً ، و " إلاَّ " لا تَدخلُ بين المبتدأ وَالخَبرِ فى الإثباتِ فلا يقالُ : " زيدٌ إلاّ قائمٌ " .

فـالجَـوابُ أنَّ " إلاَّ " يُنْوَى به التّـقـديمُ فـيكُونُ التّـقـديرُ : ليسَ الشَّـأنُ إلاّ الطّيبُ المسكُ . كَما تقولُ : " مَا زيدٌ إلاّ أبُوه مُنْطلِقٌ " ، ونظيرُ هذا مِمَّا قـدّرَ بِـ " إلاّ " فيه التّقديمُ قـولُه تعالى : ﴿ إِنْ نَظُنُّ إِلاَّ ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ ﴾ [3] تقديرُه : إن نَحنُ إلاّ نَظُنُّ ظَنّاً . وَلاَ يستقيمُ أن تقدّر " إلاَّ " فى مَوضعِهَا ؛ لأنَّ " إلاَّ " إذا وقعت فى الاستثنَاءِ المفرَّغِ تُفِيدُ الحصْرَ ، ألاَ تَرى أنَّك إِذَا قُلتَ : ما ضَرَبْتُ إلاّ زيداً . لم يمكن أن تـقدّر أنّك ضَرَبْتَ غَيرَ زيدٍ ، ولولا دخولُ " إلاّ " لجازَ ذلك ؛ لأنَّك إذَا قلتَ : " مَـا ضـربْتُ زيدًا " بغَيـرِ " إلاَّ " جـازَ أَن يكُونَ قـد ضـربْتَ عَمْرًا [أَيضًـا] [4] وَإن لـمْ تذكُرْهُ ، فـأمَّا قولُه تعالى : ﴿ إن نَظُنُّ إلاّ ظنًّا ﴾[3] فَـإنَّ قولَهُ تـعـالى : (إنْ نَظُنُّ) لاَ يحتَـمِلُ شيـئًـا غَـيْرَ الظّنّ ، فَلِهـذَا قدّرنا بِـ " إلاَّ " [5] التَّقدِيمَ ، وكذلكَ قولُ الأعشىَ :

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) انظر الجنى الدانى ٤٩٦ فما بعدها ، ومغني اللبيب ٣٨٨ فما بعدها ، والهمع ١/ ١١٥ حيث قال السيوطى : " وضعف بأن الإهمال إذا ثبت لغة فلا يمكن التأويل " ، وانظر التفصيل فى شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٩٨ .

(٣) سورة الجاثية ٣٢ .

(٤) من (ف) .

(٥) فى الأصل " لا " تحريف .

وَمَا اغْتَرَّهُ الشَّيْبُ إلاَّ اغْتِرَارَا [1]

تَقْدِيرُه " وَمَا هُو إلاَّ اغتَرّهُ الشّيبُ اغتراراً " [2] ، لأنّه لاَ يُظنُّ إذا قَالَ : " اغترّه " [3] غَيْرُ الاغْتِرارِ ، وفي هذه المسألة [أيضًا][4] وَجْهَانِ آخرَانِ كَرِهْنا الإطالةَ بذكرِهِمَا ؛ لأنّ ما ذَكَرنا هُوَ الأصْلُ [5] .

وجعَلَهَا أبو عليّ في " الحَلبيَّاتِ " حَرفاً ، وَفِي " الإيضَاحِ " فِعْلاً [6] ، واستدلّ على حرفيّتها بوجُوهٍ :

أحدُها : أنّ اتّصالَ الضّميرِ بها ليس لأنَّها فِعْلٌ بل لشبهها بالفعلِ كمَا اتّصَلَ بِـ " ها " التي بمعنى " خُذْ " وَهِي اسمٌ وذلك في لغةِ مَن يقولُ للاثنين : " هَاءَا " وللجمع " هَاؤُوا " . [7]

الثاني : أنّها وقعت مكانَ " لاَ " في قوله تعَالى : ﴿ وَأَنْ لَيْسَ لِلإنْسَانِ إلاَّ مَا سَعَى ﴾ [8] وذلك لأنّ " إنَّ " مَتَى خُفّفت عَوّضت من أحَدِ نُونيها أَحدَ الحرُوفِ الثّلاثةِ ، وَهِيَ " لاَ " ، أَوْ " قَدْ " ، أَوِ " السِّينُ " .

الثّالثُ : أنّها لَا تَدلُّ على زمَانٍ .

الرَّابعُ : إبطالُ عَمَلِها بدخُول " إلاَّ " في خَبَرِهَا في قولهم : " لَيْسَ الطِّيبُ إلاّ المسْكُ " برفْعِ " المسْك " .

---

(١) انظر ديوان الأعشى ميمون ٤٥ ، برواية " وما اعتره الشيب إلا اعترارا " بالعين المهملة ، وصدر البيت " أحل به الشّيبُ أثقاله " أحل به : عرض له وهو في الجنى الداني ٤٩٧ ، ومغني اللبيب ٣٨٩ ، وشرح شواهده ٧٠٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٩٧/١ ، والخزانة ٣٠/١ بولاق .

(٢) وقدره ابن هشام في مغنى اللبيب ٣٨٩ " وما اغتره اغتراراً إلاّ الشيب " .

(٣) في الأصل " اغتر " .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) انظر : مغنى اللبيب ٣٨٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٩٧/١ فقد ذكرا هذين الوجهين .

(٦) انظر كتابي الفارسي : المسائل الحلبيات ٢١٩ ، والإيضاح العضدى ٩٥ .

(٧) انظر اللغات في (ها) ابن يعيش ٤٣/٤ ، ومغني اللبيب ٤٥٥ .

(٧) سورة النجم ٣٩

[ما الحجازية]

وَالحَرْفُ "مَا" وَهْوَ كَلَيْسَ يُجْعَلُ ....

فى لُغَةِ الحجَازِ إن لم يَبْطُلِ النَّفىُ منها وَإذا لم يُجعَلِ

خَبرُهَا مُقدّماً على اسْمِهَا حِينَئذٍ تزيلها عن حكْمِهَا

يشهدُ للحجاز فى لُغاتِهِمْ مَقالةُ : مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ

وَمَنْ عَدا أهْلِ الحجَاز رَفعُوا خَبَر " مَا " إلاَّ الَّذين سَمِعُوا

النَّصبَ فى القرآنِ فِيمَا ذكَرا ومنه فى يُوسُفَ هَذَا بَشَرًا

١٣٩/ ب

قولُهُ : "والْحَرْفُ ما " يُريدُ : (١) والحرفُ الذى تقدَّمَ ذكرُه فى قوله : " من ذاك أَفْعالٌ وَمِنْهُ حَرْفُ " (٢) ، وَفِي قولهِ : " وَالحَرْفُ فى اللُّغاتِ فيه الخُلْفُ " (٢) فيريدُ أنّ الحرفَ ـ الذى ذكرَهُ بأنّه يرفعُ الاسمَ وَيَنصبُ الخبرَ، وَفيهِ خلافُ باعتبار اللُّغاتِ ـ هُوَ " مَا ".

وَالأصْلُ ألاَّ تعمل " ما " ؛ لعدم اختصاصها بأحد القبيلين ، لكن أهل الحجاز شبَّهُوها بِـ " لَيْسَ " ، وإلى هَذا أشارَ (فى الإرجوزة بقوله) (٣) : " وَهْوَ كَلَيسَ يُجْعلُ فى لغة الحَجازِ " ووَجهُ شبهها بِـ "لَيْسَ " من وُجُوهٍ :

أحدُها : أنّها لنفى الحَالِ كما أنَّ " لَيْسَ " كذلك .

الثَّانِي : دُخولُها على المبتدأ وَالخبرِ كَـ « لَيْسَ »

الثَّالِثُ : دخولُ البَاءِ فى خَبرِهَا كمَا تدخلُ فى خَبرِ " لَيْسَ " .

---

(١) فى (ف) " أى " بدل (يريد) .

(٢) انظر صـ ١ من هذا الجزء .

(٣) فى (ف) " بقوله فى الأرجوزة " .

الرَّابِعُ : كَما سَرَى إلى " مَا " من " لَيسَ " الجمُودُ كذلك سَرَى مِنْ " لَيْسَ " إلى " مَـا " العَـملُ ، وذلك دليلٌ على قـوة المشَـابهـةِ ، ولذلك منعت " لَيْسَ " من التّصرّفِ الذى تستحقّهُ بأصْلِ فعليّتها .

فَإن قلتَ : فإذا دخلت على المبتدأِ وَالخَبرِ كَـ « لَيْسَ » فذلك [1] اختصاصٌ فكيف يقالُ : إنّها غَيرُ مختصةٍ !

قلتُ : بالنظرِ إلى مُطلقِ لفظ " ما " النّافية هىَ غيرُ مـختصـّةٍ ، أمّا بالنّظر إلى خصُوصِها فلقائلٍ أن يقُولَ : إنّها مختصّةٌ . فإنّ " ما " الدّاخلةَ على المبتدأ والخبر غَيرُ " مَا " الدّاخلةِ على الفعلِ وإن اشتركا فى إفَادةِ النّفيِ كَما أَنَّ " لاَ " التى لنفي الجنسِ المشبَّهَةَ بِـ " إنَّ " غَيرُ " لاَ " المشبّهةِ بِـ " لَيْسَ " وإن اشتركَا فـى إفادة النّـفي ، فافـهمْهُ ! فلمَّا حصلَتِ المشابَهةُ بين " مـا " وَ " ليسَ " أعملت " مَا " عَملَ " لَيْسَ " لا مُطلقًا بل بشُرُوطٍ :

أحدُهَا : قولُه : " إن [2] لم يَبْطُلِ النّفيُ مِنْهَا " يعنى مِنْ " مَا " ، وَبُطلانُ النّفي بأمُورٍ :

منهـا دُخُولُ " إلاّ " نـحو " مَـا زيدٌ إلاَّ قـائمٌ " ؛ لأنَّ النّفيَ قـد ارتفعَ تعلّقُـه بالخَبرِ فارتفعَ عَملُه ، فأمّا قولُ الشاعر :

وَمَا الدَّهْرُ إلاَّ مَنْجَنُونًا بأَهلِهِ وما صَاحبُ الحَاجَات إلاّ مُعَذَّبا [3]

فليس " منجنُونًا " ، وَ " مُعذّبًا " منصُوبَيْنِ [4] بِـ " ما " بَلْ نصبُهُمَا على المصْدَرِ

---

(١) فى الأصل " فلذلك " تحريف .

(٢) فى الأصل " وإن " بزيادة واو .

(٣) لم أهتد إلى قائله ، ونسبه السيوطى فى شرح شواهد المغنى ٢٢٠ نقلاً عن ابن جنى لبعض بنى سعد ، وهو من شواهد الخزانة ١٢٩/٢ بولاق ، وشرح التصريح ١٩٧/١ ، والدرر اللوامع ٩٤/١ .

(٤) فى النسختين " منصوبان " والصواب ما أثبت .

الــذى يــجــبُ حـذفُ فـعـلـه ، وَالـتّـقـديـرُ " مـا الـدَهـرَ إلاّ يـدورُ دوَرانَ منـجنُـونٍ " ، والمنجنُونُ : الدّولابُ ، ثم حـذفَ الفـعلَ ثمَّ حـذفَ المصـدرَ وأقـامَ المضـافَ إليـه مُـقَامَ المصدَرِ كمَا تقـولُ : " ما أنت إلاّ سَيرَ البريدِ " فلو حذَفتَ " سَيـرًا " لقلتَ : " مـا أنتَ إلاَّ البـريدَ " بـالنّصبِ على حـذفِ المضـاف وإقـامـة المضاف إليه مُقَامَه .

ويُطلانُ النفي بثلاثةِ أشياء :

أحدُهَا : بِـ " إلاَّ " وقد ذكر .

الثاني : [بِ] « إنِ » المخفّفةِ النّافيةِ نَحْوُ " مَا إنْ زَيدٌ قَائمٌ " ؛ لأنَّ النّفيَ إذا دَخَـلَ عَلَـي النّـفى صَـارَ إيـجَـابـاً ، وَإذا ارتـفـعَ الـنـفـيُ ارتـفـع الـعـمَلُ ، وَقِيلَ : " إنْ " كـافّةٌ لِـ " مَـا " عـن العَمَلِ كَمـا كُـفّت بِـ " مـا " " إنَّ " المشدّدةُ عن العمَلِ ، فَاعرِفْهُ (1) !

الثالث : بِـ " بَلْ " ، وَ " لكِنْ " فى المعطُوفِ على خَبرِ " مَا " نحو " مَا زيدٌ قَائماً بَلْ قَـاعدٌ " يجبُ رفعُ " قَاعدٍ " خبَرُ مبتدأٍ محذوفٍ (2) ؛ لأنَّ " بَلْ " حرفُ إيجَابٍ (3) ، وكذلك " مَا زيدٌ قائماً لَكِنْ قَاعدٌ " .

الشرط الثاني (4) : قولُه فى الأرجُوزةِ : " وَإذَا لم يُجعَلْ خَبَرُها مُقدّماً على اسمِهَا " ، وَإنَّما بَطَلَ عَملُها بتقديم الخَبرِ (لأنَّ التّقـديمَ يُؤذِنُ بالتّصرّفِ ولاَ تَصرّفَ لِلحَرْفِ ، فَلاَ عَملَ لهُ مع تَقْديمِ الخَبرِ) (5) ، وإذا كَانَ فـى تقديم خَبـرِ " لَيْسَ " عليها خلافٌ مع كونها أَصْلاً لِـ : مَا " ففى الفرْعِ أوْلَى. ١٤٠/أ

---

(١) هذا هو مذهب البصريين ، أما الكوفيون فيجوزون النصب مع " إن " عن الهمع ١/١٢٣ .

(٢) انظر مَغنى اللبيب ١٥٢ ، والتصريح ١/١٩٧ ، والهمع ١/١٢٤ .

(٣) يقول السيوطى فى الهمع ١/١٢٤ : "ولا يجوز النصب ؛ لأن المعطوف بهما موجب وَ " مَا " لا تعمل إلاّ فى المنفى ، أما المعطوف بغيرهما فيجوز فيه الأمران ، والنصب أجود " .

(٤) من شروط إعمال " ما ".

(٥) سقط من (ف) انتقال نظر .

الثَّالثُ : إذَا تقدَّمَ معمُولُ الخبَرِ على اسمها نَحْوُ« مَا زَيداً عمروٌ ضاربٌ» بَطَلَ عَملُها ؛لأجل الفصْلِ ، وكذَا إذا كَانَ معمُولُ الخَبرِ مَصدَراً، أو حَالاً ، أو مفعُولاً له ، وَأمَّا قولُ الفرزدقِ (١) :

وَإِذْ مَا مِثْلَهُم بَشَرُ .

بنصبِ " مِثْلَهُم " قالُوا : غَلِطَ الفرزدقُ على لُغةِ غَيرِه ؛ لأنّه من لغُتهِ أَن يَرفعَ خَبرَ الاسمِ بَعدَ " مَا " مُقدّماً كان أَوْ مُؤخراً فَظنَّ أَنَّ أَهْلَ الحجَازِ ينصبونه مقدّماً ومؤخّراً .

وَقِيلَ : " مِثْلَهم " منصوبٌ على الظّرفِ ، أى : مَا فى مماثلهم .

وَقِيلَ : هُوَ منصُوبٌ على الحَالِ من " بَشَرٍ " ، وَالخَبرُ محذوفٌ أى : ما مِثْلَهُم بشرٌ فى الدُّنيَا .

قوله :

" حينئذٍ يزِيلُها عن حُكْمِهَا "

يريدُ أنَّ التّقديمَ فى الخَبرِ ، وَبُطلاَنَ النّفي يُزيلان عَمَلَهَا .

ويشهدُ للحجاز فى لغتهم (٢) السّماعُ أَيضاً ، وَهُوَ قَولُه تعَالى : ﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾ (٣) ، فَـ " هُنَّ " اسمُ " ما " ، وَ " أُمَّهَاتِهم " خَبرُ " مَا " وَهُو منصُوبٌ بدليل كسر " التاءِ " من أُمَّهَاتِهم ؛ فإنَّ الكسرَ فى جمع المؤنث السَّالِمِ علامةُ النّصبِ وَالجرِّ ، ولاَ جَرَّ ؛ لعَدمِ عَاملِهِ ، فَتعيَّنَ النّصبُ .

---

(١) انظر ديوانه ١٨٥ (بيروت)، والبيت بتمامه :

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش وإذ مثلهم بشر

وهو من شواهد الكتاب ٢٩/١ بولاق ، والخزانة ٢٤٦/١ بولاق ، والعينى ٩٦/٢ ، والهمع ١٢٤/١ ، والدرر اللوامع ١٩٥/١ .

(٢) فى الأصل " لغاتهم ".

(٣) سورة المجادلة ٢

قولُه : " وَمَن عَدَا أهلِ الحجَاز رَفعُوا : خَبَر " مَا " " ويعنى بمَنْ عَدَا أَهلِ الحجَازِ بَنِي تَميمٍ .

قولُه : " إلاَّ الّذيـنَ " [استثْنَاءٌ] [1] مِنَ الْوَاوِ فى قولهِ : "رَفَعُوا " ؛ لأنّه ضَمِيرٌ ، يريدُ أنَّ بنى تميمٍ لمَّا أَتى النّصبُ فى القرآن تابعُوهُ فى القراءةِ[2] ولم يَقْرءُوا بالرَّفْعِ علَى لُغَتِهم ، بَلْ قَرءُوا بالنّصْبِ .

قَولُه : "فيمَا ذَكرَا " يعنى بما ذكرَ قولَهُ تعالَى ﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾ [3] .

قَولُه : " وَمِنْه فى يُوسُفَ " أَى : فى سُورةِ يُوسُفَ ، قولُه : " هَذَا بَشَـراً " [5] (يُريدُ قولَهُ تعالى : ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾ [4]) [5] فحـذفَ كلمةَ " مـاَ " لضَرُورةِ النّظمِ .

وَأَدْخَلُوا " البَاءَ على خَبَرِ " مَا " كَـ « لَيْسَ » لِلتّأكِيدِ زِيدَ فِيهِمَا .
تقُـولُ : لَيْسَ قَولُـهُ بِكَـذِبِ وَجُـرُّ مَـا تَعْطِفُـهُ أو انْصِبِ .
تَقُـولُ : مَا زَيـدٌ بِعَالِـمٍ وَلاَ مُفَضَّلٍ ، وَإن تَشَـا مُفَضَّـلاَ .

لَمَّا شَبّهُوا " مَا " بِـ " لَيْسَ " أدخلُوا " البـاءَ " علـى خَبرِهَا تحقيقاً لِلمُشَابِهةِ ، وَزيدت " البـاءُ " فى خَبرِ " لَيْسَ " لتأكيد النّفي كَما زِيدت " الّلامُ " فى خَبرِ "إنَّ" لتأكيد الإثبَاتِ ، ولَمَّا كَانَ خَبرُ " لَيْسَ " فى الأصلِ خَبَرَ المبتدأ وَالباءُ تزادُ في خَبرِ المبتَدأِ فكذلك زيدت فى خبَرِ " لَيْسَ " ؛ لأنّه في الأصل خَبَرُ مُبتَدأٍ ، لَكِنْ زيادةُ الباءِ فى خَبَرِ " لَيْسَ " قياسٌ مُطّردٌ ، وَزِيادتُهَا فى خَبَرِ المبتدأ

---

(١) مكانه فى الأصل بياض ، ولم ترد فى (ف) .
(٢) فى (ف) " القرآن " تحريف
(٣) سورة المجادلة ٢ .
(٤) سورة يوسف ٣١ .
(٥) سقط فى (ف) انتقال نظر .

قَليلٌ شَاذٌ لاَ يُقَاسُ عليه [1] ، وكذلك [2] تزادُ بعدَ [" هَلْ " نحو] [3] هَلْ زَيدٌ بِمُنْطلقٍ [4] زيادةً مطردةً [5] لِلمُشابهة بَينَ " هَلْ " ، وَ " مَا " في عَدمِ الإيجَابِ ، ولوقُوعِ " إلاَّ " بَعدَ " هَلْ " [نحو " هل "] [3] زَيدٌ إلاَّ قائمٌ كَما يَقعُ بَعدَ " مَا " نحو مَا زيدٌ إلاَّ قائمٌ [6] .

وإنَّما زيدت " الباءُ " دُونَ غيرِهَا ؛ لأنَّها للتَّأكيدِ ، وَالتَّأكيدُ يلازِمُ مَا أَكّدَهُ ، وَ " الباءُ " مَعْناهَا الإلصَاقُ فناسبَتْ أن يؤكّدَ بها النّفي ، وهذه (البَاءُ) لا تَتعلّقُ بشيءٍ ؛ لأنَّها زَائدةٌ .

قولُه : " كَلَيسَ للتَّأكيد زِيدَ فيهِمَا " ١٤٠/ب

يعني أنَّ (البَاءَ) زِيدَ في خَبرِهَا كَمَا زِيدَ في خَبَرِ " لَيْسَ " .

قولُه : " فيهِمَا " أَيْ : في خَبرِهما ، يَعنيْ خبر " مَا " ، وَ " لَيْسَ " .

وَ مِنْهُم مَن لاَ يُجيزُ " مَا بقائمٍ زيدٌ " ؛ لأنَّ " الباءَ " إنّما تدخُلُ في خَبَرِ " مَا " على التّشبيه بِـ " ليسَ " ، (وَمَن لَمْ يُعمِلْهَا لَمْ يَعْتبرِ التّشْبيهَ) [7] ، وَقَدْ جَاءَ في قول الشَّاعر :

فَمَا بالحُرِّ أَنْتَ وَلاَ الصَّدِيقِ [8] .

---

(١) وهذا قول الأخفش ومن تابعه ، وجعلوا منه قوله تعالى : " جزاء سيئة بمثلها " عن مغني اللبيب ١٤٩ .

(٢) في الأصل " ولذلك " .

(٣) تكملة يقتضيها السياق .

(٤) في الأصل " منطلق " .

(٥) في الأصل بياض .

(٦) انظر شرح الكافية الشافية ٤٣٧/١ .

(٧) في الأصل " ومن لم يعلم لم يعتبر الشبه " تحريف .

(٨) لم أهتد إلى قائله ، وصدر البيت :

أما والله أن لو كنت حراً ، ويروى " لو أنك يا حسين خلقت حراً " وهو في معاني القرآن ٤٤/٢ ، والعيني ٤٠٩/٤ ، والإنصاف المسألة ٢٤ ، والخزانة ١٣٣/٢ بولاق ، والتصريح ٢٣٣/٢ .

أَيْ : فَمَا أَنْتَ بالحرِّ ولاَ الصَّدِيقِ ، فَقدَّمَ الخَبَر معَ وجُودِ " الباءِ " مَعَ لُغَةِ بَنِي تَمِيمٍ .

قولُه : " لَيْسَ قولُهُ بالكذبِ " مثالٌ لزيادة " الباء " فى خبر " لَيْسَ " .

قولُه : " وَجُرَّ مَا تعْطفه أَو انْصِبِ " أَى : مَا تَعْطِفُهُ على المجرُورِ بالبَاءِ فى خَبرِ " لَيْسَ " ، أو فى خَبرِ " مَا " إذا أعملتها عملَ " لَيْسَ " ، قال الشَّاعِرُ :

مُعَاوِيَ إِنَّنَا بَشَرٌ فَأَسْجِحْ   فَلَسْنَا بالجِبَالِ وَلاَ الحديدَا (١)

فَعطَفَ " الحدِيدَ " بالنَّصبِ على موضعِ المجرُورِ بالباء ، أو على تَوهّمِ عَدَمِ البَاءِ كَما عَطَفَ الأخرُ بالجرِّ مَعَ عَدمِ الباءِ علَى تَوهّمِ وجُودِهَا فى خَبَرِ " لَيْسَ " ، قَالَ الشاعر :

مَشَائِيمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً   وَلاَ نَاعِبٍ إلاَّ بِبَيْنٍ غُرَابُهَا (٢)

فَجرَّ " ناعِباً " على تَقْدِيرِ وجُود " البَاءِ " فى " مُصْلِحِينَ " ، وَمِثْلُهُ قَوْلُه تعالَى : ﴿ لَوْلاَ أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ ﴾ (٣) فجزَمَ " أَكُنْ " علَى تَقْدِيرِ عَدَمِ " الفَاءِ " فى قوله " فَأَصَّدَّقَ " ؛ لأنَّها لو حُذفت منه لَكَانَ

(١) هو لعقيبة بن هبيرة الأسدىّ ، ونسب بهامش (ف) لعقبة بن سالم خطأ.

وهذا البيت من قصيدة متنازع فى قوافيها ، فبعضهم يرويها منصوبة ، وبعضهم الآخر يرويها مجرورة ، انظر التفصيل فى الخزنة ١/٣٤٣ بولاق والبيت من شواهد الكتاب ١/٣٤ ، ٣٥٢ ، ٣٧٥ ، ٤٤٨ بولاق ، والأعلم ١/٣٤ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافى ١/٣٠٠ ، والشعر والشعراء ١/١٠٥ ، وابن يعيش ٢/١٠٩ ، ومعانى القرآن ٢/٣٤٨ ، والإنصاف ٣٣٢ المسألة ٤٥ ، اسجح : سهِّل وأرفق .

(٢) نسب بهامش (ف) إلى الأخوص اليربوعى ، وهو زيد بن عمرو التميمى ، شاعر فارس .

انظر : المؤتلف والمختلف ٦٠ ، والخزانة ٢/١٤٠ .

وهو من شواهد الكتاب ١/٨٣ ، ١٥٤ ، وفى ١/٤١٨ نسبه للفرزدق ، والصواب أنه للأخوص بالخاء المعجمة ، وانظر البيان والتبيين ٢/٢٦١ ، والإنصاف ١/١٩٣ ، وشرح أبيات سيبويه ١/٧٤ .

(٣) سورة المنافقون ١٠ .

مـجزُومـاً ، لأنّـه جـوابُ " لَوْلاَ " التى للتّـحـضـيضِ ، وَمـعْنَى (لَوْلاَ أَخَّـرتَنِي) أَخّرني ، فَقَولُه : " لَوْلاَ أَخَّرْتَنِي " فـى معنَـى الأمرِ وَجَـوابُ الأمـْرِ مـجـزُومٌ إذَا لـم يَكُن فـيه [١] " فَاءٌ " [٢] .

قولُه : " مَا زَيدٌ بعَالمٍ ولا مُفضلٍ وَإن تشأ مُفَضَّلاَ " تمثيلٌ لإدخَالِ " الباء " زائدةً فى خَبرِ " مَا " .

قولُه : " بعَالمٍ ولاَ مُفـضلٍ " أَىْ: إن شِئْتَ عَطفْتَ بالجرّ [٣] على الخَبرِ المجرُورِ بـالبَاءِ ، وَإن شِئتَ عَطفْتَ بالنّصبِ علـى مَوْضـعِ المجـرُورِ كَمَا مَرَّ فـى " لَيْسَ " ، إذَا كَانَ الخبَرُ المعطوفُ وَالخبرُ المعطُوفُ عليه [٤] لِشيءٍ وَاحدٍ ؛ فإن كانَا لشيئَين فَفيهِ تَفْصيلٌ سَيأتِي [٥] .

كَذَاكَ مَا زَيـدٌ كريمـاً عَمُّـهُ ... وَلاَ كريمـةً عَليـهِ أمُّـهُ
فانصبْ كَرِيمةً وإن شئتَ ارفَعِ ... وان تشأ جَرَرْتَ فالكلّ وُعِي
وَإن تـقلْ : وَلاَ كريـمٌ جَعفَرُ ... فارفعهُمَـا مبتـدأ وَخَبَـرُ

قولُه : " فَانصبْ كَرِيمةً " ، أمَّا نَصبُهَا فعلَى العَطفِ على " كَرِيم " مـن قـوله : " كريماً عَمّهُ " ، و " أمُّه " فَاعلةٌ مرفُوعةٌ بِـ " كَرِيمَةٍ " .

قـولُهُ : " وإن شـئتَ ارفـعِ " يعـنى إن شِـئـت ارفـع " كـريـمـةً " ، ووَجْـهُ رَفـعِهَا علَـى أنّها خبرٌ مُقدّمٌ ، وَالمبتدأ " أُمُّهُ " ، وَالّتقديرُ " وَلاَ أُمُّهُ كرِيمةٌ " .

---

(١) فى (ف) " معه " .

(٢) قراءة الجزم فى " أكن " هى قراءة العشرة عدا أبى عمرو فإنه قرأها " وأكون " بالنصب . انظر النشر ٣٨٨/٢ ، والتيسير ٢١١ ، والبيان فى غريب إعراب القرآن ٤٤١/١ ، والمقتضب ٣٣٧/٢ .

(٣) فى الأصل " بالخبر " تحريف .

(٤) سقط من (ف) .

(٥)بعده فى (ف) : إن شاء الله تعالى " .

قولُه : " وإن تشأ جَرَرْتَ " أمّا الجرُّ فضعيفٌ ولذلك أخّروه ، ووجهُه أنه عطفَهُ على تَوهّم وجُودِ " الباءِ " فى خَبَرِ " مَا " كمَا عطفَ بالنّصبِ مَعَ وجُود " البـاءِ " على تقديرِ عَدَمِـهَا ، وَهُوَ قَليلٌ ، وقـد تقـدّمَ بيـانُه فى " لَيْسَ " ، والاستشهاد عليه ببيت من الشّعْرِ [1] وآيةٍ مـن كتَابِ اللَّهِ ، وَ " أُمُّهُ " أيضـاً فاعلةٌ مرفُوعةٌ بِـ " كَرِيمةٍ " فى الجرِّ كمَا إذَا نصبَ ، وإنّما تجُوزُ هذه الأوجُهُ الثّلاثةُ التى ذَكَرها فى المعطُوفِ إذَا تَقدّم الخَبَرُ وكَانَ فى الاسمِ المرفُوعِ ضميرٌ يعُودُ على اسمِ " مَا " فإن تأخّر نَحْوُ " مَا زيدٌ قَائماً ولا أخوه جالساً " امتنعَ الجرُّ وجَاَزَ النّصبُ عَطْفاً على معمُول "ما" ، والرَّفعُ [2] على الاستئناف . ١٤١/أ

قولُه : " وإن تَقُلْ وَلاَ كريمٌ جَعْفرٌ " إلى آخرهُ يُريدُ أنَّ الاسمَ إذا كَانَ ليس فيه ضميرٌ يَرجِعُ إلى اسم " ما " لم يجز نصبُ " كريمٍ " ، ولاَ جرُّهُ فتعيّن رفعُه خبَراً لِمَا بَعْدَهُ ، وإنّما لم يجز نصبُه ؛ لأنَّ خبرَ " مَا " لا يتقدّمُ علَى اسمهَا ، وإذَا امْتَنعَ النَّصبُ امْتَنعَ الجَرُّ ، لأنّه فَرعٌ [3] عَليهِ ؛ ولا يجُوزُ أن يرفع " جَعفرًا " بِـ " كريمٍ " ؛ لأنه أجْنَبِيٌّ من اسم " ما " ، ويَجوزُ فى "ليسَ " أن تقُولَ : " ليسَ زيدٌ قَائماً ولاَ قاعدًا عمْروٌ " فيكُونُ " عمْرٌو " معطُوفاً على اسم " لَيْسَ " ، وقَاعِداً " خَبَرٌ لَهُ مقدّم عليه وهُو منصُوبٌ بِـ " لَيْسَ " ؛ لأنّ خَبَر " لَيْسَ " يتقدّمُ على اسمِهَا بخلاَفِ خَبرِ " مَا " .

وتقُولُ : " ليس زيدٌ بقائمٍ ولاَ قاعدٍ أبُو عبد اللّهِ " .

---

(١) انظر ص ٣٩ .

(٢) فى الأصل " والرافع " تحريف .

(٣) فى (ف) " نوع " تحريف .

فَفِي هـذه المسألة خِلافٌ بَيْنَ سيبويهِ [١] والأخفشِ [٢] ؛ لأنّه عَطْفٌ عَلى عَامِلَيْنِ ، وسيبويه لاَ يُجيزُه [١] ؛ لأنَّ " قَاعداً " معطوفٌ على المجرُورِ بالباءِ، وَ " أبُو عبد الله " معطوفٌ على المرفوع بِـ " لَيْسَ " وهو عَطفٌ على عاملينِ، أعنى " ليس " ، وَ " البَاء ".

وَأنشدَ الأخفشُ قولَ الشاعر [٣] :

أوْ صَيْتُ مِنْ بَرَّةَ قلباً حُرًا [٤] بالكلْبِ خَيْراً والحُمَاةِ شرّاً

فَعطَفَ " الحُماةَ " علَى " الكلْبِ " وَهُوَ مجْرُورٌ بالبَاء ، وعَطفَ " شرّاً " علَى " خَيرٍ " وَهُوَ مَنْصُوبٌ بِـ " أوْصَيْتُ "وَهُو عَطْفُ علَى عَامِلْينِ أحدُهُما بجّرٍ [٥]، والأخرُ بنَصْبٍ ، أمّا سيبويه فَيرىَ أنَّ " الباءَ " مُرادةٌ في الثاني ثم حَذفَهَالدلاَلة " الباءِ " الأُولى عليها ، ويدلُّ على مذهبه قول [٦] الشاعر :

سَألتُ الفَتَى المكىَّ ذَا العلْمِ ما الذى يَحِلُّ من التَّقْبيلِ فى رَمضَانِ ؟

فقَالَ : الفتى المكىُّ : أَمَّا لزوجةٍ فَسَبْعٌ ، وَأمّا خُلَّةٍ فَثمانِ

فَ " أمّا " هُنَا للتَّفصيلِ ، وَهِيَ تَمْنعُ من عَطْفِ مَا بعدَهَا على ما قبلَهَا فلم يصحّ جَرُّ " خُلَةٍ " عطَفاً على قوله : " لِزوْجَةٍ " لمنْع " أمَّا " المفتُوحةِ لِتفْصيل الجُمَلِ من ذلك ؛ لأنّ ما بعدَهَا مستأنف البتّةَ فلم يبق لجرّ " خُلّةٍ " وجْهٌ إلاّ

---

(١) انظر الكتاب ٣١/١ – ٣٢ ، كما نص عليه السيوطى فى الهمع ١٣٩/٢ .

(٢) انظر : منهج الأخفش الأوسط فى الدراسة النحوية ٢١٣ ، والهمع ١٣٩/٢ ، وابن يعيش ٢٨/٣ ، والرضى ٣٢٤/١ .

(٣) البيتان لأبى النجم العجلى ، وهما فى ديوانه ١٢٣ .

(٤) فى النسختين " برا " ، والتصويب من الديوان ، وكتابه الآخر التحفة الشافية لوحة ٩١ .

(٥) فى الأصل " بحرف " تحريف .

(٦) أنشد المبرد هذين البيتين لأعرابي غير معين ، انظر الكامل ٢٨٦/١، وشرح أبيات مغنى اللبيب ١٩٣/٥ .

أن يُقالَ : إنّ [1] التَّقديرَ " وَأمَّا لِخَلَّةٍ فثمَانٍ " فَحذفَ " اللَّامَ " من " خَلَّةٍ " لدلالة اللّامِ المذكُورةِ فى قوله : " لزوجةٍ " عليهَا ، فَاعْرِفْهُ .

وَشبَّهُوا لاَتَ بِلَيْسَ فى الْعَمَلْ　　والاسمُ محذوفٌ بِهَا قَدِ اتَّصَلْ

وَرَفعُ لاَتَ حِينَ قَدْ يُبَاحُ　　فَلاَتَ حِينُ مثلُ لاَ بَرَاحُ

قولُه : " وشبَّهوا لاَتَ بِلَيْسَ " اعْلَمْ أنَّ " لاَ " الدَّاخلَة (عليها " التَّاءُ ") [2] لمْ تَأتِ عندَ سيبويْهِ [3] إلاَّ مُشبَّهةً بِـ " لَيْسَ " ؛ لأنَّها بدخُول تَاءِ التَّأنيثِ المختصّة بِالفعل قَوِيَ شَبَهُها بالفِعْلِ ، فَلذلكَ لم تَأْتِ إلاّ مشبَّهةً بِـ " ليسَ " ؛ لاشتراكهما فى النّفي ، وَزِيدَت " التَّاءُ " كما زِيدتْ فى " ثُمَّ " ، وَ " رُبَّ " إِذَا قلتَ : " ثُمَّتَ ، وَرُبَّتَ " ويَحتَمِلُ زيادةُ " التَّاء " أمرين :

أحدهُما : بتَأْوِيلِ الكَلِمَةِ .

وَالثّانى : أن تكُونَ للمبَالغة كالتَّاءِ فى " عَلاَّمةٍ " .

قال اللّه تعالى : ﴿ وَلاَتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ [4] ، (والتّقديرُ : " وَلاَتَ [الْحِينُ] [5] حِينَ منَاصٍ) [6] أيْ : حِينَ مَهْربٍ ، فاسْمُ " لاَتَ " المرفوعُ بها محذُوفٌ وَلَيْسَ مُضْمَراً ؛ لأنَّ الحرُوفَ لا يُضمرُ فِيهَا ، وَ " حِينَ مَنَاصٍ " منصُوبٌ خَبَرُ " لاَتَ » .

---

(١) فى (ف) " لأن ".

(٢) فى (ف) " على التاء ".

(٣) انظر : الكتاب ٢٨/١ بولاق .

(٤) سورة ص ٣ .

(٥) تكملة يوجبها السياق .

(٦) سقط من (ف) .

ويلزمُ حـذفُ اسـمـهـا كـمَـا يَلزمُ إضـمــارُ اسمِ " لَيْسَ " إذا وقـعت فى الاستثناء نحـو " قَـامَ القومُ ليسَ زيداً " تحقيقاً للمشابهة بينهما ، فالحذف فى " لاَتَ " كالإضمارِ فى " لَيْسَ " ، وإلى هذا أشارَ فى الأرجوزة بقوله : " والاسمُ محذوفٌ بهَا قد اتّصَلْ " أى : قد اتّصَلَ حذفُه بها ودَامَ دَواماً مُتّصلاً لا يفارقُ بحَالٍ .

١٤١/ ب

ولا يجُوزُ الجمعُ بينَ اسمِهَا وَخَبرهَا جميعاً فى اللّفظِ بل لابُدّ من حَذفِ أحدِهمَا ، إمّا الاسمُ وهو المختَارُ ، وإمّا الخبَرُ وهُو ضعيفٌ .

وقوله : " بها " أى : بـِ " لا " الملحقة تاء التأنيث ، إذْ لا يلزم الحذفُ إلاّ مَعها .

قولُه : " وَرفـعُ لاتَ حِينَ قد يُبَاحُ " يريدُ : أنّه قد يجـوزُ رفعُ " الحين " (١) على أنّه اسمُ " لاَتَ " ، وَخَبَـرُهَا مَحْذُوفٌ ، أى : لاَتَ حِينُ مَناصٍ لَنَا ؛ وَلِذلِكَ شَبَّهَهُ بقَولِ الشّاعِرِ :

فأنَا ابنُ قيسٍ لاَ بَرَاحُ (٢)

أى : لاَ بَراحٌ لى .

فـقـولُه : " مـثـلُ لاَ بَـراحُ " أى : فـى حَـذْفِ الخَـبَـرِ ، لاَ أنّـه مـثـلُه فـى الاسْـتعمَالِ ؛ فإنَّ " لاَتَ " لا تـعملُ إلاّ فـى الحـين خَاصّـةً ، و" لا " المشبّهةُ بِـ " ليسَ " بـغير " تاءٍ " تعملُ مُطلقاً فى الحين (١) وغَيرِه ، والرّفعُ قليلٌ ، ولذلك قال : " قَـد يُبـاحُ " فـأتى بكَلِمَـةِ " قـد " الّتـى تُفِيـد التّـقْلِيلَ إذ دخلَتْ عَلى

---

(١) فى الأصل " الخبر " تحريف .

(٢) هذا عجز بيت لسعد بن مالك القيسى ، وصدره :

من صد عن نيرانها .

انظر : الكتاب ٢٨/١ ، ٣٥٤ ، والمفصل ٣١ ، وابن يعيش ١٠٨/١ ، والمقتضب ٣٦٠/٤ ، والعينى ١٥٠/٢ ، والخزانة ٢٢٣/١ ، ٩٠/٢ بولاق .

المضَارِعِ ، وهى قِراَءةٌ [1] ضعيفةٌ .

واعلم أنّ " لا " إذا عملت عملَ " ليس " تُعتبرُ فيها الشّروطُ المعتبرةُ فِى " مَا " خَلاَ أنَّه لا يُفصَلُ بينَها وبَينَ ما بَعدَهَا بـ " أَن " الخفيفةِ الزّائدةِ كَمَا في " مَا " وَاعلمْ أنَّ " لاَ " لـها ثَلاثةُ أحوالٍ حَالٌ يكثرُ فيها استعمالُها ، وحَالٌ يقلّ ، وحَالٌ لا تعملُ إلاّ فى اسمٍ مخصوصٍ .

فَـ " لاَ " المشبّهة بـ " إنَّ " كثيرةُ الاستعمالِ .

والمشبّهة بِـ " لَيْسَ " قليلةٌ ، فى لُغةِ أَهْلِ الحجازِ فَقَطْ [2] .

وأمّا " لاَتَ " فلا تعملُ إلاّ فيِ " الحينِ " كما لا يجرّ " التاء " إلاّ فى اسمِ اللّهِ تعالى، وكَمَا أنَّ " لَدُنْ " لاتَنْصِبُ من الأسماء إلاّ "غُدْوَةً " ، فأمَّا قَولُ الشاعرِ:

حَنَّتْ نَوَارُ وَلاَتَ هَنَّا حَنَّتِ   وَبَدَا الذى كانت نَوَارُ أَجَنَّتِ [3]

فَمعْنَاه " حَنَّتْ نَوارُ وَليسَ الحينُ حِينَ حَنينِهَا " ، فَأقَامَ " هَنَّا " [4] مُقَامَ " حِينٍ " ؛ لأنّـه أشَارَ بـه إلى الوقْتِ ، وَ " الحِينُ " وَقْتٌ ، ومَن جَعلَ " هَنَّا " [5] إشارةً إلى المكانِ فكَأنّه قالَ : وَليسَ هذا المكانُ مكَانَ حَنِينِها ، فيكونُ قد أعْمَلَ " لاتَ " فى غير " الحينِ " .

---

(١) قرأ الجمهور " ولات حين " بفتح التاء ونصب النون ، وقرأها أبو السمال بضم التاء ورفع النون . انظر البحر المحيط ٣٨٣/٧ ، ٣٨٤ .

(٢) انظر ابن يعيش ١٠٨/١ .

(٣) ينسب إلى شبيب بن جعيل التغلبى ، وينسب أيضاً إلى حجل بن نضلة انظر الخزانة ١٥٦/٢ ، ٤٨٠ ، والعينى ٤١٨/١ ، وشرح الحماسة للتبريزى ٣٥/٣ ، وابن يعيش ١٧/٣ ، ومغنى اللبيب ٧٧١ .

(٤) فى (ف) " هذا " ، وكذلك فى البيت ، وهو تحريف .

(٥) فى (ف) " هذا " تحريف .

[أفعال المقاربـــة]

وَأَلْحَقُوا بـ « كَأن » كـادَ وَعَسَى | دَلِيلُهُ عَـسَى الغُـوِيرُ أبْؤسـاً
وَعنهُم مَـا كِـدْتُ آيبـاً سُـمِعْ | فَـالخـبـرُ انصِبْـهُ والاسمُ يَرتفِعْ
وَفـيـهـمـا بالفـعلِ حَسْبُ تُخْبَـرُ | تقُـولُ : كَـادَ سِـرُّ زَيدٍ يَظْهـرُ
وفى عَـسَى تأتى بِأنْ فى الخَـبَـرِ | نحـو : عَسَى مـحـمّدٌ أن يشـترِى
وَإنْ تَصِلْ عَسَى بأنْ سَدَّ مَسَدْ | اسْمٍ لَهَـا وَخَـبَـرٍ وَقَـدْ وَرَدْ
أن مَعَ كَـادَ فى شـذُوذٍ وَضَـحَـا | قَد كَادَ من طُولِ البِلَى أن يَمْصَحَا
وَتَــركُ أنْ أوْلَــى بِـــذَاك وَردَا | « كَـانُوا يكُونُونَ عليـه لِبَـدًا »
وَاسْـتَـعْـمَلُوا طَفِقَ أيضـاً وكَـرَبْ | بغـيـر أنْ كَكَادَ فى الّذى اقْـتَرَبْ

قـولُـه : " وَأَلْحَـقُـوا بِــ " كَـانَ " كَـادَ ، وَعَـسَــى " إنَّــمَــا بـدَأَ بِــ " كـادَ ، وَعَسَى " ؛ لأنَّ بقيَّـةَ أَخواتِهَا (١) مـحمُولةٌ عليـها ، أمَّـا " أَوْشَكَ " فَمحمُولٌ على " عَسَى " وَلذلك يُؤتى فى خَبرهِ بِـ " أَنْ " فتقُولُ : " أَوْشَكَ زَيدٌ أن ١٤٢/أ يَقُومَ " .

وأمّـا " طَـفِـقَ ، وَ أَخَـذَ ، وَجَـعـلَ ، وأنـشـأَ ، وكَرِبَ " فَمحْمولَةٌ عَلَى " كَادَ " ، وَلذَلكَ قَالَ « واسْتَعْمَلُوا طَفِقَ أَيْضاً (٢) وكرَبَ بغير أَنْ كَكَادَ » .

ووَجْهُ إلحاقِ هذه الأفعَالِ بِـ " كَانَ " أنّها لاَ تتمّ بمرفُوعِها فاحتاجت إلى خَبرٍ ليتمّ به مَعَ مرفوعِها الكَلامُ ، وَتستعملُ أيضاً ناقصـةً وتامّةً كما تُسْتَعْمَلُ " كَانَ " .

---

(١) فى (ف) " أحوالها " تحريف .

(٢) سقط من الأصل .

قولُه :

دَلِيلُهُ عَسَى الْغُوَيْر أَبْؤُسَا

هذا البَيْتُ للزَّبَّاءِ [1] ، يُريدُ دَليلُ إلْحَاقها بِـ " كانَ " ظهُورُ النّصبِ في خبرِهَا في البيتِ المذكُورِ ، وَ " الأَبَؤُسُ " جَمْعُ بَأسٍ وَهُو القُوّةُ ، وقِيل : جَمْعُ بُؤْسٍ ، وهو [2] خُشُونَةُ العَيْشِ ، وَالتَّقديرُ : عَسى أن ييأسَ ، فَقَالَتْ أَبْؤُس ، فَجَاءَتْ بِهِ مُنَبّهاً على الأصْلِ، ثم استدلّ على إلحاقِ " كَادَ بِـ " كانَ " أيضاً بظهُور النَّصْب في خَبَرِهَا وَهُو قَولُهُ : " مَاكِدتُ آيباً " فجاء بِهِ اسماً صَرِيحاً ونصبَهُ ، وقد رُوِى هذا البيتُ الذى استشهدَ ببعضهِ :

فأُبْتُ إلى فَهْمٍ ومَاكِدْتُ آيباً [3]

وهُو الأكثَرُ الأشْهَرُ ، فوقُوعُ " كَادَ " موضعَ " كَانَ " وَعملُهَا عَمَلَ " كَانَ " دَلِيلُ التّشبيه لهَا بـ " كَانَ " دُونَ العَكْسِ ، قِيلَ : لأنّ " كَانَ " أوسَعُ مجَالاً من هذه الأفعَالِ ، ولِذلك يكُونُ خَبرُ " كَانَ " اسماً وفِعْلاً وجُمْلَةً وَظَرْفاً ، وهذه تلزمُ طَرِيقَةً واحدةً .

(١) المشهور أن هذا مثلٌ وليس بيتاً من الشعر ، والزباء هذه هي ابنة عمرو بن الظرب ، الملكة المشهورة في الجاهلية وصاحبة تدمر وملكة الشام .

انظر ترجمتها في الأعلام ٣/٧١ ، والفوائد المحصورة في شرح المقصورة لمحمد اللخمي ١٩٨

أما أصل هذا المثل فقيل إنه من قول الزباء ، وقيل : بل تمثلت به حين قالت لقومها عند رجوع قصير من العراق ومعه الرجال وبات بالغوير ، والمعنى لعل الشر يأتيكم من قبل الغار ، وقد استشهد به سيبويه ١/٤٧٨ ، والمبرد في المقتضب ٣/٧٠ ، والميداني في مجمع الأمثال ٢/٣٤١ ، والزمخشري في المستقصى ٢/١٦١ .

(٢) في (ف) " وهي " .

(٣) هذا صدر بيت لتأبط شرا ، وعجزه :

وكم مثلها فارقتها وهي تصفر

انظر الديوان ٩١ ، وقد تقدم تخريجه في ١/١٨٠ .

قولُه :

" وَفِيهما بالفعلِ حَسْبُ تُخْبَرُ

يُريدُ فى " عَسَى ، وكَادَ " يُخبرُ بالفعلِ لاَ غيرُ إلاَّ مَا شَذَّ ، وإنَّما كانَ كذلك ؛ لأنَّ " عَسَى " يُخبرُ عنها بِـ " أَن " (وَالفِعْلِ [1]) وهما فى تَقْديرِ المصَدرِ ، فَلَوْ أقِيمَ المصْدَرُ المسْبُوكُ منْهُما مُقامَهُمَا لمْ يَجُزْ ؛ لإبهَامِ زَمنِ المصدَر واحتمَاله المضيّ وَالمُستَقْبلَ ، وَ« عَسى » تُفيدُ الترجّي ، والشئُ المرجُوُّ [2] غَيرُ حَاصلٍ وَلاَ وَاقعٍ ، وَإذَا لَمْ يكُنْ المرجُوُّ [إلاَّ] مستقبلاً فوجَبَ أن يُؤْتى بالفعلِ المستقَبلِ الدّالِ بصيغته على الاستقبَال ، ثمَّ لَمّا كَانَ الفعلُ مشتركاً بين الحَالِ والاستقبَالِ خَافُوا اللّبسَ فَجَاءُوا بِـ " أَن " المفيدةِ للاستقبَالِ مع الفعْلِ تحَقيقاً لمعنى " عَسَى " ، ولاَ تحذف " أَن " من خبرِهَا إلاّ ضرورةً ، أو حَمْلاً علَى " كَادَ " وإلى هذا أشارَ بقوله :

وَفِي عَسَى تَأتي بأَنْ فى الخبَرِ .

فإن قيل : فإذا لزمت " أَنْ " فى خَبر " عَسَى " فكَيفَ يكُونُ للمقارَبةِ ؟ وَلِمَ صدّروا بها أفعَالَ المقاربةِ ؟

فَأقولُ : إنّ الشئَ المرجُوّ يكوُنُ حصُولُه عند الرَّاجِي لَهُ أَقْربَ من فَوْتِهِ ، وَلِذَلِكَ قَالَ سِيبَوَيْهِ [3] : مَعْنَى عَسَى وَلعَلّ طَمَعٌ وَإشفَاقٌ ، وَالطَّمَعُ فى الشّيِ دُنوٌّ مِنْهُ وقرْبٌ لِتقْدير نَيلِهِ ، وإنّما قَرَنَ بالطّمعِ الإشفاقَ وَهُوَ الخوْفُ ؛ لأنّ الرَّاجيَ قَدْ يخَافُ فَوْتَ المرجُوِّ ، وَلَمَّا كانت " عَسَى " تستعملُ تارةً استعمَالَ " كَانَ " النَّاقصةِ ، ومثالُهُ قوله : "عَسَى محمّدٌ أن يَشْترى " ، قال اللّهُ تَعَالى ﴿ عَسَى

---

(١) فى النسختين " عسى " ، والصواب ما أثبته .

(٢) فى (ف) " الموجود " تحريف .

(٣) انظر الكتاب ٤/٢٣٣ .

اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِنْ عِنْدِهِ ﴾ [١] ، فكأنّه قَالَ : قَارِبَ مُحَمَّدٌ الشِّرَاءَ ، فَإذا كانت نَاقِصةً قدّرت بِـ " قَارَبَ " ؛ لأنّه مُتعدٍّ ، لأنّ خبرَهَا مشبّهٌ بالمفعُولِ ، وَموضعُ " أَنْ يشترِيَ " نَصبٌ خَبَرُ " عَسَى " [٢] .

وقد جاءَ فيها كسرُ السِّين إذا كان اسمُها ضميراً ، قَالَ اللّهُ تعالى :

﴿ هَلْ [٣] عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيكُمُ الْقِتَالُ ﴾ [٤] قُرِئَ بالكَسْرِ [٥] ، وَالفتْحُ أشْهرُ ، ولم يُقرأ بالكسرِ في غيرِ مَا إذَا وقعَ اسمُهَا مُضْمَراً فلم يُسْمَعْ ﴿عَسَى اللَّهُ أن يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ﴾ [١] إلاَّ بفَتحِ السِّين .

١٤٢/ ب

وَتُستعمَلُ تامّةً فتستغني عن الخبَرِ ، وَإليه أشارَ في الأرجُوزَة بقَولِه :

" وَإن تَصِلْ أَنْ بعَسَى سَدّ مَسَدْ اسْمٍ لَهَا وخَبَرٍ

وَذلكَ نَحْوُ " عَسَى أن يَقُومَ زيدٌ " ، فَـ " أَن يقُومَ " في مَوْضعِ رَفْعٍ فَاعِلُ " عَسَى " [٦] فهِيَ بِمَنزِلَةِ فِعلٍ لازمٍ ، وَلِذَلِكَ قَدّرُوهَا بـ " قَرُبَ " أيْ : قَرُبَ

---

(١) سورة المائدة ٥٢ ، وهي « فَعَسَى اللَّهُ الآية .

(٢) وقال النيليّ في التحفة الشافية لوحة ١٧٦ : " وقال الكوفيون : أنْ والفعلُ في موضع رفع بدل من المرفوع بـ " عسى " ، وهو باطل ؛ لأن البدل لا يلزم ذكره وهذا يلزم ذكره ، ولأن " عسى " دلت على معنى قولك : " أن يقوم " وذلك أنه مرجو بـ " عسى " فوجب أن يكون معمولها " .

(٣) في النسختين " فهل " بالفاء خطأ .

(٤) سورة البقرة ٢٤٦ .

(٥) في (ف) " بكسر السين " ، وهذه قراءة نافع من السبعة ، أما الباقون فقرءوها بفتح السين ، وهما لغتان ، قال أبو عبيد : القراءة عندنا هي الفتح ؛ لأنها أعرف اللغتين ، ولو كان " عَسِيتم " لقرئت " عَسِي ربنا " وما اختلفوا في هذا الحرف ".

انظر : حجة القراءات لأبي زرعة ١٣٩ فما بعدها ، وانظر كذلك كتاب السبعة في القراءات ١٨٦ .

(٦) في الأصل " يقوم " تحريف .

قِيَامُ زَيدٍ ، فتقولُ علَى هـذا الوجْهِ [1] - إذاً وقَعتْ خَبراً لمتقدّمٍ : زيدٌ عَسَى أن يَقُومَ ، فَـ " زيدٌ " مبتداٌ ، و " عَسَى " فعلٌ ، وَ " أن يقُومَ " فَاعلُهُ ولاَ ضَمِيرَ فِـي " عَسَى " ؛ لأنّـها قَدْ رَفَعَت الظَّاهِرَ ، فَتقُولُ علَى هـذه فى التَّثنيَةِ وَالجَمعِ : " الزّيدان عَسَى أن يقُومَا ، وَالزّيدونَ عَسَى أن يقُومُوا " فلم تلحق بِـ " عَسَى " ضَمِيراً كما تَقُولُ : " الزّيدانِ قَرُبَ قيامُهما ، وَالزّيدُون قَرُبَ قيامُهُم " ، و" هِندُ عَسَى أن تقُومَ " فلا تؤَنّث ؛ لأنّ الفَاعلَ " أن " ومَا بعدَهَا من الفِعل ، كأنّك قلتَ : " هِندُ قَرُبَ قيامُها ".

وإن جعلتَهاَ نَاقصةً جَعلتَ فيها ضميراً وأبرزتَهُ فى التَّثْنيةِ وَالجَمعِ ، فتَقولُ : " الزّيدان عسيا أن يقُومَا ، والزّيدون عَسوْا أن يقُومُوا " كأنّك قلتَ : " الزّيدانِ قاربا القيامَ " ، وتقولُ: " هندُ عَستْ أن تقُومَ ، فتأتي بتاء التّأنيث ؛ لأنّ قولَكَ " أَن تَقُومَ " في مَوْضعِ نصْبٍ خبَرُ " عَسَى " ، وَاسْمُ " عَسَى " ضميرُ " هندٍ " ، وَهُوَ مُؤَنثٌ .

وَ " عَسَى " فِعلٌ جَامدٌ لاَ يَتصَرّفُ ؛ لِتَضمُّنِهَا مَعْنَى " لَعَلَّ " وَهُوَ التَّرجّي ، وَالفِعْلُ إذَا أَشبَه الحرْفَ جَمَد وَمُنِعَ من التّصرّفِ كما أنّ الاسمَ إذَا أَشبَهَ الحرْفَ بُنِي وَمُنِعَ من الإعرَابِ ، وَلِذلك نصبُوا بِهَا الاسمَ ورَفعُوا الخبرَ نَحْوُ " عَسَاكَ أَنْ تَقُومَ " إِذَا أَدْخلُوهَا [2] على " الكَافِ ، أو " الياء " ، أو " الهاء

(١) سقط من (ف) .

(٢) فى الأصل " أدخلوا " تحريف .

" نَحْوُ " عَسَاهُ ، وعَسَاني " ، " الكافُ " فى مَوضعِ نَصْبٍ [1] وَ " أن تقُومَ " فى موضع رفعٍ خبرُهَا ، وقد أدخلوا " أن " على " لَعَلَّ " تشبيهاً لها بِـ " عَسَى " قال الشاعر : [2]

لَعَلَّكَ يَوْماً أن تُلِمَّ مُلِمَّةٌ   عليك من اللائى يَدَعْنَكَ أَجْدَعَا

وأمَّا " كَادَ " فمعنَاها شِدَّةُ المقارَبةِ وَالْمُشَارفَةِ ، وَلِذَلِكَ حَذَفُوا " أنْ " من خَبَرِهَا ؛ لأنّه يُقَارِبُ الحَالَ وذلِك يُنافِى " أنْ " ، فَإِنْ دخلتْ " أنْ " فى خَبَرِهَا فهُوَ شاذٌ ، ومثالُهُ :

قَدْ كَادَ من طُولِ الْبِلَى أن يَمْصَحَا [3] .

وَلَزِم أَن يكُونَ خَبَرُ " كَادَ " فِعْلاً لِدَلاَلَةِ الفِعْل عَلَى الحَالِ وَمَا قَارَبَهُ ، وَالدَّلِيلُ على أنَّ " كَادَ " للحَالِ ؛ [أنَّه] [4] لاَ يُقَالُ : سَيَكَادُ يَفْعَلُ ، فَلِذَلِك نَافتْ دُخُول " أنْ " فى خَبرِهَا ، ولذلك لمْ يَقعْ خَبرُهَا اسمَ فَاعلٍ إلاّ شاذاً نَحْوُ قَولِ الشَّاعِرِ :

ومَا كِدتُ آيباً [5] .

وَالتَّقديرُ : ومَا كِدتُ أَؤُوبُ ، ولذلك قال صاحبُ الأرجوزةِ :

---

(١) انظر الكتاب ١/٣٨٨ ، ٤٧٧ ، ٤٧٨ بولاق ، أما الأخفش فيجعل " عسى " على بابها ، ويوقع الضمير المنصوب موقع المرفوع مجازاً واتساعاً ، والمبرد يجعل اسمها مضمراً فيها والكاف خبرها.
انظر ابن القواس فى شرحه للألفية ٢/٩٠٢ ، وابن هشام فى مغني اللبيب ٢٠٣ فما بعدها ، والمقتضب ٣/٧٢ .

(٢) قائله متمم بن نويرة يخاطب الشامت بهلاك أخيه مالك .
وهو فى مغني اللبيب ٣٧٩ ، وشرح ابن القواس للألفية ٢/٩٠٢ ، والمقتضب ٣/٧٤ ، والخزانة ٢/٤٣٣ ؛ وابن يعيش ٨/٨٦ ، والكامل ١/١٩٦ ، ٢/٣٨ ، ونسب البيت لعنترة وليس فى ديوانه .

(٣) البيت لرؤية بن العجاج ، وهو فى ديوانه ١٧٢ على أنه مما نسب إليه .
انظر الكتاب ١/٤٧٨ ، والمقتضب ٣/٧٥ ، والخزانة ٤/٩٠ ، والعيني ٢/٢١٥ ، وابن يعيش ٧/١٢١ .

(٤) فى النسختين " لأنه ".

(٥) سبق تخريجه في ١ / ١٨٠ .

" وَتركُ " أَنْ " أولى بذاك " ، أي : أولى من ورودِها فى خَبر " كَادَ ".

وَقولُهُ : " أولى " يُفهمُ منْهُ جَوازُ دُخُولِ " أَنْ " فى خَبرِهَا اللَّهُمَّ إلاّ أن يُرِيدَ بالأولويّة الوجُوبَ ، ثم مثّل بقوله تعالى : ﴿ كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْه لِبَداً ﴾ [1] فأتى به بغير " أَنْ " وَهُو الفَصِيحُ ، فَالواوُ اسمُ " كادَ " ، وَ " يكونُونَ " فى موضع نصبٍ خَبرُهَا ، وفى " كَادَ " ثلاثةُ مَذاهب :

مِنْهُم مَن يجعلُها فى الإثبات نفياً ، وفى النّفى إثباتاً ، واستَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ بقَولِهِ تَعالَى : ﴿ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾ [2] ، فالذَّبْحُ حاصلٌ ثَابتٌ مَعَ النَّفْي ، وَإِذَا قُلْتَ : « كَاد زيدٌ يَمُوتُ » فالمَوْتُ غَيرُ حَاصلٍ بَلْ مَنْفِيّ وَالكَلاَمُ إثْباتٌ .

وَمِنهُم مَن قَالَ : هِيَ فى المَاضِي تثبتُ نفياً وتنفي إثباتاً ، وَفِي المستقبَلِ كسَائِرِ الأفعَالِ تنفى فى النّفي / وتثبت فى الإثبات ، واستدلوا فى الماضى ١٤٣/أ بالآيَة المذكُورَةِ [2] وَاستدلُّوا [3] فى المستقبَلِ بقوله تعالى : ﴿ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لم يَكَدْ يَرَاها ﴾ [4] ، قالُوا : إنَّه لم يَرَهَا [5] مَنْ جَعلَها مثبتةً فى النّفي ، قَالَ : التّقديرُ لم يَرَها ، فجَعلُوا " كَادَ " زائدةً لِمَا (ذَكَرَ) [6] المفسّرُون أنّه لَمْ يَرَهَا [7] .

وَمِنْهُمْ مَن جعلَها كسائر الأفعَالِ تثبتُ فى الإثبات وتنفى فى النّفي ؛ وَهَذا هُوَ الحَقُّ ، فإذا قلتَ : " كادَ زيدٌ يقومُ " ، فَـ " كادَ " دلّت علَى إثباتِ قُربِ

---

(١) سورة الجن ١٩ .

(٢) سورة البقرة ٧١ .

(٣) سقط من (ف).

(٤) سورة النور ٤٠ .

(٥) فى الأصل (لم يراها).

(٦) فى الأصل (ذكروا).

(٧) انظر تفسير البحر المحيط ٤٦٢/٦ ، وأمالى المرتضى ٣٣١/١ .

القيَامِ ، ولاَ يلزَمُ من حُصُولِ قُربِ الشَّيءِ حُصُولُ نَفْسِ الشّئِ ، فإذا نفيتَ وقلتَ " مَا كَادَ زيدٌ يقومُ " فقد نفيتَ قُرْبَ القيَامِ ، وإذا انتفى قُربُ القيام لزمَ منه انتفاءُ حصُولِ القِيَام ، فكأنّك قُلْتَ : " مَا قَرُبَ قيامُ زيدٍ ".

فَهِيَ كمَا ترى كسائر الأفعَالِ ، فأمّا قولُ ذي الرمّةِ :

إذا غَيَّرَ النأيُ المحبّينَ لَمْ يَكدْ رَسيسُ الهَوَى مِنْ حُبِّ ميّةَ يَبْرَحُ [1]

أي : لمَّا يقاربُ الزّوَالَ ، فأمّا الآيةُ الأولى فإنّ حصُولَ الّذبحِ لم يُفْهَمْ من قَولِهِ : (وَمَا كَادُوا) ، بَلْ مِنْ قولِهِ : (فَذَبَحُوهَا) ، وَأمَّا النّفي فَعلَى بابِهِ ، وَالّتقديرُ : مَاكَادُوا يفعلُونَ مُختَارِينَ ، بل فَعَلُوا ذَلك مُكْرَهِينَ .

وَقد جَاءتْ " كَادَ " بمعنى " أرادَ " [2] ، وَقَالُوا في قَولِهِ تعالى : ﴿ كَذَلِكَ كِدْنَا لِيُوسُفَ ﴾ [3] أي : أردنَا لَهُ ، وكذا قولُ الأفوه [4] :

بَلَغُوا الأمْرَ الّذِي كَادُوا [5] .

أَيْ : أَرادُوا ، وَأنشَدَ الأخْفشُ :

---

(١) انظر الديوان ١١٩٢ ، وفيه " لم أجد " بدل " لم يكد " ، وعليه فلا شاهد في البيت .
وهو في المفصل ٢٧١ ، وابن يعيش ١٢٥/٧ ، والخزانة ٧٤/٤ ، واللسان (رسس) ، وشرح ابن القواس ٩٠٤ ، وأمالي المرتضى ٣٣٢/١ .

(٢) ومنه قولهم : عرف فلان ما يُكادُ منه ، أي : ما يراد منه . السان (كود) .

(٣) سورة يوسف ٧٦ .

(٤) الأفوه هو صلاءة بن عمر الأودي .
انظر : الشعر والشعراء ٢٢٩ ، ومعاهد التنصيص ١٠٧/٤ .

(٥) هذا بعض بيت للأفوه الأودي ، وهو بتمامه :
فإن تجمّع أوتاد وأعمدة وساكن بلغوا الأمر الذي كادوا
ينظر الديوان ١٠ (ضمن الطرائف الأدبية) .
وأمالي المرتضى ٣٣٢/١ ، والعقد الفريد ٩/١ ، ٣٠٨/٥ .

كَادَتْ وَكِدْتُ وَتِلْكَ خَيْرُ إِرَادَةٍ [1]

وهذا مقاربُ المعنى الأوّلِ ؛ لأنّ مَنْ أرادَ شيئاً يقاربُه في الأغْلب . ويقالُ : " كِدْتُ " بالكسر ، و " كُدْتُ " بالضمّ .

وَأَمّا " كَرَبَ " فَهِيَ بمعْنَى " كَادَ " وَهِيَ لمقارَبةِ الفِعْلِ ، يُقَالُ : " مَا كَرَبَ زيدٌ يفعَلُ كذَا " أي : مَا قَاربَ الفعلَ .

وأمّا " أَخَذَ ، وَأَنْشَأَ ، وَجَعَلَ " فللدّخُول فيه والابتِدَاء به [2] .

وأمّا " عَسَى " فلِمُقارَبةِ الفعْلِ رَجاءً لاَ حُصُولاً.

وقد يكونُ "جَعَلَ" بمعنَى " عَمِلَ " قالَ الله تعالى : ﴿ اجْعَل لَّنَا إِلَهاً ﴾ [3] . أي : اعْمَلْ .

وَ " طَفِقَ " معنَاهَا المبادرةُ إلى الأخذ في الفعلِ قال الله تعالى : ﴿ وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ ﴾ [4] .

وقوله " بغَير أَن " يعني أنَّ " طَفِقَ ، وكَرَبَ " يُستعملاَنِ بغَيرِ " أَنْ " ؛ لأنّهما للشّروع فِي الفعلِ وَالأخذِ فيه ، فهما ينافيان " أَنْ " ؛ لأنّهما للحَالِ ، و" أَنْ " للاستقبَالِ .

وَقولُه : " كَكَادَ " أي : في الاستعمال بغير " أَنْ " .

قَولُه : " في الَّذِي اقْتَرَب " يريدُ به " كَرَبَ " لاَ " طَفِقَ " ؛ لأنّ " طَفِقَ " للشّرُوع في الشَّيءِ والأَخْذِ فيه بسُرعةٍ .

---

(1) هذا صدر بيت لم اطلع على قائله ، وعجزه :

لو عاد من لَهْوِ الصبابة مَا مَضَى .

وهو في معاني القرآن للأخفش ٣٧١ ، والمحتسب ٣١/٢ ، ٤٨ ، والمرتجل ١٦٠ ، والصحاح واللسان " كود " ، وأمالي المرتضى ٣٣١/١ .

(2) (ف) " فيه " ، والضمير يعود على الفعل .

(3) سورة الأعراف ١٣٨ .

(4) سورة طه ١٢١ ، وفي كلتا النسختين " فطفقا " بالفاء خطأ .

[إنَّ وأخواتها]

القَولُ فيمَا يَرفَعُ الأخبَارَا ويَنْصِبُ الأسماءَ حيثُ صَارَا

وَهْىَ حروفٌ عاملاتٌ عَمَلاَ يختصُّ بالفعلِ [1] تُعَدُّ عَنْ ولاَ

إنَّ ، وأنَّ ، وكَأنَّ ، ولَعَلّ وَلَيْتَ خَامِسٌ ، وَلَكِنَّ ، وَعَلْ

تقولُ : إنَّ خَالِداً كَرِيمُ وَليتَ بَكْراً عندَنَا مُقِيمُ

الحرفُ لاَ يَعملُ حَتّى يختصَّ بما يَعملُ فيه ، وَلَمْ يكُن كالوصْفِ المخصّصِ لَهُ ، فَمَا [لا] [2] يختصُّ لا يَعْمَلُ ؛ لأنَّ عملَهُ فى أحدِ القَبِيلَيْنِ دُونَ الآخرِ تَرجيحٌ من غيرِ مُرجّحٍ ، فَالمُوجبُ للعملِ هُوَ الاخْتِصاصُ لكن لاَ مُطْلقاً بل لا بُدّ أن يكُونَ مَع الاختصاصِ لاَ يَتَنزَّلُ مَنْزِلَةَ الوصْفِ لَهُ . ١٤٣/ ب

وَقَولُنا : " وَلَمْ يكُن كَالوصْفِ [3] المخصّصِ لَهُ " ليَخرجَ مثلُ لاَمِ التّعريفِ ، وَ" قَدْ " ، وَ" السّينُ " ، وَ" سَوْفَ " ؛ فإنّها تختصُّ وَلاَ تعملُ ؛ لأنَّها كَالوصْفِ - مِمَّا تَخْتَصُّ بهِ ، ألا تَرَى أنّ لامَ التّعريفِ يَفيدُ رَجُلاً مُعيّناً ، وَ" قد " يُفيدُ فِعْلاً مقرّباً من زَمن الحَال و "السّينُ ، وَسَوْفَ " يُفيدَانِ تَعْيينَ الفِعْلِ بالمُسْتقْبَلِ، فَصِرْنَ[4] كالصّفةِ (المخَصّصَةِ) [5] للشّيءِ ، وَصِفَةُ الشّيءِ لاَ تعملُ فيه. وَقِيلَ لا تَعملُ؛ لأنّها كالجزءِ ممَّا دَخَلَ عليه،

---

(١) ويروى : " تختص بالاسم " كما فى ابن القواس ٩٠٨ .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) فى الأصل " للوصف " تحريف .

(٤) فى الأصل : " فضرب " تصحيف .

(٥) فى النسختين " المختصة .

وَجزءُ الشيءِ لاَ يعملُ فيه إذْ لا[1] يَعمَلُ بَعْضُ الشَّيْءِ في بعْضهِ لاسْتحَالة أن يكُونَ الشَّيءُ عاملاً معمُولاً من جهةٍ واحدةٍ ، وهُو بَاطلٌ بـ " أَن " النَّاصبةِ للفِعْلِ ، فإنّها مَعَ مَا عَمِلتْ فيه بمنزلة كلمةٍ واحدةٍ ؛ لأنّها موصُولَةٌ .

وَالأصلُ في الحرف إِذَا اختصّ بالاسْمِ أن يَعْملَ الجرَّ ، وإنّما نَصَبَتْ هَذهِ الحرُوفُ الأسماءَ ورَفَعتِ الأخبَارَ لشبهها بالفِعْلِ [2] ، وشبهُها به مِنْ حَيْثُ اللّفظُ وَمِنْ حَيْثُ المعنَى .

أمّا مِنْ حَيْثُ اللَّفظُ فإنَّها يدخلُ بعضَها الحذْفُ ، ولذلك تخفّف " إنَّ " بحذْفِ [أحد] [3] نُونيها ، وَ " لَعَلَّ " بحذف واحدٍ (مِن لاَمَيْهَا) [4] كمَا تقُولُ : " لم يَكُ " بحذفِ النّون ، والحذفُ تصرّفٌ .

وَمِنْها " إنَّ " وَهِيَ أمُّ البَابِ ثانيها سَاكِنٌ وهِيَ النّونُ الأُولى كمَا أنّ ثانِيَ " كَانَ " ساكِنٌ .

وَمِنْهَا أَنّ فيهَا ثُلاثِياً وهُوَ " أنَّ ، وَلَيْتَ " ، وَرُباعيًا وَهُوَ " لَعَلَّ " ، وَخُماسياً [5] ، وَهُوَ " لَكِنَّ " كَمَا أَنَّ الأفعَالَ كَذلِكَ .

ومنها أنّ أَواخِرَها مبنيّةٌ على الفتحِ كَالمَاضِي .

فَلمَّا حَصَلَتِ المشابَهةُ اللّفْظِيَّةُ دخلتْها نُونُ الوِقَايَةِ نَحْوُ " إنّنى ، وكأَنّنى ، ولَيْتَنِي ، المخْتّصَّةُ بالفِعْلِ .

---

(١) في (ف) " ولا " بدل " إذ لا " .

(٢) انظر المقتضب ٤/١٠٨ .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) سقط من (ف) .

(٥) في النسختين " أن فيها ثلاثي ... ، ورباعي ... ، وخماسي " والصواب ما أثبته .

ومِنْها أنَّ " لَيْتَ " بوَزْنِ " لَيسَ " .

وأمَّا الشَّبَهُ المعنويُّ فاختصاصُها بالاسمِ كما أنَّ الفعلَ كذلك ،

وَأَيضاً فإنَّ قولك : " إنَّ " بمعنى " حَقَّقتُ " ، وَ " كَأنَّ " بمعنى " شَبَّهتُ " ، و" لكنَّ " بمعنى " استدركتُ " ، وَ " لَيْتَ " بمعنى " تمنَّيتُ " ، و " لَعَلَّ " بمعنَى " تَرجَّيتُ " .

وَالفرقُ بينَ التَّرجّي وَالتَّمنّي أنّ الترجّيَ لِمَا [1] يُمْكِنُ وقُوعُه ، وَالتَّمنّي (لِمَا يُمكِنُ) [2] وَلِمَا لاَ يُمكِنُ ، وَلِذلكَ يقُولُ الشَّيخُ : لَيْتَ الشبَابَ يعُودُ ، وَليْسَ عَوْدُه مُمْكِناً فى العَادة ، فَلمَّا أشَبْهتِ الفعْل عَملتْ عَمَلَهُ ، إذْ كانَ الفعلُ المتعدّى يَرفعُ الفاعلَ وَينصبُ المفعُولَ ، لكنَّ الفعلَ له عملاَنِ أصْليٌّ وَفَرعِيٌ ، فالأصْليُّ أن يقدّم المرفُوعُ فيه على المنصُوبِ ، والفرعيُّ تقديمُ المنصُوبِ على المرفُوعِ ـ أعني تَقْديمَ المفعُولِ على الفَاعلِ ـ وَلمّا كَانَ [3] بابُ " إنَّ " فَرعاً على الفعلِ أُعْطِيَت عَمَلَهُ الفرعيَّ ، وَهُوَ تَقديمُ المنصُوب على المرفُوع تنبيهاً على فرعيّتِها ، فلمّا أشْبَهتْ هَذهِ الحروفُ الفِعلَ عَمِلتْ عَملاً يختصُّ بالفعلِ ، وإليه أشار فى الأرجوزة بقوله :

" عَامِلاَتٌ عَملاً يَخْتَصُّ بالفِعلِ " .

وقد عدّدَها وهِيَ ستةُ أحرفٍ ، فقولُه :

" تقُولُ : إنَّ خالداً كريمٌ ... إلى آخره مِثالٌ لَعَملِهَا فى الجُزْأَيْنِ ، وإنّما عَمِلتْ فى الجُزْأَيْن ـ أعنى فى المبتدأِ والخبَرِ ـ ؛ لأنَّها ـ أعنى " إنَّ " ـ لِتأْكيدِ النّسبةِ ، والنّسْبةُ لا تكوُن إلاّ [بيْنَ] [4] شيْئين فَعَمِلتْ فِيما اقْتَضَتْهُ

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) فى (ف) " لما لم يمكن " تحريف .

(٣) فى كلتا النسختين " كانت " ، والصوب ما أثبت .

(٤) تكملة يوجبها السياق ، وهى كذلك فى كتابه الآخر التحفة الشافية لوة ١٩١ .

النّسْبةُ من الجزأين فشابَهت الفعلَ المتعدّيَ فَعملتْ فى أحدِهما رَفْعاً وَفى الآخرِ نَصْباً (١) ، أَوْ تقُولُ : شَابَهتْ " كَانَ " وأخواتِهاَ .

وَالّلامُ فى خَبر " إنّ " يدخُلُ تَقُولُ : إنَّ خالداً لَمُفْضِلُ

إنّما اختصّت الّلامُ بـ " إنَّ " المكسُورةِ ؛ لأنَّ هذه الَّلامَ لاَمُ الابْتِدَاء ، وَ" إنّ " المكسُورةُ لم تغيّر معنى الابتداءِ ، ولذلك يُعطفُ على موضعِها بالرّفعِ بَعْدَ مضىّ خَبَرِهَا (٢) ، فلمّا كانت " إنَّ " المكسُورةُ لم تغيّرْ مَعْنَى الابْتدَاءِ ، وَهَذه الّلامُ مُخْتصّةٌ بالدّخولِ عَلى المبتدأِ فلذلك سَاغَ دخولُ الّلامِ مَعَ " إنَّ " دُونَ سائرِ أخَواتِهَا ؛ لأنّ الّلامَ تدخُلُ على المبتدأ لِتَأْكِيدِه ، وَ" إنّ " تدخلُ عليه لذلك المعنَى ، والمؤكِّدُ للشّيء لا يُغيّرُ مَعْناهُ بلْ يُقويّه ويُمكّنهُ فى النَّفْسِ ، فلمّا كَانتْ أخَواتُ " إنّ " تُدْخِلُ فى المبتَدأِ مَعْنىً لمْ يكُن لهُ فى الأصْلِ (٣) مِنَ التّشبيهِ وَالتّمنى وَغَيرِه لم تدخُلِ الّلامُ علَى أخْبَارِهنّ ؛ لأنّ التّأكيدَ ينبغى أن يكُونَ وَفْقَ المؤكّد فى المعنَى وليس في الّلامِ ما يوافِقُ مَعْنَى التَّشبيهِ وَلاَ التّمني

١٤٤/أ

---

(١) هذا على مذهب البصريين ، أما الكوفيون فيرون أن (إنَّ) وأخواتها لا تعمل فى الخبر . ينظر الإنصاف ١٧٦ المسألة (٢٢).

(٢) العطف على موضع " إن " قبل تمام الخبر فيه خلاف بين النحويين ، فالكوفيون يذهبون إلىّ جواز ذلك ، أما البصريون فلا يجيزونه مطلقاً .
انظر هذه المسألة فى الانصاف ١٨٥ المسألة (٢٣) .

(٣) سقط من (ف) .

فلم يؤكَّد بها ما يُخالفُ معناه معنَاهَا [1] ، فأمَّا قولُ الشاعر : [2]

وَلَكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ

بإدخَالِ اللّامِ على خَبَرِ " لَكِنَّ " فَشاذٌ ؛ لَمَّا أحَدثت " لكنّ " في الابتدَاء من معنَى الاسْتِدْرَاكِ الَّذي لم يُفِدْهُ الّلامُ فَلاَ مُوافقةَ بينَ الّلامِ و" لكنَّ " ، فإذا خَالفَ التّأكيدُ المؤكَّدَ خَرَجَ عن التّأكيدِ ، وَقَدْ تَأَوَّلُوا ذَلك فقَالُوا : المرادُ " لَكِن " الخَفِيفةُ ، وَأدخل " أنَّ " بَعدَهـا ، والّـلامُ داخلةٌ على خبر " إنّ " ، وَالتّقدير " ولكنْ أنّني" فحذفت همزة " أنَّ " تخفيفاً بعد إلقاء حَركَتِهِ على نُونِ " لَكِن " السَّاكنةِ وأُدغِمَت نُونُ " لَكِنْ " في نُونِ " أنَّ " بعد حذفِ حَركتِهَا المنقُولةِ إليها من الهمْزَةِ ، ومثلُه قَولُه تعالى : ﴿ لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي ﴾ [3] فالتَّقديرُ " لَكِنْ أنَا هُوَ اللَّه رَبِّي " ، فحذف الهمزة وأدغم النُّون في النّون ، وإنّما دَعاهُمْ في الآية إلى هذا التَّقديرِ أنَّهم لو جعلُوا " نا " من قوله [4] (لَكِنَّا) اسمَ " لَكِنَّ " وَ هُوَ ضميرُ الجماعةِ لوَجَبَ [5] أن يقُولَ " هُوَ اللّهُ ربُّنَا ، فَقَوْلُهُ : (رَبِّي) بالياءِ ضميرِ الواحدِ المتكلّمِ ، وَضميرُ الواحدِ لاَ يعُودُ على الجَميعِ بل لابُدّ من مطابقة المضمَرِ لِلْمظهَرِ الذى يعودُ عليهِ .

---

(١) (ف) " معناه "

(٢) ذكر معظم النحاة أن هذا العجز لا يعرف قائله ولاَ تتمته غير أن ابن عقيل فى شرح الألفية ٣٦٣/١ وابن الناظم ١٧٢ ذكراه كاملاً وصدره فيهما : " يلومونني فى حب ليلى عواذلى " .
وهو فى ابن يعيش ٦٢/٨ ، ومعاني القرآن للفراء ٤٦٥/١ ، والمفصل ٢٩٤ ، والخزانة ٣٤٣/٤ ، والعيني ٢٤٧/٢ ، والعميد : الذى هدّه العشق ، ويروى " لكميد " ، وهو وصف من الكمد وهو الحزن .

(٣) سورة الكهف ٨٣ .

(٤) فى الأصل " قولهم " تحريف .

(٥) فى الأصل " أوجب " تحريف .

وَقِيلَ : اللاَّمُ فى البيتِ زَائدةٌ ، وَ" لَكنَّ " علَى بابِهَا كَقولِ الشَّاعِر :

مَـرُّوا عُـجَالَى فـقَالُوا: كَيْـفَ صَـاحِبُكُمْ ؟ قَالَ الّذى سَأَلُوا: أَمْسَى لَمَعْمُودَا[1]

فـزَادَ اللاَّمَ فـى خَـبرِ "أَمْـسَى". وَلِمشَاركةِ اللّام لِـ "إنَّ" فى المعْنَى وقَعَ[2] فى جَوابِ القَسَمِ . وكانَ حَقُّ هذه اللّامِ أن تدخلَ علَى المبتدأِ لكِنْ لَوْ دَخلتْ عليهِ لحصَلَ الفصْلُ باللاَّمِ بَيْن " إنَّ " وَمعمُولِهَا من قَبْلِ أن يُباشِرَهَا وَحـراً مِـنْهُ [ذَلِكَ] وَأَيْضـاً فَـإنَّ اللاّمَ لهَـا صَـدْرُ الكلاَمِ ، وَ " إنَّ " كـذَلِكَ ؛ لأنّهـا عـاملةٌ فَيحْصُلُ من الجمْعِ بينَهُما تَدافعٌ ، ولَوْ قَدَّمُوها علَى " إنَّ " لجمَعُوا بين حَرْفينِ بمعْنًى واحدٍ فَفَرَّقُوا بينَهُما لِلْمُبالغةِ فى التّأكيدِ ليكونَ التَّأكيدُ فى كلّ واحدٍ من جُزءِى الجُملةِ ، وَأَخّروا اللاَّمَ ؛ لأنّها غيرُ عَاملةٍ ، وَإذا غيرّوا لفْظ "إنَّ " بإبدالِ الهمزَةِ " هاءً " جَمعُوا بينَها وَبيْنَ اللاّمِ ، قالَ الشّاعرُ :

أَلاَ ياسَنا بَرقٍ علَى قُلَلِ الحِمَى لَهِنَّكَ من بَرْقٍ علَيَّ كَرِيمُ[3]

أَرادَ " لإنَّكَ " فَـأَبْدَلَ منْ هَمزةِ " إنَّ " " هَاءً " وَأَدخَلَ لامَ الابْتِداءِ علَى "إنّ" لِزَوالِ لفْظِهَا بِإبْدالِ الهَمزةِ هَاءً. وَهذهِ اللاّمُ مَفْتُوحةٌ لِلْفَرقِ بيْنَهَا وبيْنَ لاَمِ المِلْكِ.

---

(١) لم أقف على قائله .

وهو فى مجالس ثعلب ١/١٢٩ ، والخصائص ١/٣١٦ ، ٢/٢٨٣ ، والخزانة ٤/٣٣٠ ، بولاق وابن يعيش ٨/٦٤ ، ٨٧ ، والعينى ٢/٣١٠ ، والهمع ١/١٤٤ .

(٢) (ف) " وقعا ".

(٣) نسب هذا البيت فى اللسان " لهن ، وقذى " إلى محمد بن سلمة ، وذكر البغدادى فى الخزانة ٤/٣٤٠ بولاق أنه لرجل من بنى نمير ولم يسمه ، وذكر أن محمد بن سلمة السابق هو الراوى عن المبرد وليس الشاعر .

وهو فى الخصائص ٣١٥ ، ٢/١٩٥ ، وابن يعيش ٨/٦٣ ، والمقرب ١/١٠٧ .

فإذَا قلتَ : لامُ المِلْكِ تَجرُّ مَا بعدَهَا فيحصُلُ الفرقُ بالإعرَابِ [١] .

قِيلَ : " إنَّها " [٢] تدخلُ على المبْنيِّ والمقصُورِ ، فإذا قلتَ : " هذا العبْدُ لَعيسَى " بفتح اللاّمِ كان " عِيسَى " هُوَ العبْدُ ، فإذا كَسرتَ اللّامَ كانَ " عيسى " غيرَ العَبدِ ، وهُو مالِكُه والعَبدُ مِلْكُهُ .

١٤٤/ ب

وتدخلُ هذه اللاَّمُ فى ثلاثة مواضع :

أحدُها : أن تدخُلَ على الاسم بشرْطِ الفصلِ بينَهُ وبَيْنَ " إنَّ " نحو " إنّ فى الدّارِ لَزَيداً " ، وإنّما وجَبَ الفصْلُ لما ذكرنا من الجمْعِ بين حرفين بمعنىً واحدٍ .

فإن قِيلَ : فهلاَّ علّقت اللاَّمُ " إنَّ " عن[٣] العمَلِ كَما علّقَتْ " ظَنَنْتُ " وَهِيَ فعلٌ ، وَالفِعلُ أَقْوَى من الحَرف ؟

قلتُ : إنّما لم تعلّق اللاّمُ " إنَّ " عن العَملِ ؛ لأنّها بمعنَاها فلم تَقْوَ على رَفْعِ مَعْنَى مَا هُوَ بمعنَاهَا ، ولذلك قالُوا : إذا قُلتَ : " إنَّ زيداً لقائمٌ " كَانَ فى قُوّةِ تكْريرِ الجُملَة ثَلاثَ مرَّاتٍ ، واللاّمُ مقويّة لمعْنَى " إنَّ " فَلَمْ تعلّقْهَا .

الموضِعُ الثَّاني : أن تدخُل على الخَبرِ نَحْوُ " إنّ زيداً لقائمٌ " ، وَعَلَى الفعْلِ المضارع نَحْوُ قَولُهُ تَعَالى : ﴿ إنّ ربَّكَ ليَحْكُمُ بَيْنَهُم يَوْمَ الْقِيامَةِ ﴾ [٤] ، ولا تدخُل[٥] على الماضي ؛ لبُعدهِ عن مُشَابهةِ الاسْمِ .

وَقِيلَ : إذَا دَخلتْ على الفعل خلّصته للحال ، ويبطُلُ بالآية ؛ فإنّ قولَه : ﴿ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُم يَوْمَ القيامةِ ﴾ [٤] مُستقبَلٌ ، وَيبطُلُ أيضاً بدخُولها على

---

(١) سقط من (ف).

(٢) فى النسختين " إن " ولعل الصواب ما أثبت .

(٣) فى الأصل " على " تحريف .

(٤) سورة النحل ١٢٤ .

(٥) فى الأصل " فلا ".

" سَوْفَ " نحو " إنَّ زَيداً لسَوْفَ [1] يقُومُ " ؛ لأنَّ " سَوْفَ " ضارعت الأسماءَ ؛ لمجيئها على ثلاثة أحرف ، ولذلك لا تدخُلُ على " السّينِ " ، وتدخُل على الظَّرفِ نحو " إنَّ زَيداً لفي الدارِ " ، ولا يتعلّق الظَّرفُ هُنَا إلاّ باسْمِ الفَاعِلِ لا بِـ " اسْتَقرَّ " ؛ لأنّ لامَ الابتداء لا تدخلُ على الماضي [2] ، فمجيءُ الظّرفِ مَعَ لام الابتداء بخلاف مجيئهِ مع " الَّذِي " في وجُوب تعليقهِ بالفعْلِ .

الموضعُ الثَّالثُ : أن تدخُلَ على معمُولِ الخَبرِ إذا تقدّم علَى الخبَرِ نحو " إنَّ زيداً لَطَعامَكَ أكِلٌ " لوقُوعهِ موقِعَ الخَبَرَ ، أي: عَقِيبَ الاسْمِ ، ولاَ تدخلُ علَى معمول الخَبرِ إذَا تأخَّرَ ؛ لأنّ موضعَهَا المبتدأ وقَدْ فاتَ بدخول " إنَّ " فبقى الخَبرُ فلا يجُوزُ إخراجُها عنه ولاَ عمَّا وَقعَ موقعَه ، قالَ الشّاعِرُ :

إنَّ امرأً خصَّني عَمْداً مَوَدَّتَهُ على التنائى لَعنْدي غيرُ مَكْفُورِ [3]

فأدخلَ اللاّمَ على " عند " وَهُوَ معمولُ " مكفُور " لتقدّمه عليه . فإن قلتَ : " عندى " ظَرفٌ وهُو معمُول " مكْفورِ " الذى أضيف إليه " غَيرٌ " ومَا عمِلَ فيه المضَافُ إليه لاَ يتقدّمُ على المضَافِ.

قِيلَ فيه جوابان :

أحدُهُما : أنه [4] ظرفٌ والظّروف [5] تعملُ فيها المعاني مُتقدّمةً نحو " كَلَّ يَومٍ لَكَ ثَوْبٌ " ، فَـ " لَكَ " نَاصِبٌ لِـ " كُلَّ " .

---

(١) (ف) " سوف " بدون اللام خطأ .

(٢) خلافاً للكسائى وهشام . أفاده ابن عقيل فى المساعد ٣٢١/١ .

(٣) القائل أبو زبيد الطائى فى مدح الوليد بن عقبة عامل الكوفة .
وهو فى ديوانه ٧٨ ، والكتاب ٢٨١/١ ، وشرح أبيات سيبويه ٤٣٢/١ ، ومغنى اللبيب ٨٨٥ ، وشرح شواهده ٩٥٣ ، والمقتصد ٤٥٥ .

(٤) (ف) " أنها ".

(٥) الأصل " والظرف " تحريف .

والثاني : أنّ " غير " بمعنَى " لاَ " فكأنّه قال : لعندي لا مكفور ، ومعمُولُ ما بَعد " لاَ " يتقدّمُ عليه ، ويجوزُ أن يكُونَ العاملُ فيه محذُوفاً دلَّ عليه " مكْفُورٌ " كأنّه قال : لمشكورٌ عندى غَيرُ مكفُورٍ ، إذْ كَانَ غَيرُ المكفُورِ مشكُوراً ، وهذا القولُ هُوَ الحقُّ.

وَإنْ تُخَفَّفْ " إنْ " فَهْيَ تَعْمَلُ   نَحْوُ وَإنْ كُلاًّ ، وَقَومٌ ثَقَّلُوا

يعني بقوله : " تعملُ " أنّها مع التّخفيفِ تَنصِبُ الاسمَ وَترفعُ الخبرَ لاَ مُطلقاً بَلْ عَلَى رَأْيِ قَومٍ مِنَ العَربِ [1] ، وَإنّ سيبويهِ [2] حَكَى عن بعْضِ العرَبِ : " إنْ زَيداً قَائمٌ " ، وَيريدُ " إنَّ " المكسُورةَ الهمزَةِ ، وَوَجْهُ إعْمالِهَا مَعَ التَّخْفيفِ أن شَبَّهَهَا [3] بالفْعِلِ وَإنْ زَالَ لفظاً فَلهَا بهِ شبَهٌ مَعْنوِيٌّ وَهُوَ دُخولُها على الاسْمِ، وَأيضاً فمَعناها بَاقٍ وَهُوَ التَّحقِيقُ وَالتّأكيدُ فأَعْملُوها مَعَ التّخفيفِ، كما أعْملُوا الفِعلَ معَ الحَذفِ نَحْوُ " لَمْ يَكُ زَيدٌ قائماً ، وَ " لَمْ أُبَلْ زَيداً " ، ولأنّ التّخفيفَ في " إنّ " إنّما كَانَ لأجْلِ التَّضْعيفِ ؛ لأنّ النُّونَ مشدّدَةٌ وَلذلكَ خَفَّفُوا " رُبَّ " وَهُوَ حَرفٌ لأجْلِ التَّضْعيفِ ، وقد خَفَّفُوا " سَوْفَ " فقَالُوا : " سَوْ أَفْعَلُ ، وسَفْ أفْعَلُ " بحَذفِ " الفَاءِ " مرَّةً ، وَ " الواو " أُخْرَى ، فَلِذلكَ خفَّفُوا " إنّ " وأعْملُوهَا . ١٤٥/أ

(١) إعمال " إن " المخففة مذهب البصريين ، أما الكوفيون فلا يجيزونه .
انظر الإنصاف ١٩٥ المسألة (٢٤) ، ومغني اللبيب ٤٧ .

(٢) انظر الكتاب ٢٨٣/١ ، وفيه " حدثنا من نثق به أنه سمع من العرب من يقول : إنْ عمراً لمنطلق " .

(٣) الأصل " شبها ".

قولُه : " نحو : وَإِنْ كُلاًّ " يريدُ : نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُلاًّ لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾(١) بتَخْفيفِ " إنّ " وَنَصْبِ " كُلّ " علَى أنّه اسمُها ، وَ " مَا " فى قَوْلِهِ : " لَمَا " زَائِدَةٌ ، وَالخَبَرُ " لَيُوفِّيَنّهم " وَزِيدتْ لِلْفَصْلِ بيْنَ اللاّمين ، لاَم " إنَّ " ، وَلاَمِ القَسَمِ ؛ (لأنَّ اللاّمَ فى " لَيُوَفِّيَنَّهُمْ " لاَمُ القَسَمِ) (٢) ، وَكلاهُمَا للتَّأكيدِ فلاَ يجوزُ الجمْعُ بينَهُما كَمَا فَصَلُوا بالألف بيْنَ نُوناتِ التَّوكيدِ فى نَحْوِ " اضْرِبْنَانِّ يا نِسْوَةُ " أَعْنى : نُونَ ضَمِيرِ المؤنَّثِ ، وَنُوني التّوكيدِ . ويَجوزُ أن يكُونَ " لَماَ " هُوَ الخَبَرُ ، و " مَا " نَكِرةٌ ، أىْ : " وَإن كُلاًّ لَخَلْقٌ لَيُوَفِّيَنّهُم " ، وَمَن قَرَأَ " لَمَّا " بتَشْديدِ الميم " فالأصْلُ " لَمَنْ ما " ثُمَّ أُدغِمَ نُونُ « مِنْ » في ميم « مَا » وَهُو الخَبَرُ أَيْضاً .

وَقِيلَ : إنَّ «« إنْ » نافيةٌ ، و « لَمّا » بِمَعنى « إلاّ » والتّقديرُ « وَإن كُلاًّ إلاّ لَيُوَفِّيَنّهم " ونصب " كُلاًّ " بفعلٍ مُضمرٍ دَلَّ عليه " لَيُوفِّيَنّهم " . وَقُرِىء بتَشْديدِ " إنّ " وَ " لَمَّا " ، وَبتخفيفِهما ، وَبتخْفيفِ " إنّ " وتَشْديدِ " لَمّا " وَبالعَكْسِ (٣) ، وَقدْ حَكَى سيبَوَيْهِ (٤) استِعْمالَ " لَمَّا " بِمَعْنَى " إلاَّ " فى قَوْلِهم : " نَشدتُكَ اللّهَ لَمّا فَعلتَ " قالَ : المعنَى ما أَطلبُ منك إلاّ فِعْلَكَ.

قولُه : " وقومٌ ثَقّلُوا " يعنى نُونَ " إنّ " فَقَرَءُوا " وَإِنَّ كُلاًّ " (٣) .

---

(١) سورة هود ١١١ .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) انظر هذا فى الكشف عن وجوه القراءات السبع ٥٣٦/١ ، والتيسير فى القراءات السبع ١٢٦ ، والحجة فى القراءات السبع ١٣٦ ، واعراب القرآن للنحاس ١١٤/٢ ، ومعانى القرآن للفراء ٢٨/٢ .

(٤) انظر الكتاب ٤٥٥/١ بولاق .

وَالإلغاءُ في " إنِ " (١) المخففةِ أفْصَحُ ، وَسَيأتي في البيْتِ الّذي يَلي مَا نَحْنُ فيهِ .

وَأُلْغِيَتْ في نَحْوِ إنْ كُلٌّ لَمَا	كَمِثْلِ مَا تُلْغَى إذَا كُفّتْ بِـ " مَا "
كأنَّمَا وَلَيتَمَا المكفُوفَـهْ	وَحَيْثُ أُلْغِيَتَ إنِ الخفيفَـهْ
مِنَ الثَّقيلَةِ فَأوجِبْ لامَـا	تَجْعَلُ وَاجِباً بهَا الكَلامَـا
نحو : وَإن كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَا	وَهكَـذا لامُ لَيُزْلِقُونَكَا

قولُهُ : " وَأُلْغِيَتْ " يَعْنِي بالإلغاء(٢) إهْمَالَها وَاطّراحَ إعْمَالِها إذَا حُذِفَ أحدُ نُونَيْهَا ، وَهُوَ القِيَاسُ ؛ لأنّ شَبَهَهَا بالفعْلِ قَدْ زَالَ لفظاً فوجَبَ الرّجوعُ إلى الابتدَاءِ .

وَيُريدُ بقَولِه : " في نَحْوُ إنْ كُلٌّ لَمَا " قولَهُ تعالى في " يَس " : ﴿ وَإِن كُلٌّ لَمّا جَمِيعٌ لدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾ (٣) ، فَـ " كُلٌّ " مبتدأٌ ، وَ " جَميعٌ " الخَبَرُ ، و " ما " زائدةٌ ، والتّقديرُ : وَإن كلٌّ لجميعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُون ، ومَن شَدَّدَ " لَمَّا " جَعلَهَا بمعنى " إلاّ " ، وَ " إن " نافية غير مخفّفةٍ من الثقيلةِ (٤) .

قَولُه :

" كَمِثْلِ مَا تُلْغَى إذَا كُفّتْ بِمَا "

يُريدُ : أنّها (٥) إذا دخَلَتْ عَلَيْهَا " ما " وركّبت مَعَها بطلَ عَملُها وألغيَتْ ، فلذلك شَبّه إلغاؤها بالتّخفيفِ بإلغائها إذا رُكّبت مَعَها " مَا " أي : يُوجبُ النّقصانُ من لفظِها إلغاءَهَا كَمَا تُوجِبُهُ الّزيادةُ عَليهِ ، فكلٌّ ذلك مُخْرِجٌ لهَا عَنِ العَملِ.

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) في الأصل " الإلغاء " .

(٣) سورة يس : ٣٢ ، وفي (ف) " لجميع " تحريف .

(٤) تشديد الميم قراءة ابن عامر وعاصم وحمزة ، وقرأ الباقون بتخفيفها .
انظر الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢/٢١٥ ، وحجة القراءات ٥٩٧ .

(٥) (ف) " أنه " .

قولُـه : " كُفَّت بـ " مـا " احترز بقولـه : " كُفَّـت " عن زيـادة " ما " ؛ فإنَّ " ما " الزّائدة لا تُبطِلُ عمَلَهَا .

قـولُـه :

" كـأنَّـمـا ، ولَـيـتَـمَـا الـمـكـفُـوفَـةْ "

يُرِيدُ المكفوفتين بـ " ما " ، و " كأنَّما ، ولَيتَمَا " فَاعِلُ [١] " كـفَّت " ، أو فاعلُ " تلغى " علَى الخلاف فى باب إعْمالِ الفِعْلَيْنِ [٢] ، وخصَّ " كَأَنَّما ، ولَيتَمَا " بالذّكر ؛ لأنّ إعمالَهما [٣] مَعَ دُخول " ما " أَكْثَرُ ؛ لِزَوَالِ مَعنَى الابْتِدَاءِ معَهُمَا ، وكذلك " لَعَلَّ " لمشاركتِهَا لهُما فى زوال مَعْنــى [٤] الابتـداء مِنْهـا ، وإذَا [٥] كَفّتهما [٦] " ما " وهَذَا شَأنُهُما فكفّها لـ " إنَّ " أوْلَى . ١٤٥ / ب

ويَحْتَمِلُ أن يريدَ كقولك : " إنَّما ، ولَيْتَمَا " فيجوزُ على هـذا كـسْـرُ " إنّ " مِنْ قَوله : " كَـأنَّـما وَ ليتَمَا " ويكُونُ الضَّميرُ فى قولهِ : " كُفَّتْ " راجعًا [٧] إلى " إنَّ " على هذا القَولِ .

قولُه :

....	وَحَيثُ أُلْغِيَتْ " إن "الخَفِيفَهْ
مِنَ الثَّقِيلَةِ فَأَوْجِبْ لامَا	تجعَلُ وَاجِـبًا بهـا الكَلامَـا " .

يريدُ : أوجِبْ دُخـولَ اللاَّمِ [٨] فى سِيَـاق " إنْ " لِلْفـرقِ بينها وَبيْنَ " إنْ "

---

(١) المراد نائب فاعل .

(٢) ذهب الكوفيون إلى إعمال الفعل الأول ، لأنه أسبق فى الذكر ، وذهب البصريون إلى إعمال الثانى ؛ لأنه أقرب إلى المعمول .
انظر الانصاف ٨٣ (المسألة ١٣) .

(٣) فى كلتا النسختين " إعمالها " ، والصواب ما أثبت .

(٤) فى الأصل " المعنى " .

(٥) فى (ف) " إذا " .

(٦) فى النسختين " كفتها " بالإفراد ، والصواب ما أثبت .

(٧) فى كلتا النسختين " راجع " .

(٨) الأصل " الكلام " تحريف .

النَّافَيـةِ ، فإِذَا قُلتَ : " إنْ زيدٌ لَقـائِمٌ " فَـ " زيدٌ " مـبـتـدأٌ ، وَ " قـائمٌ " خـبـرُهُ ، وَدَخلت " اللامُ " للفرْقِ بَيْنَها وَبيْنَ النَّافيَةِ ، فَإِذَا قُلتَ : " إنْ زيدٌ قائمٌ " جازَ أَن يَكُونَ بمعْنَى " مَا " فلاَ يَقعُ فَرقٌ بيْنَ[1] الإيجَابِ وَالنَّفي ، وَلِذلكَ قَالَ :

" تجعَلُ وَاجِباً بها الكلاَمَا "

أَيْ: تَجْعَلُ الكلاَمَ بإدخَالِ اللّامِ وَاجبًا لاَ نَفْيًا .

فإن أعملتَ " إن " مَعَ التَّخفيفِ لمْ يجب إلحَاقُ اللّام لِظهُورِ الفرْقِ بنصْب الاسْمِ ورَفْعِ الخَبَرِ، وَذَلِكَ نَحْوُ " إنْ زيداً قائمٌ " ، وَلذلِكَ قالَ :

وَحَيْثُ أَلْغَيْتَ إنْ الخفيفةْ فأوْجِبِ اللّامَ .

فَاحْترَزَ بقَولِهِ : " أَلْغَيْتَ " عَنِ الإعمَالِ ؛ فإنَّه لاَ يجبُ اللّامُ بَلِ الخِيَارُ فى ذَلِكَ إِلَى المتكلّمِ ، وَإِذا خَفّفَت " إنّ " جازَ دُخُولُها علَى الاسْمِ وَالفِعْلِ ، فمثَالُ دخُولِهَا علَى الاسْمِ مُلْغاةً مَا مثّلنا به ، وَمِثالُ دخُولِهَا علَى الفِعْلِ قَوْلُهُ : [" نَحْو وَ إِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَا "].

وَلاَ تدخُلُ : إن " [2] المخفّفةُ من الثّقيلةِ عِندَ البصريّينَ إلاَّ عَلَى الأفْعَالِ الدَّاخِلَةِ علَى المبتَدأِ وَالخَبرِ نحْوُ " كَانَ " وأَخَواتِهَا ، وَ؛ ظَنَنْتُ " وأَخَواتِهَا ، وإنّما كَانَ كَذلك ؛ لأنَّه لمّا فَاتَ دخولُهَا علَى المبتَدأِ وَالخَبرِ المختصّة بِهمَا أَدْخلُوهَا عَلَى فعْلٍ يَخْتصُّ بِهمَا [3] تَوْفِيراً عليهَا مُقْتضاها؛ لِئَلاَّ يفوتَها الدّخولُ علَى المبتَدأِ وَالخَبرِ مِن جَميعِ الوجُوهِ . وَيلزمُها " اللّامُ " ، فَـ " كَادَ " مِن قَولِه تَعَالَى :﴿ وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَك ﴾ [4] مِن أَفْعَالِ المقَارَبةِ المشبَّهةِ بِـ " كَانَ " . وَكَذَا قولُهُ :

---

(١) (ف) " فى " بدل " بين ".

(٢) سقط من (ف) .

(٣) فى الأصل " بها ".

(٤) سورة الإسراء ٧٣ .

[﴿ وَهَكَذَا لامَ ليزلقُونكا ﴾] . يُرِيدُ قولَهُ تَعَالى : ﴿ وَإِن يَكادُ الّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ ﴾ (١) ، فقولُهُ : " لام لَيُزْلِقُونَكَا " يُرِيدُ أَنَّ هذه اللّامَ تجْعَلُ " إن " وَاجبةً لانافيَةً، وكَذلَكَ قَولُه تعالَى: ﴿ وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفاسِقِينَ ﴾ (٢) ، فأدخل " إنْ " عَلى " وَجَدْتُ " المختصَّة بالمبتدأ والخَبرِ ، أى : وإن أكثرهم لفاسقون فى عِلْمِنَا"، وقد أجَازَ الكوفيُّون دُخُولَها على جميع الأفعَالِ، وأنشدُوا :

بِاللّهِ رَبِّكَ إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا وجَبَتْ عَلَيْكَ عقُوبَةُ المتَعمِّدِ (٣)

وهذَا شَاذٌّ عندَ البصريين ؛ لأنّهم أدخلُوا " إنْ " علَى " قَتَلْتُ " وَليسَ من الأفعَالِ الدّاخلةِ على المبتد أوِ الخَبرِ ، وَمِنهُم مَن يَجْعلُ "اللّامَ" بمعنى "إلاّ" ، و" إنْ " نافية ، وَهُوَ مذهبُ الكسائيّ (٤) ، والتّقديرُ عِندَ هؤلاء " وما قتلتُ إلاّ مسلمًا " ، ويجوزُ أن تكُونَ " اللّامُ " زائدةً ، وَ" إنْ " نافيةً ؛ لأنّ زيادةَ " اللّام " معْروفٌ وجعلها بمعنى " إلاّ " غيرُ معروفٍ لعدم قولهم : " قَامَ القومُ لَزيدًا " بمعنى " قامَ القومُ إلاّ زيدًا " .

وكذلك قولُهم : " إن تَزِينُك لَنَفْسُكَ ، وَإن تَشِينُكَ لَهِيَهْ " (٥) .

وتَأوّلُوا البيتَ بأنّ " إنْ " هنَا عَاملةٌ غيرُ ملْغاةٍ ، وَالتّقديرُ " إنَّكَ قَتَلْتَ

---

(١) سورة القلم ٥١ .

(٢) سورة الأعراف ١٠٢ .

(٣) البيت لعاتكة بنت زيد من أبيات ترثى بها زوجها الزبير بن العوام – رضى الله عنه – حينما قتله عمرو بن جرموز .

وهو فى الإنصاف ٦٤١ (المسألة ٩٠) ، والمفصل ٢٩٨ ، وابن يعيش ٧٧/٨ ، ٢٧/٩ ، وابن الفراس ٩١٩ ، والمحتسب ٢٥٥/٢ ، والخزانة ٣٤٨/٤ ، والعينى ٢٧٨/٢ ، والمساعد ٣٢٧/١ ،

(٣) انظر التفصيل فى الانصاف ٦٤٠ (المسألة ٩٠) حيث ورد هذا المذهب منسوباً إلى الكوفيين .

(٤) انظر ابن يعيش ٧٦/٨ ، وابن القواس ٩١٩ والمقتصد ٤٩١ ، وهو مما احتج به الكوفيون على جواز دخول (إن) المخففة على الأفعال غير الناسخة ، وهو شاذ عند البصريين .

مُسلمًا " ، واللّامُ زائدةٌ ، فحذف اسم [1] " إنْ " لدلالة الخطَاب في قوله : " قَتَلْتَ " [2] عَلَيهِ ، وَقِيلَ : اللّام غَيرُ زائدةٍ والتّقديرُ " إنّكَ لَقَتَلْتَ مُسلمًا " لكن لام الابتداءِ لا تدخلُ علىَ الفِعْلِ الماضي ؛ لبُعده عن شَبهِ الاسْمِ فأخّرها عَنِ الفِعْلِ إلى الاسْمِ .

فأمّا قولُهم : " إنْ تزينُكَ لنَفْسُكَ " فإنّما أخّر اللّامُ عن الفعْلِ وهُوَ ١٤٦/أ مضارعٌ ، لئلاّ يُجمعَ بينَ " إن " وَ " اللاّمِ " بلا فَصْلٍ ، والتقديرُ " إنك لنفسك تزينُكَ " ، ولم يُجزِ الفارسيُّ [3] أن يُقدّر بعدَها ضَميرُ الشّأنِ ، والكلامُ فى مثل هذا يطُولُ وَهُوَ مذكُورٌ فى الكُتُبِ المبْسُوطَةِ فَيُطَلَبُ مِنْهَا ، وَقَدْ ذَكرنَا مِنْهُ ما يُكتفى بهِ إنْ شَاءَ اللّهُ [4] .

كَذَاكَ " أنَّ " ، وَ " كَأَنَّ " خُفّفَا　　　فى الشّعْرِ وَالقرآنِ ذَاكَ عُرِفَا

نحو كأنْ لمْ تَغْنَ أنْ لاَ يَرجَعُ　　　أنْ هَالِكٌ فى الشّعرِ أيضًا يُسْمَعُ

قولُه : " كَذَاكَ " إشارةٌ إلى تَخْفيفِ " إنَّ " المكسُورةِ ، أى : كَتَخْفيفِ " إنَّ " المكسُورةِ تُخفّفُ " أنَّ " المفتُوحةُ ، ولم تُلْغَ المفتُوحةُ عن العَملِ كَمَا أُلغِيَت المكسُورَةُ ، لأمْرَيْنِ :

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) فى الأصل " قلت " .

(٣) قال النيلى فى التحفة الشافية لوحة ١٩٧ : " ويحتمل أن يكون فى المخففة ضمير الشأن والجملة بعده خبر عنه ، على أن الشيخ أبا علي قد منع من ذلك ، وقال : المكسورة إذا خففت لا يكون بعدها ضمير الشأن إلا فى قولهم : أما إن جزاك الله خيراً ففيها ضمير أى : إنه جزاك الله خيراً ، وإنما جاءت بغير لام ؛ لأنه لا يلبس لأنه دعاء ، كأنك قلت : اللهم أجزه خيراً " .

ولم أعثر على هذا النص فى كتب الفارسي التي رجعت إليها ، وقد نص عليه ابن القواس فى شرحه للألفية ٩٢٠ ، وقد عقد أبو علي لِ« إن » المخففة مسألة فى كتابه المسائل المشكلة ١٧٥ – ١٨٥ ، وانظر كذلك المقتصد ٤٩١ ، والأصول فى النحو ٢٩٠/١ ، وشرح الكافية للرضى ٣٥٩/٢ .

(٤) بعده فى (ف) " تعالى " .

أَحدُهُما : أنّ المكسُورةَ تَتّصلُ بما بعدَهَا من جهةٍ وَاحدةٍ ، وهو اتصالُ العَاملِ بمعمُوله ، (وأمّا المفتُوحةُ فَتتصلُ بمَا بعدَها من جهتين :

أحَدُهُما : اتّصالُ العَاملِ بمعمُوله) [1] .

والثاني : اتصالُ الموصُول بصلته ؛ لأنَّها موصولةٌ بما بعدها ، فكَانَ اتّصالُ المفتُوحةِ بما بَعْدَهَا أقْوَى من اتّصَالِ المكسُورةِ .

وَالأمْرُ الثَّانِي : أنَّ المفتُوحةَ لم تكن إلاّ معمُولةً ، فقد زَالَ معنَى الجُملةِ إلَى الإفرَادِ فَلَمْ يَبْقَ للابتدَاءِ بعدَها موقعٌ ، فلذلك ألغيت المكسُورةُ ووقع بعدها المبتدأُ ، ولم تُلْغَ المفتُوحةُ ، وَلِذَلكَ قالَ فِي المكسُورةِ :

" وحَيثُ ألغيت إن الخَفيفَةْ " [2]

فَنَسَبَ المكسُورَةَ إلى الإلغَاءِ وَلَمْ ينسب المفتُوحةَ ــ إذا خفّفت ــ إليه ، ثمّ إذا خفّفت فإمّا أن يقع بعدَهَا اسمٌ . أوْ فِعلٌ ، فإن وَقَعَ بعدها جُملةٌ اسميّة لم [3] تعوّض " أنَّ " من (حَذفِ) [4] أحدِ نونَيها ؛ لأنّها قد دخلت على مَا كانَ يليها قبلَ التّخفيف ، قالَ الشاعرُ :

في فتْيَةٍ كَسُيُوفِ الهنْدِ قدْ عَلمُوا ... أنْ هَالكٌ كُلُّ مَنْ يَحفَى وَيَنْتَعلُ [5]

وَالتَّقديرُ : كُلُّ من يَحْفَى وينتَعِلُ هَالكٌ ، فـ " كُلُّ " مبتدأٌ ، و" هالكٌ " خبرُه مُقدّمٌ عَليهِ ، وَاسْمُ " أنْ " : ضَميرُ الشأنِ ، والتَّقديرُ " أنّهُ هالكٌ " ، فالجملةُ من

---

(١) سقط من (ف) انتقال نظر .

(٢) انظر ٢ / ٦٥ .

(٣) في الأصل « فلم » .

(٤) سقط من (ف) .

(٥) البيت للأعشى الكبير .

وهو من شواهد الكتاب ٢٨٢/١ ، ٤٤٠ ، ٤٨٠ ، ١٢٣/٢ ، والإنصاف ١٩٩ ، والخصائص ٤٤١/٢ ، والخزانة ٥٤٧/٣ ، والعينى ٢٨٧/٢ ، وابن يعيش ٧٤/٨ ، وشرح أبيات سيبويه ٧٦/٢ ، وديوان الأعشى ٥٩ برواية :

فى فتية كسيوف الهند قد علموا ... أن ليس يدفع عن ذى الحيلةِ الحِيَلُ .

المبتَدأ وَالخَبر فِي مَوضع رفع خَبرُ " أنْ ".

وَأَكْثَرُ إعمَالِهَا إذا وَلِيَها الجُملةُ الاسميّةُ في ضَمِير الشّأنِ ، وإنّما قُلنَا: « وَأكثرُ إعمالِهَا » احْترازًا من قَولِ الشّاعرِ :

فَلوْ أنْكِ فى يوم الرّخاء سَألتِني ... فِراقكِ لم أبخَلْ وأنتِ صَديقُ [١]

فأعملَها فى غير ضَمِيرِ الشّأنِ وهُوَ ضميرُ المخَاطبِ.

وَإن وَلِيَها فِعلٌ فلا بُدّ من التّعويض مِنْ حذفِ أحد نونيها ؛ لأنّهم كَرِهُوا تَخْفيفَها وإدخَالَهَا على الفعلِ بخلاَفِ مقتضاهَا ، فألزَمُوا العِوَضَ صَوْناً من دخُولِهَا (فى ظَاهرِ اللّفْظِ علَى الفَعلِ) [٢] ؛ ولأنّها إذا ثقّلت لم تدخلْ على الفعْلِ فكذلك إذا خَفّفت ، ولأنّها تُشْبِهُ الفعلَ وَ الفعلُ لاَ يدخلُ على الفَعلِ ، ثم إمّا أن يكُونَ ذلك الفعلُ ماضياً أو غَيرَهُ ، فإن كانَ ماضياً فإمّا أن يكون مثبتاً أو منفيّاً ، فإن كانَ منفيّاً فالأجودُ أن يُنْفَى (بِـ " ما ") [٣] كقولك : [عَلِمْتُ] [٤] أنْ مَا قَامَ زَيدٌ " والتّقديرُ : " أنّهُ مَا قَام زيدٌ " .

وإنّما قُلنا : " الأجوَدُ أن يُنْفَى بِـ " مَا " ؛ لأنّ " لا " تَكُونُ دُعاءً ، [فلْو قُلْتَ :] [٥] " أن لاَ قامَ زيدٌ " لالْتبَسَ بالدُّعاءِ.

وَقَد يُنْفى بِـ " لَمْ " نحو " علمتُ أن لم يَقُمْ زيدٌ " أي " أنّهُ لم يقُم زيدٌ .

---

(١) لم أعثر على قائله :

وهو فى الانصاف ١١٥ ، ومعانى القرآن للفراء ٢/٩٠ ، وابن يعيش ٨/٧١ ، والمنصف ٣/١٢٨ ، ورصف المبانى ١١٥ ، والأزهية ٥٤ ، ومغنى اللبيب ٤٧ ، والجنى الداني ٢١٨ ، وشفاء العليل ٣٧٠ ، والخزانة ٢/٤٦٥ ، والعينى ٢/٣١١ .

(٢) (ف) " فى ظاهر الفعل على اللفظ " .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) عن (ف) ، والسياق يقتضيها .

وإن كَانَ مُثْبتاً فلاَ بُدّ من " قَدْ " إمّا ظاهرةً أوْ مقدّرةً ، فالظّاهِرةُ نحْوُ " عَلِمْتُ أنْ قَدْ خَرَجَ زَيدٌ " ، والمقدّرةُ نحْوُ قَولِه تَعالى : ﴿ لَوْلاَ أن مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا ﴾ [١] أيْ :[لَوْلاَ] [٢] أَنَّهُ قَدْ مَنَّ اللّهُ عَلَيْنَا . وَقِيلَ : اسْتَغْنَوا بِـ " لاَ " الّتِي قَبْلهَا مَعَ " لَوْ " عَن العِوَضِ . وإن لَمْ يكُنِ الفِعْلُ ماضِياً ، فَإمّا أن يكُونَ مُثْبتاً أَوْ مَنْفِيّاً ، فَإن كَانَ مُثْبتاً فَبالسِّينِ [٣] ، أَوْ سَوْفَ كَقولِه تَعالى : ﴿ عَلِمَ أن سَيَكُونُ ﴾ [٤] أيْ : أنّهُ سَيَكُونُ ، وإن كانَ مَنْفيّاً فَلاَبُدَّ مِن " لاَ " ، أَوْ " لَيْسَ " كَقولِه تَعالى : ﴿ وَحَسِبُوا أَنْ لاَ تَكُونُ فِتْنَةٌ ﴾ [٥] أيْ : أنّهُ [٦] لاَ تكُونُ فِتْنَةٌ " ، ﴿ وَأَن لَّيسَ لِلْإنْسَانِ إلاَّ مَا سَعَى ﴾ [٧] ، فَأمَّا قولُهُ تَعَالَى : ﴿ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمُّ ﴾ [٨] بالرَّفْعِ [٩] ، فَالتَّقدِيرُ " أنَّهُ يُتِمُّ " فَفِيهَا ضَمِيرُ الشَّأْنِ ، وَلمْ يَأتِ بعِوَضٍ [مِنْهُ] [٢] ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشّاعِرِ:

أنْ تَقْرَآنِ عَلَى أَسْمَاءَ وَيْحَكُما … مِنِّي السَّلَامَ وأَنْ لاَ تقربا أَحَدَا [١٠]

١٤٦/ ب

---

(١) سورة القصص ٨٢ .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) (ف) " فالسين "

(٤) سورة المزمل ٢٠ .

(٥) المائدة ٧١ ، وقوله تعالى " فتنة " سقط من الأصل .

(٦) سقط من (ف) .

(٧) سورة النجم ٣٩ .

(٨) سورة البقرة ٢٣٣ .

(٩) وهي قراءة مجاهد : انظر البحر المحيط ٢١٣/٢ .

(١٠) سبق تخريج هذا الشاهد في ١ / ٢١٠ .

التّقديرُ أَنّهُ تقرآنِ ، وَهُو الأجْودُ مِنْ حَمْلِهَا عَلَى " ما " المصدريّةِ ، وَقِيلَ في قَولِه عَليه السَّلامُ : « كَمَا تَكُونُوا يُولَّي عَلَيْكُمْ »[1] : إنّه أَعْمَلَ " مَا " المَصْدِرّيةُ حَمْلاً علَى " أَنِ " المصدريَّة كَمَا تُرِكَ إعْمالُ " أَن " المصدريّةِ ، وَقِيلَ : إنّ " ما " في قوله : " كَمَا تَكُونُوا " شرطيةٌ وَمَا بَعْدَهَا مجزومٌ بها ؛ لأَنَّهُ شَرطٌ .

ثُمَّ أَقولُ : المفتُوحةُ المخفّفةُ إذا جَاءَتْ بعَد الفِعْلِ فإمّا أن يكُونَ الفِعلُ قبلَهَا يَقِيناً مَحْضاً ، أو شكّاً مَحْضاً ، أو مُتَرَقّباً ، فإن كان الأوّل فهِيَ المخفّفةُ من الثّقِيلةِ وَذلِكَ كَالعِلْمِ والرُّؤيَةِ ـ بمعناهُ ـ وَالشَّهادةِ ، وإن كان الثاني كَـ «ظَنَنْتُ» ، فإن مَالَ التَّرجيحُ إلي اليَقِينِ فَهِيَ مخفّفةٌ أيضاً كَقولهِ تَعالى : ﴿ وَحَسِبُوا أَن لاَ تكُونُ فِتْنَةٌ ﴾[2] فِيمَن رَفَع " تكُونُ " [3] ، وإن كان الثَّالِثَ فَهِي النّاصِبَةُ لِلْفِعْلِ .

وإِذَا وَقعَت " لا " بعد المخفَّفةِ من الثَّقيلَةِ ، أو "لَمْ" كُتِبتْ نُونُـهَا مُنْفصِلةً خَطّاً ؛ لتقدير "الهاء" التي هِيَ اسْمُها، وَمُدْغَمةً لفظاً نحو "أَشْهدُ أَن لاَّ إله إلاَّ اللّهُ".

وَقَولُه : " ان لا يَرجعُ " مِثَالٌ لِـ "أَن" المخفّفةِ ، والتَّقديرُ : أَنْهُ لا يرجعُ .

وَأمَّا " كَأنَّ " فقِيلَ " الكافُ " فيها غَيرُ زَائدةٍ[4] ؛ لأنَّها لَوْ حُذِفتْ لَزَالَ مَعْنَى التَّشْبِيهِ[5] بخِلاَفِ " الكَافِ " فِي " كَذَا " ، وَلِذَلِكَ فُتِحتْ " أَن " بعْدَهَا ؛ لأنّها مَجْرُورةٌ .

---

(١) حديث ضعيف ، لأن في سنده مجاهيل كما جاء في كشف الخفاء ومزيل الإلباس ١٦٦/٢ ، وفي المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة للسخاوي ٣٢٦ " كما تكونون ... " ولا شاهد فيه على هذه الرواية .

(٢) سورة المائدة ٧١ .

(٣) قرأ بالضم النحويان وحمزة ، وقرأ بالنصب الحرميان وعاصم ، انظر البحر المحيط ٥٧٣/٣ .

(٤) وإليه ذهب ابن جني في سر صناعة الإعراب ٣٠٤ (تحقيق مصطفى السقا وزملائه) ، وانظر مغني اللبيب ٢٥٢ ، والجنى الداني ٥٦٨ .

(٥) الأصل " الشبه " .

وأقُولُ : يجوزُ أن تكون زائدةً وإنْ أفادتْ معنىَ التَّشْبيهِ كَمَا أنَّ " مِنْ " فـى قَولِكَ : " مَـا جَـاءنِي مِنْ رَجُـلٍ " زائـدةٌ وإنْ أفَـادتْ مَـعْنَى الاسْـتِـغْـرَاقِ ، وَالأجْوَدُ فى تَخْفِيفِها إبْطالُ عملِهَا ، فأمَّا إعمَالُهَا فكقوله تعالى : ﴿ كَأَن لَمْ تَغْنَ بالأمْسِ ﴾ (١) وَالتّـقـديرُ " كَـأنَّهـا لَمْ تَغْنَ بالأمْسِ " ، فَـ " لَمْ تَغْنَ " فـى مَـوْضِعِ رفْعٍ خَبرِ "كَأَنْ" ، وَاسمُهَا ضَمِيرُ القصّةِ وَالشّأنِ ، وَمِثْلُهُ (٢) قَولُ الشَّاعرِ :

وَنَحْرٌ مُشرِقُ اللّونِ كَانْ ثَدْيَاهُ حُقَّانِ (٣)

فالشَّاهِـدُ فيهِ على إضْمَـار الشَّـأنِ ، أي : كَـأنَّـهُ ، وَ " ثديَاهُ " مبتدأٌ ، و" حُقّانِ " الخَبرُ ، وَمِنهُم مَن نصَبَهُ (٤) ، وَأنْشدُوا : (كَأَنْ ثَدْيَيْهِ) علَى إعْمـالِـها في الظّاهرِ .

[مواضع فتح همزة إنَّ]

وَكُلُّ مَوضعٍ بالاسمِ انْفرَدَا أوْ كَانَ مخْصُوصاً بفعْلٍ أبَدَا
تُفتَحُ " أنّ " فيهِ نَحْوُ قِيلِي لَـوْ أنّـه أتـاكَ أنّـي مُولِـى

" أنَّ " المفتوحةُ تُشارِكُ " إنَّ " المكسُورةَ فى التّأكيدِ وَالعمَلِ ، وتخالفُهَا فـي أنَّ المكسُورَةَ تبْقى الجُملةُ معهَا على استقلالِهَا ، والمفتوحةُ تُخرجُها عن كَونِها جُملةً وتُدخِلُهَا فى حَيّزِ المفردَاتِ ، وَلذلِكَ لاَ تقـعُ صِلةً لِـ " الّذِي " ؛ لأنّـها

---

(١) سورة يونس ٢٤ ، وقوله تعالى " بالأمس " سقط من الأصل .

(٢) (ف) " ومنه ".

(٣) لم اهتد إلى قائله .

انظـر : الكتـاب ١٣٥/٢ ، وابن يعيش ٨٢/٨ ، والخزانة ٣٥٨/٤ ، والعينى ٣٠٥/٢ ، والمنصف ١٢٨/٣ ، وابن القواس ٩٢٤ ، ويروى : " وصدر مشرق النحر "

(٤) انظر ابن يعيش ٨٢/٨ ، والأعلم على الكتاب ٢٨١/١ .

في تَأوِيلِ اسْمٍ مُفرَدٍ ، وَالمفردُ لا يُوصَلُ به " الَّذِي " ، وَتقعُ المكسُورَةُ صِلةً وذلك يدلُ على أنَّ الجملةَ باقيةٌ مع المكسُورةِ على استقْلالِها ، وَلِكُونِ المفتُوحةِ فى تَأويل المفرَدِ لاَ بُدَّ لها من ضَمِيمةٍ تصحَبُها فلاَ تُفِيدُ كلاماً بنفسِها ١٤٧/أ مَع اسْمِهَا وَخبرِها ، كَمَا لا يكُون المفردُ كلاماً إلاّ بضمِيمةٍ .

فَإن قُلتَ : فالمفتوُحةُ تدخلُ على المبتدأِ والخبَرِ فَكَيفَ لاَ تُفيدُ بنفسَها مَعَ ما دخلت عليه إلاَّ بضميمة ؟

قلتُ : لأنّها موصُولةٌ بمَا بعدَهَا كمَا أنَّ " الَّذِي " يُوصَلُ بالجملةِ ولا يفيدُ كلاماً إلاّ بِضَمِيمةٍ ، فَـ " أنَّ " المفتوحةُ تصيّرُ الجُملةَ فى حُكمِ المفرَدِ كَمَا تصيّرها " الذى ".

قولُه :

" وَكلُّ مَوضعٍ بالاسْمِ انْفَردا .

" ضَابطٌ لِفتح " أنَّ " ولذلك قال : " تُفْتَحُ " أنَّ " فيه " ، وَيريدُ " بالاسم " المفردَ .

وقوله :

" أَوْ كَان مخصُوصاً بفعلٍ أَبَدَا "

يريدُ أنَّ الضّابطَ فِي فَتْحِ " أنَّ " أن تَقعَ (١) فى أحد مَوضِعَين ، إمّا فى مَوضعٍ مخصُوصٍ بالاسْم ، أو في مَوْضعٍ مخصُوصٍ بالفعلِ ، ثمّ إنّه مثّل بكلّ وَاحدٍ من الموضعين فى قوله :

" لو أنّه أتَاكَ أنّى مُولي

" فَفتَح " أنَّ "بعدَ" لَوْ "؛ لأنَّ "لَوْ" حَرفٌ مُختصٌّ بالأفعَالِ ، فَ «أنَّ» فيه مفتُوحةٌ ؛ لأنّها فى تقدير مُفْردٍ ، وموضعُها رفعٌ بِفعلٍ مقدّرٍ تقديرُه " لو ثَبتَ أنَّه أتَاكَ " ، فَـ " أَنَّ " بَعْدَ " لو " فاعلةٌ ، وَالفاعلُ لا يكُونُ إلاّ اسْماً مُفْرداً.

---

(١) (ف) " ارتفع ".

وَقولُهُ : " أَتَاكَ أَنّي مُولي " ، " أَتَاكَ " فعلُ ، وأنّى " فى موضع رفعٍ فَاعِلُه ، فَحينئذٍ قولُه :

" وَكلٌّ مَوضعٍ بالاسم انفردًا "

ضَابطٌ كُلّي ، لأنَّ " أنَّ " بعدَ " لَوْ " فَاعِلةٌ ، والفَاعلُ من المواضع المنفردة بالاسم ، ومن المواضع المنفردَةِ بالاسْمِ كونُها مجرورَةً نحو " عَجِبتُ مِنْ أَنَّك قَائِمٌ " أي : من قيامِكَ ، وكذلك كونُها مفعُولةً نحو " عَرفتُ أنّك قَائِمٌ " أي : عَرفتُ قيامَكَ ، وكذا بعد " لَوْلاَ " نحو " لولا أَنّك قائمٌ لصَمتُ " ؛ لأنَّ ما بعد " لَوْلاَ " مُبْتدأٌ ، والمبتدأُ لا يكُونُ إلاَّ اسْماً ، فالمبتدَأ من المواضع المنفردَةِ بالاسْمِ ، وَكَذَلِكَ " عندي أَنَّك قَائمٌ " ، وَ " وَحَقٌّ أنَّك قائمٌ " أي : عندي قيامُك ، وحَقٌّ قيامُك ، فَـ " أنَّ " ومَا عَمِلت فيه فى موضعِ اسمٍ مُفردٍ مبتدأ ، وما قبله خبرُه ، ومنه قَولُ الشّاعرِ :

أَفِي الحقِّ أَنّى مُغرَمٌ بكِ هَائمُ [1] .

وَقِيلَ : " أنّ " فِي هذا البيتِ فَاعِلةٌ مَوضِعُها رَفعٌ بالظرف المعتمدِ عَلَى حرَفِ الاستفهَامِ ، وكذا إذا عطفْتَها على مُفرَدٍ نحو" سَرّني قيامُكَ وَأَنَّكَ ضَاربٌ ، أى : قيامُكَ وَضَرْبُك " ، وكذا [2] : سَرّنى قيامُكَ حتّى أَنّكَ مُنطلقٌ ، فتفتح " أنّ " فى هذا كُلِّه ؛ لأنَّها فى تأويلِ المفرَدِ .

وَإنّما فُتِحَت " أنَّ " فى الموضع المختصّ بأحد الأمْرينِ الّذِى ذكرَ ؛ لأنَّ المفتُوحَةَ معمُولةٌ (لِما قَبلهَا [3]) فلاَ بُدَّ لَهَا مِنْ عَاملٍ ، وَالعَاملُ من شَأْنِهِ

---

(١) هذا صدر بيت نسبه العينى ٢/٨١ إلى فائد بن المنذر القشيرى ، وعجزه :
وأنك لاَ خَلٌّ هواك ولا خَمْرُ
ونسب فى محاضرات الأدباء ٢/٢٣ إلى أبى الطمحان
وانظر شرح أبيات مغنى اللبيب ١/٣٥٦

(٢) (ف) " وكذلك "

(٣) استدركت فى الأصل بخط مغاير .

الاختصَاصُ بما عَمِلَ فيه ، والعَاملُ فيها قَدْ يكُونُ لفظيًّا ومَعنويًّا ، فالمعنويُّ بعد " لَوْلاَ " وَالأَمْثِلَةِ الَّتِي [١] ذَكَرنَا [٢] بَعْدَهُ ، وَاللَّفظِيُّ ما عَداهُ .

وقد يجوزُ في بعض المواضعِ فَتحُها وَكسْرُهَا على تأويلين مختلفين كقولهم : " أوّلُ ما أَقُولُ : إِنّي أحمدُ اللّهَ " فالفتحُ على تقدير " أوَّلُ قولي حَمدُ اللّهِ " ، فَـ " أوّلُ مَا أَقُولُ " مبتدأٌ ، و" أَني أحْمدُ اللهِ " خَبرُه ؛ لأنّ " مَا " في " أوّل مَا أقُولُ " مصدريّة ، وَ " أنَّ " المفتوحةُ في تأويل المصدَرِ ، وإن كسرَتَ لم يكن الكلاَمُ تامّاً ، بل كسرتَ حاكياً بعد القول ، وَالخبَرُ محذوفٌ أي : أوّلُ ما أَقُولُ أقول[٣] إنّي أَحْمدُ اللَّهَ ، فحذفت " أقُولُ " الذى " إنَّ " محكيَّةٌ بَعْدَهُ ، فالمحذوفُ هُنا بعض الخبَرِ ، قَالَ أبُو عليّ [٤] : وهَذَا أَوْلَى مِنْ حذْفِ جَميعِ الخَبَرِ ، لأنَّ الحذْفَ كُلمَّا قلَّ كَانَ أَوْلَى ، فَـ " إنَّ " محكيّة لِـ " أقُولُ " أخْرَى محذوفةٍ غير المذكُورةِ ، فَاعْرِفْه .

---

(١) في كلتا النسختين " الذى " والصواب ما أثبته .

(٢) في الأصل " ذكرها "

(٣) من (ف) .

(٤) ينظر : الإيضاح ١٣٠ ، والمسائل المنثورة لأبى على ١٨٨ ، وفيهما معنى المنقول عنه .

[مواضع كسر همزة إنّ]

وَكُلُّ مَوضعٍ علَيْه يَعْتَقِبْ الاسْمُ وَالفِعْلُ فَكَسْرُهُ يَجِبْ
فَاكْسِرْهُ بَعدَ القول أو لِلاَّمِ وَالابتدَاءِ وَمَعَ الأقْسَـــامِ

١٤٧ / ب

قَدْ بُيِّنَ فيمَا تَقَدَّمَ أَنَّ كلَّ موضعٍ يَنْفردُ بالاسْمِ فقَطْ ، أو بالفِعْلِ فَقَطْ يَجِبُ فَتْحُهَا فِيهِ ، ويُفهمُ من ذلك أَنَّ كلَّ موضعٍ لا يَنْفرِدُ بأحدِهمَا يجبُ كسْرُهَا فِيهِ. قوله : : فَاكْسِرْهُ " يريدُ فَاكْسِرِ " إنَّ " ، وَذَكَّرَ الضميرَ نظراً إلى الحَرْفِ ؛ لأنَّ الحْرفَ مذكَّرٌ .

قولُه : " بَعْدَ القَوْلِ " ليْسَ علَى إِطْلاقهِ بَلْ ينْبَغِى أَن يقولَ : بعد القول الذى ليسَ بمعنَى الظَّنّ " ؛ فإنّها تُفْتحُ فِيه (١) .

وَإنّمـا كُسِـرتْ بعد القولِ ؛ لأنّه تَعْتَقِبُهُ الجملتَانِ الاسميّةُ والفعليةُ نحو : « قُلْتُ : زيدٌ قائمٌ ، وَقلْتُ : قَامَ زيدٌ " ، فتقُولُ على هذَا : " قُلْتُ : إنَّ زيداً قائمٌ " بكسـر " إنَّ " ، وَكَذلِكَ مَـا تـصَرّفَ مـن " قُلْتُ " مـن الأمْـرِ ، والنَّهـي ، واسْـمِ الفاعل ، والمصدرِ وغيرِ ذَلك تَكْسرُ " إنَّ " فيهِ .

وَكَذلك في الابتدَاءِ؛ لأنَّ مَن ابتدأَ كلاَماً فَلهُ الخيارُ إن شاءَ صدَّرهُ بفعْلٍ ، وإن شاء صَدّره باسمٍ ، وكَذلِكَ (جَوابُ القَسَمِ) (٢) تقع فيه الجُملتانِ نحو :

---

(١) هذا القيد مردود على الشارح ، لأن الناظم سيذكر هذا الاحتراز عقيب هذا البيت مباشرة ، قال ابن القواس في شرحه ٩٢٨ " ولم يقيد بما ذكرنا من كونه مجرداً عن معنى الظن ؛ لأنه يريد أن يذكره في البيت التالي لما ذكره فيه ".

(٢) سقط من (ف) .

واللّهِ ليقُومَنَّ زَيدٌ ، ووَاللّهِ لَزَيدٌ قائمٌ ، فَإذا قُلتَ : واللّهِ إنَّكَ قائمٌ ، كَسَرْتَ ، فهذه ثلاثةِ مواضِعَ .

الرَّابِعُ : بعد " ألاَ " التي للعرْضِ نحو : ألاَ إنَّكَ قائمٌ .

الخامِسُ : بعد " أمَا " التى هى لافتتاح الكَلامِ نحو " أما إنَّكَ قائمٌ " .

السادِسُ : بعد " الموصول " نحو " جاءنى الَّذِي إنَّه قائمٌ " .

السابِعُ : بعد " واو " الحَال نحو : جاءَ زيدٌ وَإنَّه يتكلّمُ .

وَهَذه المواضِعُ كُلُّهَا تدخُلُ تَحْتَ قَولِه :

" وكلُّ مَوضعٍ عليه يَعْتَقِبُ الاسمُ والفعلُ "

" وتكسَرُ أيضاً بعد " حَتَّى " الَّتِى يُبْتدأُ بعْدَهَا [الكلامُ] (١). وقَولُنَا : "الَّذى يُبْتَدأُ بعْدَهَا الْكَلاَمُ " لِتَخْرُجَ العاطِفةُ ، وَالْجَارَّةُ نحْوُ : ضَرَبَ القومُ حتَّى إنَّ زيداً ضاربٌ .

وَبعْد " إذَا " الَّتى لِلمُفاجَأةِ ، وَبعْدَ " نَعَمْ " تقُولُ فى التَّصْديقِ : ؛ نَعَمْ إنَّه قائمٌ " ، وكذَا بعْدَ " بَلَى " (نَحْوُ بَلَى) (١) إِنَّهُ قَائِمٌ " ، وَتُكْسَرُ إذَا وَقعَتْ فى خَبرِهَا لَامُ الابْتدَاءِ نحْوُ : ظَنَنْتُ إنَّ زَيداً لَقَائِمٌ ؛ لِأنَّ (الَّلامَ) تعلّقُ الفعْلَ عن العَملِ فى " إنَّ " ، فلم تَبْقَ " إنّ " معمُولةٌ لِ « ظَنَّ » ، وَقَدْ تقدَّمَ أنَّها تفتحُ إذَا كانت معمُولةً ، وَليستْ هُنا مَعْمُولةً فلاَ تكُونُ مفتُوحَةً ، فهذِهِ أحَدَ عَشَرَ موضعاً تُكسَرُ فيها " إنَّ " .

أقُولُ : وقَولُ صاحب الأرجُوزةِ :

" وَكلُّ موضعٍ عَلَيهِ يَعْتقِبْ الاسمُ والفعلُ » .

---

(١) سقط من الأصل .

فِيهِ نَظرٌ ؛ فإنَّه جَاءَ فتْحُها بعدَ " الفاءِ " فى جوابِ الشّرطِ مَعَ اعتقابِ كلّ واحدةٍ مِن الْجُمْلتَيْنِ بعْدَ " الفَاءِ " نَحْوُ : مَن يَزُرْني فَأنّي أُكْرِمُهُ ، فَيجُوزُ الكسْرُ وَالفتحُ علَى تَأْوِيلَيْنِ مُخْتَلِفَينِ ، فَإِن قَدَّرتَ " فَأَنَا أُكْرِمُهُ [١] كَسَرْتَ، (وَإِن قَدّرتَ: فَعَلَيَّ أَنْ أُكرِمَهُ) [٢] فَتحْتَ ؛ لأنَّ التّقْدِيرَ : فَعَلَيَّ إكْرَامُه وَقَدْ قُرِئَ : ﴿ وَمَن يَّعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ ﴾ [٣] بِالفَتْحِ [٤] ، أَيْ : فَجَزَاؤُهُ أَنَّ لَهُ نَارَ جَهنَّمَ ، وَالصّحِيحُ ما ذكرَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ ، وَهُوَ قولُه " مَا كَانَ مَظِنَّةً لِلجُمْلَةِ كُسِرَتْ " إنَّ " فِيهِ " [٥] فَخَرَجَ بقولِهِ [الجُمْلَةِ] [٦] مَا كَانَ مَظِنَّةً للمُفْرَدِ .

وإنْ أتَـى مَعْ " أتَقُولُ " أنَّـا فَتَحتَ إنْ كُنتَ تُرِيدُ الظَّنَّا

وَذَا فى الاستفهَامِ وَالخطَابِ غير حِكَايةٍ وَلاَ إِيجَابِ

قد ذكر لِـ " أنَّ " المفتُوحةِ موضعاً آخَرَ غيرَ مَا سبَقَ لكنَّه داخلٌ فـي قوله :

" وكلُّ موضِعٍ بالاسْمِ انفَرَدَا "

لأنَّ القولَ إذَا كَانَ بمَعْنَى/ الظَّنّ لا يَقعُ بعدَهُ إلاَّ الاسْمُ كمَا أنَّ " ظَنَنْتُ " لاَ يقعُ بعدَهَا الاسمُ ، وَلاَ تُعْمِلُ العربُ " القولَ " [٧] عَملَ الظَّنِّ إلاَّ بشرُوطٍ [٨] ١٤٨ / أ

---

(١) فى الأصل " فان أكرمه " ، وفى (ف) " فإنى أكرمه " ، والتصويب من شرح ابن القواس ٩٢٩ .

(٢) في الأصل « وإن أردت فعلى أنه أكرمه » .

(٣) سورة الجن ٢٣ .

(٤) قرأ بالفتح طلحة ، وقرأ بالكسر الجمهور . انظر البحر المحيط ٣٥٤/٨ ، وذكر مكى فى التبصرة فى القراءات ٣٦١ إجماع القراء على كسر (إنّ) إذا جاءت بعد فاء الجزاء.

(٥) انظر : المفصل ٢٩٣ .

(٦) من (ف) .

(٧) سقط فى (ف) .

(٨) أما بنو سُلَيْم فيجرون القول مجرى الظن مطلقاً ، وسيذكره الشارح .

وقد ذكَرهَا ومثَّلَ بها ، أمّا المثالُ فقولُه :

وَإِنْ أَتَى مَعْ أَتَقُولُ أَنَّا

بالخطَابِ [١] ، ولم يقُلْ : " مع قلتُ " ، وَلاَ " مَع تَقُولُ " ، فأمَّا الشّروُطُ :

فأحدُهَا : أن يكُونَ الفعلُ مُضَارعاً .

الثَّانِي : أن يكُونَ الفعلُ لِلْمُخَاطبِ ، وَقَدْ ذكَرَهُ بقَولهِ : " فى الاسْتِفْهامِ [وَالخِطاب] .

(الثّالثُ: أَن يَقْترنَ بالفعْلِ استفهَامٌ ، وقَدْ ذكَرَهُ بقوله: "فى الاسْتفْهام)[٢].

الرّابعُ :ألاَّ يُفْصَلَ بيْنَ الفعْلِ وَبَيْنَ الاستِفْهَامِ إلاَّ بالظّرفِ ، نحْوُ : أَعِنْدَ زَيدٍ تَقُولُ عَمْراً قَائماً .

الخامِسُ : قولُه : " غير حكايةٍ " يُريدُ : أَنَّ هذه الشّروُطَ مَعَ حُصُولها يجبُ كسرُ " إنَّ " إذَا حكَيْتَ مَا بعدَ القولِ ؛ لأنَّ معنَى الحِكَايةِ أَن تُحاكِيَ باللَّفظِ الثَّاني اللَّفْظَ الأوَّلَ .

قوله : " ولاَ إِيجاب " يغني عنه قَولُهُ : " في الاستفهَامِ " ؛ لأنَّ الاستفهَامَ ليس بإيجَابٍ ، ويَحتَمِلُ أَن يُريدَ بقوله : " وَلا إيجَابِ " الماضِيَ ؛ فإنَّهم قَدْ يسمُّونَ فى بعْضِ عِباراتِهِم المَاضِيَ وَاجباً ،وَالمُسْتَقبَلَ غَيرَ وَاجبٍ ، ويُغنِى عن قَولِهِ : "غَيْرَ حكايةٍ " قَولُه : " إِنْ كنتَ تُرِيدُ الظَّنَّ" ؛ [لأنَّهُ][٣] إن لمْ يُرِدِ الظَّنَّ كانَ حَاكيًا.

---

(١) فى النسختين " الخطاب ".

(٢) سقط من (ف) .

(٣) تكملة يلتئم بها الكلام .

قَوْلُه : " وذا " إشارةُ إلى فتح " أَنَّ " قَالَ الشاعرُ :

أَجُهَّالاً تقُولُ بني لُؤَيٍّ لَعَمرُ أَبِيكَ أم مُتَجَاهِلِينَا [1] .

وقال الآخرُ :

فَمتَى تقُولُ الدَّارَ تَجْمعُنَا [2]

أيْ : فَمَتَى تَظُنُّ ، وَأنشَد أبو عليّ [3] بَيْتَ الحُطَيْئَةِ فى " قُلْتُ " بِمَعْنَى " الظَنِّ مِنْ غَيرِ الشُّرُوطِ المذكُورَةِ :

إذَا قُلتُ أَنّي [4] آيبٌ أهلَ بلدةٍ حَطَطتُ بِهَا عنهُ الوليَّةَ بالْهَجْرِ [5]

فـفتَحَ الهمْزَةَ مِنْ " أَنَّ " إذْ ليْسَ المرَادُ القولَ بالّلسانِ بَلِ المُرَادُ " إذَا قَدّرتُ ، أَوْ ظَنَنْتُ " وَعَلَى هذَا التَّأويلِ فَلاَ حاجةَ إلى الاسْتفهامِ ، وَأمَّا بَنُو [6] سلَيْمٍ فَيعْمُلُونَ بَابَ القولِ أجْمَعَ عَمَلَ الظنِّ من غير الشرُوطِ .

وَكُلُّهَا لاَ يتَقدّمُ الخَبَرْ عَلى اسْمِها إلاّ ظرُوفاً تُعتَبَرْ

تقُولُ : لَيْتَ بَيْنَنَا محمَّدَا وَمِثْلُهُ إنَّ عَلَيْنَا لَلْهُدَى

---

(١) البيت للكميت بن زيد الأسدى ، وهو فى شرح هاشمياته ٣٠٩ برواية :

أنُوام تقول بنى لؤى قعيد أبيك أم متناومونا

وهو فى الكتاب ١/١٢٣ ، والمقتضب ٢/٣٤٨ ، وابن يعيش ٧/٧٩ ، والخزانة ٤/٢٣ .

(٢) هذا عجز بيت لعمر بن أبى ربيعة ، وصدره :

أما الرحيل فدون بعد غد

انظر الديوان ٢٢٧ ، والكتاب ١/٦٣ ، والمقتضب ٢/٣٤٨ ، وابن يعيش ٧/١٠ ، والعينى ٢/٤٣٤ .

(٣) ينظر كتاب الشعر ٢/٤٥٩ .

(٤) قوله " أنى " سقط من الأصل ، وفى النسختين (عند) بدل (عنه).

(٥) البيت للحطيئة بشرح السكرى ١٠٤ ، ورواية العجز فيه كما يلى :

وضعت بها عنه الوليّة بالهجر .

الولية : البرذعة التى تحت الرحل . الهجر : عند اشتداد الحر

انظر أوضح المسالك ١/٣٢٦ ، والتصريح ١/٢٦٢ ، وشرح الأشمونى ٢/٣٤ ، والعينى ٢/١٢ .

(٦) في (ف) " بني " تحريف.

يُرِيدُ بقوله : " كُلّها " كُلّ بَاب " إنَّ " ، وإنّما لَمْ تَتقدّم أخبَارُ " إنَّ " وَأخَواتِهَا على أَسْمائِهَا ؛ لِعدَمِ تَصرّفِهَا ؛ لكَونِهَا حُرُوفاً.

قولُه : " إلاّ ظُروفاً " استثناءٌ مُنقَطِعٌ ؛ لأنَّ الظَّرفَ فى الحَقيقةِ لَيْسَ بخَبرٍ بَلْ مُتَعلَّقُه هُوَ الخَبَرُ فى الحقيقةِ .

قَولُهُ : " تُعْتَبَرْ " احترز به عن [1] الظّروفِ النّاقِصَةِ مِثل " إنَّ بكَ زيداً واثقٌ " ، و " إنّ فِيكَ مُحمّداً راغبٌ " ؛ فإنّكَ لو قلت : " إنّ فِيكَ محمداً " ولم تذكر الخَبرَ لم يجز ، وَإنَّما جازَ تقديمُ الخَبرِ إذا كَان ظرفاً ؛ لأنَّ الظّروفَ لاَ تَنفَكُ الأشْياءُ عَنْها ، ألاَ تَرى أنّ زيداً قد ينفكُّ عن القيَامِ والقعُودِ وغيرِهمَا ولاَ ينفَكُّ عن زمَانٍ ولاَ مكانٍ ، فصَارَ الظّرفُ لَيَس بأجْنَبِيّ من المظْرُوفِ فلم يعتدّ بالفصْلِ [2] بهِ ، وَلذلكَ فَصَلُوا به بينَ المضَافِ والمضَافِ إليه ، وحُروفُ الجرّ بمنزلة الظُّرُوف ، وَسيبَويه يُسمّى حُرُوفَ الجَرِّ ظُرُوفاً [3] ؛ لتعلّقها بالفعلِ كَتَعلّقِ الظّرفِ ، وَلعَمَلِ الفعْلِ اللاّزمِ فيها كمَا يَعْمَلُ فى الظّرفِ ، وقد مثّلَ بالظّرفِ بقوله : " وَليْتَ بينَنا مُحَمّداً " ، وَبحَرْفِ الجرّ بقوله تعالى : ﴿إِنَّ عَلَيْنَا لَلْهُدَى ﴾ [4] .

وَإن أتَى ظرفٌ يكُونُ خَبراً ... وَخَبَرٌ فاجْعَلْهُ حَالاً مُظْهَرَا

أو اجْعَلِ الظَّرْفَ مُعلَّقاً بهِ ... خُيّرتَ بَينَ رَفْعِهِ وَنَصْبِهِ

١٤٨ ب

(١) فى (ف) " من ".

(٢) فى (ف) " للفصل " تحريف .

(٣) انظر الكتاب ١٣٢/٢ (هارون) .

(٤) سورة الليل ١٢ .

تقُولُ : إنَّ المَالَ عِنْدِي هَيّنُ أو هَيّناً ، فالنَّصبُ فيه أحْسَنُ

هَذاَ (لاَ اخْتِصَاصَ) [1] لَهُ بِبَابِ " إنَّ " بَلِ المبتَدأُ وَالخَبَرُ وَجَمِيعُ العَوامِلِ الدَّاخلةِ عَلَيْهِ فيهِ سَواءٌ ، فتقُولُ : " زيدٌ عندَكَ قَائِماً " ، فَـ " زيدٌ " مُبْتدأٌ ، و" عندَكَ " إنْ جعلْتَهُ خَبَراً نَصَبْتَ " قَائِماً " علَىَ الحالِ وَالعاملُ الظَّرْفُ ؛ لأنّهُ نَائبٌ عن " كَائنٍ " أَوْ " مُستقرٍ ، وَصاحِبُ الحَالِ المضمَرُ المرفوعُ بالظَّرفِ المستكنّ فيهِ ، فَإنْ علّقتَ " عِنْدَكَ " بِـ " قَائمٍ " رَفَعْتَهُ ، فَإِذَا أَدخلْتَ " إنَّ " علَى هَذَا قُلتَ : إنَّ زيداً عِنْدَكَ قائِماً ، (وَإنْ أَدْخلْتَ " كَانَ " قُلْتَ :كَانَ زيدٌ عِندَكَ قائماً ") [2] فتنصِبُ " قائِماً " علَى الحَالِ إنْ جَعلْتَ الظَّرفَ خَبراً لِـ " كَانَ " ، وكَذلِكَ " ظَنَنْتُ " [3] .

وَإنّما خصّ هَذَا بِبَابِ " إنَّ " دُونَ سَائِرِ العَوامِلِ ؛ لظهُورِهِ فى " إنَّ " ؛ فإنَّه فى بَابِ " كَانَ ، وظَننتُ " منصُوبُ خَبَراً كَانَ أَوْ حَالاً وَلِذَلِكَ قَالَ : " فَاجْعلْهُ حَالاً مُظْهَرَا " أَيْ : يَظْهَرُ أَمْرُهُ فى بَابِ " إنَّ " أَنَّه حَالٌ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

وَإنّ لكُم أَصْلَ البَلادِ وَفرْعَهَا وَالْخَيْرَ فِيكُم ثَابِتاً مَبْذُولاَ [4]

فَـ " أَصْلَ البَلادِ " اسْمُ " إنَّ " ، وَلَكُمْ " ألْخَبرُ ، وَ " الخَيْرَ " معطُوفٌ علَى

---

(١) فى (ف) " الاختصاص " تحريف .

(٢) سقط من (ف) سبق نظر .

(٣) ذكر فى شرح ابن القواس ٩٣٤ أن الظرف لابد أن يكون تامًا ، فإن لم يكن تاماً نحو : زيد بك واثق لم يجز إلاّ الرفع ؛ لأن الظرف لا يصح وقوعه خبراً » وهذا حق .

(٤) البيت للراعى النميرى كما فى نسخة (ف) وشرح ابن الخباز وليس فى ديوانه تحقيق المستشرق (رينهرت ڤايپرت REINHARD WEIPERT) .

وهو من شواهد الكتاب ٢٦٢/١ ، وشرح شواهده للأعلم ٢٦٢/١ ، وشرح شواهده للنحاس ١٦١ وشرح ابن القواس ٩٣٤ ، وهو غير منسوب فيما تقدم .

اسم " إنَّ " ، وَ " ثَابتاً " حَالٌ من الضّميرِ فى الظَّرفِ الَّذِي هُوَ خَبَرٌ " الخَير " المعطُوف على اسم " إنَّ " وَهُوَ " فِيكُم " أَيْ : وَالخَيْرُ حَاصِلٌ فِيكُم ثَابتاً مَبْذُولاً ، وَ " مبذُولاً " حَالٌ ثانيةٌ ، أو حَالٌ من الضَّمِيرِ فى الحَالِ الأُولَى، والعَامِلُ فِيهَا الحَالُ الأُولَى .

قَولُه :

" إنَّ المالَ عندى هيّنٌ ، أو هَيّناً "

مثالٌ للنّصْبِ وَالرَّفْعِ ، فَإنْ نَصبْتَ فالعامِلُ فيه " عِنْدِى " ، وَإن رَفَعْتَ فهُوَ عَامِلٌ فى " عِنْدِى " ، وَإليهِ أَشَارَ بقَولِهِ :

أَوِ اجْعَلِ الظّرفَ مُعلّقاً بهِ "

أَيْ : مُعلّقاً بالخَبَرِ إنْ رَفَعْتَه ، وَإن لمْ يكُنْ فِي " عِنْدِى " ضَمِيرٌ إِذَا رَفَعْتَ " هَيّناً " .

[لا النافية للجنس]

وَيَجْعَلُونَ " لاَ " كَـ " إنَّ " فِي الْعَمَلْ   تَقُولُ : لاَ ذَا نَجْدَةٍ غَيْرُ بَطَلْ

قولُهَ : " وَيَجْعلُونَ " لاَ " كَ " إنَّ " " أَيْ : يَجْعلُونَ " لاَ " فى العملِ ـ وَهُوَ نَصْبُ الاسْمِ ورفْعُ الخَبَرِ – كَ " إنَّ " فى ذَلِكَ تَشْبِيهاً لهَا بِـ " إنّ " ؛ لأَنّها نَقِيضةُ " إنَّ " ، وَ" إنَّ " نقيضةُ " لاَ " ، وَالنّقيضَانِ مُتشابِهَان فى التّنافِي ؛ لأَنّ كُلَّ وَاحدٍ مِنْهُما يُنافِي مَا يُنَاقِضُهُ ، وَلأنّه مَتَى صَدَق عَلَى أَحَدِهِما أَنّه نقيضٌ للآخَرِ صَدَقَ علَى الآخرِ أَنَّه نقيضٌ لَهُ ، وَأَيْضاً فَقَدِ اشْتَركَا فِي التَّأكيدِ فَـ " لاَ " لتأْكيدِ النّفي ، وَإنَّ " لِتَأْكيدِ الإثْباتِ ، وَأَيضاً فإنّهما يَقعانِ جَواباً للقَسَمِ .

وَقِيلَ : إنَّ " لاَ " مُشبّهةٌ [1] بِ « إنِ » " الخَفِيفَةِ ؛ لأَنَّهُما [2] عَلَى حَرْفَيْنِ ثَانِيهما سَاكِنٌ ، والمخفّفةُ تَعْملُ وَتُلْغَى فَكَذلِكَ " لاَ " .

وَأَقْسَامُ " لاَ " كثيرةٌ[3] ، وَلاَ تَعْملُ إلاّ نَافِيَةً أَوْ نَاهِيَةً ، فالنَّافِيةُ تُحْمَلُ تَارةً علَى " إنَّ " فتعمَلُ عملَهَا وَتارةً علَى " لَيْسَ " فتعمَلُ عملَهَا ، وَلاَ تَعْملُ " لا " عَمَلَ " إنَّ " مُطْلقاً بلْ فى النكّرةِ إذَا وَلِيتْهَا ، وَكانَ يَنْبغِي أَن يقُولَ : وَيجْعَلُونَ " لاَ " كَـ " إنَّ " فى الْعملِ فى النَّكِرَة إذَا وَلِيَتْها ، لكنّه اكْتَفى بالمثَالِ وهُوَ قولهُ : " لاَ ذَا نَجْدَةٍ غَيْرُ بَطَلْ « فَإِنَّهُ أَعْملَهَا فِي النَّكِرَةِ الَّتي تلِيهَا من غَيرِ فَصْلٍ بينَهُما ، وَلاَ تَخْلُو النَّكِرَةُ التى تَلِي "لاَ" مِنْ أَن تكُونَ مُفْرَدةً ، أَوْ مُضَافةً ،

---

(١) بعده فى (ف) " بالقسم " .

(٢) فى الأصل " لأنها " تحريف .

(٣) انظر باب « لا » في المصباح المنير ٢٥٩ .

فالمفردةُ يأتي حكمُهَا ، وَأمّا المضافةُ فمنصُوبةٌ بِـ " لاَ " ، وفي الخَبرِ خلاَفٌ ، هل هُو باقٍ علَى رَفْعِه بالابْتدَاءِ ، أوْ هُوَ [1] مَرْفوعٌ بِـ " لاَ " ؟ فالأوّلُ رأْيُ سِيبَوَيهِ [2] ، وَالثاني رَأْيُ الأخْفشِ [3]، وَإنّما قَدّمَ النّكرةَ المضَافةَ علَى المفردةِ ؛ لأنَّ المضَافَ مَعْربٌ ، وبيَانُ المعرَّبِ أهَمُّ ؛ لأنَّ الحرَكةَ الإعرابيّةَ تُفِيدُ معنىً ، والثّانيةُ لا تُفِيدَ معْنىً ، وَأيضاً فإنَّ عمَلَ " لاَ " يَظهَرُ في المضَافِ وَلا يَظْهرُ في المفرَدِ ، فَقدَّمَ ما يَظْهرُ فيه عملُهَا ، لتتحقّقَ المشابَهةُ بِـ " إنَّ " .

149/أ

فَـ " ذَا نَجدةٍ " اسمُ " لاَ " وَهُوَ منصوبٌ بهَا ، وَ " غَيرُ بَطَلٍ " خبرُهَا ، وهُوَ مرفوعٌ بها عِندَ الأكثرِينَ .

وَاعْلمْ أَنَّ بابَ " لا " كَبَابِ " النّداءِ ؛ فَكُلُّ مَا بُنِيَ في النّداءِ مِنَ النّكِرَاتِ بُنِيَ مَعَ " لا " ، وَكُلُّ ما أُعْرِبَ فِيه من المضَافِ وَالمْشَابهِ لَهُ أُعْرِبَ مَعَ " لاَ " .

فَإن قُلتَ : فالنّكرةُ غَيرُ المقصُودَةِ مُعرَبةٌ في النّداءِ .

قُلْتُ : الكلامُ فِيمَا بُنِيَ.

فَإن قلتَ : فيلزمُ أن تعربَ النكرةُ المفردةُ مَعَ " لاَ ".

قلتُ : لَا يَلْزمُ ذلك علَى ما ذكرت ؛ لأنّي قلتُ : كلُّ ما يُعربُ من المضَافِ وَالمشُابهِ لَهُ ، ولَمْ أَقلْ : وَكُلُّ ما يُعْرَبُ في النّداءِ مُطْلقاً .

فإن قلتَ : فالمعرفةُ تُبْنَى في النّداءِ ولاَ تُبْنى معَ " لاَ ".

قلتُ : قَد احْترَزْنا مِن ذلك بقولِنَا : " مِنَ النّكرَاتِ ".

وَمثالُ المُشابهِ للمضَافِ قولك : لاَ ضَارباً زَيداً ، ولاَ خيْراً مِنْ زيدٍ، وَلاَ قائماً أبُوهُ عِندَكَ " ، فكُلُّ منفيٍّ عَاملٍ فِيمَا بعْدَهُ ينظَرُ إن كَانَ عَمَلُه جرًّا

---

(1) سقط من (ف).

(2) انظر الكتاب ١ / ٣٤٥ .

(3) انظر : الجنى الداني ٢٩١ ، والهمع ١٤٦/١ ، وشرح ابن القواس ٩٣٨ ، ومغني اللبيب ٣١٤ .

فَهُوَ مضَافُ ، وَإن كانَ نصْبًا أَوْ رَفْعًا فهُوَ مُشابِهُ للمضَافِ ، ولاَ تعملُ " لا " [١] إلاَّ فى النّكِرَةِ ؛ لأنَّ المنفيَّ بهَا عَامٌّ ، وَالمعرِفَةُ تُنافِي العُمُومَ :

وَابْنِ عَلَى الفتْحِ الَّذى قَدْ وَرَدَا مُنَـكَّراً غَيـرَ مُضَـافٍ مُفـرَدَا

مُرَكَّباً مَع " لاَ " كخمسةَ عَشَرْ مُضَمَّناً " مِنْ " نَحْوُ قَولِي : لاَ وَزَرْ

وَالأصْلُ : لاَ مِنْ وَزَرٍ ثُمّ حُذِفْ وَيُحْذَفُ الخَبرُ من " لاَ " إذْ عُرِفْ

قولُهُ : " مُنكَّراً " احترزَ به عن المعرّف ، وقد ذكرنا [٢] علّةَ عَدمِ عَمَلِهَا فى المعَارفِ . قولُهُ : " غيرَ مُضافٍ " احترزَ به عن المضَافِ ، فإنّه قد يكونُ منكّراً فتعملُ فيه لكن لا يُبْنَى ؛ لأنّ [٣] ثلاثةَ أشياءَ لا تصيرُ بمنزلة شيءٍ واحدٍ ؛ ولأنَّ التَّركيبَ خلافُ الأصلِ ، فتنكيرُهُ تنكيرٌ ، لمخالفة الأصلِ ، ولأنّ المضَافَ والمضَافَ إليه أحدُهما عَاملٌ فى الآخرِ فلا يصحُّ جعلهما بمنزلة كلمةٍ واحدةٍ ، فلا تجدُ اسمين جُعلاَ اسماً واحداً وأحدُهما مضافٌ إلى الآخر وإنّما يكونان مفردين كَ " بَعْلَ بَكّ " ، وأمَّا قولُهم : " يا أبنَ أمَّ " لمّا جعلُوا " أُمّ " مع " ابن " اسماً واحداً حذفوا " ياء " الإضافةِ من "أُمّ " .

قولُه : " مُفْرداً " يغنى عن [٤] قَولهِ: " غير مضافٍ "، وَكأنّه ذكرَهُ توكيداً ، وَيحتَملُ أن يكُون [محترزاً] [٥] بقوله : " مُفرداً " عن المشَابهِ للمُضَافِ ؛ فإنّه غَيرُ مُضَافٍ وليس مُفرداً ؛ لعملِه [٦] فيما بعدَه ؛ لأنَّ مَابَعْدَهُ من تَمامِه ، وَهَذَا هُو الحَقُّ .

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) بعده فى (ف) " قلة " ، والصواب إسقاطها .

(٣) فى النسختين " لأنه " والصواب ما أثبت .

(٤) فى الأصل " عند " تحريف .

(٥) تكملة يوجبها السباق .

(٦) في (ف) " لعلمه " تحريف .

قولُه : " مركّباً مَعَ " لاَ " يُشيرُ به إلى أنّه يكونُ يليها بلا حاجزٍ ؛ لأنّ الحاجزَ يمنعُ من التّركيب .

قوله : " كَخمسَةَ عَشَرَ " يريدُ : في التَّركيب وَالبنَاءِ على الفتْحِ .

قوله : " مُضمّناً " مِنْ " إشارةٌ إلى ذكْرِ علّة البنَاء ، وهُو تضمّنُ الاسْم معنَى " مِنْ " ، وإنّما قَالُوا (ذلك)[1] ؛ لأنّ قولَكَ : " لاَ وَزَرَ " جَوابُ سُؤالٍ مُقدّرٍ ، فكأنّ قائلاً قَالَ : " هَلْ مِن وَزَرٍ ؟ فجوابُه : لاَ مِن وَزَرٍ " ، فالسّؤال عامٌ مُسْتغرقٌ لوجُود لفظةِ " مِنْ " فيه ؛ لأنّ الواحدَ النكرةَ يستَغْرِقُ لاَ عَلَى جهة ١٤٩/ ب الإحاطة ؛ بَلْ علَى طَرِيقِ البَدَلِ ، أي : كُلُّ فردٍ من أَفرادِ ذلك يصدقُ عليه ذلك الاسمُ كرجُلٍ مثلاً يصدقُ على كلّ إنسَانٍ ذَكَرٍ على انفراده ، فالشّمُولُ إنّما حَصَلَ بدُخُول " مِنْ " ، فالسّؤالُ عامٌ فوَجبَ أن يكون الجوابُ مطابقاً له في العمُومِ وَلا تحصلُ[2] المطابقةُ إلاّ بـ " مِنْ " إمّا ظَاهرةً أو مقدّرةً وليست ظاهرةً فهي مقدرةٌ ، وإنّما قَدّرُوا " مِنْ "وَلَمْ يظهروها ؛ لأنّ بظهورها يبطلُ عملَ " لاَ " ، ولو لم يقدّروا " مِنْ " لبطَلَ حُكمُ الاستغراقِ فَراعَوْا جَانِبَ كلّ وَاحدةٍ من الكلمتين - أعني " مِنْ " ، وَ" لاَ " - فَحذَفُوا " من " وبنوا النكرة ؛ لتضمّنها مَعناها ، فكَانَ البناءُ وَافياً بمقتضى " مِنْ " ، وأعملُوا " لاَ " في موضع الاسْمِ ، وهَذَا معنَى قوله :

" وَ الأصلُ لاَ مِنْ وزَرٍ ثم حُذِفَ "

يُريدُ ثُمّ حُذِفَ لما ذكرنَا ، وَلمّا رَكّبُوهُ مَعَ " لاَ " بنَوهُ علَى الفتحِ ؛ لثقل التّركيب وخفّة الفتحِ كَمَا في خَمسةَ عَشَرَ ، ولم يبنوه على السكُونِ ؛ لأنّ البناءَ عارضٌ ، هذَا رأيُ الأكثرين .

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) بعده في (ف) " له " .

قوله : " لاَ وَزرَ " أي : لاَ مَلجأَ ، وحذف خبر " لا " أي : لاَ وزَرَ موجودٌ .

وقالَ قومٌ : إنَّه مُعرَبٌ (١) ؛ لأنَّ خبرَهَا مُعربٌ ، والمعطوفُ عليها بالواوِ مُعربٌ ، وحرفُ العطفِ نائبٌ عن العَاملِ .

قولُه :

" ويُحذَفُ الخبرُ من " لا " إذ عُرِفْ "

قولُه : " مِنْ " لاَ " أَي : من بَابِ " لاَ " ولم يقلْ خَبَرِ " لاَ " ؛ لأنَّ في رَفْعهِ بـِ " لاَ " خِلافاً .

قولُه : " إذْ عُرِفَ " " إذْ " هنا للتعليل ، أَي : لأنه قد عُرِفَ ، وَإنّما عُرِفَ لأنَّه جوابُ سُؤالٍ والجوابُ (٢) يُحذَفُ منه شَيءٌ اكتفاءً بدلالة السؤال على المحذُوفِ ، وقد يحذفُ الجوابُ كلُّه ويكتفَى بالحَرفِ فيقالُ لمن قَالَ : هَلْ (٣) قَامَ زيدٌ ؟ : نَعَمْ ، أَوْ : لاَ .

أمَّا بنُو تميمٍ فلاَ يثْبتُونَهُ في كَلاَمِهمْ أصْلاً إذَا كَانَ مرفُوعاً (٤) .

وقولُنَا : إذَا كَان مَرفوعاً " احتراز من الظّرف نحو لارَجُلَ في الدَّارِ فإنّهم يثبتُونَهُ . وَيحتَمِلُ أن يكُونَ صِفةً ـ أعنى الظَّرفَ ـ لاَ خَبراً .

وَأمّا أهلُ الحِجَازِ (٤) فحذفُهُم لَهُ أكْثَرُ من إثْباتِهِ نَحْوُ " لاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ [إلاّ باللّهِ] " أَيْ : لاَ حَوْلَ لِأَحَدٍ ، وَلاَ قُوّةَ لِأحَدٍ إلاَّ باللّهِ .

---

(١) ذكر ابن القواس في شرحه ٩٣٨ أنه مذهب الزجاج والسيرافيّ والرمانيّ ، وإليه ذهب الكوفيون . انظر التفصيل في الانصاف ٣٦٦ المسألة (٥٣) .

(٢) في (ف) " والسؤال " تحريف .

(٣) في النسختين " هلاّ " .

(٤) انظر النحو والصرف بين التميميين والحجازيين للزميل الدكتور عبد الله الحسيني ٧٠ .

وَقِيلَ: لأنّ [1] " لاَ " سَدّت مَسدَّ الخبَرِ ، فَمَعْنَى قولِكَ : " لاَ بَأْسَ " انْتفى البأْسُ .

وَقد يُحذَفُ الاسْمُ فيقالُ : " لاَ عَلَيكَ " أي : لاَ بَأْسَ عَليْكَ .

وَقَدْ تقُولُ : لاَ أَبَا لِعَمرِو ولاَ يَدَىْ لَه بدفعِ الشّرُّ

وَ اللاّمُ مقحَمٌ كَانْ لم يَثْبُتِ وَمِثْلُهُ يَا بُؤسَ لِلْحَرْبِ الّتِى

قولُه : " وَقَد تقُولُ لاأَبَا لِعَمْرِو "

وَإنّما أتى بلفظ " قَد " التى تفيدُ التّقليلَ [2] مع المضَارع ليُدلّ به على أنّ هذه اللّغةَ قليلةٌ شاذّةٌ ، وَوجْهُ قلّتها أنّ الأسماءَ السّتّةَ لا تثبتُ لامَاتُها إلاّ [3] فى الإضَافةِ ، فثبُوتُ الألفِ فى " لاأَبَا لَكَ " يدلُّ على الإضَافةِ إلى ضمير المخَاطبِ ، وذلك يفيدُ تعريفَ المضافِ بالمضاف إليه ، وذلك مبطلٌ لعمَلِ " لاَ " وموجبٌ للرّفعِ فى الاسمِ ، وَالتَّكْرِيرِ فى " لاَ " ؛ إذْ كانت " لاَ " إنّما تعملُ فى النّكراتِ ، فأمّا فى المعارفِ فَلاَ ، وكذلك حَذفُ النّونِ من التثنيةِ وَالجمْعِ يشعرُ بالإضَافةِ فى قوله : " لا يدَىْ لَهُ " والأصْلُ " لاَ يَدَيْنِ " فحذفَ النّونَ لأجل الإضافةِ ، لكن لمّا كانت الإضافةُ المذكورةُ تبطلُ عَملَ " لاَ " زَادُوا الّلامَ ليفصلَ اتّصال الإضافةِ ويتوّفرُ على " لاَ " مقتضاهَا من التَّنكِيرَ ليصح عملُها فيه ، فزيادةُ الّلامِ تقتضي ١٥٠/أ التّنكيرَ ، وثبوتُ الألفِ يقتضي التعريفَ فَتعَارضَا فَتسَاقَطَا . وإنّما زيدت الّلامُ دُونَ غيرها من حروف الجرّ ؛ لأنّ الّلامَ تفيدُ الملك وَالاستحقَاقَ اللّذَينِ تفيدُهُمَا الإضافةُ فلم يكن بينها وبَينَ الإضافةِ فى أصْلِ معنَاهَا منافاةٌ ،

---

(١) فى (ف) " ان " .

(٢) (ف) " القليل " .

(٣) سقط من (ف) .

وعلى هذا يجوزُ " لا ثَوْبي مِنْ خَزٍ " ؛ لأنّ قولك: " ثوبُ خزٍ ، وثوبٌ من خَزّ» مُشْتَرِكَانِ فِي أَصْلِ التّخْصيصِ ، ولاَ تقولُ : " لاَ رَقِيبَيْ عَليهَا " ؛ لأنّ الإضافةَ لا تكونُ بمعنَى " على " [1] .

قولُه : " واللّامُ مُقْحمٌ " أي : زائدٌ فى مَوْضعٍ لا يُفيدُ الزّيادةَ ، فالمقحمُ : زائدٌ مخصُوصٌ ؛ لأنّ ما بين المضاف والمضافِ إليه لا يقبلُ توسّطَ شيءٍ آخرَ ، ولذلك وَجبَ حَذفُ التّنوين من المضاف أو النّونِ .

قولُه : " كأن لَم يثبُتِ " يُريدُ : أنّ الّلامَ زَائدٌ فى غير موضعِ الزّيادة ، ولأنّه لو لم يُقدّر أنّه غيرُ ثابتٍ لَمَا صحّ النصبُ ، فإن قولك : " لاَ أبَا لَكَ " منصوبٌ وليس مبنيًا ، ولَمَا صحّ أيضاً ثبوتُ الألفِ .

وقِيلَ : إنّما جازَ عملُ " لا " فى " أَبَا لَكَ " ؛ لأنّه فى معنى " لاَ أَبَ لَكَ " ، والثاني نكرة بالإجماعِ ، والأوّلُ بمعناه ، فَوجبَ أن يكون مثلَه ؛ لأنّ التّنكيرَ أمرٌ معنويّ ، فإذا اتّفقَ لفظان فى أمرٍ معنويٍ وأحدُهُما نكرةٌ وَجَب أن يكونَ الآخر كذلك دُون العكْسِ ؛ لأنّ الأصلَ التنكيرُ ، ولذلك أجازوا أن يكُونَ " العِرَاكُ " [2] من قَولِهم : " أرْسَلَهَا العِرَاكَ " حَالاً بمعنى(مُعتَرِكَةً).

وأمّا [3] قولُه: " يَا بُؤسَ للحرْبِ الّتى " فَهُو [4] صدرُ بيتٍ لسعد بن مالك ، وَهُوَ قولُهُ :

---

(١) انظر شرح ابن القواس ٩٤٤ .

(٢) هذه الكلمة من بيت للبيد قد تقدم ذكره ، في الجزء الأول .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) فى الأصل " فهى ".

يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ الّتي   وَضَعَتْ أراهِطَ فاسْتَرَاحُوا [1]

قوله : " ومثله " يُريدُ : وَمِثْلُ " لاَ أَبَالَكَ " " يَا بُؤسَ للحَرْبِ " ، وَيرِيدُ بالمماثلةِ هُنَا فى[2] إقْحامِ اللّامِ بينَ المضَافِ وَ المضَافِ إليه لا في تحقيق الإضَافةِ وَتَعْريفِ الأوّل بالثّاني ، وَلاَ بالاعْتدَادِ بها فاصلةً بينَ المضَافِ وَالمضافِ إليه كمَا في " لاَ أَبَالَكَ " .

وَإن تصِفْ مَبنيٌّ " لاَ " فَابنِ مَعَهْ   وَقَد تجيُ صِفَةٌ مرتَفِعَهْ

وَ تَارةً تَنْصبُهَا مُنَوّنَهْ   تقُولُ : لاَ رَجُلَ خوّاناً هُنَهْ

وَإنْ تَصِفْهُ بالمضَافِ فَانْصِبِ   تقولُ : لاَ عَبْدَ كَرِيمَ الْحَسَبِ

قوله : " وَ إن تصِفْ مَبنيَّ لاَ " احترَزَ بمبنيّ " لا " عن المعرب ؛ فإنّه لا يجوز بناءُ الصّفةِ مَعَهُ إذا كَان مُعرباً ، ومثاله " لاَ غُلاَمَ رجلٍ كَرِيماً عندَكَ » .

وَقيلَ : يجوزُ رفعُ صفةِ المضَافِ على الموضعِ كمَا يوصفُ اسم " إنّ " على الموضعِ .

قولُه : " فَابْنِ مَعَهْ " يُرِيدُ صِفتَه أَى : صفةَ مبنيّ " لاَ " ، وَصِفةُ المبنيّ بِـ "لاَ" فيها ثلاثةُ أوجهٍ، نصبُها، وَرفعُها، وَبناءُ الصِفَةِ مع الموصُوفِ، أمَّا[3] الرَّفعُ فعلى الموضعِ ؛ لأنّ موضعَ المبنيّ مَعَ " لاَ " رفعٌ بالابتداء ، وهُوَ أقْواها كمَا فى صِفَةِ المنادَى المضمُومِ .

(١) البيت كما قال الشارح لسعد بن مالك جد طرفه بن العبد وهو فى الكتاب ٣١٥/١ ، والخصائص ١٠٦/٣ ، والمحتسب ٩٣/٢ ، وابن الشجرى٨٣/٢ ، وشرح ديوان الحماسة ٥٠٠ ، ومغنى اللبيب ٢٨٦ ، وشرح شواهده للسيوطى ٨٢ .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) فى الأصل " وأما " والواجب إسقاط الواو .

وَأمَّا النّصبُ بالتّنوين فمحمولٌ على اللفظِ كمَا حَملُوا صِفَةَ المُنَادَى المضمُومِ علَى لفْظهِ ؛ لأنَّ حَرَكةَ البناءِ فيهما عارضةٌ كَحركَةِ الإعْراب ، وَقِيلَ : النّصبُ محمولٌ على الأصْلِ الّذى يجبُ للاسمِ لَوْ [1] لَمْ يتضمّن معنَى الحرْفِ ١٥٠٠/أ وَإنّما قدّمَ البناءَ فى الصّفةِ على الإعرابِ ؛ لأنّه أشكلُ الوجوهِ الثّلاثةِ ، فكأنّهم ركّبوا الصّفةَ معَ الموصُوفِ ثم أَدْخلُوا " لاَ " بعْدَ التّركيب فقَالُوا : " لاَ غُلامَ ظريفَ لَكَ " كمَا تقولُ : " لاَ خَمسةَ عَشَرَ درهماً لَكَ " ، وإنّما أَجازُوا تركيبَ الصّفةِ مَعَ الموصُوفِ لتنزيلها من الموصُوفِ منزلةَ الصلّةِ من الموصُولِ ، وَلذلك لاَ يُسْتغْنى عنْها فى بعْضِ المواضعِ نحْوُ " يَا أَيُّها الرجلُ " كمَا لاَ يُسْتغْنى عن الصلّةِ ، ولاَ يجُوزُ أَن تكونَ الصّفةُ ركّبت مَعَ الموصُوفِ بعْدَ تركيبهِ مَعَ " لاَ " إذْ لاَ يُجعلُ ثلاثةُ أَشياءَ شيئًا وَاحِداً ، وَقَدْ تقدّمتْ علّةُ ذلكَ [2] .

قولُه :

" وإن تصف مبنيًّ " لاَ " فَابنِ مَعَهْ "

ليْسَ علَى إطْلاقهِ بَلْ كَانَ ينْبغِى أَن يقُولَ : إذَا وليتهُ الصّفةُ مفردةً ، فإنّها لو فصلت بينَ الصّفةِ والمبنىِّ مَعَ " لا " امتنعَ البناءُ فى الصّفة ووَجبَ الإعرابُ إمَّا نصباً وَإمّا رَفعاً . وقولُنَا" مفردةً " لتخرج الصّفةُ المضَافةُ وسَيأتى [3] ذكرُهَا، وَأيضاً فكَانَ يَنْبغى أَن يقُولَ : فَابْنِ مَعَهُ الصّفةَ الأُولَى " ؛ فَإنَّ الصّفةَ الثانيةَ وَالثّالثَةَ ليْسَ فيهما إلاَّ الإعرابُ .

قولُه :

" وَقَدْ تَجِيءُ صفةٌ مُرْتفعهْ "

هَذَا هُوَ الوجْهُ الثاني ، وقد ذَكَرْنا علَّةَ الرَّفعِ .

---

(١) فى (ف) " أو " .

(٢) انظر ١ / ٨٨ فيما مضى .

(٣) فى (ف) " ويأتى " .

قولُه :

" وَتَارةً تنصبُها مُنَوَّنَهْ هَذاَ هُوَ الوجْهُ الثَّالثُ، وقد تقدّم ذِكْرُه مُعلّلاً ، لكِنْ في قولِهِ : " مُنوَّنَهْ " تَنْبِيهٌ علَى مَعْنىً لطيفٍ فقَيَّدَ الصّفةَ المنصُوبةَ بالتّنْوِينِ وَلمْ يقيِّد المرفُوعَةَ ، لأنّهُ لاَ خِلافَ أنّ الصّفةَ المرفُوعةَ مُعْرَبةٌ وَالمنصُوبةَ المنوّنَةَ مُعرَبةٌ ، إنّما الخِلافُ في الصّفة المفتُوحَة ، فقَالَ قومٌ : هي مُعْرَبَةٌ وفَتحُهَا إعْرابٌ لكنْ حُذِفَ التَّنوينُ منْهَا طَلَباً للمُشَاكَلَة بينَ الصِّفةِ وَالموصُوف ، فقوله : " منونةٌ " يُشِيرُ به إِلَى أَنَّ الفَتْحَ بغَيرِ تَنْوِينٍ لاَ يكُونُ نَصْباً ، وَلوْلاَ إِرَادةُ مَا ذكرنَا لَكَفاهُ أَن يقُولَ " وَتارةً تنصبُها " كَمَا قالَ : " صفة مرتفعَةْ " .

قولُه :

" تقولُ : لاَ رجلَ خَوّاناً هُنَهْ "

مثالٌ للصّفة المنصُوبة ، وإن شئتَ رفعتَ " خَوّاناً " [1] ، وإن شئتَ حذفتَ التّنوين وبنيتَهُ مع الموصُوفِ ، فهذا التّمثيلُ يجمعُ الأوجُهَ الثَّلاثةَ . قوله : " هُنَهْ " يريدُ " هُنَا " فأبدل من الألف " هَاءً " .

قولُهُ :

" وإن تصفه بالمضَاف فَانْصبِ " [2]

يُريدُ : فانصبِ الصّفَةَ ، ولو قالَ : " فَاعْربْ " لكَانَ أشملَ من قوله " فانصبْ " ؛ فإنّ منهم مَن يُجيزُ رَفعَ الصفةِ المضافةِ ، وقد تقدّم بيَانُه ، وَإنّما وَجبَ الإعرابُ لتعذّر البناء فى الموصُوفِ مَعَ الإضافة ، فكذلك فى الصّفة .

وقِيلَ : يجبُ نصبُ الصّفةِ المضَافةِ كمَا يَجبُ نصبُ صفةِ المنَادَى المضمُومِ إذا كانت مُضَافةً .

قولُه : " لاَ عَبدَ كَرِيمَ الحسَبِ " تمثيلٌ بالوصْفِ [3] بالصّفةِ المضَافةِ .

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) فى الأصل " وإن تصف مبنى لا فانصب " ، والمثبت من (ف) .

(٣) هكذا فى النسختين " ، والأولى إسقاط كلمة " بالوصف " ؛ لأن ما بعده يغنى عنه .

[العطف على اسم لا المفرد]

وَانصبْ أوِ ارفعْ بعدَ وَاوٍ عَاطِفَا ... وإنْ تُكَرَّرْ " لا " فَكُنْ مُسْتَأْنِفَا

تقولُ لاَ حَولَ ولاَ قُوَّةَ لِي ... ستَّةَ أوجُهٍ بهنينَ اجعلِ

فتحهُماَ ، والرفعُ فيهما مَعَا ... وفتحُ قوةٍ ، وحولُ رُفِعَا

وَعَكْسُهُ ، وجعْلُ لاَ الموخَّرَهْ ... كَلَيْسَ أو زائدةٌ مُكَرَّرَهْ

" عَاطِفاً " منصوبٌ حالٌ [1] من الفَاعِلِ فى قوله : " انصبْ " ، أمّا النصبُ ١٥١/أ فعلَى لفظِ المبنّي كمَا فى نَصْبِ الصفة وَمثالُه قولُ الشّاعرِ :

فَلاَ أَبَ وَأبناً مِثْلَ مَرْوَانَ وَابْنِهِ ... إذَا هُوَ بالمجْدِ ارْتَدَى وتَأَزَّرَا [2]

فَنَصبَ " ابناً " ، إمّا عطفاً على لفظ المبني ؛ لأنّها حركة تشبهُ حركةَ الإعرَابِ فجازَ العَطْفُ على لفظِها كما جَازَ العطفُ على لفظ المُنادَى المبنيّ بالرّفعِ ، وإمّا لأنّ موضعَ النّكرةِ المبنيّةِ نصبٌ ، وَإنّما بُنيت لتضمنها معنى " مِنْ " ولذلك تنصبُ مضافَةً ، وإن رفعت فعلى موضعِ المنفيّ مع " لا " ؛ فإن " لا " وما عملت فيه فى موضع اسمٍ مبتدأٍ .

قولُه :

" وإن تكرر " لاَ " فكُن مُستأنفَا "

يُريدُ : إن أتيتَ بعدَ حرْفِ العطْفِ بـ " لاَ " جازَ العطفُ وَالاستئنافُ ، ومَعنَى الاستئنَافِ أن تفتحَ ما بَعْدَ الثَّانيَةِ .

---

(١) فى (ف) " على الحال ".

(٢) ينسب البيت للفرزدق وليس فى ديوانه ، وقيل : لرجل من عبد مناة ابن كنانة ، وقيل : لايعرف قائله ، وفي إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ٢٧٤/١ أنه للكميت بن معروف ، وينسب للكميت الأسدي

وهو من شواهد سيبويه ٣٤٩/١ ، والمقتضب ٣٧٢/٤ ، وابن يعيش ١٠١/٢ ، والعينى ٣٥٥/٢ ، والخزانة ١٠٢/٢ .

قولُهُ : " لاَ حَولَ ولاَ قُوّةَ لي " تمثيلٌ لتكرير " لا " ، وَفتْحُ " قُوّةٍ " يدلُّ على أنّ الثانية مُستأنفةٌ ؛ لأنّه جوابُ استفهامٍ فيهِ " مِنْ " كمَا أنَّ الأوّلَ كذلك .

قولُه : " ستة أوجُهٍ (١) .

الصَّوابُ خمسةُ أوجُهٍ ؛ لأنَّك إذا فتحت الأوّلَ جَازَ في الثاني ثلاَثةُ أَوْجُهٍ : فَتْحُهُ على الاستِئْنَافِ ، وَنصبُهُ على لفظِ المنفيّ أو محلّه ، وَرفعُهُ على محلّ " لاَ " معَ المنفيّ ، فهذه ثلاَثَةُ أوجهٍ في الثانى وَفَتْحَ الأوّلِ (٢) فصارت أربعةً ، ويجوز رفعُ الأوّلِ فصارت خمسةَ أوجهٍ ، وَجْهانِ في الأوّلِ ، وَثلاثةٌ في الثَّاني .

وَإذا رَفعتَ الأوّلَ لم يَجبْ نصبُ الثانى ؛ لأنّ نصبَهُ عطفٌ (٣) على محلّ الأوّلِ ، أَو علَى لَفْظهِ ، وَبرفْعهِ قَدْ بَطَلَ عملُ " لاَ " ، ولاَ يجوزُ نصبُ الأول بتنوينٍ ، لأنّه مفردٌ .

فإن قُلتَ : فَتَجعلُ " لاَ " بمعنَى " لَيْسَ " ، أو زائدةً مكرّرةً كَمَا ذَكَرَ

قلتُ : على هَذا ترتقى الأوجُهُ إلى اثنى عَشَر وَجْهاً ، فحصرُهَا في ستةٍ تحكّمٌ ؛ لأنّك إذَا رفَعْتَ مَا بعدَ "لا" الثَّانيَةِ جازَ أن ترفعَهُ بالابتداءِ ، وجَازَ أن تجعلَهَا بمعنى " لَيْسَ " ، وجَازَ أن تعطفَهُ على محلّ " لاَ " الأولى ، وَالخَبرُ في جميع هذا محذُوفٌ ، وَيجُوزُ أن تكون " لا " الثَّانيةُ زائدةً فترفعُهُ على محلّ " لا " الأولى ، فهذه أربعُ أوجهٍ في رَفْع مَا بَعْدَ " لا " الثانية .

وإذا رفعتَ ما بعد " لا " الأولى جَازَ أن تكون بمعنى " لَيْسَ " ، وجَازَ أن يكونَ مبتدأً ، ففى رَفْعِ الأول وجْهان ، وَفي الثاني أربعةُ أوجهٍ فصارَتْ ستَّةَ أَوْجهٍ في الرَّفعِ وَحْدَهُ .

---

(١) تبع ابن معطي الزمخشريَّ فى ذلك . انظر المفصل ٨١ .

(٢) أى : مع فتح الأول .

(٣) فى (ف) " عطفاً ".

وإذَا نصبتَ الثَّانى بتنوينٍ جَازَ أن تكونَ " لا " الثَّانيةُ زائدةً ، فيكون مثل قولك : " لاَ غُلاَمَ وَجَاريةً " .

وَالْحَقُّ أنّها خمسةُ أوجُهٍ ؛ لأنّ القصدَ تعديدُ وجُوهِ مَا يجوزُ فى المنفيّ من الإعرَابِ وغَيرِهِ لاَ تَعْدِيدَ وجُوهِ " لاَ " .

قولُهُ :

" وفَتحُ قُوةٍ وَحَوْلُ رُفِعَا "

نَحْوُ " لاَ حَوْلٌ ولاَ قُوّةَ إلاَّ باللّهِ " ، وَمثالُهُ قولُ الشّاعرِ :

فلاَ لغْوٌ وَلاَ تأْثيمَ فيهَا   وَمَا فَاهُوابهِ أبداً مُقيمُ [1] .

قولُهُ : " وَعَكْسُهُ " يُريدُ رفعَ " قُوّةٍ " ، وَفتحَ " حَوْلٍ " ، ومثالُهُ قولُ الشّاعرِ :

لاَ أُمَّ لِي إن كانَ ذَاكَ وَلاَ أبُ [2]

لكن إذا جَعَلتَ " لاَ " بمعنى " لَيْسَ " كانَ الخبرُ فى موضعِ نصبٍ ، وإن لم تعملْهَا كانَ الخبرُ فى مَوْضعِ رَفْعٍ ، وَالتَّقديرُ " لاَحَوْلَ لى ولاَ قوّةَ لِي" ، فَ " لِي " هُوَ الخبرُ ، وحُذِفَ للعلْمِ بهِ ، وَقَدْ تَقدّمَ تعليلُه .

---

(١) هذا البيت لأمية ابن أبى الصلت ، وهو ملفق من بيتين فى الديوان بينهما خمسة أبيات ، وهما :

وفيها لحم ساهرةٍ وبحرٍ   وما فاهوا به لهم مقيمُ

ولا لغوٌ ولا تأثيمَ فيها   ولا غول ولا فيها مليم

انظر الديوان ٦٨ ، والعينى ٣٤٦/٢ ، ومعاني القران للفراء ١٢١/١ .

(٢) هذا عجز بيت مختلف فى نسبته ، فقيل : لرجل من مذحج ، وقيل : لهمام بن مرة ، وقيل : لضمرة ابن جابر ، وقيل لزرافة الباهلى ، وقيل : لرجل من عبد مناه . وصدره :

هذا وجدكم الصغار بعينه

انظر الكتاب ٣٥٢/١ ، ومعانى القران ١٢١/١ ، والمقتضب ٣٧١/٤ ، والخزانة ٢٤٣/١ ، والعينى ٢٣٩/٢ ، وابن يعيش ١١٠/٢ ، وشرح ابن القواس ٩٤٩ .

[العطفُ على اسم إنَّ وأخواتها]

وَاْعطِفْ عَلى الموضعِ فِي "إنَّ" كَـ «لاَ» بالرّفعِ بعْدَ خَبَرٍ تَكَمَّلاَ

إنّما حَملَ " إنّ " فى العطْفِ على موضعِ اسمِهَا علَى " لاَ " ؛ لأنَّ " لاَ " مركّبةٌ (مَعَ)[1] المفرَدِ ، فهِيَ ومَا بعدَهَا بمنزلة كلمةٍ واحدةٍ ، ولذلك شبهّوا " لاَ رجُلَ فى الدَّارِ " بِـ " خَمسةَ عَشَرَ " فهِى أدخلُ فى العطْفِ على موضعِهَا ، ولذلك يعطفُ على موضعها قبل الخَبرِ عندَ مَن يرَى أنَّها عاملةٌ فيه ، فلهذَا شبّه " إنَّ " بِـ " لاَ " ؛ لكونهَا فى هذا المعنَى أقْوى حَالاً من (إنّ) [وَ] المشبّهُ بهِ من شأنه أن يكُونَ أقْوىَ حَالاً من المشبّه . ١٥١/أ

قولُه : " بعدَ[2] خَبَرٍ " احترازٌ من العَطفِ على موضعِ الاسم بالرَّفعِ قبلَ الخبَرِ ؛ فإنّ سيبويه لا يجيزُهُ[3] .

قولُه : " تَكَمّلاَ " احترازٌ من مثْلِ قولِكَ : " إنَّ فيكَ زيداً وَعَمْروٌ رَاغِبٌ " ، وكَذَا " إنَّ زَيداً فيكَ وَعمْروٌ راغبٌ " ؛ لأنَّ الظّرفَ هُنَا غيرُ تَامٍّ ، وكَذا إذَا قُلتَ : " إنَّ زيداً قائمٌ وعَمْروٌ عندَكَ " لمْ يجُزْ رفْعُ " عَمْرو " علَى موضعِ اسْمِ[4] " إنَّ " ؛ لأنَّ الظَّرفَ من تمام الخَبرِ لتعلّقِه ، وإن عَطفتَهُ علَى الضَّمير فى " قائمٍ " من غَيرِ تَوْكيدٍ جَازَ على قُبْحٍ .

قولُه : " وَاعطِفْ على الموضع (فِى " إنّ "

---

(١) فى كلتا النسختين " من " ، والصواب ما أثبت .

(٢) فى الأصل " بغير " تحريف .

(٣) انظر الكتاب ٢٩٠/١ ، والإنصاف المسألة (٢٣) ، والهمع ١٤٤/٢ .

(٤) سقط فى (ف) .

" يُريدُ فى اسم " إنَّ " ، وَإنّما مَا جازَ العطْفُ علَى الموضعِ فــي " إنّ ") [١] ؛ لأنّها لم تغيّر معنَى الابتداء ، فَمعنَى قولك : " زيدٌ قَائمٌ " ، وَ " إنَّ زَيداً قَائمٌ " وَاحدٌ خَلاَ زيادَةِ التّأكيدِ فى " إنَّ " ، وتأكيدُ الشّيءِ لاَ يغيرّ معناهُ ، فإذا قلتَ : " إنَّ زَيداً قائمٌ وعمروٌ " بالرّفعِ علَى مَوضعِ " زَيدٍ " ، وَبالنّصبِ علَى لفْظِ " زَيدٍ " ، ولا يجوزُ العطْفُ قبلَ ذكرِ الخَبرِ ، إمّا لفظاً ، وَإمّا تَقْديراً ، وَإنّما لم يَجُز ؛ لأنّك إذا قلت : " إنَّ زَيداً وَعمروٌ قَائمَانِ " فَيكونُ العَاملُ فى الخَبرِ " إنَّ " مِنْ حَيْثُ إنّه خَبرٌ عن [٢] اسْمِهَا ، والابتداءُ مِنْ حَيْثُ [٣] هُوَ خَبَرٌ عَنْ " عَمروٍ " المرفُوعِ بالابتدَاءِ ، وَعاملاَنِ (لا يَعملان فى شَيءٍ وَاحدٍ)[٤] ، وَإنّما قلتُ : "أو تقديراً" ليدخُلَ مثلُ "إنَّ زَيداً وعمروٌ قَائمٌ" ، فيجوزُ العطفُ ؛ لأنَّ " قَائماً " خَبرُ " إنَّ " وَهُوَ فى التّقديرِ مُقدّمٌ ، وَخَبرُ " عَمْروٌ " محذُوفٌ ، ومثل قوله تعالى : ﴿ إنّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ﴾ [٥] .

فإنّ التّقديرَ : إنّ الّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللّهِ كَذَلِكَ ، فَحُذِفَ خَبَرُ " الصَّابِئُونَ " لدلالة خَبَرِ " إنَّ " عَليهِ ، وَعليهِ قَولُ الشّاعرِ :

---

(١) سقط فى (ف) .

(٢) فى (ف) " من "

(٣) بعده فى (ف) " إنه " .

(٤) فى النسختين " لا يعمل شئ واحد " والصواب ما أثبت .

(٥) سورة المائدة ٦٩ .

فإنّي وَقيّارٌ بها لغريبُ (١)

وَالتَّقديرُ : إنّى لغريبٌ ، وقيّارٌ بها غريبٌ " فحَذَفَ خَبرَ المعطُوفِ على اسْمِ " إنَّ " ، ولَوْ قَالَ : " لَغَرِيبَانِ " لَمْ يَجُزْ .

وَالعطْفُ (على مَوْضعِ الاسْمِ) (٢) في بابِ " إنّ " عَلَى ثلاَثةِ أوجهٍ : جَائزٌ ، وَمُمْتنعٌ ، وَمُخْتلفٌ فيهِ ، فالجائزُ في " إنَّ " المكسُورةِ ، والمختلَفُ فيهِ " لكنّ " ، وَ " أَنَّ " المفتُوحة ، وَالممتنعُ بقيّةُ أخواتِها ، قَالَ ابنُ جني (٣) : الّذِى يدُلُّ علَى أنّ (٤) موضِعَ " أَنَّ " المفتُوحةِ رفعٌ بالابْتِداءِ عَطْفُ المبتدأِ عَليها ، وقَالَ الشّاعرُ :

فَلاَ تَحْسَبِى أَنّي تَخَشَّعْتُ بَعدكمْ لِشيءٍ وَلاَ أَنّي من الموتِ أَفْرَقُ (٥)

ثم قَالَ بعدَ ذلكَ :

وَلاَ أَنَا مِمّن يزدهيهِ وَعِيدكم ....

---

(١) هذا عجز بيت لضابئ البرجمي من قصيدة قالها وهو محبوس في المدينة المنورة في زمن عثمان بن عفان رضي الله عنه ، وصدره :

فمن يك أمسى بالمدينة رحله

وهو في الكتاب ٣٨/١ ، وابن يعيش ٦٨/٨ ، والأصمعيات ١٨٤ ، والخزانة ٣٢٣/٤ ، والعيني ٣١٨/٢ .

(٢) سقط في (ف) .

(٣) انظر اللمع ١٢٦ .

(٤) سقط في (ف)

(٥) الشاعر هو جعفر بن علبة الحارثي من شعراء الحماسة ، وتكملة البيت الثاني :

ولا أنّني بالمشيِ في القيد أخرق .

ورواية غير ابن جني – كما في الحماسة ٦٥/١ ، وشرحها للمرزوقي ١ / ٥٥ .

ولا أن نفسي يزدهيها وعيدكم .

وحمل ابن جني " لكن " المشددة على (إنّ) في هذا الحكم في كتابه اللمع ١٢٦ .

فعَطَفَ " أَنَا " وَهُوَ مبتدأٌ عَلَى " أَنَّ " المفتُوحَةِ وَمَا عَمِلَتْ فيه .

وَفِي الصِّفَةِ عَلَى المَوْضِعِ خِلَافٌ وَأَجَازَهُ الزَّجاجُ [1] محتجّاً بقوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحقِّ عَلاّمُ الْغُيُوبِ ﴾ [2] ، فَ " عَلاَّمُ " صفةٌ لاسْمِ " إنَّ " عَلَى الْمَوْضِعِ ، قِيَاساً عَلَى العَطْفِ .

وَقِيلَ : هُوَ خَبَرٌ بعْدَ خَبرٍ ، وَقِيلَ : بَدلٌ من الفَاعِلِ فى " يَقذِفُ " ، وَمَن نَصَبَهُ فعلَى الحَالِ ، وَيقوِّي قَولَ الزّجاجِ مَا حكَاهُ سيبويه " إِنَّهم أَجمعُونَ ذَاهِبُونَ " [3] فَأكّدوا اسْمَ " إِنَّ " علىَ الموضعِ ، وَالتَّأكيدُ كَالوصْفِ ، قَالَ سَيبَويهِ [4] : كَأَنَّه تَوهَّمَ سقُوطَ " إنَّ " من اللّفْظِ كَمَا توهّمَ الأخرُ وُجُودَ البَاءِ فى ١٥٢/أ قولِ الشّاعر :

وَلاَ نَاعِبٍ إلاَّ بِبَيْنٍ غُرَابُها [5] .

---

(١) نص عليه ابن يعيش ٦٨/٨ .

(٢) سورة سبأ ٤٨ .

(٣) الكتاب ٢٩٠/١ .

(٤) انظر الكتاب ١٥٤/١ .

(٥) هذا عجز بيت حار سيبويه فى نسبته فقد جعله فى٨٣/١ للأخوص ، وفى ١٥٤ للأحوص بالمهملة ، وفى ٤١٨ للفرزدق ، والصواب أنه للأخوص الرياحى بالخاء المعجمة ، وصدره :

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرةً

وهو فى شرح أبيات سيبويه ٧٤/١ ، وأسرار العربية ١٥٥ ، والخزانة ١٤٠/٢ .

" فعل التعجب "

القَولُ فيما لمْ يُصَرّفْ منْهُ   فِعْلُ التّعجبِ أبَنْتُ عَنْهُ

قولُه : " فِيمَا لمْ يُصرّفْ مِنْهُ " أي : فى الفعْلِ الّذى لم يُصَّرف ، يريدُ الأفعَالَ الجامِدةَ ، وعَدمُ التصرّفِ فى الأفعَالِ كعدَمِ الإعرَابِ فى الأسمَاءِ .

وَالأفعَالُ التى هِيَ غَيرُ متصرّفةٍ ستةٌ ، وَهِيَ :

" فعلُ التّعجب ، وَنِعْمَ ، وَبِئْسَ ، وَحَبَّذَا " فهذه الأربعةُ التى ذكرَهَا فى هذَا البَابِ ، أمَّا " عَسَى ، ولَيْسَ " فَقَدْ تَقدَّم ذكرُهُمَا ، وَمَعنَى التّصرّفِ هُوَ أن يُبْنى من مصدَرِهِ مثَالُ المَاضِى ، وَالمضَارعِ ، وَالأمرِ ، وَالنّهي ، واسْمِ الفاعل ، وَاسْمِ المفعُولِ (إنْ كَانَ متعدياً) [(١)] .

قولُهُ : " منْهُ " أي : من الّذى لاَ يتصرّفُ فعلُ التّعجب ، فالهَاءُ فى " مِنْهُ " ضميرٌ عَائدٌ إلَى " ما " من قولهِ : " فِيمَا لَمْ يُصرّفْ " .

قولُهُ : " أَبنتُ عَنْهُ " أَيْ : عن فِعْلِ التّعجّب (أي : ذَكرتُهُ فى هذَا البَابِ مُبَيّناً ، وَإنّما لم يتصرّف فعلُ التّعجّبِ) [(١)] ؛ لأنّهُ ليس بخَبرٍ عن أَمْرٍ وَاقعٍ ، بَلْ قولُكَ : مَا أَحْسَنَ زَيداً! هُوَ نَفْسُ التّعجّبِ الواقِعِ من المتعجّب ؛ لأنّه إِخْبارٌ عن إيقاعِ تَعجّبٍ بخلافِ قولك : تَعجّبْتُ مِنْ كَذَا ، فإنّه إخبارٌ عن حُصُولِ تعجّبٍ وَليسَ هُوَ نفْسُ التّعجبِ ، فالتّعجبُ من الألفَاظِ الانشَائيةِ الّتي هِيَ نفسُ العملِ وَالفعلِ لاَ إخبَارٌ عن وقُوعِ فعلٍ ، وَقَالوا (فى رسْمِ التّعجّب : هُوَ انْفِعالُ النّفْسِ عِنْدَ رُؤْيتها مَا خَرَجَ عن نظائرِهِ ، أَوْ سَماعِها ، وَقَالُوا) [(١)] في رسْمِ

---

(١) سقط من (ف) .

المتعجّب [1] منْهُ : " هُوَ مَا خَفِيَ سَبَبُهُ وَخَرَجَ عن نظَائرِهِ ، فَلاَ يَصِحُّ التّعجّبُ في حَقّ اللّه تعَالَى ؛ إذْ لاَ يَخْفَى عَليهِ شَيْءٌ .

تقولُ : مَا أحسَنَ خَالداً فَـ " مَا " مُبتدأٌ مُنَكَّـــرٌ قَــد أُبْهِمَــا

وَ " خالدٌ " منتصِبٌ بِـ " أحْسَنَا وإنْ تَقُلْ : أَحْسِنْ بخَالدٍ هُنَا

فَاللفظُ لفظُ الأمرِ وَالمعنَى خَبرْ مَعناهُ :مَا أَحْسَنَهُ ! وَقَدْ ظَهرْ

اللَّفظُ [2] الَّذِي هُوَ نَفسُ التّعجب وَإنشاؤُهُ لفظَانِ : أحدهما " مَا أَفْعَلَهُ " ، وَالثَّاني : " افْعِلْ به " ، وقد ذكَرَهُمَا صَاحبُ الأرجُوزةِ ؛ لأنّ القصْدَ منْ هذا البَابِ بيَانُ الصّيغةِ المسْتعملَة [3] فيه وَأحكامُها ، وَمِثالُ الصّيغةِ الأولى للتّعَجّب قولُه : " مَا أَحْسَنَ خَالداً ! " ، وَمِثالُ الثَّانيةِ قولُه : " احْسِنْ بِخَالدٍ ! " ، ثم شَرَعَ يُبيّنُ إعرابَ صيغَةِ التّعجّب فقَالَ : " مَا: مُبتدأٌ" ولاَ بُدّ لَهُ مِنْ خَبَرٍ،وَخبَرهُ " أَحْسَنَ " وهُوَ جُمْلةٌ مركّبةٌ من فِعْلٍ وَفَاعلٍ ، فَالفِعْلُ " أَحْسَنَ " ، وَالفاعلُ الضّميرُ المُستَكِنُّ فى " أَحْسَنَ " وهُوَ عَائدٌ (علَى " ما") [4] ، وَ " خَالدٌ " مفعُولٌ به ، وَلِذَلِكَ قَالَ :

خَالدٌ مُنتَصِبٌ بأَحْسَنَ " .

قولُهُ : " مُنَكّرٌ قَدْ أُبْهِمَا " يُشِيرُ (بِهِ) [5] إِلَى مَذْهبِ سِيبَويهِ [6] وَيَخْتَارُهُ ؛ فَإنَّ " مَا " عِنْدَ الأخفَشِ [7] مَوْصُولةٌ بِمَعْنَى " الَّذى " .

---

(٣) فى الأصل " التعجب .

(٢) (ف) " النفس " تحريف .

(٣) (ف) " والمستعمل " تحريف .

(٤) سقط فى (ف) .

(٥) فى الأصل " فيه " بدل " به " .

(٦) مذهب سيبويه ومن تابعه أنها نكرة مبهمة غير موصولة ولا موصوفة انظر : الكتاب ٣٧/١ ، والمقتضب ١٧٣/٤ ، وابن يعيش ١٤٩/٧ .

(٧) معانى القرآن للأخفش ١٥٥/١ ، وابن يعيش ١٤٩/٧ ، وشرح ابن القواس ٩٥٨ .

قـولُهُ : " قَدْ أَبْهِمَا " أَي : وَضَعَهُ مُبهماً ، وَقِيلَ : هِيَ غيرُ موصُوفةٍ ؛ لأنّ " ما " الموصُوفةَ وإن كانت نكرةً فإنّ إبْهامَهَا يَزُولُ بالصّفةِ [1] .

وَعِنْدَ الكُوفِيِّينَ " مـا " استفـهاميّةٌ ، وَالْخبرُ عِنْدَ الأَخْفَشِ محذُوفٌ [2] ، وَالتّقديرُ عندَهُ : الَّذى أَحْسَنَ زَيداً شئٌ ، وَحَذْفُ مَا لاَ دليلَ عليه ضَعِيفٌ ، ١٥٢/ ب إذْ لاَ فائدةَ فيهِ ؛ لأنَّ كلَّ (مَا حَسَّنَ) [3] زيداً شئٌ أو موجُودٌ .

وَأمَّا جعلُهَا استفهاماً ففَاسدٌ ؛ لأنّ التَّعجّبَ مُغايرٌ للاستفهَامِ .

قـولُهُ :

" وَإنْ تقل أحسنْ بخَالدٍ هُنَا "

لفظُهُ لفظُ الأمرِ وَمَعنَاهُ معنَى الخبَرِ ، وَقد فَسَّرَهُ بقولهِ :

" فَاللّفظُ لَفظُ الأمْرِ " وَالمعنَى خَبَرْ "

ثمَّ زَادَهُ بيَاناً بالتّمثيلِ فقَالَ : " معنَاهُ مَا أَحْسَنَهُ ! أَيْ : مَعنَى أَحْسِنْ بخَالدٍ : مَا أَحَسَنَ خَالداً .

قولُهُ : " وَقَد ظَهَرْ " [أي] وَقَدْ ظَهَرَ أَنَّهُ منصُوبٌ على مذهَبِ الزّجاجِ ، يعني المجرُورَ بالباءِ في قولك : " أَحْسِنْ بخَالدٍ ! " عِندَ حذْفِ البَاءِ في ضرُورةِ الشّعرِ ، قال الشَّاعرُ :

فَأَجْدِرْ مثلَ ذَلكَ أَن يَكُونَا [4] .

أرادَ : فَأَجْدِرْ بمثلِ ذَلكَ ، فحذَفَ البَاءَ ، وَنصَبَ " مِثْلاً " ، وَممَّا جَاءَ فيه الخبَرُ بلفْظِ الأمْرِ قولُهُ تعالى : ﴿ قُلْ مَنْ كَانَ فى الضّلاَلَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحمَنُ مَدّاً ﴾ [5] أَيْ : فَإنّه يمدّ لَهُ الرَّحمَنُ مَدّاً.

---

(١) سقط من (ف).

(٢) انظر المصادر السابقة مع شرح الكافية للرضى ٢/٣١٠ .

(٣) فى الأصل من " أحد " وفى (ف) " واحد " ولعل الصواب ما أثبت .

(٤) لم أقف على قائل هذا الشطر ولا تتمته .

وهو فى التحفة الشافية لوحه ١٧٩ ب ، والشرح مجهول المؤلف لوحة ١٢٣ .

(٥) سورة مريم ٧٥ .

وَ " الباءُ " زائدةٌ [1] لازمةٌ لا تحذفُ إلاّ في ضرورةٍ ، وَزيادتُهَا للفرقِ بيْنَ التّعجّبِ وَالأمْرِ ؛ فَإنّه إذَا قَالَ : أَكْرِمْ بزَيدٍ ! عُلِمَ أنّه تَعجّبٌ ، وَإذَا قِيلَ : أَكْرِمْ زَيداً لم يُعْلَمْ أَهُوَ تعجّبٌ أَمْ [2] أَمْرٌ ؟ فزيادةُ " الباءِ " هُنَا بِمَنزلَةِ ضمّ " ميمِ " مُن " في القَسَمِ للفَرْقِ بيْنَ القَسَمِ وَغيْرِهِ ، وَعِندَ الزّجاجِ أَنّه أَمْرٌ ، وَالتّقْديرُ عِندَهُ : أَحْسِنْ يا حُسْنُ بِزَيدٍ " أَيْ : دُمْ .

وَقِيلَ : مَعنَاهُ أيّها المتعجّبُ [أُطْلُبْ] من كلِّ وَاحدٍ ، وَقُلْ لهُ : أَحْسِنْ بزَيدٍ ، أَيْ:قُل لهُ يَصفُهُ بالحُسْنِ ، فَـ" زيدٌ " علَى هذَا مفعُولٌ في مَوضعِ نصبٍ ، وَالباءُ زائدةٌ أَيضًا كَمَا في قولِه تَعالى : ﴿ وَلاَ تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ [3] وَإنّما قُلنَا : إنَّ " البَاءَ " زائدةٌ ؛ لأنَّ هَمْزَةَ " أَحْسَنَ " للتّعديةِ فَوَجَبَ أن تكونَ الباءُ لغيرِ التّعْديةِ ، وَعلَى الوجْهِ الأوّل " الباءُ " زائدةٌ في الفَاعلِ وَالمعْنَى " أَحْسنَ زَيدٌ ، أَيْ : صَارَ ذَا حُسْنٍ ، وَالْبَاءُ فيهِ كالْبَاءِ في قولهِ تَعالى : ﴿ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾ [4] .

فَإن قِيلَ : فإذَا كانت الهمزةُ (فى" أَحْسَنَ ") [5] من قولك : " مَا أَحْسَنَ زَيداً ! للتَّعْديةِ فلِمَ أَدْخَلْتَها عَلَى الفعْلِ المتعدّى في قَولِكَ : " مَا أَضْرَبَ زَيدًا " ؟

[قِيلَ : إنَّ " ضَرَبَ "] [6] .

نُقِلَ إِلَى " فَعُلَ " فَصَارَ " ضَرُبَ " (بِضَمّ الرّاءِ) [5]

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) في الأصل " أو ".

(٣) سورة البقرة ١٩٥ .

(٤) سورة الرعد ٤٣ ، وسورة الإسراء ٩٦ .

(٥) سقط من (ف) .

(٦) سقط من الأصل .

كَـعَـظُـمَ ، وكَثُرَ ، وَ " فَعُلَ " لاَ يكونُ إلاَّ لاَزماً ، ثم أُدْخِلَ عَليْهِ بعْدَ نَقْلهِ الْهَمْزةُ ليتَعدَّى [١] بِهَا إلى المفعُولِ .

وَلاَ تُصرِّفْهُ ولا تُقَدِّماً   مَعْمُولَهُ وَلاَ تَحُلْ بينَهُمَا .

قولُهُ : " ولاَ تُصرِّفْهُ " يعنى فعلَ التَّعجب ؛ لما ذكرنا من أنّه ليس بخبرٍ عن معنًى بَلْ هُوَ نَفْسُ المعنَى .

وَقِيلَ : لشبـهه بالحرْفِ ؛ لأنَّ مـعنَاهُ فى غَيرِهِ ؛ لأنَّ لفظَهُ مـاضٍ ، ومعنَاهُ مُسْتقرٌ موجُودٌ فى الحَالِ ، فقَدْ صَارَ معنَى الماضِى فى غيرِهِ وَهُوَ الحَالُ .

وَقِيلَ : مُنِـعَ التَّـصـرُّفَ ؛ لدلالتِـه علَى مـعنىً كَانَ القـيـاسُ أن يُوضعَ له حَرفٌ يَدلُّ عليـهِ ؛ لأنَّ التَّـعـجُّبَ مـعنىً من المعَانى التى تعـرضُ فى النَّفْسِ كَالتَّمنِّى ، ولِذلك قالُوا : الَّلامُ فى " لِلَّهِ دَرُّ زيدٍ " للتَّعجُّبِ [٢] .

فـأمَّا مَـن يقُولُ : إنّه إنْشاءٌ فيقال [٣] لَهُ (أيضـاً) [٤] : لِمَ كَانَ إنشـاءُ التَّـعـجبِ بصـيـغَـةِ الماضى ؟ فَـإنَّ الإنشَـاءَ كَمَـا يكونُ بالماضي فـقَـدْ يكُونُ بالمضَارع ؟ .

قال ابْنُ السَّراجِ [٥] : هُوَ خَبَرٌ ، وَيدلُّكَ علَى أنّـه خَبرٌ أنَّه يجُوزُ أن تقُولَ : صَدَقَ أو كَذبَ لمن قَالَ : مَا أَحْسَنَ زيداً ! .

قولُه : " وَلاَ تقدِّمَا " أرادَ : لاَ تُقدِّمَنْ ، فَأبدَل من نُونِ التّأكيدِ الخَفيفَةِ ألِفاً فى الوقْفِ .

---

(١) فى (ف) " ليعدى ".
(٢) فى الأصل (التعجب) .
(٣) فى النسختين " فقال " ، والصواب ما أثبت .
(٤) فى (ف) " زيد " تحريف .
(٥) راجع الأصول فى النحو ١/١١٥ .

وَلاَ يجُوزُ أن تقُولَ : " زَيداً مَا أحْسَنَ " ، وَلاَ " مَا زَيدًا أحْسَنَ " بالاتِّفَاقِ ؛ وإنَّما كَانَ كذلك لعدَمِ تصرّفِ الفعلِ إذْ مَالاَ يتصرّفُ فى نفسهِ لاَيتصرّفُ فى معمُولهِ .

وقد ذَكَر لفعل التّعجب ثَلاثَ خواصَّ : ١٥٣/أ

إحْدَاها : عدمُ التّصرفِ .

الثّانيةُ : عدَمُ تقديمِ معمُولهِ عَليهِ . الثّالثةُ : ألاَّ يُفصلَ بينه وَبينَ معمُوله مُطلقاً عندَ قومٍ ، ويَجُوزُ الفصلُ بالظّرفِ وَحرْفِ الجرِّ نحْوُ: مَا أحْسَنَ اليومَ زَيداً ، وَمِنْهُ قولُهُم : " مَا أقْبَح بالرّجُلِ أن يفعَلَ كَذا " ، فَـ " أنْ " وَالفعلُ فى مَوضِعِ نصْبٍ على التّعجّبِ ، وَ " بالرّجُلِ " فَصلٌ ، أمَّا الفصْلُ بالأجنبيّ فغيرُ جَائزٍ بالاتّفاقِ .

وَلاَ يُعطَفُ علَى فَاعلِ التّعَجّب ، وَلاَ يُؤكّدُ ، وَلاَ يُبدَلُ منْهُ .

لكنْ " كَانَ " قَدْ يَجِئُ زَائِدا تَقُولُ : مَا كَانَ أشَدَّ خَالِدا !

" كَانَ " زَائدةٌ ، وَالتّقدِيرُ : مَا أشَدَّ خَالداً! ، وَقِيلَ : " كَانَ " تَامّةٌ فِيهَا ضميرٌ فاعلٌ يَعودُ إلى " ما " ، و " أشدَّ " فى مَوْضعِ الحَالِ .

وَقِيلَ : هِيَ نَاقِصَةٌ ، و" أشدَّ " فى موضعِ نصبٍ خَبَرُهَا ، واسْمُهَا ضَمِيرُ " ما " (١) . وَمَنْ جعلَهَا زَائدةً فلاَ فاعِلَ لَهَا ، وَقيلَ : فَاعلُهَا مَصْدَرُهَا .

وَقَدْ زَادَ قَوْمٌ (٢) " أصْبَحَ ، وَأمسَى " بعدَ " مَا " كَمَا زَادُوا " كَانَ "؛ لأنّهما من أخواتِهَا، فقَالُوا: " مَا أصْبَحَ أبْرَدَهَا! ، وَمَا أمْسَى أدْفَأهَا ! ، أى : مَا أبْرَدَهَا ، وَمَا أدْفَأهَا!

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) حكى ذلك عن الأخفش ، انظر ابن يعيش ١٥١/٧ .

والصّحيحُ أنّ هذَا لا يـجُوزُ كمَا جَازَ فى " كَانَ " ؛ فإنّه لا يجوزُ الفصْلُ بينَ " أَحْسَنَ " وَمعمُولِه فى الأصَحّ ؛ لعدمِ التّصرّفِ ، [وَ] لمْ يَجُز الفصْلُ بينَ " ما " وفعْلِ التّعجَب ؛ لأنَّ الفصْلَ يُوجبُ تأْخيَر فعْلِ التّعجّب عَن مَوضعِهِ وَذلكَ تَصرّفٌ فى صِيغَةِ التّعجّبِ ، لكنّهم اعْتَبرُوا ذَلِكَ فى " كَانَ " لعمُومِ الكَوْنِ ، وَلِذَلِكَ أَتَى بحْرفِ الاسْتِدْراكِ ، فَقَالَ :

" لكنَّ " كَانَ " قد يَجِئُ زَائدًا " .

فَلوْ جَازَ زيادةُ " أَصْبَحَ ، وَأَمْسَى " تَشْبِيهاً لهُمَا بِـ " كَانَ " لَجازَ زيادةُ بقيّةِ أَخَواتِها نَحْوُ : أَضْحَى ، وَبَاتَ .

وَالْلـوْنُ وَالْخِـلَقُ ان عجبـتَا … بَنَيْتَ مِنْهَا مَصْدَراً وَجِئْتَـا

بالفعلِ نَحْوُ مَا أَشَدّ حُمرَتَـهْ … وَنَحو مَا أَوْضَحَ مِنْهُ بَلّجَتَهْ

إذ فعلُ كـلُّ خِلْقَـةٍ وَلَـونٍ … مُجَاوِزٌ ثَلاثَـةً فـى الكَـوْنِ

يُريدُ بِـ " اللَّوْنِ " البيَاضَ وَالسَّوادَ وَالحُمْرةَ وَالصُّفْرَةَ وَما تَركّبَ مِنهَا ، فلاَ تقولُ من البيَاضِ : " مَا أَبْيَضَهُ " ، وَلاَ مِن السَّوادِ : " مَا أَسْوَدَه " (١)

فأمّا قَولُ الشّاعر :

جاريةٌ فى دِرْعها الفَضْفَاضِ … أَبْيضُ مِنْ أُخْتِ بَنى إِبَاضِ (٢)

---

(١) هذا هو مذهب البصريين ، أما الكوفيون فقد أجازوا التعجب من البياض والسواد خاصة من بين سائر الألوان ، لأنهما أصلا الألوان .

انظر تفصيل ذلك فى الإنصاف ١٤٨ المسألة ١٦ .

(٢) نسب هذا الرجز إلى رؤبة ، وهو فى ديوانه ١٧٦ على أنه مما ينسب إليه .

وهو من شواهد الإنصاف ١٤٩ ، والأصول فى النحو ١٢٢/١ ، وابن يعيش ٩٣/٦ ، ١٤٧/٧ ، والخزانة ٤٨١/٣ ، وشرح ابن القواس ٩٦٣ .

فَـ " أبيضُ " ليس للتّفضيل بل صفةٌ لموصُوفٍ محذُوفٍ ، أى : فى درعِهَا جِسْمٌ أَبْيَضُ ، أَوْ شَخْصٌ أبيْضُ ، وَ " مِنْ " فى مَوضعِ رفْعٍ صفةٌ لِـ " أَبْيضَ " وإنّما ذكرنَا هَذا ؛ لأنَّ مَا لا يُبنى منه فعلُ التعجب لا يُبْنَى منه أفعلُ التّفْضيلِ ، فكمَا لا تقُولُ : " مَا أَبْيضَ زَيدًا لاَ تَقُولُ : " زَيدٌ أَبْيَضُ مِنْ عَمروٍ " ، وكَمَا لا تقُولُ : " مَا أَسْوَدَ زَيدًا " لاَ تقُولُ : " زَيدٌ أَسْوَدُ مِنْ عَمْروٍ " ، (وتَقُولُ : مَا أَسْوَدَ زَيدًا " مِنَ السّيَادةِ ؛ لأنّه مِن " سَادَ ، يَسُودُ " ، وكَذلِكَ تقُولُ : " زيدٌ أسْوَدُ مِنْ عَمْروٍ ") [١] أيْ : أفْضَلُ مِنْهُ فى السِّيادَةِ .

وَأمّا "الخلَقُ " فيعنى بها الأعضاءَ كَالْيَدِ ، والرِّجْلِ ، فلاَ تقُولُ من الوجْهِ : مَا أَوْجَهَهُ ، بَلْ تقُولُ : مَا أَحْسَنَ وَجْهَهُ ! ، وَتقُولُ من الوجَاهَةِ : " مَا أَوْجَهَهُ " إذَا كَانَ وَجِيهاً عند النَّاسِ، ولاتقُولُ: من اليَدِ: " مَا أَيْداهُ " بَلْ " مَا أَشَدَّ يدَهُ! " .

قولُهُ : " مَا أَشدّ حمُرتَهُ " مِثالٌ لِلَّوْنِ .

قولُهُ : " مَا أَوضحَ مِنْهُ بُلجَتَهُ " مثالٌ للخلقةِ ، وَالبُلْجَةُ : بياضٌ بينَ الحاجِبَيْنِ ، ثُمّ علّلَ امْتناعَ بنَاءِ [١] فْعِل التّعجب مِنَ الألْوَانِ وَالخلَقِ بقولِهِ :

إذْ فِعْلُ كُلِّ خِلْقةٍ وَلَوْنِ مُجَاوِزٌ ثَلاثَةً .... ١٥٣ / ب

أيْ : ثلاثة أحرُفٍ ، فَـ " إِذْ " للتّعليل كَأنّه قَالَ : ، لأنَّ فعلَ كُلِّ خِلْقةٍ وَلَوْنٍ أكثَرُ من ثلاثةِ أَحْرُفٍ ، وَإنّما لم يجُزْ بنَاءُ فَعْلِ التّعجّب مِمَّا زَادَ على الثَّلاثَةِ ؛ لأنَّ هَذه الصّيغَةَ ـ أعْنى مَا أَفْعَلَهُ ـ لاَ تَصِحُّ إلاّ من الثُّلاثيِّ ، وَأَيضاً فإنّ الثُّلاثِيّ تزادُ عليه الهمزةُ للتّعديةِ بَعْدَ نَقْلِه إلى " فَعُلَ " ـ بضمّ العَينِ ـ

---

(١) سقط من (ف) .

فالهمزَةُ لمَّا أَحْدثتْ فى الفعْلِ مَعْنَى التّعديةِ صارتْ كحَرْفٍ أَصْلىٍّ من صيغَةِ الفِعْلِ فَلَوْ أَدْخلتَها عَلَى الرُّباعىّ لصَارَ على خَمْسَةِ أَحْرفٍ ، وقَدْ قُلْنَا : إنّ الهَمْزَةَ كَأَحدِ حروفِ (١) الفِعْلِ ولَيسَ فى الأفْعَالِ أَصْلٌ خُماسيٌّ ؛ لأنّ أَصْلَ الفِعْلِ إمّا ثلاثيّ ، أَوْ رُبَاعيٌّ فَلذلِكَ (٢) امْتَنَعَ ، وَإِذَا امْتَنعَ بناءُ فعْلِ التّعجب من الرُّباعىّ وأَردتَ التّعجّبَ من مثل هذه الصّيغ بَنَيْتَ فِعْلَ التّعجّب من فِعْلٍ ثلاثىٍ وَأَتيتَ بمصْدر الفعْلِ الرُّبَاعيّ معْمُولاً لَهُ وَمنْصُوباً بهِ كمَا مثَّلَ به فى قوله : " مَا أَشَدَّ حُمْرَتهُ " ، فَـ " أَشَدَّ " فـعْلٌ ثلاثىّ على " فَعُلَ " بِضمّ العينِ ؛ لأنّ اسمَ الفاعلِ مِنْهُ " شَدِيدٌ ، وَ " فَعِيلٌ " إنَّما يَأْتِى من " فَعُلَ " نحْوُ " كَثِيرٍ " من " كَثُرَ " ، وَعَظِيمٍ " من " عَظُمَ " ، وقد نطقُوا به فى الجيّدِ من الاستعمَالِ فى قولهم : شَدَّ مَا أَنّكَ ذَاهبٌ " ، فَأَمَّا قولُهُم : " مَا أَفْقَرهُ " وَهُوَ من " افْتَقَرَ " فإنّ الأصْلَ " فَقُرَ " ـ بضمّ القَافِ ـ لِقولهم " فَقِيرٌ " فَبَنَوا فِعْلَ التّعجّب من " فَقُرَ " وَإِن لم يُنْطَقْ بهِ كمَا بَنَوا منه " فَقِيرٌ " ـ أَعْنى اسْمَ الفَاعلِ ـ ، قَالَ سيبويهِ (٣) : استَغْنَوا بافْتقَرَ ، وَاشْتَدَّ عن فقُرَ ، وَشَدُدَ (٤)فَإِن قِيلَ : فقدْ قَالُوا : عَوِرَ ، وَحَوِلَ " وَهُوَ ثُلاثىّ " ؟

---

(١) بعده فى (ف) " إلا " ولا معنى له .

(٢) فى (ف) : فذلك " تحريف .

(٣) انظر : الكتاب ٤/٣٣ .

(٤) فى النسختين " شددت " ، والأولى ما أثبت ، وانظر الكتاب ٤/٣٣ .

قِيلَ : امتنَعَ التّعجُّبُ منه ؛ لأنَّه مخفّفٌ من " احْوَلَّ ، وَاعورَّ " [1] ، ولِذَلكَ صَحَّتِ الواوُ فيه مَعَ انفتاحِ مَاقبلَهَا ، فَلَولاَ أنّه مخففٌ لَقِيلَ : حَالتْ عَيْنُهُ، وَعَارَتْ " كَمَا قَالُوا : خَافَ " .

فأَمَّا قولُهُم : " عَمِيَ بَصَرُهُ ، وَعَشِيَ بَصَرُهُ [2] " فإنّما لم يُبْنَ منهُما فعلُ التّعجب ــ وإن كانا ثُلاَثيّين ــ حَمْلاً لهُما على " عَوِرَ ، وحَوِلَ " فى المعْنَى لاَ فِى اللّفظِ ؛ لأنّهما عبارةٌ عن آفَةٍ فى البَصَرِ كَمَا أنَّ عَوِرَ ، وحَوِلَ كَذلكَ ، فأَمّا قولُه تعَالى : ﴿ وَمَنْ كَانَ فى هَذهِ أَعْمَى فَهُوَ فى الآخِرَةِ أَعْمَى وَأَضَلُّ سَبِيلاً ﴾ [3] قَالُوا فيهِ : إنَّهُ مِنْ عَمَى [4] القَلْبِ ، وَهُوَ الْحَقُّ ؛ لأنّ [5] المرادَ به الجَهْلُ ، وَأَنْتَ تَقُولُ مِنْ " عَمَى القَلْبِ : " مَا أَعْمَاهُ ! كَمَا تَقُولُ : " مَا أَحْمَقَهُ ! وَمَا أَجْهَلَهُ ! ، ولَوْ جعلَهُ جَاعلٌ مِنْ " عَمَى العَيْنِ " فَلَمْ يُرِدْ بهِ " أَعْمَى مِنْ كَذَا " بَلِ المرادُ بهِ : فَهُوَ فى الآخِرَةِ أَعْمَى كَمَا كَانَ فى الدُّنيَا . وَالحَقُّ هُوَ [6] الأوّلُ ؛ لأنَّه عطفَ عليه أَفْعَلَ التّفضيلِ ، وَهُوَ قولُه : ﴿ وَأَضَلُّ سَبِيلاً ﴾ [7].

وَشَذَّ مَا أعطَاهُ فى الرُّبَاعى وَمِثلُه يَحتاجُ للسَّمَاعِ

يُرِيدُ : أَنَّ مثلَ هذَا شاذٌ لاَ يُقاسُ عَليهِ ، فلاَ يُقالُ: " مَا أَجْوَبَهُ ، بَلْ يُقالُ: مَا أَسْرَعَ جَوَابَهُ ، ووجْهُهُ أنَّه حَذفَ الهَمْزَةَ مِنْ " أَعْطَى " وَرَدَّهُ إلى الثّلاثِي ؛

---

(١) انظر : ابن يعيش ١٤٦/٧ .

(٢) الأعشى : الذى لا يبصر بالليل ويبصر بالنهار .

(٣) سورة الاسراء ٧٢ .

(٤) فى الأصل " أعمى " .

(٥) فى الأصل " لأنه "

(٦) قوله " هو " سقط من (ف) .

(٧) انظر مزيداً من التفصيل فى تأويل هذه الآية أمالى المرتضى ٨٧/١ .

لأنَّ أصلَهُ : عَطَا ، يَعْطُو ، إِذَا تَنَاوَلَ ، ثمَّ أدخَل عليه همزةَ التَّعْديةِ بعدَ نَقْلِه إلى " فَعُلَ " بضمِّ العين على مَامرَّ ذكره وتَعجَّبَ منه فقَالَ: مَا أَعْطَاهُ للدِّرهَمِ ! ولذلك عَدَّوْهُ بحرْفِ الجرِّ إلى الدِّرهمِ ، وقَالُوا : مَا أَوْلاَهُ بالخَيرِ ، ومَا أَعْطَاهُ للمَالِ !

وَأَجَازَ سيبويه (١) مَا كَانَ على " أَفْعَلَ " بزيادَةِ الهَمْزَةِ أَن يُبْنى منْهُ فِعْلُ التَّعجّبِ ، وَهُوَ عندَ غيرِهِ شاذٌ ، وَلذلك قَالَ :

وَشذَّ مَا أَعْطَاهُ فى الرّباعى

ولمْ يقُلْ : شذّ الرّباعيّ ، وَإِنّما الشّاذُّ منهُ مَا كَان أَوَّلُه هَمْزَةً ، فأَمَّا غيرُهُ فَمُمْتنِعٌ .

١٥٤/أ

(١) انظر الكتاب ٣٧/١ .

" أفعال المدح والذم "

وَمِنهُ نِعْمَ وَهْو (١) فعلُ المدحِ   وَبِئْسَ للذَّمِّ وَنُكْرِ القُبْحِ

فَالمدحُ نِعْمَ العبدُ عَبدُ اللهِ   وَالذَّمُّ بِئسَ العَبدُ عَبدُ لاهِى

قولُه : " وَمِنْهُ " يُريدُ : ممَّا لاَ يَتَصرَّفُ ، وَإنَّما لَم يَتَصرَّفْ إمَّا لأنَّ قولَكَ : نِعمَ الرَّجلُ زَيدُ هُوَ نَفسُ المدْحِ وَلَيسَ بإخبَارٍ عن مَدْحٍ سَابقٍ ، وإمَّا لأنَّها أَشْبهت الحْرفَ ؛ لأنَّ معنَاهَا فى غيرِهَا ؛ لأنَّها تفيدُ أَنَّ المدحَ حَاصلٌ فى الحَالِ ولفظُها مَاضٍ ، وَالحالُ غيرُ الماضى فَجَمدَت لِذَلِكَ ؛ لأنَّ شَبَهَ الحرْفِ يُوجبُ الجمُودَ فى الأفعَالِ كمَا يوجبُ البِناءَ فى الأسماءِ ، وَكذَلك القولُ فى " بِئْسَ " .

قولُه (٢) " وَهُو فِعْلُ المدحِ " يشيرُ به إِلَى خِلاَفِ مَذهب البَصرِيِّينَ ، (فإنَّها عِنْدَ البَصْرِيِّينَ) (١) فِعْلٌ ماضٍ ؛ لاتِّصالِ الضَّميرِ بهَا بنحْوِ " نَعمُوا رجالاً الزَّيدُونَ " حَكَاهُ الكسائىُّ (٣) ، فَهِىَ عندَهُ فِعْلٌ ، وَلاتِّصالِ تاءِ التَّأنيثِ السَّاكنةِ بهَا ، فَتَقُولُ : " نِعْمَتْ ، وَبِئْسَتْ " كَمَا تقُولُ : " قَامَتْ وَقعدَتْ " .

وَاستدلَّ الكوفيّونَ على الاسميَّةِ فِيهَا بقَولِ الشَّاعِرِ :

فَصبَّحكَ الإلهُ بِنِعْمِ بَالٍ   بِأَيْمَنِ طَائرٍ وَأَجلِّ فَالٍ (٤)

وَقَدْ أَنشَدهُ الأَخْفَشُ فى " المسائلِ الكَبِير " ، فَجَرُّ مَا بعدَ " نِعْمَ " بالإضَافةِ دَليلٌ على اسميَّتِها ، إِذِ الفعلُ لاَ يُضَافُ ، وَكَذلِك إِدْخَالُ " البَاءِ " عليها دليلٌ على اسمَيتها أَيْضًا .

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) سقط فى (ف) .

(٣) انظر ابن يعيش ١٢٧/٧ ، والإنصاف المسألة (١٤) ، وشرح الكافية للرضى ٣١٣/٢ ، وابن الشجرى ١٤٧/٢ .

(٤) لم أقف على قائل هذا البيت .

وهَذَا يَحْتَمِلُ أن يكُونَ أرادَ " بِنَعِيمِ بَالٍ " ثُمَّ نَقَلَ الكسرةَ من العَينِ إلى النّون كَما يُفعَلُ بِمَاعَيْنُه حَرفُ حلْقٍ، فلمَّا سكّنت العينُ حُذفَت " الياءُ "؛ لالتقاءِ السَّاكنين ، وَحينئذٍ لَم يَبْقَ فيه حُجّةٌ .

وَأمَّا وَزنُها في الأصل فَهُو " فَعِلَ " كَ " سَمِعَ " ، قَالَ الشَّاعِرُ :

نَعِمَ السَّارُون في الأمرِ الْمُبِرّ (١)

يقالُ : " نَعِمَ الرّجلُ " إذَا أَصابَ نِعْمَةً ، وَ" بَئِسَ " إذَا أَصابَ بُؤساً وَفيهِمَا أَربعُ لُغاتٍ ، لأنّك إذَا كَسرْتَ العينَ فَإمَّا أن تفتحَ النُّونَ ، أو تكسرَهَا لِلْإتْباعِ ، فهذه لُغتَانِ، وإن سكنت العَينُ ، فإمّا أن تفتحَ النُّونَ ، أو تكسرَهَا ، وَالكسرُ (هُوَ اللُّغَةُ (٢)) الفاشِيَةُ أعني المُستَعْمَلَةَ ، وكذلك القولُ في " بِئْسَ " ، وَكَذلِكَ كُلُّ اسْمٍ أَوْ فعلٍ عَيْنُه حَرْفُ حَلْقٍ مكْسُورٌ .

قولُه : " وَهُوَ فِعْلُ المدْحِ " ، " نِعْمَ " فِعْلٌ مَعنَاه (٣) المبَالغةُ في المدْحِ ، وَ" بِئْسَ " مَعنَاهُ المبالغةُ في الذَّم ، فإذَا قِيلَ : " نعْمَ الرّجلُ زَيدٌ، فَمعنَاهُ زَيدٌ مَمدُوحٌ جِداً " ، وكذلكَ قولُكَ: "بئسَ الرّجلُ زَيدٌ" فمعناهُ [زَيدٌ] (٤) مَذْمُومٌ جداً .

وَإذَا ثَبتَ أنَّ " نِعْمَ ، وَبِئْسَ " فِعْلانِ فَلابُدّ لهُما من فَاعلٍ فقَدْ أشْبهَا الأفعَالَ من جِهَةِ رفْعِهِمَا لِلفَاعلِ ، وخَالفَاهَا مِن جِهَةِ أنَّ فَاعلَهُمَا مخصُوصٌ ، وَهُو كُلُّ اسْمٍ فيهِ الألفُ واللّامُ للجنْسِ لاَ لِلعَهْدِ ، أَوْ يكونُ الفاعِلُ

---

(١) هذا عجز بيت لطرفة بن العبد ، وصدره :

ما أقلت قدمٌ ناعلَهَا

وهو في ديوانه ٥٨ برواية :

خالتي والنفس قدماً أنهم ... نعم الساعون في القوم الشّطرُ

وهو في الكتاب ٤٠٨/٢ ، وابن الشجري ٥٥/٢ ، ١٥٧ ، والمقتضب ١٣٨/٢ ، والخزانة ١٠١/٤ ، المفصل ٢٧٢ .

(٢) في الأصل " فهو في اللغة ".

(٣) (ف) " ومعناه " .

(٤) سقط من الأصل .

لهما مُضَافاً إلى اسمٍ هَذَا شَأنُه ، أو يكون فَاعِلُهَما مُضمَراً أُضمِرَ قبلَ الذِّكْر على شَرِيطة التَّفْسِير بنكرَةٍ منْصُوبةٍ علَى التَّمييزِ ، فَمثَالُ الأوّلِ مَا ذكره صَاحبُ ١٥٤/ ب الأرجُوزة ، وَمثَالُ الثَّاني " نِعْمَ غُلامُ الرَّجلِ زَيدٌ " ، وَمثَالُ الثَّالثِ " نِعْمَ رَجُلاً زَيدٌ " ، فَـ " رَجُلاً " تَمْييزٌ مفسِّرٌ للمُضْمَرِ المستكنِّ ، وَالتَّقديرُ " نِعمَ الرَّجلُ رَجُلاً زَيدٌ " ، فإِن ظَهَر الفَاعِلُ لم تكُنِ النكِرَةُ مُفسرَةً بلْ قَدْ تذكَرُ توكيداً ، كقول الشَّاعِرِ :

فَنعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبيكَ زَادَا (١)

وَكُلُّ مَمْدُوحٍ وَمذمُومٍ رُفِعْ	بالابتداءِ وَالمِثَالُ قد سُمِعْ
وَالفعلُ والفاعلُ قَبْلُ خَبرُهْ	أو خَبَرٌ وَالمبتدا تُقَدِّرُهْ
وَفِي عُمومِ اللَّامِ مَا يُغنِيكَا	عَن رَاجعٍ للمبتدَا يَأتِيكَا
وَلَو أَتَى الضَّميرُ فِيهَا لم يَعُدْ	كَنِعْمَ مَوطناً حِراءُ ، وَأُحُدْ

قولُه : "وَكلُّ ممدُوحٍ وَمَذمُومٍ "يريدُ بهِ المقصُودَ بالمدْحِ أوِ الذَّمِّ مِنَ الجِنْسِ .

فَإن قُلتَ : فَمَا الفَائدةُ في ذِكْرِ الجِنْسِ وَالمقصُودُ بالمدْحِ غَيْرُهُ ، وَهُوَ الاسْمُ الواقِعُ بعْدَهُ المخْصُوصُ بالذِّكرِ ؟

فَالجَوابُ أنَّ مدْحَ الجِنْسِ أَوْ ذَمَّهُ لأجْلِ بعْضِ أفْرادهِ تَفْخِيمٌ لِذلِكَ المفْرَدِ وَتعْظِيمٌ لِشَأْنه ، ثُمَّ تخَصِيصُه بالذِّكرِ من بَعْدُ مَعَ مَا فِي تَخْصِيصهِ مِنَ البيَانِ وَالإيضَاحِ زيادةٌ في المدْحِ ، وَعُذْرٌ في مدْحِ الجِنْسِ وَإن كَانَ فيهِ - أَعْني في الجنْسِ - مَنْ هُوَ مُسْتَحِقٌ للذَّمِّ وَلاَ يَخْلُو مِنْهُ وَالشَّيُ إذا مُدِحَ جِنْسُه لأجْلِهِ كَانَ ذَلِكَ مُبالَغةً في مَدْحِهِ ، وَهذَا مَعْنَى قولِنَا مِن قبلُ : إنَّ معنَاهُمَا المبَالغَةُ في المدْحِ وَالذَّمِّ (٢) .

---

(١) هذا عجز بيت لجرير ، وصدره :

تزود مثل زاد أبيك فينا

وهو في ديوانه ١٠٧ (ط بيروت) ، والمقتضب ١٤٨/٢ ، والخزانة ١٠٨/٤ ، والعيني ٣٠/٤ ، وشرح ابن القواس ٩٧٠ ، والايضاح ٨٨ .

(٢) انظر ص ١١٥ فيما تقدم .

قولُهُ : " رُفِعَ [1] بالابتداءِ " ثُم قالَ بعدَهُ " وَالمثَالُ قَدْ سُمِعْ " أَى: قَدْ ذُكِرَ المثالُ فلاَ يكرّرُ بإعادته .

وَإنّما قَدَّمَ رَفْعَهُ بالابتداءِ عَلَى الوجْهِ الآخَرِ ؛ لأنّ قَوْماً من المُحققِينَ يَخْتارُون رَفْعَهُ بالابتداءِ ، وَأنشدُوا قولَ زُهيرٍ :

يَمِينًا لَنِعْمَ السّيدَانِ وُجِدْتُمَا [2] .

فَلَوْ كَانَ خَبرًا لَكَانَ قَدْ أَدْخَلَ " وَجَدتُ " علَى خَبرِ المبتَدأ ، فَيكوُن قَد حَذَفَ المفعُولَ الأوّلَ ، وَأَحَدُ مَفْعُولي " ظَنَنْتُ " لاَ يُحذَفُ ، فوَجَبَ أَن يكونَ قَدْ دَخلتْ علَى المفعُولِ الأوّلِ الّذِى هُوَ المبتَدأُ فى الأصْلِ ، وَيَكونُ " نِعْمَ السّيّدانِ » فى مَوْضعِ المفعُولِ الثّانِي الّذى هُوَ خَبرٌ فى الأصْلِ ، وَلِذلِكَ قَالَ :

وَالفِعْلُ وَالفاعِلُ قَبلُ خَبرُهْ "

وَأَقُولُ : هَذَا لَيْسَ بِشَىْءٍ ؛ لاحْتِمَالِ أَن يكُونَ " وَجَدتُ " بمعْنَى "أَصَبْتُ " كقَولِكَ : " وَجَدْتُ الضّالّةَ " إِذَا أَصَبْتُهَا ، وَهذِهِ [3] تَتَعدّى إِلَى مفعُولٍ وَاحدٍ ، فَكَأنّه قَالَ : لَنِعْمَ السّيدانِ أَصَبْتُمَا . وَهَذَا مِنَ المواضعِ الّتى يَلْزَمُ فِيهَا مُخالَفةُ الأصْلِ فى تَقْديمِ الخَبرِ ؛ لأنّهُ جَرَى مَجْرَى الأَمْثَالِ ، أَوْ لِأَنّ المبتَدأَ فيهِ مُوضّحٌ لِلْجِنْسِ وَمُبَيّنٌ لَهُ مِثْلَ قولِكَ : " نِعْمَ القُيَّامُ إِخْوتُكَ " فَخبَرُ المبتَدأ علَى هَذَا جُمْلَةٌ مُرَكبَةٌ مِنْ فِعْلٍ وَفَاعلٍ ، فَلذِلكَ قَالَ :

---

(1) فى الأصل " يرفع " .

(2) هذا صدر بيت وعجزه :

على كل حالٍ من سحيل وَمُبْرَم

وهو فى ديوانه (شرح الأعلم) ١٥ ، وشرح القصائد السبع ٢٦٠ ، والهمع ٤٢/٢ ، والخزانة ١٠٥/٤ ، وشرح ابن القواس ٩٦٧ .

(3) فى (ف) " وهو " .

وَالفِعْلُ وَالفَاعِلُ قبلُ خَبرُهْ "

ثُمَّ كأنَّه سَأَلَ نفسَه عَن العَائِدِ من الجُمْلة إلَى المُبتَدأ فقَالَ :

" وَفِي عُمُومِ اللّامِ مَا يُغْنِي عَنِ (١) العَائِدِ "

يُرِيدُ بِـ " الـلامِ " الّـلامَ الـدّاخِـلَةَ علـى فـاعِـلِ " نِعْمَ " ، أَوِ المضَـاف إليه فَاعلُهما ؛ لأنَّهُما للْجِنْسِ ، وَ (زَيدٌ) من ذلك الجِنْسِ المرْتفعِ بـ " نِعْمَ " فكَأنّه مَذْكورٌ فيـهِ ، فَلذلِك أَغنَى عمُومُ الجِنْسِ وَشُمُولُهُ عَنِ العَائِدِ ، وَلِذلِكَ يُـرَدّ مَا خَـالفَ ذلك إلَيـهِ ، فـقَـوْلُهُ تعَـالى : ﴿ سَـاءَ مَـثَلاً الْقَوْمُ الذِينَ كَذَّبُوا بِأيَاتِنَا ﴾ (٢) ، فَـ " الْقَوْمُ " مخصُـوصُونَ (٣) بالذمِّ وليسُوا بِمثَلٍ ، فَهُوَ علَى تَقديرِ حَذْفِ مُضَافٍ ، أى : سَاءَ مَثَلاً مثلُ الْقَوْمِ .

قولُه :

" أو خَبَرٌ والمبتدا تقدّرُه " (٤)

يريدُ أن يكونَ المخصُوصُ بالمدحِ أو الذمّ خَبَرَ مبتدأٍ محذُوفٍ ، فقولُكَ : نِعمَ الرّجلُ زَيدٌ " فَكأنّه لمّـا قَـالَ : " نِعْمَ الرّجلُ " قِيلَ : مَنِ المقصُودُ بهـذا ١٥٥/أ المدحِ ؟ فـقال (٥) فِي الجَـوابِ : " زَيدٌ " أيْ : هُوَ زَيـدٌ ، أو المقصُـودُ به زَيدٌ .
وَالكلامُ علَى هذَا جُمْلَتانِ ، وَعلَى الأوّلِ جُملةٌ وَاحدةٌ .

---

(١) فى الأصل " من " ، وقد تصرف الشارح فى نص المصنف .

(٢) سورة الأعراف ١٧٧ .

(٣) فى (ف) " مخصوص " .

(٤) فى الأصل " وخبر المبتدأ تقديره " تحريف .

(٥) فى (ف) " فقيل " .

قولُه :

" وَلَوْ أَتَى الضَّميرُ فيهَا لَمْ يَعُدْ "

يُريدُ لو أَتَى الضَّميرُ في " نِعمَ ، وَبِئْسَ " لم يَعُد (علَى شَيءٍ ؛ لأنَّه إضمارٌ قبل الذِّكرِ ، أو يُرِيدُ أنّه لم يَعُد) [1] علَى المبتَدأِ المذكُورِ بعدَهُ ، فلاَ يظنُّ ظَانٌ أنَّ مثْلَ قولِه " نِعمَ مَوْطِنًا حِرَاءٌ " أنَّ الضَّميرَ في " نِعْمَ " يَعُودُ على " حِرَاءٍ " ؛ لأنّه مُفسّرٌ بمُظْهرٍ بعدَه وَهُوَ " مَوْطِنٌ " والضَّميرُ المفسَّرُ بشَيءٍ لا يَعُودُ على غَيْرِ ذَلِكَ الشَّيءِ الَّذي فَسّرَهُ [2] ، وكَذَا قولُه تَعالى : ﴿ إِن تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾ [3] ، فَـ " مَا " تامّةٌ غيرُ موصُولةٍ ولاَ موصُوفةٍ وَموضِعُهَا نصبٌ على التّمييزِ ، وَالتّقديرُ : فَنِعْمَ شَيئًا إِبْدَاؤُهَا ، فحذفَ المضافَ وَأَقامَ المضافَ إليه مُقَامَه فصَارَ الضميرُ المجرُورُ مرفُوعًا إمّا [4] مبتدأً ، وإِمَّا خَبرًا على مَا تقدَّمَ ، وَ " مَا " مُفسِّرةٌ للضّمير في " نِعْمَ " وَلِشمُولِهَا قامَتْ مَقَامَ العائِدِ .

(١) سقط من (ف) انتقال نظر .

(٢) أي : إن الضمير في " نعم " يعود إلى موطن وليس إلى حراء .

(٣) سورة البقرة ٢٧١ .

(٤) (ف) " أو " تحريف .

[حبذا]

وَجَعَلُوا للمدح أيضًا حَبَّذَا	فَحَبَّ فِعْلٌ وَبِهِ يُرفَعُ ذَا
وَاقترنا مَعًا فَصَارًا مَثَلاً	كَحبَّذَا نصحُ الشَّفِيقِ نُصْحًا
وحَبَّذَا محمَّدٌ رسُولاً	وَالحَالُ ، والتمييزُ فى ذَا قِيلاً
وَذلِكَ الممدوحُ فيهَا خَبَرُ	لِحبَّذَا ، أو مُبْتَدَاً يُقَدَّرُ

" حَبَّذَا " للمَدْحِ بمنزلة " نِعْمَ " ، وإن أدخلت عليها " لا " صَارَ بمنزلةِ " بِئْسَ " ، قَال الشاعر :

لاَ حَبَّذَا أنتِ يا صَنْعاءُ من بَلَدٍ (١)

وَ " حَبَّذَا " معنَاهُ المبالغةُ فى تَقْرِيبِ المذكُورِ بَعدَها من القلْبِ ، وَلِهذا رَكَّبُوا معها " ذَا " الَّذى يُفيدُ قُرْبَ المشَارِ إليهِ (٢) .

قولُه: " فَحَبَّ فِعْلٌ " وهُوَ كَمَا ذَكَرَ ، وَأَصْلُهُ " حَبُبَ " بمنزلة " ظَرُفَ ، وَكَرُمَ " فأُدغِمتْ إحْدَى البَاءَيْنِ فى الأُخْرَى لِثِقَل التّضعيفِ ، وَهُو فعلٌ لازمٌ ؛ لأنَّ " فَعُلَ " من أفْعَالِ الغرَائزِ التى أَصْلُهَا اللُّزُومُ ، فأمَّا مَا جَاء فى كلامِ بعضِهم : " أَرَحُبَتْكُمْ طَاعةُ الكِرْماني ؟ " (٣) فَهُوَ مَحْمُولٌ على

---

(١) هذا صدر بيت لزياد بن منقذ العدوى ، وقيل : زياد بن حمل ، وعجزه :

ولا شعوبُ هوىً منّى ولا نُقُمُ

وهو فى ابن يعيش ١٣٩/٧ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ١٣٨٩ ، والهمع ٨٩/٢ ، والخزانة ٣٩٣/٣ ، وشرح ابن القواس ٩٧٣ ، ومعجم البلدان " نقم ".

(٢) سقط من (ف) .

(٣) تحكى هذه الكلمة الشاذة عن نَصر بن سيار .

انظر اللسان فى (رحب) .

مَعْـنَى " أَوْسِعَتْكُم " ، وَهُو قَلِيلٌ لاَ يُلْـتَفتُ إليهِ ، وَيدلُّ على أنّ أصْلَهُ " حَبُبَ " – بضمّ العَينِ – قولُهُم [١] في اسْمِ الفَاعلِ مِنْهُ : " حَبِيبٌ " نحْوُ " كَرُمَ فَهُوَ كَرِيمٌ " فَهُو " فَعيلٌ " بمعنى " فَاعِلٍ ".

وَأمّا قولُهم : " أَحْبَبْتُه فهُوَ حَبيبٌ " فَإِنّ " فَعِيلاً " هُنَا بمَعْنَى " مفْعُولٍ " ؛ لأنّهُ من فعْلٍ متعدٍ .

قولُه : " وبه يُرفعُ ذَا " لَمّا كَان » حَبَّ » فِعْلاً [٢] وَجبَ أن يكونَ له فاعلٌ ، لكنَّ فاعِلَهُ مخصُوصٌ كَما أنّ فاعِلَ " نِعْمَ " مخصُوصٌ ببَعْضِ الألْفَاظِ ، لكِنْ فَاعلُ » حَبَّ » لا يكُونُ إلاَّ " ذَا " وَهُو كلمةٌ مخصوصةٌ من أَسْماءِ الإشارَةِ ، فقولُهُ " وبه يُرفَعُ ذا " يُفهَم منه أنّ فاعلَ " حَبَّ " لا يكون إلاّ " ذا " ، ولاَ يُقَالُ: " حَبَّ هَذَا " بحرف التَّنْبيه ؛ لأنَّ حَرْفَ التَّنْبيهِ كَلِمةٌ ، وقَدْ ركّبُوا " ذا " مَعَ « حَبّ » فصَارَا جَميعًا بمنزلة كَلِمَةٍ وَاحدةٍ ، فلو أدخلوا حَرفَ التّنْبيهِ لجعلُوا ثلاثةَ أشْياء شَيئًا وَاحدًا ، وقد بيّنا فسادَهُ في بَاب " لا " [٣] ، فَهَذا تَعْليلٌ من طريق الّلفظ ، فأمّا من طريق المعنى فإنّ الكلمةَ – أعني " حبّذَا " – موضُوعةٌ لغاية قُربِ المُشَارِ إليه من القَلْبِ ، وَقولُكَ : " ذَا " أَقْربُ من قولك : " هَذَا " فاستغنوا عن التّنبيهِ ؛ لكَونِ " ذَا " لِغَايةِ القُرْبِ . ولاَ ١٥٥/ ب يجُوزُ تثنيةُ " ذَا " ، ولاَ جَمعُهُ ، ولاَ تأنيثُهُ ، بَل اسْتَعْملُوهُ في الجَميع بلفْظِ المفردِ المذكّرِ ؛ لأنّه – أَعْني الوَاحِدَ المفردَ – هُوَ الأصْلُ [٤] الأوّلُ لجَميعِ أسماءِ

---

(١) (ف) " قوله " تحريف .

(٢) في النسختين " فعل " .

(٣) انظر ١ / ٨٨.

(٤) سقط من (ف) .

الإشَارةِ ، وإنّما فعلُوا ذلك ؛ لأنّه – أعنى " حَبّذَا " – بمنزلةِ المَثَلِ ، والأمثَالُ أبدًا على نَهجٍ وَاحدٍ في الاستعمال تُؤخذُ مُسلّمةً على ألفاظِها التى خرجَتْ أوّلَ عَليْهَا ؛ لأنّ الأمثَالَ أقْوالٌ وَجيزَةٌ مُرسلَةٌ لِيُعْمَلَ بهَا ، وَلذلك إذَا كانت لمذكّرٍ خُوطبَ بها المؤنّثُ وهِىَ علَى تَذْكيرِهَا ، وبالعكْسِ ، وَلذلكَ تقولُ للمذكّرِ : " الصَّيفَ ضَيّعْتِ اللّبَنَ " [1] بكَسْرِ " التَّاءِ " ؛ لأنّه فى أوّلِ إرْسالهِ للمؤنّثِ ، وكذَا تقولُ : " أَطرِّى فَإنّكِ نَاعِلَةٌ [2] " يقالُ للمذكّرِ بهذَا اللّفْظِ .

قولُه :

" واقترنا معًا فصَارَا مَدْحَا "

يُريدُ بالاقترَانِ التّركيبَ ، وَلذلك قَالَ: "مَعًا" أى : تَركّبَا وَامتزجَا مَعًا.

وإنّما ذَكَرَ " حَبّذَا " بعد باب " نِعْمَ " ؛ لأنّ " حَبَّ " فعلٌ جامدٌ لا يتصرّفُ فأشبهت " نِعْمَ " ، ولم يتصرّفْ معمُولُهَا أيضًا وَإن كانَ معمُولُ " نِعْمَ " يتصرّفُ بالتّثنيةِ وَالجمْعِ ، وَلِضيق مجالِ " حَبَّذَا " عن مجَالِ " نِعْمَ " – من جهةِ أنّ فَاعلَهَا لاَ يكُونُ إلاّ اسْمُ الإشَارةِ وهُوَ " ذَا " على التّعيينِ وفَاعلُ " نِعْمَ " كُلُّ مُعرّفٍ باللّامِ تَعْريفًا مَخْصُوصًا ، وكُلُّ مضَافٍ إلى ما فيه اللّامُ ، وَكلّ مفسّرٍ بنكرة منصوبةٍ – أُخرّت عن " نِعْمَ ".

قولُه :

" كَحبّذَا نُصْحُ الشّفيقِ نُصْحَا "

قَدْ [3] ذكرَ إعرابَ المرفُوعِ بعدَهَا فأجَازَ فى رَفْعهِ وَجْهَينِ :

---

(1) انظر الأمثال لأبى عبيد ٢٤٧ ، والمستقصى ١/٣٢٩ ، ومجمع الأمثال٢/٤٣٤يضرب لمن يطلب شيئا قد فوته على نفسه .

(2) انظر الأمثال ١١٥ ، والمستقصى ١/٢٢١ ، ومجمع الأمثال ٢/٢٨٢

والإطرار : هو أن تركب طرر الطريق ، وهو نواحيه ، يضرب فى جلادة الرجل ، أى : اركب الأمر الشديد فإنك قوى عليه ، وقيل معناه أجمعي الإبل من أطرارها أي الجوانب لأن عليك نعلاً وأنا حافٍ .

ويروى " أظري " بالظاء المعجمة من الظرار ، وهى الحجارة .

(3) (ف) " وقد ".

أحدُهُما : أن يكُونَ "نصحُ الشفيقِ" خَبراً ، وَ" حَبَّذَا " مُبتدأٌ وهُوَ الذى أرادَهُ بقوله :

" وذلك الممدُوحُ فيها خبرُ لِحبّذَا "

وَإنّما يجوزُ أن يَجعلَ " حبّذَا "مُبْتدأً تَغْليبًا لجانبِ الاسميّة فى "حَبَّذَا" عَلَى جانبِ الفعليّة؛ لأنّ " زيداً هُوَ "ذَا "، وكَأنّك قُلتَ: المقرّبُ [1] من القلْبِ زيدٌ .

الوجْهُ الثَّاني : قولُهُ : " أوْ مُبْتَدا يُقدّرُ " يَجُوزُ أن يكون " زَيدٌ " مُبْتدأً ، وَ" حَبَّذا " خَبرُه كمَا فى " نِعْمَ " ، وَالإبْهامُ فى " ذَا " قائمٌ مَقَامَ العَائدِ ، ويجُوزُ أن يكُونَ " زَيدٌ " خَبَر مُبتدأٍ محذُوفٍ كأنَّ قائلاً قَالَ [2] : مَنْ هَذَا المقرّبُ مِنَ القَلْبِ ؟ قُلْتَ : هُوَ زَيدٌ .

ويجُوز أن يكوَن " زيدٌ " عَطفَ بَيانٍ لـ " ذَا " ، وَقَدْ جعلُوه بَدلاً ، وَهُوَ ضَعيفٌ ؛ لأنّ البَدلَ عندَهُم فى حكْمِ تَكْريرِ العَاملِ ، وَ" حَبَّ " هذه لاَ تَعْملُ إلاّ فى " ذَا " وَحدَهُ.

وَأمّا المنصُوبُ بعدَ المرفوع فهُوَ تَمْييزٌ إن لمْ يكُن مُشْتقًّا ، كقوله : " نُصْحُ الشّقيقِ نُصْحًا " ، وإن كانَ مُشْتقًّا فهُوَ حَالٌ كقوله : " حَبّذَا مُحّمدٌ رسُولاً " ؛ لأنَّ جَعْلَهُ تَمْييزًا يؤدّى إلَى حذْفِ الموصُوفِ وَإقامة الصّفةِ مُقَامَهُ ولا يمتنِعُ أن يكُونَ تَمْييزًا ، عَلَى حَذفِ الموصُوفِ ، ولذلك قال :

" وَالحَالُ والتّمييزُ فى ذَا قِيلاَ .

" قولُهُ " فى ذا " إشارةٌ إلى المشتَقّ .

---

(١) فى (ف) " القريب "

(٢) (ف) " يقول "

" الاسم العاملُ "

القَوْلُ في بَيَانِ الاسمِ العَامِلِ كَالفِعْلِ في المفعُولِ أو في الفَاعِلِ

قولُه : " الاسمُ " احترزَ بهِ من الفِعْلِ ، وَعَوامِلِ الحرُوفِ .

قولُه : " العاملُ (١) " فيهِ احْترازٌ عمَّا لاَ يَعْمَلُ من الأسماءِ ، والأصْلُ فيها أَلاَّ تَعْمَلَ ، وإنَّما يَعملُ من الأسمَاءِ ما كانَ مُشْتقًّا من المصدر ، أيْ : فِيهِ حرُوفُ المصْدَرِ ومَعنَاهُ ، وقِيلَ : الاسْمُ العَامِلُ عَمَلَ الفِعْلِ مُشْتقٌّ من الفِعْلِ ، وَالفِعْلُ مُشْتقٌّ من المصدرِ (٢) .

فَإن قِيلَ : فالمصْدَرُ عَامِلٌ وَلَيْسَ بمُشْتَقٍّ عِندَ البصريِّينَ !

فأقولُ : الصَّحيحُ أَن يُقَالَ : إنَّ الاسمَ العَامِلَ مَا كَانَ فيه حروفُ الفِعْلِ ، وَالمصْدَرُ كَذلكَ، أَوْ كَانَ يُؤَدِّي مَعْنَى الفعْلِ، ليَدخُلَ فيهِ أسماءُ الأفعَالِ .

٥٦

قولُه : " كالفِعلِ " فيه احترازٌعمَّا يَعْملُ من الأسمَاء كالحرْفِ ، أي : كعمل الحرْفِ نَحْوُ أسماءِ الشَّرطِ ، والأسمَاءِ المضافةِ ، وَالمرادُ بقوله : " كالفعل " كَعَمَلِ الفِعْلِ .

قولُه : " في المفْعولِ " فيه احترازٌ عن المشبَّهِ بالمفعُولِ نَحْوُ رِطْلٌ زيتًا ؛ فإنَّ عملَهُ النَّصْبَ ليْسَ من جِهَةِ الاشْتقَاقِ بلْ لشبهِهِ باسْمِ الفَاعِلِ من جِهَةٍ مَرَّ ذكرُها في بَابِ " التَّمْييزِ " (٣) .

---

(١) في الأصل " العالم " خطأ .

(٢) نسبه الرضي في شرح الكافية ٢/١٩٨ للسيرافيّ .

(٣) انظر ١ / ٥٠٥ .

قوله : " أو في الفاعل " ينبغي له أن يقول : " أو في الفاعل فقط " وإلاَّ فكُلُّ اسمٍ يَعْمَلُ في المفعُولِ إنّما يَعْملُ فيهِ بعدَ عَملِه في الفاعلِ إلاّ المصدَرُ .

ويُرِيدُ بالاسْمِ العَاملِ في المفعُولِ المشتَقَّ مِنَ المتُعدّى ، وَبالعاملِ في الفَاعلِ فَقَطْ المشتقَّ مِن فعْلٍ لاَزمٍ .

وَالأسْماءُ الَّتى تَعْملُ عَمَلَ الفعْلِ خَمْسَةٌ : اسْمُ الفَاعِل ، واسمُ المفعُولِ ، والصّفةُ المشبّهة باسم الفَاعِل ، والمصدرُ ، وَاسْمُ الفعلِ .

" اسم الفاعل "

فالأوّلُ اسمُ فاعلٍ للحَالِ ... أو اسمُ فاعلٍ للاستقبالِ
يَنْصِبُ مَفعُولاً بهِ كالفعلِ ... تقُولُ : زيدٌ مُبغِضٌ ذَا البُخْلِ
وَالشَّرطُ في إعمَالِه أن يعتمدْ ... علَى مُصَدَّرٍ إليهِ يَسْتَنِدْ

يريدُ بقوله : " الأوَّلُ " أوّلَ أقسَامِ الاسْمِ العاملِ عملَ الفعلِ ، وإنّما قدّمَ اسمَ الفاعلِ على بقيّةِ الأقسامِ ؛ لأن اسمَ الفاعل أشدُّ شبهًا بالفعْلِ من غَيْرِه ؛ لأنّه اسْمٌ لِمَن يُنسبُ إليهِ المصدرُ ، جَارٍ علَى المضَارعِ ، ومَعْنَى جَرَيانهِ علَى المُضارعِ أنّه في عدّةِ حروفِه وحركَاتِه وَسكنَاتِه ، وَ أمّا اسْمُ المفعُولِ فليْسَ كَذلكَ ؛ فَإنَّ " مَضْرُوبًا " ليْسَ بجَارٍ على " يَضْرِبُ " .

قولُه : " اسمُ فاعلٍ للحَالِ " احترزَ فيه من اسم الفاعلِ الذى يُرادُ به المَاضى نحو زَيدٌ ضَاربٌ أَمْسِ فَإنَّه لاَ يَعْملُ بَلْ يُضافُ إلَى مَا بعْدَه إضافةً حَقِيقيّةً ، فَإن قُلْتَ : فبِمَ تعلّقُ " أَمْسِ " إذَا لَمْ تُعْمِلْهُ ؟

فأَقولُ : بفعْلٍ دَلَّ عليهِ " ضَاربٌ " أىْ : ضَرَبَهُ أَمْسِ ، كمَا يفعلُ فى قَولِهِم : " زَيدٌ مُعطِي عَمرٍو أَمْسِ دِرْهَمًا " أَىْ : أَعطَاهُ دِرْهمًا .

فَإن قُلتَ : فإنّ قولك : " زيدٌ ضَاربُ عَمْرٍو " اسمُ الفاعلِ فيهِ مشتقٌّ فَفِيهِ ضَميرٌ هُوَ فاعِلٌ ، فهُوَ عاملٌ في ذَلِكَ الضّميرِ .

فأَقُولُ : إنّهُ إِذَا كَانَ للماضى جَرَى عند المحقّقين مَجْرَى ما ليْسَ بِمُشْتَقٍّ كَرَجُلٍ ، وَغُلاَمٍ .

قَولُهُ :

" أو اسمُ فاعلٍ للاستقبَالِ "

يُريد أنّ اسمَ الفاعلِ إذاَ كَانَ لأحد هذين الزّمانين ـ أعنى الحال أو الاستقبال ـ جَرىَ على الفعلِ الذى للحَالِ أو الاستقبَالِ نحو « يَضْرِبُ الأنَ » وَ " يَضْرِبُ غَدًا " ، فتقولُ : " زيدٌ ضاربٌ عمرًا الآنَ ، أوْ غدًا "

وَإِذَا كـانَ لـلماضِـي فلـيْسَ عَليه (١) ؛ لأنَّ " ضَارِبًا " ليس بجَـارٍ عَلَى " ضَرَبَ " في عِدَّةِ حرُوفِـهِ وَحركَاتِه ، وهُوَ جـارٍ على " يَضْـرِبُ " فِي ذَلِكَ ، وهُوَ أيضًا مُعْربٌ مثلَهُ ، وليْسَ وَاحدٌ من الأمْرين في الماضِي ، فقَدْ شَارَكَ " ضاربٌ " إِذَا كـاَنَ للحـال أَوِ الاسْتِقْبـالِ " يَضْـرِبُ " في عـدَّةِ الحُروفِ وَهَيْـئَةِ الحَركَاتِ وَالسَّـكَنَـاتِ ، وَفـي المـعْنَـى ، وَفـي الإعـرَابِ ، وَفـي أنّ المرادَ بـزمـانِه زَمَـانُ " يَضْرِبُ " ، وهذه الأشياءُ كلُّهَا منتفيَةٌ في الماضي .

قـولُه : " زَيـدٌ مُـبْـغِضٌ ذَا البُخـلِ " ، " زيـدٌ " مُـبْـتدأٌ ، وَ " مُـبْـغضٌ " خبرُهُ ، وَالفاعلُ مستكنٌّ ، وَ " ذَا البخلِ " مفعُولٌ بِهِ . ١٥٦ / ب

هـذَا فـي اسْـمِ الفـاعـلِ الـذي فـعلُهُ مـتـعـدٍّ ، وَتقولُ فـيمَـا فـعلُه لاَزِمٌ : " زيدٌ قـائـمٌ غُـلاَمُـه فَـ "غُـلاَمُـهُ" فـاعلٌ مرفـوعٌ بِـ "قَائمٍ " كمَـا تقـولُ: " زيدٌ يقـومُ غلامُهُ " ، فَحُكْمُ اسـمِ الفَـاعـلِ فـي التَّـعـدّي وَاللـزومِ حُكْمُ فـعلِه الجارى عليه ، وَيقدّمُ معمولُه عليه كَالفعلِ تقولُ " زَيدٌ عمراً ضَـاربٌ " ، وَ " عَـمراً زيدٌ ضـاربٌ " كمـا تقولُ " عَمرًا زيدٌ يضـرِبُ " ، وَتقولُ " زيدٌ معطٍ عمرًا دِرهماً " كمـا تقولُ : " زَيدٌ يُعطي عَمـرًا درهَـمًـا " ، فـي المتـعدّى إلى مـفـعـولين يـجوزُ الاقـتـصـارُ علـى أحدهمـا (وَيجوزُ الاقتصارُ فيه على أحد المفعُولين كمَا يجوزُ الاقتـصَارُ على أحدِهـما) (٢) فِي فعلِه الجَارِي عليهِ ، وتقُولُ : " زيدٌ ظـانّ (٣) عمـرًا قَائمًا " في أفعالِ القلُوبِ ، وتقـولُ : " زيدٌ مُعْلِمٌ عَمرًا بكرًا قائمًا " في المتعدّى إلى ثلاثة مفاعِيلَ .

---

(١) أي : فلا يجرى على الفعل .

(٢) سقط من (ف) بسبب انتقال النظر .

(٣) في النسختين " ضارب " تحريف بدليل ما بعده .

قولُه : " والشَّرطُ فى إعماله " يعنى فى إعمال اسْمِ الفاعل .

قولُه :

" أن يعتمدِ   عَلَى مُصَدَّرٍ إليه يَسْتَنِدْ "

يُرِيدُ بالمصدّرِ صَاحِبَهُ – أعنى صاحبَ اسم الفَاعِل – أو يقعُ بعد حرْفٍ هُوَ بالفعل أولى كحرف النَّفي وَحرْفِ الاستفهَامِ ، فمثالُ أن يتصدّرَ صاحبُهُ ، أى : يتقدّمَ بمعنَى أن يكُونَ خَبرًا نحوُ " زيدٌ ضاربٌ عمرًا " ، أو يكُونَ صفةً للنّكرة نَحْوُ " مررتُ برجُلٍ ضَاربٍ أبُوهُ عَمرًا " ، أَو يكُونَ حَالاً نَحْوُ " هذَا زيدٌ ضَارِباً أبُوهُ عَمرًا " ؛ لأنّ الخبرَ مُستندٌ إلى المبتدأ ، وَالحَالُ مُستندةٌ إلى صاحِبِهَا ، أَيْ : هِيَ فى المَعْنَى خَبرٌ عَنْهُ ، ويجُوزُ تقدِيمُ معمُولِهِ عَلَيهِ [وعلَى صاحبه إذا كَانَ حالاً أو خبَرًا لمبتدأٍ ، وإذا كان صفةً يجوزُ تقديمُ معمُوله عليهِ] (١) ولاَ يجُوزُ على صاحبه ؛ لأنّ الصّفَة كما لا تتقدمُ على الموصُوفِ لا يَتقدّمُ معمولُهَا عليه .

وَمِثالُ مجيئه بعدَ حرفِ النَّفى " مَا قَائمٌ أَخَوَاك " ، فَـ " أَخَوَاكَ " فاعلُ " قَائمٍ " ، ومثالُ مجيئه بعدَ حرفِ الاستفهام نحو " أقائمٌ أَخَوَاك " ؟ ، فـ " أَخَوَاك " فاعلٌ .

ولم يُمثّل من هذه المواضع الخمسة إلاّ بوقُوعه خَبرًا فى قوله : " زَيدٌ مُبغِضٌ ذَا البُخلِ " ، وإنّما احتاج إلى الاعتمادِ على غيره إذا عَمِلَ ؛ لنقصَانِهِ عن الفعلِ ؛ لأنّ الأصْلَ فى الاسْمِ أن يكونَ معمُولاً مُعربًا ، والأصْلُ فى الفعْلِ أن يكونَ عَاملاً مبنيّاً ، وَ الأخفشُ (٢) يرَى إعمَالَهُ مُطْلقًا ؛ وَأَلْزمُوه أن يُجيزَ : إنَّ قَائمًا أَخَوَاكَ .

---

(١) سقط من الأصل سبق نظر .

(٢) انظر الهمع ٢/٩٥ ، وشرح ابن القواس ٩٨٠ ، وشرح الكافية ٢/٢٠٠ ، وحجته أن شبهه بالفعل أغنى عن اعتماده .

فإنْ تُرِد بهِ المُضِيَّ فأضِفْ وَإن تُعرِّفْـهُ بـلامٍ وألِـفْ
فَالنَّصْبُ لاَزِمٌ بِكُلِّ حَالِ فى الحَالِ والماضى والاستقبَالِ
كَزَيدٍ الضَّارِبِ عَمرًا والرَّجُلْ وإن تكن ثَنَّيتَ أو جَمَعْتَ قُلْ
الضَّارِبَانِ العَبْدَ وَالنُّونُ ثَبَتْ وَلغَـةٌ بالحذْفِ وَالنَّصْبِ أتَتْ
كالحَافظُو عَوْرَةَ نُونُه حُذِفْ إذ حلَّـهُ الموصُولُ لامٌ وألِفْ

يريد بقوله : " بـه " اسمَ الفَاعلِ ، وَ " المضيُّ " : مَصدرُ قولك: مَضَى يَمْضِي ، وَأصْلُه " مُضُويًا [١] " فقلبتَ " الواوَ " " ياءً " وَأدغمْتَهَا (فى) [٢] " اليـاءِ " التى هِيَ لامُ الكَلِمَةِ [٢] جَرْيًا على القاعدةِ فيما إذَا اجتمعَ الياءُ والواوُ وسبَقَ أحدُهمَا بالسكّون .

قولُه : " فَأَضِفْ " أى : فَأضِفِ اسْمَ الفَاعِلِ إذَا أردتَ به المضيَّ ، وَهِيَ وَاجبةٌ عِندَ البصريِّينَ ، وَإنّما وَجَبَتْ ؛ لأنَّ الأصْلِ فى الأسمَاءِ ألاّ تَعْملَ ، فأمَّا عملُ اسمِ الفَاعِلِ فليسَ لكونه اسمَ فاعلٍ فقَطْ بل لِلْمُوازنة التى بينه وَبينَ المضَارعِ ، وَقد تقدّمَ ذكرُهَا[٣] ، وَلاَ موازنةَ بين اسم الفاعل وَالماضِى حتَّى ١٥٧/ أ يعملَ عملَهُ ، وَإذَا انْتَفى الموجِبُ للعملِ انتفَى العمَلُ فَوجَبَ الرّجُوعُ إلى الأصْلِ فَتَجِبُ الإضَافةُ - لاَ مُطْلَقًا - مَا لَمْ يَمْنعْ مانعٌ منها كالتَّنوين وَالألفِ وَاللاَّم ، وَإذا أُضيفَ إلى معرفةٍ تعرّف مَا لَمْ تكُن فيه الألفُ وَاللاّمُ نحو " الضّاربُ الرّجلِ أمسِ " . فَأمَّا قولُه تعالَى : ﴿ وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ ﴾ [٤] فَهُوَ حِكَايةُ حَالٍ ماضيةٍ ، وَمَعنَى حكَايةِ الحالِ أنَّك لَوْ رَأَيْتَهُم فى ذَلِك الوَقْتِ لأخْبرْتَ عَنهُم بِذلِكَ .

---

(١) (ف) " منصويا " ، وهو فى النسختين منصوب والأولى رفعه .
(٢) سقط من (ف) .
(٣) انظر ص ١٢٦ .
(٤) سورة الكهف ١٨ .

ولا يُضافُ اسمُ الفاعلِ إلاّ إِلَى المفعُولِ ، فأمَّا قولُهم : " قائمُ الأبِ " فَهُوَ من بَابِ الصّفةِ المشبّهةِ باسمِ الفَاعلِ ؛ فانّها تُضافُ إِلَى فاعِلِهَا . وَإذَا كانَ اسمُ الفاعلِ من فعلٍ يتعدّى إلى أكثرَ من وَاحدٍ أضَفتَهُ إلى الأوّلِ ، وَنَصَبت الثانِيَ بَعْدُه نحْوُ قولِكَ : " زَيدٌ مُعْطِي أخِيكَ أَمْسِ دِرْهمًا " فَنُصِبَ [1] " درهمًا " بفعلٍ مُضْمَرٍ دَلّ عليه اسمُ الفَاعلِ ، فكَأنَّك لمّا قلتَ : " زيدٌ مُعْطِي أَخِيكَ " قِيلَ لَكَ : " مَا أعطَاهُ " ؟ فقُلْتَ : " أَعطَاهُ درهَمًا " ، وَقالَ أبُو سعيدٍ : الأجْوَدُ أَن يكونَ منصُوبًا باسْمِ الفاعلِ وَإِن كانَ بمعنَى الماضِي [2] ؛ لأنّه وَإن لمْ يُضارِعِ الماضيَ بالمُوازنةِ فَقَدْ ضارعَهُ بالاشْتقاقِ ، وَالمضافُ إليهِ قد حَلّ محلَّ التّنوينِ ، وَإذا نُوّن اسمُ الفاعِلِ عَمِلَ ، فكَذلِكَ يَعْمَلُ إذَا تعرّفَ باللّامِ ، وَإنْ كَانَ بمعْنَى الماضِي ؛ لِأنَّ اللّامَ قَدْ قامتْ مَقامَ التّنوينِ [3] .

قولُه :

" وإن تعرّفه بلامٍ وألف "

يُريدُ إنْ تُعرّفْ اسْمَ الفاعل بألفٍ ولاَمٍ ، فقدَّمَ وأخّرَ ؛ لأنَّ " الواوَ " لا يفيدُ التّرتيبَ .

قولُه : " فالنّصبُ لاَزمٌ " إلى آخرِه إنّما لزمَ النصبُ لتعذّرِ الإضافةِ ؛ إذْ ما فيه الألفُ وَالّلامُ لا يضَافُ إِلَى ما فيه الألفُ والّلامُ ، وإنّما تعذرت الإضافةُ ؛ لأنَّ قولك : " الضارب زيدٍ " بالإضافة لا يُفيدُ تخفيفًا في اللّفظِ [4] ولاَ تخْصِيصًا فوَجبَ النَّصْبُ لتعذّر الجرِّ إلاَّ على

---

(١) (ف) " فينتصب ".

(٢) سقط من (ف) .

(٣) انظر شرح الكافية للرضي٢/ ٢٠٠ فقد نَصَّ على رأي أبي سعيد السيرافي وقيد ذلك بأنه يرى إعماله ضرورة .

(٤) فى الأصل " الأصل " تحريف .

رأى الفرَّاءِ [1] ، وَالأخفشُ يقولُ : " الضّاربُ زيداً أمسِ " فنصبُ " زيدٍ " [2] على التّشبيهِ بالمفعُولِ كنصب " الحَسَنِ الوجْهِ " ؛ لأنّ اسمَ الفاعل لا يعملُ إذا كانَ لِمَا مَضَى [3] .

وَمَذْهبُ سيبَوَيه [4] أنّ قولَكَ : " الضَّاربُ زيداً أَمْسِ " لَمَّا كَان إذا انفكَّ هذَا اللّفْظُ يَنْفكُّ إلى " الّذى وَالفِعْل " عَمِلَ عمَلَ الفعْلِ ، وَالألفُ واللاَّمُ تنفكُّ إلى " الذى " وَاسمُ الفاعلِ ينفكُّ إلى " ضَرَبَ " كَمَا أنّ المصْدَرَ المقدَّرَ بِـ "أنْ وَالفعْلِ" عاملٌ دونَ غيرهِ مِنَ المصَادرِ ، فـ " الضّاربُ أمسِ " فى تَقْدير " الذى ضَرَبَ " كَمَا أنّ قولَكَ " عجبتُ من ضربِكَ زَيداً فى تَقْدير " مِنْ أَنْ ضَربْتَ زَيداً ، فَافهَمْ بيانًا حَسَنًا علَى مَا ذَهبَ إليه سيبَويْهِ .

قولُه :

" فى الحَالِ وَالماضى وَالاستقبَالِ "

إذَا وَجبَ النّصْبُ فى الماضى فَفى غَيرهِ بطريقِ الأولى ، وأبُو عليّ [5] يختَارُ أَنّ اسمَ الفَاعلِ إِذَا دَخلَ عليهِ الألفُ وَالّلامُ ألاَّ يَعْملَ إلاَّ فى الماضي ، وَأَنْشَدَ بَيْتَ جَريرٍ :

فَبِتُّ وَالْهَمُّ تَغْشاني طَوَارِقُهُ من خوْفِ رِحْلةِ بَين الظّاعنينَ غَدَا [6]

فَقَالَ : إنَّ " غَدًا " يتَعلَّقُ بـ" رِحْلَةٍ " أو " بِـ " بَيْنٍ " ؛ لأنّهُ مَصْدَرٌ

---

(١) انظر شرح شذور الذهب ١٥٥ ، وشرح ابن القواس ٩٨٣ ، وابن يعيش ١٢٣/٢ .

(٢) في الأصل " زيداً " بالنصب .

(٣) انظر رأى الأخفش في شرح الكافية للرضى ٢٠١/٢ ، والهمع ٩٦/٢ .

(٤) انظر الكتاب ٩٦/١ .

(٥) انظر كتاب الشعر لأبي علي ٩٥ ، وشرح الكافية ٢ / ٢٠١ .

(٦) انظر ديوانه ٣٩٤ برواية :

باتت همومى تغشاني طوارقُهَا من خوف روعة .....

وهو فى شرح ابن القواس ٩٨٢ ، والخزانة ٤٤٣/٣ ، وشرح الكافية ٢٠١/٢ .

لاَ بِـ " الظَّاعِنِينَ " ، وفيه نَظرٌ [1] .

قولُه :

" وَإِن تكُنْ ثَنَّيت أَوْ جَمَعْتَ قُلْ "

يُرِيدُ إذا ثَنَّيْتَ اسم الفاعل أو جَمعتَهُ فحكمُهُ حكم المفرَد ، تُعملُهُ بالألفِ واللّامِ مُطلقًا وبغيرِ اللّامِ إذَا كاَن للحَالِ والاستقبَالِ ، لكن يجبُ حذفُ النّون ١٥٧/ ب من المنكّرِ وَالإضَافة إذَا كاَن لما مَضَى ، فَإن ثَبَتَتْ فيه فَعلَى الحِكايَة كمَا مَرَّ في مُفْردِه ، وَلَوْ قيلَ : إذا ثَبَتت النّونُ فالنّصْبُ بفعْلٍ مُقدّرٍ كمَا إذَا أضفتَه مُتعديًا إلَى مفعُولِيْنِ لَكَان قوْلاً قويًّا وَهُوَ الْحَقُّ ، وَهُوَ أَوْلَى مِنْ حِكايَةِ الحَالِ الماضيَة ، فإذَا قُلتَ : " الرّجُلانِ ضاربانِ زيدًا أمسِ " فالنّصْبُ بفعلٍ دلّ عليه " الضّاربانِ " كمَا في المفعُولِ الثاني من قولـه تعالى : ﴿ جَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا ﴾ [2] (أي : جَعَلَهُ سكَنًا) [3] .

قولُهُ : " الضّاربَانِ العَبْدَ " يَجبُ النّصْبُ ؛ لِتعَذّرِ الإضافَة بثبُوتِ النّونِ ، فَإن حُذفت النّونُ فالوجْهُ الْجَرُّ ؛ لأنَّ الإضافةَ قد أفَادتْ تَخْفيفاً بحذْفِ النّونِ إذَا كَانتِ النّونُ لاَ تُعاقِبُ الألفَ واللّامَ كمَا لاَ تُعاقِبُهما الْحَرَكةُ.

قولُه :

" ولغةٌ بالحذْفِ والنّصْبِ أَتَتْ "

يُرِيدُ بحذف النّونِ ونصب المفعُولِ ، قال الشّاعرُ [4] :

الحَافظُو عَوْرَةَ العشيرةَ لا يأتيهمُ من ورائهِم وَكَفُ [5] .

---

(١) لاحتمال أن يكون متعلقا بالظاعنين ، والاستدلال بالمحتمل ضعيف .

(٢) سورة الأنعام ٩٦ .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) فى الأصل " قول " .

(٥) نسب إلى قيس بن الخطيم ، وقيل : قاله عمرو بن امرئ القيس الخزرجي جد عبد الله بن رواحة . وهو فى ديوان قيس بن الخطيم ٢٣٨ على أنه منسوب إليه ، والكتاب ١/٩٥ ، والمقتضب ٤/١٤٥ ، وابن يعيش ٢/١٢٤ ، والمنصف ١/٦٧ ، والخزانة ٢/١٨٩ .

فَالوجْهُ الجرُّ ، وَأمّا النّصبُ فوجهُهُ أنّ النّاصبَ (١) لم يقدّر حذفها للإضافة بل للتّخفيف لطُول الكلام ؛ لأنَّ اسمَ الفَاعِل صلةٌ للموصُولِ وهو الألفُ واللامُ فَحُذِفَ النُّونُ كَما يُحذَفُ العَائدُ من الصِّلةِ ، وَقيلَ : حُذِفَ كمَا حُذِفَ من قول الآخر :

أبني كليبٍ إنّ عَمَّيَّ اللّذَا قَتَلاَ المُلوكَ وَفَكَّكَا الأغلاَلاَ (٢)

أرَادَ " اللّذَان " فحذَفَ النّونَ تَخْفيفاً .

وقولُه :

" إذ حلّهُ الموصُولُ لاَمٌ وأَلِفْ "

الضّميرُ فى " حلّه " يعُودُ على اسمِ الفَاعلِ ، أى " إذ حلّ اسم الفاعل الألف واللّام وهُمَا الموصولُ ، والموصُولُ فاعِلُ " حلّه " ، وَ " لامٌ وألفٌ " بَدَلٌ من الموصُول بَدَل نَكِرةٍ من معرفةٍ .

وقولُه : " إذ " وَما بعدَها تَعْليلٌ لحذف النّون من " الحافظو عورة العشيرَةِ " ، فإن لم يكن فيه الألفُ واللّامُ تعيّنَ الجرُّ عند حذف النُّونِ وَالنَّصبُ شاذٌ ، وقد قُرِئَ : ﴿ إنّكُم لذائقُو العذَابَ ﴾ (٣) بنصْبِ " العَذَابِ " ، فأمَّا قولُ الشاعر :

هُم الآمِرُونَ الْخَيرَ وَالفَاعلونَهُ (٤)

---

(١) فى النسختين " النصب " تحريفٌ ، ولعلها محرفة فيهما عن كلمة " النون " فيصير النص هكذا " وأما النصب فوجهه أن النون لم يقدر حذفها ..... ".

(٢) البيت للأخطل من قصيدة يمدح فيها قومه ويهجو جريراً وهو فى شعره صنعة السكرى ١٠٨ ، والكتاب ١/٩٥ ، والخزانة ٢/٤٩٩ .

(٣) سورة الصافات ٣٨ ، وقراءة النصب قراءة أبى السمال وأبان عن ثعلبة عن عاصم . البحر المحيط ٧/٣٥٨ ، وقيل : إنّه من لحن أبى السمال . انظر المقتصد فى شرح الإيضاح ٥٢١ .

(٤) هذا صدر بيت لم أقف على قائله ، وقيل : إنه مصنوع ، وعجزه :

إذا ما خشوا من محدث الأمر معظما

وهو فى الكتاب ١/٩٦ ، وابن يعيش ٢/١٢٥ ، والهمع ٢/١٥٧ ، والخزانة ٢/١٨٧ .

فقيل : الهاءُ فيه للوقْفِ ولَيْسَ بهاءِ الضّميرِ ، وحركُوهَا إجْراءً للوقْفِ مُجْرَى الوَصْلِ .

وكُلُّ ما كانَ من اسمِ فاعلِ　　　تُجرِيهِ فى الإعْمَالِ مُجْرَى فَاعلِ

فَيَسْتوِى " مُفَعِّلٌ " و " مُفْعِلٌ "　　　بفَاعِــلٍ وَهَـــذَا مُسْتَفْعِـــلُ

يريدُ بِـ " فَاعلٍ " من قوله : " اسم فاعلٍ " الصّفةَ ، ويُريدُ بـ " فَاعلٍ " الذى فى آخر البيت من قوله : " مُجْرَى فاعلِ " المثالَ الذى هُوَ الْوَزْنُ ، فلاَ يكُونُ على هَذا إيطاءً ؛ لأنّ المرادَ بأحدِهما غيرُ المرادِ بالآخر .

قولُهُ :

" فيستوى مُفَعِّلٌ ومُفعلٌ "

يُريدُ : ويَسْتوى مَوْزونُ "مُفَعِّلٍ [١] ، وَمُفْعِلٍ " بمَوْزُونِ " فَاعلٍ " فى العَمَلِ ؛ لأنّ " مُفعِّلاً ، وَمُفْعِلاً " موزونُهُ الصّفةُ الّتى هِىَ اسْمُ الفاعل ، فموزُونُ " مُفعِّلٍ " مُعَظِّمٌ تقولُ : " زيد مُعَظِّمٌ عَمْرًا " ، ومَوْزُونُ " مُفْعِلٍ " مُكْرِمٌ تقولُ : زيدٌ مكرِمٌ عمرًا . كَمَا تقُولُ : زَيدٌ ضاربٌ عمرًا .

قولُهُ : " وهكذَا مُستفعِلُ " يُريدُ (موزُونَ " مُستَفْعِلٍ ") [١] نحو : زَيدٌ مُستَخْرِجٌ عمرًا .

وَبِالجُملة فاسْمُ الفَاعلِ من كلّ زائدٍ على ثلاثة أحرفٍ بوزن الفعْلِ المُضَارعِ ، فَـ " مُكْرِمٌ " بوزْنِ " يُكْرِمُ " غَيرَ أنّك حَذَفتَ " الياءَ " وجعلتَ موضعَهَا الميمَ ، وكذلك إذا حذفتَ حرفَ المضارعةِ من " يَسْتَخْرِجُ " وجَعلتَ موضعَه الميمَ صَارَ " مُسْتَخْرِجًا " ، وهذَا وَجْهٌ طريفٌ فى إعْمالِ اسْمِ الفاعلِ إذَا كَانَ للحَالِ أَوِ الاستقبالِ ؛ لأنّ أوّلَه زائدٌ كَمَا أنّ أوّلَ المضَارعِ زَائدٌ معَ الموازَنةِ بخلافِ الماضِى ، فَإنّ " مُدَحْرِجًا " بينَه وَبَيْنَ " دَحْرَجَ " مُوازنةٌ وليْسَ أوّلُ الماضِى زائدًا . ١٥٨ / أ

---

(١) سقط من (ف) .

" صيغ المبالغة "

وَشبّهوا الأمثلةَ المبالغَهْ بفاعلٍ وتلكَ حالٌ سائغَهْ
فى مثلِ " الفعّالِ " ، وَ " الفعيلِ " ومثلِ " المفعالِ " ، وَ " الفعولِ "
وَ " فعلٌ " أجروهُ مُجْرَى " فاعلِ " وَ " فُعُلٌ " يَعملُ كالفواعلِ
تقولُ : زَيدٌ حَذِرٌ عيُويَا وقومُ عمْرٍو غُفُرٌ ذُنُوبَا

قولُهُ : " الأمثلةَ المبالغهْ ؛ يُرِيدُ ذَاتَ المُبالغَةِ ، فحذفَ المضافَ وأقامَ المضافَ إليهِ مُقامَهُ ، ومعْنَى المبالغةِ هُنَا (١) تكْثيرُ الفعْلِ وتكْريرُهُ مرّةً بعْدَ أُخْرَى . ويريدُ بقولهِ :

" وَشبّهوا الأمثلةَ المبالغَهْ بفاعلٍ "

فى العَمَلِ لاَ فِى جَرَيَانِه عَلَى الفعْلِ .

قولُهُ : " وَتِلْكَ حَالٌ سَائِغَهْ " أَىْ : جَائِزَةٌ ؛ لأنَّ المرادَ بهذه الأمثلةِ مَا يُرادُ باسْمِ الفَاعلِ مِنْ إيقَاعِ الفعْلِ مَعَ إحْدَاثِ مُبَالَغةٍ وتَكْثيرٍ . وَأَمْثلةُ المبالغةِ خَمْسَةٌ كَمَا ذَكَرَ ، وهِيَ : فعّالٌ ، وفعيلٌ ، ومِفْعَالٌ ، وفَعُولٌ ، وفَعِلٌ .

أمّا " فعّالٌ " فمِثْلُ " ضرّابٍ " من قولِكَ : " ضَربَ يَضربُ فهُوَ ضرّابٌ " ، واسمُ الفَاعلِ مِنْهُ " مُضرِّبٌ " فتقُولُ : " زَيدٌ ضرّابٌ عمْراً " كَمَا تقُولُ : " ضَارِبٌ عمْراً " لكنْ فى " ضرّابٍ " من المبَالغةِ ما ليْسَ فى " ضَارِبٍ " وفى " مُضرِّبٍ " من قولِكَ بالتَّشْديدِ ، وهَذَا البِنَاءُ مُتّفقٌ عليْهِ فى الإعْمالِ ، ولاَ يُصاغُ إلاّ من فعْلٍ ثلاثىٍّ ، قالَ الشّاعرُ ، واسْمُهُ القُلاخُ (٢) :

---

(١) (ف) " هذا " تحريف .

(٢) هو القلاخ بن حزن المنقرى . انظر المؤتلف والمختلف ٢٥٢ .

أَخَا الْحَرْبِ لَبَّاسًا إليهَا جِلاَلَهَا [1] .

فنَصبَ " جِلاَلَهَا " بِـ " لبَّاسٍ " ، وَلَمَّا كَثُرَ مِنْه ذلِكَ أَخْبَرَ عَنْهُ بأنَّه لبَّاسٌ ، وَجِلاَلُ الحربِ : الدُّرُوعُ ومَا لُبِسَ للحَرْبِ .

قَالَ سِيبَوَيْهِ : " وَسمِعْنا مَن يقُولُ : " أمَّا العَسَلَ فأنَا شرَّابٌ " " [2]
فنصَب " العسلَ " بِـ " شَرَّابٍ " كما تقُولُ : أمَّا الْعَسَلَ فأنَا شَاربٌ ، وأَنَا أَشْرَبُ .

وأمَّا " فَعِيلٌ " فأنشدَ سيبويه فى إعماله لساعدة بن جُؤَيَّة :

حَتَّى شَآها كَلِيلٌ مَوْهِنًا عَمِلٌ   بَاتَتْ طِرَابًا وبَاتَ اللَّيلَ لم يَنَمِ [3]

فَنَصَبَ " مَوْهِنًا " بِـ " كَلِيلٍ " . وقالوا [4] : " مَوْهِنًا " ظَرْفٌ [5] وَهُوَ السَّاعةُ مِن اللَّيلِ فلم [6] يكن لسيبويه فيه حجّة ، وقالوا : لأنَّ " كلَّ يكلّ " غيرُ مُتَعدٍ ويجوزُ أن يكُونَ " كَلِيلٌ " [7] بمعنى " مُكلٍّ " ، كأنَّه أكلّ حُمُرَ الوحْشِ ، أى : أتْعبَهَا وأَعْيَاهَا بالمَشْىِ إلى جِهَتِهِ ، ولذلك وَصفَهُ بأنَّه لم يَنَمْ ، يعْنى البَرْقَ كقولهم : " عذابٌ أليمٌ " بمعنى مُؤلمٍ ، وَ " داءٌ وجيعٌ " بمعنَى مُوجِعٍ ، وَالمؤلمُ وَالموُجعُ يتعدَّى فكَذلِكَ " فَعِيلٌ " مِنْهُما .

---

(١) هذا صدر بيت ، وعجزه :

وليس بولاج الخوالف أعقلا

وهو فى الكتاب ١/٥٧ ، والمقتضب ٢/١١٢ ، والعينى ٣/٥٣٥ .

(٢) انظر الكتاب ١/٥٧ .

(٣) البيت فى ديوان الهذليين ١/١٩٨ ، والكتاب ١/٥٨ ، والمقتضب ٢/١١٤ ، والخزانة ٣/٤٥٠ .

(٤) فى الأصل " وقال " .

(٥) القائل هو أبو العباس المبرد ، انظر المقتضب ٢/١١٤ .

(٦) فى (ف) " فكن " تحريف " .

(٧) فى النسختين " كليلاً " بالنصب .

وَمعْنَى " شاَها " ساَقَها ، وَ" الكلِيلُ " البرْقُ الضّعيفُ ، يَصِفُ حمارَ الوحش ، وَ " عَمِلٌ " صفةٌ لِـ " كَلِيلٍ " ، وَمَعْنَى عمله : أنَّ هذَا البرْقَ الضّعيفَ يَبْدُو مَرّةً بعْدَ مرّةٍ فسَمّى ذلك " عَملاً " وَباتَت (الحُمُرُ طِرابًا) [١] قد استخفّها الشّوْقُ [٢] إلى جهةِ البَرْقِ ، وَمِنْه قولُكَ : زَيدٌ رَحِيمٌ عمْرًا " قَال الشّاعرُ :

إذا مَا صنعتِ الزَّادَ فَالْتمِسِي لَهُ ... أكِيلاً ؛ فإنِّى لسْتُ آكِلَهُ وَحْدِى [٣]

فَـ " أَكيلٌ " بمعنى " آكِلٍ " ، وَقولُ مَنْ قَالَ : إنَّ " فَعيلاً " [بمعنَى فَاعلٍ] [٤] إنَّمَا يَأْتي صِفَةً للذّاتِ ، وَهُوَ من " فَعُلَ " بضمّ العَينِ نَحْوُ " شَرُفَ فَهُو شَرِيفٌ ، وَكَرُمَ فهُوَ كريمٌ " لاَ يكونُ إلاَّ من فعْلٍ لاَزمٍ فلاَ يصحُّ أن يكُونَ " فعيلٌ " عَاملاً [٥] ، فَلا يَقْدَحُ فى قولِ سيبويه ؛ لما بيّنا أنّ " فَعيلاً " قد يأْتي غَيْرَ صِفَةٍ للذّاتِ ، وَأعْنِي بصفَةِ الذَّاتِ الغَرِيزيَّةَ ، وَالقَوْلُ ما قَالَهُ سِيبَوَيْهِ .

١٥٨/ ب

وَيَجُوزُ تقديمُ المنصُوبِ فى هذَا على العَاملِ فتقولُ : " زَيدٌ عمرًا رحيمٌ " وأمّا " مِفْعَالٌ " فَنحْوُ " زَيدٌ مِطْعامُ الضَّيْفَ " ، وَيعملُ جَمْعُ " مِفعَالٍ " عَملَهُ ، قالَ الشّاعرُ :

---

(١) فى (ف) : الحمير ضرابًا " تحريف .

(٢) فى (ف) " البرق " تحريف .

(٣) البيت لقيس بن عاصم المنقرى ، ونسب لحاتم الطائى
وهو فى ملحقات ديوان حاتم ٣١٢ ، ومغنى البيب٢٨٧ ، وشرح شواهده للسيوطى ٥٨٥ ، وشرح ابن القواس ٩٩٠ .

(٤) من (ف) .

(٥) هذا هو المبرد ، انظر المقتضب ١١٣/٢ ، وانظر رد ابن ولاد عليه بحاشية المقتضب ١١٧/٢ .

شُم مَهاوِينَ أَبْدانَ الجزُورِ مَخا ... مِيصَ العَشِيّاتِ لاَ خُورٍ ولا قُزُمُ [1]

فنصَبَ " أبدانَ الجزُورِ " بـِ " مَهَاوِينَ " ، وَهُو جَمْعُ " مِهْوَانٍ ، وَمعناهُ أَنّه يُهِينُ أَبْدَانَ الجزُورِ – وَهِيَ الإبلُ – بِنَحْرِهَا وإِطْعامِ لَحمِهَا .

وقولُهُ : " لا خورٌ " لاَ ضعافٌ ، وهو صفة " مهاوين " .

وَأَمَّا " فَعُولٌ " فنحوُ قول الشاعر ، وَهُو أَبُو طالب بن عَبدِ المطَّلبِ : [2]

ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيفِ سُوقَ سِمَانِها [3]

فنَصبَ : سُوقًا " بِـ " ضَرُوبٍ " ، وَالسُّوقُ : جَمعُ ساقٍ .

وأمَّا " فَعِلٌ " فنحو " حَذِرٌ " ، أَنْشَدَ سِيبَوَيْهِ :

حَذِرٌ أُمُوراً لاَ تهابُ وَ آمِنٌ ... مَا ليسَ مُنْجِيَهُ مِن الأَقْدَارِ [4]

فَنصَبَ " أُموراً " بِـ " حَذِرٍ " ، وقَالَ النّحويُّونَ : هَذَا البيتُ لم يصحّ عن العَرَبِ ، قالَ أَبُو سَعيدٍ : (رَوَى المازنيُّ عن اللّاحقّي أَنّه قالَ) [5]: سَأَلَني سِيبَوَيْهِ عَن شَاهدٍ في تَعدّي " فَعِلٍ " فَعَملْتُ لهُ هَذَا البَيْتَ ، وَرُوِيَ أَنّ الْبَيْتَ لابْنِ المقفّعِ .

---

(١) البيت للكميت بن معروف الأسدي ، وقيل لابن أبي مقبل .
وهو في الكتاب ١/١١٤، وابن يعيش ٦/٧٤ ، والخزانة ٣/٤٤٨ ، وشرح أبيات الكتاب ١/٢١٥ .

(٢) وهو عم رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ، واسمه عبد مناف بن عبد المطلب .

(٣) هذا صدر بيت ، وعجزه :
إذا عدموا زادا فإنك عاقر
وهو في غاية المطالب في شرح ديوان أبي طالب ٧٩ ، والكتاب ١/٥٧ ، والخزانة ٣/٤٤٦ ، والمقتضب ٢/١١٤ ، والعيني٣/٥٣٩ .

(٤) قاله أبو يحيى اللاحقي ، واسمه أبان بن عبد الحميد (٢٠٠ هـ) ، وقيل : إنه من روايته وليس من شعره ، وقيل : إنه مصنوع .
انظر الكتاب ١/٥٨ ، وشرح أبياته لابن السيرافي١/٤٠٩ ، والخزانة ٣/٤٥٦ ، والعيني ٣/٥٤٣ ، وابن القواس ٩٩٢ .

(٥) في الأصل " روى عن المازني أن اللاحقي قال "
وانظر هذه الحكاية في الحلل في شرح أبيات الجمل لابن السيد ١٣١ ، وشرح عيون سيبويه لأبي نصر القرطبي : ٧٩ .

قولُهُ : " حَذِرٌ عُيُوبًا " مِثالٌ لِـ " فَعِلٍ " ، و " فَعِلٌ " أقلُّ من " فَعِيلٍ " أيْ : أسْماءُ الفاعلِ علَى " فعيلٍ " أكْثرُ مِن " فَعِلٍ ".

وَقَولُهُ :

" وَقومُ عمْرٍو غُفُرٌ ذنُوبًا "

فنَصَبَ " ذُنُوبًا " بِـ " غُفُرٍ " وهُوَ جَمْعُ ؛ غَفُورٍ ؛ علَى وَزْنِ " فَعُولٍ " ، قَالَ طَرَفةُ :

ثمَّ زَادُوا أنَّهم فى قَوْمِهِم غُفُرٌ ذَنْبَهُمُ غَيْرُ فُخُرْ (١)

وَيُرْوَى " فُجُر " بالجيمِ ، فَنَصبَ " ذَنبَهُم " بِـ " غفرٍ " كمَا يَتعدَّى وَاحِدُهُ وَهُوَ " غفورٌ ".

قولُه :

" وفُعُلٌ يَعْمَلُ كَالفوَاعِلِ "

يُرِيدُ أنَّ " فُعُلاً " جمعَ " فَعُولٍ " – نحو " غُفُرٌ " جَمعُ " غَفُورٍ " – يَعْمَلُ كَمَا يَعْمَلُ " الفَواعِلُ " جَمْعُ " فاعلة " نحْوُ قَولِ العَجّاج :

أَوالِفاً مَكَّةَ مِنْ وُرْقِ الْحِمَى (٢) .

فَنَصبَ " مكةَ " بِـ " أوالِفَ " ، وَهُوَ جَمْعُ " أَلِفَةٍ " ، وقالَ أبُو كَبِيرٍ الهُذلِىّ (٣) :

مِمّن حَمَلْنَ بهِ وَهنّ عَواقِدٌ حُبُكَ النِّطاقِ فَشَبَّ غَيرَ مُهَبَّلِ (٤)

---

(١) انظر ديوان طرفة بن العبد ٥٥ ، والكتاب ٥٨/١ ، وشرح أبياته ٦٨/١ ، وابن يعيش ٧٥/٦ ، والخزانة ٤٦٤/٣ ، والعينى ٥٤٨/٥ .

(٢) سبق تخريجه ، في ٦٩٥/١ .

(٣) أبو كبير الهذلي هو عامر بن الحليس .
انظر ترجمته في ديوان الهذليين ٨٨/٢ ، والخزانة ٤٦٧/٣ .

(٤) انظر ديوان الهذليين ٩٢/٢ برواية
مما حملن .... حبك الثياب فشب غير مثّقل
وهو في الكتاب ٥٥/١ ، وابن يعيش ٧٤/٦ ، والخزانة ٤٦٦/٣ ، وشرح ابن القواس ١٣٨١ .

فنصَبَ " حُبُكَ النّطاقِ " بِـ " عَواقِدَ " ، وصَرفَهُ لِضُرُورَةِ الشِّعْرِ ، كَمَا [1] صَرَفَ العجَّاجُ " الأوَالفَ " للضّرُورَةِ .

(١) فى الأصل " ولذلك " .

" الصفة المشبهة "

وَيشبِهُ اسمَ الفَاعلِ الإسْمُ الصّفَةْ	كيف أتت نكرةً أوْ مَعْرِفَهْ
فـي سبَبٍ لا أجنـبىٌّ أعْمِلَـــتْ	إذ ثُنِّيتْ وَجُمِعَـتْ وَأنِّثَتْ
والأصْلُ فى معمولهـا أن يَرتفِـعْ	وَقد يُجَرُّ وَانتصَابُه سُمِعْ
تقـولُ : زَيـدٌ حَسَـنُ المقَـالِ	وَهُوَ جميلُ الوَجْهِ وَالفعَالِ
والأصْـلُ فيـه حَسَـنٌ مَقَالُـه	وَالنّصبُ فيه جَائزٌ مثَالُـهُ
شَنْبَـاءُ أنْيَابًـا وَجَـاءَ نَصْـبَـا	الحزْنُ بَابًا وَالعقُورُ كَلْـبَا

يُريدُ أَنّ الاسمَ الصّفـةَ هُوَ الّذى يُشْبِهُ اسْمَ الفَاعلِ ، وَيُريدُ بـالصّفةِ الّتى ١٥٩/ أ لَمْ تَجرِ عَلَى فِعْلِهَا فى حَركَاتِه وَسَكناته وَعَدد الحُرُوف [١] ؛ فإنّ الصّفَـةَ الجَاريَةَ على فعْلِهَا هِىَ اسمُ الفـاعلِ كَضَارِبٍ يَجْرى علَى " يَضْـرِبُ " ، وَذلِكَ نَحْوُ " حَسَنٍ ، وكَرِيمٍ " لكنّهـا تـَجْـرى علَى مـوصُوفاتِـها فى الإعْرَابِ ، وَالتّعريفِ ، والتنكيرِ .

قوله :

" كيف أَتتْ نكرةً أو معرفَهْ "

يُريدُ أنَّها تُشْبهُ اسمَ القـاعلِ فى العَمَلِ مَعْرفةً كـانت أو نكرةً ، ثم ذكرَ وُجوهَ المشَابهةِ، وهِىَ أَرْبعَـةٌ ذكـرَ منها ثلاثةً فقَـالَ : " إذ ثُنّيَت، وَجُمِعَتْ ، وَ أُنّثَتْ " ، ولَمْ يذْكُر الّتذكيرَ ؛ لأنّ التّأنيثَ بَعْدَ الّتذكيرِ وثَانٍ لَهُ .

قولُهُ : " إذ ثُنّيَت " يُرِيدُ أَشْبَهت (اسمَ الفَـاعلِ ؛ لأنّها) [٢] (تُثَنّى) [٣]

---

(١) يقال فى حد الصفة المشبهة : إنها ما اشتقّ من فعلٍ لازمٍ لمن قام به على معنى الثبوت .

(٢) فى الأصل " باسم الفاعل لأن " .

(٣) فى النسختين " ثنيت " والأنسب ما أثبت .

كَما يُثَنَّى اسمُ الفَاعل ، وَتُجمعُ كمَا يُجمعُ ، وَتُؤنَّثُ كما يُؤنَّثُ ، فتقُولُ : " حَسَنَانِ " كَما تقُولُ : " ضَارِبَانِ " ، فَـ " حَسنَانِ " كَـ " ضَارِبَانِ " ، وَ " ضَارِبَانِ " كَ " يَضْرِبَانِ " ، فَـ " حَسَنُونَ " مُشبَّهٌ بِـ " ضَارِبُونَ " مِن جِهَةِ الجمعِ ، وَ " ضَارِبُونَ " مشبّهٌ بقولك " يَضْرِبُونَ " مِنْ حَيْثُ إنّه جَارٍ عليه [1] .

وَأَمّا التّأنيثُ فتقُولُ : " حسنةٌ " كـ " ضَاربةٍ " ، " حَسنَتَانِ " كَـ " ضَارِبَتَانِ " وَأَمّا التّذكيرُ فقولُك : " حَسَنٌ " كَـ " ضَاربٍ " ، وَ " ضاربٌ " ك " يَضرِبُ " .

فهذَا وَجْهُ الشّبَه بينَها وَبيْنَ اسمِ الفَاعلِ .

ومنهم مَنْ أجْرَى اسمَ الفاعلِ من الفعل اللّازمِ مُجْرَاهَا نحو مَررتُ برجُلٍ قائمٍ الأبُ كَمَا تقُولُ : " حسنٌ الوجْهُ " .

قولُهُ :

" فِى سَبَبٍ لاَ أَجْنبِيٍّ أُعْمِلتْ "

إنّما أُعْمِلَت فى السّببِ دُونَ الأجْنَبِىّ ؛ لنُقصَانِها عن اسمِ الفَاعلِ ، فَاسْمُ الفَاعلِ لقوّتِهِ يَعمَلُ فيهما جَميعًا ، تقُولُ فى عمله فى الأجنبيّ : " زَيدٌ ضَاربٌ أَخَا عَمْروٍ " ولاَ تقُولُ : " زَيدٌ حَسَنٌ وَجْهَ عمروٍ " .

فإن قُلْتَ : فاسْمُ الفَاعلِ مِنَ الفعلِ اللّازمِ لاَ يعملُ إلاّ فى السّبَبِ ، وَأنتَ لاَ تقُولُ : مَررتُ برجُلٍ قَائمٍ عمْرٌو " بَلْ قائمٍ أَبُوهُ ، وَكَذلِكَ لاَ تقُولُ : " مَررتُ برجُلٍ حَسَنٍ عَمْرٌو " ، وَيَجُوزُ أَن تقُولَ : " مَررتُ برجُلٍ قَائمٍ عَمْرٌو عندَهُ " ، وَكَذلِكَ يَجُوزُ أَن تقُولَ : مَررتُ برجُلٍ حَسَنٍ عمرٌو عندَه .

---

(١) سقط من (ف) .

قلتُ : أمَّا مَرفوعُهَا فَهُو كمرفُوعِ اسمِ الفَاعلِ اللّازمِ وإنّما يُريدُون أنّ منصوبَها ليس كمنصُوبِ اسم الفَاعلِ المتعدّى ؛ فإنّ منصوبَهُ قد يكونُ من سَبَبِه وقد لاَ يكونُ ، وقد تقدّمَ مثالُه ، ومَعنَى (سَبَبِه) [1] أن يكونَ للموصُوفِ ضميرٌ في المعمُولِ نحو " مَررتُ برجُلٍ حَسنٍ وَجْهُهُ ، وَجميلٍ غُلامُه " ، فإذَا قلتَ : " مَررتُ برجُلٍ حَسَنٍ " فقد عَمِلَتْ في نَفْس ضَميرِ الموصُوفِ لا في سَبَبِه كَمَا تقولُ : " مَررتُ برجُلٍ قَائمٍ " .

فنقصَانُها عن اسم الفَاعلِ من وجُوهٍ :

أحدُهَا : أنّها لاَ تنصبُ إلاَّ السّبَبَ .

وثانيها : أنّها لاَ تعملُ إلاّ في الثّابتِ (في الحَالْ) [2] .

الثالث : أنّها [3] لا تجرى على الفعْلِ .

الرابعُ : أنّها من فعلٍ لاَزمٍ .

الخامسُ : أنّ الجرَّ فيها - إذا تعرّفتْ باللّامِ ، أو أُضيفتْ إلى مَا هُوَ مُعرّفٌ باللّامِ - أجْوَدُ من النّصبِ .

السادسُ : أنّ العطفَ على المجرُورِ بهَا لاَ يجُوزُ بالنّصبِ [4] .

السابعُ : أنّ إضَافتَها أحسنُ من تَنْوِينِهَا .

قولُه : " والأصْلُ في معمُولِهَا " أيْ : في معمُولِ الصّفةِ المشبّهةِ باسْمِ الفَاعلِ .

---

(١) في النسختين " سبب ".

(٢) سقط من (ف) .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) (ف) " على النصب " .

قـولُهُ : " أَن يَرْتفِعَ " أَى : وَالأصلُ رفْـعُ مـعـمُـولِهَـا ، يَعْنِى الأصْـلُ أَن تقُـولَ : " مَررتُ برجُلٍ حَسَنٍ وَجْهُهُ " ، وَإِليه أَشارَ بقولِهِ :

" وَالأصْلُ فيه حَسَنٌ مَقَالُهُ "

أَىْ : الأصْلُ أَن يَرْتَفِعَ " مَقالُهُ " بِـ " حَسَنٍ " ارتفاعَ الفَاعلِ بفعلِه ، وإنَّما كانَ الأصْلُ الرَّفْعَ ؛ لأنّ هذه الصّـفـةَ مـأخـوذةٌ من فـعلٍ لازمٍ لاَ يَتـعَدَّى ، وَإنّمـا شُبِّهت باسْمِ الفَاعلِ فى النَّصْبِ بهَا ، فـهِىَ فيه مَحْمولةٌ عليه ، وَفى الرَّفعِ غيرُ ١٥٩/ ب مَحْمولةٍ على غيرِهَا بلْ ذَلك بَابُهَا ؛ لأنّ الحُسْنَ فى الحقيقة لـ " مَقَاله " ، فإذَا قـالُوا : " مَررتُ برجُلٍ حَسَنٍ وَجْهُهُ " فَأَجْرَوا حُسْنَ الوجهِ وَصْفًا للرَّجُلِ لَفظًا وَهُوَ فى الحقيقةِ للوجْه .

قـولُه : " وقـد يُجرُّ " أَى بعـدَ الـرَّفعِ الاختيَارُ الجرُّ ، والتَّمثيلُ فيه قولُه : " حَسَنُ المَقالِ "

وقـولُه : " وَهُوَ جميلُ الوجهِ " بإضَافة " حَسَنٍ " إلى " المقَالِ " ، و" جَميلٍ " إلى " الـوجْـه " [1] ، فـالمختَارُ بعدَ الرَّفعِ إضافةُ الصّفةِ إلى المُعَرَّفِ باللّامِ كما مُثِّلَ ، وَإنّما اختَارُوا الإضَافةَ ؛ لأنّهم لمَّا نَقَلُوا الصّفةَ فى قولهم : " مَررتُ برجُلٍ جَميلِ الوجْـهِ " إلى " الرَّجُـلِ "وأَسْندُوها إلى ضَميرِ الرَّجُلِ فَجعلُوا "الحُسْنَ" لجُمْـلةِ الرَّجُـلِ علَى سـبيـل المبالغـة ، فلو نوَّنـوا الصّـفةَ وَنصبُـوا " الوجْـهَ " لحملُوهَا على اسـمِ الـفَاعلِ فى المتعدَّى وهِيَ غيرُ مـتعدّيةٍ ، فلمَّا فـاتَ الرَّفعُ الـذى هُوَ أَصْلُها اختِيرَ الجرُّ ، فَفى " جميل " ضميرٌ مَرفوعٌ عـائدٌ عـلى " رجُلٍ " ، وَاختَارُوا تعريفَ " الوجْه " بالألف وَاللّامِ ؛ لأنّهما فيه صـارَتا خَلَفًا من الضّميرِ المضَاف إليـه " الوجهُ " ، فـإنّ الأصْلَ " مـررتُ برجُلٍ جمـيلٍ وَجْـهُهُ " فَـأَخـذْتَ الضّـمـيـرَ المجـرورَ بإضـافـة " وَجْـهٍ " إليـه فَـقـدَّمْـتَـهُ عـلى " الوجْـهِ "

(١) فى الأصل " أخره " تحريف .

وَأسـندتَ إلـيه " جمـيلاً " وَرفـعتَهُ وَأدخلتَ الألفَ وَالَّلامَ على " الوجه " عِوَضًا منه . (١)

قَولُه : " وانْتصَابُه سُمِعْ " يُريدُ وَانتصابُ معمُولِ الصّفةِ المشبّهةِ باسم الفَاعلِ ، وقد جاءَ فى الشّعرِ ، والمثالُ فيه قولُه (٢) :

" شـنبـاء أنيـابًا ، وَالحزْنُ بـابا ، وَالـعَقـُور كَلْبَا "

فأَمّا " شنباءُ أَنْيابًا ، فَعَجزُ بيتٍ لأبى زبيدٍ الطائىّ ، وصدرُهُ :

هَيْفَاءُ مُقْبِلَةٌ عجزْاءُ مُدْبِرَةٌ مَحْطوطةٌ جُدِلتْ شنباءُ أَنْيابَا (٣)

كـأنّه قَـالَ : نَقِيّةٌ أنيـابًا ، فالتّنوينُ محذُوفٌ من " شـنبـاءَ " ؛ لأنّهـا لا تَنْصَرِفُ ، وَ" المحطوطَةُ " براّقةُ اللّونِ ، وَقِيلَ : الملساءُ الظَّهرِ .

وَ" أنْيابًا " منصوبٌ على التَّشْبيـهِ بالمفعُولِ ، وَقِيلَ : تَمْـييزٌ ، وإذا كانت الصّفةُ مشبّهةً باسمِ الفَاعلِ وَجَبَ أن يكونَ منصوبُها مشبّهًا بالمفعُولِ ، وَكَذلكَ القْولُ فى :

الحَزْنُ بَابًا وَالعَقُورُ كَلْبَا (٤)

يجبُ النّصْبُ فيه لِتَعذّرِ الإضَافةِ مَعَ تَعْريفِ الأوّلِ وَتَنْكيرِ الثَّانِي ، وفى هذه المسألة ثمانيةَ عَشَرَ وَجْهًا (٥) ، وذلك لأنّ معمُولَ هذه الصّفةِ إمَّا أن يكُونَ مُعرّفًا باللّام وهِىَ نكرةٌ ـ أعنى الصفة ـ كقولِه : " حَسَنُ المقَالِ " ، أو بالإضافةِ

---

(١) انظر خلاف النحويين في مجئ " أل " عوضًا من الضمير فى شرح التسهيل لابن مالك ١/٢٩٤ .

(٢) الضمير فى " قوله " يعود على المصنف ، أما الشعر فسيأتى بيانه .

(٣) الشاهد فى ديوانه ٣٦ ، والكتاب ١/١٠٢ ، وابن يعيش ٦/٨٦ ، والعينى ٣/٥٩٣ .

(٤) هذا الرجز لرؤبة بن العجاج ، وقبله :

فذاك وخم لا يبالى السبا

ديوانه ١٥ ، والكتاب ١/١٠٣ ، والمقتضب ٤/١٦٢ ، والخزانة ٣/٤٨٠ .

(٥) انظر هذه الأوجه فى شرح ابن القواس ٩٩٧ – ١٠٠١ ، وابن يعيش ٦ / ٨٤ .

إلى مُضْمرٍ وهى نكرةٌ - أعنى الصّفة - كقوله : " حسَنٌ مقالُهُ " ، أو منكُورًا كَقَوله : " شَنْباء أَنْيَابًا . فَهَذه ثلاثةُ أَوْجُه يَجُوزُ فى كُلِّ وَجْهٍ من هذه الثّلاثة ثلاثةُ أَوْجُهٍ فصَارتْ تِسْعةَ أَوْجُهٍ مَعَ تَنْكيرِ الصّفةِ ، تقُولُ : " هُو حَسنُ المقالِ " بالإضَافةِ ، فإن نوّنت " حَسنًا " جَازَ فى " المقَالِ " الرَّفعُ وَالنَّصبُ ، أمّا الرّفعُ ففَاعِلٌ ، وَأمّا النّصبُ فعلى التّشبيه بالمفعُولِ ، فهذه ثلاثةُ أوجهٍ مَعَ تَعْريفِ الثّانى بالألفِ واللاَّمِ .

فَإنْ عرّفْته بالإضَافةِ ، فإمّا أن تنوّنَ " حَسَنًا " أَوْ لاَ ، فإن نوّنتَه نحو " حَسَنٌ مقالُهُ " جَازَ فى " مقالِه " الرّفعُ بأنّه فاعلٌ ، والنَّصْبُ على التَّشْبيهِ بالمفعُولِ ، وإن لم تنوّن جررتَهُ بالإضَافةِ ، وقد ضعّفُوا هذا الوجْهَ ، فهذه ثلاثةُ أَوْجُهٍ مَعَ تَعْريفِ الثّانى بالإضافةِ ، فإن نكّرتَ الثّانىَ ، فإمّا أن تنوّن الصّفةَ ١٦٠/أ ، أَوْ لاَ ، فإن نوّنتَهَا جَازَ فى معمولِهَا الرّفعُ ، وَالنّصبُ ، فالرفعُ نحو " حَسَنٌ مَقالٌ " ، والنّصبُ " حسنٌ مَقَالاً " ومثل النّصبِ " شنباءُ أنيابًا " ، وإن لم تنوّن جَررتَ بالإضَافةِ ، فهذه تسعةُ أوجُهٍ مَعَ تَنْكيرِ الصّفةِ . فإن عرّفتهَا بالألفِ وَاللامِ ، فإمّا أن تعرّفَ المعمُولَ ، أَوْ لاَ ، فإن لم تعرّفه جَازَ فيه وجْهَانِ ، الرّفعُ والنَّصْبُ نحو " الحسن وجهٌ ، والحسنُ وَجْهًا " ومثلُه فى النّصب :

" الحزنُ بَابًا ، وَالعَقورُ كَلْبًا "

ولايجُوزُ الجرُّ فسقَطَ وَجْهٌ ، فإن عرّفتَ معمُولَهَا ، فإمّا أن تعرّفَه بالإضافةِ ، أو بالألفِ وَاللامِ ، فإن كانَ بالإضَافةِ فوجْهَانِ الرّفعُ ، وَالنّصبُ ، فالرّفعُ نحو " الحسنُ وَجْهُهُ " ، وَالنَّصبُ نحو " الحَسَنُ وَجْهَهُ " ، وَيمتَنِعُ الجرُّ أيضًا ؛ لأنّ المعرّفَ باللّامِ لاَ يُضافُ إلاّ إلى مثلِه فسقَطَ الجرُّ مَعَ التّنكيرِ وَمَعَ الإضَافَةِ فبَقِيَ

وجْـهَانِ فى كُلّ مسـألةٍ ، وَإن تَعرّفَ الثـانى باللّامِ جَـازَ فيـه ثلاثةُ أوجُـهٍ ، الجرُّ بالإضَافةِ ، وَالرّفعُ ، والنّصْبُ نحو " الحسنُ الوجْهُ مَعًا .

فهذه ثلاثةُ أوْجُهٍ ، وَقَبلَهَا أرْبعةُ أوْجُهٍ صارَتْ سَبْعةً ، وكانَ يَنْبغي أن تكُونَ تِسْعةً كالْمَسـألةِ الّتى قبْلَها لكن سَقَط منها وَجْهَانِ فبَقِيَ سَبْعةٌ تُضَافُ إلى التّسعةِ المتقدّمةِ فتَصيرُ ستّةَ عَشرَ وَجْهاً .

وَكُلُّ مَوْضـعٍ يُرفَعُ (فيهِ) [١] فَـهُوَ فَاعِلٌ وليْسَ فى الصّفةِ ضَميرٌ ، وَكلُّ مَوْضـعٍ يُنْصَبُ أوْ يُجَرُّ ففي الصّفةِ ضـميرٌ، وَضَميرٌ واحدٌ أحْسَنُ من ضَميرَيْنِ ، ومثالُ الضّميريْنِ النّصْبُ فى المضَافِ نحو " الحسنُ وَجْهَهُ " فإنّ في الصّفةِ ضميرًا ، وَفِي " الوجْهِ " الضّميرُ المضافُ إليه ، وقَدْ تخلُو من الضّمير للعِلْمِ بهِ فِيمَا إذَا رَفعتَ بهَا المعرّفَ باللّام ، أو المنكّرَ ، فاعْرِفْهُ .

---

(١) فى النسختين (فيها) وكتب فوق " فيها " فى الأصل بخط مغاير " المعمول أو الظاهر " وهو تفسير لنائب الفاعل فى (يرفع).

" أفعل التفضيل "

وَأفعلُ التفضيلِ ليس يرتفعْ مظهرُه إلاَّ شُذُوذاً قد سُمِعْ
في ما رأيتُ رَجُلاً أَحْسَنَ في عَيْنَيْهِ كُحْلٌ منْهُ في عَيْنِ الصَّفي
إمَّا أضَفتَهُ وَإمَّا نَصَبْا كَخَيرِ حَافظٍ وَخَيرِ عُقَبَا

أَفعلُ التّفضيلِ [يُصَاغُ] [١] ممّا يُصَاغُ منه فعلُ التّعجبِ ، وقد تقدّم مَا يُصاغُ منه فعل التّعجب [٢] فاستَعملْهُ هُنا ، وَإنّما اشتركَا في البنَاءِ لاشتراكهما في المعنَى ؛ لأنّ التعجُّبَ وَالتّفضيلَ مشتركَانِ في رَفْعِ الشَّيءِ عَلَى غَيرهِ في تلك الخُصلَة .

وَقِيلَ فِي تَعْرِيفهِ : هُوَ مَا اشْتُقّ من فِعْلٍ لِمَوْصُوف[٣] بزيادةٍ عَلَى غَيْرِهِ .
فقولُهم : " مَا اشْتُقَّ مِن فِعْلٍ " كالجِنْسِ الشَّامِلِ لاسْمِ الفَاعلِ وَاسمِ المفعُولِ ، وَاسمِ الزّمانِ كالمصيفِ ، والمكانِ كَالمدخَلِ لموضعِ الدُّخُولِ.

وَقَولُهُم : " لموصُوفٍ " كالفَصلِ الَّذي يَخرُجُ به الزّمانُ ، وَالمكانُ " ؛ لأنَّهما وَإن كَانَا مُشْتَقّيْنِ من فِعْلٍ لكنّهُما ليْسَا لِمَوْصُوفٍ، أي ليْسَا صِفَتَيْنِ لموصُوفٍ .
وَقَولُهُم : « بزيادةٍ عَلَى غَيرهِ » ليخْرُجَ بِهِ غَيرُهُ من الصّفَاتِ التي لا شركةَ فِيهَا ، لأنَّ الزّيَادةَ تقتضِي ثُبُوتَ شَيءٍ مُزِيدٍ عَلَيْهِ ، وَذَلكَ الشَّيءُ المزيدُ عليه مُشْتَرِكٌ فيهِ .

قولُهُ: " لَيْسَ يَرْتَفِع مظهرُه " يُريدُ مظهرَ أفعلِ التّفضيلِ، وَاحترزَ بقوله:

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) ينظر ٢ / ١١٠ فيما تقدم .

(٣) في الأصل " الموصوف " تحريف .

" يَرْتفِعُ " عن النّصب ؛ فَـإنّه ينصبُ الظاهرَ على التّمـيـيزِ نحـو " زَيدٌ أَحسنُ النَّاسِ وَجْهاً " ، وَاحترزَ بقوله : " مظهره " عن الضّمير ؛ فإنّ المضمرَ يَرْتفِعُ بهِ نـحو " زيدٌ أَحْسَنُ مِنْكَ وَجْهاً " ، ففي " أَحْسَنَ " ضَمِيرٌ فاعلٌ مرتفعٌ بهِ. ١٦٠/ ب

قـولُهُ : " إلاّ شُذُوذاً " يُريدُ ليْسَ يَرْتفِعُ مظهرُه إلاَّ ارتفَاعَ شـذُوذٍ ثُمَّ مَـثَّلَ بذلك الشّـذوذِ وَهُوَ قولُه :

" مَا رَأَيتُ رَجُلاً أَحْسَنَ فى عَيْنَيْهِ كُحْلٌ مِنْهُ فى عَيْنِ الصّفى .

فَـ " رَجُـلاً " مـفـعُـولُ " رَأَيتُ " ، وَ " أَحْسَنَ " نعتٌ لهُ ، و " فِي عَـيْنَيْـهِ " يتـعلّـقُ بِـ " أَحْـسَـنَ " فَـهُـوَ فـى مـوضـعِ نَصْـبٍ ، وَ " كُـحْـلٌ " فَـاعِـلٌ مرفُـوعٌ بِـ " أَحْسَنَ " ، (وَ " مِنْهُ " متعلّق بِـ " أَحْسَنَ ") [1] ، وَ " الهَاءُ " فيه ضميرُ الكُحْلِ ، وَ " في عَينِ الصَّفي " حَالٌ من الضـمـير في " مِنْهُ " ، وَلا يـجُوزُ رفـعُ " الكُـحـل " بالابـتـداءِ ، وَ " أَحْـسَـنُ " خَـبـرُهُ ، وَلاَ رفْـعُ " أَحْـسَنَ " بالابتداءِ وَ " الكحْلُ " خبرُهُ ؛ لأنَّه يلزمُ الفصلُ بينَ " أَحْسَنَ " وَصلته وَهُـوَ " مِـنْـهُ " بِأَجْنَبِيٍّ ، لأنّ " مِنْهُ " من تتمّةِ " أَحْسَنَ " ، فإن قـدّمتَ " مِنْهُ " علـى " الكُحْل " لم يجُـز أَيضـاً ؛ لأنّ " الهـاءَ " فى " مِنْهُ " ضـمـيرُ الكُحلِ فَلَزِم من تَقْديمِه تَقْديمُ المضمَرِ علَى المظهَرِ لَفْظاً وَمَعْنًى فتَعيَّنَ رفْعُه بِـ " أَحْسَنَ " .

وَأَقُـولُ : فى المسـألـةِ وَجْـهٌ وهُوَ أن تُؤَخّـرَ " الكُحلَ " إلى آخـرِ الكـلاَمِ فـتـقُـولَ : " مَا رَأيتُ رجُلاً أَحْسَنَ فى عَـيْنَيـهِ مِنْهُ فى عَيْنِ زَيدٍ الكُحْلُ " ، فـإنَّ المسْـألَةَ تجُـوزُ إذَا رفـعْـتَ " الكُحْلَ " بالابْتِدَاءِ ، وَجَـعلْـتَ " أَحْسنَ " الخَبـرَ؛لأنَّ المبتَدأَ فى النّيةِ مُتقدّمٌ علَى الخَبَرِ ، فيكُونُ الضّميرُ عَائداً علَى " الكُحْلِ "مَعْنًى لاَ لَفْظاً " كَقَولِهم : في دَارِهِ زَيدٌ .

---

(١) سقط فى (ف) انتقال نظر ، وهى من حاشية الأصل .

وقيل : يجوزُ أن يَرفع [1] أفعلُ التفضيلِ الظّاهرَ إذا كَانَ المرفوعُ بهِ مُفَضّلاً عَلَى نَفْسهِ باعتبار محلّين كهذه المسألةِ ؛ فإنّ " الكحلَ " مُفَضَّلٌ علَى نَفْسهِ باعتبار كَوْنهِ " فى عينِ الصّفي "

قولُه :

" إمّا أضفتَه ، وَ إمّا نصَبا "

يُريدُ أنّه إذَا لمْ يرفع المظهر شاذًا ، فإذَا انتفَى الرّفعُ فيمَا بعدَه بقِيَ إمّا الإضَافةُ ، وَ إمّا النّصب

فإن قلتَ: كيفَ عطفَ الاسمَ وهُوَ " النّصْبُ " عَلَى الفعْلِ وهو " أضفته "؟

قلتُ : النَّصْبُ مصدرُ " نَصَبَ يَنصبُ نَصبًا " فكأنّه قَالَ : " وإمّا نَصَبْتَهُ نَصْباً "

قولُه : " كخَيرِ حَافظٍ " مثالٌ للجرِّ بالإضَافة.

قولُه : " وَخير عُقباً " مثالٌ للنّصب على التَّمييز .

وقِيلَ : كلُّ موضعٍ يكونُ أفعلُ فيه مُضَافاً إلى مَا هُوَ بَعْضُهُ – أي أفعل التّفضيل بعضُ المضَافِ إليه – يجُوزُ الجرُّ بالإضَافةِ نحو قولك : وَجْهُ زَيدٍ أَحسنُ وَجْهٍ ، وَ شَعرُ زَيدٍ أَحسنُ شَعرٍ ، وَ زَيدٌ أفضلُ رجلٍ ، وأفضلُ الرِّجَالِ ، فإذَا كانَ " أفعلُ " جزءاً ممّا بعدَهُ جازت الإضَافةُ ، فَإن كَانَ مَا بعدَ " أَفعلَ " جزءاً مِنْهُ (أعني من " أَفْعلَ ") [2] فالنّصْبُ لاَ غيرُ كقولك : " زَيدٌ أَحسنُ وَجْهاً " ، فإنّ " أَحسَنَ " خَبرٌ عن " زَيدٍ " وَالخبرُ المفردُ هُوَ المبتدأُ ، وَ " أَحسنُ " هُوَ " زَيدٌ " ، وَ " الوَجْهُ " جُزْءٌ من " زَيدٍ " فهُو جُزءٌ من خَبرِهِ ، فإن لم يكن جُزءاً مِنْهُ بلْ كَانَ غيرَهُ لكن له به مُلاَبَسةٌ فَالنصبُ أيضاً نحو قولك : " زَيدٌ أَصدَقُ حَديثاً ، وَأَنظفُ ثَوباً " .

---

(1) (ف) " يرتفع " .

(2) سقط من (ف) .

" المصدر "

وَيعملُ المصدَرُ مهمَا قُدِّرا ... بأنْ وَفعلٍ منهُ مَا تَنَكَّرَا
كسَرَّني ضَرْبُ سَعِيدٌ عَمراً ... وَسَاءني إغْضابُ عَمرٍو بَكْرَا
يُضافُ للمفعُولِ كاسمِ الفاعلِ ... وَقد يُضَافُ تَارةً للفَاعِلِ
وإن يكن بالّلام قَدْ تعرَّفَا ... كَالضَّرْبِ مِسْمَعاً فقَالوا ضَعُفَا

هَذا هُو رابعُ مَا يَعملُ من الأسْماءِ وَهُوَ المصدَرُ ، وَاحترزَ بقوله : ١٦١/أ

" مهما قُدِّرَا بأن وَفعلٍ " عن المصدَرِ المؤكّدِ للفعْلِ ؛ فإنّه لاَ يعملُ ؛ لفواتِ تقديره بِأنْ وَ الفعْلِ ، وذَلك نحو " ضَرِبْتُ ضَرْباً زَيداً " ، فَ " زَيدٌ " منصُوبٌ بِـ " ضَرَبْتُ " لاَ بالمصدَرِ .

فإن قُلتَ : فإنّك تقولُ : " ضَربتُكَ ضَرْبَ الأميرِ اللّصَّ " ؛ فإنّ المصدَرَ هُنَا مؤكّدٌ للفعلِ (وَمَعَ ذَلك قد عَمِلَ وَ يَصحُّ تَقديرُهُ بأَنْ والفعلِ ؟

قلتُ : المصدرُ هُنَا ليسَ مؤكّداً للفعلِ)[1] بل المصدَرُ المؤكدُ لَهُ مَحْذُوفٌ، إذْ التقديرُ " ضَرَبتُكَ ضَرْباً مِثْلَ ضَرْبِ الأميرِ اللّصَّ " فَحَذَفَ المصدَرَ الموكِّد وَ صِفَتَهُ ـ وَهُوَ " مثْلُ " ـ ، وَالمرادُ بالمؤكِّدِ أنّ المصدَرَ فِعْلٌ[2] لفَاعِلِ الفعلِ النَّاصبِ للمصدَرِ ، وَ " ضَربُ الأميرِ " ليسَ من فعل " التّاءِ " فى " ضَربتُ " .

فإن قِيلَ : فمَا تقُولُ فى قولهم : " سَقْياً لِزَيدٍ " فَإنّ الّلامَ متعلّقةٌ بالمصدَرِ وهُوَ فعلٌ لفَاعلِ الفعلِ ؛ لأنَّ المعنَى " سَقَاك اللّهُ سَقْياً " فَقد عَمِلَ وَلَمْ يَصِحّ تقديرُهُ بأنْ وَ الفعلِ ؟

---

(١) سقط من (ف) انتقال نظر .

(٢) فى النسختين : فعلاً " تحريف .

قلتُ : قد قيلَ : إنّ الّلامَ فى " لك " للبيَانِ ويتعلّق بفعلٍ محذوفٍ ، وَالتّقديرُ " أعْنى لَكَ " ، وقيلَ : العَاملُ فيه العاملُ فى المصدَرِ وَهُوَ الفعلُ ، فَعلَى هذَا إذا قلتَ : " سَقْيًا زَيداً " فإنّ " زَيداً " منصُوبٌ بالفعلِ النّاصبِ للمصدَرِ ، وقِيلَ : العَاملُ فيه نفسُ المصدَرِ ؛ لأنّه قد صارَ عِوَضاً من الفعلِ وَخَلَفاً عنه ، فمهمَا قُدّر المصدَرُ بأنْ وَالفعلِ اتّفقوا على إعماله ، فإن كانَ مؤكداً للفعلِ أو مُبيّناً لنوعِهِ ، أو لعدد مرّاتِه ، أو لتحديدهِ فَمتّفقٌ عَلى أنّه لاَ يَعملُ ، فإن كَانَ عِوضاً عن الفعلِ وَبَدلاً عنه ففى إعمَالهِ خلافٌ ، قالَ أبُو عليّ : الدّليلُ على أنّ المصدَرَ الذى هو خَلَفٌ عن لفظِ الفعلِ هُوَ العَاملُ قولُه تَعالَى : ﴿ فَضَرْبَ الرِّقَابِ ﴾ (١) ، فلو كانَ الفعلُ هُوَ العَاملَ لَمَا أُضيفَ المصدَرُ إلى المفعُولِ إلاّ علَى سَبيلِ التّشْبيهِ ، وَليسَ المرادُ (فَإِذَا لَقِيتُمُ الّذِينَ كَفَرُوا فَاضْرِبُوا ضَرْباً مِثْلَ ضَرْبِ الرِّقَابِ " ، بَلِ المرَادُ " فَاضْرِبُوا الرِّقَابَ " . (٢)

وَإنّما اشْتَرطُوا فى إعْماله غَالباً تقديرَهُ بأَنْ وَالْفعْلِ ؛ لقوّة شبَهِ ذلك بالفعلِ فى تأويل الاسمِ حتّى يخبرَ عَنْهُ ، وَكَذلك يجْعل المصدَرُ فى تأويل الفعلِ ، فإن لم يصحّ تقديرُه بأَنْ وَالفعلِ لَمْ يَعْملْ ، وكذَا إذا وُصِفَ قبلَ العمَلِ ؛ لأنّ الصّفةَ تصيرُ فَاصلةً بينَهُ وَبينَ معمُولهِ ، وَكذَا إذَا صُغِّرَ لم يعملْ ؛ لبُعدهِ عن شبَهِ الفعلِ بذَلك .

قولُه : " منْهُ مَا تَنكّرَ " أَي : من المصدَرِ مَا يكُونُ نكرةً وَهُوَ أَقْوَى أحْوَالهِ فى الإعمَالِ ؛ لأنّه بالتنكيرِ قَوِيَ شبهه بالفعلِ ، إذ الفعلُ لاَ يقبلُ التّعريفَ .

---

(١) سورة محمد ٤ .

(٢) انظر شرح ابن القواس ١٠٠٧ ، وابن يعيش ٦/٥٩ .

قـولُه : " سَــرّنى ضَــرْبُ سَــعِـيـدٌ عَمـراً " مـثـالٌ [١] لإعْـمـالِ المصـدَرِ المنـكّرِ ، فَـ " سَعِيدٌ " فَاعلٌ ، وَ " عَمروٌ " مفعُولٌ ، ثم المضَافُ يلى المنكّرَ فى قوّةِ العَملِ وَإِن كانت الإضَـافةُ تعرّفُ ؛ لأنَّ تعريفَ الإضَافةِ يأتى بعد ذِكْرِ المضَافِ علَى صُورةِ النّكرةِ ثُمّ بعْدَ ذلِكَ يَسْرى إليْهِ من الثّانى بخلافِ التّعْريفِ بـالّلامِ ، فـإذَا أضـفتَ المـصـدَرَ فـتَارةً تـضـيـفُـهُ إلـى الـفَـاعِلِ فـتـجُـرُّهُ وَتـنــصِبُ المــفــعُولَ كـقَـولـهِ :

" وَسَــاءَنــي إغْــضَــابُ عَمْروٍ وبَكْرًا " ،

فَـ " عَـمْروٌ " فَاعلٌ ، [ولَو][٢] وَصَفْتَهُ جَازَ رفعُ الصّفةِ على الموضعِ ، وَكذَا لَوْ عَطَفْتَ عَليهِ ، قالَ الشّاعرُ :

حَتَّى تَهجَّرَ في الرَّوَاحِ وَهَاجَها [٣] طَلَبُ الْمُعَقِّبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ [٤]

فَرفعَ " المظلُومَ " وَهُوَ صِفةُ " المعقّبِ " علَى الموضعِ .

وَإنّما جازَت إضَافَةُ المصدَرِ إلى الفاعلِ ؛ لأنَّ المصدَرَ غَيرُ الفَاعلِ ، فإذا أضفتَهُ إلى المفعُولِ جَررتَهُ وَرَفعتَ الفَاعِلَ نحْوُ : " أَعجبنى ركُوبُ الفَرسِ زَيدٌ " .

قولُهُ : " يُضَافُ للمفعُولِ " يُريدُ إلى المفعُولِ. ١٦١/ ب

قولُه : " كاسم الفَاعِلِ " أَى : كَما يُضَافُ اسمُ الفَاعِلِ إلى المفعُولِ ، لكن المـصـدَرُ يُضَـافُ إلى الفَـاعِلِ ؛ لمـا ذكـرنَا ، وَأمّـا اسـمُ الفَـاعلِ فـلاَ يُضَـافُ إليه ؛ لِمَا فيه من إضَافةِ الشّئِ إلى نَفسهِ .

---

(١) فى الأصل " مثل "

(٢) سقط من الأصل .

(٣) فى النسختين " وعاقها " ، وصححت بحاشية الأصل " وهاجها " .

(٤) البيت للبيد بن ربيعة ، وهو فى ديوانه (شرح) ١٢٨ ، ومعانى القرآن ٦٦/٢ ، والمحتسب ١٣/٢ ، والمفصل ٢٢٥ ، والخزانة ٣٣٤/١ .

القسمُ الثالثُ من أَقسام إعمَالِ المصدَرِ المعرَّفُ باللَّامِ ، كَقولِ الشَّاعرِ :

كَررتُ فلم أَنْكُلْ عن الضّربِ مِسْمَعاَ [(١)]

فَـ " مِسْمَعٌ " اسمُ رجُلٍ ، وَهُوَ منصُوبٌ بِـ " الضّربِ " .

قولُه : " فقالوا ضَعُفَا أى : ضَعُفَ إعْمَالُه معرّفاً باللّامِ ؛ لأنّ المصدَرَ إنّما يَعملُ لمضارعته الفعلَ ، وَالفعلُ لاَ يقبلُ التّعريفَ .

وقِيلَ : لأنَّ تَقْديرَهُ بأَنْ وَالفِعْلِ يَمنعُ من دخُولِ اللّامِ عليه ، لأنّها حَرْفٌ وَلاَمُ التّعريفِ لاَ يدخُل علَى الحرْفِ .

فَإن قِيلَ : فكيفَ دَخلَ علَى " أَنْ " حَرفُ الجرِّ نحو : عَجبتُ مِنْ أَن يَقُومَ ، وَوَقَعتْ فَاعلةً أَوْ مفعُولةً ، وَالحرْفُ لاَ يقعُ ذلك الموقعَ ؟

قلتُ : لأنّ الَّلامَ كالجُزْءِ ممّا يعرّفه وَ " أَنْ " [(٢)] كالجُزْءِ ، وَأيضاً لأنّها مَوصولةٌ ، فتقديرُ " أَنْ " يَمنعُ من جَعلِ اللّامِ كجُزْءِ الكلمةِ ، وَلذلك يدخلُ حرفُ الجرّ على اللّامِ كمَا يَدخلُ على " أَنْ " .

وَقِيلَ : إنَّ " مَسْمَعاً " منصُوبٌ بمصدَرٍ آخَرَ مُقدّرٍ مُنكّرٍ دَلّ عليه المعرّفُ [(٣)] ، وقد جَاءَ في القرآنِ : ﴿ لاَ يُحِبُّ اللَّهُ الجَهْرَ بالسُّوءِ مِنَ الْقَولِ ﴾[(٤)] ، فالبَاءُ فى " بالسُّوءِ " يتعلّق بِـ " الْجَهْرِ " وَهُوَ معرّفٌ باللّام .

وَقِيلَ : هُوَ مَنصُوبٌ بِـ " كَرَرْتُ " وَهُوَ ضَعيفٌ ؛ لأنّه لاَ يتعدّى إلاّ بحَرفِ

---

(١) هذا عجز بيت للمرار الأسدى ، وقيل : لمالك بن زغبة الباهلى ، وصدره :

لقد علمت أولى المغيرة أننى

وهو فى الكتاب ٩٩/١ ، وابن يعيش ٩/٦ ، والعينى ٤٠/٣ ، والخزانة ٢٩/٨ .

(٢) بعده فى الأصل لفظة " كن " وليس لها – فى نظرى – معنى فى هذا المقام فأسقطتها .

(٣) أى : عن الضرب ضرب مسمعاً ، فالضرب المقدر بدل من الأول عن التحفة الشافية لوحة ١٤٢/ ب .

(٤) سورة النساء ١٤٨ .

الجرّ ، وَحَذفُ حَرفِ الجرِّ ضعيفٌ [1] .

وَكُلُّ مصدَرٍ فِى الاسمِ قد عَمِلْ   معمُوله أخِّرَ إذْ بهِ وُصِلْ

لا يتقدّمُ معمُولُ المصدَرِ عليه ، وقد علّل امتناع التّقديم بقوله : " إذْ بهِ وُصِلْ " تقديرُهُ إذْ وُصِلَ المصدَرُ بمعمُوله ، فالمصدرُ موصُولٌ بمعمُوله. وإنّما قُلنا : إنّه موصولٌ ؛ لتقديره بـ " أنْ " وَالفعْلِ ، وكمَا لاَ يتقدّمُ معمولُ الفعلِ ـ إذَا ظَهرتْ " أنْ " ـ عليه كَذلِكَ لا يجوزُ تقديمُ ما هُوَ مقدّرٌ بذلك ، وَأمّا قولُ الشّاعرِ :

فَمَا يَرْجُو ابن عَمّي عَنْهُ دَفعي [2]

فليس " عنه " متعلّقاً بـ " دفعي " بلْ هُوَ تَبْيينٌ ، أَيْ : أَعْنى " عَنْهُ " ، أَوْ بفعلٍ دَلّ عليه " دَفْعِي " وَفِرَاراً من تقديمِ شيءٍ مِنْ صِلَةِ المصدَرِ عليه . فإن كانَ المصدرُ نائباً عن الفعلِ وَبَدلاً منهُ جَازَ تقديمُ معمولِه عليهِ ؛ لأنّه ليس مُقدّراً بِـ " أَنْ " وَالفعلِ كَقولك : " سَقْياً زَيداً ، وَزَيداً سَقياً " ؛ لأنّه بمعنَى الأمرِ ، وكما لاَ يتقدّمُ معمولُهُ عليه لاَ يفصلُ بينَهُ وَبينَ معمُولهِ بأَجْنبيّ ، ونعني بالأجنبيّ ما لم يعمَلْ فيهِ المصدَرُ بنفسهِ وَلاَ بوَاسطةٍ ، وَإنّما قُلنا " وَلاَ بواسطةٍ " ليدخُلَ فيه تابعُ معمُوله لما فيه من التّفرقة بينَ الشّيْ وَأجْزائه ، وَالمسألةُ المشهُورَةُ [3] فى هذَا " أَعْجبَنِي ضَرْبُ زَيدٍ عَمْراً الْيَوْمَ عِنْدَ بَكْرٍ " ، فإن عَلّقتَ [4] الظّرفَيْنِ بالمصدَرِ ـ أي : تجعلُ الضّربَ وَاقعاً فيهما ـ فَيجوزُ أن يقعَا بعدَ المصدَرِ فى

---

(١) انظر هذا فى شرح ابن القواس ١٠١٠ .

(٢) قائله أبو الطمحان القينى حنظلة بن الشرقى .

انظر المرتجل ٢٤١ ، وشرح ابن القواس ١٠١١ .

(٣) هذه المسألة ذكرها أبو على الفارسى فى الإيضاح العضدى ١٥٩ .

(٤) في (ف) « عطفت » تحريف .

أيّ موضعٍ شئتَ ، ويمتنعُ تقديمُهما عليه ؛ لأنّهما من صلته والصلةُ جزءٌ مبيّنٌ للموصُولِ ومكملٌ له فلاَ يجوزُ تقديمُه عليه (١) .

فَإن جعلتَهُما مُتعلّقين بِـ " أَعْجَبَنِي " جَازَ تقديمُهما على المصدَرِ وَتأْخيرُهُمَا عن جَميعِ صلتهِ ، ولاَ يُوقع أحدُهمَا بينَ الموصُولِ وَصلتِه ولاَ بينَ بعضِ الصلّةِ وَبعْضٍ ؛ لأنّ الفصْلَ بالأجْنبيّ مُمْتنِعٌ ، فإن علّقتَ أحدَهُمَا بِـ " أَعْجَبَنِي " ، وَالآخَرَ بالمصدَرِ جَازَ تقديمُ ما تعلّقُهُ بالفعلِ عَلَى المصدَرِ ووَجبَ تأخيرُهُ عن جَميعِ صلةِ المصدَرِ ، وَامتنَع فيما تعلّقُهُ بالمصدَرِ التّقديمُ (٢) .

مسألةٌ [تقولُ] (٣) : أعْلَمَ المُعْلِمُ زَيداً عَمْراً قَائماً بَكراً جَعْفَراً مُنطلقاً إعلاَمَ خَالدٍ محمداً علياً فَاضِلاً، فالثّلاثةُ الأخيرةُ منصُوبةٌ بـ " إعْلاَمٍ " ، وَالثّلاثةُ التي قبلَهَا منصُوبةٌ بِـ " أَعْلَمَ " ، وَالثّلاثةُ الأولُ لِـ " المُعْلِمِ " ، وَلاَ يقدّمُ من المعمُولات التّسعةِ (٤) المذكُورةِ إلاّ مَعْمولاتُ الفعلِ ، ولا يجوزُ أن تخلطَ معمُولاَت أحدِهمَا بالآخَرِ . ١٦٢/أ

مسألةٌ : يَعْملُ المصدَرُ ماضِياً كان أَوْ مُستقبلاً ولاَ يَعْملُ للحَالِ ؛ لأنّ " أنْ " لاَ يصحّ تقديرُها في فعْلِ الحَالِ ، فإن أَردتَ ذلك أدخلْتَ عليه " مَا " المصدريّةَ ، إذْ كانت " أَنْ " حرفَ استقبَال فمعنَاهَا ينافى تقديرَهَا في الحَالِ ، ولذلك يرتفعُ الفعلُ بعدَ " حَتَّى " إذَا كانَ للحَالِ ؛ لتعذّرِ تقدير " أَنْ " بَعدَهَا .

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) انظر المقصد ٥٥٧ .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) في الأصل " السبعة " تحريف .

مسأَلةٌ : ويُحذفُ فَاعِلُ المصدَرِ قَالَ اللَّهُ تَعالى ﴿ أَوْ إِطْعَامٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا ﴾ [1] فحذَفَ الفَاعِلَ ، وَإِنّما حَذَفَهُ : لأنَّه مَعَ المصَدرِ ليس أَحَدَ جُزأى الجُملةِ بخلافِ الفعلِ فإنّ الفَاعِلَ مَعَهُ هُو الجُزءُ المعتمدُ عليه فى الجُملةِ ، وَأمّا مَعَ المصدَرِ فَليسَ كذلك ، ولهذَا يضَافُ [2] المصدَرُ إلى الفَاعلِ ، ولو كانَ أحدَ جُزْأى الجُملةِ لم تجُز الإضَافةُ إليه .

فَإن قِيلَ : فَاسمُ الفَاعِلِ ليس الفَاعلُ فيه أَحدَ جُزأى الجُملةِ وَمَعَ ذَلك لاَ يُحذفُ .

قلتُ : اسمُ الفَاعلِ لاَ يَعْملُ إلاّ مُعتمداً عَلَى مَاهُوَ له [3] فلاَ بُدّ فيه من ضَميرٍ يربطُه بصَاحبهِ ، أَوْ معتمداً على حَرفِ استِفْهامٍ أَو نَفْيٍ ، فَهُوَ - أعنى الفَاعِلَ - أَحدُ جُزأى الجُملةِ نحو: أَقَائِمٌ غُلاَمُكَ ؟

فإن قِيلَ : لو كانَ هَذا الفَاعِلُ جُزْءَ الجُملةِ لَوُصِلَ به " الَّذِي " [4] .

قلتُ : أمّا فى اعْتمادهِ عَلى حَرفِ الاستفهامِ فلاَ يصحّ ، لأنَّ الصّلَةَ جُملةٌ خَبريّةٌ ، وأمّا فى النّفى فَإنّما امْتَنعَ لرفعهِ الظّاهِرَ فلاَ عَائدَ فيه عَلَى الموصُولِ ، فَاعْرِفْهُ . !

---

(١) سورة البلد ١٤ ، ١٥ .

(٢) فى (ف) " انضاف " .

(٣) سقط من (ف).

(٤) أى : لوقع صلة للذى ، ومعلوم أن (الذى) لا توصل إلا بجملة ، فلا يجوز أن يقال : آلذى قائم ؟ للتعارض بين الاستفهام والخبر كما ذكر الشارح ، كما لا يجوز : ما الذى قائم غلامك ، لخلو الصلة من عائد .

" أسماء الأفعال "

وَيَعملُ اسْمُ الفِعْلِ إنْ تعدّى نحو رُوَيْداً ، وَهلُمَّ سَعْدَا

اسمُ الفِعْلِ يَعْملُ مُطلقًا فلاَ مَعنَى لتعليقِ عَملهِ بشرْطِ [1] التّعديةِ ، لكن يُريدُ : ويَعْملُ اسمُ الفعلِ النَّصْبَ إن تعدَّى ، ولوْ قَالَ : وَينصِبُ لكَانَ أبْيَنَ لمرَادهِ لكن أطْلقَ العامّ وهُوَ يُرِيدُ به الخصُوصَ ، وَتمثيلُهُ بقوله : " وَهلُمَّ سَعْدَا " دَلَّ على مُرَادهِ.

وهَذَا هُو القسْمُ الخامسُ من الأسمَاءِ العَاملةِ فى الظّاهرِ وَالمضمَرِ ، وإن أردنَا مُطلقَ العمَلِ كانَ هذَا قِسْمًا سَادسًا ؛ لأنّ " أفْعَلَ " التّفضيلِ يَعْملُ لكن لاَ يَعْملُ الرّفعَ إلاَّ فى المضمَرِ إلاَّ مَا شَذَّ .

وَأمّا أسماءُ الفعلِ فتعملُ الرّفعَ فى المضمَرِ وَالمظهَرِ ، أمّا عملُها فى المضمرِ فنحو " صَهْ " بمعنى " اسكتْ " وَالفاعلُ مستكنٌّ ، وَأمّا عملُها فى المظهَرِ فنحو هَيْهَاتَ زَيدٌ " ، فَـ " زيدٌ " فَاعلٌ مرفُوعٌ بِـ " هَيْهَاتَ » .

وَقَولُه : " اسمُ الفعلِ " يُرِيدُ أنّ هذه الألفَاظَ (أسْماءٌ مفردةٌ ، والّذى يُدلُّ على اسميّتها أمُورٌ :

أحدُهَا : تَنوِينُهَا نحو " صَهٍ " فى التّنكيرِ .

---

(١) فى (ف) " وتتوط " تحريف .

الثانى : إسنادُ)[1] الفعلِ إليها ، قَالَ زُهيرٌ :

وَلنِعْمَ حَشْوُ الدِّرعِ أَنْتَ إذَا   دُعِيتْ نَزَالِ وَلُجَّ فى الذُّعْرِ[2]

فَأَسْنَدَ " دُعِيتْ " إلى " نَزَالِ " وَأَلْحقَ به تاءَ التأنيثِ لتأنيث الفَاعلِ ؛ لأنّ " نَزَالِ " اسمٌ مؤنّثٌ ، فإن قلتَ : فقد قَالَ جميلٌ :

وَحُقّ لمثلى يا بُثَيْنةُ يَجْزَعُ [3]

فأسنَدَ " حُقّ " إلى " يَجْزَعُ " وهُوَ فِعْلٌ .

قِيلَ : المرادُ " أَنْ يَجْزَعَ " ، فَـ " أَنْ " مقدّرةٌ مُرادةٌ وهِيَ تصيّرُ الفعلَ فى تَأْوِيلِ المصْدَرِ فكَأنّه قَالَ : وَحُقّ لمثلى / الجَزَعُ. ١٦٢/ ب

الثالث :أنّها تُعرّفُ وتُنكّرُ ، وَالأفعَالُ لا تقبلُ التّعريفَ .

الرابع : أنّها تؤنّثُ ، والأفعَالُ لاَ تقبلُ التّأنيثَ .

الخامسُ : أنّها ليست على أمثلةِ الأفعَالِ .

وَقِيلَ : إنّها ليست أسماءً صريحةً يحسنُ السكُوتُ عليها (وليسَتْ أفعالاً لعدَمِ تصرّفهَا .

وَالصّحيحُ هُوَ الأوّلُ ، لمَا ذكرنَاهُ من الأدلّةِ الخمسَةِ على اسميّتها ، وإنّما صحّ الاقتصَارُ عليها بالنّظرِ إلى مُسمَّاهَا وَهُوَ الفعلُ مع فَاعلهِ فهى بمنزلة

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) سبق تخريجه في ١/٨٥ .

(٣) هذا عجز بيت لجميل بثينة ، وروايته فى الديوان ١١٩ :

جزعتُ غدَاة البين لما تحمّلوا   وما كان مثلى يا بثينة يجزعُ .

وهو فى ابن يعيش ٤/٢٧ ، ٨/٤٣ ، والخصائص ٢/٤٣٥ ، والخزانة ٣/٦٢٣ .

الجُملةِ فى حُسْنِ السكُوتِ عليهَا)[1] بالنّظرِ إلى فَاعلِهَا وَمعنَاهَا ؛ [وَأَمَّا] [2] بالنّظرِ إلى لفظها فهِيَ مفردةٌ . وإذا ثَبَت أنَّها أسماءٌ فَلا بُدّ لَهَا من مسمّى ، وَمسمَّاهَا صِيَغُ الأفعَالِ ، فمسمَّاها[3] ألفَاظٌ لاَ معانِيَ ألفَاظٍ [4] . وَالغرضُ بمجيئهم بهذه الأسماء الاختصَارُ مَعَ المبَالَغةِ ، لولا ذلك لكانت الأفعَالُ - التى هذه الألفاظُ أسمَاءُ لَهَا - أَحَقَّ بموضِعهَا . أمّا الاختصارُ فَمجيئُها للوَاحِدِ وَمَازَادَ عليه بلفظٍ واحدٍ ، نحو [5] " صَهٍ يَا زَيدَانِ " . وأمّا المبالغةُ فإنَّ قولَنَا " صَهِ " أَبلغُ فى الزّجرِ من " اسْكُتْ " وَفيهَا ضميرٌ ، وهِيَ مَعَ الضّميرِ المستكنّ فِيهَا مُفْرَدٌ ، ولِذلك أُسْنِدَ الفِعْلُ إليها ، وَلَوْ كانت معَ الضّمير جُمْلَةً لم يصحّ إسنادُالفعْلِ إليها ؛ لأنّ الجُملَ لا تكونُ فَاعلةً ؛ لِصِحّةِ إضمَارِ الفَاعلِ وَعَدمِ إضْمَارِ الجُملةِ [6] ، وهذه الأسمَاءُ مبنّيةٌ ، وبِنَاؤُهَا ليْسَ لبناءِ مُسَمَّاهَا[7] كمَا زَعَمَ بعْضُهم [8] ؛ فَإنّ مِنْها " أُفٍ " وَهِيَ بمعْنَى " أَتَضَجّرُ " ، وَهُوَ مُضارعٌ مُعْرَبٌ ، (وَلِذَلِكَ إِذَا قُلْتَ : " إِلَيْكَ " بِمَعْنَى " تَنَحَّ " فَتقُولُ : " إليّ " بمعْنَى " أتنحَّى " ، فالأَوّلُ أَمْرٌ ، وَالثّانى خَبَرٌ ؛ لأنَّهُ عِبَارةٌ عن

---

(١) سقط من (ف) انتقال نظر .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) (ف) " فمسمياتها " .

(٤) (ف) " الألفاظ " .

(٥) (ف) " وهى " بدل " نحو " .

(٦) بعده فى الأصل " ورأيت فى بعض النسخ " لصحة إضمار الفعل وعدم صحة إضمار الفاعل " وكان الصحيح هو ما فى [بياض] لا هذا " .

وهذا - بلا شك - من إضافة ناسخ الأصل .

(٧) (ف) " مسمياتها " .

(٨) نسبة الشارح فى التحفة الشافية لوحة ١١٨ / أ إلى ابن جنى.

" أَتَنَحَّى " وَهُـوَ مضَارِعٌ معـربٌ) [١] فبَقِيَ أن يكُونَ بناؤُها إمّا لأنَّ منْها ما يكُونُ على صِيَغِ الحرُوفِ نحـو " صَهْ ، وَمَهْ " علَى صِيغَةِ " هَلْ ، وبَلْ ، وقَدْ ، وعَنْ ، وَإمّا لأنّها أشْبهَتِ الجُملةَ بجَوازِ الاقْتصَارِ عليها فى الفَائدةِ ، وَالْجُملُ مَبْنِيَّةٌ ، فلمّا أَفادتْ فائدةَ الجُمْلةِ بُنِيَتْ .

أمّا " رُوَيْدَ " فَاسمٌ لـ " أَرْوِدْ " بمعنَى " أَمْهِلْ " ، ومعنَاهُ عَدَمُ الإرْهَاقِ ، وَهُوَ متعدٍّ يقالُ: " رُوِيدَ زَيدًا " أَيْ : أَمْهِلْهُ ، وَهُوَ مُصغّرٌ فَكَانَ أصلُهُ المصْدَرَ الَّذى هُوَ " إرْوَادٌ " فَهُوَ مَصْدَرُ " أَرْوَدَ " ثُمَّ صُغّرَ " إرْوَادٌ " بحذْفِ الزّوائدِ تَصْغيرَ التَّرخيمِ .

وَقيلَ : مكبّرُه " رُودٌ " وَهُوَ المَهَلُ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

يَمْشي فَلاَ تَكْلِمُ البطحَاءَ وَطْأَتُهُ كأنَّه ثَمِلٌ يمشى عَلَى رُودِ [٢]

أَيْ : عَلَى مَهلٍ ، فَعَلَى هَذَا لَيسَ تَصْغِيرُه تَصْغيرَ التَّرخيمِ .

وَهُوَ على أَربعةِ أضْرُبٍ :

أَحدُهَا : ما ذكرناهُ [٣] ، وَفيهِ ضميرٌ مُطَابِقٌ للمخَاطَبِ ، قَالَ الشاعرُ :

---

(١) سقط من (ف) ، سبق نظر .

(٢) قائله الجموح الظفرى .

وهو فى ابن يعيش ٢٩/٤ ، وشرح أشعار الهذليين للسكرى ٨٧٢/٢ ، وأساس البلاغة والصحاح واللسان فى (رود) ، وشرح ابن القواس ١٠١٦ ، والتحفة الشافية لوحة ١١٨ ب ، وشرح القصائد السبع ٤٠٢ .

الثمل : الشارب الذى لعبت برأسه الخمرة .

(٣) أى : أنه اسم للفعل .

رُوَيْدَ عَلِيًّا ، جُدَّ ما ثَدْيُ أُمِّهِمْ   إلينَا ، ولكنْ بُغْضُهُم مُتَمائِنُ[1]

فَنصَبَ " عَلِيًّا " وَهُوَ اسْمُ قَبِيلَةٍ بِـ " رُوَيدَ " ، و "جُدَّ" قُطِعَ ، وَ " مَا " زائدةٌ ، و " ثَدْيُ أُمِّهم " فاعِلُ " جُدَّ " ، وكَنَى بالثَّدْيِ عَنِ القَرابةِ ؛ لأنَّ الرّضاعَ الَّذي هُوَ سَبَبُ القَرابةِ بالثَّدي يكُونُ .

وَيقَالُ : رُوَيدَكَ زَيدًا بزيادةِ كَافِ الخطَابِ وهِيَ حرْفٌ زِيدَ لِتَبْيِينِ المخَاطَبِ [2] فَتُكْسَرُ مَعَ المؤنّثِ ، وَتُثنَّى وَتجْمَعُ ولاَ تَكونُ اسْمًا ؛ لأنَّ " رُوَيدَ " [3] لاَ يَتعدَّى إلاَّ إِلَى وَاحدٍ كَمَا أنَّ " أَرْوَدَ " لاَ يتعدّى إلاّ إلى وَاحدٍ ، وَلَوْ كانتِ الكافُ اسمًا لجازَ أن تقُولَ : " رُويدَ زَيدًا عمرًا " فتنصِبُ به مَفْعولَين ، وَالأمرُ بخلاَفِه .

الضَّرْبُ الثاني : أَن يكُونَ صِفَةً لمصْدَرٍ نَحْوُ " سَارُوا / سَيْرًا رُوَيدًا " أَيْ : سَيْرًا مُرْوِدًا ، أَيْ : هيِّنًا ، فحَذَفَ الميمَ الزَّائدةَ وَصغّرهُ وَهُو مُعْربٌ .

الضَّرْبُ الثَّالث : أَن يكُونَ حَالاً وهُوَ مُعْرَبٌ أَيضًا نحوُ : سَارُوا رُوَيدًا ، أَي : مُرْوِدِينَ ، ثُمَّ صُغِّرَ أَيضًا تَصْغيرَ التَّرخيمِ .

فَإِذَا ذَكرْتَ المصدَرَ كَانَ صِفةً لَهُ ، وَإذا لمْ تذكُرْهُ فهُوَ حَالٌ ؛ لأنّ حَذْفَ الموصُوفِ وَإقامةَ الصّفةِ مُقامَهُ ضَعيفٌ .

---

(١) قائله المعطل الهذلي كما في ديوان الهذليين ٤٦/٣ ، ونسب إلي مالك بن خالد الهذلي . وهو في الكتاب ٢٤٣/١ ، والمقتضب ٢٠٨/٣ ، ٢٧٨ ، وشرح أبيات سيبويه ١٠٠/١ ، والمخصص ٨٩/١٤ ، وشرح ابن القواس ١٠١٦ ، واللسان في (جدد ، رود ، مأن) ، والحجة لأبي علي ١٤٦/١ ، وشرح أشعار الهذلين للسكري ٤٤٧/١ .

ويروى : " ودهم متماين " أي : كذوب وغير صحيح .

(٢) انظر الكتاب ١٢٤/١ .

(٣) بعده في (ف) " لا رَوْدَ " .

الرَّابعُ : أن يكُونَ مصدَرًا بمعنَى الإروَاد ، وَهُوَ مُعْربٌ وَمُصغّرٌ تَصْغيرَ التَّرخيم أيضًا ، وهُوَ بَدلٌ من اللّفظ بالفعلِ فتقُولُ : " رُويدًا زَيدًا " ، وَالتَّقديرُ : أَرْوِدْ زَيدًا إِرْوَادًا، فحُذِفَ الفعلُ ، وَ أُقيمَ المصدرُ مُقامَهُ ، وقَدْ يضَافُ إلى المفعُولِ في هذا الضّرب فتقُولُ: " رُوَيْدَ زَيدٍ " كَقولِه تَعالى: ﴿ فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾[1] .

وَأَمّا " هَلُمَّ " فقَدْ تقدّمَ بيَانُها في أوّل الكتاب عند قولِه :

" كمَن ، وَإِيهٍ ، وَنَزَالِ ، وَهَلُمْ " [2] .

وَتكونُ متعدّيةً كقولِه تعالى ﴿ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُم ﴾[3] أَيْ: أَحْضِرُوا شُهَدَاءَكُم،أَوْ قَرِّبُوا، وَتكونُ لاَزمةً تتعدّى بحرفِ الجَرِّ قال تعالى: ﴿ هَلُمَّ إِلَيْنَا ﴾[4] بمعنَى اقربْ إِلَيْنَا ، وَالَّذى مثّلَ به صاحبُ الارجُوزةِ هو المتعدّى وهُوَ قولُه : "هَلُمَّ سَعْدَا " ، فَـ " سَعْدٌ " مفعولٌ بهِ منصُوبٌ بِـ " هَلُمّ " ، أى : أَحْضِرْ سعدًا ، أَوْ قَرِّبْهُ ، فتَكُونُ بمنزلةِ الفْعلِ الَّذى يُستعمَلُ متعدّيًا وغير مُتَعَدٍّ نحو " رَجعَ زيدٌ ، وَرَجَعْتُهُ ، وَفَغَرَ فَاهُ [5] ـ بالغينِ المُعجَمة ـ [وَفَغر فُوهُ] [6] .

وَهَا وَحَيَّهَلْ وَبَلْهَ الشَّعْرَا	وَهَاتِ زَيدًا وَتَرَاكِ عَمرًا
فى شِعْرِهم قد وردَت فَحَاكِهَا	تَرَاكِهَا من إبلٍ تراكِهَا
مَناعِهَا مِن إبلٍ مَنَاعِهَا	وَقِيلَ يُحتَاجُ إلى سمَاعِهَا
وَقِيلَ : بَلْ يُبْنَى عَلَى فَعَالِ	كُلُّ ثُلاثىٍّ من الأفعَالِ

---

(١) سورة محمد ٤ .

(٢) انظر ١/٨٢ .

(٣) سورة الأنعام ١٥٠ .

(٤) سورة الأحزاب ١٨ .

(٥) فغر فاه ، أى : فتَحَهُ ، وفغَر فُوه أى انفتَحَ .

انظر : شرح شذور الذهب لابن هشام ٣٥٦ ، واللسان والتاج فى (فغر) .

(٦) تكملة يقتضيها السياق .

" هَاءَ " اسمٌ لقولك : خُذْ وَتَناوَلْ ، وهُوَ ممّا يُؤْمرُ به ، وَفيه ثماني لُغاتٍ:

إحْداها : أنّ منهم مَن يَجْعلُهُ [1] على حَرفَينِ ويلحقُ به كَافَ الخطَابِ ، فيقولُ : هَـاكَ يـا رجُلُ ، بفتح الكافِ مع المذكَّرِ وكسرِهَا معَ المؤنّثِ ، وَهَاكُمَا يَا رجُلانِ " ، و " هَاكُمُ يَا رجالُ ، وَ هَاكُنّ يا نسوةُ ، فالاسمُ " هـا " وَ الكافُ حرفُ خطَابٍ ، وفي " ها " ضميرٌ على وَفْقِ المخَاطبِ في التَّذكيرِ وَالتَّأنيثِ ، وَالتَّثْنِيَةِ وَالجَمعِ .

الثَّانيةُ : " هَاءَ " بهمزَةٍ بعدَ الألفِ مفتوحةٍ مَعَ المذكّرِ مكسُورةٍ مَعَ المؤنّثِ كالكَافِ ، وليست الهمزةُ زَائدةً كالكَافِ وَإن جَرَتْ مَجْرَاهَا في فتْحِهَا حَيْثُ تفتحُ الكَافُ [2] وَكَسْرِهَا حَيْثُ تكسرُ ، فتقولُ : هَـاءَ يَـا رجُـلُ بوزنِ " هَـابَ ، وَطَابَ " ، فهُوَ في هذه اللُّغةِ ثُلاثيٌّ ، وَإذَا ثُنّيَ وَجُمعَ بَرزَ الضَّميرُ نحو " هَاؤُمَا "، وَ " هَاؤم "، وَ " هَاؤُنّ "، قَالَ اللّه تعالى: ﴿ هَاؤُمُ اقْرَؤُا كِتَابِيَهْ ﴾ [3] ، وَبرُوزُ الضَّميرِ في هذه اللّغة يُنَافِي ماوُضِعَتْ له أَسْماءُ الأفعَالِ من الاخْتِصَارِ ، لَكِن لَمّـا صَارتْ كَالمرَادفَـةِ للفِعلِ أبْرزُوا فيهَا الضَّميرَ إذَا ثُنّي وَجُمِعَ .

وَقِيلَ : إنّما ظَهرَ الضَّميرُ في بعض اللّغاتِ في شيءٍ من أسماءِ الأفعَالِ ليكُونَ مُنَبّهًا على أنّ في أسمَاءِ الفْعلِ ضميرًا مُسْتترًا ، وَلذلِكَ ظَهَر على خلافِ

---

(١) في (ف) " يجعلها " .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) سورة الحاقة ١٩ .

ظهُورِه فى فعلِ الأمرِ ؛ فأنّ " الميمَ " لاَ توجدُ فى فـعْـلِ الأمْـرِ ، فظهُورُ " الميمِ " فـى " هَاؤُمـا " ، وَ " هاؤُم " غـريبٌ نادرٌ [١] ، وهذَادليلُ أنّها أسمَاءٌ ؛ لاتّصال الضَّميرِ بها (عَلى غير اتصالِه بأفعَالِ الأمرِ) [٢] .

الثَّالثةُ : مَاحُكِي عن بعضـهم " هَـأْ " ، و " هَـاءا " فـى الاثـنين بغـير ميمٍ مـثـل " خَـافَـا " ، و " هَـاءُوا " مـثـل " خَـافُـوا " بغـيـر " مـيمٍ " حكَى ذلـك ابـنُ السَّـراجِ [٣] ، وَهُوَ قَلِيلٌ .

الرَّابعةُ : " هَـاءِ يا رجُلُ " علَى وَزْنِ " عَاطِ ، وَرَامِ " إذَا أَمَرْتَهُ (بالمُعَاطاةِ وَالمُرَامـاةِ) [٤] ، والأصْلُ " هَـاءِى " بيـاءٍ ثـم حُـذِفَ اليـاءُ ؛ لأجل السّكونِ الذى يَقْتضِـيـهِ الأمْرُ ، فـتَـقُولُ للاثْـنَـيْنِ : " هـائِـيـاَ " بـيـَـاءٍ ، ولـلـجَـمْـعِ المـذكّرِ " هَـاءُوا " ، وَلِلْمَرْأَة " هَائِي " بـيَـاءٍ ، وَيَسْتَوِى هُوَ وَالمذكّرُ فى التّثـنيةِ ، وَفى جَمْعِ المؤنّث[٥] " هَائِينَ " كَـمَـا تـقُـولُ : " رَامِـينَ يَـا نِـسْـوةُ " ، (فـأمّـا قـولُ علىّ - صلَّى اللّهُ عليه وعلى آله) [٦] :

أَفَاطِمَ هَاءِ السَّيفَ غَيرَ مُذَمّمِ [٧]

---

(١) انظر ابن يعيش ٤٢/٤ فما بعدها

(٢) (ف) " على غير طريق اتصاله بفعل الأمر " .

(٣) نص عليـه ابن يعـيش ٤٤/٤ ، وفى الموجز لابن السـراج ٧٦ " ولك أن تقول هَاكَ " . بكافٍ وغير كاف " .

(٤) فى الأصل " بالمعطات والمرمات " تحريف .

(٥) (ف) « الأمر » .

(٦) (ف) " فأما قول على بن أبى طالب عليه السلام " ، ولعل هذا يدل على تشيع الشارح .

(٧) قائله على بن أبى طالب رضي الله عنه ، وروايته فى الديوان ١١٥ :

أفاطم هاكِ السيف غير ذميم فلست برعديدٍ ولا بلئيم

وهو فى سر صناعة الإعراب ٣١٩/١ (تحقيق هنداوى) ، والمحتسب ٣٣٧/١ وجمهرة اللغة ١٩٣/١ ، وابن يعيش ٤٤/٤ .

فَيَحْتَمِلُ أَن يكُونَ من هَذهِ اللّغَةِ وَسَقَطَتِ اليَاءُ مِن اللّفظِ لسكُونِهَا وَسُكونِ لاَمِ التَّعريفِ بَعْدَها [1] ، فَأَمَّا قولُ الآخرِ :

فقلتُ لها : هَائِي فقالت براحةٍ تَرَى زعْفَرانًا في أسِرَّتِهَا وَرْدَا [2]

فَهُوَ من هذه اللُّغَةِ ، ولاَ يدلُّ اتصالُ الضَّمير به في هذه اللّغةِ ـ عَلَى حَدِّ اتصالهِ بالأفعالِ – عَلَى أنّه فِعْلٌ ؛ لِعَدَمِ التّصَرُّفِ .

الخامسَةُ : " هَأْ يَا رجلُ " عَلَى وَزْنِ " خَفْ " بهمَزةٍ ساكنةٍ بعد " الهاء " وَمُتصرّفةٍ تَصَرُّفَ " خَفْ " فهُوَ عندَ أصحاب هذه اللّغةِ فعْلٌ لبناء المضارع ، حَكَى الكسائيُّ أنَّ الرّجُلَ إذا قيلَ له ذلك يَقُولُ [3] : إلاَمَ أهَاءُ ، وَإهَاءُ ؟ بِوَزْنِ : أَخَافُ ، وَإخَافُ ، بفتْحِ حَرْفِ المضَارعة وكَسْرِهِ [4] .

السّادِسَةُ : " هَأْ " بهمزةٍ ساكنةٍ بوزن " طَأْ " ، و " هَاءا "

للاثنين مثل " طَاءا " ، وَ " هَاءُوا " مثل " طاءُوا " ، وَ " هَائِي يَا مرأةُ " مثل " طَائِي " ، وَ " هَأْنَ " مثل " طَأْنَ " وقياسُ هذه اللّغةِ أن تكون من بَابِ مَا فَاؤه " وَاوٌ " مثل " وَهَبَ يَهَبُ " ، ووَطِئَ يطَأُ " .

---

(١) وقال ابن جنى في سر صناعة الإعراب ٣٢٠/١ : «لسكونها وسكون السين الأولى من السيف» .

(٢) لم أقف على قائله .

وهو في ابن يعيش ٤٤/٤ غير منسوب .

(٣) قوله : " يقول " سقط من الأصل .

(٤) انظر حكاية الكسائي في ابن يعيش ٤٤/٤ ، وشرح الكافية للرضي ٧٠/٢ .

وَالفرقُ بينِ هذه اللّغةِ والّتى من قبلها من [1] وجهين :

أحدهما : مَا حُكى [2] عن الكسائي.

وَالثَّانى : أنّها فى تَقْديرِ مَا فاؤُهُ مُعْتلةٌ بوَاوٍ.

السّابِعةُ : أن تجمعَ بينِ الهمزَةِ وكَافِ الخِطابِ [3] وَتَفْتحَ الهمْزَةَ فى جميع الأحوَالِ ، ويَختلفُ الكافُ باختلاف الُمخاطَبِينَ .

الثَّامِنةُ : أن تقُولَ : هَا يَا رَجُلُ (بالألفِ السّاكنةِ بعدَ " الهَاءِ " [4]) فى جَمِيعِ الأحْوَالِ[5] .

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) فى (ف) " ماروى " بدل " ما حكى ".

وانظر حكاية الكسائى فى ابن يعيش ٤٤/٤ .

(٣) نحو هاءك ؛ وهاءكما ... إلخ .

(٤) سقط من (ف) .

(٥) انظر شرح الكافية للرضى ٦٩/٢ ، ٧٠ .

وَأمَّا " حَيّهَلْ " فيتعدّى تارةً بنفسه وتَارةً بحرف الجرِّ ، تقولُ : " حَيّهَل الثَّرِيدَ " بمعنى قَرِّبْهُ ، أَوْ أَحْضِرْهُ ، فيتعدّى كما يتعدّى الفعلُ الذى هُوَ مُسمّاهُ . (١)

وَأمّا " حَيّهَل بزَيدٍ " فهو بمعنى ائتِ به ، فيتعدّى بالبَاءِ ، وَمِنْهُ " إذَا ذُكِرَ الصَّالحُون فَحَيّهل بِعُمَرَ " (٢) أَيْ : ائْتُوا بِعُمَرَ فَهُوَ مِنْهُم .

وَيَكُونُ بمعنى " أَقْبِلْ " فَيتعدّى بِـ " إلَى " ، وَ " عَلَى " ، وقد جَاءتْ مُعَربةً ، قَالَ الشَّاعرُ :

وَهَيَّجَ الحيَّ من دارٍ فَظلَّ لَهُمْ يَوْمٌ كثيرٌ تَنَادِيهِ وحَيَّهَلُهْ (٣)

هُوَ مِنْ أبياتِ الكتَابِ ، وَ " حَيَّهَلُهْ " مرفوعٌ وَلمْ يُرِدْ به الحثَّ ، بَلْ أَخْبَرَ عَنْه بأنَّه يَوْمٌ كَثِيرٌ فيه هذَا اللَّفْظُ الَّذى مَعْنَاهُ الحثُّ .

وَفيها ستّ لُغاتٍ (٤)

[الأولى] حَيَّهَلَ ، بفتْحِ [يَاءِ] (٥) "حَيَّ" ، وَلَامِ " هَلْ " كَخَمْسَةَ عَشَرَ.

الثانية: حَيّهلاً ، بالتنوينِ للتَّنكيرِ .

الثالثة : بِسُكون اللّام وفتْح الياء مِنْ " حَيَّ "

الرّابعةُ : حَيَّهلاَ بزيادةَ ألفٍ بعدَ اللّامِ من غَير تَنْوِينٍ ، وحَقّها ـ أَعْنى الألفَ:

---

(١) انظر ابن يعيش ٤٦/٤ .

(٢) هذا حديث شريف : انظر مسند الامام أحمد بن حنبل ١٤٨/٦ ، والنهاية فى غريب الحديث والأثر ٤٧٢/١ ، وفضائل الصحابة لأحمد بن حنبل ٢ / ٢٦٣ ، ٢٧٠ .

(٣) لم أقف على نسبته إلى قائل معين .
وهو فى الكتاب ٥٢/٢ ، والمقتضب ٢٠٦/٣ ، وابن يعيش ٤٧/٤ ، والخزانة ٤٢/٣ ، وشرح ابن القواس ١٠٢١ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ١٠٧ .

(٤) انظر الكتاب ٥٢/٢ ، وابن يعيش ٤٦/٤ ، وشرح ابن القواس ١٠٢٠ .

(٥) سقط من الأصل .

أن تلحقَ في الوقْفِ كالألف مِنْ " أنا " في ضَميرِ المتكلّم إذا وقفْتَ عليه .

الخامسةُ : حيّهْلَ بسكون الهَاءِ وفتح اللّامِ .

السّادسةُ : زيادةُ الألفِ علَى اللّامِ في هذه اللغة ، فيقالُ : " حَيَّهْلاَ " ، وَوجْهُ السّكون استقبالُ اجتماع المتحرّكاتِ مَعَ التّركيب وهِيَ مركبّة من " حَيّ " بمعنى " أقبلْ " وَمِنْهُ قولُ المؤذّن " حَيّ على الصَّلاَةِ " أي : أقبلُوا عليها ، وَمِنْ ١٦٤/ أ " هَل " التي بمعنى الحثّ والاستعجَالِ ، وليست من " هل " الاستفهاميّة ، قال النَّابغةُ [الجعديّ] [١] :

أَلاَ حَيّيَا لَيْلَى وَقُولاَ لَهَا : هَلاَ [٢]

أَيْ : (قُولاَ لَهَا) [٣] : أَقْبِلِي .

وَأَمَّا " بَلْهَ " فَبِمَعْنى " دَعْ ، وَاتْرِكْ " ، وَحُرِكت لالتقَاءِ السَّاكنين ، وَفُتِحَت " الهَاءُ " إِتْبَاعاً لفتحة أوّلِه.

وَمعْنَى قولِه : " بَلْهَ الشِّعْرَ " دَعِ الشِّعْرَ ، فَالشِّعرُ منصُوبٌ بـ " بَلْهَ " وَتكُونُ مَصْدراً مُعربةً وَتُضافُ إِلَى المفعُولِ ، قال الشّاعرُ :

---

(١) " الجعديّ " سقط من الأصل ، وهو مختلف في اسمه فقيل : عبد الله بن قيس ، وقيل : حبان بن قيس بن عبد الله ، وكنيته أبو ليلى بلا خلاف ، وهو من الشعراء المخضرمين ، وأحد الصحابة رضي الله عنهم أجمعين .
انظر ترجمته في مقدمة ديوانه ، والخزانة ٥١٢/١ .

(٢) هذا صدر بيت في هجاء ليلى الأخيلية ، وعجزه :
فقد ركبت أمراً أغر محجلا
وهو في ديوانه ١٢٣ ، وابن يعيش ٤٧/٤ ، والخزانة ٣١/٣ .

(٣) سقط من (ف) .

تَذَرُ الجَماجمَ ضاحياً هاماتُها بَلْهَ الأكفَّ كأنَّها لم تُخْلَقِ [(١)]

بخفض " الأكفّ " على أنّه مصدرٌ ، وبنصبِهَا على أنّه اسْمُ الفعْلِ بمعنَى " دَعْ " ، وَممَّا لاَ يكونُ فيه إلاّ اسمُ الفعلِ ، قولُ ابن هَرْمَةَ :

يَمْشِي القَطُوفُ إذَا غَنَّى الحداةُ به مَشْىَ الْجَوادِ فَبَلْهَ الجِلَّةَ النُّجُبا [(٢)]

فَلاَ يكُونُ " بَلْهَ " هُنَا إلاَّ اسماً للفعلِ ؛ لِنَصْبِهِ ما بَعْدَهُ ، وَفيهِ ضميرٌ هُوَ فاعلُه، أىْ : دَعِ الجِلَّةَ النَّجبَا .

وقَدْ جعلَهَا بعضُهم بمعنى " كَيْفَ " فيرفعُ ما بعده .

وَمِنْهم مَن يجعلُهَا استثناءً ، والأخفش يَجْعلُها حَرفَ جَرٍّ [(٣)] .

وأمَّا قولُه : " هَاتِ زيداً " فَـ " زيدٌ " مفعولٌ بـه منصُوبٌ بـ " هَاتِ " وفى " هَاتِ " ضميرٌ هو فاعلُهَا ، وَقِيلَ : هِيَ فعلٌ لتصرّفها ، فقالُوا : " هَاتى يُهاتى مُهَاتَاةً " [(٤)] مثل " رَامَى يُرامِى مُرامَاةً " وَقَال أَبُو علىّ : هِىَ اسمٌ للفعْلِ ، وَمَعْنَاهُ " أَعْطِنى .

وكسرت التّاءُ ؛ لسكونها وَسكُون الألفِ ، وأمَّا تصريفُ الفِعْلِ فَهُوَ مُشْتَقٌّ من لفظها كمَا يَشْتقُّ الفِعْلُ من لفظِ الحَرفِ قَالُوا : سَألْتُهُ حَاجَةً فَلَوْلَى ، "أى : قالَ : لَوْلاَ كَذَا لَفَعلْتُ .

---

(١) قائله كعب بن مالك الأنصارى ، وهو فى ديوانه ٢٤٥ ، وابن يعيش ٤٨/٤ والتصريح ١٩٩/٢ ، والخزانة ٢٠/٣ ، وشرح ابن القواس ١٠٢٢ .

(٢) نسب لابن هرمة ولم أجده فى شعره المجموع .
وهو فى ابن يعيش ٤٩/٤ ، وشرح ابن القواس ١٠٢١ ، والخزانة ٢١/٣ .

(٣) انظر شرح ابن القواس ١٠٢١ ، وابن يعيش ٤٩/٤ فقد نص على مذهب الأخفش .

(٤) يعزى هذا للخليل انظر ابن يعيش ٣٠/٤ .

قوله : " وتَراكِ عَمراً " ، " عَمْرٌو " منصوبٌ بـ " تَرَاكِ " وهُوَ اسْمٌ لقولك : " أتركْ ".

قوله : " فَحاكِهَا " أي : فقِسْ عليها ، وهَذا القولُ يدلُّ منه على أنّه يختَارُ قَوْلَ مَن يَرَى أنَّ بناءَ مثَالِ " فَعَالِ " للأمرِ من الثلاثى قياسىٌّ ، وَ أمَّا :

تَرَاكِهَا مِنْ إبلٍ تَراكِهَا (١)

وبَعْدَه :

أمَا تَرَى الخيلَ علَى أوْرَاكِهَا (١)

أي : اتْرُكْها مِنْ إبلٍ ، وَ " تَرَاكِهَا " الثَّاني تَوكيدٌ للأوّلِ ، وأَصْلُ هذا أنَّ الرَّجُلَ كان يُغِير على القبيلة فيسُوقُ إبلَهَا فَيُدْرِكُه أوّلُ مُدرِكٍ مِنْهُم ، فيقولُ لَهُ : تَراكِهَا مِنْ إبلٍ تَراكِهَا .

أي : اتْرُكْهَا . وَأَمَّا: مَنَاعِهَا مِنْ إبلٍ مَنَاعِهَا (٢)

أي : امنعْهَا ، وإنّما بُنيتْ علَى حركةٍ لالتقَاءِ السّاكنين ، وكُسِرَتْ ؛ لأنّها مُؤَنّثةٌ ، وَالكَسْرةُ تُفيدُ التَّأنيثَ ، ولَذلك قالَ الشّاعرُ :

دَعَوْنَا نَزَالِ فلم ينْزِلُوا وَكَانتْ نَزَالِ عَلَيْهِمْ أَطمٌّ (٣)

---

(١) هذا الرجز لطفيل بن يزيد الحارثي .

وهو فى الكتاب ١/١٢٣ ، ٢/٣٧ ، والمقتضب ٣٦٩ ، وابن يعيش ٤/٥٠ ، وابن الشجرى٢/١١١ والخزانة ٢/٣٥٤ ، ويروى الثانى :

أما ترى الموت لدى أوراكها .

(٢) هذا الرجز مرتبط بما قبله ، يقال : إنه جواب أصحاب الإبل ، وبعده أما ترى الموت لدى أرباعها ". وقيل إنه لراجز بن بكر بن وائل ،وهو فى الكتاب ١/١٢٣ ، ٢/٣٦ ، والمقتضب ٣/٣٧٠ ، وابن الشجرى ٢/١١١ ، وابن يعيش ٤/٥١ ، والخزانة ٢/٣٥٤ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ٧٢ ، وشرح أبيات الكتاب لابن السيرافي ٢/٢٩٨ .

(٣) قائله جريبة الفقعسي .

وهو فى الانصاف ٢/٥٣٥ المسألة (٧٢) ، واللسان (نزل) .

فـأَنَّثَ الفـعلَ لتـأنيث المسندِ إليـهِ ، وربَّمـا جـاءت فى الشّعـرِ مُشـدّدةً قـالَ الشّاعِرُ :

أَنَا الفارِسُ الحَامِى إِذَا قِيلَ نَزّالِ [١]

وَالفـائدةُ فى العَدْلِ عنْ [٢] الفِعْلِ إلى هذه الأسْمَـاءِ مـا ذُكِرَ من طلَبِ المبالغـةِ وَالاختصَارِ ، ومَعْنَى المبـالـغةِ أَنّ قـولَكَ : " نَزَالِ " بمنزلةِ قـولِكَ : أنْزِلْ مُكرَّراً ، فَمَنزِلةُ " نَزَالِ " من " انْزِلْ " فى المبالغةِ مَنزِلةُ " قَديرٍ ، ورَحيمٍ " مـن " قَادرٍ ، وراحمٍ " ، وكذلك " طَهُورٌ " من " طَاهرٍ " .

قولُه :

" وَقِيلَ يُحتَاجُ إلى سمَاعِهَا "

يُريدُ : أنّـك لا تقـولُ : " أكَالِ " وتريـدُ بـه " كُلْ " ، ولاَ تقُولُ : " جَلاَسِ " بمعنى "اجْلِسْ" كمَا لاتقُولُ فى " شَاكرٍ " : "شَكِيرٌ" قِيَاساً على " رَحيمٍ " فى " راحمٍ " ، وَلاَ "صَبِيـرٌ" فى "صَابرٍ" ، وتقُولُ فيه: " شكُورٌ ، وَصَبورٌ " كَمَا قالُـوا ، (وَلِذَلِكَ لَمْ يُقَلْ) [٣] فـى " عَليمٍ " : "عَلُومٌ" ، وفى " بصير " : " بَصُورٌ " كَما قُلْنا فـى " شَاكرٍ " : " شكورٌ " ، وفـى " صَابرٍ " : " صَبُورٌ " .

وَالكسائىُّ يَرَى الوقْـفَ على المسمُوعِ من باب « نَزَالِ » ، وَالنَّفْسُ إِلَى هذا الرَّأى أَسْكَنُ ؛ لأنّ المسمُوعَ منـهُ لَمْ يتناهَ فى العـدّ إلى حـدٍّ يدخـلُ بـهِ فى بَابِ الكثْرةِ فَيَحْسُنَ القِيَاسُ عَليْهِ ؛ فَإِنَّ كثْرةَ النَّظائرِ مُزِيلةٌ للاسْتيحـاشِ ، وَلِلسَّمْعِ نَبْوَةٌ [٤] عَن قَوْلِ القَائلِ : كَتَابِ ، وَنَسَاخِ ، وَهُو

---

(١) هذا عجز بيت للشماخ بن ضرار الذبياني ، وصدره :

وقد علمت خيل بموقان أنني

وهو في ملحق ديوانه ٤٥٦ ، ومعجم البلدان ٥/٢٢٥ (موقان) ، واللسان (نزل) .

(٢) (ف) " عليه " تحريف .

(٣) (ف) " وكذلك لم يقولوا " .

(٤) (ف) " تنزه " تحريف .

يريدُ : اكْتُبْ وَانْسَخْ . (١)　　　　　　　　　　　　　　　　١٦٤/ ب

قولُه :

" يُبنىَ علَى فَعالِ كلُّ ثلاثيّ مِنَ الأفْعالِ " وَهُوَ مَذْهَبُ سِيَبوَيْه[٢] فَإِنَّهُ يُجِيزُ بنَاءَ لفْظِ " « فَعالِ » مِن كُلِّ فِعْلٍ ثلاثيّ ، وَاحْتَرزَ بقولهِ : "كُلّ ثلاثيّ " من الرُّباعيّ ؛ فَإِنّه مَأْخوذٌ فيهِ من جِهَةِ السَّماعِ ، وَلمْ يأتِ مِن الرُّباعِيّ إلاّ « قَرْقَارِ » ، وَ " عرعَارِ " قالَ الشّاعِرُ

قالت لهُ ريحُ الصَّبَا : قَرْقَارِ (٣)

أيْ : قَرْقِرْ يعني السَّحابَ ، أيْ : أرْعِدْ

وَ "عَرْعارِ " لُعْبةٌ للصّبيَانِ ، أي : الْعَبُوا .

فأمَّا " دَرَاكِ " فَفِعْلُها " أَدْرِكْ " فَهُوَ وَإِن كَانَ فى الأصْلِ ثُلاثياً فَهُوَ الآنَ رُباعِيٌّ ، فَبابُه ألاّ يُبْنَى مِنْهُ " فَعَالِ " ، وَإِن كَانَ قَدْ جاءَ مِنْ جِهَةٍ يُوثَقُ بِهاَ ، فَملْحَقٌ بالنَّادِرِ (٤) .

وَفَعَالِ علَى أربعة أَضْربٍ :

أَحَدُهَا : مَا تَقدَّمَ(٥) .

وَالثّاني : مَاعُدِلَ عن فِعْلِه يُرادُ بهِ المصْدَرُ ، وَالمعْدُولُ عَنهُ مَعْرِفةٌ ، قَالَ النَّابغةُ :

---

(١) انظر شرح ابن القواس ١٠٢٣ ، وابن يعيش ٥٢/٤ .

(٢) انظر الكتاب ٤١/٢ ، والتسهيل ٢١٣ .

(٣) هذا الرجز لأبى النجم العجلي ، وبعده :

واختلط المعروف بالإنكار

وهو فى ديوانه ٩٨ ، والكتاب ٤٠/٢ ، وابن يعيش ٥١/٤ ، والخزانة ٥٨/٣ وما ينصرف وما لا ينصرف ٧٧ ، وشرح ابن القواس ١٠٢٣ .

(٤) انظر شرح عمدة الحافظ ٧٣٨ .

(٥) وهو ما كان اسم فعل .

فَحملَتْ بَرّةَ وَاحْتَملْتَ فَجارِ [1]

فـهُوَ مـعْـدُولٌ عن فَـجْـرَةَ مَـعْرفـةِ بـدليل قَولِهِ : " بَرّةَ " غيـر مُنْصـرفٍ ، وتَاءُ التَّأنيث لا تمنعُ إلاَّ مَعَ العلميّةِ ، فـ " بَرَّةُ " فَعْلَة " مِنَ البرِّ ، وهُوَ عَلَمٌ علَى المعْنَى لاَ علَى عَيْنٍ ، والعَلَمُ فيهِ للجِنْسِ بأَسْرهِ كأُسَامةَ .

الثَّـالِثُ : أن يكونَ عَلَمـاً للأعـيَانِ نحْـوُ : حَذَامِ ، وَقَطَـامِ ، فـ " حَـذَامِ " مـعدُولةٌ عن " حَـازِمـةٍ " ، وَ الحَذْمُ : القطْـعُ ، وَ" قَطَامِ " مـعدُولةٌ عن " قاطمـةٍ " وهِيَ فـاعلةٌ من القَطَمِ وهُوَ [2] الشّـهْوَةُ ، يقَـالُ : فَحْـلٌ قَطِمٌ إذَا كـانَ مُشْـتـهياً للضّـرَابِ ، وَمـنهُ " قَطَـامِ " [3] صَـاحِبةُ عَبدِ الرَّحْمنِ بنِ مُلْجمٍ قَاتلِ عليّ عليه السّلامُ ، قالَ الشّاعرُ :

وَلاَ مَهْرَ إلاّ دُونَ مَهْرِ قَطَامِ [4]

لأنَّهـا جَعلَتْ مَـهْرَهَا علَى ابنِ مُلْجمٍ [5] قَـتْلَ عليّ بن أبي طَالبٍ [6] عليه السَّلاَمُ .

---

(١) هذا عجز بيت للنابغة الذبياني ، وصدره :
إنا اقتسمنا خُطَّتينا بيننا
وهو في ديوانه ٩٨ ، والكتاب ١/٣٨ ، وابن يعيش ١/٣٨ ، ٤/٥٣ ، والعيني ١/٤٠٥ ، ومجالس ثعلب ٢/٣٩٦ ، وشرح ابن القواس ١٠٢٦ ،
برة : اسم للبر ، وفجار : اسم للفجور ، وهما معرفتان من أعلام الأجناس .
(٢) (ف) " وهي ".
(٣) هي قطام بنت علقمة من تيم الرباب
انظر القصة مفصلة في الكامل للمبرد ٣/١٩٦ فما بعدها ، والاشتقاق لابن دريد ١٨٦ ، والخزانة ٥/٣٥١ .
(٤) لم أقف على قائله ولا تتمته .
(٥) بعده في (ف) " لعنهُ الله ".
(٦) سقط من (ف).

وَ " سكَابِ " اسمُ فرَسٍ [1] بمعنى السَّكب وهُوَ الجرىُ فى السَّيرِ كجرى المَاءِ وَانْسكَابه .

الرَّابعُ : أن يكُونَ وَصفاً واستعمَالُهُ فى النّداء نحو: يَالكَاعِ، وَيَا خَبَاثِ ، وَيَا غَدَارِ ، وَيَا فَسَاقِ ، وَنظيرُهُ فى المذكّرِ يالُكَعُ ، وَيَا خُبَثُ ، وَيَا غُدَرُ ، وَيا فُسَقُ ، وَاستعمَالُه فى غَيْرِ النّداءِ [2] قَليلٌ ، وَقَدْ يَنْفَكُّ عن الصّفةِ إلى العَلَمِيّة وَيكُونُ فى غَيرِ النّداءِ كقولهم للمنّيةِ : " حَلاَقِ " من الحَلْقِ ، قالَ الشاعرُ :

قَدْ أرَاهم سُقُوا بكأسِ حَلاَقِ [3]

أَيْ : بكَأْسِ المنيّةِ ، فجَعلَ لهَا كَأْساً عَلَى طَرِيقِ الاسْتِعَارَةِ ، وَقَدْ فسَّرَ الشّاعرُ هذا المعْنَى بقوله :

فَابْعَثْ عليهم سَنَةً فاشُورَهْ ... تَحْتَلِقُ المَالَ احْتلاقَ النُّورَهْ [4]

وَ " حَنَاذِ " مِنْ أَسْماءِ الشَّمْسِ مِن " الحنذ " وَهُوَ شِدّةُ الحرِّ .

وَ " أَزَامِ " اسمٌ للشّدّةِ من الأَزْمِ وَهُو العَضُّ ، قالَ الشّاعِرُ :

---

(١) انظر أسماء خيل العرب وأنسابها وذكر فرسانها للغندجانى ١٢٤ ، ١٢٩ والمخصص ١٩٥/٦ وأسماء خيل العرب وفرسانها للأعرابى ٣ ، ١٧٤ .

(٢) بعده فى (ف) " كقولهم للمنية " وهو سهو من الناسخ حيث سيأتى هذا قريباً .

(٣) هذا عجز بيت قاله مهلهل بن ربيعة ، وصدره :

ما أرجى بالعيش بعد ندامى

ويُروى البيت :

لهف نفسى على أناسٍ تولوا ** وفتّوسقوا ... وهو فى الكتاب ٣٨/٢ ، والمخصص ٦٤/١٧ ، والمقتضب ٣٧٣/٣ ، وما ينصرف وما لا ينصرف٩ وجمهرة اللغة ١٨٠/٢ ، وأساس البلاغة ، واللسان فى (حلق) ، والعينى ٢١٢ (عرضا) ، وابن الشجرى١١٤/٢ .

(٤) انشده صاحب اللسان مع بيت آخر عن ابن الأعرابى ولم ينسبهما ، انظر اللسان (حلق) .

غَدَاةَ الرّوعِ إذْ أَزَمَتْ أَزَامِ [1] .

وَمثلُهَا مِنَ الظُّروفِ دُونَكَا ... ثُمَّ عليكَ مثلُهَا وَعِندَكَا

كقولِهِ : عَلَيْكُمُ أنفسَكُم ... أَى : الزمُوا ، كَما تقولُ : حِذْرَكُم

وَدُونَ فى الشّعرِ أتَى تصديقُها ... دُونَكِهـا يا أُمّ لا أُطِيقُهَا

يُرِيدُ : ومثلُ أَسْماءِ الفعْلِ فى العَمَلِ هذه الظّروفُ ؛ لأنّها نقلت [2] عن الظَّرفيّةِ وَصارَت أسماءً للأفعَالِ وَدَالةً عليْها ، فإذَا قُلتَ : " دُونَكَ زَيداً " ، فَـ " زَيدٌ " منصوبٌ بِـ " دُونَكَ " ؛ لأنّه صَارَ اسماً لقولك : " خُذْ " ، وفى " دُونَكَ " ضميرٌ مرفوعٌ به ؛ لأنّه فَاعلُهُ .

وَ " دُونَ " ، وَ " عِنْدَ " فى الأصل ظَرْفَا مكَانٍ فَنُقِلاَ عن الظّرفيّةِ ، وَلَيْست الفتحةُ فيهما نَصْباً [3] ، بَلْ هِيَ فَتْحةُ بناءٍ ، وَلَيْسَتْ إعْرَاباً ، فالفتحةُ فى قولك : " زَيدٌ دُونَكَ " إعرابٌ ، وَالفتحةُ فى قولك : " دُونَكَ زيداً " بناءٌ كمَا أنّ الفتحةَ فى قولك : (لاغلامَ لَكَ ، فتحةُ بناءٍ ، وَالفتْحةُ في قولك)[4] لاَ غُلامَ رَجُلٍ عندَكَ " فتحةُ إعْرَابٍ ، وَقَدْ ذكرنَا علّةَ بناءِ أَسْماءِ الفعْلِ [5] ، وَإنّما فُتِحَ ؛ لأنّه لمّا سُمّيَ بِهِ [6] الفِعْلُ وَهُوَ مُضافٌ ، وَالمضَافُ مَعَ ما أُضِيفَ إليه شَيئَانِ

---

(١) لم أقف على قائله ، وصدره :

أهان لها الطعام فأنقذتْهُ

وهو فى ديوان زهير (شرح ثعلب) ٢١١ ، واللسان فى (أزم) غير منسوب .

(٢) (ف) " فعلت " تحريف .

(٣) فى الأصل " نصب " بالرفع خطأ .

(٤) سقط من (ف) سبق نظر .

(٥) انظر ص ١٦٠ فيما مضى .

(٦) سقط من (ف) .

جُعِلاَ كشيءٍ واحدٍ ، فَفُتِحَ الأَوّلُ مِنْهُما كَمَا تُفتَحُ المركّبَاتُ كَحَضْرَ مَوْتَ ، وَخَمْسَةَ عشَرَ .

قولُه : " ثُمَّ عَليكَ مِثْلُهَا " أى : عَلَيْكَ " مثلُ " دُونَكَ " فى كونِها اسماً للفعلِ ، وَيَحْتَمِلُ أن يُريدَ بقوله: " مِثْلُهَا " أَي :[1] مِثْلُ أَسْماءِ الفعْلِ المتقدّمة .

وَ " عَلَيْكَ " مَنْقولٌ من الحرفيّةِ ؛ لأنّه حَرْفُ جرٍّ وَصَارَ اسْماً لقولك : " اْلزَمْ زَيداً " ، فإذا قُلتَ : " عَلَيْكَ زَيداً "[2] فَـ " عَلَيْكَ " نَاصِبٌ لِـ " زَيدٍ " وَفيهِ ضميرٌ مستكنٌّ مرفوعٌ[3] ؛ لأنّه فَاعِلٌ .

ولاَ تَتَعلّقُ هذه الظّروفُ بشيءٍ ؛ لأنّها عاملةٌ[4] غيرُ مَعْمُولةٍ كَمَا لاَ تتعلّقُ مُسَمَّيَاتُهَا – وَهِيَ الأفْعَالُ – بِشَيءٍ .

وَقِيلَ : إنّما أَغْروا بهذه الظّروفِ ؛ لأنّ " دُونَكَ " لِمَا يَتَقاصَرُ عَنْكَ وَهُوَ بحضْرتِكَ ، وَ " عِنْدَكَ " لِمَا حضَرَكَ مِنْ أىّ جهةٍ كَانَ من جِهَاتِكَ ، وَ " عَلَيْكَ " لِمَا اسْتَعْلَى عَلَيْكَ[5] . قولُهُ : " كقوله : عليكُمْ أَنْفُسَكُمْ » .

إشَارةٌ[6] إلى قَوله تَعَالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الّذِينَ آمَنُوا عَلَيكُمْ أَنْفُسَكُمْ ﴾[7] فنَصَبَ " أَنْفُسَكُمْ " بِـ " عَلَيكُمْ " ، وَقَدْ فسّره صَاحبُ الأرجُوزةِ بقوله : " أَى الزَمُوا "[8] .

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) (ف) " زيداً عليك "

(٣) سقط من (ف).

(٤) (ف) " فاعلة " تحريف .

(٥) نسب هذا الرأى إلى الوراق فى شرح ابن الخباز لوحه ٩١ / ب .

(٦) (ف) " يشير " .

(٧) سورة المائدة ١٠٥ .

(٨) وانظر شرح ابن القواس ١٠٢٨ .

قولُه : " كَما تَقولُ حِذْرَكُم " ، وَإنّما شبّه " عَليكُمْ " بِـ " حِذْركُم " في العَملِ في المفعُولِ لاَ في المعْنَى ، فإنّك تقُولُ : " حذركَ زَيداً " ، و" حَذَارِكَ زَيداً " ، " وَليس هُوَ مثْلَ قولك : " عَلَيكَ زَيداً " في المعْنَى ؛ فإنَّ " حِذْرَكَ " بمعنَى " احذَرْ " ، وَ" عَلَيْكَ " بمعنى " الْزَمْ " ، وَ" حِذْرَكَ " مصدرٌ مضَافٌ إلى مَا بعدَه وهُوَ عِوَضٌ من اللّفظِ بالفعْلِ ، وليسَ " حِذْرَكَ " مَبنيًّا بَلْ منصُوبٌ على المصْدَرِ [1] كَقوله تَعالى : ﴿ فَضَرْبَ الرِّقَابِ ﴾ [2] ، قَالَ أبُو عليّ : إنّما جعلَ سِيبَوَيْهِ[3] " حِذْرَكَ " فـي بابِ النَّهْي ، وَ" حِذْرَكَ " إنّما هُوَ أمْرٌ بالحذَرِ ؛ لأنَّه إذَا قَالَ : " حِذْرَكَ كَذَا " فقَدْ قَالَ : لاَ تَأْتِ كَذَا [4] .

قولُه :

" وَ دُونَ في الشّعرِ أَتى تصديقُهَا "

يُرِيدُ : قد جَاءَ في الشّعرِ تصديقُ الإغراء بِـ " دُونَ " ، قالت امرأةٌ من العَربِ لابنتها :

وَفَيْشَةٍ قَدِ اشْفَتَرَّ حُوقُهَا [5]

فقالت لهَا الابْنَةُ :

دُونَكِها يَا أُمِّ لاَ أُطِيقُهَا

والضَّميرُ الّذي بعْدَ الكَافِ في مَوْضعِ نَصْبٍ مَفْعولٌ به ،

---

(١) (ف) " الفعل " تحريف .

(٢) سورة محمد ٤ .

(٣) انظر الكتاب ١/١٢٦ .

(٤) انظر شرح السيرافي بحاشية الكتاب ١/١٢٦ فقد ذكر أنَّ المبرد عارض سيبويه في وضعه " حذرك " في هذا الباب ، ورد عليه السيرافيّ ، فانظره هناك .

(٥) أنشد هذين البيتين أبو الفتح ابن جني في سر صناعة الإعراب ١/٣٢٢ ولم ينسبهما إلى قائل معين ، وهما في شرح ابن القواس ١٠٢٩ ، والثاني في شرح شذور الذهب ٤٠١ دون نسبة فيهما .

وَالنَّاصبُ له " دُونَكَ " . وَمَعْنَى قوله : " تَصْدِيقُهَا " هُوَ تَحْقِيقُ الإغْرَاءِ بِهَا .

كَذَاكَ لو لم يَلْغَ مَا أَنْشِدكَا ... يَاأَيُّهَا المائحُ دَلْوِى دُونَكَا

" كَذَاكَ " إشارةٌ إِلَى قَوْلِ الرَّاجِزَةِ [١] :

دُونَكِهَا يَا أُمِّ لاَ أُطِيقُهَا

أَىْ : يَأْتِي مَعْمُولُهَا مُتَأَخِّراً كَقولِ الْمَرْأَةِ ، فَأَمَّا مَا أَنْشَدَهُ الكوفيّونَ [٢] من قَوْلِ الآخَرِ :

يَا أَيُّهَا المائحُ دلوى دُونَكَا ... إِنِّى رأيتُ الناسَ يحمدونكَا [٣]

فإنّهم استدلّوا به علَى جَوازِ تَقْدِيمِ المنصُوبِ بألفَاظِ الإغراءِ عَلَيْهَا ، ولاَ دليلَ لَهُم فيهِ لاحْتِمالِ أَن يكُونَ " دَلْوِى " مُبْتَدأً ، وَ " دُونَكَ " خَبرُهُ ؛ لأنّ هذه الألفاظَ [٤] منقولةٌ وهِيَ غَيْرُ مُتصرّفةٍ تصرّفَ الفعْلِ ، وَأَمّا قولُه تعالى : ﴿ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾ [٥] فَلَيْسَ " كِتابَ اللّهِ " منصُوباً بـ (عَلَيْكُمْ) بَلْ هُوَ مُتصرّفٌ ، والنَّاصبُ له ما تقدّمَ من قوله : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ﴾ [٦] فدلَّ

---

(١) فى الأصل " الراجز " ، وقد تقدم قريباً .

(٢) ذهب الكوفيون إلى أن " عليك ، ودونك ، وعندك " فى الإغراء يجوز تقديم معمولاتها عليها نحو : زيداً عليك ، وعمراً عندك ، وذهب البصريون إلى أن ذلك لا يجوز ، وإليه ذهب الفراء .
انظر تفصيل هذه المسألة فى الانصاف ٢٢٨ المسألة (٢٧) .

(٣) نسب هذا الرجز إلى جارية من بنى مازن ، ونسب أيضاً إلى راجز من بنى أسيِّد بن عمرو بن تميم .
وهو فى الإنصاف ٢٢٨ ، وابن يعيش ١١٧/١ ، ومعاني القران للفراء ٦٠/١ والعينى ٣١١/٤ ، والخزانة ١٥/٣ ، وشرح ابن القواس ١٠٢٩ .

(٤) فى الأصل " ألفاظ ".

(٥) سورة النساء ٢٤ .

(٦) سورة النساء ٢٣ .

ذَلِكَ عَلَى أَنّ التَّحْرِيمَ قَدْ كُتِبَ عَليْهِمِ فقَامَ ذِكْرُ التَّحْرِيمِ مَقَامَ لَفْظِ " كُتِبَ " لِدلاَلته عَلَيْهِ . قـولُـهُ :

" لَوْ لَمْ يلْغَ ما أُنشدكَا

يُرِيدُ : لَوْ لَمْ يُطْرَحِ التّقْدِيمُ فِيمَا أَنْشَدُوهُ [1] عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ وَ تأوَّلُوهُ بِمَا ذَكَرنَا .

١٦٥/ ب

وكُلُّ ذَا تُغْرِى بِهِ الْمُخَاطَبَا — وَلاَ تَقُـل : عَليهِ زَيـداً ، غَائِـباً

أمّا عليَّ ذَا بمعنَى أوْلِنـي — وقولُهم : عَليهِ شخصـاً لِيسَنِي

فَهُوَ شُذُوذٌ لاَ تَقِسْ عَليـهِ — ....

" ذَا " إشارةٌ إلَى المنقُولِ مِنَ الظّروفِ ، وَالإغْراءُ مِن قَوْلِهِم : غَرِيَ بالشّئِ إِذَا لَصِـقَ بِـهِ ، فَكَـأَنّ الْمُغْـرِى بـالشّـئِ يـأمُـرُهُ بلـزُومِـهِ ، وَإِنّمـا كَـانَ الإغـراءُ لـلـمـخَـاطَـبِ ؛ لأنّ " عِـنْـدَ ، وَلدُنَ ، وَعَـلَـى " لِمَـا كَـانَ حَـاضِـراً قَـرِيبـاً من الإنْـسَـانِ ، وَإِذَا كـانَ الـمـأمـورُ غـائـبـاً فَـلاَ يَـتـحـقّـقُ الأمْـرُ ؛ لِأنّ تِلْكَ [2] الأشْياءَ [لَيْسَتْ] [3] بِحَضْرتِهِ حَتّى يُؤْمَرَ بلزُومِها أَوْ بأَخْذِهَا .

قولُهُ :

" وَلاَ تَقُلْ عليهِ زَيْداً غائباً "

أيْ : لاَ تُغْرِ [4] الغَائِبَ [5] بِـهَذِهِ الأَلْفَـاظِ لِمَا ذَكَرْنَـا ، وَ " غَـائِـبـاً " حَـالٌ مِن الـضَّمـيـرِ المرفُوعِ فى " عَلَيْـهِ " [6] ، أَيْ : لا تُغْـرِ زَيْداً فى حَـالِ غَـيْـبَـتِكَ

---

(١) أي : الكوفيون .

(٢) فى كلتا النسختين " ان " والصواب ما أثبت .

(٣) إضافة ليستقيم بها الكلام .

(٤) فى النسختين " لا تغرى " .

(٥) فى (ف) " غائباً " .

(٦) فى (ف) " تقل " تحريف .

عنـه ، وَيـجـوزُ أن يـكونَ مِنَ " الهَاءِ " في " عَليْهِ " ، أَوْ مِـن " زَيـدٍ " ، أَيْ : لا تُغْرِ بهِ في حـالِ غيبتهِ عنك . وَأَمَّا قولُهم : " عَـليَّ ذَا " فليْـسَ يَـأمـرُ نفْـسَـهُ بَـلْ يـأْمُـرُ غَـيْرَهُ ، ولِـذلك قَـالَ هُـوَ " بِـمَـعْـنَـى أَوْلِـنِـي " ، وَ " ذَا " اسـمُ إشـارةٍ فـي مـوْضـعِ نـصْـبٍ بِـ " عَـلَـيَّ " ، وَالمضـمـرُ المرفـوعُ المستكنُّ في " عَلَيَّ " ضـميرُ المخَاطبِ لاَ ضـميرُ المتكلِّمِ ؛ لأنَّ " عَلَيَّ ذَا " اسمٌ لقولك : " أَوْلِني ذَا " فكما أنّ فاعلَ " أَوْلِني " ضميرُ المُخاطبِ فكذلك فَاعلُ " عَلَيَّ " في قولك : " عَلَيَّ ذَا " .

وأمّا قولُ الآخَرِ : " عَلَيْهِ شَخْصاً لَيْسَنِي " [١] فكأنّه قِيلَ لَهُ : إنَّ فُلاَناً يَقصِدُكَ ، فَقَالَ : " عَلَيْهِ رَجُلاً لَيْسَنِي " أَي : فليقصدْ رَجُلاً غَيْرِي ، فَـ " لَيْسَنِي " بمعنَى " غَيْري " ، وفي هذَا شُذوذٌ من وجهين :

أَحَدُهُما : إغراءُ الغَائبِ .

وَالثَّاني : جَعْلُ خَبَرِ " لَيسَ " مُضْمَراً مُتَّصلاً ، وَالصَّوابُ " لَيْسَ إيَّايَ " .

قولُه :

" فَهو شذوذٌ لا تَقِس عليه "

يُرِيدُ إغراءَ الغَائبِ ، وكذلك إغْراءُ المتكلِّم نَفسَهُ ، فأمّا الحديثُ المرفُوعُ إلى النَّبيّ صلى الله عليه وسلم وَهُوَ "يامَعْشَر الشَّبَابِ [٢] من استطاعَ [منكُم] الباءَةَ فَلْيَتزوّجْ ، وَمَن لم يستطعْ فَعَليهِ بالصَّوْمِ " [٣] فإنّما حَسَّنَهُ تَقَدّمُ [ذِكْرِ الخِطَابِ] [٤] ؛ لأنّ التَّقْديرَ: وَمَن لَمْ يَستطِعْ مِنْكُم

---

(١) انظر الكتاب ١/١٢٦ ، وشرح ابن القواس ١٠٣٠ .

(٢) في النسختين " الشبان " .

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه – كتاب النكاح ٤/١٢٨ ، والبخاري في صحيحه – كتاب النكاح ٦/١١٧ . والباءة : النكاح والتزوج .

(٤) تكملة يوجبها السياق ، وهي في شرح ابن القواس ١٠٣١ ، وشرح ابن الخباز أيضاً .

فَعَلَيْهِ بالصَّوْمِ ، وَعَدَّاه بالبَاءِ ؛ لأنَّ الإغْراءَ إِلْصَاقٌ ، وَ الإلصَاقُ لزُومٌ ، كَأَنَّهُ قَالَ : فَلْيَلْتَصِقْ [1] بالصَّومِ ، أيْ فَلْيَلْزَمْهُ .

.... وَالظَّرفُ إن أكّدت مُضْمَرَيْـه

رَفعتَ تاكيدَ الضّمير المستترْ وإن تؤكّدْ كافَه المجرُورَ جُرْ

فارفعْ عليك نَفْسُك الفلاَحَا واجرر عليك نفسِكَ النّجاحَا

وَذَاك مخصوص بذي الظُّروفِ إذْ كَافُهَا ليسَ من الحرُوفِ

فَكَافُها [2] كَالكاف فى حِذارِكَا لَيسْ بِحَرْفٍ [3] مثْلِ كَافِ هَاتِكَا

احْتَرزَ بقوله : " الظّرفُ " عن مثل قولهم : " رُوَيْدَكَ زَيدًا " فإنَّه ليس بظرفٍ وَليسَ فيه مُضْمرَانِ ، بل مُضْمرٌ واحدٌ وهُوَ المرفوعُ المستكنّ ، فأمّا الكافُ في " رُويدَكَ " فحرفُ خطَابٍ لاَ موضعَ لهُ من الإعْرابِ ، ويُريدُ [4] بالمضمَريْنِ الّلذين في الظّرفِ المضمَرَ المجرُورَ وَهُوَ " الكَافُ " في " عَلَيْكَ " ، وَالمرفُوعَ المستكنَّ وَهُوَ " أَنْتَ " ، فَإنْ جعلْتَ التَّأكيدَ للضّميرِ المستكنِّ رَفَعْتَهُ ، وَمثَالُهُ قولُهُ :

" فَارْفعْ علَيْكَ نَفْسُكَ الفلاَحَا " .

يُريدُ فَارْفعْ نَفْسَكَ ؛ لأنَّها تأكيدٌ للمُضْمر المرفُوعِ بالظّرفِ المستكنّ فِيهِ ، فَالتَّقديرُ " عَلَيكَ أنْتَ نَفْسُكَ الفلاَحَا " ، فَـ " نَفْسُك " تأكيدٌ لـ " أَنْتَ " ، وَ ؛ الفلاَحُ " منصُوبٌ بِـ " عَلَيْكَ " ، وَإنّما أتى بقوله : " الفلاَحَا " لِيَتَعيَّنَ أَن يَكُونَ النَّفْسُ تأكيدًا فيجبُ رَفْعُهُ ولذلك قَالَ : ١٦٦/أ

" رَفَعْتَ تأكيدَ الضَّميرِ المُسْتَتِرْ [5] " .

وَشَرْطُ المضمَرِ المتّصلِ إذَا أُكّدَ بالنّفسِ ، وَالْعَينِ أن يؤكّدَ قبلَ ذَلِكَ بِضَميرٍ

(١) فى الأصل " فليلصق " .

(٢) فى الأصل " فكافه " .

(٣) فى الأصل " بكاف "

(٤) فى (ف) " ويضمر " .

(٥) (ف) " المستثنى " .

مُنْفَصِلٍ عَلَى مـا سَبَقَ في باب العَطْفِ [١] ، لكنّه اكتفى هُنا بالمضمر المجرُورِ وَهُوَ الكافُ فَكَأنَّه قَدْ سَدّ مسَدَّ التّأكيد .

فَإن جَعَلتَ "النَّفْسَ" تأكيداً للكَافِ في "عَلَيْكَ" جَرَرْتَهَا، وَالمثالُ فيه قولُهُ :

" وَاجْرُرْ عَليكَ نَفْسكَ النّجَاحَا " .

أَي : وَاجررِ " النَّفْسَ " إذَا جعلتَهَا تأكيداً للكَافِ المجرُورِ في " عَلَيْكَ " ، وَنَصَبَ " النّجاحَ " ليتعيّنَ أن يكون " النّفسُ " تَأكيداً ، وَلولاَ مَجيئُهُ منصُوبًا لجازَ نَصْبُ النَّفْسِ كمَا في قوله تعالى : ﴿ عَليكُمْ أَنْفُسَكُم ﴾ [٢] .

قَولُه :

" وذَاكَ مخصُوصٌ بذي الظّروف "

يعني التَّأكيدُ بالجرّ مخصُوصٌ بالظّرُوفِ المستعمَلَةِ في الإغْرَاءِ ، فَأمّا التّأكيدُ بالرَّفْعِ فَليسَ مَخْصُوصًا بهَا ؛ فإنّك تقُولُ : " رُويدَكَ أَنْتَ نَفْسُكَ زَيداً " برفعِ النّفْسِ لاَ غَيْرُ ، وتقُولُ : " صَهْ أَنْتَ [٣] نَفْسُكَ " (كمَا تَقُولُ : " اسْكُتْ أَنْتَ نَفْسُكَ ")[٣] .

ثُمَّ إنّه أَخَذَ في تعليل وَجهِ اختصَاصِ التّأكيدِ بالجرّ ، لم كَانَ في هذه الظُّروف ؟ فَقَالَ :

" إِذْ كَافُهَا ليسَ من الحرُوفِ "

يُريدُ أنّ [٤] الكَافَ المتّصلةَ بهذه الظّرُوفِ اسمٌ فَصَحّ تأكيدُهَا وَليستْ حَرفًا فلذلك جَازَ تأكيدُهَا بالجرِّ . قولُهُ: [فكافُهَا][٥] كَالْكَافِ في حِذَارِكَا " يُريدُ : أَنَّ الكافَ في " عَلَيْكَ " ، وَ " عِنْدَكَ " ، وَ " دُونَكَ " اسمٌ كَمَا أَنَّ الكَافَ

---

(١) انظر ١ / ٧٦٤ .

(٢) سورة المائدة ١٠٥ .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) في الأصل " لأن " .

(٥) سقط من الأصل .

في " حِذَارِكَا " اسمٌ مجرورٌ بإضَافةِ " حِذَارِ " إِلَيْهِ ، وَ " حِذَارِ " مَصْدرٌ مضَافٌ إلى الفَاعِلِ تقُولُ : " حِذَارِك زَيدًا " - بكسرِ الحَاءِ - فَعلَى هَذَا تَقُولُ : " حِذَارِكَ نَفْسِكَ زَيدًا " بجرِّ النَّفْسِ علَى التَّأكيد لِلكَافِ .

قولُه :

ليسَ بحرفٍ مثلِ كَافِ هَائِكَا

يريدُ أَنَّ الكَافَ في " هَاكَ " حَرفُ خِطَابٍ ، فتقُولُ : " هَاكَ أَنْتَ نَفْسُكَ زَيدًا " برفْعِ النَّفْسِ لاَ غيرُ ، وَلاَ يَجوزُ الجرُّ ؛ لأنَّ كَافَهُ حَرْفٌ وَلاَ موضعَ لَهُ من الإعْرَابِ ، وَتقُولُ علَى هَذَا : " هَاكُمْ أَجْمَعُونَ زَيْدًا " برفْعِ " أَجْمَعِينَ " تأكيدًا للمُضْمرِ المستكنِّ لاَ غَيْرُ ، وَتَقُولُ : " عَلَيكُمْ كُلُّكُمْ أَجْمَعُونَ زَيدًا " فَترفَعُ تأكيدًا للمُضْمرِ المستَترِ ، وإن شئْتَ جَرَرْتَ تأكيدًا لِلكَافِ في " عَلَيْكُمْ " .

وَقَدْ ذَهَب قَومٌ إلى أَنّ الكَافَ في " عَلَيكَ ، وَعِندَكَ ، وَدُونَكَ " في الإغْراءِ حَرفٌ لِلخطَاب [1] ؛ لأنَّه لاَ يصحُّ أن يقعَ الظاهِرُ موقعَ الكَافِ ؛ وَلأَنّه كمَا نُقلتْ عَن الظّرفيّةِ وَصَارت اسْمًا للفعْلِ يُؤْمرُ بِهَا ، فكذلك الكَافُ نُقلتْ عن الاسميّةِ وَصارت حَرفَ خِطابٍ ، وَالصَّحيحُ هُوَ الأَولُ [2].

(١) نسب هذا المذهب إلى ابن بابشاذ .
انظر شرح ابن القواس ١٠٣١ ، والهمع ١٠٦/٢ .
(٢) انظر الهمع ١٠٦/٢ .

« المنادى »

القولُ في النِّدَاءِ وَالمنَــادَى   يَا وَهَيَـا وَ أيْ بِهَـا يُنَــادَى

يَا لِلْبَعِيدِ وَهَيَــا وإنْ قَرُبْ   نُودِيَ بالهمْزِ وَأيْ نَحـوُ أرَبْ

لامُ " النّدَاءِ " وَاوٌ لِقولهم : " نَدَوْتُ " إذَا جلَسْتَ مَـعَـهُم في النّادِي ، وَهُوَ المجْلِسُ الذي يُنادِي فيه بَعضُهم بَعْضًا ، وَتُضَمُّ نُونُه وَتُكْسَرُ [١] .

وَأمَّا تَعْرِيفُ النّداءِ في الاصطلاَحِ : فَهُوَ اسْتدعَاءُ مَطْلُوبٍ من مُخَاطَبٍ ، أوْ فِي تَقْديرِ مُخاطَبٍ ، باسْمهِ مَعَ « يَا » وَأخواتِهَا لفْظاً أوْ تَقْدِيرًا .

وَقِيلَ : هُوَ تَصْوِيتُكَ لِمَنْ تُرِيدُ إقْبَالَهُ عَليْكَ لِتُخَاطِبَهُ [٢] .   ١٦٦/ ب

وَأمَّا المُنَادَى فَقَدْ قالُوا [٣] في تَعْـرِيفِـهِ : هُوَ المطلُوبُ إصـغَـاؤُه بأحَـدِ الحرُوفِ [٤] الموضُوعةِ لَهُ لَفْظًا أوْ تَقْدِيراً .

قولُه :

يَا وَهَيَا وَأَي بِهَا يُنَادَى .

لَمَّا ذكرَ المنَادَى أخَذَ في ذِكْرِ الحرُوفِ المستعملةِ في النَّداءِ ، وَهِيَ خَمْسةٌ " يَا ، وأَيَا ، وَهَيَا ، وَأَي ، وَالهمزَةُ " ، وَأَصْلُهَا " يا " ولذلك تُسْتعملُ في القَرِيبِ وَالْبَعِيدِ ، وَفي النُّدْبةِ ، وَلاَ يُستَعْمَلُ في الاستغَاثةِ وَبَابِ الاختصَاصِ غَيرُهَا من

---

(١) انظر اللسان (ندا) .

(٢) هذا الحد ذكره ابن الخباز في شرحه لوحه ٩٢ ب .

(٣) في (ف) " قيل " .

(٤) في الأصل " الحرفين " .

حُروفِ النِّداءِ ، فَإن كَانَ المنَادَى بعيدًا مَسَافةً أَوْ حُكمًا كَالنَّائِمِ وَالسَّاهِي نُودِيَ بِـ " يَا " ، وَقَدْ يُنَادَى بها القَرِيبُ ، وَإذا [١] زَادَ البُعْدُ زِدْتَ عَلَى " يَا " حَرفًا آخَرَ وَهُوَ الهمزَةُ فَقُلْتَ : " أَيَا " .

وَأَمّا " هَيَا " فَالهاءُ بَدلٌ من الهمزَةِ كقولهم : " هِيَّاكَ " في " إيَّاكَ " .

قولُه : يَا لِلْبَعِيدِ " يُرِيدُ في الاسْتِعْمَالِ [٢] .

قولُهُ :

فَإن قَرُبَ نُودِي بالهمْزِ ، وَأَيْ

يُرِيدُ فَإنْ قَرُبَ المنَادَى ، ثُمَّ إنَّ المنَادَى إنْ كَانَ في غَايَةِ القُرْبِ حَذَفْتَ حَرْفَ النِّدَاءِ فقُلتَ : " زَيْدُ أَقْبِلْ " قَالَ اللّهُ تَعالَى : ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا ﴾ [٣] ؛ لأنَّ الغرضَ بالمجيءِ بالحرْفِ امتدادُ الصَّوتِ ، فَإن زَادَ البُعْدُ قَليلاً نُودِيَ بالهمْزِ ، وَمِثَالُهُ قَوْلُهُ : " نَحْوُ أَزَيْدُ " . وَالْهَمْزَةُ مخفّفةٌ مِنْ " يا " فَحُذِفَ يَاؤُهَا وَبَقِيَتِ الأَلِفُ سَاكِنَةً لاَ يُمْكِنُ الابْتِدَاءُ بِهَا فَأَبْدلُوهَا هَمْزَةً ؛ فَإن زادَ البُعْدُ شَيئًا آخَر قَليلاً نُودِيَ بِـ " أَيْ " وَهِيَ مقلوبةٌ مِن " يَا " ، وَإنَّمَا قَلَبُوا " يَا " في نداءِ القريبِ ؛ لأنّ القَرِيبَ أَقْصَرُ مسَافَةً مِنَ البَعيدِ ، وَامْتِدَادُ الصَّوتِ مع " أَيْ " أَقْصَرُ من امتدَادِه مَعَ " يَا " ، وَطرِيقُ قَصْرِ المسَافةِ بقصْرِ امْتدادِ الصَّوتِ .

فَإن قُلتَ : فَكَيفَ يَدخُلُ نِدَاءُ الدّيارِ في قَولِكَ : هُوَ المطلُوبُ إِصْغَاؤُه ؟

قلتُ : أَمّا نداءُ الدّيارِ فَالمُرادُ به التّذكّرُ وَالتّذكيرُ ، وَأَمَّا قولُه تعَالَى : ﴿ يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ ﴾ [٤] فإنَّ كُلَّ شَيْءٍ مُسَخَّرٌ لِلّهِ تَعَالَى مُنْقَادٌ لِمَا يُرِيدُ مِنْهُ .

---

(١) في (ف) " وإن " بدل " وإذا " .

(٢) فى (ف) " فى أكثر الاستعمال " .

(٣) سورة يوسف ٢٩ .

(٤) سورة سبأ ١٠ .

وَكُلُّ مَا ناديتَهُ مفعُولُ وَهْوَ لفعلٍ مُضْمرٍ مَعْمُولُ

الدَّليلُ على أنَّ المنَادَى مفعولٌ ظُهُورُ النّصبِ فيه مُضافاً وَمُشَابِهاً لَهُ ، وَنكرةً غيرَ مقْصُودةٍ ، وإنّما قَالَ : " وَكُلُّ مَا ناديتَهُ " بلفْظِ العُمُوم ليدخُلَ فيه المنصُوبُ لَفْظاً وَهُوَ مَا ذَكَرنا ، وَالمنصُوبُ مَحلاً وَهُوَ المبنيُّ نحو " يَا زَيْدُ " ؛ فَإِنَّ مَحلَّه النَّصْبُ ، وَلِذلك نَصبُوا صِفتَهُ وَتَأْكيدَهُ مُفْرَدَيْنِ ، وَالمعْطُوفَ عليه إِذَا كَانَ فيهِ الألِفُ وَاللّامُ نحو : يَا زَيدُ وَالحَارِثَ .

وَإِذَا كَانَ المنَادَى مفعُولاً فَلا بُدَّ لهُ من نَاصِبٍ ، ولذلك أَخَذَ في بيَانِ نَاصبهِ فَقَالَ : نَاصِبُهُ فعْلٌ تَقْدِيرُه أَدْعُو زَيداً ، أَوْ أُنَادِي [1] .

وَمِنْهم مَن قَدَّرَهُ مَعَ " يَا " فَقَالَ : " التّقديرُ : يَا أُرِيدُ زَيْداً ، أَوْ أَعْنِي زَيداً [2] . وَلَمّا كَانَ العَملُ في الأصْلِ للفِعْلِ وَجَبَ الرّجوعُ إليه في التّقْدير .

فَإِن قُلْتَ : فَالحرُوفُ المشبّهةُ بالفعْلِ قَدْ تَعْملُ مِثْل " إِنَّ " وَأخواتِها فَهَلاَّ كَانَ العملُ هُنَا لِهذهِ الحرُوفِ ؟ [3]

قلتُ : حرُوفُ النّداءِ منها مَا هُوَ عَلى حَرفٍ وَاحدٍ وَهُوَ الهمزَةُ فَهِيَ بعيدةٌ من الشّبه من الفعلِ ، فالنّدَاءُ على هذَا القولِ جملةٌ فعليّةٌ .

وَقَالَ قَوْمٌ : حرُوفُ النداءِ أَسْماءٌ لِلفعلِ [4] ، فعَلَى هذَا تكُونُ هِيَ

---

(١) هذا مذهب سيبويه والجمهور
انظر الكتاب ١/١٤٧ ، ٣٠٣ ، وابن يعيش ١/١٢٧ .

(٢) هذا ما ذهب إليه الزمخشري في المفصل ٣٥ .

(٣) نسب في ابن يعيش ١/١٢٧ ، وشرح ابن القواس ١٠٣٤ إلى المبرد ، غير أن المبرد في المقتضب ٤/٢٠٢ ، ٢/٣١٨ مع الجمهور .

(٤) نسبه ابن يعيش ١/١٢٧ ، والرضي في شرح الكافية ١/١٣٢ لأبي علي .

النّاصِبةُ ، وَالنّداءُ على هذَا جملةٌ اسميّةٌ ، وهَذَا أَيْضاً باطِلٌ ؛ لأنَّ أسمَاءَ الفعلِ لَيْسَ فِيهَا مَا هُوَ عَلَى حَرْفٍ وَاحدٍ ، وَالهَمْزةُ على حَرفٍ واحدٍ ، وَأيضاً فأسماءُ الفعلِ تتحمّلُ الضّميرَ ، فلو تحملته " يا " (١) لأفادتْ بنَفْسها ولَجَازَ العطْفُ على ذلك الضّميرِ ، وَتأكيدُهُ كمَا في أسْماءِ الفعلِ . ١٦٧/أ

وَقَالَ قَومٌ : العَاملُ فيهِ (٢) هُوَ حَرفُ النّداء ؛ لأنّه أقْوىَ الأشْياءِ شَبَهاً بالفعْلِ ؛ لأنَّ الفِعْلَ عِبَارةٌ عن العمَلِ الحَقِيقيِّ الذى هُوَ الحركَاتُ ، وَحروفُ النّداءِ كَذلك فهِيَ نَفْسُ العَملِ ، فَإذَا قَالَ القَائلُ : " يَا زَيْدُ " عَبّرتَ عَنهُ بالفعلِ فَقُلْتَ : نادَاهُ ، كَمَا إذَا أَوْقَعَ (٣) ضَرباً بزيدٍ عبّرتَ عنْهُ بقولك : ضَرَبَهُ (٤) .

فَـ " يَا " يُعبَّرُ عَنْهَا بلفظِ الفعلِ فَوجَبَ أن تعملَ كَالفعلِ ، وَأيضاً فَإنّها تُمَالُ كَالفعْلِ ، وَيَتعلّقُ بِها حرْفُ الجرِّ نَحْوُ " يَا لَزَيدٍ " ، وَتعْملُ فى الحَالِ كقولِ الشّاعر :

يَا بُؤْسَ لِلْجَهْلِ ضَرَّاراً لأقْوامِ (٥)

وَتَختَصُّ بالاسْمِ كَالفعْلِ .

وَإنّمَا يُبْنَى علَى الضَّمِّ العَلَمْ	**أو مُتَنَكِّرٌ مُوَاجَهُ يُضَمْ**
تَقُولُ : يا زَيدُ ، وَيَا غُلاَمُ	**فَيستَوِى المنكُورُ والأعلامُ**

يَنْبغِي أَن يقولَ : وإنّما يُبْنَى علَى الضّمِّ العلَمُ المفردُ ؛ فإنَّ " عَبدَ مَنَافٍ ، وَامْرَأ القيْسِ " أعلاَمٌ ولاَ تُبْنَى علَى الضّمّ ؛ لِفَواتِ الإفرَادِ ، وَيَنْبغِي أن

(١) سقط من الأصل .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) فى (ف) " وقع " .

(٤) فى الأصل " ضرب " .

(٥) سبق الحديث عنه فى ١ / ٤٨٨

يزيدَ علَى هذَا قَيداً آخَرَ ، وَهُو أن يُقَالَ : يُبْنَى علَى الضمِّ العلَمُ المفردُ ما لم يكن مَبْنِيًا قبلَ النّدَاءِ ؛ فإنّ قولَكَ : " يَا حذَامِ "ليسَ مبنيًّا على الضمِّ وإن كَانَ علَماً مُفْرداً .

وَالّذى يُبْنَى فى النِّداء قسمَانِ :

أَحدُهُمَا : العلَمُ المُفرَدُ .

الثانى النّكِرَةُ المقصُودَةُ بالنداءِ ، وَهُوَ الّذى أراده بقوله : " أوْ مُتَنكّرٌ مُوَاجَهٌ " .

قولُه : " تَقُولُ يَا زيدُ " مثالٌ للعلَمِ المفرَدِ .

قوله : " وَيَا غُلاَمُ " مثالٌ للنّكِرَةِ المقصُودةِ .

قولُهُ :

فيستوى المنْكُورُ وَالأعْلاَمُ

يُريدُ فى البنَاءِ علَى الضّمِّ وَإنّما بُنِيَ هذانِ الضّرْبَانِ من المنَادَى ؛ لأنّهما أشْبَهَا المضْمَرَ المُخَاطَبَ ، وَوَجْهُ شَبَهِهِمَا بالمضمَرِ من ثلاَثةِ أوْجُهٍ وهِيَ الإفْرَادُ ، وَالتّعرِيفُ ، وَالخِطَابُ كَمَا أنّ المضمَرَ مفرَدٌ مُخَاطَبٌ مَعرِفةٌ ، فإذَا انتفَى الإفرَادُ بالإضَافةِ انتفَى البناءُ ، وَإذَا انْتفَى التّعريفُ القَصْدِيُّ [1] أيضاً انتفى البنَاءُ ، وَالّذى يدلُّ على تَعْرِيفهِ امتنَاعُهُ من الألفِ وَاللامِ والإضَافَةِ كامْتنَاعِ المضْمَرِ من ذَلِكَ ، وَالذى يدلُّ علَى أنّه مُخَاطبٌ عَوْدُ ضَمِيرِ المخَاطبِ عليه نَحْوُ " يَا تَمِيمُ كُلُّكُم " كَمَا تَقُولُ : " أَنْتُمْ كُلُّكُمْ " ، فَقَولُكَ [2] : " يَا زَيدُ " بمنزلة قَولِكَ : " يَا أَنْتَ " .

فَإن قِيلَ : فلِمَ عَدَلُوا عن الاسمِ المضمَرِ إلى المظهَرِ ؟

(١) أى : إذا لم تكن النكرة مقصودة انتفى البناء.

(٢) فى الأصل " فتقول " .

قلتُ : خوفَ اللّبسِ ؛ لأنّك إذا قلتَ : " يَا أَنْتَ " وَيحضْرتكَ جَماعةٌ ظَنَّ كلُّ وَاحدٍ منْهُم أَنَّ الخِطَابَ لَهُ فَعَدلُوا عن المضمرِ إلى الظّاهِرِ .

فَإنِ قِيلَ : فَالمبهَمُ كذلك نَحوُ " يَا هَذَا " ؟

قُلتُ : المبهَمُ يُوصَفُ فيكشفُ أمرُهُ بالصِّفَةِ وَالمضمرُ لاَ يُوصَفُ فَلمّا أشبَهَ المضمرَ بُنِيَ كمَا بُنِيَ المضمرُ .

وَإنّما بُنِيَ علَى حَرَكةٍ ؛ لأنّه متمكّنٌ وَالبناءُ فيهِ عَارِضٌ ، وكَانتِ الحركةُ ضَمَّةً ؛ لأنّه لو بُنِيَ على الفتْحِ لالتَبَس بالمعرَبِ غَيرِ المنصَرِفِ ؛ فإنّك إذَا قُلتَ : " يَا أَحْمَرُ " وَقَصَدتَهُ بَنَيْتَهُ علَى الضمِّ ، فإذا لم تقصدْهُ قُلتَ) [1] : " يَا أَحْمَرَ " بالفتْحِ بِلاَ تَنوينٍ ؛ لعدَمِ الصَّرفِ ، ولو كُسِرَ لا لتبَسَ بالمضَافِ إلى ياء المتكلّمِ إذَا حُذفَتْ يَاؤُهُ وَبَقِيت الكَسْرةُ قبلَهَا تَدُلُّ عليْهَا نحْوُ " يَا غُلَامِ " [2] .

وَقَالَ قَوْمٌ : إنّ المُنَادىَ العَلَمَ المفرَدَ يَتَنَكَّرُ وَيَحْدثُ لَهُ تَعْرِيفٌ آخَرُ بالقَصْدِ عِنْدَ [3] النّدَاءِ بدليلِ تَعْرِيفِ النَّكِرَةِ فى قَوْلِهم : " يَا رَجُلُ الفَاسِقُ " ، وَ يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ ، فَلَوْلاَ أَنَّ " رَجُلاً " [4] ، وَ " أَيًّا " مَعرِفَةٌ لَمَا صَحَّ وَصْفُهُمَا بالمعْرفةِ.

وَقَالَ ابنُ السّرّاجِ [5] : تَعْرِيفُ العَلَمِيّةِ بَاقٍ عَلَى مَا كَانَ عليه قَالَ : وأمّا قَولُهم : إنّ الاسْمَ يُعرّفُ بالنداءِ [6] ، فَالمرَادُ أنَّ المسمَّى بالعَلَمِ بندَائِهِ مَرّةً بعدَ

---

(١) سقط من (ف) سبق نظر .

(٢) فى الأصل " لا غلام " تحريف .

(٣) فى الأصل " عن " تحريف .

(٤) فى (ف) : يا رجلاً " .

(٥) انظر الأصول فى النحو ٤٠١/١ فما بعدها ، وابن يعيش ١٢٩/١٠ .

(٦) وهو ما ذهب إليه المبرد فى المقتضب ٢٠٥/٤ .

مَرَّةٍ عَرفَ أَنَّ هذَا الاسمَ لَهُ ؛ وَلأنّه لوْ لَمْ يَعرِف قَبْلَ النداء أَنَّ هذَا الاسمَ لَه لَمَا أَجَابَ ، (ولأنّ مِنَ الأعْلام مَا لاَ شركةَ فيهِ)[1] [ليصحّ تنكِيرُه][2] نَحوُ " فَرَزْدقٍ " ؛ لأنَّ تنكيرَ العَلَمِ أن يُجْعَلَ كَأنّه من أُمَّةٍ كُلٌّ وَاحدٍ منهم مسمًّى بذلك الاسْمِ .

وَلِقَائلٍ أن يَقُولَ : إنّ هَذا غَيرُ لاَزمٍ ؛ فإنّ الشّركةَ فيهِ ممْكِنَةٌ غَيْرُ مُسْتحيلَةٍ[3] .

أمَّا المُضَافُ وَالذِى يُشَابِهُهْ	وَمُفْرَدٌ بالْقَصْدِ لاَ تُوَاجِهُهْ
فَإنَّهَا ثَلاثَةٌ تَنْتَصِبُ	لأنّهَا لم تُبْنَ فَهْىَ تُعربُ
نَصْباً كيَارَبَّ العبَادِ رَبَّنَا	يَا غَافِراً ذَنْبَ المسِئِ مُحْسِنَا
وَغَيْرُ مَقْصُودٍ كَقَوْلِ أعْمَى	يَا رَجُلاً هَلْ مِن طَرِيقٍ ثَمَّا

هذه الثّلاثةُ التى ذَكَرَهَا[4] مُعْرَبَةٌ ثم علَّلَ فى هذه الثّلاثةِ بقولِه :

لأنّها لَمْ تُبْنَ فَهِيَ تُعْرَبُ

يُرِيدُ إذَا انتفت علّةُ البناءِ وَجَبَ الرّجُوعُ إلى الأصْلِ وَهُوَ الإعرابُ ، وَإذَا وَجَبَ الإعْرَابُ تَعيَّنَ أن يكُونَ نَصْباً؛ لأنَّ المنَادَى مفعُولٌ على مَا تقدّمَ بَيَانُهُ[5] ، أمَّا انتفاءُ البناءِ فى المضَافِ فلخرُوجِهِ عن شَبهِ المُضْمرِ بالإضَافَةِ ؛ لأنَّ المضمَرَ لاَ يُضَافُ فلاَ مُشَابَهةَ بينَهُ وَبينَ المضَافِ . قولُه : "يَا ربَّ العِبَادِ"

---

(١) فى النسختين هكذا " ولأن فى أعلام ما شركه فيه " ، والصواب ما أثبت .

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام ، وهى فى شرح ابن القواس ١٠٣٨ ، وهو كثير الموافقة لشرح النيلى ، بل أفاده منه كما ذكرنا فى قسم الدراسة .

(٣) ذكر هذا ابن يعيش فى شرح المفصل ١/١٢٩ .

(٤) فى الأصل : ذكر " ، وهو جائز أيضاً .

(٥) انظر ص ١٨٧ فيما تقدم .

تمثيلٌ بالمنَادَى المضَاف ، وكذلك قولُهُ : " ربَّنَا " وَالتقديرُ " يَا رَبَّنَا " ، ولاَ فرقَ بينَ أن يكُونَ معرفةً كمَا مَثَّلَ به أَوْ نكرةً نحو " يَا رجُلَ سُوءٍ " ، وَ " يَا عَبْدَ بَطْنِهِ " .

وأمَّا الذى يُشَابِهُ المضَافَ فقولُهُ :

يَا غَافِراً ذَنْبَ المسيءِ [1] مُحْسِنَا

وَوَجْهُ المشَابَهةِ بينَهُ وَبينَ المضَافِ أنَّ الأوَّلَ عَامِلٌ فى الثَّانى كمَا أنَّ المضَافَ عَاملٌ فى المضَافِ إليه ، وَالأوّلُ متخصّصٌ بالثّاني كمَا أنَّ المضَافَ متخصّصٌ بالمضَافِ إليه ، وَالثَّاني من تَمَامِ الأوّلِ كمَا أنَّ المضَافَ إليه من تَمامِ المضَاف .

وَلاَ يخلُو من أن يكُونَ الأوَّلُ عَامِلاً فى الثَّاني إمَّا رَفْعاً نحو " يَا حَسَناً وَجهُهُ " أوْ نَصْباً كَقولِهِ : " يَا غَافِراً ذَنْبَ المسيءِ مُحْسِناً " ، فَـ " ذَنْبَ " ، منصُوبٌ بِـ " غَافِرٍ " ، وَعَمَلُهُ فى الثَّاني النّصْبُ إمَّا لَفْظاً كَمَا مثَّلَ أو مَحلاً نحو " يَا خَيراً من زَيدٍ " ، وَ " يَا مَارّاً بِعَمرٍو " فالجَارُ والمجرُورُ فى محلّ النّصْبِ لتعلّقِهِ بالاسمِ المُنَادَى وَهُو من صلتِهِ وَتَمامِهِ كَمَا (أَنَّ المضَافَ إِلَيْهِ من تَمامِ المُضَافِ) [2] ، وهَذا مُعرَبٌ لزوالِ علّةِ البناء بزوَالِ مُشابَهةِ المضمَرِ ، إمَّا بعَمَلِهِ وَالمضمَرُ لاَ يَعمَلُ ، وَإمَّا بُطولِهِ وَالطُّولُ يُنَافِي الإضْمَارَ .

ويكُونُ المُشَابِهُ للمُضَافِ نَكِرَةً كمَا مثَّل بِهِ وَمَعرِفَةً كَرَجُلٍ سَمّيتَهُ بِـ " ثَلاثةٍ وَثَلاثِينَ " فَقُلتَ : يَا ثَلاثَةً وَثَلاثِينَ أَقْبِلْ ، وَكَذلِكَ مَا أَشْبَهَهُ من التَّسمِيَةِ بالمعْطُوفِ : " يَا زَيْداً وَعَمْراً أَقْبِلْ ، بالنَّصْبِ لاَ غَيْرُ ؛ لأنَّ الثَّانىَ من تمَامِ

(١) فى الأصل " العباد " .

(٢) فى النسختين " أن المضاف من تمام المضاف إليه " ، وهذا خطأ صححه فى نسخة الأصل أحد المحشين .

الأَوَّلِ ، وَلأَنّ المُسمّى بالاسْمَيْنِ وَاحِدٌ [1] .

فعلَى هذا القولِ الجَامعِ فى المُشَابهِ للمُضافِ أن يُقَالَ : كُلُّ مَا اتَّصلَ بهِ شئٌ هُوَ من تَمَامِ مَعْنَاهُ فَهُوَ مُشَابِهٌ لِلمُضَافِ ، وَبِالجُملةِ فَكُلُّ قَوْلٍ مُطَوَّلٍ ، أَوْ ١٦٨/أ قَدْ عَمِلَ بَعضُهُ فى بَعْضٍ فَهُوَ مُشَابِهٌ لِلْمُضَافِ.

قولُه : " مُحْسِناً " حالٌ من الضّمير فى " غَافِرٍ " .

الثَّالِثُ : النَّكِرَةُ وَهِيَ مَنْصُوبةٌ لخرُوجِهَا عَن شَبَهِ المُضْمَرِ بالتّنكيرِ .

قولُهُ : " كقول أَعْمَى يَا رجُلاً " فيه توصّلٌ إلى بيَانِ أنَّ النّكرةَ غيرُ مقصُودةٍ ؛ لِأنَّ الأعْمَى لمْ يَقْصدْ بذلك إلاَّ مَن يُرْشِدُهُ إِلَى الطّريقِ كَائِناً مَنْ كَانَ ، قَالَ الشّاعرُ :

فَيَا رَاكِباً إمَّا عَرَضْتَ فَبَلّغنْ [2]

فَنَصَبَ لَمَّا لَمْ يَقْصُدْ رَاكِباً بِعَيْنِه ، وَقَالَ الآخرُ :

لَيتَ التّحيّةَ كَانتْ لى فَأَقْبَلَهَا [3] مكَانَ يَا جَمَلاً [4] حُيّيتَ يَا رجُلُ [5]

فنصَبَهُ لِمَا ذكرنَا [أَنَّه] [6] غَيْرُ مَقْصُودٍ ، وَرفَعَ الثَّانِيَ ؛ لأنَّه مَقْصُودٌ.

---

(١) انظر ابن يعيش ١٢٨/١ .

(٢) قائله عبد يغوث بن وقاص الحارثي ، وقيل : مالك بن الريب وهوصدر بيت عجزه :

نداماى من نجران أن لا تلاقيا

وهو فى الكتاب ٣١٢/١ ، والمقتضب ٢٠٤/٤ ، وابن يعيش ١٢٨/١ ، والخزانة ٣١٣/١ ، والعينى ٢٠٦/٤ ، والجمل فى النحو للزجاجى ١٤٨ .

(٣) فى (ف) " فاشكرها " ، وهى رواية ذكرها الزجاجى فى الجمل ١٥٣ .

(٤) فى الأصل " يا رجلاً " ؛ تحريف ، ويروى " يا جملُ " وهو المشهور .

(٥) البيت لكثير عزة ، وهوضمن مقطوعة قالا حينما هجرته عزة وحلفت ألاّ لا تكلمه انظر الديوان ٤٥٣ ، وجمل الزجاجى ١٥٣ ، والعينى ٢١٤/٤ .

(٦) سقط من الأصل .

[حذف حرف النداء]

وَأحْرُفُ الـنِّداءِ قَدْ تَنْحَـذِفُ كَمِثْلِ " رَبَّنَا " وَمِثْلِ " يُوسُفُ "
إلاَّ عن اسْمِ اللَّـهِ وَالإشَـارَهْ فَالحذْفُ فِيهِمَا احْذر اخْتِصَارَهْ
لَوْ قُلْتَ هذَا فِى النِّـدَا وَاللَّـهُ وَشِبْـهِ هَـذَا وَقَـعَ اشْتِـبَاهُ

لِحَذْفِ حَرْفِ النِّدَاء شُرُوطٌ :

أَحدُهَا : أن يكون المنَادَى فى غاية القُربِ .

الثَّانى " أن يكُونَ المحذُوفُ " يا " وَحْدَهَا .

الثَّالثُ : ألاَّ يَصحّ فيه أن يكُونَ صِفةً لِـ " أيٍّ " .

الرَّابع : ألاَّ يكُونَ مُستغَاثاً ولاَ مندُوباً .

الخامِسُ : أن يكُونُ المنَادَى مَعْرِفَةً.

فَأمَّا قولُنَا " فى غَايةِ القُربِ " ليخرُجَ منه نداءُ البعيدِ، فإنّه يحتَاجُ فيه إِلَى مَدِّ الصّوتِ ، وَحذْفُ الحرْفِ يُخِلُّ به .

وَاحْترزْنَا بقولِنَا : [أن يكُونَ المحذوفُ " يَا " وحْدَهَا] [1] عن غيرِهَا مِنْ حُروفِ النِّداءِ .

واحْـتَـرزْنَا بقـولِنَا : " ألاَّ يَصِحَّ أن يكُونَ صِـفَـةً لـ " أيٍّ " " عَنْ أَسْـمَـاء الإشَارَةِ وَعَن النّكرةِ المقصُودةِ ؛ فَإنّها (تَصِحُّ أن) [2] تَقعَ وَصْـفاً لِـ " أيٍّ " بإدْخَالِ اللاّمِ عليْهَا ، ويَدخُلُ فيهِ مثْلُ " أيُّها الرّجلُ أقْبِلْ " ؛ لأنّ " أيًّا " لاَ تكُونُ صِفةً لِنفْسِهَا ، وَيدخُلُ فيه العَلَمُ وَالمضَافُ .

(١) إضافة يقتضيها السياق .

(٢) سقط من (ف) .

وَاحْترزْنَا بقولِنَا : " أَلاَّ يكُونَ مُستغَاثاً وَلاَ مَندُوباً " للحَاجةِ فيهمَا إِلَى مدِّ الصَّوْتِ .

وَاحْترزْنا بقولِنَا : " معرفةً " عن النَّكرةِ غَيْرِ المقصُودةِ نَحْوُ " يَا رَجُلاً " ؛ فإنّه لَوْ حُذفَ حَرْفُ النّدَاءِ عَنهُ لاْلتَبَسَ بالمفعُولِ الّذِى قد حُذِفَ نَاصبُهُ ، وَيدخُلُ فيهِ أَيضاً " أَىٌّ " فَإِنَّهَا مَعْرفةٌ لِوَصْفِهَا بالمعْرفَةِ قَالَ الشّاعرُ :

أَيُّها الشَّاتِمي لِتُحْسَبَ مثلى إِنّمَا أَنْتَ فى الضَّلاَلِ تَهِيمُ [1]

[أرادَ] [2] يَا أَيُّهَا .

وَإِنّما جَازَ [3] الحذْفُ فى حرْفِ النّدَاءِ وَإِن كَانَ خلاَفَ الأصْلِ للعلْمِ بهِ مَعَ قَرينَةِ الخطَابِ .

قولُه : " كمثل ربَّنَا " مثالٌ لحذْفِ " يَا " مِنَ المُضَافِ .

قـولُـهُ : " وَمـثـل يُـوسـفُ " يُـريـدُ به قـولَهُ تَـعـالَى : ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا ﴾ [4] وَهُوَ حَذْفُ الحَرْفِ مِنَ العَلَمِ ؛ لأَنّهُمـا [5] لا يكونَانِ وَصْـفاً لِـ " أَىٍّ " ولاَ تقُولُ : " هَذَا أَقْبِلْ " ؛ لأنّكَ تقولُ : " يَا أَيُّهَذَا أَقْبِلْ " ، وقد أَجَازَهُ الكوفيُّونَ تَمسّكاً بقولِهِ تعَالَى : ﴿ ثم أَنْتُمْ هَؤُلاَءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُم ﴾ [6] ، قَـالُـوا : أَرَادَ يَـا

---

(١) قاله عبد الرحمن بن حسان

وهو فى المفصل ٨٥ ، وابن يعيش ١٢٣/٢ ، ١٢٤ ، والخزانة ٤٦٣/٤ ، وشرح ابن القواس ١٠٤١ .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) فى الأصل " أجاز " .

(٤) سورة يوسف ٢٩ .

(٥) أى بالمضاف والعلم .

(٦) سورة البقرة ٨٥

وانظر البيان فى غريب إعراب القرآن ١٠٣/١ ، وشرح ابن القواس ١٠٤١ ، وابن يعيش ١٦/٢ .

هَـؤلاَءِ ، وَلاَ حُـجَّـةَ فيـهِ ؛ لاحْـتِمَـال أَن يكُونَ خَـبَـرَ " أَنْتُـمْ " ، وَ " تقـتُـلُونَ " حَـالٌ ، وأَن يكُونَ منصُوباً بإِضْـمَـارِ " أَعْنِى " علَى الاخْـتِصَـاصِ ، وَ " تَقْـتلُونَ " خَبَرُ " أَنْتُمْ " ، أَمَّا قولُه :

[لَوْ قُلْتَ] (١) هذا فى النّدَا وَاللَّهُ : وَشِبْهَ هَذَا وَقَعَ اشْتِبَاهُ .

يُرِيدُ : لوْ حَـذفْتَ حَـرْفَ النّداءِ فَـقُلْتَ : " هَذَا " (٢) وَأَنتَ تُـرِيدُ " يَـا هَـذَا " لَوقَعَ لَبْـسٌ فـى الآيـةِ ؛ لاحْـتمـالهِ غيْـرَ النّداءِ (٣) ، وَلِأَنَّ اسْمَ الإِشَـارَةِ لَهُ شَـبَـهٌ ١٦٨/ ب بالمضْمَرِ ، فَكَما لاَ تـقُولُ : " هُـوَ " تُرِيدُ " يَا هُوَ " كَذلِكَ لاَ تقُولُ : " هَذَا " تُرِيدُ " يَا هَذَا " ؛ لِأَنّ المشـارَ إِليْهِ لاَ يكونُ مُـخَاطباً باسْمِ الإشَارةِ فَلا بُدّ مِنْ حَرْفِ النّداءِ لِيُعلَمَ أَنّك تُخَاطبُهُ ، أَلاَ تَرَى أَنّك قَدْ تقُولُ : " يَا زَيدُ هَذَا أَخُوكَ " فَيكونُ المخَاطَبُ غيْرَ المشَارِ إليهِ فَحِينَئِذٍ لاَ يُعلَمُ المشَارُ إِلَيهِ أَنَّه مُخَـاطبٌ إلاّ بحَرْفِ النّداءِ ، وَأَمّـا الاشْتبَاهُ فى اسْمِ اللّهِ فَإِنّك لَوْ قُلتَ : اللّهُ ربِّي ، وَأَنْتَ تُرِيدُ " يَاللّهُ رَبِّى " لَجَازَ أَن (٤) يُظَنَّ أَنَّهُ مُبْتدأٌ وَخبَرٌ ، وَقَدْ قُلتَ ذلكَ علَى سَبِيلِ الاعْترَافِ للّهِ بـالرّبُوبيّةِ ، أَوْ قُلتَ ذلِكَ تَعبُّداً ، فَـهَذَا معْنَى قولِه : " وَقَعَ اشْتِبَـاهُ " وَقِيلَ (٥) : إِنّمَـا لـمْ يَجُزْ حَـذْفُ حـرْفِ النّداءِ مـن اسْـمِ الـلّـهِ تَـعـالَى وَإِنْ كَـانَ لاَ يُـوصَـفُ بـهِ " أَيّ " ؛ لأَنّهُـم قَـدْ عَـوّضُـوا مِنْهُ عِنْدَ حَـذْفِـهِ فَـقَـالُوا : " اللّهُمَّ " فَـلَـمْ

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) (ف) " يا هذا " .

(٣) هكذا ، ولعل الصواب " لوقع لبس لاحتماله غير النداء كما فى الآية " ، وانظر شرح ابن القواس ١٠٤٢ ، إذ قال : « وأما اسم الإشارة فلما ذكر في الآية من أنه يحتمل غير النداء » .

(٤) فى (ف) " أنه " .

(٥) القائل هو ابن الخباز ، انظر شرحه على الدرة النحوية .

يَجُز حَذفُ العِوَضِ وَالمعوّضِ منهُ كَمَا لاَ يجُوزُ الجمْعُ بينَهُمَا (١) .

وَأمّا اسْمُ الإشَارةِ فَلأنّه يُوصَفُ بِه " أيّ " .

وَأمَّا قولُهُ :

فَالحذفُ فيهما احْذر اختصَارَهْ

فَليْسَ علَى إِطْلاَقه ؛ فَإنّه يَجُوزُ حَذفُ " يَا " عن اسْمِ اللّهِ تَعَالَى (بِشَرطِ التَّعْويضِ) (٢) ، لكِنْ لاَ اخْتِصَارَ (٣) مَعَ التَّعْويضِ .

وَمَا لَنَا اسمٌ فيه لاَمٌ وَأَلِفْ	نُودِى بِلاَ أىّ سِوَى اللّه وُصِفْ
تَمثِيلُ أىٍ لِنِداءِ المعْرِفَةْ	يَا أيُّهَا الإنسَانُ والقصدُ الصِّفَةْ
ولاَ تَقُلْ رَجُلٌ تعنى يَا رجلْ	وَمَا عَدَا ذَيْنِ فَكَيْفَ شئْتَ قُلْ

يُريدُ : وَمالَنا اسمٌ فيهِ الألفُ وَاللّامُ فَقدّمَ وأَخّرَ ؛ لأنَّ الواوَ لاَ تَرْتيبَ فيهَا . قولُه : " بِلاَ أيٍّ وُصِفْ " المضمرُ المرفُوعُ المستكنُّ فى « وُصِفْ » يعُودُ علَى " أيٍّ " ، والتّقديرُ : نُودِىَ بلاَ أيٍّ وُصِفَ به . معنَى قولِه : " نُودِى بلا أىّ : أنَّه بَاشَرَهُ حرفُ النّداء بِلاَ وَاسطةٍ وإلاّ فجميعُ الأعلامِ التى يَلزمُهَا اللّامُ كَالصّعَقِ تُنَادَى بَلاَ أيٍّ بَلْ بتوسّطِ شَىءٍ آخَرَ ، وَإنّما جَازَ أن يُنَادَى اسمُ اللّه وَفيهِ الألفُ وَاللّامُ ؛ لأنَّ ذلك من خصَائصِ هَذَا الاسمِ الشَّريف .

وقيل : العلَّةُ فى إدخَالِ " يَا " علَى اسْمِ اللّه تعَالَى تَركّبُهُ مِنْ أَرْبعَةِ أشياءَ :

أَحدُهَا : أَنَّ الألفَ وَاللّامَ فيه ليستا للتَّعريفِ بدليل قَطْعِ هَمْزَةِ الوصْلِ مِنْهُ إِشْعاراً بخرُوجِهَا عن المنهَاجِ المعرُوفِ لهُمَا (٤) فى إفَادَةِ التَّعريفِ كَمَا تُقْطَعُ

---

(١) هذا هو مذهب البصريين ، أما الكوفيون فيذهبون إلى أن الميم المشددة فى " اللهم " ليست عوضاً من حرف النداء .

انظر الإنصاف ٣٤١ المسألة (٤٧) .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) فى (ف) " لا اختصاص " تحريف .

(٤) (ف) " لها " .

همزةُ الوصْلِ مِن الفِعْلِ إذَا سُمّيَ به إيذاناً بخروُجِهِ منَ بَابه .

الثَّاني : أَنّهما عِوَضٌ من هَمْزَةِ " إلَهٍ " بدليلِ أنَّه لاَ يُجمَعُ بينَهُمَا – أعني بَيْنَ الهمزَةِ ولاَمِ التَّعرِيفِ – إلاَّ [1] في الشّعرِ كَقولِ الشّاعرِ : [2]

مَعَاذَ الإلَهِ أن تَنُوحَ نِسَاؤُنا   علَى هَالكٍ أَوْ أن تَضجَّ مِنَ القتْلِ

الثَّالثُ : لزُومُ اللَّامِ لهذَا الاسمِ الشّريفِ فهِيَ فيه كَأحَدِ حرُوفِ الْكَلِمَةِ .

الرَّابعُ : كَثْرةُ الاستعمَالِ،لشدَّةِ حَاجَةِ الخلْقِ إليه فَخَفّ عليْهِ إدخَالُ " يَا " مَعَ الَّلامِ ، وَإنّما لمْ يجُزْ أَن يُوصَفَ به " أيّ " ؛ لأنَّهَا إنَّما تُوصَفُ بأسمَاءِ الأجنَاسِ ، فَأمَّا الأعلاَمُ فَلاَ ، فَأمَّا الحَارِثُ وَالعبَّاسُ فَلاَ يُوصَفُ بهَا " أيٌّ " ؛ لأنّه [3] عَلَمٌ وَ " أيٌّ " لاَ تُوصَفُ بالأعلاَمِ . فلاَ يُقَالُ : يَا أيُّهَا الحَارِثُ ، وَلاَ يَا أيُّهَا الصَّعِقُ ، بَلْ يُقَالُ : " يَا مَنْ هُوَ الصّعِقُ " فيتوصّلُ إلى نِدائِهِ بِـ " مَنْ " الموصُولِ [4] ، وَتجعَلُهُ خَبَراً للمبتَدَأِ (الّذى هُوَ) [1] جزءُ الصلَةِ.

قولُه : " تَمثيلُ أيٍّ لِندَاءِ المعرِفَةْ "

١٦٩/أ

يُرِيدُ المعرَّفَ باللّامِ ، والمثالُ فيه قولُهُ : يَا أيُّهَا الإنسَانُ ، فَلَمّا تعذّرَ الجمعُ بينَ حرفِ النّدَاءِ ولاَمِ التّعريفِ فلم يبقَ إلاَّ أحدُ أمْرَيْنِ ، إمَّا حَذْفُ لاَمِ التّعريفِ ، وَ إمَّا التّوصّلُ إلى ندَائهِ (وَ فيهِ اللّامُ) [1] . فأمَّا الأوّلُ فَكَرِهُوا

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) نسب فى (ف) لعمرو بن كلثوم ، وهو كذلك

ينظر الحماسة لأبى تمام ٢٥٧/١، وشرحها للمرزوقي ٤٤٧/١ .

(٣) فى (ف) " لأنها .

(٤) فى (ف) " الموصولة ".

حَذْفَ اللّامِ لِمَا فيهِ مِن الانحِطَاطِ من التّعريفِ الأقْوَى ، وَهُوَ تَعريفُ الّلامِ ، إلَى التّعريفِ الأضعَفِ ، وَهُوَ تعريفُ القصدِ بالنّداءِ ، فَتَعيّنَ الثّاني، فَأَتَوْا بِـ " أيٍّ " وُصْلَةً إلى نَداءِ مَا فيهِ الّلامُ كَمَا تَوصّلُوا بِـ " الّذِى " إلى وَصْفِ المعَارفِ بالجُمَلِ ، وكَمَا تَوصّلُوا إلىٰ تعجّبٍ مِمَّا لاَ يجُوزُ أن يُبْنَى منهُ فعلُ التّعجبِ بِـ " أَشَدَّ " وَنَحوِهِ ، وَإنّما أَتَوْا بِـ " أيّ " ؛ لإبْهَامِهَا فى العُقَلاءِ وَغيرِهِم ، وَبُنِيَتْ عَلَى الضّمّ ؛ لأَنَّهَا مُفردةٌ مَعرفةٌ ، وَزَادُوا بعدَهَا حَرفَ التّنبيهِ وَهُوَ " هَا " ؛ لأنَّ النّدَاءَ مظنّةُ ذَلِكَ ، إذِ القصدُ منه تَنبِيهُ المدعُوِّ لِيُقْبِلَ عَليكَ.

قولُهُ : " والقصدُ الصّفهْ " يُرِيدُ : أنَّ " أيّاً " غَيرُ مُنَادَاةٍ وَلاَ مقصُودةٍ بَلْ هِيَ وُصْلَةٌ إلى النّدَاءِ ، فمَا بعدَهَا هُوَ المقصُودُ بالنّداءِ . وَالتزمُوا رفعَهُ ؛ لأنّه هُوَ المُنَادَى فى الحقيقةِ فجعلُوا آخِرَهُ كآخِرِ مَا بَاشَرَهُ حَرفُ النّداءِ نحو : يَارَجُلُ أَقْبِلْ .

وقيل : لأنَّ " أيًّا " مَعَ صفتِهَا كَاسْمٍ وَاحدٍ ، لِلزُومِهَا الصّفة لإبهَامِهَا ، فجعَلُوا آخِرَ الصّفةِ كَآخِرِ المُنَادَى ، وَ " الإنسَانُ " فى قوله : " يَا أَيُّهَا الإنسَانُ " صِفةٌ لِـ " أيٍّ " ، وَقِيلَ :عطفُ بَيَانٍ؛ لعدمِ الاشتقَاقِ ، وَجعلَ الأخفشُ " أيًّا " موصُولةً ، وَ " الرّجلَ " خَبَرَ مبتدأٍ محذُوفٍ ، والجُملةُ صلَةُ " أيٍّ " .

وَتُوصَفُ " أيٌّ " باسمِ الإشَارَةِ نحو " يَا أيُّهَذَا الرَّجُلُ " ، فَـ " ذَا " صِفَةُ " أيٍّ " ، وَ " الرّجُلُ " صِفَةُ " ذَا " .

وَاعلمْ أنّ المعرّفَ بالّلامِ يُتَوَصَّلُ إلى ندَائِه بثلاثةِ أمُورٍ :

بِـ " أيٍّ " كَمَا ذُكِرَ (١) ، وَبِاسْمِ الإشَارةِ نحو يَا هَذَا الرّجُلُ ، وَ بأن يُعطَفُ على مُنَادى ليسَ فيه ألفٌ وَلاَمٌ نحو يَا زيدُ وَالرَّجُلُ ، فإن وُصِفَ " الرّجُلُ " من

---

(١) (ف) " ذكروا ".

قولك : " يا أيُّها الرّجُلُ " بِصفة رفعتَهَا مُضافةً كانت أو مُفْرَدةً نحو " يَا أيُّهَا الرّجُلُ ذُو الطُّولِ " قالَ الشّاعِرُ :

يَا أيُّها الجَاهِلُ ذُو التَّنَزِّى [1] ؛

لأنّها غَيرُ تابعةٍ لِما باشَرهُ حرفُ النِّداء ، فإن جعلتَها بَدَلاً من " أيّ " جَازَ نصبُها ، أو بإضمار " أعنى " ، وَأجازَ المازنيّ [2] نَصْبَ الرَّجلِ من قولك : " يَا أيُّها الرجُلُ " حَمْلاً على الموضعِ مثل " يا زيدُ الظّريفَ " ، وأجَابُوا عنْهُ بأنّ الحمْلَ علَى المعْنَى إنّما يُكونُ فى المُنَادَى المستَغْنى عَن الصّفَةِ ، فأَمّا " أيٌّ " فَلَا تَسْتَغْني عن الصفَةِ ، فلَا تُحْمَلُ صِفتُهَا عَلَى المعنَى .

وقِيلَ : الحمْلُ علىَ المعْنَى إنّما يكُونُ بعد التَّمامِ وَلاَ تمَامَ ، وهُوَ رَاجِعٌ إلَى الوجْهِ الأوّلِ .

قولُهُ :

وَلاَ تقلْ رجُلُ تعْنى يا رجُلْ

يُريدُ : ولاَ يجُوزُ حذْفُ حَرْفِ النّداءِ عَمّا جازَ أن يكُونَ نعتاً لِـ : أيٍّ " ؛ فإنّ الأصْلَ فى قولِكَ : " يَا رَجُلُ " يَا أيُّهَا الرّجُلُ ، فلما حَذفتَ [3] الألفَ واللّامَ

---

(١) هذا الرجز لرؤبة بن العجاج ، وبعده :

لا تُوعِدَنِّى حَيّةٌ بالنكْزِ

وهو فى ديوانه ٦٣ ، وابن الشجرى ١٢١/٢ ، ٣٠٠ ، والكتاب ٣٠٨/١ ، والمقتضب٤/ ٢١٨ ، والعينى ٢١٩/٤ .

(٢) نص عليه ابن القواس فى شرحه ١٠٤٤ ، وابن الشجرى فى أماليه ٢٩٩/٢ ، والسيوطى فى الهمع ١٧٥/١ ، والجرجانى فى المقتصد ٧٧٨ .

(٣) (ف) " حذف ".

تعذّرَ نعتُ " أيٍّ " به فحذفتَها فصارَ : يَارجلُ ، فلَو ذَهبْتَ بحذف " يا " لتكثّر الحذْفُ وهُوَ خلافُ الأصْلِ،وتكْثِيرهُ تكثيرٌ لمخالفةِ الأصْلِ ؛ لأنَّك تكونُ قَدْ حَذفْتَ أَربعةَ أشياءَ ، الألفَ واللّامَ ، وأَيّاً، وَحرْفَ التّنبيهِ ، وَحرْفَ النّداءِ .

وأمَّا قولُهُ :

وَمَا عَدا ذَينِ فَكَيْف شئْتَ قُلْ

" ذَانِ " إشارةٌ إلى اسم الإشَارةِ وَاسْمِ اللّهِ ، وَالنَّكِرَةِ[1] نَحْوُ " يَا رَجُلُ " ، وَجَعَلَ اسمَ اللّهِ تعَالى وَاسمَ الإشَارةِ قسْماً وَاحداً لاشْتِراكِهِمَا في التّعريفِ وَمُخالفتِهِمَا للنّكرةِ فِى ذَلِكَ ، لكن يجُوزُ حذْفُ حرْفِ النّداء عن اسْمِ اللّهِ تعالَى بشرط أن يُعوَّضَ عنه " مِيمٌ " فتقُولُ : اللّهُمَّ .

(١) أي : النكرة المقصودة ، وقد اكتفى الشارح عن التقييد بالمثال ، أما قولهم : افتد مخنوقُ ، وأصبح ليلُ ، وأطرق كرا فشاذ ، لكونها أمثالاً جرت مجري الأعلام ، ولكثرة الاستعمال . انظر شرح ابن القواس ١٠٤٥ .

[نداء المضاف إلى ياء المتكلم]

وَإنْ تُضِفْ للياءِ في النّداءِ قُلْ : يَا غُلاَمِى ، بِسُكُونِ اليَاءِ
وَإن تشَأْ فَتَحْتَ أَوْ حَذَفْتَها وَقِفْ بِهاءِ السكتِ إن فَتَحتَها ١٦٩/ ب
وَإنْ تشَأْ قَلَبْتَ ياءَهُ أَلِفْ كَيَا غُلاَمَا وَبِهَاءِ السكت قِفْ

إنّما مثَّلَ بقوله : " يا غُلامى " ليدخُلَ فيه كلُّ صحيحٍ وَ ما جَرَى مَجرَاهُ وَيخرجُ منه المعتلُّ ، فإنّك لو أضفتَ المقصُورَ إلى ياء المتكلم لم يجز حذفُ الياءِ ؛ لعدم انكسَارِ ما قبلهَا ، وَلاَ إسكانُهَا ،وَلاَ قلبُها ألفاً ؛ لما يلزمُ من الجمْعِ بين ساكنين .

قولُه : " وَإن تضف للياءِ " يُريدُ إلى الياءِ ، فَاللّامُ بمعنَى " إلَى " ، وَاحْترزَ بقوله : " فى النّداءِ " عن غير النّداء ؛ فإنّ هذه الوجُوهَ التى ذكَرهَا مختصٌ بهَا النّداءُ ، وقد ذَكَر فى المنادَى المضَافِ إلى ياء المتكلم ستّةَ أَوْجُهٍ :

أحدُهَا : سكون الياءِ [١] ؛ لأنّه الأصْلُ فى البِنَاءِ ، وقياساً على الألف فى " قَامَا " ، والواو فى " قَامُوا " ؛ لأنّهما أختاها [٢] فى الاعْتلالِ .

الثّانِى : قولُه : " وإن تشأ فتحتَ " فتحرّك [٣] الياء [٤] ؛ لأنّها اسْمٌ على حَرفٍ واحدٍ ، ففى الإسكان إجحافٌ بها ، وقياساً على " التاء " فى " قُمْتُ " لأنّها مثلها فى كونها للمتكلّمِ ، وكانت الحركة فتحةً لثقل الضّمة والكسرةِ على " الياءِ ".

---

(١) نحو : يا غلامِيْ .
(٢) (ف) : أختاهما ".
(٣) فى الأصل " فتحريك " .
(٤) نحو يا غلامِيَ.

الثالث : قوله : " أو حذفتَها " (١) ، أَمّا حذفُها فَلأنّه أَخصرُ (٢) لفْظاً من إِثْباتِها ، وَلدلالَة الكسْرة عَليْهَا ، وقالوا : إنّما حذفت فى النّداء ؛ لأنّها تعاقبُ التّنوينَ ولها شبهٌ به ؛ لأنّها على حَرف واحد وتسكن كمَا هُوَ ساكنٌ ، وتُحْذَفُ إذا سكنت ولقيها ساكن بعدهَا كما يحذف التنوينُ لذلك ، ويُدغم فيها التنوينُ فحذفت كما يحذفُ التنوينُ فى النداءِ .

الرابع : قولُه :

وَقفْ بهاء السكت إنْ فتحتَهَا

نَحْوُ " يَا غُلامِيَهْ " (٣) بفتح " الياء " وَإلحاقِ الهاءِ إذَا وَقَفْتَ ، مُحافظةً على فتْحِ " الياء " ، وَالوقْفِ علَى حرفٍ ساكنٍ

الخامس : قولُه :

وَإن تَشأ قَلَبْت يَاءَه أَلفْ   كَيَــا غُلامَــا

فأمَّا قلبُها أَلفاً فَلِطَلَبِ الخفَّةِ التى فى الألفِ وَالفتحةِ ، وَهَرباً من الثِّقلِ الذى فى الياءِ وَالكسْرةِ ، وَلابُدّ من إبدَالِ الكسرةِ فتحةً ثم قلبُ اليَاء ألِفاً ، ولأنّ الألفَ أكثرُ مَدّاً من اليَاءِ .

السادسُ : قولُهُ : " وَبِهَاءِ السَّكْتِ قِفْ " نحو " يا غُلامَاه " (٤) والألفُ أولى من الياء المفتوحة بهَاءِ الوقْفِ ؛ لخفاءِ الألف .

وَمِنْهُم مَن يحذفُ الألفَ ويَجتَزِئُ بالفتحَةِ قَبلَها كما يجتزِئُ بالكَسرةِ التى قبل " الياء " (٥) .

---

(١) نحو يا غلامِ ، بحذف الياء وإبقاء الكسرة دليلاً عليها .

(٢) (ف) " أخص " .

(٣) المعنى أن اللغة الرابعة أن تثبت الياء مفتوحة ملحوقة بها هاء السكت لأجل الوقف .

(٤) فى (ف) " يا غلاه " تحريف ، وفى الأصل " يا غلاما " بإسقاط هاء السكت ، والصواب إثباتها .

(٥) هذه عند ابن القواس اللغة الخامسة . انظر شرحه ١٠٤٧ .

وَمِنهُم مَن يحذِفُ " الياءَ " ويضمُّ الاسمَ نحو " يَا غُلاَمُ " (١) ، وإنّما يفعلُ هذا في الاسماءِ التي تكون غالباً مُضافةً إلى ياء المتكلِم ، ليُعلَم أنّ إضافتَها إلى المتكلّم مرادةٌ فيها ، كُلّ ذلك خوفَ اللّبسِ ، فاعْرِفْه .

وَنَعتُ مَا يُضمُّ إن عَرّفْتَهُ بالّلامِ جَازَ الضمُّ أو نصبتَهُ

تقُولُ : يَا زَيدُ الكريمُ ذَا الحَسَبْ وإنْ أضفْتَ النّعتَ فَالنّصبُ وَجَبْ

الغرضُ برَفعِ المنادَى رفعُ شركةٍ اتفاقيّةٍ إنْ كانَ علَماً.

قولُه : " نعت مَا يضمُّ " يدخلُ فيه العلَمُ ، وَالنّكرةُ المقصُودةُ نحو "يَا رجُلُ الكريمَ ، وَالكريمُ " ، وَليسَ قولُه : " نعتُ مَا يضمُّ " على إطْلاقِهِ بل ينبغي أن يقول : " غير المبهم " ؛ ليخرج منه " يَا أيُّها الرّجُلُ " ؛ فإنّه ليس في نعته وجْهَانِ عند المحقّقِينَ (٢) ولو قَالَ : " وَنعتُ مَا يُضمّ لَفظاً أَوْ تَقْديراً " لَكانَ أشملَ ؛ لِدخُولِ مِثْلِ : يَا حَذَامِ (٣) الْكَرِيمَةُ " فِيهِ ؛ فَإنَّ (٤) في نَعْتِها الوَجْهَيْنِ وليْسَتْ مَضْمُومةً لَفْظاً . ١٧٠/أ

وبقولِهِ : " إن عَرّفتَهُ باللّامِ " خَرجَ تعريفُ الإضَافةِ ، وَيُريدُ بقوله : " الضمُّ " الرّفْعَ ، فأَوقَع اللّفظَ العامَّ موقعَ الخاصِّ ؛ لأنّ النعتَ معربٌ ، وَإنّما جَازَ أن ترفعَ الصّفة ، والضّمُّ في الموصوف بناءٌ ؛ لأنَّ ضَمّةَ المنَادَى أشْبهتْ حركةَ الإعرَابِ ، لاطّرَادِهَا ، وكَونِهَا عَارِضةً (في كلّ مُنَادَى مُفرَدٍ مقصُودٍ فأشبهتِ الرّفعَ المُطّرِدَ في كلّ اسمٍ أُسندَ إليه الفعلُ ، وَقِيلَ : لأنّ بناءَهُ عَارضٌ فشبّهت

---

(١) هذه عند ابن القواس اللغة السادسة . المصدر السابق .

(٢) خلافاً للمازني كما سبقت الإشارة إليه .

(٣) سقط حرف النداء من الأصل .

(٤) في (ف) " لأن ".

حَركتُهُ بحرَكَةِ الإعْرَابِ في كَونِهَا عَارِضةً) [1] مطّردةً مَعَ " يَا " .

قَالَ الشَّاعِرُ :

يا حَكَمُ الْوارِثُ عن عَبْدِ الْمَلِكْ [2]

فَرفعَ " الْوَارِثَ " حَمْلاً على لفظ الْمُنَادَى في الضَمّ .

وَأمّا النَّصْبُ فـهُوَ القياسُ إذ لاَ اعْتِدادَ بحرَكَةِ البناءِ كَمَا تَقُولُ : " قَامَ هَؤلاَءِ العُقلاَءُ " بالرّفعِ ولاَ اعْتدَادَ بالكسْرِ في " هَؤُلاَءِ ، قَالَ [الشاعر] [3] :

فمَا كعْبُ بْنُ مَامَةَ وَابنُ سُعْدَى ... بِأَجْوَدَ مِنْكَ يَا عُمَرُ الجَوادَا [4]

فَنصبَ النّعتَ حَمْلاً على المعنَى دُونَ اللّفظِ ، ولو رَفعَهُ لجازَ .

قولُه : " يَا زيدُ الكريمُ ذَا الحَسَبِ " قد نَعتَ المنادَى بنعتَين :

أَحدَهُمَا : مفردٌ وَهُوَ " الكريمُ " فيجُوزُ فيه الأمرانِ.

وَالثّاني : مضَافٌ فيجبُ فيـه النّصْبُ ، فإن جـعلتَ النّعتَ وهُوَ المضَافُ صـفةً للنّعتِ المفردَ جَازَ رَفعُهُ إذَا رَفعتَ النّعتَ المفردَ ، وإن نصبتَ النَّعتَ المفردَ وَجَبَ نصبُ النّعتَ الثاني المضَافِ [5] ، فإن تَقدَّمَ النّعتُ المضَافُ على النّعتِ

---

(١) سقط من (ف) سبق نظر .

(٢) هذا الرجز لرؤبة بن العجاج ، وبعده :

ميراثُ أحسابٍ وجُودٍ منسَفِكْ

وهو في ديوانه ١١٨ ، المقتضب ٢٠٨/٤ ، وابن يعيش ٣/٢ ، وشرح ابن القواس ١٠٤٩ ، وابن الشجري ٢٩٩/٢ .

(٣) في النسختين " الراجز " .

(٤) البيت من قصيدة جرير التي يمدح بها عمر بن عبد العزيز رحمه الله .

وهو في ديوانه ١١٨ ، والمقتضب ٢٠٨/٤ ، والخزانة ١١٠/٤ ، والعيني ٢٥٤/٤ .

(٥) في الأصل " بالمضاف " خطأ .

المفرَدِ نحو : يَا زيدُ ذَا الحَسبِ الكريمُ ، فَيجبُ نصبُ الأوّلِ ، وَجَازَ فى الثانى الوجهَانِ إن جعلتَهُ نعتاً لـِ " زَيدٍ " ، وإن جعلتَهُ نَعتاً للنّعت المضَافِ نَصبتَ لاَ غيرُ .

وكَانَ الأصمعيُّ (١) يأبى نعتَ المُنَادَى المفردَ ؛ لأنّه أشبه المضمرَ وكمَا لا يُنعت المضمَرُ كذلك مَا وَقعَ موقِعَهُ ، وَكانَ يرفعُ الصّفَةَ بأنّها خَبرٌ لمبتدأٍ محذُوفٍ تقديرُه " يَا زَيدُ أَنْتَ الكريمُ " ، وإذا نُصِبَتْ (فبإضمَارِ " أَعْنى ") (٢) .

قولُهُ :

وَإن أضَفْتَ النَّعتَ فالنّصبُ وَجَبْ

إنَّمـا وَجَب النّصبُ فى صِفـةِ المفـرَدِ إذَا كانـت مُضـافـةً ؛ لأنَّ حَـرْفَ النّـداءِ لـو بَاشـرَهَا لـم تـكن إلاَّ منصُـوبةً ؛ لأنَّ النّدَاءَ لاَ يؤثّرُ فـى المضَـافِ إلاَّ النّصْبَ ، قَالَ الشاعرُ :

أزيدُ أخَا وَرْقاءَ إنْ كُنْتَ ثائراً فقَدْ عَرضَتْ أحْنَاءُ حَقٍّ فخَاصِمِ (٣)

فنَصبَ " أخَا وَرْقاء " وَهُوَ صفةُ لمفرَدٍ ؛ لأنّه مُضَافٌ.

[وَالأحْنـاءُ : الجـوانِبُ] (٤) وَهُوَ جـمع حِنْوٍ ، وَ "وَرْقَـاءُ" حـيٌّ من قَـيْسٍ ، والثّائرُ : طَالِبُ الثَّأرِ ، وَهُوَ الدّمُ .

يقولُ : إن كنتَ طَالباً لثأرِكَ فَقَد أَمْكَنَ فَاطْلُبْهُ وَخَاصِمْ فِيهِ.

---

(١) نص عليه ابن القواس فى شرحه ١٠٥٠ ، والسيوطى فى الهمع ١٤٣/٢ .

(٢) سقط من (ف) وقد ضعف ابن القواس رأى الأصمعى ص ١٠٥١ " لأن الشئ إذا شابه الشئ من بعض الوجوه لم يعط حكمه مطلقاً ، ولما كان لفظه باقياً على الغيبة وصف بالنظر إلى اللفظ » .

(٣) القائل مجهول فيما أعلم .

وهو فى الكتاب ١٨٣/٢ ، وابن يعيش ٤/٢ ، وابن القواس ١٠٥١ ، والمقتصد ٧٧١ .

(٤) إضافة يوجبها السياق ، وهى فى ابن يعيش ٤/٢ .

وإن نعتَّ بابنـةٍ أو ابْـنِ   فافْتَحْهُ إتباعًا للابْنِ وابْنِ

كقوله : يَا عُمَرَ بْنَ مَعْمَرِ   وإن ضَممتَ مُبْدِلاً لم يُنْكَرِ

يُرِيدُ : وإن نعتَ العلَمَ بابْنَةٍ أو ابْنٍ ، وَدَلَّ تمثيلُه بالعلَم في قوله : " يَا عُمَرَ ابْنَ مَعْمَرِ " على مُرَادهِ ؛ فإنَّ غيرَ العلَمِ إذا وصفتَهُ بابْنِ مُضَافٍ إلى عَلَمٍ لا يجوزُ فيه الإتْبَاعُ نحو يا رجلُ بنَ عُمَرَ ، بل يَجبُ ضمُّ المنَادَى . ويريدُ بقوله: " نعتَّ بابنةٍ أو ابْنٍ " مُضَافين إلى عَلَمٍ ، وتمثيلُه به مُضَافًا إلى الْعَلَمِ دلَّ ١٧٠/ ب على مُرَادهِ ، ولو نعتَّ العَلَمَ بابْنٍ مُضَافٍ إلى غير العلَمِ نحو " يَا زَيدُ ابْنَ أَخِينَا " لم يجز الفتحُ [١] .

قولُه : " فافْتَحْه " يُرِيدُ فافتحِ المُنَادَى .

وقوله : " وابْنِ " يريدُ أنَّ الفَتحةَ فى العَلَمِ بناءٌ لاَ إعرابٌ ؛ لأنَّه مفردٌ ، أى : وابْنِ العلَمَ المُنَادَى على الفتْحِ إتبَاعًا لِصفَتهِ ، وَهذَا عكْسُ قولهم : " يَا زيدُ الكريمُ " برفعِ الصِّفةِ ؛ فَإنَّهم أتْبَعُوا فيهِ [٢] حَرَكةَ الإعْرابِ حَركةَ البنَاءِ (وَالثَّانِيَ الأوَّلَ ، وَهَهُنَا أتْبَعُوا حَركةَ البنَاءِ حَركةَ الإعْرَابِ) [٢] والأوَّلَ الثَّانىَ . وإنَّما جَازَ الفتحُ فى العَلَمِ إذا وُصِفَ بابنٍ مُضَافٍ إلى عَلَمٍ ـ سواء كَانَ العلَمُ المضَافُ إليه " ابنٌ " اسمًا أوْ كُنْيةً أوْ لَقَبًا دُونَ غيرهِ ـ لكثْرةِ الاستعمَالِ ؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ لابُدَّ أن يُعزَى إلى اسْمِ أبيه [٣] العَلَمِ ، فلمَّا كانتِ الصِّفةُ مُضَافةً وَجَبَ نصبُهَا ثم فُتِحَ المنَادىَ إتباعًا لِنُونِ " ابْنٍ " إذ ليسَ

---

(١) انظر بقية الشروط فى شرح المرادى على الألفية ٣/٢٨٣ .

(٢) سقط من (ف).

(٣) فى (ف) " ابنه " .

بينهما إلاّ " الباء " وهي ساكنةٌ ، وَالسّاكنُ لاَ يُعدّ حاجزًا فهُوَ كَالمعدُوم ، وَشبّهَ سيبويه إِتْباعَ الأوّلِ الثّانِي [1] بإِتْبَاعِ الرّاءِ من [امْرِئٍ] [2] الْهَمْزَةَ التى بَعْدَهَا .

وأمَّا قولُه : " يا عُمَرَ بْنَ مَعْمَرٍ " فَهُوَ صدرُ بيتٍ للعجّاج قَالَ :

يا عُمَر بنَ مَعْمَرٍ لا مُنْتَظَرْ [3]

وقالَ :

يَا حكمَ بنَ المُنذرِ بن الجارُودْ [4]

فإن قلت : " يا زيدُ ابنَ أخِينَا " لم يجز الإتباعُ ؛ لقلّة الاستعمَالِ وَعَدمِ اللّزُومِ ؛ فإنّه ليس كُلُّ أَحدٍ [5] يكُونُ ابنَ أَخٍ لآخرَ [6] ، ويلزمُ أن يكون كلُّ أحَدٍ ابنًا لشخصٍ ، ويلزَم أن يكُونَ اسْمه [7] له علَمٌ ولابْنِهِ أيضًا .

وَأمّا قولُه : " وإن ضممتَ مُبدلاً لم يُنكَرِ "

يُريدُ : وَإن ضَممْتَ الأوّلَ مُبدلاً للضّمّةِ من الفتحةِ التى للإتبَاعِ لم ينكر ذلك ؛ لأنّه الأصْلُ فى المفَرْدِ ، وَإن زَالَ التّخْفيفُ الذى حَصَلَ بِسَبَبِ الإتْبَاعِ بثِقَلِ الضّمِّ .

---

(١) انظر الكتاب ٣١٤/١ ، وابن يعيش ٥/٢ .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) البيت في ديوانه ٤٧ ، والكتاب ٣١٤/١ ، وشرح ابن القواس ١٠٥٠ .

(٤) نسب هذا الرجز فى (ف) إلى الكذاب الحرمازي ، ونسبه سيبويه إلى راجز من بني حرماز ونسب إلى رؤبة .

وهو فى ديوان رؤبة ١٧٢ على أنه مما نسب إليه ، والكتاب ٣١٣/١ ، والمقتضب ٢٣٢/٤ ، وابن يعيش ٥/٢ ، والعينى ٢١٠/٤ .

(٥) فى الأصل " واحد " .

(٦) فى الأصل " الاخر " .

(٧) (ف) " ابنًا " بدل " اسمه "

وَمِنْهم [1] مَن يجعلُ فتحةَ " ابنٍ " فتحة بناءٍ وهُوَ مركّب معَ الأوّلِ مثل " يَا ابْنَ أُمٍّ " وهذَا قولٌ سخيفٌ ؛ لأنّ الإضَافةَ بمعْنَى التَّرْكيبِ ، وَلِذلِكَ حَذَفُوا " الياءَ " من " أمٍّ " لمّا ركّبُوه مَعَ " ابْنٍ " .

وَمِنْهُم مَن ضمَّ الثانِيَ إتْباعًا للأوّلِ [2] ، وَفيه ضَعْفٌ ؛ لمكَانِ إتْبَاعِ (حركةِ الإعْرابِ) [3] حَرَكَةَ البناءِ.

والضمُّ فى إبدَالِ مَا يُضَمُّ كقوله : " يَا نَصرُ نَصرُ نَصرُ " حَتْمُ

يريدُ : وَيجبُ الضّمُّ في إبدَالِ مَا يضمُّ إذا بُدِئَ بهِ وَباشَرهُ حرفُ النّدَاء .
واحترزَ بقوله : " إبدال مَا يُضمُّ " من المضافِ نحو " يا زيدُ أبا عليٍّ " ؛ فإنّه يجبُ نَصْبُهُ كمَا [لَوْ] [4] باشرَهُ حرفُ النّداء .

وَإنّما وجَبَ الضمُّ فى البدَلِ إذا كانَ مُفرَدًا وهو الذى عَنَى بقوله : " ما يُضَمُّ " ؛ لأنّ المضمُومَ فى النداءِ هُوَ المفرَدُ ؛ لأنّ البَدَلَ فى حُكمِ تكرير العَاملِ ، فكأنّ حرفَ النّداءِ ملفوظٌ به . الثّانِي ؛ لأنّه مقدّرٌ ، والمقدّرُ كالمحقّقِ ، وإن شئتَ قلتَ : احترزَ بقوله " إبدال مَا يُضَمّ " عن المضَافِ وَعَن المفرَدِ غَيْرِ المقصُودِ؛ فإنّهما يُنصبَانِ ، فَعَلى هذَا تقُولُ: يَا رَجُلاً رَجُلاً كَرِيمًا أَقبلْ ، فتنصِبُ الثانيَ كمَا نَصبْتَ [5] الأوّلَ ، لأنّك لم تقصدْ رَجُلاً كريمًا بعيْنهِ بَلْ أىُّ رجُلٍ موصُوفٍ بالكَرمِ أجابَكَ فَهُوَ المطلُوبُ بالنّداءِ .

---

(١) منهم الجرجاني ، انظر المقتصد ٧٨٥ .
(٢) حكى هذا الأخفش عن بعض العرب . انظر شرح المرادى على الألفية ٢٨٦/٣ ، والهمع ١٧٦/١ .
(٣) سقط من الأصل ، والمراد أن إتباع حركة الإعراب حركة البناء ضعيف وخلاف للأصول .
(٤) سقط من الأصل .
(٥) فى (ف) " تنصب " .

قولُهُ : " يَا نَصرُ نَصرُ " هُوَ صدْرُ بيتٍ لرؤبة بن العجاج ، وَأوَّلُه :

إنّي وَأسْطَارٍ سُطِرْنَ سَطْرًا لقائلٌ : يا نَصْرُ نَصْرُ نَصْرًا (١)

فضمّ " نصر " الثاني بلاَ تنوينٍ ؛ لأنّه بدَلٌ من الأوّلِ ، كأنّه قَالَ : ١٧١/أ

يَا نَصْرُ يَا نَصْرُ ، وَنصَبَ الثّالِثَ علَى المصْدَرِ أي : انصرني نَصْرًا ، أَوْ تأكيدًا للأوّلِ ، أَوْ عَطْفَ بَيانٍ (لَهُ أَو للثّانِي ، وَيَجُوزُ رَفعُ الثاني مُنَوّنًا وَنَصبُهُ عَلَى أنّه عَطفُ بَيَانٍ)(٢) للأوّلِ ، فَالرَّفعُ على اللّفظِ ، وَالنَّصبُ علَى المحلِّ ، وَجَعْلُهُ تَأكيدًا أَوْلى ، لأنّه بلفظه الأوّلِ ، وَعلَى هَذا يكوُن الثَّالثُ تأكيدًا على محلِّ الأوّلِ أَوْ عطفَ بيَانٍ على محلِّ الأوّلِ أَوْ عَلَى محلِّ الثاني إن ضممْتَ الثّانِيَ ، وَيضعُفُ جَعلُه عَطفَ بيَانٍ ؛ إذ لاَ يُفْهِمُ زيَادةَ بيَانٍ على الأوّلِ ؛ لأنّه بلفْظهِ .

وَالعطفُ فى " يا زيدُ وَالضَّحاكُ " فى الرَّفعِ وَالنّصبِ له اشتراكُ

إذا عَطفتَ على المنادَى المفردِ اسمًا فيه الألفُ واللّامُ جَازَ فى الثّانى الرّفعُ وَالنّصبُ ، وقد أنشدُوا قَولَ الشّاعرِ :

ألا يَا زيدُ وَالضَّحاكُ سيرَا فقد جَاوَزْتُما خَمَرَ الطّريقِ (٣)

برفع " الضّحَّاكِ " وَنَصْبِهِ .

وفى المعطُوفِ إذَا كانَ فيه الألفُ واللّامُ أربعةُ مذَاهِبَ ، منهم مَن سَوّى فيه بين الرّفعِ وَالنّصبِ كالصّفةِ ، ومنهم مَن يختَارُ الرّفعَ ، ومنهم من يَختارُ النَّصبَ ، ومنهم مَن فَصَّلَ - وَهُوَ المبرّدُ - فقال : إن كانَ الاسمُ (٤) علَمًا

---

(١) سبق تخريجه انظر ٧٤١/١ .

(٢) سقط من (ف) انتقال سبق نظر .

(٣) لم أعثر على قائله

وهو فى ابن يعيش ١٢٩/١ ، ومعانى الفراء ٣٥٥/٢ ، واللسان (خمر) ، وشرح ابن القواس ١٠٥٥ .

(٤) فى (ف) " اسمًا .

فالاختيارُ الرَّفعُ ، وإن كانت الألفُ واللّامُ للتّعريفِ فالاختيارُ عندَهُ النّصْبُ [1] ، ولا خلافَ بينَهُم في الجَوازِ إنّما الخلافُ في أيِّهِما المختارُ ، فَالرّفعُ اختيارُ الخَليلِ[2] ، وَالنَّصبُ اختيَارُ أبي عمرٍو وَعيسَى بنِ عُمَرَ [2] ، وَأبُو العبّاس يختَارُ قولَ الخليلِ في العلَمِ ، وَيختَارُ قولَ أَبي عَمْرٍو في اسْمِ الجِنْسِ [1] ؛ لأنّ اللّامَ فيه للتّعريفِ المُعَاقبِ للإضَافةِ وَالتّنوينِ فيختَارُ نصبَهُ كما ينصبُ مع الإضَافةِ والتّنوينِ .

وقيل : إنَّ أَبَا العبّاسِ إنّما يختَارُ الرّفعَ في العَلَمِ الذي لاَ يصحُّ نزْعُ اللّامِ منه كَالصّعقِ ، وَالدّبرَانِ ، وَالثُّرَيَّا ، وَ أمّا مَا يَصِحّ نزعُهَا منْهُ كالحَارثِ وَالعبّاسِ – الذي دخلت لَمْحًا لمعْنَى الصّفةِ – فيختَارُ أَيضًا فيهِ النَّصْبَ .

فإن كَانَ المُنَادَى مُجرّدًا من لام التّعريفِ فَليسَ في الثاني إلاّ الضّمُّ إذا كَان عَلمًا مُفرَدًا ، فإن كَانَ الثاني نكرةً لم يجُز إلاّ بتكرير حَرفِ النّداء نحو ، يَا زَيدُ وَيَا رَجلُ ، ولم يَجُز يَا زَيدُ وَرَجلُ بحذْفِ حَرفِ النّداء من الثّاني ، فمن هُنَا يُوجدُ الفَرْقُ بين العلَمِ وَاسْمِ الجِنْسِ إذَا كَانَ فيهمَا اللّامُ .

وارفَعْ أو انصِبْ يَا تميمُ جُمَعُ وَكلّكـم وكلّهـم لاَ يُرفَعُ

الصّوابُ أن يقال : يا تَميمُ أجْمَعُ " ؛ لأنّ " جُمَعَ " تأكيد لجمَاعةِ المؤنّثِ ، وَ إذا كانَ التأكيد مُفرَدًا ـ أعني غيرَ مُضَافٍ – جَازَ فيه ما جَازَ في

(١) نسب كثير من العلماء هذا التفصيل للمبرد غير أنني رأيته في كتابه المقتضب ٢١٢/٤ ، ٢١٣ يذكر الوجهين في المعطوف المحل بأل ، ويقول : " كلا القولين حسن ، والنصب عندى حسن على قراءة الناس " ، وانظر أيضًا ابن يعيش ٣/٢ ، وشرح ابن القواس ١٠٥٤ ، وشرح الكافية للرضى ١٤٠/١ .

(٢) انظر الكتاب ٣٠٥/١ ، والهمع ١٤٢/٢ .

hhhhhhhhhhhhhhhhhhhhh٢١١

الصّفةِ المفرَدةِ من الرّفعِ والنّصبِ ، تقُولُ : " يَا تَمِيمُ أَجْمَعُ " ترفَعُ " أَجمعَ " حَمـلاً علَى اللّفظِ ، وَتنصبُهُ حَملاً على الموضعِ ، وكذلك " يَا تميمُ أَجمعُونَ ، وَأجمَعِينَ " ، وَ " يَا نِسَاءُ جُمَعُ " بالرّفعِ ، وَ " جُمَعَ " بالنّصبِ .

قوله : " وَارفع " يُرِيد حَملاً على اللّفظِ .

قولُه : " وَانصِبْ " يُرِيدُ حَملاً على المحلِّ إذا كَانَ التّأكيدُ مُفرَداً .

قولُه :

" وكُلّكم ، وكُلّهم لاَ يُرفَعُ "

إنّما لم يجُزْ رفعُهُ ؛ لأنّه مُضَافٌ ، وتَأثيرُ النّداءِ في المضَافِ النّصبُ ، فَتابِعُهُ كَذلكَ .

قولُه : " كُلّكم وكُلّهم " يُرِيدُ : إن شئتَ قلتَ : " يَا تميمُ كُلَّكُم" ، فَتُعِيدُ الضّميرَ بلَفْظِ الخِطَاب ؛ لأنّ المنَادَى مُخَاطبٌ ، وَلذلك لاَ يجوزُ: يَا ذَاك أَقبِلْ ؛ ١٧١/ب لأنَّ اسمَ الإشَارةِ هُنَا غيرُ مُخَاطبٍ ، بَلِ المخَاطبُ غَيرُهُ ، وإن شئتَ قُلتَ : يَا تَمِيمُ كُلَّهمُ ، فتُعِيدُ الضميرَ بلفظِ الغيبةِ ؛ لأنّ المُنَادَى وَإنْ كَانَ مُخاطبًا فَهُو بلفظِ الغيبةِ ؛ لأنّه اسمٌ ظَاهِرٌ ، وَتَقُولُ علَى هذَا: " يَا تَمِيمُ أَنْفُسَكُمْ، وَأَنْفُسَهُمْ " .

[الندبة]

وَإِنْ نَدَبتَ مَن تُنَادِى قُلْتَا وَازَيـدُ وَاَعْمــرُو وَإِنْ أَرَدْتَــا

جِئْتَ بِيَا فَقُلْتَ يَا سَعِيدَاهْ وَفِى المضَافِ : يَا عُبَيْدَ اللّهَاهْ

النُّدْبَةُ " فُعْلَةٌ " مِنْ نَدَبْتُهُ إِلَى كَذَا : حَثَثْتُهُ عَلَيهِ ؛ لأنّ النّادِبَ يَحثُّهُ حُزنُهُ على التّصْويتِ باسْمِ المندُوبِ ، وَلَيْسَ المندُوبُ بِمَدعُوٍّ ؛ لاستحَالَةِ إِقبَالِ الميّتِ على مَن يدعُوهُ ، بَلْ كَأنّه يَدْعُو النّاسَ على التّفجّعِ مَعَهُ أَوْ يُعلِمُهُم بأنّه قَدْ وَقَعَ فى أمرٍ عَظِيمٍ مِنْ أَجلِ مَنْ فقدَهُ ، فَدُعاؤُهُ دلاَلَةٌ عَلَى حُزْنِهِ وَتَفجّعِهِ .

قـولُه : " وَإِن نَدَبْتَ مَن تُنَادِى " يُرِيدُ[1] مَن تَذكرُ اسمَهُ بلفظِ النّداء من غير قصدٍ لندائِه ، وَلذلِكَ اختصّ بِـ " وَا " الموضُوعةِ للنُّدبَةِ .

قـولُه : " قلتَ وَازيدُ وَاعَمْرُو " مَثّلَ بِالمعْرفَـةِ المبنيّـةِ ، وَلاَ يُندَبُ إلاّ باسمٍ معرُوفٍ ، وَلاَ يُندَبُ باسْمٍ مُبْهَمٍ وَلاَ نَكِرَةٍ[2] ، وَالمندُوبُ بمنزلةِ المُنَادَى يُبْنَى فيهِ المفرَدُ ، وَيُعربُ المضَافُ ، فقولُهُ : " وَازَيدُ وَاعَمْرُو " مبنيّانِ علَى الضّمّ ، ولاَ يجُوزُ البناءُ على الضمّ إلاّ معَ " وَا " وَحْدَهَا دُونَ " يَا " خَوْفَ اللُّبْسِ .

قـولُه : " وَإِنْ أَرَدْتَ جِئْتَ بِيَا " يَعنى إِن شِئْتَ جَعلْتَ " يَا " مَكَانَ " وَا " وَنَدبْتَ بِهَا لكن تَزِيدُ فى آخرِ المندُوبِ أَلِفًا كقولِهِ : " يَا سَعِيدَاه " ، وَالْهَاءُ

(١) بعده فى الأصل كلمة : قوله " وهو تكرار .

(٢) هذا هو مذهب البصريين ، أما الكوفيون فيذهبون إلى جواز ندبة النكرة والمبهم . انظر الإنصاف ٣٦٢ المسألة (٥١) .

للوقْـفِ ، ويلزمُ زيادةُ الألفِ معَ " يا " ولاَ تلزَمُ معَ " وا " ؛ لأنّ " وا " مختصّةٌ بالنُّدبَةِ ، وأمّا " يا " فتستعملُ في نداءِ مَن يُجيبُ ، فلولاَ زيادةُ الألفِ لمْ يقعْ فرقٌ بينَ المندُوبِ وغيْرِهِ ، ولذلك أُلحِقَ ألفُ المدِّ مَعَ " يا " دُونَ " وا " ، فإلحاقُهَا وَاجِبٌ مَعَ " يا " جَائزٌ مَعَ " وَا " . وَالْمَدُّ : الصَّوْتُ ، وَاختصّت الألفُ بالزّيَادةِ ؛ لأنّ النُّدبَةَ مَوْضعُ اجْتهَادٍ فى مدِّ الصّوتِ ، وَالألفُ أكْثرُ مَداًّ مِنْ غَيْرِهَا مِنْ حرُوفِ المدّ . وَقِيلَ : زِيدَت الألفُ لأجْلِ التّرنّمِ كَمَا تُزَادُ فى آخِرِ الأبيَاتِ المُطْلَقَةِ لأجْلِ التّرنّمِ ، وَإِذَا وَقفتَ ألحقتَ " الهَاءَ " بَيَانًا للألفِ ، وإذَا وَصلْتَ حَذفتَهَا ، فإثباتُها كقوله : " وَ فى المضَافِ يا عُبَيدَ اللّهَاهْ " ؛ وهذه الألفُ تلحقُ آخرَ الاسمِ المفرَدِ ، وَإن كانَ المندُوبُ مُضَافًا زدتَ الألفَ آخرَ المضَافِ إليه ، وإن كَانَ موصُولاً زدْتَهَا آخرَ الصلّةِ ، وَإن كانَ مَوصُوفًا فموضِعُهَا - عندَ يُونُسَ - آخرُ الصِّفَةِ [1] .

قولُه : " يَا عُبيدَ اللّهَاه " فألْحقَ ألفَ المدِّ آخرَ اسمِ اللّهِ تَعَالى ، وَكَذلك " واعبدَ الملكَاهْ " ؛ لأنَّ المضَافَ إليه كَالجُزءِ من المضَافِ معاقبٌ للتّنوين . وأمّا زيادتُها آخرَ الصلّةِ ففي قولهم : وَ امَنْ حفَرَ بِئْرِ زَمْزَمَاه ؛ لأنَّ الصلّةَ وَالموصُولَ كلمةٌ وَاحِدَةٌ ، وَإنّما جَازَ - وَإن كانَ مُبْهَمًا - لأنَّ مَنْ حفَرَهَا مَعْرُوفٌ [2] .

وَاختلَفُوا فى الصِّفَةِ [3] (فأجَازَ يُونُسُ) [4] وَازَيْدُ الظّرِيفَاه ؛ لأنّ الصّفَةِ وَالموصُوفَ كالشيءِ الوَاحدِ ، وقد تُبْنَى الصِّفةُ مَعَ الموصُوفِ فى بَابِ

---

(١) انظر : الكتاب ١/٣٢٣ ، وابن يعيش ٢/١٤ .

(٢) يقال : إن عبد المطلب هو الذى أظهر زمزم بعد دثورها من عهد إسماعيل عليه السلام . أفاده ابن يعيش ٢/١٤ .

(٣) انظر الإنصاف المسألة (٥٢) ، وابن يعيش ٢/١٤ .

(٤) سقط من (ف) .

" لاَ " ، ومَنَعَ سِيبَوَيْهِ [1] مِن زِيَادةِ أَلفِ المدِّ آخرَ الصِّفةِ ؛ لأنّها غَيرُ مُنَادىً ، قالَ : وَلَوْ جَازَ إلحَاقُ علاَمةِ النُّدبَةِ فى غير المُنَادى لَجَازَ يَا زَيْدُ أَنْتَ الفَارِسُ البَطلَاه، يُرِيدُ : أنّه كَانَ يجوزُ إلحَاقُ ألفِ النُّدبَةِ فى صِفَةِ الخبَرِ البعيدِ عن المُنَادى ، قَالَ أَبُو عليّ : الدّليلُ على انفصَالِ الصِّفةِ من الموصُوفِ قولُهُم فى النّداءِ : " يَا زَيدُ العَاقِلُ " بإعرابِ الصِّفةِ وَبناءِ الموصُوفِ . وَإِذَا زِدت المدّةَ آخِرَ ١٧٢ / أ المضَافِ إليه أبدلتَ من كَسرِ المُضَافِ [إِلَيْهِ] فَتحةً لأجلِ الألفِ ، وَالكوفيّونَ يجيزُونَ إِبْقَاءَ الكَسْرةِ وَقلْبِ المدّةِ ياءً ، فقَالُوا : " وَاعَبْدَ الملكيه " [2] وَأَبَاهُ البصْرِيّونَ ؛ لِئَلَّا تَلْتَبِسَ مَدَّةُ النّدبَةِ بِمَدّةِ الإنكَارِ أَو التّذكّرِ . وَإِن كَانَ مُنوّنًا كَسرُوا التّنْوِينَ فقَالُوا : " وَاغُلامَ زَيْدَنِيه " فأَبْدَلُوا الألفَ " يَاءً " لَمَّا كَسرُوا التّنوين لالتقاءِ السّاكِنَيْنِ ، وَمِنْهم مَن يَفْتَحُ [3] التّنوِينَ فَيقُولُ : " وَاغلام زَيدَنَاهُ " ، وَالبَصْريّونَ يحْذفُونَ التّنوينَ مِنْ آخرِ المضَافِ إليهِ ، لسكُونِه وَسكُونِ المدّةِ بعْدَهُ . هَذا إذَا كانَ المضافُ إليه مَعربًا ؛ فإن كَانَ مَبنيًّا ، فإمَّا أَن يكُونَ آخرُه سَاكِنًا أَو مُتَحرّكًا ، فَإن كَان سَاكنًا فإمَّا أن يكُونَ مَدّةً أَوْ لاَ ، فإن كَان مَدةً لاَ يمكنُ تحريكُهَا استغنَوا بِهَا عن زِيَادةِ أَلفِ المدِّ فتقُولُ فيمن قَالَ " يَا غُلاَمَا " بقلب " الياء " أَلِفًا : " يَا غُلاَمَاهُ " ، ومنهم مَن قَالَ بحذفِ الألفِ المنقلبةِ ويزيدُ أَلفَ النُّدْبَةِ ؛ لأنّها لمعنىً ، فإن كانَ السّاكنُ يمكنُ تَحرُّكُهُ كالياءِ فى " يَا غُلاَمِى " ففيه وجهان :

---

(١) انظر الكتاب ٣٢٣/١ ، وابن يعيش ١٤/٢ ، والانصاف المسألة (٥٢) .

(٢) انظر شرح ابن القواس ١٠٥٩ .

(٣) نسبه ابن الخباز فى شرحه للفراء ، وانظر شرح المرادى على الألفية ٢٩/٤ .

أحدُهُمَا تَحْرِيكُهُ لالتقاءِ السَّاكِنَينِ .

وَالثَّانِي حَذْفُهُ .

وَإِن كَانَ آخِرُهُ مُتحرِّكًا أَتبعْتَ المدَّةَ الحَرَكةَ فتقُولُ : " وَا غلامكيه " فَقلبْتَ الألف "ياءً" لأنَّ كَافَ الخطَابِ مكسُورةٌ ، وَكَذَا (1) إِذَا انضَمَّ مَا قبلَهَا قلبتَهَا " وَاوًا " نحْوُ وَاغُلامَكَمُوه ، وَإِذَا انفتحت بَقِيَتْ أَلِفًا بحالِهَا،إذْ لاَ مُوجِبَ لِقَلبِ الألفِ ، وَالموجبُ للقلْبِ هُوَ خَوْفُ اللَّبْسِ .

(1) (ف) " وكذلك ".

وتَلْحقُ اللامَ إذَا استغثتَا ... بِمَنْ تُنَاديه إذا دُهِمْتَا
تَقُولُ : يَالجَعفَرِ لعَمْرِو ... ويَا لَخَالِدٍ لهَذَا الأمرِ
ولامُ مَنْ بِهِ استغثتَ تَفْتَحهْ ... إذِ المُنَادَى كَالضَّمِيرِ نَشْرَحهْ
وَمَا عَدَاهُ لامُهُ مكسُورُ ... إن لم يكُنْ مَكانَهُ ضميرُ

إنّما زِيدَت اللامُ للاستغَاثَة ؛ لأنّ اللامَ الجارّةَ تُفِيدُ التَّخْصِيصَ ، وَالمُستَغيثُ يَخُصُّ بِاسْتِغاثَتِهِ شَخْصاً لِيَنْصُرَهُ وَيَدْفَعَ عَنْهُ الضَّيْمَ.

قولُه :

" وَلاَمُ مَن بهِ استَغثتَ تَفتَحُهْ "

إنّما فَتحَ لامَ الاستغَاثةِ وهِيَ لامُ الجرِّ وَمِنْ شَرطِ لاَمِ الجرِّ أن تُفْتَحَ (١) مَعَ المضمَرِ لِمَا عَلّلَ بِهِ ، وَهُوَ قَولُهُ : " إذ المُنَادَى كالضّمير نَشْرَحُهْ "

(٢) يقولُ : لَمَّا أشبه المُنَادَى المضمَرَ - لِماَ تقدَّمَ بيَانُهُ - فُتِحَتْ لاَمُ الجرِّ مَعَهُ كَمَا تُفْتحُ مَعَ المضمَرِ .

وَمَعْنَى قولِهِ : " كالضّميرِ نَشْرَحُهْ ") (٢) لأنَهُ مخاطَبٌ كَضميرِ المُخاطبِ ، فَإذا قُلْتَ : " يَا لَزَيدٍ " بفتْحِ اللَّامِ كَمَا تقُولُ : " يَالَكَ " بفتْحِ اللّامِ ، وَلِشَبَهِ المستغَاثِ المضْمَرَ أُعِيدَ لاَمُ الجرِّ في المعْطُوفِ عَليهِ كَمَا يُعَادُ فِي المعطُوفِ على المضمَرِ المجرُورِ . قولُه :

" تقُولُ : يالَجعفرِ لِعَمْرِو "

جمَعَ فيه بينَ المستغَاثِ بِه وَالمستَغَاثِ لَهُ فَفتَحَ الَّلامَ مَع الأوّلِ ؛ لأنّه مستغَاثٌ بِهِ وَهُوَ مُنَادَى كَمَا يَفتَحُها مَعَ المضمَرِ ، وَكَسرَهَا مَعَ الثّاني لِلفرْقِ ، وَكُسِرت مَعَ المستغَاثِ من أجْلِه ؛ لأنّه غَيرُ مُنَادًى فَبَقِيَت الَّلامُ مَعَهُ كَمَا تَبْقَى مَع

(١) في النسختين " تكسر " ، وصححت في الأصل ، ولم يضرب على الخطأ .

(٢) سقط من (ف) .

سَائِرِ المظهَراتِ مكسُورةً ، وَتُكْسَرُ ـ أيضًا ـ لاَمُ الاستغَاثةِ مَعَ المعطُوفِ علَى المستغَاثِ نحو يَالَزيدٍ ولِعَمروٍ " بكسر اللّام من قولك " لِعَمروٍ " ؛ لِبُعْدِهِ عن حَرفِ النّداء .

وَلاَمُ الاستغَاثَةِ تَتَعلّقُ بِـ " يا "أوْ بِفعلٍ مُضْمَرٍ علَى رأيٍ [1] ، ولاَمُ ١٧٢/ ب المستغَاثِ لَه تَتعلّقُ أبدًا بِمَحْذُوفٍ [2] ، فإذا قُلتَ : " يالَخَالدِ لِعَمروٍ " فَكأنّكَ قُلتَ : " استغثتُ لِعَمروٍ " فَدلّت لاَمُ الاستغَاثة علَى " استَغثْتُ " .

ولاَ يُستعمَلُ فى الاستغَاثةِ إلاَّ " يا " وَحْدَهَا ولاَ يجوزُ حذفُهَا ؛ لنقصَانِ مَدِّ الصّوتِ بحذفِهَا .

وقِيلَ : الأصْلُ في قولك : " يَا لَزَيدٍ " : " يَا آلَ زَيدٍ " فَخُفِّفَ بحذفِ الهمزَةِ وَالألِف ، وَهُوَ بعيدٌ ؛ لأنّه يُقالُ : " يَا لَزَيدٍ " لِمَن لاَ آلَ لَهُ ، وَهَذا قولُ الفرّاءِ مِنَ الكُوفِيّينَ [3] .

قولُه :

" وَما عَدَاهُ لاَمُهُ مكسُورُ "

يُريدُ : وَمَا عدَا المستغَاثَ بِهِ ، وينبغي أن يقُولَ : إذَا لم يكُن معطُوفاً بغير إعَادةِ حَرفِ النّداء مَعَهُ [4] كقولِ الشاعر :

يَالَعَطّافِنَا وَيَالَرِيَاحِ [5] .

---

(١) لام الاستغاثة تتعلق بما ينصب المنادى وقد مر الخلاف فى ذلك ، انظر ص ١٨٧ من هذاالجزء والهمع ١٨٠/١

(٢) وقيل : فيه خلاف ، انظر الهمع ١٨٠/١ .

(٣) نص عليه ابن يعيش ١٣١/١ ، والسيوطى فى الهمع ١٨١/١ .

(٤) بعده فى (ف) " وهو ".

(٥) هذا صدر بيت لم أقف على قائله ، وعجزه :

وأبى الحشرج الفتى النفاح

وهو فى الكتاب ٢١٧/٢، والمقتضب ٢٥٧/٤ ، وابن يعيش ١٣١/١ ، والخزانة ٢٩٦/١ عطاف والرياح وأبو الحشرج أسماء رجال يرثيهم الشاعر .

وكُسِرَتْ في غَيرِ المستغَاثِ بهِ للفَرْقِ بَينَ المستغَاثِ به وَالمستغَاثِ مِنْ أجلهِ كَقولِكَ : " يَاللّه للمُسْلمينَ [1] " بكسرِ اللّامِ من " المُسْلِمينَ " ؛ لأنّهم مستغَاثٌ مِنْ أجْلهم ، وَبفتْحِ اللّامِ مِن " اللّهِ " ؛ لأنّه مُسْتغاثٌ بهِ ، وَقد تقدّمت العِلّةُ في اخْتصَاصِ الأوّلِ بالفتحِ وَالثّاني بِالكَسْرِ .

قولُه :

" إن لم يكن مكانَهُ ضَمِيرُ "

يُريدُ بكَسرِ لاَمِ المستغَاثِ مِنْ أجْلهِ إِذَا لم يكُن مُضمراً نحو " يَا لَزيدٍ لِعَمرو " ، فإن كَانَ [في] [2] موضعِهِ مضمرٌ فَتحتَ اللّامَ ؛ لأنّهُ مضمرٌ نحو " يَاللّه لَنَا " ، وَ يالَزيدٍ لَكُمْ " ، وكذلك لاَمُ التّعجّب تُفتَحُ مَعَ " يا " ؛ لأنَّ المتعجّبَ منهُ كَأنّهُ مَدعوٌّ ، قَالَ امرؤُ القيس :

فَيَالَكَ مِنْ لَيلٍ [3]

كأنَّه تعجَّبَ من طُولِه فاستغَاثَ به مِنْ أَجْلِ طُولِه ، وَقولُهم : " يَا لَلدّوَاهِي " كَأنَّه يقُولُ : يَا دوَاهِي أَقْبلي ؛ فَإنّه لاَ يُسْتَنْكَرُ إِقْبَالُكِ في هَذَا الْحِينِ الّذي هُوَ مِنْ أَحْيانِكِ " ، فَفِي هَذَا وَنظَائرِه (مَعَ الاستغَاثة) [4] مَعْنَى التّعجّبِ ، وَيَحْتاجُ في بَابِ الاستغَاثةِ إلي مَعْرِفةِ أَربَعةِ أشيَاءَ :

أَحَدُهَا : المستغَاثُ بهِ ، وَهُوَ المنَادَى الدّاخلةُ عَليهِ اللّامُ المدعوُّ لرفْعِ الضّررِ .

---

(١) قاله عمر بن الخطاب رضى الله عنه لما ضربه العلج ، انظر ابن يعيش ١٣١/١ ، وشرح ابن القواس ١٠٦١ .

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام .

(٣) هذا بعض بيت لأمرئ القيس ، وهو بتمامه :

فيالك من ليل كأنّ نجومه … بِكُلِّ مُغارِ الفَتْلِ شُدَّتْ بيذبُلِ

وهو فى ديوانه ١٩ ، وشرح القصائد السبع الطوال ٧٩ ، وشرح القصائد المشهورات لابن النحاس ٣٢/١ ، وشرح القصائد العشر للتبريزى ٦٨ . المغار : المحكم الفتل . يذبل : اسم جبل .

(٤) سقط من (ف) .

وَثَانيِهَا : المُسْتَغيِثُ ، وَهُوَ الّذي يَقُولُ : " يَا لَزَيدٍ ".

وَثَالِثُهَا : المستغَاثُ مِنْ أَجْلِه ، وَهُوَ الّذي يُطْلَبُ الخلاصُ مِنْهُ (وَالعَوْنُ عَليْهِ)[1] ، أَوْ يُطْلَبُ الخلاَصُ لَهُ وَدفْعُ الضَّررِ عَنْهُ .

وَرَابِعُهَا : الاستغَاثَةُ ، وَهِيَ اسْتِدْعَاءُ مدعُوٍّ علَى جِهَةِ النُّصْرَةِ وَالمعُونَةِ لدفْعِ ذُلٍّ ، أَوْ ضَيْمٍ .

---

(١) سقط من (ف) .

[الترخيم]

ثم إذَا زَادَ المُنَادَى العَلَمُ　　　عَلَى ثلاثةٍ فقدْ يُرَخَّمُ

التَّرخيمُ فى اللّغةِ : التَّسْهِيلُ [١] ، قَالَ الأَصْمعِىُّ : سَألَنِى سِيبَوْيهِ [٢] فـقَـالَ : مَـا يُقَـالُ للـشئِ السَّـهْلِ ؟ فـقلتُ له : المُرخَّمُ ، فَـوضَع بَابَ التَّرخيم [٣] .

وأمَّا فى الاصطلاح : فـهُـوَ عِبـارَةٌ عن حَذْفٍ يَلْحَقُ آخِرَ الاسْمِ المُنَادَى المبنىّ تَخْفيفًا علَى جِهَةِ الاعْتِبَاطِ ، وَنَعْنِي بالاعْتبَاطِ أَنّه حَذْفٌ لاَ لِمُوجَبٍ ، أَى : لاَ لعلّةٍ تصريفيّةٍ أَوجَبَتْ حَذْفَهُ . فَإِنْ قِيلَ : طَلَبُ التَّخْفيفِ بحذْفِهِ علّةٌ .

قلْتُ : لَكِن لاَ يَجِبُ الحذْفُ ، فَكأنّ الكَلِمَةَ إِذَا حُذِفَ منْهَا شَئٌ كَانَ التلفُظُ بـها أَسْهَلَ علَى المتكلّم ، وأَقَلَّ كلفَةً .

وَقِيلَ : فيه إشْعَارٌ بأنَّ الدّاعى مُهْتَمٌّ بأَمرٍ لاَ يسُوغُ لَه تَأْخيرُهُ حتَّى يأتىَ بتمَامِ اسمِ المدعُوِّ .

قولُهُ : « إذَا زَادَ على ثلاثةٍ » ، فيه احْترازٌ عن الثُّلاَثىّ العلَمِ ؛ فإنّه أخفُّ

---

(١) وقيل : معناه القطع ، ومنه : رخمت الدجاجة إذا انقطع بيضها .
انظر المرتجل ١٩٨ ، وأساس البلاغة (رخم).

(٢) ذكر صاحب اللسان أن الأصمعيّ قال : أخذ عنّى الخليل معنى الترخيم ...
انظره في (رخم) ،التحفة الشافية لوحة ٤٧ .

(٣) انظر باب الترخيم فى الكتاب ١/٣٢٩ .

الأصُول وَالحذْفُ تَخْفيفٌ ، وَتخْفيفُ الأخفّ إجحَافٌ ، وقد أجَازَ الكوفيّونَ (١) ترخيمَهُ إذَا كانَ متحرّكَ الأوسطِ (٢) كَ " عُمَرَ " ، قَالُوا : ؛ لأنَّ الحَركةَ تَجْرى مَجْرَى الحرْفِ الرّابِع فى المؤنّثِ الثّلاثِيّ ولذلك امتَنَعَ من الصّرفِ وجُوبًا دُونَ السّاكنِ الوَسَطِ . واحترَزَ بقوله : " المُنَادى " عن غير المُنادَى ؛ فإنّه لاَ يُرَخّمُ إلاّ في ضرُورة الشّعرِ، وَاحْترزَ بقوله " العَلَم " عن النّكراتِ ؛ فإنّه لاَ يُرَخّمُ منها إلاّ ما فيه تاءُ التَّأنيث . ١٧٣/أ

وكَانَ يَنْبغِي أن يقُولَ : المُنَادَى العلَمُ المبْنِىُّ ؛ فإنّ قولَكَ : " يا مُلاَعِبَ الأسِنّةِ " (٣) عَلَمٌ مُنَادًى زَائدٌ علَى ثلاَثةِ أَحْرُفٍ لكنّه معرَبٌ ؛ لأنّه مضَافٌ ، وَأجاز الكوفيُّونَ ترخيمَ المُضَافِ إليه (٤) فقَالُوا : " يَا أَبَا عُرْوَ " أيْ : يا أَبَا عُرْوَةَ ، وَ " يَا أَبَا عِكْرِمَ " يُرِيدُونَ : عِكْرِمَةَ ، وَأنْشَدُوا :

أَبَا عُرْوَ لاَ تَبْعدْ فكُلُّ ابنِ حُرَّةٍ سَيَدْعُوهُ دَاعى مِيتَةٍ فَيُجِيبُ (٥)

بغَيرِ " تاءٍ " .

---

(١) ترخيم الاسم الثلاثى فيه خلاف بين النحويين ، فالبصريون يمنعون ترخيمه ، والكوفيون يجيزون ترخيمه إذا كان أوسطه متحركاً .
انظر الإنصاف ٣٥٦ المسألة (٤٩) .

(٢) فى (ف) " الوسط "

(٣) هذا الاسم لأكثر من علم ، انظر المؤتلف والمختلف للآمدى ٢٨٦ .

(٤) انظر الإنصاف ٣٤٧ المسألة (٤٨) حيث مذهب البصريين والكوفيين .

(٥) لم أعثر على قائله .
وهو فى الانصاف ٣٤٨ ، وابن يعيش ٢٠/٢ ، وشرح عمدة الحافظ ٣١٣ ، والخزانة ٣٧٧/١ ، والعينى ٢٨٧/٤ .

وَيَخْرجُ بقولِنَا [المبنيّ] (١) المعربُ المستغَاثُ وَالمُضَافُ .

قولُهُ : " فَقَد يُرخَمُ " إدخَالُ كَلمةِ "قَدْ" عَلَى المُضَارعِ تُفيد التَّقليلَ ، يُريدُ : أَنَّ التَّرخيمَ وَإِن كَانَ جَائزًا في النّدَاءِ لَكنِ استعمَالُهُ قليلٌ . وإنّما خصّ النّداءَ بالتّرخيم ؛ لكثْرته في كلامِهم ، إذْ كَانَ مَبدَأ كُلّ خطَابٍ وفَاتحة كُلّ كَلامٍ ، وَإنّما اختصّ بحذفِ الآخرِ ؛ لأنّه محلُّ التّغيير ، وَلذلك يُحذفُ آخِرُ الخُمَاسيّ الأصُولِ في الجَمعِ ، ولأنّه من مجموعٍ مَا مَضَى مِنْهَا دَليلاً على المحذُوف .

فَمِنْهُ مَا يُحذفُ مِنْهُ حَرْفُ وَمِنْهُ ما فيه تَوَالِي الحذْفُ

يُريدُ : فمن المنادَى المبنيّ العَلَم ما يُحذفُ منهُ حَرفٌ واحدٌ تقولُ في " حارث " : يا حَارِ ، وفي " مالكٍ : يا مَالِ ، وفي ؛ عامر " : " يا عامِ " ، وأكثرُ ما جَاءَ الترخيم في هذه الأسماء الثلاثةِ ، ولمّا كان الحذفُ خلافَ الأصلِ كان الترخيمُ خلافَ الأصلِ ؛ لأن فَهْمَ مَعْنى الكلمةِ متوقّفٌ على مجموعِ حُروفِها بِكمَالِهَا ، فالأصْلُ ألاّ حَذفَ ، وإن وُجِدَ فتقليلُهُ أولى ؛ لأنّ تكثيرَهُ تكثيرٌ لمخالفة الأصْلِ ، وأمّا ما يتوالى فيه الحَذفُ فسيأتي بيانُهُ فيما بَعدُ في موضعه الذي ذَكَرَهُ ، وَيعني بِـ " تَوالي الحذْف " بأن يُحذفَ من الكَلمةِ أكثرُ من حَرفٍ واحد .

فَمَنْ يقُلْ يا حارِ بالكسْرِ يَقُلْ بالواوِ يَا ثَمُو ، وَمَن يَضمُمْ يُعِلْ
فَهْوَ يقُولُ : يَا ثَمِي فَيُبدِلُ الـوَاوَ يـاءً وَكَـذاكَ يَفعَـلُ
في كلّ مَا أدّى إلى الاعْلاَلِ بالقَلْبِ أو بالهَمْـزِ أو ابـدَالِ

---

(١) تكملة يوجبها السياق .

لأنّ مَن يَقُولُ : يَا حَارُ وَضَمْ يُجريهِ مُجرَى اسمِ تَكَمَّلَ وَتَمْ
وَمَن يَقُلْ : يَا حَارِ وَالرَّاءُ انْكَسَرْ فَهْوَ لباقِي الاسمِ وَهْمًا انتظَرْ
كذَا تقُولُ : يَا هِرَقْ وَيَا عِمَا وَيَا سَعِي وَيَا ثَمُو مُرَخَّمَا

هَهُنَا أَخَذَ يُبيّنُ أنّ للعرَبِ فيه مَذْهَبَيْنِ (١) :

الأولُ : أن يقُولُ : " يَا حَارِ " بكسرِ الرّاءِ ، وَهُوَ الأصلُ ؛ لأنّ تبقيةَ الحرفِ على ما كانَ عليه قبل الحَذْفِ من حَركةٍ أو سُكونٍ – ما لم يُؤَدِ إلى اجْتِمَاعِ سَاكِنَيْنِ – دَليلٌ على إرادة الحرفِ المحذوفِ ، فَتقُولُ في جَعفَرٍ : " يَا جَعْفَ " بفتحِ الفاءِ ، وَفي " بُرثُنٍ " – اسمَ رجُلٍ – : " يَا بُرْثُ " بضمّ الثّاءِ ، وتقُولُ في قِمَطْرٍ " – اسمَ رجُلٍ – : " يَا قِمَطْ " بسكُون " الطّاء " ، وفي " هِرَقْلٍ " : "يَا هِرَقْ " بسكُونِ " القافِ " ، فَيبقَى الحرفُ على ما كَان عليه قبلَ الحذف .

فعلَى قولِ مَن قَالَ : " يَا حَارِ " بكسر الراء تَقُولُ في ترخيم " ثَمُودٍ " : " يَا ثَمُو " ؛ لأنّ الحرفَ المحذُوفَ مرادٌ فلم يقعِ الوَاوُ المضمُومُ مَا قبلهَا طَرَفًا ، فلم تُعلّ الواوُ (٢) بالقَلبِ ، لوقُوعِهَا حَشْوًا ، وتقُولُ في " تَرْقُوةٍ " " يَا تَرْقُوَ " بفتْحِ الواوِ ؛ لأنّ تَاءَ التّأنيثِ مُرَادةٌ (٣) ، فَوجَبَ فَتْحُ الواوِ لأجلِ التّاءِ المنويّةِ ، فلم تَقَعِ الواوُ طَرَفًا فلم تُعلّ بالقَلْبِ، وَفي تَرْخيمِ "شَقَاوَةٍ "

١٧٣/أ

---

(١) يقصد بالمذهبين اللغتين المشهورتين في الترخيم ، وهما : لغة من ينتظر ، ولغة من لا ينتظر ، وسيأتي بيانهما .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) في الأصل " مراد ".

: " ياَ شَقَاَو " بالوَاوِ ، وفى " عَظَايةٍ "(١) : " يا عَظَايَ " باليَاءِ ؛ لأنّ التّاءَ مُرادةٌ ، وَفِى " كَرَوَان ، وَصَمَيان " عَلَمَيْنِ : يَاكَرَوَ، ويَا صَمَيَ ، فتصحّحُ الواوَ واليَاءَ كَمَا تُصَحِّحُهُمَا مَعَ الألفِ إِذَا وَقعَت بعدَهُمَا ؛ لأنّ المحذُوفَ مُرادٌ.

قولُه : " وَمَن يَضُمُّ يُعِلُّ " يُرِيدُ : مَن يَقُولُ : " يَاحَارُ " بضمّ الرّاءِ فَالمحذُوفُ عندَهُ غَيرُ مُرَادٍ ، فَعلَى هَذا تقُولُ : " يَا ثَمِي " فى " ثَمُودٍ" تقلبُ الواوَ ياءً (٢)؛ لوقُوعِهَا طرَفاً ، إذْ ليْسَ فى الكلامِ اسمٌ مُعْربٌ فى آخِرهِ وَاوٌ قبلَهَا ضَمّةٌ ، وكذَا تقُولُ فى " تَرْقُوةٍ " : "يَا ترْقِي " تقلبُ الواوَ ياءً) (٢) كَما (٣) ذكرنَا في " ثمُودٍ " ؛ لأنّ تَاءَ التّأنيثِ غَيرُمُرَادةٍ ، وَتقُولُ فى " شَقَاوَةٍ " ، وعَظَايَةٍ " عَلَى هذَا المذهبِ : يا شَقَاءُ ، وَيا عَظاءُ ، تقلبُ " الوَاوَ ، والياءَ " هَمْزَةً ، لوقُوعِهما طَرفاً بعدَ أَلفٍ زَائدَةٍ (٤) كَمَا تَفْعَلُ فى " كِسَاءٍ ، وَرِدَاءٍ " وَكَذَا تقولُ فى كَرَوَانَ : " يَاكَرَا " وَفي " صَميان " : " يا صَمَا " تقلبُ " الواوَ ، وَالياءَ " أَلِفَينِ ؛ لتطرّفِهَما كَمَا فى " عَصاً ، وَ رَحًى " .

قولُه : " فى كُلّ مَا أدّى إلى الإعلاَلِ " يُرِيد : فى كلّ مَا أَدّاكَ تَرخيمُه على لغةِ مَن قَالَ : " يَاحَارُ " بضمّ الرّاءِ إلى الإعلاَلِ ، ثُمّ إنّ الإعلاَلَ يَعُمُّ الجميعَ ، فَيدخُلُ فيه القلبُ ، وَالهمزُ ، وَالإبدَالُ .

قولُه : "بالقلْبِ "يُرِيدُ فى مثْلِ "يَاثمي" ؛لأنّك أَبْدلتَ من ضَمّةِ الميمِ كَسْرةً فَقُلِبت الواوُ ياءً ، لِتَطرّفِها، وانكسَارِ مَا قَبلَها ، وَمِثْلُها "ياتَرْقِي" ، وَ "يَا عَرْقِي" فى القلْبِ،تَرْخِيمَ " تَرْقُوَةٍ ، وَعَرْقُوَةٍ.

(١) العظاية : دويبة تسمى سام أبرص .

(٢) ما بين المعقوفين مكرر فى الأصل .

(٣) فى (ف) " لما " .

(٤) فى الأصل " زائد " .

قولُهُ : أَوْ بالهَمْز" يُرِيدُ في مثْلِ "شَقَاوَةٍ ، وَعظَايَةٍ " إذَا رخَمْتَها علَى لُغَةِ مَن قَالَ : "يَا حَارُ" وَبنَاهُ علَي الضَمِّ .

قوُلهُ: "أَو إبَدالٍ " يُرِيدُ في مثِل " كَرَوَان ، وَصمَيان " .إذا رُخِّما علَى هَذه الُّلغَةِ .

وَلوْ سمّيتَ بقولك : " ضَاربِتَانِ " ، أو " خَمسَة عَشَرَ " ثم رَخَّمتَهُ على لُغة الضَمّ لقلت : " يَا ضَاربَه" وَ " يَا خَمْسَه " بإبدالُ تاءِ التّأنيثِ هَاءً فى الوقْفِ علَيْها ، لتَطرُّفِهَا ؛ لِعَدمِ إِرَادةِ مَا بَعْدَهَا .

ثمَ شَرَعَ بعْدَ هَذَا فى تعليل الإعْلاَل بهذه الأشيَاءِ ، فقاَلَ : لأنَّ مَن يضُمُّ "الَّراءَ " فى قولك : " يَا حَارُ " يجعلُه اسماً تَامًّا كَأنّه لم يُحذَف منه شئٌ ، ولذلك بناَهُ على الضّمّ ، (وإنّما جَازَ البناءُ على الضّمِ) [1] لأنّ المحُذوفَ لغير اعتلاَلٍ يكُونُ غَيرَ مُرَادٍ فيُعَربُ مَا قَبلَ الحرفِ المحذُوفِ كَـ " أَبٍ ، وَ أَخٍ ، وَيَدٍ ، وَدَمٍ " فلذلك قَالُوا : " يَا حَارُ " فَبنَوهُ على الضمّ ؛ لعدم إرَادة المحذُوفِ ، وَإلى هَذا أَشَارَ بقوله : " يُجْرِيه مُجْرَى اسمٍ تَكَمّلَ وَتَمّْ" ، فلذلك يجرى فيه المعتلُّ عَلَى ما يقتضيه التّصريفُ من الاعْتلاَلِ . ودَخَل فى قوله : " الإعلاَل " قَوْلُهم : " يَا جَارِيْ "بسكُونِ الياءِ ترخيَم " جَاريةٍ " ، لأنّ التَّاءَ التى للتّأنيثِ غَيرُ مُرادَةٍ ، فسكنت اليَاءُ كَما فيِ " قَاضِى " فتقدّرُ عَليَها الضّمّةَ .

ثُمّ أَخَذ يُعلّلُ الّلغَةَ الأُولَى فى عَدَمِ الاعْتَلال فيهَا ، فقَالَ : لأنّ مَن يقُولُ : يَا حَارِ بكسرِ الّراء ، فَهُو مُنْتَظِرٌ لِبَاقي الاسمِ وَهْماً لاَحِسًّا ، أَيْ يُرِيدُه ، ثمّ

---

(١) سقط من (ف) .

قَالَ (١) : " يَا هِرَقْ " يَعني فى تَرْخيم " هِرقْلٍ " بسكُون القَاف مِنْ غَيْرِ ضمّ ؛ لأنَّ اللاَّمَ مُرادةٌ عَلى لُغةِ مَن قَالَ : " يَا حَارِ ، وَفى " هِرَقْل " لُغتَانِ :

إحداهما بوزْنِ " سِبَطْرٍ " .

وَالثَّانِيةُ بوزن " زِبْرِجٍ " . ١٧٤ / أ

وَالتَّرخيمُ هُنَا علَى اللّغة الأولى ، وتَقُولُ علَى لُغةِ مَن قَالَ : " يا حارُ " بضم الرَّاءِ (٢) ، (يا هِرَقُ ، بِضمّ القَـافِ) (٣) ، وَفى تَرْخيمِ " مُضَارٍّ " اسم فاعلٍ من ضَارَّهُ يُضارُّه مُضَارَّةً : " يَا مُضَارِ " فتكسرُ " الرَّاءَ " (٤) ،

لأنّ أَصْلَهُ " مُضَارِرٌ " (٥) كَـ " مُضَارِبٍ " فَلمَّا وَجَب التَّحْريكُ لسكُونِهَا وَسكُونِ الألفِ قبلَهَا حُرِّكتْ ـ أَعْنى الرَّاءَ ـ بحركتِهَا الأصْليّة ، وَلأجْلِ هذه المسْألَةِ احترزْنَا فى صَدْرِ هَذاَ الفصْلِ ، وقُلنا: مالم يُؤَدّ إِلَى اجْتَماعِ سَاكِنَيْنِ .

قولُه : " وَيَا عِمَا " يُرِيدُ تَرخيمَ " عِمادٍ " فلاَ تُقَدّرُ علَى الألف حركَةً كمَا لاَ تُقدّرُ علَيهَا مَعَ (٦) الدَّالِ ، وَعلَى لُغةِ مَنْ ضَمّ تُقدّرُ الضّمةَ علَى الألِفِ ، وكَذَا القَوْلُ فى " سَعِي " تَرْخيم سَعِيدٍ " ، وَإِذا قُلتَ : " يَا بُرْثُ " فى " بُرْثُنٍ " عَلَماً علَى قَوْلِ مَن قَالَ : " يَا حَارُ " بضمّ الرّاء تقدّرُ فيه ضَمّةٌ مُجْتَلَبةٌ لأجْلِ النّداءِ

---

(١) بعده فى (ف) " فهو يقول " .

(٢) فى النسختين " بكسر الراء " تحريف .

(٣) ما بين المعقوفين ذكر بعد قوله : " لأن اللام مرادة على لغة من قال يا حار " فوضعته فى مكانه المناسب ، والله أعلم بالصواب .

(٤) أما اسم المفعول فيحرك بالفتح . انظر شرح ابن القواس ١٠٧١ .

(٥) فى الأصل " مضار " تحريف .

(٦) فى (ف) " على " تحريف .

غَيْرَ الضَّمةِ الأَصْلِيَّةِ (١) .

وتحذفُ الحرفين إن زِيدا مَعَا	تقولُ : يا عُثْمَ ويَا أَسْمَ اسْمَعَا .
تُرِيدُ عُثْمَانَ ، وأسماءَ وَقُلْ	يا مَنْصُ يَا عَمَّ وَيَازِحْلَ ، فَزِلْ
حَرفينِ حَرفَ المدِّ وَالمؤخَرْ	إذَا بَقِي ثلاثةٌ أَوْ أكْثَرْ

هُنَا أَخَذَ يُبَيِّنُ مَا تَوَالَى فيهِ الحذْفُ ، فَقال :

وتَحْذِفُ الْحَرْفَيْنِ إِنْ زيداً مَعاً .

وَمَعْنَى قولِهِ : " زيَداً معاً " أنَّهما زيَدا لمِعْنًى وَاحدٍ ، ويَحتَملُ أن يُريدَ بقوله : " زِيدا معاً " أنَّه لاَ يُكْتَفَى بِأَحَدِهِمَا دُونَ الآخرِ كَالألفِ وَالنُّونِ في " عُثْمَانَ " ؛ فَإِنَّ هذَا الوزْنَ لا يتحَقّقُ بدُونِ الزّائدَيْنِ مَعاً ؛ لأنَّهما زِيدَا لمعنًى وَاحدٍ وهُوَ مُشابهتُهما بأَلِفي التَّأْنيثِ ، تَقُولُ في " عُثمانَ " : " يا عُثْمَ " فتحذفُ الألفَ وَالنُّونَ ، وَكذلِكَ أَسْماءُ ـ اسمَ امرأةٍ ـ تقُولُ : " يَا أَسْمَ " تحْذِفُ الهَمْزَةَ وَالمَدةَ قَبْلَها ، فوَزنُ " أَسْماءَ " فَعْلاءُ (٢) كَـ (صَحْراءَ) وَهُوَ عَلَمٌ على امرأةٍ ، وَأَصْلُه " وَسْمَاءُ " من الوسَامةِ ، وهي الحُسنُ وَالجَمالُ ، فأَبْدلُوا من الواو الّتى هِيَ فاءُ الكَلِمَةِ هَمْزَةً كَمَا قَالُوا : " أَنَاةٌ " في "وَنَاةٍ " ، وقَالُوا : " أَحدٌ " وَأَصْلُهُ " وَحَدٌ " ، وَمِنْهم مَنْ قَالَ : وَزْنُهُ " أَفْعَالُ " (٣) جَمعُ " اسْمٍ " وَلاَ يَنْصرِفُ للتَّعريفِ وَالتَّأنيثِ المعنويِّ ، فَعلَى هَذا يكوُنُ مِنَ القِسْمِ الثَّانِي الذى آخرُهُ (٤) أصْلٌ كَمنْصُورٍ ، وَإِنّما حُذِفَ الحرفَانِ مَعاً ؛ لأنَّهما زِيدَا لمعْنًى واحدٍ ، وَهَذا القسمُ الذى آخرُهُ زَائدٌ ، وقَبْلَهُ مَدّةٌ يَنْقسِمُ ستّةَ أَقْسَامٍ :

أَحدُهَا : أَلفُ التَّأنيثِ نحو " أَسْماء " على مَذْهبِ سِيبويهِ (٢) ؛ فإنّها

---

(١) انظر التفصيل فى ابن يعيش ٢١/٢

(٢) هذا مذهب سيبويه ، انظر الكتاب ٣٣٧/١ فما بعدها .

(٣) منهم العلامة الأعلم ، انظر حاشيه الكتاب ٣٣٨/١ .

(٤) سقط من (ف) .

عنده " فَعْـلاءُ " .

الثانى : الألفُ والنُّون كَعُثْمَانَ .

الثَّالثُ : الجمعُ نحو " زَيدُونَ " إذا سُمِّي به وَبقِيَ بعد الحَذْفِ ثَلاثةُ أحرفٍ فصَاعداً ، وَلِذلك لاَ تحذفُ من " بنون " إذَا رخَّمتَه إلاّ النُّونَ وَحدَهَا [1] ، وتقولُ في رجلٍ سمَّيته بِـ " قَاضُونَ " : " يا قَاضِي أَقبلْ " . فتردّ الياءَ ، وفي رجُلٍ سَّميتَه بِـ " مُوسَوْن " جَمع " مُوسَى " : " يَا مُوسَى أَقْبلْ " فتردّ الألفَ لِزَوالِ مُوجِبِ حَذْفِهَا . [2] .

الرَّابعُ : التَّثْنِيَةُ ؛ لأنّ الألفَ والنُّونَ زِيدَا مَعاً لمعنىً واحدٍ وَهو التَّثْنِيَةُ .

الخامس : يَاءَا النَّسَبِ نحْوُ " مصرّي " فَتحذفُهَما ؛ لأنَّهما زِيدَا لمعنىً واحدٍ وَهُو النَّسَبُ ، وكذلِكَ ما أشبههما نحو " كُرسّيٍ " .

السَّادسُ : الألفُ والتَّاءُ في جمع المؤنّثِ ، فإن كَانَ في الاسم المؤنّث تَاءُ التَّأنيثِ لاَ تحْذِفُ غيرَها ، تقُولُ في " قَرَعْبَلاَنة " وَهُوَ اسْمُ القَمْلَةِ [3] : " يا قَرعْبَلاَنُ " .

قولُه :

" يَا مَنْصُ يَا عمًّ ويا زِحْل فَزِلْ

حَرْفَيْنِ حَرَفَ المدِّ وَالمؤخَّر

يُرِيدُ (حَذْفَ)[4] حَرفَيْنِ من هَذا القِسْمِ ، أحدُهُمَا حَرْفُ المدِّ ، ١٧٤/ب وَالثَّاني الْمُؤَخَّرُ ، وَهُوَ الحرْفُ الأصْليّ الَّذِي بَعْدَ حَرْفِ المدِّ .

---

(١) انظر الكتاب ٣٣٨/١

(٢) انظر الكتاب ٣٤٠/١

(٣) فسرها الخليل فى العين ٣٤٨/٢ بأنها دويبة عريضة محبنطئة ، وتبعه اللغويون مثل الزبيدي فى الاستدراك ١٩٤، وكراع النمل فى المنتخب ١١٧/١ وصاحبى اللسان والتاج فى "قرعبل"

(٤) فى النسختين "فتح "تحريف

قولُه : " يا منصُ " ، يُريدُ يا منصُورُ ، قَولُه : " يَا عمّ " يُرِيدُ يَا عمَّارُ ،

قــولُه" يا زِحْل " يريدُ يا زِحْلِيلُ ، وَالزِّحْليلُ :[1] الرَّجُلُ الكَثِيرُ التَّأَخُّرِ وَالتَّباعُدِ ، قالَ الشّاعِرُ [2] :

فَقَرِّبَنْ هَذَا وَهَذا زَحِلَّهْ

أيْ : بَعِّدْهُ وَأَخِّرْهُ ، وَمِنْه سُمّي " زُحَلُ " لبُعْدِه وَتأَخُّر فلكه عن الأَفْلاكِ التى تَحْتَهُ بالنّسْبة إِلَى الأَرْضِ ، فَعَلَى هَذَا الاشْتقـاقِ تكُون الـلاّمُ فى " زِحْليلٍ " زَائدةً ؛ لعدمِها في " التَّزحيل " ، فلاَ يكُون ممَّا آخِرُه أَصْلٌ وَقبلَهُ زَائدٌ .

وَقَدْ رُوِي " يَا مَهْدِ فَزِلْ " يُريدُ " يا مـهديّ " وَهُوَ مَفْعُولٌ من هَديتُ القومَ إِلَى الدّين هُدًى ، فـعَلَى هـذه الرّوايةِ يَتُمُّ له المُـرادُ عـلَى قَـوْلٍ ؛ لأنّ فـيـه خلافاً[3] ، وهَذَا هُوَ القسمُ الثّاني الذى آخِرُه حَرْفٌ أَصْلِيٌّ وقَبلَهُ مَدّةٌ ، وَإِنّما حُذِفَ هُنا الأَصْلُ وَهُو الحرفُ الأخيرُ وَالزّائدُ قَبْلَهُ لِتَعارُضِ دَليلَيِ الحذْفِ مِنْ غَيْرِ تَرْجيحٍ ، لأنَّ الزّائدَ مَعَ كونهِ أَحقَّ بالحذْفِ لكَونهِ زَائداً لكنّه مُعارَضٌ بأنّ الطّرفَ أَحقُّ بالحذْفِ ، فلَمّا تعارَضَا ولمْ يَظْهرْ تَرجيحٌ لحذْفِ أَحَدهِمَا ، حُذِفَا مَعاً .

قولُه :

" إذا بَـقِيَ ثَلاثَةٌ أَوْ أَكْثَرُ "

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) البيت لأبى النجم العجلى

وهو فى الكتاب ٢٨٧/٢ ، والكامل ١٦٢/٢ ، والمفصل ٣٣٩ ، وشرح ابن القواس ١٠٧٣ ، وديوانه ١٦٦ برواية :

تقول قدم ذا وهذا أدخله

وعليه فلا شاهد فى البيت

(٣) انظر شرح ابن القواس ١٠٧٤ .

يُرِيدُ بَعد الحذفِ ، وفيه احترازٌ من" سَعِيد ، وَثَمُود ، وَعِمَادٍ " فى هَذا القِسْمِ ، وأَمّا فى القسمِ الأوّلِ وَهُوَ مَا آخِرُهُ زَائدَانِ – ففيه احترازٌ من " بنونٍ " [إذا سُمِّى به][1] فإنّه لا يُحذفُ منه [2] إلاّ حرفٌ وَاحدٌ ، لئَلا يبقَى الاسمُ بعد الحذْفِ علَى حَرْفَينِ فَيصِيرُ بِذَلك علَى صِيَغِ الحرُوفِ نحْوَ " مِنْ ، وَقَدْ ، وَهَلْ " .

ثُمّ ههنا تفصيلٌ جامعٌ ، وهُوَ أَنّ الاسْمَ المفرَدَ إمّا أن يَكُونَ فيه [2] تاءُ التّأنيثِ أَوْ لاَ ، فَإن كَانَ فلاَ يحذَفُ غَيرُهَا ، وَإِنْ لَمْ يكن ، فإمّا أن يكُونَ آخرُه أَصْلاً أَوْ لاَ ، فإن كانَ آخِرُه [أصلاً] [3] فَإمّا أن يكُونَ قبلَه زَائدٌ أَوْ لَيْسَ ، فَإن لم يكُن فلاَ يُحْذَفُ منه إلاّ حرفٌ وَاحِدٌ وذَلِك نحْوُ مُشْتَاقٍ ، وَمُعْتاقٍ ، وَمُخْتارٍ لاَ تُحذفُ الألفُ ؛ لأنّها أصْلٌ ، وهِيَ عَيْنُ الكَلِمَةِ وَهِيَ منقلبَةٌ إمّا عن " واوٍ " ، أَوْ " ياءٍ " .

وإن كان قبلَه حَرفٌ زائدٌ ، فإمّا أن يكُون مَدّةً أو لَيْسَ ، فإن لم تكن الزّائدةُ مدّةً لمْ يُحذَفْ مِنْه إلاّ حَرفٌ واحدٌ كرجُلٍ سَمّيته بِـ " قَنَوّر " ، وَهُوَ الغليظ الشّديدُ [4] فتقُولُ :" يَا قَنوّ " بفتْحِ الْوَاوِ [5] ، وبضمّها على اللُّغةِ الأُخْرى . وَنَعْني بالمدّةِ أَن يكُونَ الحرْفُ ساكناً ويكُونَ مَا قبلَه من جِنْسه ، فعلَى هذا لو سمّيت رَجُلاً بقولك : " سِنَّوْرٍ " لمْ يُحْذَفْ غيرُ " الرّاءِ " وَإن كانت الواوُ التى قبلَهَا ساكِنَةً؛ لأنّ ما قبلَها ليْسَ من جنسها بَلْ هُوَ مفتوحٌ فتقُولُ : "

---

(١) من (ف)

(٢) سقط من (ف) .

(٣) تكملة يلتئم بها الكلام .

(٤) انظر اللسان فى " قنور " .

(٥) انظر الكتاب ٣٣٨/١ .

يَا سِنُّوْ " بواوٍ ساكنةٍ ، وتقلبُهَا ألِفاً لانفتَاحِ ما قبلَهَا على لُغة مَن ضمّ فى التّرخيمِ ، فتقُولَ : " يَا سِنًّا " .

وَإِن كَانَ مَدّةً ، فَإمَّا أن يكونَ قبلَها ثلاثةُ أحْرفٍ فصَاعداً أوْلاَ ، فَإِن لَمْ يكُن لمْ يُحْذفْ إلاّ حرْفٌ وَاحِدٌ نحْوُ " سَعِيدٍ " وَإِن كَانَ قبْلَ المدّةِ ثلاثةُ أحْرُفٍ أُصُولٍ فَصَاعداً حُذِفَ الحرْفُ الأصليّ وَمَا قبلَه نحْوُ " مَنصُورٍ " ، فإنْ لمْ يكُن آخرُ الاسْمِ أصْلاً بَلْ زَائداً فَإمّا أَن يكُونَ قبلَهُ زَائدٌ أوْ لَيْسَ ، فَإن لمْ يكُن لمْ يُحْذفْ إلاّ الحرْفُ الأخِيرُ [١] وَحْدَهُ نَحْوُ " سُعْدَى " ، وَإِنْ كانَ قبلَه زائدٌ فإمَّا أن يكُونَ مَدةً أوْلاَ ، فإن لم يكن مَدّةً لم يُحذَفْ (إلاّ حَرْفٌ وَاحدٌ كـرجُلٍ سَمّيتَه بـ "حَوْلاَيَا" فَلَمْ يُحْذَفْ) [٢] إلاّ الألِفُ الأخِـيرةُ وَحْدَهَا ، فَتَقُولُ: " يَاحَوْلاَيَ" [٣] ، وَإنْ كـانَ مَدّةً فَهُوَ الّذِي يُحذَفُ منْهُ حـرْفَانِ نَحْوُ صَـحْراءَ ، وَأسْـماءَ .

١٧٥/ أ

وَكُلُّ مَـا أنّثَ بالهَـاءِ حُـذِفْ	الهَاءُ منهُ وَكَذَا افعلْ بالألِفْ
تقولُ : يَا طَلْحَ وَيا سَلْمَ اعْلَمَا	وَالهَـاءُ أثبِتْـهُ بفَتْحٍ مُقْحِـمَا

يدخُلُ فى قوله :

" وكلُّ مَا أنّث بالهَـاءِ حُذِف	الهاءُ منْهُ "

المعْرِفَةُ وَالنّكِرةُ كقوله : " يَا طَـلْـحَ " فى تـرخيـم "طَلْحَةَ" ، وَأَمّا النّكِرَةُ فنحْوُ قولك فِي "ضاربة: "يَا ضارِبَ" [٤] بفتح البَاء ، وَلاَ يُجوزُ الضَّم على لغة من ضَم آخر المرخّم ، لئلاّ يلْتبِسَ بالمذكّرِ ، قَالَ الشّاعِرُ :

---

(١) فى الأصل " الآخر " تحريف .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) انظر الكتاب ٢ / ٢٦١ . وحولايا : قرية خَربة في النهروان .

(٤) (ف) "يا ضاربة"

جَارِيَ لاَ تَسْتَنكري عَذِيرى(١)

أَرَادَ : " يَا جَارِيَةُ " ، ويَدخُلُ فيه أيضاً ما بقي بعدَ حَذف التاء حرفين أو أكْثر لعمُوم " كلّ " فى قوله : " وكلُّ ما أُنّث بالهاءِ " فقد فُهِمَ منهُ أنّ العلمّية غيرُ مشروُطةٍ فى ترخيم ما فيه تاءُ التّأنيثِ ، ولاَ الزّيادةُ علَى الثّلاثةِ (٢) ، ولذلك تقولُ فى " ثُبةٍ " : " ياثُبَ " وَفي " هِبَةٍ " : " ياهِبَ " ، وَقالُوا : " يَاشَا أرجُنِى " يُريدُونَ : " يَا شَاةُ " (٣) ، ومَعْنى " ارْجُنِي" : أَقِيمى ، يقاَلُ : شاةٌ راجنٌ إذا لَزِمَت الْبيُوتَ ولمْ تَسْرحْ لِلمَرْعَى(٤) ، وَمَن قَالَ : " يَا حَارُ " بضمّ الرّاءِ يَرُدُّ الهاءَ الّتى هِيَ لاَمُ الكَلِمَةِ لئلاّ يُبْقى الاسْمُ علىَ حَرْفيْنِ أَحَدُهما سَاكنٌ وَهُوَ عديمُ النّظيرِ ، وَيحذفُ تاءُ التّأنيثِ (٥) .

وَقَدْ تَقدّم فى أَوّلِ الكتَابِ تصريفُ " شَاةٍ" وَأَصلُها ، فاعْرِفْه مِنْ هُناكَ(٦) . وإنّما لمْ يَشْترطِ العلمّيةَ وَالزّيادةَ علَى الثّلاثةِ ؛ لأنّ العلميّةَ قد خَلَفَها التأنيثُ لمناسبةٍ بينَهُما من جِهَةِ أنّهما يُؤثّرانِ في منْعِ الصّرفِ ، وَمِن جِهَةٍ أَنّ تاءَ

---

(١) قائله العجاج ، وبعده :

سعيِ وإشفاقى على بعيرى

وهو فى ديوانه ٢٢١ ، والكتاب ٢ / ٢٣١ ، ٢٤١، والمقتضب ٤/٢٦٠ ، والخزانة ١/٢٨٣ ، والعينى ٤/٢٧٨ ، وابن يعيش ٢/٢٠ .

(٢) فى الأصل " التثنية " تحريف .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) انظر أساس البلاغة فى (رجن) ، ويروى " ادجنى " بالدال والمعنى واحد ، انظر الكتاب ١/٣٣٠.

(٥) فتقول : ياشاه ، انظر ابن يعيش ٢/٢٠.

(٦) انظر ١ / ٩٨ .

التّأنيثِ لهَا شبهٌ بالعلمّيةِ من جِهَةِ أنَّها تخلّصُ الواحِدَ من الجنْسِ كَمَا تعيّنُ[1] العلمِيّةُ الواحِدَ من الجنْسِ .

وَأمّا الزيَادةُ علَى الثّلاثةِ فإنّما لمْ تشترَطْ فِيمَا فيهِ التّاءُ ؛ لأنّها تُشْبهُ الاسمَ الثانِيَ من المركّب ، ولذلك فتحَ مَا قبلَهَا كَما فتحَ ما قبلَ الثاني من المركّب نحو " حَضْرَمَوتَ " ، ولأنّها زائدةٌ دخيلةٌ ، فلمّا حذفت رجع الاسمُ إلى حالهِ قبلَ دخُولها فلم يتغيّر الاسمُ بحذفها عن صيغتهِ قبلَ دخُولها ، ولأن التّغْيِيرَ قد دَخَلَها فى غيرِ النّداءِ كَحَذفِهَا فى الجمْعِ وَالنّسَبِ وَ (قَلْبِهَا)[2]هاءً[3] ، فَحَذْفُها فى النّداءِ أولى ؛ لكثْرةِ استعمَالهِ ، وَلا يحذفُ من الاسمِ غيرُهَا زَائداً كَانَ ما قبلَها أو أصلياً .

فالزّائدُ نَحْوُ " مُرجَانةٍ " تقولُ : مرجانُ أقبلى ، وفى " كُوفيّةٍ " : يا كُوفيّ أقبلي ، والأصليّ نحوُ : " يا طلحُ " فى " طلحةَ " ، وَ " يَا حَمزُ " فى " حَمزةَ " .

قولُه : " وكذَا افعلْ بالألف " يُريدُ ألفَ التّأنيثِ المفردةَ نَحوُ " سَلمَى ، وَسُعَدى ، فتقُولُ : " يَا سَلْمَ ، وَيا سُعْدَ " ، وكذلك ألف التكثير تقولُ فى " قَبَعْثَرَى " علَماً : " يَا قَبعثَرُ أَقبلْ .

قولُه :

" وَالهَاءُ أَثْبِتْه بفتْحٍ مُقْحمَا "

معنَى الإقْحامِ : زيادةُ الشّئِ فى الموضعِ الذى لاَ يَليقُ بهِ ، وَقِيلَ : وَضعُ الشّيءِ فى مَوْضعٍ لاَ يَسْتَحِقُّهُ ، وَقِيلَ : وَضعُ الشّئِ بَيْنَ شَيْئَيْنِ ، فإذَا قُلتَ : يَا طَلْحَةَ أَقْبِلْ ، بفتْحِ التّاءِ كَمَا قَالَ النّابغةُ :

---

(١) فى الأصل "تغير"

(٢) فى النسختين "قبلها" والتصويب من كتابه الآخر التحفه الشافيه لوحه ٤٧ب وفيه « وقلبها فى الوقف هاء » .

(٣) (ف) "ياء"

كَلِينِي لِهَمٍّ يَا أُمَيمَةَ نَاصِبِ (١)

بفتْحِ التّاءِ من " أُمَيمَةَ " فقِيلَ فيه : إنَّه حَذفَ التّاءَ المضْمُومةَ ثمَّ أتى بِأُخْرى مَفتُوحةٍ لِتَأكيدِ التَّأنيثِ،ثمَّ فتَحَها إتْبَاعاً لفتْحةِ الميمِ .

فَإن قِيلَ : فَعلَى هَذا لاَ إقْحَامَ ؛ لأنَّ الإقحَامَ يكوُن بين شيئين ، وَالهَاءُ هُنَا آَخِرُ الكلَمةِ .

قِيلَ : الهاءُ المحذُوفةُ مُقدَّرةٌ ، وَالمقدَّرُ (٢) كَالمُحَقّقِ،فقَدْ وَقَعَتِ الهَاءُ الزّائدَةُ ١٧٥ب مُقْحَمةً بيْنَ الميمِ وَتَاءِ التَّأنيثِ المحذُوفَةِ المُرَادةِ .

وَقِيلَ : الهَاءُ مُقْحمةٌ بيَن الميمِ وَحَرَكتِها،ثُمَّ حُرِّكت الميمُ بعدَ ذلك إتْبَاعاً لحركَةِ الهاءِ فأتْبعُوا الأوّلَ الثّانيَ كمَا فى " يَا زَيدَ بْنَ عَمرٍو "(٣) .

وَقِيلَ : بينَ الميمِ وَحركةِ الْهَاءِ .

وَإنَّما زِيدَتْ هَذهِ الهاءُ فى موضعِ التّخْفيفِ لِتُفيدَ أَنَّ المحذُوفَ المقدّرَ بمنزلةِ المذكُورِ .

ومَن قَالَ : ليْسَ مِن شرْطِ الإقْحامِ أَنَّ الزّائدَ بيْنَ شيئين بَلْ هُوَ وَضْعُ الشّيءِ فى موضعٍ لا يستحقّه لاَ تَلْزَمُهُ هذهِ الإشْكَالاَتُ .

---

(١) هذا صدر بيت للنابغة النبياني ، وعجزه :

وليل أقاسيه بطيء الكواكب

وهو فى ديوانه ٥٤ ، والكتاب ٣١٥/١ ، ٣٤٦ ، وابن يعيش ١٢/٢ ، والعينى ٣٠٣/٤ ، والخزانة ٣٧٠/١ .

(٢) فى الأصل " والمقدرة " .

(٣) نسب هذان القولان لأبى على الفارسى .

انظر شرح الألفية للمرادى ٣٨/٤ ، وشرح ابن الخباز على الدرة النحوية .

والفَائدةُ فى حذفِ الهاء وَإقحَامِ أُخْرَى التّخْفِيفُ ، وَهُوَ الفَتْحُ .

وَقِيلَ : إنَّ التّاءَ المضْمُومةَ لم تُحذَفْ لكن أبْدَلُوا من ضمّتها فَتحةً تَخْفِيفاً للكَلِمَةِ [1] حِينَ كانت أثْقلَ من المذكّرِ ، وقد يَبْنِي بَعَضُهُم المنَادَى المفرَدَ علَى الفتْحِ قَالَ الشّاعرُ :

يَا رِيحَ مِن نحو الشّمالِ هُبِيّ [2]

وَقِيلَ : لمَّا كانتَ تاءُ التأنيثِ بمنزلة المنفصِلِ فَتَحُوهَا ، إتْباعاً لحركة الميم من " أُمَيمةَ " ، وَالحاء مِنْ قولك : " يَا طَلحَ " كَما فَتَحُوا فى " يَا زيدَ بْنَ عَمْرٍو " إتْبَاعاً لحركَةِ النُّونِ ، وهُنَا أَوْلَى مِن ثَمَّ ؛ لأنّه إتْباعُ الثاني للأوّل ، وَهُناك بالعَكْسِ .

وَإذَا وَقفْتَ علَى قولك : " يَا طلح " زدتَ هاءَ السكْتِ ؛ لتحرُسَ حركةَ الحاء عن السُّكُونِ ، لئلا يُحْذفَ من الكلمةِ حَرْفٌ وَحَرَكةٌ ، ولذلك تلزمُ هذه الهاءُ كمَا تلزَم فى " قِهْ ، وَعِه " أَمْرٌ مِنْ : وَقَى يَقِي ، وَوَعَى يَعِي .

أمَّا المُركَّبُ كَمعدِي كَرِباً — تقولُ : يا مَعْدِى فلاَ تُركَّبَا

كذَاكَ إن رخَّمْتَ بَعْلَبَكَّاَ — وَلاَ تُرخِّمْ جُملةً إذْ تُحْكَى

إذَا رخّمت المنَادَى المركّبَ من اسمين تركيباً يَصِيرُ بِهِ الاسَمانِ اسماً واحداً كمعدِ يكربَ ، وَبعْلبَكَّ ، أو من اسمٍ وَصَوْتٍ كَعَمْرَوَيْهِ ، فتحذفُ الاسمَ

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) لم أقف على قائله ، وقال العينى : " أقول : هذا شطر رجز ، وقيل : هذا ليس بشعر " . وهو فى العينى ٢٩٤/٤ ، وشرح ابن القواس ١٠٧٥ ، وشرح الألفية للمرادى ٣٨/٤ .

الأخيرَ لشبهه بتاء التأنيث من وجوهٍ نذكرُهَا الآن ، وَهِيَ : [1]

أَنّ ما قبلَ الاسمِ الأخيرِ مَفتُوحٌ في التّصغيرِ كما أَنّ ما قبلَ [2] تَاءِ التّأنيثِ كَذلِكَ .

وَأنّ الثّانِيَ يُحذفُ [3] في النّسبِ كمَا يحذفُ فيه التاءُ ، فتقُولُ في "حَضْرمَوتَ" : "حَضَرِيّ" بحذفِ الثّاني كما تقُولُ في "حمزةَ" : "حَمْزِيّ" ، بحذف التاء .

وَأَنّ المصغّر من المركّب هُوَ الأوّلُ ثُمَّ يُؤتَى بالثّاني .

وَلأنّ الاسمَ الثّانِيَ هُو محلُّ الإعْرابِ كمَا أنّ تاءَ التأنيثِ إِذَا دَخلَتْ علَى اسْمٍ صَارتْ هِيَ محلَّ الإعْرابِ .

فَلِذلِكَ تَحذفُ الأخيرَ من الاسْمَين كمَا تَحذفُ تاءَ التّأنيثِ [4] .

قولُه :

تقولُ :يَا مَعدِي فَلاَ تُركّبَا

يُريدُ لاَ تركيبَ في التّرخيم ؛ لأنّ بحذف الثاني قد زَالَ التركيبُ لَفظًا لكنّه مرادٌ منويٌّ .

قولُه :

كذَاكَ إن رخّمتَ بَعلَبكّا

" ذَاك " إشارَةٌ إلى ترخيم " مَعدِ يكربَ " يُريدُ أنّ " بَعلبَكَّ " يُحذفُ منْه الثّاني كمَا تحذفُه من " معدِي كربَ " ، وكذَاكَ [منْ] [5] خَمْسةَ عَشرَ " تقولُ: " يا خَمْسَةُ أَقْبِلْ "بحذف الثاني ، وإذَا رخّمتَ: «اثنا عشر»: تَقُولُ "يا اثْنُ "

---

(١) (ف) " وهو " تحريف .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) في (ف) " محذوف .

(٤) انظر الكتاب ٢/٢٦٧ .

(٥) سقط من الأصل

بحذْفِ الاسْمِ الثَّانِي وَالألفِ ؛ لأنّ الثّاني بمنزلة النُّونِ من قولك : " اثنَانِ " ، ولو رَخّمتَ " اثنان " [1] لحذفتَ الألفَ وَالنّونَ فكذلك إذا رخمت " اثْنَا عَشَرَ " .

قولُه :

وَلاَ ترخّمْ جُمْلَةً [[-2] إذْ تُحْكَى " إنَّمـا قَـالَ : " إذْ تُحْكَى " ؛ لأنّه تعليلٌ لامْتنَاع ترخيمِ الجُمْلةِ ، فَكأنّه قَالَ : لاَ تُرخّـمْ جُمْلَةً) [-2] ؛ لأنَّـهـا تُحـكَى . ١٧٦(أ) وَحَقِيقةُ الحِكَايةِ أَن يُؤتى بالّلفْظِ عَلَى مَا كَانَ قَبْلُ ، وَالتّرخِيمُ تَغْيِيرٌ وَالتَّغييرُ مُخِلٌّ بالحكَايَةِ ، وَإِذا كَانَ الإعْـرابُ مُـخِلاً فى الجُملِ بحِكَايَتِـهَا،فَـالتّرْخيمُ[3] أشَـدُّ مُنَافاةً ، وَأيضاً فَلَوْ رخّمتَ الجُملةَ لحَصَل لَبْسٌ ؛ لأنّك لو رَخّمت مثلاً " زَيدٌ قائمٌ " اسمَ رجلٍ ، أَوْ " تأبّطَ شَرّاً " ، فَقلتَ : " يَا زيدُ ، وَيا تَأبّطُ " لجازَ أن يكُونَ فى الأوّل اسمـاً مُفـرَداً ، وَجَازَ أن يكُونَ فى الثّانِى فعْـلاً قد سمّى به مُجّـرداً من الضّـمـيرِ فلمْ يُعرَفْ أَصلُهُ ، أهُوَ جُملةٌ أَمْ مُفَردٌ ؟ وَأيضـاً فـإنّ الجُملةَ تشبـهُ المضَـافَ ؛ لأنّها كَلامٌ قد عَمِلَ بَعضُـه فى بعضٍ ، ألاَ تَرىَ أنَّ الجـزْءَ الأوَّلَ من " تَأَبّطَ شَرّاً " عَاملٌ فى الثانِي مِنْهُ كَما أَنّ المضَافَ عَاملٌ فى المضَافِ إليه ، وَمِنْها أَنّ المطْلُوَب مِنَ الجُملةِ نسبةُ أَحدِ الجُزْءين إِلَى الآخرِ وَمَعَ انتفاء أَحَدِ الجُزءين لاَ تَتَحَقّقُ النّسْبةُ [4].

وَخَصَّصُوا النّداءَ عَنْ سَماعِ	بمثل يا هَنَاهُ ياَ لَكَـاعِ
وَلمُذَكّـرِ فقُـلْ : يا لُكَـعُ	وَقُلْ : وَاللّهُم فيه يَقَـعُ .

قولُه : " خَصَّصُوا النّداء " يريدُ : جعلُوا قوْلَهم : " يَاهَنَاهُ " مخصُوصاً

---

(١) (ف) " الثانى " تحريف .

(٢) ما بين المعقوفين سقط من (ف) .

(٣) (ف) " فالترخيم تغيير أشد " .

(٤) انظر الكتاب ٣٤٢/١ ، وابن يعيش ٢٣/٢ ، وشرح الألفية للمرادى ٥٠/٤.

hhhhhhhhhhhhhhhhhhhhh٢٣٨

بالنّداء ، لمْ يَسْتَعْمِلُوهُ فى غَيْرِه ، فَلمْ يقُولُوا : " قَامَ هَناهُ " ، ولاَ مَرَرْتُ بهنَاهُ .
وَوزْنُ " هنَاهُ " فعَالٌ ، وأَصْلُه " يَا هَناوٌ " فأبدلُوا من الوَاوِ هاءً ، قَالَ الشّاعِر:

وَقَدْ رَابَنِي قَولُها يَا هَنَا ... هُ وَيْحَكَ أَلْحَقْتَ شَرًّا بِشَرّ [1]

يُرِيُد: يَا رجُلُ ، وَالدّليلُ علَى أَنَّ الهَاءَ بَدلٌ مِن واوٍ قولُهُم فى جَمْعِه " هنَوَاتٌ " ، قَالَ الشّاعِرُ :

أرىَ ابْنَ نِزَارٍ قد جفَانِي وَملَّنِي ... علَى هَنَواتٍ شَأْنُهَا مُتَتَابِعُ [2]

وَهِيَ الخِصَالُ المُسْتَقْبحَةُ ، وَقِيلَ [3] : إنَّ الهَاءَ ليسَتْ بَدَلاً مِنَ الوَاوِ بَلْ هِيَ لاَمُ الكلمةِ [4] .

قولُه : " عَن سماعٍ " يريدُ أَنَّ هَذَا التَّخْصيصَ بالنداءِ سَماعِيٌّ لا يُقَاسُ عَليْهِ ، وَأمَّا " يا لَكَاعِ " فَهُوَ أيضًا مخْصُوصٌ بالنّداءِ ، وَلَمْ يُسْتعْمَلْ فى غَيْرِهِ إلاَّ شَاذًا قَالَ الشّاعِرُ :

أُطوِّفُ مَا أُطَوِّفُ ثُم آوِي ... إِلَى بَيْتٍ قَعِيدتُهُ لَكَاعِ [5]

وَالَّلكَاعُ : المرْأَةُ الَّلئِيمةُ ، وَقِيلَ : الأَمَةُ ، وَكذلِكَ يَا فَسَاقِ ، وَيا خَبَاثِ ، وَيَاغَدَارِ .

---

(١) البيت لامرئ القيس
وهو فى ديوانه ١٦٠ ، وابن يعيش ٤٨/٢ ، والمنصف ١٣٩/٣ ، والعينى ٢٦٤/٤ ، وشرح ابن القواس ١٠٧٩ ، وسر صناعة الإعراب ٦٦ ، ٥٦٠ .
(٢) لم أعثر على قائله
وهو فى المقتضب ٢٦٩/٢ ، والكتاب ٣٦١/٣ ، والمنصف ١٣٩/٣ ، وسر صناعة الإعراب ١٥١ ، ٥٥٩
(٣) القائل بعض البصريين كما أفاده ابن الشجرى فى أماليه ١٠١/٢ .
(٤) وهو ضعيف ، لقلة باب سلس وقلق . انظر شرح الشافية ٢٢٥/٣ ، وابن الشجرى ١٠٢/٢ .
(٥) قائله الحطيئة ، وهو في ديوانه ١٢٠ ، وابن يعيش ٤ / ٥٧ ، والخزانة ١ / ٤٠٨ .

قولُه :

وَلِمذكَّرٍ فقل يَا لُكَعُ

يريدُ: أنَّ نَظِيرَ قولهِم فى المؤنّث :"يا لَكَاعِ" قَولُهُم فى المذكّرِ : " يا لُكَعُ " ، وَكَذلِكَ " يا فُسَقُ ، وَيَا غُدَرُ ، وَيَا خُبَثُ وَقَالُوا: " يَا دَفَارِ " يُرِيُّونَ يَا مُنْتِنَةُ ، وَإنّما تُسْتَعملُ هَذِهِ الألفَاظُ فى الشّتمِ .

وَأمَّا " فُلُ " فَمخصُوصٌ أَيْضاً بالنّداءِ ، وَأَصْلُه " يَا فُلانُ " فحَذفُوا (الألِفَ وَالنُّونَ) [١] تَخْفِيفاً وَهُوَ من تَغْيِيراتِ النّداءِ وَلَيْسَ هذَا بِتَرْخِيمٍ [٢] ؛ لأَنّه لوْ كَانَ ترخيماً لقَالُوا :" يَا فُلاَ " بإثْبَاتِ الألفِ كَما قَالُوا فى " عِمَادٍ " : "يَا عِمَا" بإثْبَاتِ الألفِ ؛ لأنّ بحذْفِ الألفِ يَبْقَى الاسْمُ علَى حَرفَينِ وَلاَ نَظِيرَ لَهُ ، وَقَد استعملُوهُ فى غَيرِ النّداءِ شَاذاً قَالَ الشّاعِرُ :

فى لَجّةٍ امْسِكْ فُلاَناً عن فُلِ [٣]

يُرِيدُ : امْسِكْ فُلاَناً عَن فُلاَنٍ .

وأمّا قولُهم : " اللّهُمَّ " فلا يُسْتَعْمَلُ إلاّ فى النّداءِ ، وَ " المِيمُ " المشدّدةُ عوَضٌ من " يَا " [٤] ، وَإنّما شدّدُوا المِيمَ ؛ لأنّ المشدّدَ فى تَقْدِيرِ حَرْفَينِ ، أَحدُهُمَا سَاكِنٌ وَهُوَ الأوّلُ فَهُوَ عِوَضٌ مِنْ حَرْفَينِ أَحَدُهما ساكِنٌ فَهُو(يا)؛ لأنّهُ[٥] علَى حَرْفين .

---

(١) تكملة يقتضيها السياق .

(٢) فى الأصل " للترخيم " .

(٣) هذا البيت لأبى النجم العجلى

وهو وفى ديوانه ١٩٩ ، والكتاب ١/٣٣٣ ، ٢/١٢٢ ، والمقتضب ٤/٢٣٨ ، والخزانة ١/٤٠١ ، والعينى ٤/٢٢٨ .

(٤) هذا مذهب البصريين ؛ وقال الكوفيون : الميم المشددة فى " اللهم " ليست عوضاً من " يا " ، ولكل فريق حججه وبراهينه ، انظر هذا فى الانصاف ٣٤١ ، المسألة (٤٧) .

(٥) فى الأصل " فهو ثلاثة " وهو تحريف .

وإنّما عَوّضُوا الميمَ دُونَ غَيـرِهَا ؛ لأنّ المـيمَ يُعَرَّفُ بِهَـا فِـى لُغَــةِ "طـيءٍ" وَحَرْفُ النّداءِ يُفيدُ التَّعْرِيفَ بالقَصْدِ ، فَبَيْنَ الميمِ وَحرْفِ النّداءِ شَبَهٌ مَعْنويٌّ ، وَلاَ يُجْمَعُ بينَ الميمِ وَحَرفِ النداء إلاَّ فى ضَرُورةِ الشّعْرِ (١) . ١٧٦ب

[الاختصاص]

وَبَـابُ الاختصـاص كالنّـداءِ فى النّصْبِ بالفعْلِ وَفى البناءِ

كمثْلِ نحنُ العُرْبَ أقْرى لِلْنزُلْ وَإنّنـى أفعَـلُ أيُّهَــا الرّجُــلْ

حَقِـيقَـةُ النّداءِ مركّـبةٌ مِـنَ الاخْتِـصَاصِ وَتَنْـبِـيهِ المدعُوِّ بِهِ لتـخَاطِبَه ، فالاختـصَاصُ جزءُ حَقيـقةِ النّداءِ وَلاَزمٌ لَه غَالِباً ، ثم قد يُجرّدُ لفظُ النّداء عن التّنبيهِ وَيُستعملُ فى أَحَدِ جُزْئَ مفهُومِه وَهُوَ الاخْتصَاصُ فَقَط كَقولِهِ : " نَحْنُ الْعُرْبَ أَقْرَى لِلْنزُلْ " ، فَـ " نَحنُ " مُبتدأٌ، وَ " أَقْرَى " خَبَرُهُ ، و " النُّزُلُ " جَمْعُ " نَازلٍ " وَهُمُ الأَضْـيَافُ (٢) ، وَ"العُرْبَ " منصُوبٌ بفـعلٍ مُقدّرٍ كَـأنّه قَـالَ " أَعْنِي العُرْبَ " ، أَو أَخُصُّ الْعُرْبَ ، وَليسَ هذَا بنداءٍ ؛ لأنَّ مَا فيهِ الألفُ واللَّامُ لَا يُنَادَى إلَّا بتوسّطِ اسمٍ آخَرَ بَينَهُ وَبيْنَ حَرْفِ النَّداءِ (٣) لَمْ يكُنْ فيهِ أَلفٌ وَلاَمٌ .

وَقَصَدَ التمثيلَ بهَذَا المثَالِ ليُبيّنَ بهِ أَنَّهُ غَيْرُ مُناديً [وَمِمَّا يدلّ على أَنَّه غَيْرُ مُنَادى (٤)] قَولُ الشّاعرِ :

---

(١) ومنه قول الشاعر :

إنى إذا ما حدث ألمّا أقول : يا اللّهمّ يا اللّهمّا

انظر ابن يعيش ١٦/٢ ، والخزانة ٣٥٨/١ .

(٢) وقيل : ما يعد للأضياف . المصباح المنير (نزل) .

(٣) جاء بعده بحاشية الأصل بخط مغاير عبارة لم أتبينها ، والكلام مستقيم بدونها .

(٤) سقط فى الأصل .

بِنَا تَمِيماً يكشفُ الضّبابْ [1]

فلوْ كَانَ (تميماً) مُنَادًى لَبَنَاهُ على الضّمِّ ؛ لأنه مفردٌ ومعرفةٌ ، فمَجيئُهُ منصُوباً دَلِيلٌ عَلَى أَنَّه غَيرُ مُنَادًى وَنَصْبُهُ بفعلٍ مُضمَرٍ تقديرُهُ : أَعْنى تَمِيماً ، أَوْ أَخُصُّ تَمِيماً . فَإِذَا ثَبتَ هَذا عَلِمَ أَنَّ قَوْلَهم : إِنَّا آلَ فُلانٍ نَفْعَلُ كَذَا ، وَالتَّقديرُ : إِنَّا [2] أَعْنِي آلَ فُلانٍ ، وَلمْ يَعْنِ بآلَ فلانٍ إلاَّ الضّميرَ الّذِي فِي [3] (إِنَّا) ، وَلمْ يَعْنِ بِالعُرْبِ إلاَّ الضَّمِيرَ الَّذِي هُوَ (نَحْنُ) .

قولُهُ " « فِي النّصب بالفعل » يريد : أن بابَ الاختصاصِ أَشْبَهَ المُنَادَى المنصُوبَ في أمرين :

أحَدهُمَا : الاختصَاصُ .

والثاني : أنّه منصُوبٌ بفعل مُقدّرٍ .

قولُه : " وَفي البنّاءِ " يُريدُ (بِهِ قَولَهُ) [2] : " إِنّني أَفْعَلُ أَيّها الرّجُلُ " ، فَـ " أيّ " مبنيٌّ على الضمّ كَالمنَادَى وهَوُ مختَصٌ بِمُعَيّنٍ كَالمنَادَى ، فلفظُه لَفظُ النّداءِ ومعنَاهُ المدْحُ وَالاخْتصَاصُ ، وَليْسَ المرَادُ بِـ " أيُّها الرّجُلُ " إلاّ ضَمِيرَ المتكلّمِ الّذى هُوَ مُسْتكنٌّ فى " أفْعَلُ " ، وَاليَاءُ فى " إنّني " .

وكَذلِكَ قولُهُم : " نَحْنُ أَيّتُهَا العِصَابَةُ نَفْعَلُ كذَا " ، فَـ " نَحنُ " مُبتدأٌ ، وَ" نَفعلُ كذَا " خَبَرُهُ ، وَأمّا قولُه " وَإنّني أَفعَلُ أيُّهَا الرَّجُلُ " فَـ " أَفْعَلُ "

---

(١) ينسب إلى رؤبة بن العجاج . انظر ديوانه ١٦٩ ، والكتاب ٢/ ٢٣٤ ، والعينى ٤/ ٣٠٢ .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) فى (ف) " هو " .

خَبـرُ "إنَّ" ، و " أيُّها الرَّجلُ " فـي موضعِ نصبٍ علَى الحَالِ ، كأنَّه قَالَ : إنّني أفعَلُ مخْصُوصاً [1] من بين الرِّجَالِ .

وَشَرطُ الاخْتصَاصِ أَن يَتقدَّمَهُ ضَمِيرُ مُتكلّمٍ كَمَا مَضَى، أو ضَمِيرُ مُخَاطَبٍ نَحْوُ : أنتُم تَفعلُونَ أيُّها الرِّجَالُ ، فلَيسَ المَرادُ بقولك : " أَيُّهاَ " إلاّ نَفْسَ المتكلّمينَ ، ولَيس المرَادُ تَنبيه الْغَيْرِ ، ولاَ يجُوزُ أن يَقعَ الاختصَاصُ بعدَ ضميرِ الغائبِ نحو " هُمْ فَعلُوا أَيَّتُهَا العصَابةُ ؛ لبُعْدِ الغَائبِ عَنِ الاخْتصَاصِ الحاصِلِ فى ضَميرِ المتكلّمِ وَالمخَاطَبِ .

وَقَالَ السيرافيّ [2] : " أيُّ " مُبتدَأٌ ، وَخبرُه محذُوفٌ ، كأنّه قَالَ : " الرَّجُلُ المذكُورُ أو العصَابةُ المذكُورةُ مَنْ أعني " قالَ : وَإن شئتَ جَعلتَ " أيًّا " خَبَراً لمبتَدأٍ محذُوفٍ ، فَيكُونُ التَّقديرُ مَنْ أعَنْي الرَّجُلُ المُذكورُ، أوِ العصَابةُ المذكُورةُ ، وَمَوضعُ الجُملةِ أَيضاً حَالٌ ، فَاعْرِفْه .

« مدّة الإنكَارِ والحِكَاية »

القولُ فِي المدّةِ للإنكَـارِ	وَقْفاً وَمَا يُحكَى فى الاسْتِخْبَارِ
تقُولُ مُنْكِراً : أزَيدُ نِيـه	فـى كُلِّ حَـالٍ بسكُـونٍ فِيـهِ
إنَّما نكرَ مَدّةَ الإنْكَـارِ	هُنَـا لشبهِهَـا بمـدَّةِ النِّـداءِ

قـولُه « فى المدّة للإنكارِ » لِيخْرُجَ منْهُ مَـدّةُ النُّدْبةِ ؛ فَإنّها مَـدّةٌ وَلَيْسَتْ ١٧٧(أ) للإنكَارِ بَل لِمَدِّ الصَّوتِ .

قَـولُهُ : " وَمـا يُحْكى فى الاسـتـخْـبـارِ " ليْسَ من بابِ الإنكَارِ ؛ لأنَّ بَابَ

---

(١) بعده فى(ف) " كذا " .

(٢) انظر رأي السيرافي فى شرحه بحاشية الكتاب ٣٢٦/١ ، وشرح ابن القواس ١٠٨٥ .

الحِكاَيَةِ لَهُ حكْمٌ علَى انفِرَادِهِ ، وَإنّما جَمعَ بَينَهُ وَبَينَ مدّةِ الإنكارِ فى بَابٍ واحدٍ ؛ لأنّ حِكَايَةَ النّكَراتِ إن كَانَتْ بـ " مَنْ " أَلْحـقْتَ آخـرَ « مَنْ » مَـدَّةً فى الوقْفِ تَحْكِي بها إعْرابَ النّكِرَةِ .

قولُه : " تقولُ مُنْكراً " احترَزَ بقولِهِ : " مُنْكِرًا " عَن كونهِ مُسْتفْهِماً .

قولُهُ : " أَزيدُنيه " الدَّالُ من " زَيدٍ " مَضمومةٌ وبَعْدَ الدّالِ المضُمومةِ نُونٌ مَكْسُورةٌ ، وَتِلْكَ النُّونُ هِيَ التّنوينُ الذى حُرّك ؛ لسكُونِه وسكُونِ المدّةِ التى للإنكَارِ ، ثمّ بَعْدَ النُّونِ المكسُورةِ يَاءٌ سـاكنةٌ هِيَ مَـدَّةُ الإنكَارِ ، وَبعْدَ اليـاءِ السّاكنةِ هَاءٌ ساكنةٌ تُلْحقُ لبيَانِ اليَاءِ وَتُسّمى هَاءَ السّكْتِ .

فَإن قيلَ : كَيفَ يُوقَفُ علَى الكَلِمَة مَعَ ثبُوتِ التّنوين ؟

قلتُ : التّنوِيُن هُنا غَيْرُ موقُوفٍ عليهِ ، إنّمـا الموقـوفُ علـيـهِ هُـوَ مَدةُ الإنكارِ، وهِيَ [1] اليَاءُ ، وَلِذلك ألحقتَ الهاء التى للسّكت « الياءَ » ، وَهاءُ السّكتِ إنّما تلحقُ الحرْفَ المعرَّضَ لِلْوقْفِ ، وَالتّنوِيُن غَيْرُ مُعرّضٍ لِلْوَقْفِ ، فلَمْ تَلْحَقْهُ هَذهِ الْهاءُ .

وَقِيلَ : إنّما ثَبتَ التّنوينُ ، لأنّ الإنكارَ يُحْكَى فيه مَا تَقدّمَ ذِكْرُهُ ، وكلُّ مَا كَانَ أَسْلَمَ عَنِ الحذْفِ كَانَ أَدْخَلَ فى الوضْعِ . وَإن لم تَكُن الكلمَةُ مُنَوّنَةً فتكونُ المدَّةُ تَابعةً للحركَةِ إعْراباً كَانتْ أَوْبِنَاءً – فَتقُولُ فى قَولِ مَن قَالَ : ذَهبَ عُثْمانُ : أَعُثْمانُوه ! فَتُبدلُ المدّةَ " واوًا " ؛ لإنضَمامِ مَا قَبلها ، وَإذَا قَالَ : رَأيتُ عُثْمَانَ قلتَ : أعثمانَاه ! فَتبْدِلُ المدّةَ " ألفاً " ؛ لانْفتاحِ مَا قبْلَهَا ، وَإذاَ قَالَ [2] : جَاءَتْ حَذَامِ " قُلتَ " أَحذَامِيه ، باليَاءِ .

---

(١) فى الأصل " وهو " .

(٢) فى (ف) " قالت " .

وإن كَانَ قبلَها ساكنٌ كَالتنوين حرّكتَه ؛ لالتقاء السّاكنين .

وَفِي الإنكارِ وَجْهٌ آخرُ وَهُوَ أن تَزِيدَ علَى الكلمَةِ " إن "المكْسُورَةَ التى تُزَادُ بعد " مَا " النّافيةِ فى مثْلِ قَولِ الشّاعرِ :

مَا إنْ يَمَسُّ الأرْضَ إلاّ مَنْكِبٌ ... مِنْهُ وطْيُ السَّاقِ طَيُّ المِحْمَلِ (١)

فَعلَى هَذَا تقُولُ فى الإنْكارِ : " أزَيدانيـه " بسكُونِ التّنوين من « زَيْدٍ »، وَبَعْدَه هَمْزَةُ " إن " المكْسُورةِ ، وَتكسُر نُونَ "إنْ "؛لسكُونـهاوَ سُكُونِ المدّةِ، وَتُزِيدُ هَـاءَ السّكتِ ، وَلهذه الزّيادةِ معنَيان :

أَحدُهُما : إنْكارُ أَن يكُوَن الأمْرُ علىَ مَا ذَكَرَ {المُخَاطبُ كَقولِكَ لمِن قَالَ : "أكَذبَ زيدٌ " ؟ : " أَزَيدنيه " تنكرُ أَن يكوَن الأمْرُ على مَا ذَكر} (٢) ، كَأَنَّكَ تُنْكِر كَذبَهُ إذَا كانَ مَعْلُومَ الصّدقِ لِبُطْلاَن كَذبِهِ عِنْدَ المُنْكِرِ .

وَالثّاني : إنكارُ أَن يكُوَن الأمْر علَى خلاَفِ ذَلك كَمَن قَال : أكَذِبَ زَيدٌ " (٣) ؛ وَ " زَيدٌ " مِنْ عَادتهِ الكَذِبُ ، فَتنكرُ أَن يكُوَن زَيدٌ علَى خلاَفِ مَا ذكرَ السّائِلُ (٤) .

كذَا أحْكِ منكُوراً بَمنْ وَلَيْنِ ... رفعاً مَنُو نَصباً مَنَا جَرّاً مَنِي
وَقُلْ مَنَانِ وَمَنُونَ وَمَنَهْ ... مَنْتَانِ وَالجَمعُ مَنَاتٌ مُسْكَنَهْ

---

(١) البيت لأبى كبير الهذلى .

وفى ديوان الهذليين ٢/٩٣ ، والكتاب ١/٣٥٩ هارون ، والعينى ٣/٥٤ .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) (ف) " كذب زيد "

(٤) انظر هذا المبحث فى الكتاب ٢/٤١٩ هارون .

الحِكَايةُ : لُغَـةً هِيَ المُـاثَلةُ وَالمُشَـاكَلةُ ، وَفِي الاصْطِلاحِ : هُوَ أَدَاءُ اللّفْظِ المسْمُوعِ عَلَى ما سُمِعَ أَوْ مُجانِسِه [1] مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ وَلاَ نُقْصَانٍ . ١٧٧ب

وَاحْـتـرَزْنَا بِقَـولِنا : " أو مُـجـانِسِـهِ " عَنْ حِكَايَةِ النَكِرَةِ بِـ " مَنْ "[2] ، وَالحِكَايةُ عَلَى ضُرُوبٍ :

أَحَـدُها : الحِكَايَةُ بِـ " مَنْ " ، وَإِنَّمـا بَدأَ بالحِكَايَةِ ب " مَنْ " دُونَ سَـائِرِ أَصْنَافِ الحِكَايةِ لِمُشارِكَةِ المدَّةِ الّتى تَلْحُق آخرَهَا وَقْفاً لمدّة الإنكارِ فى كَوْنِهِ وَاواً مَرَّةً ، وَياءً مرَّةً ، وَأَلِفاً أُخْرَى ، ولِهذَا [3] قَالَ : " كَذَا احْك مَنْكُوراً بِمَنْ " .

وَاحْتَرزَ بقولِهِ : " مَنْكُوراً " ، عن العَلَمِ ، وَأمَّا المعرَّفُ باللاّمِ فَلاَ يُحْكَى .

قولُهُ : " وَلَيِّنٍ " يُرِيدُ أَلْحِقْ بِآخِرِ " مَنْ " حَرْفَ مَدٍّ وَلِينٍ وهُوَ أَحَدُ الحُرُوفِ الثَّلاثَةِ .

وَيَحْـتَـمِلُ أَن يكونَ إنّمـا بَدأَ بِمَنْ فِى الحِكَايةِ ؛ لأَنَّهـا سُـؤَالٌ عَـن ذاتِ النكِرَةِ ، وَلذلكَ يَقْتَصِرُ عَلَى لفظِ " مَنْ " وَحْدَها فى السّؤالِ ولاَ يَذكُرُ لفظُ النّكِرَةِ بَعدَهَا ، فإِذَا سَـأَلتَ بِمَنْ عن النّكرةِ فَالسّـؤَالُ عَـن ذاتِ النَّكِرَةِ لاَ عَن وَصْفِهَا ، وَأمّا العَلَمُ فالسّؤالُ فيه بِمَنْ عَنِ الصِّفةِ لاَ عَنِ الذّاتِ ، وَلِذلك إِذَا قِيلَ : " جاءني زيدٌ " قُلتَ : " مَن زَيدٌ ؟ فَـيُـقـالُ لَكَ فى الجَـوابِ : " البـزّارُ " ، أَوِ العطّارُ ، وَهذَا نعْتٌ لاَ بُدَّ لَهُ مِن مَنْعُوتٍ فَيَجبُ ذكرُ المنعُوتِ فى السّؤالِ .

فإذا سـأَلتَ بِمَنْ عن نكرةٍ فى الوقْفِ فَتَحْكِي إِعْرابَ تلك النّكرةِ فى نَفْسِ " مَن " بأحدِ حُروفِ المّد ، فتقولُ لِمَنْ قالَ : جاءنى رجُلٌ : " مَنُو " ، بِزيادةِ الْوَاوِ المُجانِسَةِ لِلضّمّةِ فى النّكرةِ ، وَإِذاَ قالَ : " رَأَيتُ رجُلاً " قُلْتَ : " مَنَا " بالألفِ

(١) فى (ف) " أو مماثله" .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) فى(ف) " ولذلك " .

المجانسةِ للفتحة في نصب النّكرةِ ، وإذاَ قاَل : " مررتُ بَرجُلٍ " قلتَ : " مَنِي " بزيادة الياء ؛ لأنهّا تجانسُ الكسرةَ في النّكرةِ جَرّاً .

وقد مثّلَ بذلك كُلِّهِ في قوله :

رفعاً مَنُو نَصبًا مَنَا جَرّاً مَنِي

ولهذه الزيادة شرطانِ :

أحَدُهمَا : أن يكُون المسئولُ عنه نكرةً .

والثاني : الوقْفُ .

وَقِيلَ : إنّمـاَ لم يـأتوا بلفظ النّكرةِ بعـدَ " مَنْ " ؛ لأنّ النّكرَة مَـتَى أُعِـيدَتْ وَجَبَ تعريفُها باللاّم كي لاَ يظنّ أنَّ الثانيـةَ غيرُ الأولى ، فَكانَ الأصـلُ أن يقال : مَن الرجُلُ؟ فحذفوه اختصاراً لدلالة هذه العلامة الدالةِ على إعْراب المسئُولِ عنْهُ وليست إعراباً لثبوتها وَقْفاً وَحذْفهَا وَصْلاً ، وَالإعْرابُ بخلافِ ذلك .

وَإنّما اختصّ ذلِك بالوقفِ – أعني الزيادة – لأنّه موضع تغييرٍ من حذْفٍ وَزيادة وإبدالٍ ، وَغيرِ ذلك .

قـولُه : " وَقل مَنَان " بـزيادةِ عـلامـة التّـثنيـة – وَهِـيَ الألفُ ونُونٌ سَـاكنةٌ [بَعْدَهَا] (١) – لأنّه وَقْفٌ في سُؤَالِ مَنْ قَالَ : " جَاءَني رَجُلاَنِ " .

قولُه : " وَمنُون " بزيـادة وَاوٍ ونُونٍ سـاكنةٍ بَـعدَهَا فـي سؤَالِ مَـنْ قَالَ : " جاَءني رِجَالٌ " .

قولُه : " وَمَنَهْ " بزيادة علامـةِ التّـأنيثِ وَحْدَهَا ؛ لأنّ بيَـانَ الذاتِ أَهـمُّ من علاَمـةِ الإعَرابِ ، وَالهَاءُ ساكنةٌ ونُونُ " مَنْ " مفتُوحةٌ مَعَها كَمَا تَفتَحُ مَا قبلَ هاء التّأنيثِ ، وهُوَ سُؤالُ مَنْ قَالَ : " جاءتني امرأةٌ " ، وَ " رَأيتُ امرأةً " ، وَ " مَررتُ بامرِأةٍ " فتحكي التّأنيثَ وَحْدَهُ دُونَ الإعْرابِ .

---

(١) سقط من الأصل .

قولُه : " مَنْتَانِ " فى سؤالِ مَنَ قَالَ : جاءتني امرأتَانِ " .

قولُه :

والجمعُ مَنَاتٌ مُسْكَنَهْ

جمْعُ الإنَاثِ فى سُؤالِ مَن قَاَل : " جَاءتْنِى نساءٌ " .

قوله : « مُسْكَنَهْ » يعنِى " التَّاءَ " فى "مَنَاتٍ " ؛ لأنّها فى محّل الـوقْـفِ ، وَسَكَنَ (١) ماَ قبل تَاءِ التّأنيثِ فى غَيرِ الوَاحدَةِ إِشْعارًا بأَنّ الكَلِمَةَ التى هِيَ " مَنْ " باقيةٌ علَى بِنَائِها (٢) بعْدَ لحَاقِ هذه العلاَمَاتِ ، فالنّكرةُ إن كانت لمذكّرٍ حكَيْتَ إعـرَابَهَـا بِ " مَنْ " وَعِـدَّتَها ، وَإن كـانتِ لمؤنّثٍ تَحكِي تأْنِيَـثَـهَـا فـى المفْرَدِ دُونَ إعْرابِهَا ، فإن وَصلْتَ حَذفْتَ هَذهِ العلاَمَاتِ ، وَقلتَ : مَنْ يَا فتىَ ؟ فى ذَلِكَ كلِّهِ . ١٧٨(أ)

كذَاكَ أيٌّ وَحكايـــةُ العَلَـــمْ	أو كنيةٍ مِنْ بَعـدِ مَنْ إنْ ضُمَّ ضَمْ
وَجُرَّهُ إنْ جُرَّ وَانْصِبْ إنْ نُصِبْ	وَاسْأَلْ عَنِ الوصْفِ المَنِيِّ إن نُسِبْ

يريُد أنّ " أيّاً " إذَااسـتَـفْـهَمْتَ بِهـا عَن نكِرَةٍ حَكيْتَ إعْـرابَ تلك النَّكرةِ وَعِدَّتَها وتَذْكيرَها وَتأْنِيثَها ، كَمَا مرّ في" مَنْ " .

والفُرق بيْن " أيّ " ، و" مَنْ " من ثلاثة أوجهٍ :

أحـدُهَا : أنَّ " أيّـًا " مُـعْـرَبةٌ ، وَ" مَـنْ " مَـبْنيّـةٌ ، ولذلك تَثْبُتُ عـلامَـاتُهَا المزيدَةُ(٣) وَصلاً كمَا تَثْبُتُ فى الوقْفِ .

الثَّـانِي : أنَّ " أَيًّا " أَعمُّ من " مَنْ " ؛ لأنّهـا يُسْـألُ بِهَـا عَن ذَوِى العِلْمِ وَغَيرِهِمْ .

---

(١) فى (ف) " وسكون " انظر شرح ابن القواس ١٠٨٩/٢ .

(٢) (ف) " بيانها " تحريف .

(٣) فى النسختين " المزيد" والصواب ما أثبته

الثالث : أنّ " أيّاً " في الإفرادِ يزادُ عليها حركةُ النّكرةِ المسئوُلِ بِهَا عَنْهاَ فَقَطْ .

فإذا قِيلَ لَكَ : جَاءَنِي رَجُلٌ،قُلتَ : أيٌّ ؟[1] بالضّمِّ وَتحذِفُ التّنوِينَ ، وَفى الجّر بالكسْرِ وَحَذْفِ التّنوينِ (وَفي النّصْب إِذَا قِيلَ لك : " رَأيتُ رجُلاً " قُلْتَ : " أيّا " فتُبدِلُ مِن التّنوين ألفاً ، واكتفَوا بالحركاتِ)[2] لأنّها مُعْرَبةٌ ، وهَذا عَجيبٌ – أَعْني الوقْفَ فى الّرفعِ عَلَى الضّم ، وَفِى الجرّ علَى الكسْرِ[3] – وَعلَى هَذا قَال قومٌ فى " مَنْ " : إنّها زِيدَتِ الحركَةُ عَليْهَا فَقَطْ ، وأمّا الواوُ والألفُ وَالياءُ فى قولِكَ : " منُو ، ومَنَا ، ومِني " لوصلِ الحركَةِ بهذه الحُروفِ إِذَا كَانت الحركَةُ لا يُوقفُ عَلَيْهَا كَوَصلْهِم القافيةَ فى الشّعْرِ المطْلَقِ بهذه الحرُوفِ .

وَتقولُ فى التّثنيةِ إذا قِيلَ لك: " قَامَ رَجُلانِ " : " أيّانْ " بسكون النّونِ ، وَفى الجمْعِ : " أيُّون " ، وَفى المؤنّثِ : " أيّه ، وَأيّتَان ، وَأيّات " .

وكَانَ القياسُ " أيُّ الرجُل ؟ بالألفِ وَالّلامِ ؛ لأنّ النكِرَةَ مَتَى أُعِيدَتْ كانت مُعَرّفةً بالألفِ والّلام، لأنّها تصيرُ معهودةً بتقدمّ ذكْرِهَا،فاقْتَصرُوا[4] علَى "أيّ " وحَكَوا فيهِ إعْرابَ ما يُسألُ بهِ عنْهُ وَتَثْنيَتَهُ وجَمْعَهُ وَتذْكِيرَهُ وتأنيثَهُ ـ إن كَان مُثنىً أَوْ مجمُوعاً ـ ليعلمُوا بذلِكَ أَنّ المذكُور أَوّلاً هُوَ المقصُودُ لاَ غَيرُهُ ، وَطلبُوا الاختَصارَ أَيضاً ، وَلأنّهُم لوْ أَظْهَروا " الرّجُلَ " بَعْدَهَا بَطلَتِ الحِكَايةُ .

وَمَوضِعُ " أيٍّ " رفْعُ مُبْتداً مَحْذوفُ الخبَر ، وَالتّقديرُ : " أيٌّ مَنْ ذَكَرْتَ ؟، أَوْ خَبرُ مَحْذُوفُ المبتدَأ ؛ أَيْ : مَنْ ذَكَرْتَ أيٌّ " ؟ .

---

(١) فى النسختين " أى رجل " .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) فى الأصل "الكسرة"

(٤) فى الأصل "فاقتصر"

وَمِنْهم مَن جَعلَ الإعْرابَ فِيهَا علَى حَسَبِ المذكُورِ ، فَتكُون مبتداً ، وَ مَفْعولةً "، ومَجْروُرَةً ، فَيكونُ التّقديرُ " أَيٌّ جَاءك ؟ ، وَ " أيًّا ضَرَبْتَ ؟ ، وَ " بأيٍّ مَررْتَ ؟ ، ولاَ يُحْكَى المعرِفَةُ بِ " أيٍّ " .

قولُه :

وَحكايَةُ العَلَمِ أَوْ كُنيةٍ مِنْ بعدَ مَنْ إنْ ضُـمّ ضُمْ

احْـتـرَزَ بقولِه : " العَلَمِ " عن المعّرف باللاَّم ، وَبقَولِه : " بعد مَنْ " عمّا بعْدَ " أَيٍّ " ، وَالكُنْيةُ قِسْمٌ من أَقْسامِ العَلَمِ .

قـولُه : " إن ضُـمّ ضُـمْ " يـريُد إن رفعَ المُخْـبِرُ العَلَمَ ضـمـمـتَـهُ فى السـّؤالِ ، فإِذَا قِيلَ لك : " مَررتُ بزيدٍ " قلتَ " مَن زيدٍ ؟ ، فَ " زيدٌ " مبتدأٌ، وَ " مَن " خَـبرُه ، أو " مَنْ " مـبـتـدأٌ ، و " زيـدٌ " خَـبَرُه ، وَالـجّـر إتْـبـاعٌ لجّـر المحكي ، وعلَى هَذا يكُون الـرفعُ فى حكَايَةِ المـرفوعِ إتْـبَاعاً لـرفْـع المـحكيّ ، وكـأنّه أَشـارَ إلى هذا بقـوله " ضُمْ " ولـم يقل " أرفعْ " ، وَالنّصْبُ كذلك ، وَأمّا الكُنيةُ فنَحوُ قَـول القـائل إذَا قـالَ : " جَـاءني أبُو سـعـيدٍ " ، "مَنْ أبُو سـعـيدٍ " فتحكى الّرفْعَ ، وكذلك تحكى النَّصْبَ ، وَالجرَّ .

وَإِنَّمَا جَاءَتِ الحِكايةُ فِي الأعْلاَمِ لفُروضِ اتفاق الاشْتَراكِ فيها ، فَحكَوا لِيُعْلِمُوا بأَنَّ الثـانيَ المسئولَ عَنْهُ هُوَ /الأوّلُ لاَ " زيدٌ " آخَرُ ، وَلاَ كَذلِكَ المعَرَّف ١٧٨ب باللاّم فإنّه لا يصّح طرْيانُ التَّنكيرِ عَليهِ ، وَلاَ عَلَى المضَافِ .

وَأمّا المعَارفُ غيرُ الأعلامِ فلا تُحْكَى بَلْ تُرْفَعُ ، وَالحكَايةُ فى الأعلامِ لغةُ أَهْلِ الحَجازِ ، فأمَّا بنُو تَميمٍ فَيَرفَعُونَ جَمِيعَ الأسمَاءِ بَعْدَ " مَنْ " (١) .

---

(١) انظر الكتاب ٢/٤١٣ ، وشرح ابن القواس ١٠٩٢ ، وابن يعيش ٤ /١٩ .

فَإن أدخلَت عَلى " مَنْ " الواوَ ، والفاءَ فقلت " وَمنْ زَيدٌ ؟، أو " فَمَنْ زَيدٌ ؟ بَطَلَتِ الحِكَايةُ ؛ لأنّ حـرْفَ العطْفِ يـعطفُ الثانـيَ على الأوّلِ فـيكوُن غـيْرَهُ ، وَالحِكَايةُ لا يكوُنُ الثّاني فِيها غَيْرَ الأوّلِ .

قولُهُ :

وَاسأل عن الوصف المنَيّ إن نُسبْ

لّما كانَ الوصْفُ عبارةً عن معنىً فى الموصُوفِ لزم ذكْرُهُ ، واللّفظُ الدالّ عليه هو " مَن " ، ولّما كانَ المسئوُل عنه موصوفاً بصفةٍ أتى باللّفظِ الدالّ على الصّفةِ ، لأنَّ صفةَ العَلَمِ معرفةٌ فعَبّرتَ عن الصّفةِ بالألف واللّام فى السّؤال ، وجئْتَ بياءِ النّسب ، لأنّك سألتَ عن العَلَم المنسُوبِ ، ولأنّ ياء النّسَبِ تُخْـرِجُ الاسْمَ من حَيّزِ الأسماءِ الأوائلِ- أعْني الموصُوفات -وَتُدْخِلُهُ فى حَيّزِ الثّواني - أعني الصّفَاتِ - ، فَإذا قال: "جاءني زيدٌ " فقلتَ فى السّؤال عنه منسُوباً : " المنيُّ ؟ كأنّك قلتَ : " الهاشمُّي أَمِ العلويّ ؟ وَلاَ يَقالُ : البصريّ ولاَ الكوفيّ ؛ لأنّ هَذا النّسَبَ إنما يكوُن إلى الآباءِ أو الأُمّـهاتِ ، ويُثنَّـى وَيُجْمَـعُ وَيُؤنّثُ فتقولُ : " المنـيَّانِ ، وَالمنـيُّونَ ، وَالمنيَّة ، وَالمنيَّاتُ " [1] . وَالحِكَايةُ علَى ثلَاثةِ أَضْرُبٍ :

أَحَدُها : الحِكَايةُ بِ " مَنْ " وَهِيَ عـلَى ثـلاثةِ أضْـرُبٍ : حِـكَايةُ النّـكِرَةِ ، وَحِكَايَةُ العَلَمِ ، وَحِكَايةُ المنسُوبِ إلى أَبٍ أو أمّ ٍ، (وَقَدْ ذكَرَهَا جميعَهَا .

وَالثّاني) [2] : الحِكَايةُ بِ " أيّ ٍ" فى النكرَةِ خاصّةً ، وَهَذَانِ القِسْمَانِ قَدْ ذكرَهُما صَاحِبُ الأرجُوزة .

الثّالثُ : حِكَايةُ الجُملِ،وَهُوَ علَى ضَرْبَيْنِ،مُسَمّى بِهَا وَغـيْرُ مُسَمّى بهاَ ،

---

(١) انظر ابن يعيش ٤/ ٢٠ .

(٢) سقط من (ف) .

فغيْر المسمَّى بها هى الجُملةُ المحكيّةُ بعدَ القولِ نحْوُ : " قَالَ زيدٌ : عمروٌ منطلقٌ " فالجملَةُ في موضع نصبٍ بالقَوْلِ ، قَالَ سيبويه : إنَّما يُحكى بقُلْتُ وَمَا تَصرَّفَ مِنْها (١) مَاكانَ كَلاَماً لاَ قَوْلاً ، يُرِيدُ بالقَولِ مَصْدرَ " قُلتُ " ؛ فَإنّه ينتصبُ نحوُ قولك : " قُلتُ قَوْلاً حَسناً " ، ولولا ذلك لتنَاقَضَ كَلامُه ؛ لأنّ القولَ أعمّ من الكَلامِ ، فإذا انتفى القولُ الذى هو العامُّ انتفى الخاصُّ الذى هو الكَلامُ . وَمَعْنَى القَولِ أيضاً لاَ يُحْكَى كَقولِكَ لِمَن قَالَ :" لاَ إِلَهَ إلاَّ اللّهُ " : " قَالَ حَسَناً " أيْ : قولاً حَسناً ، فهُوَ راجعٌ - أيضاً - إلى المصدَرِ .

ثمّ الجُمْلةُ إمّا أَن يكونَ الجزْءُ الثاني منْها (٢) خَبَراً عن الأوّلِ وهى الاسْميةُ ، أَو يكونَ الأوّلُ منْها (٢) خَبَراً عن الثّاني وَهِىَ الفعليةُ ، فإذا كانت الجُمْلَةُ مُسمًّى بها نحْوُ " تأبَّطَ شرًا ، وَذَرّى حَبّاً ، وَشَابَ قرناَها " فهذِهِ تُحْكى بعد التّسْميةِ بِهَا ، (وَإنّما (٣) لم تُعْرَبْ ؛ لأنَّ الغرَضَ من التسْميةِ بالجُملةِ تَشْبيهُ(٤) حَالِ مَنْ سُمّي بها بحَالِ مَن وُصِفَ بهَا ، وكَما لاَ (٥) تُغَيّرُ الجُمْلَةُ فى الوصْفِ بِهَا لا تُغيّرُ فى التّسْمِيَةِ ، وَلَوْ سَمّيتَ بِ "يَزِيَدَ" من قولك : " يَزِيدُ المَالُ " لأعربْتَ ؛ لأنّه لاَ ضَميرَ فيه ، ولو سمّيت بِ " يَزِيدُ " من قولك : " المَالُ يَزِيدُ " لحكَيْتَ ؛ لأنّ فيه ضَميراً هُوَ فَاعلُهُ ، وَالفِعْلُ معَ الضّميرِ المرفُوعِ جُملةٌ ، وَلِذلكَ حكَوا :

---

(١) وقد استثنى سيبويه " « تَقُولُ» فى الاستفهام ، لانهم شبهوها ب "تظن"، ولم يجعلوها كيظنُّ وأظنُّ في الاستفهام . انظر الكتاب ١ / ١٢٢ .

(٢) فى (ف) " فيها .

(٣) فى الأصل " وأما " ، وليست فى (ف) ، والصواب ما أثبته .

(٤) فى(ف) " شبه " .

(٥) فى (ف) " لم " بدل " لا " .

نبئتُ أخْوَالي بني يَزيدُ (١)

لأنَّ فيه ضَميراً ـ أَعْنى فى "يَزيد" ـ ، ولاَ يُصَغّرُ المسمَّى بالجُملةِ ،

وَلا يُجْمعُ،ولاَ يُثّنيَّ،ولاَ يُضافُ إلَى يَاءِ المتكلّمِ ، فيقاَلُ /فى التَّثْنَيةِ : " جَاءَ رَجُلاَنِ كلاَهُما تَأَبّطَ شرّاً " . ١٧٩أ

القِسْمُ الثَّالِثُ : المركّبُ غَيْرُ الجُمْلةِ ، فَما كَانَ مُرَكَّباً من حَرفين حُكِيَ نَحْوُ :" إمَّا " الشّرطيةِ ، وَ" كَأنَّما " ، وكذَا ما كَانُ مركّباً من فِعْلٍ وحَرفٍ نحو "قَدْ قَامَ " ، وَلاَ يُثَنَّى،ولا يُجْمعُ .

وَمِن الحِكَايةِ مَاينْقشُ علَى الخواتمِ فَتقُولُ: "رَأَيتُ علَى فُصِّ خاتَمه أَسدٌ ، " بالرّفعِ ، إذَا كَانَ مكتُوباً عليه هذَا الاسمُ ؛ لأنّ التّقديَر " أَنَا أَسدٌ " ، وَلاَ يجُوزُ نصبُهُ إلاَّ إذَا كانَ منصوُباً فى الكتَابة ، قَالَ الشاعر :

وَأَصْفَرَ من ضَرْب دار المُلُوكِ يلُوحُ على وَجْهه جَعْفَرَا (٢)

فَحُكِيَ كَمَا كَان مَكْتُوباً ؛ لأنّه كاَنَ فى الكتاَبةِ منصُوباً ، فإن كَانَ على(٣) الخَاتمِ صُوَرَةُ أَسدٍ نَصبْتَ ؛ لأنّ الرُّؤيَةَ تَقعُ على الصُّورةِ ، وَلاَ يجُوزُ رَفْعُهُ ، [ويجُوزُ](٤) وَصْفُهُ بالحُسْنِ وَالقُبْحِ وَغَيرِ ذلك مِمَّا يتعلّقُ بالصّورةِ ، ولا يجُوزُ وَصْفُهُ بالقُوَّةِ وَالخُبْثِ ؛ لأنّ ذلك لايتعلّقُ بالصّوُرَةِ .

---

(١) البيت لرؤبة ، وبعده .

ظلمًا علينا لهم فديد

وهو فى ديوانه ١٧٢ على أنه مما نسب إليه ، والعينى ٢٨٨/١ وابن يعيش١ / ٢٨ .

(٢) لم أقف على قائله

وهو فى شرح ابن القواس ١٠٩٥ ، والخزانة ١٤٧/٧ ، والأشباه والنظائر فى النحو ١٣٠/٤ .

(٣) (ف) « في » بدل « علي » .

(٤) سقط من الأصل .

«مفسر الأعداد»

القولُ فى مفسَّر الأعْدَادِ   أوَّلُهَا مَرْتبةُ الآحَادِ

إنّما خَصّ مُفَسّرَ الأعْدادِ بالّذكْرِ ؛ لأنّ القَصْدَ بيَانُ إعْرابِهِ ، أمّا أَسْماءُ الأعْدادِ فَحُكْمُها حَكْمُ سَائرِ الأسْماءِ ، لكن [١] لمّا كاَن المعدودُ مُفَسِّراً للعدَدِ لمْ يكنْ بُدٌّ من ذكْرهِمَا ؛ لأنّ العددَ مَعْلومُ الكمّيةِ مجْهُولُ الجنْسِ ، وَلذلِكَ لـمّا قَالَ :

أوَّلُهَا مَرْتبةُ الآحادِ

قَالَ :

تضيفُها إلَى جمُوعِ القِلّةْ " [٢] .

يَعْنِي الآحادَ ، وَأيضاً فإن أَسماءَ العددِ لهَا أَحكامٌ لطيفةٌ تخالفُ غيْرَها مَن الأسْماءِ فى التّذكيرِ وَالتّأنيثِ ، فاحْتاجَ النّحويُّونَ إلَى ذكْرِهَا لِبيَانِ أحْكامِهَا .

وَالأعدادُ جَمعُ عَدَدٍ، وَالْعَدَدُ لغةً : هُوَ الإحْصاءُ ، يقاُل : عَدَدْتُ الشّيءَ إِذَا أَحْصيتَهُ ، وهُوَ مَصْدرٌ ، وقَالُوا فى رَسْمهِ : " هُوَ المقدارُ المسئولُ عنْهُ بِ " كَمْ " ، فعَلَى هذَا التّعريفِ الواحِدُ عَدَدٌ ؛ لأنّه يَصِحُّ أَن تَقولَ لِمَنْ قَالَ : " كَمْ عِندَكَ " ؟ : "وَاحِدٌ " كَمَا تقُولُ : " اثْنانِ ، وَثلاثةٌ " .

ومَن قَالَ : العددُ تَضْعِيفُ الوَاحِدِ ، فَالواحِدُ عندهُ ليْسَ بعَددٍ ؛ لِفَواتِ التّضْعيفِ فيهِ ، وَلِلعدَدِ أَرْبَعُ مَراتِبَ ، آحادٌ ، وَعَشراتٌ ، وَمئاتٌ ، وَأُلوفٌ، وَمَدَارُ

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) سيأتى هذا البيت مباشرة إن شاء الله .

أَلْفَاظِهِ اثْنَتَا عَشَرَةَ كَلِمَةً ، وهِيَ الواحِدُ إِلَى العَشَرَةِ ، وَالمائَةُ [وَالأَلْفُ] (١) وماعَدَاهَا فَهُوَ مُضاعفٌ مِنْهَا ، وَالتَّضْعِيفُ إمّا أَن يكونَ بتَثنيةِ الواحدِ كاثْنين ، وَمِائَتَيْنِ ، وَأَلْفَيْنِ ، وَإِمّا أَن يكُونَ بجَمْعٍ قِياسيٍّ كَقولِكَ : " خَمْسَةَ آلافٍ " ، أَوْ غَيْرِ قِياسيٍّ كَعِشْرِينَ ، أَوْ بالعطْفِ لفْظاً كَأَحدٍ وَعَشْرِينَ ، أَوْ تَقْديراً كأَحَدَ عَشَرَ . وَمِنْهُم مَن لمْ يَجْعلِ « الألوفَ » من مَرَاتبِ العَدَدِ ؛ لأنّ الآحادَ تسعةُ عُقودٍ ، وهِيَ الواحدُ إلى التّسعةِ ، وَالعشراتُ تسعةُ عقودٍ ، وهي العشرةُ إلى التّسعينَ ، وَالمئاتُ تسعةُ عقُودٍ وهِيَ المائةُ إِلَى تسعَمائةٍ ، فتضمّ العشرات والمئات إلى التّسعةِ من الآحاد ، وَهُما لفْظانِ؛العشرةُ ومضاعفُها ، وَالمائَة ومَضاعفُها فيكونُ ذلك أَحَدَ عَشَر كَلِمةً ، وأمّا الألوفُ فمأخُوذٌ من المراتبِ الثّلاثِ ، وَهُوَ " آحادُ ألوفٍ ، وَعشراتُ أُلوفٍ ، وَمِئاتُ أُلوفٍ ، وَأُلوفُ أُلوفٍ " ، وَالوَجْهُ الأولُ ؛ لأنّ " الأَلْفَ " عَقْدٌ كَمَا أَنَّ المِائَةَ عَقْدٌ .

تضيفُها إلى جمُوعِ القِلّـهْ	أَفْعِلَةٌ ، وَأَفعُلٌ ، وَفِعْلَـهْ .
وَوَزْنُ أَفْعالٍ فصارَتْ أربَعَهْ	مثالُها تِسْعَـةُ أفْراسٍ مَعَـهْ
وَتسعُ نسوةٍ وحذفُ الهـاءِ	من عدد الإناثِ حتْماً جَائي
وتثبت الهـاءَ مَـعَ الذكُورِ	مِنْ حَيْثُ ثَلَّثَ إِلَى التّعْشيرِ

١٧٩ب

يُرِيدُ تُضِيفُ مَرْتبةَ الآحادِ إلى جمُوعِ القلّةِ وهِيَ الأربعةُ الأمثلةُ التى ذكرَهَا تقُولُ : " ثلاثةُ أَجْرِبَةٍ " فى مِثَالِ " أَفْعِلَةٍ " ، وَ " أَرْبعةُ أَكْلُبٍ فى مِثالِ " أَفْعُلٍ " ، وَ " خَمْسَةُ أثْوابٍ " فى مِثَالِ " أَفْعَالٍ " ، وَ " ثَمانيةُ صِبْيَةٍ " فى مثالِ

---

(١) تكملة يوجبها السياق ، وهى فى ابن يعيش ٦/١٦ ، والتحفة الشافية لوحة ١٣٠/أ ، وشرح ابن القواس ١٠٩٧ .

" فعِلَةٍ " ، وقد مثّلَ بأفعال (١) بقوله " تسعةُ أفْرَاسٍ " ، وبِفِعْلَةٍ بقوله " تِسْعُ نِسْوَةٍ " ، فهذه هى أمثلةُ القلّة من الجمع المكسّر بالاتّفاق . وعند سيبويه (٢) أنّ جمع السّلامة قلّةٌ ، فعلى هذا تضيفُ (٣) إليهما عقُودَ الآحادِ فتقولُ : " ثلاثةُ مُسْلمِينَ ، وأَربعُ مُسْلماتٍ " ، وإنّما أضيفت عُقُودُ الآحَادِ ـ وهِيَ من الثلاثة إلى العشرة ـ إلى جمُوعِ القلّةِ ليطابق المعدُودُ العددَ فى القِلّة ، وقيل : للمُشاكلةِ بيَن اللّفْظين ، ولأنّ المضَافَ يحذُف ويُقامُ الثّانى مُقَامَهُ ، فإذا كانَ الثّانِي جَمْعَ القلةِ كان أدلّ على المحذوفِ .

قولُه :

تُضيفُها إلى جُمُوعِ القلّةْ

ليس عَلى إطْلاَقه (٤) بَلْ يُشْتَرطُ (٥) أَن يكُون لِذلِكَ النَّوْعِ جَمْعُ قلّةٍ ، فَإِن كانَ وَإلاّ أُضيفَتْ (٦) إلَى جَمْعِ الكَثْرةِ نَحْوُ" ثلاثةُ رجَالٍ " ، وَقَدْ يكُونُ لِذلِكَ النَّوْعِ جَمْعُ قِلّةٍ وَيُضافُ إلىَ جَمْعِ الكثْرةِ كقَوله تعَالى : ﴿ ثَلاَثَةَ قُرُوءٍ ﴾ (٧) مَعَ وُجُود جَمْعِ القلّة وَهُوَ " الأقْرَاءُ " ، وَقِيلَ : التّقْديرُ " ثَلاَثةُ أقْراءِ قُرُوءٍ ، فَفِيه حَذْفٌ .

وَالْحَقُّ التّفْصيلُ فَنَقُولُ : المعْدُودُ إمّا أَن يكُونَ لَهُ جَمْعُ قلّةٍ أَوْ لاَ ، فَإِن كَانَ أُضِيفَ إليْهِ نَحْوُ مَا مثّلنَا ، وَيدْخُلُ فيه جَمْعُ السّلامةِ ، وَإِن لمْ يكُنْ فَإمّا أَن

---

(١) فى (ف) " فعلة " تحريف .

(٢) انظر الكتاب ٣/٤٩١ ، ٥٧٨ .

(٣) فى الأصل " تضيفهما " .

(٤) فى الأصل " إطلاقها " .

(٥) فى (ف) " بشرط " وكلاهما جائز .

(٦) فى (ف) " أضفت " .

(٧) سورة البقرة ٢٢٨

يكونَ [له] (١) اسمُ جَمْعٍ أَوْ لاَ ، فَإن كَانَ أُضِيفَ إليه نحوُ " ثلاثةُ نَفَرٍ " ، وكَقَوله تعالى : ﴿ تِسْعَةُ رَهْطٍ ﴾ (٢) ،وَإن لم يكُن له اسمُ جمْعٍ أُضِيفَ إلى جُمُوعِ الكثْرةِ .

وَلمَّا كانت صِيَغُ الجمْعِ تُفيدُ معْرفةَ النّوعِ المخصُوصِ وكمّيتُهَا مجهُولَةٌ أَضَافُوا إليها ألفاظَ الأعَدادِ لبَيَانِ الكميّةِ ؛ فإنّ الأعدادَ كمّيةٌ مجْهُولةٌ نَوْعُهَا ، وَالجَمْعُ نوعٌ مَجْهولٌ كَمّيّتُه ، فحَصَلَ من مجموعِهمَا بيانُ المجمُوعِ ، وَهُوَ النّوعُ وَالكَمّيةُ ، فَأمّا الواحدُ وَالاثنَان فَلاَ يُضَافَانِ فلَا تقولُ : " وَاحدُ رجُلٍ "وَلا " اثنا (٣) رجُلٍ " ؛ لأنّ الوحْدَةَ قد عُلِمتْ من لفظ "رجُلٍ " فقد حَصلَ بيانُ النّوعِ ، وَالكّمّيةُ بلفظٍ واحدٍ ، وكذلك المثنّى نحو " رجُلاَنِ " للنُّصُوصِيّةِ علَى النّوعِ والكمّيةِ بلفظٍ واحدٍ ، وأمّا قَوْلُ الرَّاجزِ(٤) :

ظَرفُ عجُوزٍ فيه ثنتا حَنْظَلِ (٥)

فَقيلَ : الإضافَةُ (٦) من بأَبِ إضافَةِ الشَّئِ إلى جِنْسِه ، فالمرادُ " بِ« ثِنْتَانِ » « لَيْسَ نَفْسَ العَدَدِ ، بَلِ المُرادُ : ثِنْتَانِ مِنَ الحَنْظَل كَمَا مَضَى فى " ثلاثة قروءٍ » .

---

(١) إضافة يوجبها المقام .

(٢) سورة النمل ٤٨ .

(٣) فى الأصل " اثنان رجل " .

(٤) فى (ف) " الآخر " تحريف .

(٥) هذا الرجز مختلف فى قائله ، فقيل : خطام المجاشعي ، وقيل : جندل بن المثنى ، وقيل : سلمى الهذلية ، وقيل : شماء الهذلية .

وهو فى الكتاب ٥٦٦/٣/ ، ٦٢٤، والمنصف ١٣١/٢ ، وابن يعيش ١٤٤/٤ ، ١٨/٦ ، والعينى ٤٨٥/٤ ، والخزانة ٣١٤/٣ ، ودلائل الإعجاز ٣٨٠ .

وقبله قوله :

كأن خصييه من التد لدل

(٦) بعده فى الأصل " إلى ، وهو " ، وفى (ف) بعده " وهو "، ولا معنى لهاتين الكلمتين هنا فى نظري .

قـوله : " وَحـذْفُ الهـاء منْ عَـدد الإناث " إِنَّمـا حُـذفَت الْهـَاءُ مِنْ عَـددِ المؤنّث؛ لِأنّ أَلفَاظَ العَدَد ـ بيْنَ الثّلاثةِ فَصَاعداً ـ فِى الأصْلِ مُـؤَنَّثةٌ بالصِّيغَة بغيْرِ " تاء " تقولُ : " هَذه ثلاثٌ " لِأنّهَا عِبَارةٌ عَنِ جَماَعة ، وَالْجَمَاعةُ مُؤنثةٌ فَجَرى مَعَ المُؤنّثِ علَى الأصْلِ . وَقِيلَ: اسْتَغْنَوا عَن تَأْنيثِ العَدَدِ بتأْنيثِ المعْدُودِ ، لأنّهُما كَالشّئ الواحِدِ ، فَتَأنيثُ أَحَدِهِمَا كَافٍ فِى الدّلالةِ علَى التّأنيثِ .

قولُهُ :

وَتَثْبتُ الهاءَ مَع الّذكور

إِنّما ثَبَتت الْهاءُ فِى عَددِ المذكّرِ ؛ لأنّ الأعْدادَ فِى الأصْلِ مُؤنثةٌ ، وَلَيْسَ فِى المعْدودِ مَا يَدلُّ علَى تأْنيثِهَا؛ لِتَذْكِيره ، فَألحق التّاء مَعَ عدد المذكّرِ ليدلَّ علَى تأنيثِ العدَد . وَقِيلَ : للفَرْقِ ، وكَانَ المذكّرُ أَوْلَى بالزّيَادة لِخفّته ، وَقِيلَ : دخولُ ١٨٠(أ) التّاءِ فِى عَدَد (المذكّر) [١] لَيْسَ لِإفَادَةِ التّأنيث، بَلْ مَخْلوعٌ عَنْهَا الدّلالة علَى التّأنيثِ ، ولَمْ يُقْصَدْ بِهَا إِلاَّ الفرْقَ فقَطْ، فَإِذَا قُلتَ : " ثلاثُ طلْحَاتٍ " بِغَيْرِ تَاءٍ " عُلِمَ (أَنّها) [١] شَجَرَةٌ ، وَإِذَا قُلْتَ:"ثلاثةُ طَلَحَاتٍ " بِالتّاءِ عُلِمَ أَنّهم رِجَالٌ ، وَهَذا راجِعٌ إِلَى الْوَجْهِ الّذى قَبلَهُ .

قوله :

مِنْ حَيْثُ ثَّلّثتَ إِلَى التّعْشِيرِ

لِيَخْرُجَ (مِنْهُ) [١] الواحد وَالاثْنانِ ؛ فَإِنّ التّأنيثَ والتّذكِيرَ فِيهِما يَجْرِيَان علَى القِياسِ ، تَقُولُ : وَاحِدٌ [٢] ووَاحِدَةٌ ، وَاثْنَانِ وَاثْنَتَانِ " ، فَأمّا " ثِنْتَانِ " فالتّاءُ فِيهَا لغيْرِ التّأنيثِ ، بَلْ هِيَ بَدلٌ مِنَ الْيَاءِ ، فَأَصْلُهَا " ثِنْيَان " فَأبْدلُوا مِنَ الْيَاءِ تَاءً ، فتَأْنِيثُهَا بالصِّيغَةِ كَتَأنيثِ " أُختٍ ، وَبِنْتٍ " ، وَلِأنّ هَذه التّاءَ وَمَا قبلَهَا ساكِنٌ ، وَمِن شَأنِ تَاءِ التّأنيثِ أَن يُفتَحَ لهَا مَا قبْلَهَا .

---

(١) خرم فى الأصل بسبب الرطوبة .

(٢) "واحد" مكرور فى النسختين.

فإن تجاوزتَ أقلَّ العَددِ | جئتَ بِنَيِّفٍ كمـثل أحَدِ
منفتحاً مَع عَقْدِه مُركّبَا | مُفَسّراً بمفردٍ قد نُصبِا

هَذَا (١) النّوعُ مِنَ العـدَدِ يركّبُ مِنْ عَقْدَيْنِ ، الأوّلُ عَقـدُ الآحادِ ، والثّانى عَقْدُ العشَرَةِ .

قولُه :

فإن تجاوزتَ أَقلَّ العددِ

يُرِيُدُ فَإن تجاوزتَ العشرةَ ؛ لأنّ أَقَلَّ العددِ من الثّلاثةِ إلى العشرةِ ، فأمّا كثرتُهُ فَلاَ نِهَايَةَ [لَهُ] (٢) .

قـولُه : " جـئتَ بِنَيِّفٍ " [أَيْ] بزائدٍ علَى أقلّ العـدَد وهُوَ العـشـرةُ ؛ لأنَّ النّيفَ هُوَ الزّائدُ علَى الشّيءِ ، وَلذلك فسّرَ النّيفَ بقوله : " كَمثْلِ أَحَدٍ " .

قولُه : " منفتحاً " يعنى به النّيفَ .

قولُه : " مَعَ عَقْدِه " يعني العشرَة .

قَولُه : " كمثل أَحَد " يعنى به أحداً وما تركّبَ منه إلـى التِّسعَة ، وَأصْلُ " أحدٍ " " وَحَدٌ " فـأبدلُوا من " الْوَاوِ هَمْزَةً " (٣)؛ لأنّه بمعنىَ الوَاحدِ ، وَالتَّقديرُ : واحدٌ وعشرةٌ ، ولايُستعمُل لفظُ " أحدٍ " فى العدَدِ إلاّ إذا كَان نيّفاً كأَحَدَ عشَرَ ، وَأَحدٍ (٤) وَعشرينَ ، وَإذا ركّبت الآحادُ مع العشَرات بدأتَ بالآحَادِ ؛ لأنَّ رُتْبَةَ الآحَادِ أَسْبَقُ .

---

(١) فى الأصل " من " بدل " هذا " تحريف .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) فى الأصل "من الهمزة واواً"

(٤) سقط من الأصل

قوله : " مركّباً " يريدُ أنّ هذا النيّفَ الزّائدَ علَى العشَرةِ مَبْنيٌّ علَى الفتْحِ مَعَ عَقْدِهِ مُرَكّبٌ مَعَهُ ، وَإنّما فُتِحَ الأوّلُ مِنْهُما لشبَهِ الثّاني بتاءِ التأنيث ، وَلذلِك يُحذفُ في التّرخيمِ كمَا يحذَفُ التّاءُ ؛ فإذا صَغّروُه فإنّما يُصَغّرونَ الأوّلَ مِنْهُما وَيدَعُونَ آخرَهُ مَفْتوحاً كالاسْمِ الّذي فيهِ تاءُ التّأنيثِ ، وَإنّما بُنِيَ الأوّلُ لِتَنَزّلِهِ مَنزِلَةَ صَدْرِ الكَلِمَةِ مِنْ عَجزِهَا ، وَإنّما بُنِيَ الثّاني لِتَضَمّنهِ مَعْنَى الحرْفِ ، وَهُوَ وَاوُ العْطفِ، بدليلِ ظهورِها مَعَ النيّفِ بعْدَ العِشْرينَ ، وَإنّما حَذفُوا الواوَ وَركّبوا الاسْمَيْنِ إمّا طلَباً للاخْتصَارِ ، وَإمّا خوْفَ اللّبْسِ ، فَإنّك لَوْ قُلتَ : " أَخَذْتُهُ بخمسةٍ وَعشَرةٍ " لجَازَ أَن يظنَّ أنّهما صَفْقتَانِ ، إحْداهُما بخَمْسةٍ وَالأُخْرَى بعشَرةٍ .

فَإنْ[1] قلتَ : " فأحَدٌ وَعشرُونَ كَذلِكَ ؟ .

قلتُ : ليسَ في العادةِ أن يُباعَ الشَّيْءُ مَرّةً بِدينَارٍ ، وَمَرَّةً بعشْرينَ ، وَخصُوصاً فِيمَا جَاوزَ العِشْرينَ مِن العقُودِ (إلَى التّسعِينَ)[2] .

وَقيلَ : إنّما حَذَفُوا الواوَ وَركّبوُا الثّانيَ مَعَ الأوّلِ لكثْرَةِ اسْتِعْمَالِ هَذَا العَقْدِ ، فَإنّ العِشْرينَ فَما فوقَها مِنَ العشرَات مَعَ النيّفِ مُتَوَقّفةٌ علَى وجُودِ هذَا العَقْدِ كمَا أنّ هذا العَقْدَ – أَعْني /مِنْ أَحدَ عَشَرَ إلَى تِسْعَةَ عَشَرَ[3] – مُتَوَقّفٌ علَى ما قبْلَهُ ، فكَانَ أَوْلَى بالتَّخْفيفِ . وَإنّما بُنِيَ هَذَا العَقْدُ علَى حَرَكَةٍ ؛ لِأنَّ بِنَاءَهُ عارِضٌ لأجْلِ التَّرْكيبِ ، فَإذَا أُفْرِدَ كُلُّ واحدٍ من الاسْمَينِ عَادَ إلَى أصْلِهِ من الإعْرابِ .

١٨٠ب

---

(١) في (ف) " فإذا " .

(٢) موضعه بياض في الأصل .

(٣) سقط من الأصل .

قوله :

مُفَسَّراً بمفردٍ قد نُصِبَا

أَمّا تَمْيِيزُ هذا العَقْدِ فمَا فَوقَهُ فيَكونُ مُفرداً مُنَكَّراً منصُوبًا ، أمّا وجْهُ الإفرادِ فلأنَّ الكمّيَةَ قد عُلِمتْ بالعَدِدِ فبقِيَ الجِنْسُ، وَهُوَ المعْدُودُ ، مَجهُولاً فَيكْفى فى بيَانِ الجِنْس المفرَدُ ، وقِيلَ [(١)] : لأنَّ جَمْعَهُ فى قولك : " خَمْسةَ عَشَرَ دَرَاهِمَ " يُوهِمُ أَنَّهـا " خَمْسةٌ وَأَربعُونَ " إِذَا كانَ الواحِدُ يُبلِّغكَ المقصُودَ من العدَدِ ، فإِذَا كَانَ " دِرْهمٌ " في " خَمسةَ عشَرَ " خَمْسةَ عَشَرَ ، فَإِنّ قَولَكَ [(٢)] : " دَراهِم " فى "خَمْسةَ عشَرَ"، خَمْسَةٌ وَأَربعُونَ ، ضَرورَةَ أَنَّ [(٣)] أَقَلَّ الْجَمْعِ ثَلَاثَةٌ .

وَأَمّا وجْهُ التّنكيرِ فلأنّ القصْدَ مَعْرِفَةُ جِنْسِ المعُدودِ، وَذَلِكَ يَحْصُلُ بالنّكرَةِ، فَيَكونُ ذلِكَ التَّعْرِيفُ ضَيَاعاً ، مَعَ خِفّةِ التّنكيرِ وَثِقَلِ التّعْرِيفِ ، وَأيضاً فإِنّ النّكرةَ تقبلُ التَّكْثِيرَ [(٤)] وَالتّعدّدَ بخلَافِ المعْرِفَةِ ، وَأَمّا وَجْهُ النّصْبِ فلأنّهُ فضْلةٌ ولاَ يجوزُ إِضافتُهُ ؛ لأنّ التّنوِينَ مُقدّرٌ فِى " أَحَدَ عَشَرَ ، وكَمَا تَمْتنِعُ الإِضافةُ مَعَ وُجُودِ التّنوينِ فكَذلِكَ مَعَ تَقْديرِه .

فَإِن قِيلَ : فقَدْ تضيف " الخمسةِ عَشرَة " إلى مَالِكهَا فتقولُ : هَذِه خَمْسةَ عَشَرَ زَيدٍ " ؟

قُلْتُ : الإِضَـافةُ إِلى المَالِكِ غَيْرُ لاَزمةٍ بخِلَافِ المفَسّرِ فَإِنّه لازمٌ للعَدَدِ؛ لإِبْهامِهِ ، وَيلزَم مِن ذَلِكَ جَعْلُ ثلاثة أَشْياءَ شيْئاً واحِداً ؛ إِذْ كانَ المضافُ إِليْهِ بمنزِلَةِ الجُزْءِ مِن المضُافِ، وَقَدْ ثَبَتَ أَنّ المضافَ مُركّبٌ فَتَعذّرتْ إِضافتُهُ لُزُوماً .

---

(١) هذا مستفاد من كلام ابن الخباز فى شرحه لوحة ١٠٢/ أ، وانظر كذلك شرح ابن القواس ١١٠٢.

(٢) فى (ف) " كان " .

(٣) فى (ف) "أما " تحريف .

(٤) فى الأصل " النكرة " تحريف .

وجئْ بإحْدَى واثْنَتَيْ فى التثنيهْ　　تقول : إحدَى عَشْرَةَ ابْنةً لِيَهْ

فمن هُنَا تَنْصِبُ تَفْسِيرَ العددْ　　إلى انتها تسعٍ وتسعينَ فَعُدْ

مِنْ مائةٍ بالجرِّ للإضافَهْ　　وَقِسْ علَى آحَادِهِ الأَلْفَهْ

قولُه (١) : " وَجْئ بإحْدَى " يعنى فى النّيف ؛ فإنَّ " إحْدَى " تأنيثُ "أَحدٍ" ، وَ " أَحَدٌ " لا يُستَعْملُ إلاّ فى النّيفِ ، فَ " إحْدَى " كَذلِكَ ، ثمَ مَثَّلَ بعد الحُكمِ بقوله : " إحدىَ عشرة ابنةً لِيَهْ " ؛ ليبيّنَ به موضِعَ استعمالِ " إحْدَى " وَهوَ النّيفُ .

فَإن قِيلَ : فَكَيْفَ جَازَ الجمْعُ بينَ علامتي تَأْنيثٍ فَيَ "إِحدَى عَشَرةَ " وهُوَ بمنزلَةِ كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ للتَّركيبِ ؟

قلتُ : أمَّا " إحْدَى " فتأنيثُها بالألفِ ، وَتَأنيثُ " عشرةٍ " بالتَّاءِ ، وَالتَّأنيثُ بالألفِ لم يُؤْتَ بهِ فَارِقاً بيْنَ المُذكّرِ وَالمؤنثِ ، وَلذلِكَ لمْ تُحْذَفِ الألفُ فى"حبْلَياتٍ ، وَحُبْلَوِيّ " كمَا تحْذَفُ التَّاءُ فى " قَائِماتٍ ، وَبَصْريٍّ " بَلْ قُلَبتْ.

قولُهُ : " وَاثْنَتَي فى التَّثْنيهْ " يُريدُ : وَجِئْ باثنتي فى التَّثْنِيَةِ يعْنِى فى النَّيفِ ، وَلذلِكَ حَذَفَ النّونَ ليُشْعِرَ حَذفُهَا بأَنّ مُرادَهُ النَّيفَ علَى العَشَرَةِ ، فتَقولُ : عنْدِى اثنتَا عَشْرَةَ امْرأةً .(٢)

فَإنْ قِيلَ : فقد جَمَعْتَ هُنا بينَ علامتي تأنيثٍ ، وَهِيَ التَّاءُ فى "اثْنَتا : ، وَالتَّاءُ فى " عَشَرَة " .

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) فى الأصل " عشر " .

قلتُ : التّاءُ " فى " اثْنَتا " [1] لمْ تَلْحق الواحدَ إذْ لاَ وَاحِدَ له مِن[2] لفْظِه ، فَلو انْفَردَ لَهُ وَاحدٌ (لم تَلحَقْهُ فَهُوَ كَقَولِهم : " مِذْرَوانِ " بالْوَاوِ ، وَلَوْ كَانَ مِمّاَ ينفَردُ لهُ)[3] واحدٌ لَمْ يُقَل بالتّاءِ فى العَدَدِ المركّب، وَأَيضاً فإنّ " اثنَتا عَشرةَ " [4] الصّدرُ مِنْهُ مُعْربٌ وَالثّاني مِنْهُ بمنزلَةِ النّونِ وَكَمَا تثبت [5] التّاءُ مع النّونِ ، إذَا قلتَ : " اثنتَانِ " كذلِكَ مَعَ مَا قَامَ/ مقامَهَا ، وَالدّليلُ على أنّ ١٨١(أ) الاسْم الثّانِيَ مِن " اثنيَ عَشرَ " بمنزلَةِ النّونِ أنّكَ لاَ تُضيفُهُ إلَى مَالكهِ فلاَ تقُولُ : " اثنا عَشرَ زيدٍ " كَما لاَ تضيفُ المثَنّى مَعَ ثبُوتِ النّون فَلا تقولُ: اثنَانِ زَيدٍ .

وَأمّا الشّينُ فى " عشرةٍ " من " أحَد عَشرَ " [6] إلَى " تِسْعَ عَشرةَ " فَفيهَا لُغَتَانِ فى عدَدِ المؤنّثِ ، كسْرُ الشّينِ ، وَسكونُهَا ، فَالكسْرُ لغةُ تَميمٍ ، فَ "عَشرَة " عِندَهُم بِوَزْنِ" كَلِمَةٍ ، وَلَبِنَةٍ " ، وَالتّسْكيُن لُغَةُ أهْلِ الحَجازِ فهِيَ عِندَهُم بوزن " ضَرْبةٍ " . وأمّا وَجْهُ التّسْكينِ فلِتَوالِي المُتَحَركَاتِ [7] ، فَإنّك إذَا عَددتَ المؤنّثَ زِدتَ التّاءَ فتوالت أَرْبعُ حركَاتٍ مُتجانسةٍ ومَا قبلَهَا من جِنْسِها . وَأمّا وَجْهُ الكسْرِ فَلِلْمُغَايرَةِ بيْنَ الحَرَكَاتِ ، وَاخْتَارُوا الكسْرةَ ؛ لأنّها من علامَاتِ

(١) فى الأصل "اثنتان"
(٢) سقط من الأصل.
(٣) سقط من (ف)
(٤) فى الأصل "عشر" خطأ
(٥) فى (ف) "ثبت"
(٦) فى (ف) "إحدى عشرة"
(٧) انظر ابن يعيش ٢٧/٦

التّأنيثِ كَمَا تكسرُ كَافُ المخَاطبِ وتاؤُهُ في المؤَنثِ لتدلّ الكسرةُ على التّأنيثِ ، وكأنّ أهلَ الحَجازِ لم يكسرُوا الشّينَ في التّركيب (لأنَّها لما كانت في المؤَنّث ساكنةً قبلَ التركيب نَحْوُ " عَشْرُ نُسْوَةٍ" أبقوْهَا في التّركيب) (١) علَى سكُونِهَا في الإفْراد ، فَإذَا صِرْتَ إلى " ثَلاثَةَ عَشَرَ " تُثْبِتُ الهاءَ في العَقْدِ الأوّلِ ، وَتحذِفُها من الثّاني نحو " ثَلاثَةَ عَشَرَ رَجُلاً " إلى " تَسعَةَ عَشَرَ" ، وفي المؤنّث بالعكْسِ فتجري فيما زادَ على العشرةِ من النّيفِ مجَراهُ وَهُوَ ليْسَ بنّيفٍ . فتلحق التّاءَ فيهِ في المذكّرِ ، وَتحذفُهَا في المؤنّث ، فَنَزْعُها من النّيفِ دليلُ على الفرْقِ بينَ المؤنثِ وَالمذكّرِ ، وتثبت في الاسم الثاني لما يقتضيه العَددُ من التّأنيثِ في الأصْلِ إذْ لاَ مُوجبَ لحذْفِهَا .

قولُهُ :

فمنْ هُنا تنصبُ تفسيرَ العدد

يُرِيدُ : من " أَحَدَ عَشَرَ"، وقد تقدمت علّةُ نصبِهِ في شرح قوله : « مُفسّرًا بُمفْرِدٍ قد نُصِبَا » .

وَأمّا العشرونَ وَالثّلاثُونَ إلى التّسعِين فيستوي فيه المذكر والمؤنث تغليباً لجانب التّذْكيرِ .

وَقِيلَ : كَسْرُ عَيْنِ " العِشرينَ " إشْعاراً بالتّأنيثِ ، وَجمْعُه بالْواوِ وَالنّونِ إشْعاراً بالتّذْكير ، لَمَّا كَانَ لَهُما (٢) .

وَقيلَ : يلزمُ ذلك في " الثلاثين " فمَا فَوقَهَا ، فَقِيلَ : فِيهَا فَرقٌ بغيْرِ الكَسْرِ وهُوَ حذْفُ التّاءِ من " ثلاثٍ " للدّلاَلةِ علَى التأنيثِ ، وَإلحاقُ الواوِ وَالنّونِ للدّلاَلةِ

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) قوله " لهما " مكانه في الأصل بياض.

علَى التّذكيرِ ، إذْ كَانَ لهُما ، ففيهِ لكلِّ واحدٍ من التّذكيرِ والتّأنيثِ نَصِيبٌ [1].

قولُهُ :

فعُد من مائةٍ بالجّر للإضَافهْ

يُريدُ بذلِكَ أنّك تجُرُّ مُمّيزَ المائَةِ " فمَا زَادَ عَليهَا إلَى " التّسعمائَةِ " بالإضَافةِ نحْوُ " مائَةُ رجُلٍ ، ومائتَا رَجُلٍ ، وثلاثمائةُ رجُلٍ ، وثلاثمائة امرأةٍ "

وإنّما فَعلُوا ذلِكَ حمْلاً للمَائةِ علَى " العشَرةِ " ؛ لأنّها عَشْرُ عَشَراتٍ كَما أنَّ العشَرةَ عَشَرةُ[2] آحادٍ . وأمّا [3] إفْرادُهُ فَحمْلٌ على مُمَيّزِ [4] " التّسْعِينَ " لِمُجاورتِهَا إيّاهَا ، فأمّا قولُه تعالَى : ﴿ ثَلاثَمائةٍ سِنِينَ ﴾ [5]، فالزّجّاجُ [6] يَرَى أنّ " سنِيَن " بَدَلٌ من " ثلاثمائةٍ " لا أنّهُ تَمْييزٌ ، وقيلَ : هُوَ عطْفُ بيَانٍ [7]، قَالُوا: لأنّهُ لَوْ كَانَ تَمْييزاً لَكَانتِ العِدّةُ تسْعَمائةٍ ، وقَد بَيّنّا فِي إفْرادِ مُمَيّزِ المركّبِ ، فقِسْهُ عَليْهِ .

وإنّما أفردُوا " المائَةَ" من قولك : " ثلاثُمائَةٍ " وهُوَ مميزٌ للثلاثةِ ، لِثقَلِ الجَمْعِ بينَ الجَمْعِ والتّأنيثِ .

وإضَافةُ الثلاثة إلى المائة بمعنَى " مِنْ " ؛ لأنهما عددٌ ، وإضافة " المائة رجُلٍ "[8] . بمعنى " اللّامِ " ؛ لأنه معدودٌ ، والمعدُود غيرُ العَددِ ، وإنّما قالوا :

---

(١) انظر ابن يعيش ٦/٢٨ .

(٢) فى الأصل " عشر .

(٣) فى (ف) " وإنما " .

(٤) فى الأصل " ضمير " تحريف .

(٥) سورة الكهف ٢٥ .

(٦) نص عليه الزمخشرى فى المفصل ٢١٤ ، وابن يعيش ٦/٢٤ وابن القواس ١١٠٦ .

(٧) ذكره الزمخشرى فى الكشاف ٢/٤٨١ ، وقيل : إنه وصف بالجامد كامرأة كَلْبةٍ .

(٨) سقط من الأصل .

ثلاثمائة رجلٍ ، وثلاثمائة امرأةٍ " بإسقاطِ التّاء في المذكّرِ والمؤنّثِ؛لأنّ"الثلاثَ " مضافةٌ إلى " المائةِ " وهِيَ مؤنثةٌ ، وَالتّاءُ تحذفُ في عَددِ المؤنّث[1] .

قولُهُ : وَقِسْ عَلَى أحَادِهِ آلافَهْ

181ب

يريدُ وَقِسْ / على آحادِ العدد آلافَهُ ، يريدُ أنّك تجمعُ " الألفَ " المضَافَة إليها الآحَادُ فتقولُ : " ثلاثةُ آلافٍ " كمَا تقولُ " ثلاثةُ رجَالٍ " ، وَإنّما جمعتَ " الألفَ " ولم تجْمَعِ " المائةَ " ؛ لأنّ " الألْفَ " مذكّرٌ فلمْ يجتمِعْ في جمْعهِ ثقلُ الجمْعِ وثِقلُ التّأنيثِ ، وَلذلك تقولُ " تسعةُ آلافِ رَجُلٍ ، وتسعةُ آلاف امرأةٍ " بإثباتِ التّاءِ في المذكرِ وَالمؤنثِ نظَراً إلَى الثلاثةِ، وَالأربعة مضافةٌ إلى " الألفِ " وَهُوَ مذكّر كَما أَسْقطت التّاء في " ثلاثمائةِ رجُلٍ ، نَظراً إلى تأنيث " المائة "، فاعْرِفْهُ .

وَعَرِّفِ الثّانيَ في الآحَادِ وَأَوّلاً رُكِّبَ في الأعْدَادِ

الآحادُ : من الثلاثة إلى العشرة ، فتقولُ : " خَمْسةُ الأثواب " فَتُعرّفُ الثّانيَ ، ويسْرِي التّعريفُ إلى الأوّلِ ؛ لأنّه مضافٌ إلى الثّاني إضافةٌ معنويّةٌ ، وَكَذلك تقولُ: " عَشْرة الغِلْمة ، وَخَمْس الجواري " ، قَالَ الشّاعرُ :

مَازَال مُذْ عقدت يداهُ إزارَهُ فَسَمَا فَأدْرَكَ خَمسة الأشْبَارِ [2]

فَأمّا مَاحكاهُ الكوفيُّون من قولهم : " الثّلاثةُ الأثْوَابِ " [3] فَغيرُ فَصيحٍ [4]؛ لأنّكَ إمّا أَن تقدّر الإضافةَ سابقةً علَى تَعْريفِ اللاّمِ ، أو تقدر أَنّ الألفَ واللاّمَ

---

(1) انظر المرتجل ٢٦٦ .

(2) البيت للفرزدق في مدح يزيد بن المهلب
ديوانه ٣٠٣/١ ، والتكملة ٦٩ ،والمقتضب ١٧٤/٢ ، والعيني ٣٢١/٣ ،وابن القواس ١١٠٨ ، وابن يعيش ٣٣/٦ .

(٣) انظر التكملة للفارسي ٦٨ ، والإنصاف ٣١٢ المسألة (٤٣) .

(٤) « ف »« صحيح » .

سابقةٌ علَى الإضافةِ ، وَكلاهُمَا ممتنعٌ ، أمّا امتناعُ الأوَّلِ فلأنَّ الإضافة محضةٌ فَيُغْنى تعريفُها عن تعريف اللاّم فتكُونُ الإضافةُ مانعةً من الّلامِ ، وأمَّا الثاني فتقديرُ الألفِ وَاللاّمِ قبل الإضافة مانِعٌ من الإضَافةِ ، وفيه تدافُعٌ ضرورةَ أنَّ الإضافةَ مَحْضَةٌ .

وكذلك كُلُّ عددٍ يُضافُ إلى ما بعده يُعَرّفُ الثّانِي منه ، فيتعَرّفُ الأوّلُ بتعريف الثّانى ، نحو " ألف الدّرهم ، ومائة الدِّينارِ ، وإن تَعَدّدت الإضافاتُ، فإنَّ كلَّ واحدٍ منْهَا يتعّرفُ بما هُوَ مضافُ إليه نحو " قبضتُ خَمْسَمائةَ ألفِ الدّرهمَ ، فتعرف " الدّرهمَ " ثم يتعّرفُ " الألف " بالإضافة فيصيُر معرفةً ، ويتعرّفُ " المائةَ " بالإضافة إلى " الألفِ " فتصير معرفةً ، وكذلك " الخمس " يتعرف بالإضافة إلى " المائةِ " فَيَصيرُ معرفةً .

قولُهُ :

وَأوّلاً رُكِّبَ فى الأعْدَادِ

يَقولُ : إذا كانَ العددُ مُركّباً تَعَّرفَ الأوَّلُ ؛ لأنّ الاسمين بالتّركيب قد امتزجا واتّحَدا وصارا كلمةً واحدةً بدليل أنه لا موضعَ لواحدٍ من الجزأين من الإعراب على انفراده ، فتقولُ : " أخذتُ الأحدَ عشرَ درهماً " ، هذا هو المختارُ ، فيدخُل اللاّمُ على الأول ، والكوفيون [1] يدخلون الألفَ واللاَّمَ على الاسمين فيقولون : " الأحد العشر درهمًا ؛ لأنّهما فى الأصْلِ اسمان وحَرفُ العَطْفِ مُرادٌ فيهمَا ، ولذلك وجَبَ البناءُ فيهمَا ، ولأنّك لو أظْهرتَ حَرْفَ العطْفِ لم يكن بُدٌّ من إدخَالِ الألفِ والّلامِ على الاسْمَين كمَا فِيمَا زَادَ علَى العِشْرِينَ .

وَمنهُم من يدخلُ الألفَ واللاّمَ على الاسْمَينِ المركّبين وَعَلى المّيزِ فَيقُولُ : " الخمسة العَشر الدّرهم " [2] وَهُوَ خَطَأٌ؛ لأنّ التَّمْيِيزَ لاَ يكُونُ معْرِفَةً .

---

(١) انظر الإنصاف ٣١٢ المسألة (٤٣) ، وشرح ابن القواس ١١٠٩

(٢) نسبه ابن القواس ١١٠٩ لقوم من الكوفيين .

«اسم الفاعل المأخوذ من العدد»

وَابْن اسمَ فاعلٍ كحادى عَشَرا ... وثَالثٍ ورَابعٍ كمَا تَرَى

قَالَ تَعالَى : " ثانِيَ اثْنين كَمَا ... قد قَالَ " ثالثُ ثلاثةٍ ومَا "

أيْ أحَدُ اثْنينِ فإِن نَوَّنْتا ... كَرابعٍ ثَلاثَةً نَصبْتَا

قولُه : " وَابنِ اسمَ فاعلٍ " يُريدُ : ابْنِ زِنَةَ اسْمِ فَاعلٍ من ألفاظِ العَددِ من الواحدِ إلى العشرةِ ، فتقولُ : ثاني اثْنَينِ[1] ، ثم لا يخلُو اسمُ الفَاعلِ المأخوذُ مِنْ ألفَاظ العَددِ إمّا أَن يُرادَ به أَحدُ المذكُورين مَعَهُ ، أو يُرادَ به أنّه يُصَيّرُ ما يدخُلُ عليه مِثْلَهُ في العدّةِ . ١٨٢/أ

أمّا الأوّلُ وَهُوَ المرادُ به بَعض المذكُورين مَعه وأحَدهم فهو على ضربين :

إمّا أَن يُضافَ (إلىَ ما يُشْتَقُّ) [2] مِن لفْظهِ كَقولهِ تعالى : ﴿ ثَانِيَ اثْنَيْنِ﴾[3] ، وَ ﴿ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ ﴾ [4] ؛ فَإِنّ الثّانِيَ مُشْتَقٌّ مِن لفْظِ (الاثْنَيْنِ ، وَالثّالثُ مُشْتقٌّ مِن لفْظِ) [5] الثّلاثةِ .

وَإمّا أَن يُضَافَ إلَى مَا هُوَ أَكْثرُ مِنْهُ كَقولِكَ : " رَابعُ سَبْعَةٍ " أَي [6] : الواحِدُ (مِن السّبعةِ) [5] الذى ذكر فى موضع الأربعة منها ؛ لأنّ السّبعَةَ لها رابعٌ؛ ولاَ يجوزُ إضافتُهُ إلى ما هُو دُونَه – أي : أنقصُ منه – فلاَ يقالُ : " ثالثُ اثنين " بمعنى أنّه واحدٌ من اثنين ؛ لأنّ الاثنين لا تتضمّنُ الثلاثةَ بخلافِ

---

(١) فى النسختين " أحد اثنين " ، والصواب ما أثبت .

(٢) (ف) " إلى ما هو مشتق " .

(٣) سورة التوبة ٤٠ .

(٤) سورة المائدة ٧٣ .

(٥) سقط من (ف) .

(٦) (ف) " إلى " تحريف " .

السبعةِ فإنّها تتضمنُ الأربعةَ ، وَعَلَىَ التقديرين يَجبُ إضافتُه ؛ لأنه وإن كان على صيغة اسم الفاعلِ فليس بجارٍ علَى الفعْلِ ولاَ مشتَقّ من فِعْلٍ ، وَإنّما هو مثل " لاَبنٍ ، وبَاقرٍ ، وتَامرٍ " هَذهِ عِبارَةُ الفَارِسيّ بِعَيْنِها (١) ، وَإذا لم يكن اسمُ الفاعلِ مُشتقاً من فعْلٍ وجَبَتْ إضافتُه كَما تجبُ إضَافَةُ اسمِ الفاعلِ المرادِ به المِضيّ ، وَيتعرّفُ إِذَا أُضيفَ إلى المعرفةِ نحو " ثالثُ الثّلاثةِ " ، ولاَ يجوزُ تنوينُهُ وَإعْمالُهُ فيما بَعْـدُه النَّصْبَ (٢) ؛ لأمرَينِ :

أَحُدهما : أنّ " ثالثَ الثّلاثةِ " بمنزلةِ " أَحدِ الثّلاثةِ " فإذا نصَبَ (٣) الثّلاثَة فَقَدْ عملَ فى نَفْسهِ ضَرورَةَ أنّه بعضُ الثّلاثة .

الثّـانى : أَنّك إذا قُلتَ : " جاءَنـي خَامـسُ خَـمْـسةً " فـالخـمسـةُ مـفعولةٌ ، وَالخَامسُ ـ الَّذِى هُوَ عامِلٌ فِيهم ـ فاعِلٌ مِنْ " حَيْثُ إسنادُ « جاءني » إليه ، فيكونُ فاعلاً بإسناد الفعلِ إليه ، ومفعُولاً من حَيثُ هُوَ أحدُ الخمْسةِ .

قولُهُ : " وَمَا" يريدُ نَظْمَ الآية ؛لأنّ بعد قولـه تعالى: ﴿ ثَالِثُ ثَلاثَـةٍ ﴾(٤) ، ﴿ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلاَّ إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴾ (٤) .

ثُمَّ أَخذَ فى تفسير هَذَا القسْمِ فقَالَ : " أَيْ : أَحَدُ اثنين " يُرِيُد : أنّ معْنَى قولهِ تعالَى : ﴿ ثَانِيَ اثْنَيْنِ ﴾ (٥) أَحَدُ اثْنَيْن .

---

(١) انظر التكملة ٧١ .

(٢) نسبه ابن الخباز فى شرحه لوحة ٩٧ لأبي العباس ثعلب وعقب عليه بقوله : " وليس بمعروف قياساً ولا استعمالاً " ، وانظر شرح الكافية للرضى ٢/١٦٠ حيث نقله الأخفش الصغير عن ثعلب .

(٣) فى (ف) " نصبت " .

(٤) سورة المائدة ٧٣ ، وفى الأصل "وما من إله إلا الله واحد" خطأ

(٥) سورة التوبة ٤٠

قولُه :

...... فإن نَوَّنْتَا   كَرابعٍ ثَلاثةٌ نَصَبْتَا

يُريدُ: فَإن كَانَ اسمُ الفَاعلِ مشتقاً من الفعْلِ كرابعٍ ثلاثةً بمعْنَى رَبَعَهُم . [أيْ][1] : صَيَّرَهُمْ أَرْبعَةً بنفْسِهِ نَصَبْتَ ، يعنى الاسْمَ الثانِيَ بالاسْمِ الأوّلِ ، ولاُ ينوّنُ إلاّ إذَا أُريدَ به الحَالُ أوِ الاستقَبالُ ، ولابُدّ فى هذا القسمِ من أن يكُونَ لفظُه أَكْثرَ من لفظِ مَا عملَ فيهِ أوِ أضيفَ إليه ؛ لأنّه تَمامٌ له ، وتَمامُ الشّيْءِ زائدٌ عليه ، ولا يجوُز أن يكُوَن أكثرَ منه إلاّ بواحدٍ نحو " خامسُ أرْبَعةٍ " ، وَلَا يَجوزُ إضافتُه إلى مَا هو أنقْصُ منه باثنين نحو " هذَا رابعُ اثنين " ؛ لأنّ الواحِدَ لَا يُصَيِّرُ الاثْنينِ أرْبعَةً ، وَلاَ إلِىَ مَا هُوَ أَكْثرُ [2] منهُ فَلاَ تقولُ [3] : " رَابعُ خمسةٍ " ؛ لأنَّ المرادَ أَنّهُ[4] متمّمٌ للخمْسةِ وَجاعِلُها بنفْسهِ خَمْسَةً ، وَالمتمّمُ للشّيءِ لا يكوُن جُزْءاً من ذلك الشّيءِ قبلَ تَمامهِ بهِ .

قولُه : " فإن نَوّنَت نَصبْتَ " يَفْهَمُ منْه أنّك إذا لم تنوّن جَررتَ الثانيَ بالإضافةِ ؛ لأنّه علّق النّصْبَ على شرطٍ وَهُوَ التّنوينُ ، فإن كانَ بمعنى المضيّ لَزِمَ الإضافَةَ فَقَطْ ، ولم يذكرْ سيبَويْهِ [5] النّصْبَ فى الثاني لكن يقولُ : " هذا خامسُ أربعةٍ :" يُريدُ أنّه [6] خَمَسَ أرْبَعةً .

---

(1) سقط من الأصل .

(2) فى الأصل " أنقص " تحريف .

(3) (ف) " فلا يقال " .

(4) فى الأصل " به " بدل " أنه " .

(5) انظر الكتاب٣ / ٥٥٩ .

(6) فى الأصل " أن " تحريف .

وَيَجْرى مَجْرَى [اسْمِ][1] الفَاعلِ المشتَقُّ مِنَ العدَدِ فى [كِلاَ وَجْهَيْهِ][2] فى التَّأنيثِ وَالتّذكيرِ علَى القِيَاسِ ، تقولُ : " هذَا خَامسُ أربعةٍ " فى المذكّرِ ، و " هذه خامسةُ أربعٍ " فى المؤنث ، فتثبت الهاءَ فى المؤنثِ وتحذفُها فى المذكّرِ . كمَا تقولُ : "هذا ضَاربٌ ، وهذه /ضَاربةٌ " ، وتقُولُ : " هذا خامسُ أرْبعٍ " إِذَا أَضَفتهُ إِلَى المؤنَّثِ ، وَعلَى الوَجْهِ الأوّلِ تقولُ " هذا [3] ثالثُ ثلاثةٍ " ، وَإن كنّ نسوةً ؛ لأنّه أحَدُهُم فيُغَلّبُ جانبُ التّذكيرِ . ١٨٢ب

قولُه : " كحَادِى عشر " الحادِى : مقلوبٌ من الواحدِ ، فوزنُ " وَاحدٍ " "فاعلٌ" ، وَوزنُ " الحادى " عَالِفٌ ، فإذا جاوزت العشرةَ فالمستعملُ فى الاختيار ما اتّفقَ فى الآحاد لفظُه نحو " ثالثُ ثلاَثةٍ " ، واستعمالُهم له فيَما جَاوَزَ العشرةَ على ثلاثةِ أوجهٍ :

أحدُها : أن تقُولَ : " هذا حَادي عَشرَ [أَحَدَ عَشرَ][1] فتأتي بأربعَةِ أسماءٍ ، فالاسمان الأوّلاَن مركّبان ، والاسمان الآخرانِ كذلك ، فالأولاَنِ وَهُمَا "حَادِي عَشرَ " نظيرُ الأول [4] (مِنْ قَولِكَ : ثَالثُ ثلاثةٍ " ، وَالاسْمانِ الآخَرانِ نَظِيرُ الثّانِي)[5] ، فَعَلَى هَذَا يكُونُ الاسْمَانِ الآخرَانِ فى مَوْضعِ جَرٍّ

---

(١) سقط من الأصل

(٢) فى (ف) " خلاف جهته " تحريف .

(٣) فى(ف) " هذه" تحريف .

(٤) فى النسختين " والثانى " تحريف ، والتصويب من ابن يعيش ٦/٣٥ فقد أفاد منه الشارح كثيراً ، وبعده فى الأصل عبارة " فعلى هذا " والصواب إسقاطها هنا .

(٥) سقط من (ف) .

بإضَـافةِ الاسْمـين الأوّلَيْنِ إليْهِمَا ؛ لأنّكَ بنيْتَ الأولَيْنِ وجَعلتَهُما كَاسْمٍ واحدٍ (بالتّركيبِ ، وَبَنَيْتَ الاسْميْنِ الآخَرَيْنِ وجَعلتَهُما كَاسمٍ وَاحدٍ) [1] [ثُمّ أَضفْتَ] [2] الأوَّلَ المركّبَ إلَى الثّاني [3] المركّبِ ، وَلمْ يمنع البناءُ الإضـافَةَ كَمَا لمْ يمَنعْ فِي " كَمْ ، وَلَدُنْ " من الإضَافةِ ، وَتَقولُ فِي المؤنّثِ : حادية عشرة إحْدَى عَشْرةَ .

الوجْهُ الثانِي : أن تقُولَ : " هَذا حَادِي أَحَد عَشَر " فتأتي بثلاثة أسماء كـأنّهم لمَاّ ثقل عليـهم التّلفّظُ بـأربعـةِ أسـمَـاءٍ حـذفُـوا الاسَم الثـانِيَ من الأوّلِ اختصَاراً وَتخْفيفاً لأمْنِ اللّبْسِ ، فيكونُ الأولُ هُنا مُعرباً بوجوه الإعراب [4] . وَبقِيَ الاسمانِ اللّذانِ بعده على بنائِهمَا ؛ لوجُودِ مُوجب البناء فيهما ، وَهُوَ عَدَمُ حَذْفِ أحَدِهمَا ، وموضعُهما جرٌّ بإضافة " حادي " إليهما ، فتقُولُ : " هذَا ثالثُ ثَلاثةَ عَشَرَ " ، وَ " رأيتُ ثَالثَ ثلاثَةَ عَشَرَ " ، وَ " مررتُ بثَالثِ ثَلاثةَ عَشَرَ " برفع الأوّلِ ونصبِهِ وَجرِّهِ ، ولاَ يجوزُ بناءُ الأوّل هُنَا؛ لأنّ ثلاثَة أسماءٍ لا تجعلُ اسماً واحداً ، وكذلك إلى " تَاسعِ تَسعَةَ عَشَر ، وَتاسعةِ تِسْعَ عَشَرَةَ " .

وتقولُ : " هذا حَادِي أَحدَ عَشَر " إذا كُنّ عَشْرَ نسوةٍ فيهنّ رَجلٌ كمَا تَقُولُ : " خَامسُ خَمْسةٍ " إذا كنَّ أربع نسوةٍ فيهنَّ رجُلٌ تغليباً لِجانبِ التّذْكيرِ إذَا اخْتَلطَ بالتّأنيثِ [5] .

---

(1) سقط من (ف) .

(2) تكملة يوجبها السياق ، وهى فى ابن يعيش ٦/٣٥ ،وقد أفاد الشارح منه .

(3) فى الأصل " كالثانى " .

(4) لأن التركيب قد زال عنه بحذف الاسم الثانى ، أفاده ابن يعيش ٦/٣٥

(5) انظر الكتاب ٣ / ٥٦١ .

الوجْهُ الثـالِثُ :[أَن تقُولَ : هَذا] (١) حَادِى عَشَرَ ، وثَانِي عَشَر ، وثَالِثَ عَشَرَ " إلى " تاسع عَشَرَ " فتحذ فُ اسمين وهما الأَخر من الأوّل والصّدرُ من الثانى ، وتقولُ فى المؤنث : حادِيةَ عَشْرةَ و ثانيَةَ عَشْرةَ " إلى " تَاسِعَةُ عَشْرَةَ " والاسْمـانِ هُنا مَبْنِيّانِ ، كَأَنَّك قُلتَ : " حـاديةٌ وعـشـرةٌ " فـتؤنث الاسـمين ، وَتكسُـر " الشّينَ " فى " عشرةِ " أو تُسكنِهَا كمَا كانت فى "خمَس عَشْرةَ امرأةً " ثم ركبت وبنيت فتفتح الاسمين (٢) ، وَمِنْهم مَن يعُربُ الأوّلَ فى هذَا (٣) ؛ لأنّه محذوفُ العجز فَراعَى فيه الانفصَالَ ، قَالَ أَبُو سعيدٍ : مَنْ أَعْربَ أَرَادَ " هذَا حادى أَحَد عَشَر " ثم حذَفَ " أَحَد " تخفيفاً فبقى "حـادِى" على ماَ كانَ عليه من الإعراب قبلَ الحـذْفِ ، ومَن بَنَاهُ أَقَام " عشـر " الثـانيَـةَ منه مُقَامَ " عشـر " المحذُوفةِ مِنْهُ . وَحَكى الكسَائـىّ عـن العَـرَبِ " هَـذَا ثالثُ عَشَرَ " بالإعْـرابِ ، و " ثالثَ عَشرَ " بالبناءِ (٤) .

وَأَجازَهُ سيبويهِ (٥) فى المختلفِ اللّفظِ فيما جَاوزَ " العَشرة " ؛ لأنَّه عنده مُضافُ نحو " أَربعَ عَشْرَ ، ثَلاثَةَ عَشَر " ، و " تاسعَ عَشْرَ ثمانيَة عَشْرَ " هكذا إِلَى " المائة " فيما حَكاهُ أَبُو عُبَيْدَةَ (٦) ، فتقولُ : " هذا تاسعُ وتُسعُونَ (٧) ثمانيَّة

---

(١) تكملة يلتئم بها الكلام .

(٢) نسب هذا إلى البصريين فى شرح ابن القواس ١١١٣ ، وشرح الكافية للرضى ١٦٠/٢ .

(٣) ونسب هذا إلى الكسائى والفراء انظر المصدرين السابقين .

(٤) انظر رأي السيرافي والكسائى فى شرح الكافية للرضى ١٦٠/٢ .

(٥) انظر الكتاب ٣ / ٥٦٠ ، وابن يعيش ٣٦/٦ ، وشرح ابن القواس ١١١٣ .

(٦) انظر هذا فى شرح الكافية ١٥٩/٢ .

(٧) فى النسختين " وتسعين " .

وَتِسْعِينَ " ، وَغَيْرُ سِيبَوَيْهِ لاَ يُجِيزُ " هَذَا رَابِعَ عَشَرَ / ثلاثة عَشَرَ " كما يُجِيزُ " /١٨٣/أ
هذَا رابعُ ثلاثةٍ " ، لأنّهُ مُشْتَقٌّ مِنَ الفِعْلِ كَمَا تقُولُ : " ضَارِبُ ثلاثةٍ " ،.

فإِذَا جَاوزْتَ " العشرةَ " قالَ أَبُو عليّ (١) : قَبُحَ أَن تجئَ بالذى يعْملُ عمَلَ الفِعلِ ؛ لأنّ القيـاسَ يمنعُ من عَملهِ ؛ لأنّك إذَا قلتَ : " ثالث اثنى عشر (إنّما أَصْلُهُ " ثالث عشرَ اثنى عشَر) (٢) فكَانَ القـياسُ أن يُشْتَقَّ مـن " الثلاثة ، وَالعشرة " اسمُ فاعلٍ ، وذلك غَيرُ جائزٍ ، لأنّه (٣) ليس فى " ثالث " من " ثالث عشر اثنى عشر " شَيْءٌ من حروف " العشرة " بل ليس فيه إلاّ حروفُ " الثلاثة " فلاَ يصحُّ أن يَعْملَ فِيمَا بعدَهُ .

أَقُولُ : سِيبَوَيهِ لم يُجزهُ (٤) عَا ملاً فيما بعدَهُ عَمَلَ الفِعْلِ ، وَإنّما أجازَهُ علَى وَجْهِ الإضافةِ إذَا كَان لِماَ مَضَى من الزّمانِ لاَ بِمعْنَى الحالِ وَالاستقبالِ ، فإِذَا قُلتَ : " ثالث عَشَر اثنى عشـر " ، فَـ " اثنَا عشَر" عندَهُ فى موضع جرّ بالإضافةِ لاَ فِى موضعِ نصْبٍ بمعْنَى أَنّه يقدُر مُنوّناً عَامِلاً فى الثّانى ، قَالَ سِيبَوَيهِ : " فأَمّـا " بضعَـةَ عَشَرَ " فبمنزلةِ " تِسْعَةَ عَشَرَ "[فى كُلِّ شىءٍ] (٥) ، وَ " بضع عـشـرة " بمنزلَةِ "تسعَ عَشـرَة " فى كلّ شَيْءٍ (وَيُرِيـد بقوله : " فـى كـلٍّ ")(٦) فِي كُلّ مَعْدُودٍ .

---

(١) انظر التكملة ٧٠ فما بعدها .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) فى (ف) " ولأنه " .

(٤) فى الأصل " يجز " .

(٥) تكملة من الكتاب ٥٦١/٣ هارون .

(٦) سقط من (ف) .

« التواريخ »

وفى "التَّواريخِ" الليالى عُدَّتِ نحو كَتَبْتُه لَخِمْسٍ خَلَتِ
مِن غُرَّةٍ إلى انتصَافِ الشَّهْرِ وبَقِيتُ إلى سِرَارِ البَدْرِ

الإرخُ – بكسر الهمزة – : الوقْتُ ، والتَّأريخُ : التَّوقيتُ ، وَهُوَ ذكرُ أوَّلِ مُدَّةِ الشَّئِ ليُعرفَ به مقدارُ مَا مَضَى .

وَقِيلَ : اشتقاقُهُ مِن " الإِرخِ " – بِكَسْرَةِ الهمزةِ وَفتْحِهَا – وهُوَ وَلَدُ البَقَرةِ الوَحْشِيَّةِ ، قَالُوا : لأنّ التَأْرِيخَ شَيْءٌ يحْدُثُ كَمَا يحدُثُ الْوَلَدُ مِنَ البَقَرة [1]، وخُصّت البقرةُ [2] بذَلِكَ ؛ لأنّهم يُكَنّون بِهَا عَن السّنِينَ ، قَال اللّهُ تعالى ﴿ إنّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلهُنّ سَبْعٌ عِجَافٌ ﴾ [3] فَسّرُوا " البقَرات " هُنَا بالسِّنِينَ [4] ، وَإنّما عُدّتِ الليالى فى التأريخ دُونَ الأيّامِ ؛ لأنّ تَاريخَ العرَبِ على الأَشْهُرِ القَمَرِيّةِ ، وَأوّلُ الشّهْرِ لَيْلَةٌ؛ إذْ كَانَ الهلالُ إنّما يَظْهرُ لَيْلاً ، وَلأنّ سُلطَانَ القمَرِ وَظهُورَهُ فى اللّيلِ .

قولهُ : " لخمسٍ خَلَتْ" ضَعِيفٌ وَهُوَ جائزٌ ، وَالفصِيحُ " لخمسٍ خَلَوْنَ " ؛ لأنّ التَّقديرَ " لخمْس لَيَالٍ خَلَوْنَ " ، وكَذَا إلى العَشرِ [5]، يُقَالُ : " كتبْتهُ لِعَشْرٍ خَلَوْنَ " ؛ لأنَّ الثّلاثةَ إلى العشَرةِ تضَافُ إلى الجمْعِ ، وَ " خَلَوْن " صِفَةُ لِلَيالٍ ، وَهِيَ جَمْعٌ ، فَالاختَيارُ أن يُؤْتَى بِضَميرِ الجمْعِ المؤنّثِ وَهُوَ النُّونُ ،

---

(١) انظر اللسان " أرخ " . وشرح ابن القواس ١١١٣ ، وقال ابن فارس فى معجم مقاييس اللغة ١٠٥/٦ : " أما توريخ الكتاب وتأريخه فما نحسبها عربية " ، وانظر كذلك الاقتضاب فى شرح أدب الكتاب للبطليوسي ١٩٦/١ .

(٢) فى الأصل " البقر " .

(٣) سورة يوسف ٤٣ .

(٤) انظر الكشاف ٣٢٥/٢ ، وشرح ابن القواس ١١١٤ .

(٥) فى(ف) " العشرة " .

فإذَا جاوزتَ " العَشْـرَ " قُلـتَ : " لإحـدَى عَشـرةَ (١) ليلةً خَلَتْ " ولاَ تَقُـلْ (٢) : " خَلَوْنَ " ؛ لأنَّ هَذَا العَقْدَ يُمَيَّزُ بِواحـدٍ ، فَـ " خَلَتْ " صِـفَـةُ " ليلةٍ " ، فَلذلِكَ أَفْردُوا الضّمِيرَ ؛ لأنَّهُ عَائدٌ علَى مُفْرَدٍ .

قولُهُ :

" من غُرَّةٍ إلى انتـصَافِ الشهرِ "

يُـريدُ من غُرّة الشّهرِ أي من أوّله ، وغرّةُ كلّ شيءٍ أوّلُهُ ، فإذَا أرّخُوا فى أوّلِ ليلةٍ فى الشّهرِ يقولُونَ : كَانَ ذلك غُرّةَ شهرِ كَذَا ، ولم يقولوا : " كتبتهُ لليلةٍ مَضَتْ ؛ لأنّهَا لم تمْض ، فإذا أَرّخُوا فى اليوم الأوّلِ قالوا : " كتبته لليلَةٍ خلَتْ أَو مَضَتْ " ؛ لأنّهـا قد انقضَتْ ، ويجوزُ أن تقولَ : " كتبتهُ فى أوّلِ يومٍ من شـهرِ كَذَا " ، وكُلُّ ليلةٍ يَقعُ التّاريخُ فيها لم تعدّ ماضيَةً ؛ لأنّها لم تمضِ بل يُعَدُّ ما قبلَهَا ؛ لأنّه مَاضٍ ، مثالُه أنَّك إذَا أرّخت فى خَامسِ لَيلةٍ لم تقل : " لخمسِ لَيالٍ خَلَوْنَ " ؛ لأنَّ الخَامسةَ لـم تمضِ بـل " لأربــع ليالٍ خَلـونَ " ، وإن شئتَ قُلتَ : " كَتبتُه فى خامسةِ شَهرِ كذَا " كَما يفعلُهُ كُتّابُ هذَا الأوَانِ فى قولهم : " كتبْتُه فى ثالث شهر كذا " ، وتقُولُ : " كتبتُه لخمْسَ عشَرة ليلةً مَضت أو خَلَتْ " . ١٨٣/ ب

قوله :

" وَبقيتُ إلَى سِرَارِ البدْرِ "

[يُريدُ](٣) أنّك إذَا أرّختَ فى النّصْفِ الأخيرِ قُلتَ : " كتبتُه لخمْسَ (٤) عَشْرَةَ ليلةً بقيت منْ شَهْرِ كذَا " : و " لأربعَ عَشْرَةَ ليلةً بَقيت " ، (وَ " لإحدَى عشرةَ ليلـةً بَقَيتْ ") (٥) ، وتَقُـولُ فى اليـوم العشْرينَ : كَتبتهُ لِعَشْرِ لَيالٍ بَقِينَ

(١) فى (ف) " عشر " .

(٢) فى (ف) " ولا تقول " .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) فى (ف) " لخمسة " .

(٥) سقط من (ف) .

" فتأتي بضميرِ الجَمْعِ الَّذي هُوَ النُونُ ؛ لأنّه صفةُ جَمْعٍ ، وَمِنْهُم مَن يقُولُ :
" كتبتُه لعشرٍ إنْ بَقِينَ " ، وَ "لخمسَ عشرةَ ليلةً إن بَقِيَتْ "فَيأْتِي بحَرفِ الشرطِ ؛ لِاحْتمالِ نُقصَانِ الشَّهرِ .

وَ " سرارُ البدْرِ " اختفاؤُهُ ، يقالُ : " أَسَرَّ الحديثَ " إذَا أخفَاهُ .

وقولهُ : " إلى سِرَارِ البدرِ " يرُيدُ سرارَ (١) القَمَرِ ، لأنّ البدْرَ لاَ يَصْدُقُ عليه إلاَ وَقْتَ كَمَاله ، ووقتُ كَمَاله يَسْتحِيلُ سرَارُهُ .

قِيلَ : إنّما سُمىّ بَدْراً ؛ لِسعَتِهِ ، وَلأنّهُ في ليلةِ أربعَ عَشرةَ يُبادِرُ [الشَّمْسَ](٢) في الطُّلُوعِ ، أىْ : يَسْبُقُ مَغِيبَهَا بِسَاعةٍ .

« كَمْ »

وَشَبهُّوا بالعَددِ الكثيرِ	" كم " في السُّؤالِ نَاصِبَ التفسيرِ
تقُولُ كَمْ عَبداً ملكتُ ناصِبَهْ	واخفض بكَمْ حَيْثُ تكُونُ وَاجِبَهْ
أيْ خَبرِيَّةً كَكَمْ عَبْدٍ لِيَا	فَهْيَ نَقِيضُ رُبَّ وَاسْمُ بُنِيَا
مَوْضِعُهَا فِي حَالتيْها يُعْرَبُ	يُرفَعُ أو يُجَرُّ أو ينتصِبُ
نَحْوُ بِكَمْ بِعْتَ وَكَمْ مَلكْتَا	وَكَمْ لَه استخبرتَ أو خبَّرتَا
وانصبْ بكم مُفَسَّراً إن فُصِلاَ	كَكَمْ بِجُودٍ مُقْرِفاً نَالَ العُلَى
وَالجَرُّ في السُّؤالِ بعَدكَمْ وَرَدْ	وَالنَّصْبُ في الإخبارِ أيْضاً لاَ يُرَدْ

وَجْهُ تَشْبِيهِ " كَمْ" بالعَدد أَنَّها في الاستفهامِ سُؤَالٌ عن العدَدِ ، وفي الخَبَرِ سؤالٌ عن الكَثِيرِ (٣) ، وَأَيضاً فَإنّ جوابَها في الاستفهام عَدَدٌ ، فإذا قيلَ لَكَ : كَمْ مَالُكَ ؟ قُلْتَ : عشرونَ ، وقد يُبْدَلُ منها العددُ كقولك : كَمْ دِرْهَمًا مَالُكَ ؟ أَعشرُونَ أَمْ ثلاثُون ؟ ، فَ "عِشرُونَ " مَعَ الهمزةِ بَدَلٌ من " كَمْ " فهَذَا وجهُ شَبْهِها بالعَدَدِ .

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) انظر الكتاب ٢ / ١٥٦ فما بعدها .

وَالعددُ الكثيُر عندَهُم مَا جَاوَزَ العَشَرَة ، وَالصّحيحُ أَنهّم شبَّهوها بالعَدَدِ المتوسِّط بينَ القليلِ وَالكثيرِ ؛ لأنّ حملَها على طَرفِ القّلة [1] دُونَ العَكْسِ تَرْجيحٌ مِنْ غَيرِ مُرَجِّحٍ ، وأَيضاً فلمّا كان العَدَد المسئُولُ عنه بِ " كَمْ " يَحْتمِلُ أن يكُونَ قليلاً وَيحتَمِلُ أَن يكونَ كثيراً فشَبَّهُوهَا بالعَددِ الذى بين القّلةِ والكثْرةِ ، وهُوَ من " أَحَد عَشرَ " إِلَى " تسعةٍ [2] وَتِسْعِينَ " أَلا تَرى أَنّك إذا قلتَ : " كم مالُكَ " ؟ جَازَ أن يَقُولَ : " ثلاثَةٌ ، أَو عشْرونَ ، أو أَلْف " لكن لمّا كانَ المتوسّطُ ليس [3] قليلاً كَانَ دَاخلاً فى حكم الكثير .

قولُهُ : " فى السّؤال " احترازٌ عن الإخْبارِ .

قولهُ : " ناصبَ التَّفْسيرِ " " ناصب : حالٌ من " كَمْ " ؛ وَ التَّفْسيرُ : التّميز ، وكَمْ " هِيَ النَّاصبَةُ / للتّمييزِ ، فإذا قلتَ :" كَمْ دِرْهماً مَالُكَ ؟ فَ " دِرهَمٌ " [4] منصوبٌ بِ " كَمْ " علَى تقديرِ التّنوينِ كمَا ينصبُ ماَ بعَد " أَحَد عَشَر " علَى تقديرِ التّنوين ، ولاَ يكُونُ مُمَيّزُ الاستفهاميّةِ إلاَّ مُفْرداً ؛ فإنْ جاءَ بَعْدَها جَمْعٌ نَحْوُ " كَمْ لَكَ غِلْماناً " ؟ فَ " غلمانٌ " حالٌ لا تَمْييزٌ ، وَالمميزُ ١٨٤(أ) محذُوفٌ نحو " كَمْ نَفْساً لَكَ غلمَاناً " ، وَ العَامِلُ فى الحَالِ الَجارُّ وَالمجرورُ الذّى هُوَ خَبَرُ "كَمْ" ، ولاَ يَجُوزُ تقديمُ « غلمانٍ » علَى " لَكَ " ؛ لأنَّ حاَلَ المجرورِ لاَ يتقدَّمُ عليه خصُوصاً إِذَا لمْ يتعلّقْ بظاهرٍ عِنْدَ الأكْثَرِ .

---

(١) فى النسختين " العلة " ، والصواب ما أثبت ، قال النيلي فى التحفة الشافية لوحة ١٢٠ : " فإن قلت : فلم حملت على العدد المتوسط دون طرفيه – أعنى القلة والكثرة –؟

قلت : الوسط له طرفان ، طرف إلى جهة القلة وطرف إلى جهة الكثرة ، فكان حمله على العدد المتوسط أشمل وأعدل ، ولأن فى حمله على عدد القلة دون الكثرة أو بالعكس ترجيحاً من غير مرجح " .

(٢) فى الأصل " تسع " .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) (ف) " فدرهما " .

وَالضّابطُ فى " كَم " الاستفهاميّة أنَّ(١) كُلَّ ماَ جَازَ لك أن تجعلَهُ تمييزاً لـ " أَحَد عشَر " إلى " تسعةٍ وتسعين " حَسُنَ أن تجعلَهُ تمييزاً لِ " كَمْ " ومَا قَبُحَ فِيهِ قَبُحَ فِيهَا .

قولهُ : " تقُولُ كَمْ عبَداً ملكتَ نَاصِبَهْ " تمثيلُ .

قولُه : " نَاصِبه " يريدُ أنّها ناصبة لِ " عَبْدٍ " كَمَا نصبت " العشرون " "الدّرهَم". فى قولك : " عشرُونَ دِرهماً " ، وكَما أنَّ الجرَّ فى الخبريّةِ بِ " كَمْ " نَفسِهَا على الأَصَحِّ (٢) كَذلِكَ النَّصْبُ فى الاستفهاميّةِ .

قَولُه :

" واخفض بها حيثُ تكونُ وَاجِبَةْ "

يُريدُ (أنّ الخبريّة) (٣) تمييزُهَا مجرورٌ تشبيهاً لها بالمائَةِ والألفِ فى الإضافَةِ إلى التمييز .

قولُه : " أَيْ خبريّةٌ " تَفْسيرٌ لقوله : " وَاجِبَهْ " .

قولُه : " فهى نقيض رُبّ " يريدُ أنهَّا للتّكثير ، فهِىَ نقيضُ " رُبَّ " في(٤) إفادَةِ الكثْرَةِ إذْ كانت " رُبَّ " للتّقليلِ ، فهِىَ نقيضتُهَا فى المعْنَى وَتُضارِعُها فى الجرّ فِيما بَعْدَهاَ ، وَيلزمُ أن يكونَ مجرورُهَا نكرةً كمَا أَنّ مجُرورَ " رُبَّ " كَذلِكَ ، فَكُلُّ ما حَسُنَ لك أَن تجرّه ب " رُبّ " (من الأسْماءِ الظَّاهرةِ حَسُنَ لك أن تجَرّهُ بِ " كَم ")(٣) الخبريّةِ .

---

(١) (ف) " إنما " تحريف .

(٢) انظر الكتاب ١٦١/٢ ، وشرح ابن القواس ١١١٨ ، وابن يعيش ١٢٨/٤ .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) فى الأصل " عن " بدل " فى " .

قولُه : " كَكَمْ عَبدٍ لِياَ " مثالٌ للخبرِّيةِ الواجبة ، ومعنى كونها واجبةً أنَّ الكَثْرَة متحقّقةٌ ، بخلاَف الاستفهامّية فإنّ المسئولَ بها عنه غيرُ متحققٍ عند السّائل بَلْ هُوَ (شاكٌّ) [1] فيهِ ، وأمَّا الخبرّية فإنّ الكَثْرَة متحققةٌ ثابتةٌ عند المخبرِ بِهَا .

قولُه : " واسم بُنِياَ " لماّ قَالَ :" فَهِي نَقِيضُ رُبَّ " رَفعَ وَهَمَ من يتوهّمُ أنّها حرفٌ فقَالَ : " واسم بُنِياَ " أَيْ : وَهِيَ اسمٌ ، والذى يَدلُّ على اسميتها أمورٌ منها

دُخُولُ حَرفِ الجرّ عليها كقولهِ : " بِكَمْ بعْتَ ؟ ، وكقولِهم : "إلى كَمْ تَصْنعُ كَذَا ؟ ، وعَلى كَمْ رجُلٍ نَزلْتَ ؟ " .

وَيضافُ إليها فتقُولُ [2] : "غُلامُ كَمْ رجُلٍ رَأيتَ ؟ " .

وَمِنْها الإخَبارُ عنْها نحْوُ " كَمْ غلاماً لَكَ ؟ " .

وَمِنْها أَنّها يُبْدَلُ منها الاسمُ نحْوُ " كَمْ دِرهَماً لَكَ ؟ أَعشرُونَ أَمْ ثلاثون؟ ، فَ " كَمْ " بمنزلة العدَدِ وَالهمْزةِ .

وَمِنْها عَوْدُ الضّمير إِليهَا نحو : كَمْ رجُلٍ جَاءُوكَ ، وَإن تشأْ : جَاءَكَ [3] .

وَمِنْها أنَّها تقَعُ مفعولةً كقوله : " كَمْ مَلَكْتَ "؟.

---

(١) في النسختين " مشارك " والصواب ما أثبت .

(٢) في (ف) " فيقال " .

(٣) كم : لفظه مذكر مفرد ، ومعناه يقع على المؤنث والتثنية والجمع ، فإذا عاد إليه الضمير جاز أن يعود على اللفظ أو على المعنى . انظر : ابن يعيش ١٣٢/٤ ، وشرح الكافية للرضى ١٠٠/٢ .

وَمنها أَنّها يصدقُ عليها حَدُّ الاسمِ ؛ لأنّها كلمةٌ تدلّ على معنىً فى نفْسِهَا غير مقترنةٍ بأَحد الأزمنة الثلاثة .

قولُه : " بُنِيَا " ، أَمّا بناؤُهَا فى الاستفهاميّةِ فلتضمّنها معْنَى الهمزةِ ؛ وَأمّا بناؤُها فى الخَبَرِ فلأنّها بلفْظِ الاستفهاميّةِ .

وقِيلَ : بُنِيت فى الخبَرِ ؛ لمضارعتها الاستفهاميَّةَ فى أَصْلِ العدَدِ ؛ لأنّ الكثرةَ أَيضاً عَددٌ .

وَأمّا بناؤُها علِى السّكُونِ فلأنّهُ الأَصْلُ .

قولُهُ :

" موضعُها فى حالتيها يُعرَبُ "

لَمّا ذكَر أنَّها اسمٌ وَجَبَ أن يكوَن لها إعْرابٌ إذَا رُكّبت مَعَ العَوامِلِ ، وَلَمَّا ذَكَرَ بناءَها ذَكَر أنّ إعرابَها محكيّ ، ولذلك قَالَ : " موضِعُهَا فى حالتيها يُعرَبُ " أَي : لهَا موضِعٌ من الإعْرابِ لأجْلِ البناءِ .

قولُه : " فى حالتيها " يريدُ فى الاستفهاميّةِ وَالخَبرِ .

قولُه : " يُرفعُ /أَو يُجرُّ أو يَنتصِبُ " لمّا ذكَر أنَّ لَهَا موضعاً من الإعراب ١٨٤ب وَجَبَ أن يكُونَ بِحَسَبِ ما تقتضيه العواملُ إمّا رفعٌ ، وَإمّا نصبٌ ، وَإمّا جَرٌّ.

قوله : " بِكَمْ بعْتَ ؟ " مثالٌ للمجْرُورةِ [1] لدخُولِ حرْفِ الجرّ عليْهَا ، وَ "الباءُ " فى " بِكَمْ " يتعلّقُ بِ " بِعْتَ " ؛ لأنّ الاستفهامَ لهُ صَدرُ الكَلامِ .

قولهُ: " وَكَمْ مَلَكْتَا ؟ " مثالُ لكونِهَا مَنْصُوبةَ المَوْضعِ وَهِيَ مفعولةٌ ، والعَامِلُ فيها النّصْبَ الفِعْلُ الّذِى بَعْدها وَهُو " ملكتَ " ، يدلُّ على أنّ موضعَهاَ نصبٌ ظهُورُ النّصبِ فى المضَافِ إليهَا نحوُ " غُلامَ كَمْ رَجُلٍ ضَرَبتَ ؟ " فَ " غُلامَ " منصُوبٌ بِ " ضَربتَ " ، وقد تكوُنُ منصُوبةً على المصدَرِ نحو كَمْ ضَرْباً ضَرْبتَ ؟ " فَ " كَمْ " فى موضعِ نَصْبٍ علَى المصدَرِ ، وَتكونُ ظَرفاً إمّا للزّمانِ نحو كَمْ شهراً صُمْتَ ؟ ، وَإمّا للمكَانِ نحو " كم فرسَخاً سِرتَ "؟

(١) فى الأصل " المجرور"

قولُه : " وَ كَمْ لَهُ " مثالٌ للمرفُوعةِ المحلّ ؛ لأنّها مبتدأٌ ، وَ" لَهُ "(١) خبَرُها ، وَإِن جعلتَها خبريّةً جَررْتَ مَا بَعْدهَا ، وَموضعُها في الخَبَرِ من الإعرابِ كموضعها في الاستفهَامِ ، وَإلى هذا أشارَ بقوله : " استخبرتَ أو خَبّرتَا " أَي موضعُها في الخبَرِ بحسَبِ ما يقتضيه العَاملُ كَمَا مرّ في الاستفهاميّةِ .

قولُه :

" وَانصب بكم مُفسّراً إن فُصِلاَ "

يُريدُ في "كَمِ" الخبرِيّةِ ، لأنّ مُميّزَهَا قبلَ الفصْلِ كانَ مجرُوراً بالإضَافةِ ، وَقيلَ : الجرّ بِ " مِنْ " (٢) مقدّرةً ، أمّا الاستفهاميّةُ فمميزُهَا منصُوبٌ غَالباً فصلتَ أَمْ لم تفصلْ ، وأَمّا الخبرّيةُ فإن قدّر أنّ الجرّ بإضافتِهَا إلى المجرورِ بها قَبُحَ الفصْلُ كمَا يقبُح بينَ المضَافِ والمضَافِ إليه فيختَارُ نصبُه إمّا لبطلان الإضافة بالفصْلِ ، وَإمّا لأنّ المجرورَ بها فَضْلَةٌ ، وَالفَضَلاتُ إذَا سَقَط عَنْها مَا يجُرّهاَ رَجَعتْ إلى النّصبِ ، وَإمّا لأنّ الفاصلَ قَدْ قَامَ مقامَ (٣) التّنوينِ ، ثُمّ الفَصْلُ بين " كَمْ " الخبّريةِ ومميّزِهَا إمّا أَن يكوُنَ بالظّرفِ كقول الشاعر :

كَمْ بجُودٍ مُقْرِفاً نَالَ العُلاَ وَشَريفٍ بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَهْ (٤)

يروى بنصب " مُقْرِفٍ " ، وَمِنْهم مَن يجرُّهُ معَ الفصْلِ كمَا يَجُرّ معَ الفصْلِ

---

(١) في (ف) " ولها " تحريف .

(٢) سقط من (ف) .

وهذا منقول عن الخليل والكوفيين ،

انظر الكتاب ١٦٢/٢ ، وشرح ابن القواس ١١١٨ .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) نسب البيت لأنس بن زنيم ، ولأبي الأسود الدؤلي ، ولعبدالله بن كريز ، وهو في الكتاب ١٦٧/٢ ، والمقتضب ٦١/٣ ، والعيني ٤٩٣/٤ ، وابن يعيش ١٣٢/٤ ، والخزانة ١١٩/٣ .

بينَ المضَـافِ والمضَـاف إليـه بالظّـرفِ ، وَسـيبَـوَيه [1] لاَ يُجيـزُهُ فـى غيْـرِ الشّعْرِ، وَالفصلُ فى هذَا البيتِ بالظّرفِ وَهُوَ " بجودٍ "، وَمَن قالَ: الجرُّ بعد "كَمْ" بِ " مِنْ" مـقـدّرةً جَـازَ الخفْضُ معَ الفـصلِ مُطلَقاً ؛ لأنّ الخـفْضَ ليسَ بِ "كَمْ" نَفْسِهَا،[2] فلا يختلفُ الحَالُ بالفصلِ وغيره وهُوَ مذهبُ الكوفيين[2]، فإن كَانَ الفصلُ بغيرِ الظّرفِ فسيبويه يُوجبُ النّصبَ فى الشّعرِ وغيرِه ، وأنشَد قَولَ القَطامِيّ :

كَمْ نَالَني منهُمْ فَضْلاً علىَ عَدَمٍ ... إذلا أكادُ من الإقْتارِ احْتَملُ [3]

بنصبِ " فضْلٍ " ، وفى " نالني " فاعلٌ مُضْمرٌ يعودُ إلى " كَمْ " ، ويجوزُ رفعُه ؛ لأنّه فَاعلُ " نالني " ، وَ " كَمْ " هُنا خبرِيّةٌ ؛ لأنّه يمدَحُهم بكثرة تَفَضُّلهم عليـه فى شـدّةِ الزمـان وبلُوغِ الفَقْرِ منْهُ إلى حَالٍ لا يُمْكِنُهُ الارْتِحَـالُ للانتجَـاعِ وَطَلَبِ الرّزْقِ ، وَ "أحتملُ " من التُّحَمُّلِ و [هُوَ] [4] : الرَّحيلُ ، وَيُرْوَى "أَجْتمِلُ " بالْجِيمِ ، وَالمعْنَى لاَ أكَادُ أَقدرُ عَلَى أن أَجْمعَ العظاَمَ وَأُخْرِجَ وَدكَـهَا لأتَعلَّلَ بهِ ، مأخُوذٌ من " الجَميلِ " وَهُوَ الوَدَكُ [5] .

وَأمّا الفصْلُ بينَ " كَم " الاستفهاميّةِ وَمُمَيّزِها فَجَائزٌ جَوازاً حَسَناً فى الشّعرِ وَغيرِه بخلافِ العدَدِ الصّرِيحِ [6] ؛ فإنّه لاَ يجوزُ الفصْلُ بينَه وَبينَ ممَيّزِه

---

(١) انظر الكتاب ٢ / ١٦٦ .

(٢) انظر الإنصاف المسألة (٤١) .

(٣) انظر ديوانه ٣٠ ، والكتاب ٢/١٦٥ هارون ، وابن يعيش ١٣١/٤ ، والخزانة ١٢٢/٣ ، والعينى ٤٩٤/٤ ، وشرح ابن القواس ١١٢٢ .

(٤) تكملة ، وهى فى ابن يعيش ١٣١/٤ .

(٥) انظر هذا فى ابن يعيش ١٣١/٤ حيث قال بعد ذلك : " ومن رواه كذلك قال :" إذ لا أزال " .

(٦) وذلك نحو " كم لك غلاماً ؟ وكم عندك جارية ؟ بخلاف العدد الذى بمعناها ، فإنه لا يحسن : اشتريت خمسة عشر لك عبداً ، أو : رأيت عشرين عندك جارية " عن شرح ابن القواس ١١٢٢ فما بعدها ، وانظر ابن يعيش ١٣٠/٤ .

إلاَّ فى الشّعرِ ؛ لأنّهم جعلوا التّصرُّفَ بالفصلِ فى " كَمْ " عِوَضاً ممّا سُلِبَتْهُ من التّمكّنِ . واعترضَ عليه بِ " خَمسةَ عَشَر " وبَابِه فى سلبه التّمكّن بالبناءِ ومعَ ذلك لاَ يجوزُ الفصلُ بينَه وبينَ مميِّزِه ، فأجابُوا عنهُ /بأنّ " كَمْ " أَكْثَرُ اسْتعَمالاً ١٨٥(أ) لاسْتِفهامِهم بِهَا عَن كُلّ عَددٍ .

وأَقُولُ : البناءُ فى " خَمسةَ عَشَر " وَبابِهِ [١] عَارِضٌ ، وَفِى " كَمْ " لاَزِمٌ ، فَكَأَنّ التّمكّنَ ثَمَّ يُرْقَبُ ، وَلِظُهُورِ الإعْرابِ فى [٢]" اثنى عَشَرَ " وَأَمّا قوْلُ الشّاعرِ:

فى خَمْسَ عَشْرة مِنْ جُمَادى ليلةً ... لاَ أسْتَطيعُ علَى الفرَاشِ مَقيلاَ [٣]

ففَصَلَ ، وَهُوَ قَليلٌ شاذٌّ .

قولهُ :

" والجُرّ فى السّؤالِ بَعْدَ كَمْ وَرَدْ "

يُرِيُد : أنّه قد جاء الجُّربِ " كَم " الاستفهاميّةِ حَمْلاً لهاَ على الخبريّةِ ، وَلَيس الجرُّ بهـا مُطَلقاً فى الصّحيحِ ، بَلْ إذَا كانت " كَمْ " مجْرورةً نحو " بِكَمْ درهَمٍ بعتَ ؟ لأنّها لمَاّ كانت مَعَ مميّزهَا كالشّئ الواحدِ استغنوا بدخول حرف الجّر عليها عن دخُولِه على المفسّرِ لَهَا .

وَقِيلَ : الجُر بِـ " مِنْ " ، فالبَاءُ عوضٌ عن المقّدرةِ – أعنِي البـاءَ الداخلةَ علَىَ " كَمْ " كَمَا كانت " الواوُ " عِوَضاً عن " رُبّ " .

---

(١) (ف) " وفى بابه " .

(٢) فى النسختين "من " ، والصواب ما أثبت .

(٣) لم أعثر على قائل هذا البيت ،ولم أجده فيما رجعت إليه من مراجع .

قوله :

" وَالنَّصْبُ فى الإخبارِ أيضاً لاَ يُرِيدُ "

يُرِيدُ كَمَا حُمِلت الاستفهامّية على الخبـريّة فى الجّر حُـمِلَتِ الخـبريّةُ علَى الاسْـتِفْهاميّةِ فِـى جَوازِ النّصْبِ ؛ لاتّفـاقِـهِمَا فِـى أَنّ لهُمَا صـدْرَ الكَـلامِ ؛ وَاتـّـفاقِهما لفْـظاً وَبِـنَاءً ، أَمّـــا اللّفظُ فَلأنهَّمَا (١) عَلَى حَـرْفَيْنِ ، ويَرجعُ إِليْهما الضّميرُ مُفرَداً ومَجْمُوعاً.

وَاعْلَمْ أَنَّه يُحذَفُ مُمَيِّزُهَا نحْوُ: كَمْ مَالُكَ ؟ أَيْ : كَمْ دِرْهَماً مَالُكَ ؟ .

---

(١) فى الأصل غير واضح

[معانى بعض الكلمات]

القولُ فى مَعنىَ بقايا كلِمِ   يحتَاجُها النّاشِئُ فى التعلُّمِ

" البقَايَا " جَمْعُ بقيّةٍ مثل " سَرَايَا " جمْعُ " سَرِيّةٍ " ، وَ " الكَلِمُ " جِنْسٌ واحُدُه " كَلِمَةٌ " ، وَالدَّلِيلُ علَى أنّهُ جِنسٌ تَذْكِيرُ وَصْفِهِ فى قوله تعالى : ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ ﴾ (١) ، وَلوْ كَانَ جَمْعاً لأنّثَ وَصْفَهُ .

قولُهُ : " يَحتاجُها " يرِيدُ يحتاجُ إِليها فَعَدّاهُ إِلَى المفعولِ بإسْقَاطِ حَرفِ الجَرّ ، ومعنَى يحتاجُها : يَفْتَقِرُ إِلَيْها .

قولُه : " الناشِئ فى التّعلمِ " يُرِيدُ بالنّاشئ : المتوسّطَ غَيْرَ المتَناهِي فى العِلْمِ .

[كأيِّ]

مَعنَى كَأيٍ كَمْ وَ " مِنْ " لَهَا التُزِمْ   جَيْرِ وَإي مِثْل نَعَمْ قَبلَ القَسَمْ

يريدُ معْنَى " كَأيٍّ " معْنَى " كَم " الخبريّةِ فى التّكْثيرِ ، وَهِيَ مركبّةٌ من حَرفِ التّشْبِيهِ ، وَ " أيٍّ " التى يُسْتَفهمُ بِهَا ، فَلمَّا تركّبَ التّشْبِيهُ مَعَ الاستفَهامِ تولّدَ من بين التّشبيهِ وَالعُمُومِ الذّى فى " أَيٍّ " مَعْنىً ثالثٌ وهُوَ التّكْثِيرُ الَّذِي تُفِيدُهُ " كَمِ " الخبريّةُ ، وزَالَ التّشبيهُ من الكَافِ ، وَالاستفهامُ مِنْ " أيٍّ " .

وَ " أيٍّ " مجرورَةٌ بالكَافِ فى الأصْلِ ، ولم تتعلّق هذه الكَافُ بشيءٍ وَإن كانت عَاملةً ، وَصارَا فِي حكْمِ كَلمَةٍ وَاحدةٍ كـ " حَبَّذاَ " .

وَهِيَ عَاملةٌ فيماَ بَعْدَهاَ النّصبَ إِذَا لمْ يدخُلْ " مِنْ " تقُولُ : كأيٍّ رجُلاً جَاءَكَ ، فَـ " رجُلاً " منصوبٌ على التّمْييزِ ، وَناصِبُهُ " كأيٍّ " ، وَموْضِعُ " كأيٍّ "

---

(١) سورة فاطر ١٠ .

رفعٌ بالابتداء ، و "جَاءَكَ" خَبرُهُ ، كأنّك قُلتَ : "كَثيرٌ من الرِّجالِ جاءَكَ" ، وتقُولُ: " كأيِّ رَجُلاً ضَربتَ " ، فَ " كأيٍّ " منصُوبٌ بِ " ضَرَبْتَ " ، (وَ " رجُلٌ ") [١] منصوبٌ بِ " كأيٍّ " .

وَإنمّا نصبُوا (بِهَا) [٢] للزِوُمِ التَّنْوينِ المَانعِ من الإضَافةِ لهَا ، وَ " كأيٍّ " اسمٌ ؛ لأنّهُ يخبرُ عَنْهُ .

قولُهُ : " وَمِنْ لَهَا التَزِمْ " (إنَّما الْتَزَمَ) [٢] أكْثَرُ االعَربِ " مِنْ " مَعَ "كأيٍّ" خَوْفَ لَبْسٍ ربمّا حَصَلَ ، فَإنّك إذا قُلتَ : كأيٍّ رجُلاً ضربْتَ ، جازَ أن يكُونَ رَجُلاً " منصُوباً [٣] بِ " كَأيٍّ " فَيكُوْن وَاحِداً في معْنَى الجمْعِ الكَثيرِ ، وَيَجُوْز أَن يكُونَ منصُوباً — أَعْني" رجُلاً " — بِ " ضَربْتَ " وَتكُونُ " كأيٍّ " ١٨٥ب ظَرْفاً،كَأنَّك قُلْتَ : " كَأيِّ مرةً ضربْتَ رَجُلاً ، وَيكُونُ التّكثيرُ لِلْمَرَّاتِ [٤] ، وَ " رجُلٌ " لفظُهُ وَاحدٌ وَمَعْنَاهُ وَاحدٌ ، قَالَ سيبويه [٥] :إنَّما ألزموها "مِنْ" ؛ لأنَّها توكيدٌ – يعنى " مِنْ " – قَالَ : وَرُبّ توكيدٍ لازمٌ .

أَقُولُ : يَحْتَمِلُ قولُهُ : " لأنّها تَوْكِيدٌ " أَمْرينِ :

---

(١) مكانه بياض من الأصل .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) في كلتا النسختين " منصوب " بالرفع ، والصواب ما أثبت .

(٤) في النسختين " للمراد " تحريف .

(٥) انظر الكتاب ١٧١/٢ (هارون) ، ونصه " فإنما ألزموها " من " لأنها توكيد ، فجعلت كأنها شئ يتم به الكلام ، وصار كالمثل ، ومثل ذلك : " ولا سيما زيد ، فرب توكيد لازم حتى يصير كأنه من الكلمة " .

أحدُهُما : مَا ذَكَرنَاهُ مِنْ خوْفِ اللّبْسِ ؛ لأنّ التّوكيدَ إنّما يُرادُ لإزَالَةِ اللّبْسِ أوْ قَطْعِ المجاَزِ .

والثّاني : أنّ " مِنْ " تُزادُ فى غَيرِ الواجبِ ؛ لاسْتِفَادَةِ [1] الاسْتِغْراقِ فكَانتْ مُؤكدةً [2] لِمَا تُفيدُهُ " كأيّ " من التّكثيرِ ، أيْ : مَقوّيةً ، لأنّ التّأكيدَ هُوَ تَقْوِيةُ ماَ كاَنَ ثابِتاً فى الأصْلِ . وَفيها ستّ لُغاتٍ :

الأولَى : " « كَأَيٍّ » وَهِيَ المُركّبَةُ مِنْ " أيٍّ " وكَافِ التّشْبِيهِ .

الثانية : (" كائِنْ " قالَ الشاعِرُ) [3] :

وَكائِنْ بالأباطحِ مِنْ خليلٍ يَرانِى لَوْأُصِبْتُ هُوَ المصَاَبا [4]

فَكَأنّهم قدّمُوا " اليَاءَ " المشدّدَةَ وَأخّرُوا الهمزةَ [فَصَارَ : كيٍّء] [5] مِثل هَيّنٍ ، وَلَيّنٍ ، فَحذفُوا " اليَاءَ " الثّانيةَ تَخْفيفاً لِثقَلِ التّضْعيفِ فَصارَ « كَيْء» بياءٍ ساكنةٍ بعَدهَا همْزَةٌ ، كَمَا قالُوا " هَيْنٌ ، وَلَيْنٌ " ثم أبْدلُوا من الياءِ الساكنةِ ألِفاً ؛ لانفتاَحِ مَا قَبلَهَا كمَا فعلُوا فى طائيٍّ ، وَالأصْلُ طَيْءٌ .

وَيَحْتمِلُ أن يكُونَ المحذوفُ هُوَ الياءُ الأُولى السّاكنَة ، ثُمّ قُلبت الثّانيةُ أَلِفاً؛ لتحرّكِهَا وَانفتَاحِ مَا قَبلَها ، وَهَذا أنْسَبُ من ارتكَابِ الشّذُوذِ ، وَكَانَ يُونسُ [6] يزعمُ أنّ " كَائِنْ " فَاعِلٌ من " كَانَ يكُونُ " ، وَفِيهَا قَوْلٌ آخَرُ لأبِى العبّاسِ لم يُذْكَرْ خَوْفَ الإطالَةِ [7] .

---

(١) فى(ف) " الإفادة " .

(٢) فى الأصل غير واضحة .

(٣) فى(ف) " كائنة قال جرير " .

(٤) تقدم هذا الشاهد في ١ / ٦١٧ .

(٥) سقط من الأصل .

(٦) انظر المحتسب ١٧١/١ فقد عقب ابن جنى عليه بقوله :" وهذا يبعد ؛ لأنه لو كان كذلك لوجب إعرابه ، إذ لا مانع من الإعراب " .

(٧) انظره فى ابن يعيش ١٣٦/٤ وشرح ابن القواس ١١٢٨ .

[الثَّالِثَةُ] (١) : " كَيِّئٌ " بياءٍ مشددةٍ بَعدَهَا همزةٌ بوزنِ " هَيِّنٍ " مِن غَيرِ حَذْفٍ ، ولاَ إبدَالٍ ، وَإنّما قدّمُوا " الياء " وأخّروا الهمزةَ ليصيرَ لَهُ نظيرٌ في كلامهم فيَخفّ عليهم النّطقُ به لكثرة النّظيرلأنها(٢) صارت بوزنِ "سَيّدٍ، وَميّتٍ ، وَهيّنٍ ، وَليّنٍ " .

الرّابعة : " كَيْئٌ " بوزن " كَيْعٍ " مثل " بيْتٍ ، وَشَيْخٍ " وَهُوَ مُخففٌ ممَّا قبلَهُ بحذْفِ الياءِ المتحركة ولم يقلبُوهَا ألفاً ؛ لسكونِهَا .

الخَامِسَةُ : " كَأْيٍ " بوزن " ظَبْيٍ " بِهَمْزةٍ ساكنةٍ بَعدها ياءٌ مكسورةٌ مُخَفّفةٌ ، فبنوا من " الكاف " ، وَ " أيّ " اسْماً على زِنَةِ " فَلْسٍ ، وكَعْبٍ " ، وَيحْتمَلُ أن يكونُوا حذفُوا الياءَ الأخيرةَ مِنْ " أَيٍّ " وَأسْكنُوا الهمْزةَ وكسروُا اليَاءَ ؛ لسكونِهَا وَسكُونِ التنوينِ (٣) بعْدَهَا .

السَّادسَةُ : (كَإٍ " بكسْرِ الهمَزةِ وبعَدهَا ياءٌ ساكنةٌ محذُوفةٌ ، لسكُونِها وَسكُونِ التّنوينِ بعَدهَا (٤) " كَعَمٍ وَشَجٍ " .

[جيْرِ]

قولُهُ :

" جَيْرِ ، وَإي مِثْلُ نَعَمْ قَبْلَ القَسَمْ "

أمَّا " جَيْرِ " فحرْفٌ وبُنِيتْ علَى حَرَكَةٍ ؛ لالتقَاءِ السَّاكنينِ ، وَكانت الحركةُ كسرةً على أصْلِ التقائِهمَا .

قولهُ : " مثل نَعَمْ " يُريدُ أنَهَّا تقعُ جَواباً في التّصديق ، قال الشّاعرُ :

متَى تَفْخَرْ ببيتك من معدٍ ... يَقُلْ تَصْديقَكَ العُلَمَاءُ جَيْرِ (٥)

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) في الأصل " لأنه " .

(٣) في النسختين " النون " .

(٤) في الأصل " بعده " .

(٥) لم أعثر على قائله .

وهو في شرح الكافية الشافية ٨٨٦ ، وأمالي الشجري ١/٣٧٤ ، ٢/٣٢٤ بدون نسبة . والأصل في(تصديقك) لتصديقك ، فلما حذفت اللام نصب المصدر .

أَى : تقولُ فى جوابك العلماءُ مصدّقين لك : جَيْرِ ، أَى : نَعَمْ ، فهذا معنى قوله : " مثل نَعَمْ " .

وَتقولُ : جَيْرِ لأفعلَنَّ [فى] القَسَمِ ، قَالُوا : معناها حَقًّا لأفْعَلَنَّ ، وَمِنْهم مَن يجعلُها اسماً ، وقد جاءتَ منونةً قال الشاعرُ :

وَقَائلة : أَسِيتَ فقُلْتُ : جَيْرٍ [(١)]

فَلماَّ رَأَوهَا بمعنَى " حَقٍّ " فى القسَمِ (حَملُوهَا فى الاستفهامِ) [(٢)] عَلَىَ ما تُفَسَّرُ بِهِ ، وَلأنَّها مجْهُولةٌ ،وَالمجْهولاَتُ (تُحْمَلُ) [(٣)] عَلَىَ الأصُولِ .

(وَعِلَّةُ بِنائِها) [(٤)] عَنْدَ مَن جَعلَهَا اسماً فلأنَّها [(٥)] جارِيةٌ مَجْرَىَ " نَعَمْ " .

وَبنَوْهَا علَى الكسْرِ بعدَ (اليَاءِ) ، لِأنَّها قليلةُ الاسْتِعْمَالِ [(٦)] .

[إِي]

وَأمَّا « إِيْ » فَهي حَرْفُ تَصْدِيق (٧) ، وَهَمزتُهَا مكسُورَةٌ وياؤُهَا ساكنةٌ كميم « نَعمْ » مَا لمْ يلْقَها سَاكنٌ ، وَيُجابُ عمَّا يُجابُ بِ « نَعَمْ » .

(فقولهُ : "مثل نعم " فى أَنهَا يُجابُ [بِهَا] كَماَ يُجابُ بِ " نَعَمْ ") [(٨)]

وَتُسْتَعْمَلُ فى جَوَابِ الاسْتفهَامِ مَشْفُوعَةً بالقَسَمِ لتأكيدِ الإيجَابِ ، قاَل اللهُ ١٨٦(أ)

---

(١) هذا صدر بين نسب إلى أعرابى من بنى أسد ، وعجزه :

أسيٌّ إِنَّني من ذاك إنَّه

وهو فى الرضى ٣٤١/٢ ، ورصف المباني ١٧٧ ، ومغنى اللبيب ١٦٣ ، والخزانة ٢٣٨/٤ .

(٢) (ف) " حملها فى الاستفهامية " .

(٣) فى النسختين " تحكم " .

(٤) فى النسختين " وتحكم عليها " ولعل الصواب ما أثبت ،

(٥) (ف) " فلأنه " .

(٦) فى (ف) " الاستمتاع " ، وفى الأصل " الاستماع " وكلاهما تحريف .

(٧) انظر فى" إي " مغنى اللبيب ١٠٥ ، وجواهر الأدب للإربلى ٢٦٨ ، ورصف المبانى ١٣٦ .

(٨) سقط من (ف) .

تعالى : ﴿وَيَسْتَنبِئُونَكَ (١) أَحَقٌّ هُوَ قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ ﴾(٢) ، وتقُولُ لِمَن قَالَ لَكَ : أَقَامَ زَيدٌ ؟ : إِي وَاللَّهِ ، فإذَا وليَهاَ المقسَمُ بِهِ مِن غَيرِ حَرفِ قَسَمٍ وَفيهِ همزةُ وَصلٍ ففى اليَاءِ من " إي " ثلاثةُ أوجُهٍ :

أحدُهما : فَتْحُ اليَاءِ ، لالتقاء الساكنين نحو " إِيَ اللَّهِ " (٣) ولمْ يكْسِرُوها لاجْتماعِ أَرْبعِ كسرات متواليةٍ ، وهِيَ " الياءُ " فى تقدير كسرتين، وَكَسْرُهَا ، وَكَسْرُ الهمْزَةِ قبْلَهَا ، فقالُوا : " إِيَ اللَّهِ " (٣) كَما قالُوا : " مِنَ اللَّهِ ، وَمِنَ الرَّجُلِ " بفتْحِ النُّونِ .

الثانى : إِسْكانُ الياءِ وَمَدُّهَا فتَجْمَعُ بيْنَ ساكنين بوجُودِ شرْطِهِ وَهُوَ أَنَّ الأوّلَ مِنْهما حَرفُ مَدٍّ ، وَالثَّاني مُدْغَمٌ (٤) كَدَابَّةٍ ، وَشابَّةٍ " .

الثالثُ : حَذفُ الياءِ ، لالتقَاءِ السّاكِنَيْنِ فتقولُ : " إِلَّهِ " بكَسْرِ [الهمْزَةِ](٥) وَحذْفِ الياءِ ، وَهَمْزَةُ الوصْلِ من اسم " اللَّهِ " مَحْذوفةٌ لأجْلِ الدّرْجِ ، وفى اسمِ " اللَّهِ ": بَعْدَهَا وجْهانِ : الجُّر ، وَالنّصبُ ، لحذف حرف القسَمِ ، أمّا الجرُّ فكَما تقولُ : اللَّهِ لأفْعَلَنّ ، فتحذفُ وَتجرُّ اسمَ اللَّهِ خَاصَّةً ، وأمّا النَّصبُ فَهُوَ الأَصْلُ ، لأنّ حرْفَ الجّرِ لاَ يَعْملُ مُضْمراً ؛ لِضَعْفِهِ ، وَقِيلَ : يَتعيّنُ النَّصْبُ ، وَالصّحِيحُ الأوّلُ .

قولهُ : " قبلَ القَسَمْ " يعنى به " إِي " وَحْدَهَا ؛ فإِنَّ " جَيْرِ " قد تُشَفعُ

(١) (فى الأصل " « ويستفتونك " خطأ .

(٢) سورة يونس ٥٣ .

(٣) فى النسختين " إي والله " بالواو ، واالواجب إسقاطها .

(٤) فى النسختين " مدغما " .

(٥) مكانة فى الأصل بياض ، وفى (ف) " بكسر الميم " ولا معنى له ، والصواب ما أثبت ، وانظر جواهر الأدب ٢٦٨ ، وشرح ابن القواس ١١٢٩ .

بالقسَمِ ، وقد لاَ تُشفَعُ بالقَسَمِ [1] ، وَالأكثرُ أَنهَا لاَ تُشفَعُ ، ويَحْتَمِلُ أَن يُرِيدَ بقوله : " قبلَ القسَمِ "[1] في الحرْفَينِ جَميعاً ، لكِنْ في أَحدِهمَا علَى سَبيلِ الجَوازِ وَهُوَ " جَيْرِ " ، وَفِي الآخرِ عَلَى سَبيلِ الوجوبِ وَهُوَ " إِيْ " .

[نَعَمْ وبلَى]

نَعَمْ بمعنَى الوَعْدِ والتَّصْديقِ   بلَى لنقْضِ النَّفْيِ بالتَّحْقِيقِ

أَمَّا وُقوعُ " نَعَمْ " بمعَنى الوعْدِ ففي جوَاب الاستفهامِ [2] ، فَإذا قِيلَ لك : " هَلْ تُكْرِمُنِي ؟ " تقولُ واعداً له بالإكْرام : " نَعَمْ " .

وَقِيلَ : لاَ تكونُ بمعنَى الوعْدِ إلاّ في المستقبل ؛ فإنّه إذا قِيلَ [لَكَ] [3] : " هل قُمْتَ ؟ " فقُلتَ : " نعَمْ " لا يَكُونُ وَعْداً ولاَتَصْدِيقاً .

وَالْحَقُّ التَّفْصِيلُ ، فَيُقالُ : إِذَا وَقعَت في جَوَاب الاستفَهامِ فَإمّا أن يَكون المستفهمُ عنه مَاضياً أو مستقبلاً ، فإن كانَ ماضياً فهي إثباتٌ ، وإن كَان المستفهَم عنه مستقبلاً فهِي عَدةٌ ، وإذَا وَقَعت في جَواب الخَبرِ – نفْياً كانَ أو إثْباتاً – فهِي تصديقٌ لذلك النّفيِ أو الإثبَاتِ ، فإذَا أَخْبَر مُخْبِرٌ فقَالَ : " زيدٌ قَائمٌ " قلت [4] : " نَعمَ " كَمَا تُقُولُ : صَدقْتَ ، أَلاَ ترَى أَنَك لَوْ أَجَبْتَه بِ " لاَ " كُنْتَ [5] مُكذِّباً لقولهِ ، فكَذا إِذَا أَجَبْتَهُ بِ " نَعَمْ " كُنْتَ مُصدِّقاً لقولهِ ، وَإذَا قَالَ

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) انظر " نعم " في رصف المباني ٣٦٤ ، وأمالي السهيلي ٤٤ ، ومغني اللبيب ٤٥١ ، والكتاب ٢٣٤/٤

(٣) سقط من الأصل .

(٤) (ف) " فقلت "

(٥) (ف) " لكنت " .

في النّفيِ : " مَا قَامَ زيدٌ " فإذا أردتَ تصديقَهُ قُلْتَ : " نَعَمْ " ، أَي : ما أَخْبَرْتَ بِهِ مِن نَفْيِ قِيَامِ زَيْدٍ حَقٌّ [1] .

وَإِذَا وقعَت بعْدَ التّقريرِ تكوُن أَيضاً [2] لِنفْيِ ذَلِكَ السّابقِ نحْوُ قَولِكَ: " أَلمْ أُحْسِنْ إِليك " ؟ فَإِذَا قِيلَ في جَوابه : " نَعَمْ " كَانَ نفْياً للإحسَانِ ، أَيْ : نَعَمْ لمْ تُحْسِنْ إليَّ .

قولهُ :

" بلَىَ لنقضِ النّفي بالتّحْقِيقِ "

نَقْضُ النّفْي هُوَ إبطَالُه[3] ، وَإِزالتُهُ ، ويلزَم من إزالة النّفي وإبطَالِه إثْباتُ نَقِيضِه ، وَهُوَ التّحقيقُ [4] ، وهذا معنَى قَوله : " لنقض النّفي بالتّحقيق " ، قَالَ اللّهُ تَعالَى : ﴿ أَلَسْتُ بِرَبّكمُ قَالُواْ بَلَى ﴾ [5] أي : بلَى [6] أَنتَ ربُّنَا ، فَـ " بَلَى " أبطلت نَفْيَ " لَيْسَ " وَرَفَعَتْهُ بنقيضه وَهُوَ الإثْبَاتُ ، وَلوْ قِيلَ [7] في جَوابِ قوله تعالَى : ﴿ أَلَسْتُ بِربّكُم ﴾[5] : " نَعَمْ " كَانَ كُفْراً ؛ لأنّ " نَعَمْ " لِتَصديقِ النفّي على / تَقْدير طَرْحِ الاستفهَامِ فيَصيرُ المعنَى : نَعَمْ لَسْتَ بِرِبّنا ، وَذلك كُفرٌ ، وَكذَا لو قَاَل قَائلٌ : مَا قَامَ زَيدٌ ، فَقلتَ في جَوابه: " نَعَمْ " كُنتَ قد صدّقتَهُ في النّفي ، وَلَو قُلتَ : مَوضعِ " نَعَمْ " : " بَلَىَ " كُنتَ قَدَ كَذّبْتَهُ ؛ لأنَّ " بَلَىَ " تزيلُ النّفَي وَتبطلُهُ ، وَ " نَعَمْ " تُصَدّقُ النّفْيَ وَلاَ تُزِيلُهُ . ١٨٦ب

---

(١) (ف) " صدق ".

(٢) بعده في الأصل " لا " ، وهو لا معنى له هنا .

(٣) في (ف) هكذا " هو تحقيقه إبطاله " وهو سهو وسقط .

(٤) انظر " بلى " في أمالي السهيلي ٤٤ ، ورصف المباني ١٥٧ .

(٥) سورة الأعراف ١٧٢ .

(٦) قوله " بلى" سقط من (ف) .

(٧) بعده في (ف) " نعم " ، وهي في الأصل متأخرة بعد الآية .

فَإن قيلَ : النّفيُ إذَا دَخَلَ عليه الاستفهَامُ صَـارَ إيجَابـاً فيَكـوُن قولـهُ : ﴿ ألَستُ بَربّكمْ ﴾ فى قُوّةِ قَوله : (أنَا ربُّكُمْ) فَلم يَبْقَ نَفْيٌ تُبطلُهُ بَلَى [1] .

قُلتُ : إنّما يُزِيلُ النَّفْي وحْدَهُ ، أمَّا الاسْتِفهَامُ فَلاَ ؛ لأَنهَّا جَوابُهُ ، وَلوْ زَالَ الاستفَهامُ لمْ يحتج إلَى جَوابٍ .

وَقِيلَ : " بَلَىَ " جَوابٌ لِكلاَمٍ مَنْفِيّ اللّفظ مُوجَبِ المعْنَى . وَقِيلَ : هُو للجَوابِ بعْدَ النّفي سواءً كَانَ [2] مَقرُوناً بالاستفهَامِ أَوْ غيْرَ مقرونٍ بهِ .

وَحُـروُف التّصْديقِ وَالإيجَـابِ ستةٌ، وهِيَ " نَعَمْ "، "وَ . بَلَىَ "، وَ " أَجَلْ "، وَ " جَيرِ " ، وَ " إِي " ، وَ " إنَّ " فى أَحَدِ أقسَامِها [3] .

[قَدْ وَكَلاَّ]

قَدْ لِتَوَقُّعٍ وَتقْرِيبٍ وُضِعْ كَلاَّ لِرَدْعٍ وِلزجرٍ مُرتَدِعْ

" قَدْ " إذَا اقتـرنَ بالماضـي أثّرَ فيـهِ مَعْنيينِ ، وَهُما التّـوقّعُ ، وَتقْريبُ الحَالِ ، أمّا التّقريبُ فمعَناهُ أنَّ زَمنَ وجُودِ [4] الفعْلِ قريبٌ من الحَالِ ،وَأمّا التّوقُّعُ فهُوَ الانتظَارُ ، قَالَ سيبويه : أمّا " قد" [5] فجَوابُ قَوْلِ مَنْ يقُولُ: "هَلْ فَعَلَ" [6] ؟ ؛ لأنَّ السّائلَ يتوقَّعُ الجوابَ ، أَي : ينتظِرُهُ ، فيقَالُ له في الجواب :

---

(١) فى الأصل " بل " تحريف .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) انظر : رصف المباني ١٢٤، وشرح ابن القواس ١١٣٢ فقد جاء فيه " وإنما سميت حروف تصديق ، لأن فيها مواطأة للمتكلم على ما يقوله " .

(٤) سقط من (ف) .

(٥) في الأصل " فقد " .

(٦) انظر الكتاب ١١٤/٣ ، ومغني اللبيب ٢٢٧ ، ورصف المباني ٣٩٢ .

"قَد فَعَلَ " ، فإن لم يكن الفعلُ قريباً من زمن الحَال لم يدخلْ عليه " قَدْ"، فإذا قلتَ : " قَدْ قَامَ زيدٌ، ترُيدُ أنَّ زَمَنَ قيامِه قريبٌ من وَقْتِ إخبَارِكَ ، وَوقْتنا هَذَا غَيرُ بعَيدٍ عَنْهُ، وَلذلِكَ يحسُنُ وقُوعُ الماضي موقعَ الحَالِ إذَا كَان مقرُوناً بِ "قَدْ"، ولذلك يقولُ المُؤذِّنُ : " قَدْ قَامَتِ الصَّلاةُ " لقومٍ يتـوقعُـونَ قِيامهَا ويـنتظرونَه ، أَي : قَـد دَنا وَقْتُ قيامِـها وَقَرُبَ، هَذاَ إِذَا اقترنَ بالماضِي ، فَأمّا إذا اقترَن بالمضَارعِ فقالُوا : هُوَ للتّقْليلِ [كَرُبَّ] في الأَسْمَاءِ ، وَمِنْ أمْثَالِ العَرَبِ : " إِنَّ الكَذُوبَ قَدْ يَصْدُقُ " (١) وَ "إنَّ الْجَوادَ قَد يَعْثُرُ " (٢) يُرِيدُونَ : أَنَّ ذَلِكَ قَدْ يَقِلُّ مِنْهُمَا كَمَا تقُولُ : " رُبمَا صَدَقَ الكذوُب ، وَرُبمَّا عَثَرَ الْجوَاد " ، وَلأنَّ معنَاهَا في تَقْليلِ المُستقبَلِ يُناَسِبُ معْنَاهَا في تَقْرِيبِ (٣) الماضي ، لأَنَّ معْنَي التّقريبِ فيهِ أَنّ الزّمانَ الذي بيْنَ قِيامِ زَيدٍ وَزمَانِ الحَالِ قليلٌ ، فَعلَى هَذَا مَعْنَى تقلْيلِهاَ في الفعْلِ المضَارعِ تقرِيبُهُ من زَمنِ الحَال ، ليتحَقّقَ وجُودُه ، قَالَ اللّهُ تَعالى : ﴿ قَدْ يَعلمُ اللّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنْكُمْ ﴾ (٤)

قَوْلُهُ : " كَلاَّ " إلى آخرِه ، أمَّا " كَلاَّ " فَحرْفٌ مَعْنَاهُ الرَّدْعُ وَالتّنْبِيهُ (٥)

---

(١) سقط من (ف).
وهو مثل يضرب للرجل تكون الإساءة الغالبة عليه ، ثم تكون منه الهنة من الإحسان ، انظر مجمع الأمثال ١/٢٥ .

(٢) وهذا المثل يضرب لمن يكون الغالب عليه فعل الجميل ، ثم تكون منه الزلة . ينظر مجمع الأمثال ١/١٧ .

(٣) (ف) " تقليل " تحريف .

(٤) سورة الأحزاب ١٨ .

(٥) نسب هذا المعني للزجاج ، وقال غيره : إنها للردع والزجر .
انظر شرح ابن االقواس ١١٣٤ ، ومغني الليب ٢٤٩ ، وجواهر الأدب ٥٠٥ ، وابن يعش ٩ / ١٦ .

قالَ اللَّه تعالي : ﴿ فأمَّا الإنْسَانُ إذَا مَا ٱبتَلاهُ رَبُّهُ فَأَكْرَمهُ وَنَعَّمَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَنِ ، وَأَمَّا إذَا مَاٱبْتَلاهُ فَقَدَرَ عَلَيْه رِزْقَهُ فَيَقولُ رَبِّي أَهانَنِ كَلاَّ ﴾ [1] أَيْ : ارْتَدِعْ عَنْ هَذاَ وَتنَبَّهْ علَى الخطَأِ فيهِ ، فَلَيْسَ الأمْر كَذلِكَ ؛ لِأَنَّه قَدْ يُوسَّعُ في الدُّنْيا عَلَى الكُفَّارِ وَلَيْسُوا عِنْدَهُ مِنْ أَهْلِ ٱلكَرَامَةِ ، وَقَدْ يُضَيِّقُ علَى ٱلأنْبِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ ؛ إِمَّا للاسْتِصْلاحِ عِنْدَ مَن يَرَى ذَلِكَ ، وَإِمَّا لِأَنَّهُ لاَ يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ .

وَهِيَ – أَعْني " كَلاَّ " – عَلَى أَرْبَعَةٍ مثْلُ " حَتَّى ، وَأَمَّا " ، وَقدْ جَاءتْ علَى أَرْبعةِ أَضْرُبٍ في ٱلقُرآنِ :

أَحَدُها : أَن تكُونَ زَجْراً وَرَدْعاً بمنزلَةِ « إلاَّ » كَمَا في الآيَةِ المقدَّمِ ذكْرُهَا .

وَالثَّاني : أَن تكونَ بِمَنزلَةِ [2] " أَلاَ " التي للتَّنبيهِ فَيُفتَتَحُ بهَا الكلاَمُ كَقوله١٨٧(أ) تعَالَى : ﴿ كَلاَّ لاَ تُطِعْهُ ﴾[3] .

الثَّالثُ : بمعْنَى قولِكَ : " حَقًّا " كقَوله تَعالى : ﴿ كَلاَّ[4] إنَّ ٱلإنْسَانَ لَيطْغَى ﴾[5] . أَيْ : حقاً .

[الرَّابعُ أَن] [6] تكُونَ بمعْنَى " إِي " إِذَا وَقعَ بعْدَهَا ٱلقَسَمُ كقَولهِ تعالى: ﴿ كَلاَّ وَالقَمَرِ ﴾ [7] مَعْناهُ : إِي وَالقَمَرِ .

وَلاَ يُوقفُ عَلَى القِسْمِ الرَّابعِ .

---

(١) سورة الفجر الآيات ١٥ ، ١٦ ، ١٧ .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) سورة العلق ١٢ .

(٤) قوله " كلا " سقط من (ف) .

(٥) سورة العلق ٦ .

(٦) تكملة يوجبها السياق .

(٧) سورة المدثر ٣٢ .

[إذْ ، وإذَا]

إذْ للْمضِيّ وَ "إذا " للآتِي   وَقَدْ تَكُونُ للمُفاجَآتِ

" إذْ" ظَرفٌ للمـاضي من الزّمـان ، وَهِيَ مَبنيّـةٌ وعِلّةُ بنائِهَا شَبـهـهُـا(1) بالموصُول في افتقارِهَا إلى الجُملةِ التي تضافُ إليهاَ ، لأنّها هِيَ التي توضّحُها.

وَقِيلَ : بنُيَتْ؛ لأنَّها عَلَى صِيَغِ الحروُفِ، فـَ " إذْ " بمنزلةِ " إنْ "، وَ«منْ» ، وتضـافُ إلي الجملتين الاسميّة والفعليّةِ نحو " قمتُ إذْ قَامَ زَيدٌ " ، وَ " قُمتُ إذْ زيدٌ قَائمٌ " ، وَموضعُ الجـملةِ جرٌّ بإضافتِهَا إليـها ، وتتعلّقُ بالفعْلِ قبلَها ، أو بمَا يقومُ مقَامَهُ .

وإذَا دخلتْ على فعلٍ مُضارعٍ جَازَ تأخيرُهُ نحو : " جئتُك إذْ زَيدٌ يقومُ " وَلاَ يحسنُ تأخيرُه إذا كان َماضياً نحو " جئتُكَ إذ زيدٌ قَامَ " ، لأنّك قد أضفتَها إلي جُملةٍ اسميّةٍ فاستغني بدَلاَلةِ " إذْ " على المضيّ عن ذكر الفعْلِ مَاضِياً بعْدَ الاسمِ ، بل الواجبُ أن يُقالَ : " جئتُك إذْ قَامَ قَائِمٌ " .

قـولُهُ : " وَإذَا لْلآتـيِ " يُرِيدُ بالآتي : المستـقبلَ ، وبُنَيتْ لتَضَـمّنـهـا مـعْنَى حَرفِ الشّرطِ ، ولذلك اختصت بالدّخُول على الفعْلِ ، فإن (2) وقعَ بعدَهَا اسمٌ قدّرَ بينَها وَبينَه فعلٌ ليتوفّر عليها ما تقتضيه من الفعْلِ ؛لأجل معنَى الشّرطِ الذي يُؤدّيه ، ولذلك تقلبُ معنَى الفعلِ الماضِي إلي المستـقبل كَمَا تقلبه " إنْ " [نحوُ] قوله تـعَالى : ﴿ إذَا السَّمَاءُ انْشَـقَّتْ ﴾ (3) ، فـَ " السّمـاءُ " فَاعلُ فعْلٍ مُقدّرٍ ، وَإذَا وقعَ بعْدَهَا منصوبٌ فَهُوَ مفعُولُ فعْلٍ مُقدّرٍ كَقَولِ الشّاعرِ :

---

(1) في (ف) " تشبهها " .

(2) في (ف) " فإذا " .

(3) سورة الانشقاق الآية ١ .

إذا ابنَ أَبي مُوسَى بِلاَلاً أَتَيْتِهِ   فَقَامَ بفأسٍ بَينَ وِصلَيْك جَازِرُ [1]

وَالتّقديرُ إذا أَتيتِ ابنَ أبي موسى بلالاً أَتَيْتِهِ ، وَ " بِلاَلاً " بَدلٌ أو عطْفُ [بَيانٍ] ، وَموضِعُ الجُملةِ بعدَهَا جرٌّ بالإضَافةِ ، وَتتعلّقُ بجوابها [2] ؛ لأنّها مضافةٌ إلَي مَا بعدَهَا فلا يكونُ عَاملاً فيها [3] ، فَإذا قُلتَ : " إذَا قُمْتَ قُمْتُ " ، فَ " إذَا " ظَرفُ لِ " قُمْتُ " الأخيرِ .

قولُه :

" وَقَدْ تكُونُ للمُفاجآتِ "

يريد أنَّ " إذَا " لهَا معْنًى آخَر غَيرُ مَعْنَى المجَازاةِ وَتصيرُ ظَرفَ مكَانٍ ، ولذلك تقولُ : " خَرجتُ فإذَا زَيدٌ قائمًا ، تنصُبُهُ على الحَالِ ، فلولاَ أنَّ " إذَا " هِيَ الخَبرُ لَمَا جَازَ نصبُهُ ، ولا يجوزُ أن تكُونَ خَبراً عن الجُثّةِ وهِيَ ظرفُ زمانٍ فتعيّنَ أن تكُونَ مكَانَاً كمَا تقولُ : " خرجُت فبحضرتي زَيدٌ " ، وَمِنْهم [4] مَن يجعلُهَا زَمَانِيَّةً ، وَإذَا رفعْتَ " قَائمًا " جعلتَهُ خَبراً ، وَ " إذَا " ظَرفاً له . وَتقَعُ جَواباً للشرط كالفاءِ لِمَا بينَ المفاجَأة [5] وَالتّعقيبِ مِنَ المُنَاسبَةِ ، وأمَّا " إذْ " : فتكُونُ أيضاً للمفاجَأةِ كقولك : " بَيْنَا زَيدٌ قَائمٌ إذْ رَأَى عَمْراً " وَ بينَمَا نَحْنُ قَائمُونَ إذْ خَرَجَ عَلَينا فَلاَنٌ " ، وَقِيلَ : هِيَ زائدةٌ [6] ؛ لأنَّ " بَيْنَا " هي "بَيْنَ"

---

(١) البيت لذي الرمة ، وهو في ديوانه ١٠٤٢ برواية :

إذا ابن أبي موسي بلال بلغته .

وانظر الكتاب ٤٢/١ ، والمفصل ٥٠ ، والخزانة ٥٣/١ ، وابن يعيش ٣١/٢ ، ٩٦/٤ ، والخصائص ٣٨٠/٢ .

(٢) في هذا خلاف ، انظر مغني اللبيب في مبحث " إذ" ١٢٠ .

(٣) لامتناع أن يعمل المضاف إليه فى المضاف .

(٤) وهو الزجاج ، انظر مغني اللبيب ١٢٠ .

(٥) فسرابن القواس المفاجاة بقوله : " وهي عبارة عن موافقة الشيئ في حال أنت فيها " ينظر شرحه علي الألفية ١١٣٧ ، والكتاب ٢٣٢/٢ .

(٦) في ابن يعيش ٩٩/٤ « كان الأصمعي لا يرى إلاّ طرح « إذ » من جواب بينا وبينما » .

وَالألفُ نشَأت مِنْ إشباعِ الفتْحة ،وَالجُملةُ بَعْدَهَا في مَوْضعِ جرٍّ بإضَافةِ "بَيْنَ" إليهَا ، وَهِيَ متعلقةٌ – أعْني " بينَا " ـ بجَوابِهَا ، فإذا أتَيْتَ ب " إذْ " وأضَفْتَهَا إلىَ الجَوابِ امْتَنعَ عَملُهُ فى" بَيْنَ " ؛ لِأنَّ المضَافَ إليهِ لاَ يتَقدّمُ مَعْمُولهُ عَلى المضَافِ الذي هُوَ " إذْ " ، وَلذلِكَ لمْ يذكُرْ صَاحِبُ الأرجُوزةِ أنّها للمُفاجَأةِ .

[هلْ ، وإن]

/ وَهَلْ للاستِفْهامِ وَالْهَمْزُ وَإنْ تكُونُ نَفْياً ، وَتُزَادُ مِثلَ أنْ ١٨٧ب

الاستفهامُ : طَلَبُ الفَهْمِ ، وَهُوَ مصْدَرٌ، والموضُوعُ له حرفَانِ، وَهُمَا "هَلْ"، وَ الهمَزةُ .

قولهُ : " وَالهمْزُ " معطوفٌ عَلَى " هَلْ " ، تقديرُه " هَلْ " ، وَالهمْزُ للاستفهَامِ ، وفي بَعْضِ الروايات [وَهَلْ للاسْتِفهَامِ كَالْهَمْزِ] [١] ، والصَّحيحُ من الرّوايَاتِ : " وَهَلْ للاسْتِفهَامِ وَالْهَمْزُ " [٢] .

وَمِنهم مَن يلحُق " أمْ " بهِمَا [٣] ، وَالصَّحيحُ أنَّها غَيْرُ خَالصَةٍ للاستفهَامِ حينَ استعمَالِها فيه ، بَلْ تُفيدُ العَطْفَ ، ولذلك اقْتَصَرَ الشّيخُ علي ذِكْرِ الحَرْفيْنِ وهُمَا " الهمزَةُ " ، وَ " هَلْ " ، وهَذَان الحرفَانِ لا يخْتَصّانِ بَلْ يدخُلانِ على الجُملتينِ الاسّميةِ وَالفعْليةِ نَحْوُ " هَلْ قامَ زيدٌ " ، وَ " هلْ زَيدٌ قَائمٌ " ، وَ " أقَامَ زَيدٌ " ، وَ " أزيدٌ قَائمٌ " ، وَالهمزُ أعمُّ استِعْمالاً وأكْثرُ تصرّفاً ، ولذلك تَقَعُ معهَا " أمْ " للمعَادلَةِ – وَلاَ تَقعُ " أم " التى [٤] للمعَادلةِ بَعدَ " هَلْ " [٥] نحو " أزَيدٌ

---

(١) إضافة مأخوذة من شرح ابن الخباز علي الألفية لوحة ١٠٥/ ب ،وهي في شرح ابن القواس١١٣٨.

(٢) في (ف) " كالهمز " .

(٣) منهم ابن يعيش في شرحه علي المفصل ٨/ ١٥٠ ،وانظر النكت الحسان لأبي حيان٢٨٩ .

(٤) بعده في (ف) " هي " .

(٥) في (ف) " بل هو " بدل " بعد هل " .

عندكَ أَمْ عمروٌ " ؟ ، وَ " أَقَامَ زَيدٌ أَمْ قَعَدَ " ؟ ، ومَعنَى المعَادلةِ : المساوَاةُ ، وهُوَ أَن يكونَ مَاَ بَعْدَ " أَمْ " مُساوِياً لَماَ بَعدَ الهمَزةِ ، فَإن كَان بعَد الهمزَةِ اسمٌ فَماَ بَعدَ " أَمْ" كذلِكَ ، وَإن كَانَ بعْدَهَا فِعلٌ فمَا بعدَ " أَمْ" فِعْلٌ علَى ماَ مَثَّلْناَ ، فهَذاَ معنَى المعادلةِ ، فَافْهَمْهُ . فإذَا قُلْتَ : " أَزيدٌ قَامَ أَمْ قعَد ؟ " لمْ تكُنْ " أَمْ " مُعَادلةً لِلْهمَزةِ ، إذْ لاَ مُعَادَلةَ بيْنَ الاسْمِ وَالفعْلِ .

وَتُسْتعمَلُ الهمْزَةُ فى التّقريرِ ، ولاَ تُسْتعمَلُ فيه " هَلْ " ، وتُسْتَعْمَلُ في الإنكارِ دُونَ " هَلْ" [1]، وَتدخُلُ علَى حُرُوفِ العَطْفِ كَالْوَاوِ ، وَالفاءِ وَثُمَّ ، وَأَمَّا " هَلْ " فتدخُلُ حروفُ العطْفِ عَليها – قاَلَ اللّه تعالى : ﴿ أَوَ مَن كَانَ مَيْتاً فَأَحْيَيْنَاهُ ﴾ [2] ، وَقَال تعالَى : ﴿ أَفَمَنْ كَانَ علَى بَيِّنَةٍ مِن رَبِّهِ ﴾ [3] ، وقَالَ : ﴿ أَثُمَّ إِذَا مَاَ وَقَعَ آمَنْتُم بِهِ ﴾ [4] .

قَاَل الفَرّاءُ : إنّما دَخَلَتِ الهَمْزةُ على حُرُوفِ العطْفِ خَوْفَ اللّبْسِ بهَمْزةِ التّعْديةِ إذا دَخَلَتْ عَلَى الفعْلِ ، فإذَا قُلتَ : أَقَامَ زيدٌ ؟ جَازَ أن تكُونَ الهَمزةُ للتَّعْدِيَةِ وَقَدْ حذفَ المفعُولُ ، وَجَازَ أن تكُونَ للاستفهَامِ ، فَإذا قُلتَ : "أَوَ قَامَ زَيدٌ" تَمَحّضَت للاستِفْهَامِ . وتَقعُ [5] مَعَ المبدَلِ من أسمَاءِ الاستفهَامِ نَحْوُ : مَنْ ضَرَبْتَ ؟ أَزيداً أَمْ عَمْراً ؟ .

---

(١) انظر ذلك في مغني اللبيب ٢٤ – ٢٧ ، وشرح الألفية لابن القواس ١١٣٨ ، وابن يعيش ١٥١/٨ ، والإيضاح في شرح المفصل ٢٣٩/٢ .

(٢) سورة الأنعام ١٢٢ .

(٣) سورة هود ١٧ .

(٤) سورة يونس ٥١ .

(٥) أي : الهمزة .

وأمّا " هَلْ " فلا تقَعُ في هذه المواضعِ ، وتدخلُ عليها حروفُ العطْفِ كقوله تعالى : ﴿ فَهَلْ أنتمْ منتهوُنَ ﴾ (١)، ولاَ يقعْنَ بعدَهَا ، وقاَلَ سيبويه (٢): إنَّ "هَلْ " بمنزلةِ " قَدْ " وَالاسْتفْهامُ بالهمزةِ مَعَها مُقَدّرة فكَأنّك قُلتَ : " أَهَلْ قَامَ زَيدٌ "؟ ولذلك دخلَتْ عليهَا الهمزةُ في قول الشّاعر :

أَهَلْ رَأَوْنَا بِسفَحِ القُفّ ذِي الأكَمِ (٣)

فلو كانت للاستفهامِ لَمَا جَازَ الجمْعُ بينهَا وبَيْنَ الهمْزَةِ .

وقولُه تعاَلى : ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ ﴾ (٤) هِيَ فيه بمعني " قَدْ " ، وهِيَ – إذَا استعملت بِمَعْنَى " قَدْ " ـ مُخْتَصّةٌ بالفعلِ ، وَالصّحيحُ أنَّها للاستِفْهامِ، وَيدخُلهَا معنَى " قَدْ " لكِنْ مَجَالُهَا فيهِ دُونَ مَجَالِ الهَمْزةِ علَى مَا سَبقَ ذِكْرُهُ ، وَلذلك شبّهَها صَاحبُ الأرجُوزةِ بالهمَزةِ وَلمْ يجعلْها أَصْلاً في الاسِتفهاَمِ.

قولُه :

" وَإنْ تكُونُ نَفياً وتُزادُ مِثْلَ أَنْ "

أمَّا كونُهَا " نفْياً " فكقوله تَعَالى: ﴿ إنِ الكَافِرُونَ (٥) إلاَّ فيِ غُرُورٍ ﴾ (٦)، لأنّ " إلاَّ" لاَ تُسْتعْمَلُ مُفرّغةً إلاّ بعَد النّفي ، وَقَدِ اسْتُعمِلَتْ في الشّعر استعمالَ

---

(١) سورة المائدة ٩١ .

(٢) انظر الكتاب ١/ ٥١ ، ٤٩٢ .

(٣) هذا عجز بيت من قصيدة قالها زيد الخيل في غارة أغارها علي بني يربوع وصدره :

سائل فوارس يربوع بشدتنا

انظر ديوانه ١٠٠ والخصائص ٤٦٣/٢ وابن الشجري ١٠٨/١ ، والمفصل ٣١٩ ، وشرح ابن القواس ١١٣٩ ، وشرح عمدة الحافظ ٣٨٥ .

(٤) سورة الإنسان ١ .

(٥) في الأصل " الكافرين " خطأ .

(٦) سورة الملك ٢٠ .

" مَا " فَرفعُوا بها الاسْمَ وَنُصبُوا بِهَا [١] الخَبَرَ [٢] ، قال[٢] الشَّاعِرُ[٢] :

إنْ هُوَ مُسْتَوْلِياً عَلَى أَحَدٍ   إلاّ عَلَى أَضْعَفِ المَنَاحِيسِ [٣]

وَهُوَ مذهبُ المبرِّدِ [٤] ، وَلِ " إن " المكسُورة الِهمْزةِ الخَفِيفَةِ أَرْبَعَةُ مَواضِعَ:

أحدُهَا : أَن تكُونَ نافيةً كَـ « مَا » .   ١٨٨(أ)

الثَّاني : أَن تكُونَ شرطاً كمَا سَبقَ فى بَاب الشَّرطِ .

والثالِثُ : أَن تكُونَ مُخفَّفةً من " إنَّ " الثَّقيلةِ كمَا سَبقَ في قوله : [٥]

وَإن تخفف " إِنَّ " فَهْيَ تَعْمَلُ

الرَّابِعُ : أَن تكُونَ زائدةً بَعدَ " مَا " النَّافيةِ ، وَقد تقدَّم ذكْرُهَا فِيمَا يُبْطِلُ عَملَ "مَا" [٦] .

قولُه : " مثل أَنْ " يُريدُ (أَنْ) في بَاب " أَنِ " المفتوحةِ الهمزَةِ المخفّفةِ تُزَادُ بعدَ " لَماً " كقوله تعالى [٧] : ﴿وَلَمَّا أن جَاءتْ رُسُلُنَا لُوطاً﴾[٨] وَإنما

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) في الأصل " قول " .

(٣) لم أقف علي قائله

وهو في المقرب ١/١٠٥ ، والتصريح ١/٢٠١ ، والخزانة ٢/١٤٣ ، والهمع ١/١٢٥ .

(٤) انظر المقتضب ١/١٨٨ ، ٢/٣٦٢ .

(٥) انظر ٢/٦٣ فيما مضى .

(٦) انظر ٢/٣٥ فيما مضى ، ثم انظر هذه المواضع في المقتضب ١/١٨٨ .

(٧) في (ف) " كما في قوله تعالى " .

(٨) سورة العنكبوت ٣٣ .

حكَـمُوا بـزيـادتِـهَا هـنُا ؛ لأنَّ " لَمّا " ظــرفُ زَمــانٍ ، وظُـروفُ الـزّمانِ تُـضَـافُ إلـى الجُـمُلِ (١) الـفِعْليَّةِ ، وَتجـعلُ ماَ بعـدَهَا من الجُمَلِ فى حُكْمِ المفْرَدِ ، وَ " لَمَّا " لاَ تُضَافُ إلَى المفْردِ .

وَ " أَنِ " المفتُوحةُ الهمزةِ أيضاً علَى أَرْبَعةِ أَضْرُبٍ(٢) :

زَائـدةٌ كَمَـا ذكَـرَ ، وَمُخَـفَّـفَـةٌ من الثّـقيلَةِ كَمَـا تـقـدَّم في بَابِهَـا ، ونَاصِبَةٌ للـفِعْلِ المُسْتَقْبلِ كَـمَـا سبَقَ في نَوَاصبِ الفِعْلِ، وَمُفَسِّرَةٌ بِمَعْنَى: " أَيْ " لِمَا في مَعْنَى القَوْلِ كـقَـولهِ تعَالَى : ﴿ وَنَادَيـنَـاهُ أن يَا إبْرَاهِـيمُ ﴾ (٣) ؛ لِأنَّ النّـداءَ فـي معْـنَى الْقَولِ ، وَاحْتـرزْنَـا بقولنا " فــي مَـعْـنـىَ القَوْلِ " عَن نَفْسِ القَوْلِ ؛ فإنَّه يُحْكَى مَا بَعْدَهُ .

---

(١) في (ف) " الجملة .

(٢) انظر هذه الأضرب في مغني اللبيب ٤١ - ٥٠ .

(٣) سورة الصافات ١٠٤ .

[لو ، ولولا ، وألا]

لَوِ امتِنَاعٌ لامتِنَاعٍ وُضِعاَ   لَوْلاَ امتِنَاعٌ لِوُجُودٍ وَقَعاَ

لَولاَ مَعَ الأفعَالِ حَرفُ حَضٍّ   أَلاَ للاستفتَاحِ أوْ لِلعَرْضِ

قولُهُ " لو امتِنَاعٌ "يُرِيدُ (لَوْ) حرفُ امتنَاعٍ ، فَإذَا قلتَ : لوَ قَامَ زَيدٌ قمتُ ، فمعَنَاه امتنَاعٌ لامتنَاعٍ ، وهُوَ ظَاهرٌ ، فقولهُ : " لو " يُرِيد لَوْ حَرفٌ يمتنعُ به الجوابُ ـ وَهُوَ الثاني ـ لامتنَاعِ الأوّلِ ـ وَهُوَ الشَّرْطُ ـ قَالَ اللَّهُ تَعالَى : ﴿ ولَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا ﴾ [1] فامتنعَ الثَّاني وَهوُ الرَّفعُ لامتنَاعِ الأوَّلِ وهِيَ [2] المشيئةُ، وَيدخلُ على[3] الثاني ـ الذى هَوُ جَوابٌ ـ لاَمٌ مُعترضةٌ فى جَوابِ " لَوْ " لدخُولها على الفعلِ الذى هَوُ الجَوابُ فهذه بمنزلة الفاءِ الدّاخلةِ على الشّرطِ ، لكن الفاءُ تختصُّ بالجُملةِ الاسمّيةِ ، ويلزمُ دخولهُا فيها ، واللّامُ لاَ يلزَم دخُولها، وإن دخلت أكّدت ، وَ " لَوْ " حرفٌ شَرطيٌّ فيماَ مَضَى ،أمَّا كَونُها حَرفَ شَرطٍ فلأنَّ الثانيَ يتوقّفُ وُجودُهُ على وجُودِ الأوّلِ ، فإنَ لم يوجد الأوّلُ لم يوجدِ الثّاني؛ لأنّ انتفاءَ الأوّلِ سَبَبٌ فى انتفاءِ الثّاني وَهِيَ [4] تدخُلُ على جُمْلتَيْنِ فتجعلُهَما فى حُكْمِ جُملةٍ وَاحدةٍ .

وَأمَّا كوُنُه للماضي فَظاهرٌ، وَهِيَ بعكْسِ " إنِ" الَشّرطيةِ ، وَإنْ دخَلتْ علَى مُسْتقبَلٍ قَلبَتْ معنَاهُ إلى المَاضي ، قَالَ سُبْحانَهُ : ﴿ لَوْ يُطِيُعكمُ فى كَثيرٍ منَ الأَمْرِ لَعَنِتّمْ ﴾ [5] أيْ : لوْ أَطَاعَكُم ،ولمْ تعمل " لَوْ " مَعَ اختصاصِها

---

(١) سورة الأعراف ١٧٦ .

(٢) (ف) " وهو " .

(٣) (ف) " فى " .

(٤) (ف) " وهو " .

(٥) سورة الحجرات ٧ .

بالفعلِ ؛ لأنَّ الماضِي لا يقبلُ الإعْرابَ ؛ وَلم تقلب معنَاه إِلَى المستقبَل فلم تَعْمَلْ في مَوْضعهِ ؛ وَلاخْتِصَاصِهَا بالفعْلِ إِذَا وَقَع بَعدهَا اسمٌ قدّرَ له فِعْلٌ يَعْملُ فيهِ كقوله تعالى : ﴿ لَوْ أَنْتُم تَمْلِكُونَ ﴾ [1] ف " أَنْتُمْ " مرفُوعٌ بِ " تَمْلِكُونَ " أُخْرَى غَيْرِ هَذهِ المذكُورةِ ، لكنَّ هذهِ المذكُورَةَ مُفَسِّرَةٌ لِ " تملِكُونَ " المقَدَّرَةِ ،

فَأمَّا قولُ عديّ بنِ زَيدٍ :

لَوْ بِغَيْرِ المَاء حلْقِي شَرِقٌ كنتُ كالغصَّانِ بالماء اعتصَارِي [2]

فَأَوقعَ جُمْلَةً اسمِيَّةً موقِعَ جُمْلَةٍ فعليّةٍ ، وَالجُملةُ تُغْني عن الجُمْلةِ؛ لِتَناظُرِهِمَا ، وَهُوَ أَوْلَى مِنْ حَمْلِ البَيتِ عَلَى رَفْعِ " حَلْقِي " بفعْلٍ مُضمَرٍ يُفَسّرُه / " شَرِقٌ " [3] ؛ لأنّه يَبْقَى " شَرِقٌ " خَبراً لمبتَدأٍ آخَرَ مَحْذُوفٍ وذَلِكَ يَقْتَضِي ١٨٨ب أَنَّ له موْضِعاً من الإعْرابِ ، وَكونُهُ مُفَسّراً يقْتَضِي أَنَّه لاَ موْضِعَ له .

وَقِيلَ : " كَانَ " مُضْمَرة وَفِيها ضَميرُ الشَّأنِ، وَالمبتدأُ وَالخبرُ خبرُهَا ، أَي: لَوْ كَانَ حَلْقِي شَرِقٌ .

وقَد يحذفُ جَوابُ "لوَ" تَعْظيماً للأَمْرِ وَلِلْعلْمِ بأنّها تَقْتَضِي الجوَابَ ، فَإِذَا قُلْتَ لعبدك : لَوْ فَعلْتَ سُوءًا ، وَأَمْسكتَ عَنِ الجَوابِ تَهْويلاً عليْهِ ، فَإِنّه يتوقّعُ أَنواعَ المكرُوهِ ، وَلوْ أَتيتَ بالجوَابِ فَقُلتَ : لو فعَلْتَ سُوءًا ضَرِبْتَ،لَمْ يبْقَ مِنْ أَنوَاعِ المكرُوهِ إِلاَّ الضَّربُ ، وَلَعلّهُ رُبّما هَانَ عَليْهِ فَلمْ يَرْتَدِعْ .

---

(١) سورة الإسراء ١٠٠.

(٢) البيت في ديوان عدى بن زيد ٩٣ .

وهو من شواهد سيبويه ٤٦٢/١ ، وأوضح المسالك ٢٠٥/٣ ،وشرح ابن القواس ١١٤٤ ، والخزانة ٥٩٤/٣ ، ٤٦٠/٤ ، وشرح التصريح ٢٥٩/٢ ،وشرح الألفيه للمرادى ٢٧٨/٤.

(٣) نسب في شرح الألفية للمرادي ٢٧٨/٤ ، وشرح التصريح ٢٥٩/٢ إلى أبي علي الفارسى .

وتقولُ : " لَوْ أَنَّك قمْتَ لَقمتُ " وَتَفْتحُ (١) " أَنَّ " ؛ لأنَّها فاعلةٌ ، فـَ " أَنَّ " وَمَا بعدَهَا في موضعِ رَفْعٍ بفعلٍ دلّ عليه معنَى " أنَّ " ، أَي : لوْ تَحَقَّقَ أَنَّك قَائِمٌ لَقُمْتُ ، وَالدَّليلُ علَى أنَّك تُقَدِّرُ فعْلاً من معنَى " أَنَّ " أَنَّكَ لو حَذفْتَ " أَنَّ " وَاسْمَهَا لَجَرَتْ « لَوْ » عَلَى أَصْلِهَا فَكُنتَ تقُولُ : " لَوْ قُمْتَ لقَمْتُ " .

وتكونُ " لَوْ " للتمنّي فَينْصَبُ جَوابُهَا مع الفاَصِل[مِثْلُ](٢) : " لوْ تَأتِينَا فَتُحَدِّثَنَا " ، وَالأجْوَدُ الرَّفْعُ .

وَ " لَوْ " عَلى أَرْبَعةِ أَضْرُبٍ ، امتناعٌ لامْتناعٍ ، فَإن دَخلَتْ علَى شَرطِهاَ وَجَوابِه " لَمْ " صَارَتْ وُجُوداً لوجُودٍ ؛ لأنَّ الامْتِناَعَ نَفْيٌ ، وَانْتفاءُ النَّفْي إيجابٌ، فَإذَا دخَلَتْ " لَمْ " على الأوّلِ وَحْدَهُ كانت امْتِنَاعاً لوُجُودٍ . فَإن دَخَلَتْ على الثَّاني (٣) وَحْدَهُ كَانَتْ وُجُوداً لامْتِنَاعٍ (٤).

قولُهُ : " لَولاَ امتناعٌ لوُجُودٍ " إنَّمَا كَانت امْتناعاً لوُجُودٍ ، لأنَّها مُركَّبةٌ من " لَوْ " ، وَ " لاَ " فَنَفتْ " لاَ " امْتِنَاعَ الأوّلِ فَصَارَ وُجُوداً ، وَلَمْ يَدخُلْ علَى الثَّاني – وَهُوَ الجَوابُ – مَا يَنْفِي امتنَاعَه فَبَقِيَ علَى نَفْيِه ، فَإن قُلتَ : " لَولاَ زَيدٌ لَمْ أَقُمْ" كَانَتْ وُجُوداً لِوُجُودٍ ، وَالاسْمُ بَعْدَهَا مُبْتداٌ وَلاَ خبَرَ لَهُ ، ويَلزمُ حَذْفُ الخَبرِ ، لِطُولِ الكلاَمِ بجَوابِ " لَوْلاَ"، وَلِسدّ جَوابِ " لَولاَ " مَسَدَّهُ ، ولِلْعلْمِ بِهِ ؛ لأنَّ التَّقْديرَ" لَوْلاَ زَيدٌ مَوْجُودٌ لأكْرَمْتُك " (٥) ، وَلاَ يَجوزُ أن يكَونَ جَوابُ " لَوْلاَ " هُوَ الخبَرُ ؛ لأنَّه جُملةٌ وَلاَذكْرَ لِلْمبتدأ فِيهَا ، وَإِذَا لمْ يكُنْ فيه ضَمِيرٌ لِلْمُبْتَدأ ، وَلاَ بُدَّ لِلْمُبْتَدأ من خَبَرٍ ، تَعيَّنَ حَذْفُهُ.

---

(١) في(ف) " بفتح " .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) وذلك نحو " لو درست لم تنجح "

(٥) هكذا ، والأولى " لولا زيد موجود لم أقم " ؛ ليتفق مع المثال .

قولُه :

" لَوْلاَ مَعَ الأفْعَالِ حَرْفُ حَضٍّ"

الحَضُّ : هُوَ الْحَثُّ علَى إيقَاعِ الفِعْلِ ، وَقَدْ تقدّمت أحْرفُ التَّحْضِيضِ فى صَدْرِ الأرجُوزَةِ (١).

وَأمَّا "ألاَ" فكَمَا قَالَ في المعنيين وَهُمَا استفتَاحُ الكَلامِ بهَا ، وَالعَرْضُ ، وَتدخُلُ علَى الجُمْلَتَيْنِ ، وَعلَى الحرْفِ نَحْوُ " ألاَ زَيدٌ قائمٌ " ، " ألاَقَامَ زَيْدٌ ، ألاَ لاَ يَقُمْ زَيدٌ ، وَأمَّا العَرْضُ فقَدْ تَقدّمَ فى نَواصِبِ الأفْعَالِ .

[حتى ، وأمّا]

حَتَّىٰ تُسَمَّى غَايَةً في الجُمَلِ ۞ أمَّا لِتَفْصِيلِ كلاَمٍ مُجْمَلِ

يُرِيدُ أنَّ " حَتىَّ " إذَا دخَلَتْ على الجُمْلةِ الاسْمِيّةِ وصَارتْ حَرفَ ابتَداءٍ لاَ يُخْرِجُهَا [ذَلِكَ] عَن كَونِهَا غَايةً ، يَدلُّ على ذلك قولُ امرئ القيسِ :

سَرَيْتُ بهم حتَّى تَكِلَّ مطيُّهمْ ۞ وَحَتّى الجِيَادُ ما يُقَدْنَ بِأَرْسَانِ (٢)

فعَطفَ " حَتىَّ " الثّانيةِ وهِيَ حرفُ ابتداءٍ علىَ " حَتَّى " الأوُلَى التى هِيَ غَايةٌ بدليل نصْبِ الفعْلِ بعدَهَا بِ " أنْ " مُضْمَرةً ، فهِيَ فى جميع أحْوالِهَا [لاَ تَخْرُجُ] عن معْنَى الغَايةِ ، وَقالَ الزّجاجُ (٣) : إنَّ الجُمْلةَ مَن المبتدَإ وَالخَبرِ

---

(١) انظر ٢٠٧/١ ، والكتاب ٢٧٩/١ ، والإنصاف ٥٢ - ٥٦ ، وابن يعيش ١٢٠/٣ ، ١٤٥/٨ ، والجنى الدانى ٢٤١ ، ورصف المبانى ٢٩٢ .

(٢) انظر الديوان ٩٣ برواية " مطوت بهم " .
وهو فى الكتاب ٤١٧/١ والمقتضب ٣٩/٢ وابن يعيش ٧٩/٥ ، ١٥/٨ ، وأسرار العربية ٢٦٧ ، ورصف المبانى ١٨١ .

(٣) انظر مغنى اللبيب ١٧٦ ، والجنى الدانى ٥٥٢ ، فقد نص عليه ، وفى شرح ابن القواس ١١٤٩ " خلافا للزجاجى " ، وهو خطأ .

بَعْدَهَا في موضعِ جرٍّ ، لَمَّا رَآهَا معْطُوفةً في بَيْتِ امْرِئِ القَيْسِ علَى الجارَّةِ ، ولاَ بُعْدَ في عَطْفِهَا علَى الجارّةِ مِنْ حَيْثُ /المُشارَكَةُ في المعْنَى لاَ مِنْ حَيْثُ العَملُ ، ١٨٩ / أ
ولوْ كانتْ جَارّةً لاحْتَاجَتْ إلىَ ما تَتعلّقُ بِه من فِعْلٍ أوْ ما جَرَى مَجْراهُ ، وكَانَتْ [١] مُعَلّقةً عَنِ العملِ في اللّفظِ ، وَالحرُوفُ لاتُعَلَّقُ ، ولاَ تعملُ حروفُ الْجَرّ في الجُمَلِ .

قولُهُ :

" أَمَّا لِتَفْصيلِ كلاَمٍ مُجْمَلٍ "

"أمَّا" المفتُوحَةُ الهمْزةِ حرْفُ موْضُوعٌ للتّفصيلِ بعدَ الإجمَالِ كقوله تعالى: ﴿ أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا ﴾ [٢] ثُمَّ قَالَ سبْحانَهُ : ﴿ وَأَمَّا الْغُلَامُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ ﴾ [٣] ثُمَّ قالَ : ﴿ وَأَمَّا الْجِدَارُ فَكَانَ لِغُلَامَيْنِ يَتِيمَيْنِ فِي الْمَدِينَةِ ﴾ [٤] فَفَصَّلَ بِ " أمَّا " ماَ تقدَّمَ مِن الإجْمَالِ .

وَاحْترزَ بقولِه : " تَفْصيلِ كَلامٍ " عن تَفْصيلِ الْمُفْرَدِ ؛ فَإِنّ ذَلِك يكُونُ بِ "أَوْ" ، وَ " إمَّا " المكسُورةِ الهَمْزةِ في بعضِ موَارِدِهمَا [٥] .

واحْترَزَ بقَولِه : " مُجْمَلٍ " عَنِ الكَلاَمِ المفصّلِ ، فَإنّه مُسْتَغْنٍ بتَفْصِيلِه عَنِ التَّفْصِيلِ .

وَ " أمَّا " حَرْفٌ فِيه مَعْنَى الشّرْطِ ولذلِكَ يلْزمُهاَ " الفاءُ " ولذلك قَدّرُوهَا [٦] بِ " مَهْمَا " [٧] قَالُوا : إذَ قُلْتَ : " أَمَّا زَيدٌ فمُنْطلِقٌ " : فكأَنّك قُلْتَ : " مَهْمَا يَكُنْ

---

(١) في (ف) " ولكانت " .

(٢) سورة الكهف ٧٩ .

(٣) سورة الكهف ٨٠ .

(٤) سورة الكهف ٨٢.

(٥) نحو أعط زيداً إما دينارا وإمّا ثوبًا .

(٦) في الأصل " قدروهما " .

(٧) انظر الكتاب ٤٦٩/١ ، ٣١٢/٢ بولاق ، والمقتضب ٧/٣ ومغني اللبيب ٧٩ .

مِنْ شَيءٍ فَزَيدٌ مُنطلقٌ " أَرادُوا أن يُبَيِّنوُا أَنَّ فيهَا معنَى الشّرط لاَ أَنَّ معنَاهَا معْنَى " مَهْمَا " ، وَإذا كَانت حرفاً شَرطياً وَجَبَ أن يَلِيَهَا الفعلُ لكنهّم التزَموا حَذْفَهُ وَأَخذُوا الاسْمَ الذى بعَد " الفاءِ " الّتى هِيَ جَوابُهَا فَأَوْلَوهُ إيَّاهَا وَجَعلُوهُ عَوضاً من الفِعْلِ المحْذوفِ ، فَإن وَقَع بعَدهَا مرفُوعٌ فبالابتداءِ ، وإن وَقع بعَدَها منصُوبٌ فَبالفِعلِ الذى بعَد " الفاءِ ؛ إنْ أمْكَنَ .

واحترزنا بقولنا " إن أَمْكَنَ "عن مثل قولك : " أَمَّا زيدٌ فإنّي ضاربٌ " ، فَإنَّ معْمُولَ خَبَرِ " إنَّ " لاَ يتَقَدمُ علىَ اسْمِهَا فكيفَ عَليْها (١) .

وَقِيلَ : هُوَ منصُوبٌ بِ " ضَاربٍ" ؛ لأنَّه إذَا جَاَز أن يتقّدمَ معمُولُ ما بعدَ الفاءِ فى الجزاءِ فى هذَا المحلّ مَعَ عدَمِ جَوازِه فِي غيرهِ جاَز مَعَ " إنَّ " (٢) .

وَقيلَ : إنّ الفاءَ مَوضعُهاَ أن تلِيَ " أَمَّا " (٣) بعد حذفِ الفِعْلِ ، وَالواقعُ بعد " أمَّا " إنمَّا هو شيءٌ محلُّه بعَد الفاءِ ، وإنمَّا أُخّرت الفاءُ ؛ لأنهَّا حَرفُ عطْفٍ ، فلَمَّا فَاتَهاَ العطْفُ أَلْزَمُوهَا التّوسّطَ ، وَقَدْ تُحذَفُ الفَاءُ مِن جَوابِهَا ضَرورَةً كَما تُحذفُ فى جَوابِ الشّرطِ قَالَ الشاعِرُ :

فَأَمَّا القتَالُ لاَ قتَالَ لَدَيكُمْ (٤)

أَرَادَ : فَلاَ قِتاَلَ . فَحذَفَ الفاءَ .

---

(١) هذا مذهب الجمهور ، انظر مغنى اللبيب ٨٣ .

(٢) نسب هذا إلى المبرد ، والفراء ، ويقال : إن المبرد رجع إلى مذهب سيبويه والجمهور ، انظر المقتضب ٢٧/٣ ، ومغنى اللبيب ٨٣ ، وآمالى ابن الشجرى ٣٤٩/٢ ، والهمع ٦٨/٢ .

(٣) فى الأصل " ما " .

(٤) هذا صدر بيت ينسب إلى الحارث بن خالد المخزومى ، وإلى الوليد بن نهيك وإلى الكميت ابن زيد ، وعجزه :

ولكنَّ سيراً فى عراض المواكب

انظر شعر الحارث بن خالد ٤٥ والمقتضب ٦٩/٢ ، والمنصف ١١٨/٣ وإيضاح الشواهد الإيضاح للقيسى ١٢٩/١ والهادي فى الإعراب إلى طرق الصواب ١٣٧ والمقتصد ٣٦٦.

[لَمَّا وأَجَلْ وقَطُّ وعَوْضُ]

لَمَّا كَحِينٍ، وَأَجَلْ مِثْلُ نَعَمْ   قَطُّ كَعَوْضُ زَمَنٌ يُبْنَى بِضَمْ

قولُهُ: " لَمَّا كَحينٍ " يريدُ أنهَا ظرْفٌ ، قوْلُهُ : (كَحِينٍ) [١] يُرِيد أَنَّ مَعْناهَا كمَعْنَى " حِين " لا مُطْلقاً ، بَلْ إِذَا وَلِيهَا الفِعْلُ المَاضِي ، فإن وَلِيَهَا المضارِعُ كَانَتْ حَرْفاً جَازِماً ، وَهِيَ ظَرفٌ للماضِي مِن الزَّمانِ ، وَتُضافُ إلى الجُمَلِ ، وَالعَاملُ فيها جَوابُها ، فهِيَ فى الماضِي بمنزلة " إِذَا " فى المستقبَلِ .

وَقِيلَ : مَعْناهَا وُجُودٌ لوجُودٍ ، فإِذَا قُلتَ : " لَمَّا قُمْتَ قمتُ " فمعْنَاهَا (لَمَّا) [٢] وُجِدَ قِيامُك وُجِدَ قِيَامِي ، فهِيَ نَقيضُ " لَوْ " .

وَهِيَ مَبْنِيةٌ بالحملِ [عَلَى][٣] نَقِيضِهَا وهُوَ " لَوْ " كَمَا بُنِيَتْ " كَمْ " [٤] في التَّكْثيرِ حَمْلاً علَى " رُبَّ " ، فإِذَا قُلتَ : " لَمَّا خَرجْتَ خَرجْتُ " فَ " لَمَّا" [٥] تَتَعلَّقُ بِ " خَرجْتُ " الأَخِيرِ [٦] الَّذِي هُوَ الجَوابُ ، وَ" خَرجْتَ " الأوَلُ فى موضعِ جَرٍّ بإِضَافتِهَا إليه [٧] .

وَأَمَّا " أَجَلْ " [٨] فهِيَ بِمنْزلةِ " نعَمْ " في التَّصْديقِ فى الخَبَرِ ، وَفى الاستفهَامِ يُفِيدُ بيَانَ الجوَابِ فى الماضِي وَالوعْدِ فى المُسْتقبَلِ، قَالَ الأَخْفَشُ[٩]:

---

(١) في الأصل " ظرف " تحريف .

(٢) في الأصل " حين " .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) في الأصل غير واضح .

(٥) في الأصل " فلم " تحريف .

(٦) في (ف) " الأخيرة " .

(٧) سقط من (ف) .

(٨) انظر " أجل " في رصف المباني ٥٩ والجنى الداني ٣٥٩ .

(٩) انظر المصدرين السابقين .

وَاسْتِعْمالُهَا فى الخَبرِ أَفْصَحُ مِن اسْتِعْمالِهَا / في الاستفْهامِ ، قَالَ الشاعِرُ. ١٨٩ ب

وَقُلْنَ :عَلَى الفِردَوْسِ أَوَّلُ مَشْرَبٍ أَجَلْ جَيْرِ إنْ كانت أُبِيحَتْ دَعَاثِرُه (١)

فَجَمعَ بَيْنَ " أَجَلْ " . " وَجَيْرِ " تَوْكيداً .

الفِردَوْسُ : البُسْتَانُ ، وَالدّعاثِرُ : جَمْعُ دَعْثَرةٍ (٢) ، وَهِيَ الحوضُ الْمُتَثَلِّمُ .

وَأَمّا " قَطُّ " فَظرْفٌ لِما مَضَى ، ولاَ تُستَعْملُ إلاّ فى الماضِي ، (وَهِيَ نَقيضَةُ) (٣) " أَبَداً " ، وَهِيَ من" القَطّ " وَهُوَ " القَطْعُ ، فَإِذَا قُلتَ : " مَا فَعَلْتُهُ قَطُّ" . كاَنَ مَعْنَاهُ ماَ فَعَلْتُهُ فِيمَا انْقَطعَ من مَاضي عُمُرِى ، أَيْ:ما فَعلتُه (مُدّةَ مَا مَضَى) (٣) مِنْ عُمُرِى وَانْقَطعَ مِمّا بَقِيَ مِنْهُ ، وَأَلْزمُوهَا القطْعَ عَنِ الإضاَفة لِلعِلْمِ بالمرُادِ ، وَفِيَها أَربعُ لغاتٍ : فَتْحُ الأوّل، وَضَمُّهُ ، وتَشْديدُ الطّاء، وتخْفِيفُهَا ، وبناؤُها؛ لِقطْعِهَا عَن الإضَافةِ ، وهِيَ فى ضَمّهَا محمُولةٌ على مَا قُطِعَ مِنَ الظّرُوفِ عن الإضَافة .

وَقِيلَ : إنّما بُنِيت لتضَمّنِهَا معنىَ حَرْفَينِ للغَايةِ وهُمَا " مُذْ " ، وَ "إلىَ" فَكأنّك قُلْتَ : " مَا فَعَلْتُهُ مُذْ وُجِدْتُ إِلَى وَقْتي هَذَا "(٤).

قولهُ : " قَطُّ كَعَوْضُ " ، وَجْهُ شَبَهِ "قطُّ " ب " عَوْضُ" أَنَّ " قَطُّ " لاَ تُستعملُ إلاّ بعْدَ النّفي فَهِيَ كَعوْضُ فى اسْتِعْمالِهَا بعْدَ النّفي ، وَأَنهَّا مَبْنّيةٌ علَى الضَمِّ فهِيَ مثلُهَا فى البنَاءِ عَلَى الضَمِّ .

---

(١) البيت لمضرس بن ربعى الأسدى .

انظر الجنى الدانى ٣٦٠ ،وابن يعيش ١٢٢/٨ ،وشرح شواهد المغنى ٣٦١ ، والخزانة ١٠٣/١٠ .

(٢) وقيل " جمع دعثور " كما فى الصحاح ٦٥٨/٢ (دعثر) .

(٣) فى الأصل غير واضح.

(٤) انظر هذا فى مغنى اللبيب ٢٣٣ .

وَقَدْ بَيَّنَ القِسْمَ الثَّانِيَ فقَال : " زَمَنٌ يُبْنَى بِضَمْ " .

وَأَمَّا " عَوْضُ " فلا يُستعملُ إلاّ فى المستقبل المنفيّ ، وَأَمّا بناؤُهُ فَلِقَطْعِهِ عن الإضافَةِ ، قَالَ الأعشى :

رَضِيعَي لبَانٍ ثَدْيَ أمّ تَقَاسَماَ (١) بأسْحَمَ دا جٍ عَوْضُ لاَ نَتفَرَّقُ (٢)

كَأَنّه قَالَ : تَقَاسَما لاَ نَتَفَرَّقُ أبَداً ، فـ "عَوْضُ" فى مَوْضِعِ نَصْبٍ على الظّرْفِ وَالعامِلُ فِيهِ " نَتفَرّقُ " ، وإِذَا أَضَافُوه أَعْرَبُوهُ ، قَالُوا : " عَوْضَ العَائضِينَ ، كَمَا قالُوا : أَبَدَ الآبِدِينَ .

وَاشْتِقَاقُهُ مِن قَولِكَ : عَاضَهُ يَعُوضُهُ (عَوْضاً) (٣)إِذَا عَوَّضَهُ قَالَ الشَّاعِرُ:

عَاضَهَا اللّهُ غُلاَماً بَعْدَمَا شَابَتِ الأصْدَاغُ وَالضِّرْسُ نَقِدْ (٤)

أَيْ : عَوَّضَهَا اللّهُ غُلاماً ، فَلَمّا كَانَ الدَّهْرُ كُلّما مَضَى مِنْهُ جُزْءٌ خَلَفَهُ جزءٌ آخَرُ وَصَارَ عِوَضاً مِنْهُ سَمَّوهُ عَوْضاً ، فَهَذَا اشْتِقَاقٌ لِذاتِه .

وَقِيلَ : كَانُوا يَزْعُمُونَ أَنَّ الدّهْرَ يسلُبُ ويُعْطِي،وَيأخُذُ وَيُعَوِّضُ ، فَسَمَّوْهُ عَوْضاً لِذَلِكَ ، فَهَذَا اشْتِقَاقٌ من فعْلِه .

---

(١) فى(ف) " تحالفا " ، وهى رواية الديوان ، والمتحالفان : الكرم والممدوح .

(٢) انظر ديوانه ٢٢٥ ، والخزانة ١٣٨/٧

(٣) سقط من (ف) .

(٤) نسب فى اللسان، والتاج فى مادة " نقد " إلى الهذلي من غير تعيين ، ولم أجده فى ديوان الهذليين المطبوع ولاشرحه للسكري .

وهو فى تهذيب اللغة ٣٧/٩ ، والصحاح ٥٤٥/٢ ، واللسان ، والتاج فى " نقد ، وصدغ " .

والنقد – بفتح القاف وكسرها : تكسر الضّرس .

[كيف ، وواو الحال]

كيفَ للاستفهامِ عَن أحوَالِ الواوُ في تَقْدِير إذْ لِلْحالِ

" كَـيْفَ " سُـؤالٌ عَن حَـال الشيءِ لاَ عَن ذَاته ، فـإذَا قُلتَ : كَـيفَ زَيدٌ ؟ فَجوابُه " صـالحٌ " ، ولاَ يكونُ جوابُها إلاَّ نكرةً ، وَلِذلِكَ كَانت الحالُ نَكِرَةً ؛ لأنهَّا تَصلحُ أن تكُونَ جَواباً لِ " كَيْفَ " ؟ .

وأمَّـا " مَنْ " فَسُؤَالٌ عن تَعْيينِ الشَّيءِ ، أَوْ عَن وَصْفِه ، فـإذَا قـيلَ : مَنْ عندَكَ ؟ فقلتَ في الجَواب : رَجلٌ فقد ميّزتَهُ من امرأةٍ ، وَإذَا لَمْ يَعْرِفْ " زَيْداً " فقَالَ : " مَنْ زَيدٌ ؟ قلتَ : القرشيُّ ، أَوِ المكّي ، أَوِ البزّازُ " .

وأمَّا " مَا " فَسؤَالٌ عَنْ حَقِيقَةِ الشيءِ .

قولهُ :

الْوَاوُ في تَقْديرِ إذْ للحالِ

إنَّما قدّرت الواوُ التي للحَالِ بِ "إذْ" ؛ لأنّ الحالَ يُشبهُ الظّرفَ ولذلك قدرت بِ " في " ، فإذا قلتَ : " جَاءَ زَيدٌ وَعمْروٌ قَائمٌ معناهُ جاءَ زيدٌ إذْ عَمْرو قَائمٌ ، ولذلك لا يحتَـاجُ إلى عَائدٍ من الجمْلةِ إلى ذي الحَالِ كَمَا لا يحتَـاجُ إليه مَعَ الظّرفِ إذا قُلتَ : " خَرجَ زَيدٌ وَقْتَ عَمرُو قَائمٌ ، وَ إذْ عَمْرُو قائم ، ولَوْلاَ أَنَّ الْوَاوَ في تَقْديرِ الظّرفِ لَمَا صَحّ خُلُوّ الجُمْلةِ من العَائدِ ، وَلِذَلِكَ إذَا سَقطَتِ "الواوُ" يلزَمُ الجُمْلةَ الضّميرُ العَائدُ إلَى ذِي الحَالِ .

وفي " كَيْف " لُغتَانِ : إحداهما اللّغةُ المشهُورةُ فيها .

والثانيةُ : " كَيْ " بحذفِ الفَاءِ " قاَلَ الشّاعرُ [1] :

أَوْ راَعيَانِ لِبُعْرانٍ لَناَ شَرَدَتْ كَيْ لا يُحسَّانِ مِن بُعْرانِنَا أَثَراَ ١٩٠أ

أَرَادَ : كَيْفَ لا يُحسّانِ ؟

(١) ينسب هذا البيت إلى عمرو بن أحمر الباهلي وهو في شعره المجموع ٧١ ، وروايته :

أو باغيان لبعران لنا رفضت كي لا تحسون من بعراننا أثرا

وهو في معاني القرآن للفراء ٢٧٤/٣ وابن يعيش ١١٠/٤ ، والخزانة ١٠٢/٧ ، وشرح ابن القواس ١١٥٥ غير منسوب .

وقيل : حذفت الفاء من " كيف " ضرورة أو تخفيفاً .

سَوْفَ مَعَ السِّينِ لِتَنْفِيسِ الزَّمَنْ   أيْ حَرْف تَفسير وَمِثْلُ ذَاكَ أنْ

التَّنْفِيسُ : هُوَ التَّوْسِعَةُ ، وَمِنْهُ قَولُهم : " نَفَّسَ اللَّهُ كُرْبَهُ " ، أَي : وَسَّعَ ما هُوَ فيهِ من ضِيقِ الأمْرِ ، وَالسِّينُ ، وسَوْفَ " موضوعَانِ للاستقبالِ ، وهُمَا أَخَصُّ[1] بِمَعْنَاهُ مِنْ غَيرِهِماَ (مِنْ) [2] حُروفِ الاستقْبَالِ ، أَمَّا حَرفُ الشَّرطِ فَوُضِعَ للشَّرْطِ وَالاستقبَالُ لازِمٌ لَهُ مَعَ " إنْ " ، وَكذَا نُونُ التَّوكيدِ وُضِعَ لتوكيدِ الفِعْلِ فلَمْ يتمّحضْ للدّلاَلَةِ علَى الاستقبَالِ ، وَكَذَا صِيغَةُ " الأمْرِ " ، وَالنَّهي " تَدلُّ على الاستقبَالِ بالعَرَضِ [3] ، أَمَّا " السِّينُ ، وسوْفَ " فلاَ دلالةَ لَهُمَا على الاسْتقبَالِ [بالعَرضِ] [4] وَقَدْ تَقَدَّمَ بيانُهُما فى صَدْرِ الأُرجُوزة [5] .

قولُهُ : " أيْ حَرْفُ تَفْسيرٍ " أمَّا " أَيْ " [6] ـ بِفتْحِ الهمزَةِ وَسكُونِ الياءِ ـ فَحَرفٌ يُفَسَّرُ بِهِ مَا قبلَهُ ، أَيْ : يُبيّنُ بِهِ مَعْنَاهُ ، وَشَرْطُهَا أَن تقَعَ بيْنَ كلاَمَيْنِ ، الثَّاني بمعْنَى الأوَّلِ ومُفسّرٌ لَهُ [7] كَقوله [تعَالَى] [4] : ﴿ وَاخْتَارَ مُوسَى

---

(١) (ف) "أخصا"

(٢) فى كلتا النسختين "ومن" ، والصواب إسقاط الواو

(٣) فى الأصل "لغرض" تحريف

(٤) سقط من الأصل

(٥) انظر ١ / ٥٣ فيما مضى .

(٦) انظر (أي) فى رصف المبانى ١٣٤ ، والجنى الدانى ٢٣٣

(٧) انظر ابن يعيش ٨/١٤٠ .

قَوْمَــهُ سَبْعِيــنَ رَجُلاً ﴾ (١) ، (أَيْ) (٢) وَاخــتَارَ مُوسَــى من قومِــه ، فالجملةُ الثانيةُ التى بعد " أَيْ " مُفسّرةٌ للأُولى،وَلاَ فرْقَ بيَن الأولى والثانيةِ فى المعنَى لكن " من " المقدرَّة فى الأولَى ظَاهرةٌ في الثَّانِيَةِ ، وَلِهذَا كانَت تفْسيراً للأُولىَ ، فَكأنَّك قُلتَ : تَفْسِيرُهُ مِنْ قَومِه،أَيْ:معنَاهُ مِن قَوْمِه ، قَالَ الشاعرُ :

وتَرْمِينَنِي بالطَّرْف أَيْ أَنْتَ مُذْنِبٌ ۞ وَتَقْلِينَنِي لكنَّ إيَّاكِ لاَ أَقْلي (٣)

فقولهُ : " أَيْ: أَنَت مُذنِبٌ " تفسيرٌ لقوله : " ترميينني بالطَّرفِ"

أَيْ : (تَنْظُرُ) (٤) إليَّ نَظَرَ [مُغْضَبٍ] (٥) ولاَ يكونُ ذلك إلاَّ عن ذَنبٍ فلذلك فسَّرَهُ بقوله : " أَي : أَنْتَ مُذْنِبٌ " كأنَّه قَالَ : تَفسيُر " تَرْمِينَنِى بالطَّرْفِ "أَيْ : أَنْتَ مُذنبٌ ، أَوْ مَعْنَاهُ : أَنْتَ مُذْنِبٌ .

وَالْقِلَى : البـغْضُ ، وَ " إِيَّاكَ " مَنْصُوبٌ بِ " أَقْلي " قُدّمَ عَليـهِ فَصـارَ مُنْفَصِلاً ، وَلوْ كانَ (إِيَّاكَ)(٦) مَنْصُوباً بِ " لكنَّ " لكاَنَ مُتَّصِلاً ، واسمُ "لكنَّ" ضـميـرُ الشَّأنِ ، وَالنُّوَن الأُولى في " تَرْمِينَنِى " عَلامـةُ رفْعِ الفعْلِ تُحْذَفُ فى الجزْم وَالنّصبِ ، وَاليَاءُ فاعِلُه ، وَمِثْلُهُ " تقلينني " .

وَ " أَيْ " تُسْتـعْمَلُ فى النَّداءِ لِلْقَرِيبِ(٧) ، وَإِنمّا استعملت فى التَّفْسيرِ ؛ لأنَّه يُشاركُ النّداءَ فى كَوْنهِ تَنْبِيهاً عَلَى مَعْنَى المفسّرِ بهِ .

---

(١) سورة الأعراف ١٥٥ .

(٢) سقط فى (ف) .

(٣) لم أعثر على قائل هذا البيت

وهو فى ابن يعيش ١٤٠/٨ ، والخزانة ٢٢٥/١١ ومعانى القرآن للفراء ٢ / ١٤٤ غيرمنسوب .

(٤) فى الأصل " ينظرن " فلعلها " تنظرين " .

(٥) فى الأصل بياض بقدر كلمة لم أجدها فى (ف) ، وأكملتها من ابن يعيش ١٤٠/٨ .

(٦) فى النسختين " القلي " تحريف .

(٧) سقط فى (ف) ، وقيل : هي للبعيد . انظر الجنى الدانى ٢٣٣ .

قوْلُهُ : " وَمِثْلُ ذَاك أَنْ " قد ذكرنَا أَقْسَامَ " أَنْ "[1] وأَنَّ واحِدَهَا أن تكُونَ للعبارَةِ وَالتَّفْسيرِ بمعْنَى " أَيْ " ولذلك قَالَ : (" أَيْ حَرْفُ تَفسْيرٍ " ثُمَّ قَالَ)[2] : " وَمِثْلُ ذَاك أَنْفَ " ذَاكَ " إِشَارةٌ إلَى أَنَّ " أَنْ " مِثْلُ " أَيْ " فى التَّفْسيرِ ؛ أَيْ : " أَنِ " المفتُوحَةُ الهَمْزَةِ الْخَفِيفَةُ النُّونِ لاَ تَقَعُ مُفسِّرةً إلاّ بثَلاثِ شرائطَ :

أحدها : أن يكونَ المفسّر بهَا فى معْنَى القولِ وليس بقَول ؛ لأنّ القولَ يُحكَى ما بعدَهُ غَالبًا .

الثانى :ألاَّ تكُونَ معمُولةً للفعلِ الذى تفسِّرُهُ نحو قولك : " أَمَرْتُهُ بِأَنْ قُمْ " فَالباءُ متعلّقةٌ بالفعْلِ فهِيَ من تتمّةِ الفعْلِ ،وَالتّفسيرُ من شأنِه أن يكونَ بجُملةٍ أُخرَى غيرِ الجُملةِ المفسَّرَةِ لكن " أن " هُنا مخّففةٌ من النُّونِ الثّقيلةِ واسْمُها ضَميرُ الشأْنِ .

الثالث : أَن تأتِيَ بعْدَ كَلامٍ تَامٍّ ، ولذلك قالوُا فى قوله تعالى : ﴿وَآخِرُ دَعْوَاهُم أَنِ الْحَمْدُ لِلّهِ رَبِّ العَالَمِينَ﴾[3]: إنَّ " أنْ " فِيهِ مُخَفَّفَةٌ مِنَ ١٩٠ ب الثّقيلةِ ؛ لأنهَّا خَبَرٌ عَنْ " آخِرُ دَعْوَاهُم " ولاَ تَكونُ مفسّرة لعدم حصُولِ الكلاَمِ التّامّ قبلَهَا ، وَأَمَّا قولُهُ تعالى : ﴿وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إبْرَاهِيمُ﴾[4] " أَنْ " [فيه] مُفَسِّرةٌ بِمَعْنَى " أَيْ " ؛ لأنَّ النّداءَ فى مَعْنَى القولِ ، وَ " نَادَيْنَاهُ " كَلامٌ تَامٌّ [5].

---

(١) انظر ٢ / ٣٠٣ فيما مضى .

(٢) سقط من (ف)

(٣) سورة يونس ١٠ .

(٤) سورة الصافات ١٠٤ .

(٥) انظر ابن يعيش ١٤٢/٨ .

[هيهات ، وشتان ، ووشكان ، وَسْرعَان]

هَيْهَاتَ أيْ بَعُدَ مثلُ شَتَّانْ   وَشْكَانَ أيْ قَرُبَ مثلُ سَرْعَانْ

"هَيْهَاتَ" [1] اسمٌ لِ " بَعُدَ " فَهُوَ اسمٌ لِفِعْلٍ مـاضٍ ، ولِذَلك [2] بُنِيَ فـى إِحْدَى [3] لُغَاتِه علَىَ الفَتْحِ ، وبُنِيتْ ؛ لأنَّها تُؤَدِّي مَعْنَى الفِعْلِ ، وقِيل : بُنِيت لأنّها أشْبهتِ الجُمْلةَ فى الفَائِدَةِ ، والجُملُ مَبْنِيَّةٌ .

وفيها لُغاتٌ : فتحُ التّاءِ ، وضَمُّـها ، وكَسْرُهَا ، أمَّا الفتحُ فلغةُ أهْل الحجَازِ ، وَأَمّا كَسْرُهَا فَلُغةُ أَسَدٍ وَتَميمٍ [1] ، وأَمَّا الضَّمُّ فلُغةُ قَوْمٍ مِنَ العَرب ، وَقَدْ رُوِيَ قَوْلُ الشَّاعِر[4] :

هَيْهَاتُ مِنْ مُصْبَحِهَا هَيْهَاتِ

بضَمّ الأَّولِ وكَسْرِ الثَّاني ، وتُنَوّنُ فى اللُّغَاتِ الثّلاثِ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

تَذكَّرتُ أَيَّاماً مَضَيْنَ من الصِّبا   فَهيَهَاتَ هَيهَا تٍ إِلَيْكَ رُجُوعُها [5]

فَنَوَّنَ " هَيْـهَاتَ " الثَّانيـةَ مَع الكَسْرِ ، وَ " رُجُوعُـها " فـاعلٌ مرفـوعٌ ب " هَيهَاتَ " الأَوّلِ إنْ جَعلْت الثانَىَ توكيداً ، (وَبالثّاني إن لمْ تَجْعَلْهُ تَوكِيداً)[6]على مَذْهَبِ البصريِّينَ ، فهذه أَرْبَعُ لُغاتٍ .

---

(١) انظر ابن يعيش ٦٥/٤ .

(٢) فى الأصل " وذلك " .

(٣) فى الأصل " أحد " .

(٤) قائله حميذ الأرقط

وهو فى ابن يعيش ٦٦/٤ ،وشرح ابن القواس ١١٥٩ .

(٥) البيت للأحوص الأنصارى

انظر شعره المجموع ١٥٠ ،وابن يعيش ٦٥/٤ ، وشرح ابن القواس ١١٥٩ .

(٦) سقط فى (ف) .

[الخامسةُ][1] : بسكون التاءِ .

السادسةُ : " هيْهَا " بحذفِ التاءِ .

السابعة : إبدالُهَا نوُناً فتقولُ : " هَيْهَانِ " .

الثامنـة : أيْهَـان " بإبـدَال " الهاء " الأولى همـزةً ، وليسـت النُّـونُ بدَلاً من " التَّاءِ "؛ لِعَدمِ نَظِيرهِ .

التَّاسعة :" أيهَاك " فالكَافُ حرفُ خِطَابٍ .

العاشرة : " إيهات " .

الحادية عشرة : " أيْهاَ " بحذف التَّاءِ مَعَ إبَدال " الهَاءِ " هَمْزَةً .

أمَّا اللُّغَةُ الخامسةُ بسكُون التَّاءِ فَوَجْهُهُ أنَّهُ اعْتَقَدَ أنَّهَا جَمْعٌ وقَفَ عَليْهَا ؛ لأنَّ تاءَ التَّأنيثِ فى الجمْعِ يُوقفُ عَليْهَا مِنْ غَيْرِ إبْدَالٍ ، فَأَمَّا فى الْوَاحدِ فَيبُدِلُهَا .

وَأَمَّا " شَتَّانَ " فَهُوَ مَعْنَاهُ افْتِرَاقُ الشَّيئينِ فى مَعْنًى من المعَاني ، فَهُو اسمٌ للفـعلِ بمعْنَى الخَبَـرِ كَـهَـيْـهَاتَ لاَ بِمـعْـنَى الأمْـرِ [2] ، وَبِـنَاؤُهُ كَـبِنَاءِ "هَيهَاتَ"، وهِيَ مَبْنِيةٌ علَى الفتْحِ ، وجَاءَ الكسرُ يُقالُ : " شَتَّانِ زيْدٌ وَعَمْروٌ " أي: افترَقَا ، وَلاَيكُونُ فَاعِلُهُ وَاحِداً ؛ لاسْتِحالَةِ الافْتَراقِ وَالتَّبايُنِ مِنَ وَاحِدٍ .

وقولُناَ : " مَعنَاهُ افْتـراقُ الشـيـئينِ فى مَعْنًى من المعَانِى " احـترازٌ من الافْتِرَاقِ بالذَّوَاتِ [3] ، وَيُقـالُ : " شَـتَّـانَ مَـا زيْدٌ وَعـمـروٌ " بزيادَةِ " مَـا " قَـالَ الأَعْشَى :

---

(١) سقط فى الأصل .

(٢) (ف) " الخير " تحريف .

(٣) لأن الافتراق بالذوات حاصل إذ كل شيئين فلحدهما غير الآخر لا محالة بخلاف الأحوال والمعاني . انظر ابن يعيش ٦٨/٤ .

شَتَّانَ مَا يَوْمِي على كُورِهَا ... وَيومُ حَيّانَ أَخي جَابِر (١)

فَ " يَوْمِي " فَاعلُ " شَتَّانَ " بِمَعْنى [افْتَرقَ ، وَ " يَوْمُ] حيَّان " (٢) معطُوفٌ عَليهِ ، وَ" مَا " زَائدةٌ ، وَ " حَيّانُ " رجلٌ من بنى حَنيفةَ كَان يُنادِمُ الأَعْشَى ، ولِحيَّانَ أَخٌ اسمُه جَابرٌ ، وكَانَ مَلِكاً يُحْسِنُ إِلَى الأَعْشى ، فَفَرَّق بَيْنَ رَكُوبِه عَلَى كُورِ النَّاقَةِ تدورُ وَبيْنَ أَيَّامِهِ الماضِيَةِ بِمُنادَمةِ حَيَّانَ لَهُ (٣).

وَأَمَّا " وَشْكَانَ " فاسْمٌ لِ "وَشُكَ " أَي : سَرُعَ ، فمُسمَّاهُ فعلٌ (٤) مَاضٍ ، وَهُوَ مِن التَّسمِيَةِ بالخَبَرِ لاَ بالأَمْرِ، قالُوا : " وشْكَانَ (٥) ذَا خُرُوجاً (٦) ، فَ " ذَا " اسمُ إِشَارةٍ وَهُوَ فَاعلٌ ، وَ " خُروجاً " تمييزٌ [منقُولٌ](٧) كَأنَّه قَالَ : سَرُعَ خُروجُ هَذَا(٨).

وَأَمَّا " سَرْعَانَ " فَهُو اسمٌ لفعلِ مَاضٍ وهُو " سَرُعَ " وهُوَ مَبنِيٌّ على الفتْحِ كـ " شتَّانَ " ، وَفِي المثل " سَرْعَانَ ذى إِهَالَةً " (٩) زعَموُا أَنَّ بعْضَ حمقَى العَربِ اشْتَرَى شَاةً فَسَالَ رغامُهَا فَتوهَّمَهُ شَحْماً ذَائِباً فقَالَ لبعْضِ أَصْحَابِهِ : خُذْ مِن شَاتِنَا إِهَالَتَهَا ، فنَظَرَ إِلَى مُخَاطِهَا فَقَالَ : " سَرُعانَ ذِي إِهَالةً " أَيْ : أَسْرَعَتْ ١٩١/أ

---

(١) انظر الديوان ١٤٧ وابن يعيش ٣٧/٤ ، ٦٨ ، والخزانة ٢٠٣/٦ .

(٢) تكملة يوجبها السياق .

(٣) ينظر ابن يعيش ٦٩/٤ والخزانة ٢٠٣/٦ .

(٤) (ف) " أم " تحريف .

(٥) في الأصل " وشتان " تحريف .

(٦) انظر اللسان في "وشك " ، وفيه " وشكان ذا خُرُوجاً " أي : عجلان " .

(٧) سقط في الأصل .

(٨) في النسختين " سروع " ، والصواب ما أثبت .

(٩) انظر مجمع الأمثال ١١١/٢ ، وفيه " سرعان ذا إهالةً " ، والإهالة : الودك المذاب .

ذِي إهالةً ، فَـ " ذِي " فاعلةٌ ، وَ " إهَالةً " تمييزٌ مَنقُولٌ (١) ، أَيْ: سَرُعَتْ إهَالةُ ذي الشَّاةِ (١) .

وقَيَل : إنَّ بعْضَهم استَضَافَ بشخصٍ فَذَابَ لهُ الشَّحْمَ وَأَحْضَر الطّعامَ سُرْعةً فقاَل : سُرْعَانَ ذَا إهَالَةً .

وَإنّما بُنِيَ " هَيْهَاتَ " ومَا بعْدَهُ من الأسمَاءِ إلَى آخر البيْتِ علَى حَركةٍ؛ لالتقَاءِ السَّاكِنَيْنِ ،وفُتِحَ إتْباعاً لفتْحِ مَا قبلَ الألفِ .

قولهُ :

هَيهَاتَ أَي بَعُدَ مثلُ شَتَّانْ

يريدُ مثلَ " شتّانَ " في كونِه اسماً لفعلٍ ماضٍ لَا أَنّه مثلُهُ في المعنَى ؛ فَإنَّ " شَتّانَ " لا يستقلُّ بفاعلٍ واحدٍ ، وَ (" هَيهَاتَ " بَفاعلٍ واحدٍ ") (٢) .

وَأمّا "وَشْكَانَ " فهو مثلُ " سَرْعَانَ " في أنّه اسمٌ لِفعلٍ ماضٍ ، ومثلهُ أيضاً في المعْنَى .

[هَيْتَ ، وإيهِ ، وَقَطْ ، وَلَعَا ، وَمَهْ ، وَآمينَ]

وَهَيْتَ: أَسْرِعْ ، وإِيهِ : زِدْ وَقَطْكَ: احتَسِبْ لَعاَ: أنتَعِشْ، مَهْ: كُفَّ آمِينَ : استَجِبْ

هَذهِ الأسْمَاءُ الَّتي ذَكرَهَا في هَذَا البَيْتِ كُلُّها مُسَمَّاهَا أَمْرٌ،وقَدْ فَسَّرَهَا كُلَّها ، فَـ " هَيْتَ " أَسْمٌ لـ " أَسْرِعْ " ،وَفِيهِ ضَمِيرُ المخَاطَبِ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

أَبْلِغْ أَميرَ المُؤْمِنِيـــ ـنَ أَخَا الرَّسُولِ إذَا أَتَيْتَا
إنَّ العِــرَاقَ وَأَهْلَـهُ عُنُقٌ إِلَيْكَ فَهيْتَ هَيْتَا (٣)

---

(١) وقيل : إن نصب " إهالة " على الحال . انظر المصدر السابق .

(٢) سقط في (ف) .

(٣) لم أقف على قائل هذين البيتين وهما في مدح على ابن أبي طالب رضي الله عنه . ويروى " العراق " مكان " الرسول " ، و " سلم " مكان " عنق "

انظر معاني القرآن للفراء ٤٠/٢ ، والمحتسب ٣٣٧/١ ،واللسان في" هيت " ، وابن يعيش ٣٢/٤ .

أي : أَسْرِعْ أَسْرِعْ ، وهُوَ لازِم لاَ يَتعدَّى كَمُسمَّاهُ ، وَفيهِ ثلاثُ لُغاتٍ ، فتْحُ التَّاءِ ، وَضمُّها ، وَكسْرُهَا ، وَبُنِيَ علَى حركَةٍ لالتقَاءِ السَّاكنين ، فَمَن فتحَ طَلَبَ الخفّةَ كَمَا في " أَيْنَ ، وكَيْفَ " ، وَمنَ ضَمَّ شبَّهَهُ بـ " حَيْثُ " ، وَمَن كَسَر فعلَى أصْلِ التقَاءِ السَّاكنين ولم يَحْفلْ بثِقَلِ الكسْرِ بَعدَ " اليَاءِ " لقلّة اسْتِعْمالِهَا ونُدْرتِهَا فى الكلامِ كـَ " جَيْرِ " ، وقَوْلُهُمْ : " هَيْتَ لَكَ " اللاَّمُ [1] فى " لَكَ " لبيَانِ المخَاطَبِ جِيءَ بِهَا بعداستغناءِ الكَلامِ عَنهَا كَقَولِهم : " سَقْياًلَكَ " [2] .

وَقِيلَ : مَعنَى المضمُومَةِ " التَّاءِ " جِئْتُ لَكَ ، وَقِيلَ : مَعْنَاهَا أَنَا مُهَيَّأٌ لَكَ .

وَأمَّا قولُهُ : إيهِ زِدْ " فَفيهِ إِشْكَالٌ ، وَبيَانُهُ أنَّ " زِدْ " متعدٍ و " إِيهِ " لاَزِمٌ ، وَبيَانُ أَنَّه لازِم لم يَقُولوُا : " إِيهِ حَدِيثاً " أَيْ : زِدْ حَدِيثاً ، وَأمَّا عِلَّةُ البنَاءِ فقد تقدّمت فى أَسْماءِ الأفعَالِ [3] .

وَبُنِيَتْ عَلَى حركَةٍ لالتقاءِ السَّاكِنَينِ ، وكَانتِ الحَركَةُ كَسْرةً علَى الأَصْلِ ، احتمل ثِقلُ الكسرَةِ؛ لأنهَا لو فُتحَتْ لالتبسَتْ بِ " إِيهاً " الَّتِي للكَفِّ ، وَإذا قُلنَا : إنَّ " إِيهِ " اسْمُ لـ " حَدِّثْ " فَمُسَمَّاهُ مُتَعَدّ أَيضاً ، ولو كَانَ " إِيهِ " متعدّياً لذُكِرَ مَفْعُولُهُ مَعَهُ كقولهم : " رُوَيدَ زيداً " ، وَالأَوْلَى أَن يُقالَ : إنّ " إِيهِ " اسْمُ لقولهم " تَحَدَّثْ " ؛ لأنّه لازِمٌ مِثْلُهُ ، ويُسْتعملُ مُنوّناً وَتَنْوِينُهُ لِلتّنكيرِ .

وأَمَّا " قَطْكَ " فَاسْمٌ وَمُسَمَّاهُ " اكْتَفِ " ، وَقَولُهُ : " احتسْبْ " هُوَ بمعْنَى " اكْتَفِ " ، وَبُنِيَ عَلَى السُّكُونِ ؛ لأنّه الأَصْلُ ، وَفاعلُهُ مُضْمرٌ ، وَالكافُ حرفُ خَطابٍ كالكَافِ فى "ذَلِكَ " ، وَ " رُوَيْدَكَ "[4] . " وقَطْ " مُخَفّفَةٌ من "قطّ " المشَدَّدَة؛ لأنّ القَطّ بِمَعْنَى القَطْعِ ، وَالاكتِفاءُ: " قَطْعٌ لِلطَّمَعِ مِنَ الزّيادةِ وَالاسْتِكْثَارِ .

---

(١) (ف) " الامر " تحريف

(٢) انظر :مشكل إعراب القرآن ١/٤٢٦ ،وابن يعيش ٤/٤٠ .

(٣) انظر ٢ / ١٦٠ .

(٤) فى النسختين هكذا " رويد " ، والصواب ما أثبت .

قولُهُ : " لَعَا انْتعِشْ " يقَاَلِ ذلك لِلْعاثِرِ ، وَمعْنَى " انْتعَشْ " ارتَفِعْ مِنْ عَثْرَتِكَ، أَيْ : أنجُ منْهَا ، مِن قَوْلهم : " نَعَشْتُ الرّجُلَ " إذَا رَفعْتَهُ،وَمِنْهُ سُمّي سَرِيُر الميّتِ نَعْشاً ؛ لِأنّه يُرفَعُ عَلَى رُؤُوسِ النّاسِ ، قَالَ الشّاعِرُ :

وَلاَ أَقُولُ لَهَا عندَ العِثَارِ لَعا (١)

أي : لاَ أقُولُ لهَا : اسلَمِي مِنْ عَثْرَتكِ (٢) ، وَقالَ الآخَرُ :

١٩١/ب فَالتَّعْسُ أَدْنَى لَهَا مِنْ /أَنْ أَقُولَ : لَعاَ(٣)

قولهُ : " مَـهْ " (٤) اسمٌ لـ " اكْـفُفْ " ، وبُنِيَ على الوقْفِ ؛ لأنّه الأصْلُ في البِنَاءِ ،وَفيه ضميرٌ مُسْتكِنٌّ هُوَ فاَعِلُهُ .

وقَولهُ : " آمِينَ اسْتَجِبْ " ، أَمَّا " آمِينَ " فاسمٌ لـ " اسْتَجِبْ " يُستَعْمَلُ في الدّعَاءِ ، وَيُمَدّ وَيُقْصَرُ، أَمَّا المدُّ فَـأن يُزادَ أَلِفٌ بَعْدَ الهَمْزَةِ فَـيُقَال (٥):"آمينَ" وَوَزْنُهُ مَمْدُوداً " فاعيلٌ " ، وَوزْنُه مقْصُوراً ، " فَعيلٌ " ، ولاَ يُشَدّدُ الميمُ (٦) .

وَقيلَ : " آمِين " اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ اللهِ تعالَى ، وَالوَجْهُ الأَوّلُ؛لِوُجُودِ البِنَاءِ ، وَ " آمِين " ليْسَ بِدُعَاءٍ ؛ لأنّهُ اسْمٌ وَاحِدٌ ، وَالاسْمُ الواحدُ لا يُسمّى دُعاءً ، وَجاءَ في الحَديثِ : " أنَّ مُوسَى ـ عَليْهِ السَّلامُ ـ كَانَ يَدْعُو وَأَخَاهُ كَانَ يُؤَمِّنُ"(٧) فَلَوْ كَانَ " آمِينْ " دُعَاءً لَصارَ معْنَى الحَديثِ وَأَخَاهُ كَانَ يَدْعُو .

---

(١) لم أعثر عليه فيما تيسر لي من مراجع .

(٢) ينظر اللسان في (لعا) .

(٣) هذا عجز بيت للأعشى وصدره :

بذات لوثٍ عَفَرْنَاةٍ إذا عثرتْ

وجاء في النسختين " أولى لها " ؛ والمثبت من الديوان .

انظر ديوانه ١٠٣ ، وأساس البلاغة (١٥٩ لعو)، واللسان " لوث " .

(٤) (ف) " منه " تحريف .

(٥) في الأصل " فتقول " .

(٦) خوفاً من أن يلتبس بجمع " أَمٍ " بمعنى قاصد .

(٧) ورد هذا الحديث في اللسان (أمن) ، ولم أعثر عليه في كتب الأحاديث التي وقفت عليها .

[أَبْنِيَةُ الأسْمَاءِ]

القولُ فى أَبْنِيَةِ الآحَادِ إذَا خلَتْ من طارِئٍ مُزْدَادِ

إنمَا قدَّمَ الكَلامَ على الآحَادِ قبلَ الشّرُوعِ فى ذِكْرِ الجَمْعِ ؛ لأنَّ الآحَادَ هِيَ الأصُولُ وَالجَمْعُ متوقّفٌ عَلَيْهَا ، فالمرادُ بالآحَادِ هُنَا فى مقابلة الجَمْعِ ، فَلاَ مُفْرَدَ فى الفعْلِ بِهَذَا الاعْتِبارِ ، لأنَّ مدلُولَهُ جِنْسٌ،بَلْ قَدْ يُقالُ لِلْفِعْلِ :إِنّهُ مُفْردٌ باعْتِبارِ كَوْنِه جُزْءَ الْكَلِمَةِ .

قولُهُ : "

إِذَا خلَتْ مِن طارِئٍ مُزْدادِ

قيلَ : يَخرُجُ به مَا كَانَ مِنَ الآحَادِ غَيْرُ مُجَرَّدٍ مِن حُرُوفِ الزِّيَادةِ ، وَإِذَا خَرجَ ذلك بَقِيَ مُرادُه بالآحَادِ الأَسْمَاءُ الّتى لاَ زَائِدَ فِيهَا ، بَلْ كُلُّ حروفِهَا أصُولٌ ، وذلِكَ علَى ثلاَثَةِ أَقْسامٍ ثُلاثيٌّ ، ورُباعيٌّ ، وخُماسِيٌّ ، لاَ أَكْثَرَ مِن ذلك وَلاَ أَقلَّ فى الأُصُولِ ، أَمَّا امتناعُ أن يكُونَ أَصْلٌ علَى أَكْثَرَ من خَمْسةِ أَحْرُفٍ ؛ لأنَّ السّداسِيَّ ضِعْفُ الثلاثيّ فلاَ يكُونُ أَصْلاً،لِئَلاَّ يتوهَّمَ أَنّه مُركّبٌ كَبَعلَبَكّ .

وَأَمَّا امتنَاعُ أَن يكُونَ علَى أقلَّ من ثَلاثة لِئَلاَّ يَلِيَ الابْتِدَاءَ ـ الّذى هُوَ افْتِتَاحٌ[1] فى العَمَلِ وَالحَركةِ ـ الْوَقْفُ الّذى هُوَ قَطْعُ العَمَلِ ، فَالابْتِدَاءُ وَالْوَقْفُ

---

(١) (ف) " اهياج " تحريف .

مُتَضادَّانِ ، فكَرِهُوا أَن يَلِيَ الابتداءَ الوقْفُ ؛ لأنَّ المتجاورَيْنِ كالشَّيْءِ الوَاحدِ ففَصلوا بَين الابْتِدَاءِ [وَالوَقْفِ] (١) الَّذِي هُوَ ضِدُّهُ بحَرْفٍ .

وَقَدْ يَبْلُغُ الاسمُ الثلاثيُّ بالزِّيادةِ إلى سبْعَةٍ ولَمْ يَزِدْ على ذلك كقولهم : "احْمَارَّ احْمِيرارًا ، وَاشْهَابَّ اشْهِيبَاباً " ، وَالأَصْلُ ثُلاثِيٌّ ؛ لأَنَّه من " الشُّهْبَةِ ، وَالحُمْرةِ " .

فَأمَّا قولُهُم : " قَرَعْبَلانَة " لِلْقَمْلَةِ الصَّغِيرَةِ (٢) فَلَيْسَ عَلَى ثمانيةِ أَحْرُفٍ بَلْ علَى سَبَعْةٍ بالزِّيادَةِ ؛ لأنَّ تاءَ التَّأنيثِ فى حُكْمِ المنفَصِلِ بالزِّيادَةِ .

[أَبنية الثلاثيّ المجرَّد]

فَعْلٌ كَفَلْسٍ ، فَعَلٌ كَجَمَلِ ... فِعْلٌ كَحِبْرٍ ، فِعِلٌ كَإِبِلِ

فُعْلٌ كَقُفْلٍ ، فُعَلٌ كَصُرَدٍ ... وَزِدْ مِثَالَ عَضُدٍ وَكَبِدِ

وَعُنُقٌ وَعِنَبٍ وَفُعِلُ ... قَدْ جَاءَ فى الشُّذُوذِ مِنْهُ دُئِلُ

قد ذَكَرَ أَحَدَ عَشَرَ مِثَالاً للثُّلاثيِّ المجَرِّدِ من الزِّيادَةِ ، وبَدَأَ بالثلاثيِّ ؛ لأنَه الأصْلُ ، ولذلك تَزِنُ مَازَادَ عليه بتكريرِ اللَّامِ ، وَحَقُّ هذه الأمثلة بالقِسْمَةِ العَقْلِيَّةِ أَن تكونَ اثني عَشَر مِثالاً باعْتِبارِ حرَكَةِ العَيْنِ ، وَالفَاءِ ، أمَّا سكُونُ الفاءِ فمتعَذِّرٌ إذْ لايمكنُ الابتداءُ بساكنٍ ، وإذَا امْتَنعَ السُّكُونُ فِيها بقِيَت الحَرَكةُ ، ١٩٢أ

---

(١) إضافة يوجبها المقام .

(٢) وقيل : دويبة ، ينظر الخصائص ٣/ ٢٠٨ ، والممتع ١٦٥ ، وقد سبق التحقيق فيها .

ولَا تخلوُ الحركةُ منْ أَن تكوُنَ ضَمّةً أو فتحةً أو كَسْرةً ، وَأمّا العَينُ فتدخلُها الحرَكةُ وَالسّكوُنُ ، وَالحرَكةُ تنقسمُ إلى ثَلاثٍ وَالسّكُونُ رابعٌ، فتَضْرِبُ مَا للفَاءِ – وهُوَ الحَركَاتُ الثّلاثُ – فيمَا لِلْعَيْنِ وهُوَ أَرْبَعةٌ – أَعْني السكُونَ وَالحَركَاتِ – فتَكُون اثْنَىْ عَشَرَ (١) مِثالاً ، سَقَطَ " فِعُلٌ " – بكسْرِ الفَاءِ وضَمِّ العَيْنِ – لِثقَلِ الخروجِ منَ كَسْرٍ لاَزمٍ إلَى مَا هُوَ (٢) أَثْقلُ منْهُ وَهُوَ الضمّ اللاّزُم فَرُفِضَ .

وَأمّا " فُعِلَ " بضمّ الفاءِ وَكسْرِ العيْنِ فَجَاءَ فى الأفْعالِ المبنيّة لِلمَفعُولِ كَـ " ضُرِبَ زَيدٌ " ولمْ يَأتِ فى الأسْمَاءِ إلاّ منقُولاً عَن فِعْلٍ (٣) نحْوُ " دُئِل " اسْم دُوَيْبّةٍ ، وَهُوَ عَلَمٌ ، وَالأعْلاَمُ لاَ يثْبُتُ بِهَا أَصْلٌ ؛ لِأنَّ أكْثرَهَا منقولةٌ فيَجُوزُ أَن يكُونَ " دُئِلٌ " منقولاً عَن فعْلٍ لم يُسمَّ فَاعِلُهُ .

وَلِهذه الأَبْنيةِ تَرْتيبٌ أحْسَنُ مِمّا ذكَرَهُ صَاحبُ الأرجُوزة وهِيَ : أربعةٌ مفتوحةُ الفاءِ ، وَثلاثةٌ مَكْسُورةُ الفاءِ ، وَثلاثةٌ مضمُومةُ الفاءِ .

أمّا الأربعة المفتوحةُ الفاء ، فأَوَّلُهَا " فَعْلٌ " – بفتحِ الفاءِ وسكُونِ العين – وَيكُونُ اسمَ عَيْنٍ ، وصِفَةً ، وَمَصْدَراً ، أمّا الاسمُ فنحو " فَلْسٍ ، وَصَقْرٍ " ، وَأمّا الصّفةُ فنحو " صَعْبٍ وَضَخْمٍ " ، وَأمّا المصدرُ فنحو " ضَرْبٍ ، وَقَتْلٍ " .

الثاني : " فَعَلٌ " بفتح الفاءِ وَالعَيْنِ، وَهُوَ أثْقلُ من " فَعْلٍ " بسكُونِ العَيْنِ ، وَهُوَ اسمُ عينٍ (٤) ، وَصِفَةٌ (٥) ، ومَصدرٌ ، نحو " طَلَبٍ " .

الثالث : " فَعِلٌ " بفتْحِ الفَاءِ وكَسْرِ العَينِ – وَهُوَ أثقلُ من [الثّانى(٦) ؛ لأنّ

---

(١) فى الأصل " اثنا عشر " .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) نحو " جمل " .

(٥) نحو " حسن " .

(٦) من هنا يبدأ النقص في الأصل .

المكسُورَ العَينِ أَثْقلُ من مفتُوحِهَا ، وَهُوَ اسْمُ عينٍ ، وصِفَةٌ ، ومَصدرٌ ، فالاسْمُ نحو " كَبِدٍ " ، والصِّفَةُ نحو " حَذِرٍ ووَجِعٍ " ، وَالمصدرُ نحو كَذِبٍ ، وَلَعِبٍ .

الرَّابِعُ " فَعُلٌ " (١) [بفتحِ الفاءِ وَضمِّ العَيْنِ] (٢) ، وَهُوَ أَثْقَلُ من الثَّالِث ؛ لأنَّه مضمُومُ العَينِ ، وَالضَّمةُ أَثْقلُ من الكَسْرَةِ ، وَهُوَ على ضَرْبَيْنِ ، اسم عَينٍ ، وَصِفةٌ ، فالاسْمُ نحْوُ " عَضُدٍ ورَجُلٍ " ، وَالصّفةُ نحو "حَذُرٍ" أَي: مُتَيَقِّظٌ ، و " حَدُثٍ " أَيْ : حَسَنُ الحَدِيثِ .

فهذه الأَرْبَعةُ مُتَواخِيَةٌ في فتْحِ الفَاءِ .

أَمَّا الثَّلاثَةُ المكْسُورَةُ الفَاءِ : فأَوَّلُهَا : " فِعْلٌ " - بكسْرِ الفَاءِ وسكُونِ العَينِ - ، وَيكُونُ اسمَ عينٍ وَصِفةً ومَصْدَراً ، فالاسْمُ كَحِبْرٍ ، وَالصّفةُ كَنِقْضٍ وَجِلْفٍ (٣) ونِضْوٍ (٤) ، وَالمَصْدَرُ كَعِلْمٍ وفِسْقٍ .

الثَّاني : " فِعَلٌ " - بكسْرِ الفَاءِ وَفَتْحِ العَينِ (٥) - وَهُوَ أَثْقلُ] (٦) من الأَول بِحَرِكَةِ عَيْنِهِ ، وَيكُونُ اسْمَ عينٍ كَعِنَبٍ ، وَصِفةً نحْوُ قولك : " قوْمٌ عِدًى " ، وَ " لحْمٌ زِيَمٌ " أَيْ : مُتَفرِّقٌ (٧) ، وَالمصْدَرُ نحوُ " الشِّبَعِ " .

الثَّالث : " فِعِلٌ " - بكسْرِ الفَاءِ وَالعَينِ - وَهُوَ أثقلُ من الثَّاني [لأنه مكسُورُ العَينِ وَالثَّانِي] (٨) مَفْتُوحُها ، وَالكَسْرُ أَثْقَلُ من الفتْحِ ، وَيكُونُ اسْمَ عَينٍ

---

(١) بعده في (ف) " أثقل من الكسرة وهو على ضربين " ، وهذا سهو من الناسخ ؛ لأنه سيكرره كما ترى .

(٢) إضافة من جنس إسلوبه يلتئم بها الكلام .

(٣) الجلف : الرجل الجافي كالجليف .

(٤) النضو : المهزول من الإبل وغيرها .

(٥) في(ف) " بفتح الفاء وكسر العين " سهو من الناسخ .

(٦) إلى هنا ينتهي النقص الذي في الأصل .

(٧) في النسختين " مترقرق " وهو تحريف من الناسخين ، قال الزمخشري في أساس البلاغة (زيم): " لحمة زيم : متفرق في أعضائه ليس بمجتمع في مكان فيبدن " .

(٨) سقط في الأصل .

كـ " إِبِـل " وَ " إطِلٍ " للخـاصـِرةِ ، وَصِـفَـةً نحْـوُ "بِلِزٍ " يُقـالُ : " إمـرأةٌ بِلِزٌ " للضَّخْمةِ ، وقِيلَ : الْبِلِزُ : القَصِيرَةُ .

وَأَمَّا الثلاثةُ المضمومةُ الفاءِ .

فَالأوّلُ [1] " فُعْلٌ " بضمّ الفَـاءِ وَسكُونِ العَيْنِ ، وَهُوَ أَثْقَلُ من أوّل الثّـلاثةِ المكسُورَةِ الفاءِ ؛ لأنّ الضمّ أثقلُ من الكَسرِ ، وَالكسرُ أَثْقَلُ من الفتحِ ، وهو اسم عينٍ نحـو " قُفْلٍ " ، وَ " بُرْدٍ " [2] ، وَصِفَةٌ نحو " حُلْوٍ ، وَمُرٍّ " ، وَمَصْدَرٌ نحو "شُغْلٍ " .

الثَّـاني : " فُـعَلٌ " بضم الفَـاءِ وَفـتْح العَيْنِ ، وَهُوَ أَثْقَلُ من الأوّل السَّـاكنِ العَينِ ، وَهُوَ اسمُ عينٍ نحْـوُ : " صُـرَدٍ "[3] ، وَصِـفَـةٌ نحـوُ " حُـطَمٍ " [4] ، قـالَ الشَّاعِرُ:

قد لَفهَّاَ الليلُ بسَوّاقٍ حُطَمْ [5]

وَالمصْدُر نحو " هُدِيتَ هُدًى ، وَسَرَى سُرًى " .

الثَّالثُ : " فُعُلٌ " بضمّ الفاءِ وَالعَيْنِ ، وَهُوَ اسمُ عَينٍ نحو " عُنُقٍ " ، (وَطُنُبٍ وَصِفَةٌ نَحْوُ " ناقةٍ سُرُحٍ ، وُطلُقٍ " [6] ، وَمصدَرٌ نحْوُ)[7] عَسُرَ (الشّئُ يعسُرُ عُسْراً ، وَعُسُراً) [7] بضمّ الفَاءِ وَالعَينِ ، وقَالَ تعالى: ﴿فَذُوقُوا عَذَابِي وَنُذُرِ﴾ [8] أَيْ : إِنْذَارِي .

---

(1) فى (ف) " فأولها " .

(2) البرد – بالضم – : ثوب مخطط .

(3) الصرد : طائر ضخم الرأس يصطاد العصافير .

(4) الحطم : الشديد السوق للإبل ، كأنه يحطم ما مر عليه لشدة سوقه .

(5) ينسب هذا الرجز إلى الحطم القيسى وإلى آخرين غيره .

ينظر الكتاب ٣/٢٢٣ ، والمقتضب ١/١٩٣ ، ٣/ ٣٢٣ ، واللسان " حطم "، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٢٦ .

(6) ناقة سرح : سريعة سهلة السير ، وناقلة طلق : لا عقال عليها .

(7) سقط فى (ف) .

(8) سورة القمر ٣٩ .

[أبنيةُ الرباعيّ المجرد]

وَللرُّباعَي قِمَطْرٌ سَلْهَبُ   وزِبْرِجٌ وَدِرْهَمٌ وجُخْدُبُ

للرُّبَاعَي خَمْسَةُ أَبْنِيَةٍ وَهِيَ نِصْفُ أمثلةِ الثلاثّي وقَدْ ذكَرهَا صاحبُ الأرجُوزةِ في هَذَا البَيْتِ ، وَهَذهِ الأبنيةُ هِيَ الأصُولُ (1) مِنْ أَبنْيَةِ الرباعّي – أَعْني المجرّدَةَ مِن الزَّائدِ – وَلَمْ يَحْتَجْ إلى التَّقْييدِ بكونهَا مجردّة من زائدٍ ؛ لأنّ قولَهُ : "إِذَا خَلَتَ من طَارئٍ مُزْدادِ " (2) يَشْتَمِلُ عَلَى أبْنِيَةِ الآحَادِ كُلّها ثلاثيهّا ، وَرُبَاعيّها ، وَخُمَاسيّها .

١٩٢ب

أَوّلُها : " فِعَلٌّ " بكسْرِ الفَاءِ وَفتْحِ العَيِنِ وَتشْديدِ الّلامِ ، وَهُوَ اسمٌ وَصِفَةٌ كقوله :" قِمَطْرٌ " وهُوَ وِعَاءُ الكُتُبِ ، قَالَ الشّاعِرُ :

لَيْسَ بِعِلمٍ مَا حَوَى القِمَطْرُ   مَا العِلْمُ إلاَّ ماَ حَوَاهُ الصّدْرُ (3)

وَقِيل : القِمَطْرُ: الشّديدُ، قالَ اللَّهُ تعَالَى: ﴿ يَوْماً عَبُوساً قَمْطَرِيراً ﴾(4) ، وَنَحْوُ " فِطَحْلٍ " وَهُوَ زَمَنٌ قَبْل خَلْقِ الإنْسَانِ (5) ، وَأَمَّا الصّفَةُ فنحُو « لَيْثٍ هِزَبْرٍ » أَيْ : جَرِيءٍ ، وَنحْوُ " سِبَطْرٍ " وَهُوَ المُمتَدُّ (6) .

---

(1) في الأصل " أصول " .

(2) انظر ٢ / ٣٢٣ فيما تقدم .

(3) قائله محمد بن بشير

كما في تحسين القبيح وتقبيح الحسن للثعالبي ٨٢ ، ومحاضرات الأدباء للراغب ١/ ٤٩ وهو في الصحاح ، واللسان ، والتاج في " قمطر " ، وابن يعيش ٥/ ٣٨ غير منسوب .

ويروى " ما يعي ..   ... إلا ما وعاه الصدر "

(4) سورة الإنسان ١٠

(5) انظر ابن يعيش ٦/١٣٦وسفر السعادة ٢/٤١٧ ، وفي القاموس المحيط : « الفطحل – كهزبر – : دهر لم يخلق فيه الناس بعد ، أو زمن نوح عليه السلام ، أو زمن كانت الحجارة فيه رطاباً .... » .

(6) انظر : المنتصف ٣/٤ ، وابن يعيش ٦/١٣٦ ، واللسان ، والتاج في « سبطر » .

الثـاني : " فَـعْلَلٌ " بفـتْحِ الفَـاءِ وَسكوْنِ العينِ ، ويكوْن اسـمـاً وَصِـفَـةً ، فالاسمُ نحو " جَعْفَرٍ " ، وَجَعفرٌ في الأصْلِ اسمٌ للنّهر ثُمّ سُمِيّ بهِ الرَّجُلُ فَهُوَ من الأعْلاَمِ المنقُولَةِ ، وأَمّا الصِّفَةُ فكقولِه : " سَلْهَبٌ " وهُوَ الطّويلُ .

[الثّالث][1] : " فِعْلِلٌ " بكسْرِ الفَاءِ وسكُونِ العَينِ وَكَسْرِ اللاّمِ ، وَهُوَ اسمٌ وَصِفَةٌ ، فالاسمُ قولُه: " زِبْرِجٌ " وَهُوَ: الذّهَبُ ، وَقيلَ : السّحابُ الأحمرُ ، وقيلَ : النّقُوشُ المختلفةُ الألْوَانِ ، وَأَمّا الصّفةُ فنحْوُ " خِضْرِمٍ " وهُوَ الماءُ الكثيرُ [2] .

الرّابعُ : " فِعْلَلٌ " بكسر الفاء وسكـون العين وفتح الّـلام ، ويكوْن اسماً [وصفةً ، فالاسمُ] [1] . نحو قوله : " دِرْهَمٌ " ، ومثالُ الصّفةِ " هِجْرَعٌ " وَهُوَ الطّويلُ ، وَالهاءُ فيه أَصْلٌ عند سيبويه [3] ؛ لقلّةِ زيادةِ الهاءِ أوّلاً ، وَزَائدٌ عند غَيرِهِ [4] ، وَهُوَ من "الجَرَعِ " وهُوَ: المكَانُ السَّهْلُ .

الخـامسُ : " فُـعْلُلٌ " بضم الفـاءِ وَالـلاّمِ ، وهــو اسـمٌ وصـفـةٌ ، فـمِـثَالُ الاسمِ قولُه : " جُخْدُبٌ " بضم الجيم وَالدّالِ ، وَقيلَ : هِيَ صفةٌ وَهُـوَ الغليـظُ ، ونَحْـوُ " بُرْثُنٍ " لمخلب الطّيرِ وَالسّبـاعِ ، وأَمّا الصّـفـةُ فنحُو " جُـرْشُعٍ " وَهُوَ العظيمُ مِنَ الإبلِ .

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) انظر أساس البلاغة " خضرم " .

(٣) انظر الكتاب ٢٨٩/٤ ، والمنصف ٧/٣ .

(٤) نسبه ابن عصفور في الممتع ٢١٨ إلى أبي الحسن .

وَحكَى الأخْفَشُ : " جُخْدَباً " بفتحِ الدَّالِ [1] ، وسِيبَوَيْهِ لَمْ يُثْبِتْهُ ، وَيَرْوِيهِ بِضَمِّ الدَّالِ كَـ " بُرثُنٍ " [2] ، وَحَمَلَ رِوَايَةَ مَنْ رَواهُ بفتْحِ الدَّالِ أَنَّهُ مُخففٌ مِن " جُخَادِبَ " فخّفف بحذْفِ الألفِ وَسكُونِ الخَاءِ كَمَا قَالُوا : " عُلبِطٌ " [3] هُوَ مُخَفّفٌ مِنْ " عُلاَبِطَ " ، وَقَدْ : (نَطَقُوا به)[4] ، قَالَ الشَّاعِرُ :

مَا رَاعَني إلاّ جَنَاحٌ هَابِطاً

عَلَى البيُوتِ قَوْطَهُ العُلابِطا [5]

وَ " جنَاح " اسمُ الرّاعي ، وَ " قَوْطُهُ " مَنْصُوبٌ بِـ " هَابط " ؛ لأنّك تقولُ : " هَبَطَ الشَّيْءُ ، وَهَبَطْتُه أنَا " وَلَوْلاَ تَقْدِيرُ أَنَّ " عُلبِطاً " مُخفّفٌ من " عُلابِطَ " لَكَانُوا قَدْ جمَعُوا بَيْنَ أَرْبعِ مُتَحَرّكَاتٍ مُتَوالِيَةٍ لاَ يُقَدَّرُ فى وَاحِدٍ [6] مِنْهُنَّ الانْفِصَالُ (بِحَالٍ ، فَاعْرِفْهُ) [4] .

---

(١) فيكون بناء سادساً ، انظر السيرافي النحوى ٥٩٣ – ٥٩٤ ، وابن يعيش ١٣٦/٦ ، وشرح الشافية ١/ ٤٧ – ٥١ ، وفيه " الجخدب " : الجراد الأخضر الطويل الرجلين ، وكذا الجخادب " .

(٢) انظر هذا فى المنصف ٢٧/١ ، والتتمة فى التصريف ٣٨ ، وشرح الملوكى ٢٦ .

(٣) سقط من (ف) ، والعلبط : الغليظ من اللبن وغيره .

(٤) سقط فى (ف) .

(٥) هذان البيتان بلا نسبة فى النوادر ١٧٣ ، والخصائص ٢/ ١١١ ، والمنصف ١/ ٢٧ ، والمحتسب ١/ ٩٢ ، والجمهرة ٣/ ٤٣٨ ، وابن الشجرى ٢/ ٣٨٦ ، والصحاح واللسان فى (علبط – قوط) ، وسفر السعادة ٢/ ٣٨٢ ، والقوط : القطيع من الغنم . والعلابط : الضخام .

(٦) فى (ف) " واحدة " .

[أبنية الخماسي المجرد]

وَلِلْخُماسي جَاءَ قِرْطَعْبٌ وَلَهْ   سَفَرْجَلٌ جَحْمَرِشٌ قُذَعْمِلَهْ

هَذَا البيْتُ جامعٌ للخماسّي المجَرَّدِ مِنَ الزيادةِ كَما أنَّ البيتَ الَّذِي قبلَهُ جَامِعٌ لأصُولِ الرُّباعيّ ، وَهِيَ أَرْبعةُ أَمْثِلةٍ :

أَوَّلُها « فِعْلَلٌّ » بكسْرِ الفَاءِ ، وَسكُونِ العَينِ ، وفَتْحِ اللَّامِ ، وسكُونِ الثَّانيَةِ ، وَمِثَالُهُ قولُهُ : " قِرْطَعْبٌ " وهُوَ : السَّحَابُ ، وهُوَ اسمٌ ، وَيكونُ صِفةً كـ "جِرْدَحْلٍ" وَهُوَ جَمَلٌ غليظٌ .

المثال الثاني: فَعَلَّلٌ "بفتْحِ الفَاءِ وَالعَينِ، وَسكُونِ اللَّامِ الأُولى، وَفَتْحِ الثَّانِيَةِ وَمِثالُه قولُهُ:"سَفَرْجَلٌ "، وَالصِّفةُ "شَمَرْدَلٌ "وَهُوَ: السَّرِيْع من الإِبلِ وَغيْرِهَا .

المِثالُ الثَّالِثُ : " فَعْلَلِلٌ " (١) بفتْح الفَاءِ ، وَسكُونِ العَينِ، وفتْحِ اللَّامِ الأُولى ، وَكَسْرِ الثَّانِيَةِ ، وَمِثالُه قولُه: "جَحْمِرَشٌ " وَهِيَ: العَجُوزُ الكبِيرَةُ (٢) قالَ الرَّاجزُ:

قَدْ قَرَنُونِي بعَجُوزٍ جَحْمَرِشْ
كَأنَّما دَلاَلُهَا عَلَى الفُرُشْ .
مِنْ آخرِ اللَّيْلِ كِلاَبٌ تَهْتَرِشْ (٣)

---

(١) في الأصل " فعلل " .

(٢) لم يمثل الشارح بمثال على ا لاسم تبعاً لسيبويه الذي يقول في ٣٠٢/٤ " ولا نعلمه جاء ا سماً " ، أما غيره فقد مثلوا له بقولهم : قهبلس ، وهو الذكر العظيم ، وقيل : الكمرة العظيمة وهذا وصف عند سيبويه .
ينظر : تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية لأبي حاتم ١٢٥ ، والممتع ٧١ ، وشرح ابن القواس ١١٦٩ ، والتتمة في التصريف ٣٩ ، ونزهة الطرف للميداني ٩٤ .

(٣) هذا الرجز بلا نسبة في المنصف ٥/٣ والحيوان ١٦١/٧، والجمهرة ٤٠٧/٣ ، وسفر السعادة ١٩٧/٢ .

قَالَ ابْنُ جنّي : الجَمْحَرِشُ : العظيمةُ من النِّساءِ ، وَقِيلَ : الأَرْنَبُ الضَّخْمةُ يُقالُ : صدِنَا [أَرْنَباً] [١] جَحْمَرِشاً .

المِثالُ / الرَّابعُ قَولُه : " قُذَعْملَةْ" وَلاَيُسْتَعْمَلُ إلاَّ في النَّفْي، يقَالُ: مَا أَعْطاني قُذَعْملَةً ـ بالهَاءِ ـ وَقُذَعْملاً ـ بغَيرِ هَاءٍ ـ أَيْ : لم يُعْطِني شَيْئاً ، وَيُقَالُ : الْقُذَعْملَةُ : الضَّخْمَةُ مِنَ الإِبِلِ ، وَهُوَ صِفَةٌ ، وَالأَوَّلُ اسْمٌ ، وَوَزْنُ « قُذَعْمِلَةٍ » : فُعَلِّلَةٌ " بضمّ الفَاءِ ، وَفتْحِ العَين ، وَسكُونِ اللاّمِ الأولى ، وَكسْرِ الثانيَةِ . ١٩٣/أ

[جمع التكسير]

القَوْلُ فِي الجَمْعِ الَّذِي يُكَسَّرُ وَاحِدُهُ عَنْ وَضْعِهِ يُغَيَّرُ

احْتَرزَ بقولهِ : " الذي يكسّرُ " عن الجَمْعِ الَذى يُصحّحُ ، ثُم فَسّرَ معَنى قولهِ : " يُكَسّرُ" بقولهٍ : " وَاحِدُهُ عن وضْعه يُغيّرُ " فبيّنَ أنّ التّكْسيرَ هُوَ تَغْيِيرُ صِيغَةِ الواحَدِ عَمَّا كانَ عليه ؛ لأنّ الكسْرَ هُوَ تَغْيِيرُ [٢] الشَّيءِ عَمَّا كَانَ عَليه ، وَيُرِيدُ بقوله : " عَنْ وَضْعه " عن بِنَائهِ الَّذي كانَ عليه وَهَيْئَتِه قبْلَ التّكسيرِ ، وَقولُهُ : " يُغَيَّرُ " يعني في التَّكسيرِ .

وَاعْلَمْ أَنّ التّكسيَر في مُقابَلةِ التَّصحيحِ ، وَهُوَ " تَفْعِيلٌ " من كَسَّرتُ الشَّيءَ إِذَا أَزَلْتَ التِئَامَهُ عمَّا كَانَ علَيهِ .

وَقولُه : " يُغَيّرُ " أَمْرٌ عَامٌّ يشْتَمِلُ عَلَى التَّغْيِيرِ بالزّيادةِ وَالنّقصَانِ ، وَيدْخُلُ فيه التَّقْديريُّ نحُو " فُلْكٍ ، وَهِجَانٍ ، وَدِلاَصٍ " [٣] وَيأْتِي بَيَانُهُ .

---

(١) إضافة من المنصف ٣/٥ .

(٢) في النسختين « تغير » .

(٣) في النسختين " دلاحب " وهو سهو من الناسخين ، والدلاص والدلامص : البراق ، انظر المنصف ٣/٢٥ ، وسفر السعادة ٢/٢٧٣ واللسان (دلص) .

وَالتَّغْيِيرُ بالزِّيادَةِ وَالنّقْصَانِ يَرْتَقِي بالقِسْمَةِ العقْلِيَّةِ إلى خَمْسَةَ عَشَرَ وَجْهًا ، فَأَمَّا قولُهُم : " جُوالِقٌ ، وعُذافِرٌ " [1] للْوَاحدِ بضَمّ الأولِ ، فَإِذَا كَسَّرْتَ حَذفْتَ الضَّمَّةَ ، وَجَعْلتَ مَكانَهَا فَتْحةً ، ويُعْتَقدُ أَنَّ الأَلِفَ فِي الجَمْعِ غَيْر الألفِ في الوَاحدِ ، وَجَمْعُ التّكْسيرِ:مَا تَغَيَّرَ فيهِ بِنَاءُ الوَاحِدِ لفْظاً أَوْ تَقْديراً ، وَتَغَيُّرُ البِنَاءِ أَعَمُّ مِن تَغيُّرِ النَّظْمِ ، أَلاَ تَرَى أَنَّ مِثْلَ « أُسْدٍ » في تَكْسيرِ « أَسَدٍ » لم يَتَغَيَّرْ فِيهِ النَّظْمُ بَلْ تَغَيَّرَ فِيهِ البِنَاءُ فَقَطْ ، فَإِنَّ نَضَدَ الحُروفِ في الجمْعِ باقٍ عَلَى مَا كَانَ عليه في الْواحِدِ لكن تَغيَّرَتِ الأَبْنِيَةُ ، وَكَذلِكَ [2] القَوْلُ فِي " جَوالِقَ " في الجَمْعِ فَإِنّ نَضَدَ الَواحِدِ لم يَتغَيّرْ بَلْ تُغيّرَ البناءُ بفَتْحِ أَوّلهِ في الجَمْعِ .

[جمع التكسير للاسم الثلاثي المجرد]

أَوّلُها " فُعْلٌ " كأُسْدٍ في أسَدْ و " فُعُلٌ " كَنُمُرٍ أَوْ كأُسُدٌ

يُريدُ أَوّلَ أَبْنِيَةِ التّكْسيرِ الثَّلاثَةَ عَشَرَ[3] الَّتِي ذَكَرهَا فِيمَا بَعدُ بقوله :

" ثلاَثَ عَشْرَةَ عَلَى التّوالِي " [4] وَهِيَ الّتِي كسَّروُا عَليْهَا أَبْنِيَةَ الثّلاثيّ الأُصُولِ ، وَإِنّما جَعَلَ أَوّلَ أَبنيةِ التّكسير " فُعْلاً " لِخفّته بسُكُونِ عَيْنِهِ ، فَمَا جُمِعَ على " فُعْلٍ " بضمّ الفاءِ وَسكُونِ العَينِ " سُقْفٌ " وَاحِدُهُ " فَعْلٌ " بِفتْحِ الْفَاءِ وَسكُونِ العَينِ ، وَقِيلَ : إنَّه اسْمُ جَمْعٍ .

---

(١) الجوالق : وعاء ، والعذافر ، الأسد ، والعظيم من الإبل .

(٢) (ف) (وكذا) .

(٣) في الأصل " الثلاثة العشر " .

(٤) سيأتي ذكرها في ٢/٣٤٣ .

(٤) ينظر الأصول في النحو ٢/٤٣١ .

وَأَمَّا " أُسْدٌ " بضمّ الهَمْزَةِ فَواحِدُهُ " فَعَلٌ " بفتْحِ الفاءِ ، وَالعَينِ ، قَالَ ابْنُ السّراج : هُوَ مُخَفَّفٌ من " أُسُدٍ " المضمُومِ العَينِ .

وَأَمَّا " فُلْكٌ " بضمّ الفَاءِ وَسكُونِ الّلامِ (فَهُوَ جَمْعُ " فُعْلٍ) [1] فَواحِدُهُ " فُلْكٌ " [2] كَـ " قُفْلٍ " قَالَ اللّهُ تعَالى : ﴿ في الفُلْكِ الْمشْحُونِ ﴾ ([3]) فَهُوَ واحدٌ ، وقَالَ تَعالَى : ﴿ حتَّى إِذَا كُنْتُمْ في الفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ ﴾[4] . (فَالفُلْكُ) هُنَا جَمْعٌ لِعَوْدِ ضَميرِ الجَمْعِ عليْهِ ـ وَهُوَ النُّونُ ـ في « جَرَيْنَ » ، فَكأَنّهُمْ حَمَلُوا " فُعْلاً " المضمُومَ الأوّلِ السَّاكِنَ الثَّاني عَلَى " فَعَلٍ " المفتوحِ الأوّلِ وَالثَّانِي ، فَجَمعُوهُ في الكَثْرةِ جَمْعَهُ ، كَمَا جَمعُوهُ في الْقِلّةِ جَمْعَهُ ، فَقَالُوا : فُلْكٌ " فِي الجَمْعِ كَمَا قالُوا " أُسْدٌ " ، وَقَالُوا : " صلْبٌ ، وَأَصْلابٌ [5] ، وَأُسْدٌ وَأَسَادٌ " فَكَمَا [6] شَرِكُوا بَيْنَهُمَا فِي جَمْعِ الْقِلّةِ شَرِكُوا بَيْنَهُما فِي الْكَثْرَةِ .

وَأَمّا " فُعُلٌ " بضّم الفاءِ وَالعَينِ فَتكْسيرُ " فَعْلٍ " كَـ " رَهْنٍ " ، وأَمَّا " نُمُرٌ " بِضَمّ الأوّلِ / وَالثَّاني فَواحِدُهُ " نَمِرٌ " بفتْحِ الأوَّلِ وكَسْرِ الثَّاني . ١٩٣ / ب

وَأَمَّا " أُسُدٌ " بضّم الفَاءِ وَالعَينِ فواحِدُهُ " أَسَدٌ " وَهُوَ " فَعَلٌ " بفتْحِ الأوّلِ وَالثَّاني ، قَالَ ابنُ السّراجِ : وَهُوَ عنْدِي مَقْصُورٌ من " أُسُودٍ " [7] ، يَعْنِي أَنَّهُمْ حَذفُوا الواوَ من " أُسُودٍ " فَصَارَ " أُسُداً " .

وَفَعْلَةٌ كَرَجْلَةٍ وَفِعَلَةْ حِبَبَةٌ ثِيَرَةٌ وَحِسَلَةْ

أَمَّا " فَعْلَةٌ " بفتْحِ الفَاءِ وَسُكونِ العَينِ فَهُوَ المِثالُ الثَّالثُ مِنْ أَمْثلةِ مَا كُسِّرَ عليهِ الثُّلاثيّ ، وَواحِدُهُ " فَعُلٌ " بفتْحِ الأوّلِ وَضمّ الثّاني، فَـ "رَجْلَةٌ " جَمعٌ "رَجُلٍ"،

(١) سقط في (ف) .

(٢) في (ف) " فعل " .

(٣) سورة الشعراء ١١٩ ، وقوله " في " سقط من الأصل .

(٤) سورة يونس ٢٢ .

(٥) الصلب : عظم من لدن الكاهل إلى العَجْب ، وقيل : الظهر .

(٦) في (ف) " فلما " .

(٧) انظر الأصول في النحو ٢/٤٣١ .

قَالُوا : " ثلاثةُ رَجْلَةٍ " في العَدَدِ القَليلِ ، فَكأَنهَم استَغْنَوا عَنْ " أَرْجَالٍ " [١] ، قَالَ أَبُو عليّ : وَلَيْسَ (رَجْلَةٌ) بتكْسِيرِ " رَجُلٍ " بَلْ هُوَ اسْمٌ للجَمْعِ [٢] .

المثَالُ الرّابعُ فِعَلَةٌ " بكسْرِ الفَاءِ ، وفَتْحِ (العَينِ)[٣] [وَاللاَّمِ] ، وَالتَّمثِيلُ فيه قولُهُ : " حِبَبَةٌ وَاحِدُها " حُبٌّ " [٤] ، وقالُوا في البِئْرِ القَديمَةِ : " جُبٌّ " وَجِبَبَةٌ فَهُوَ تَكْسِيرُ " فُعْلٍ " بضَمّ الفَاءِ وَسكُونِ العَينِ ، وَمِثَالُه " خُرْجٌ [٥] وَخِرَجَةٌ ، و " جُحْرٌ [٦] ، وَجِحَرَةٌ " .

[وَقَدْ كَسَّرُوا عَلَى] [٧] هَذَا المثَالِ " فَعْلاً " [بفَتْحِ الفَاءِ وَسكُونِ العَينِ] [٧] فقَالُوا: " ثَوْرٌ ، وَثِيَرَةٌ " فِي الْحَيَوانِ ، وَقَالُوا في القِطْعَةِ مِن الأقِط: ثَوْرٌ، وَثِوَرَةٌ " ، فَفَرَّقُوا بينَ " الثَّورِ " من الْحَيَوَانِ ، وَ " الثَّورِ " الذي هُوَ القِطْعَةُ مِنَ الأقِطِ ، وَقالُوا في الصَّحيحِ مِنْهُ : " فَقْعٌ ، وَفِقَعَةٌ ، وَجَبْءٍ ، وَجِبَأَةٌ " [٨] .

وَمِمَّا كُسِّرَ عَلَى هَذَا المِثَالِ " فِعْلٌ " بكَسْرِ الفَاءِ وَسكُونِ العَينِ كَقَوْلِه " حِسَلَةْ» جَمْع " حِسْلٍ " ـ وَهُوَ وَلَدُ الضَّبِّ ـ وَمِنْهُ " قِرْدٌ ، وَقِرَدَةٌ » .

وَأَفْعُلٌ كَأَفْلُسٍ ، وَأَزْمُنِ   وَأَضْلُعٍ ، وَأَرْجُلٍ ، وأَرْكُنِ

الخَامِسُ مِنْ أَمْثِلَةِ تكْسيرِ الثُّلاثِّي المجَرّدِ " أَفْعُلٌ " وَقَدْ كَسَّرُوا عَلَيْهِ خَمْسةَ أَمْثِلَةٍ ، وَهِيَ الَّتي ذَكَرَها مَنْظُومَةً في البَيْتِ .

أَوّلُهـا : أَفْلُسٌ " جَـمْعُ " فَلْسٍ " ، وَ " أَفـعُلٌ " لأقلّ الْعَـدَدِ [٩] ، وكَـذلِكَ

---

(١) انظر الكتاب ٣/٥٧٤ ، والأصول في النحو ٢/٤٣١ .

(٢) انظر التكملة ، وبقوله قال ابن الحاجب كما في شرح الشافية ٢/٩٨ .

(٣) في النسختين " اللام " وصوابه ما أثبت .

(٤) الحب : الجرة ، أو الضخمة منها .

(٥) الخرج : وعاء ذو جانبين .

(٦) الجحر : ما تحفره السباع أو الهوام لتسكنه .

(٧) تكملة يدل عليها أسلوبه ، والمقام يقتضيها .

(٨) الفقعة : البيضاء الرخوة من الكمأة ، والجبأة : الكمأة الحمراء ، انظر الكتاب ٣/٥٦٨ .

(٩) أقل العدد : العشرة فما دونها ، الأصول في النحو ٢/٤٣٢ ، والتكملة ١٤٨ .

مُضَاعَفُ مَا كَانَ عَلَى "فَعْلٍ" بفتْحِ الفَاءِ وسكُونِ العَينِ نَحْو " ضَبّ ، وَأَضُبّ " ، وَ " صك [1]، وأصُكّ " ، وَ " كَفّ ، وأكُفّ " ، وكَذلكَ مُعْتلُّ الْعَينِ منْهُ نَحوُ " قَوْسٍ ، وَأَقْوُسٍ " وَهُوَ قليلٌ [2] ، وقَالُوا " أَيْرٌ ، وَأَيُرٌ " [3] ، وَقَالُوا [4] في المعتلّ اللّامِ (منْهُ) [5] " ظَبْيٌ ، وأَظْبٍ " ، وَ " دَلْوٌ ، وَأَدْلٍ " وَالْأَصْلُ أَظْبُوٌ ، وأَدْلُوٌ " لَكِنّهم أَبْدلُوا مِن ضمَّةٍ مَا قبلَ الواوِ كَسْرةً فصَارَتِ الواوُ ياءً .

الثَّاني : قولُه " أَزْمُنٌ " وَاحِدُهُ " زَمَنٌ " بفتْحِ الفَاءِ وَالعَينِ نَحْوُ " زَمَنٍ وأَزْمُنٍ " ، قال الشّاعِر :

هَلِ الْأَزْمُنُ اللّائِي مضَيْنَ رَوَاجِعُ [6]

قَال ابنُ السَّراجِ : يَنْبَغِي أَن يكُونَ جَمعاً " لِـ " زَمَانٍ » [7] .

وَقَالُوا في المُعْتَلّ العَيْنِ منْهُ : " دَارٌ ، وَأَدْوُرٌ ، وَسَاقٌ وَأَسْوُقٌ ، وَنارٌ وَأَنْوُرٌ، وقَالُوا في المعْتَلّ اللّامِ " عَصًا وَأَعْصٍ ، (وَالأَصْلُ " أَعْصُوٌ ») [8] فَأَبْدلُوا الْوَاوَ ياءً وَالضّمّةَ قبلَهَا كَسْرةً [9] ؛ إِذْ ليْسَ في كَلامِهِم اسْمٌ مُعْرَبٌ في آخرِهِ وَاوٌ قَبلَهَا ضمّةٌ .

الثالث : " فِعَلٌ " بكَسْرِ الفَاءِ وفتْحِ العَينِ مِثْلُ " ضِلَعٍ " وَ أَضْلُعٍ [10] .

الرابع : فِعْلٌ " بكسْرِ الفَاءِ وسكُونِ العَينِ نحْوُ " رِجْلٍ ، وَأَرْجُلٍ " ـ وَلَيْسَ

---

(١) الصك : الكتاب ، وهو فارسي معرب ، ينظر حاشية المعرب ٢٦٠ .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) انظر اللسان في " أير " .

(٤) في الأصل " وقال " .

(٥) في النسختين " نحو " ولعل الصواب ما أثبت .

(٦) هذا عجز بيت لذي الرمة ، وصدره
أَمَنْزِلَتَيْ مَيّ سلامٌ عليكما
انظر ديوانه ١٢٧٣/٢ ، والكتاب ٥٧١/٣ ، وابن يعيش ١٧/٥ .

(٧) لم أعثر على رأى ابن السراج في الأصول في النحو ، ولا في الموجز في النحو .

(٨) سقط في (ف) .

(٩) أوضح منه قول ابن القواس ١١٧٤/٢ " فأبدل من الضمة كسرة ومن الواو ياء " .

(١٠) انظر الكتاب ٥٧٣/٣ فقد قال سيبويه : " وقد قال بعضهم : الأضلُعُ ، شبهها بالأزمن " .

لـ " رِجْلٍ " جَمْعُ كَثْرَةٍ كَمَا لَيْسَ لِـ " رَجُلٍ " جَمْعُ قِلّةٍ ـ [١] ، وَ "ذِئْبٍ وَأَذْؤُبٍ ، وَقِطْعٍ ـ للسَّهْمِ الْقَصِيرِ [٢] وَأَقْطُعٍ » .

الخامِسُ : قولُه : " أَرْكُنٌ " وَاحدُهُ " فُعْلٌ " بضمّ الفَاءِ وَسكُونِ العَينِ .

ثُمَّ فَعِيلٌ كَالعَبِيدِ قِيسُوا قَالُوا : الْكَلِيبُ ، وكذَا الضَّرِيسُ

المِثَالُ السَّادِسُ من أبنيةِ تكسِيرِ الثّلاثيّ المجّردِ « فَعِيلٌ »وقد كسَّرُوا عليه ١٩٤ / أ ثَلاَثَةَ أَبْنِيَةٍ :

أَحَدُهَا : " فَعْلٌ " بفتْحِ الفَاءِ وسكُونِ العينِ ـ قالُوا : " عَبْدٌ ، وَعَبِيدٌ ، وكَلْبٌ وكَلِيبٌ "[٣] ، وَقَالُوا : " رَهْنٌ وَرَهِينٌ " [٤] .

الثاني : " فَعَلٌ " ـ بفتح الفاءِ وَالعَينِ ـ قالوا : " بَقَرٌ وَبَقِيرٌ " ، وَسِيبَوَيهِ يَرَى أَنّه اسْمٌ لِلْجَمْعِ[٥] .

الثالث : " فِعْلٌ " ـ بكَسْرِ الفَاءِ وَسكُونِ العَينِ ـ نَحْوُ " ضِرْسٍ " قَالُوا في تَكْسِيرِهِ : " ضَرِيسٌ " ، وَلَمْ يذكُرْ صَاحِبُ الأرجُوزةِ في هذَا البَيتِ ممّا جُمِعَ عَلَى " فَعِيلٍ " إلاّ مِثَالَيْنِ " فَعِيلٌ " كالعَبِيدِ جَمع عَبْدٍ ؛ وَالكَلِيبِ جَمْعِ كَلْبٍ ، قال الشَّاعِرُ :

وَالْعِيسُ يَنْغُضْنَ بِكِيرَانِهَا كَأَنَّما يَنْهَشُهُنَّ الْكَلِيبْ [٦]

---

(١) انظر المقتضب ٢٢/١٩٩ ، والكتاب ٥٧٥/٣ .

(٢) قال ابن يعيش ١٩/٥: " والقطع : نصل عريض يصير للسهم " ، وانظر اللسان في " قطع " .

(٣) اختلف النقل عن سيبويه في " الكليب والعبيد " فابن يعيش يذكر أن سيبويه يذهب إلي أن هذا اسم جَمْعٍ ، والأخفش يذهب إي أنه تكسير ، ومثله قال ابن القواس ، أما الرضي فقد ذكر العكس ، وهو الحق والصواب . انظر الكتاب ٥٦٧/٣ ، وابن يعيش ١٧/٥ ، وابن القواس ١١٧٤ ،وشرح الشافية ٩٢/٢ .

(٤) حكى ذلك ابن جني كما في اللسان " رهن " .

(٥) قال سيبويه ٥٨٣/٣ : " بقرة وبقرات وبقر " ، وانظر ابن القواس ١١٧٤ ، واللسان " بقر " .

(٦) لم أهتد إلى قائل هذا البيت .

وهو في التكملة ١٤٩ ، وابن يعيش ١٧/٥ ، ٥٦/١٠ ، وشرح الملوكي ٤١٢ غير منسوب ، ويروى (بيكراننا) .

العيس : الإبل ، وينغضها : تحركها في اضطراب وارتجاف ، والكيران : جمع كور ـ بضم الكاف ـ وهو الرحل ، وجاء في النسختين " كانما ينهش " وهو سهو صوابه ما أثبت .

وَ" فَعِيلٌ " [كَضَرِيسٍ][1] جَمع " ضِرْسٍ " ، وهَذَا المثَالُ قليلٌ في التَّكْسِيرِ جِداً[2] .

ثُمَّ " فِعَالٌ " كَالفِرَاخِ قَالُوا	فيــه بِئَارٌ ، وكَــذَا رِجَــالُ
كَذَا القِرَاطُ وَالجِمَالُ قُولُوا	ثُمَّ " فُعُـولٌ " ، فقُلِ[3] الوُعُولُ

المثالُ السَّابعُ " فِعَالٌ " وَقَدْ ذكَر مِمَّا كُسِّرَ عليه خَمْسَةَ أبنيةٍ :

أوَّلُها : " فَعْلٌ " [بفتْحِ الفَاءِ وَسكُونِ العَينِ] [1] كَفَرْخٍ وفِرَاخٍ ، وَفِي مُعْتَلِ العينِ " سَوْطٌ وَسِيَاطٌ ، وثَوْبٌ وثِيَابٌ " ، وَفِي مُعْتَلِّ اللامِ " دَلْوٌ ودِلاءٌ ، وظَبْيٌ وَظِبَاءٌ " . ولَمْ يأتِ فيهِ مُعتَلُّ العَينِ باليَاءِ كَمَا لمْ يأْتِ المعتلُّ العَينِ بالوَاوِ علَى " فُعُولٍ " [4] .

الثَّاني : " فِعْلٌ " بكَسْرِ الفَاءِ وَسكُونِ العَينِ كقولِـه : " بِئَارٌ " وَهُوَ جَمْعُ " بِئْرٍ " ، وَمِنْهُ " قِدْحٌ وقِدَاحٌ " ، وَمُضَاعَفُه : " زِقٌّ [5] وَزِقَاقٌ " ، وَمُعْتَلُّه " رِيحٌ ورِيَاحٌ " .

الثالثُ : " فَعُلٌ " ـ بفتْحِ الأوَّلِ وَضَمّ الثَّانِي ـ وَمثالُه قولُهُ : رِجَالٌ ، واحدُهُ " رَجُلٌ " ، وَمِنْه : سَبُعٌ وَسِبَاعٌ .

الرَّابعُ : " فُعْلٌ ـ بضَمّ الفَاءِ وسكُونِ العَينِ ـ وَالمِثَالُ فيه قولُهُ : " القِرَاطُ " وَهُوَ جَمْعُ " قُرْطٍ " ـ وَهُوَ مَا يُحلَّى به أُذُنُ المرْأةِ ـ وَمُضَاعفُهُ كَثِيرٌ نَحْوُ : خُصٍّ[6] وَخِصَاصٍ ، وَعُشٍّ وَعِشَاشٍ .

---

(1) تكملة يوجبها المقام .

(2) لأنه أشبه أبنية الآحاد ، قاله ابن الخباز .

(3) في الأصل " وكذا " ، والمثبت من (ف) .

(4) يقول ابن القواس : " لئلا يلتبس ذوات الواو بالياء ، لانقلاب الواو ياء في " فِعَال " ، وقد شذَّ " فوج وفووج في ذوات الواو » . عن شرح ألفية ابن معطى ١١٧٤ ، وانظر الأصول في النحو ٤٣٣/٢ .

(5) الزِّقّ : السقاء ، أو جلد يُجَزّ ولا ينتف للشراب وغيره .

(6) الخُص : البيت من القصب .

الخامسُ : " فَعَلٌ ـ بفتْحِ الفاءِ والعَينِ ـ وَالمثَالُ فيه قولُه : " الجِمالُ " واحدُهُ " جَمَلٌ " و " فِعَالٌ " في " فَعَلٍ " كثيرٌ .

وَهُنَا مثالٌ سَادِسٌ قَدْ كَسَّرُوه عَلَى " فِعَالٍ " لم يذكُرْهُ ، وَهُوَ " فُعَلٌ " ـ بضمِّ الفاءِ وَفتْحِ العَينِ نَحوُ : رُبَعٍ [1] وَرِبَاعٍ .

كَذَا البروجُ وكَذا العُروقُ   كَذَا الضلُوعُ وكَذَا السُّوقُ

كَذَا الأسُودُ ثُمَّ مَع فِعَالَهْ   فُعُولَـةٌ بُعُولَـةٌ جِمَالَـهْ

الثامنُ مِنْ أَبْنِيَةِ الجُمُوعِ " فُعُولٌ، وَقَدْ ذَكَر صَاحِبُ الأرجُوزَةِ خَمْسَةً [2] لأبْنِيةِ مَا كُسِّر على " فُعُولٍ " .

أوّلُها : " فَعِلٌ " ـ بفتْحِ الفَاء وكَسْرِ العَينِ ـ وَمثالُهُ قولُهُ : " فَقُلِ الوُعُولُ " وَاحِدُهُ " وَعِلٌ " ـ وَهُوَ الكَبْشُ الجَبَلِيُّ ـ ، وَ " نَمِرٌ ، وَنُمُورٌ " .

الثَّاني " فُعْلٌ ـ بضَمِّ الفَاءَ وَسكُونِ العَينِ ـ وَمِثالُه قولُه: " كَذَا البُرُوجُ " الْوَاحِدُ " بُرْجٌ " ، وكَذَلِكَ " جُرْحٌ وَجُرُوحٌ " ، قَال اللَّهُ تعَالى: ﴿ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ ﴾ [3] .

الثَّالِثُ : " فِعْلٌ " ـ بكسر الفَاءِ وَسكُونِ العَينِ ـ وَمِثالُه قولُهُ : " وَكَذَا العُرُوقُ " ، الْوَاحِدُ "عِرْقٌ ـ بكَسْرِ الأوّلِ وَسكُونِ الثَّاني، وَمِثْلُهُ "شِسْعٌ [4] وَشُسُوعٌ " ،

(١) رُبَع " على وزن صُرَدٍ ، وهو الفصيل ينتج في الربيع " عن حاشية (ف) ، وانظر اللسان في (ربع) .

(٢) سقط في (ف) .

(٣) سورة المائدة ٤٥ .

(٤) الشسع : قبال النعل الذي يشد إلى زمامها ، والزمام : السير الذي يعقد فيه الشسع ، اللسان (شسع) .

وَمِنَ المضَاعَف " لِصٌّ وَلُصُوصٌ " في لُغةِ مَنْ كَسَرَ اللاَّمَ من "لِصٍّ " [1] ، وَمِنَ المعتلّ العَينِ [2] " ديكٌ وَديُوكٌ ، وَفِيلٌ وفُيُولٌ " .

الرَّابعُ : قولُهُ : « الضُّلُوعُ » وَاحدُهُ « ضِلَعٌ » ، بكسْرِ الفَاءِ وَفَتْحِ العَيْنِ » . ١٩٤ / ب

الخامسُ : قولُهُ : " كَذَا السُّؤُوقُ " ، وَاحِدُهُ " سَاقٌ " وَوَزْنُهُ " فَعَلٌ " ـ بفتْحِ الأوَّلِ وَالثَّاني ـ أَصلُهُ " سَوَقٌ " قُلِبَت الْوَاوُ أَلفاً لِتَحَرُّكِهَا [3] وَانْفتَاحِ مَا قَبْلَهَا . وَمَا كَانَ مُعْتلُّ العَينِ بالْوَاوِ فَبابُه أَن يُجْمَعَ علَى " فِعَالٍ " نحْوُ : حَوْضٍ وَحِيَاضٍ ، وَسَوْطٍ وَسِيَاطٍ ، وَثَوْبٍ وَثِيابٍ . فَأَمَّا "السُّؤُوقُ " ، وَ " الفُؤُوجُ " في جَمْعِ "فَوْجٍ " [4] فَهُوَ شَاذٌّ ؛ لِثقَلِ اجْتِمَاعِ الضَّمَّتَيْنِ وَالْوَاوَيْنِ .

وَأَمَّا المعْتَلُّ الْعَينِ بالْيَاءِ فَبَابُه أَن يُجْمَعَ عَلَىَ « فُعُولٍ » في الْكَثْرَةِ [5] نحْوُ " بَيْتٍ وَبُيُوتٍ ، وَعَيْنٍ وَعُيُونٍ " فَلَمْ يَسْتَثْقِلُوا [6] الضمّةَ عَلَى اليَاءِ كَمَا اسْتَثْقلُوهَا عَلَى الوَاوِ .

قَولُهُ : " كَذَا الأُسُودُ " ـ هوَ جَمْعُ " أَسَدٍ " يُغْنِي عَنْهُ قولُهُ : " السُّؤُوقُ " ؛ لأَنَّ وَاحِدَ الجَمْعَيْنِ " فَعَلٌ " بفتْحِ الفَاءِ وَالعَينِ .

وَلَمْ يَذْكرْ " فَعْلاً " [7] بفتْحِ الفَاءِ وَسكُونِ العَينِ ـ فَإِنْ قُلتَ : اسْتغْنَى عَنْهُ بقَوله : " بُعُولَة ؛ فَإِنّه جَمْعُ " بَعْلٍ " . قُلْتُ : وَقَدْ ذكَرَ جَمْعَ " فَعَلٍ " وَهُوَ (الجِمَالُ) [8] وَلَمْ يَسْتَغْنِ عنْهُ بقَوله : " جِمَالَهْ " ـ وَذلِكَ نَحْوُ : بَطْنٍ وَبُطُونٍ وَنَسْرٍ وَنُسُورٍ ، وَمُعْتلّهُ دَلْوٌ وَدُلِيٌّ ، وثَدْيٌ وَثُدِيٌّ .

---

(١) ينظر اللسان ، والقاموس في " لص " ، إذ ضم اللام فيه لغة حكاها الأصمعي .

(٢) في النسختين " اللام " بدل " العين " وهو سهو صوابه ما أثبت بدليل تمثيله .

(٣) في (ف) " لتحريكها .

(٤) في الأصل " والفروخ في جمع فرخ " تصحيف ، وهمز الواو فيهما جائز .

(٥) (ف) " الكسرة " تحريف ، والمراد بالكثرة : ما جاوز العشرة .
انظر الأصول في النحو ٤٣٢/٢ .

(٦) في (ف) " يستثقل "

(٧) ذكره ابن السراج في أصوله ٤٣٤/٢ .

(٨) في النسختين " الأسود " ولعل الصواب ما أثبت .

وَأمّا مُعْتلُّ « فَعَلٍ » بفتْحِ الفَاءِ وَالعَينِ فنحو : عَصاً وعُصِيّ ، وَقَفاً وقُفِيّ ، وَوَزْنُهُ " فُعُولٌ " على ما يُذْكَرُ في التَّصْريف .

التَّاسعُ من أَبْنِيَةِ الجُموعِ " فُعُولَةٌ " كقَولِهِ : " بُعُولَةٌ " وَاحدُهُ " بَعْلٌ " بفتْحِ الأوّلِ وسكُونِ الثَّاني ، وهوَ " فُعُولٌ " زَادُوا عَليهِ التَّاءَ ، قالَ الخليلُ : « وَأَرَادُوا أَن يَحققُوا التَّأنيثَ »(١) يَعْني : يُؤَكّدوهُ ، يَعْني " بالتَّأنيثِ " تَأْنِيثَ الجَمْعِ فقَالُوا : عَمٌّ وَعُمُومَةٌ ، وَفِي المعْتَلّ : " خَيْطٌ وَخُيُوطةٌ " .

العاشِرُ : " فِعَالَةٌ " كقوله : " جِمَالَةٌ " ، فـ " جِمَالَةٌ " تَأْنِيثُ الجَمْعِ كَأنّهم أنثُوا " جِمَالاً " جَمْع " جمَل " ، وَقالُوا : حَجَرٌ وحِجَارَةٌ .

وَالْقَوْلُ في إلحَاقِ " التَّاء " بـ " فِعَالٍ " كَالقول في إلْحَاقِهَا بِـ " فُعُولٍ " .

وَجَاءَ في فِعْلانَ كَالْعِبْدَانِ (٢) وجَاءَ كَالثِّيرَانِ وَالنُّغْرانِ
وَجَاءَ كَالْقِنْوَانِ وَالْعِيدَانِ فُعْلانُ كَالحُمْلانِ وَالظُّهْرَانِ
وَجَاء كالذُّوبَانِ وَالزُّقّانِ وَجَاء أفْعَالٌ عَلى أوْزَانِ

المثالُ الحَادِي عَشَرَ مِنْ أَبْنِيَةِ التّكسيرِ " فُعْلانُ " باخْتِلافِ فائِهِ مِنْ ضَمٍّ أوْ كَسْرٍ .

قولُهُ : " وَجَاء في فِعْلانَ " يُريدُ وَجَاء الجَمْعُ في وَزْنِ " فِعْلانَ " وقد كَسَّروا عَليه خَمْسَةَ أَبْنيةٍ :

أَوَّلُها : " فَعْلٌ " بِفَتْحِ الفَاءِ وسكُونِ العَين ، مثالُه قولُه : " العِبْدَان " جَمْعُ " عَبْدٍ " مِنَ الصّحيحِ ، وَمِن المعتلّ العَين قولُه: " ثِيرانٌ " هُو جَمْعُ " ثَوْرٍ " .

الثَّاني : قولُه " نِغْران " واحدُهُ " نُغَرٌ " بضمّ الفَاءِ وفتْحِ الغَينِ ، وَهُوَ العُصفُورُ الصَّغيرُ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

---

(١) ينظر الكتاب ٥٦٨/٣ ، والأصول ٤٣٥/٢ .

(٢) في (ف) " كالخربان " ، وهي رواية عليها بعض شراح الدرة ، والخربان جمع خرب ، وهو ذكر الحبارى .

يَحْمِلْنَ أَوْعِيَةَ المُدَامِ كَأَنَّهَا   قد عُلِّقَتْ بأَكارِعِ النُّغْرَانِ(١)

يُرِيدُ العنَاقِيدَ ، وَعَنَى (بأَوْعِيَةِ المدامِ) : الْعِنَبَ ؛ لأَنَّها حَاوِيةٌ لِلْمَاءِ الذي إِذَا عُصِرَ صَارَ مُدَاماً ، وَشبَّهَ قِمْعَ العِنَبَةِ الذي هِيَ متعلِّقةٌ به برِجْلِ النُّغَرِ ، وَهُوَ العُصْفُورُ الصَّغِيرُ (٢) .

الثَّالثُ : قولُه " القِنْوانُ " وَاحِدُهُ " قِنْوٌ " (٣) بكَسْرِ الفَاءِ وَسُكونِ العَيْنِ . فَإِذَا (٤) قُلْتَ : فَقَدْ صَحَّ في « قِنْوانٍ » بِناءُ الوَاحِدِ .

قُلْتُ : يُعتَقَدُ أَنَّ الكسْرَةَ في " قِنوَانٍ " غَيْرُ الكَسْرةِ في الوَاحِدِ ، بَلْ هِيَ كَالكَسْرة في عِبْدانٍ ، أَوْ يُعْتَقدُ أنَّ الكسْرَةَ في " قِنْوٍ " كالكسْرةِ في " حِمْلٍ " ، وَالقِنْوُ : " العِذْقُ بِمَا عَلَيْهِ .

١٩٥ أ

الرَّابعُ : قولُه : " العيدانُ " وَاحدُهُ " عُودٌ " بضمّ الفَاء وسكُون العَيْنِ ، وَهُوَ كَثيرٌ فِيما اعتلّت عَينُه بالوَاوِ من " فُعْلٍ " بضمّ الأوّلِ وسكُونِ الثّاني نحو " حُوتٍ وَحِيتَانٍ ، وَغُولٍ وَغيلاَنٍ ، وَنُونٍ وَنِينَانٍ " (٥) .

الخَامِسُ : " فَعَلٌ " بفتْحِ الفَاءِ والعَينِ لم يذكُرْهُ فِيمَا كُسِّرَ عَلَى " فِعْلانٍ " بكَسْرِ الفَـــاءِ ، وَمِثالُـهُ من خَرَبٍ وَخِرْبَـانٍ " وَهِيَ ذَكَـرُ الحُبَـارَى ، وقَالُـوا : " وَرَلٌ(٦) وِوِرْلاَنٌ " .

---

(١) لم أقف على قائله وهو في ابن القواس ١١٧٦ ، واللسان ، والتاج ، وأساس البلاغة ومجمل اللغة في " نغر " ، ومعجم مقاييس اللغة ٤٥٣/٥ ، غير منسوب ، ويروى :

يحملن أزقاق المدام كأنما   يحملنها بأظافر النغران

(٢) وهو الذي يسميه أهل المدينة البلبل .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) في (ف) " فإن " .

(٥) النون : الحوت .

(٦) الورل : دويبة تشبه الضب .

وأمّا مَا كُسّرَ على " فُعْلانَ " بضَمّ الأَول فقد ذكر منه ثلاثة أبنيةٍ :

أوّلُهَا : " فَعلُ " بفتْحِ الفاءِ وَالعينِ ومثالُهُ قولُهُ : " حملاَن " واحُدهُ " حَمَلٌ "(١) بفتْحِ الفَاءِ وَالعَينِ .

الثـانى : قـولهُ " ظُهْـرَانٌ " وَاحِـدُهُ " ظَهْـرٌ " (بِوَزْنِ " فَـعْلٍ " بفَتْـح الفَـاءِ وَسكُونِ العَينِ .

الثّـالثُ : قـولُهُ " ذُؤْبَان " وَاحِـدُهُ ذِئْبُ ")(٢) بوزْن " فِـعْلٍ " بكَسْـرِ الفـاءِ وَسكُون العَينِ .

وَأَمَّا [قولُهُ] (٣) " زُقّان " فواحِدُهُ " زِقٌ " وَإِنمّا مَثَّلَ بهِ ؛ لأنَّه مُضـاعَفُ " فِـعْلٍ " المكسُـورِ الفَـاءِ السَّـاكنِ العَينِ كَـمَـا مَـثَّلَ بقـوْلِه " ثِيـرَانٌ " مَـعَ قـوْلِه : " عِبْدَان "؛ لأنَّه مُعْتَلٌ " فَعْلٍ " بفتْحِ الأوّلِ وَسكُونِ العينِ (٤) .

قَد جَاءَ كَالأجْمالِ (٥) وَالأجْنـادِ ... وَجـاء كالأرْطـابِ وَالأزْنَـادِ

وَجـاءَ كَـالأعنَـاقِ وَالأعْضَـادِ ... وَجَـاء كالأضْـلاعِ وَالأكْـبَادِ

وَجَـاءَ كـالأبـالِ وَالأحْـمَـالِ ... ثلاثَ عَشْرَةً عَلَى التَّوالـى

الثـالثَ عَشَرَ مِنْ أَبْنِيَـةِ التَّكْسيرِ فى الثُّلاثيّ الأُصُولِ " أَفْعَالٌ " ، وَهُوَ أَعمُّ أَبْنِيَةِ الجُمُوعِ ؛ لشُمولِه أبْنِيَةَ الآحَادِ العَشَرَةِ التى تَقدَّمَ ذِكْرُهَا، وَنَذْكُرُهَا علَى التَّرتيب الذى ذكَرَهُ:

فَأَوَّلُهَا : " فَعَلٌ " بفتْحِ الفَاءِ وَالعَينِ وَمِثالُه قوْلُهُ : " الأجْمـال " وَاحِدُها : جَمَلٌ ، بفتْحِ الجيمِ وَالميمِ ، وَفى المعتلّ العَينِ " قَاعٌ وَأَقْوَاعٌ " ، وقد استغنوا بهِ عَن جَمْعِ الكَثْرةِ فى قَوْلِهِم : مـالٌ وَأَمْـوالٌ ، وَباعٌ وَأَبْوَاعٌ ، وَمِنَ المعـتلّ العَينِ

---

(١) الحمل : الخروف .

(٢) سقط فى (ف) .

(٣) تكملة للتوضيح .

(٤) هذا رد من الشارح على ابن الخباز الذى يقول : " تمثيله بذئب يغنيه عن زق فكرره .. "

(٥) فى الأصل " فى الأجمال " .

نحوُ " نَابٍ وَأَنيَابٍ " ، والمعتلّ اللّامِ قالُوا : صفاً وأَصفاءٌ ، وَرَجًا وَأَرْجاءٌ " للنَّاحِيَةِ .

الثانـى : قولُه : " الأجناد " وَاحدُهُ " جُنْدٌ " ، وَوَزنُه " فُعْلٌ " بضمّ الأوَّلِ وَسُكُون الثَّانِي نَحْوُ " بُرْدٍ وَأَبْرادٍ ، وَرُكْنٍ وأرْكانٍ " ، وَمضاعفُه " حُبٌّ وَأَحْبابٌ " ، وَمعتلُّ العَينِ " عُودٌ وأَعْوادٌ " ، وَفي معتلّ اللَّامِ " مُدْيٌ وَأَمْداء "[1] .

الثَّالثُ : قولُه : " الأرطَابُ " وَاحِدُهُ " رُطَبٌ " بضمّ الأوَّلِ وَفتْحِ الثانِي ، وَمِنْهُ " رُبَعٌ وَأَرْباعٌ " وهُوَ شاذٌّ فيهِ - أَيضاً - كَما شَذَّ فى " فَعْلٍ " بفتْحِ الفَاءِ وَسكُونِ العَينِ ، أَعْنى جَمْعَهُ عَلَى " أَفعَالٍ " .

الرَّابعُ : " فَعْل " بفتح الفاء وسكون العين ومثَاله قولُه : " الأزنَادُ " وَاحدُها " زَنْدٌ "، قالَ الأعشى :

وَزَنْدُكَ أَثْقَبُ أَزْنَادِهَا [2]

وَهُوَ شاذٌّ ؛ لأنّ بَابَ " فَعْلٍ " [3] المفتُوحِ الفَاءِ السَّاكِنِ العَينِ أن يُجْمَعَ فى القلّةِ على " أَفْعُلٍ " لَكِنِ لَمَّا كَانت النّونُ مِن " زَنْدٍ " فِيهَا غنّةٌ أَشْبَهتْ حُرُوفَ المدّ نَحْوُ " سَوْطٍ وَأَسْوَاطٍ ، وَبَيْتٍ وَأَبيَاتٍ " ، وَالزّنْدُ : العُودُ الأعْلَى الّذِى تقْدَحُ بهِ النّارُ .

وَقِيلَ : لأنَّ الزَّنْدَ عِبارةٌ عن العُودِ ، وَالْعُودُ يُجْمَعُ علَى " أَعْوَادٍ " ، وَقَالُوا : " أَرْآدٌ " فِي جَمْعِ " رَأْدٍ " وَهُوَ أَصْلُ اللّحْيَيْنِ ، فَهُوَ عِبَارَةٌ عَنِ الذّقْنِ ، وَقِيلَ : لِأنَّ

---

(١) المدي : مكيال لأهل الشام .

(٢) هذا عجز بيت ، وصدره :

وُجِدْتَ إذا اصطلحوا خيرهم

ينظر ديوانه ٧٣ ، والكتاب ٥٦٨/٣ ، والأصول فى النحو ٤٣٦/٢ ، والعينى ٥٢٦/٤ ، وابن القواس ١١٧٨ .

(٣) (ف) " الفعل " .

الْهَمْزَةَ فى " رَأْدٍ " إِذَا خُفِّفَتْ صَارَتْ أَلِفاً فَعامِلُوهَا مُعَامَلَةَ مَا ثَانِيهِ أَلِفُ نَحْوُ " ١٩٥ ب
بَابٍ وَأَبْوَابٍ ، وَنَابٍ وَأنيَابٍ " (١) .

الخَامس : " فُعُلٌ " بضمِّ الفَاءِ وَالعَينِ ومِثَالهُ قولهُ : " الأعنَاق " وَاحدُهُ " عُنُقٌ "
وَمِنْهُ " طُنُبٌ وَأطْنَابٌ " .

السَّادسُ : " فَعُلٌ " بفتح الفاءِ وَضمِّ العَينِ ومثالهُ قولهُ : " الأعْضَادُ " وَاحدُهُ "
عَضُدٌ ، وَقالُوا " عَجُزٌ وَأعْجَازٌ " ولمْ يتَجاوزُوهُ فِيهمَا كَمَا لم يتَجَاوزُوا "
رِجَالاً، وَسِبَاعاً " [فى الكَثْرَة] (٢) .

[السَّابعُ](٣) : [" فِعَلٌ " بكسْرِ الأوَّلِ وَفتْحِ الثَّانى ، وَمثالُهُ] (٤) : " الأضْلاع
" وَاحِدُهَا " ضِلَعٌ " بكسْرِ الفَاءِ وَفتْحِ العَينِ " وقالُوا " ضِلْع " بوزْنِ " عِرْقٍ "
وَمِثْلُهُ " إِرَمٌ وَآرَامٌ " وَ "الإرَمُ " العَلَمُ يُنْصَبُ فى الطُّرُقِ ، وَمِثْلُهُ " عِنَبٌ وأعْنَابٌ " ،
وَمِنَ المعْتَلِّ " معًى وَأمْعاءٌ " .

الثَّامنُ " فَعِلٌ " بفتْحِ الفاءِ وكسْرِ العَينِ فمثالُه قولُه :" الأكباد " فَالواحدُ " كَبِدٌ "
بفتْحِ الأوَّلِ وكَسْرِ الثانى .

التَّاسِعُ : " فِعِلٌ " بكَسْرِ أوْله وثانيهِ فمثالُه قولُه : " الآبالُ " الواحدُ " إِبِلٌ " بكسر
فائه وعينه ، وقالوا : " إطِلٌ وآطالٌ " ، والإطِلُ : الخاصرةُ ، استغنوا بـ
"أفْعَالٍ " فى هذا المثالِ عن الكثرةِ .

العاشِر : " فِعْلٌ " بكَسْرِ فَائه وسكُونِ عَيْنه ومثالُه قولُه : " الأحْمالِ " واحدُهَا
"حِمْلٌ " بكسر أوَّله وسكُونِ ثانيه ، ومنه " شِبْرٌ وأشْبَارٌ "

وَلَمْ يذكُرْ " فِعْلَةٌ " بكسْرِ الفَاءِ وَسكُونِ العَيْنِ فى الثُّلاثي المجرَّدِ (٥) وَذلك

---

(١) انظر هذا فى الكتاب ٥٦٨/٣ ، وابن يعيش ١٦/٥ .

(٢) تكملة يقتضيها المقام ، وانظر ابن القواس ١١٧٨ .

(٣) فى الأصل " الخامس " خطأ .

(٤) سقط فى الأصل .

(٥) هذا رد على ابن الخباز الذى يقول : " وقد فاته من أبنية جمع الثلاثى (فِعلَة) كجارٍ وجيرةٍ ينظر شرحه على الدرة الألفية فى هذا الموطن .

نحو " نارٍ ونَيرَةٍ ، وَقاعٍ وقِيعَةٍ ، وجَارٍ وجيرَةٍ ، وأخٍ وإخْوَةٍ " وعُذْرُه في ذلك أنَّه سَبَقَ ذكْرُ أبنيَةِ القلَّةِ في بابِ العَدد ، فإنَّه ذكر " فعْلَةً " ثَمَّ (١).

فَإن قُلتَ : فقد ذَكر ثَمَّ " أفْعُلاً " ، وَ " أفْعالاً " ثُمَّ ذكرَهُما هُنَا ! .

قُلتُ : إنمَّا ذكرَهُمَا لكثْرةِ اسْتِعْمالِهِمَا ، فأمَّا " فِعْلَةٌ " فلمْ يكسَّر عليها مِنَ الثلاثي المجرّدِ إلاَّ القَليلُ .

وَقَدْ تَرَكَ " حِجْلَى " جَمْع " حَجَلٍ " (٢) ، وَ " أنْجِدَةً " في جَمْعِ " نَجْدٍ " وعُذْرُه أنَّ " أنْجِدَةً " شاذٌ ، وَأمَّا " حِجْلَى " فقليلٌ .

قوله : " ثلاثَ عَشْرَةَ على التَّوالي " : يُرِيدُ أنَّ صِيَغَ الجَمْعِ من الثُّلاثي المجرّدِ مِنَ الزّيادة ثَلاثَ عَشَرَة ، وأنّثَ العددَ ؛ لأنَّه أرادَ الصِّيغَةَ وَهِيَ مُؤَنَّثةٌ، وَهَذا أوْلَى مِمَّنْ رَوَاهُ " ثَلاثَ عشرةٍ " بإضافةِ " ثلاثٍ " إلى " عَشَرةٍ " (٣) ؛ لأنَّ ذلك لا يجيزُه أحدٌ من البصريّينَ (٤) ، فاعْرِفْهُ .

قوله : " على التَّوالى " يُريدُ على توالي مَا ذَكَرَهُ ابنُ السَّراجِ في الأصُولِ(٥)، فَإنَّهُ أخَذَ ذَلِكَ التَّرْتيبَ وَنظَمَهُ عَلَى التَّوالي الَّذى ذَكرَهُ ابنُ السَّرَّاج .

وَبَابُ فَعْلٍ أفْعُلٌ فى القِلَّة	ما لم يكُن ثانيه حَرْف عِلَّة
وَالكثْرةُ الفُعُولُ وَالفِعَالُ	وغَيْرُهُ قِلَّتُهُ الأفْعَالُ

---

(١) انظر ٢/٢٥٥ .

(٢) الحجل : القبج ، وقال ابن سيده : الحجل : الذكور من القبج ، الواحده (حجلة) ، وحجلان ، وَالحِجْلى اسم للجمع ، ولم يجئ الجمع على (فِعْلَى) إلا حرفان هذا ، والظربى جمع ظربان ، وهى دويبة منتنة الريح . ينظر هذا في اللسان « حجل » .

(٣) الذى روى هذا ابن الخباز فى شرحه لوحة ١١٠/أ حيث قال : " وقوله : " ثلاث عشرة " أضاف النيف إلى العشرة ، وهو مذهب الكوفيين " .

(٤) انظر الإنصاف ٣٠٩/١ ، المسألة (٤٢) .

(٥) انظر الأصول فى النحو ٤٣٦/٢ فما بعدها .

احترز بقوله: " بَابُ فَعْلٍ " عن بقيّةِ أوزانِ الثلاثي [1] المجرّدة من الزّيادة .
وَيريدُ بقوله : " بَابُ فَعْلٍ أَفْعُلُ في القلّـةْ " قيَاسُ ما كَان من أمثلة الآحادِ على " فَعْلٍ " ،مفتوح الفاء ساكن العين،أن يُكسّرَ فى القلّـةِ على " أَفْعُلٍ " إذا كـانَ صَحِيحَ العَين وَذلِكَ [2] نَحْوُ " فَلْسٍ وأَفْلُسٍ " ، وَاحْترَزَ بقوله " فى القلّة " عن جمْعِ الكثرةِ ، وَاحترزَ بقوله " ما لم يكن ثانيه حرَفَ علّةْ " عن نحو "بيْتٍ ، وَصَوْتٍ " ؛ فإنّ جَمْعَهُ فى القلّـة على " أَفْعَالٍ " نحو " أبيَاتٍ ، وأَصْوَاتٍ " .
واحترزَ بقوله : " ثانيه " أيضاً عن لاَمِهِ وذلك نحو " دَلْوٍ وأَدْلٍ ، وظَبْيٍ وأَظْبٍ " .
وَقدْ جاءَ فيه : " أَفْعَالٌ " شاذاً وقد تقدّم ذكرُهُ وتأويلُه [3] .
وقد قالُوا فى المعتلّ العين " بيتٌ وأَبْيُتٌ ، وَعَيْنٌ وأَعْيُنٌ " وَهُوَ شَاذٌّ ، وكذَلكَ قولُهُم : " ثَوبٌ وأَثْوُبٌ " قَالَ الشّاعرُ :

لِكُلِّ دَهرٍ قد لبستُ أَثْوُبَا [4] ١٩٦ أ

وَقَالُوا : " قَوْسٌ وَأَقْوُسٌ " ، وَإنمّا كَان مثلُ هَذا شاذاً،لِثقَلِ الضّمةِ على حَرفِ العلّة ، فعلَى هذا إذَا وَجَدْنا اسْماً علَى مثال " فَعْلٍ " - بفتح الأوّلِ وسكُون الثاني - وهُو صَحِيحُ العَينِ وَلمْ نسمَعْ فيه جَمْعاً فَقِياسُهُ أَن نجمَعَهُ فى القلّة على " أَفْعُلٍ " كَمَا لوْ سَمّينَا بِـ " فَضْلٍ " لقلنا فى جمعه : " أَفْضُلٌ " فى القلّة وفى الكثرة "فِضَالٌ " أو " فُضُولٌ " كقولهم : "كَعْبٌ وأَكْعُبٌ وكِعَابٌ ، أو كُعُوبٌ " .
قولُهُ :

والكثْرةُ الفُعولُ وَالفِعَالُ

---

(١) بعده فى (ف) " التسعة " .
(٢) سقط من (ف) .
(٣) انظر٢/٣٤٤ فيما مضى .
(٤) قائل البيت معروف بن عبدالرحمن الراجز ، وقيل : حميد بن ثور .
انظر الكتاب ٥٨٨/٣ ، وشرح أبيات سيبويه ٣٩٢/٢ ، والمقتضب ٢٩/١ ، ١٣٢/٢ ، ١٩٧/٢ ، واللسان " ثوب " ، والعينى ٥٢٢/٤ ، وديوان حميد بن ثور ٦١ .

يريدُ جمعَ الكثرة فى " فَعْلٍ " المفتوح الفاء الساكن العين ، وذلك نحو " كعْب وكِعَاب وكُعُوب ، وفَرْخ وفِراخ وفُروخ ، "وقد يأتي على " فِعَالٍ " فقط نحو " كِلابٍ " ، وعلى " فُعُولٍ " فقط نحو بُطُون .

ويريدُ بقوله : " الكثرة الفعُولُ والفعَالُ " فى الغَالبِ .

وَيَختصُّ " فعَالٌ " بمَا عَينُهُ وَاوٌ نحو " ثوبٍ وثِيَابٍ " [1] ، وَ " فُعُولٌ " بما عينُهُ ياءٌ نَحْوُ : " بَيْتٍ وَبيُوت " إلاّ ما شَذّ علَى مَا تَقدّمَ ذكرُه ، وَيدخُلُ مثلُ هذَا فى قوله :

والكثرةُ الفُعُولُ وَالفعَالُ

لأنّ مَا عينُهُ " وَاو " بَابُهُ " فِعَالٌ " نحو "حَوض وَحِيَاضٍ " ، ومَا عينُهُ " يَاءُ " بابُهُ " فُعُولٌ " نحُو " بيت وبيوتٍ " .

وقد جُمعَ غَيْرُ " فَعْلٍ " على " أَفْعُلٍ " وذلك نحو " ذِئْبٍ وَأَذْؤُبٍ ، وَقِطْعٍ وَأَقْطُعٍ ، ورُكْنٍ وَأَرْكُنٍ ، وزَمَنٍ وأزمُنٍ " ، وقالُوا : " عَصاً وَأَعْصٍ " .

قولُه : " وَغيرُه قلّتُهُ الأَفْعَالُ " يُرِيدُ غَيْرَ " فَعْلٍ " المفتوح الفاءِ والسّاكنِ العَينِ من باقي الأبنيَة ، وَقَد تَقدَّمَتْ أمثلتُهُ فى قوله :

وَجاءَ أفعالٌ علَى أوزَانِ

فَخُذهَا من هُنَاكَ [2] ، وَإنمّا اختصّ " أَفْعُلٌ ، وَأفْعَالٌ " بجمع القلّةِ فى الثلاثيّ المجرّدِ ؛ لبُعْده عن أَبْنِيَةِ الآحَادِ فَلَمْ يَلْتَبِسْ بالْوَاحد ؛ لقلّته ، فافهمه .

[جمع التكسير للاسم الرباعى]

وَفي الرُّباعيِّ مَعَ الخُماسي ... يأتي فَعَالِلُ عَلى القِيَاسِ

نَحْوَ ضَفَادِعٍ وَفي سَفَرْجَلِ ... جَمْعاً سَفَارِجُ بِحذْفِهِ قُلِ

وَإنْ تَشَا عَوِّضْ وَقُلْ سَفَارِيجْ ... فَصَارَ بالتَّعويض كَالْهَمَالِيجْ

أَمَّا الرُّباعيُّ فليْسَ لَهُ إلاَّ مِثالٌ وَاحدٌ ؛ لأنّهم لمْ يَتصرَّفُوا [فيه] [3]

---

(١) يقول ابن القواس ١١٨٠ " فتقلب الواو ياء ؛ لضعفها بالسكون فى الواحد " .

(٢) انظر ٢/٣٤٣ .

(٣) تكملة يوجبها السياق ، وانظر ابن يعيش ٥/٣٨ .

تَصَرُّفِهِمْ في الثلاثيِّ ؛ لِثِقَلِهِ ، وَلذلك قَالَ : « يأتي فَعَالِلُ عَلَى القِيَاسِ » يُرِيدُ فَعَالِلَ مُطَّرِداً في أَصْلِه ، وَالأَصْلُ وَالمُلْحَقُ به في ذلك سَواءٌ ، مثالُ الأَصْلِ قولُه : "ضَفَادِعُ" جمعُ "ضِفْدَعٍ" ، وَمِثَالُ المُلْحَقِ بِهِ "جَدْوَلٌ وَجَدَاوِلُ ، وَصَيْرَفٌ وَصَيَارِفُ ، وَأَجْدَلٌ وَأَجَادِلُ" ، وكذلكَ أَبنيةُ الرباعيّ الخمسة الأصُول التي ذكرهَا كلَّها (يأتي جَمعُهَا) [1] علىَ "فَعَالِلَ" .

وَأَمَّا الخماسيُّ فقَالَ سيبويه [2] : لا يُكَسَّرُ إلاَّ عَلى اسْتِكْراهٍ ؛ لأنَّه في حَالِ إفْرادِهِ مستثقلٌ بكثرةِ حروفِهِ ، فلو جُمِعَ بجُملةِ حُروفهِ ازدادَ ثِقلاً وذلك مُستكْرهٌ ، وإن حُذِفَ منه الحرفُ الخامسُ لزَمَ الخروجُ من وزن الخماسّي إلى وزنٍ آخرَ وَهُو الرباعّي وَذلك مُستكْرهٌ ، لكن لو قيلَ : كَيفَ يُكسّرُ مثلَ فَرَزْدَقٍ ؟ فالقياسُ أن تحذفَ الحرْفَ الخَامِسَ ؛ لأنَّ الثِّقلَ إنمّا يكُونُ [3] به وَلأنّك لو أبقيتَ الحرْفَ الخَامسَ لبقِيَ عَجُزُ الكلمةِ أَثْقلَ من صَدْرِها ؛ لأنّ ألفَ التكسيرِ تَقعُ ثَالثةً وقبلَهَا حَرفَانِ هُمَا صَدْرٌ ، وَمَعَ بقاءِ الخَامسِ يكونُ عجُزُهَا ثَلاثةَ أَحْرُفٍ ١٩٦/ ب فيزيدُ عجزُهَا على صَدرِهَا فَوجَبَ أن يُحذفَ الخامسُ وَيَصيرُ الاسمُ إلى وَزْنِ الرّباعّي فتَقَعُ ألفُ التّكسيرِ مُتوسّطةً ، مَا قبْلَهَا مُوازِنٌ لِمَا بَعْدَهَا .

قولُه :

وَإن تشا عَوِّض فقُلْ سَفَارِيجْ

يُرِيدُ : إن شئتَ عوّضت من الحرْفِ المحذُوفِ مَدَّةً سَاكنةً ؛ وَكذلك تَفْعلُ في جميع أوزان الخماسّي الأَرْبعَةِ .

قولُه :

فَصَارَ بالتّعويض كَالهَماليجْ " [4] يُرِيدُ : أنَّ الخماسِيَّ الذى عَوّضت من

---

(١) في (ف) " تأتي بأجمعها " .

(٢) ينظر الكتاب ٣/٤٤٤ .

(٣) (ف) " كان " .

(٤) الهماليج : جمع هملاج ، والهملاج : حسن سير الدابة في سرعة .

خامسه " الياءَ " قبل الطّرف صَارَ بالتّعويض في زِنَة " الهماليج" لكن " الياء ": في " الهماليج " ليست للتّعويض ، بل هي منقلبةٌ عن ألف "هملاجٍ" فقلبت الألفُ ياءً في جَمْعه ، لانْكسَارِ مَا قبلَهَا ، وكذلك " الْوَاوُ " إذا وقعت رابعةً تقلبُ في الجمْع ياءً ؛ لانكسَارِ مَا قبلَها نحو " زُنْبورٍ وزنَابِيرَ ، وإن كانَ الرَّابعُ ياءً بقيت بحالِهاَ نحْوُ : قنديلٍ وقنَادِيلَ . وَهَـذه الياءُ لازمـةٌ لا تحـذفُ إلاَّ فـي الضّرورة ، وأمَّـا (اليـاءُ) في " سفاريجَ " فغَيْرُ لازمةٍ بَلْ إن شِئْتَ حذفْتَها ، ولذلك قَالَ : " وإن تَشَا عَوّض " ، وتقُولُ في " جَحْمَرِشٍ " : " جَحامِـرُ " ، وفي " قِرْطَعْبٍ " : قَراطِعُ .

فإن قُلتَ : فإذا عوّضت من الحرف الخَامس ، لمْ يَحْصُلِ التَّخْفيفُ .

قلتُ : التّخْفيفُ حاصلٌ ؛ لأنّ (اليَاءَ) مَدّةٌ سَاكِنَةٌ ، ومَعَ ذَلكَ فلَهُ نَظيرٌ وَهُوَ مَا رابعُه مدّةٌ ، ولذلك يَجْعلُونَ التّعويضَ قَبلَ الأخيرِ لِتَقعَ اليَاءُ (⁽[1]⁾المعوّضةُ مَوقِعَ اليَاءِ المبدلَةِ من المدّة في موقع ياء قِنْديلٍ ، ولذلك قال :

فصَارَ بالتَّعْويضِ كَالهَماليجْ

أيْ : صَارَت اليَـاءُ فِي سَفَارِيجَ غَيْرَ مُسْتَثْقَلَةٍ كَمَا أَنَّ اليَاءَ فِي قَنَادِيلَ كَذلِكَ ، فأعْرِفْهُ)[1] .

[جمع تكسير الثلاثي المؤنث بالتاء]

وَفَعْلَـةٌ كَالْجفَنـات سُـلّمتْ	وكالجِفَانِ وَالمؤُونِ كُسِّرَتْ
وَفُعْلَـةٌ كَـرُكُبـاَتٍ وَعُـدَدْ	وكَالقِبَـابِ وكَسَرَّاتٍ وَرَدْ
وَفِعْلَـةٌ كالسِّدِرات والكِسَرْ	....

قولُهُ :

وَفَعْلَةٌ كَالْجفَنَات سلّمَتْ .

يَعْنِي في جَمْعِ القلّةِ تكُونُ بالألفِ والتـاءِ ، وَقَـدْ تقـدّم بيَـانُهُ في الجَمْعِ المصحّحِ .

قولُهُ :

وكالجِفَانِ وَالمؤُونِ كُسِّرَتْ

---

(١) من قوله " المعوضة " إلى آخر الفقرة تأخر عن موضعه هذا في الأصل بحوالي ستة أسطر ، والمثبت من (ف) حيث أقحم ناسخ الأصل حوالي ستة أسطر من شرح الأبيات الآتية ، وسيأتي التنبيه عليه في موضعه إن شاء الله .

يعنى تكسيرَ " فَعْلَةٍ" فى الكثْرةِ ، وَ "المؤُونُ " جَمعُ " مَأْنةٍ " وَهُوَ أَسْفَلُ البطْنِ [١] .

ويريدُ بقوله :" وَفَعْلَةٌ كَالجَفَنَاتِ " مَا لحِقَتْهُ " التَّاء " مِنْ أَبْنية الثَّلاثيّ غير الصِّفَة .

وَ " فَعْلَةٌ " السَّاكنُ العَينِ، إمَّا أَن تُضَمّ فَاؤُه، أَوْ تُفْتَحَ أَوْ تُكْسَرَ، فذلك ثلاثةُ أَبْنِيةٍ معَ سكُونِ العَينِ وقَدْ مثَّلَ بهَا، وَبَدَأَ بـ "فَعْلَة "؛ لخفَّته بفتْح فائه وقَدْ ذَكَرَ لجمْعه مثاليْن، أَحدُهُمَا: "فِعَالٌ" [٢] ، وَهوَ الذّى عَنَاهُ بقوله: "كَالْجِفَانِ" ١٩٧ أ

وَالثّانيَ: "فُعُولٌ" وَهُوَ الذّى عَنَاه بقوله:" كَالمُؤُونِ"، وَ "فُعُولٌ "فى هذَا البَابِ قَليلٌ [٣].

وَقدْ كسّروُهُ عَلَى " فِعَلٍ " قَالُوا : " حَلْقَةٌ وَحِلَقٌ " ، وَفى المعتلّ " خَيْمَةٌ وَخِيَمٌ " ، وكُسِّرَ معتلّ العَينِ عَلى " فُعَلٍ " بضمّ الأوّل وفتْح الثّاني نحو " نَوْبَةٍ وَنُوَبٍ " ، وَفي مُعتلّ اللاّمِ نحو " قَرية وَقُرًى " .

وَقيلَ : إنَّ " خِيَمًا " مقْصُورةٌ من " خِيَامٍ " [٤] ، وَكَذلِكَ " حِلَقٌ " .

الثاني " فُعْلَةٌ " بضمّ الأوّلِ قَولُه : " كَرُكُبَاتٍ " يعْني في القلّة .

قولُه :" وعُدَد " يعْنى جمعَ الكثْرَة ، وَلَيْسَ له [٥] جَمْعُ قلّةٍ فى التَّكْسير ، وَواحِدُ " عُدَد" " عُدَّةٌ " ، وَكَذلِكَ " رُكْبَةٌ " ، وقَدْ كَسّرُوه علَى " فِعَالٍ " نحْوُ "جُفْرَة وَجِفَارٍ " [٦] ، وَتحْريكُ [الْعَيْنِ] [٧] فى نحْوِ " خُطُوات " دليلٌ علَى أَنَّ الضمّةَ فى العَينِ عارِضَةٌ في الجَمْعِ .

---

(١) وقيل : هى السرة وما حولها . أساس البلاغة (مأن) .

(٢) فى كلتا النسختين " قوله تعالى " بدل " فعال " ، وهو تحريف من الناسخين صوابه كما أثبت .

(٣) ينظر الكتاب ٥٧٨/٣ .

(٤) ينظر ابن يعيش ٢١/٥ .

(٥) سقط من (ف) .

(٦) الجفرة – بضم فسكون – : جوف الصدر ، وقيل : منحنى الضلوع .

(٧) فى النسختين " الواو ، سهو ، وليس تحريك العين فى " خطوات " بلازم فقد قال سيبويه ٣ /٥٨٠ « ومن العرب من يدع العين من الضمة فى " فُعْلة " فيقول : عُرْوات ، وخُطْوات " .

قَـولُـه : " وكَالقِبابِ " يريدُ أنَّه قَدْ جاءَ علَى " فعالٍ " .
قـولـه : " وَكَسُرَاتٍ وَرِدْ " يعْني المضاعَفَ في أدْنى العَدَدِ .
الثَّالثُ : " فعْلَة " بكسْرِ الفاءِ قولُه :" كَالسِّدْرات " يعْنى فى جَمْعِ القلَّةِ وَ" الْكِسَرُ " يعْني جَمعَ الكثْرة ، الواحدُ " سِدْرةٌ، وكِسْرَةٌ " [١] .
وَكَذلِكَ المعتلّ نحْوُ " لِحْيَةٍ ولِحىً ، ورِشْوَة ورِشىً " [٢] ، ولاَ تجمعُ " رِشْوَة " بالألف والتّاءِ علَى لغة من يكسر العينِ إتْباعاً لكسْرِ الفَاءِ ؛ لئلاَّ تنقلبَ الواوُ ياءً[٣] ، بَلْ على لُغة مَنْ أسكنَ العينَ نحوُ " رِشْوَاتٍ " ، وَقدْ جاءَ علَى " أَفْعُلٍ " نحو " نِعْمَةٍ وأَنْعُمٍ " .

....	فَـعَلَـةٌ كَثَـمَـرات وَثَمَرْ
وَكَالرِّحَـاب وَكَنُوقٍ وَقِيَـمْ	فُعَلَة كَتُخَمَـات وَتُخَـمْ
فُعُـلَـةٌ كَـثُمُرات وَثُـمُـرْ	فُعُلَةٌ كَبُسُرَاتٍ وبُسُـرْ

وَقَدْ ذَكَرَ أَرْبعةَ أَبْنِيةٍ أُخَرَ مُتَحَرِّكَةَ العَينِ :
أولُها " فَعَلَةٌ " بفتحِ الفاءِ والعينِ قولُهُ " كَثَمَرَاتٍ وثَمَرْ " أمَّا " ثَمَراتٌ " فَجَمعُ " ثَمَرةٍ " ، وَأَمَّا " ثَمرٌ " فَهُو جِنْسٌ لاَ جَمْعٌ ، وَإِنَّما جَمْعُه " ثمارٌ " ، فَثَمرةٌ وثَمَرٌ كَبَقَرةٍ وبَقَرٍ ، وَشجَرة وَشَجَرٍ .
قولُه :" وكَالرِّحَاب " ، الرِّحابُ " جَمعُ " رَحَبَةٍ " [٤] بفتح الأوّل والثاني مثل " رَقَبَة ورِقَابٍ " .
قولُه : " وَكَنُوقٍ " يعنى فى المعتلّ يقُالُ : " نَاقةٌ ونُوقٌ وَنِياقٌ وَأَنْيقٌ " ، وَقدْ تقلبُ فَتقدّمُ الياءُ على النّونِ – أَعْني تُقَدُّم العينِ على الفاءِ [٥] ، فَـ " نَاقةٌ وَنوقٌ كَخَشَبةٍ وخُشْبٍ " بضمّ الأوّل وَسكُونِ الثاني .

---

(١) الكسرة : القطعة من الشئ .
(٢) رشى : جمع رشوة ، وهى الجعل .
(٣) ينظر شرح الشافية ٢/١٠٣ ، والتكملة ١٥٧ ، والأصول فى النحو ٢/ ٤٤١ .
(٤) الرحبة : الأرض الواسعة المنبات المحلال ، وحكى أبو زيد (رحبة) بسكون الحاء ، والفتح أفصح .
(٥) فتصير " أينق " .
قال ابن القواس فى " أينق " وأصله : أنوق ، فقدموا الواو ؛ هرباً من ثقل الضمة عليها ، فصار أونقاً ، ثم قلبت الواو ياء اتساعاً للتغير ، فوزنه (أعفل) ، وقيل : حذفت العين التى هى الواو ، وعوض منها ياء زائدة ، فوزنه (أيفل) ، شرح ألفية ابن معطى ١١٨٤ ، وانظر اللسان فى " نوق "

قولُه : "وَقِيمٌ" يريدُ أَنَّ بناءَ "فَعَلَة" في المعتلّ قَدْ جَاءَ تَكْسِيرُهُ [1] على "فِعَلٍ" بكسر الأوّلِ وفتح الثاني ، فَقِيَمٌ جمعُ "قَامَة" ، وَمِثْلُه "تَارَةٌ وَتِيَرٌ [2]" وقد جَاءَ علَى "فُعُول" نَحوُ "دَوَاةٍ وَدُوِيٍّ" [3] وَصَفَاةٍ وَصُفِيٍّ" [4] ، وقَد جَاءَ علَى "فَعَلٍ" ، وَ"دَوًى" مقصُورٌ جَمعُ "دَوَاةٍ" مِثْلُ "نَوَاةٍ وَنَوًى" [5] .

الثّاني "فُعَلَةٌ" بضمّ الأول وفتح الثاني كقوله : "كَتُخَمَاتٍ" يُرِيدُ في جمع القلّةِ وَ"تُخَمٌ" في جمعِ الكثرةِ ، وكذلك "تُهَمَةٌ وَتُهَمٌ" ، فأمّا "رُطَبَةٌ وَرُطَبٌ" فالرُّطبُ جنسٌ لَيْسَ بِجَمْعٍ ، ولذلك يذكّرُ فيقَالُ : هَذَا الرُّطَبُ طَيِّبٌ ، كَالتّمرِ وَالشّعيرِ [6] .

الثّالثُ "فَعُلَةٌ" بفتح الفاء وضمّ العين قَولُه : "كَثَمُرات وَثَمُرْ" "ثَمُرَةٌ" بضمّ الميم [لُغةٌ] في "ثَمَرةٍ" بفتْحِهَا [7] ، وَكَذلكَ "الثُّمُرُ" بضمّ الأوّل وَالثّاني لُغةٌ في "الثَّمَرِ" بِفتْحِهَا [8] .

وَأَمَّا "سَمُرَةٌ وَسَمُرٌ" ـ لِشَجَرِ العَضَاةِ ـ فهِيَ جِنْسٌ أَيْضاً بمنزلة "ثَمُرَةٍ وَثَمُرٍ" [6] ، وَأَمَّا جَمعُهُ فبالألفِ وَالتَّاءِ نحو "سَمُرَات ، وصَدُقَةٍ وَصَدُقَات" .

الرّابعُ : "فُعُلَةٌ" بضمّ الفاءِ وَالعَينِ في قوله "كَبُسُرَاتٍ وَبُسُرٍ" [9] ، أَمَّا "بُسُرَاتٌ" فَجَمعُ قِلَّةٍ ، وَأَمَّا "بُسُرٌ" فَجِنْسٌ .

١٩٧/ب

---

(١) في الأصل "مكسر" ، ولعلها "مكسرا" .

(٢) التير – بكسر التاء وفتحها – : جمع تارة ، وهي المرة .

(٣) دوى : جمع دواة ، وهو ما يكتب منه ، وأصله دووى على (فعول) قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء، وسبق إحداهما بالسكون ، ثم أدغمت الياء في الياء ثم كسرت الواو الأولى لمناسبة الياء .

(٤) الأصل في "صفي" : صفوى على "فعول" ثم فعل به ما تقدم في "دوى" .

(٥) النواة : عجمة التمر والزبيب وغيرهما .

(٦) ينظر الكتاب ٥٨٢/٣ .

(٧) الأصل "كفتحها" .

(٨) ينظر القاموس ، والتاج في (ثمر) .

(٩) البسرة – بضم فسكون ، وبضمتين – التمر قبل أن يصير رطباً .

وَأمَّا مثَالُ " فعلَةٌ " فَنَحْوُ " عِنَبةٍ وَعِنَبٍ " ، فـَ " عِنَبٌ " جنسٌ [١] ، وجَمْعُهُ "عِنَبات " بالألف والتاءِ .

وَأمَّا " فعلَةٌ بكسْرِ الفَاءِ وَالعَينِ فنحْوُ " بِلِزةٍ وَبِلِزَاتٍ " [٢] .

وَأمَّا " فَعِلَةٌ " بفتْحِ الأولِ وَكسْرِ الثَّانى فنحْوُ " كَلِمَةٍ وَكَلِمَاتٍ " ، وَأمَّا " كَلِمٌ " فَجنْسٌ ، وَكَذلِكَ " نَبِقَة وَنَبِقَاتٌ وَنَبِقٌ " .

وَلَمْ يذكُرْ هذه الأمْثلَةَ الثَّلاثةَ فى الأرجُوزةِ مَعَ كَوْنِهَا مُتَحَرِّكَةَ العَيْنِ .

[جمع ما ثالثه حرف مد من الثلاثى]

وَفي فِعَالٍ جَاءَ خُونُ أَخْوِنَهْ	وَعُيُنُ أَخِلَّـةٌ وَأَصْوِنَهْ
وَفي فَعَالٍ قُذُلٌ وَأَجْوِيَـهْ	وَفي فُعَالٍ جَاءَ قُرْدٌ أَغْرِيَـهْ
وَجَاءَ كَالغِرِبَانِ وَالذِّبَّانِ	وَفي فَعِيلٍ جَاءَ كالرُّغْفَانِ
أَرْغِفَةٌ وَأَنْصِبَاءُ وَسُرُرْ	وَفي فَعُولٍ مثلُ خِرفَانٍ كثُرْ

هَذه خمسةُ أَبنيةٍ وَهِيَ " فِعَالٌ " بكسْرِ الفَاءِ نحو " كِتَابٍ " ، وَ " فَعَالٌ " نحو " خوَانٍ [٣] ، و" فُعَالٌ " بضمّها نحو " غُرَابٍ "، وَ " فَعِيلٌ " مثل " رَغِيفٍ " ، وَ " فَعُولٌ " مثل : خَرُوفٍ .

وَإنمّا كانت خمسةً ؛ لأنّ هَذه الأبنيةَ ثالثُهَا مدّةٌ ، فإن كَانَ ثالثُها أَلفاً - وَالألفُ يَجبُ فتحُ ما قبلَهَا - فَيَجِيءُ الاخْتلاَفُ [في أَوّلِ الكَلمةِ] [٤] فَكَان فيه ثلاثةُ أَمْثلة ، وهِيَ " فِعَال " بكسْرِ الأولِ ، وَ " فَعَالٌ " بفتْحهِ ، وَ " فُعَالٌ " بضَمّهِ .

وَإن كَانَ ثالثُهُ " وَاواً " وَهِيَ إذَا كانتْ مدّةً لا تَكونُ إلاّ بعْدَ مضمُومٍ يجبُ

---

(١) (ف) " جمع جنس " .

(٢) ليس فى المعاجم التى بين يدى " بلزة " وإنما " بلز " ، وهو المرأة الضخمة ، وقيل : القصيرة .

(٣) الخوان : ما يمد للطعام ويؤكل عليه ، قال الرازى فى مختار الصحاح (خون) : " والضم لغة فيه نقلها الفارابى وقال : والكسر أفصح " .

(٤) فى النسختين هكذا " فيه فأما الكلمة " ، فآثرت ما جاء فى ابن القواس ١١٨٥؛ لأن اتفاقهما كثير .

فَتحُ الأوّلِ ؛ لأنَّ الكَسْرَ [١] لاَ يَأْتِي قَبْلَ الضَّمّ ، ولاَ يَجُوزُ ضمُّ أوّلِه ، لأنَّ الضَّمّةَ تخرجهُ إِلَى مثَالِ الجُمُوعِ نَحْوُ « فُلُوسٍ » أَوْ [٢] إِلَى مِثَالِ الْمَصَادِرِ نَحْوُ « خُرُوجٍ وَدُخُولٍ » فَتَعَيَّنَ الفَتْحُ .

وَإِن كَانَ ثالثُهُ ياءً نَحْوُ " فَعيلٍ " فَالْيَاءُ يجبُ كسْرُ مَا قَبلَهَا فتعّين فَتحُ أَوَّلِه؛ لأنَّ الضمّةَ تخرجُه إلى مثَالٍ لاَ يُوجدُ في الأسْماءِ ، وَكَسرُهُ يلزمُ منه توالى أَرْبع [٣] كَسْرَات ، وَهِيَ كَسْرَةُ الفاءِ وَالعَينِ وَالياءُ بتَقْدِيرِ كَسْرَتَينِ فَوَجبَ الْفَتْحُ ، فَلِذَلِكَ كَانَتْ الأَمْثلَةُ خَمْسَةً .

(وَلأسْمَاءِ)[٤] هذه الأمثلة في الجمْع أَحَدَ عَشَرَ مِثالاً ، وَإِنمّا بدأ بـ : " فِعَالٍ " المكسُورِ الأوّلِ ؛ لأنّه أَكْثَرُ استعمالاً مِن بقيّةِ أخواتهِ وذلك نحو " حِمَارٍ وَأَحْمرةٍ " في القلّةِ ، وَفي الكثْرةِ " حُمُرٌ " .

قولُه :

وَفي فِعَال جَاءَ خُوُنٌ " [٥]

يُريدُ في الكثْرة ، قولُه : " أَخْوِنَةٌ " يُريدُ في القلّةِ ، وَ " الخِوَانُ " : مَا يُؤْكَلُ عليه الطَّعامُ ، وَأَصْلُهُ " خُوُنٌ " بضمّ الواوِ لكن خفّفوهُ ؛ لِثِقَلِ الضّمّة عَلَى الوَاوِ ، وَمِثْلُه " رِوَاقٌ " [٦] وَرُوُقٌ ، وَأَرْوِقَةٌ ، وَ "بِوَانٌ وَبُوُنٌ " لِعَمُودِ الخَيْمَةِ ، وَقَدْ جاءَ ضمّ الْواوِ في الشِّعْرِ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

وفِي الأكُفِّ اللاّمعاتِ سُوُرْ [٧]

---

(١) في (ف) " الكسرة .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) في الأصل " أربعة " .

(٤) سقط من (ف) ، وانظر ابن يعيش ٥/٤٠ .

(٥) في الأصل هكذا " وفي خوان خون " .

(٦) الرواق : سقف في مقدم البيت .

(٧) هذا عجز بيت لعدى بن زيد ، وصدره : [عن مبرقات بالبرين وَتَبْدُ] .

ينظر الديوان ١٢٧ ، والكتاب ٣٥٩/٤ ، والمقتضب ١١٣/١ ، وشرح الشافية ١٢٧/٢ ، البرين : الخلخال ، والسور : جمع سوار ، وهو ما تلبسه المرأة في ساعدها .

بضمّ الواوِ في جَمْعِ « سِوَارٍ » .

وقد جَاءَ [1] فيه " فَعائل " نحو " شِمالٍ " [2] – لِلْيَدِ – وَ " شمائل " ، فهذه ثلاثةُ أمثلةٍ في جمع " فِعَالٍ " بكسر الأوّلِ .

وأمَّا قَوْلُه : " عُيُنٌ " فجمْعُ " عِيَانٍ " بكسر الأوّل في المفْرد ، وَضمِّ " الياء " في الجمْع – وَهِيَ : حَدِيدَةٌ تكُونُ في متَاعِ الفدَانِ – ، لأنّها أَخفُّ مِنَ الوَاوِ فَاحْتملت الضّمة [3] كمَا قالُوا : "دَجاجةٌ بَيُوضٌ وَدجَاجٌ بُيُضٌ " ، وقَالُوا : كَلْبٌ صَيُودٌ وَكِلَابٌ صُيُدٌ " .

وَمَن قَالَ : " رُسْلٌ " بسكُون العَينِ [4] فيقولُ : " بِيضٌ ، وَعِينٌ " فيكسرُ الأوّلَ ، لِتَسْلَمَ اليَاءُ السّاكِنَةُ [5] مِنَ القلْبِ .

وَأمَّا قولُه " أَخِلّةٌ " فَهُو جَمعُ " خِلَالٍ " – بالخاءِ المعجمَةِ [6] ، وَهُوَ عُودٌ في عُرْوَتَي [7] الجَوَالِقِ – ، وَاقْتَصَرُوا فيهِ علَى " أَفْعِلَةٍ " في القِلّةِ وَالكثْرةِ ؛ لِثِقَلِ ١٩٨ أ التّضْعيفِ [8] لَوْ قَالُوا : " خُلُلٌ " .

قولُهُ : " وأَصْوِنة " جمع " صِوَانٍ " وَهِيَ) [9] : عَيْبَةُ الثِّيابِ .

قولُه : " وَفي فَعَالٍ قُذُلٌ " يُرِيدُ في الكثْرةِ ، وَالقَذَالُ : مُؤَخّرُ الرّأْسِ ، ومَعْقِدُ العِذَارِ مِنَ الخيْلِ .

---

(١) من هنا إلى قوله " وأصونة جمع صوان ، وهى " ذكر فى الأصل فى لوحة ١٩٦/ب خطأ كما سبقت الإشارة إليه في ٢/٣٥٠ .

(٢) ذكرت فى الأصل هكذا " شمائيل " وهو سهو من الناسخ .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) حكاها يونس عن بعض العرب كما قال سيبويه ٣/٦٠٢ .

(٥) فى الأصل " الساكن " ، وانظر اللسان فى " عين " .

(٦) قال صاحب الشرح المجهول فى لوحة ١٥٩ " وخلال بالخاء ، وجلال بالجيم فإنه يوجد بهما فى النسخ المعتبرة "

(٧) ذكر هنا هكذا " عروة " بالإفراد ، وذكر فى لوحة ١٩٦/ ب بالتثنية ، وهو الصواب .

(٨) مكانه فى الأصل بياض ، وسقط من (ف) . وأكملتها من لوحة ١٩٦/ ب فى الأصل فقد ذكرت هناك .

(٩) عند قوله " وهى " ينتهى التكرار السابق فى لوحة ١٩٦ب من الأصل .

قوله : " وَأَجْوِبَةٌ " يريدُ في القلّة ، أمَّا " قُذُلٌ " فواحدُهُ " قَذالُ " بفتْح الأوّل، و " أجْوِبةٌ " جَمْعُ " جَوابٍ " . وجَاءَ فيه " فِعْلَانٌ" قالوا : " غَزَالٌ وَغِزلانٌ "

قولُه : " وَفِي فُعالٍ " يريدُ بضمّ الفاء قوله : " جاءَ قُرْدٌ " يعْنى فى الكثْرة ، وَ " قُرْدٌ " ـ بضمّ الأوَّل وسكُونِ الثانى؛ وَبِضمّهما أيْضاً ـ جَمْعٌ واحدُهُ" قُرادٌ"[1]، وَقالُوا " غُلامٌ وَغِلْمَةٌ " فكَسَّروُه على " فِعْلَةٍ " ، وَهُوَ قليلٌ [2] .

قولُه : " وجاء كَالغِربَانِ " يعنى " فُعَالا " بضمِّ الأوّل ، قَدْ جَاءَ عَلَى "فِعْلَانٍ " بكسْرِ الفَاء .

قولُه: "الذِّبّان "بكسرالأوّل جمع "ذُبَابٍ"، وقد جاء فيه " ذُبٌّ " وَهُوَ نادِرٌ[3].

قولُه :

وَفى " فَعيلٍ " جَاءَ " كَالرُّغْفَانِ "

الرُّغْفَانُ ، فُعْلَانَ بضمّ الأوّل فى جمْعِ الكثْرةِ ، وَالواحدُ " رَغيفٌ " ، وفى القلّةِ " أَرْغفَةٌ " .

قولُه : " وَأَنْصِباء " جمعُ " نَصيبٍ " – وهُوَ القِسْمُ – فَجمعُوهُ عَلَى " أَفْعلاَء " كَجمْعِ الصّفة نحو " صفيّ وأصْفياء " ، وقَالُوا : "خَميسٌ [4] وَأَخْمِساءُ " وَقَد كَسَّرُوهُ على " فِعْلَان " بكسر الأوّل قالُوا : " ظَلِيمٌ وَظِلْمَانٌ " [5] .

قولُه: " وسُرُرٌ " جمعُ " سَريرٍ "، وَقالُوا : " أَفِيلٌ ـ لِولَدِ (النَّاقةِ)[6] ـ وَ " أَفَائلُ ، وَأَفَالٌ " ، وَ " يمينٌ وأَيْمَانٌ " .

وَأمّا قولُهُ [7] :

---

(١) القراد : دويبة تعض الإبل .

(٢) انظر شرح الشافية ٢/١٢٥ ، ١٢٩ حيث قال الرضى : " وأما (غلمة) فنائب عن (أغلمة) ؛ لتشابههما فى كونهما للقلة فى اللفظ ... " ، وينظر الأصول فى النحو ٢/٤٤٩ .

(٣) انظر ابن يعيش ٥/٤٣ .

(٤) الخميس : الجيش ، والخميس : أحد أيام الأسبوع ، والخميس : الثوب .

(٥) الظليم : الذكر من النعام .

(٦) فى النسختين " الفيلة " سهو من الناسخين ، وانظر اللسان فى (أفل) ، والكتاب ٣/ ٦٠٥ ، وابن يعيش ٥/ ٤٣ .

(٧) فى الأصل " قولهم " .

وفي فَعُولٍ مِثلُ[1] خِرفَانٍ كَثُرْ

يَعْني في الكثْرةِ ، وَ " الْخِرْفَانُ " جَمْعُ (خَروفٍ) وَهُوَ وَلَدُ الضَّأنِ إذَا قُطِعَ عن الرَّضاعِ ، وَفي القِلّةِ " أَخْرِفَةٌ " ، وَقَدْ كَسَّروهُ علَى " فَعَائِلَ " فَقالُوا للدَّلْوِ : " ذَنُوبٌ وَذَنَائِبُ " وَقدْ كَسّروهُ في القِلّةِ علَى " أَفْعَالٍ " قَالُوا : " فَلُوٌّ " لِوَلَدِ الفَرَسِ ، وَ " أَفْلاَء " إِذَا قُطِعَ عنْ أُمّهِ . وَقَدْ جَاءَ علَى " فِعَالٍ "قَالُوا: فَصِيلٌ وَفِصَالٌ[2] .

وَفاَعَــلٌ دَوَانِـقٌ وَقَــاعِـلٌ جَــاءَ لَهُ الحيطَانُ وَالكوَاهِـلُ

أمّا مثَالُ " فَاعَلٍ " بفتْحِ العينِ ، وَ " فَاعِلٍ " بكسرها فإنّه يُضَارِعُ الأبنيةَ الخمسةَ التي تَقدّمَ ذِكرُهَا بحرف المدِّ الذي[3] فيه لكنَّ مدّتَهُ ثانيةٌ ، وَيُضَارِعُ أربعةَ أمثلةٍ من الرباعيّ (بسكُون)[4] ثانيهِ ، ولذلك يُجمعُ عَلَى زِنَةِ جَمْعِ الرُّباعيّ ، وَقِيلَ : لأنّه رباعيّ بالزّيادةِ .

وَقِيلَ : شُبِّهَ بالملحَق بالرّباعيّ نحو " صَيْرَفٍ ، وَجَوْهرٍ " وَهُو الصّحيحُ ؛ لأنّه مِثْلُهُ عِدّةً وَزِيادَةً ، وَثانيهِ حرفُ مَدٍّ .

---

(١) في الأصل " جاء " .

(٢) في النسختين هكذا " فضل وفضال " تحريف ، وانظر ابن يعيش ٥/ ٤٣ ، والكتاب ٣/ ٦٠٥ حيث قال سيبويه : " وقالوا : فصيل وفصال " ، شبهوه بظريف وظراف " ، وقال أيضا : " وسمعنا بعضهم يقول : فصيل وفصلان شبهوا ذلك بفعال " .

والفصيل : ولد الناقة إذا فصل عن أمه .

ومن قوله : " وقد جاء على " فعال " إلى آخره ليس هذا موضعه ، وإنما موضعه عند قوله " وفي فعيل جاء كالرغفان .. " فيكون بعد قوله " ويمين وأيمان " ؛ لأن مفرده " فصيل " على وزن " فعيل " ولكن النسختين اتفقتا على هذا الموضع ، وانظر شرح ألفية ابن معطي لابن القواس ١١٨٨ .

(٣) (ف) " التي " .

(٤) في النسختين " سيكون " تحريف .

قولُه : " وَفَاعَلٌ دَوَانِقٌ " بفتح النُّونِ [فى دانَقٍ] [١] ، وَإنمَّا قَلبُوا الألفَ من الوَاحدِ وَاواً فى الجمْعِ ؛ لأنّهم لَزِمَهُم تحريكُها؛ لسُكونِها وَسكُون ألفِ الجمْعِ التى بَعَدهَا ، وكانتِ الواوُ أولى للفرْقِ بين جمْعِ " فَيْعَلٍ " ، وَفَاعَلٍ،فَجَمعُوا " فَيْعَلٌ " عَلَى " فَياعِلَ " قالُوا : " صيْرَفٌ وَصَيارِفُ، ودَانِقٌ ودَوانِقٌ " ، فلوْ قِيلَ : " دَيانِقٌ " لم يَبْقَ فرْقٌ بَيْنَ " فَيْعَلٍ وفَاعَلٍ " ، وَقَالُوا : " دَوانِيقٌ ، وَخَاتمٌ وَخَواتِيمُ ، وَطابِقٌ وَطوابيقٌ " .

وَلَمْ يأتِ فى مثَالِ " فَاعَلٍ " نَعْتٌ [٢] ، وكَأَنّ قولَهمُ " خَواتيمُ " جَمْعُ " خَاتَامٍ " لأنّهْمُ قالوا : " خَاتَمٌ وخَاتَامٌ " [٣] .

قولُه : " وَفاعِلٌ " يُرِيدُ [٤] بكسْرِ العَينِ ، وَلَهُ ثَلاثةُ أمثلةٍ إذَا كَان اسماً " فَواعلُ " ، " وَفِعْلاَن " بكسر الفاء ، وَ " فُعْلاَن " بضمّهَا .

قولُه :

جَاءَ لهُ الحِيطَانُ وَالكواهِلُ

الضّميرُ فى " له " يرجعُ إلى "فَاعِلٍ " بكسر العَينِ ، وَالحيطانُ : جمْعُ حائطٍ [٥] ، وَاليَاءُ منقلبةٌ عن وَاوٍ ؛ لأنّه من "حَاطَ يحُوطُ " فَقُلبَتِ الواوُ ياءً ؛ ١٩٨ ب لسكُونِهَا وَانكسَارِ مَا قبلهَا كمَا قَالُوا فى "مِيقَاتٍ " .

---

(١) تكملة يوجبها السياق ، والدانق – بفتح النون وكسرها – سدس الدرهم ، ينظر الصحاح ، واللسان فى (دنق) .

(٢) انظر الكتاب ٢٤٩/٤ حيث قال سيبويه : " ولا نعلمه جاء صفة " .

(٣) انظر الكتاب ٤٢٥/٣ حيث قال سيبويه : " غير أنهم قد قالوا : خاتام ، حدثنا بذلك أبو الخطاب "

(٤) سقط فى (ف) .

(٥) الحائط : البستان .

وَقَالُوا : " حَاجِرٌ ، وَحُجْرَانٌ " بضمّ الفَاءِ ، وَهُوَ الحابسُ لِسيلِ المَاء من شقّة الوَادِي ، من " الْحَجْرِ " وهُوَ : المَنْعُ (١) .

وَأَمَّا "الكواهِلُ " فجمعُ " كَاهِلٍ " وَهُوَ : مَغْرَزُ الْعُنُقِ من الظَّهْرِ ، و" فَاعِلٌ " لاَ يُجْمعُ على " فَوَاعِلَ " إلاَّ إذا كَانَ اسماً ، فَأَمَّا الصِّفةُ فلَهَا حكْمٌ سَيأتي ، وَالمَعْرِفةُ وَالنّكِرَةُ فيه سواءٌ ، قالُوا : " خَالدٌ وَخَوالِدُ ، وَخاتمٌ وَخوَاتمُ " .

"وقالُوا : جَانٌّ (٢) وَجِنَّانٌ "

و " فُعْلاَن " – بضَمّ الفَاء في جَمْعٍ " فَاعِلٍ " – أَكْثَرُ من " فِعْلاَن " بكَسْرِهَا ؛ لأنّه في جَمْعِه علَى " فُعْلاَن " مَحْمُولٌ على " فَعِيلٍ " ، وَ " فِعْلاَن " في جَمْعِ " فَعِيلٍ " أَكْثَرُ من " فُعْلاَن " (٣) .

وَقَالُوا : " وَادٍ وَأَوْدِيَةٌ " فَجَمَعُوهُ عَلَى " أَفْعِلَةٍ " ؛ لأنّهُم لَوْ جَمَعُوهُ علَى " فَوَاعِلَ " (٤) لاجْتَمَع وَاوَانِ (٥) فَتقلبُ (الأُولى) (٦) هَمزةً فَتصِيرُ " أَوادٍ " ، وَذَلِكَ مُسْتَثْقَلٌ ، وَلَوْ جَمَعُوهُ عَلَى " فُعْلاَن " لجَازَ قَلْبُ الواوِ هَمزةً ؛ لإنضِمامِهَا (٧) .

---

(١) ينظر القاموس والتاج في " حجر " ، وابن يعيش ٥/ ٥٣ .

(٢) " قال أبو عمرو : الجان : من الجن ، وجمعه جِنَّان مثل حائط وحيطان " ، ينظر اللسان في (جنن).

(٣) ينظر ابن يعيش ٥/ ٥٣ .

(٤) في النسختين " أفاعل " سهو من الناسخين .

(٥) أي : يكون " وواد " . ينظر ابن يعيش ٥/ ٥٣ .

(٦) في النسختين " الثانية " وهو سهو من الناسخين .

(٧) ينظر ابن يعيش ٥/ ٥٣ ، وشرح الشافية ٢/ ١٥٤ .

وَفِي الإِنَاثِ أعْنُقٌ وَأَذرُعُ وَأَعْقُبٌ وَأَيْمُنٌ مُتَّسِعُ

يُرِيدُ وَفِي جَمْعِ الإنَاثِ مِمَّا ثَالِثُه حَرْفُ مَدٍ من الأبْنِيَةِ الخَمْسَةِ الَّتِي تَقَدَّمَ ذِكْرُهَا .

قولُه : " أَعْنُقٌ " يُرِيدُ في جَمْعِ الْقِلّةِ ، وَالْواحِدُ " عَنَاقٌ " (١) ، وَفِي الكَثْرةِ "عُنُوقٌ" ، وَ " أَذْرُعٌ " جَمْع " ذِرَاعٍ " للقلّةِ وَالكثرةِ .

قولُه : " وَأَعْقُبٌ " جَمعُ " عُقَابٍ " (٢) بضمّ الفاءِ .

قولُه : " وَأَيْمُنٌ " جَمعُ " يَمِينٍ " .

وَ " أَفْعُلٌ " فِي هَـذَا البَابِ مُخْتَصٌّ بالمؤنثِ إلاَّ ما شَذَّ مِن قَوْلِهِم :"أَمْكُنٌ ، وَأَزْمُنٌ ، وأَطْحُلٌ " (٣) .

وَمَنْ أَنّثَ " اللِّسَانَ " قَالَ : " أَلْسُنٌ " ، وَمَنَ ذَكّرَ قَالَ : " أَلْسِنَةٌ " .

فَأَمَّا في الكثرة فجَاءَ " فُعُولٌ " نحوُ " عُنُوقٍ " ، وقد تقَّدَمَ .

وَقالُوا : " سُمِيٌّ " للسَّماءِ التي هِيَ المَطرُ ، وقالُوا : " فعائلٌ " نحوُ قَدومٍ(٤) وَقَدائِمَ " ، وجاءَ عَلَىَ " فُعُلٍ " نحو " قَدُومَ وَقُدُمٍ " ، وَجاءَ علَى « فِعَالٍ » نحـو : قَلُوصٍ (٥) وَقِلاصٍ ، وَجاءَ عَلَى " فِعْلاَن " نحوُ " عُقَابٍ وَعِقْبانٍ " ، وَكُرَاعٍ وَكِرْعَانٍ " (٦) .

---

(١) العناق : الأنثى من أولاد المعز .

(٢) العقاب - بضم الفاء - : طائر .

(٣) جمع مكان ، وزمان ، وطحال : ينظر شرح الشافية ٢/ ١٢٥ .

(٤) القدوم : التي ينحت بها .

(٥) القلوص من الإبل : الشابة .

(٦) الكراع - كغراب - : وهو من البقر والغنم بمنزلة الوظيف من الفرس ، وهو مستدق الساق ، ومن الإنسان ما دون الركبة إلى الكعب ، ينظر اللسان (كرع) .

وَجَمعُ فُعْلَى فُعَلٌ مِثْلُ الُدنــا وَجَمعُ فِعْلَى مع (١) فَعْلَى بَيِّناَ

فى مِثْلِ ذِفْرَى كذَفَـارٍ جَــاءَ كَذَا فَعَالَى الجمـع (٢) فى فَعْلاءَ

وَذَاكَ في الأسماءِ كالصّحراءِ فَقُلْ صَحَارٍ وَصَحَارَى جَائــي

قولُه : " فُعَلٌ (٣) مِثلُ الدُّناَ " يُريدُ أنّ بِناءَ " فُعْلَى " إذَا كَانَ صِفةً وَمذكَّرُهُ " أَفْعَلُ " التّفْضيل كُسرَّ عَلَى " فُعَلٍ " ، فَـ : " الدُّنَا " جَمعُ " دُنْياَ " ، وَ" الدُّنيَا " تَأْنيثُ " الأَدْنىَ ، وكَذلِكَ " الصُّغْرَى ، وَالصُّغَرُ " فَحذفُوا أَلِفَ التّأنيثِ فى التّكْسيرِ علَىَ " فُعَلٍ " (٣) كَمَا حَذفُوا تَاءَهُ فى قَوْلِهِم " حُفْرَةٌ وَحُفَرٌ " ، وقَالَ اللَّهُ تعَالى : ﴿ إنَّهاَ لإَحْدَى الْكُبَرِ ﴾ (٤) فَهُوَ جَمْعُ " الكُبْرَى " وَتأْنيثُ " الأكْبَرِ " ، ويُجمَعُ بالألفِ وَالتّاءِ فى الْقِلّةِ نحْوُ " الصّغريَاتِ ، وَالكُبريَاتِ " كَمَا جُمِعَ مُذكّرُهُ بِالْواوِ وَالنّونِ .

كَالأكْبَرُونَ ، قَالَ اللّه تَعَالى : ﴿ وَأَنْتُمُ الأعْلَوْنَ ﴾(٥) .

فَإِن كَانت " فُعْلَى " ليْسَتْ لِتَأنيثِ " أفْعَل " التّفضيلِ نَحْوُ " حُبْلَى ، وَحَبَالَى " فَجَمْعُه علَىَ " فَعَالَى " وَلمْ يُحذَفْ أَلِفُ التأنيثِ فى الجمْعِ كَمَا حُذِفَتْ تَاؤُهُ ؛ لِأنَّ الْكَلِمَةَ بُنِيَتْ عَلَيْهَا ، وَالأصْلُ فى " حَبَالَى " حَبَالِيُ بكسْرِ اللّامِ كَمَساجِدَ ، لَكِنّهم أَبْدلُوا(٦) مِن كَسْـرَةِ اللّامِ فَتْحةً فصَارتْ أَلِـفاً لانْفِتاحِ مَا قبلَـهَا، فَعَلَـى هَـذَا

---

(١) فى الأصل " مثل " بدل " مع " .

(٢) فى الأصل " الاسم " بدل " الجمع " .

(٣) فى (ف) (فعلى) تحريف .

(٤) سورة المدثر ٣٥ .

(٥) سورة آل عمران ١٣٩ .

(٦) سقط من (ف) .

مُنِعَ " حَبالَى " من الصَّرف ، لأنَّهُ علَى نِهَايَةِ الجمُوعِ لاَ لأجْلِ الألف ؛ لأنَّها منقلبةٌ عَن ياءٍ ؛ لَمِا بَيَّنَّا ، وَإنّما فَعلُوا ذلك ليوافِقَ الجَمعُ وَاحِده فى فَتْحِ مَا قبل ألفِ التَّأنيثِ /فيه .

١٩٩/أ

فَإن كَانَ مثَالُ " فُعْلَى " اسماً نَحْوُ " سُعْدى " فَجمُعهَا بالألف والتَّاءِ ، قالُوا : " سُعْدياتٌ " ، وَلَوْ كَسَّرُوه لكانَ قياسُهُ أن يقولوا فيه : "سَعَادَى " كَحَبَالَى ، وَقَالُوا : " أُنْثَى وَإِنَاثٌ " ـ فى الصِّفَةِ – فكسَّرُوه(على " فِعَالٍ " ، وَقَدْ كَسَّرُوهُ علَى " فُعَلٍ "

قالُوا : " رُؤْيَا ورُؤًى " (١).

قولُه :" وَجَمْعُ فِعْلَى مَعَ فَعْلَى بُيّنَا

يُرِيدُ أَنَّ جمْعَ " فِعْلَى " بكَسْرِ الفاءِ ، وَ " فَعْلَى " بفتح الفاءِ قد بُيِّن فى مثل " ذِفْرَى وذَفارَى " يريدُ أنّ " فِعْلَى ، وَفعْلَى " أختَانِ وقَدْ بُيِّنَ جَمْعُ " فِعْلَى " بكسر الفاء فَجَمْعُ " فَعْلَى " مِثْلُهُ ، وَالذِّفْرَى : العظمُ المرتفعُ خَلْفَ الأذُنِ ، وَلأجْل أَنَّ الأصلَ ("فَعَالِيُ " بكسر اللّامِ) (٢) وأنَّ الألفَ منقلبةٌ عن ياءٍ فى الجَمْعِ، قَالَ بَعْضهُم : " ذَفَارٍ " بالتَّنْوينِ ، ولم (يُنَوِّنُوا) (٣) المفْرَدَ .

وأمّا " فَعْلَى " بالفتحِ فنحو " فَتْوَى وَفَتَاوَى (٤) ، وكذلك " دَعْوَى وَدعَاوَى " بفتح الوَاوِ فى الجمْعِ منهما .

---

(١) قال ابن القواس : " و الاسم منها يكسر على (فُعَل) نحو : رؤيا ورؤى ، ولا يمتنع من جهة القياس أن يجمع على (فَعَالى) كسُعْدى وسَعَادى " لوحة (٢٤١ب) وقد سقط من المطبوع .

(٢) فى (ف) " فعال بكسر الفاء " تحريف .

(٣) فى (ف) " يصرفوا " ، وقد نقل أبو على الفارسى عن بعضهم " ذفرى ، وذفار " بالتنوين . ينظر التكملة ١٧١ ، ومن نون " ذفرى " جعل ألفها للإلحاق بدرهم ، ومن لم ينونها فألفها عنده للتأنيث .

(٤) بعده فى الأصل " وفتويات " .

ويحتمل أن يكُوَن قولُه : " وَجَمْع فِعْلَى مَعَ فُعْلى بيّناَ " يُرِيُد وجمعُ "فِعْلى" بكسر الفاءِ بُيّنَ مع " فُعْلى " بضّمها ؛ لأنَّ " فِعْلَى ، وفُعْلَى " في هذا البَابِ سَوَاءٌ، تقولُ : " ذِفْرَى وذَفاَرَى " كَما تقُولُ : " حُبْلَى وحَبَالَى " ، وَهُوَ الأشبُه بُمرَادِه .

قولُه :

كذَا فَعَالَى الجَمعُ فى فَعْلاَءِ

يريُد أَنّ مَا ألفُ التّأنيث فيه خامسةٌ يجمَعُ على " فَعَاَلى " كَما يجمعُ ما ألفُـهُ رابعـةٌ ؛ لأنّـهم حَذفُـوا ألفَ المدّ من "صـحـراء " فى الجمْعِ ليكونَ أَخِـرُ " صَحَاَرى " كـآخِـرِ " حَبَالَى " [١] فَحَـمَلُواهَا هُنَا ألفَ التّـأنيثِ الممدوَدةِ على المقصُورَةِ كَمَا حَملُوا المقصُورةَ عَلَى الممدُودَة فِى النَّسَبِ فقَالُوا فى " دُنْيا " : "دُنْيَاوِيّ " كمَا قالُوا : " صَحْرَاوِيّ " . وَالأصْلُ فى " صَحَارَى " : " صَحَارِيّ " بَيـاءٍ مشّددةٍ ؛ لأنَّ ألفَ المدّ رَابعَـةٌ فلاُ تحَـذفُ فى الجمْعِ كَمـا لاَ تُحـذفُ ألفُ قِرطَاسٍ فيه لكن تقلبُ ياءً لانْكِسَارِ ما قبلَها كَما تقلبُ الألفُ فى " قَرَاطِيسَ " فَصَارتِ (الهَمَزَة) [٢] أَلِـفاً ؛ لزَوالِ مُوجِـبِ الهمَزةِ ، ثُمَّ قلبت الألفُ ياءً ؛ لأنَّ الألفَ لاَ تثبُتُ إلاّ بفتح ما قبلها وليس قبلَهَا هُنَاكَ إلاّ الياءُ الساكنةُ المتقلبةُ عن ألفِ المدّ ، ثمّ أُدْغِمَتِ الياءُ الأُولى فى اليَاءِ الثّانيةِ فصارت " صحارىّ " .

وَمِنْهم مَنْ خفف بحذف اليَاء الأولى المبدلة من ألفِ المدّ فصَار " صَحارٍ " ، وَالتَّنوِينُ عِوَضٌ من اليَاءِ ، وإليه أشارة بقوله: " فَقُلْ صَحَارٍ " يعنى بالتَّنوين .

---

(١) فى النسختين " حبارى " تحريف .

(٢) فى النسختين " الألف همزة " والصواب ما أثبت .

وانظر شرح الشافية للرضى ٢/ ١٦١ - ١٦٢ .

قوله : " وصَحَارَى جاء " يريد أنّ منهم مَنْ أَبْدَلَ من كَسْـرِ الـرَّاءِ فَتْحةً ، وَمِنَ الْيَاءِ أَلِفاً (١) ؛ فصَارَ " صحَارَى " فإِنَّهُ أَخَفُّ ، وليكُونَ آخرُ الجَمْعِ كآخرِ مُفْردِهِ .

وَاحْترزَ بقولهِ : " وذَاكَ في الأسمَاءِ " عن الصّفَاتِ ، فإن " فَعْلاَء " فيها تجمعُ على " فُعْلٍ " (٢) كحَمْراءَ ، وَحُمْرٍ ، وخَضْرَاءَ وخَضْرٍ ، وقد جاء " فعَالَى " في الصّفاتِ قَالُوا : عَذْراءُ ، وعَذارَى (٣) ، وَلمْ يقولُوا فيه : " عذَراْء وعُذْرٌ " كَما قَالُوا: " حَمْراُء وَحُمْرٌ "؛ لأنّهم أَجْرَوْهُ مُجْرَى الأسماءِ حيْثُ كاَنَ للمؤنَّثِ حَسْبُ .

[جَمْعُ الصّفات]

وَفي الصّفَاتِ شيَخَةٌ خُلْقَانُ ... كُثٌّ كُهُولٌ أجْلَفٌ حِسَانُ

ومثلْ أبطَالٍ صِعَابٍ وَوَرَدْ ... فى أفْعَلٍ بِيضٌ وحُمْرٌ فَاطَّرِدْ

وَصفًا وَفي الأسماءِ كَالأفاكِلِ ... فاعِلَةٌ تُجْمَعُ كَالْعَوَاذِلِ

يُرِيدُ بالصّفاتِ هُنَا الثلاثِيَّ المجرَّدَ من الزّيادةِ التى تقدَّمَ جَمعُ أسمائه ، وهِيَ العشرة الأبنيةُ الّتِي هِيَ أُصولُ الثّلاثِيّ ، وَإِنّما أَخَّرَ تكْسيرَ الصِّفةِ (٤) ؛ لأنَّه ضعيف ، وَحقُّها أن تُجْمعَ جَمعَ السّلاَمةِ ، وَوجْهُ ضعْفِ تكسيرِهَا أنَّها تشبهُ الفعلَ فى كونِها/ مُشْتَقّةً وتَضمنّها ضميرَ الموصُوفِ ، وَعَملِها فى ١٩٩ب

(١) فى الأصل هكذا " ومن الياء فتحة " ، وفى (ف) " ومن التنوين ياء " والصواب ما أثبت ، وانظر شرح الشافية ٢/ ١٦٣ .

(٢) أى بضم الفاء وسكون العين .

(٣) ينظر التكملة ١٧٣ ، وقال ابن القواس فى شرحه ٢/ ١١٨٩ : " وقيل فيه : " عذرايّ " مشدداً ، و " عذارٍ " كالمنقوص " .

(٤) ينظر هذا الفصل فى الكتاب ٣/٦٢٦.

الظّاهرِ وَالمضمرِ ، والقياسُ أَلاّ تُكَسَّر كَالفعْلِ ، وإنّما كَانَ حقُّها أن تُجمعَ جَمْعَ السّلامـةِ ؛ لأنّ عَلامَـةَ جَمْعِ السَّـلامـةِ تَجْرى مَـجْرَى عـلاَمَـةِ الجمْعِ من الفعْلِ ، فقولُك : " ضَارِبُونَ " كقولِكَ : " يَضْرِبُون " فَجمْعُ السَّلامةِ فى الصّفةِ كجمع السّلامةِ فى الفعلِ ؛ لأنّه يأتي بَعْد سلاَمَتِه كَما يأتي الضّميرُ بعد الاسميّة .

قولُه : " شِيخَةٌ " بِكسر الأوّلِ بوزْنِ " فِعْلةٍ " – هُوَ جمعُ " شَيْخٍ " ، وَقالُوا فـيه : " أَشْياخٌ وَشِيخَانٌ ، وَشُيوخٌ " ، ووَزنُ " شَيْخٍ " " فَعْلٌ " – بـفتح الفاء وَسكُونِ العَينِ – يقالُ : " رَجلٌ كَثُّ اللّحْيَةِ [١]، وَقَوْمٌ كُثٌّ " ، وقالُوا : "رَجلٌ ثَطٌّ[٢] ، وَقَوْمٌ ثُطٌّ " ، وَ " ثَوبٌ سَحْلٌ ، أي : أبْيَضُ ـ ، وَثيَابٌ سُحْلٌ " وَهُو جَمْعُ "فَعْلٍ " أيضاً ـ بفتح الأوّل وسكُون الثّانِى .

قولُه : "أَجْلَفٌ " الواحدُ " جِلْفٌ " بوَزنِ " فِعْلٍ " بكسر الفاء ، وَالجِلْفُ : الشّاةُ المْسلُوخةُ بغير رَأسٍ وَلاَ قوائمَ [٣] ، وقالُوا : أَجْلاَفٌ .

قولُه : " حِسَان " جَمْع " حَسَنٍ " بفتح الأوّل والثاني .

قولُه : " أَبْطَالٌ " جَمعُ " بَطَلٍ " .

فقد ذَكرَ لـ " فَعَلٍ " بفتح الفاء والعين ثلاثةَ أمثلةٍ فى التّكسير وهَي " خُلْقَانٌ ، وَحِسَانٌ ، وأَبْطالٌ " ، وَقَدْ جَاءَ فيه " فُعُلٌ " قَالُوا : " نَصَفٌ وَنُصُفٌ "[٤]
قولُه : " صِعَابٍ " جَمعُ " صَعْبٍ " بوزن " فَعْلٍ " بفتح الفَاءِ وسكُونِ العينِ .

---

(١) الكث : الكثير الشعر .

(٢) الثط : قليل شعر اللحية .

(٣) ينظر اللسان فى " جلف " .

(٤) امرأة نصف – بفتح الأول والثانى – إذا كانت بين الحديثة والمسنة ، وقيل : الكهلة .

وَقـد ذكَر لِتكْسيرِ " فَعْـلٍ " أَربعـةَ أبنيةٍ ، وهـيِ " فِعْلَةٌ " نحـو " شِيخَةٍ " ، و "فُعْلٌ " نحو " كُثّ " ، وَ " فُعُولٌ " نحو " كُهولٍ " ، وَهُو جَمعُ " كَهْلٍ " ، وقد جاء فيه " فِعْلَانٌ " بكسر الفَاءِ نحو " ضِيفانٍ " ، و " فُعْلَان " بضمّها نحو " وُغْدَان " جَمع " وَغْدٍ " وهو الرّذْلُ (١) .

وَأَمَّا " فِعْلٌ " بكسْرِ الفاء وسكُون العَين نحـو " جِلْفٍ " فلم يذكـر له إلاّ مثالاً وَاحداً وَهُوَ " أَجْلفٌ " فيَ القلّةِ ، ويقَالُ : أجْلَافٌ (٢) .

ولم يذكر " فُعُولاً " فيه استغنَاءً بذكره في " فَعْلٍ " نحو " كُهُولٍ " ، ولم يذكر بَاقي أَمثلةِ الصِّفَاتِ استغناءً عنها بذكر أمثلةِ الأسْمَاءِ ؛ لأنّ أمثلةَ الأسماءِ من الثلاثيّ المجرّدِ كأمثلةِ الصّفاتِ (٣) مِنْهُ .

قولُه :

فِي أَفعلٍ بيضٌ وَحُمْرٌ فاَطّرَدْ

يُريدُ " أفعلَ "صِفةً ولذلك قَيّدَ الكَلاَم في آخره بقوله :"وَصْفاً " ،وكـاَن ينبغي أن يقُولَ : وصْفاً لِغَيرِ التَّفْضِيلِ (٤) لكنّه اكْتَفَى بالمثَالِ . وَهُوَ قولُهُ : "بِيـضٌ وَحُـمْـرٌ " فـي جَمـعِ " أَبْيض، وأَحـمرَ" ، وكذلك كُلُّ " أَفْعَلَ "مُؤَنَّثُـهُ " فَعْلاءُ " كَأحْمَر الَّذِي مؤنثه " حَمراءُ " يُقَالُ في جمعِه : " فُعْلٌ " بضمّ الأوّلِ وسكُونِه الثّاني ،(وَأَصْلُ " بِيضٍ " بُيْضٌ " بضّم الأوّلِ لكن تقلبُ اليـاءُ واوًا)(٥) ؛ لسكُونِهَا وَانضمَامِ مَا قبلَهَا ، فَيلتبسُ بجمْعِ مَا عينُه وَاوٌ نَحْوُ " سُودٍ " في جَمعِ " أَسْوَدَ " فَأَبْدَلُوا من الضّمةِ كَسْرةً لِتسلَمُ اليَاءُ مِنَ القلْبِ فَقَالُوا : " بِيضٌ " .

---

(١) وقيل : الأحمق الضعيف ، وقيل : الذى يخدم القوم بطعام بطنه .

(٢) ينظر الكتاب ٣/ ٦٢٩ .

(٣) في الأصل " الأسماء " تحريف .

(٤) في (ف) " التمثيل " تحريف .

(٥) في النسختين « وأصل بيض (بُوضٌ) بضم الأول لكن تقلب الواو ياء » ولعل الصـواب مـا أثبت ، وانظر اللسان والتاج في (بيض) .

قولُه [1] : " فاطّردْ " يعنى أنَّ ذلك قياسُهُ ، وقالُوا فيه : " فُعْلان " نحو: "أَسْوَدَ وَسُودانٌ " ، وَأَحْمَرُ وحُمْرَانٌ " ، وَلا يُجمَعُ بِالوَاوِ وَالنّونِ فَرْقاً بينه وَبيْنَ أَفْعلِ " التّفضيل ، وَإن كَانَ للتفضيلِ قِيلَ[2] فى جمْعِهِ : " أَفاضِلُ" [وَ][3] بِالْوَاوِ وَالنُّونِ ، تَقُولُ : هُمُ الأَفْضَلُونَ .

وَقولُه : " وفى الأسْمَاءِ كَالأفاكَل " احترَزَ بقوله : " فى الأسْماءِ " عَن الصّفات .

قولُه : " كَالأفاكل " هُو جَمْعُ " أَفْكَلٍ " ، وَالأَفْكَلُ : الرِّعْدَةُ .

قولُه : " فَاعلةٌ تجمعُ كَالعَواذِل " يُرِيدُ أنّ مَا كَانَ فى وزَانِ " فَاعلٍ " وَفيهِ تاءُ التأنيثِ فَتكْسيرُهُ علَى مثَالِ " فَواعِلَ " اسْماً كَانَ أَوْ صِفَةً .

قولُه : " كالعَواذلِ " مثَالُ الصّفةِ وَهُو جمعُ " عَاذِلَةٍ " .

ويُروَى " كالفَواعِلِ [4]، لِعُمُومِ الوزْنِ فى الاسْمِ وَالصّفةِ ، وَمِثالُ الاسْمِ "فاطمةُ ، وَفَواطمُ " .

وَقَد نَزَّلُوا مَا أُنّثَ بالهمزةِ مَنْزِلَةَ " فَاعلةٍ " فكَسَّرُوه عَلَى " فَواعلَ " قالُوا :/ ٢٠٠(أ) قَاصِعَاءُ وَقَواصِعُ ، وَنَافقاءُ ونَوافِقُ ، وَدامَّاءُ وَدَوامُّ " لِجَحَرَةِ الْيَرْبُوعِ[5]، وقَالُوا : " سَابِياءُ – لِلْغِشَاءِ الَّذى يَكُونُ عَلَى المولُودِ حِينَ الوِلاَدَةِ [6] وَسَوَابّ " ؛ لأنَّ الصّدَر مِنْهُ علَى مثَالِ " فَاعِلٍ "

---

(١) سقط فى (ف) .

(٢) فى (ف) " أقل " .

(٣) أضفت حرف العطف " الواو " ؛ لأن السياق يقتضى ذلك .

(٤) أى يروى بيت الناظم السابق هكذا .

(٥) قال ابن برى : " جحرة اليربوع سبعة " القاصعاء ، والنافقاء ، والداماء ، والراهطاء ، والعانقاء ، والحاثياء ، واللغز [بضم ففتح] وهى اللغيزى أيضاً " ينظر اللسان " نفق " .

(٦) انظر تفسير غريب ما فى كتاب سيبويه من الأبنية ٥٤ .

. ألاَ تَرى أَنَّ " نَافِقَاءَ " صَدْره " نَافِقٌ " ، وَقَالُوا : " قُنْبَراءُ [1] وَقَنَابِرُ " فِيمَا كَانَتْ أَلِفُ التَّأنيثِ فيهِ سَادِسَةً [2] .

وَفَاعِلٌ كَشُهَّدِ حُلُولِ فَوَارِسٍ رُكْبَانِ عُوذٍ حُولِ
هَلْكَى وَأَشْهَادِ غَزِيٍّ وَنُزُلْ بَرَرَةٍ صَحْبٍ وُلاَةٍ وَبُزَّلْ

يُرِيُد : وَفَاعِلٌ إِذَا كَانَ صِفَةً فيكسّرُ [3] على مَا ذكرَنا ، وَقَدْ ذَكرَ لتكْسيرهِ اثْنَى عَشَرَ مِثَالاً .

أوَّلُها قولُه : " فُعَّلٌ " كقوله : " شُهَّدٌ " جَمعُ " شاهدٍ " وهُو الحَاضِرُ .

الثاني : " فُعُولٌ " نحو قوله : " حُلُولٌ " جَمعُ حَالٍّ ، من قولهم : " حَلَّ فُلانٌ مكَانَ كَذَاَ ، فَهُو حالٌّ فيه .

الثالث : " فَواعِلُ " كقوله " فَوارِسُ " وَهُو شاذٌّ في صفةِ الْمُذَكَّر ، وَإِنَّما كَان " فَواعِلُ " شاذًا ؛ لأنَّه مخصوصٌ بالمؤنثِ ، فلو كسَّرُوا عليه صفة المذكّرِ لَحصَل لبسٌ بَينَ تكسيرِ " فَاعِلٍ " وَ " فَاعِلةٍ " فأمَّا " فَوارِسُ " فمخصُوصٌ بوصف الذكُورِ فلم يَقَعْ لَبْسٌ ، وَقَالُوا : هَالِكٌ في الْهَوالِكِ " [4] ؛ لأنَّه مثلُهُ ، قَالَ الشاعِرُ :

خُضُعَ الرِّقابِ نَوَاكِسَ الأَبْصَارِ [5]

وَالأَصْلُ أَن يُقَال : " نُكُسٌ " .

---

(1) القنبراء : ضرب من الطير .

(2) ينظر الكتاب ٣/ ٦١٨ ، وابن يعيش ٥/ ٥٤ ، وشرح الشافية ٢/ ١٥٥ .

(3) في (ف) " فتكسيره " .

(4) في الشرح المجهول لوحة ١٦٢ " لأنه مثل محكي ولم يغير " انظر شرح شواهد الشافية ١٤٢ .

(5) القائل هو الفرزدق ، وصدره :

وإذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم

ينظر : الديوان ٣٧٦ (شرح) ، والكتاب ٣/ ٦٣٣ ، والمقتضب ١/ ١٢١ ، وابن يعيش ٥/ ٥٦ .

الرّابعُ : قولُهُ " فُعْلانٌ " كقوله " رُكْبَانٌ " وَهُوَ جَمْعُ رَاكِبٍ .

الخامسُ: " فُعْلٌ " بضمّ الأوّلِ وَسكُونِ الثّانِي ، وَمثَالُه قولُهُ: " عُوذٌ حُولٌ " ، وَالعُوذُ : جَمْعُ عَائذٍ وَهِيَ الحَديثَةُ وَقْت [1] النّتَاجِ ، وَالحُولُ : جَمْعُ حَائلٍ ، وهِيَ الَّتي لمْ تَحْمِلْ من ضرَابِ الفَحْلِ ، وَقِيلَ : إنَّ أصْلَ[2] " عُوذٍ وَحُولٍ " عُوُذٌ ، وَحُوُلٌ – بضمّ الوَاوِ – فَأسْكنَت الْوَاوُ ؛ لِثقَلِ الضّمَة عَليهَا .

السّادسُ : " فَعْلَى " وَمثَالُهُ قولُه : " هَلْكَى " فى جَمعِ " هَالِكٍ " ، وَالأصْلُ فى مِثْلِ هذَا البِنَاءِ أَن يُجمَعَ عليه " فَعِيلٌ " بمَعنَى " مَفعُولٍ " إذَا كَانَ به آفـةٌ ، ولمّا كَانَ " الهَالِكُ " به آفةٌ وَبليّةٌ جَمعُوهُ علَى " هَلْكَى " كَماَ قالُوا : جَرِيحٌ وَجَرْحَى .

السَّابِعُ : " أَفْعَالٌ " وَمِثَالُه قولُه : " أَشْهادٌ " جَمْعُ شَاهدٍ قَال اللّهُ تَعالَى : ﴿ ويَوْمَ يَقُومُ الأَشْهَادُ ﴾ [3] .

الثّامِنُ : " فَعِيلٌ " كقوله : " غَزِيٌّ " هُوَ جَمْعُ " غَازٍ " ، وَ " غَزِيٌّ " عند أَبى علّي[4] مُفْرَدٌ يقعُ على الجَمْعِ فَهُوَ اسمٌ لِلْجَمْــعِ ، وَمِثْلُـهُ عَـازِبٌ وَعَزِيبٌ " [5] ، فَـ "عَزِيبُ " اسْمٌ لِلجَمْعِ .

التاسعُ : " فُعُلٌ " – بضمّ الأوّلِ والثاني – كقوله :" نُزُلٌ " فى جمع " نَازلٍ".

العَاشرُ : " فَعَلَةٌ " كقوله : " بَرَرَةٌ " جَمعُ " بَارٍّ " .

الحَادِى عَشَرَ " فُعَلَةٌ " – بضمّ الفاء [وفتح العين] نحو " وُلاةٍ " جَمعُ "وَالٍ " ، وَأصْلُهُ " وُلَيَةٌ " فقُلِبَت اليَاءُ أَلِفاً ؛ لتَحرُّكِهَا وانفتَاحِ مَا قبلَهَا .

---

(١) فى (ف) " عند " .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) سورة غافر ٥١ .

(٤) ينظر التكملة ١٧٩ ، وابن يعيش ٥/ ٨٠ .

(٥) العازب : الذى لا يروح عن الحى من الإبل ، وانظر المصدرين السابقين .

الثاني عشر: [فَعْلٌ ـ بفتْحِ الفاءِ وَسكُون العَين ـ نحو "صاحب وَصَحْب" ، وَرَاكبٍ ورَكْبٍ ، وَهُوَ لَيْسَ بجمْعٍ عِنْدَ سيبَوَيْهِ كَمَا تَبَيَّنَ فى صَدْرِ الكتَابِ خِلاَفاً للأخْفَشِ "] (١) .

[وقولُه](٢) "بُـزُلٌ" ، بضمّ الأوّل جَمْعُ " بَازلٍ " ، وَهُوَ البَعِيرُ المُسِنُّ ، وَأَصْلُهُ "بُزْلٌ" بسكُونِ العَينِ لكنَّهُ حرَّكَها لأَجْلِ الوزْنِ .

وقد جَاءَ علَى " فُعَّالٍ " كَشُهَّادٍ وكُنَّيَامٍ وقُيَّامٍ .

وَفي فَعِيلٍ أَنْبِيَاءُ وَنُذُر   قَتْلَى وَخِصيَّانٌ وَأيتامٌ كُثُرْ

يُرِيدُ " وَفي فَعِيلٍ " صِفَةً ، وَقَدْ ذَكَرَ لِتَكْسِيرِهِ خَمْسَةَ أَمْثِلَةٍ :

أحدُهَا "أَفْعلاءُ" فى قَوْلِه : " أَنْبِيَاءُ " جمعُ "نبيٍّ" ، وزَادُوا أَلِفَي (٣) التَّأنيثِ فى آخرِهِ بإِزَاءِ التَّأنيثِ فى أَسْمَائِهِ نَحْو جَرِيبٍ (٤) وَأَجْرِبَةٍ ، وَ " أَفْعِلاَءُ " فى الصِّفَاتِ من " فَعِيلٍ " بإزاء " أَفْعِلةٍ " فى الأسماءِ منْهُ .

الثاني / " فُعُلٌ " (٥) فى قوله : " نُذُرٌ " هُوَ جَمْعُ " نَذِيرٍ " ، مِثْلُهُ ٢٠٠ب "جَدِيدٌ ، وَجُدُدٌ" .

الثالث : " فَعْلَى " كقوله : " قَتْلَى " وَهُوَ جَمْعُ " قَتِيلٍ " ، وَكَذَلِكَ كلُّ " فَعِيلٍ" بمعْنَى " مفعُولٍ " كَجَرِيحٍ وَجَرْحَى ، وَلاَ يُجْمعُ مِنْهُ عَلَى " فَعْلَى " (٦) إلاَّ مَا بِهِ

---

(١) سقط من النسختين ، وأكملته من شرح ابن القواس لوحه ٢٤٣ أ وهو فى بقيه شروح الدرة التى بين يدي، وانظر رأى سيبويه فى الكتاب ٣/٦٢٤ ، ورأى الأخفش فى شرح الشافية ١/٢٦٦

(٢) تكملة يوجبها السياق .

(٣) فى (ف) " ألف " .

(٤) فى النسختين " جراب " والصواب ما أثبت .

(٥) أى بضم الفاء والعين كما نص عليه كثير من شراح الدرة .

(٦) فى النسختين " فعل " تحريف ، وانظر ابن يعيش ٥/ ٨١ .

آفةٌ أَوْ أَمْرٌ مَكْروهٌ وَقَعَ فيهِ الْحَيُّ ، فَأَمَّا قولُهُم :مَرِيض وَمَرْضَى فَهُو محمُولٌ على " جَرْحَى " ، وَإِن لمْ يكُن " فَعِيلٌ " فيه بمعْنَى " مفعُولٍ " ؛ لأنّه لازِمٌ لاَ مَفْعولَ لَهُ لكن لِمُشاركتهِ لَهُ في وقُوعهِ فيمَا يُكْرَهُ ، ولِذَلك [لاَ] [1] يُقالُ : " امرأةٌ جَرِيحَةٌ "بَلْ يَسْتَوِي المذكّرُ وَالمؤنّثُ في" فَعِيلٍ "بمعْنَى"مفعُولٍ " ، وَيُقالُ :"مَرِيضاتٌ، وَمرِيضُونَ" وَلاَ يُقالُ : " جَرِيحَاتٌ وَجَرِيحُونَ " .

وكَذَا [2] القولُ في هَلْكَى ، وَمَوْتَى ، فاَعْرِفْهُ .

الرّابع : " فِعْلاَنٌ " بكسر الفاءِ كقولِهِ [3] : " خِصْيَانٌ " وَاحِدُهُ " خَصِيٌّ " شَبَّهُوه بِـ " ظَلِيمٍ وَظِلْمانٍ " في الاسْمِ .

وجاء " فُعْلاَنٌ " بضمّ الفاء قَالُوا : " ثَنِيٌّ وَثُنْيَانٌ " [4] ، شَبَّهُوه بِـ " جُرْبَانٍ " جمع " جَرِيبٍ " في الاسْمِ[5].

الخامس : " أَفْعَالٌ " كقولِهِ : " أَيْتَامٌ " [6] في جمْعِ " يَتِيمٍ "، وَمِثْلُه "شَرِيفٌ وَأَشْرَافٌ " .

قولُه : " كَثُرَ"يُرِيدُ مَا ذكرَهُ من الأمثلةِ كَثُرَ ، ولذلك لم يذكُرْ" فُعَلاَءَ" [7] نحْوُ " فَقِيهٍ وَفُقَهاءَ " ، ولمْ يذكُرْ " فُعْلاَن " بضمّ الفَاءِ وقَدْ ذكرنَاهُ ، وَ " أَفْعِلَة " في المُضَاعَفِ نحْوُ " شَحِيحٍ وَأَشِحَّةٍ "، وَ " فِعَالٌ " نحو " لَئِيمٍ

---

(١) تكملة يوجبها المقام .

(٢) في (ف) " وكذلك " .

(٣) في النسختين " كقولك " .

(٤) الثني : البعير الطاعن في السادسة .

(٥) ينظر الكتاب ٣/ ٦٣٥ .

(٦) سقط في الأصل .

(٧) في الأصل " فعيلاً " تحريف .

وَلِـئَامٍ "، وَقَـالُـوا:"ظُرُوفٌ" تكسير " ظَرِيفٍ " فحملُوه على " فُعُولٍ " .

فَعُولٌ الأُنْثَى عجَائِزُ وَقُلْ هُمْ وُدَدَاءُ ، وَ أَوِدَّاءُ رُسُلْ

يُرِيدُ " فَعُولٌ " إذَا كانَ صفةً ، أي " فَعُولٌ " صفَةُ الأنْثى منه "عَجَائِزُ"

وَقَد ذكَرَ لـِ " فَعُولٍ " أَرْبعةَ أَبْنيةٍ فى التَّكسِير :

الأوَّل " فَعَائِل " كقوله : " عجائز " جمْع " عَجُوزٍ " .

الثانى :" فُعَلاءُ " كقوله : " وُدَدَاءُ " فى جمْع " وَدُودٍ " .

الثَّالث : " أَفِعَّلَاءُ " كقوله : " أَوِدَّاءُ " وَهُو جَمعُ " وَدُود " .

الرّابعُ :" فُعُلٌ " بضمّ الفاءِ وَالعينِ كقوله : " رُسُلٌ " جَمع " رَسُولٍ"، ومثله" غَفُورٌ ، وَغُفُرٌ ، وَصَبُورٌ ، وَصُبُرٌ " .

وَفِي فِعَالٍ دُلُثٌ هِجَانُ وَجَمْعُ ذَا بِالْوَهْمِ يُسْتَبَانُ

يُرِيدُ وَفى تكسير " فِعَالٍ " بكسْرِ الفَاءِ صِفَةً ، وَقَدْ ذكَر لتكسيره بنائين :

أَحَدُهُمَا : " فُعُلٌ وَهُو " دُلُثٌ " وَاحِدُهُ " دِلاثٌ " [١] ، وهِـيَ النَّاقةُ السَّريعةُ السَّيْرِ .

الثَّانِي" فِعَالٌ " وَهُوَ قولُهُ " هِـجَانٌ "عِندَ الخَـليلِ جَمْعٌ بمنزلة "ظِرافٍ"[٢]، فَكَسَّرُوا " هِجَاناً " الواحدَ على " هِجَانٍ " ، فلفْظُ الواحدِ كَلفظِ الجَمْعِ ، فهُوَ بمنزلةِ " فُلْكٍ " للواَحِدِ وَالجمْعِ ، لكن الألف فى " هِجَانٍ " المفْرَدِ بمنْزَلةِ الألفِ فى " هِجَانٍ " الجمْعِ ، وَالكَسْرَةُ فى المفْرَدِ غَيْرُ الكسْرَةِ فى الجَمْعِ [٣] ، وَالألفُ فِي

---

(١) فى الأصل " دلث " تحريف .

(٢) ينظر الكتاب ٣/ ٦٣٩ .

(٣) فى الأصل " فى الألف " تحريف .

" هِجَانٍ " المفرَدِ بمنْزلةِ الألفِ فى " كِتَابٍ " لِلْمَدِّ ، وَالألِفُ فى الجَمْعِ بِمنزلةِ ألفِ " رِجَالٍ " تُفيدُ الجَمْعَ ، وَالكَسْرَةُ فيهِ كالكَسْرَةِ فى " رِجَالٍ " فلذلك قَالَ : " وَجمعُ ذَا بالْوَهْمِ يُسْتَبَانُ " ، فَـ " ذَا " إشارةٌ إلى " هِجَانٍ " الذى لمْ يَتميَّزْ فى اللَّفظ وَاحِدُهُ من جَمْعِهِ ، لَكِنْ فِى النّيَّةِ وَالتّقْدِيـرِ ، وَذلِكَ أَمْرٌ وَهْمِيٌّ لاَ لَفْظِيٌّ ، وَمِثْلُهُ : " دِرْعٌ دِلاَصٌ ، (وَأَدْرُعٌ دِلاَصٌ ") [1] .

والهَجانُ : الكريمةُ الخَالصةُ مِنَ الإبلِ .

وَزَعَم أَبُو الخطّابِ أَنَّ " الشّمَالَ " ـ الَّتِي هِيَ الخَلِيقَةُ وَالطَّبِيعَةُ ـ جَمْعٌ [2] ،قَالَ جَرِيرٌ [3] :

وَمَا لَوْمِي أَخِي مِنْ شِمَالِيَا

يُرِيُد مِنْ شمائِلي .

وَفى " فَعَالٍ " صُنُعٌ نُورُ الخَفَرْ وَ " فَيْعِلٌ " كَأَهْوِنَاءَ قَدْ ظَهَرْ

يُرِيدُ فى تكسير " فَعَالٍ " بفتْحِ الفَاءِ صِفَةً ، وَقد ذَكرَ لتكسيره مثَالين : ٢٠١ / أ

أَحَدهُمَا : " فُعُلٌ " وَهُوَ مِثْلُ [قوله] [4] : " صُنُعٌ " وَهُوَ جَمْعُ " صَنَاعٍ " بفتْحِ الأَوَّلِ ، يُقَالُ : " امرأةٌ صَنَاعٌ " للحاذِقَةِ المُصْلِحَةِ لِمَا تَصْنَعُهُ ، وَ " نسَاءٌ صُنُعٌ " .

---

(١) سقط في (في) .

(٢) ينظر الكتاب ٣ / ٦٣٩ .

(٣) نسب الشارح هذا الشاهد لجرير تبعاً للفارسي في التكملة ١٨٧ ، وليس في ديوانه ، والشاهد كما في سر الصناعة ٦١٢/٢ قطعة من بيت لعبد يغوث الحارثي ، وهو بتمامه :

ألم تعلما أن الملامة نفعها قليل ، وما لومي أخي من شماليا

انظر : المفضليات ١٥٥ ـ ١٥٨ ، والمقتضب ٢٠٤/٢ ، والخزانة ٣١٢/١١ ، وابن يعيش ٥٠/٥ ، وشرح الشافية ٢ / ١٣٦ .

(٤) في الأصل بياض بقدر كلمة ، ولم أجدها في (ف) ولعلها كما أثبت .

والثاني : " فُعْلٌ " بسكون الثانى فى المعتلِّ العينِ بالواو وهُوَ قولُهُ : "نُورٌ" جَمعُ " نَوَارٍ " وَهِيَ العَفِيفَةُ من النّساءِ [1] ، ولَذَلكَ قَالَ : " نُورُ الخَفَرِ "، وَ"الخَفَرُ" : الحَيَاءُ ، وَمِثْلُه " عَوَانٌ ، وَعُونٌ " وَهِيَ النَّصَفُ فى سِنِّهَا ، وقَالُوا : رَجُلٌ جَوَادٌ ، وَرِجَالٌ جُوْدٌ " .

وَقِيلَ : أَصْلُهُ بضمِّ الوَاوِ لَكِنْ حُذِفَت الضَّمَّةُ ؛ لِثقلِهاَ علَى الوَاوِ .

وَقَدْ جَاء فيه " فُعَلاَءُ " قالُوا : " رجلٌ جَبَانٌ ، ورجالٌ جُبَنَاءُ " [2] .

قولُه :

وَفَيْعِلٌ كَأَهْوِنَاءَ قَدْ ظَهَرْ

هَذَا البناءُ لا يأتي إلاّ فى المعتلِّ العَينِ ، فَـ " أَهْوِنَاءُ " جَمعُ هَيِّنٍ ، وَ أَصْلُ " هَيِّنٍ " : " هَيْوِنٌ ، فاجْتَمَعَتِ اليَاءُ وَالْوَاوُ وَالسَّابِق سَاكِنٌ فَقُلِبَتِ الواوُ ياءً ، وأُدْغمت فيها الياءُ الأُولَى ، وَيُجْمَعُ جَمْعَ السَّلامةِ نَحْوُ " هَيِّنُونَ ، وَهَيِّنَاتٌ " وَهُوَ الأَصْلُ فيهِ [3] .

قولُه : " قَد ظَهَرَ " يُرِيدُ العينَ المدغمَ فيهَا فى الواَحدِ يَظهَرُ فى الجَمْعِ وَاواً كانت أوياَءً [4] ، فَمِثَالُ الوَاوِ قولُهُ : " أَهْوِنَاءُ " وَمِثَالُ اليَاءِ قَولُهُم : " نبيٌّ وَأَنْبِياءُ ".

وَيحتَمِلُ أن يُرِيَد بقوله : " قَد ظَهَر " يَعْنِي فى المعْتلِّ ، يُرِيُد أنَّ هَذا البِنَاءَ الَّذى هُوَ " فَيْعِلٌ " لم يَظْهَرْ إلاَّ فى المعتلِّ ولَمْ يُعْرَفْ فى الصَّحِيحِ .

وَجَاءَ فيه " فِعَالٌ " قَالُوا : " جَيِّدٌ وَجِيادٌ " ، وَ " أَفْعَالٌ " فقَالُوا : مَيِّتٌ وَأَمْوَاتٌ .

---

(١) وقيل : هي النفور من الريبة .

(٢) ينظر الكتاب ٣ / ٦٣٩ .

(٣) ينظر الكتاب ٣ / ٦٤٢ .

(٤) وذلك لعدم الموجب لقلبها .

وَإنّما لمْ يَذْكُر المثالين الآخرين ؛ لأنّه كَسَّر عَليْهماعلَى حَذْف الزّيادةِ فَكَأنّهم حَذفُوا اليَاءَ من " مَيّتٍ " فَصَار " مَوْتاً " فَكَسّروُه علَى " أمْوَاتٍ " كَحَوْضٍ وَأحْوَاضٍ ، وكَذلكَ الْقَولُ فى " فِعَالٍ " وَهُوَ كَحَوْضٍ وَحِيَاضٍ ، فَافْهَمْهُ .

وَمفْعَلٌ كَيفَ أتَى مَفَاعِلُ   مَداعِسٌ مَنَاكِرٌ مَطَافِلُ

يُريدُ بقوله : " مَفعَلٌ " مَا كانت الميمُ فى أوّله زَائدةً وَبعدَهَا ثَلاثَةُ أصُولٍ .

قولُه : " كَيفَ أتَى " يُريدُ على [أيّ] (١) حَرَكَةٍ أتَى من ضَمّةِ ميمِهِ أو فَتْحِهِ أو كَسْرِهِ ، فَتِلْكَ ثلاثُ حَرَكَاتٍ ، وَكَذَا حَركَةُ العَينِ لاَ تَخْلُو مِنْ أحدِ الثّلاثِ ، فَتضربُ ما للميم من الحركَاتِ فِيما لِلعَينِ فتكونُ تسعةُ أبنيةٍ ؛ وَلْنَذْكُرِ المُستَعمَلَ : أمّا " مَدَاعِسُ " فَوَاحِدُهُ " مِدْعَسٌ " بكسر الميم وَهُوَ:الرُّمْحُ الأصَمُّ .

وَأمّا : " مَنَاكِرُ " فَجَمْعُ " مُنْكَرٍ " بضمّ الأوّل وَفتْحِ الكَافِ " وَهُوَ (٢) اسْمُ المفعُولِ .

وأمّا : " مَطافِلُ : فَوَاحِدُهَا " مُطْفِلٌ " بضمّ الأوّل وَكسرِ العَينِ ، وَهِيَ الظَّبْيَةُ (٣) التى لَهاَ طِفْلٌ .

قولُهُ : " كَيْفَ أتَى مَفَاعِلُ " يُريدُ أنّه يُجمَعُ جَمعَ الرّباعي علَى اختلاَفِ حركاَتِ عَيْنه وَميمِهِ ، وكذلك " مَفْعِلٌ " كَمَسْجِدٍ وَمَسَاجِدَ ، وكذلك " مَفعَلٌ " بفتح الميم وَالعينِ كَمَدْخَلٍ وَمَداخِلَ ، وكذلك " مُفْعُلٌ " بضمّ الميمِ وَالعينِ كَمُنْخُلٍ وَمَنَاخِلَ ، وكذلك " مِفْعِلٌ " بكسْرِ الميمِ وَالعَينِ كَمِنْخِرٍ وَمَنَاخِرَ(٤) ، وكذلك إذَا

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) في (ف) « الصبية » تحريف .

(٤) المنخر : ثقب الأنف واللغة المشهورة فيه بفتح الميم وكسر الخاء ، ولكنهم كسروا الميم إتباعاً للخاء . عن الشرح المجهول .

كاَنَ الزَّائدُ فى أوَّلِه هَـمزةٌ وَليسَ بأفْعَـلَ فَعْلاَء نحـو " أَجْدَلَ وَأَجَادِلَ وَأَصْـفَر وَأَصَافِرَ (١) " ، وكَذَا(٢) إذَا كَانَ الزَّائِدُ غَيْرَ الهمْزَةِ نحْوُ " تنضُبٍ وَتَنَاضُبَ " وَهُو : شَجرٌ ، وكَذَا (٢) إذَا كَانَ للإلْحاقِ بالرّباعّي نحو " جَدْوَلٍ وَجَدَاوِلَ ، وَصَيْرَفٍ وَصَيَارِفَ ، وَجُنْدُبٍ وَجنَادِبَ ، وَسُلّمٍ وَسَلاَلِمَ ، وَقَرْدَدٍ وَقَرَادِدَ " ، فاعْرِفْه .

/ وَعَنْكَبُوتٌ جَمعُهُ عَنَاكِبْ وَالجَمْعُ قَد يُجْمَعُ كَالأَكَالِبْ ٢٠١/ب

" عَنْكَبُـوتٌ " وَزنُهُ " فَـعْلَلُوتٌ " ، فَـالْوَاوُ ، وَالتَّـاءُ فِـيـهِ (زائِدتَانِ بدليل سُقُوطِهِما)(٣) فى قولهم : " عَنْكَبَاءُ " فتحذفهُما فى الجمْعِ فيَصيرُ " عَنْكَباً " فتكَسّره (٤) عَلىَ " عَنَاكِبَ " كَمَا تقُولُ : " جَعفَرٌ وجَعَافِرُ " ، وكذلك تَفْعَلُ فى تكسير كُلِّ رباعّي فيهِ زِيَادةٌ (٥) مَا لمْ يكُنْ حَرْفَ لِينٍ رَابعَةً .

وَاحْترزْنَا بقولنا " رباعّي " عن الثّلاثي ، تقولُ فى تكسـير " مُدَحْرجٍ " : دَحَارِجُ، فتحذِفُ المِيمَ ، لأنَّها زائدةٌ فى الُّرباعّي ، وتقُولُ فى " مَقْطَعٍ ": مَقَاطِعُ ، فـلاَ تحْذِفُـها وَإنْ كَـانَتْ زَائِـدةً ؛ لأنَّــها زَائِدةٌ في الثُّـلاثيّ ؛ لأنّه من القَطْعِ ، وكَذَا إذَا كاَنَ الزّائـدُ ثانياً تقُولُ فـى " كَنهْبُلٍ " اسْمُ شَجَرٍ : كَهَابِلُ ، أَوْ ثالثةً نــحو" فَــدَوْكسٍ ، وَسَــمَـيدعٍ "(٦) فَتَقُولُ فى جمعه : فَـدَاكِسُ ، وَسَمَادِعُ ،

(١) في الأصل « الأصفر والأصافر » .

(٢) في (ف) « وكذلك »

(٣) في النسختين هكذا « زائد بدليل سقوطها » بصيغة الإفراد ، والصواب ما أثبت .

(٤) في الأصل « فتكسيره » .

(٥) في الأصل « رباعي » تحريف .

(٦) الفدوكس : الأسد ، والسميدع : السيد الموطأ الأكناف .

(وَتقوُلُ فى " عَملَّسٍ " : " عَمالِسُ) [١] فتحذفُ اللّامَ الثَّانيةَ المدغمَ فِيهَا الأُولَى وَإن كَانتْ زَائِدةً رابعةً ، لأنّها غَيْرُ مَدّةٍ ، (وكذلك " بَلَهْوَرٌ " اسمٌ لِلمَلِك مِن مُلُوكِ الهِنْدِ العظيم [٢] ، فتقُولُ فيه : بَلاَهِرُ ، فتحذفُ الوَاوَ وَإن كَانت زَائِدةً رَابعةً ؛ لأنَّها غيرُ مّدةٍ) [٣] ، وتقُولُ فى " عُصْفُورٍ " : عَصَافِيرُ ، فلاَ تحذفُ الوَاوَ فى الجمْعِ بلْ تقلِبُها ياءً ، وَفِي اسْتِقْصَاءِ هَذَا النَّوْعِ طُولٌ .

قولُهُ :

وَالجَمْعُ قَدْ يُجْمَعُ كالأَكَالِب

الأكَالِبُ : جَمْعُ " أَكْلُبٍ " وَهُوَ جَمْعُ " كَلْبٍ " ، وَكذَلِكَ أَبْنيةُ القلّةِ قالُوا : " أَسْوِرَةٌ وَأَسَاوِرُ " [٤] ، وَالأَسْوِرَةُ : جَمْعُ سِوَارٍ ، وَجَمَعُوا " أَفْعَالاً " علَى "أَفَاعِيلَ" قَالُوا : " أَنْعَامٌ وَأَنَاعيمُ " ، قَالَ سيبَوَيْهِ : وَليسَ كُلُّ جَمْعٍ يُجْمَعُ كَماَ أنَّه ليس كلُّ مَصدَرٍ يُجْمَعُ كَمَا جَمعُوا الأشْغَالَ ، وَالحُلُومَ فَلذَلِك لَمْ يقُولُوا فى جَمْعِ "بِرٍّ " : " أَبْرارٌ " وقَالُوا فى "تَمْرٍ " : " تُمْرَانٌ " [٥]، وَأَبُو العَبَّاس يُجِيْزهُ قِياساً [٦] ، وَلَمْ تُسْمَع " الأكالِبُ " من العَربِ وَقَدْ ذَكَرَهُ الجَوْهَرِيُّ [٧] .

---

(١) سقط في (ف) .

(٢) انظر الكتاب ٤ / ٢٩١ ، واللسان والتاج في « بلهر » ، وشرح أمثلة سيبويه ٥٢ .

(٣) من قوله « وكذلك بلهور » إلى هنا سقط في (ف) .

(٤) قال ابن يعيش ٧٥/٥ : « قال أبو عمرو بن العلاء : قد يكون أساور جميع إسوار ، فعلى هذا لا يكون من جمع الجمع ، ويكون أصله أساوير ، وحذفت الياء تخفيفاً .

(٥) ينظر الكتاب ٦١٩/٣ ، ونقل الشارح فيه تصرف .

(٦) ينظر المقتضب ٣٣٠/٢ ، والمذكر والمؤنث ١١٣ حيث قال المبرد : « والجمع يجمع إذا اختلف أنواعه » .

(٧) ينظر الصحاح في ٢١٣/١ (كلب) ، وابن يعيش ٥ / ٧٥ .

وقد جَمَعُوا " أَفْعِلَةً " بالألف وَالتَّاءِ فقَالوا: " أَعْطِيَةٌ وأَعْطِيَاتٌ " ، قَالَ ابنُ السَّراج : "وَكلُّ بناءٍ من أَبنيةِ الجُمُوعِ لَيْسَ عَلَى مِثَالِ " مَفاعِلَ "[١] أو "مَفَاعِيلَ " إِذَا اخْتَلَفَتْ ضُرُوبُهُ فَجَمْعُهُ ـ عِندِي ـ جَائِزٌ ، وَقِياسُهُ أن تَنْظُرَ إِلَى مَا كَانَ على بنائِهِ مِنَ الآحَادِ فَتُكسِّرُهُ[٢] عَلَى مِثَالِ تَكْسِيرِهِ "[٣] يُرِيدُ مِثَالَ تكسيرِ ذلك الوَاحِدِ، وَالقَصْدُ بجمعِ الجَمْعِ إِمَّا التَّكْثِيرُ كَأَنْعَامٍ ، وَأَنَاعِيم ، وإمّا أن يُرَاد به الضُّروبُ المختلِفَةُ ، وَقِيلَ : هذَا لاَ يَمْتَنِعُ مِنْهُ جَمْعٌ ، كمَا يُثَنَّى الجَمْعُ علَى معنَى الضَّربَيْنِ وَالنَّوْعَينِ ، فقَالُوا : إِبِلٌ وَإِبِلاَنِ ، وقَالُوا : جِمَالاَنِ ، فَلِذَلِكَ يُجْمعُ إِذَا أُرِيدَ بِهِ الضُّرُوبُ المختلفةُ .

وَفِي الْمَهَالِبَةِ هاءُ لاَحِقَهْ   وَهْيَ للتَّعْوِيضِ كَالْزَنَادِقَهْ

وَاحِدُ " المهَالبَةِ " مُهَلَّبِيٌّ مَنسُوبٌ إلى المهلَّب بن أبي صُفرةَ[٤] فحَذَفُوا أَحَدَ الّلامين من " المهلّبِيّ " ثم جَمعُوهُ جَمْعَ الرّباعيّ، فالهَاءُ للدّلاَلةِ على النِّسْبَةِ، فَالمرادُ بقولهم : المهالِبَةُ[٥] : " الْمُهَلَّبِيُّونَ " ، وَقِيلَ : الهَاءُ عِوَضٌ من[٦] ياءِ النَّسَبِ ، وَلذلك قَالَ :

وَهْيَ للتّعويضِ كَالزَّنَادِقَه

يُرِيُد أنَّ الهاءَ فى المهالبةِ عِوَضٌ من ياءِ النَّسَبِ كَمَا أَنَّ " التَاءَ " فى

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) (ف) « فتكسيره » .

(٣) ينظر الأصول في النحو ٣ / ٣٢ ـ ٣٣ .

(٤) وهو أبو سعيد ، كانت له بنت اسمها صفرة وبها كان يكنى ، واسمه ظالم بن سراق الأزدي ، كان من أشجع الناس، وحمى البصرة من الخوارج. وله معهم وقائع مشهورة ، وتوفى في سنة ٨٣ هـ . ينظر ترجمته في وفيات الأعيان ٥ / ٣٥٠ ، والمعارف ٣٩٩ .

(٥) في الأصل « للمهالبة » .

(٦) سقط في (ف) .

الزَّنادقـةِ " عـوضٌ من " الياء التى فى زَنَاديقَ (١) ، وَمَن لايَرى أنَّ الهــاَء في " المهـالبـةِ " عوِّضٌ من ياءِ النّسب يكُونُ مَـعْنىَ كَلامِ صَاحب الأرجُوزة : " وَفي المَهالِبَة هَاءُ لاَحِقَهْ " لِلّدَلالةِ علَى معْنَى النَّسَبِ ، وَيكُون قولُه : " وَهْيَ للتّعويضِ / ٢٠٢أ كالزّنادقة " بمعنَى أنّ الهاءَ اللاَّحِقَةَ للجمْعِ مشتركةٌ بين معنيين، فَهِيَ لاَحقةٌ ، للنَّسبِ وَهِيَ لاَحِقَةٌ أَيضاً لمعْنىً آخَر (وَهُوَ) (٢) التَّعوِيضُ .

وَ " الزَّنَادِقَةُ " جَمْعُ " زِنْدِيقٍ " ، وَالأصْلُ " زَنَادِيقُ " فَحذَفُوا " اليَاءَ " التى قبْلَ القَافِ وَعوَّضُوهَا الْهَاءَ ، وَلاَ يَجُوزُ الجَمْعُ بينَهُمَا ، قَالَ ابْنُ الجَوالِيقي(٣) فى"المُعرَّبِ " (٤) : الزِّنْدِيقُ لَيْسَ مِنْ كَلاَمِ العَرَبِ،

وَلاَ الْـفَـرْزِيـنُ (٥) ، فَإِذَا أَرادُوا مَا تَـعْنِي العَـامّةُ قَالُوا : مُلْحِدٌ وَدَهْـرِيٌّ – بفتْحِ الدَّالِ –، وَمِنَ السِّنِّ : دُهْرِيٌّ ، بضَمِّها ، وَالزِّنْدِيقُ : فارسِيٌّ مُعَرَّبٌ (٦)، وَأَصْلُهُ : زَنْدَهْ كَرْدْ ، أَي : يَقُولُ بِدوَامِ الدَّهْرِ ، أَي : الدُّنيَا زَنْدَهْ أَيْ : حَيَاةٌ فَقَطْ .

---

(١) في الأصل « زنادق » تحريف .

(٢) سقط في الأصل .

(٣) هو أبو منصور موهوب بن أحمد الجواليقي البغدادي اللغوي الأديب ، توفى رحمه الله سنة ٥٤٠ هـ على الأصح .

ينظر ترجمته في نزهة الألباء في طبقات الأدباء ٤٧٣ ، ومعجم الأدباء ٧ / ١٩٧ ، وفيات الأعيان ٢ / ١٨٧ .

(٤) ينظر المعرب ٢١٤ ـ ٢١٥ ، وفي التعريف والمعرب لابن بري ٩٨ .

(٥) الفرزين : هو الملك في اصطلاح الشطرنج ، وهو الذي يلي البياذقة وهم الرّجّالة ، ويقال له : الفرزان بكسر الفاء .

(٦) ينظر هذا في الجمهرة ٣ / ٥٠٤ ـ ٥٠٥ حيث نقله ابن دريد عن أبي حاتم .

وقد تدخُلُ الهاءُ لِتأكيدِ تأنيثِ الجَمْعِ كَالّذكُورةِ ، وَالبُعُولةِ ، والملائِكةِ ، وَتدخُلُ فى الجمْعِ لِلّدلالةِ على التّعريب كَمَوَازِجَةٍ ، والواحِدُ مَوْزَجٌ - وَهُوَ كَالجَوْرَبِ (١) ، وَكذَلكَ جَواربَة .

وقَدْ تدخُلُ للأمرَيْنِ (٢) وَهُمَا النَسَبُ وَالعجمُةَ كالبَرابَرةِ ، والسّبَابَجة، يُرِيدُ الْبَرْبَرِيِّينَ ، وَالسَّبِيجِيِّينَ ، وَوَاحِدُ " السَّبَابَجةِ " سَبِيجِيٌّ ، وَهُمْ قَوْمٌ مِن السِّنْدِ كَانُوا يَتَوَلَّونَ السِّجْنَ بِالْبصْرَةِ (٣) .

---

(١) في المعرب ٣٥٩ « والموزج : الخف ، فارسي معرب ، وأصله مُوزَهْ » .

(٢) في الأصل « الأمران » ، وفي (ف) « الأمرين » ، والصواب ما أثبت .

(٣) ينظر هذا في المعرب ٢٣١ ، واللسان والتاج في « سبج » .

"باب التصغير "

• القولُ فى أبنية التَّصْغيرِ • أشْبَهُ شَيْءٍ هُوَ بالتَّكْسيرِ •
• عَلَى فُلَيْسٍ وَدُرَيْهِمٍ بُنِي • ثُمَّ دُنَيْنِيرٍ بيَاءٍ لَيِّنِ •

التَّصْغيرُ وَالتَّحْقيرُ بِمَعْنًى وَاحِدٍ، وَهُوَ مَصْدَرُ صَغَّرتَهُ إِذَا وَصَفْتَهُ بِالصِّغَرِ. وَفَائدتُهُ : الاخْتصَارُ ؛ لأَنَّهُ لَفْظٌ (١) وَاحِدٌ يُفْهَمُ مِنْهُ الصِّفَةُ وَالموصُوفُ ؛ لأنَّ يَاءَ التَّصْغِيرِ مَعَ تَغَيُّرِ الحَرَكَةِ تُفِيدُ فَائِدَةَ وَصْفِ الشَّئِ بالصِّغَرِ ، فإِذَا قلتَ : "جَبَلٌ " احْتَمَلَ الصَّغيرَ وَالْكَبِيرَ ، فإِذَا أَردتَ البيانَ قُلْتَ: جَبَلٌ صَغِيرٌ ، فَإِذَا أَرَدْتَ الْبَيَانَ مَعَ الاختصَارِ قُلتَ : " جُبَيْلٌ " ، ولذلك اختَصّ بالاسْمِ ؛ لأَنَّ الفعلَ لاَيُوصَفُ ، فَأَمَّا(٢) تَصْغِيرُهُم فِعْلَ التَّعجّبِ فَالمرادُ بِهِ المصْدَرُ كَما أَضَافُوا (٣) إِلَى الفعْلِ وَالمرَادُ المصدَرُ ، وَمِمَّا يَدُلُّ علَىَ أنَّ التَّصغيرَ بمنزلةِ الوصْفِ أَنَّهُم لاَيُعْمِلُونَ اسمَ الفَاعلِ إِذَا صغَّروُهُ كَمَا لم يُعمِلُوهُ إِذَا وَصَفُوهُ (٤) .

قَوْلُهُ :

أَشْبَهُ شَيءٍ هُوَ بالتَّكْسيرِ

وَجْهُ شَبَهِ التَّصْغيرِ بالتَّكسيرِ من وجُوهٍ :

أَحدُهَا : أَنَّ صِيغَةَ المكبَّرِ تتغيَّرُ فيه كَماَ تتَغَيَّرُ صِيغَةُ الوَاحِدِ فى التَّكْسيرِ.

وَالثَّانِي : أَنَّ الزِّيادَةَ في التَّصْغيرِ ثَالِثَةٌ كَمَا أنَّ علامَةَ التكسيرِ فى الرِّباعيِّ وَالخُماسّي وكَثيرٍ من الثُّلاثيّ كَذَلكَ .

الثالثُ : الرَّدُّ في المحذُوفِ الَّلامِ مِنَ الثُّلاثيّ .

---

(١) فى الأصل "لأن لفظه"

(٢) (ف) "لأن".

(٣) فى الأصل "أضافوه"

(٤) "وإن كان بمعنى الحال أو الاستقبال ، فلا يقال : هذا ضويربٌ زيداً غداً ، كما لايقال : هذا ضاربٌ صغيرٌ زيداً غداً ، ولاهذا ضارب كريم زيداً غداً ؛ لأنه بالصفة خرج عن شبه الفعل، وكذلك اسم الفاعل المصغر " عن التعليقات الوفية للشريشي جـ ٢ لوحة ١٩١/ب

الرّابعُ : إبقَاءُ الرَّابعِ إذَا كَانَ مَدّةً وَحَذفُ الزَّوَائدِ الّتى يُخِلُّ حَذفُهاَ بمعنىً فيهِ كَالتَّكسير .

الخامس : حَذْفُ الخَامسِ مِنَ الخُمَاسِيِّ الأصُولِ [فِيهِمَا][1] .

السادس : أَنَّ مَاقبْلَ علامَةِ التصّغيرِ مفْتوحٌ [كَفَتْحِ مَاقبْلَ أَلفِ الجمْعِ فى التَّكْسير] .[1]

السابع : أَنَّ مَابَعْدَ يَاءِ التَّصْغيرِ مَكْسُوٌر إذَا لَمْ يكُنْ حَرْفَ إعْرابٍ كَمَا أنَّ ماَ بعْدَ أَلفِ التّكسيرِ كذلِكَ . فلذلك قَالَ : " أَشْبَهُ شَيءٍ هُوَ بالتَّكْسيرِ " يعْنى التَّصْغيرَ .

قولُه : " علَى فُلَيْسٍ " يُرِيدُ فى الثُّلاثِيِّ الْمتُمكّن .

قولُه : " وَدُرَيْهِم " يُريدُ فى الرّباعّي .

قولُه : " ثم دُنَيْنِير " يُرِيدُ فِيمَا رَابعُهُ حَرفُ مَدٍّ[2]، وَفي الخُماسّيِ المحذُوفِ اللاّمِ[3].

قولُه : " بياءِ لَيِّنٍ " يُرِيدُ سَاكنةً مكسُوراً ما قَبلها فِيمَا مثّل به كَدُنَيْنِيرٍ . وَيَحْتمِلُ أن يُرِيدَ " بياءٍ لَيِّن " يَاءَ التَّصغِيرِ؛ لأنّها سَاكِنةٌ ، [أَيْ][4] : بيَاءٍ سَاكِنَةٍ .

فَلِلثُّلاثيِّ [5] فُعَيْلٌ حَتْماَ . أَوّلُهاَ جَميعُهَا قَد ضُمَّا

---

(١) إضافة لزيادة التوضيح . وانظر شرح ابن القواس ١٢٠٣.

(٢) ذكر أن هذه الأوزان الثلاثة من وضع الخليل رحمه الله فقيل له : لم بنيت المصغر على هذه الأمثلة ؟ فقال : وجدت معاملة الناس على فلس ودرهم ودينار .

انظر المقتضب ٢/٢٣٤ وشرح الألفيه للمرادى ٥/٩٢، وابن يعيش ٥/١١٦.

(٣) وذلك نحو فريزيد فى فرزدق ، إذا عوض من المحذوف

(٤) سقط من الأصل .

(٥) فى الأصل "وللثلاثى"

"الـهاءُ" في " أوَّلها " ضميرُ الأبنيةِ الثَّلاثَّةِ الـتّي ذكرَهَا من الثّلاثِي ، وَالرّبـاعيّ ، وَالخُـماسيّ، يُريدُ أوّلُ الأبْنيَةِ الثّـلاثةِ جميعُها مَضْمُومٌ ، وإنَما ضُمّ أوّلُ مثَالِ ٢٠٢ب التصْغيرِ ليَمْتازَ عَن المُكبّرِ ، وَاخْتصّ ذلك الامتيَازُ بضمّ الأوّلِ ؛ لأنَّ الضَّمّةَ تَنْضَمُّ مَعَها الشَّفَتَانِ ، وَإذَا انضَمّتا صَغُرَ المخْرَجُ بانْضِمَامِهمَا فكاَنَ فيهِ مُشَاكَلةٌ لِمعْنى التَّصْغِيرِ .

وَقِيلَ : إنَّمَا ضُمّ أوّلُ المُصَغّرِ ؛ لأنّهُ لمَاَّ لزِمَ مِثَالاً وَاحِداً لاَ يَتَعدّدُ أُعْطِيَ أَقْوَى الحَركَاتِ فهُوَ كالفَاعِلِ الذي لاَ يَتَعَدَّدُ .

وَقِيلَ : إنّما اختَاَر الضَّمَّ ؛ لأنّ الفتْحَ قَدِ اخْتصّ بالجمْعِ كَمسَاجِدَ ، فلمْ يبْقَ إلاَّ الْكَسْرُ وَالضمّ ، فَلمْ يكْسرُوا أَوّلَهُ لِثِقَلِ الكَسْرِ مَعَ الياءِ ، أو لِثِقَلِ اجْتماع كَسْرَتَينِ مَعَ الياء فِيمَا زَادَ علَى الثُّلاثيّ ،(فَتعّينَ الضَّمُّ .

وَقِيلَ : لمَّا اشْتَمَلَ المصغّرُ علَى الصّفةِ وَالموصُوفِ جَميعًا جَمعُوا فيه الحركَاتِ الثّلاثَ ، وَهِيَ الضّمةُ وَالفَتْحَةُ ، والكَسْرَةُ فِيمَا زَادَ على الثُّلاثِي)(١) وَلأنَّ الموصوفَ وَالصّفةَ أوَّلٌ وثَانٍ ، فخصّوا المصغّرَ بحركة الأوّلِ وَهُو الفَاعِلُ ، وَبِحركَةِ الثاني وَهُوَ المفعُولُ ، فلذلك (٢) ضَمّوا أَوّلَهُ وَفَتحُوا ثَانِيَهُ ، وأَمّا كَسْرُ مَابعْدَ يائه (٣) فِيمَا زَادعلى الثَّلاثةِ فَلِحَمْلِهم له عَلى التَّكْسِيرِ .

وَاخْتصَّ المصَغرُ بتَغْيِيرَاتٍ أَرْبعٍ :

أوَّلُهَا : انضمَامُ أوّله . وَالثَّاني : فَتْحُ ثانيهِ ؛ لأنّه لو ضمّ لتوالت ضَمّتان ، وَلوْ كُسرَ لوقَعَ كَسرٌ بَعْدَ ضَمٍّ في غَيرِ الأفعالِ وَذَلِكَ مخصُوصٌ بالأفعالِ

---

(١) سقط من (ف) انتقال نظر

(٢) فى (ف) "فكذلك "

(٣) فى الأصل "ثانية" تحريف

المبنيةِ للمفعولِ فلم يَبْقَ إلاَّ الفتْحُ ، ولَتوالت أيضًا أَرْبعُ كسراتٍ فيماَ زَادَ على الثُّلاثي ، وَهُوَ [الثّاني] [1] وكَسرُ مابعد الياءِ وَاليَاءُ في تقدير كسرتين فَتعيَّنَتِ الْفَتْحَةُ.

الثَّالِثُ : زِيَادَةُ الْيَاءِ ثَالِثةً ؛ لِأَنَّ تَغْييرَ الحَرَكَاتِ لايَكْفى فى امْتِيَازِ المصغّرِ عن المكبّر، إذْ فى المكبّرِ مَا هُوَ مضمومُ الأولِ مَفْتوحُ الثاني كَجُمَّيْزٍ ، وَلُغَّيْزَى وَلَيْس مُصَغّرًا ؛ (لأنَّ يَاءَهُ) [2] رَابعةً ، فزَادُوا الياءَ لِسُفْلِ مَخْرجِها وَانْخفَاضه فنَاسَبَ معْنىَ المصغّر وَهُوَ انْحِطاطُهُ عن المكبّرِ ، وَقيلَ: لَوْ زِيدَت [3] الألِفُ لصَارَ مثلَ غُرابٍ فَلَمْ يتخلُصْ للتَّصْغيرِ ، وَكَذَا لَوْ زِيدَت الواوُ لصَارَ " فُعَولاً " بضمّ الأوّل وفتْحِ الثّاني فَلَمْ يَخلصْ أَيضًا للتَّصْغيرِ [4] .

الرابع : كَسْرُ ما بعد الياءِ إذا [5] لمْ يَكُنْ حَرْفَ الإعرَاب .

قولُه :

فللثّلاثيّ فُعَيلٌ حَتْمَا

يُرِيدُ أَنّ الثلاثيّ فيه التّغييراتُ الثّلاثُ إذَا كاَن مُعرباً على سبيلِ الوجُوبِ ، ولذلك قَالَ :" حَتْمَا " ، وَنصَبَ " حَتْمًا " على المصدَرِ ، أَيّ : أحتم ذلك فيه حَتْمًا أَي : أُوجِبُه وُجُوبًا.

---

(١) سقط فى الأصل ، ويريد بقوله " الثانى" العين فى المصغر فلو جعلنا حركة العين فى نحو "جعيفر، ومصيبيح" كسرة لتوالت أربع كسرات كما ذكر الشارح.

(٢) فى الأصل " إلا زيادة " تحريف .

(٣) (ف) " زادت " .

(٤) فى الأصل " لتصغيره "

(٥) فى الأصل " إذ " ، وما بعد ياء التصغير إن كان حرف إعراب جرى بوجوه الإعراب على مقتضى العوامل نحو زبيد ، وأنه لم يكن حرف إعراب وجب كسره كما كسر ما بعد ألف التكسير إلا خمسة أشياء .

انظرها فى شرح الألفية للمرادي ٥ / ٩٧ .

فقُلْ مُمَثِّــلاً لذاكَ رَاوِيَــا   أخشَى رُكَيْبًا أوْ رُجَيْلاً عَادِيَا

" ذَاكَ " مِن قَـوْلِهِ : " مُمَثِّـلاً لِذاك رَاوِيَـا " إِشَـارةٌ إِلَـى وَزْنِ الثُّـلاثيِّ وَهُـوَ "فُعَيْلٌ " ، قولُهُ : " رَاوِيَا " يَعْنى بَيْتَ أُحَيْحَةَ بْنِ الجُلاحِ [١] ، وَصدرُه :

بَنَيْتُــهُ بِعُصْبَــةٍ من مَالِيَــا   أَخْشَى رُكَيْباً أوْ رُجَيْلاً عَادِيَا [٢]

فَـ " رُكَيْبٌ " تَصْغِير " رَكْبٍ " وهُوَ اسْمٌ مُفْردٌ يَقعُ علَى الجَميعِ ، وَ " رُجَيْلٌ " تَصْـغِيـرُ " رَجْلٍ " بسكون الجيم وفتحِ الرّاءِ ـ يقـولون : " رَاجِـلاً ، وَرَجْـلاً ، وَرَاكبًا وَرَكْبًا " ، وَلوْ كَانَ جمْعَ " رَاجِلٍ ، وَرَاكبٍ " لما جَازَ تصـغيرُه على لفْظِهِ ؛ لأنَّه ليس من أبنيـةِ جمُـوعِ القلَّةِ فلمَّـا صـغَّروُه علـى لفْظِهِ دَلَّ ذلك عَلَى أنَّه اسمُ الجمْعِ كقولهم فى " تَمْرٍ " : " تُمَيْرٌ " ، وَفِى عَسَلٍ : " عُسَيْلٌ " .

وَفي الرُّباعيِّ فُعَيعِلٌ وَجَبْ   وَفي الخُماسِيِّ الأصيلِ يُستَحبْ

يُرِيدُ فى تَصْـغِيـر الرُّباعيِّ الأصلِ (والملحَقِ به) [٣] يـجبُ تكرِيُر العينِ [فيقَالُ] فى جَعْفَرٍ : جُعَيْفِرٌ ، بوزن " فُعَيْعِلٍ " ، وَإِنَّما كُرِّرَتْ فى هذَا المثَالِ العَيْنُ فَقِيلَ : " فُعَيعِلٌ "ولم يُقَل " فُعَيلِلٌ " [٤] بتكْريرِ اللَّامِ [٥] ، لظهُورِ (المِثْلَيْنِ)[٦] فى الرُّباعيِّ المُضَاعَفِ العَينِ نحْوُ " سلَّمٍ ، وَسُلَيْلِمٍ " .

---

(١) أحيحة بن الجلاح شاعر جاهلى ، كان سيد قومه من الأوس ، وكان من دهاة العرب وشجعانهم ، وكان رجلاً صنعاً للمال ، شحيحا عليه ، يبيع بيع الربا بالمدينة ، ينظر ترجمته فى الأغانى ١٥/ ٣٧ .

(٢) انظر التكملة ١٧٨ ، والأغـانى ١٥/ ٤٨ ، والمنصف ٢/ ١٠١ ، وابن يعـيش ٥/ ٧٧ ، وشـرح الشافية ٢/ ٢٠٢ ،العصبة :دار بنى جحجبى بالمدينة ، والباء فى " بعصبة " بمعنى " فى".

(٣) سقط من (ف) .

(٤) فى الأصل " فعيعل " ، وفى (ف) " فعيعيل " ، والصواب ما أثبت .

(٥) سقط من (ف) .

(٦) في النسختين (المثلان) .

وَتقولُ [فى] (١) الملحَقِ بالُّرباعيّ : " جَوْهرٌ ، وجُوَيْهِرٌ " ، وكذَا الرّباعيّ بزائدٍ فى أَوّلهِ نحْوُ : أَجْدَلٍ وأُجَيْدِلٍ ، وأَفْكَلٍ وأُفَيْكَلٍ ، وَمَدْخَلٍ وَمُدَيْخَلٍ ، وَمَجْلِسٍ وَمُجَيْلِسٍ " .

قولُه :

وَفِى الْخُماسّي الأصيلِ يُسْتَحَبْ

يُرِيدُ بالأصيلِ الخُماسِيَّ المجرَّدَ مِنَ الزّيادةِ نحْوُ " فَرزَدقٍ " تقُولُ فى تَصْغيرهِ : " فُرَيْزِدٌ " (٢) .

قولُه : " يُسْتَحَب " مُستَحَبٌّ فيهِ " فُعَيْعِلٌ " دُونَ " فُعَيْعيلٍ " يُرِيد أَنَّ تَرْكَ التّعْويضِ مِنَ المَحْذُوفِ مُسْتَحبٌّ فيهِ ؛ لأنّ القصْدَ بحَذْفِ الأخيرِ التّخْفيفُ ، فَإذَا عَوّضت لم يحصُل التّخْفيفُ الحاصلُ بغير عِوَضٍ .

إذْ كُنْتَ تحذِفُ الأخيرَ مِنْهُ نحوُ سُفَيْرِجٍ فَعَوِّضْ عَنْهُ
فَقُل : سُفَيْرِيجٌ وَطَوْرًا الْزِمَا نَحْوُ نُنَيْنِيرٍ بياءٍ حُتِمَا
فى كُلِّ مَا الْرابعُ مِنْهُ حَرْفُ مَدّ وَبعْدَ حَرْفِ المدِّ حَرْفٌ قَدْ وَرَدْ

قولُهُ : " إذْ كُنْتَ تحْذِفُ الأخِيرَ " تعليلٌ لِتَصْغيرِ الخُماسّي المجرّد من الزّيادة على " فُعَيْعِلٍ " ؛ لأنّه إذَا حُذِفَ مِنْه الحرْفُ الأَخِيرُ صَارَ رُباعِيّاً فصُغّر علَى مثالِ تَصْغيرِ الرّباعّي ، فقَولُه : " نحو سُفَيْرِجٍ " تمثيلٌ لتصغير الخماسّي بعدَ حَذفِ آخرِهِ ؛ فإنّ مكبّرَهُ " سَفَرْجَلٌ " ، فَـ " سُفَيْرِجٌ " فى الخماسّي كَـ "جُعَيْفِرٍ " فى الُّرباعّي ؛ لأنّك لمّا (٣) حَذفْتَ آخرَهُ صَارَ رُباعِيّاً ، وَقَد حُكِيَ

---

(١) سقط من الأصل .
(٢) فى الأصل " فريزدق " .
(٣) فى (ف) " إذا " .

"سُفَيْرِجَلٌ " (١) وَهُو نَادِرٌ لا يُعَوَّلُ عليه .

قـولُهُ : " وَعَـوِّضْ عنـه " يُريدُ : وَعَـوِّض (٢) الحرفَ الخامَس المحذُوفَ من "سَفَرْجَلٍ " إن شئتَ كماَ عوّضت فى الجَمْعِ نحو " سَفَارِيجَ " (٣) ؛ لأنّ التّصغيَر وَالتَّكسيَر من وَادٍ وَاحدٍ (٤)، أي : يتّفقَان فى أكثرِ الأمرِ .

قولُه : " وَطوراً ألزِمَا " يعنى ألزم المصغّر " الياء " ثُمّ بَيّنَ مَوضعَ اللّزومِ فَقَاَل : " فى كُلّ مَا رابعهُ حَرفُ مدّ " .

قـولُه : " نحـو دُنَيْنيـرٍ " مثـالٌ لِمـاَ رابعـهُ حَـرفُ مَـدٍ ، فَـإنّ مُكَـبَّرَهُ "دِيـنَارٌ" ، وَالأَلِفُ فى مُكبّره رَابعةٌ ، ولذلك (٥) تقُولُ فى " عُصفُورٍ " : " عُصَيْفِيرٌ" تقلبُ الواوَ ياءً ؛ لسكونِهَا وَانْكسارِ مَا قبلَها كما قلبتَ الألفَ فى " دِينَارٍ " ، ولهذا المعنى تقُولُ فى "مُنطلق" : "مُطَـيْلِقٌ" (٦) بحـذْفِ النّون ، وَإن عَـوَّضتَ (قُلتَ :

---

(١) الذى حكاه الأخفش الأوسط ، يعنى بإثبات الحروف الخمسة ، وبإبقاء فتحة الجيم كما فى شرح الشافية ١/ ٢٠٥ ، وقال ابن يعيش ٥/ ١١٧ : " يعنى بتحريك الجيم ، وذكر بعضهم أن " سفيرجل " بكسر الجيم كما فى شرح ألفية ابن معطى لابن القواس ٢/ ١٢٠٤، وشرحها لمجهول لوحة ١٦٦ أ، وقال سيبويه ٣/ ٤١٨ " وإنما منعهم أن يقولوا : سفيرجِلٌ أنهم لو كسروه لم يقولوا : سفارِجِلٌ ولا فرازِدِقٌ .. وهذا قول يونس . وقال الخليل : لو كنت محقراً هذه الأسماء لا أحذف منها شيئا كما قال بعض النحويين ، لقلت : سُفَيْرِجْلٌ كما ترى ، حتى يصير بزنة دنينير . فهذا أقرب وإن لم يكن من كلام العرب " .

(٢) سقط فى (ف) .

(٣) فى الأصل " سفارج " .

(٤) قال هذا سيبويه ٣ / ٤١٧

(٥) فى (ف) " وكذلك .

(٦) فى الأصل " مطيليق " .

مُطَيْلِيقٌ) (١) ولا تَحذِفُ المِيمَ ؛(٢) لأنَّها زَائِدَةٌ لِمعنىً ، وهُوَ دَلالَتُها على اسمِ الفاعِل.

قولُهُ :

وَبَعْدَ حرفِ المدِّ حَرفٌ قَدَ وَرَدْ

احترزَ بهِ من وقوعِ حرف المدِّ طَرفاً ، واحترزَ بقوله : " الرّابع منه حَرفُ مَدّ " عَمّا الخامسُ مِنهُ مدّةٌ نَحْوُ "عَضْرَفُوطٍ" ، وَهُوَ العظَايَةُ الضَّخْمَةُ العَرِيضَةُ (٣) ، فإنّ المدّةَ فيه تُحْذَفُ ، فيُقَالُ : "عُضَيْرِيفٌ" ، فَاليَاءُ (٤) فيه عِوَضٌ من لامِ الكلمَةِ وَهِيَ (٥) لَيْسَتْ هِيَ ؛ لأنّ الواوَ انقلبت ياءً (٦) لمجيئها قبلَ " الرّاء " وَمحلُّ الواوِ بَعْدَ "الرَّاء" .

٢٠٣ب

إلاّ أُفَيْعَالاً فَاثْبِتْ ألِفَهْ	**كذا فُعَيْلانُ في الاسمِ والصِّفَةْ**
كَذَا فُعَيْلاءُ فَلاَ يُغَيَّرُ	**من لفظهِ الألفُ إذْ يُصَغَّرُ**
فقُلْ حُمَيراءُ وقُلْ سكيرانْ	**وَقُلْ أُجَيْمَالُ وَقِسْ فَقَد بَانْ**

قَولُهُ : " إلاّ أُفَيْعَالاً " ومَا بَعْدَهُ مِنَ الأبنيةِ الثّلاثةِ الّتِي ذَكَرهَا استثناءٌ مِن قَوْلِهِ :

فِى كُلِّ مَا الرَّابعُ منه حَرفُ مَدّ	**وَبَعْد حَرفِ المدِّ حَرفٌ قَدْ وَرَدْ**

---

(١) فى الأصل " فقلت : طيليق " تحريف .

(٢) انظر الكتاب ٣/ ٤٢٧ ، والمقتضب ٢/ ٢٤٩ ، والأصول ٣/ ٤٢ .

(٣) لم أجد فى المعاجم – التى بين يدى – من وصفها بهذا الوصف ، وإنما وصفوها بأنها دويبة بيضاء ناعمة ، وقيل : هى ذكر العظاء ، وقيل : هى ضرب من العظاء ، وقيل : هى دويبة تسمى العسودة بيضاء ناعمة ، وتصغر على عضيرف أو عضيريف . انظر الصحاح ، والتهذيب واللسان، والتاج فى مادة (عضرفط) ، وتفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية ٤٠ .

(٤) (ف) " فاللام " تحريف .

(٥) سقط من الأصل .

(٦) (ف) " واواً " تحريف .

فإنّ الرابعَ من " أَفْعَالٍ وَفَعْلاَنَ وَفَعْلاَء " حَرفُ مَدٍ وَهُو الألفُ وَلمْ يلزمْ إبدالُهُ ياءً فِي التّصغيرِ ، بَلْ وَلاَ يُجوزُ تَغْيِيرُ ألفِ " فَعْلاَنَ " بحَالٍ ، أمَّا [1] "أُفَيْعَالٌ " فَتَصغِيرُ الجمْعِ ، وَمثالُه قولُهُ : " أُجَيْمَالٌ " فى تَصْغيرِ " أَجْمَالٍ " جَمْعِ " جَمَلٍ " .

قولُه : " فأثبتْ ألفَهْ " يعنى فى التّصغير ، وإنّما لم تقلب ألفُهُ ياءً (وإن)[2] كانت مدّةً رَابعةً ؛ لأنَّها تدلُّ عَلَى ألجَمْعِ فَقلْبُهَا [3] ياءً يُخِلُّ بمعنَى الجَمْعِ ، وَكَذَلِكَ كَلُّ جَمْعٍ كَانَ عَلى " أَفْعَالٍ " كَذَا تَصْغيُرُه ، وَلَمْ يذكُرْ سِيبَوَيهِ "أُفَيْعَالاً " فى أَمْثلةِ التّصْغيرِ [4] ؛ لأنّ تَصْغيرَ الجَمْعِ يُنَافِي مَعْناه ؛ لأنّ التّصغيَر يفيدُ التّقليلَ ، وَالجَمْعُ يُفيدُ التَكْثِيرَ فبيْنَهُمَا مُنَافَاةٌ ، وَالّذى سَوّغَ تَصْغِيرَهُ كَوْنُهُ مِنْ أَبْنِيَةِ القِلّة ، وَلمْ يُضِفْ صَاحبُ الأرجُوزَةِ مِثَالَ " أُفَيْعَالٍ " إلَى الأَمثلَةِ الثّلاثةِ الّتِي تَقدَّمَ ذكرُهَا اقْتِدَاءً بِسِيبَوَيْهِ ، لِمَا ذَكرنَاهُ .

وَأَمَّا " فُعَيْلاَنُ ، وَفُعَيْلاءُ " فَصُدُورُهَا دَاخِلَةٌ فى " فُعَيْلٍ " تَصْغِيرُ الثّلاثِيّ ، وَالزّيادةُ فى آخرِهَا بمنزلَةِ تاءِ التّأنيثِ فى طَلّحَةَ .

وَقِيلَ : إنّمَا ثَبَتَتِ الألِفُ فى " أُجَيْمَالٍ " ؛ لأنّهَا لوْ قُلِبَتْ ياءً لالْتَبَسَ تَصْغيرُ الجمْعِ بتَصْغيرِ المصْدَرِ ، فَإنّكَ (تقُولُ) [5] فى تَصْغيرِ " إجْمَالٍ " – بكسْرِ الهمزَةِ مَصْدرِ " أَجْمَلَ الرّجلُ يُجملُ إجْمَالاً " تَقُولُ [6] : " أُجَيْمِيلٌ " .

---

(١) فى (ف) " وأما " .

(٢) فى النسختين " دون " والصواب ما أثبت .

(٣) فى الأصل " فظنها " تحريف .

(٤) نص عليه السيرافى بحاشية الكتاب ٣/ ٤١٥ .

(٥) فى النسختين " قلت " والصواب ما أثبت .

(٦) هكذا فى النسختين ، وهو توكيد لفظى لـ " تقول " الأولى .

قولُهُ : " كذَا فُعَيْلانُ " تصغيُر " فَعْلاَنَ " ، فأقُولُ : ما كَاَن عَلى زِنَةِ "فَعْلاَنَ" ، فَإمّا أن يكُوَن عَلماً نحو " سَلْمَانَ " ، وَإمَّا صِفَةً مؤنّثها " فَعْلَى " نَحو " سَكْرَانَ " ، أَوْلاَ يَكُونُ ، فإنْ كانت الألفُ وَالنّونُ فى " فَعْلاَنَ " عَلَمًا امتنع [الحذفُ[1]] كالفي [2] التّأنيثِ ، فتقولُ فى تحقير سَلْمَانَ : " سُلَيْمَانُ " بفتْح مَا بعدَ ياءِ التّصغيرِ لِتثبتَ الألِفُ التى قَبْلَ النّونِ كمَا تَثْبتُ الألِفُ التى قبلَ الهمزَةِ فى " حُمَيْرَاَء " .

وَإنْ كانت الألفُ والنّونُ فى الصّفةِ الّتى لَهَا " فَعْلَى " فَكَذَلِكَ تَقُولُ فى سَكْرَانَ : سُكَيْرَانُ .

قولُه : " وَقسْ فَقَدْ بَانْ " يُريدُ قِسْ " فَعْلاَنَ " عَلَماً على " فَعْلاَنَ فَعْلَى " النّكرةِ ، وَإلىَ " فَعْلاَن " عَلَماً و " فَعْلاَنَ فَعْلَى " أشَاَر بقوله : « فى الاسمِ والصّفَة » .

وَإن لم يكن " فَعْلاَنُ " عَلَمًا وَلاَ " فَعْلاَنُ فَعْلَى " فالضّابُط فيه أن ما قلبت ألفُهُ فى التكسير ياءً قلبت فى التّصغيرِ [3] وَإلاَّ فَلاَ ، تقُولُ فِي سِرْحَانَ : سُرَيْحِينُ لقولهم : سَرَاحِينُ في جَمَعِهِ ، وإن لم يُكسّر على " فَعَالِينَ " : ثبتت ألفُه فى التّصغير تقولُ فى " سَعْدانٍ " لِضَرْبٍ من النّبْتِ : " سُعَيْدانٌ " بثُبُوتِ[4] الألفِ ، لعدمِ تكْسيره على " سَعَادِينَ " .

وكذلك مَا ألفُه خَامِسةٌ وبَعدَها نونٌ تثبتُ فى التّصغير نحو " زَعْفَران " تقولُ : زُعَيْفران .

---

(١) تكملة يوجبها المقام .
(٢) فى (ف) " الفن " تحريف ، وفى الأصل هكذا " ألفى " والصواب ما أثبت .
(٣) فى الأصل " التكسير " تحريف .
(٤) فى الأصل " لثبوت " تحريف .

قولُه : " فقل حُمَيراءُ " يُريدُ أنَّ ألفَ ما قبلَ ألفِ المدِّ التى قبلَ ألفِ التأنيث لاَ تُكْسَرُ فلا تقلبُ الألفُ ياءً بل يبقَى ما قبلَها مفتُوحاً كمَا يبقى ماَ قبلَ ١٢٠٤أ تاءِ التّأنيثِ كَذَلِكَ ، وَلأنّه لو كُسِر ما قبلَ الألفِ لصَارَ ياءً وانقلبت الهمزَةُ المبدلةُ من ألفِ التأنيث بعدهَا ياءً فتَصيرِ " حُمَيْرِيّاً " كَماَ تقولُ : "حُرَيْبِيٍّ، وَعُلَيْبِيٍّ " فى تصغير " حِرْباءٍ ، وَعِلْباءٍ " مِمَّا ألفُهُ للإلحَاقِ ، فلم يَبْقَ فرقٌ بينَ الهمزةِ المنقلبةِ عن ألفِ التأنيثِ وَبيْنَ الهمزَةِ المنقلبةِ عن ياءِ الإلحَاقِ .

وَألفُ التّأنيثِ مثلُ هَائِه تَثْبُتُ لا تَزُولُ عن بنائِه
نَحوُ حُبَيْلَى ، وَمِثَالُ الهاءِ طُلَيْحَةٌ فَقِسْ عَليهِ الجَائِي

يُرِيدُ بألفِ التّأنيثِ المقصُوْرَةَ .

قولُه : " مثل هَائِه " يُرِيدُ مثل هاءِ التّأنيث فيما يمكنُ بقاؤُهَا فيه ، ويُرِيدُ بألفِ التّأنيثِ الرّابعَةَ ، وتمثيلُه بِـ " حُبَيْلَى " دَلَّ على مُرَاده ، فَصارَ تحقيقُ كلامِه : وَألفُ التّأنيثِ إذَا كَانت رَابعةً مِثْلُ هَائِه ؛ فإنّ ألفَ التأنيثِ إذا كانت خامسةً تُحْذَفُ ، تقولُ فى " قَرقَرَى " : " قُرَيْقِرٌ " بحذف الألفِ – وَهُوَ اسْمُ مَوضعٍ –[(١)] ، و " جَحْجَبَى " – اسْم رَجُلٍ – (تقولُ فيه) [(٢)] : جُحَيجِبٌ " فَتحذفُ الألفَ خَامسةً للتّأنيثِ كانت أو لغيره كمَا تحذِفُ اللّامَ من " سَفَرْجَلٍ " فى التّحقيرِ؛ لتناهي مِثَالِ [(٣)] التّحْقيرِ دُونَها .

وَإنّما ثَبَتَتْ رابعةً نحو " حُبَيْلَى " ؛ لأنّ الكلمَةَ بها على أَرْبعةِ أحُرفٍ ، ولاَ تحذِفُ فى التّصغيرِ من الأربعةِ شيئًا ؛ لأنّ الاسَم لم يخرجْ بكَونِه رُبَاعيّاً عن

---

(١) انظر معجم البلدان ٤/ ٣٢٦ .
(٢) سقط من (ف) .
(٣) (ف) " مثل " .

بناءِ التّصغير ، وإنّما فَتحُوا مَا قبلَ ألفِ التّأنيث ، لئلاّ تنقلبَ ياءً إذا انكسَر مَا قَبلَهـا ؛ لأنَّ انقلابَها يُخِلُّ بدلالَتِـها على التّـأنيثِ ، ولذلك تقُولُ في "مَـرْمًى" : "مُرَيْمٍ، وفي "أرْطًى : أُرَيطٍ ، فَتكْسـر مَا قبلَ الألف فتنقلبُ ياءً ؛ لأنَّها لغَيرِ التّأنيثِ، وَيَحْتَملُ (أن يكُونَ قَولُه) (١):"وَألِفُ التّـأنيثِ مثْلُ هائه"في انْفتاحِ ما قَبلَها .

وقولُه : " وَمِثَالُ الهَاءِ طُلَيْحَةٌ " يُرِيدُ المؤنّثَ بالتّاءِ وهي تثْبتُ في الاسمِ قَلّتْ حروفُه أمْ كَثُرَتْ ؛ وَلذلكَ [تقُولُ] (٢) في " سَفَرْجَلَةٍ " : سُفَيْرِجَةٌ ، فتحذفُ الّلامَ وَتبْقي الهَاءَ ، وإنّما فُتِحَ مَا قَبلَها ، لأنّها بمثابةِ اسمٍ ضُمّ إلى آخر فتفتحُ مَا قبلَها كَما تفْتحُ مَا قبَل الاسمِ الثّاني إذَا ركّبتَهُ معَ الأوّلِ(٣) .

قولُه : " فَقِس عليه الجَائِي " يُرِيدُ في المؤنّثِ الثّلاثي بغير عَلاَمَةٍ .

وَكُلُّ مَحْذُوفٍ إذَامَا صُغِّرَا	يُرَدُّ للأصْلِ فقُـلْ مُصَغِّـرَا
وعُيَيْـدَةٌ يُدَيّـةٌ شُوَيْهَـهْ	ثُبَيّـةٌ عُضَيّـةٌ سُتَيْهَـهْ
وَقُـلْ أُبَيٌّ وَفُوَيْـهٌ وَذُوَيْ	وَفي غَضًى وَبَابِه فَقُلْ غُضَيْ
وَفي عَمٍ وَبَابِه فقُـلْ عُمَيْ	....

قولُه : " وَكُلُّ مَحْذُوفٍ " يُرِيدُ من الثُّلاثِيّ .

قـولُه : " يُردُّ للأصْلِ " يُرِيدُ إلَى الأصْلِ الّذى هُوَ ثلاثةُ أحْـرُفٍ ، وَإنّمـا وَجَبَ رَدُّ المحذوفِ في التّصْغيرِ(٤) ؛ لأنّ الاسمَ إذَا كـانَ علَى حـرفين امـتنع تَصْـغِيرُهُ ؛ لأنّ ياءَ التّصـغيـرِ لاَ تقعُ إلاّ ثالثـةً سـاكِنة ، فلو لم يرّد الحرفُ

(١) في (ف) " أن يريد بقوله " .

(٢) سقط في الأصل .

(٣) انظر الكتاب ٣/ ٤١٩ .

(٤) انظر الكتاب ٣/ ٤٤٩ ، وشرح الشافية ١/ ٢١٧ .

المحذُوفُ لوقعت ياءُ التّصغير طَرفاً إذْ لا تقع إلاّ ثالثةً كَألفِ التّكسير ، ولو ٢٠٤ب وَقعتْ طَرفاً لَتَحَركَتْ بحركَاتِ الإعرَابِ ، وَوَضْعُها على السُّكُونِ ؛ لأنّها بمنـزلةِ أَلفِ الـتّكسيرِ ، وَالياءُ فى " دُرَيْهِمٍ " كالألفِ فى " دَراهِمَ " وكانَ يؤدّى ذلك إلى قَلبِ ياء التّصغير أَلِفاً ؛ لِتَحَرّكِهَا وَانفِتَاحِ مَا قبْلَها ، وذلك يؤدّي إلى حذفِهَا ؛ لسكُونها وسكُونِ التّنوينِ بَعْدهَا فِيمَا يُنّونُ ، وذلك مخلٌّ بمعنَى التّصْغيرِ ، فَوجَبَ رَدُّ الحرفِ المحذُوفِ ، لتقع ياءُ التّصغير ثَالثةً وبعْدَهَا حَرفُ الإعْراب .

ثُمّ المحذُوفُ على ثلاثة أضربٍ : تَارةً يكونُ بعوضٍ كَعِدَةٍ ، وَتارةً يكوُن بمُوجبٍ ، وَهُو مَا حذف لالتقاء الساكنين كالمقصُورِ والمنقُوصِ المنوّنَيْنِ فى الثّلاثيّ ، وَتَارةً يكوُن اعتبَاطًا لا لموجب كيَد ، وَدَمٍ .

وأمّا " وَعَيْدَةٌ " فتصغيرُ " عِدَةٍ " وَهُو ما حُذِفَ فاؤُه ، فلمّا صَغّروهُ ردُّوا الواوَ التى هى فَاءٌ . المحذُوف هُنا علَى ثلاثةِ أَضْربٍ ، ما حُذفَ فاؤُه ، ومَا حُذِفَ عينُه ، ومَا حُذِفَ لامُه .

وَأَمَّا " يُدَيَّهُ " فتصغيرُ " يَدٍ " ، وَأَصْلُه " يَدْيٌ " فلمّا صَغروه ردُّوا الياءَ الّتِي هِيَ لاَمُ الكلمةِ وَأدْغمُوا فِيهَا يَاءَ التّصْغيرِ . وَهُوَ محذُوفُ اللّامِ .

وأمّا " شُوَيْهَةٌ " فتصغيرُ " شَاةٍ " وَأصْلُها "شَوْهَةٌ " ولاَمُهَا هاءٌ لقولهم : شِيَاهٌ ، فلمّا صَغّروهُ رَدُّوا الهَاءَ الّتِي هِيَ لاَمٌ .

فَإن قُلتَ : فتَاءُ التَّأنيثِ يَصيرُ بِهَا الاسمُ علَى ثلاثةِ أَحْرفٍ فَمَا الحَاجةُ إِلَى ردّ المحذُوفِ ؟

قلتُ : تاءُ التأنيثِ يَلْزمُ فَتْحُ ماَ قبلَها وَيَاءُ التَّصْغيرِ أبداً سَاكِنةٌ ، وَلوْ فُتِحَتْ لَقُلِبَتْ أَلِفاً لِتحرّكِهَا وَانفتاحِ مَا قبلَها .

وَأَمَّا " ثُبَيَّةٌ " فَهِيَ الجمَاعةُ ، وَأصلُها " ثُبْوَة " فلاَمُهَا وَاوٌ ، فلمّا صَغّروهَا رَدُّوا اللّاَمِ وَقلبُوهَا ياءً ؛ لوقُوعِهَا بعدَ ياءٍ ساكنةٍ ، وأدغمُوا يَاءَ التّصغيرِ في الياءِ المبدلَةِ مِنَ الْوَاوِ .

وأمّا " عُضَيَّةٌ " فتصغيرُ " عِضَةٍ " – وهيَ شجرةٌ ذات شوكٍ – ، وأصْلُه "عضْوَةٌ " فلمَّا صَغّروُها رَدُّوا الواوَ التي هِيَ لامُ الكلمةِ وَأبْدلَوهَا يَاءً لوقُوعِ ياءِ التصغير قبلها، وَأدْغمُوا فِيها ياءَ التّصغيرِ .

وَقِيلَ: لاَمُها هَاءٌ فعلَى هَذا يقالُ فِي تصغيرِهَا: "عُضَيْهَةٌ" "كَشُوَيْهَةٍ "[1] .

وَأمَّا " سُتَيْهَة " فأَصْلُها " سَتَهَةٌ " ، وَفِي الحَدِيثِ " الْعَيْنَانِ وِكَاءُ السَّهِ "[2] وَهِيَ لغةٌ في " الاسْتِ " ، وَيقاَلُ : " سَتٌ " بحذفِ اللّامِ [3]، وَهَذا هُوَ الضّربُ الثّالثُ المحذوفُ العَينِ ، وَأصلُ " سَهٍ " سَتَهٌ ، لقولهم في التّكسيرِ " أَسْتَاهٌ " فَلمّا صَغّرُوهَا ردُّوا (التّاءَ) وَهِيَ العَينُ المحذُوفةُ .

وقَوِلُهُ : " وَقُل : أُبَيٌّ تصغير "أَبٍ" وَأصلُه : " أَبَوٌ " لقولهم في التَّثْنِيَةِ : أَبَوَانِ ، وَلاَمُهُ واوٌ فَردّوهَا في التّصغيرِ وَقلبُوهَا ياءً وَأدْغَمُوا فِيهَا يَاءَ التَّصْغيرِ .

وَأمّا " فُوَيْهٌ " فتَصغيرُ [فَمٍ ، وَأَصلُهُ][4] " فُوهٌ " فَلامُه هاءٌ ؛ لقولهم في الجمْعِ : " أَفْوَاهٌ " فَردّوا الهَاءَ التي هِيَ لامٌ ؛ لأجْلِ التَّصْغيرِ .

---

(١) انظر الكتاب ٣/ ٤٥٢ .

(٢) هذا الحديث أخرجه الإمام أحمد في مسنده ٤/ ٩٧ عن معاوية بلفظ " إن العينين وكاء السه ، فإذا نامت العينان استطلق الوكاء " .

وانظر النهاية في غريب الحديث والأثر ٢/ ٤٢٩ حيث قال ابن الأثير : " كنى بهذا اللفظ عن الحدث وخروج الريح ، وهو من أحسن الكنايات وألطفها " .

(٣) انظر الكتاب ٣/ ٤٥١ ، وشرح الشافية ١/ ٢١٩ .

(٤) تكملة يلتئم بها الكلام وهي في الشرح المجهول وصاحب هذا الشرح أفاد من النيلي كثيراً ونص على ذلك .

وَأَمَّا " ذُوَيٌّ " فَتَصغيرُ " ذُو "من قولك : " ذُو مَالٍ " ، وَأَصْلُه " ذُوَيٌ " فَلامُهُ ياءٌ في الأَصَحّ ؛ لِأنّ بَابَ " طَوَيْتُ ، وَحَوَيْتُ " أَكْثرُ مِن بَاب "القُوَّةِ ، وَالْحُوَّةِ " ، أَعْنى مَا عَيْنُهُ وَاوٌ وَلامُه ياءٌ أَكْثَرُ مِمَّا عينُهُ ولامُهُ واوَانِ ، فَلَمَّا صَغّرُوهُ أَدْغَموا يَاءَ التَّصْغيرِ فى اليَاءِ الَّتِي هِيَ لامُ الكلمَةِ فى الأصْلِ .

وَأمّا " غضًى " فَهُو شجَرٌ ولامُه ياءٌ لقولهم : أَرْضٌ غَضْيَاءُ أَيْ : فِيهَا شَجَرُ الغَضَى ، وَلامُه تحذفُ إِذَا لَقِيَها سَاكنٌ بعْدَهَا كَالتَّنوينِ أوَ غَيرِه ، فَإِذَا صَغّرتَه قَلبْتَ أَلِفَهُ ياءً ، وَأَدْغمْتَ فيه يَاءَ التَّصْغيرِ .

وَأمَّا " عَمٍ " فَهُوَ منقوصٌ وَحُذِفتْ لامُه لسكُونِهَا وَسكُونِ التَّنوينِ بَعدَهَا ، فإِذَا صغّرتَه [1] قُلتَ :"عُمَيٌّ " فتَرُدّ اليَاءَ / وَتُدغِمُ فِيهَا ياءَ التّصْغيرِ ٢٠٥٠أ

.... وَمِثْلُ نَحْوٍ ادْغِمَنْ فَقُلْ نُحَيْ

وَمثْلُ يَحْيَى قُلْ : يُحَيٍّ كاسِرَهْ فَصَارَ كَالقاضِي بياءٍ آخِرهْ

قولُهُ : " وَمِثلُ نَحْوٍ ادْغِمَنْ " ما آخِرُهُ وَاوٌ قَبلَها سَاكنٌ .

قولُه : " ادْغِمَنْ "[2] يُرِيُد أنّك إِذَا حقّرتَهُ وَقعتْ ياءُ التّصغير ثالثةً وبَعدَهَا الواوُ فقلبت الواوُ ياءً ، وأدغمت فيها ياءُ التّصغير ، ولذلك قالُوا فى " دَلْوٍ : "دُلَيٌّ " .

وأمَّا مَا آخِرُهُ ياء قبلَهَا سَاكنٌ كَظَبْيٍ ، وَنِحْيٍ " فَتُدغمُ فيَها ياءَ التّصغير فتقولُ : " ظُبَيٌّ ، وَنُحَيٌّ " .

وقَولُهُ : " وَمِثْلُ يَحْيَى " يُرِيُد ما اجتمع فيه ثلاثُ ياءاتٍ مع ياءِ التّصغير بكسر مَا بعَدهَا فتقلبُ أَلِفَ " يَحيَى " ياءً ؛ لانكسَارِ الياءِ الواقعةِ بعدَ ياء

---

(١) فى الأصل " صغرتها " .

(٢) ويروي « ادّغِمْ » بوزن افتعِلْ » .

التّصْغيرِ ، ولذلك قَالَ : " يُحَيٍّي كَاسِرهْ " أَي : كاسرَ الياء التى (١) أدْغَمْتَ فيها ياءَ التصغيرِ فَتَجْتَمِعُ(٢) ثلاثُ ياءاتٍ ، وَهِيَ ياءُ التّصغيرِ ، والياءُ التى قبلَ الألف ، والياءُ المنقلبةُ عن الألفِ، فتحْذفُ الأَخِيرَةَ لِدَلاَلَةِ كَسْرَةِ الياءِ التّى بَعدَ ياء التّصْغيرِ عليْهَا ، وَلِذلِكَ قَالَ : " فَصَارَ كَالقَاضي بياءٍ آخره " .

أَيْ : صَارَ منقُوصاً وكَانَ قبلَ التّصْغيرِ مَقْصُوراً .

وَ " يَحْيَى " لاَ ينْصرِفُ للتّعريفِ وَوَزْنِ الفعْلِ ، وَفِي صَرْفهِ - مُصَغَّراً - خلاَفٌ (٣) ؛ لأنَّ المحذُوفَ إذا كَان مُراَداً فَهُو فى حُكْمِ الثّابتِ ، وَمَن نَوَّنَ فى الرّفْعِ وَالجرِّ فَفِي التّنوينِ خلافٌ ، هَل هُوَ للصّرفِ لنُقْصَانِ الكلمَةِ بحذفِ الحرْفِ الأخيرِ أَمْ هُوَ عوَضٌ مِنَ الْيَاءِ المحذُوفةِ كَالخلافِ فى تنْوِينِ "جَوارٍ"، وَالصَّحيحُ أَنّه غَيْرُ مُنْصَرِفٍ .

وَأَلِفُ الإلحَاقِ نحْوُ أَرْطَى | وَنَحْوُ مِعْزًى يَسْتوِى بِمُعْطَى
فَقلْ : أُرَيطٍ ، وَمُعَيْزٍ ثُمّ قُلْ | قُبَيعِثٌ تعنى القَبَعْثَرى الجَمَلْ
وَفي حُبَارَى قُلْ " حُبَيِّر " حُذِفْ | وَإن تَشَأ قُلتَ : " حُبَيْرَى " بالألِفْ

" أَرْطًى " مُلْحَقٌ بجَعْفرٍ إنْ جَعَلْتَ الهَمْزَةَ فيه أَصْلاً ، فَالأَلِفُ فى " أَرْطًى " بإِزَاءِ الرّاءِ من " جَعْفَرٍ " فَإِذَا صَغّرتَهُ قُلْتَ : " أُرَيْطٍ " (٤) ، فتَقلِبُ الألِفَ فيهِ [ياءً] ؛ لانْكِسَارِ مَا بَعْدَ يَاءِ التّصغيرِ،وَتَحْذِفُهَا ؛ لسكُونِهَا وَسكُونِ التَّنوينِ ، فَتَبقى الكَسْرةُ قبلَها تَدلُّ عَليْهَا رَفعاً وَجرّاً ، وَتثْبتُهَا نَصْباً فتقُولُ : رَأَيْتُ أُرَيْطِيًّا .

---

(١) فى الأصل " الذى " .

(٢) بعده فى (ف) " فيها " .

(٣) ينظر الكتاب ٣/ ٤٧١ ، وابن يعيش ٥/ ١٢٦ ، وشرح الشافية ١/ ٢٣٣ .

(٤) فى النسختين " أرياط " تحريف .

وَأَمَّا " مِعْزًى " فَمُلْحَقٌ بدِرْهَمٍ ، وَهِجْرَعٍ " فتقولُ فى تصغيره : " مُعَيْزٍ " فتَقلِبُ أَلِفَهُ ياءً لانكسَارِ مَا قَبلَها .

وإنَّما أبدلْتَ الألفَ ياءً ؛ لأنَّها لغَيرِ التَّأنيثِ بَلْ هِيَ للإلحَاقِ بدَليلِ تَنْوِينِهَا ، وَبِدليل قَوْلِهِم : " أَرْطَاةٌ " لِلْوَاحدَة [١] مِن شَجرِ الأَرْطَى ، وَلوْ كَانتْ أَلِفُهُ للتَّأنيثِ لمْ تدخُلْ عَليهَا تَاءُ التَّأنيثِ ، قَالَ الراجز [٢] :

مَالَ إلى أَرْطَاةِ حِقْفٍ فَاضْطَجَعْ [٣]

وقَـالُوا : " مِـعْزًى " بالتَّنوينِ ، وقَـالُوا " مِـعْزَاةٌ "[٤] بالتَّـاء ، والألفُ فى "أَرْطًى " زائدةٌ لقولِهم : " أَديمٌ مـأرُوطٌ " أَيْ : مـدبُوغٌ بالأرطَى ، وقَـالُوا [فى] مِعْزًى : مَعَزٌ ، وَمَعِيزٌ ، وَذَلِكَ يَدُلُّ علَى زِيَادَةِ الألف [٥] .

قولُه : " يستوى بِمُعْطَى " يُرِيدُ : أَلفُ " أَرْطًى ، وَمِعْزًى " تَستَوِي هِيَ وَالأَلفُ الأصليّة فى قلبها يَاءً ؛ لأنَّـها للإلحَـاقِ ، وَالْمُلْحَقُ [٦] بمـنزلَةِ الأَصْـلِيِّ ، فكَما أَنَّ أَلفَ " مُعْطًى " تقلبُ فى التَّصْغيرِ ياءً فتقُولُ : " مُعَيْطٍ " فكَذا أَلفُ " أَرْطًى ، وَمِعْزًى " .

وَأَمَّا " عَلْقًى " فَمَن نَوَّنَهَا قَالَ /: " عُلَيْقٍ " [٧] يقلبُ الألفَ ياءً ، وَمَن لمْ ٢٠٥ب يُنَوِّنْهَا قَالَ : " عُلَيْقَى " كحُبَيْلَى .

---

(١) فى الأصل " للواحد " تحريف .

(٢) هو منظور بن حبة الأسدى .

(٣) رجز ، وقبله :

لما رأى أن لاَدَعَهْ ولاَ شِبَعْ

ينظر الخصائص ١/ ٢٥٦٣ ، ٢/ ٣٥٠ ، وشرح الشافية ٢/ ٣٢٤ ، وشرح شواهد الشافية ٢٧٤ ، وابن يعيش ٩/ ٨٢ ، والعينى ٤/ ٥٨٤ ، والحقف : التل المعوج .

(٤) فى النسختين " معناه " تحريف .

(٥) ينظر الصحاح ، واللسان فى " معز " .

(٦) فى الأصل " الملحق " باسقاط واو العطف .

(٧) فى الأصل " علقى " تحريف . وانظر شرح الشافية ١/ ١٩٥ ، وابن يعيش ٥/ ١٢٩ .

فإن كانت الألفُ خَامسةً حُذِفْت (١) نحو " حُبَارَى " فتقُولُ : حُبَيِّرٌ، ولذلك قَالَ : " قُلْ حُبَيِّرُ " ثمّ قَالَ "حُذِف " يَعني الألفَ ؛ لكونها خَامسةً ، فلمَّا حُذِفَتِ الألفُ الأخِيرَةُ صَارَ " حُبَارُ " بوزنِ " فُعَالٍ " فقلبت الألفُ ياءً ، لوقُوعِهَا بعدَ ياء التّصغير ، وَأدغمت فيها ياء التّصغير فقلت (٢) : " حُبَيِّرٌ " .

قولُه :

وإن تشأ قُلت حُبَيْرَى بِألف

يُرِيُد : إن شئتَ حذفْتَ الألفَ الأولى فَتصِيرُ " حُبَرَى " بوزن " أُرَنَى ، وَشُعَبَى " (٣) فتقُولُ : " حُبَيْرَى " فَتفتَحُ مَا قبلَ الألفِ ؛ لأنَّها للتّأنيثِ (٤) ، وكذلك كُلُّ اسمٍ فيه زيادتان تحذفُ أيَّهما شئتَ ما لم يلزَمْ من حذفِ أحدِهما حَذفُ الآخرِ .

وَإنّما قدَّمَ " حُبَيِّر " عَلىَ " حُبَيْرَى " ؛ لأنّ حذفَ الألفِ الأخيرةِ أَوْلى ؛ لأنَّ بها يخرجُ عن مثال التّحقير .

وأمَّا " قَبَعْثَرى " فألفُهُ سَادسةٌ فَلاَ بُدَّ من حذْفِها ، ثمّ تحذفُ (الرّاءَ) (٥) كَماَ تحذفُ (اللّامَ) (٦) من "سَفَرْجَلٍ" ؛ لأنَّها خامسةٌ فَتَبقَى " قَبَعْث " (فتَقولُ : "قُبَيْعِثٌ") (٧) ، وَقَدْ فَسّرَ " القَبَعْثَرَى " بقوله : " تعْنِي القَبَعْثَرَى الجَمَلَ" (٨).

---

(١) سواء كانت للتأنيث أم لغير التأنيث . ينظر ابن يعيش ٥/ ١٢٩ .

(٢) فى (ف) " فقلبت " تحريف .

(٣) الأرنى : : جناة الضعة ، والضعة نبت وهو حب بقلة يقال لها الأرانى والأرنى والأرنة . قال ابن الأعرابى : وهو حب يطرح فى اللبن فينتفخ . عن المقصور والممدود لابن ولاد ١١ ، وشعبى : اسم موضع فى بلا بنى فزارة عن معجم البلدان ٣/ ٣٤٦ .

(٤) وأجاز أبو عمرو أن يقال فى تصغير " حبارى " : حُبَيِّرة ، فيأتى بهاء عوضاً من الألف المحذوفة . ينظر الكتاب ٣/ ٤٣٧ ، وشرح الألفية للمرادى ٥/ ١١٦ .

(٥) فى الأصل " الواو " تحريف .

(٦) فى النسختين " الراء " تحريف .

(٧) سقط فى (ف) .

(٨) ينظر شرح الشافية ١/ ٥٢ .

[تصغير الجمع]

وَارْدُدْ إلى الوَاحِدِ جَمْعاً كَثُرَا ... فَاجْعَلْهُ جَمْعاً سَالِماً مُصَغَّرَا

نحــــو رُجَيْلِينَ ظُرَيِّفِينــــا ... وَاجْمَعْ بتــاءٍ غَيْرَ عَاقلينَــا

القياسُ ألاّ يصغَّرَ الجَمْعُ ؛ للمنافَاةِ التى بَينَ الجمْعِ وَالتّصْغيرِ ؛ لِأَنَّ الجمْعَ يُفيدُ التّكثيرَ ، وَالتَّصْغيرُ يفيدُ التّقليلَ ، لَكِن قَدْ يُرادُ تقْلِيلُ عَددِ الجمْعِ فَيُحَقَّرُ .

وَاحْترزَ (١) بقولهِ : " كَثُرَا " عن جَمْعِ القلّةِ ؛ فإنّه يُصغّرُ عَلَى بنائه مِنْ غَيرِ تَغْييرٍ (٢) تقـولُ فى أَثْوَابٍ : " أُثَيّـابٌ " ، وَفـى أكـلُـبٌ : أُكَـيْـلِـبٌ ، وَفـى أَجْـرِبَـةٍ : أُجَيْرِبَةٌ " ، وَفِى وِلْدةٍ " وُلَيْدَةٌ ، وَفى غِلْمَةٍ : غُلَيْمَةٌ ، وجَاءَ : أُغَيْلمةٌ .

قولُه : " فَاجْعَلْهُ " يعنى جَمْعَ الكَثْرَةِ ، قولُه : " جَمعاً سَالِما مُصَغّرا " يعنى تَرُدُّ جَمْعَ الكثْرةِ إلَى الواحدِ وَتُصَغّرُهُ فَيَصيرُ بالتّحْقيرِ وَصْفاً ، فإن كَانَ للعُقَلاءِ المذكّرينَ جَمَعْتَهُ جَمْعَ السّلامةِ تَقُولُ : " رَجُيْلِينَ ظُرَيِّفِينَ " ، فَـ " رَجُيْلِينَ " تَصْغيرُ " رِجَالٍ " ، وَ " ظُرَيّفِينَ " تَصغيرُ " ظِرَافٍ " .

وَأَمّا قولُهُ :

فاجْعلْهُ جَمعاً سَالِماً مُصغَّرا

فليْسَ علَى إِطْلاقِهِ ، بلْ إِذَا لمْ يكُن لَهُ (٣) جَمْعُ قلّةٍ ، [فَإِن كَانَ لَهُ جَمْعُ قِلَّةٍ] (٤) فَأَنْتَ بِالْخِيَارِ ، إِنْ شِئْتَ رَدَدْتَهُ إِلَى جَمْعِ القلّةِ ، وَإِنْ شِئْتَ رددْتَهُ إِلَى الوَاحِدِ وَجَمَعتَهُ جَمْعَ السّلامةِ (مِثَالُه " غِلْمَانٌ " إِنْ شِئْتَ رَدَدْتَهُ إِلَى جَمْعِ القلّة

---

(١) فى الأصل " واحدة " تحريف .

(٢) ينظر الكتاب ٣/ ٤٨٩ والمقتضب ٢/ ٢٧٨ .

(٣) (ف) " فيه " .

(٤) سقط فى الأصل .

فَيصِيرُ " غِلْمَة " ثُمَّ تصغّرُه فتقولُ : " غُلَيْمَةٌ " ، وَإنْ شِئْتَ رَدَدْتَهُ إلى الوَاحِدِ وَجَمعتَهُ جَمْعَ السّلامَةِ(١) فتقولُ : " غُلَيِّمُونَ " لَكِنّه أَرَادَ مِنَ الجَمْعِ مَا لاَ قِلَّةَ لَهُ ، وَلذلِكَ مَثّل به في قولِهِ : " رُجَيْلِينَ ظُرَيِّفِينَ " .

قولُه :

وَاجْمَعْ بتاءٍ غَيرَ عَاقِلينَا

مثالُهُ قولُك في " قِصَاعٍ ، وَجِفَانٍ " : "قُصَيّعَاتٌ ، وَجُفَيّنَاتٌ " ، فإنّما لم يصغّر جَمعُ الكثْرةِ علَى لفظه للمنافاة التي بيْنَ الكَثْرةِ التي يفيدُهَا (الجَمعُ وَالقلّة التي يُفيدُها) (١) التّصغيرُ ، فلذلك يُردُّ إلى جَمْعِ القلّةِ إن كَانَ له ذلك أَوْ إلَى جَمْعِ السّلامةِ ؛ لأنّه لِلْقَليلِ أَيْضاً .

وَأمَّا قولُه : " واجْمعْ بتاءٍ غير عَاقِلِينا " فَصَحِيحٌ لكن يُفهم منْهُ أنّ مؤنّثَ العُقَلاء لاَيجْمعُ بالألف وَالتّاءِ فتقولُ: "هذه نساءُ ظُرَيِّفَاتٌ ، وَرِجَالٌ ظُرَيِّفُونَ . وَأمّا جَمعُ التّصحيح فيصغّرُ علَى لفظِهِ ؛ لأنّه قلّةٌ فتقولُ في " زَيدُونَ " : " زُيَيْدُونَ " ، وفَي " هِنْدَاتٍ " : هُنَيْدَاتٌ .

[تصغير التَّرخيم]

وَشَذَّ قولُهم زُهَيْرٌ صُغِّرا   مُرَخَّماً كذَا عُثَيْمٌ حُقِّرَا

٢٠٦أ الشَّاذُّ : هُوَ الّذِي لاَ يُقَاسُ علَيْه ، بَلْ يُؤْخَذُ سَمَاعاً ، وَالنّحويُّونَ جَعَلُوا هذَا النَّوعَ من التّصْغيرِ قِياساً (٢) وَسمّوهُ " تَصْغيرَ التّرخيمِ " (٣) أمّا الفَرَّاءُ (٤) فَيُجِيزُ هذَا النَّوْعَ من التّصْغيرِ في الأعْلاَمِ خَاصّةً ، وَقَالَ : إنَّ العرَبَ إنّما تَفْعلُ

---

(١) سقط في (ف) سببه انتقال نظر الناسخ .

(٢) بعده في الأصل " وسموه قياساً " ، وهو تكرار مع ما بعده .

(٣) وهو عبارة عن حذف زوائد الثلاثي والرباعي مطلقاً وتصغير ما بقي بعد الحذف طلباً للخفة وسمي بذلك لمشاركته الترخيم في مطلق الحذف . عن شرح ابن االقواس ١٢١٦ .

(٤) ينظر شرح السيرافي بحاشية الكتاب ٣/ ٤٧٦ ، وشرح الشافية ١/ ٢٨٣ وشرح الألفية للمرادي ٥/ ١١٣ .

ذلكَ فى الأعلاَمِ كمَا كَان الترخيمُ فى النّداءِ غَالِباً فى الأعْلاَمِ ، وَهُوَ فى غَيْرِ الأعلاَمِ شاذٌ ، كَمَا كَانَ التَّرخِيمُ فى غَيرِ النَّدَاءِ شاذًّا ، فَتَقُولُ فى حَارِثٍ - عَلَماً - : " حُرَيْثٌ " ، وَلوْ كَانَ صِفةً لم تقُلْ إلاَّ : " حُوَيْرِثٌ " ، وَكَذلكَ تقُولُ فى "أَسْوَدَ " عَلَماً : " سُوَيْدٌ " ، وَفى الصّفةِ لم تقلْ إلاّ " أُسَيِّدٌ " [1] . وَصاحبُ الأرجُوزةِ جعَلَ هَذَا النّوعَ مِنَ التّرْخيمِ شَاذّاً لِماَ فيهِ من كثْرةِ الحَذْفِ وَالْتِبَاسِ بعْضِ الأسْمَاءِ ببَعْضٍ ؛ لأنّ هذَا التّصْغيرَتحْذِفُ فيهِ جَميعَ زوائدِ الكَلِمَةِ وَتجعلُها علَى حروفِهَا الأصُولِ ثلاثّيةً كَانَتْ أَوْ رُباعّيةً ،إيثَارًا للتّخْفيفِ فَتَقُولُ فى تصغير "أَحْمَدَ " تَصْغِيرَ التّرخِيم : " حُمَيْدٌ " فتحْذِفُ الهَمْزَةَ ، وَكَذَا تقولُ فى تصغيرِ "مَحْمُودٍ " : " حُمَيْدٌ " فتحذِفُ المِيمَ الأُولى (وَالواَو ، وكَذَا تقولُ فى تصغيرِ "محمّدٍ " : " حُمَيْدٌ " فتحذِفُ المِيمَ الأُولى) [2] ، وَالمِيمَ الثّانِيَةَ من الميمِ المشدّدةِ ، وكانَ صاحبُ الأرجُوزةِ جعلَهُ شاذًّا ؛ لِماَ فيهِ من الالتباسِ .

قولُه : " زُهَيْرٌ " تصغير " أَزْهَرَ " فلمَّا حُذِفَتِ الهمَزةُ خَرجَ عن وزنِ الفعلِ فَصَرَفَهُ فى التّصغير .

قولُه : " مُرَخَّمَا " يعنى بحذف الزّائد الّذي فِيهِ ، و " عُثَيم " تَصْغِيرُ "عُثْمَانَ " فلَّما حذفتَ الزَّائدَيْنِ صَرفتَهُ ؛ لأنّ امْتِنَاعَه من الصّرف إنّماَ كاَن بهِمَا ، وَتقُولُ فى تصغير " غَلاَبِ ، وَحَذَامِ - اسم امرأةٍ - : " غُلَيْبَةٌ حُذَيْمَةٌ " فتلحَقُ التّاءَ فيه كَمَا تلحقُ مَا كَاَن علَى ثلاَثةِ أحرفٍ ، وَذَلكَ دليلٌ عَلَى أَنّه معْدولٌ عنْ " غَالبةٍ ، وَحاذِمَةٍ " .

---

(١) فى الأصل " سَيِّد " تحريف ، وقال ابن يعيش ١٣٧/٥ : « ولم يفرق أصحابنا بين هذين » .

(٢) سقط فى (ف) انتقال نظر .

وَتقُولُ فى تَحْقيرِ نَاقَةٍ ضَامِرَةٍ تَحْقِيرَ التّرخيمِ :"ضُمَيْرٌ" بغَيْرِ تَاءٍ (١)، وَكَذلِكَ الرُّبَاعِيّ إِذَا حَقّرتَه هَذَا التّحْقيرَ، فَتقُولُ فى تَحْقيرِ"مُدَحْرِجٍ": "دُحَيرِجٌ " إِذَا رخّمْتَ .

فَإِن قُلْتَ : فإنّ تَصْغِيرَهُ بِغَيْرِ (٢) التّرخيمِ كَذَلِكَ ، فمَا الفَرْقُ بَيْنَ التَّصْغيريْنِ فى الرّباعِيّ ؟

قُلْتُ : الفَرْقُ بينَهُما أَنَّك إِذَا لمْ ترخّمْه قُلَت : " دُحَيرِيجٌ " (٣) بالتَّعْويضِ ، وَلَمْ تَجُزْ زيادةُ اليَاءِ للتّعويضِ فى تَصْغيرهِ مُرخّماً ، وَحَكَى سِيبَوَيهِ عَنِ الخَليلِ أَنّهُ سَمِعَ فِي " إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ : بُرَيْهٌ ، وَسُمَيْعٌ " (٤)، وَهُوَ شاذٌّ ، وَالقيَاسُ : " أُبَيْرِهٌ ، وَأُسَيْمِعٌ " (٥) أَوْ بُرَيْهِمٌ ، وَسُمَيْعِلٌ (٦) .

كَمِثْلِ مَا شَذَّ مُغَيْرِبَانٌ في مَغْرِبٍ ، كَذَا عُشَيْشِيانٌ

يُرِيدُ أَنّ الشُّذُوذَ فى تَحْقيرِ التّرخيم بالحذْفِ كَمَا كَانَ هُنَا بالزّيادَةِ ، فَزَادُوا فى المَغْرِبِ أَلفاً وَنُوناً ، وَالقِياسُ " مُغَيْرِبٌ " فكَأنّهم صَغّروا" مَغْرِبَانٌ "(٧) بالزّيَادةِ ، يقولُونَ : أَتيكَ (٨) مُغَيْرِبَانَ الشّمْسِ ،أَيْ : وَقْتَ

---

(١) ينظر الكتاب ٣/ ٤٨٢ ، والتكملة ٢٠٩ .

(٢) فى الأصل " بعد " تحريف .

(٣) فى الأصل " دحيرج " .

(٤) ينظر الكتاب ٣/ ٤٧٦ .

(٥) وهذا اختيار المبرد كما فى الأصول فى النحو ٣/ ٦١ .

(٦) وهو اختيار صاحب الكتاب ٣/ ٤٤٦ ، وكان فى الأصل " بريهم وسميعل " ، و المثبت من (ف) والكتاب ٣/ ٤٤٦ .

(٧) فى النسختين " مغيربان " تحريف .

(٨) فى (ف) " أتيتك " ، وينظر الكتاب ٣/ ٤٨٤ .

غُرُوبِها ؛ لأنّ هذَا متّفقٌ علَى شذوُذه ، وَأَمَّا (بَابُ التَّرخيمِ) [1] فسيبَويهِ وَمَن تابَعُه يجعلُونَه قياَساً [2]، أَعْني تَصْغيرَ التّرخيم .

وَأَمَّا (عُشَيْشِيَانُ) فَهُوَ تَحْقيرُ العشيّ ، وَالقِيَاسُ : عُشَيّ ، فتحذفُ الياءَ الأَخيرَةَ من الياءين وتدغمُ ياءَ التّصغير فِيمَا بعْدَهَا ، لكنّهم فصّلُوا بين ياء التّصغير والياء الأخرى بالشّين ، وَزادُوا أَلِفاً وَنُوناً . ومِنْهم من يحذفُ الشينَ وَيقُولُ :(عُشَيّان) فيزيد الألفَ والنّونَ [وقَالُوا فى تَصْغير (عَشيّة) : عُشَيْشِيَةٌ ، فَزادُوا شيناً ، وَالقِيَاسُ عُشَيَّةٌ ، كما تقول فى تصغير [صَبِيّة) : صُبَيَّةٌ بحذْفِ اليَاءِ الأخِيَرة] [3] .وَقالُوا فى (إنْسانٍ) : أُنَيْسِيانٌ [4] ، وَفى (صِبْيَةٍ) – جَمْع صَبّيِ – : أُصَيْبِيَةُ [5] .

[تصغير الأسماء المبهمة]

مِثْلَ شذُوذِ قَولهم : هاذيّا تصغير هذا ، وكذا اللّذيّا [6] ٢٠٦ب

كمثْل قول القائل المروىّ أنّى أبو ذيّالك الصّبيّ

(مِثْلَ) هُنَا منصُوبٌ ؛ لأنّه صفَةٌ لمصْدرٍ محْذوف ، أىْ : شذّ مُغَيْرِيَانُ [7] عَن قِيَاسِ بَابِ التَّصْغِيرِ شُذوذاً مِثْلَ شُذُوذِ قَوْلِهم : (هَاذِيّا) تَصْغِيرُ (هَذَا) وَوَجْهُ شذُوذِ هَذهِ الأسْمَاءِ – أَعْني المبْهَمَةَ – وَمخالفتِهَا لبَابِ التّصْغيرِ من جهةِ

(١) ما بين القوسين جملة فى الأصل لم أتبينها ، وهى غير واردة فى (ف) ، ولعل المثبت صواب ، أما ما فى (ف) فهو كالتالى " أما ما قال سيبويه فمن تابعه .. "، وهو كلام ركيك لا معنى له .

(٢) ينظر الكتاب ٣/ ٤٧٦ .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) فى الأصل " أنيسان " ، قال الرضى فى شرح الشافية ١/ ٢٧٤ :" قياس إنسان أنيسين كسريحين فى سرحان ، فزادوا الياء فى التصغير شاذا فصار كعقيربان .. ، ومن قال :إن إنساناً إفعان من نسى .. فأنسيان قياس عنده " .

(٥) فى الأصل (ظبية – جمع ظبى – أظيبية) تحريف .

(٦) (ف) " اللتيا " وهى رواية .

(٧) فى الأصل " مغربان " تحريف .

فَتْحِ أَوّلِها ، وَمِنْ شأنِ المصغّر أن يُضَمّ أَوّلُه ، وَمِنْ جِهَةِ وقوعِ ياءِ التَّصْغِيرِ ثَانيةً في أكْثرِهَا ، لكن لمّا لمْ يُغيّروا [1] أوّلهاَ بالضّمّ غيّروُا أَوَاخِرَهَا بزيادة الألفِ عِوَضاً من الضمّة في أوّلِها ، وَالقياسُ ألاّ تُصَغَّرَ الأسْماءُ المُبْهمةُ ؛ لِشَبَهِهَا بالحرُوفِ وَلَكِن لمَّا وُصِفَتْ وَوُصِفَ بِهَا وَثُنّيتْ وَجُمِعتْ قوِيَ شبَهُهَا بالأسْماءِ المتمكّنَةِ ، فلمّا وُصِفَتْ صُغّرتْ ؛ لأنَّ التّصْغيرَ وَصْفٌ ، وَغيْرُهَا مِنَ (المبنيّاتِ) [2] لم تُوصَفْ فلم تُصَغّر .

فَإِن قلتَ : فَكيفَ وقَعت ياءُ التّصغير ثانيةً ؟

قُلتُ : إِن وَقَعت في الّلفظِ ثانيةً فَهِيَ في التّقدير ثالثةٌ ؛ لأنَّ وَضْعَ هَذه الأسماءِ بالأصالةِ ليسَ على حَرْفَيْنِ كَوضْعِ الحُروفِ نَحْوُ " مِنْ ، وَعَنْ " ، فأصْلُ "ذَا "ذَيٌّ" عَيْنُ الكلمةِ ، وَلامُهَا ياءٌ ، لأنّ سيبويه حكَى في ألفِ "ذَا" الإمَالةَ [3] ، وإذا كانت الألفُ ـ التي هِيَ [4] عَيْنُ الكلمةِ ـ ياءً وَجَبَ أن يكُونَ لامُهَا (ياءً إِذْ لاَ يَجُوزُ أَن يكُونَ لامُها) [5] وَاوًا ، إِذْ ليْسَ في كلامهم مِثْلُ " حَيَوْتُ "[6] أي : مَا عَيْنُهُ ياءٌ وَلامُهُ وَاوٌ ، فتَعيّنَ أن يكُونَ المحْذوفُ ياءً فلمّا صغّروه رَدُّوا اللاّمَ التي هِيَ المحذوفةُ ، وقُلبِت الألفُ ـ التي قبلَ ياءِ التصغيرِ ـ ياءً ؛ لئلاّ يجبَ حَذفُها لسكُونِهَا وسكُونِ ياءِ التّصغيرِ فاجْتَمعَ ثلاثُ ياءاتٍ فَحُذفت الياءُ الأولى

---

(١) في الأصل " يغير " تحريف .

(٢) (ف) " الأسماء " .

(٣) ينظر الكتاب ٤/ ١٢٥ ، وهو مذهب الأخفش أيضاً كما في الإنصاف ٢/ ٦٦٩ المسألة (٩٥) وذهب بعضهم إلى أن الأصل في (ذا) " ذوى " بفتح الواو ، لأن باب " شويت " أكثر من باب " حييت " .

(٤) (ف) " الذى هوى " .

(٥) سقط في (ف) .

(٦) ينظر الإنصاف ٢/ ٦٧٠ المسألة (٩٥) .

وَأُدغمتْ ياءُ التّصغير فى الياء الأخيرة . ولا يجوُز حَذْفُ الياءِ الأخيرةِ ؛ لأَنَّ ياء التّصغيرِ ساكنةٌ ومَا قبْلَ الألفِ لَا يكوُنُ إلاَّ متحّركاً ، ولاَ حذفُ يَاءِ التّصغير ؛ لأنّها لمعنًى فحذفُها يخِلُّ بذلك المعْنَى ، فلذلك كَانَ المحذُوفُ هُوَ (اليَاءُ) التى هِيَ عَيْنُ الكَلِمَة .

فإن قِيلَ : فلِمَ لا تكوُنُ الياءُ التى رددتَها فى التّصغير زَائدةً مُجْتَلبةً لأجْل التّصغيرِ كماَ في " مِنْ ، وَعَنْ " لو سُمِّيَ بهمَا وَصُغّرا فَقُلْنَا : " مُنَيّ ، وَعُنَيّ " ؟

قِيلَ : لاَيجوزُ ذلِكَ ؛ لأنّ الأسْماءَ المبهمَةَ قَدْ قَوِيَتْ بوصْفِهَا وَالوصْفِ بِهَا وَتثْنيتهِا وَجَمْعها ، ففَارقَتِ الحرُوفَ وقَارَبتِ التمكنَ بذَلِكَ .

وتَقولُ في تصغير " تَا " : " تيًّا " علَى مَا مضى في " ذَا " ، ولاَ يُصغّر من المؤنّث " ذِي " لئَلاَّ يلتبسَ بِـ "ذَا " الذى للمذكّرِ [1] .

وتقولُ فى [تَصْغيرِ] [2] " أُولَى " : " أُوليًّا " فهذَا لمْ تقعْ فيه ياءُ التّصغيرِ ثانيةً بل ثالثةً علَى بَابِهاَ وقلبت الألفُ الأخيرةُ ياءً ؛ لسكُونها وسكُونِ الألفِ التى هِيَ عِوَضٌ من الضّمةِ فى الأوّل ، وليست الضّمةُ فى " أُوَلَيَّا " للتّصْغيرِ بَلْ هِيَ الضّمةُ التى كانت فى المكبّرِ .

وتقولُ فى تَصْغيرِ : " أُولاءِ " الممْدودِ : " أُوَلَيَّاءِ" فَتزيدُ أَلِفَ العِوَضِ قَبْلَ الهمزَةِ وَتقْلِبُ أَلِفَ " أُولَاءِ " يَاءً [2] وتدغمُ فيها ياءَ التّصغيرِ .

وقَلْبُ الألفِ فى " أُولَى " ، وَ "أُولاءِ " ياءً وَإدْغَامُ ياءِ التّصغيرِ فيهَا يَدلُّ علَى أَنّ ألفَ " ذَا " أَوْ " تَا " هِيَ المقلُوبَةُ ياءً ثم أُدْغِمَت ياءُالتّصْغيرِ فِيهَا، وَوقُوع ياءِ التّصغيرِ فى أَوّلِ الأمْرِ ثَانِيَةً ، فَافْهَمْهُ .

---

(١) ينظر المقتضب ٢/ ٢٨٦ حيث قال المبرد :" فإن حقرت (ذه) أو (ذى) قلت : تَيًّا ، وإنما منعك أن تقول : ذَيًّا كراهة التباس المذكر بالمؤنث فقلت : تَيًّا ".

(٢) سقط من الأصل .

قـولُه :" اللَّذَيّا " يُرِيد : تَصْغِـيَر " الَّذِى " / بفـتح أوّله وَزِيادَةِ ألفٍ فِي ٢٠٧أ آخرِه عِوَضاً عن ضمٍّ أوّله وأُدْغمتْ ياءُ التَّصغير فى " ياءِ « الّذى » ، وَتقعُ فيه ياءُ التَّصْغير ثالثةً ، وَ " الَّذِى " تشاركُ أسماءَ الإشَارَةِ فى الإبْهَامِ وَالبناءِ وَلِذَلِكَ صُغِّرتْ تَصْغِيرَها ، ثُمَّ استَشْهَدَ بعدَ ذَلِكَ فى تَصْغير " ذَا " بقَولِ الشَّاعرِ :

أنّي أَبُو ذَيَّالِكِ الصّبّي (١)

فَـ " ذَيَّالِكِ " تَصْغيرُ " ذَلك " .

وتَقُولُ فى تَصْغير " الَّتي " : " اللَّتَيَّا " .

وَتَقُولُ فى (تَحْقير) (٢) " الَّذِينَ " : " اللَّذَيُّونَ " فَتحذِفُ الألفَ التى هِيَ عِوَضٌ عن ضّم أوّله ، وكَذَا تَحذفُها فى التَّثْنِيَةِ تقُولُ : " اللَّذَيَّان " لسكُونِها وسكُون علامَةِ الجمْعِ أَو التّثنيةِ ، وَأَبُو الحسَنِ يَرَى أَنَّ الصّوابَ فى جَمْعِ "الَّذى " مُصَغراً :" اللَّذَيَّوْن " بفتْحِ " اليَاءِ " الَّتِى قَبْلَ الواوِ ؛ لأنَّ الألفَ مقدّرةٌ مُرَادةٌ كَمَا فى جَمْعِ المقصُورِ (٣) . وَفِي النّصبِ وَالجرّ لاَ فَرْقَ بيْنَ لفظي التّثنيةِ وَالجَمْعِ إلاّ فَتْحُ النُّونِ وَكَسْرُها . وَأمَّا "اللّاتي" فلاَ يُحقّرعَلَى لفْظِهِ ؛ لأنّهُ(٤)جَمْعُ كَثْرةٍ فيردّ إلى الواحدِ فَيُقَالُ :" اللَّتَيَّاتُ " (٥) ، فَاْعرِفْهُ .

---

(١) نسب هذا الرجز إلى رؤبة ، انظر ديوانه ١٨٨ ، والعينى ٢/ ٢٣٢ .

(٢) فى (ف) " تصغير " .

(٣) نص على مذهب الأخفش المبرد فى المقتضب ٢/ ٢٨٩ ، وعقب عليه بقوله : " وليس هذا القول بمرضي ، لأن زيادة التثنية والجمع ملحقة " ، وانظر شرح السيرافيّ بحاشية الكتاب ٣/ ٤٨٨ ، وشرح الشافية ١/ ٢٨٨ ، وشرح ابن القواس ٢ / ١٢١٩ .

(٤) فى الأصل " لأنها " .

(٥) وفى شرح الشافية ١/ ٢٨٨ " ، وقد صغرهما الأخفش على لفظهما ، قياسا لا سماعاً ، وكان لا يبالى بالقياس فى غير المسموع فقال فى تصغير (اللاتى : اللويتا .. ، وقال فى تصغير (اللائى): اللويئا ، بفتح اللام فيهما ... "

[تصغير الثلاثي المؤنث]

وَارْدُدْ إلى المؤنثِ الثلاثي ... هـــاءً بــهِ عَلاَمَــةُ الإنَــاثِ

فَقُلْ : قُنَيْرَةٌ تُرِيدُ الْقِدرا ... وَبَعدَ هذا البَابِ ذَاكَ يُدْرَى

احْتَـرزَ بقولهِ : " المؤنّث " عن المذكّرِ ، فإنّك لَوْ سَمّيْتَ رَجُلاً " هندًا " ثُمَّ صَغّرتَهُ لَمْ تَردْ الهاءَ ، فأَمَّا قولُهُم : " أُذَيْنَةُ ، وعُيَيْنَةُ " عَلَمَيْنِ لمذكّرٍ ، فإنّهُما نُقِلاَ وسُمِّي بهِمَا المذكّر بَعْدَ التّصْغِيرِ .

وَاحْترزَ بقولهِ : " الثّلاثي " عن الرّباعّي ؛ فإنّك لَوْ صَغّرت عَقْرَباً قلتَ [1]: " عُقَيْرِبٌ " بغَيْرِ[2] هَاءٍ في التّصْغيرِ ؛ لأنّ الحرْفَ الرّابَع قَدْ قَامَ مَقَامَ الياءِ وَصَارَ عوضاً مِنْهَا ، فلم تجمَعْ بينَهُ وَبيْنَها إلاّ فيمَا شَذَّ ، وسَيأتِي إنْ شاءَ اللّهُ تَعالَى .

قولُه : " هَاءً " يعْنى تاءَ التّأنيث المنقلبةَ فى الوقْفِ [هاءً] [4] .

قولُه :" علامة الإناثِ " يعنى علامةَ التّأنيثِ ، وَينبغى أن يَزيدَ علىَ هَذا قيداً آخرَ ، ويقُولَ : فى التّصغير ، لكنّه اكتفى بالمثَالِ ، ولأنّ البَابَ للتّصغيرِ ، وَلوْ قَالَ : فى الأمرِ العَامّ لَكَانَ أَضْبَطَ ؛ لأنّ مِثل " حَرْبٍ ، وَعِرْسٍ " لاَ تردُّ إليه الهَاءُ .

وَيُفْهمُ من قوله : " وَارْدُدْ إلى المؤنّثِ الثلاثي هاءً " فى التّصغيرِ أنَّ المكبّرَ مؤنّثٌ وَلاَ عَلاَمةَ فيه للتّأنيثِ .

---

(١) فى الأصل " فقلت " .

(٢) (ف) " بعد " .

(٣) سقط من الأصل .

قولُهُ : " قُدَيْرَةُ تُرِيدُ القِدْرَا " يعْنى تُرِيد بقولِكَ " قُدَيْرَةٌ " بالتَّاءِ مُصَغَّرَ "القِدْرِ" الّتى بغَيْرِ تاءٍ [1] ، وَالدّليلُ على أَنَّ القِدْرَ مؤنثةٌ قولُ الشّاعرِ :

إِذَا رَدَّ عَافى الْقِدْرِ مَنْ يَسْتَعِيرُهَا [2]

فالمُضْمَرُ في " يَسْتَعِيرُهَا " مؤنثٌ ، وَهُوَ عائِدٌ إلى " القِدْرِ " .

وَإنّما وَجَبَ رَدُّ العلاَمةِ فى التّصغير ؛ لأنّ التّصغيرَ على خلاَفِ الأصْلِ [وَتقديرُ العلامَةِ أَيضًا عَلَى خِلافِ الأصْلِ] [3] ، فَلَوْ (لَمْ تُرَدّ) [4] العلاَمةُ فى التَّصغيرِ لَزِمَ مُخالفةُ الأصْلِ من جهةِ التّصغير وَمِن جهةِ التّقديرِ ، هذَا أَجْوَدُ من تعليلهم بأَنَّ التَّصْغِيرَ بمنزلَةِ الصِّفَةِ ، وَيجبُ إلحَاقُ الهاءِ فى صِفَةِ المؤنّثِ فتَجبُ فى التّصْغيرِ ؛ لأنّ هَذَا لازمٌ لهم فى الرّباعّي ، فَأَمَّا عَلَىَ قولنا: تقديرُ الهَاءِ عَلَى خلاَفِ الأصْلِ فلمْ يلزمْنا ذلكَ ؛لأنَّ الهاءَ [5] فى الرّباعّي غَيرُ مُقدّرة لاَ في المكبّرِ منْهُ وَلاَ فِي [6] المُصَغّرِ. [وَقِيلَ] [7] لِأَنّ هَذا الاسْمَ موضَوعٌ للمؤنّثِ ،

---

(١) ينظر الصحاح فى (قدر) حيث قال الجوهرى : " والقدر تؤنث ، وتصغيرها قدير بلا هاء ، على غير قياس " ، فعلى هذا لا يصلح للتمثيل .

(٢) هذا عجز بيت متنازع فى نسبته ينظر تحقيق ذلك فى حاشية المفضليات ١٧٦ حيث نسب إلى عوف ابن الأحوص ، وصدره :

فلا تسألينى واسألى عن خليقتى

وهو فى ديوان الأعشى ٢٧١ ، وشرح الحماسة للمرزوقى ١٧٩٦ .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) فى (ف) " لم يردوا " .

(٥) فى الأصل " هذا " تحريف .

(٦) " سقط من الأصل .

(٧) زيادة من (ف) .

وَلَمْ يَنُبْ فِيهِ شَيْءٌ مَنابَ حرْفِ التَّأنيثِ ، فَلَوْ لَمْ تظهرْ علامَةُ التَّأنيثِ فى مُصغَّرِهِ لَمْ يَثْبتْ لهُ من التَّأنيثِ شَيءٌ .

قَولُه :

وَبعْدَ هذَا البَابِ ذَاك يُدْرَى

يَعْنِى المؤنّثَ بغيْرِ علاَمةٍ ؛ لأنّه قَدْ ذَكَرَهُ مُسْتَوفًى بعْدَ / بَابِ التّصْغيرِ .   ٢٠٧ب

[باب التذكير والتأنيث]

القَوْلُ فى التَّأنيثِ وَالتَّذكِيرِ   تَذْكِيرُ الاسمِ الأصْلُ كَالتَّنْكِيرِ

التّذكِيرُ وَالتّأنيثُ مَعْنَيَانِ يُوصَفُ بهما [1] الأسماءُ دُونَ الأفعَالِ وَالحرُوفِ ، وَدُخولُه فى الفعلِ لتَأنيثِ الاسمِ ، وَإذَا كَانَا من المعَاني وَجَبَ أن يكون بإزائهما لفظٌ يدلُّ عليهما كسَائرِ المعَاني ، لكن لا حاجةَ للتّذكير إلى[2] علامَةٍ ؛ لكَونِه أَصْلاً ، وَلمَّا كاَن التَّأنيثُ فَرْعاً احتَاجَ إِلَى علامَةٍ ، وَلِذَلِكَ كَانَ عِلّةً[3] فى مَنْعِ الصَّرْفِ ، وَلِذَلكَ إذا نَظَرْتَ إِلَى شَبَحٍ لائحٍ من بُعْدٍ لَمْ تَدْرِ مَا هُوَ فتقُولُ : ماَ هَذا [الشَّيءُ] ؟[4] ولاَ تقولُ : مَا هَذهِ ؟ فَجرّدْتَ السّؤالَ للتّذْكيرِ حَتّى يَتحقّقَ الفرْقُ فتَؤنّث إِنْ كَانَ المسئُولُ عَنْهُ مؤنّثًا ، قَالُوا : وَلأنّ لَفْظَةَ " شَيْءٍ " تَقعُ علَى المذكّرِ وَالمؤنّثِ ، وَهِيَ صَحيحَةٌ ، ويَصْدُقُ [5] هذَا الاسْمُ علَى جَمِيعِ مَا يَصِحُّ أن يُعْلَمَ وَيُخْبَرَ بِه ، فَهذَا مَعْنَى قولِه : " تذكيرُ الاسْمِ الأصْلُ " فلذلك لم يَفْتقِرْ إلى علامةٍ ، كمَا أَنَّ التّنكيرَ لمّا كاَن أَصْلاً للتّعريفِ وَسابِقًا عليه لم يَحْتجْ إلى عَلامةٍ ، وَبابُ التّذكير وَالتّأنيثِ أَصْلٌ كبيرٌ ، وَقدْ صُنِّفَ فيه كتُبٌ مُفْرَدةٌ[6]

---

(١) فى الأصل " بها " .
(٢) (ف) " فى " .
(٣) فى الأصل " عليه " .
(٤) تكملة يلتئم بها الكلام ، وهى فى التحفة الشافية لوحة ١٣٣ .
(٥) (ف) " ويصح " .
(٦) (ف) " متفرقة " .

مقصُورةٌ عليه (١) ؛ لأنّ الغالبَ عليه الُّلغةُ وفيهِ مَا يُؤَخذُ قياسًا؛لاسْتِمْرارِه ، فأمَّا قولُهم : " قَامتْ وَقعدَتْ " فَالتّاءُ لتَأنيثِ الفَاعِلِ (٢) .

فَإن قِيلَ : فكيفَ جازَ أن يكُونَ المعْنَى فى شئٍ وعلاَمَتُهُ فى غَيْرِه ؟ .

قيلَ : إنّما جَازَ ذلك لأنّ الفعلَ قد جُعلَ مع الفاعل كالشَّيءِ الوَاحِدِ ، لعدم استغنائه عن الفَاعِلِ ، ولذلك سكَنتْ هذه التّاءُ لاتصالها بالفعل كجزءٍ منه ، لِئَلاَّ تجتمَعَ أربعُ متحرّكَاتٍ ، كمَا إذَا اتّصلَ ضميرُ الفَاعِل بالفعلِ سكَّنُوا آخرَ الفعلِ لئلاّ تجتمع أربعُ متحركاتٍ إذْ ليْسَ فى كلاَمهِم كَلِمَةٌ يتوالى فيها أربعُ متحركاتٍ من غير أن يَتَخللَّهَا ساكنٌ إمّا لَفظًا أَوْ تقديراً ، فلولاَ أنَّ الفاعلَ أشدُّ اتّصَالاً بالفعلِ من تاءِ التّأنيث بالاسمِ نحو " سَمَكةٍ ، وَحلَمةٍ " لَمَا لزِمَ تسكينُ لامِ الفعلِ ، ولِذلك قَلَّ وجُودُهَا فى الحْرفِ ؛ لأنّ مرتبةَ الحْرفِ من الفعلِ مرتبةُ الفعلِ من الاسمِ ، قَالَ ابنُ جنّي (٣) : التَّأنيثُ مَعْنًى وَالأفعَالُ أَحْداثٌ ، وَالأحْدَاثُ لاَ تحلّها المعَانى ـ يعني بالأحْدَاثِ الأعْرَاضَ ـ قَالَ : فإن قُلْتَ : " ضَرَبْتُ ضَرْباً شَديداً " فتصفُ الضّربَ الذى هُو الحدَثُ بالشدّةِ وَهُوَ حدثٌ وَالشدّةُ مَعْنًى فقد حلّتِ المعَاني فى الأحْدَاثِ ، قَالَ : لَيسَ بشئٍ ؛ لأنّك فى الحَقِيقَةِ إنَّما تُخْبِرُ أنَّ هَذَا االضّربَ وَقعَ فى وجهٍ دُونَ وَجْهٍ ، لاَ أَنَّ الشّدةَ قد حلّته علَى الحقيقَةِ ، فأمّا " ضَرْبَةٌ ، وَضَرْبٌ " فمثلُ " تَمْرَةٍ وتَمْرٍ " فالتّاءُ لِتَخْليصِ الوَاحدِ لاَ لِلتّأنيثِ .

وَقِيلَ : هُوَ تَأنيثٌ لَفْظِيٌّ كغُرْفَةٍ ، وَظُلْمَةٍ (٤) .

---

(١) وذلك نحو المذكر والمؤنث للمبرد ، والمذكر والمؤنث للأنبارى ، وهما مطبوعان ومشهوران بين طلاب العربية ، وغيرهما كثير .

(٢) (ف) " الفعل " تحريف ، وانظر ابن يعيش ٨٩/٥

(٣) لم أعثر على هذا النص فى كتبه التى بين يدى .

(٤) انظر التكملة لأبي علي ٨٦ .

« بيان المؤنث الحقيقى وغير الحقيقى »

ثُمَّ المُؤَنَّثُ الذي نُورِدُهُ   إمَّا حَقِيقِيٌّ وإمَّا ضِدُّهُ

المؤنّثُ على ضربين : حقيقيّ وَغيرُ حقيقيّ ، فالحقيقيُّ ما كَان من الحيَوانِ له فَرْجٌ بإزائه ذَكرٌ ، وَقيل : مَا كَان لهُ نَسْلٌ .

قولهُ : " وَإمّا ضِدُّهُ " : يُرِيدُ ضِدَّ الحقيقيّ ، وَهُو مَا ليَس بحقيقيّ ، فالأوَّلُ "كامْرأَة ٍ، وَعَنَاقٍ [١] ، وَنَاقةٍ " ، وَالثانى وَهوُ غيرُ الحقيقيّ نحو " غُرْفةٍ ، وَظُلْمَةٍ وَدَارٍ " .

غيرُ [٢] الحقيقيّ عَلَىَ نَوْعَيْنِ   نَوعٌ بِلاَ علاَمةٍ كَالْعَيْنِ

/لمّا كَانَ المؤنّثُ غَيرُ الحقيقيّ يَنْقَسِمُ إِلَى نَوعينِ :أحدُهُما بعلامةٍ ، وَالآخرُ ٢٠٨أ بغَيرِ علامة [ذكرَ نَوْعَيْهِ ، ثُمَّ] [٣] بدأَ بِمَا لاَ عَلاَمَةَ فيه ظاهرةٌ لإشْكالِهِ .

وَقولهُ : " بِلاَ علاَمةٍ " يعْنى ظاهرةً فى الَّلفْظ لكن [٤] لهُ علامةٌ مقدّرةٌ فى النّيّةِ ، وَلذلك تظهُر فى التّصغيرِ ، وهُوَ مُشْكِلٌ لِعُدُولهم بهِ عَنِ الأصْلِ الذى هُو التّذكيرُ ، ويُعْرفُ هذَا النّوعُ بُطرُقٍ :

أَحدُها : عودُ الضّميرِ إليْهِ مُؤنّثاً كمَا فِى الحَديثِ :" عَيْنٌ بَكَتْ مِنْ خَشْيَةِ اللّهِ ، وَعَيْنٌ بَاتَتْ تَحْرُسُ فِي سَبِيلِ اللّهِ " [٥] .

---

(١) العناق : الأنثى من أولاد المعز .

(٢) (ف) " ضد " .

(٣) سقط فى الأصل .

(٤) فى الأصل " لا " تحريف .

(٥) روى هذا الحديث فى سنن الترمذى عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : " سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " عينان لا تمسهما النار: عين بكت من خشية الله ... "الحديث . ينظر سنن الترمذي ٩٦/٣ (باب ما جاء في فضل الحرس في سبيل الله) .

الثاني : " وَصفُها بالمؤنّث نحُو " عَيْنٌ حَسَنَةٌ ، وَعيْنٌ نجْلاءُ " .

الثالث : الإشَارَةُ نحو : هَذه عَيْنٌ .

الرابع : الإخبَار نحو " عينُ زَيدٍ حَسَنَةٌ " .

الخامسُ : إسقاطُ (التّاءِ) من عَدَده نَحو : ثَلاثُ أَعْيُنٍ .

السّادسُ : التصغيرُ نحو " عُيَيْنَةٌ " .

السّابعُ : جَمْعُه عَلى " أَفْعُلٍ " [١] فيمَا كَانَ ثَالثُ مفْرَده مَدّةً [٢]نحو "عُقَابٍ وأَعْقُبٍ " .

وَعُنُقٍ ، وَفَخِذٍ ، وَالأُذْنِ وَالرِّجْلِ وَالْعقَبِ ثُمَّ السِّنِّ

الُعنُقُ : بضمّ الثّاني ـ وَهُوَ النُّونُ ـ مُؤنّثةٌ ، وَبِسُكونِ النُّونِ مُذَكَّرٌ [٣] ، وَيُقالُ فى تحقيرِهَا : " عُنَيْقَةٌ " .

قولهُ : "وَفَخِذٌ " هِيَ مؤنثةٌ بدليل قولهم : " فُخَيْذَةٌ " ، وَفيهَا أَربعُ لغَاتٍ :[٤].

أَحَدُها : بكسر الخاءِ مَع فتحِ الفاءِ .

الثانية : بكسر الفاءِ مَع الخاءِ .

الثالثة : إسكَانُ الخاءِ وفتحُ الفاءِ .

الرابعة : بكسر الفاء مع إسكان الخاء .

قولُهُ : " وَالأُذْنُ " فيها لغُتانِ ضمّ الذّالِ ، وَإسكانُها ، قَالَ اللّهُ تَعَالى : ﴿ وَتَعِيَهَا أُذُنٌ وَاعِيَةٌ ﴾ [٥] ، وَتقُولُ فى تصغيرِها : " أُذَيْنَةٌ " .

---

(١) (ف) " أفعله " تحريف .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) ينظر اللسان فى "عنق" ، والبلغة فى الفرق بين المذكر والمؤنث ٧٢ ، والمخصص ١٧ / ١١ ، ١٢ .

(٤) ينظر اللسان فى "فخذ" حيث لم ترد فيه اللغة الثانية وهى بكسر الفاء مع الخاء.

(٥) سورة الحاقة ١٢.

. قَوْلُه : " وَالرِّجْلُ " هي مؤنثةٌ ، قَالَ الشَّاعرُ : "

وَكُنْتُ كذِي رِجْلَيْنِ رِجْلٍ صَحِيحَةٍ وَرِجْلٍ رَمَى فِيهَا الزَّمانُ فَشَلَّتِ[1]

فَوصَفَها بالمؤنَّثِ بقوله : " صَحِيحَةٌ " ، وَأعادَ عليها الضَّميرَ مؤنثاً بقوله: " رَمَى فيها الزَّمانُ " .

و" الْعَقِبُ [2] مُؤَنَّثةٌ ، تقولُ في تَصْغيرِهَا : " عُقَيْبَةٌ " ، قَالوا : مَا دَمِيَتْ لَهاَ عَقْبٌ [3] ، بِإِلْحَاقِ التَّاءِ في فِعْلِهَا ، وَتَسْكِينِ قَافِهَا[4] .

وَ" السِّنُّ "مُؤَنَّثةٌ "، وَهِيَ واحِدةُ الأسْنَانِ يقُالُ : " كَبُرَتْ [5] سِنُّ زيدٍ " ، وتَقُولُ في تَصْغيرِهَا : " سُنَيْنَةٌ " .

وَالْيَدِ ، وَالْيَمِينِ ثمّ الإِصبَعِ والقَتْبِ ثُمّ الكِرْشِ ثُمّ الضِّلَعِ

اليَدُ : مؤنثةٌ قَالَ اللّهُ تعالى : ﴿ وَاضْمُمْ يَدكَ إِلى جَنَاحِك تَخْرُجْ بَيْضَاءَ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ ﴾ [6] فَأَنَّثَ الضَّميرَ العَائِدَ عليهَا ، وَأَنَّثَ الحَالَ عنْهَا فقَالَ : (بيْضَاء) .

وَاليَمِينُ : مؤنثةٌ تقُولُ : " هَذهِ يمِينُ زَيدٍ " ولأنهَّا يَدٌ ، والْيَدُ مُؤَنَّثةٌ ، وَيدخُلُ عليهَا ألفُ التأنيثِ فَيُقَالُ (اليُمْنَى) ، وَكَذَا " اليَمِينُ " من الحَلِفِ .

---

(١) البيت لكثير عزة وهو فى ديوانه ٩٩ ، والكتاب ٤٣٣/١، والمقتضب ٢٩٠/٤ ، والعينى ٢٠٤/٤.

(٢) العقب : مؤخر القدم.

(٣) قال الشريشى فى شرحه على ألفيه ابن معطى ٩٢/٢ " يقال فى المرأة التى لم تحض : مادميت لها عقب" .

(٤) فى (ف) "ثائها" تحريف.

(٥) فى (ف) "كسرت".

(٦) سورة طه ٢٢.

وَالإِصْبَعُ : مؤنثةٌ تقولُ : [ذَهَبَتْ [1]] بعْضُ أَصابعِهِ ، وَفِيهَا سَبْعُ لغاتٍ[2]: إِذَا كَسَرْتَ [الهَمْزَةَ جازَ في][3] الْبَاءِ ، الإِتْباعُ ، وَفَتحُهَا [4] ، وَإِذَا فتَحْتَ الهمزَةَ جَازَ فى الْبَاءِ ثَلاثةُ أَوْجُهٍ : الفَتحُ وَالكسرُ وَالضَّم ، وَإِذا ضَمَمْتَ الهَمزَة فتَحْتَ الْبَاءَ ، وَجَازَ ضَمُّهَا للإتْباعِ ، وَسُمِعَ فيها " إِصْبُعٌ " بضّم الْبَاءِ وَكَسْرِ الهمْزَة .

وَالقِتْبُ ـ المِعىَ ـ [مُؤَنَّثةٌ] [5] وَقالُوا فى تَصْغيرِهَا: " قُتَيْبَةٌ " وَبهِ سُمِّىَ " ابْنُ قُتَيبَةَ " .

وَالْكَرِشُ : مُؤَنثةٌ يُقَالُ : هِيَ الْكَرِشُ [6] ، وَقالُوا: "عَلَيْهِ كَرِشٌ مَنْثُورَةٌ "[7] إِذَا كنَوا عَن كَثْرةِ الْعَيالِ ، فَوَصفُوهَا بالمؤنَّثِ .

٢٠٨ب

وَالضِّلَعُ : مُؤنّثةٌ قَالَ [8]: هِىَ الضِّلَعُ العَوْجَاءُ ، فَوَصَفَها بالمؤنَّثِ ، وَفِي الحديث : " خُلِقَتِ المَرْأَةُ مِنْ ضِلَعٍ عَوْجاءَ "[9] ، وَيجُوزُ فِيهَا تَسكِينُ اللاَّمِ [10] .

---

(١) تكملة يوجبها السياق ، ومكانها بياض في الأصل .

(٢) ينظر اللسان فى " صبع " .

(٣) إضافة يوجبها السياق ، ويدل عليها أسلوبه .

(٤) فتحها طلباً للخفة .

(٥) تكملة يدل عليها أسلوبه المتقدم ، أما القَتْبُ ـ الرحل الذي يوضع على سنام البعير ـ فيذكر ويؤنث .

انظر الصحاح واللسان فى (قتب) ، والبلغة ٦٩ .

(٦) أى الإخبار بها عن المؤنث دليل تأنيثها .

(٧) ينظر الأساس والقاموس فى (كرش) ، وهي لكل مُجْتَرٍ كالمعدة من الإنسان .

(٨) هكذا فى النسختين ، والأنسب " قالوا .... فوصفوها بالمؤنث " .

(٩) الحديث ورد بلفظ الشارح فى المذكر والمؤنث للفراء ٧٨ ، والمذكر والمؤنث للأنبارى ٢٨٥ ، وورد فى صحيحي البخارى ومسلم ومسند الإمام أحمد بن حنبل بروايات آخر .

(١٠) ينظر اللسان والتاج فى " ضلع " .

وَالسَّاقِ وَالقَدمِ ثُمَّ العَضُدِ وأَلْكَفُّ وَالشِّمالِ ثُمَّ الكَبِدِ

دَلِيلُ تأنيث " السَّاقِ " قولُهُ تَعالىَ : ﴿وَالْتَفَّتِ السَّاقُ بِالسَّاقِ﴾ (١) فأدخل التَّاءَ عَلَىَ الفعلِ المسْنَدِ إِليَها .

وكذلك " القَدَمُ" لقوله تعالى : ﴿ فَتَزِلَّ قَدَمٌ بَعْدَ ثُبُوتِهاَ ﴾ (٢).

وَكَذا " العَضُدُ " أنشد سيبويه :

أَبنِي لُبَيْنَى لَسْتُم بِيَدٍ إلاَّ يداً لَيْسَتْ لَهاَ عَضُدُ (٣)

فَـ " عَضُدُ " اسمُ " لَيْسَ " وَأَلْحقَ التَّاء بِـ " لَيْسَ " لتأنيث اسمِهَا .

وأمّا " الكَفُّ " فمؤنثةٌ ، قَالَ الشَّاعرُ :

وَكَفُّ مكَارِمٍ خَضِلٌ نَداهَا (٤)

فَأَعَادَ عليَها الضّميرَ مؤنّثاً ، وَأَمَّا قَولُ الأَعْشَى :

أَرَى رَجُلاً مِنْهُمْ أسِيفاً كَأَنَّمَا يَضُمُّ إلى كَشْحَيْهِ كَفّاً مُخَضَّباَ (٥)

[فَـ] قَالُوا : " مُخَضَّبُ " " نَعْتُ " لِـ " رَجُلٍ " أَيْ : أَرَى رَجُلاً مُخَضَّباً كَأَنَّما يَضُمُّ إلى كَشْحَيْهِ كَفّاً ، وَيجُوز أَن يكُونَ ذكَّرَهُ حَمْلاً علىَ " العُضْوِ " (٦) .

---

(١) سورة القيامة ٢٩ .

(٢) سورة النحل ٩٤.

(٣) ينسب البيت إلى أوس بن حجر وهو فى ديوانه ٢١ ،ونسب إلى طرفة بن العبد .
ينظر الكتاب ٢/ ٣١٧ ، والمقتضب ٤/ ٤٢١ ، وابن يعيش ٢/ ٩٠ .

(٤) هذا عجز بيت لبشر بن أبى خازم ، وصدره :
له كفَّانِ كفٌّ كفُّ ضَرٍ
ينظر ديوانه ٢٢٣ ، وفيه " وكف فواضل " ، واللسان (كفف) .

(٥) البيت فى ديوانه ١١٥ ، ومجالس ثعلب ١/ ٣٨ ، والمخصص ١٦/ ١٨٧ .
والأسيف : الغضبان ، والكشحان : ما بين الخاصرة والضلوع ، ومخضباً : ملوناً .

(٦) قال ابن القواس فى شرحه ١٢٢٩ : « وقيل : هو حال إمَّا من الضمير فى (يضم) ، أو من الضمير فى (كشحيه) » والقائل أبو على الفارسى كما فى التكملة ١٣٥ ، وزاد " لأنهما " فى المعنى لرجلٍ المنكور " .

وَأَمَّا " الشِّمالُ " فمؤنثةٌ لقولهم فى جَمْعِهَا : " أَشْمُلٌ " [١] كَما قالُوا : "عُقَابٌ" وَأَعْقُبٌ " ، وَ« أَفْعُلٌ » قَالُوا : إنّه مُخْتص بمُؤَنّث مَا ثالِثُهُ حَرْفُ مدٍّ ؛ ولأنهَّا " يدٌ " فِي الْمَعْنَى .

وَدَليلُ تأنيث " الكَبْدِ " قَوْلُهُ عَليه السَّلامُ : "عَلَى كُلِّ كَبِدٍ حَرَّى أَجْرٌ" [٢] فَوَصَفَهاَ بِمَا فيه [٣] التَّأنيثُ .

وَمِنْ سِوَى الأعْضَاءِ عَيْنٌ وَيَدُ وَالأُذْنُ والرِّجْلُ وسَاقٌ تُخْضَدُ

قَوْلُهُ : "وَمِنْ سِوَى الأعضاءِ عينٌ" [يُرِيدُ] [٤] المؤنّثَ مِنْ غَيرِ الأَعْضَاءِ، أَيْ : مِنْ غَيْرِ الحَيَوانِ – [٥] ، فَـ " عَيْنُ المَاءِ " مُؤَنثةٌ قَالَ اللّهُ تَعَالى : ﴿ فِيهَا عَيْنٌ جَارِيَةٌ ﴾[٦] ، وكَذلكَ " عَيْنُ السَّحَابِ ، وعَيْنُ الرُّكْبَةِ " [٧] ، وكَذلكَ " عَيْنُ الذَّهَبِ ، وعَيْنُ المِيزَانِ " .

وَ " الْيَدُ " بمعْنَى النّعمةِ مُؤَنّثةٌ ، يقالُ : " لَهُ عِنْدِي يَدٌ مَشْكُورَةٌ " ، ويُقَالُ فى تُصْغيرِهَا : "يُدَيّةٌ " .

وَأُذُنُ الدلْوِ وَالْكُوزِ مُؤَنّثةٌ ، أَنْشَدَ أَبُو زيدٍ فى وَصْفِ دَلْوٍ :

---

(١) سقط فى (ف) .

(٢) ورد الحديث فى صحيح البخارى – كتاب المساقاة ٣/ ٧٧ بلفظ " فى كل كبد رطبة أجر " ، وفى كتاب المظالم ١٠٣ بلفظ " فى كل ذات كبد رطبة أجر " ، وانظر مسند الإمام أحمد ٢/ ٢٢٢ ، ٣٧٥ ، ٥١٧ ، وكبد حرى : شديدة العطش .

(٣) بعد كلمة " فيه " جاء فى الأصل لفظة " من " ، والواجب إسقاطها .

(٤) تكملة يوجبها سياق الكلام .

(٥) وهو ما يسمى بالمؤنث غير الحقيقى .

(٦) سورة الغاشية ١٢.

(٧) عين الركبة : نقرة فى مُقَدَّمها ، ولكل ركبة عينان ،وهما نقرتان فى مقدمها عند الساق : ينظر اللسان فى (عين) .

لهَاَ عِنَاجَانِ وَستٌّ آذَانْ (١)

فَحَذْفُ " التَّاء " مِنْ عَددِهَا دَلِيلُ علَى تأْنيثِهاَ .

وَأمَّا " الرِّجْلُ " فِي غَيْرِ الجَارِحَةِ فَهِيَ القِطْعَةُ من الجَرَادِ يُقالُ : رِجْلٌ مِن جَرَادٍ ، وَرِجلُ مِن دَبىً "(٢) ؛ لِأَنهَّا بِمَعنَى قِطْعَةٍ مِنْهُ .

وَالسَّاقُ من الشَّجَرِ مُؤَنثةٌ ؛ لأَنَّها عَلَيْها يَقُومُ النبَّاتُ كمَا يقُومُ الإِنسانُ عَلَى سَاقِهِ .

وَمعْنَى " تُخْضَدُ " تُقْطَعُ ، قَالَ اللَّهُ تَعالَى: ﴿ فِي سِدْرٍ مَخْضُودٍ ﴾(٣) ، وَالْخَضْدُ : قَطْعُ الشَّجَرِ (٤) .

وَالدَّارُ وَالعَرُوضُ وَالصَّعُودُ وَسَقَرُ جَهَنَّمَ وَالـنُّوْدُ

أَمَّا تأنيثُ (الدَّارِ) فَظَاهِرٌ لِقولهم (٥) : " أَقْوَتِ الدَّارُ وَخَلَتْ " ، وَالدَّارُ : المَسْكَنُ ، وَالدَّارُ - أَيْضاً - البَلَدُ ، قالَ سيبويه : " هَذِهِ الدَّارُ نَعْمَتِ الْبَلَدُ " (٦) (فَأَشَارَ) (٧) إِلَيْهَا باسْمٍ لاَ يُشَارُ بِهِ إِلاَّ إِلَى مُؤَنَّثٍ .

---

(١) أنشد هذا البيت أبو زيد الأنصارى فى نوادره ولم ينسبه وقبله :

لا دلو إلا مثل دلو أهبان

ينظر نوادر أبى زيد ١٢٩ (طبع بيروت) ، والتكملة ١٣٣ ، والمخصص ١٦/ ١٨٦ ، وفى الأصل " لها عينان " تحريف .

العناج فى الدلو العظيمة : حبل أو بطان يشد فى أسفلها ، ثم يشد إلى العراقى فيكون عوناً لها وللوذم ، فإذا انقطعت الأوذام أمسكها العناج ، أما إذا كانت الدلو خفيفة فعناجها خيط يشد فى إحدى آذانها إلى العرقوة . عن الصحاح « عنج » .

(٢) الدبى : الجراد قبل أن يطير الواحدة دباة .

(٣) سورة الواقعة ٢٨ .

(٤) ينظر اللسان والتاج فى " خضد " .

(٥) فى الأصل " لقوله " .

(٦) ينظر الكتاب ٢/ ١٧٩ ، فقد رواه سيبويه عن العرب .

(٧) فى الأصل " فأشاروا " .

وَالعَرُوضُ : النَّاحِيَةُ ، وَعرُوضُ الشِّعْرِ مؤنثةٌ " ، قَالَ الشَّاعرُ :

لِكُلِّ أُنَاسٍ مِنْ مَعَدٍّ عِمَارَةٍ عَرُوضٌ إِليهَا يَلْجَؤُونَ وَجَانِبُ [1]

فَالهاءُ فى " إِليها " ، ضميرُ " عُرُوضٍ " وَهِيَ ضَمِيرُ المؤنّثِ .

وَالصَّعُودُ : مؤنّثٌ ، وَهِيَ الأَرْضُ التَّي يُصْعَدُ فِيهَا لِارْتِفَاعِهَا ، قَالُوا : " صَعُودٌ مُنْكَرَةٌ " [2]، فوَصفُوهَا بِمَا فيهِ " التَّاءُ " .

وَأَمَّا " سَقَرُ " فمؤنّثٌ / لعَدَمِ صَرْفِهَا مَعْرِفَةً ، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى فى ٢٠٩أ وَصْفِهَا : ﴿ لاَ تُبْقِي وَلاَ تَذَرُ لَوَّاحَةٌ لِلْبَشَرِ ﴾[3]

وَأَمَّا " جَهَنَّمُ " فمؤنثٌ قَالَ اللّه تَعَالَى : ﴿ هَذِهِ جَهَنَّمُ التَّى يُكَذِّبُ بِهَا الْمُجْرِمُونَ ﴾ [4] ، فَأَشَارَ إِلَيهَا بِالمؤنّثِ ، وَوَصَفَهَا بِقَولِهِ (التَّي) وَهُوَ[5] مؤنّثٌ ، وَأَعَادَ الضّميرَ إِلَيْهَا مُؤَنّثًا وَهُوَ قولُهُ : (بِهَا) .

وَقِيلَ : هِيَ مَأْخُوذَةٌ مِنَ " الْجِهِنَّامِ " وَهِيَ : الْبِئْرُ البعيدةُ الْقَعْرِ [6] .

وأَمّا الذَوْدُ فمُؤَنّثٌ ، وَهِيَ الإِبلُ مِنَ الثَّلاثِ إِلَى العَشْرِ [7] ، قَالَ الرَّاجِزُ :

---

(١) هذا البيت للأخنس بن شهاب التغلبى

ينظر المفضليات ٢٠٤ ، وإصلاح المنطق ٣٥٩ ، والتكملة ١٤٢ ، واللسان والتاج فى (عرض ، وعمر) ، والمخصص ١٢/ ٥٨ ، وفي (ف) حاشية تقول : " العمارة : الحى العظيم ، و " عمارة " مجرورة نعت لكل ، وإن شئت جعلته وصفاً لأناس ، وعروض مبتدأ « لكل أناس »، خبره» .

(٢) قال الفراء فى المذكر والمؤنث ٨٥ : " يُقَالُ : وَقَعوا في صَعُودٍ مُنكَرَةٍ » .

(٣) سورة المدثر ٢٨ ، ٢٩ .

(٤) سورة الرحمن ٤٣ .

(٥) (ف) " وهى " .

(٦) ينظر اللسان والتاج فى " جهنم " .

(٧) وقيل غير ذلك ينظر اللسان فى (ذود) .

إِنِّي وَإِنْ يُسَقْ إِلَيَّ الْمَهْرُ   أَلْفٌ ؛ وَعَبْدَانِ وَذَوْدٌ عَشْرُ[1] :

فَأَسْقَطَ التَّاءَ من عَدَدِهَا وَذَلِكَ دليلُ تأنيثِهَا ، ولم تَلْحَقَ التَّاءُ في تَحْقِيرِهَا[2] .

وَالْخَيْلِ وَالغَنَمُ وَالْجَزُورُ   وَالْكَأْسُ وَالْقَلُوصُ وَالْحَدُورِ

الْخَيْلُ : اسمُ جِنْسٍ وَهِيَ مؤنثةٌ قَالَ اللّهُ تَعَالى: ﴿وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ﴾[3] فَوَصَفَهَا بمَا فِيهِ " التَّاءُ "، وَاشْتِقَاقُ اسْمِهَا مِنَ الْخُيَلاءِ ؛ لأَنَّ[4] فِيهَا مَرَحاً وَنَشَاطاً " .

وَالْغَنَمُ : مُؤَنَّثَةٌ وهِيَ اسمُ للضَّأْنِ وَالْمَعَزِ ، قَالَ الشاعرُ :

وَإِذْ أَنْتُمُ لَيْسَتْ لَكُمْ غَنَمَانِ[5]

فَأَلْحَق تَاءَ التَّأنيثِ بِـ " لَيْسَ " وذَلَكَ دَلِيلٌ عَلَى تأنيثِ اسْمِهَا ، وَهِيَ مُشْتَقَّةٌ؛ من الغنيمَةِ ، وَالْغُنْمِ ؛ لِكَثْرَةِ[6] نَفْعِهَا .

---

(١) جاء بهامش (ف) حاشية تقول : " قائله عَقيل بنُ علَّفه ، وكان رجلاً غيوراً ، روى أبو عمرو بن العلاء قال : حمل عقيل ابنة له وقال هذا الرجز " .

ولم أعثر على هذه النسبة عند غير المحشى ، أما عقيل بن علفة المرى فشاعر مجيد مقل ، من شعراء الدولة الأموية ،وله أخبار طويلة فى الأغانى ١٢ / ٢٥٤ ، والخزانة ٤/ ٤٨١ .

وفى (ف) " إنى وإن سيق ... " والبيت فى ليس فى كلام العرب ٣٠٧ غير منسوب .

(٢) قال الفراء فى المذكر والمؤنث ٨٧ " وتصغيرها " ذويد " بغير هاء ، لأنه فى الأصل مصدر " .

(٣) سورة آل عمران ١٤ .

(٤) فى الأصل " ولأن " .

(٥) هذا عجز بيت قائله عميرة بن جُعل ، وهو شاعر جاهلى ، وصدره :

وإذ لهم ذَوْدٌ عِجَافٌ وصِبيةٌ

ينظر المفضليات ٢٦٠ ، وشرح المفضليات للتبريزى ٢/ ٩٣٦ .

(٦) فى الأصل " الكثرة " .

وَالْجَزُورُ : مؤنَّـثةٌ لـقولهم : " عَشْرُ جُزُرٍ " (١) بحذْفِ التَّـاءِ مِـنْ عددِهَا ، وسُمّيت جَزُوراً ؛ لِأنهَّا تُجْزَرُ أَيْ : تُقْطَعُ أَعْضَاؤُهَا (٢) .

وَأَمَّا " الْكَأْسُ " فمُؤنَّثَةٌ قَال الشَّاعِرُ :

وَكَانَ الْكَأْسُ مَجْرَاها اليَمِينَا (٣)

فَأعَادَ الضّميرَ إليْهَا مُؤنّثاً (٤) ، قالُوا : لاَ تُسَمَّى كَأْساً إلاَّ إذَا كَانَ فِيهَا شَرابٌ،فَإِذَا كَانتْ فَارِغَةً فَهِيَ قَدَحٌ (٥) .

وأمَّا " الْقَلُوصُ " فمؤنّثٌ قَالَ الشاعرُ :

حنّتْ قَلُوصى حِينَ لاَحِينَ مَحَنّْ (٦)

فَتأنيثُ فعْلها دَليلٌ علىَ تأنيثها ، وَهِيَ الْفَتِيَّةُ مِنَ الإبلِ (٧) .

وأمَّا الحَدُورُ : فمؤنّثٌ ، وهِيَ عَكْسُ " الصّعُود " وَهِيَ (٨) ما يُنْحَدَرُ فِيهَا

---

(١) فى النسختين " جزور " .

(٢) ينظر اللسان والتاج فى (جزر) .

(٣) هذا عجز بيت من معلقة عمرو بن كلثوم ، وبعضهم ينسبه إلى عمرو بن عدى اللخمى ، وصدره :

صددت الكأس عنا أمَّ عمرو

ينظر : شرح القصائد المشهورات الموسومة بالمعلقات لابن النحاس ٢/ ٩١ ،والكتاب ١/ ٢٢٢ ، والخزانة ٣/ ١٨٠ ، والدرر اللوامع ١/ ١٦٩ .

(٤) فى الأصل " مؤنثة " .

(٥) ينظر الصحاح واللسان فى (كأس) .

(٦) نسب هذا الشطر فى الكتاب ٢/ ٣٠٤ إلى العجاج ، وليس فى ديوانه ولا ملحقاته ، ونص البغدادى فى الخزانة ٢/ ٩٣ (بولاق) على أنه من الخمسين التى لا يعرف قائلها ولا تتمة لها . وانظر المقتضب ٤/ ٣٥٨ ، والمسائل المنثورة للفارسى ١٠٢ .

(٧) ينظر لمحكم ٦/ ١٢٦ ، واللسان فى (قلص) .

(٨) فى (ف) " وهو " .

من الأرضِ ، حُكِيَ : " حَدُورٌ سَهْلَةٌ (١) .

وَعُرُسٌ وَضَرَبٌ وَالطَّسْتُ وَالْمَنْجَنِيقُ وَلَظَى وَالْقَلْتُ

قولُهُ " وَعُرُسٌ " (٢) العُرُسُ : مؤنّثةٌ ، وَيدلُّ عليها قولُ الراجزِ :

إنَّا وَجَدْنَا عُرُسَ الْحَنَّاطِ لَئِيمَةً مَذْمُومَةَ الحُوَّاطِ (٣)

فقد أَخْبرَ عَنْها بمؤنّثٍ .

وَأَمَّا " الضَّرَبُ " فَهُوَ مَا ابْيَضَّ مِنَ العَسَلِ وَاغْلَظَّ قَالُوا :

"ضَرَبٌ بَيْضَاءُ " فَأَنَّثُوا صِفَتَهَا (٤) .

وَ" الطَّسْتُ " مُؤَنَّثَةٌ ، وَقَالُوا : طَسٌّ وَطِسَّةٌ (٥) ، وَجَمْعُهَا " طُسُوسٌ ، وَطِسَاسٌ ": قَالَ الشَّاعِرُ :

أَأَنْ رَأَيتِ هامتي كالطَّسِّ تُوقِدُها الشَّمْسُ ائْتِلاَقَ التُّرْسِ (٦)

فالْهَاءُ فِي "تُوقِدُهَا "ضَمِيرُ" الطّسِّ" ولاَ يجُوزُ أَن يكُونَ ضَمِيرَ الهَامةِ(٧) ؛

---

(١) قال الأزهرى فى تهذيب اللغة ٤/٤٠٧ " يقال : وقعنا فى حَدُورٍ منكرة ، وهى الهبوط" وانظر اللسان والتاج فى (حدر) .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) نسب هذا الرجز فى شرح الدرة لمؤلف مجهول إلى دُكين الراجز .

وهو من شواهد إصلاح المنطق ٣٥٨ ، وتهذيبه للتبريزى ٢/ ٢٣٥ ، وشرح الشافية ١/ ٢٤٢ ، واللسان فى (عرس ، حوط) .

العرس : طعام الزفاف الحناط : بائع الحنطة ، والحواط : جمع حائط .

(٤) ينظر : المذكر والمؤنث للفراء ٨٣ ، ولابن التسترى ٩٠ ، وللأنبارى ٣٧٦ ، والبلغة ٧٨ ، واللسان فى (ضرب) .

(٥) ينظر المذكر والمؤنث للفراء ٩٤ ، ولابن التسترى ٩١ ، والأنبارى ٣١٦ ، ومختصر المذكر والمؤنث للمفضل ٦٠ ، والبلغة ٧٧ ، والطست : إناء كبير مستدير من نحاس ونحوه يغسل فيه ، وحكى بالشين المعجمة ، والتاء فيها بدل من السين .

(٦) نسب هذا الرجز إلى رؤبة ، ينظر ملحقات ديوانه ١٧٥ برواية " حتى رأتنى .. " ، وهو فى الصحاح ، واللسان فى (طسس) ، وشرح ابن القواس ١٢٣٥ . وائتلاق الترس : لمعانه .

(٧) فى الأصل " المهامه " تحريف .

لأنّ الشَّمْسَ لا تُوقِدُ الهَامَةَ ، وقَالُوا فى تَصْغيرِهَا : " طُسَيْسَةٌ " ، و قَولُهُم "طَسَّةٌ ، وطَسْتٌ " بِمَعْنًى وَاحِدٍ (١) .

وَ " الْمَنْجَنِيقُ " (٢) مُؤنّثٌ لِجَمْعِهِم "مَنْجَنِيقَات " .

وَ " لَظَى " مُؤَنّثَةٌ لِقوله تعالى : ﴿ كَلاَّ إِنَّهَا لَظَى * نَزَّاعَةً لِلشَّوَى ﴾(٣) فوَصَفَهَا بقوله "نَزَّاعةً " .

وَ " الْقَلْتُ " نُقْرَةٌ فى الجَبَلِ يَجْتمِعُ فيهَا الْماءُ ، قَالَ الشَّاعِر :

وَقَلْتاً أَقَرَّتْ ماءَ قَيْسِ بْنِ عَاصِمٍ (٤)

فأَعَاد الضّميرَ إليها مؤنّثاً مِنْ صِفَتِهَا ، وَهِيَ الجُمْلةُ التِّي بَعْدَها .

وَالشّمسُ وَالأرضُ مَعَ السَّماءِ كذاكَ قُدَّامٌ مَعَ الْوَرَاءِ

/ أَمَّا " الشَّمْسُ " فَمُؤنثةٌ لقولهِ تعالى : ﴿ وَتَرَى الشَّمْسَ إِذَا طَلَعَتْ ﴾ (٥). ٢٠٩ / ب

وَأَمَّا " الأرضُ " فمؤنثةٌ لقولهَ تعالى: ﴿ وَأَشْرَقَتِ الأَرْضُ بنُورِ رَبِّها ﴾ (٦) .

وَأَمَّا " السَّمَاءُ " فمؤنثةٌ لقوله تعالى : ﴿ وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ ﴾ (٧).

---

(١) قال الفراء : " كلام العرب " الطَّسَّةُ ، وقد يقال لها : " الطَّسّ " بغير الهاء ، وهى فى الوجهين مؤنثة ، وبعض أهل اليمين يقول : طَسْت " ، كما قالوا فى " اللص " : لصت " ،. ينظر المذكر والمؤنث ٩٤.

(٢) المنجنيق : هى التى ترمى بها الحجارة ، وهى معربة . ينظر المعرب ٣٥٢ .

(٣) سورة المعارج ١٥ . ١٦ ، ولظى : علم على النار .

(٤) هذا عجز بيت نسبه القيسى فى إيضاح شواهد الإيضاح ٢/ ٧٢٠ إلى الفرزدق ،وقال ابن برى : هو لمالك بن نويرة ، وليس للفرزدق يهجو قيس بن عاصم ، ولم أجده فى ديوانيهما ، وصدر البيت:

لحا الله أعلى تلعة حفشت به

وانظر التكملة ١٣٨ ،والمخصص ٦/١٧ ، والبلغة ٧٨ .

(٥) سورة الكهف ١٧ .

(٦) سورة الزمر ٦٩ .

(٧) سورة البروج ١ .

وَأَمَّا " قُدَّامُ " فمؤنثةٌ ، قَال الشاعِرُ :

قُدَيْدِيمَةُ التَّجْرِيبِ وَالحِلْمِ[1] إِنَّنِي أَرَىَ غَفَلاَتِ العَيْشِ قَبْلَ التَجَارِبِ [2]

فقَوْلُهُ : " قُدَيْدِيمَةُ " تَصْغيرُ " قُدَّام " فأَنَّثَهَا فى التَّصْغيرِ ، وَهُوَ شَاذٌّ ؛ لأَنَّ الربَّاعيَّ لاَ تدخُلُ (التَّاءُ) [3] فى مُصَغَّرِهِ [4] .

وَأَمَّا " الْوَرَاءُ " فَمُؤنّثةٌ لقولهم فى تَصْغيرِهَا : " وُرَيِّئَةٌ " بِوَزْن " وُرَيِّعَة "[5] فتصغيرُها بالهَاءِ لِمعنىً ، وَثُبُوتُ الهمزَةِ فى التَّصغيرِ لمعنًى ، قَالَ ابنُ جنِّى فى تَفْسيرِ شعر المتنبّي (فى قوله) [6] :

تَكْبُو وَرَاءَكَ يَا ابْنَ أَحْمَدَ قُرَّحٌ لَيْسَتْ قَوَائِمُهُنَّ مِنْ آلاَتهِا [7]

---

(١) فى الأصل " فى الحللم " .

(٢) قائل هذا البيت القطامى

انظر ديوانه ٤٤ ، والمقتضب ٢/ ٢٧٣ ، ٤/ ٤١ ، والمذكر والمؤنث للمبرد ١٠٤ ، وللفراء ١٠٩ ، وللأنبارى ٣٧٣ ، والبلغة ٨٥

(٣) (ف) "الهاء" .

(٤) إنما لم تدخل الهاء فى مصغر الرباعى ؛ لأن الحرف الرابع بمنزلة تاء التأنيث فعاقبتها ، وقيل: لطوله ، وقد شذ فى الرباعى " قدام ، ووراء " فألحق بمصغرهما الهاء ، والقياس تركها ، قال السيرافى : " إنما لحقتهما الهاء لأنهما ظرفان ، لا يخبر عنهما ولا يوصفان ، ولا يوصف بهما حتى يتبين تأنيثهما بشئ من ذلك ، كما تقول : لسعت العقرب ، وعقرب لاسعة ، وهذه العقرب ، فأنثا تبيينًا لتأنيثهما " .

عن شرح الشافية ١/ ٢٤٣ ، وانظر أسرار العربية ٣٦٥ .

(٥) انظر المذكر والمؤنث للفراء ١٠٩ ، وللمبرد ١٠٤ ، وللأنبارى ٣٧٧ ، ولابن التسترى ١١٠ ، ومختصر المذكر والمؤنث ٥٩ .

(٦) سقط فى (ف) .

(٧) البيت من قصيدة لأبى الطيب المتنبى ، يمدح أبا أيوب أحمد بن عمران .

انظر : شرح ديوان أبى الطيب المتنبى لأبى العلاء المعرى ٢/ ٣١٤ ، وبه نص ابن جنى المذكور ، ثم قال : " وقيل :" إن الهاء فى " آلاتها " ترجع إلى القرح ، يعنى أن القرح إذا اتبعتك وطلبت لحاقك كبت . فكان قوائمها ليست من آلاتها " ، والعرف الطيب فى شرح ديوان أبى الطيب ١/ ١٩٢ .

: إنَّ الْهَاءَ فِي " آلاَتِهِا " ضَمِيرُ " وَراءكَ "؛ لأنهَّا مُؤَنثةٌ [1]، أَيْ : لَيْسَتْ قوائِمُهُنَّ من آلاتِ ورَائك .

فذِي وَشِبهُهَا إذَا صغَّرتَهَا	رُدَّ إليْهَا الهاءَ إذْ نَوَيتْهَا
إلاَّ الرُّباعيّ مَعَ الخُماسِي	وَربمَّا شَذَّ عَنَ القِيَاسِ
قَالُوا : قُدَيْدِيمَةٌ فِي قُدَّامِ	كَذَا وُرَيِّئَةٌ عَنْهُمُ نَامِي
مِثْلَ شُذُوذِ قولهِم : قُوَيْسُ	كَذَا دُرَيْعٌ ، وَكَذَا عُرَيْسُ
فَحَذفُوا التَّاءَ كَذَا نُيَيْبُ	كَذَا عُرَيْبٌ وَكَذَا حُرَيْبُ

قَولهُ : " فَذِي " إِشَارةٌ إلى الأسْماءِ الَّتي ذكرَهَا من النَّوعِ الذي هُوَ مُؤَنّثٌ بغيْرِ علاَمةٍ ، أَيْ : فهذه الأسْماءُ الَّتي ذكرتُها وهِيَ مؤنّثةٌ بغيْرِ علاَمةٍ إذَا صَغّرتَها رَددْتَ إليها " الهاءَ " في التّصغير ، ثم عَلَّلَ رَدَّ " الهَاءِ " بقولهِ : إذْ نَوَيْتَهَا " يُرِيدُ إِذْ نَويتَها في المكَبَّرِ ، يَعْنِي : إِذَا رَدَدْتَهَا فكَانت منويّةً مُرادَةً في المكبّرِ فظَهَر في المصَغّرِ مَا كَانَ منوياً مُرَاداً في المكَبَّرِ ؛ لأنَّ التّصْغيرَ يَرُدُّ الأشيَاءَ إلى أُصُولهَا ، وَقَدْ ذكرنَا عِلّةَ ذلك في التَّصْغيرِ [2] .

وَقِيلَ : إنمَّا وَجَبَ رَدُّهَا ؛ لأنّ حذْفَها في المكبّرِ كانَ بمنزلةِ حَذفِ اللّامِ من " يدٍ، ودَمٍ " ، وَرُدَّ اللاّمُ في التّصْغيرِ ، فكَذَا رُدّ التَّاءُ .

قَولهُ : " وَشِبْهُهَا " (يُرِيد مَا لمْ يَذْكُرْهُ مِنَ المؤنّثِ بغيْرِ عَلاَمةٍ .

قَولُهُ " إلاّ الرُّباعيّ مَعَ الخُمَاسِي "اسْتِثْناءٌ من قولهِ " فذِي وَشِبْهُها) [3] مِمَّا ليْسَ في مُكبّرِهِ تاءُ التَّأنيث وَهُوَ (مُؤنَّثٌ) [4].

(١) انظر الفسر أو شرح ديوان أبي الطيب لابن جني ٢/ ١٣٩ .

(٢) ينظر ٢ / ٣٩٣ .

(٣) سقط في (ف) سبق نظر .

(٤) في الأصل " المؤنث " .

فَإن قِيلَ : فَإنَّ تلك ثُلاثِيَّةٌ فكيْفَ يَسْتَثْنِى منْهُ الرُّباعيّ وَمَا زادَ عليه ؟

قلتُ : [فيهَا ثُلاثيٌّ وَ][1] فِيهَا رُباعِيّ وهُوَ قولهُ : "مع السَّماء" ، وَقَوْلُهُ : " كذَاكَ قُدّامُ معَ الورَاءِ " ولمْ تظهَرْ علامَةُ التَّأنيثِ فى تَصْغيرِ الُّرباعّي ؛لأنَّ الحَرْفَ الرّابعَ مِنْه قامَ مَقَامَ التَّاءِ ، وَلَمْ تَكُن مَنْوِيَّةً فى مُكبّرِهِ ، فلم تَظْهَرْ فى مُصَغّرِه .

ثُمَّ قَالَ :

وَرُبمّا شَذَّ عَنِ القِيَاسِ

يَعْنى رَدَّ الهَاءِ فى تَصْغيرِ الرُّباعيّ وَالخُماسيّ، ثم ذَكَر مَا شَذَّ مِنْهُ [2] ، فقُدَيْديمَةٌ تَصْغِيرُ " قُدّامٍ " وهُوَ خُماسّي ، وَ " وُرَيِّئَةٌ " تَصْغِيرُ " وَرَاءٍ " وَهُوَ رُباعيّ ؛ لأنَّهُما ظَرْفَانِ ، وَالظُّروفُ مِنَ الجِهَاتِ السّتِّ مُذكّرةٌ،فَلوْ لمْ تَظْهَرْ علامَةُ التّأنيثِ / فِي مُصَغَّرِه لمْ يكُنْ عَلَى تَأنيثِ وَاحِدٍ مِنْ هَاتَيْنِ دَليلٌ .

٢١٠أ

فلوْ سَمّيت مُذكّراً بِـ " قُدّامَ ، أو وَرَاءَ " لم تصرفْهُ،للتّعْريفِ وَالتّأنيثِ كَمَا لوْ سَمّيت رُجلاً بِـ " زَيْنَبَ " .

وَقِيلَ : إنما رُدّتِ الهَاءُ فى هاتيْنِ الكَلِمَتَينِ تَنْبِيهاً عَلَى الأصْلِ المرفُوضِ ، وقَالُوا فى تَحْقيرِ " أَمَام " : " أُمَيِّمَة " [3] .

وَحكَى بَعْضُهُم [4] " ذُرَيِّعةٌ " فى تَحْقيرِ[5] ذِرَاعٍ ، لكثْرةِ استعمَالِ الذّرَاعِ

---

(١) تكملة يقتضيها السياق ، وهي في ابن القواس ١٢٣٨ .

(٢) (ف) " عنه " .

(٣) ينظر المذكر والمؤنث للفراء ١١٠ ، وللأنبارى ٣٧٧ ، وقال الرضى فى شرح الشافية ١/ ٢٤٣ : " حكى أبو حاتم " أميمة ، فى (أمام) ، وقال : ليس بثبت " .

(٤) قال ابن الخباز فى الغرة المخفية لوحة ١١٢ أ : " وحكى طاهر بن أحمد ذريعة فى تحقير ذراع ، وهو غريب " ، ولم أجده فى شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ .

(٥) فى (ف) " كثرة " تحريف.

مُذكَّراً فى قولهم : " هذَا ثَوْبٌ ذِرَاعٌ طُولُهُ" [1] .

قَولهُ : "نامِي " أَىْ : كَثُرَ عَنْهمُ رَدُّ الهاءِ فى تصغيرهما ، من قولك : "نمَا المالُ وَغَيرُهُ ": إذَا زَادَ وكَثُرَ .

قولُهُ :

مثل شُذُوذِ قَوْلِهم قُوَيْسُ

يُرِيدُ : شذّت أَسْمَاءٌ من الرُّباعيّ فَصُغّرت بالتّاءِ مِثْل شذوذِ أَسْماءٍ من الثّلاثىّ فُصغّرت بغيْرِ تَاءٍ .

أَمَّا "قُوَيْسٌ" فتصغيرُ "قَوْسٍ" وهِيَ مؤنثةٌ ، قالَ الشَّنْفَرَى [2] :

إِذَا زَلَّ عَنْهَا السَّهْمُ أَنَّتْ كَأَنَّها   مُرَزَّأَةٌ ثَكْلَى تَرِنُّ وتُعْوِلُ [3]

فلم يقولوا فى تصغيرها "قُوَيْسَةٌ" ؛ لأنهُّم ذَهبوُا بِهَا مَذْهَبَ "العُودِ" ؛ لأنهَّا فى المعْنَى عُودٌ [4] .

وأمّا "دُرَيْعٌ" فَهِيَ مُؤَنثةٌ ؛ لقولهم : "دِرْعٌ سابِغَةٌ" فكَأَنّهم ذَهَبُوا بها مَذْهَبَ الثَّوْبِ أَوِ القَمِيصِ أَوِ المَلْبُوسِ ، لأنهّا قَمِيصُ الحَرْبِ وَمَلْبُوسُهُ .

---

(١) قال الفراء فى المذكر والمؤنث ٧٧: " الذراع أنثى ، وقد ذكر الذراع بعض بنى عكل . وتصغيرها " ذريعة " ، وربما قالوا : " ذريع " ، والهاء فى التصغير أجود وأكثر فى الذراع " .
وانظر المذكر والمؤنث للأنبارى ٣٠١ ، ولابن التسترى ٧٦ ، والبلغة ٧٠ .

(٢) اختلف الرواة فى اسمه ، فقيل الشنفرى اسمه ، وقيل : بل لقب عليه ، ومعناه عظيم الشفة ، وقيل غير ذلك ، وهو شاعر جاهلى من الشعراء الصعاليك . ينظر أخباره فى الأغانى ٢١ / ١٧٩ ، والخزانة ٢/ ١٦ بولاق .

(٣) البيت من قصيدة الشنفرى المشهورة المسماة بلامية العرب .
ينظر : أعجب العجب فى شرح لامية العرب للزمخشرى ومعه شرح منسوب للمبرد ٥٢ ، ومختارات ابن الشجرى ٧٩ ، وشرح ابن القواس ١٢٣٨ .
ويروى " حنت " بدل " أنت " ، وزل السهم : خرج عنها ، والمرزأة : التى تعتادها الرزايا .
والمعنى أن هذه القوس كثيرة التصويت لكثرة الرمى عنها كأنها امرأة مصابة بالرزايا .

(٤) ينظر أسرار العربية ٣٦٦ .

وَأَمَّا (عُرَيسٌ) فتصغيرُ عُرُسٍ ، كأنَّهم ذَهبُوا بِهَا مَذْهَبَ الفَرحِ وَالسُّرورِ أَوِ الوقْتِ ، لأَنَّ العُرْسَ وَقْتُ السُّرُورِ .

قولهُ : (فحذَفُوا التَّاء) يعْنى لِمَا ذَكَرنَا .

وأمّا (نُيَيْبٌ) فَتَصْغِيرُ نابٍ ، وَهِيَ المُسِنَّةُ من الإبلِ ولم تُرّد التّاءُ ، لأَنَّها منقولَةٌ عن النّابِ من الأَسْنانِ وَهُوَ مذكَّرٌ ، وسُميّت ناباً ، لطُولِ نابِهَا .

وَأَمّـا (عُـرَيْبٌ) (فـتَصْغِيـرُ العَـرَبِ ، وهِيَ مـؤنثٌ قَـالُـوا : العَـرَبُ العـارِبَةُ ، والعَـرَبُ العَرْبَاءُ ، وَإِنمّا لم يَردُّوا (١) التَّاءَ فى تَصْغـيرِهِ ، لأَنَّهم عَنَوا الجيلَ المخصُوصَ من النّاسِ .

وأمّـا " حُرَيْبٌ " فـتصـغيرُ حَرْبٍ ، وَهُوَ مَصْدرٌ وُصِفَ بِه ، فمَن ذكَّرَهَا حَمَلهَا على المصَدرِ وهُو مُذَكّرٌ، وقَالُوا : " الحَرْبُ خُدْعَةٌ " (٢) . فكَأَنّهم فى التَّصْغيرِ رَاعَوْا أَصْلَهَا المنُقولةَ عَنْهُ ، وهُوَ المْصَدرُ .

" ذكر المؤنث بالعلامة "

أَمَّا الَّذِى أُنِّثَ بِالَعلاَمَهْ فَالهَاءُ نَحوُ غُرْفَةٍ ورَامَهْ

لَمَّا ذكَرَ المؤنَّثَ بغَيرِ علاَمةٍ أَخَذ فى ذكْرِ المؤنّثِ بالعلاَمةِ ، وقد ذَكَرَ للتَّأنيثِ خَمْسَ علاَماتٍ ، أحـدُهَا قولهُ : " فالهاءُ نَحْوُ غُرفةٍ " ، وثَانِيـها قَـولهُ : " وأَلفُ

---

(١) (ف) " ترد " .

(٢) فى القاموس " خدع " جاء :" والحرب خدعة " مثلثة ، وكهمزة ، وروى بهنَّ جميعاً : أى : تنقضى بخدعة " ، وروى مسلم فى صحيحه عن أبى هريرة رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : " الحربُ خدعة " .

ينظر صحيح مسلم ٥/ ١٤٣ - كتاب الجهاد والسير - باب جواز الخداع فى الحرب ، ومسند الإمام أحمد ٢/ ٣١٢ عن أبى هريرة رضى الله عنه، وانظر مجمع الأمثال ١/ ٣٥٠ .

التَّأنيثِ " ، وثَالثُها قولُهُ : " وَالياءُ فى هَذِي " ، ورَابعُها التّاءُ السّاكنةُ فى قولِهِ :
" وَتاء قَامَتْ " ، وَخَامِسُها قولُهُ : " وَنونُ قُمْنَ " (١) ، وَسَنُبَيِّنُ كُلَّ وَاحِدةٍ منها
فى الموضعِ الذّى ذكرَهَا فيهِ .

أَمَّا قولُه : " فالهاءُ " يُريدُ فأوَّلُهَا الهاءُ ، وَإنمّا خَصّ الهاءَ بالذّكر دُونَ
التَّاءِ ؛ للفرْق بينَ التّاءِ اللاّحقةِ للاسمِ وَالتَّاءِ (٢) اللاّحِقَةِ للفعلِ ، وَلذلك خَصّ تلك
بلفظ التَّاء فى قوله : " وَتَاء قَامتْ " فيَصِيرُ تقديرُ الكلاَمِ : الذّى أُنّثَ بالعَلاَمةِ
فالْهَاءُ المُبدَلَةُ فى الوقْفِ عن التَّاءِ ، ولم يُرِدْ مَذْهَبَ الكوفيّين بقوله : «
فالْهَاء » ، فَإنَّ الهَاءَ عِندَهُم هِيَ الأَصْلُ بدليل قوله (٣) فيما بَعدُ :

فَعَلَمُ التَّأنيثِ تَاء وَأَلِفْ وَالهاءُ عن تَاءٍ تُنشَا إِذْ تَقِفْ (٤)

وَلَمَّا كَانَ هَذَا تَحْقِيقَهُ فيمَا بَعْدُ وَجَبَ [حَمْلُ] (٥) كلامِهِ هُنَا حَيْثُ قَالَ(٦):
«وَرَامَةْ » (٧) .

وَمَذْهبُ البصريّين أَنَّ التَّاءَ/ هِيَ الأَصْلُ وَالْهاءُ بَدَلٌ منْهَا هَهُنا (٨)، وَهُوَ الحَقُّ؛ ٢١٠ب/

---

(١) (ف) "قامت " تحريف.

(٢) فى (ف) " وبين التاء " ، ولا داعى لذكر (بين) الثانية ، لأن البينية بين اسميين ظاهرين فلا تتكرر ، والتاء اللاحقة للفعل لا تتغير وصلاً ووقفاً .

(٣) فى (ف) " قولهم " تحريف ؛ لأن القائل هو الناظم ، وهو مفرد ، وقد نص ابن يعيش فى شرح المفصل ٥/ ٨٩ على مذهب الكوفيين .

(٤) سيأتى هذا قريباً ٢/٤٣٧ .

(٥) سقط من الأصل .

(٦) بعده فى الأصل " بدل منها ، وهو الحق " ، وهو تكرار مع ما سيأتى بعده مباشرة .

(٧) رامة : اسم موضع ، وقيل : هضبة ،وقيل : جبل لبنى دارم " عن معجم البلدان ٣/ ١٨ .

(٨) ينظر الكتاب ٤/ ٢٣٨ ، والمقتضب ١/ ١٩٨ ، ١/ ٢٠١ .

لِأنَّ الوَصْلَ [(١)] تَجْرِى فيه الأشْيَاءُ علَى أُصُولِها، وَالوقْفُ من مَواضعِ التَّغْيِيرِ ، أَلاَ تَـرَى [أَنَّ][(٢)] مَنْ شَـدَّدَ الحَرفَ الأخِيرَ فى الوقْفِ [(٣)] ، أَوْ نَقَلَ الضـمَّـةَ وَالكَسْـرَةَ إِلىَ السَّـاكنِ قَبلَهُـمَـا إِذَا وَصَلَ رَجَعَ إِلَى الأصْلِ [(٤)] ، وَلاَ اعْـتِـبَـارَ بِإجْرَاءِ الوقْفِ مُجْرَى الوصْلِ ؛ لِقلّتِه [(٥)] وَإنمّـا كَانَتِ التّاءُ للتّأنيثِ لِماَ فِيهَا مِنَ الهَمْسِ ـ وَهُوَ ضَعْفُ الصَّوْتِ عِنْدَ النُّطْقِ بِهَا ـ فنَاسَبَ مَعْنَاهَا مَعْنَى التّأنيثِ الدّالّ علىَ الضّعفِ .

أَمَّا قولُه : " وَرَامَهْ " فَهُوَ اسْمُ مَوْضِعٍ [(٦)] .

[فوائد تاء التأنيث]

وَتاءُ التَّأْنيثِ تَدْخُلُ فى الكَلام عَلَى ضُرُوبٍ :

أَحَدُها : الفرْقُ بيْنَ المذكّرِ وَالمؤنّثِ فى الصّفات كَضَارِبٍ وَضَارِبةٍ .

الثانى : الفرْقُ بيْنَ المذكّرِ وَالمؤنّثِ فى الجِنْسِ نحْوُ امرئٍ ، وَامْرأَةٍ ، وَمَرْءٍ

---

(١) فى الأصل " الأصل " تحريف .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) نحو " هذا خالدّ " بتضعيف الدال فى الوقف ، أما إذا وصل فإنه يعود إلى الأصل ، وهو تخفيف الدال .

(٤) وذلك نحو هذا بَكُرْ ، ومررت بَبِكرْ " فى الوقف ، أما إذا وصل فإنه يعود إلى الأصل ،وهو إسكان الكاف .

(٥) قال ابن يـعيش ٥/ ٨٩ :" على أن من الـعرب من يجـرى الوقف مـجرى الوصل فيقـول : هذا طلحت ، وعليك السلام والرحمت .... " أي : لا يبدلونها هاء في الوقف .

(٦) ينظر معجم البلدان ٣/ ١٨ ، وقد سبق بيانه ..

وَمَرْأَةٍ ، وَبِرذَوْنٍ ،وبِرذَوْنةٍ (١) ، وَحِمَارٍ وَحِمَارةٍ .

الثَّالثُ : الفرقُ بين الجنْسِ وَالواحدِ منهُ نحْوُ تمرٍ وتمْرةٍ ، وَضربٍ وَضَرْبَةٍ.

الرّابعُ : الفـرقُ بينَ عَـددي المذكّـرِ والمؤنّثِ نحـو " أربعـةِ رجَـالٍ وأربعِ نسوةٍ".

الخامسُ : المبالَغةُ فى الصّفةِ مثل " عَلاّمةٍ " فى الكثير الْعِلْمِ ، وَرَجُلٌ مَلُولَةٌ للكثير المَـلاَل (٢) .

السـادسُ : لتـأكيدِ التّأنيثِ نحو " نَعْجَةٍ ، وَنَاقة " ؛ لأنَّ النَّعْجَةَ مؤنّثةٌ من جهة المعْنَى ؛ لأنَّها فى مُقابلَة " كَبْشٍ " ، وَ النَّاقةُ فِى مُقابلَةِ " جَمَلٍ " فلم يُحْتَجْ إلى عَلاَمة التَّأنيثِ لحصُولِه بدونِهَا ، فدخُولُها على سبيل التَّأكيدِ .

السَّابُع : لِتَـأكيدِ تَأْنيثِ الجَمْعِ (٣) ، إمَّا لازِمَـةٌ كَأَحْمِرَةٍ (٤) ، وَغِلْمَـةٍ ، وَإِمّا غيرُ لاَزمةٍ كَذُكُورَةٍ ، وَبُعُولَـةٍ .

الثَّامنُ: لِمعْنَى (٥) النَّسَبِ وَيختصُّ أَيْضاً بالجَمْعِ كَالْمهَالِبَةِ وَالأشاعِثَةِ(٦).

---

(١) البرذون : الدابة ، قال الكسائى : الأنثى من البراذين برذونة .
عن الصحاح (برذن ٥/ ٢٠٧٨) .

(٢) مَلِلت الشئ بالكسر ، ومللت منه أيضاً إذا سئمته ، ورجل ملٌّ ، وملولٌ ، وملولةٌ ، ومالولة ، وملاَّلة ، وذو مَلَّة .
ينظر اللسان فى (ملل) ، وابن يعيش ٥/ ٩٨ .

(٣) لأن التكسير يحدث فى الاسم تأنيثاً ولذلك يؤنث فعله نحو " قالت الأعراب " . عن ابن يعيش ٥/ ٩٨ .

(٤) أحمرة : جمع حمار ، والتاء فى " أفعلة ، وفعلة " من بنية صيغة الجمع فهى لازمة ، أما " الذكورة ، والبعولة " فقد يقال فيهما الذكور والبعول بلا تاء فهى فيهما غير لازمة .

(٥) فى (ف) " بمعنى " .

(٦) الأصل : مهلبيّ ، وأشعثيّ ، فلما لم يأتوا بياء النسب أتوا بالتاء عوضاً منها فأفادت النسب كما كانت تفيده الياء فى مهلبي ونحوه . عن ابن يعيش ٥ / ٩٨ .

التَّاسِعُ : النَّسَبُ وَالعُجْمَةُ نحو " السَّبابِجةِ وَالْبَرَابِرَةِ " مَنسُوبة [1] إلَى "سبيجّي ، وبَرْبَرِيّ " [2]

العاشرُ : الدَّلالةُ عَلَى التَّعْرِيبِ كَمُوَازَجَةٍ ، وَجَوارِبَةٍ ، وَالْمُوَازَجةُ : جمْعُ مُوْزَجٍ ، وَأَصْلُه بالفارِسِيّةِ " موْزَهْ " [3] ، وَالْجَوارِبَةُ : جَمْعُ جَوْرَبٍ .

الحادى عشر : لِلْعِوَضِ مِنَ اليَاءِ فِي الْجَمْعِ أَيْضاً نَحْوُ " جَحَاجِحَةٍ " فَهُوَ عِوَضٌ عَن يَاءِ " جَحَاجِيحَ " .

الثانى عَشَر : لِفَصْلِ الجِنْسِ من الواَحدِ نَحْوُ " كَمْأَةٍ " للجِنْسِ ، وَكَمْءٍ " [4] للوَاحِدِ .

الثَّالثَ عَشَر : دُخولُهاَ فى الأسْمَاءِ المفردَةِ لِغَير هَذهِ الوُجُوه ، وَمِثَالُه قَوْلُهُ: " نحو غُرْفَةٍ ورَامَهْ " ، وكَذلَك " ظُلْمَةٌ ، وَشُقَّةٌ ، وَمَدِينَةٌ " [5] .

وَالألِفُ المقصورُ نحو نُثْيَا ... وَنحو بُشْرَى وَكَذَاكَ طُغْيا

وَأُدَمَى وَالقَهْقَرَى وَالْخَوْزَلَى ... وَأُرَبَى وَدَقَــرَى وَنمَلَــى

وَمِثْلُ بِفْلَى وَكَذَاكَ شَرْوَى ... وَمِثْلُ حِجْلَى وَكَذَاكَ دَعْوَى

الأَلِفُ المقصُورُ هُوَ العلاَمَةُ الثَّانِيَةُ من علامَاتِ التَّأنِيثِ وَهُوَ مَعطُوفٌ على "

---

(١) لعل المقصود بقوله " منسوبة " أى : أنها جمع للمفرد المنسوب فهى جمع سبيجى وبربري ، وانظر ٣٨١/٢ فيما سبق فقد قال هناك : " وواحد السبابجة سبيجى " .

(٢) ينظر " السبابجة " فى المعرب ٢٣١ ، والبرابرة : قبيلة من السودان كما فى المعرب ١٢٤ .

(٣) ينظر المعرب ٥٥ ، ٣٥٩ .

(٤) الكمء : نبات ، وهى التى تميل إلى الغبرة والسواد ، ومثلها جبأة وجبأ ، لضرب من الكمأة أحمر.

(٥) ودخلت التاء هذه الألفاظ لتكثير الكلمة وتوفير لفظها .

ينظر أمالى ابن الشجرى ٢/ ٢٨٩ .

الهاءِ " من قوله " فالهاء [نحوُ] [١] غُرفةٍ " .

وَاحترزَ بقوله : " المقصُورُ " عن ألف التأنيث الممدُودِ ، وَمُرَادُه بالألفِ المقصُورِ أَن تكُونَ أَلِفاً [٢] مُفردةً ليْس معَهَا أَلِفُ أُخْرَى فَتُمَدّ بَلْ ساكنةٌ فى جَميعِ الأحْوَالِ ؛ لحبْسِهَا عَنِ الإعْرابِ .

قولُه : " دُنْياَ " بوزنِ " فُعْلَى " – مضمومُ الفاء ساكِنُ العينِ – وَهُو مثالٌ مُخْتصٌ بالمؤنّث ، أَي : لاَ يكُونُ أَلِفُهُ إلاَّ للتّأنيثِ (فلاَ يدخُلُ عَليها التَّاءُ) [٣] فأمَّا قولُهُم : " بُهْمَاةٌ " فى " الْبُهْمَى " – وَهُو نَبْتٌ – فإنَّ الألفَ فى " بُهْمَاةٍ " إذَا لحقتْهُ التّاءُ لاَ يجُوزُ أَن تكوُنَ للتَّأنيثِ بل للتّكْثِيرِ [٤] ، لِتَعذّرِ أَن / يكونَ ٢١١(أ) للتَّأنيثِ ؛ لدخُولِ التاَّءِ عَلَيْهِ ، وَلاَ للإلْحاَقِ إِذْ ليْسَ فى الكلاَمِ مِثْلُ " جُعْفَرٍ " بضَمّ الفاءِ إلاَّ علَى رَأْي الأخْفَشِ ؛ فَإِنّه يُثْبِتُ " فُعلَلٌ " كَجُنْدَبٍ فى الرُّباعيّ الأصْلِ [٥]، فَأمَّا " بُهْمَى " فَأَلِفُهُ للتَّأنيثِ ، أَلاَ تَرَى أَنّ الألِفَ فى " دِفْلىً " [٦] فِيمَن نوَّنَ للإلْحَاقِ ، وَفِيمَن لمْ يُنَونَّ لِلتَّأنيث ؛ فَالأَلِفُ [٧] فى " دِفْلًى " منوّنةً غيرُ الألفِ فِيهَا غَيْرَ مُنوَّنةٍ ، فَكَذلِكَ الألِفُ فى " بُهْمَاةٍ " غَيْرُ الأَلفِ فى " بُهْمَى " .

وَهَذا البناءُ على ثلاثةِ أَضْرُبٍ – أعنى فُعْلَى – اسمٌ ، وَمصدَرٌ، وَصِفةٌ .

فالصِّفَةُ قَولُه : " دُنْياَ " وهِيَ تَأنِيثُ الأدْنَى ، وحَقُّها أن يُقَالَ " الدُّنْياَ " :

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) سقط في (ف) .

(٤) فى كلتا النسختين "للتنكير " تحريف .

(٥) ينظر المنصف ١/ ٢٧ ، وشرح الشافية ١/ ٤٧ ، وابن يعيش ٥/ ١٠٧ ، والسيرافى النحوى ٥٩٣ ، والتتمة في التصريف ٣٨ .

(٦) دفلىً : نبت مر .

(٧) فى الأصل " بالألف " تحريف .

بالألف واللّامِ فَهِيَ كالفُضْلَى تأنيثِ الأفْضَلِ لَكِن قَدْ يُجْعلُ اسْماً بِالغَلَبة (١) ، وَالصّفَةُ على ضَرْبَين :

تَأنيثُ " أَفْعَل " التَّفْضيلِ كَالدُّنْيَا .

وَغَيرُ تأنيث " أَفْعَل " التَّفضيلِ كَحُبْلَى .

وَالاسْمُ " طُغْيَا " اسمٌ للصَّغير من بَقَرِ الوَحْشِ .(٢)، وَحُكِيَ فِيهِ المصدَرُ(٣) .

قولُه : " بُشْرَى " (٤) بمعنَى البِشَارةِ .

قولُه : " وَأُدَمَى " بضمّ الاولِ وفتح الثانى مختصّ بالتّأنيثِ وَلذلك ذَكَرَهُ بَعْدَ " فُعْلَى " بضمّ الأول وسُكونِ الثّاني ؛ لمشاركته له فى الاختصَاصِ بالمؤنّثِ ، وهُوَ اسْمُ مَوْضِعٍ (٥) .

وَالأُرَبَى : الدَّاهيَةُ .

قولُهُ :" وَالْقَهْقَرَى " وَزْنُهَا" فَعْلَلَى" بفتح الأوّل وسُكُونِ العَينِ ، وَهى(٦) مصدَرٌ، ومَعناهُ: الرُّجُوعُ إلى خَلْفٍ ، وَقِيلَ : هِيَ صِفَةٌ ، أَي :الرَّجْعَةُ القَهْقَرَى .

وَالخَوْزَلَى : وَزنُهَا " فَوْعَلَى " فَالواوُ زَائدةٌ ، وَهِيَ ضَرْبٌ مِنَ المَشْيِ فِيهِ تَفكّكٌ ، وَهِيَ صِفةٌ كَأنّه قَالَ : مَشَى المِشْيَةَ الْخَوْزَلَى .

---

(١) فيجرى مجرى الاسماء . ينظر التكملة ٩٥ ، وابن يعيش ٦/ ١٠٠ .

(٢) طُغيا – بضم الأول – حكاية الأصمعى ، أما ثعلب فحكاها بفتح أوّلها " طَغيا " . ينظر التكملة ٩٨ ، واللسان فى " طغى " .

(٣) انظر المصدرين السابقين .

(٤) فى (ف) " البشرى " .

(٥) أدمى : اسم موضع ، وقيل : اسم جبل . ينظر معجم البلدان ١/ ١٢٦ .

(٦) فى (ف) " وهو " .

قَولُه : " دَقَرَى " [١] اسم رَوضةٍ ، وَ " نَمَلَى " اسْمُ موضعٍ [٢] .

قَولهُ : " وَمِثلُ دِفْلَى " بوزنِ " فِعْلَى " - بكسر الأوَّل وسكون الثّاني - يُرِيدُ في لغةِ مَن لم يُنَوِّن ؛ فَإنَّ من نَوَّنها جَعَلَ أَلِفَها للإلحَاقِ . وَ " فِعْلَى " عَلَى أَرْبعةِ أَضْرُبٍ :

اسمٌ مُفردٌ كَدِفْلَى ، وَجَمْعٌ كَقَولِه "حِجْلَى " جمع حَجَلٍ ، وَهُوَ طَائِرٌ ، وَمَصْدرٌ نَحْوُ " ذِكْرَى " [٣] ، وَصِفَةٌ نَحْوُ قَولِهم : " رَجلٌ كِيصَى " لِلَّذِي يَأكُلُ وَحْدهُ [٤] ، وَسِيبَوَيْهِ (مَنَعَ) [٥] أن تكُونَ " فِعْلَى " صفةً إِذَا كَانَتْ أَلِفُهُ لِلتَّأنِيثِ .

قولهُ : " وَكَذاكَ شَرْوَى " بوزْنِ " فَعْلَى " بفتحِ الفَاءِ وَسكُونِ العَيْنِ ، وَالشَّرْوَى : المِثْلُ ، يُقالُ : هَذا شَرْوَاكَ ، أَي : مِثْلُكَ ، وَهُوَ عَلى أَربعَةِ أَضْرُبٍ :

أَحدُهَا : أن يكُونَ اسْمَ عَيْنٍ نَحْوُ " رَضْوَى "اسْم جَبَلٍ [٦] ، و" سَلمَى"اسم امرأَةٍ .

الثَّاني : أن يكُونَ مَصْدراً كقوله : " دَعْوَى " .

---

(١) في (ف) " ذفلى " تحريف ، وانظر معجم البلدان ٢/ ٤٥٩ .

(٢) ينظر معجم البلدان ٥/ ٣٠٥ .

(٣) أي:ذكرتُهُ ذِكْرَى ، بمعنى الذكر ، فامتناع تنوينه مع أنه نكرة دليل على أنَّ ألفه للتأنيث . ابن يعيش ٥/ ١٠٩ .

(٤) ينظر التكملة ١٠٤ ، واللسان في (كيص) .

(٥) في النسختين " جعل " ، والمثبت من ابن يعيش ٥/ ١٠٩ ، وانظر الكتاب ٤/ ٢٥٥ حيث قال سيبويه : " ويكون على (فِعْلَى) في الأسماء نحو ذفرى وذكرى ، ولم يجئ صفة إلا بالهاء " .

(٦) يقع هذا الجبل في المدينة المنورة على ساكنها أفضل الصلاة وأتم التسليم ، معجم البلدان ٣/ ٥١.

الثالث : أن يكونَ صِفَةً نحو "سكْرَى" مؤنّث "سكْرانَ" .

الرابع : أن يكونَ جَمعاً نحو "جرْحَى ، وَغرْقَى" جَمْعَ "فَعيل" ، بِمَعْنَى "مَفْعُولٍ" وهُوَ صفَةٌ أَيْضاً [١] . وَاعْلَمْ أنّ وَزْنَ "فَعْلَى" نَحْوُ "شَروى" ، وَ "فِعْلَى" نَحْوُ "دِفْلَى" ليْسَتْ (أَلِفُهُمَا) [٢] مُخْتَصَّةً بالمؤنّث بَلْ تكُونُ ألفُهماَ لِلإلْحاَقِ تَارَةً ، وَلِلتَّأنيثِ أُخْرَى بخلاَفِ القِسْمين الأوّلَيْنِ ؛ فَإِنّهُما مُخْتَصَّانِ بالتّأنيثِ ، وَلِذلِك قَرَنَ المختَصَّ بالمخْتَصِّ، وَالمشْتَرِكَ بالمشْتَرِكِ .

وَالأَلِفُ المَمْدُودُ كَالسَّرَّا ءِ وَمِثْلُ عَلْيَاءَ وَسَابِيَاءِ
فَعَلَمُ التَّأْنِيثِ تَاءٌ وَأَلِفْ وَالهاءُ عَنْ تاءٍ تُنَشَّا إذْ تَقِفْ

قَولُهُ : "والألفُ الممدودُ" [٣] هيَ الْعَلاَمةُ الثَّالثةُ من علاَماتِ التّأنيثِ ، ويُريدُ بالألفِ الممدُودِ الألِفَ الّذى وَقَعَ قَبْلَهُ مدّةٌ، وَهِيَ ألفٌ سَاكِنةٌ، فأبدِلَ هَمْزةً ؛ لوقُوعِه طَرَفاً بعدَ أَلِفٍ زَائدةٍ [٤] ، وَخَصوُّا الألِفَ الأخِيرَ بالإبدَالِ ؛ لأنَّ إبدَالَ الأوَّلِ يُبْطِلُ المدَّ وكَذَا /حَذفُهُ ، وحَذْفُ الثانى إخلالٌ بعلَمِ التّأنيثِ ، وَإبقاؤُهُ غَيْرَ مُبدَلٍ هَمْزَةً يُؤدّى إلى الجمْعِ بينَ ساكنين ، فتعَيّنَ إبْدَالُ الثَّانى . ٢١١ب

والمُؤَنَّثُ بالهمزة على ضَرْبَيْنِ : اسمٌ ، وَصِفَةٌ :

فَالاسْمُ على ثلاثة أَضْرُبٍ : اسمُ عينٍ كَالصَّحراءِ ، واسْمُ مَعْنىً وَهُوَ

---

(١) ينظر التكملة ١٠١ – ١٠٢ حيث قال أبو على " وأما ما كان من ذلك جمعاً فإنه يكون جمعاً لما كان ضرباً من آفة أو داء " .

(٢) فى الأصل " فهما " تحريف ، ولم ترد فى (ف) .

(٣) (ف) " المدودة " .

(٤) يقول ابن الخباز : " ويدل عليه قولهم فى جمع صحراء : صحارى ، فزالت الهمزة وعاد حرف اللين الذى كان فى الواحد " ، الغرة المخيفة لوحة ١١٣/ أ .

المصدرَ وَهُو قوله (١): " كالسَّرَّاءِ " بمعنَى المسَرَّةِ وَالرَّخاءِ ، - قيلَ : هِيَ اسمٌ للمصدَرِ (٢) - وَاسمُ الجَمْعِ كَالطَّرْفَاءِ وَالقَصْبَاءِ (٣) ، وَالْحَلْفَاءِ ، وَأشْيَاءَ ، فإنَّها أَسْمَاءٌ مُفْرَدَةٌ تُفِيدُ الجمْعَ لاَ وَاحِدَ لَهَا من لفظِهَا ، وقيل: لهَا وَاحِدٌ من لفظها(٤) ، فواحدُ الطَّرْفاءِ طَرَفَةٌ(٥) ووَاحِدُ القَصْبَاءِ قَصَبَةٌ ، وَواحدُ الحَلْفَاءِ حَلِفَةٌ فَـ « حَلِفَةٌ » وَحْدَهُ مكْسُورُ العَيْنِ .

قَولُه : " عَلْيَاء " ليس بتأنيث " الأعْلَى " كالحمْراءِ وَالأحْمرِ ؛ لقولهم (٦) في الأعْلَى : الأَعْلَوْنَ ، ولم يُجْمعْ " أَفْعَلُ فَعْلاَءُ " كَأَحْمَرَ بالْوَاوِ وَالنُّونِ . وَ " العَلْيَاءُ " ليس بوصْفٍ ، ولو كانت صِفةً لصَحّتِ الْوَاوُ الّتى هِيَ لاَمٌ من قولك : " عَلَوْتُ " كَمَا صَحَّتْ في الْقَنْواء وَالْعَشْواءِ (٧)وَليْسَ " الأعْلَى " كالأَحْمَرِ بَلْ هُوَ أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ وَلاَ يُستَعْمَلُ إلاَّ بالألفِ وَاللاَّمِ أَوْ بِمِنْ [أَوْ](٨) مُضَافاً ، وَأَمَّا الصِّفةُ فَنحْوُ " حَمْراءَ ، وَسَوْداءَ " .

وَأمَّا " سَابِيَاءُ " فهى المشِيمَةُ التى تَخْرُجُ على الوَلَدِ .

وأمَّا قولهُ :

« فَعلَمُ التَّأنيثِ تاءٌ وَألِفٌ » .

---

(١) فى الأصل " قولك " .

(٢) القائل بذلك ابن يعيش فى شرح المفصل ٥/ ١١٠ .

(٣) سقط من (ف) .

الطرفاء : شجر والقصباء : نبات ذو أنابيب .

والحلفاء : نبت .

(٤) انظر الإنصاف ٢/ ٨١٢ المسألة (١١٨) ، وابن يعيش ٥/ ١١٠

(٥) سقط فى (ف) .

(٦) فى الأصل " كقولهم " .

(٧) أي لكان يقال فى " العلياء " : العلواء كما يقال : القنواء والعشواء فى تأنيث الأقنى والأعشى ، وانظر التكملة ١٠٦ .

(٨) سقط من الأصل .

يعنى (كُلَّ مَا ذكَرَهُ) [1] من المؤنّثِ بالعلامةِ ، والدَّليلُ علَى أنَّ الألفَ هى علامةُ التأنيثِ والهمزةُ بدلٌ منها أنَّ ألفَ المدِّ إذا زالت فى الجمعِ زالت الهمزةُ فتقُولُ : " صَحارَى " فتَقْلبُ ألفَ المدِّ ياءً لانكسَارِ مَا قبلهَا،وصَارت الهمزةُ ألفاً؛ لزوَالِ المدِّ ثم قلبت ياءً لعدمِ انفتَاحِ ما قبلَهَا ، وأدغمت فيها الياء المبدلة من ألف المدَّ فصارت " صَحارِىٌّ " بياءٍ مُشَدَّدَةٍ .

قولُهُ :

والهاءُعن تاءٍ تَنَشَّا إذْ تَقِفْ

هَهُنَا بَيَّنَ أَنَّ الهاءَ الَّلاحِقَةَ للأسمَاءِ بَدَلٌ من التَّاء ، وَقَدْ تقدّمتْ عِلّتُه [2] ، وإنمّــاأُبدلتْ هاءً فى الوقْفِ،لِلْفَــرق بينهَـــا وبينَ التَّـــاءِ التى فى الجـــمْعِ نحو"مُسلمَات ".

وَالياءُ فى هذِي وتَاءُ قَامَتْ وَنونُ قُمْنَ ويَقُمْنَ بَانَتْ

اليـاءُ فى " هذِي " ليست للتَّـأنيث إلاَّ عنَد الكوفيّين ؛ فإنّ اسَم الإشارة عنَدهُم " الذَّالُ " وَحْدَهَا ، وأمَّا عنَد غيرهم فالياءُ عَيْنُ الكَلمةِ وَالتّأنيثُ مُستَفادٌ من نَفْسِ الصِّيغَةِ كَمَا أَنّ التَّذكيَر فى " ذَا " مُستَفادٌ من نَفْسِ الكَلمةِ [3] . وَقَدْ يكُونُ " اليَـاءُ " فى " اضْـربِي وَتَضْـربينَ " [4] وَيَحْـتَـملُ أن يكُونَ أَرَدَ بقـوله : "وَالياءُ فى هَذِى " أنَّ اليَاءَ دلّت علَى أنَّ التّـأنيثَ بالصِّيغةِ إذْ بوجُودِها تَتحَقّقُ هذه الصّيغةُ وتُعدَمُ بعدمِهَا .

وَأَمَّا (التَّاءُ) [5] فى " قَامَتْ " فهِى لتأنيثِ الَفاعلِ وَهِىَ ساكنةٌ فرْقاً بينَهَا وَبينَ التَّاءِ اللاّحَقةِ للأسماءِ .

---

(١) (ف) " فيما ذكره " .

(٢) انظر ٢/٤٣٠ .

(٣) انظر : الإنصاف ٢/ ٦٦٩ المسألة (٩٥) ، وابن يعيش ٥ / ٩١ .

(٤) أى : علامة للتأنيث ، وانظر ابن يعيش ٥/ ٩١ . فالشارح أفاد منه كثيرا رحم الله الجميع

(٥) فى (ف) " التأنيث " تحريف .

قَولُهُ : " وَنُونُ قُمْنَ " يَعنى فى الماضي ، وَ " يَقُمْنَ " يَعنى فى المضَارِعِ ، وهذه النُّونُ يعنى فى مُقَابلةِ الواوِ المفيدَةِ لجمْعِ التّذكيرِ فى قَامُوا ، وَيَقُومُونَ .

قَوْلُهُ : بَانَتْ " يَعنى ظَهَرت النُّونُ إِذْ كانت ضميرَ الجمْعِ وَبَرزَتْ ، ولمْ يَبْرزْ ضَميرُ الواحدة نَحْوُ " هندٌ قَامتْ .

[المؤنث الحقيقى]

ثُمَّ الْمُؤَنَّثُ الحَقِيقيُّ عُرِفْ ... بخِلْقَةٍ خُصَّتْ به لاَ تَخْتَلِفْ

وَهْوَ عَلىَ ضربينِ ضَرْبٌ مِنْهُ ... بلاَ علاَمَةٍ تُبِينُ عَنْهُ

كَزَيْنَبٍ وَطَالِقٍ وَجَيْئَلِ ... وَرَخِلٍ وَحَائِلٍ وَمُطْفِلِ

المؤنَّثُ الحقيقيُّ يُعرَفُ بالْحِسِّ وَالعَيانِ ، وَهُوَ مَا كَانَ من الحيَوانِ له فرجٌ مُعَدٌ للنّسلِ [(١)] بإزائهِ ذكَرٌ ، وَإليه أشَارَ بقوله : " بِخلْقةٍ " لأَنَّ الفَرْجَ خِلْقَةُ اللّهِ تَعَالَى .

قولُهُ : " خُصّت به " يعنى تلك الخِلْقة ، وَهِيَ الفَرْجُ المعدُّ للنّسْلِ .

وَقُلْنا : " لَهُ فَرْجٌ مُعدٌ للنّسلِ " لِيَخْرُجَ الخُنْثَى الّذى له فَرْجٌ وليْسَ مُعَداً للنَّسْلِ ؛ لأَنَّ ذلك مخصُوُص بالمؤنّثِ .

قولهُ : " لاَ تَخْتَلِفْ " يُرِيُد أنَّ تلك الخِلْقَةَ المَخْصُوصَةَ بالمؤنّثِ لا اخْتلاَفَ فيها، بَلْ فى جَميعِ أَصْنافِ الحيَوانِ حَقيقتُها وَاحدةٌ [(٢)] .

---

(١) فى النسختين " لنسل " .

(٢) فى (ف) " واحد " تحريفِ .

قولُهُ : " وهُوَ علَى ضَرْبَينِ " يعنى المؤنَّثَ الحَقيقىَّ ، ثُمَ بَيَّنَ كُلَّ واحدٍ من الضَّربينِ وقدَّمَ الذى بغير علامَةٍ ؛ لإشْكَالِه ، وقَد بَيَّن وَجهَ إشكالِه بقوله :

« بلاَ علاَمةٍ تُبِينُ عَنْهُ » .

يُرِيدُ ليس فى لفظه علاَمةٌ تُبّينُ أَنَّ مَعْناهُ مؤنّثٌ .

فَإن قُلتَ : فإذَا لمْ تكن فيه علامةٌ تُبينُ عنْهُ فبِمَ يعرُف تأنيثُهُ ؟

قُلتُ :بالإسنَادِ إليه ، والصّفةِ ، وعَوْدِ الضّميرِ إليه ، وبعْضِ الجُموعِ ، وغيرِذلك .

ولاَ يقدّرُ من علامَاتِ التّأنيث إلاَّ التَّاءُ وَحْدَهَا فى المؤنّثِ الثّلاثىِّ لثبُوتِ ردّهَا فى التّصغير .

أمَّا " زَينَبُ " فَهُوَ علَمٌ على امرأَةٍ " وليْسَت تاءُ التأنيثِ فيهِ مُقَدرّةً؛لعدَمِ ظهُورِهَا فى التّصغيرِ .

وَأمَّا " طالقٌ " فَوصفٌ لمؤنّثٍ حقيقيّ ، أمّا عنَد سيبويه فإنهَّا صفةٌ لمذكّرٍ[١] عامّ يقَعُ علَى المذكّرِ والمؤنّثِ ، وإذا قَالَ : " أَنْتِ طَالقٌ " فكأنّه قَالَ : أنَتِ شىءٌ طَالِقٌ ، أَو إنسَانٌ طالقٌ ، وكذلك " حائضٌ ، وطَامثٌ " .

وَأمَّا الخليلُ فَيَرى أَنّه مِنْ أَبْنِيَةِ النَّسَبِ كقولهم : " لاَبِنٌ ، وَتَامِرٌ " ؛ لأَنَّهُ غَيْرُ جَارٍ عَلَى الفِعْلِ [٢]، أَيْ : لَيْسَ من فِعْلِهَا كقولك : قَامَتْ فَهِيَ قائِمَةٌ "؛ لأنّ الطّلاَقَ يَقعُ عليْهَا من فِعْلِ غَيْرِهَا ، وَكَذلِكَ " الحَيْضُ ، وَالطَّمْثُ " ، ولوْ أَجْرَوْهُ علَى الفعْلِ لقَالوُا:" طالقةٌ ، وطَامِثةٌ ، وحَائضةٌ " ، فإذَا قَالَ : " أَنْتِ طَالقٌ " فَالمعْنَى : أَنْتِ ذاتُ طَلاقٍ ، أَيْ : صاحِبَةُ طَلاَقٍ ، فأَمَّا قولهُ تعَالَى : ﴿ يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَه عَمَّا أَرْضَعَتْ ﴾[٣] فَإنَّه أَجْرَاهُ علَى الفِعْلِ، ولَوْلاَ ذَلِكَ لَقَالَ : مُرْضِعٌ ، أَيْ : ذاتُ إرْضَاعٍ .

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) انظر رأى سيبويه وشيخه الخليل فى الكتاب ٣/ ٣٨٣ .

(٣) سورة الحج ٢ .

وَأَمَّا " جَيْئَلُ " فَعَلَمٌ على الضَّبُعِ ، وَ " الرَّخِلُ " وَلَدُ الضَّأْنِ الأُنْثَى ، وَالذَّكَرُ " الْحَمَلُ " ، وَجَمْعُهَا " رُخَالٌ " بضمّ الرّاءِ (١) كَما قَالوا : "تُؤَامٌ" في جَمْعِ "تَوْأَمٍ" .

وَ " الحَائِلُ " النّاقةُ الّتى لمْ تَحْمِلْ في تِلْكَ السَّنَةِ .

وَ " المُطْفِلُ " ذَاتُ الطِّفْلِ ، وَهِيَ صِفَةٌ لمؤَنّثٍ وَليْسَتْ بجَارِيَةٍ على الفِعْلِ ، فهِيَ مثلُ " طَالِقٍ " على ما تَقدّمَ من المذهبَيْنِ .

وَضَرْبُهُ الثّانى لَهُ عَلَامَةْ	**فَالهاءُ كالمرأةِ وَالغُلَامَه**
وَالأَلِفُ المقصُورُ وَزْنُ فُعْلَى	**كَمِثْلِ سَلْمَى وَمِثَالُ فُضْلَى**
وَمِثْلُ قُصْوَى وَمِثَالُ أُخْرَى	**وَوَزْنُ فَعْلَى فى مِثَالِ سَكْرَى**
وَالأَلِفُ المَمْدُودُ كَالحَمْراءِ	**وَنُفَسَاءَ قِسْ عَلَيهَا الجَائِى**

يريدُ الصِّنْفَ الثّانَي من المؤنّثِ الحقيقي الّذى تأنيثُه بعلامَةٍ ظَاهِرَةٍ ، وقد ٢١٢ب ذكرَ لَهُ علامَتينِ وَهِيَ التَّاءُ ، وَالألفُ المقصُورةُ وَالممدُودَةُ .

وَبالجُملةِ فالعلامَاتُ التيّ ذكرَهَا فى غير الحقيقى مثْلُهاَ يكونُ فى الحقيقّي مَا خَلاَ النونَ ؛ فإنهّا ضميرُ الجَماعةِ نَحْوُ : النّسَاءُ قُمْنَ ، وتأنيثُ الجمَاعةِ غيرُ حَقيقيّ ، وَإن كَانَ تأنيثُ المفرَدِ منْهَا (٢) حَقِيقياً .

---

(١) وقيل بكسرها أيضاً ، واستغرب ابن الخباز ضم الراء في جمعها ، وانظر اللسان في (رخل) .

(٢) فى (ف) "منه"

قولُهُ " اْلمَرْأَةُ" مِثَالُ للضَّرْبِ المؤنّثِ بالتَّاءِ مِنَ الحَقِيقِيِّ ، وَ "الغُلاَمَةُ" تأنيثُ " الغُلاَمِ " ، قَالَ الشاعرُ :

وَمُرْكِضَةٌ صرِيحيىٌّ أَبُوهَا   تُهَانُ لَهَا الغُلاَمَةُ وَالغُلاَمُ (١)

وَقَالَ (٢) : شَيْخٌ (وَشَيخَةٌ " ، قَالَ عَبِيدٌ :

كَأنَّهَا) (٣) شَيْخَةٌ رَقُوبُ (٤).

وَقَالَ (٢) : رَجلُ وَرَجُلَةُ

قولُهُ : وَالألِفُ المقصُوُر " يُرِيدُ اْلعَلاَمَةَ الثَّانيةَ لِلْحَقيّقي .

قولُهُ : "سُلْمَى "بضمّ السّينِ"اسْمُ امْرَأةٍ ، وَمِنْهُ زُهَيرُ بنُ أَبِى سُلْمَى وَهُوَ كُنيةُ أَبيهِ (٥)، وَلاَتضُمُّ السّينُ إلاَّ فى هَذهِ الكُنْيَةِ .

وَأَمَّا " فُضْلَى " فتَأنيثُ " الأفضَلِ " أَفْعَل التّفضيلِ ، وَحَقُّهاَ أَن تُسْتَعْمَلَ بالألفِ وَاللاَّمِ أَوِ الإضَافَةِ ، وَإنمّا لَمْ يدخُلْ عَلَيْهَا الألِفُ وَالّلامُ فى

---

(١) قائل البيت أوس بن غلفاء الهجيمى يصف فرساً .

انظر التكملة ١٢٠ ، والأمالى الشجرية ٢/ ٢٨٧ ، وابن يعيش ٥/ ٩٧ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ٦١٣ ،والمخصص ١/ ٣٦ ، واللسان فى " صرح " و " ركض "

ويروى " مركضة " - بضم الميم وكسر الكاف ، أى الذى يركض ولدها فى بطنها . ويروى بكسر الميم وفتح الكاف ومعناه السريعة ، كأنه جعلها آلة للسير . صريحى : شريف ، والياء فيه لتأكيد الصفة لا للنسب ، والصواب عند ابن برى فى التنبيه (صرح) رفع " مركضة " .

(٢) هكذا ، والأولى " قالوا " .   (٣) سقط فى (ف) .

(٤) هذا عجز بين لعبيد بن الأبرص ، وصدره باتت على إرم رابئة .

ينظر ديوانه ١٨ ، والتكملة ١٢٠ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ٦٠٨ .

(٥) واسمه ربيعة عن شرح ابن الخباز لوحة ١١٣ .

الأرجُوزة ؛ لأنهَّا لم يستعملها مُركّبَةً ؛ أي : لم يُخْبرْ عنها ، ولأنهّا لَو اسْتعملَهَا مركّبةً أَي : في الإسنَادِ لمْ يكُن بُدٌّ من الألفِ والّلام [(١)] .

وَ " القُصْوَى " تَأنيثُ " الأقْصَى " ؛ فَإن جَعلتَها اسْماً (فالقُصْيَا باليَاءِ[(٢)]) بمعنَى القَاصيَةِ البَعيدَةِ كَالدُّنيا بِمَعْنَى الدَّانيَةِ الْقَرِيبَةِ .

وَ " أُخْرَى " تأنيثُ " أَخَر " كَالفُضْلَى كقولك : " مَررْتُ بهنْدٍ وَبالمرأةِ الأُخْرَى " .

وَهذه الصِّفاتُ إن كَانَ تأنيثُ موصوفِهَا حَقِيقياً فَتَأنيثُهاَ حقيقيٌّ وَإلاَّ فهي من القسم الأوّل .

وَأمَّا "سكْرَى " فمؤنّث " سَكْرَانَ " ، وَ " الحمراءُ " تأنيثهُ بألفٍ ممدُودةٍ نحو " مررتُ بهندٍ الحمراءِ وَبالمرأةِ البيضاءِ "[(٣)]

وأمَّا " النّفساءُ " فوزنُها " فُعَلاءُ " ، بضمّ الفَاء وَفتْحِ العَينِ ، وهى صِفَةٌ خَاصَّةٌ بالمؤنّثِ الحَقيقيّ ؛ لأنَّ النُّفَساءَ هِيَ التِّي وَضَعَتْ وَلَداً ، وَسُمّيت نُفَساءَ؛ إمَّا لأنّها خَرَجَ منْهَا نفسٌ ، أَوْ لأنَّه من التّنفّسِ وَهُوَ الاتّسَاعُ ، وَجمْعُهَا "نُفَسَاوَاتٌ" ، وَحُكِيَ "نُفَّاسٌ" بضّم النّون وَتشْديدِ الفَاءِ [(٤)] .

قولُهُ : " قِسْ عليه الجَائِي " يُرِيدُ قِسْ عَلَى مَا ذكرتُ ما جَاءَ مِنْه ولَمْ أَذْكرْهُ .

---

(١) هذا التعليل من الشارح رد على ابن الخباز الذى يقول : " وذكره إياها بغير لام خطأ " لوحة ١١٤ (باريس) .

(٢) فى الأصل " للقصايا " وفى (ف) " للقصايا بالياء " ، والصواب ما أثبته .

(٣) وقيل : الأجود أن يمثل الناظم في هذا القسم بمثل الحولاء ، والعوراء ؛ لأن قوله " كالحمراء " – بوزن – الفعلاء – صفة مشتركة بين الحقيقى وغير الحقيقى فيقال : امرأة حمراء ، وحلة حمراء . عن شرح ابن القواس ١٢٤٧ .

(٤) انظر اللسان فى " نفس " فقد حكاها ابن منظور عن اللحياني .

" النسب "

القَوْلُ في النِّسْبَةِ وَهْيَ ياءُ   زَائِدةٌ تعْزَى بهَا الاسَماءُ
إلى قَبِيلٍ أو أبٍ أو لِبَلَدْ   أَوْ لِصَناعةٍ وَيَاؤُهُ تُشَدّ

يُقَالُ : نِسْبَةٌ ـ بكَسْرِ النُّونِ ـ، وَنُسْبَةٌ ـ بضمّها ـ بمعْنَى الإضافةِ [١]، وَسِيبَوَيهِ يُعَبِّرُ عنْهُ ببَابِ الإضَافةِ [٢] ؛ لأنّ الغرَض من النّسبة تَخْصِيصُ المنسُوبِ وتَمْيِيزُهُ (بالمنسُوبِ إليْهِ مِمّن ليْسَ من تلك القَبيلَةِ كَتخْصيصِ المضَافِ وَتمييزِهِ) [٣] عَنْ غَيْرِهِ بالمُضَافِ إلَيْهِ ، لَكِن النَّسَبُ إضافةٌ مَعْكُوسةٌ ؛ فَإنّ المضَافَ إليهِ مُقدّمٌ علَى المُضَافِ ، فَإذَا قُلتَ : " تَمِيمِيٌّ " فَـ "تَمِيمٌ" هُوَ المنسُوبُ إليهِ ، وَالْيَاءُ المشدّدةُ قَائمةٌ مَقامَ المنسُوبِ إلى "تمِيمٍ"، فالمضَافُ إليهِ (فى النَّسَبِ مُقَدّمٌ) [٤] كمَا تَرَى .

قولُهُ : " وَهْيَ يَاءُ " يعْنِى علاَمتُهَا ياءٌ ، واحْترزَ بقوله : " زَائدةٌ ": عن ياء المتكلِّمِ ، وعَن يَاءِ المنقُوصِ ، أَوْ عَن ياء " حيّ " ؛ فَإنهَّا ليْسَتْ زَائِدةً .

قولُهُ : "تُعْزَى بها الأسماءُ " لِيَخْرُجَ منه مثْلُ " كُرسِّي ، وَعَارِيّةٍ " ؛ فإنَّها ياءٌ زَائدةٌ فى آخر الاسْمِ لكن لاَ تُعْزَى بِهَا الأسْمَاءُ ، أَي : لا يُنْسبُ [٥] بِهَا إلَى شَيءٍ . ٢١٣أ

---

(١) ينظر اللسان فى " نسب " .

(٢) قال سيبويه ٣/ ٣٣٥ : " هذا باب الإضافة وهو باب النسبة " .

(٣) سقط فى (ف) .

(٤) فى (ف) " مقدم فى النسب " .

(٥) فى (ف) "لايناسب"

وَاحْترزَ بقوله : " الأسْماءُ " عَن الأفْعالِ وَالْحُرُوفِ ؛ فإنّ النّسْبَةَ لا مَدْخلَ لَهَا فيهَا ؛ لأنّ النَّسَبَ بمعْنَى الإضَافةِ لإفادتِهَا التّخْصيص ، وَالأفعَالُ وَالحرُوفُ لاَ تقبلُ ذلكَ ، وَبيَانُهُ فى مَوْضعِه .

قولُهُ : " إلَى قَبيلٍ أَوْ أَ بٍ أَوْ لبَلَدْ " بَيانٌ لِماَ يُعْزى إليْهِ الأسْماءُ ، أَى : احْتَرزَ بهَذهِ الثّلاثةِ عَن النَّسبِ علَى " فَعَّالٍ" نحْوُ " بزَّازٍ " ، وَعَطَّارٍ " وعَن ما كَانَ بمعْنَى " ذي " – كَذِى [مالٍ] أَيْ: صَاحِبهُ – نحْوُ " لاَبنٍ " أَيْ : ذُو لَبَنٍ وَ " تامرٍ : أَيْ : ذُو تَمْرٍ [1] ، فَهِيَ كَطَالِقٍ [2] ، بِمَعْنَى ذات طَلاَقٍ .

مثَالُ النّسَبِ إلَى الْقَبيلِ " عَربِّى ، وَعَجَمِّي ، وَمَجُوسيٌّ " ، وَمثَالُ النَّسبِ إلَى الأبِ " أَسَدِيّ " ، وَإلَى الْبلَدِ " كُوفِيٌّ " ، وَمِثالُ الصِّناعَةِ " إبْرِيّ " لِصَانعِ الْإبَرِ، أَوْ بَائِعهَا .

قَولهُ : " وَيـاؤُهُ تُشَدّ " يَعْنى تُشدَّدُ لتَقْوى بالتَّشديدِ علَى تَحَمُّلِ الحَركَاتِ ، وَلأنَّها لوْ كَانت خَفيفةً لأَشْبهَتْ ياءَ المتكلمّ وَلاسْتُثْقِلَت الضَّمةُ وَالْكَسْرَةُ عليَها، فَيلزَمُها السّكونُ رَفْعاً وَجراً ، وَإذَا سَكَنتْ وَجبَ حَذْفُهَا إذَا لَقِيَها سَاكنٌ كَالتَّنوينِ وغَيْرِه . وإنمّا زِيدَت "اليَاءُ" دُونَ غيْرِها ؛ لِأنَّ أَولَى ما زِيدَ حُرُوفُ المدِّ ، فَلوْ زِيدَت الألفُ لمنعت من ظهُور الإعرابِ [3]، وَلوْ زِيدتِ الْواوُ لَثَقُلَتْ ؛ إذْ لَيْسَ فى كَلاَمِهم اسْمٌ آخِرُهُ وَاوٌ قَبْلَها ضَمةٌ لاَزِمةٌ ؛ وَلأنّهُم قَدْ رَفَضُوا ذَلكَ فى الوَاوِ الأصْليّةِ فَمَا ظَنُّكَ بِهَا زَائدةً ؟ فتَعيّنت اليَاءُ .

---

(١) فرق ابن القواس بين " فَعَّال " و " فاعل " فقال : " والفرق بينهما : أن (فَعَّالاً) – لمبالغته – موضوع لما يكون صنعة وعلاجاً ، و (فاعل) موضوع لمن يلابس الشئ من غير دلالة على مبالغة" انظر شرح ابن القواس ١٢٥٠ .

(٢) فى عدم جريانه على الفعل .

(٣) أى : يصير الاسم مقصوراً فيمتنع من ظهور الإعراب ، انظر ابن يعيش ٥/ ١٤٢ .

وَقَبلهُ كَسرٌ كزَيدِيِّ النَّسَبْ   وَحَذْفُ كُلِّ تاءِ (١) تأنِيثٍ وَجَبْ

لشَبهٍ بينَهُمَا وَهَرَبُوا   مِنْ جَمْعِ تَأنِيثَيْنِ في اسْمٍ يُنْسَبُ

وَإنمّا كَسروُا مَا قبلَ ياءِ النَّسبِ لتُجَانسَها ، ولأنهّا مَدّةٌ ساكنةٌ فوجَبَ أن تكُونَ حركةُ ما قبلَها من جنْسِهَا ، وإنمّا ضُوعفَتْ خوفَ اللَّبْسِ ، ولأنّه لما كانت الياءُ الأولى سَاكنةً وَجَبَ تحريكُ مَا قبلهَا ؛ لأجل التقاء السَّاكنينِ ، وَلاَ يجوزُ الفتحُ لئلاّ يلتبَس بالمثنَّى المضَافِ إلى ياء المتكلّمِ ، وَالضمُّ ثقيلٌ فتعَيَّنَ الكسْرُ .

وَياءُ النَّسَبِ حَرفٌ كتَاءِ التَّأنيثِ ، وَهِيَ عندَ الكوفيِّيْنَ اسْمٌ (٢) في مَوْضعِ جَرٍّ بإضَافةِ الأوّلِ إليهَا ، وَاحْتَجُّوا بِمَا يُحْكَى عَن العرب: " رَأَيتُ التَّيْمِيَّ تَيْمِ عَدِيٍّ " بجرِّ " تَيْمٍ " الثَّاني علَى البَدَلِ من اليَاءِ في " التَّيْمِيِّ " ولاَ يَصحُّ إبْدَالُ الاسْمِ مِنَ الحَرْفِ ، وَالثّاني اسْمٌ باتّفاقٍ ، فوَجَبَ أَن تكُونَ الياءُ اسْماً ليَصحّ إبْدالُ الاسْمِ منْها ، وهَذَا فاسدٌ لأمُورٍ :

مِنْهَا : أَنَّ الأوَّلَ مُعَرَّفٌ بالألفِ وَاللّامِ فَلاَ تَصِحُّ إضافَتُهُ إلاَّ إذَا كَانَ اسْمَ فَاعِلٍ .

وَمِنْها : أَنّ هذه اليَاءَ لوْ كانَ لها موضِعٌ من الإعْرَابِ لمَاَ ظَهَرَ فيهَا إعْرابُ الاسْمِ المَنْسُوبِ إليهِ .

وَأمَّا جَرُّ " تَيْمٍ " الثّاني فيمَا حَكَوْهُ فَمَجْرُورٌ بإضَافةِ اسْمٍ محْذُوفٍ إليْهِ كأنّه قَالَ : صَاحِبَ تَيْمِ عَدِيٍّ ؛ (لِأنَّهُ المنسُوبُ " فَحُذفَ المضافُ " (٣) وَبَقِيَ المضافُ إلَيْهِ) (٤) عَلَى جَرّهِ لِدلَالةِ النَّسَبِ عَليْهِ ؛ لأنّ المنسُوبَ إلَى " تَيْمٍ " يكوُنُ مِنْ أَصْحابهِ .

---

(١) في (ف) " هاء " ، وهى رواية أخرى .

(٢) انظر ابن يعيش ٥/ ١٤٢ ، وشرح ابن القواس ٢/١٢٤٨ .

(٣) ما بين االقوسين الصغيرين سقط من الأصل ، وكان فى (ف) هكذا " لأن المنسوب باق ، فحذف المضاف إليه " ، ولعل الصواب ما أثبت .

(٤) " وبقى المضاف إليه " سقط من (ف) .

وانظر قول العرب فى التكملة ٥٠ ، وابن يعيش ٥/ ١٤٢ .

قولهُ : " وَقبلَه كسرٌ " يُرِيدُ وقبلَ الياءِ .

قولُه : " كَزَيدّي النّسبْ " احترز بالنّسبِ عن جمع السّلامةِ المضَافِ إلى ياء المتكلمِ ؛ فإنّ لفْظَهُ كَلفظِ المنسوُبِ فى الوقْفِ .

وإنمَّا / وجَبَ حَذْفُ تاءِ التّأنيث فى النَّسبِ لِماَ ذكَرَهُ وقد عَلَّلَ الحذْفَ ٢١٣ب بأمرين :

أحَدُهُمَا قولُهُ : لَشبَهٍ بينَهُمَا " ووَجْهُ الشّبهِ بينَهُمَا أنَّ ياءَ النّسبِ تخّلصُ الواحِدَ من الجِنْسِ كما تَخلّصُهُ " التَّاءُ " فإذا أردتَ تخْليصَ الواحدِ من " الرُّومِ " قلتَ : رُوميٌّ ، ومن الحَبشِ قلتَ : حَبَشِيّ ، كَمَا إذا أردتَ تخْليصَ الوَاحدِ من " الْحَمَامِ " قُلتَ : حمَامَةٌ ، ومن " التَّمْرِ " قُلتَ : تَمْرَةٌ .

[وَالثّانى] [١] : الهرَبُ من الجَمْعِ بين تأنيثين إذا نَسبتَ مؤنّثًا إلى مؤَنثٍ تقول فى النَّسَبِ إلَى الكوُفةِ: "كُوفَتيَّةٌ " بتاءٍ قبلَ ياء[٢] النّسبِ وَ (بتاءٍ أُخْرىَ) [٣] بَعْدَهَا . وبيانُه أنَّك لوْ أبْقَيتَ التّاءَ لقَلتَ فى الرّجلِ [المنسُوبِ إلَى الكوُفَةِ : " كُوفَتِيٌّ "] [٤] وَذلِكَ غيرُ جائزٍ ، فهذَا معْنَى قولِه : " وَهَربُوا من جَمْعِ تَأنِيثَيْنِ " .

فأمَّا قولُهُم : "دواتيٌّ " فى المنسُوبِ إلَى الدَّوَاةِ فلَحْنٌ، وصَوَابُهُ "ذووِيٌّ"[٥]، وَكَذَا قَولُهُم : " ذَاتِيٌّ " صَوَابُهُ : ذوَوِيٌّ " [٦].

---

(١) تكملة يوجبها المقام .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) فى الأصل " وبأخرى " ، وانظر هذا فى ابن يعيش ٥/ ١٤٤ .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) انظر درة الغواص ١١ ، وتقويم اللسان لابن الجوزى ١٠٦ .

(٦) انظر التكملة ٥٣

وَالصّحِيحُ أَنهَّا لوْ ثبَتَتْ لفَسَدَ المعْنَى بِثبَاتِهَا ؛ لأنَّك إذَا نَسَبْتَ اسْماً مذكّراً إلَى اسْمٍ مُؤنّثٍ انْتقَلَ مَدْلُولُ الاسْمِ المؤنّثِ إلَى المنْسوبِ المذكّرِ فتقُولُ فى البَصْرةِ : بَصْرِيٌّ ، فَلَوْ أَبْقَيْتَ الْهاءَ لَبَقِيَتْ فى صِفَةِ المذكّرِ .

وَفِــي الثُّلاثيّ إذا نَسَبْتَــا إلَى مثَال "فَعِل" فتَحْتَـا

أَوْسَطَهُ قُلْ : نمَرِيٌّ ثُمَّ قِسْ ذُكَرَ أَوْ أُنثَ ليسَ يَنْعَكِسْ

وَاكْـسِرْ إِذَا زَادَ كَتَغْلِبِيٌّ وَزِبرْجِـيٌّ وِقُذَعْمِلـيّ

احترزَ بقوله " الثّلاثيّ " عن الرُّباعيّ .

قولُهُ : " إلَى مِثَال فَعِلٍ " يعْنى بكسر العينِ ، واحترَز به عن المضمُومِ العَينِ كَ " عَضُدٍ " ، وَمفتُوحِهَا كَـ " فَرَسٍ " ، وَسَاكنِهَا كَ " فلْسٍ " ؛ فإنَّ ذلك لا تُغيّرُ حَرَكَتُهُ وَلاَ سُكُونُهُ لمخَالفته الكسْرَةَ وَكَونِه [(١)] مِنْ غَيْرِ جِنْسها .

قولُهُ " فَتحْتَا " يعْنى تَجْعلُ مكانَ كَسْرةِ [(٢)] العَيْنِ فتْحَةً .

قولهُ : " أَوْسَطُه " بيَانٌ لموضعِ التَّغْيير .

قولهُ : " نمَرِيٌّ " [(٣)] مِثَالٌ لمكسورِ العَينِ الذى تبْدُلُ كسرتُه فَتْحةً ، وَإنّما فتحوُا العينَ المكسُورةَ ، لأنهّم لو أَبْقَوا عَيْنَ الكلمةِ مكسورَةً ولاَمَها مكُسورةً لتوالت كسرَتَانِ وبعَدهُمَا يَاءَان كلُّ وَاحدةٍ مِنْهُما فى قُوّةِ كَسْرتَين فتتَوَالى ستُّ كسرَاتٍ مَع قِلّةِ حُروفِ الكَلِمَةِ وَلَيْسَ فِيهَا حَرْفٌ غَيْر مكسورٍ إلاَّ أَوّلُهَا ، وَلَمَا يَلْزَمُ[(٤)] من استغْرَاقِ حُروفِ الكلمةِ بالكسَراتِ فى المكسُورِ الفاءِ نحو "إِبلٍ" ،

(١) فى النسختين " وكونها " وصوابه ما أثبت .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) فى النسختين " كنمرى " ، وصوابه ما أثبت .

(٤) فى النسختين " ولما لم يلزم " والواجب إسقاط (لم) .

فَوَجَبَ الفتحُ لما ذكرنا . فأمَّا قولُهُم : " الصَّعِقُ " ففى النّسب إليه ثلاثُ لُغَاتٍ : كَسْرُ الصّادِ وَالعَينِ ، وَفتْحُ العينِ وكسرِ الصّادِ ، وَفتْحُهُمَا ، أمَّا كسرُ الصّادِ فإتّباعٌ للعَينِ ؛ لأنّها حرفُ حَلْقٍ كَما كَسُر النّونِ فى " نعِمَ " إتْبَاعاً لكسْرةِ العَينِ ، فلمّا كُسِرَ الصّادُ لأجل العَينِ امتنعَ فَتحُ العَينِ ؛ لأنّهم قد كَسَروا لأجلها حَرفاً آخَر ، فصَارتْ كسْرةُ العَينِ لأجْلِ الصّاد ، كَما أنَّ كَسْرَ الصّادِ لأجل العَينِ ، ولو سمَّيْت رَجُلاً بـ " ضُرِبَ " – فِعْلُ مَا لم يُسمَّ فَاعُله – لقلتَ : " ضُرَبِيٌّ " بإبْدالِ كَسْرةِ الرَّاءِ فَتْحةً .

قولهُ :

ذكّرَ أو أُنّثَ ليسَ ينعَكِسْ

يَعنى أنَّه يَجُب إبْدالُ كَسرةِ العَينِ فَتحةً فى الثّلاثيّ مذكراً كَان أو مؤنّثاً لاَ يختلفُ الحُكمُ فيه ، وَمثالُ المؤنّث قولك فى النّسبِ إلى " شَقِرَة " : " شَقَرِيٌّ " وَهُوَ اسْمُ قَبيلةٍ ، ويُقال : "أَرضٌ شَقِرَةٌ " أَي : ذَاتُ أزهَارٍ مُخْتلِفَةٍ .

/ قَولُهُ : " وَاكْسرْ إذَا زَادَ " يعنَى على الثّلاثة . ٢١٤أ

قَوله " كَتَغلِبّى " مثالٌ للزّائد على الثّلاثة بحرف وَاحدٍ ، وكذلك " زِبْرِجِيٌّ " .

ومَعنَى قوله " وَاكْسرْ إذَا زَادَ " يرِيدُ أَقِرَّ الكسْرةَ ، ولم يُرد أنّك تكسُر مَا ليسَ بِمكْسُورٍ فى عَيْنه [1] ولاَ تبدلُهَا ، وَهُوَ المخَتارُ فِيمَا كانَ ثَانيه سَاكِناً كَتغلبِيٍّ ، وَزِبْرِجِيٍّ ؛ لأنَّ الكلمةَ قد قَوِيتْ بكثْرةِ حرُوفِهَالتخَلّل الحرفِ السّاكِنِ بينَ حُرُوفِها وَهُوَ الثّاني ، وَلأنَّ التّغيير خلافُ الأصْلِ ، ولأنّ وَضْعَ [حَرَكةٍ][2] مَوْضِعَ حَرَكةٍ لاَ يحصُلُ به خِفَّةٌ مَع كَثْرةِ الحرُوفِ .

---

(١) فى الأصل غير واضح ، والزبرج : الزينة ، أو الذهب .

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام .

ومن العرَب مَن يَفتحُ العَينَ فى الرّباعىّ ؛ لأنّه لمَّا سكن ثاني الكلمةِ صَار كأنّه موقوفٌ عليه (١) ومَا بعدَهُ كأنّه مبتدأً به ومُنفَصِلٌ ممّا قبلَه .

قَولهُ : " وَقُذَعْمَلِيّ " مثالٌ لِمَا زَادَ على الثّلاثةِ بحرفَينِ ، وهُو مُتّفقٌ عَلَى بقاءِ كَسْرتِه ؛ لكثرة حُرُوفهِ بكونه خُماسِياً ، وكذلك إذا تحرّكَ الحرُف الثَّاني من الرُّباعِيّ نحو " عُلَبِطٍ " فَهُوَ متّفقٌ على بقائِه مكسُورَ العَينِ (٢) .

وَمِنْ (٣) فُعَيْلَـةٍ مَـعَ الْفَعُولَـهْ ... تَحْذِفُ حَرْفَ اللّينِ كَالفَعِيلَـهْ

مُثُلُهُـا (٤) ثلاثـةٌ مَعْرُوفَـهْ ... قُرَيْظَـةٌ شَنُـوءَةٌ حَنِيفَـهْ

تقُولُ منها : حَنَفِيٌ فَاتِحـاً ... أَوْسَطَـه كَشَقَرِيٍّ وَاضِحَـا

إلاّ مُضَاعَفـاً أو المُعَلَّـلاَ ... فامنعْهُمَا الحذفَ وَقُـل مُمثِّلاَ

يُعْزَى عَزِيـزِيٌّ إلَـى عَزِيـزَهْ ... كَذَا حَوِيزِيٌّ إلَـى حَوِيـزَهْ

فَإنْ خَلَتْ من تاءِ (٥) تأنيثٍ فلاَ ... تَحْذِفْ وَقُلْ : هَذَا قُرَيْشِيٌّ الوَلا

قولهُ : " وَمِن فُعَيْلةٍ " بضّم الفاءِ كقُرَيْظَةٍ .

قولهُ : " مَعَ الفَعُولة " كَشَنوءَة .

قولهُ : " تحذِفُ حَرَف اللّين كَالفَعِيلَهْ " من " فُعَيْلةٍ » المضمُومَة الفاءِ .

قولُهُ : " كالْفَعِيلَة " (٦) يريدُ كما تحذِفُ الياءَ (٧) من " حَنِيفَةَ " فتقُولُ فى

---

(١) فى النسختين "موقوفاً " بالنصب ، والصواب ما أثبت .

(٢) فتقول فيه : " عُلَبطِيّ " ، والقذعمل : الشيء ، وقيل الضخم من الإبل .

(٣) فى الأصل " ومع " .

(٤) فى الاصل " ومثلها " بزيادة الواو .

(٥) (ف) " هاء " .

(٦) سقط فى (ف) .

(٧) (ف) " الفاء " خطأ .

النَّسَبِ إلى " قُرَيْظَة " : " قُرَظِيٌّ " فتحذفُ تاء التَّأنيث لأجْلِ ياءِ النَّسَب ، ثُمَّ تحذفُ الياءَ السَّاكنةَ الَّتى هِيَ حَرْفُ اللِّين ، إمَّا للفرْقِ بينَ النَّسبِ إلى " فَعِيلٍ " في المذكّرِ ، وَ " فَعِيلَةٍ " فى المؤنَّثِ ، وإمَّا لأنَّك لمَّا [1] حذفْتَ تاءَ التَّأنيثِ مِنْها لأجْلِ النِّسْبةِ كَانَ الحذْفُ الأوَّلُ مُؤْنِساً بالحَذْفِ الثَّاني .

كذلك [2] الواوُ فى " فُعُولةٍ " [تقولُ فى] [3] " شَنُوءَةٍ " : " شَنَئِيٌّ " مِثْلَ " شَفَهِيّ " لِلْفَرْقِ بَيْنَ " فَعُولٍ " فى المُذكّر ، وَ " فَعُولَةٍ " فى المؤنّثِ ، وكَانَ المؤنّثُ أوْلَى بالحَذْفِ [4] ؛ لِثِقَلِ التَّأنيثِ ، وَتقُولُ فى " رَكُوبَةٍ " : " رَكَبِيٌّ " بِحذْفِ الوَاوِ، وَأبو العبَّاسِ [5] لاَ يحذِفُ الواوَ من " فَعُولةٍ " وَيحذِفُ اليَاءَ من " فَعِيلةٍ " فَيقُولُ : " حَنَفِيٌّ " كمَا يحذِفُ الياءَ من " عَدِيّ " يقولُ : " عَدَوِيٌّ " . ولا يحذفُونَ الواوَ من " عَدُوٍّ " بلْ يُقرونّها عَلَى حَالَتِها وَيقُولُونَ " عَدُوِّيّ " فَيُقِرُّونَ الواوَ كما يُقِرُّونَ الضَّمَّةَ في " عَضُدِيٍّ " . وَتُحذَفُ الياءُ كمَا تُحْذَفُ الكسْرةُ من " نَمَرِيّ " .

وَمذهبُ أَبِي العبَّاس قوِّي فى القِيَاسِ ، وَالنَّصُّ مَعَ سيبويْهِ وَهُوَ قولُهُم " شَنَئِيٌّ " [6] وَهُوَ نصٌّ فى مَحَلِّ النِّزَاعِ .

قولهُ : " تقُولُ مِنْهَا حَنَفِيّ فاتِحاً أَوْسَطَهُ " يَعْنى أَنَّك لَمَّا حذفتَ الياءَ من " حَنِيفَة " بعَدَ حَذفِ تاء التَّأنيثِ بَقِيَت الكَلِمَةُ / « حَنِفٌ » بكسر الثَّانى فَصَارَ ٢١٤ب/ مثْلَ " نَمِرٍ ، وَشَقِرٍ " بكسر الثانى فأبدلْتَ مِنْ كسْرتِهِ فَتْحةً كمَا فعلتَ فى " نَمَرِيّ ، وَشقَرِيّ " [5]

---

(١) سقط من (ف)

(٢) (ف) « وكذلك » .

(٣) سقط من الأصل

(٤) فى الأصل "من الحذف".

(٥) انظر : شرح الشافية ٢/ ٢٣ ، وابن يعيش ٥/ ١٤٧ .

(٦) انظر الكتاب ٣/ ٣٣٩ .

قولهُ : " وَاضحاً " يريدُ أنّه بعدَ حَذف الياء صَارَ ثُلاثياً مكْسور العينِ كشَقرَةٍ (١) ، فَفتحتَ أوسَطهُ وذلِكَ فيه وَاضحٌ ، أَيْ : ظاهرٌ .

وإذا حَذفتَ الواوَ من " فعُولةٍ " نحو " شَنُوءَة " فتبدلُ ضمّةَ النّونِ فتْحةً كمَا أَبْدلْتَ من كسْرةِ (٢) الثاني من " نمَرِيّ " فتْحةً .

قوْلهُ : " إلاّ مُضَاعفاً أو المُعَلّلا " هُوَ استثناءٌ ممّا ثالثُه حرفُ لينٍ .

قُولهُ : " فامنعْهُمَا الحذْفَ " يُريدُ المُضَاعَفَ (٣) وَالمُعْتلَّ العَينِ ولا يجوزُ حَذْفُ الياء ؛ لأنّك لو حَذفْتَ اليَاءَ من " عَزِيزَةٍ " لاَجْتَمعَ المِثْلاَن وذلك مستثقلٌ ، فأبقوا الياءَ لتفصلَ بين المثلين ، تقُولُ فى " شَدِيدَةٍ " : " شَدِيدِيٌّ " ، ولو حَذفْتَ الياءَ لَقلتَ : " شَدَدِيّ ، وعَزَزِيّ " فيثقلُ اجتمَاعُ المثلين .

وَكذلِكَ (٤) " حَوِيزَةٌ " اسمُ قَبِيلَةٍ ، فَلوْ حذفتَ الياءَ لبَقِيَت الْواوُ متحركةً ومَا قبلهَا فتحةٌ فَيجبُ قلْبُهَا أَلِفًا فَتصِيرُ " حازِيّ " فَيلتبِس بَبابِ ما قُلبت عَيْنُه أَلِفاً بِمَا ليْسَ بَعْدَه مَدّةٌ ، وَإِن تَركُوهَا بحالِهَا لَزمَ مُخَالفةُ القاعدَةِ ، فَوجَبَ بَقاءُ الياءِ ؛ لأنّها لسكُونِها تَمْنعُ من قَلْب الواوِ التى قَبلهَا أَلفاً .

قولُهُ :

فإن خلتْ مِن تاء تَأْنِيثٍ فَلاَ تَحذفِ

يعني لاتَحذِفِ الْيَاءَ ؛ لزوالِ الثقل بزوَال التّأنيث ، فتقولُ فى النَّسَب إلى " قُرَيشٍ " : " قُرَيْشِيّ " بإثْبَاتِ الياءِ فى الأفْصحِ ، وقالوُا في « عَمِيرَةِ كلْبٍ : عَمِيرِيٌّ »(٥) فلم يحذفُوا الياءَ معَ كَونِ الاسْمِ مؤنثًا ، وَهُوَ شَاذٌّ .

---

(١) (ف) " كشقر " ، وهي اسم قبيلة .

(٢) (ف) " كسر " .

(٣) فى النسختين " للمضاعف " .

(٤) فى الأصل " وذلك " .

(٥) انظر الكتاب ٣/ ٣٣٩ ، وابن يعيش ٦/ ١١ – ١٣ .

وَإِن يكُنْ تأنيثُه بالألفِ مقصُورةً فإن نَسَبْتَ فاحْذفِ

أَلِفَهاَ كَالهاءِ قُلْ : حُبْلِيٌّ وَإِنَ مَدَدت قُلْتَ : صَحْرَاوِيٌّ

لَماَّ ذَكَر أَنّهُ يَجِبُ حَذْفُ كُلِّ تَاءِ تأنيثٍ أَخَذَ فى بَيانِ التَّأنيثِ ، فَإِنْ كانَ التَّأنِيثُ بالأَلِفِ المقصُورَةِ فَالْحَذْفُ وَاجِبٌ فى البَعْضِ علَى تَفْصيلٍ فيهِ ، وَاحْتَرَزَ بقولهِ : " مقصُورَة " عَنِ المدُودَةِ .

قَولُهُ : " فَإِن نَسَبْتَ " احْترَزَ به عَنْ غَيرِ النّسْبَةِ ؛ فَإِنّه لاَ حَذْفَ فيهِ ؛ لأنّ المُسَوِّغَ للحذْفِ هُوَ النّسَبُ ؛ لِكَثْرةِ (١) التَّغْيِيرِ فيهِ .

قولُهُ :" فَاحْذف أَلِفَ كالهَاءِ " قَاسَ حَذْفَ الألفِ علَى حذْفِ الْهَاءِ ؛ لِكَونِهما للتَّأنيثِ ، وَقَدْ وَجَبَ الحَذْفُ فى الْهَاءِ فَيَجِبُ فى الألِفِ .

قولُهُ :" قُلْ : حُبْلِيّ " مِثالٌ لحذفِ الألِفِ من " حُبْلَى " فى النّسَبِ ، وَإِنمّا

---

(١) فى الأصل " والكثرة " تحريف .

حُذفتْ لسكونها وَسُكُونِ ياءِ النّسبَ الأُولَى ، ولم يُحرّكُوها ويقلبُوهَا وَاواً للفرقِ بينَها وبَينَ المدوُدةِ ، ولم يقلبوُهَا ياءً؛ لئلاَّ يَجتمع ثلاثُ ياءاتٍ .

وَالمقْصُورُ إذَا كَانَ رُبَاعيًّا ، فَإِنْ كان ثَانيهِ سَاكِناً فَحَذْفُ الألِف منْهُ هُوَ المختَارُ ، ويجوزُ إثْبَاتُها ، وقلبُهَا وَاواً ؛ لالتقاءِ السَّاكنَينِ تشبيهاً لهَا بالألفِ الأَصليّةِ نحو " مُهلّبِيّ " ، كَمَا يجوزُ حَذْفُ الألفِ من " مَلْهًى " فى النّسَب تشبيهًا له بألفِ " حُبلَى " .

فَإن [كَانَ] [1] الرُّباعيُّ متَحَرّكَ العَينِ وَجَبَ الحَذْفُ [2] فتقُولُ فى "جَمَزَى": "جمَزِيٌّ : « وَفِي « أُرَبَى » : « أُرَبِيٌّ » .

وَمِنْهُم مَن يقُولُ فى السَّاكنِ العَينِ : حُبْلاَوِيٌّ ؛ فَيَزيدُ أَلِفاً قَبْلَ أَلفِ التَّأنيثِ فَيصِيرُ المقصُورُ مَمْدُوداً ، وَالأَجْودُ الحذْفُ ، وَالأضْعَفُ المدُّ /، وَقَلْبُ الألِف وَاواً مُتَوسِّطٌ بينَ الأَرْدَا وَالأجْوَدِ . فإن كانت الألفُ خَامسةً فَصاعدًا فالحذفُ لاَ غيرُ ، تقولُ فى « حُبَارَى » : حُبَارِيٌّ [3] ، وَفِي « سُمَانَى » لِطيْرٍ : سُمَانِيٌّ .

٢١٥ / أ

(١) سقط من الأصل .

(٢) لتنزل الحركة منزلة الحرف الخامس ، والأربي : الداهية ، وحمار جمزى أي : سريع .

(٣) سقط فى (ف)

قـولهُ :« وإن مَدَدْتَ قُلتَ صَحْرَاوِيٌّ » يعنى تقلبُ الألفَ التى قَبلها مدّةٌ وَاواً ولم تحذفْ كَمَا حَذفْتَ الألفَ المقصُورةَ ؛ لأنَّها قد قَوِيتْ بتحريكها ، وإنمّا قُلِبَتْ ؛ لأنَّهَا لو أُقِرّتْ هَمْزةً لوَقَعتْ علاَمةُ التَّأنيثِ حَشْواً ، فلمَّا لمْ يجُزْ حذفُها، ولاَ إبْقاؤها هَمْزةً وَجَبَ تغْيِيرُهَا إمّا بقلْبِها واواً ، أوْ ياءً ، ولاَ يجُوزُ قلبهُاَ ياءً ؛ لئلاَّ يَجْتمعَ ثلاثُ ياءاتٍ هِيَ وياءُ النَّسَبِ ، فتَعّينَ قلْبُها وَاواً (١) .

وَإن يكُنْ علَىَ ثلاَثٍ وَالألِفْ ... آخِرُه أَصْلٌ فليسَ يَنْحَذِفْ

تَقولُ : هَذَا رَحَوِيٌّ مُبْدِلاَ ... وإنْ يَزدْ كَمَلْهَوِيَ أُبْدِلاَ

وَإن تَشَأْ فَاحْذِفْ وقُلْ : مَلْهِيٌّ ... وَقُلْ بِحتْمِ الحذْفِ : مُصطَفِيٌّ

لمَّا ذكَرَ ألفَ التَّأنيثِ أخَذَ يَذكرُ حكمَ الألفِ المنقلبةِ عن حرفٍ أصليٍّ ، وهذه الألفُ – التى هُوَ بصددها – لاَ تخلوُ مِنْ أن تكونَ ثالثةً ، أَوْ رَابعةً ، أوْ خَامسةً فَصاعداً ، وقَد ذكرَ الجميعَ .

واحترزَ بقوله : " علَى ثلاَثٍ " عن كون الألفِ رابعةً .

قولهُ :" وَالألفُ آخرُه أَصْلٌ " يُرِيُد بَدَلَ أَصْلٍ ، فَحذفَ المضَافَ ؛ لأنَّها قاعدةٌ معلُومةٌ أنَّ الألِفَ فى الأسْماءِ وَالأفْعالِ لاَ تكوُنُ أَصْلاً بل تكُونُ إمَّا زائدةً ، أَوْ منقلبةً عَن حَرفٍ أَصْلىٍّ .

وَاعْلَمْ أنَّ الألِفَ فى الثلاثيّ لاَ تكونُ زائدةً ، وَلاَ فَائدةَ فى قوله : " أَصْلٌ " اللَّهمَّ إلاّ أَن يَحْترزَ عن الألفِ الداخلةِ على الثّلاثيّ .

قَوْلهُ : " فليس ينْحذِفْ " يعنى الألفَ الثَّالثَةَ التى هي لاَمٌ ، وإنمّا لم تُحذَف ؛ لئَلاَّ يبقى الاسمُ بعَد حَذفِها على حَرفيْنِ .

قَوْله (٢) . : " هذَا رَحوِيّ مُبدِلاَ " تمثيلٌ بالثلاثيّ ، ويُريُد بقوله : " مُبْدِلاَ "

---

(١) بعده فى (ف) " فاعرفه " ، وهى من لوازم الشارح .

(٢) فى الأصل " تقول " .

أنَّك تبـدلُ الألفَ فى النّسَبِ وَاواً لسُكونِهـا وَسكونِ[الْيَـاءِ](١) الأوْلَى مِن يَاءِ النّسَبِ. وَإنمّا قلبَت الألفُ واوًا ولم ترّد إلى أصلِها؛ لئلاَّ يجتمع ثلاثُ ياءَاتٍ .
وَإنمّا مّـثلَ بِـ " رَحَوِيّ " ليُرِيَكَ أنَّ الوَاوَ في " عَصَوِيّ " بدلٌ من الألفِ ؛ لأنَّ الألفَ رجَعَتْ إلَى أَصْلِهَا وَهُوَ الواوُ إذْ لوْ كَانَ كَذلِك لرجَعَتْ أَلِفُ " رَحًّى " إِلَى أَصْلِهَا وَهِـيَ الياءُ ، فلمّا لمْ يجُـزْ إقْرارُ الألفِ ولم يجُزْ قلبُها ياءً تَعـّينَ قلبُـهَا وَاوًا .

فإن قِيلَ : فالألف إذا وَقعَ بعدَها حرفٌ مشدّدٌ جَازَ إِقـرارُها، وَهُوَ في النّسَبِ كَذلك .

قلتُ : ياءُ النَّسَبِ يِجبُ كَسْرُ مَا قبلَها ، وَالألفُ لاَ تقْبلُ الحركةَ ، فَتَعيَّنَ القلْبُ .

قولهُ " وَإنْ يزِد " يُرِيُد علَى الثَّلاثةِ فَتَكوُنُ أَلِفُهُ رابعةً .

قوْلهُ : " كملهويّ " مِثالٌ للرّباعيّ .

قـولُهُ : " أُبْدِلاَ " يعَنى يُبـدَلُ من الألفِ واوٌ ، وَهذَا دليلٌ علَى أنَّ الواوَ لم تُرَدّ إلى أَصلْها ؛ لأنّ الألفَ الرَّابعةَ لاتَقلبُ وَاواً .

قولهُ : " وَإنْ تَشَأ فاحْذِفْ " يَعنى الألَف ، وَلاَ تُبْدِلْهَا وَاواً .

قولهُ :" فَقُلْ : مَلْهِيّ " تمثيلٌ بحذف الألفِ تشبيهاً بألفِ " حُبْلَى " كمَا شبّهو ألفَ " حُبْلَى " بألِف " مَلْهَى " فأبدلُوهَا ، وتقولُ فى " مَغْزَى " : " مَغْزِيّ " بالحَـذْفِ ، وَلَيْسَ هَذا علَى إطْلاقـهِ في الرّباعيّ بلْ (٢) فِيمَا كَانَ ثانيه سَاكنًا،

---

(١) فى الأصل " الهاء "

(٢) سقط فى (ف) .

فأمّا ما كان ثانيه مُتحرّكاً فليس فيه إلاّ الحذفُ تقولُ في " بَشَكَى " : "٢١٥ ب
بشَكِيٌّ " ، لأنَّ الحَركةَ قد ضارعَت الحْرَف الخَامسَ .

قَولهُ : " بحَتْم الحذْف مُصْطَفيّ " يريُد إذَا كَانت الألفُ خَامسةً فصاعداً وَجَبَ حَذفُها منقلبةً كانت كألف " مُصْطَفَى " أو زائدةً كألف " حُبَارَى " .

وَالألفُ الثَّالثةُ [1] يَلْزم إبْدالُها ، وَفي الخامسَةِ فَصاعداً يَجبُ حَذْفُها، وَفى الرَّابعةِ فيمَا ثَانيه ساكنٌ الأمْران .

وَألَفُ الإلحَاقِ نَحوُ أرْطَى تُبدلُهُ وَاحذِفْهُ مِنْ حَبَنْطَى

الألفُ فى " أَرْطىً " للإلحاقِ بـ" جَعْفَرٍ " فتبدلها واواً إجراءً له مُجْرَى الألف المنقلبَة ، وكذَلِكَ ألِفُ " مِعْزىً " ؛ لأنَّها للإلحاقِ بـ " دِرْهَمٍ " فتقُولُ : " مِعْزَوِيّ " ، وَإن شئْتَ حَذَفْتَ حَمْلاً لهَا عَلى ألفِ التأنيث؛ لأنهَّا زائدةٌ مِثْلُها ، فتقُولُ فى الإبْدالِ : " أرْطَوِيٌّ " ، وفى الحَذْفِ " أرْطِيٌّ " ، وَمِنْهم مَن يزيُد ألِفاً للمدِّ قبلَ ألف الإلحَاقِ فيقُولُ : " أرْطَاوِيٌّ " . وَالإبَدالُ فى " أرْطًى " أَحسنُ منْهُ فى " حُبْلَى " .

قولُه : " وَاحذِفْهُ مِنْ حَبَنْطىً " – وهُو العَظيمُ البطْنِ – والألفُ للإلحَاقِ بـ " سَفرْجَلٍ " – وإنمَّا وَجبَ الحذْفُ ؛ لأنّها خَامسةٌ وَقدْ وَجَبَ حَذفُ الأصليّةِ خَامسةً فَالزَّائدةُ أَوْلَى ، وحَذفُها لالتقَاءِ السّاكنين .

وَهَمْزُ قُرَّاءٍ أَصيلٌ بَاقي وَالهمزُ ذُو الابْدالِ وَالإلحَاقِ
كَهَمزةِ الكَساءِ وَالحِرْبَاءِ يُنْسَبُ كَالقُرّاءِ وَالحَمْرَاءِ

---

(١) (ف) " الثانية"

قولهُ " وَهَمزُ قُراّءٍ أَصِيلٌ " يَعنى أَنَّه أصلٌ ليس بزائد ؛ لأنَّه يُوجَدُ فى جَميعِ تَصَارِيفِ الكَلِمَةِ (١) .

قولُهُ " بَاقي " يُرِيدُ أَنَّه ثابتٌ فى النّسَبِ لا يُبَدّلُ فى اللّغةِ الفَصِيَحةِ ، فتقولُ " قُراَّءِيٌّ " بإِثَباتِ الهَمْزَةِ ، وكَذلِكَ تقولُ فى " وُضَّاءٍ " : " وُضَّاءِيٌّ " .

وَاحْترزْنَا بقولنا "قبْلَهَا ألفٌ " (٢) عن الهمْزَةِ التى ليْسَ قبلهَا ألفٌ نحْوُ " قارِئ ، وَمُبتَدِئى " وبقولنا " زَائِدةٌ "(٢) عن هَمْزةِ "مَاءٍ " ؛ فإنَّ الأَلِفَ قبْلَهَا غَيرُ زَائِدَةٍ .

والهمزةُ التى قَبْلَهَا ألفٌ زَائدةٌ على أَربَعةِ أَقسَامٍ :

أَحدُها : أَصْليةٌ كَقُرَّاءٍ ، فَتقرّ هَمْزَتُهُ (٣) فى النّسبِ .

ـ وَمُبدَلةٌ عنْ أَصْلٍ ، ففِيهَا وَجهانِ ، أَقْواهُمَا إِقْرارُهَا هَمْزَةً .

ـ ومُلْحَقةٌ بالأصْليّ ، وقَدْ أَشَار إلى هذين الضَّرْبَينِ بقوله :" وَالهمزُ ذو الإبْدالِ وَالإلحَاقِ " ، ثمّ مَثَّلَ لكُلِّ وَاحدٍ من الضّربَيْنِ فَقالَ : " كَهَمزةِ الكِساءِ وَالحِربَاءِ " ، فكِسَاءُ : مثالٌ لما همزتُه بدلٌ من حرفٍ أصْليٍّ ، وهُو لامُ الكلمةِ ، وَالحِرْبَاءُ : مثالُ التى لِلْإلْحَاقِ فإنّها بإزَاءِ السّينِ من " قِرطَاسٍ " .

---

(١) سيأتى فى كلام الشارح ما يفيد أنه يجب أن تكون هذه الهمزة الأصلية " قبلها ألف زائدة " وقد سقط ذلك من أصلينا .

(٢) لم يذكر فى النسختين فيما سبق ، وقد أشرت إليه فى الحاشية السابقة بلا فصل .

(٣) فى الأصل " همزة " .

ـ وَزَائدةٌ كَحَمْرَاءَ .

قولُهُ " يُنسَبُ كالقُرأءِ وَالْحَمْرَاءِ " يُرِيدُ أَنّ فى النّسَبِ إليه [1] وَجْهَيْنِ :

أحدُهُما : أن تقــرَّ همزتُـــهُ كَمــا تَقرّ الهمزُة الأصليّـةُ تقولُ " كِسَائِيٌّ ، وَحِرْبائِيٌّ " كَمَا تقُولُ " قُرّائِيٌّ " ، وَإليْه أشَارَ بقوله : " يُنسَبُ كَالقُرَّاءِ " ؛ لأَنَّ الهَمْـزَةَ فى " كِسـاءٍ " بَدلٌ من حَـرْفٍ أصلِيٍّ ، فَحُكْمُـهَا [2] حُكْمُ الأصلـيّ ، والهمزةُ فى " حِرْبَاءٍ " ملحقةٌ بالسِّين من " قِرْطَاسٍ " .

وَالثّاني : أن تبدلَ الهمزةَ فيهما وَاواً فتقُولُ : " كسَاوِيٌّ ، وَحِرْبَاوِيٌّ " كمَا تَقُولُ فى حَمَراءَ : " حَمْرَاوِيٌّ " ؛ لِأنهّما غَيْرُ أَصْليّتَين ، وَإليه أشَارَ بقوله : "وَالحمراءِ " .

فَأمَّا هَمْزَةُ التَّأنيثِ فليَس فِيهَا [إلاّ] [3] الإبْـدَالُ ، وَالإبْـدالُ [4] فــى " حِرْبَاءٍ " أَقْوَى مِنْهُ فى " كَسَاءٍ " وَ " رِدَاءٍ " ؛ لأنهّا همزةٌ زائدةٌ ، وَالإبدالُ فى " كساءٍ " أَقْوَى مِنْهُ فى " قُرّاءٍ " ، فالإبْدالُ فى " قُرّاءٍ " ضَعِيفٌ جِداًّ،لكنّه تشبيهٌ للهَمْزةِ الأصليّةِ بالزّائدةِ كمَا حَذفُوا الألفَ الأصليّةَ [الذي][3] في الرّباعِيّ الّذى ثالثُهُ ساكنٌ حَمْلاً على الزّائدةِ للتّأنيثِ .

وَالحاصِلُ من كَلامِه أنَّ الهمزةَ إمّا زائدةٌ أو غيرُ زائدةٍ ، وَغيرُ الزّائدةِ إمّا مبُدلةٌ أو غيرُ مُبدلةٍ ، وَالزّائدِ إمّا للتّأنيثِ وَإمّا للإلحَاقِ .

---

(١) الهاء فى "إليه " يعود إلى الملحق بالأصلى ،وهو شيئان :
(أ) ما همزته منقلبة عن حرف أصلى نحو : كساء ورداء .
(ب) ما همزته منقلبة عن حرف الإلحاق نحو : حرباء وعلباء .

(٢) فى الأصل " فحكمهما " .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) سقط من (ف) .

وَالياءُ في المنقُوصِ وَاواً أُبْدِلَتْ ثالثــةً كَالعمَــوِيِّ مُثِّلَتْ
وَإن تزِدْ فاَحْذِفْ وَقُلْ : قاضِيّ وَمِنْهمُ مَنْ قَالَ : قَاضَوِيُّ
إِذْ شَــذَّ عنْهُـم فَتْــحُ تَغْلِبِــيّ وَاللاَّزِمُ الحَذْفِ كَمُشْتَرِيِّ

احْتَرزَ بقوله : " فى المنقُوص " عن اليَاء السّاكنِ مَا قبلَهَا كَاليَاءِ فى "ظبْيٍ، وَنِحْيٍ " ؛ فَإنَّها (١) لاتقلبُ وَإنْ كَانت ثَالثةً .

وَاحْترزَ بقوله : " ثالثةً " عَن مجيئهَا رَابعَةً .

قولهُ : " كَالْعَمَوِيِّ " مَثَالٌ للمنقُوصِ الذى ياؤُهُ ثالِثَةٌ .

قولُهُ " مُثلتْ " يعْنى اْليَاءَ الثّالثَةَ .

وَقولهُ "وَاوًا أُبدِلَتْ " كلامٌ فيهِ تسَامحٌ بل " العمِى " مِثْلُ " نَمِرٍ " فى كَونِه مكسُوَر العَينِ ، فأبدلوُا من كسرةِ العَينِ فَتحةً كمَا فَعلوُا فى "نَمِرٍ" . فَصَارت الياءُ أَلِفاً فصَارَ " عَمىً " بوزنِ فَتىً " ثمّ أَبدلوُا من الألفِ وَاواً كَما فَعلوُا فى المقصوُرِ الثّلاثِيّ فقَالُوا : " عَمَوِيٌّ " فى " عَمٍ " ، وَ " شجويٌّ " فيِ " شَجٍ " .

قولُــهُ : " ، وَإن تَزِدْ " يُرِيدُ وَإن تزد الياءُ فى المنقُوصِ على الثّلاثة .

قولهُ : "فاحذفْ " يريدُ فَاحذف الياءَ .

قــوله : " وَقلْ : قَـاضِيّ " مـثــالٌ لحـذْفِ اليـاءِ الرّابعـةِ ، وإنمّا حُـذفت ؛ لسكوُنها وسكُونِ الأولى من ياءي النّسَبِ .

قولهُ :

وَمِنهُــم مَن قَـالَ : قاضِوِيُّ

بإبَــدالِ الكســرةِ التى قبلَ الياءِ فَتحةً ، كَما أبدلوُا من كَسرةِ الّــلامِ فى " تَغْلِبَ " فَتحـةً ، وقلــبَ اليَاءَ ألفاً فَصَارَ " قَاضَــا " فَقلَبُــوا الألــفَ وَاواً ، وإليه أَشَــارَ بقوله :

« إذْ شَــذّ عنهــمُ فَتْحُ تَغْلَبِيٍّ » فَمَن فَـتَحَ اللّامَ في " تَغلِبَ " فَتَــحَ الضّــادَ

---

(١) فى (ف) " فإنهما " .

فـى " قَـاضٍ " فصـارَت اليـاءُ أَلِفاً ، وَمَنْ أَبقى الَّلامَ فى " تَغلِبَ " عَلَى كَسْـرِهَا أَبقَى كَسْرَةَ الضَّادِ في " قَاضٍ " فحذَف الياءَ .

قولهُ

وَالَّلازِمُ الحذْفِ كَمُشْتَرِيٍّ

يُرِيُد أنَّ الياءَ إذا كانت خامسةً فصاعداً وَجَبَ حَذفُها ، كمَا وجَبَ حَذفُ الألف خَامسةً . وإن كانت ثالثةً وجَبَ إبْدالهاَ ، وَإن كانت رَابعةً فَفيها الأمْرانِ ، أجودُهُمَا الحَذْفُ .

وَرُدَّ مَا تحذِفُ مِـثْلَ أَخَـوِيْ ... وَدَمَـوِيّ إنْ تَشَـأْ وَشفَهِـيْ

في شَفَةٍ ، وانْسُبْ إلىَ استٍ ستَهِيٌّ ... كَذَا إلَى شيَةٍ انسُبْ وِشَـوِيٌّ

وَقَـدْ يقُـولُ بعضُهـم : وِشْيِيٌّ ... وَانسُبْ لمثْـلِ عِـدَةٍ عِـدِيٌّ

وانسُبْ إلَى شَـاةٍ فَقُـلْ : شَاهِـيٌّ ... أمَّا إلَى مَاءٍ فقُـلْ : مائـِيٌّ[1]

وَمِثْلُ " لاَ " إذَا نَسَبْـتَ مُدَّهُ ... تقُولُ : لاَئِيٌّ كَالاسْـمِ رُدَّهُ

إذَا كـاَن اسمٌ مـتمكّنٌ عَلى حَـرفَينِ فـقد حُـذِفَ منه حَرفٌ إمَّـا لامُـه وَهُـو الأكثرُ ، وَإمَّا عَيْنُهُ ، وإمّا فاؤُه ، فـأمَّا مَـا حُذِفَ لاَمُهُ إمّا أن يكُونَ بعِوَضٍ أو لاَ يكوُن بعوَضٍ ، فإن كَان بغير عَوِضٍ ، فإمّا أن يكُونَ فيه تاء التـأنيث أوْ لاَ ، فإن لم تكنْ فيه تاءُ التـأنيثِ ، فإمّا أن تقوى التَّثنيةُ علَى ردّ المحذُوفِ أَوْ لاَ ، فإن رُدّ المحذوُفُ فـى التَّثْنِيَـةِ وَجَبَ رَدّهُ فى النَّسبِ تقُولُ في أَبٍ : " أَبَوِيٌّ " ، وتقُـولُ في ٢١٦ب/ النّسَبِ إلى " فَمٍ " : " فَمِيٌّ " لقولهم : " فَمَانِ " ، وقَالُوا : " فَمَوِيٌّ " كَما قَالُواْ : " فمَوَانِ " ، وقَالُوا فـى النسّب إلى قولك :" ذُو مَالٍ " : " ذَوَوِيٌّ " فَتردّ المحذُوفَ فى النّسـب ، وإن لم يُرَدّ فى التَّـثنيـةِ من المذكّـرِ لكنهّم ردّوه فـى المؤنّـثِ وُجُـوباً ، فقَالوُا : ذَواتَا مَالٍ " ، فَالألِفُ التى بعدَ الْوَاوِ لامُ الكَلَمـةِ ، وَمَن قَالَ فى " هَنُوكَ " : " هنوَانِ " قال :" هَنَوِيٌّ " ، وَمَنْ قَالَ " هَنَانِ " قَالَ :" هَنِيٌّ " .

---

(١) فى (ف) " ماوى " تحريف .

وَأمَّا " دَمٌ " فلاَ يجبُ ردُّ لامه ؛ لأنّه لايجبُ ردُّهَا فى التّثنية ولذلك قَالَ " وَدموِيّ إن تشأ " يُريدُ إن تَشأ رَدَدْتَ الّلامَ فقلتَ : " دَمَوِيّ " فى النّسَبِ إلى " دَمٍ " ، وإن تشأ لاترد فقلت : " دَمِيٌّ " [1] لقولهم فى التّثْنيةِ : " دمَانِ ، وَيدَانِ " من غير ردٍّ ، فأمّا قولهُم :" يَديَانِ ، وَدَمَيانِ " فلضرورة الشّعرِ .

وَوَجْهُ رَدّ الّلامِ فى " دَمَوِيّ " أنّ النّسبَ لمّا قَوِيَ عَلَى حَذفِ لاَمِ مَا كَثُرَتْ حرُوفُهُ (مِنَ المُعْتَلّ قَوِيَ على رَدّ المحذوفِ فيمَا قَلَتَّ حُروفُه) [2] ، وَخَرَجَ بالحذْفِ عمَّا عليه الأسماءُ .

فَإنِ قيلَ : فأصْلُ " دَمٍ " " دَمْيٌ " بسكُونِ العَينِ فَمنْ أَيْنَ التّحريكُ ؟

قِيل : إنّهم [3] أرادُوا بِرَدِّ الحرْفِ المحُذوفِ [جَبْرَ] [4] ما لَقِيَ الاسْمُ من الجَهْدِ [5] بالحذْفِ ، فلو حَذفُوا الحركةَ التى كانت [6] عَلَى حَرفِ الإعْرابِ قبلَ الرَّدِّ لكَانَ الرّدُّ فى مُقَابلةِ ما حُذِفَ منه قبلَ ذَلِكَ ولم يكن جَبْراً لِمَا لَقِيَ الاسمُ من الجهْدِ [7] بِقِلّة الحرُوف .

وأمَّا " شَفَهِّي " فمنسُوبٌ إلى " شَفةٍ " فردُّوا الّلامَ المحُذوفَة وهِيَ " هاءٌ " لقولهم فى الجَمْعِ :" شفَاهٌ " ، وفى التّصغيرِ : شُفَيْهةٌ ، وَيجوزُ أَن تقُولَ : " شَفيٌّ " من غيرِ ردٍّ ، ولذلك لم يوجب الرَّدّ لقوله : " ودَمَوِيّ إن تشأ وشَفَهِي " ، وَإنمّا [لَمْ] [4] يُوجب الرّدّ ، لِأنّ التّثِنيَةَ [8] لمْ تردّه [كَذلِكَ] [4] .

---

(١) فى الأصل " دم " .

(٢) سقط فى (ف) .

(٣) (ف) " لأنهم " .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) فى النسختين " الجهل " تحريف ،

(٦) سقط من (ف) .

(٧) (ف) " الخفة " ، وانظر الكتاب ٣/ ٣٥٨ .

(٨) فى النسختين " الشبه " تحريف .

وكذلك تقُولُ فى " ثُبَةٍ " : "ثُبِىّ ، وثُبَوِيّ " لقولهم " ثبُاتٌ " فى الجمْعِ ، وَقالوُا : " عَضَوِيّ " في " عِضَةٍ " لقولهم : " عِضَوَات " .

قولُهُ :

وَانُسبْ إلى استٍ ستهي

إذا حَذفت همزةَ الوصلِ المعَوضة من لاَمِ الكَلمةِ قلتَ :" سَتَهِيٌّ " ؛ لأنّ لاَمَها " هَاءٌ " لقولهم فى الجَمْعِ : أَسْتَاهُ " فإن لم تحذفْ هَمْزَةَ الوصْلِ لم تردّ الهَاءَ لِمَا فيه مِنَ الجمْع بينَ العَوضِ وَالمعوّضِ عَنْهُ فقلتُ : " اسْتِيٌّ " ، وكَذا تقُولُ فى " ابنٍ " : " ابْنيّ ، وَبنُوِيّ " .

وَوَجْهُ قَولِهم " بَنَوِيٌّ " أنّ النّسبَ كَمَا يَقْوَى علَى رَدِّ المحذوُفِ مِنْ غَيرِ عِوَضٍ يَقْوَى عَلى حَذفِ الزّائد، (وَتقول فى النَّسَبِ إلى " ابْنِمٍ " :" بَنَوِيّ " بردّ الأصْلِ [1] ، وإن شئْتَ لَمْ تَحْذِفِ الزّوائد فتقُولُ" ابْنمِيٌّ ") [2] ، وَتقوُل فى " بِنْتٍ": " بنَوَيّ " فتحذفُ التّاءَ - وَإن لمْ تكُن للتّأنيثِ - لحذفِهَا [3] فى الجَمْعِ نحو " بَنَاتٍ " ، وَلأنَّ هذه الكَلِمَةَ بهذه التّاءِ لمْ تقعْ إلاّ علَى مؤنّثٍ فأشبهت تاءَ التّأنيث ، وَيونُس [4] يقولُ :" بِنْتِيٌّ " ؛ لأنَّها لِغَيْرِ التّأنيثِ ، لسكوُن مَا قَبلهَا ، وَيَلْزمُهُ أن يقُولَ فى " هَنْتٍ" - بسكُونِ النُّونِ - :" هَنْتِيٌّ " ؛ لأنّ التّاءَ فِيهَا بدَلٌ من الوَاوِ [5] .

---

(١) انظر الكتاب ٣/٣٦٢ .

(٢) فى (ف) « وتقول فى النسب إلى « اسم » : سموىّ ، برد الأصل ، وإن شئت لم تحذف الزائد فتقول : اسمىّ » .
ينظر شرح الشافية ٢/ ٦٧ .

(٣) فى الأصل " فى حذفها " .

(٤) انظر الكتاب ٣/ ٣٦٣ ، وفيه أثبت المحقق - رحمه الله - خلاف المراد فقد جاء فى المتن "وأما يونس فيقول : ثنتيّ " ثم أشار فى الحاشية إلى أن نسختين من الكتاب فيهما " بنتي " ، وهو الأولى بالإثبات فى المتن ، والله أعلم وأحكم .

(٥) انظر شرح الشافية ٢/ ٧٩ ،وشرح الألفية للمرادى ٥/ ١٤٥ ،

قولهُ :

كذا إلى شيَةٍ انْسُبْ وِشَوِيّ

وَأمَّا «شَيَةٌ » فالتّاءُ فيهَا عوَضٌ من الوَاوِ التى هِىَ فاءُ الكلمة ، فأصلُها " وِشْيَةٌ " فلمَّا حذَفتَ الواوَ عَوّضْتَ منْها التَّاءَ،فلمَّا نسَبْتَ حذفْتَ التَّاءَ فبَقِيَ على حَرْفينِ (الثَّاني مِنْهُما) [١] حَرْفُ لينٍ (وَليْسَ منَ الأسْمَاءِ اسْمٌ متمكّنٌ عَلَى حَرفينِ / ثَانيهمَا حَرفُ لينٍ)[٢] إنمّا ذلك فى الحروفِ نحو "كَيْ "، وَ "فِي" ٢١٧أ فَرددْتَ الفاءَ وَتركْتَ الشّينَ علَى (حَركتِهَا)[٣] قبلَ الردِّ فقُلتَ : " وِشَوِيّ " كمَا تركتَ الميمَ مِن " دَمٍ " بحركتِهَا لمّا رَددتَ اللاَّمَ ، وَالأصلُ" وِشْيَةٌ " فحذفْتَ الواوَ وَجعلْتَ كَسْرتَها علَى الشّين ، فلمّا رُدّت الْواوُ رددْتَها مكسُورةً وأَبدلْتَ من كسْرةِ الشّين فَتْحَةً كمَا فى " نمَرٍ " فَقُلْتَ : " وِشَوِيٌّ " بكَسْرِ الوَاوِ [٤] .

والأخْفَشُ يقُولُ : " وِشْيِيٌّ " بسكُونِ (الشّين) [٥]، فكأنّه نَسَبَ إلى "وِشْيَةٍ" كمَا تنسبُ إلى "ظَبْيَةٍ " فتَقُولُ " ظَبْيٌّ " ، وَإلى قَوْلِ الأخْفَشِ أشَارَ بقوله: « وَقَدْ يقُولُ بعْضُهم : وِشْيِيٌّ » فلمّا [رَدّ الفاءَ][٦] ردَّ الشّينَ إلَى أصلِهَا ، وَهُوَ السّكُونُ ، وَالواوُ مكسُورةٌ فى القَولينِ ، وَالشّينُ مَفْتوحةٌ عند سيبويْه[٤] ، وَكَذلِكَ تفعلُ فِيمَا كَانَ معتلّ الفاءِ وَاللّامِ من وجُوب الردّ فتقُول فى " دِيَةٍ " : "وِدَوِيٌّ" [٧] علَى قول سيبويه ، وَتَقُولُ : " وِدْيِيٌّ " على قَوْلِ الأخفَشِ .

قولهُ : " وَانسُبْ لمثْلِ عِدةٍ عِدِيّ " يعَنى مَن غير ردّ [٨] الفاءِ ؛ لأنَّ لامَهُ حَرْفُ

---

(١) (ف) "ثانيهما"

(٢) سقط فى (ف)

(٣) فى النسختين "فتحها"

(٤) انظر الكتاب ٣/٣٦٩

(٥) انظر المقتضب ٣/١٥٦ ، وابن يعيش ٦/٤ ، وشرح الشافية ٢/٦٣.

(٦) سقط من الأصل .

(٧) فى النسختين " ودي " .

(٨) سقط من (ف) .

صَحِيحٌ ، وَلَمْ تَقْوَ النِّسْبَةُ عَلَى رَدِّ الفاءِ ؛ لِبُعْدِهَا عَن مَحلِّ التغْيِيرِ .

فقد ظَهَر أَنَّ المحذُوفَ الْفَاءِ عَلَى ضَرْبَيْنِ :

وَاجِبٌ أَلاَّ يرَدّ في مَوْضِعِهِ، وهُو فِيمَا كَانَ لاَمُه (صَحِيحاً تقولُ في "عِدَّةٍ": " عِدِيّ " ، وفى " زِنَةٍ " : " زِنِيّ " .

ووَاجِبٌ أَن يُرَدّ ، وَذَلِكَ فيمَا كَانَ لَامُه) [١] حَرْفَ عِلَّةٍ كَ " شِيةٍ ، وَدِيَةٍ " .

وَاحْتَرَزْنَا بقولِنَا : " وَاجِبٌ أَلاَّ يُردّ في مَوْضِعِهِ " عَن قَوْلِ مَن يقُولُ في "عِدَّةٍ " : " عِدَوِيٌّ " بكَسْرِ الأوّلِ فَيَرُدّ الفَاءَ ويَجْعَلُهَا أَخِيراً فَيَصِيرُ مقلُوبَ " وِعْدِيّ " [٢] .

قولهُ " وانُسبْ إلى شَاةٍ " يرِيُد إذا نسبَت إلى الوَاحدِ من " الشّاءِ " أعني التى فيها تاءُ التأنيث قلت : " شاهِيّ " [٣] . فتردّ الهَاء التى هى لامُ الكلمةِ وُجُوباً ؛ لأنّ الاسمَ بقى بعَد حذفِ تاء التّأنيثِ علَى حرفين ثانيهما حرفُ علّةٍ فَيجِب ردُّ الّلامِ فتقُولُ : " شاهِيّ " ، وَلأُم "شَاةٍ " هَاءٌ لقولهم فى الجمع " شِيَاهٌ " ، وَ شُوَيْهَةٌ" فى التَّصغيرِ .

وإن نَسْبتَ إلى " شاء " جَمْع " شاةٍ " [٤] قُلتَ : " شَاوِيٌّ " .

قَالَ سيبويه [٥] : " كَذَلَك [٦] يَتكَلّمونَ بِهِ " قَالَ [٧] : وَإِنْ سَمّيتَ بِه رَجُلاً أَجْرَيْتَهُ علَى القِيَاسِ فقُلتَ : شَائِيٌّ " [٥] ، قالَ سِيبَوَيه : وَتقُولُ فى الإضَافةِ إلَى

---

(١) سقط فى (ف) سبق نظر .

(٢) هذا هو رأى الفراء كما فى ابن يعيش ٦/٤ عن صاحب الصحاح ، وانظر الصحاح (وعد) .

(٣) انظر الكتاب ٣/ ٣٦٧ .

(٤) فى الأصل " شياه "

(٥) انظر اكتاب ٣/ ٣٦٧ .

(٦) فى (ف) " كذاك ".

(٧) سقط من (ف) .

" مَـاءٍ " : " مَـائِيٌّ " فَـتَـدعُـهُ عَـلَـى حَـاله ، ومَـــن قـَـالَ : " عَطَاوِيٌّ " قـَـالَ : " مَـاوِيٌّ ، وَقولُهُم [١] : " شاوِيٌّ " يُقَوِّى ذَا [٢] ، قَال ابنُ السَّرّاج : " شَاءٌ " مثْلُ " ماءٍ " ؛ لأنَّ الهمزةَ فِيهِمَا بَــدَلٌ من " هَاءٍ " وَالألِـفُ فــيهِمَا غَيْـرُ زَائدةٍ بَـلْ هِيَ بدلٌ من وَاوٍ [٣] .

قَولهُ

ومثْلُ " لا " إذا نَسبْتَ مُدَّهْ

يُرِيدُ (إذا نسبْتَ إِليه ، وَيُرِيدُ بمثلِ " لاَ " مَا كَانَ عَلىَ حَرفَينِ ثانيهما ألفُ نحو : مَا ، ولا .

قولهَ " مُدَّهُ " يُرِيدُ)[٤] زِدْ فى آخره ألفاً أُخْرى، فيجبُ إبَدالُ الثانيةِ هَمزةً ، وَإِنَّمَا فـعَلُوا ذلك ؛ لأنَّ الاسمَ المعربَ لا يكونُ على حـرفين ثانيـهمـا حَـرفُ مَدٍ ، فإذَا صَارَ على ثَلاثةِ أحُرفٍ قلبتَ الثّانيةَ هَمزةً ، ونسبْتَ إليه فتقولُ فى " لا " النّافـيةِ : " لائِيٌّ " ، وفى " ما " النّافيـةِ : " مَـائِيٌّ " ، وكذلك تقُولُ فى " مـا " إذا كانت اسْماً ، وتقولُ فى " ذَا " اسْمِ الإشَارةِ : " ذائِيٌّ " ؛ لأنّه أَشْبَـهَ الحرْفَ ، وَلذَلِكَ بُنِيَ .

قولهُ " كالاسْمِ رُدّهُ " أَي : رُدّهُ بالزّيادةِ على ثلاَثةٍ كَعدَّةِ أَحْرُفِ الاسْمِ ، وَلأنّهم لَوْ لَمْ يَزيدُوا أَلِفاً أُخْرى وَيُبْدلونَها هَمْزةً لَوَجَبَ حذْفُ الألف ، لسكُونِهَا وسُكُونِ اليَاءِ الأُولَى مِن يَاءى النّسَبِ ، فَيَصيرُ الاسمُ المعرُب عَلى حَرفٍ وَاحدٍ .

وانسُبْ بواوٍ لِعَلِيّ عَلَــوِيْ	كَذَ ا إلى أُمَيّةَ انسبْ أُمَوِيْ
وَإن تشَأ قُلتَ : أُمَيِّيٌّ بِشَدْ	وَالأجْودُ الأوّلُ وَالثّاني وَرَدْ

٢١٧ب

---

(١) قبله في (ف) " وهو " .

(٢) انظر الكتاب ٣/ ٣٦٨ .

(٣) انظر الأصول فى النحو ٣/ ٧٩ .

(٤) سقط فى (ف) انتقال نظر .

إِذَا نَسَبْتَ إِلى اسْمٍ علىَ " فَعِيلٍ " بفتْحِ الفَاءِ ، أَوْ بضَمِّهَا مُؤَنَّثاً كَانَ أَوْ مُذكّراً وَهُوَ معْتلُّ اللّامِ نحْوُ " عَلِيّ ، وَقُصَيّ ، وَأُمَيَّة " حَذفتَ الياءَ الأُولَى الزَّائِدَةَ ، ثمّ إِنْ كَانَ مَا قبلَ الياءِ مكسُوراً أَبدلْتَ الكسْرَةَ فتْحَةً كمَا فعلْتَ في "نَمرٍ" فتنقلبُ الياءُ الأُولى الَّتى هِيَ لامُ الكَلمَةِ أَلِفاً لتحرّكِهَا ، وَانْفتَاحِ مَا قبلَها فتصيرُ " عَلاً " بوزْنِ " عَصاً " ثمّ تبدلُ من الألفِ وَاواً كَمَا فَعلْتَ في " عَصاً " (وَقَناً) [1] فتقولُ : " عَلَوِيٌّ " في المنسُوب إلى " عَلِيٍّ " ، فَالوَاوُ في " عَلوِيّ "[2] مبدلةٌ من أَلِفٍ ، وَالأَلِفُ مُبْدلةٌ من ياءٍ ، وَالياءُ مُبدَلةٌ مِن وَاوٍ ؛ لأَنَّهُ مِن العُلوِّ ، وَكَذَا تقُولُ فى "غَنِيّ " : " غَنَوِيٌّ " .

وَأَمَّا " أُمَيَّةُ " فَتصْغِيرُ " أَمَةٍ " ، وَأَصْلُها " أَموَةٌ " فلمَّا صغّرتَها رَددْتَها إِلَى الأَصْلِ ، فَاجْتَمعَت اليَاءُ وَالواوُ ، وَسَابقُهُما سَاكنٌ ، فَقُلبَتِ الوَاوُ ياءً ، وَأُدْغِمَت فِيهَا يَاءُ التَّصْغيرِ ، فلمَّا نسبْتَ إِليْها حَذفْتَ الياءَ الأُولَى ؛ لِأَنهَّا زائدةٌ فَصَارت أَلِفاً ، فَصَارَ (أُمَاً) بِوَزْنِ " هُدىً " [3] ثُمّ أَبْدلْتَ الأَلِفَ وَاواً فقُلْتَ : أُمَوِيٌّ [4] (فِي المنسُوبِ) [5] إِلَى "أُمّيَةَ " وَهِيَ قبيلةٌ من قُرَيشٍ ، وَحكِيَ فيها " أَمَوِيٌّ " بفتْحِ الهمزَةِ ، وَهُوَ شاذٌّ [6] .

وَتقُولُ فى النّسبِ إِلَى " قُصَيٍّ بْنِ كِلَابٍ " : " قُصَوِيٌّ " ففعلْتَ بِهِ كَمَا فَعلْتَ فى " أُمّيةَ " مِنْ حَذْفِ اليَاءِ الأُولَى ، وَالقلْبِ ، وَالإِبْدَالِ [7] .

---

(١) قوله "وقناً" ليست فى(ف) ، وفى شرح ابن القواس ١٢٦٢" وقلب الألف واواً كما فعل في عصا ورحى"

(٢) فى الأصل "علي" .

(٣) قال سيبويه ٣/ ٣٤٢ : " تقول فى هُدىً : هُدَوِيٌّ " .

(٤) انظر الكتاب ٣/ ٣٤٤ .

(٥) (ف) " منسوب " .

(٦) انظر الكتاب ٣/ ٣٣٧ ، وشرح الشافية ٢/ ٣٠ .

(٧) انظر الكتاب ٣/ ٣٤٤

قولُهُ :

وَإِن تَشَا قلتَ أُمَيِّيٌّ بِشَدْ

يُرِيدُ بتَشْدِيدِ اليَاءِ الأُولى ، فتقولُ "أُمَيِّيٌّ" ، وَهذاَ القولُ حكَاهُ سيبويه عن يُونسَ [١] ، قَالَ : لأنّ هذه اليَاءَ المُشَدَّدَةَ لا يُستثْقَلُ عليْهَا الإعْرابُ كمَا لاَ يستثقَلُ علَى اليَاءِ التى قبلَها سَاكنٌ نحو " : ظَبْيٍ" ، فكمَا قالوُا في " ظَبْيٍ " : " ظَبْيِيٌّ " [٢] ، قالوُا فى " أُمَيَّةَ " : "أُمَيِّيٌّ " . قَالَ سِيبَوَيه : وَسَألْتُهُ – يعنى الخليلَ – عَنِ الإضَافةِ إلَى " عَدُوٍّ" فقَالَ : " عَدُوِّيٌّ " [١] بِتَشْدِيدِ الوَاوِ وَاليَاءِ بعْدَهَا ، فَإِذَا نسبْتَ إلى " عَدوَّةٍ " بتَاءِ التَّأنيثِ حذفْتَ الواوَ الأُولَى عِنْدَ سِيبَوَيه فَقلْتَ : " عَدَوِيٌّ " كمَا تقُولُ فى " شنُوءَة" : "شَنَئِيٌّ " فتحذفُ الواوَ السَّاكنَةَ من " عدُوَّةٍ " كمَا حذفتَهَا من " شَنُوءةٍ " [٣] وَتقُولُ فى " تحيَّةٍ ": " تَحَوِيٌّ " [٤] كَمَا قُلْتَ فى " عَدِيّ [٥] ، وَغَنِيّ : "عدَوِيٌّ ، وَغَنَوِيٌّ " [٦] .

وَانْسُبْ أُسَيْدِيًا إلَى أُسَيِّدِ وفى مُهَيِّمِيٌّ الياءَ أرْدُدِ

"أُسَيِّدٌ " تصغيرُ " أَسْوَدٍ " فلمّا صغّرتَه [٧] أبدلْتَ الواوَ ياءً ؛ لوقُوعها بعَد ياءِ التّصغير (وَأَدْغمَت فيها ياءَ التّصغيرِ) [٨] فلماّ نسبتَ إلَيْه حَذفتَ الياءَ الثَّانِيةَ المتحرّكَةَ المنقلبَةَ ؛ لأنّ حذفَها أَبلَغُ فى التّخْفيفِ ، إذْ كانَ فى حذفهِ حَذفُ ياءٍ وكسْرةٍ ، وَلأَنهُّم إِذَا خَفّفُواَ ما كانَ قبلَ آخره ياءٌ مُشَدّدةٌ

---

(١) انظر الكتاب ٣/ ٣٤٤ – ٣٤٥ .

(٢) انظر الكتاب ٣/ ٣٤٦ ـ ٣٤٧ .

(٣) انظر الكتاب ٣/ ٣٤٥

(٤) (ف) " تحيى " .

(٥) فى الأصل " عدوى " ، وفى (ف) " عدو " والصواب ما أثبت .

(٦) انظر الكتاب ٣/ ٣٤٤ .

(٧) على " أسيود " .

(٨) سقط فى (ف) .

خَفَّفُوا بحـذفِ المتحرّك نَحـو هَيِّنٍ ، وَمَيِّتٍ فيقولُون : "هَيْنٌ ، وَمَيْتٌ" (بَحذفِ اليَاءِ الثَّانِيَةِ)(١)، فَفِي النّسَبِ كَذَلِكَ (٢) ، وَكذَا تفعَلُ فى كُلِّ ما كَانَ قَبلَ آخرِه يَاءٌ مُشَدَّدَةٌ ، وَتَقُولُ فى النّسَبِ إلَى "مَيِّتٍ" : "مَيْتِيٌّ" بحذفِ اليَاءِ الثَّانِيَة ، وَتقُولُ فى النّسَبِ إلى " غُزَيِّلٍ : تَصْغِيرِ " غَزَالٍ " : غُزَيْلِيٌّ، بحذْفِ اليَاءِ الأَخِيرَةِ . وَكذَا إذَا نَسَبْتَ إلَى " طيِّبٍ ، وَقيِّمٍ.

وَأَمَّا " مُهَيِّمٌ " (٣) فإنّه وَإِنْ كَانَ قَبْلَ آخرِه ياءٌ مشدّدةٌ ، فَإِن جَعلتَهُ مُصغّراً من " هَوَّمَ يُهَوِّمُ فَهُوَ مُهَوِّمٌ " إذَا نَامَ ـ لأنَّ التَّهْوِيمَ : النَّوْمُ (٤) ـ لم تُخفّفِ اليَاءَ المشدّدَة بَلْ تزيدُ ياءً أُخْرَى للتّعْوِيضِ(٥) ؛ لأنَّك لمّا صَغّرتَ " مُهَوِّماً " حذفْتَ إحْدَى الوَاوَيْنِ ؛ لأنهَّا زَائدةٌ ، وَبِهَا يخرُجُ الاسْمُ عن مثَالِ التَّصْغيرِ، [قِيلَ : الثّانيةُ،لأَنَّ التّضْعِيفَ](٦) حَصَلَ بها ، وَقَدْ تُحذَفُ الأُولى السَّاكنةُ ، وَبهَا يَخرُجُ الاسمُ عن مثَالِ التّصْغيرِ ـ فَيَصِيرُ " مُهيِّمٌ " بياءٍ مُشدّدةٍ، ولَكَ أن تعوِّضَ من

٢١٨ أ

---

(١) فى النسختين هكذا " فحذف الياء الساكنة " .

(٢) انظر الكتاب ٣/ ٣٧٠ ،والتكملة ٥٨ ،وشرح الشافية ٢/ ٣٢ .

(٣) فى (ف) "مُهَيِّمِى" .

(٤) انظر اللسان " هوم " .

(٥) فتقول : " مُهَيِّيمٌ " .

(٦) إضافة يلتئم بها الكلام ، وفى الشرح المجهول لوحة ١٨١ " وأمَّا " مهيم " فهو تصغير " مهوم " وهو النائم ، حذفت منه إحدى الواوين لتناهى مثال التصغير دونها ، قيل الثانية لأن التضعيف حصل بها وقيل الأولى فصار " مُهَيوم " ، فاجتمع الواو مع ياء التصغير والسابق ساكن فيعمل فيهما ما ذكر فصار (مُهَيِّماً) ، فإذا نسبت إليه لزم التعويض عن المحذوف ياء لتبعد بها الياء المشددة عن الطرف .. "

وهذا الشارح المجهول كثيراً ما كان ينقل عن النيلى فأكملت النقص منه ، والله أعلم .

أَوَّلِ المحذُوفِ ياء ، وَلَكَ فى النَّسَبِ (١) التعويضُ (٢) ، لِتَبعُدَ الياءُ المشددّةُ بيَاءِ التّعْويضِ عَن الطَّرف ، وَلذلك قَالَ : " الياءَ ارْدُدِ " يريدُ يَاءَ التّعويضِ فَيجتمعُ خَمْسُ يَاءَاتٍ ، الأُولَى يَاءُ التّصْغير ، وَالثّانيةُ بدَلُ من عَيْنِ الكلمَة ، وهَذَا يدلّ علَى أَنَّ المحذُوفةَ من " مُهَوِّمٍ " هِيَ الأَخِيرَة ، وَالثَّالثةُ ياءُ التّعويضِ ، وَالْيَاءان الأخيرتَانِ للنّسْبَة . وَلوْ لمْ تعوِّض لَمْ تبعُدِ الياءُ المشدّدةُ عَن الطَّرف ، فكَانَ يَجبُ حذْفُ اليَاءِ المتحركَة كَمَا فعلْتَ فى " «أُسَيْدِيّ " (٣) فَيُؤدّى إلَى حَذف حَرْفَينِ : أَحَدُهما حَذْفُ إحْدَى الْوَاوَيْنِ من "مُهَوِّمٍ" لِتَناهى مِثَالِ التّصْغيرِ دُونَهُ ، وَالثَّانى حَذْفُ اليَاءِ المنقلبةِ عَنِ الْوَاوِ ، وَذلِكَ إِجْحَافُ بالكَلِمَةِ .

وَإنْ جَعَلتَه منْ " هَيَّمَهُ الحبُّ " (٤) فَيجِبُ حَذفُ الياءِ المتحركة فتقولُ: "مُهَيْمِيٌّ" بحذْفِ اليَاءِ المتحركَةِ التى قبلَ الميمِ ، لئلاَّ يجتمعَ يَاءانِ مشددّتَانِ وَكسرتَانِ كَما تُقولُ فى " طَيّبٍ " : " طَيْبِيٌّ " ، وفى " هَيّنٍ " : " هَيْنِيٌّ " .

[النسبة إلى الجمع والمثنى]

وَارْدُدْ إِلَى الفَرْدِ الجُمُوعَ في النَّسَبْ	إِلَى رَجالٍ رَجُلِّي قُلْ تُصِبْ
كَذا إِلَى زَيْدِينَ زَيْدِيٌّ انْسُبِ	وَمثلُ ذَاكَ فى المُثَنَّى أَوْجِبِ
إلاَّ إذَا كَانَ اسم جَمْعٍ عَلَمَا	فلاَ تُغَيِّرْهُ ؛ لِئَلاَّ يُبْهَمَا
نَحو كِلاَبِيٍّ مُعَافِرِيّ	مدائنيّ وكَأَبْنَاوِيّ
وَانْسُبْ إلى يَبْرِينَ يَبْرِينِيٌّ	وَقد يَقولُ بعضُهم : يَبْرِيٌّ
كَذَا نَصِيبِينُ وَقِنَسْرِينُ	وَمِثْلُهَا بالوَاوِ مَا طَرُونُ (٥)

(١) بعده فى لأصل كلمة غير واضحة والنص مستقيم دونها .

(٢) فتقول : " مُهَيِّمِيّ " .

(٣) (ف) " أسدى " تحريف ، وانظر ابن يعيش ٥/ ١٤٧ .

(٤) هيمه الحب : جعله يذهب على وجهه عشقاً .

(٥) (ف) " ماطرين " .

إنَّمَا وَجَبَ رَدُّ الجَمْعِ إذَا نَسبْتَ (١) إلَيْهِ [إلَى الوَاحدِ] (٢) من لفْظِ ذَلِكَ الجَمْعِ ؛ لِأنَّ الغرَضَ من النّسْبةِ إلَى الجَمْعِ الدّلالةُ علَى أَنَّ بيْنَ المنسوبِ وبَيْنَ هَذَا الجِنْسِ مُلَابَسَةً ، وتِلْكَ الملابسَةُ يُحَصلّها لفْظُ الواحدِ مَعَ خفّته (٣)، فتقُولُ فى النّسبِ إلَى " المساجدِ " لرجُلٍ يُلَابِسُهَا: مَسْجِدِيٌّ " فتردّهُ إلى الوَاحدِ ؛ لأنّ مَن يلازمُ الجِنْسَ فقَدْ لازمَ آحَادَهُ ، وتَقُولُ فى النّسَب إلى "جُمَعٍ"(٤): "جَمْعَاوِيٌّ " (٥) ، وَتقُولُ في النّسبِ إِلَى " كُرَماءٍ " : كَرِيميٌّ .

وَقِيلَ : (لِأنَّ النَّسَبَ) (٦) ينقُلُ الاسْمَ إِلَى الوصْفِيّةِ وَهذَا الوصْفُ لِواحدٍ فَلذلكَ وَجَبَ (٧) إفْرادُهُ .

قولهُ :

وارْدُدْ إلى الفَرْدِ الجمُوع فى [النّسَبْ

يُفْهَمُ] (٨) منْهُ أنَّ مَا كَانَ من الجمْعِ لاَ وَاحِدَ لهُ مِن لفْظه لاَ يُردّ إِلَى الفَرد ، فَتقولُ فى النّسَبِ إِلَى: "رهْطٍ " : " رَهْطِيٌّ " ، وَإِلَى " قومٍ " : " قَوْمِيٌّ " إذْ لَوْ جَازَ أَن يُقالَ فى النّسْبةِ إِلَى " القَوْمِ " : " رَجُلِيٌّ " مِنْ غَيْرِ لفْظهِ لَجَازَ أَن يُقالَ

---

(١) فى (ف) " نسب " .

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام .

(٣) قال ابن الحاجب فى شرح المفصل : " وضع الجمع المنسوب إليه لا يخلو إمَّا أن يكون باقياً على معنى الجمعية فيه ، أو يصير عَلَماً بوضع أو غلبة ، فإذا نسب إلى الأول وجب رده إلى الواحد؛ لأن الغرض من النسب إلى الجمع الدلالة على أنَّ بينه وبين هذا الجنس ملابسةً ، وهذا يحصل بالمفرد فيقع لفظ الجمع ضائعًا ،وأما الثانى فيجب بقاؤه على لفظه .. " انظر الإيضاح فى شرح المفصل ٦٠٤/١ .

(٤) جمع : جمع جمعة ، بسكون الميم وضمها .

(٥) فى الكتاب ٣/ ٣٧٨ " جُمْعِيّ " .

(٦) فى النسختين " لأنها لست " تحريف .

(٧) (ف) "أوجب " ، والعلة فى رده إلى المفرد لئلا يؤدى إلى وصف المفرد بالجمع ، وهو باطل .

(٨) سقط من الأصل .

فى النّسبة إلى " الجمْعِ " : " وَاحديٌّ " وهُوَ غَيرُ جَائزٍ [١] إذ لاَ دليلَ فى الَوَاحِدِ علَى الجَمْعِ مِنْ غَيْرِ لفْظه ، وكَانَ يَنْبغِي أن يقُولَ : وَارْدُدْ إلى الفردِ الجمُوعَ فى النّسب إذَا[٢] كَانَ لهَا وَاحِدٌ من لفْظِهَا ، لتخرُجَ [مِنْهُ] [٣] أَسْماءُ الجمُوعِ ، لكنّه اكتفَى بالمثَالِ وَهُو قولهُ : " إِلَى رِجَالٍ رَجُلِيّ " فمَثّلَ بالجمْعِ الّذي لَهُ واحدٌ من لفْظِهِ فعرُفَ [٤] بذلك مُرَادُهُ . ٢١٨ب

وكَذلِكَ تَفْعَلُ فى الجمْعِ المصحّح وَالمُثَنَّى، فتقُولُ فى النّسب إلى "زَيْدِينَ ": " زَيدِيٌّ " فتَحذُفُ علاَمةَ الجَمْعِ [٥] وَالنُّون ، ولَذلك قَالَ :

كَذَا إلى زَيدِينَ زيدِيّ انسُبِ

يُرِيدُ أنَّك تَردُّ الجمْعَ [إِلَى][٦] الوَاحدِ كمَا تَرَدُّ [فِي] [٦]جَمْعِ التَّكْسيرِ .

وَإنمّا وَجَبَ الـرّدُّ (إلى) [٧] الوَاحدِ ؛ لأنّ َعلامَةَ الجمْعِ تفيدُ الإعْرَابَ ، وَفى النَّسَبِ (تَصيرُ) [٨] الياءُ المشدَّدةُ مُعتَقَبَ الإعْرابِ ، فيلزمُ من إِبْقاءِ علامةِ الجَمْعِ اجتمَاعُ إِعْرابَيْنِ فى كَلمةٍ وَاحدةٍ ، وكذلك جَمعُ المؤنّثِ السّالم، فتقُولُ فى َعبلاَتٍ " :" عَبْلِيّ " فتحذفُ الألفَ وَالتّاءَ ؛ لئلاَّ يجتمعَ فى الاسمِ علاَمتَا تأنيثٍ إذَا نسبْتَ إليهِ مُؤَنثًا .

وَالْقَولُ فى المثَنَّى كَالقَوْلِ فى الجَمْعِ ، ولِذلك قَالَ :

---

(١) انظر الكتاب ٣/ ٣٧٨ .

(٢) فى الأصل " إذ " .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) (ف) " فتعرف " .

(٥) المقصود بها " الياء " .

(٦) تكملة يلتئم بها الكلام .

(٧) فى الأصل " على " تحريف .

(٨) فى النسختين " تصغير " .

ومثل ذَاكَ فى المثنّى أَوْجبِ

يُرِيُد تُردُّ المثنَّى إلى الوَاحد وَتحْذفُ علاَمةَ التَّثْنيَةِ [١]، للعلّة الَّتى لأجْلِهَا حَذفْتَ علاَمةَ جمعِ السّلاَمَةِ ، فتقُولُ فى النّسبِ إلى " رَجُلاَنِ " : " رَجُلِيٌّ " .

قولُهُ إلاّ إذَا كَان اسْمُ جَمعٍ عَلَماً

يُرِيُد إذَا جعلْتَ الاسْمَ المجموُعَ[٢] عَلَماً علىَ وَاحدٍ، وَهُوَ استثناءٌ من قوله: وَارْدُدْ إلى الفَرْدِ الجُمُوعَ فى النّسبْ .

قوله : " فَلاَ تُغَيِّرْهُ " يُرِيُد لاَ تَرُدَّهُ إلى الَواحدِ ، ثم ذَكَر علّة أَنّه لا يُرَدُّ إلى الوَاحدِ بقوله " لئلاَّ يُبْهِمَا " أى : لئلاّ يَحْصُلَ فى الاسْمِ المنسُوبِ إبهَامٌ ، فَلاَ يُدْرَى أَهُوَ منسوبٌ إلَى الجَمْعِ أَمْ إلَى وَاحِدٍ مُسَمًّى بالجَمْعِ ؟ فلذلك يُتركُ على لفظه ، أَيَّ جَمْعٍ كَانَ ، ما لم يكن بالألف والتّاء . فإنّك تحذفُ الألفَ والتَّاءَ كمَا تحذفُ من الواحدَةِ ؛ لأنَّهما جَميعاً يُفيدَانِ الجَمْعَ وَالتّأنيثَ دُفْعَةً واحدةً ، وَمَعَ ذلكَ لم تردّه إلى الوَاحدِ ، فَإِذَا نَسَبْتَ [إلى " جَفَنَاتٍ " اسْمَ رَجُلٍ] [٣] قلتَ : "جَفَنِيٌّ " بفتح العَينِ ؛ لأنّك لم تردُّهُ إلَى الوَاحدِ ، فإذَا نسَبْتَ إلى الجمْعِ قُلتَ :" جَفْنِيٌّ " بسكوُنِ الْعَينِ ؛ ليكوُن ذلك فَرقاً بينَ الجمْعِ المسمَّى بهِ وَبينَ غيرِ المسمَّى بهِ .

قولهُ " نحو كِلاَبِيٌّ " منسُوبٌ إلى رجُلٍ اسمه " كِلاَبٌ " ، وأمّا " مَعَافِرِيٌّ " بفَتْحِ الميمِ فَمَنْسوبٌ إلى " مَعَافِرِ بْنِ مُرٍّ " أَخِي [٤] تميمٍ وَ« مَعَافر »[٥] أيضاً بَلدٌ باليَمنِ [٦] .

---

(١) فى النسختين " التأنيث " .

(٢) فى (ف) " المسموع " تحريف .

(٣) فى النسختين هكذا " إلى الجمع قلت : جفنى ... " ولعل ما أثبته صواب.

(٤) فى النسختين " أخو " والأقرب ما ذكرت ، وانظر الكتاب ٣/ ٣٨ ، وابن يعيش ٦/٩ .

(٥) (ف) " مغاف " تحريف .

(٦) انظر معجم ما استعجم ٢/ ١٢٤١ .

وأمَّا " مَدَائِنِيٌّ " فمنسُوبٌ إلى " المدائنِ " وَهُوَ عَلَمٌ على البلْدةِ الَّتى كَانَتِ الأكَاسِرَةُ تَسْكُنُهَا (١) قَدِيماً (٢) ، وكَذلِكَ " الأنْبَارِيُّ " منسُوبٌ إِلَى " الأنبَارِ " وَهُوَ عَلَمٌ علَى بَلَدٍ معْرُوفٍ (٣)

قولهُ " وكَأبْنَاوِيّ " وَهُوَ منسُوبٌ إلَى " الأبْنَاءِ " وَهُم قَبائلُ مِن وَلَدِ (٤) سَعْدِ ابْنِ زيد مناة (٥) ، وهُمْ خَمْسَةٌ ، عبدُ شمسٍ ، وَجُشَمُ ، وكعْبُ ، وعَوفُ ، وَعُوَافَةُ ، فهَذا جَمعُ بَاقٍ علَى جَمْعِهِ ، لكن غَلَبَ علَى قوْمٍ بأعْيانِهم (فصَارَ علماً لهم بالغَلَبَةِ فَلاَ يُنظرُ فيهِ إِلَى الجمْعيّةِ ، فَلاَ يُردّ إلَى الوَاحدِ ، كَما قَالُوا : " أَنْصَارِيٌّ " لمَّا غَلَبَ هَذَا الجمْعُ علَى قَوْمٍ بأعْيَانِهم)(٦).

وأمَّا قَولهُم " بَنَوِيٌّ " (٧) فمنسُوبٌ إلَى أَبْنَاءِ فَارِسٍ ، وَهُم الَّذِينَ اسْتَصْحبَهم سَيْفُ بنُ ذى يزن إلَى الْيَمَنِ (٨). فَأَمّا جَمْعُ السَّلامةِ فَإن جَعلْتَهُ عَلَمًا لشيءٍ فإمّا أن تجعلَ النّونَ مُعْتَقَبَ الإعْرابِ ، أَوْ تَحْكي إعْرابَه الأصلىّ ، فَإن جَعلتَ النُّونَ حرْفَ الإعْرابِ قلتَ فى " زَيْدِينَ " : " زَيْدِينِيٌّ " فَلاَ تحْذفُ عَلامَةَ الجمْعِ ، لأنَّك إِذَا جَعلتَ [النُّونَ] (٩) حَرفَ إعَرابٍ ثَبَتَتْ ولم تُحْذَفْ ، وَلأنّ الجمْعَ قد زَالَ وَصَارَ لواحدٍ بعينهِ .

---

(١) (ف) " تسكنها الأكاسرة " .

(٢) انظر معجم البلدان ٥/ ٧٤ – ٧٥ .

(٣) انظر معجم البلدان ١/ ٢٥٧ .

(٤) بعده فى الأصل " ابن ".

(٥) انظر رجال بنى سعد بن زيد مناة فى الاشتقاق لابن دريد ٢٤٥ فما بعدها .

(٦) سقط من (ف) ، سبق نظر .

(٧) فى النسختين " أبناوى " تحريف ،وانظر ابن يعيش ٩/٦ .

(٨) والنسب إليهم بالرد إلى الواحد ، فتقول : " بَنَوِيّ " انظر الكتاب ٣/ ٣٧٨ ، وابن يعيش ٩/٦ .

(٩) تكملة يلتئم بها الكلام .

وإذا جعلت النُّونَ حرفَ الإعراب جعلتَه في جميع أحواله بالياءِ ، فمَن قال: " هذه يبْرينُ : [1] بضم النّون رفْعاً ، وفتْحِها نصْباً قال : " يبْرينيٌّ " بإثْبات النُّونِ ، ومَن قالَ " يبْرونَ " بالواوِ رفْعاً ، والياءِ نصْباً وجراً حَذَفَ النُّونَ معَ علامةِ الجمْعِ فقالَ في النَّسبِ إليْها : " يبْريٌّ " [2] . وقدْ ذكَر صاحبُ الأرجُوزةِ الوجْهَين. ٢١٩ أ

قولُه " كَذَا نَصيبينُ وقِنسْرينُ " [3] يُريدُ على الوجهَينِ المذكُورينِ في" يبْرينَ " ، فإن قلتَ : " هذه نَصيبُونَ " قلت : " نَصيبيٌّ " (بحذف النّونِ ، وإن قلتَ : هَذهِ نِصيبينُ بضمّ النّونِ قُلتَ : " نَصيبينيٌّ " [4] ، وكَذَا " قِنّسرينُ " .

وهَذهِ الأسماء أعلامٌ علَى أمكنَةٍ بعَينِها .

قولُه : " ومِثْلُهَا بالْواوِ مَاطرونَ" [5] يُريدُ أنَّ " مَاطرونَ " مثلُ " يبَرينَ" ، وقِنِّسْرينَ " في جَعلِ النُّونِ حرفَ الإعْرابِ ، ولذلك أتى بها مضمُومةً كمَا ضمّ النّون في " نِصيبينَ " ، وقِنِّسرينَ " إلاَ أنَّهم جعَلُوها بالواوِ في جميع أحْوالِهَا ، ومِنْ شأنِ جمْعِ السَّلامةِ إذا جُعِلَ إعرابُه في النُّونِ أن يكُونَ بالياءِ

---

(١) يبرين : اسم مكان بأعلى بلاد بني سعد ، وقيل : اسم رجل معروف في ديار بني سعد من تميم ، وأبرين لغة فيه ، ويبرين : قرية من قرى حلب .
انظر معجم البلدان ٥/ ٤٢٧ ،ومعجم مااستعجم للبكرى ٢/ ١٣٨٧ .

(٢) ينظر الكتاب ٣/ ٣٧٢ ، وشرح الشافية ٢/ ١٠- ١٣.

(٣) نصيبين : اسم مدينة بينها وبين الموصل مسيرة ستة أيام ، وهي أيضا : قرية من قرى حلب .
انظر معجم البلدان ٥/ ٢٨٨ ، ومعجم ما استعجم ٢/ ١٣١٠ .
أما " قنسرين " فكورة بالشام منها حلب . ينظر معجم البلدالن ٤/٤٠٤ .

(٤) سقط في (ف) .

(٥) ماطرون : موضع بالشام قرب دمشق . معجم البلدان ٥/ ٤٢ - ٤٣ .

فى جَميعِ أَحْوَاله ، وَإنّما جعلُوهُ باليَاءِ فى جميع الأحَوالِ لخفّةِ الياء ، فلذلك قَالَ " وَمثلُها بالواوِ " يرِيدُ وَمِثْلُهَا فى إعْرابِهَا بالحَركَاتِ ثم قَاَل " بَالوَاو " ؛ ليدلّ [1] أنَّها تخالِفُ " يَبْرِينَ : فى لزُومِهَا الوَاوَ وَتمَاثلِهَا فى جَعْلِ إعْرَابِهَا فى نُونِهَا .

وكَذَا حكْمُ المثنَّى إذا سُمّيَ به وَصَارَ عَلَماً ، ولذلك قَالُوا : " بَحْرانِيّ " فى النّسَبِ إلى " البَحْرينِ ، ولو لم يُجعَلْ إعرابُهُ فى النّون لقَالَ : "بَحْرِيّ " بحذْفِ علاَمةِ التّثنِيَةِ [2]، وَكَأنَّه نَسَبَ إلَى قولك : " بَحْرانُ " بضمّ النُّونِ كمَا تَنَسبُ إلَى "بَحْرانِ " فتقُولُ : بَحْرَانِيٌّ " .

[النسبة إلى المضاف]

واحْذِفْ من المضَافِ ثَانِي اثْنَينْ ... مِثْلَ المركّبِ الّذِى فى[3] اسمينْ

تقُولُ : عَبْدِيٌّ وَبَعْلِيٌّ وَقِسْ ... وَفي المضَافِ ذَاكَ طَوْراً يَنْعَكِسْ

فى كُلِّ مَا تعريفُهُ بالثانِي ... كَابنِ الزّبَيْرِ وَبَنِي شَيْبَانِ

فقُلْ : زُبَيْرِيٌّ وَشَيْبَانِيُّونْ ... وَشذَّ فى المضَافِ عَبْقَسِيُّونْ

وَعَبْشَمِيٌّ ثُمَّ عَبدَرِيٌّ [4] ... مِثْلَ شذُوذِ قولِهم : حَارِيٌّ

يُرِيدُ بِـ " ثَانِي اثنين " الاسْمَ الثَّانِيَ وَهُوَ المضَافُ إليه ، وَهذَا هُوَ القِيَاسُ – أعْنى النّسْبَةَ إلَى الأوّلِ وَهُوَ المضَافُ دونَ المضَافِ إليه – ؛ لأنّ الثانِيَ من الأوّل بِمَنْزِلَةِ التّنْوِينِ من الاسْمِ المفْرَدِ ، فلَمّا كَانَ الثاني وَاقِعاً مَوقِعَ التنّوين

---

(١) فى الأصل " وليدل " بزيادة الواو .

(٢) فيلتبس بالنسب إلى البحر .

انظر ابن يعيش ٦/١١ .

(٣) (ف) " من " .

(٤) فى بعض النسخ " وعبشمية وعبدري " .

كَانَ النّسَبُ إلى الأوَّلِ كذلك [١] ، ثمّ قَالَ : " مِثلَ المَركَّبِ " يُريدُ أنَّ القيَاسَ حَذفُ الثَّاني من المضَاف كَمَا يحذفُ الثاني من المركَّب نحو " بَعلَبَكَّ " .

قوْلُه " عَبْدِيّ " مثَالُ لِمَا حُذفَ منهُ المضَافُ إليه ، وَهُو منسُوبٌ إلى عبدِ شَمْسٍ .

قولُهُ :" وَبَعْلِيّ " مثالٌ للنّسبة إلى " بَعلبَكّ " فَتحذفُ الثانيَ وَتَنسبُ إلى الصَّدْرِ . وَكذَلكَ كُلُّ اسمين رُكبًا وَجُعلاَ اسْماً وَاحداً عَلَماً على مسمًّى بعَيْنه يُنسبُ إلى الصّدرِ مَبْنياً كانَ الاسْمُ المركّبُ أو مُعْرباً ، فتقُولُ في " حَضْرَمَوْتَ " : " حَضَرِيٌّ " ، وفى " تَأبَّطَ شراً " : " تأبطِيٌّ " ، وفي " بَرَقَ نَحرُهُ " : " بَرَقِيٌّ " .

وَإنّما نسبُوا إلى الأوّلِ من المركّبِ وحَذفُوا الثّانيَ لِتَنَزُّلِ الثّاني [٢] مَنْزلَةَ تَاء التّأنيث ، وَتقُولُ في " حَيْصَ بَيْصَ " : " حَيْصِيٌّ " ، وَفى المسمَّى بخَمْسَةَ عَشَرَ : " خَمْسِيٌّ " ، وَفى " اثْنَىْ عَشَر " اسْمًا [٢] : " اثْنِيٌّ ، وَثَنَوِيٌّ " ، وَلاَ يُنسَبُ إليه وَهُوَ عَدَدٌ [٣] .

قولُهُ

وَفِي المضَاف ذَاك طَوْراً يَنعكسْ

يُريدُ أنّه قد نُسبَ إلى الثّاني وَهُوَ المضَافُ إليه ، ثمّ بَيّنَ ذَلك /، فقَالَ " في ٢١٩ب كُلِّ مَا تعريفُهُ بالثّانِي " يُرِيدُ إذَا كَانَ المضَافُ يتعَرّفُ بإضَافتِه إلَى الثّاني فَالنَّسبُ إلىَ الثّاني ـ وإن لمْ يتعرّف الأوّلُ بالثّانى بَلْ كَانَ الأوّلُ والثّانِي جَمِيعاً عَلَماً عَلَى شَيْءٍ فَالنَّسبُ إلَى الأوَّلِ كَامْرِىءِ القَيْسِ وَعَبْدِ القَيْسِ [٤] ـ كَقَوله : " كابْن الزُّبَيْرِ " فإنَّ " ابْنًا " يَتعَرَّفُ بإضافَته إلَى " الزُّبَيْرِ " وَيَتَخَصَّصُ بِهِ ، وكَذَلكَ "بَنِي شَيْبَان" فَهذَا يُنسَبُ فيه إلَى الثّاني [٣]، وَكَذَا الكُنَى كَأَبي بَكْرٍ وَأبي مُسْلِمٍ.

---

(١) (ف) " لذلك " .

(٢) سقط من (ف) ، وقوله ، « وثنويّ » أي : بإعادة اللام .

(٣) انظر الكتاب ٣/ ٣٧٤ - ٣٧٥ ، شرح الشافية ٢/ ٧٣ .

(٤) فتقول فيهما : عبْدِيٌّ ، وامْرئيٌّ ، ومَرَئِىٌّ ، انظر الكتاب ٣/ ٣٧٦ .

قولُهُ :" فَقُلْ زُبَيرِىّ وَشَيْبانيونٌ " مثالٌ للنّسبَةِ إلَى الثَّاني من ابْنِ الزُّبَيْرِ وَمِن بَنِي شَيْبَان ، وكَذَلِكَ تقُولُ في النَّسَبِ إلى أَبي بكْرٍ : بَكْرِيٌّ ، فَتَنْسبُ إِلَى الثَّاني لِتَخَصُّصِ الأوّلِ بهِ ، وإنَّمَا كَانَ كَذلك لأنَّ « الأبْنَاءَ » كُلَّها لفظُ المُضَافِ فيهَا وَاحِدٌ ، وكَذلِكَ « الكُنَى » فلا يَقعُ بيْنَها امْتيَازٌ إلاَّ بالثَّانِي ، فَلوْ أَضَفْتَ إِلَى الأول في الكُنَى لقُلْتَ : أبَوِيٌّ في أَبي بكْرٍ وَأَبي مُسْلمٍ وَغيرِ ذَلِكَ ، وكذلك في ابْنِ الزُّبَيرِ وَابْنِ كرَاعٍ وَابن الصَّعقِ لَوْ نسبْتَ إلى الأوّلِ [لقُلْتَ : (٢-٢) ابْنِيٌّ ، فَلاَ يَتَميّزُ بعْضُها مِن بَعْضٍ ، فلمَّا كَانَ النّسَبُ إلَى الأوَّلِ فيمَا هَذَا شَأنُهُ يُوقِعُ لَبْساً رَفَضُوُه ونَسَبُوا إلَى الثَّانِي](٢) ، وَلِخَوفِ اللَّبْسِ تقُولُ في (عَبْدِ مَنافٍ) : مَنافِيٌّ ، فَتَنسبُ إلَى الثَّانِي ، وَإن لَمْ يَتعرَّفِ الأوَّلُ بهِ ؛ لأنَّهمَا عَلَمٌ عَلَى شَخْصٍ بعَيْنِه لمَا حَصَلَ في الأوَّلِ مِنَ الاشْترَاكِ بيْنَ قَوْلِهم : عَبدُ شَمسٍ وَعَبْدُ القيْسِ وعَبدُ الدَّارِ وَعَبدُ منَافٍ وَعبدُ اللَّه ، لَكِن قولُه :«في كُلِّ مَا تَعْرِيفُهُ بالثَّاني»(يَبْطُلُ بالكُنَى ، فَإِنَّ قَولَكَ » أَبُو بكرٍ » المضَافُ وَالمضَافُ إليه عَلَمٌ عَلَى شَخْصٍ ، ولذلك يُكْنَى الطِّفْلُ ، وَلَوْ قَالَ : « في كلّ ما يتَخَصّصُ الأوّلُ بالثَّاني » لكاَن أقْرَبَ حَالاً) (٣) لكن قولُهُ : فِي كُلِّ مَا تَعْرِيفُهُ بالثَّانى " لا يَمْنعُ مِنْ غَيرِ ذَلِكَ ؛ لأنّ إثْباتَ الحُكْمِ لشَئٍ لاَ يُنافي ثبوتَهُ لِغَيْرِهِ (٤).

---

(١) ينظر الكتاب ٣/ ٣٧٦ .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) انظر ابن يعيش ٦/٨ فقد ذكر أن أصل هذا المذهب للمبرد " فإنه كان يقول : ما كان فى المضاف يعرف بالثانى وكان الثانى معروفاً فالقياس إضافته إلى الثانى نحو ابن الزبير وابن كراع ،وما كان منه غير معروف فالقياس الإضافة إلى الأول مثل عبدالقيس وامرئ القيس لأن القيس ليس بشئ معروف أضيف عبد وامرؤ إليه ، ويرد عليه الكنى لأن الثانى غير معروف كأبى مسلم وأبى بكر ،ألا ترى أن مسلماً وبكراً ليسا اسمين معروفين أضيف الأول إليهما فإنه قد يكنى الصغير المولود ولم يكن له ولد ، فبان أن القياس النسبة إلى الأول ، وإنما عدل إلى الثانى للّبس .. " .

[شواذ النسب]

قوله :

وَشَذَّ فِي المضَاف عَبْقَسِيُّونْ

يريد أنّه قد شذَّ أن يركب بعضُ حُرُوفِ الأَوَّلِ مَعَ بَعْضِ حُرُوف الثَّاني وَيُنسَبُ إلَيه ، ف « عَبْقَسِيٌّ » كَأَنَّهُ نَسَبَهُ إلَى «عَبْقَسٍ » من « عَبْدِ القَيْسِ »[١] ، وكَذلِكَ « عَبْشَمِيٌّ » فِي النَّسَبِ إلَى « عَبدِ شَمْسٍ » كأنَّه نَسَبَهُ إلى « عَبْشَمٍ » وَ «عَبْدَرِيٌّ » إلَى « عَبْدِ الدَّارِ » فكَأنَّه نَسَبَهُ إلَى « عَبْدَرٍ » ، وَهَذا يُؤْخَذُ سَمَاعاً ولاَ يقاسُ عَليهِ وَكأنَّهم فَعَلُوا ذلك خوفَ اللَّبْسِ ، ولم يُسْمَعْ ذَلِكَ في المضَافِ إلاَّ فِيمَا أَوَّلُهُ « عَبْدٌ » ، وَقَالُوا في المركّبِ : حَضْرَمِيٌّ مِنْ حَضْرَمَوْتَ ، فَهُوَ كَعَبْدُرِيٍّ .

قولُهُ

مِثْلَ شذُوذِ قولهم حَارِيّ

يُريدُ في النّسبة إلى " الحيرَةِ " وَهُوَ شاذٌّ ، وَوَجْهُ شذُوذِهِ أَنَّهم أَبْدلُوا الياءَ أَلِفاً ، وَقِياسُهُ أن يُقالَ: حيرِيٌّ ، لكن أَبْدلُوا الياءَ أَلِفاً هَرباً من تَوَالِي الكَسْرَاتِ وَاليَاءَاتِ ، (فكأَنّهم نَسبُوا إلى "حَارٍ" كَمَا (قَالُوا)[٢] فِي " زَبِينَةَ "[٣] : " زَبانِيٌّ ")[٤] كَأَنَّهم نَسبُوا إِلَى "زَبَانٍ"[٥].

---

(١) وهو ما يعرف بالنحت قال ابن الخباز في شرحه « وقد أولع بعض المولدين بالنحت وهو مذهب مهجور» .

(٢) فى الأصل " قال " .

(٣) زبينة :اسم قبيلة من باهلة ،، انظر ابن يعيش ٦/١١ .

(٤) من قوله " فكأنهم نسبوا إلى " حار " إلى هنا سقط من (ف) .

(٥) فى شرح الشافية ٢/ ٤٨ " والقياس " زبني " كحنفي فى حنيفة " ، وانظر ابن يعيش فى الموطن السابق .

كَـذَا سَلِيقِيٌّ إلـى السَّلِيقَـةْ　　وَهُذَلِيٌّ خَالَـفَ الطَّرِيقَةْ

وَحذْفُ إحْدَى يَاءَى النَّسبةِ فى　　مثلِ يَمَانٍ عَوَّضُوا بِالألفِ

قولُـه :" كَذَا سَلِيقِيٌّ " " ذَا " [١] إشَارةٌ إلى الشّذُوذِ الذى فى " حَارِيّ "[٢] فَكَأَنَّهَ قَالَ : وَسَلِيقِيٌّ (شَاذٌّ كالشّذُوذِ الّذى فى " حَارِيّ " ، وَوجْهُ شذوذه أنَّه منسُوبٌ إلَى " سَلِيقَةٍ ") [٣] ، وَالنَّسَبُ إلى " فَعِيلةٍ " بحذْفِ اليَاءِ ، وَإبدَالِ كسْرةِ العَينِ فَتْحةً ، فَالقِيَاسُ أَن يُقَال " سَلَقِيٌّ " كَحَنَفِيّ . وَالسَّلِيقَةُ : الطَّبِيعةُ، فَالسَّلِيقِيّ : الّذى يَتكلّمُ مُعْرِبًا بِطَبِيعَةٍ مِنْ غَيْرِ تَعْلِيمٍ ، قَالَ الشّاعِرُ[٤] :

إنَّ السَّلِيقةَ للنَّحوي إن جُمِعَا　　كَالماءِ / فيهِ لحرٌ [٥] النَّارِ إطْفاءُ　　٢٢٠أ

وَأَمَّا " هُذَلِيٌّ " فَعَكْسُ " سَلِيقِىّ " ، وَصَوابُهُ أَن يُقَالَ : " هُذَيْلِيٌّ " بِاليَاءِ كَقَولِهِم فى " قُرَيشٍ " : " قُرَيْشِيٌّ " [٦] ، وَقدْ تَقَدَّمَ بيانُه [٧] .

وَ " هُذَيلِيٌّ " [٨] منسُوبٌ إلَى " هُذَيْلٍ " ، وَهُوَ هُذَيلُ بنُ مُدْرِكَةَ بن إلياسٍ ابنُ مُضَرٍ . [٩] .

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) فى الأصل " حار " .

(٣) سقط فى (ف) .

(٤) لم أقف على قائله .

وهو فى شرح ابن القواس على ألفيةابن معطى ٢/ ١٢٧١ ، غير منسوب .

(٥) فى الأصل " لجري " تحريف .

(٦) قال ابن القواس : " لأن (فعيلا) إذا لم يكن فيه تاء التأنيث لا يحذف منه الياء كقريشي فى النسب إلى قريش " .

(٧) انظر ٢/٤٥٣

(٨) فى (ف) " وهذلي " .

(٩) انظر جمهرة أنساب العرب لابن حزم ١١ ، ١٩٦ .

وأمّا " يَمَانٍ " فقياسُهُ " يَمَنِيٌّ " فى المنسُوب إلى " اليَمَنِ " فحذفُوا إحْدَى الياءيْنِ وَعَوَّضُوا منْهَا الألِفَ (١) .وَكذلِكَ " شَآمٍ " ، وَالأصْلُ " شَأْمِيٌّ " بسُكون الهمْزة ،وَكذلِكَ " تَهَامٍ " (٢) بفتحْ التَّاء ، وَمَن كَسَر التّاءَ فى(٣) " تِهَامَةَ " شَدّدَ اليَاءَ ، (وَمِنْهم مَن شَدّدَ اليَاءَ) (٤) مَعَ الألفِ ، وَهُو شاذٌّ فَقَال: " شَآمِيٌّ ، وَتَهَامِيّ " ، قَالَ أبوُ عَليّ (٥) : كأنّهم بَنَوْهُ عَلى " شَآمٍ ، وَتَهَامٍ " وَنسبُوا إلَيْه ، وَلَيْسَ منسُوبًا إلَى " شآمٍ " المنسُوب إليْهِ ؛ [لأنه] (٦) لوْ كَانَ منسُوباً إلَى منسُوبٍ لَوَجَبَ حَذْفُ الألفِ ؛ لأنّها بَدَلٌ مِنْ إحْدى اليَاءَينِ ؛ لأنّهم إذَا نَسبُوا إلى شَيءٍ منسُوبٍ حَذفُوا الياءين التى فى الاسمِ وَأَتَوا بغيرهِمَا ، ولذلك قالوا فى النّسبِ إلى " بَخَاتِيّ " جَمْعِ " بُخْتِيٍّ " : " بَخَاتِيٌّ " فَصَرَفُوهُ ؛ (٧) لأنَّهم حَذفُوا الياءين الَّلتَيْنِ (٨) كَانَتَا فيهِ وَأَتَوْا بِيَاءَينِ غَيْرِهِمَا لِلنّسَبِ ، فَاعْرِفْهُ .

---

(١) انظر الكتاب ٣/٣٣٧

(٢) فى النسختين " تهامي " ، والتصويب من الكتاب ٣/ ٣٣٧ .

(٣) (ف) " من " .

(٤) سقط فى (ف) .

(٥) لم أعثر على رأى أبى علي فى كتبه التى بين يدي .

(٦) سقط من الأصل .

(٧) قال ابن منظور فى اللسان (بخت) : " البُخْت والبختية دخيل فى العربية ، أعجمى معرب ،وهى الإبل الخراسانية .. ، وبعضهم يقول : إن البخت عربي .. ، الواحد بُخْتيٌّ .. ، ويجمع على بُخْتٍ وبَخَاتٍ وقيل : الجمع بَخَاتيٌّ غير مصروف . ولك أن تخفف الياء فتقول البَخَاتِى . ، وقيل فى جمعها بَخَاتَى وبَخَاتٍ " .

(٨) (ف) " التى " تحريف .

" بَيَانُ المقصُورِ والممدُودِ "

القَــولُ فــي المقصُـورِ وَالممـــدُودِ	يُعَرفُ بالقيَــاسِ وَالتَّعْديــدِ
من القيَــاس أن تَقُــولَ : المصْــدَرُ	لفَعِــلٍ يَعْتــلُّ حَتْمــاً يُقْصَــرُ
مثل الصَّدَى وكَالطَّوَى وَالمُفْتَعَــلْ	يُقْصَرُ مثلَ المشتَرَى كَذَا الفُعَلْ
نَحوَ : ألقُرَى كَذَا المِشَى كَالحَيَكَى	وَالمَرْطَى وَالخَوْزَلَى وَالبَشَكَى

يُرِيدُ القَولَ فيما يُؤدّي إلى معرفةِ المقصُورِ والممدُودِ ، وَهُما ضَربان من الأسْماءِ المتمكّنة ، فَلَيْسَ فى المبْنيَّاتِ وَلاَ فى المضَارعِ مقصُوُر ، وقد تقدَّمَ بيانُ حَقيقةِ المقصُورِ فى صَدْرِ الكتابِ (١) .

وقد ذَكَرَ أَنَّ المقصُورَ وَالممدُودَ يُعْرفَانِ بِطَريقَيْنِ (٢) : أَحَدُهُمَا القِيَاسُ ، والآخَر السَّمَاعُ (٣) . أمَّا السَّمَاعُ فيهما فَمأخذُه من كُتُب اللُّغة ، وقد صُنِّف فيهِ كُتبٌ كثيرةٌ (٤) ، إذ لَيْس بيانُهُ على النَّحويِّ بلْ عَلَى اللُّغويّ ، وَهُو الّذى أَرادَ بقوله : " وَالتَّعْديد " (٥) ، يُريدُ ويُعْرفُ بالتّعديدِ ، أيِ : السَّماعُ ، ولذلك أَضربَ عنه ولم يتعرّض لذكْرِه ، ثُمّ أخَذ في بيانِ المقيسِ وإعطاءِ الضّابطِ فيهِ ، فلذلك قَالَ : " من القيَاسِ أَن تَقُولَ : المَصدَرُ " .

قولُه : " لِفَعِلٍ " يريدُ بكسْرِ العَينِ .

---

(١) انظر ١/ ٩٠ فيما مضى .

(٢) فى الأصل " بطرفين " تحريف .

(٣) انظر باب المقصور والممدود فى الكتاب ٣/ ٥٣٦ حيث قال السيرافى بهامشه : " ويقال للمقصور – أيضاً – منقوص ، فأما قصرها فهو حبسها عن الهمزة بعدها ، وأما نقصانها فنقصان الهمزة منها " ، وكذلك التكملة ٧٥ .

(٤) من هذه الكتب المقصور والممدود للفراء ، والمقصور والممدود لنفطويه ، والمقصور والممدود لابن ولاد ، وكلها محققة متداولة .

(٥) فى الأصل " بالتعديد "

قوله " يَعْتَلُّ " فيه احترازٌ عن غير المعتلّ .

قولُهُ "حتمًا يُقْصَرُ " [يُرِيدُ] (١) وُجُوبًا ، وهَذَا الّذى ذَكَرَهُ طريقُهُ القِياسُ .

وَاحْترزَ بالمصْدَرِ عن اسْمِ الفاعل ؛ فَإنّه منقُوصٌ .

فالمقيسُ هُوَ الّذى عُلِمَ بالحَمْلِ علَى مُمَاثِلِه من الصّحيحِ حتّى لو لم يَرِدْ فِيهِ نقلٌ بأنّهُ مقصُورٌ يُحْكَمُ بِقَصَرِهِ .

قولُه " مثل الصّدَى ، والطَّوَى " هُمَا مَصدرَانِ لـ « فَعِلَ » بكسرِ الثّاني ، وَ " فَعِلَ " المكسُورُ الثّاني فى الصّحيح يأْتى مَصَدرُهُ وقبلَ آخره فتْحةٌ نَحْوُ: فَرِحَ ، فَرَحاً ، وَسَغِبَ سَغَبًا ، فإذَا كَانَ المصَدرُ من المعتلِّ ولاَمُهُ مُتَحرّكةٌ بحَرَكَةِ الإعْرابِ وَقبلَها فَتْحةٌ فيَجبُ قَلبُهَا ألِفاً فيَصيُر مَقْصُوراً نحْوُ : طَوِيَ يَطْوَى طَوًى، وَصَدِيَ يَصْدَى صَدًى .

كمَا تقُولُ فى الصّحيح : " عَطِشَ / يَعطَشُ عَطَشاً ، وَسَغِبَ يَسْغَبُ سَغَباً" ، وَكذلِكَ كُلُّ مَا حَرْفُ إعْرابِه " ياءٌ " أَو " وَاوٌ " وَقبلَهَا فتْحةٌ . ٢٢٠ب/

وَبِالجُمْلةِ فَكُلُّ (مَا مَاضِيه) (٢) " فَعِلَ " بكسْرِ عيْنِهِ ، وَاسْمُ فَاعلِه "أَفْعَلُ"، أَوْ " فَعْلاَنُ " ، [أو " فَعِلٌ "] (٣) ، وَحَرْفُ إعرابِه " وَاوٌ "، أَو " يَاءٌ " فَهُوَ مَقْصُورٌ تقُولُ : طَوِيَ يَطْوَىَ طَوىً " فَهُو طيَّانُ ، وَ " عَشِيَ يَعْشَى عَشًا "فَهُوَ أَعشَى " ، وَ " عَمِيَ يَعْمَى عمىً فَهُوَ أَعْمَى " ، وَكَذلِكَ " صَدِيَ يَصْدَى صَدًى فَهُو صَدٍ " فَهُوَ بمنزلةِ " فَرِقَ يَفْرَقُ فَرَقاً فَهُو فَرِقٌ " ، وَلَمْ يَشذَّ مِنْ هَذَا الضّابطِ إلاّ مَصَدرُ « غَرِيَ » ـ إذَا أُولِعَ بِهِ ـ " يَغْرَى غَرَاءً " فَجاءَ

---

(١) سقط من الأصل ، وفي (ف) « .... طريقة القياس » .

(٢) فى (ف) " ما كان ماضيه " .

(٣) سقط من الأصل ، وانظر الكتاب ٣/ ٥٣٧ – ٥٣٨ .

َممـــدُوداً [١] ، علَى أنّــه قَــدْ حَكَــى ابنُ السّكِّيتِ عن الْأَصْـمَـعِيّ أَنَّه سَـمِـعَـهُ مَقْصُوراً [٢] قَالَ : وَهُوَ أَشْبهُ بالصّوابِ وَأَجْرَى عَلى القِيَاسِ ، (وَيُفْتَحُ أَوّلُهُ لاَ غَيرُ)[٣].

قولُه : " وَالْمُفْتَعَلْ " بفتح العَينِ – يُريدُ اسمَ المفعُول من " افْتَعَلَ " .

قولُه " مثل المشترَى " تمثيلٌ لاسمِ المفعُولِ من " افتَعَل " [٤] نَحو "اشْتَرَاهُ فَـهُـوَ مُـشْـتَرىً " ، فَـاسمُ الفَـاعـلِ من هَــذَا النّــحـوِ منقُـوصٌ ، وَاسمُ المفعُـول مـقـصُورٌ، وَالمــصــدَرُ ممْـدُودٌ ، وَهــو مُطّرِدٌ نـحـو " اقْـتَنَى يَقْـتنِي اقـتـنـاءً فَـهُـو مُقْـتَنٍ ، وَاسمُ المفعُولِ " مُقْتَنًى " .

قولُـه " كَذا الفُعَلْ "بضمّ الفاء وَفتحِ العَينِ جَمع "فَعْلَةٍ " نَحْوُ " قَرْيَةٍ وَقُرىً ، أَوْ بضمِّها نَحْوُ : خُطْوَةٍ وَخُطًى .

وَكذَا [٥] " فِعَلٌ " بكسْرِ الأوّلِ وَفتْحِ الثّاني جَمْعُ "فِعْلَـةٍ "بكسْر الفاء نَـحْوُ " جِزْيَةٍ وَجِزًى ؛ لأنَّ نَظِيرَهُ مِنَ الصّحيح مفْتُوحٌ مَا قَبْلَ الآخِرِ [٦] في المعتلِّ كَمَا انْفَتَحَ في الصّحيحِ فَانقَلبَ حرفُ العِلَّةِ أَلِفاً ، لِتَحرّكهِ وَانْفَتاحِ مَا قَبلَـهُ .

قولُه " كذَا الْمِشَى " هُو جَمْعُ " مِشْيَةٍ " وَهُوَ مِثَالٌ لجَمْعِ " فِعْلَـةٍ " بكَسْرِ الفَاءِ ، وَإِنَّما مثّلَ بهِ ليجْمَعَ بَيْنَ أَمْرين :

---

(١) انظر الكتاب ٣/ ٥٣٨ ، وشرح السيرافى بحاشيته ، وشرح الشافية ٢/ ٣٢٥ ، ٣٢٧ ،والمفصل ٢١٧ .

(٢) انظر شرح الشافية ٢/ ٣٢٧ ، وحروف المقصور والممدود لابن السكيت ٩٦ ، ١٠٧ .

(٣) فى (ف) " وأوله مفتوح لاغير " .

(٤) (ف) " افتعال " .

(٥) (ف) " وكذلك ".

(٦) نحو كِسْرَةٍ وكِسَرٍ ، وظُلْمةٍ وظُلَمٍ .

أَحدُهُما : التّمثيلُ بالفِعَلِ بكسْرِ الأوّل جَمْعِ " فِعْلَةٍ " ؛ لأنَّه نظيرُ " قِرْبَةٍ وقِرَبٍ " .

وَالثَّاني : أَنَّه أَتى بَعدَهُ (بِمَا هُوَ ضَرْبٌ) [1] من الْمَشْي .

أمَّا " الحِيَكَى " بكَسْرِ الحَاءِ وفتْحِ اليَاءِ [فَ] مَصْدَرٌ [2] وَهُوَ ضَرْبٌ من المشْي يَتَحَرَّكُ فيه المِنكبَانِ ، وَأمَّا " المرَطَى " ، فَهُوَ ضَرْبٌ من العَدْوِ ، وَكَذَلِكَ " البَشَكَى " وأَمّا " الخَوْزَلَى " فَمِشْيَةٌ فِيهَا تَفكّكٌ .

كَذَاكَ فِعِّيْلَى كَخِلِّيْفَى قُصِرْ ... كَذَاكَ فَعْلَى ضدّ فَعْلَانَ الذَّكَرْ

وَفَعَلٌ وَاحدُ أَفْعَـالٍ يُعَـلّ ... تَقْصِرُهُ مِثْلُ رَحًى وَزْنُ فَعَـلْ

قولُهُ " كَذَاكَ " يُريدُ كالمقصُورِ المَقِيسِ [وَهُوَ] [3] مَا كَانَ عَلى وَزْنِ " فِعِّيْلَى " كَالْخِلِّيفَى ، وَهِيَ الْخِلافَةُ ، وَأَتَى بهَا عَلَى هذَا المِثَالِ للمُبالَغةِ وَالتّكثيرِ، وَعنْ عُمَرَ [رَضِيَ اللَّهُ عنْهُ] [4] : " لَوْلاَ الخِلِّيفَى لأَذَّنْتُ " [5] يُريدُ : لوْلاَ الخلافَةُ وَالاشْتغَالُ بأَمْرِهَا عَن مُراعَاة أَوْقَاتِ الأذَانِ لأَذَّنْتُ ، وَالمرادُ إظهَارُ فَضيلَةِ الأذَانِ ، وَمِنْهُ قولُهُم : " دِلِّيْلَى " وَهُوَ كثْرَةُ العِلْمِ بالدّلالةِ وَالرّسوخ فيهَا، وَمِنهُ مَا يُقالُ : " خَصّه بالشّئِ خُصُوصاً وَخُصُوصيةً وَخِصِّيصَى" ، وحكى الكسائيُّ " خِصِّيصَاء " ، وأَجَازَ المدَّ فى الجَمِيعِ [6] ، وَخالَفَهُ جَميعُ البصرِّيينَ فى ذَلِكَ ؛ وَلِذَلِكَ أَكّدَ صَاحبُ الأرجُوزةِ القصْرَ بقوله : " قُصِرْ " .

---

(١) فى (ف) " لضرب " .

(٢) فى النسختين " مصدر " بدون فاء الربط .

(٣) تكملة يلتئم بمثلها الكلام .

(٤) تكملة يوجبها التأدب مع صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(٥) انظر : المقصور والممدود لابن ولاد ٣٧ .

(٦) انظر : المقصور والممدود للفراء ٤٣ ، وشرح الشافية ١/ ١٦٨ ، ٢/ ٣٢٨ .

قولُهُ :

كذَاكَ فَعْلَى ضدّ فَعْلاَنَ الذّكَرْ

يُريدُ بِـ " ضدّ فَعْلاَنَ " مؤنّثَهُ وذلك نحو : غَضْبَى ، مؤنّث " غَضْبَانَ " .

قولُه "الذَّكَر " صِفَةُ تَوكيدٍ [إذ][1] فَعْلاَنُ " ـ الَّذى فى مُقابلةِ " فَعْلَى " ـ وَصفٌ يَختَصُّ بالمذكّرِ ، وهَذَا ومَا قبلَهُ كَخلِّيفَى ، وَ «المرَطَى » ، لاَ نظِيرَ لَهُ ٢٢١أ حتَّى/ يُقَاسَ بَلْ هُوَ مُطّرِدٌ فِي بَابِهِ ؛ لأنّ أَلِفَهُ للتَّأنيثِ ، وَجميعُ ما جَاءَ من هذه الأمثلةِ معتلُّ اللاّمِ ، وكَذلكَ " الفُعْلَى " تأنيثُ " أَفْعَلِ " التّفضيلِ كالصُّغْرَى تأنيثُ الأَصغرِ ، وَالكُبْرَى تأنيثُ الأكبرِ .

قولُهُ " وَفَعَل " [2] بفتحِ الأوّل وَالثّاني احتَرزَ بهِ عن مثلِ " حَيّ وَأَحْيَاءٍ "، فإنّه " فَعْلٌ " بسكُونِ العَينِ .

قولُهُ " وأَحدُ أَفْعَالٍ " يريدُ نحو " رَحًى وَأَرْحَاء " .

قولُه " يُعَلّ " يُريدُ إِذَا كَانَ فى آخرِه حَرفُ العلّةِ يقلبُ أَلِفاً لتحرّكهِ وَانفتَاحِ ما قبلَهُ ، ولَذَا قَالَ " يُعلّ تقصرُهُ " أَيْ : تَقْلبُه أَلِفاً .

قولُهُ " مثل رَحًى " تمثيلٌ بِفَعَلٍ مُعتلّ اللاّمِ ، وكذلك " رَجًا " لِوَاحدِ "الأرجَاءِ" .

(وقولُهُ)[3] : " وَزْنُ فَعل " تأكيدٌ لِمَا قبلَهُ [4] ؛ لأنّ مَا سَبَقَ يُغْنى عنه ، وَهُوَ مِنَ [5] المقيسِ ؛ لأنَّ " فَعَل " بفتح العَينِ يُجمعُ فى الصّحيح عَلَى " أَفْعَالٍ" نحو: طَلَلٍ وَأَطْلاَلٍ ، فنَظِيرُهُ فى الصّحيح مَا قبلَ آخرِهِ مفتُوحٌ .

---

(١) تكملة يلتئم بها الكلام .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) فى الأصل يقرأ " وهو " وفى (ف) " وهى " ولعل الصواب ما أثبت .

(٤) (ف) " لتأكيد ما قبله " .

(٥) سقط من (ف) .

وَمَفْعَلٌ (١) يُقْصَرُ إمَّا مَصْدَرَا أو الزَّمَانَ أوْ مكَاناً قُصِرَا
كَمثْلِ مَرمًى ، وكذَاكَ مُفْعَلُ كَمثْل مُعْطًى ، وكَذَا مُسْتَفْعَلُ
كَمثلِ مُسْتَدْعًى ، كَذَاكَ فَعَلَى كَأَجَلَى ، وبَرَدَى ، وَنمَلَى

" مَفْعَلُ " (٢) – بفتْحِ الميم – يكُونُ – كَمَا ذَكَرَ – مَصْدَراً ، أَوْ زَمَاناً ،أَوْ مَكَاناً ، ومَعْتلُّ اللاَّمِ منْهُ المقيسُ المقصُورُ .

قولُهُ :" مَرمًى " مثَالُ لِلْجَميعِ ، تقُولُ : " رَمَيْتُ رَمْيًا ، ومَرْمًى " فَهذَا مَصدَرٌ ، وتقُولُ : دنَا المرمَى ، أَي : وَقْتُ الرَّمْي كَمَا تقُولُ : دنَا المشْتَى"(٣)، وتقُولُ : وَقَفْتُ فى مَرْمَاكَ ، أَيْ : فى مكَانِ (٤) رَمْيِكَ ؛ لأنَّ " مَرْمًى " بِمَنْزِلَةِ المذْهَبِ ، وَالمدْخَلِ ، وَالمخْرَجِ مِنَ الصَّحيحِ ، فكمَا أنَّ مَا قبلَ حَرفِ الإعْرَاب منَ الصَّحيحِ مَفتُوحٌ فكَذَا نَظِيرُ هَذَا البنَاءِ منَ المعْتلِّ ، وإذَا انفَتحَ ما قَبلَ حَرْفِ العلّةِ وَتحرّكَ وَجبَ قَلْبُهُ أَلفاً .

قولُهُ " وَكذَاكَ مُفْعَلُ " بضمّ الميم وَفتْحِ العَينِ وَهُو اسمُ المفعُولِ ممَّا زَادَ علَى الثّلاثيّ ، قولُهُ "كَمِثْلِ مُعْطًى" مِثَالُ لاسْمِ المفعُولِ الرُّباعيّ المعتلّ، ولفظُ المكَانِ وَالمصدَرِ فيما كَانَ مَاضيه أَرْبَعَةَ أَحْرُفٍ كَلفْظِ المفعُول بهِ، تقُولُ فى المفعُولِ : أَعطيتُ زَيداً فَهُو مُعْطًى ، وَفى المصدَرِ قوله تَعالى :

---

(١) فى الأصل " وفعل " تحريف .

(٢) (ف) " ومفعل " .

(٣) فى النسختين " المستثنى " .

(٤) فى الأصل " وقت " .

﴿ بِسْمِ اللَّهِ مُجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا ﴾ (١) أَيْ : إِجْرَاؤُهَا وَإِرْسَاؤُهَا . وَتَقُولُ : هَذَا مُقَامُ زَيدٍ أَيْ : مكَانُ إقامَته .

[قولُهُ](٢) : " وكذَا مُسْتَفْعَلُ " يُريدُ " مُسْتَفْعَل " - بضمِّ الأوّلِ وفتْحِ العَينِ - مِنَ المعتلِّ يَكُونُ لِلْمفعُولِ وَالزّمانِ - أَيْضاً - وَالمكَانِ ، وَهُوَ مَصْدَرٌ ؛ لأنَّ نَظِيرَهُ من الصّحيح مفتُوحٌ مَا قبل آخرِهِ نَحْوُ: " مُسْتَخْرَجٍ ، وَمُسْتَنْبَطٍ " .

وَإذَا وَقَعَ مَا لامُهُ " وَاوٌ ، أَوْ يَاءٌ " كَذَلِكَ قُلِبتَا (٣) أَلِفاً ، لأجْل انفتاحِ مَا قَبلهُمَا .

قولُهُ " كذَاكَ فَعَلَى " يَعْنِي مَا كَانَ منه بفتح الفَاءِ وَالعَينِ مِثْلُ قولِه : " أَجَلَى ، وبَرَدَى ، ونَمَلَى " وَهِيَ أسماءُ مَوَاضِعَ (٤) ، وهُوَ من (٥) المَقِيسِ ، ولم يأتِ مِن هَذَا الوزْنِ ممْدُوداً إلاَّ مَواضِعُ قَلِيلَةٌ بمَنزلةِ " الثَّأَدَاءُ " وهِيَ الأمَةُ (٦) ، يُقَالُ : " هُوَ ابْنُ ثَأَدَاءٍ " أَيْ : ابْنُ أَمَةٍ ، ويُقَالُ : " ثَأْدَاءُ " بإِسكَانِ الهمْزَةِ الأُولَى (٧) .

وَإنَّمَا قَدّمَ المقصُورَ عَلَى الممدُودِ ؛ لأنَّهُ /الأصْلُ عِنْدَ البصريّينَ ، وَلِذلك ٢٢١ب

---

(١) سورة هود ٤١ ، فيقرأ بضم الميم وفتحها ، فمن ضم جعله مصدراً من أجرى ، ومن فتح جعله مصدراً من الثلاثي جرى .
انظر الحجة فى القراءات السبع لابن خالويه ١٦٢ .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) فى النسختين " فقلبتا " .

(٤) انظر معجم البلدان أجلى ١/ ١٠٢ ، بردى ١/ ٣٧٨ ، نملى ٥/ ٣٠٥ .

(٥) سقط من (ف) .

(٦) انظر أساس البلاغة فى " ثأد " ، والمقصود الممدود لابن ولاد ٢١ .

(٧) انظر اللسان فى (ثأد) ، والمصدرين السابقين .

قُصرَ الممدُودُ دُونَ العَكْسِ ؛ لأنَّهُ رجُوعٌ إلَى الأصْلِ [1] .

وَيُعْرَفُ المَمْدُودُ بالقِيَاسِ	كَمصدَرٍ لاسْتفْعَلَ السُّدَاسِي
كمثْلِ الاستلقاءِ وَالفِعَالِ	نَحْـوُ رِمَـــاءٍ وكَالافتِعَـــالِ
أوْزِنَةِ الافْعَالِ والأفْعَـالِ	وَزِنَـةِ الفِعْـــلاءِ وَالفِعْـــلاَلِ
كَمثْلِ إعطَاءٍ مَعَ الأرْجَاءِ	وَمثْلِ حِربَـاء مَـعَ الزِّيـــزَاءِ

المَمْـدُودُ : كُلُّ اسمٍ آخِــرُهُ [2] هَمْزَةٌ قَبلَها أَلِفٌ زائدةٌ أَصْلاً كانتِ الهمزَةُ أَوْ زَائدةً أَوْمُنقَلِبَةً ، وَقَدْ ذَكَر للممدُودِ المقِيسِ سَبْعَةَ طُرُقٍ :

أَحدُها :مَصْدَرُ " اسْتَفْعَلَ " ؛ لأنَّ مَا قبلَ آخرِه فى الصّحيح ألفٌ زائدةٌ نحو [3] " الاسْتِخْرَاجِ " فَيقعُ ما قبلَ حَرفِ العلّةِ من المعتلِّ مِنْهُ أَلِفٌ فَتُبْدَلُ هَمزَةً ..

وَكَذَلِكَ كُلُّ مَصْدَرٍ لِفعْلٍ مُعْتَلٍّ فى أوّله هَمْزةُ الوَصْلِ مثل " استَلْقَى اسْتِلْقاءً " .

قولُـهُ " وكـالافـتـعَـالِ " هُوَ ممَّـا فـيه هـمزةُ الوصْـلِ نحو " اشْتَرَى اشْتِراءً " ؛ لأنّ نَظِيرهُ " اقْتَرَبَ اقْتِرَاباً "وَكَذلِكَ " الانْطِوَاءُ " نَظِيرُهُ " الانْطِلاَقُ" .

(وقدَ ذكَـرَ لمصَادرِ الفِعْلِ) [4] الـزَّائدِ على الثَّلاثةِ خَـمْسَةَ أَمْثِلَةٍ [5]، اثنَانِ منهـا فـى أَوَّلِهَـا هَمـزَةُ الوصْلِ ، وَهُمَـا " الاسْـتِـلْقـاءُ ، وَالافْـتِـعَـالُ "

---

(١) وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز مد المقصور فى ضرورة الشعر ، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين .

انظر الإنصاف ٤٠١ – ٤٠٦ المسألة ١٠٩ حيث مذهب كل من الفريقين وأدلته .

(٢) (ف) " آخرها " تحريف .

(٣) بعده فى (ف) كلمة " فى " ، ولا معنى لها هنا .

(٤) (ف) " وكذا المصادر الفعل " تحريف .

(٥) فى (ف) " أبنية " .

وَثَلاثَةٌ [1] مِنْهَا لَيْسَتْ [2] فِى أَوّلِها هَمْزَةُ الوَصْلِ :

أحدُها : " الفِعَالُ " بكسر الفَاءِ مصدَرُ " فَاعلتُ " ، وَمثالُه قولُه " نحو رِمَاءٍ " [3] ؛ لأنَّ نظيرَهُ من الصّحيح " القِتَالُ " .

الثانى : قولُه " أَوْزنَة الإفْعَالِ " بكَسْرِ الهَمزةِ مَصدَرُ " أَفْعَلتُ " ، وَمثالُه قولُه " كَمثل إعطاءٍ " ؛ لأنّ نَظيرَهُ مِنَ الصّحيحِ " أَكْرَمْتُ إكْرَاماً " .

الثَّالثُ :[قولُهُ] [4] " الزِّيزَاءُ " وَهُو مَصْدرُ " زَوْزَى " إِذَا نَصَبَ ظَهْرَهُ وَأَسْـرَعَ و " زَوْزَيْتَ بِهِ " إِذَا طَرَدْتَهُ ، قَـالَ ابنُ جنّي : " زَوْزَى " إِذَا ارْتَفعَ فى سَيْرِهِ [5] ، وكَذلكَ جَميعُ مصَادرِ الأفعَالِ المعتلّة الزّائَدة علَى الثّلاثة قِيَاسُهَا أَن تكُونَ ممَدوُدةً ، لأنّ نظيرَهَا من الصّحيحِ قِيَاسُهُ أَن يكُونَ قبلَ آخرِهِ أَلِفٌ زَائِدَةٌ.

وكَذلكَ مَا كَانَ من المصَادرِ صَوْتاً (كَالدُّعَاءِ) [6]، وَالرُّغَاءِ ، وَالعُوَاءِ ", لِأَنّ نَظِيرهُ مِنَ الصّحيحِ " الهُتَافُ [7] ، وَالصِّياحُ ، وَالنّباحُ " .

السَّادِسُ : – مِنَ القِسْمةِ الأُولَى – قولُه " الأفعَال " بفتّحِ الهَمْزَةِ ، وَمثالُه قولُه " الأرجاءُ " جَمْعُ " رَجًا " وَهُوَ جَانِبُ البئْرِ ؛ لأنّ نظيرَهُ مِنَ الصّحيح " جَبَلٌ وَأَجْبالٌ " ، وَكَذلِكَ " الفِعَالُ " فى جَمْعِ المعتلِّ نحْوُ " ظَبْي ، وَظِباءٍ ، وَدَلْوٍ وَدِلاَءٍ " لأنَّ نظيرَهُمَا من الصّحيح " كَلْبٌ وَكِلاَبٌ " .

---

(١) فى النسختين " ثلاث " .

(٢) فى (ف) " ليس " .

(٣) يقال : راميته رِمَاء .

(٤) إضافة يوجبها السياق .

(٥) انظر المنصف ٣/ ٨١ .

(٦) فى النسختين هكذا " كالوغاء " وهو تحريف .

(٧) فى (ف) " النهاق " .

السَّابعُ : قولُه " وَزنَةِ (١) الفعْلاَء " وَمِثَالُه قولُه " حِرباءُ " وهوَ ملْحَقٌ بـِ " حِمْلاَقٍ " ، فَمَا قبلَ آخرِ الملْحَقِ بهِ أَلِفٌ ، وكَذلكَ " قُوبَاءٌ " مُلْحَقٌ بـِ " قُرْطَاسٍ " عَلَى لُغةِ مَن ضَمّ القَافَ مِنْ " قِرطَاسٍ " .

أمَّا السمَّـاعُ فيهِمَا فيَكْثُرُ ... وَقَد يُمَدُّ تَارةً مَا يُقصَرُ

إمَّا بمَعْنًى وَاحدٍ أَوْ مُختلِفْ ... وَلَفظُهُ مُخْتَلِفٌ أو مُؤْتلِفْ

نَحوُ الزِّناءِ وَالبُكاءِ وَالرِّبَا ... وَكَالصِّلاءِ وَالفِدَاءِ وَالكِبَا

الضَّميرُ في قَوله " فِيهِمَا " يَعُودُ على المقصُورِ وَالْمَمْدُودِ . ٢٢٢أ

قَولُه : " فَيكْثُرُ " أَي : فَيكْثُرُ أَن يَضْبُطَهُ الضَّابِطُ ؛ لِتَنَوّعِهِ .

قَولُه " وَقَد يـُمَدُّ تَارةً مَا يُقْصَرُ " يُرِيدُ : أَنَّ مِنَ المَقْصُورِ مَا يُمَدُّ ، وذَلكَ عَلَى أَرْبَعةِ أَضْرُبٍ ، إمَّا أَن يَتّفِقَ اللَّفْظُ وَالمعْنَى ، وإمَّا أن يَخْتلِفَ اللّفْظُ وَالمَعْنَى ، وَإمّا أن يتّفقَ اللّفْظُ ويختَلفَ المعْنَى ، أوْ بالعَكْسِ .

أمَّا الأوَّلُ وَهُو أن يتّفقَ اللّفظُ والْمَعْنَى ، وَهُوَ الَّذى أَشَارَ بقَوله " إمَّا بِمَعْنًى وَاحدٍ " فَهُوَ قولُهُ " الزِّناءُ " بكَسْرِ الأوّلِ – وَهُوَ الفُجُورُ – يَقْصُرُهُ أَهْلُ نَجْدٍ،ويَمُدُّهُ أَهْلُ الحِجَازِ (٢) ، وَإذَا قُصِرَ كُتِبَ باليَاءِ ، وكَذلكَ " البُكَاءُ " يُمَدُّ وَيُقْصَرُ، (فَمَن مَدَّهُ حَمَلَهُ عَلَىَ " الصُّراخِ ، وَمَن قَصَرَهُ حَمَلَهُ عَلَى "الحُزْنِ"(٣) ؛

---

(١) فى النسختين " أو زنة " .

(٢) قال ابن ولاد فى المقصور والممدود ٥٠ : " الزنا : يمد ويقصر فمن مده فلإنّه جعله فعلاً من اثنين كقولك : راميته رِمَاءً وزانيته زِنَاءً . ومن قصره ذهب إلى أن الفعل من أحدهما ،ومن قصره كتبه بالياء .. " ، وانظر اللسان فى (زنا) .

(٣) انظر المقصور والممدود لابن ولاد ١٥ .

لأنَّ ما قبلَ الياءِ منه مفتُوحٌ كَمَا فِي الصَّحِيح ، فَقُلِبت الياءُ أَلِفاً ، ويُكْتَبُ مقصُوراً بالياءِ ، وَالمدُّ أَفْصَحُ ، وكَذلك الفِدَاءُ " [1] بكَسْرِ الفَاءِ يُمَدُّ وَيُقْصَرُ) [2] بِمَعْنًى وَاحدٍ ، وَهُوَ مَا يَتّحِدُ لفْظُهُ وَمَعْنَاهُ .

وأمَّا القِسْمُ الثَّاني – وَهُوَ أَن يختَلِفَ لفظُه ومعنَاهُ – فَهُوَ [3] " الرِّبا " بِكَسْرِ الأوَّلِ مَقْصُورٌ ، ومَعَنَاهُ : الزِّيَادَةُ ، وَأَصْلُهُ الوَاوُ ، وَأَمَّا " الَّرباءُ " بفتحِ الأوَّلِ فممدُودٌ ، وَهُوَ الفَخْرُ .

القسمُ الثَّالِثُ : مَا يختلِفُ لفظُهُ وَيتّفِقُ معناهُ وَهُو قولُه " وكَالصِّلاءِ " بِكَسْرِ الأوَّلِ مَمْدُودٌ لِحَرِّ النَّارِ ، وَبِفتْحِهَا مَقْصُورٌ ، وَيُكتَبُ باليَاءِ [4] .

القسمُ الرّابعُ : مَا يتّفِقُ لفْظُه وَيخْتلفُ مَعنَاهُ وَهُو " الكِبَا " [5] مقصُورٌ مكسُورُ الأوّلِ ، وَهُوَ : القُمَاشُ ، وَالكُنَاسَةُ [6] ، وَجَمْعُهُ " أَكْبَاءٍ " ، وَالممدُودُ : البُخُورُ .

---

(١) انظر المصدر السابق نفسه ٨٤ .

(٢) من قوله " فمن مده " إلى هنا سقط من (ف) انتقال نظر .

(٣) فى الأصل " وهو " .

(٤) انظر المقصور والمدود ٦٤

(٥) فى (ف) "الكتاب" تحريف.

(٦) فسر أبو على "الكبا" بالكناسة فى التكملة ٢٢٤ ، وانظر اللسان في « كبا » .
والكناسة : التراب الذى يكنس من البيت ، انظر اللسان "كنس"

" بيان حروف الهجاء والإمالة "

القولُ في الهجَاءِ والامالهْ	اعْلَمْ بأنَّ الألفَ المُمَالَه
هِيَ التَّى قد قلبت عَن يـاءِ	أو جَاوَرَتْ لِكَسْرةٍ أوْرَاءِ
مَكْسُورةٍ نحو رَمَى ، وَمَرْمَى	وبَاعَ واشترَى ونحو أعْمَى
وَهكَذَا إن قلبتْ عَن وَاوِ	مكْسُورَةٍ كخَافَ خَوفَ الغَاوِى
وَالرَّاءُ نَحوَ كَافرٍ وَالنَّارِ	وَالكَسْرُ نحو لعبَادِ البَارِي

الْهِجَاءُ : هُو ذِكْرُ أَسْمَاءِ حرُوفِ الكَلِمَةِ الدَّالَّة عليْهَا مُرَتَّبةً لَفْظاً أَوْ خَطًّا ، وَإنمَّا قُلْنَا : " أَسْمَاءُ حُرُوفِ الكَلِمَةِ " ؛ لأنّ قولَكَ " جِيمٌ " ، من " جَعْفرٍ " اسمٌ للحْرفِ لاَ نَفْسِ الحَرْفِ ، فَإِذَا نطقْتَ بنفْسِ " الجيمِ " قلْتَ : " جَهْ " ، كمَا يُنطقُ بهَا فى نَفْسِ " جَعْفرٍ " ، وتَزِيدُ عليهَا هَاءَ السّكتِ .

وَإنمّا قرَنَ ذِكْرَ الإمَالةِ بالهجَاءِ ؛ لأنّ الإمَالَةَ قد يُعرفُ بها هِجَاءُ الألفِ فتكتُبَ يَاءً فِيمَا أُمِيلتْ فِيهِ غَالباً ، وتُكْتبُ أَلِفاً فِيمَا لم يُسْمَعْ إمالتُهَا فيهِ ، وَلِذَلِكَ تُثَنّى " مَتَى ، وبَلَى " - إذَا سَمّيّتَ بِهمَا - باليَاءِ فتقُولُ : " مَتَيانِ ، وبَلَيَانِ " وَتُثَنّى " عَلَى ، وَإِلَى " بالوَاوِ ، لعدمِ الإمَالةِ فيهما فتقُولُ : " عَلَوَانِ ، وَإلَوانِ " .

وَالإمَالَةُ فى الأصْلِ : مَصْدَرُ أَملْتُ الشَّىْءَ أُمِيلُهُ إمَالةً : إذَا أَزَلْتَهُ عن الاستقَامةِ ، وَمِنهُ " أَملْتُ الرُّمْحَ " إذَا أزلتَهُ عَنِ اسْتِوَائِه وَاسْتقَامته .

فالإمَالةُ فى الاصطلاَحِ : عُدُولٌ بالألفِ عن استِوائِهِ وجُنُوحُ / بِهِ إِلَى ٢٢٢ب اليَاءِ ، فَيَصِيرُ مَخْرجُهُ بَينَ مخْرَجِ الألِفِ وَبَيْنَ مَخرجِ اليَاءِ [1] ، أَعْنِي لاَيَاءٌ خَالِصَةٌ ، وَلاَ أَلفٌ خَالِصَةٌ .

---

(١) انظر ابن يعيش ٩ / ٥٤ .

وقِيلَ : مأخُوذةٌ مِنْ أَملْتُ الشّيَّ إلَى الشّيِّ : إذَا قربْتَه ، وكذلِكَ هِيَ فى الاصْطلاحِ تَقْرِيبُ الألفِ مِنَ اليَاءِ ، فيُقصَدُ بها نَحْوَ اليَاءِ ويُقصَدُ بالفتْحةِ نَحْوَ الكَسْرةِ .

فَأمَّا الغرَضُ بالإمَالَةِ فتجانسُ الصّوتِ للْخفّةِ [1] ، والتَّنْبيهُ علَى الأصْلِ غَالباً ؛ لأنَّ جَرْيَ اللّسانِ فى طَريقٍ واحدٍ أخَفُّ وأسْهَلُ من جَرْيهِ فى طُرقٍ مُختَلِفَةٍ ؛ لأنّ الألِفَ [2] إذَا جَاوَرتِ الكسْرَةَ تَقْتَضِى فَتْحَ الفَمِ [3] ، والكسْرَةُ تَقْتَضِي خِلافَ ذَلِكَ ، فَبإمَالَةِ الألِفِ يَتَجَانَسُ الصَّوْتُ وتَتَقارَبُ الحرُوفُ والحركَاتُ فيَخِفُّ النّطْقُ باللَّفْظِ الّذى هذَا شَأْنُهُ .

والإمَالَةُ لُغةُ تَمِيمٍ ، وأسَدٍ وقَيْسٍ ، والتَّفْخِيمُ لُغةُ أَهْلِ الحجَازِ [4] .

وأسْبابُ الإمَالةِ المسوّغَةُ ستةُ أمُورٍ [5] ، وقد ذكَرَ مِنْها صَاحِبُ الأرجُوزةِ أَرْبعةً ، وإنّما لمْ يَسْتوفِ جَمِيعَ الأسبَابِ لأمْرينِ :

أَحَدُهما : أنّ الإمَالَةَ غيرُ وَاجبةٍ بلْ كُلُّ مُمَالٍ بسَبَبٍ [6] مُسَوِّغٌ لَكَ ألاَّ [7] تُمِيلَهُ مَعَ وُجُودِ السَّبَبِ ، كَمَا أنّ الواوَ المضمُومةَ يجُوزُ هَمْزُهَا ولاَ يَجِبُ ، قَالَ سِيبَويْهِ : " إذَا رَأَيْتَ عَرَبيًا قَدْ أمَالَ ولَمْ يمِلْ نَظِيرُه فلاَ تُرِيَنَّهُ خَلَّطَ فى لُغَته [8] ، لِأنّ ذَلِكَ جَائزٌ .

---

(١) (ف) " بالخفة " .

(٢) فى (ف) " الألفاظ " تحريف .

(٣) فى الأصل " الهمز " تحريف ،

(٤) التفخيم : ضد الإمالة ،وهو لغة أهل الحجاز

انظر الكتاب ٤/ ١١٨ ، والأصول فى النحو ٣/ ١٦١ ، وابن يعيش ٩/ ٥٤ .

(٥) انظر التتمة فى التصريف لابن القبيصي ٢٦١، والإقناع في القراءات السبع لابن الباذش١/٢٦٨ .

(٦) فى (ف) " لسبب " .،

(٧) سقطت (أن) من الأصل .

(٨) انظر الكتاب ٤/ ١٢٥ ،ونقل الشارح فيه تصرف يسير .

وَالثَّانِي : فِي الأَسْبَابِ التِّي (١) ذَكَرهَا دلاَلةٌ علَى مَا لَمْ يذكُرْهُ ، وَلأَنّ هذه الأَسْبَابَ راجعةٌ إِلَى أَصْلَيْنِ ، وَهُمَا الكسْرَةُ ، وَالْيَاءُ ، وَنُبَيّنهُ إِن شَاءَ اللَّهُ تَعالَى.

فأوَّلُ الأسبَابِ قولُهُ :

هِيَ الَّتِي قَدْ قُلبتْ عَن يَاءِ

يُرِيدُ أَنَّ الألفَ المنقلبةَ عن الياءِ يسُوغُ فيها الإمَالَةَ ، وقد مثَّلَ عليه بقوله : " رَمَى مَرْمَى " ... إلى آخر البيتِ ، لاَماً ، وَعَيناً ، وَثُلاَثياً فَصَاعداً ، فاللاَّمُ نحو قوله " رَمَى ومَرْمَى " ، والعينُ نحو قوله: "بَاعَ، وَمِثلُه "نَابٌ وَعَابٌ" في الاسْمِ (٢)، وَ " صَارَ ، وَهَابَ " في الفعْلِ (٣) ، وَالزّائدُ على الثلاثيّ نحو قولِه : " مَرمَى ، وَاشْتَرَى، وَأَعْمَى " .

السَّببُ الثانى : أن تكُونَ الألفُ بمنزلةِ المنقلبةِ من الياءِ كَالألِف في "حُبْلَى" لكونها رَابعةً ، ولذلك تصيرُ ياءً في التّثنيةِ نحو " حُبليَانِ " .

وَاعْلَمْ أَنَّ قَولَهُ :

هِيَ الَّتِي قد قُلبْت عَن يَاءِ

ليسَ عَلَى إطلاقه بَلْ فيهِ تَفْصِيلٌ :

فأقولُ : " الألفُ " إذا كانتْ متوسّطةً وهِيَ منقلبةٌ عن ياءٍ أُمِيلتْ مُطلقاً في الأسماءِ والأفعَالِ ، وَإِن لم تكُن مُتوسِّطةً ، فإن لم تكن منقلبةً عن الياء بل عن الوَاوِ ، فإمَّا أن تكُونَ في اسمٍ أَوْ فِعْلٍ ، فإن كانت في الاسْمِ لم تُمَلْ نحو

---

(١) في (ف) " الذى " تحريف ،وانظر أسباب الإمالة في الأصول في النحو ٣/ ١٦٠ ، وابن يعيش ٩/ ٥٥ ، والتكملة ٢٢٣ .

(٢) قال ابن يعيش ٩/ ٥٨ : "« لأنهما من الياء لقولهم في جمع ناب :أنياب ، وعاب بمعنى العيب ».

(٣) قال ابن يعيش ٩/ ٥٨ " وإنما أميلت هنا لتدل على أن العين من الياء ،ولأن ما قبلها ينكسر في بت ، وصرت ، وهبت " .

"بَابٍ" ؛ فإنّها منقلبةٌ عن وَاوٍ لقولهم في الجمْعِ : " أَبْوابٌ " اللّهم إلاَّ إذَا وَقَعَ بَعدهَا " رَاءٌ " [1] مكْسُورَةٌ ، ولذلك أمَالُوا " النَّار " مَجْرُورَةً وإن كانت ألفُهَا عَن " وَاوٍ " ؛ لقولهم في تَصْغيرها " نُوَيْرَهُ " ، وَإن كَانَتْ فى فِعْلٍ نُظِرَ ذَلِكَ الفِعْلُ ، فَإِنْ كُسِرَ أوَّلُ الفعْلِ عِنْدَ [2] اتِّصالِ ضَمِيرِ المتكلمِّ بهِ وَالمخَاطَبِ كَـ " خِفْتُ ، وَطِبْتُ " أُمِيلَ ، وإِليه أَشَارَ بقَولِهِ :

.... إن قلبت عن وَاوٍ مكسُورة كَخَافَ خَوفَ الغَاوِي

وَإِن كَانتْ لاَمًا ، فَإِن كَانتْ ثالِثةً فَإِمَّا أَن تَكُونَ فى اسْمٍ أَو فِعْلٍ ، فَإِن كَانتْ فِي الفعْلِ أُمِيلَتْ مُطْلَقًا سَوَاءً كَانتْ مُنْقلِبَةً عَن يَاءٍ أَوْ عَن واوٍ ؛ لأنّها قَدْ تَصِيرُ ياءً إِذَا بُنِيَ الفِعْلُ لِلْمَفعُولِ نحْوُ " غُزِيَ " ، وَفِي أَمْرِ المؤنّث نحْوُ " اغْزِيْ " .

فَإِن قُلتَ : فإذَا كَانتْ عَيْناً فِي الفِعْلِ فَإنّها مُعَرضَةٌ للقلْبِ إِذا بنِيَ الفِعلُ للمفعُولِ نحْوُ " قِيلَ فِيهِ قَوْلٌ ، وَقِيدَ الفَرَسُ " . فَمَا الفرْقُ؟ فَالجَوابُ عَنهُ مِن/ ٢٢٣أ/ وَجْهيْن :

أَحدُهُما : أَنَّ الياءَ في " قِيلَ " سَاكِنةٌ وَالكسْرةُ قبلَهَا قَدْ تَكونُ غيرَ خَالِصَةٍ بلْ يَجوزُ فِيهَا إِشْمامُ الضّمةِ وَيجُوزُ جَعْلُهَا ضَمّةً صَرِيحَةً نحْوُ " قُولَ القَوْلُ " فَلمْ تكُنِ الكسْرَةُ المـوُجبَةُ لقلْبِ الألفِ إِلَى اليَاءِ لاَزِمةً بِخلاَفِ الكسْرةِ فى " غُزِيَ ، وَدُعِيَ " فَإِنّها لازِمةٌ .

وَالثَّاني : أنَّ اللاّمَ متطرّفةٌ فَهِيَ أَقْبَلُ للتَّغْيِيرِ [3] من الأَوْسَاطِ . ٢١٩ ب

فَإن كَانَ الفعلُ فيه لُغتَانِ مِثل " كِدْتُ ، وكُدْتُ " ـ بكسْرِ الكافِ وَضمّها ـ أُمِيلَ عَلَى لُغةِ مَن كَسَرَ .

وَإِن كَانتْ فى الاسْمِ ، فَإِنْ كَانتْ ثالثةً لمْ تُمَلْ إلاَّ إِذَا كَانتْ مُنْقلبَةً عَن اليَاءِ ، وَإِن كَانتْ رَابعةً فَصَاعداً أُمِيلَتْ مُطْلَقاً .

---

(١) فى النسختين "واو" تحريف .

(٢) فى النسختين " عن " والصواب ما أثبته .

(٣) فى (ف) " للتعب " تحريف من " التلعب " فيما أظن .

الثالث : قولُهُ " أَوْ جَاوَرَتْ لِكَسْرةٍ" يعنى الألفَ ، وقَولُه : " جَاوَرَتْ " يَعُمُّ مَا قبلَ الألفِ وَمَا بعدَهَا (مِنَ الكَسْرِ)[1]، وأَثَرُها مُتقدّمةً إِذَا تَقَدَّمت على الألفِ بحرفٍ مثلُ قولهِ : " عِبَادِ البَارِي " ، أَوْ بحرفين ثانيهما ساكنٌ نحو "شِمْلالٍ"[2]

واحترزنا بقولنا " ثانيهما ساكنٌ " عن المتّحرّكِ ، لأنَّ السّاكنَ حَاجزٌ غيرُ حَصينٍ ، ولاَ تجُوزُ الإمالةُ فى قولكِ : "أَكَلْتُ عِنَبًا " لتقدّمِهَا على الألفِ بحرفين مُتحرّكين ، فَأمَّا قولُهم : " يُرِيدُ أَنْ يَنْزِعَهَا " بالإمالَةِ ، وإن كان بعد الزّاءِ من "يَنْزِعُها " حَرْفَانِ مُتَحَرّكَان ، فَلِخفَاءِ الهَاءِ [3] ، فَأُجْرِيتْ لخفائها مُجْرَى السّاكنِ أو مُجْرىَ المعدُومِ ، وَكأَنّ الكسْرَ لم يتقدَّمْ إلاّ بحْرفٍ فَقَطْ [4] .

وَإِن كَانت الكَسْرةُ بعد الألفِ فَشَرْطُهَا أن تَلِيَهُ بِلاَ حَاجزٍ ؛ لأنّها سابقةٌ أَقْوىَ فى إيجَاب الإمالةِ لاَ حِقَةً ، بناءً كانت أَو إعْرَاباً ، فالبناءُ كالكسرةِ فى "عَالِمٍ" والإعرابُ كقولك : أَخذْتُ من مَالِهِ .

وَكَذلكَ اليَاءُ [5] إِذَا جَاوَرَتِ الألفَ نحو " سُفْيَانَ " ، وَإِن بَعُدتْ بحرفٍ وَاحدٍ فكذلكَ نَحْوُ " شَيْبَانَ " [6]، وَإِن بَعُدَتْ بحَرْفَيْنِ [7] لم تُؤَثِّرْ فِي جَوازِ الإِمَالةِ إلاَّ أنّ يكُونَ أحدُهُمَا هَاءً [8] .

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) يقال : ناقة شملال أى : سريعة .

(٣) انظر الكتاب ٤/ ١٢٣ ، وشرح الشافية ٣/ ٦ .

(٤) انظر التكملة ٢٢٤ . والأصول فى النحو ٣/ ١٦٣ ، كأنه قال : يريد أن ينزعا .

(٥) فى النسختين " البناء " تحريف .

(٦) فى الأصل " شيئان " تحريف .

(٧) نحو " خيزران ، وديدبان

(٨) نحو " جيبها " .

السّببُ[١] [الرَّابعُ : قولُهُ] [٢] : " أَوْ راءٍ مكْسُورةٍ " فاحترز بقوله : "المكسورَةُ " عن المضمُومَةِ والمفتوُحةِ ؛ فإنّها تمنعُ الإمَالةَ مَعَ وجُود سببها منْعَ الحرُوفِ المستعلَيةِ [٣] لِمَا فِيهَا من التّكْريرِ ، والتّكريرُ يَجْرِى مَجْرَى راءَينِ مفتوُحتَينِ أو مضمُومتَينِ ، فجرت لذلك مَجرىَ فتحتَين أو ضَمّتينِ فى حَرفٍ وَاحدٍ ، وذلك يُنافِي الإمَالَة ، لِقُوّةِ مَا يُضَادُّهَا ، فَمَنعتِ الإمَالةَ كمَا تمنعُها الحرُوفُ المستعليةُ ؛ لأنَّ فى مخرجها نَوْعَ ارتفاعٍ إِلَى ظَهْرِ اللّسانِ إلى مَخْرَجِ النُّون فَوقَ الثّنَايَا فَأَشْبهت الحرُوفَ المُستْعلِيةَ فى الارتفاعِ ، ولِذلك يقلبُها الأَلْثَغُ غَيْنًا[٤] ، وَذلِكَ يَدلُّ على قُرْب مخرجِهَا من مَخرجِ الغَينِ فمنعت الإمَالةَ مفتُوحةً مَضْمُومةً ، فَإِذَا كُسِرَتْ (كَانَ أمرُهَا بالضدِّ مِنْ أمرِهَا) [٥] مفتُوحَةً أَوْ مضمُومةً حتَّى يُمَالَ مَعَها مكسُورةً مَا لاَ يمالُ مَعَ غيرِهَا فيغلبُ الحرفَ المستعلِيَ ، فَلِذلِكَ تُميلُ " طَاردٍ وَغارمٍ " [٦] مَعَ وجُودِ حَرفِ الاستعلاءِ فتزيلُ بكسرتِهَا [٧] حُكْمَ الحَرفِ المستعلى وتغلبُهُ كمَا تزيلُ حُكْمَ الكَسْرِ واليَاءِ وَنحوهِمَا من أسبَابِ الإمَالَةِ إِذَا كَانتْ مفْتُوحةً أَوْ مضمُومةً ، ولاَ تغلبُ الرّاءُ

---

(١) فى النسختين " السكت " تحريف .

(٢) تكملة يوجبها السياق .

(٣) الحروف المستعلية سبعة (الصاد ، والضاد ،والطاء ، والظاء ، والغين ، والخاء ، والقاف) وسيأتى بيانها .

(٤) فى النسختين " عينا " تصحيف ، وهو فى الأصول ٣/ ١٦٨ ، وابن يعيش ٩/ ٦٢ يقلبها ياء فيقول فى بارك الله لك : بايك الله لك .

(٥) فى (ف) " كان أمرها بالصدق أمرها بالصدق أمرها " . تحريف وتكرار .

(٦) فى النسختين " غانم " تحريف لعدم وجود الراء ، وانظر الكتاب ٤ ١٣٦ .

(٧) فى الأصل " بكسرتهما " .

حَرفَ الاستعلاءِ مُتأخّراً بعدَهَا ، فلذلك أمَالُوا " قَارِبًا " (١) ولم يُميلُوا "سَارِقًا" ؛ لقوّةِ المستعلي متأخرًا وَضَعْفِهِ (٢) مُتقدّماً ؛ لأنَّه بتقدّمِهِ تكُونُ الإمَالةُ كالإنحَدارِ مِنْ أَعْلَى إلى أسفلَ ، وذلك أسهلُ من العَكْسِ ، فبتأخّرِهِ تَكونُ كَالصُّعودِ من سَافلٍ إلى عَالٍ ، وَذلِكَ لَيْسَ بالسّهلِ ، / ولهذَا قَال الشّاعرُ : ٢٢٣/ب

أَصابَ الْحَرُوُر (٣) السَّهْلَ فِي الْمُرتَقَى الصَّعْبِ (٤)

وَالرّاءُ المكسوُرةُ تغلبُ نفسَهَا مفتُوحةً ومضمُومةً نحْوُ " مِنْ قَرَارِكَ " فتميلُ الألفَ لأجلِ الرّاءِ المكسُورةِ بَعدهَا (ولم تَقْوَ الرَّاءُ المفتوحةُ قبلهَا على المنعِ كمَا لم يَقْوَ الحْرفُ المستعلي [عَلَى] المنْعِ فى المكسُورة) (٥) . فَإن تَباعَدتْ عَنِ الألفِ بحرْفٍ فَفِي الإمَالة خِلافٌ ، فَفِى إمَالَةِ " كافرٍ " مرفُوعاً ومنصُوبًا خلافٌ ، [وَلِهذَا] مَثَّلَ به مَجْروراً وَهُو قولُه :" الرّاء نحو كَافرٍ . وَقِيلَ : الإمالةُ فى " كَافرٍ " لأجل كسْرَةِ الفَاءِ وَلاَ أَثَرَ للرَّاءِ ؛ لبُعدِهَا عن الألفِ ، ولذلك يمالُ مرفُوعاً [ومنصُوبًا ، أَيْ :] مَعَ ضمّ الرَّاءِ وَفَتْحِهَا .

قولُه " والنّار " تمثَيلٌ للرّاءِ المكسُورة مجاورةِ الألفِ ، وَأمالُوا " الرّبا " وَإن كانت الألفُ عن واوٍ ؛ لأجل الرّاءِ المكسُورة قَبْلَهَا ، وَإذَا لم تَكُنِ الألفُ مُتَقَدِّمةً لم تَمْنَع الإمالَةَ .

---

(١) فى الأصل " قارئا " تحريف .

(٢) فى النسختين " وضعه " تحريف ،وانظر ابن يعيش ٩/ ٦٢ ، والتتمة في التصريف ٦٨ .

(٣) فى (ف) "أسال" بدل "أصاب"

(٤) هذا شطر بيت لم أقف على قائله ولاتتمته.

(٥) مابين القوسين فى النسختين هكذا " ولم تقو لو الراء المفتوحة قبلها على المنع كما لم تقولو الحرف المستعلى المنع فى المكسورة " ولعل الصواب ما أثبت ، وانظر ابن يعيش ٦٢/٩ ، والكتاب ١٣٦/٤، والأصول فى النحو ١٦٧/٣.

(السّببُ الخامسُ [1] : أن تكون الألفُ منقلبةً عن وَاوٍ مكسُورةٍ كَقَولِه "خَافَ خَوْفَ الغَاوِى " ؛ فإنّ الأصلَ فى " خَافَ " "خَوِفَ " بكسرِ الواوِ ولذلك يُقالُ فى مضارعهِ " يخَافُ " وَأصْلُه " يَخْوَفُ " بفتْح الواوِ ، فَقُلِبَتْ أَلفاً لتَحرّكهَا وَانْفتَاحِ مَا قبلَها فِي الأصْلِ ، وَلَوْلاَ أنَّ الماضِي مِنْهُ مكْسُورُ العَينِ لَقَالُوا فيهِ : خَافَ يَخُوفُ كَقَامَ يَقُومُ ") [1] .

السَّببُ السادِسُ : أن تمَال الألفُ لأجل إمالةِ ألفٍ قَبلَها نحو " رأيتُ عِمَادًا " فى الوقْفِ عليه منصُوباً فتميلُ الألفَ المبدلةَ من التّنوين تشبيهًا لهَا بالألفِ غَيرِ المبدَلة منه لأجل الإمَالةِ السابقةِ ؛ لأنّ الألفَ الممالةَ ـ وَإن لمْ تكن ياءً خالصةً ـ فلم تَقْصُرْ عَنِ الكسْرَةِ [2] فى تسويغِ إمَالةٍ أُخْرىَ بَعْدَهَا لتناسُبِ الأصَواتِ وتقَارُبِ بعْضِهَا مِن بعْضٍ .

وَالهــاءُ للتّأنيث قــد أُمِيلَــتْ … بَعدَ حُرُوفٍ بَعْدُ قَدْ [3] أُبِينَتْ

فى نَوْدِ كَلْبٍ نَهزٍ شَمشٌ جَثّتْ … كَخِيفَةٍ وَقْفاً وقــد تَبَيَّنَتْ [4]

إنمّا أُميلتْ هاءُ التأنيثِ بعدَ الحرُوفِ المذكُورةِ فيما بعدُ ؛ لأنّها تُشْبِهُ أَلِفَ التَّأنيثِ منْ وُجُوهٍ :

أحَدُها : إفادتُها للتّأنيث ، كمَا تفيدُهُ الألفُ .

وَالثَّاني : أَنّها [5] تُشْبِهُ الألِفَ وَقْفاً مِنْ حَيْثُ سُكونُهَا .

الثّالثُ : انفتَاحُ مَا قبلَهَا فى الأكْثَرِ .

---

(١) السبب الخامس بكامله سقط من (ف) .

(٢) فى الأصل " الكسر " .

(٣) فى الأصل " ذا " .

(٤) فى بعض النسخ " وكلاً مثلت " .

(٥) سقط من (ف) .

الرّابعُ : أنَّها فى الوقفِ تصيرُ هاءً ، ففيها خَفاءٌ كَمَا فى الألفِ ، ولذلك أَمالُوا [1] الألفَ فى قولهم : " يُريدُ أن يضرِبَهَا " وبَينَها وبَينَ الكسْرةِ (حرفَانِ مُتحرّكَانِ) [2]؛ لخفاء الهاءِ .

الخامسُ : أَنَّها زائدةٌ كمَا أَنّ ألفَ التّأنيثِ [3] زائدةٌ .

السادسُ : أَنّ الهاء تقاربُ الألفَ فى المخْرجِ ، ولذلك تبدلُ منْهَا ، فإذَا أملْتَ الهاءَ ففى ذلك عَمَلَانِ :

أحدُهُمَا : تقريبُ هذه الهاءِ من الياءِ قِيَاساً على الألفِ التى شُبّهت بها .

وَقِيلَ : معْنَى إمالةِ الهاءِ تقريبُ فَتْحِ مَا قبلَهَا من الكسْر لاَ غَيْرُ ، وَتركُهَا عَلَىَ مَا كانت عليه ؛ لنقصها عن رُتْبَةِ الألفِ [4] .

قولُه :

بَعْدَ حُرُوفٍ بعْدُ قَدْ أُبِينَتْ

يُريدُ أُبِينَتْ بعْدَ هذَا البيتِ ، وَالحروفُ التى تُمالُ معهَا هاءُ التّأنيث ثمانيةَ عَشَرَ حَرفاً قد ذَكرَ منها خَمْسةَ عَشَر ، وتَمْتنعُ إمالةُ الهَاء بعدَ عشرةِ أَحْرُفٍ ، وهِيَ أحرفُ الاستعلاءِ السَّبْعَةُ ، وَالألفُ ، وَالحَاءُ ، وَالعَينُ .

قَولُهُ : " فِي ذَوْدِ كَلْبٍ نَهزٍ شَمْسٌ " [جِئْتْ] [5] مثالٌ لما يَجْمعُ الحرُوفَ ٢٢٤ / ب الخَمْسةَ عَشَرَ ، فَمثَالُ الذّالِ " لذّةٌ " ، وَ " الموقُوذَةُ " [6] ، وَمثالُ الوَاوِ

---

(١) سقط من (ف)

(٢) فى النسختين " حرفين متحركين ، وانظر الكتاب ٤/١٢٣ .

(٣) فى الأصل " الألف للتأنيث " .

(٤) وهذا هو العمل الثانى .

(٥) إضافة يوجبها المقام وهى من النظم السابق .

(٦) لا يخفى أن تمثيل الشارح بكلمات من القرآن الكريم فقوله " لذة " ٤٦ ، الصافات ، و " الموقوذة " ٣ / المائدة .

" قوّةٌ " (١) ، ومثالُ الـدّالِ " هَامدةٌ " (٢) ، وَمِثَـالُ الكَـاف " التّـهلُكـةُ " (٣) " الأيكَةُ " (٤) ، وَمِثالُ اللاَّمِ " كَاملةٌ "(٥) ، وَمِثَالُ الباءِ " حبّةٌ " (٦) ، وَمِثَالُ النُّونِ " جَنّةٌ " (٧) ، وَمِثالُ الهاءِ " وِجْهَةٌ " (٨) ، ومِثَـالُ الزّاءِ " بَارزةٌ " (٩) ، وَ (مِثَالُ الشِّينِ " فَاحِشَةٌ " (١٠)، وَمِثالُ الميم " نِعْمَةٌ " (١١) ، وَ " رَحْمَـةٌ " (١٢) ، وَمِثَالُ السِّينِ " المقـدَّسَـةُ " (١٣)) (١٤) ومثال الجيم " دَرَجَةٌ " (١٥) ، ومثـالُ الثاء "مبثوثة"(١٦)، ومثالُ التَّاءِ " بَغْتَة " (١٧) ، فهذه أمثلةُ ما ذَكَرَهُ .

وَبَقِيَ ثلاثةُ أحُـرفٍ وهِيَ اليَـاءُ نحـو " رَاضِـيَـةٍ " (١٨) ، وَالهَـمْزَةُ نَحْـوُ "النَّشْأَةِ"(١٩) ، وَأَمَّا الفَاءُ فَذكَرَهَا في التمثيل بقوله : " كخِيفَة "(٢٠) .

---

(١) ٦٣/ البقرة .

(٢) ٥/ الحج .

(٣) ١٩٥/ البقرة .

(٤) ٧٨/ الحجر .

(٥) ١٩٦/ البقرة .

(٦) ٢٦١/ البقرة .

(٧) ٢٦٥/ البقرة .

(٨) ١٤٨/ البقرة .

(٩) ٤٧/ الكهف .

(١٠) ١٣٥/ آل عمران .

(١١) ٢١١/ البقرة .

(١٢) ١٥٧/ البقرة .

(١٣) ٢١/ المائدة .

(١٤) في الأصل هكذا " ومثال السين " المقدسة " .. ، ومثال الشين " فاحشة " ، وترتيب (ف) أحسن لسايرته النظم .

(١٥) ٢٢٨/ البقرة .

(١٦) ١٦/ الغاشية .

(١٧) ٣١/ الأنعام .

(١٨) ٢١/ الحاقة .

(١٩) ٢٠/ العنكبوت .

(٢٠) ٢٠٥/ الأعراف ، والآية « تَضَرُّعاً وَخِيفَةً » .

واحترزَ بقوله " وقفًا " عن الوصْلِ ؛ فإنَّها لاَ تُمالُ ؛ لأنَّها لا تكونُ في الوصْلِ هَاءً بلْ هِيَ تاءٌ ، وتَضعُفُ إمَالةُ هَاءِ التَّأنيث بعدَ " الهَاءِ ، وَالكَافِ ، وَالرَّاءِ ، وَالهَمْزَةِ "إذَا كَانَ قبلَهُنّ ضمٌّ أو فتحٌ نَحْوُ " سَفَاهَةٍ " (١) وَالنَّشأةِ "(٢)، وَ " بَرَرَةٍ " (٣) ، و " الأَيْكَةِ " (٤) في الفَتْحِ ، وَفِي الضَّمِّ نحو "عُسْرة " (٥) . وَحُفْرَةٌ " (٦) ، وَ " مَحْشُورَةٍ " (٧) " وَالتَهْلُكَة " (٨) .

فَإن تُقَدَّمْ أَحْرُفٌ مُستَعْلِيَة فَامْنَعْ (لَهَا الإمَالَةُ) (٩) المستولِيَةْ

قولُهُ :

فإن تُقَدَّمْ أَحْرُفُ مُسْتَعْلِيةْ

لَيْس عَلَى إطلاقهِ ، فَإنّها إن تَقَدّمت في الفعْلِ مكسُورةً عِندَ اتّصالِ الضّمِيرِ بهِ نَحْوُ " خِفْتُ ، وَطِبْتُ " أُمِيلَتِ الألفُ ، وَكَذلِكَ إذَا كَانت لامُ الفعلِ

---

(١) ٦٦/ الأعراف .

(٢) ٦٢/ الواقعة .

(٣) ١٦/ عبس .

(٤) ٧٨/ الحجر .

(٥) ٢٨٠/ البقرة .

(٦) ١٠٣/ آل عمران .

(٧) ١٩/ص .

(٨) ١٩٥/ البقرة .

(٩) في الأصل " بها الإضافة " تحريف .

ياءً نحْوُ "طَغَى، وبَغَى "فَإنهَا تُمالُ مَعَ وجُودِ حرْفِ الاسْتِعْلاَءِ (ولاَمَعْنَى لِتخْصِيص حُروفِ الاسْتِعْلاءِ)(١) بالتَّقْديمِ بَلْ تَمْنعُ مُتَأَخّرةً نحْوُ "عَاضِدٍ، وَعَاصِمٍ، وَباخِلٍ "، وَكذلِكَ إِذَا تأَخّرتْ وَحَجَزَ بيْنَهَا وبيْنَ الألفِ [حَرفُ نَحْوُ] (٢) " نَاشِصٍ – للسّحاب المرتَفعِ(٣)، وَعَارِضٍ "(٤)، فَإِنْ حَجَزَ بيْنَ هذهِ الأحرُفِ حَرْفَانِ نحْوُ "مَقاريضَ ، وَمعَاريضَ " فالأفْصَحُ عَدَمُ الإمالَةِ ، وَقَدْ أَمَالهَا قَومٌ، لِتَراخى هَذهِ الأحرُفِ عَنِ الألفِ (٥) .

وَإِن تَقدّمتْ هذه الأحرُفُ مكسُورةً أَوْ سَاكِنَةً بعْدَ مكسُورٍ (٦) نحْوُ " طِلاَبٍ ، وَغِلاَبٍ (٧) ، وَمِصْبَاحٍ " لَمْ تُمْنَع الإمالةُ عِندَ الأكْثَرِ ، فَكَانَ يَنْبغى أَن يَقُولَ : وَإِنّ تقَدّم حروفُ الاسْتِعْلاءِ مَفْتوحةً .

قولُه " فَامْنَع لَهَا الْإمَالةَ " يُرِيدُ فَامْنعِ الْإمالَةَ لأجْلِهَا، وَيُرِيدُ فَامْنع الإمالةَ فِي جَمِيعِ مَا تَقَدّمَ مِنَ الألفِ وَهَاءِ التَّأنيث .

وإنّمَا امْتَنَعتِ الإمالةُ لأجْلِ هذه الأحُرفِ ، وَهِيَ سَبْعَةٌ " الصّادُ والضّادُ ، وَالطّاءُ وَالظّاءُ ، والغَينُ ، والخاء ، وَالقافُ "؛ لأنّ هذه تنافي

---

(١) سقط فى (ف)

(٢) سقط فى الأصل

(٣) انظر أساس البلاغة فى "نشص"

(٤) العارض : السحاب المعترض فى الأفق ، والعارض الناب والضرس الذي يليه " انظر ابن يعيش ٥٩/٩ واللسان فى "عرض".

(٥) انظر ابن يعيش ٦٠/٩.

(٦) فى (ف) "مكسورة"

(٧) فى (ف) "غلاف"

الإمَالةَ ؛ لأنَّ الحــرُوفَ المستـعــليةَ تطــلبُ الارتَــفاعَ إلَــى الحنَكِ الأعْــلَى وَالإمـــالُة تطلبُ الانـخفَاضَ وَالانحطاطَ ، فبينَهُـما تضَـادٌّ مَعَ أَنَّ الأصْلَ عَدمُ الإمَالةِ فرَجعَ إلى الأصلِ الذّى هُوَ الفتْحُ ، وَلأنّ الألفَ تُساوِى هذه الأحرُفَ فى الارتِفَاع ، فَلوْ أُميلتْ لَنقَصَ ارْتِفَاعُهَا ، فلم يَجْرِ اللّفظُ عَلى نمَطٍ وَاحدٍ لِتنافُرِ الصّوْتِ ، والإمَالةُ فَرْعٌ إذَا صَارَ الكَلامُ نَمطًا واحداً فكيفَ يُعدلُ إلى فَرعٍ يَبْطُلُ بهِ حُصُولُ الغرَضِ من تجانُسِ اللَّفْظِ عندَ وُجُودِ حُروفِ الاَسْتِعْلاءِ.

وَأَربَعَـةٌ من هـذه الأحـرُفِ فِـيـهَـا اسْـتِـعْـلاءٌ مَعَ إطْـبَـاقٍ ، وهِيَ "الصـّادُ والضـّادُ، وَالطّاءُ، والظّاءُ" .

وَمعْنَى الإطباق أَن يَرْتَفِعَ ظَهْرُ اللّسانِ إلى الحَنَكِ /الأعلَى فَيَنطَبِقُ عَليهِ ٢٢٤ب وَيلْتَصِقُ بِه .

وثلاثةٌ فيها استعلاءٌ بغير إطبَاقٍ وهي " الغينُ " ، والخَاءُ ، وَالقَافُ " .

وَالألفُ إذا خَرجَت من موضعِها اعتلت إلى الحنَكِ الأعلَى ، فإذا كانت مع هذه الأحرُفِ غَلَبت عليَـها لِطَلَبِ المُشَاكَلَةِ وذلك نحْوُ " صَاعدٍ ، وَظَالمٍ وَطَالبٍ وغَالبٍ " ، وَأمّا إِمَالَتهُمُ " مررتُ بَقادرٍ " مَعَ حرفِ المستعلى (فى الجِّر فباعتَبار الرّاءِ المكسُورةِ ، وَمَنْ لَمْ [يُمِلْ] (١) -وَهُو الأصَحُّ - فَلِقُرْبِ (٢) المُسْتعلِي) (٣) وبُعْدِ الرَّاءِ المكسُورةِ (٤).

(١) بياض في الأصل بقدر كلمة ، وليست فى (ف).

(٢) فى الأصل "اقترب" تحريف.

(٣) من قوله "فى الجر" إلى هنا سقط فى (ف)

(٤) انظر السيرافى النحوى ٣٤٥ ، وابن يعيش ٦٢/٩.

" بيان الخط "

وكُلُّ مقصُورٍ بيـاءٍ ثُنِّيَا كَمَا إذا أُمِيلَ فاكتبْهُ بِيَا
كَمِثْلِ حُبلَى ورَحَى فَقِس تُصِبْ كُلُّ نَوَاتِ اليـاءِ بالياءِ كُتِبْ

الخَطُّ : دَالٌّ عَلَى الّلفظِ ، والّلفظُ دالٌّ على المعنَى الذّهنّي المطَابقِ لِمَا فى الخَارِجِ ، فَالخَطُّ : دَالٌّ على الَّلفْظِ بحُرُوفِ هِجَائِه مَرْقُومَةً .

وَقِيلَ : الخَطُّ تَصْوِيرُ اللَّفْظِ بحُرُوفِ هِجَائِه [1] .

وَالخَطُّ يَشْتَمِلُ عَلَى عَشَرَةِ أمُورٍ ، وهي " المهمُوزُ ، والمقصُورُ ، والممدُودُ ، والزّيادَةُ ، وَالحَذْفُ ، وَالبَدلُ ، وَمَا يكتبُ موصُولاً بغيرِهِ ، [2] وَمَا يَكْتبُ مُنْفَصِلاً، وَالإعْجَامُ ، وَالشَّكْلُ " .

(وَاحترزَ بقولِه : " المقصُور ")[3] عن الممدُودِ ؛ فإنَّ له كتابةً تخُصُّهُ ، وَ (احْتَرزَ بقوله [4]) : " بياءٍ ثُنِّيا " عمَّا يُثَنَّى بالوَاوِ نحو " عَصَوَانِ " ؛ فإنّ مُفْرَدَهُ يُكْتَبُ بالألفِ .

وَإنّمَا ذكرَ التَّثْنِيَةَ ؛ لأنَّها تَعمُّ ـ فى الرّباعيّ فصَاعداً ـ مَا أَلِفُهُ منقلبةٌ عن وَاوٍ ، أَوْ يَاءٍ ، أَوْ غيرُ منقلبةٍ فى كونهِ يُثَنَّى بالياءِ نحو : " مَغْزَيانِ ، وَمَلْهَيانِ " وَهُمَا [من] الغزْوِ ، وَالَّلهْوِ " ، وَ " مُصطَفيَانِ " – من الصَّفْوةِ " – وَ "حُبليَانِ وسُعدَيان " فِيما أَلِفُهُ زائدةٌ .

---

(١) انظر شرح الشافية ٣/٣١٢.

(٢) فى (ف) " بغير " .

(٣) فى الأصل " واحترزنا بالمقصور " ، وفى (ف) " واحترزنا بقولنا : بالمقصور " ، ولعل الصواب ما أثبته بدليل ما سيأتى بعده .

(٤) فى الأصل " واحترزنا بقولنا " .

قولُهُ

كَما إذَا أُميلَ فَا كْتُبْهُ بيا

يُرِيدُ أنَّ كُلَّ مَا جَازتْ إمالتُه كُتِبَ بالياءِ غَالِباً ، ولذلك كَتبُوا " الرِّبَى " بالياءِ لوجُودِ الإمَالةِ [1] ، وَمنهم مَن زعَم أنَّ ألفَه منقلبةٌ عن ياءٍ [2] ويقُولُ فى تثنيته : " رَبَيانِ " لما سُمِعَ فيه الإمَالةُ .

قولُهُ : وكُلُّ مقصُورٍ بياءٍ ثنُيَّا فَاكْتُبْهُ بِيا " ليس مُتَّفقًا عليه ؛ فإنّ قياسَ قَولِ سيبَوَيْهِ أن يكتبَ المنصُوبُ منه بالألفِ ؛ لأن الألفَ فى المقصُورِ المنّونِ [3] حَالَ نَصْبِهِ بَدَلٌ من التَّنوينِ ، وَالألفُ الأصْلّيةُ محذُوفَةٌ ؛ لسُكونِهَا وسكُونِ الألفِ الّتي بَعْدَهَا [4] .

وَبِالجُملَةِ فكُلُّ ألِفٍ رَابعَةٍ فصَاعداً تكتبُ ياءً إلاّ إذَا كانَ قَبلهَا ياءٌ كَالْمُحَيَّا ، وَالْحَيَا [5] ، إلاّ " يَحْيَى وَرَيَّى " عَلَمَينِ فكتبُوهُمَا بيَاءَيْنِ للفرْقِ بينَ عَلَمَيْنِ وَنِكرَتينِ ، وَلِذَلِكَ إذَا أُضِيفَ المقصُورُ إلى مُضْمرٍ [كُتِبَ] [6] بالألفِ إلاّ " كِلاَ " .

قولُهُ " كمثل حُبْلَى وَرحَى " مثالٌ للمقصُورِ الّذى يُثَنّى بالياءِ ، فالأوّلُ ألفُه رابعةٌ ، والثّاني ثَالثُهُ ممَّا يُمَالُ أَيضًا .

---

(١) ويكتب بالألف فى مذهب البصريين ، لأنه أصله من الواو من ربا يربو . عن المقصور والممدود لابن ولاد ٤٨ .

(٢) نسب هذا للكوفيين انظر المقصور والممدود للفراء ٥٧ ، وابن ولاد ٤٨ ، وابن الأنبارى ٢١ .

(٣) فى الأصل " النون " تحريف ، وهى ساقطة فى (ف) .

(٤) انظر شرح الشافية ٣/ ٣٣٢ .

(٥) فإنها تكتب بالألف كراهة اجتماع الياءين ، أما يحيى ، وريىً فقيل لئلاّ يلتبس يحيى بالفعْلِ ، وريَّى بالصفة .

(٦) سقط من الأصل ، وقيل : إن « كِلاَ » تكتب على الوجهين لاحتمالها . شرح الشافية ٣ / ٣٣٢ .

قولُهُ " كُلُّ ذَواتِ الياء بالياءِ كُتِبْ " يُرِيُد عنَد البصريّينَ ، وأمَّا الكوفيُّونَ فيكتبُونَ " فَتىً " بالألف نَظراً إلى اللّفظ[1] .

ثُمَّ الأمُورُ التى يُعرفُ بها كَونُ الألفِ المنقلبةِ هِيَ عَنْ وَاوٍ ، أَوْ عن ياءٍ تسعةُ أشياءَ :

أحدُها : التّثنيةُ نحو " فتَيانِ ، وقَنَوانِ " .

الثانى : الجمعُ نحو " فتيَاتٍ ، وقنواتٍ " .

الثالث : الإمَالةُ وقَدْ ذكرَهَا صَاحبُ الأرجوزة .

الرابعُ : بالمرّةِ الواحدَةِ من المصدَر نحو " الرَّمْيَةِ ، والغَزْوَةِ " .

الخامس : بيانُ الهيْئةِ نَحْوُ : " رِمْيَةٍ ، وَغِزْوَةٍ " بكسْرِ الأوّل .

السَّادسُ : بالمُضَارعِ نحو " يَرمِي ، وَيغزُو " .

السابعُ : بإسناد الفعْلِ إلى ضمير المتكلمّ أو المخَاطبِ نحو " رَمَيْتُ ، وَغَزْوتُ " . ٢٢٥أ

الثامنُ : بِكَوْنِ فاءِ الفعْلِ وَاواً نحو " وَعَى " .

التاسعُ : بِكَوْنِ العَينِ وَاواً نحو : شَوَى ، وَطَوى ، وَحَوىَ ، إلاَّ ما شَذَّ نَحْوُ "الصَّوَى " وَهِيَ الحِجَارَةُ تنصَبُ عَلماً فى الطَّرِيق .

فَإن جُهِلَ أَصلُها ، فَإِنْ سُمِعِ فِيهَا الإمَالةُ كُتِبتْ باليَاءِ نحو " مَتَى " فى الأسمَاءِ ، وَ " بَلَى " فى الحُرُوفِ ، وقد كَتبُوا " عَلَى ، وحتَّى " فى الحرُوفِ باليَاءِ ، وَأمَّا " كلاَ " فَيُكْتَبُ تَارةً بالألفِ وتَارةً باليَاءِ نَظراً إلى الإمَالةِ فيه ، وكَتبُوا " لَدَى " [2] باليَاءِ لقَولهم : " لَدَيْكَ " .

وَالاسْمُ وَالفعلُ بذَا لاَ يخْتَلِفْ وَاكْتُبْ ذَوَاتِ الْوَاوِ كُلاًّ بالألِفْ

يُبِينُ أَصلَهُ [3] لَكَ الخِطَابُ هذَا عليهِ اصْطَلحَ الكُتَّابُ

---

(١) انظر المقصور والممدود للفراء ١٧ .

(٢) فى النسختين " الذى " تحريف .

(٣) سقط فى (ف) .

" ذَا " من قـوله " بِذَا " إشـارةٌ إلى الكَتْبِ أو الكتَـابةِ أى : وَالاسمُ والفـعلُ إذَا كَـانَ من ذَواتِ اليـاءِ [١] لا يخْتَلفُ فى كَتْبه باليـاء فتكتبُ " فـتًى " باليـاءِ، وكذلك " رَمَى " .

قولُهُ :

واكْتُبْ ذَواتِ الواو [٢] كُلاًّ بالألفْ

يُريدُ بقوله " كُلاًّ " الأَسْماءَ وَالأفعَالَ ، وَإنّما كَتبُوا ذواتِ الواو بالألفِ نحو " عَصاً " فى الأسماءِ ، وَ " غَزا " فى الأفعالِ ؛ لأنهّم أَجْروا الكتَابَة مُجَرى اللّفظِ، وكَما ليسَ فى اللّفظِ اسمٌ آخرُهُ وَاوٌ قَبلَهَا فتحةٌ فكَذلكَ [٣] الخَطُّ .

وَ " الهـاءُ " فى " أَصلِه " ضـمـيرُ الفـعْلِ الّذى يُرادُ بيَانُ أَصلْه بالخطَابِ لِعَدمِ صحّة ذلك فى الاسْمِ [٤] .

وَيَحْتَمِلُ أن يُريدَ بـقوله « يُبِينُ أصلَهُ لَكَ الخَطابُ " يُرِيدُ الأسماءَ والأفعَالَ؛ فَإنَّ الاسْمَ الثّـلاثيّ الذى لاَمُهُ وَاوٌ لو اشْتَـقـقْتَ منْهُ فعْـلاً لَظَهَـر عند اتّصَـالِ الضّمير به [٥] أَنَّ لاَمَه واوٌ ، ولِذلكَ قَالُوا [٦] : " عصَوْتُ بالعَصَا " أَىْ : ضَرَبْتُ بهَا ، ويُريدُ بالخطَابِ إذا اتَّصلَ بالفعْلِ ضـميُر الفَاعلِ غَيرُ الوَاوِ نحـو "غَزَوْتُ" ، وَدَعَوَا " وَإنّماَ بَانَ أَصلُهَا باتّصالِ الضّميرِ، لِفَواتِ المُوجبِ لقلبِها إذا اتَّصلَ بها ضَميرُ الفَاعلِ الذى من شأنه أن يسكنَ له آخرُ الفعلِ ، فالموجبُ لقلبها تحرُّكهَا وَانفتَاحُ مَا قَبلَهَا ، وقَد فَاتَ أَحدُ الشّرطين بسكُونها لَفظاً أو تقديراً فبقيت وَاواً فَبَانَ لَنا بذلك أنَّ أَصلَ الألفِ فى " غَزَا " واوٌ لقولهم " غَزَوْتُ ، وَيغزُو " ولم يُردْ

---

(١) سقط فى (ف) .

(٢) فى الأصل " الياء " تحريف .

(٣) فى (ف) " فلذلك " تحريف .

(٤) بعده فى النسحتين " والفعل " ولا معنى له هنا .

(٥) سقط من (ف) .

(٦) فى الأصل " قال " .

بقوله " الخطاب " ضَميَر المخاطَبِ [1] ؛ لأنَّ الخِطَابَ عَامٌّ فى " المخَاطِبِ وَالمخاطَبِ " جَميعًا ؛ لأنَّ الخِطَابَ مَصْدَرُ " خَاطَبَ يُخاطِبُ " فَمصدُره " المخَاطَبَةُ ، وَالخِطَابُ " ، وَالمُفَاعَلَةُ لاَ تقعُ منَ وَاحدٍ [2]، فَافْهَمْهُ !

قولهُ " هَذا عَليهِ اصْطَلَحَ الكتُابُ " ، يُرِيُد عَلَى رَأْي أهْلِ البَصْرَةِ فى كتابةِ الألِفِ المنقلبةِ عن اليَاءِ ياءً ، وَالمنقلبةِ عن الواوِ ألفاً ، وإنمّا فعلُوا ذلك ليفرّقُوا بينَ الألفِ التى أصلُهَا (ياءٌ ، وبَينَ التى أَصْلُها) [3] واوٌ فى الخَطِّ ؛ لتعذُّرِ الفرْقِ بينَهُمَا فى اللَّفظِ .

خَوفَ التباسٍ مِثلَ مَا قَد كَتَبُوا	بألفٍ من بَعْدِ وَاوِ ضَرَبُوا
وَشِبْهَهُ وَزِيــــدَ وَاوُ عَمْــرِو	لاَ عُمَــرٍ فِى رَفْعِــهِ وَالجَــرِّ

قولهُ " خَوفَ التَباسٍ " تعليلٌ لِاصْطلاَحِ الكُتَّابِ عَلَى مَا ذُكِر . ٢٢٥ب/

---

(١) هذا رد من الشارح على ابن الخباز الذى يقول فى شرحه لوحة ١٢١/ أ : " فتخصيصهُ إبانةَ الأصل بضمير المخاطب لا معنى له " ، واعتذر الشريشي فى شرحه للناظم بقوله " ولكن حمله على ذلك قافية البيت ليكون على روى البيت الآخر وهو " الكتَّاب " . ينظر جـ ٢ لوحة ٢٣٥ .

(٢) قال صاحب الشرح المجهول لوحة ١٨٨ : " ابن الخباز حمل قوله " الخطاب " على أن المراد به ضمير المخاطب ثم قال : " لا معنى لتخصيصه إبانة الأصل بضمير المخاطب ... ، وأجاب النيلي عن ذلك بأن الخطاب مصدر كالمخاطبة فيشمل ضمير المتكلم والمخاطب لأن المخاطبة مفاعلة .. ، وهذا وإن كان محتملاً إلا أن الظاهر أن المصنف أراد أن يذكر بعض ما يبين به الأصل ولا يلزم من ذلك انتفاء غيره "

وذكر هذا ابن القواس فى شرحه ١٢٨٧ ، ولم يرتض تخريج النيليّ فعقب عليه بقوله : " وفى هذا الجواب نظر ، لأن الفعل إذا اتصل به ضمير يسكن له آخر الفعل متكلماً كان أو مخاطبا أو ضمير جماعة المؤنث رجع إلى أصله ، وكذلك إذا اتصل به ضمير الغائبين مطلقاً .. ، والحق أن مقصوده إبانة الأصل بالضمير الذى يسكن له لام الفعل مطلقاً فأي واحدٍ من أفراده ذكره حصل مقصوده " .

(٣) سقط من (ف) .

وهذه الفروقُ إنمَّا يحَتاجُ إليها الخطُّ العربّي ؛ فإنّ غَيْرَ العربىّ لكُلِّ حَرْفٍ صُورَةٌ تخصُّهُ ولا يعُرف له أَصلُ يُردُّ إليه حتَّى يُقالَ : إنَّ فيه القلْبَ والإبدالَ والزّيادَة وغَيرَ ذلك . وَيُريدُ بقــوله : " خَوفَ التَباسٍ " من خَوفِ التبَاسِ الألفِ المنقلبَةِ عن الوَاوِ بالألفِ المنقلبَةِ عن اليَـاءِ ، ثُمَّ قَالَ : كَمَا كَتبَــوُا " ضَربُوا " بألفٍ بعَد الْوَاوِ ، وَإنمَّا زَادُوا هذه الألِفَ بعَد الْوَاوِ خَوفَ اللّبِس فى بَعضِ الصُّورِ ؛ فـإنّك إذا كتَبتَ " ضَرَبوُهُمْ " بغير ألفٍ كاَن " هُمْ " ضَميرَ المفعُولِ ، فإن زدتَ الألفَ بعَد الوَاوِ كانَ " هُمْ " تـأكيداً للوَاوِ التى هى ضـمِيرُ الفَاعِلِ ، ويكُونُ موضِعُ " هُمْ " رَفعْاً لاَ نَصْباً،فَلاَ سبِيلَ إلى الفرق بينَ ضَمِيرِ المفعُولِ وَضَميرِ الفَاعلِ إلاَّ بزيَادةِ هَذِه الألفِ .

قولُهُ " وَشِبْهَهُ " يُرِيدُ : وَشِبْهَ وَاوِ الضَّمير وَهُوَ الوَاوُ الْحَرْفِيّةُ الدّاَلّةُ على الجَمعِ إذَا أُضيفَ إلى المظهر نحو قولك: ضَاربُوا زَيدٍ ، فإنَ قلتَ: ضَاربُوكَ " ، أَوْ ضَارِبُوهُ " لم تُكْتَبِ الألفُ؛ لأنَّ الضّميَر المتّصلَ لا يُتَوَهَّمُ الوقْفُ عَلى ماقَبلهُ .

قَولُهُ : " وزِيدَ وَاوُ عَمْـروٍ " إنمَّا زَادُوا الواوَ فى " عَمْروٍ " للفـرْقِ بِينَه وبَينَ " عُمَرَ " غَيرِ المنَصرفِ ، ولأنَّ صُورتَهما فى الخَطّ واحدةٌ ، وَكانَ " عَمْروٌ " أَحْمَل للزّيادةِ ؛ لخفتّه بسكُونِ أَوْسَطهِ وَبكَونهِ مُنْصَرِفاً ، فلذلك زَادُوا الواو فى " عَمْروٍ" .

[قولُهُ] (١) : " لاَ عُمَرٍ " يُرِيُد " لاَ فِي عُمَرَ " ؛ لثِقَلِ " عُمَرَ " بالسَّببَيْنِ اللَّذين أَشْبه بهِمَا الفِعْلَ حَتىَّ مُنِعَ الصَّرفَ .

قـولُهُ " فِي رَفْـعهِ وَالجـرِّ " يُرِيدُ فى رفْع " عـمْروٍ " المنصَـرفِ وَجَرّه دُونَ النّصْبِ ؛ لأنَّ الفَرْقَ بالنّصْب يحْصُلُ بينهُمَا بإبْدالِ التَّنوينِ أَلفاً ، فَـأمَّا " عُمَرُ "

---

(١) تكملة يلتئم بها الكلام .

فلاَ تنوين فيه فلاَ أَلِفَ فى نَصْبِه فَحصَلَ الفرقُ بوجُودِهَا فى المنصَرِفِ وَعدمِها فى غَيرِ المنصرفِ [1] .

[كتابة الهمزة]

وَكَتَبُوا الْهَمْزَ عَلَى التَّخْفِيفِ وَأَوَّلاً [2] بِالأَلِفِ الْمَعْرُوفِ

هذا هُو القسمُ الثّالثُ من أقسامِ الخطِّ ، وَهُو مَا لاَ صُورَةَ له تَخُصُّهُ فَمِنْهُ " الهَمْزَةُ " .

قولُهُ :

وكتَبُوا الهَمْزَ علَى التَّخْفيفِ [وَأَوَّلاً] بالألفِ

ليسَ عَلَى إطلاقه بَلْ إِذَا خففت فَلاَ تكتبُ ألفاً إلاَّ إِذَا انفتَحَ مَا قَبلهَا ساكنةً كانت أَوْ مُتحرّكةً ، فالسّاكنةُ نحو " رَأْسٍ ، وَيَأْكُلُ " ، وَالمتحرّكة نحو " سَأَلَ " ؛ فإنهَا تكتبُ أَلفاً إِذَا انفتَح مَا قبلها خُفّفت ، أَوْ لم تخفّفْ ، فَلاَ مَعْنًى لِتَقْييدهِ بالتّخفيفِ ، اللَّهُمّ إلاّ أَن يُريدَ أنّها [3] إِذَا انْفَتَحَ ما قبلَها صُوّرت علَى لفظِ التّخفيفِ ، أَىْ : عَلَى لفظهَا مُخفّفةً ؛ لأنّها إذا خفّفت صَارتْ أَلفاً - إِذَا انْفَتحَ مَا قبلَهَا وَسَكنتْ - أَوْ قَريبةً من الألفِ إِذَا تَحَرّكتْ .

لا تخلُو الهمزَةُ من أن تَقعَ أَوّلاً ، أَوْ وَسَطاً ، أَوْ أَخيراً ، فإن وقَعتْ أوّلاً [4] صُوّرَتْ فِى الخطِّ أَلِفاً بأيّ حَركَةٍ كانت فى الاسْمِ وَالفِعْلِ وَالحَرْفِ ،

---

(١) قال ابن القواس ٢/ ١٢٨٨ : " وزيدت الواو دون غيرها من حروف المد - إذهى أولى بالزيادة - لأن الألف يلتبس بالمنصوب والياء فى المضاف إلى ياء المتكلم ، فلم يبق إلا الواو " .
وقال صاحب الشرح المجهول : " وممّا زيد للفرق الألف فى " مائة " للفرق بينها وبين « مِنْهُ » ، ولذلك يحذف فى الجمع إذ لا لبس ، والواو فى " أولئك " للفرق بينها وبين " إليك " ، وزادوا هاء السكت فى الأوامر التى على حرف واحد إذ لابد من حرف يبتدأ به وآخر يوقف عليه " .

(٢) فى الأصل " وأول " .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) (ف) " ألفا " تحريف .

وإنمّا صُوّرت ألِفاً ؛ لأنـهّا لا صُورَةَ لهَا تَخْتَصُّ بها فاستعَارُوا لَها صُورَةَ الألفِ ؛ لِقلْبِها إذَا خُفّفَتْ إلَى الألفِ ، وَقلْب الألف إذا حُرِّكَتْ إليها ، وذلِكَ نحْوُ "أَحد ، وَأُحُدٍ [(١)]، وَإِبِلٍ [(٢)] " فى الاسْمِ ، وَ " أَخَذَ ، وأُخِذَ " فِي الفِعْلِ ، وَ « إِنَّ » ، [وَأَنَّ] فِي الْحَرْفِ ، وَجَعَل الخَلِيلُ لها صورَةَ دَائرَةِ العَيْنِ [(٣)] .

وَإنَ وَقَعتْ وَسَطاً فلا تخلُو من أن تكونَ ساكنةً أومتحركةً ، فَإِن كَانت ساكنةً صُوّرت بصُورةِ الحرْفِ الّذِي [(٤)] من جنْسِ الحَرَكَةِ التى قَبلَهَا/ فتكتُبها ٢٢٦أ ألِفاً إذَا انفتَحَ ما قبلَها نحو " رَأسٍ ، وَيَأْكُلُ " ، ويَاءً إذَا انكسَر مَا قَبلها نحْوُ [(٥)] " بِئْرٍ ، وَبِئْسَ " ، وَوَاواً إذا انضمّ مَا قبلَهَا نحو " جُؤْنَةٍ " لوعاءٍ كَالْخَرِيطةِ ، وَ " يؤْمِنُ " . وَإنْ كَانتْ مُتَحرّكةً فلاَ يَخلُو مَا قبلَها إمّا أن يكونَ مُتحرّكًا أَوْ سَاكنًا ، فإن كان ساكنًا فَتصوّر بحركتِها فى نفْسِهَا ، فتكتبُ ألفاً [(٦)] إذَا انفتَحتْ نحو " يَسْأَلُ " ، وَوَاواً إذا انْضَمّتْ نَحْوُ " يَلْؤُمُ " ، وَياءً إذا انكَسَرتْ نحو " يَنْئِمُ " [(٧)].

وَمِنْهُمْ من يَحذِفُها خَطاً كَمَا يَحذِفُها من اللّفْظِ إذَا خَفّفَهَا .

---

(١) أحد – بضم الهمزة – جبل مشهورة بالمدينة المنورة على ساكنها أفضل الصلاة وأتم التسليم .

(٢) قوله " وإبل " سقط من (ف) ، وانظر شرح الشافية ٣/ ٢١٩ .

(٣) قال فى شرح الشافية ٣/ ٣٢٠ : " هكذا (ء) ليتعين كونها همزة ، وإنما جعلت العين علامة الهمزة لتقارب مخرجيهما " .

وقال ابن الخباز فى شرحه لوحة ١٢١/ أ : " وقالوا : وضع لها الخليل رحمه الله صورة عين صغيرة فلم يلتفت الناس إلى ذلك وجعلوا الصورة إعراباً لها " .

(٤) بعده فى الأصل " يصور " ولا معنى له هنا فاللفظ مستقيم دونه .

(٥) فى الأصل " ونحو " .

(٦) فى الأصل " الألف " تحريف .

(٧) نأم كضرب ومنع نئيما : أنَّ أو هو كالزحير ، أو صوت خفي .

وَإِن كَانَ مُتَحَرِّكاً [١] صُوِّرتْ بحَرَكةِ مَا قبلَها تَارةً نحو " مُؤَجّل " كتبت بالوَاوِ ، وَنحْوُ " فِئَةٍ " بالياءِ ، وَصُوِّرت بحركةِ نفسِها تَارةً وذلك نحو " سَأَلَ " بالألفِ ، وَ " لَؤُمَ ، وَ رؤُفَ " بالوَاوِ ، وَ " يَئِسَ ، وَسَئِمَ " بالياءِ ، وكذلك " مررتُ بمُقْرِئِكَ " ، وَأَمَّا " سُئِلَ " فَتَارةً تكتبُ وَاواً نَظراً إلى حَرَكَةِ مَا قبلَها ، وَتَارةً تكتبُ ياءً نَظَراً إلَى حَركتِهَا فى نَفْسِها .

أَمّا إِذَا وَقَعتْ أخيراً ، فإمّا أن يسكُنَ مَا قبلَها أَو لاَ يَسْكُن ، فَإِن سَكَنَ حُذِفَتْ [٢] خَطاًّ [نَحْوُ] [٣] : خَبْ ، وَدِفْ ، وَجُزْا ، إِذَا وَقفَ عليهَا ، فإن اتَّصَلَ بها ضَميرٌ صُوِّرتْ [٤] بحَرَكتِهَا فى نفسِهَا فتكتبُ " هذا جزؤُكَ " بالواو ، و " رأيتُ جزأَكَ " بالألفِ ، و " مررت بجزئِكَ " بالياءِ ، فإن تحرّكَ ما قبلَهَا كُتبتْ بحركَته نحْوُ " قَرأَ " تكتبُ بالألفِ ، و " يُقرِئُ " بالياءِ ؛ لِانكسَارِ مَا قبلها ، وَ " رَدُؤَ ، وَ دَفُؤَ " بالواوِ ؛ لانضِمَامِ مَا قبلَها .

فَإِن كَانَ قَبلَ الهمْزَةِ مَدَّةٌ [٥] ، فَإِن وقَعَت طَرَفاً (فَلاَ تُكْتَبُ) [٦] لَهَا صُورةٌ فى الخطِّ ، وَإِن كَانَتْ حَشْوًا تكتبُ بصُورة حَركتِهَا فى نَفْسِهَا نحو "سَائِلٍ ، وتَساؤُلٍ " . وهذَا رِداؤُك ، ورأيتُ رِداأَكَ [٧] ، وَمَررتُ بردَائِكَ .

---

(١) أى الحرف الذى قبلها .

(٢) انظر الجمل فى النحو للزجاجى ٢٧٩ .

(٣) سقط فى الأصل ،

(٤) فى الأصل " صوت " تحريف .

(٥) فى الأصل " هذه " تحريف .

(٦) فى (ف) " فلا تثبت " .

(٧) ذكر الرضى فى شرح الشافية ٣/٣٢٤ أن الأكثرين يحذفون المفتوحة فقط بعد الألف ، نحو: ساءل

وَألفُ ابْنٍ وَابْنَةٍ وَصفًا حُذِفْ   كَحَذْفِ تَنْوِينٍ كَزَيدِ بْنِ خَلَفْ[1]

قولُهُ " و"صفًا " ليس عَلى إطلاقهِ ، بَلْ إِذَا وَقعَ وَصْفًا بينَ عَلَمَيْنِ ، وَتَمثيلُهُ بقوله : " كَزَيدِ بْنِ خَلَفْ " دَلَّ عَلَى ذَلكَ ، فاكْتفَى بالتَّمثيل عن التَّقْيِيدِ .

وَاحتَرزَ بقولهِ " وَصْفًا " عن مجيئــهِ خَبَرًا نحو قــولكَ " زَيدٌ ابنُ عَمْروٍ " ؛ فإنّ ألفَه لاَ تُحذَفُ وإن وَقعَ بينَ عَلَمَينِ ، وعن مجيئهِ بَدَلاً كقول الشَّاعرِ:

جَارِيَةٌ مِنْ قَيسٍ ابنِ ثَعْلَبَهْ (٢)

فَلَمْ يَحْذِف التَّنوِينَ من " قَيْسٍ "وَلاَ الألِفَ من ابْنٍ "؛ لأنَّه بدلٌ من "قَيْسٍ " وَلَيْسَ وَصْفًا .

واحترزنَا بقولنا " بينَ علمين " عن مجيئه على خلاف ذلك نحو " قاَمَ زيدٌ ابنُ أخـينَا ، وقـامت هندُ ابنةُ عَـمِّنَا " ، بإثبَـاتِ الألفِ فى " ابنٍ " والتَّنوينِ فى الموصُوفِ بهِ .

وَإنمّا حُذف الألفُ من " ابنٍ " إذاَ وقعَ بَينَ عَلَمين صفَةً لأمرين :

أحدهما : كثرةُ لفظهِ .

وَالثَّانى : كثرة استعمَالهِ .

أمَّا كثْرةُ اللّفظِ (٣) فلأنّ قولك : « هذَا زَيدُ بنُ عَمْروٍ " ثلاثُ كَلمَاتٍ عِبَارةٌ عَن شَيءٍ وَاحدٍ ، فإنّ قولك :ابن عمروٍ عبارةٌ عن " زَيدٍ " .

---

(١) جاء في شرح الشريشي أن لهذا البيت رواية أخرى هي :

وألفُ ابن حالة الوصف حذف   كحذفهم تنوين ما به اتصفْ

والمعنى فيهما واحد .

(٢) قائله الأغلب العجلى ، وقد تقدم انظر ٦/١ فيما تقدم .

(٣) سقط من (ف) .

وأمّا كثرته فى الاستعمال فلأنّ كُلَّ واحدٍ من النّاسِ له اسمٌ عَلَمٌ ولابنِهِ [1] أيضًا ، وليسَ كُلُّ واحدٍ له أخٌ وعَمٌّ ، فلذلك قَلَّ [2] وجُودُ " هَذَا زيدُ ابنُ أَخِينَا " ، وكَثُرَ وجُودُ " هذا زَيدُ بْنُ عَمرٍو " فصَارَ حَذْفُ الألفِ لمجمُوعِ الأمرين ، وهُمَا كثرةُ اللّفظِ ، وكَثرةُ الاستعمَالِ ، فإن فُقِدَ أَحدُهُما لم تُحذفِ الألفُ من " ابنٍ " ولاَ التَّنوينُ من الموصُوفِ .

٢٢٦ ب

قولُهُ " كَحَذْفِ / تَنْوينٍ " يُريدُ أنَّه لما حُذِفَ التّنوينُ من اللّفظِ فى [الموصوف][3] – كَمَا ذكرنَا – حُذِفَ الألفُ من الصّفة لِتَتْبَعَ الصِّفةُ الموصُوفَ فى الحذْفِ كَمَا تَتْبعهُ فى الإعْرابِ ، وَغَيرِ ذَلكَ ، لما ذَكَرنا من مجمُوعِ الأمرَينِ .

وَقَد حَذفُوا الألفَ من " الرَّحمنِ "، وَمِن " اللَّهِ "، وَالحرثِ ، وَخَلدٍ " [4]، وَمِنْ " ذلك " وَ " الثَّلثِ وَالثَّلثَينَ " ، وحَذفُوا الألفَ مِنْ " هَذَا "، والألفَ مِنْ "إبرهيم" ، وَحَذفُوا الألفَ مِنْ " عُثْمنَ ، وَسلَيمنَ ، وَمُعوِيةَ " [5] ، وَحُذِفَ ألفُ " مَا " الاستفهاميّةِ إِذَا وَقَعَتْ بعْدَ حَرْفِ الجرِّ ، فَرْقاً بينَهُ وبَينَ الموصُولِ .

---

(١) فى (ف) " ولأبيه " .

(٢) فى الأصل " قال " تحريف .

(٣) فى الأصل " المنصرف " .

(٤) فى الشرح مجهول المؤلف " إذا كانا علمين بلا ألف للفرق بين كونهما علمين وبين كونهما وصفين ، وكان العلم بالحذف أولى ، لأنه أكثر استعمالا ، ومن شأنهم تخفيف ما كثر استعماله " .

(٥) انظر شرح الشافية ٣/٣٢٨–٣٣٢.

« بيان أبنية المصادر من المتعدى واللازم ومعانيها »

القَوْلُ فى أَبْنِيَةِ المصَادِرِ * وَفِعْلِهَا الْمُشْتَقُّ مِنْهَا الصَّادِرِ

أمثلةُ الفِعْلِ الثّلاثى فَعَلاَ * وَاكْسِرْ وَقُلْ فَعِلَ وَاضْمُمْ فَعُلاَ

أَبْنِيةُ المصَادرِ : هِيَ أَمْثِلَتُهَا وَصِيَغُهَا ، وقُدّم المصدَرُ على الفِعْلِ؛لأنّه الأصْلُ ، وَقَد تَقدّم بيَانُهُ[(١)] ، ولِذلكَ [لَوْ][(٢)] لَمْ يكُن فِعْلٌ لم يتقدّم مصَدرٌ ، وقد يكُونُ مَصْدرٌ لَمْ يُشْتق مِنْهُ فِعْلٌ كـ " وَيْحٍ " . وأمَّا " كَانَ " النّاقصةُ فالتّامّةُ هِيَ الأصْلُ ، ولِذَلِكَ وَصفُوهَا بقولهم : " النَّاقِصَةُ " إذِ النُّقْصَانُ لا يتصوُّر عَنْ غَيرِ تَمَامٍ ، فاعْرِفْهُ .

قولُهُ " المشتقّ منِهَا " يُرِيدُ مِنَ المصَادِرِ عَلَى رَأْى أهْلِ البصْرَةِ (١) .

قولُه " الصَّادر " صفةُ الفعلِ ، أَي : الصّادر عن المصدرِ ، وَالمصَدرُ محلُّ لِصُدُورِ الفِعْلِ كَالْمَرْكَبِ لِمحلّ الرّكُوبِ ، وَالمقعَدِ لمحلِّ القُعُود ، وَيُفْهمُ منْهُ تعليلُ تَسْمَيةِ (٣) المصدَرِ بهذا الاسْمِ ، وَقَدَّمَ ذِكْرَ الفِعْلِ عَلَى المصدَرِ ؛ لأنّ صِيَغَ الأفعَالِ مَحْصُورةٌ ، وَصِيَغَ المصَادرِ للثلاثىّ غَيرُ مَحْصُورَةٍ ، وبَدأَ بالثّلاثىّ ، لأنه أَسْبقُ وُجُودًا مِنَ الرّباعىّ ، وَلِخِفّتِهِ ، لقلّةِ (٤) حرُوفِهِ ، وَلِكَثْرَتِهِ فى الاستعمَالِ ، وَلأنّ الغَرَضَ بيَانُ المصَادِر، ومَصَادِرُ الثلاثىّ تُؤخَذُ سَمَاعاً،لكثْرةِ اختلافِهَا وَتَعدُّدِ صِيَغِهَا ، وهِيَ تَرْتقِى إلى اثْنينِ وَثَلاثِين بِناءً .

---

(١) انظر ٦١/١ فيما مضى .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) (ف) " اسمية " .

(٤) (ف) " ولقلة " .

واحترزَ بقوله : " الثّلاثيّ " عن الرّباعي ، وَلِلثُّلاثيّ ثلاثةُ أمثلةٍ وَهِيَ " فَعَلَ" بفتح العَينِ ، وَ " فَعِلَ " بكسرِهَا ، و " فَعُلَ " بضمِّهَا .

أمَّا " فَعَلَ " بفتح العينِ فيأتى مضارِعُهُ ـ ما لم يكن لامُه حَرفَ حَلْقٍ ـ علَى " يَفْعِلُ" بكسْرِ العينِ [1]، والكسرُ غَيرُ ملتبسٍ ، وَلا يأتى مُضارعُه مفتُوحاً إلاّ إذَا كَان عَينُه ، أوْ لامُه حَرفاً حَلْقياً ، وحُرُوفُ الحَلْقِ ستّةٌ وَهِيَ : الهمزةُ ، والهاءُ، والعينُ [وَالحاءُ][2] والغينُ ، وَالخاءُ " ، وذَلِكَ نَحْوُ " قَرأَ يقرَأُ ، سَأَلَ و يَسْأَلُ ، وَجَبَهَ يَجْبَه " [ووَهَبَ يَهَبُ] [3] ، وسَمَحَ يسْمَحُ [وسَحَبَ يسْحَبُ] [3] ، وركَعَ يركَعُ ، وَذَعَر يذْعَرُ، (ودَمَغَ يَدْمَغُ ، وشَغَلَ يَشْغَلُ) [4] ، وفَخَرَ يَفْخَرُ ، وملَخَ يملَخُ " فهذه أَمثلةٌ بالأحُرفِ السّتَّةِ عَيْنَاتٍ وَلاَمَاتٍ .

وَإنمّا فُتحتْ عَينُ المضارعِ فيما فيه أَحدُ هذه الأحرف للمناسَبةِ بينَ حُروُفِ الحلق وَالفتْحَةِ ؛ لأنّهمَا جَميعاً من الحَلْقِ ، وَليْسَ الفتْحُ بواجبٍ مَعَ هذه الأحرُفِ بلْ يجئُ على الأصْلِ نحو " دَخَلَ يدخُلُ ، ونَفَخَ ينفُخُ ، وَنَحتَ يَنْحُتُ " .

وَأَمَّا " فَعِلَ " بكَسْرِ العين فمضَارعُه بالفتْح غَالباً نحوُ " سَمِعَ يسمَعُ ، وفرِحَ يفرَحُ " [5] ولم تكسر عينُ مضارعِه إلاَّ فيما اعتلَّتْ فاؤهُ نحو "وَمِقَ يَمِقُ".

وهَذَا دليلٌ علَى أنَّ الأصْلَ فى مضَارعِ " فَعَلَ " ـ بفتحِ العينِ ـ

---

(١) وذلك نحو ضرب يضرِبُ ،وجلس يجلِسُ ، ويأتى على " يفعُلُ " بضم العين سماعاً نحو : قتل يقتُل ، وخرج يخرُجُ .

(٢) تكملة يوجبها السياق .

(٣) سقط فى الأصل .

(٤) فى الأصل " ودمع يدمع ، وسعل يسعل " تصحيف .

(٥) لَمَّا كانَ يأتى متعديًا ولازمًا مثل له بالمتعدى وهو سمع ، وباللازم وهو فرح .

الكسرُ ؛ لأنّه لمّا كَانَ ماضيه " فَعَلَ " ـ بفتح العَين ـ كانَ أَصْلُ مُضارعه أَن يكسرَ لِتقَعَ المخالَفةُ بينَ عَيْنِ المَاضي وَعَيْنِ المضَارعِ /فلّمّا فتحُوا العَينَ فى ٢٢٧/ أ مُضارع " فَعِلَ " - بِكَسْرِ العَينِ ـ كَانَ الأولى أن يكُونَ مُضَارِعُ " فَعَلَ " ـ بفتحِهَا - عَكْسَهُ .

وَقَدْ جَاءَ الضّمُّ فى مضَارِع " فَعِلَ ـ بكسر العين ـ شاذًّا نحو "فَضِلَ يَفضُلُ " ، وَقِيلَ : هُوَ من تداخُلِ اللّغتَينِ (١) .

وَأَمَّا " فَعُلَ " - بضمّ العينِ - فَلمْ يأتِ مُضَارِعُهُ إلاَّ " يَفْعُلُ " بضمّ العَينِ نحو " عَظُمَ يَعظُمُ ، وَكَثُرَ يكثُرُ " (٢) .

[مصادر الثلاثي]

فَعَلَ يَفْعِلُ من المُعَدّى	له مَصَادرٌ تُعَدُّ عَدًّا
ضَرْبٌ ، وَقِيلٌ سَرِقٌ وَغَلَبُ	سَرِقَةٌ غَلَبَةٌ وَكَذِبُ
وَحِمْيَةٌ حِمَايَةٌ لَيَّانٌ	وَمِثْلُهُ الحِرْمَانُ وَالغُفرَانُ

قولُه " فَعَلَ يَفْعِلُ " (٣) يريدُ بفتْح العَين فى الماضى وَكَسْرِهَا فى المضَارِع.

وَاحترزَ بقوله " يَفْعِلُ " (٤) عن " يَفْعُلُ "بضم العين نحو " شَكَرَ يشكُرُ ". وَاحْترزَ بقوله " من المعدىّ " عن الّلازم ؛ فإنّ له مَصَادِرَ تختَصُّ به .

قولُه " لَهُ مَصَادَر تُعدُّ عَدًّا " يريدُ لِـ " فَعَلَ يَفْعِلُ " الّذى ذَكَر ، وَإنمّا قَالَ

---

(١) ينظر الكتاب ٤/٤٠ ، وشرح الشافية ١/١٣٤ ـ ١٣٦ .

(٢) وَهُوَ لازمٌ ؛ لأنه موضوع للطبائع والغرائز التى لا تتوقف إلا على فاعلها " عن شرح ابن القواس ١٢٩٣.

(٣) قوله " فعل يفعل " سقط من (ف) .

(٤) قبله فى الأصل كلمة " من " والواجب إطراحها .

" تُعَدُّ عَدًّا " ؛ لأنَّ معرفةَ مصَادرِ الثلاثى تُؤخذُ من اللّغة لكثرة اختلافها ودخُولِ بعْضِهَا عَلَى بَعضٍ ، فمعرفتُها من الُّلغةِ أَبلغُ من معرفتِهَا من [1] النّحوِ ، لكن[2] حاصِلُ أَمْرِ النحوىّ أن يبيّنَ أَنَّ المثَالَ الفلانيَّ من الفعْلِ يكثُرُ فى مصدرِ[3] البناءِ الفلانيّ وَيقلُّ مَعَ غيرِه ، وَأَمّا الحَصْرُ فلاَ سبيلَ له عليه إلاّ من اللُّغَةِ ، وَقَد ذَكرَ لمصَدرِ هَذا المثَالِ من الفعلِ اثنى عَشَر بِناءً .

أَوَّلُها : " فَعْلٌ " ـ بفتح الفَاءِ وسكُونِ العينِ ـ نحو " ضَرْبٍ " وهو الأصْلُ فى المصَادرِ؛ لرجوعِهَا إليه عندَ دُخولِ تاء التأنيث عليه نحو " ضَرْبَةٍ وَقَتْلَةٍ" ، وَالمرّةُ الواحدةُ هِيَ الأصْلُ ، ومَا زَادَ عليها فَرْعٌ [4] .

وَالثَّانى " فِعْلٌ " ـ بكسر الفَاءِ مَع سُكون العينِ ـ وَمثالُهُ " قِيلٌ " [5] حَكاهُ ابْنُ السَّراج [6] بكسر الفاءِ [7] ، وصاحبُ الأرجوزةِ – رحمه اللّهُ – قد نَظمَ لفْظَ ابنِ السّراجِ لفْظةً لفْظةً فى هذا البَابِ ، وَبابِ جَمْعِ التَّكسيرِ ، وفى غيرِهمَا أَيضًا ، وهُوَ [مَصْدَرُ قَالَهُ] [8] البَيعَةَ ، وَلم أسمعْ فيه الكسْرَ من ثِقَةٍ ، وَالَّذِي أَعْرِفُهُ " قَيْلٌ " [9] بفَتْحِ [10] الأوَّلِ .

---

(١) (ف) " إلى " تحريف .

(٢) فى (ف) " لأن " .

(٣) فى (ف) " المصدر " .

(٤) وزاد السيرافى " لأنه أخف الأبنية " .

انظر السيرافى النحوى ٦٤ .

(٥) مصدر قاله البيع بمعنى أقاله .

(٦) ينظر الأصول فى النحو ٣/ ٨٦ ، والمخصص ١٤/ ١٢٧ .

(٧) قال ابن القواس ١٢٩٤ : " وقد جاء الفتح فى أوله ، وهو الأعرف " .

(٨) مكانه فى الأصل بياض ، ولم أجده فى (ف) فأكملته من شرح ابن القواس

(٩) (ف) " كمل " تحريف .

(١٠) انظر المخصص ١٤/ ١٢٧ .

الثالث " فَعِلٌ " [1] بفتح الفاءِ وَكسْرِ العينِ نحو " سَرَقَ سَرِقاً " ، وبفتْح عَينه أيضًا .

الرابعُ : " فَعَلٌ " بفتح الفاءِ وَالعَينِ نحو " غَلبَ غَلَباً " .

الخامس " فَعِلَةٌ " بفتح الفاء وكسرِ العين نحو " سَرِقَةٍ " .

السادس : " فَعَلَةٌ " بفتح الفاء وَالعين نحو " غَلَبَةٍ " .

السابع : " فَعِلٌ " بفتح الفاء وَكَسْرِ العَينِ نحو " كَذِبٍ " [2] .

الثّامنَ " فِعْلَةٌ " بكسر الفاء وسكُونِ العين نحو " حَميتُ المريضَ حِمْيَةً " .

التاسِعُ " فِعَالَةٌ " بكسر الأوّلِ نحو " حَميتُ المكَانَ حِمَايةً " ، فرَّقُوا بينهما لاختلاف البناعين [3] لاتفاقهما فى المعنَى ، وَهُوَ : المنعُ .

العاشرُ " لَيّانٌ " وَهُوَ المماطلةُ ، قَالَ الشاعرُ :

تُطيلِينَ لَيَّاني وَأَنْتِ مَلِيّةٌ   وَأُحْسِنُ يَا ذاتَ الوِشَاحِ التَّقَاضِيا [4]

وَوزنُه " فَعْلانٌ " بفتح الفاءِ وَسكُونِ العين ، وَأنكرَ المَبرّدُ [5] هَذَا البناءَ فى المصدَرِ وَقَال : إنمّا يأتى مضمُوماً كَالغُفْرانِ ،/ أَوْ مكسُوراً كَالحِرْمَانِ ، وَقَدْ ٢٢٧ / ب رُوِىَ بكسْرِ الأوّلِ ، وَقِيلَ مَعَ أصلْه ، وَإِنَّما رَفَضُوهُ لثقله معَ اليَاءِ المشدّدةِ ، قَالَ

---

(١) سقط فى (ف) .

وهو فى أصول ابن السراج (فَعَل) بفتح العين ، ومثل لمكسور العين بقوله " كذب " .

(٢) كتب أمامه فى الأصل بخط مغاير " السابع تكرار " ، وهو كذلك حيث تكرر مع الثالث ،والأولى أن يمثل لـ " فعال " نحو ضرب الفحل الناقة ضِرَابًا : أى : نكحها ، وقد تابع ابن القواس النيلي في هذا التكرار .

(٣) فى (ف) " التباين " تحريف .

(٤) البيت لذى الرمة

انظر ديوانه ٢/ ١٣٠٦ بلفظ " تسيئين " ، والاشتقاق ٢٥ ، وشرح القصائد السبع ٧٤ ، وابن يعيش ٤/ ٣٦ ، ٦/ ٤٥ .

(٥) نص عليه ابن يعيش ٦/ ٤٥ .

مَبْرمانُ (١) : أَصْلُه " فَعَلَانُ بفتْحِ العَينِ ثُمَّ سُكّن (٢) وَأُدْغِمَ .

الحادي عشر : " فِعْلانٌ " بكسرِ الفاءِ وَسُكونِ العَينِ [نحْوُ](٣) " حَرَمْتُهُ عطَاءَهُ حِرْمَاناً " .

الثانى عشر " فُعْلانٌ " بضمّ الفاءِ وسكُونِ العَينِ نحو " غَفَر ذَنْبَهُ غُفْرَاناً " .

فَعَلَ يَفعُلُ شُكُورٌ وَحَلَبْ (٤) قَتْلٌ وَكُفْـرٌ وَكِتَـابٌ لِكَتَبْ

حجٌّ وَنِشْدَةٌ وَشُكْرَانٌ خَنِقْ فَعَلَ يفعُلُ المُعـدَّى قَدْ نُطِـقْ

فيه بَحمْدٍ وَسَمَاعٍ وَعَمَـلْ شُرْبٍ وَغِشْيَانٍ سِفَادٍ فَكَمَلْ (٥)

قَدْ ذَكَرَ لمصدَرِ " فَعَلَ " بفتْحِ العَينِ فى الماضى وَضَمِّها فى المضارِعِ تسعةَ أَبْنيةٍ :

أَوَّلُها : " فُعُولٌ " نحْوُ " شُكُورٍ "، وَهذَا البناءُ بَابُه (٦) اللاَّزِمُ نحو " دَخَلَ دُخُولاً " ، وَلذلكَ قِيلَ : إنَّ " شُكُورًا " جَمْعُ " شُكْرٍ "(٧) ، وَالصَّحيحُ أَنَّه مصْدرٌ ذَكَرَهُ (ابنُ السَّرَّاجِ) (٨) ، وَصاحبُ الأرجُوزةِ ينظمُ (٩) لفظَه بعيْنِه مِنْ غَير

---

(١) هو أبو بكر محمد بن على أخذ عن المبرد والزجاج ، وأخذ عنه الفارسى والسيرافى . له شرح كتاب سيبويه لم يتم ،وشرح كتاب الأخفش ، توفى سنة ٣٤٥ هـ .
انظر ترجمته فى معجم الأدباء ١٨/ ٢٥٤ ، وبغية الوعاة ١ / ١٧٥ .

(٢) سقط فى (ف) .

(٣) سقط فى الأصل .

(٤) ويروى " جلب " بالجيم ، وسيذكرها الشارح .

(٥) يقول الشريشى فى شرحه جـ ٢ لوحة ٢٤٠ : " فقوله " فكمل " يريد به كمل الفعل المتعدى بمصادره واستوفاها إلاّ ما كان فيه حرف حلق وقد ذكره بعد " .

(٦) فى النسختين " بانه " تصحيف من الناسخين .

(٧) فى (ف) " شكور " تحريف .

(٨) فى النسختين " ابن الأنبارى " تحريف من الناسخين ، وقد مر قبل قليل أن الشارح ذكر أن الناظم قد نظم لفظ ابن السراج بعينه ، ثم أكد ذلك هنا ، وانظر الأصول فى النحو ٣/ ٨٧ .

(٩) فى (ف) " نظم " .

تغيرّ ، وقد جاء فى المتعدّى نحْوُ " جَحَدتُه جُحُودًا " [١] ، يقالُ : " شَكَرَهُ يَشْكُرُه شُكُوراً " [٢] ، وَيَحْتَمِلُ أن يكُونَ المتعدّى بحرفِ الجرِّ نحو " شَكرتُ لهُ " .

الثانى : " فَعَلٌ " - بفتح الفاءِ والعَينِ - كقوله " حَلَبْ " بالحاءِ غَيرِ المعجَمَة يقالُ : " حَلَبَ النّاقَةَ وَالشَّاةَ يَحلِبُهَا حَلَباً " ، وقد رواه قومٌ بالجيمِ [٣] يُقالُ : جَلَبْتُ الشّئَ ، إذَا جئتَ به [جَلَباً] .

الثالث : " فَعْلٌ " بِفتح الفاءِ وسُكون العين - نحو " قَتْلٍ " ، وَهُو الأَصْلُ لرجُوع الكُلِّ فى بنَاءِ [٤] المرَّة الواحدَة إليه نحو " حَلَبَ حَلْبَةً " .

الرابعُ : " فُعْلٌ " بضمّ الفاءِ وسُكون العين - نحو " كَفَرَ كُفْرًا " .

الخامسُ : " فِعَالٌ " - بَكسر الفَاء - نحو " كَتَبَ كِتَابًا - وَكِتَابةً وَكَتْباً ، قولُه " وَكِتابٌ لِكَتَبْ " يُريدُ : وَكِتَابٌ مَصدرٌ لِـ " كَتَبَ " .

السَّادس : " فِعْلٌ " - بكَسْرِ الفَاءِ [وسكُونِ العَينِ] نحو " حَجّ يَحُجُّ حِجاًّ " ، وجَاءَ بالفَتْحِ [٥] .

السَّابعُ : " فِعْلَةٌ " - بكَسرِ الفاءِ وسكُونِ العَينِ - كَنِشْدةٍ من قولهم: نشدْتُ الضَّالَّة : إذَا طلَبتُهَا .

الثامن : " فُعْلاَن " - بضمّ الفَاءِ وسكُونِ العَينِ - نحو " شَكَرَ شُكْرَانًا " .

التّاسعُ : " فَعِلٌ " - بفتح الأوّل وكسرِ الثانى - يقالُ: " خَنقَهُ يَخْنُقُهُ خَنِقًا " .

وَلمّا فَرغَ من ذِكْرِ مَصَادرِ الْمُتعَدّى من " فَعَلَ " - بفتْحِ العَينِ - أَخَذَ يَذْكُرُ

---

(١) الكتاب ٤/ ٥ .

(٢) انظر المخصص ٤/ ١٢٨ ،واللسان فى " شكر " .

(٣) منهم ابن الخباز فى شرحه ١٢٢ / أ .

(٤) فى النسختين " البناء المرة " والصواب ما أثبت .

(٥) انظر اللسان فى " حج " ، والبحر المحيط ٣/ ١٠

قال أبو حيان :"وهما لغتان ، والكسر لغة نجد ، والفتح لغة أهل العالية "

مصَادرَ المتعدّى من " فَعِلَ " بكسر العين فى الماضى وَفتحِها فى المضَارِع ، وقد ذَكرَ لمصدر المتعدّى منه ستةَ أبنيةٍ :

أولُها : " فَعْلٌ " ـ بِفتح الأول وسكون الثّاني ـ نحو " حَمِدَهُ حَمْدًا " وَهُو الأصْل ؛ لما ذكرنا .

الثانى : " فَعَالٌ " – بفتح الفَاء [1] نحو " سَمِعَ سَمَاعًا " ، والسَّمْعُ : الأُذُنُ ؛ لأنهَّا يُسمعُ بها ، وَالسَّمْعُ : القبُولُ .

الثالث :[" فَعَلٌ "][2] – بفتح الأوّلِ والثانى – نحو " عَمِلَ عَمَلاً " .

الرابع : " فُعْلٌ " – بضمّ الفاء وسكون العين – تحو " شُرْبٍ وَشُغْلٍ " .

الخامس : " فِعْلان " – بَكسْرِ الفاءِ وَسُكون العَينِ نحو " غَشِيتُهُ [3] غِشْيانًا " إِذَا أَتيتَهُ وَجِئْتَهُ ، وَيكنى به عن الوقَاعِ .

السادسُ : " فِعَالٌ " – بكسر الفاء – نحو " سِفَادٍ " ، يقالُ : " سَفِدَ الذّكرُ الأنثَى سفَادًا " [4]

وَلَمْ يذكر " فَعْلة " – بَفتح الفاءِ وسكون العين – نحو " رَحِمَهُ رَحْمَةً " ولاَ يُرادُ بهِ /المرَّةُ الواحدةُ ، وَيقالُ فيه : " رَحَمَةً " بِتَحريكِ العَينِ [5] ، وَيقالُ :لأجل ١٢٢٨أ/ حَرف الحَلْقِ " [6]

وَ " فِعْلة " بكسْرِ [7] الفَاءِ وسكُون العَين نحو " خِلْتُهُ خِيلَةً ، وَ " خِفْتَهُ خِيفَةً ، ولم يذكر " فُعُولاً " نحُوُ " لزِمْتُهُ لُزُومًا " .

---

(١) (ف) " بفتح العين والفاء " .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) فى النسختين " غشيه " والصواب ما أثبته ليتسق مع ما بعده .

(٤) أي : نكحها .

(٥) انظر الكتاب ٤/٩ .

(٦) قاله ابن الخباز فى شرحه لوحة ١٢٢ .

(٧) فى (ف) " بفتح " تحريف .

فَعَـلَ يَفْعَلُ بحَـرْفِ الحلْـقِ * تَفْتَـحُ مُستَقْبَلَـهُ فـي النُّطْـقِ
كَمثْـلِ يَسْأَلُ سُـؤَالاً ونَصَـحْ * نَصَاحَةً نَصِيحَـةً [1] نُصْحاً أصَـحْ

هَهُنَا رَجَعَ إِلَى " فَعَلَ " بِفَتْحِ العَينِ فى المَـاضِى وَعينُهُ أَوْ لامُـهُ حَـرْفُ حلْقٍ ، تَقدّمَ ذِكْرُ حرُوفِ الحلْقِ بِأَمْثلتِها، وَقَدْ ذَكرْنَا عِلَّةَ فتْحِ عَيْنِ المسقْبلِ في صَدْرِ البَابِ لِلْمُشاكَلةِ الّتى بيْنَ الفتْحةِ وَحُروفِ الحلْقِ مِن جِهَةِ اتّفاقِهمَا فى المخْرَجِ [2].

وَقولُه " تَفْتَحُ مُستَقْبَلَـهُ " يُرِيدُ عَيْنَ مُسْتَقْبَلِهِ ، فَحذَفَ المُضَافَ لِدَلَالَةِ تَمْثِيلهِ بقَولهِ " يسْأَلُ " عَلَيْهِ .

وَقَدْ ذَكرَ لِمَصْدَرِ المتعدّى مِنْهُ أَرْبعَةَ أَمْثلةٍ ،وَلمْ يَقُلْ " فَعَلَ " بحرْفِ الحلْقِ المتـعدّى " ؛ لِأَنّ كَلامَـهُ فى التـعدّى مِن سَائِرِ ضُروبِ أَبْنِيَةِ الأفْعَالِ الثّلاثّيـةِ المجرّدةِ مِن الزّيادةِ .

فأوّلُ الأمثلةِ " فُعَالٌ " ـ بضم الفاء ـ كَسَأَلَهُ سُؤَالاً .

وَثانِيهما " فُعْلٌ " ـ بضمّ الفاءِ وسكُونِ العَينِ – كَنَصَحَهُ نُصْحاً .

وَثالثها " فَعَالَة " ـ بفتْحِ الْفَاءِ [3] ـ نحْوُ " نَصَحَهُ نَصاحَةً " .

وَرَابعُها " فَعِيلَةٌ " نحْوُ " نَصَحْتُهُ نَصِيحَةً " ،وَأَكْثَرُهَا قولُهم : نَصَحْتُهُ نُصْحًا ،وَلِذلِكَ أَشَارَ إليْهِ بقولهِ : « أَصَحْ » [4] .

---

(١) فى معظم الشروح " نصيحة نصاحاً " .

(٢) انظر ٥١٩/٢ فيما تقدم .

(٣) فى النسختين " العين " تحريف .

(٤) في شرح ابن القواس ١٢٩٦ " وإنما لم يفتح إذا وقع حرف الحلق فاء نحو : أمر يأمر ، وعصب رأسه يعصبه ، لأن الفاء تقتضي الانتقال من [علو إلى سفل] وهو سهل ، بخلاف اللام ، فإن الانتقال من الضمة والكسرة إليه يقتضى الانتقال من سفل إلى علو ، على العكس من الفاء ، وفيه مشقة" .

مَصْدَرُ غَيرِ المُتعدِّى أَطرَدَا * فيهِ الفُعُولُ كَالجُلُوسِ وَرَدَا

فيهِ مُزَاحٌ ضَحِكٌ فِسْقٌ حَرَدْ * مُكْثٌ نَبَاتٌ نَدَمٌ [1] عَجْزٌ وَرَدْ

لمّا فَرَغَ من ذكرِ مَصَادرِ المُتَعدّى من الثّلاثي أَخذَ فى ذكرِ مصَادرِ غيرِ المُتَعَدّى ، وقد جَمَعَ فى غير المتعدّى مصَادر : " فَعَلَ " بفتح العَين ، وَ " فَعِلَ " بكَسْرِهَا [أمَّا الأول وَهُوَ " فَعَلَ يفْعِلُ " بفتْحِ العَينِ فى المَاضِى وكَسرِهَا فى المضارع] [2] فقد اطّردَ فى مصدرِهِ " الفعُولُ " كالجُلُوسِ وبَابهِ فى غَيرِ المتعدّى .

الثانى " فَعْلٌ " بفتح الفاءِ وسكُون العَينِ نحو " عَجزَ يَعجزُ عَجْزًا " .

وَقَدْ جَاءَ علَى " فُعَلٍ " [نحوُ] [3]: سَرَى يَسْرى سُرًى ، وَهَدَى يَهْدِى هُدًى" ، وَعَلَى " فَعَلٍ " بفتح الفَاءِ وَالعَينِ نحو " حَلَفَ يحْلِفُ حَلَفاً " – بوزن " سَرَقٍ " فى المتعدّى – ، و " فَعِيلٍ " كَالصَّهيلِ ، وَالضّجيج .

فَإن كَانَ المضَارِعُ منه عَلَى " يَفعُلُ " بضمّ العَينِ [4] فَمصْدَرُهُ على ضُرُوبٍ :

أوّلُها " فُعُولٌ " كقعَد قُعُودًا ، وَ " يفعُلُ " بضمّ العين فى غَيرِ المتعدّى أَكْثرُ من " يَفعِلُ " بكسْرِهَا .

وَالثَّانِي : " فَعَالٌ " كَنَبَت نَبَاتاً .

وَالثَّالثُ : " فُعَالٌ " بضمّ الفَاءِ كَنَعَس يَنعُسُ نُعَاسًا " ، وَهُوَ كَثِيرٌ فى الأصْوَاتِ كالصُّرَاخِ .

---

(١) فى الأصل " عدم " تحريف .

(٢) تكملة يوجبها السياق .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) فى الأصل " النون " تحريف .

الرابع : " فَعْلٌ " بفتح الفاءِ وسكون العَينِ نحو " سَكَتَ يسكُتُ سكْتًا " .

الخامسُ : " فِعْلٌ " بكسْرِ الفاءِ وسكون العين نحو "فَسَقَ يَفْسُقُ فِسْقًا"، وجاء " يَفْسِقُ " بكسْرِ العينِ .

ولم يذكر صَاحِبُ الأرجوزة لـ " فَعَلَ يَفعُلُ " - بضمّ العين فى المضَارِعِ (سِوَى ثلاثةِ أَبْنِيَةٍ) [1] وَهِيَ[2] " فِسْقٌ ، وَنبَاتٌ ، وَمُكْثٌ " نحو : مَكَثَ يمكُثُ مُكْثًا ، بضمّ الفاءِ وَسكُونِ العينِ .

وَأَمَّا قولُه " وَرَدَ فيه مُزَاحٌ " يعنى فى " فَعَلَ " بفتح العِينِ / فى الماضي ٢٢٨/ ب وَفِي المضَارِعِ ؛ لأجْلِ حُرفِ الحَلْقِ ، وَجاءَ فيه " فَعَالٌ " بفتْح الفاءِ نحْوُ "ذَهَابٍ" ، وَعلَى " فُعُولٍ " كَذُهُولٍ وَنُهُوضٍ .

وأَمّا " فَعِلَ " بكسْرِ العَينِ فى الماضِى وفتحِهَا فى المضَارِع فقد ذكرَ لِمصْدرِهِ ثلاثةَ أَبْنِيةٍ :

أوّلُها : " فَعِلٌ " بفتح الفاء [3] وكسْرِ العَينِ نحو " ضَحِكَ يَضْحَكُ ضَحِكًا" .

الثانى " فَعْلٌ " بفتْحِ الفَاءِ وسكُونِ العَينِ نحو " حَرِدَ يَحْرَدُ حَرْدًا "[4]

وَإِنَّما حَرّكَ صاحبُ الأرجُوزة عَينَه لإقَامَةِ الوزْنِ [5] .

الثالث " فَعَلٌ " بفتح الفَاءِ وَالعَينِ نحو " نَدِمَ يَندَمُ نَدَمًا " .

وَيَحْتَمِلُ قَولُهُ : " مُكْثٌ " أن يكُونَ (من بَابِ " فَعُلَ ") [6] بضمّ العَينِ فى

---

(١) سقط فى (ف) .

(٢) (ف) " وهو " تحريف.

(٣) (ف) " الهاء " تحريف .

(٤) حرد - كسمع - : غضب .

(٥) قال ابن القواس ١٢٩٧ " وقيل جاء فيه " حردا " بفتح الراء " .

(٦) سقط فى (ف) .

المَاضي والمضارِع (1)، وَالصَّحيحُ هُوَ الأوّلُ ؛ لمجئ اسم الفَاعلِ منه علَى "فَاعلٍ" نحو " مَكَثَ فَهُوَ ماكِثٌ " ، فَيَكونُ - عَلَى جَعْله من بَابِ " فَعُلَ " بضمّ العَينِ - قَدْ جَمعَ ضُرُوبَ المصَادرِ مِنْ أَبْنيةِ الثلاثيّ المجرّدِ من الزّيَادة .

وَيَأتى مَصدَرُ "فَعُلَ" بضمّ العين عَلَى تِسْعَةِ أَبْنيةٍ :

[الأول] : "فَعَالٌ" كَجَمُلَ (2) جَمَالاً "

وَ [الثَّانِي] " فَعَالَةٌ " ، كقَبَاحةٍ .

وَ [الثالث] : " فُعْلٌ " كحُسْنٍ .

و [الرابع] : " فَعْلٌ " بفتح الفَاءِ كَظَرْفٍ .

الخامسُ " فَعَلٌ " كَشَرَفٍ .

السادسِ : [فِعَلٌ] (3) بكسر الفاءِ - كَالكِبَرِ ، وَالعِظَمِ .

السَّابِعُ " فُعُولَةٌ" كَسهُولةٍ وَقُبُوحَةٍ .

الثّامنُ : " فَعْلَةٌ " [نحْوُ] " كَثْرَةٍ " .

التّاسِعُ : " فُعْلَةٌ " بضمّ الفاءِ وسكون العَينِ نحو " كَدُرَ الماءُكُدْرَةً " .

[مصادر الرباعى]

وَللرُّباعِــي مِثَــالُ فَعْلَــلاَ * مصْدرُه فَعْلَلَــةٌ كَشَمْلَــلاَ

وَمِنْهُ مُلْحَقٌ بِــهِ كَجَهْــوَرَا (4) * حَوْقَلَ مِثْلُهُ كَذَاكَ بَيْطَــرَا

وَمِنْهُ ذُو التَّضْعيفِ وَهُوَ فَعَّلاَ * مَصدرُهُ التَّفعيلُ ثُمَّ أَفْعَــلاَ

مَصدرُهُ الإفْعالُ ثُـمَّ قَالُـوا * فَاعَلَ مِنْهُ المَصْدَرُ الفِعَـالُ

---

(1) وهو ما ذكره ابن الخباز فى شرحه لوحة ١٢٢ .

(2) فى الأصل " كجمال " .

(3) سقط من الأصل .

(4) فى الأصل " كجوهر " .

لمّا انْقَضَى ذِكْرُ مسائِل الثلاثيّ أَخَذَ في بيَانِ مصَادرِ الرُّباعّي وهِيَ قِياسيّةٌ بخِلاَفِ مَصادرِ الثّلاثيّ ؛لأنَّ صِيَغَ الأفْعالِ فيمَا زَادَ على الثَّلاثةِ لَا تَخْتلفُ (كاخْتِلاَفِ الأفْعَالِ الثُّلاثِيّةِ ، بَلْ يَجْرِي الماضِي وَالمضَارِعُ فيمَا زَادَ على الثَّلاثَةِ) [1] عَلَى مِنْهَاجٍ وَاحدٍ .

قولُه : للرُّباعِيّ مِثالُ فَعْلَلاَ " يريدُ للرُّبَاعيّ الأصُولِ ، ولمّا كَانَ عَلى ضَربينِ أَصْلٌ وزَائدٌ مَثّلَ بالأمرَينِ ، ولَمّا كانَ الزّائدُ على ضَربَينِ ملْحقٌ بالرُّباعيّ ، وَغيرُ مُلْحَقٍ مَثّلَ أيضًا بالأمرَينِ .

فالرُّبَاعيُّ الأصُول " فَعْلَلَ " كـ « دَحْرَجَ » ، وَلَهُ مَصْدرَانِ " فَعْلَلَةٌ " كَدَحْرَجَةٍ ، وَ " فِعْلاَلٌ " كَدِحْرَاج [2] .

قالَ أَبُو عليٌّ : وَهُوَ الأصْلُ [3] ، وَ " الهَاءُ " في " دَحْرَجَةٍ " عِوَضٌ عن ألفِ " دِحْرَاجٍ " [4] ، وَيأتِي في المضَاعَفِ الفَاءِ [5] كَزِلْزَالٍ بِفتْحِ الفَاءِ وكَسْرِهَا ، قَالَ الراجزُ :

سَرْهَفْتُه مَا شِئْتَ من سَرْهَافِ [6]

---

(١) سقط فى (ف) .

(٢) وقيل : إن " الفعلال " لم يسمع فى مصدر " دحرج " ،
انظر السيرافي النحوى ٢٢٤ ، وابن يعيش ٦/ ٤٨ ، ٤٩ .

(٣) قال فى التكملة ٢٢٠ :" والأصل الكسر " .

(٤) انظر الكتاب ٤/ ٨٥ ، والسيرافى النحوى ٢٢٤.

(٥) فى الأصل " ألفا " تحريف .

(٦) قائله العجاج ، وقبله :
قنازعاً من زغب خِفَافِ . ديوانه ١١١ بلفظ :
سرعفته ما شئت من سرعاف .
وهو فى المنصف ١/ ٤١ ،وابن يعيش ٦/ ٥٠ ، والضمير فى البيت يعود إلى رؤبة .

وَمعْنَى " سَرْهَفْتُهُ " أَحْسَنْتَ غذَاءَهُ ونَعّمتُه (١) .

وأمَّا " شَمْلَلَ " فَليسَ من الرُّباعيّ الأصْلِ بلْ هُوَ مُلْحَقٌ بهِ (٢) ، وإنّما مثَّلَ بِـ " شَمْلَلَ " وَهُو مُلْحَقٌ بالأصْلِ ؛ لأنّ الحرْفَ الزّائدَ فيه (٣) للإلحَاقِ من جنْسِ الحَرْفِ الأصلىِ الّذِي هُوَ لاَمُ الفِعْلِ ، ولِذَلِكَ يُوزَنُ بلفظِ وَزْنِ الأصْلِ فيُقَالُ : وَزنِ " دَحْرَجَ " : " فَعْلَلَ " ، ووزَنُ " شَمْلَلَ " " فَعْلَلَ " يقَالُ : " شَمْلَلْتُ الرُّجَلَ " إذا أَلْبَسْتَهُ شَمْلَةً (٤) .

قولُهُ " وَمِنْهُ مُلْحَقٌ بهِ " يُرِيدُ بالرُّباعيّ ، وَالمُلْحَقُ بهِ ستّةُ أَبْنِيَةٍ ، وَقَد ذَكرَ منها أَرْبعةً :

[الأول] " فَعْلَلَ " كَشَمْلَلَ ، وَقد فَسّرْنَاهُ . ٢٢٩ / أ

الثّانى " فَعْوَلَ " (٥) كَجَهْوَرَ ، وَهُو من الجَهْرِ ، وَهُوَ العُلُّو والارْتِفَاعُ ، يُقَالُ : صَوْتٌ جَهْوَرِيٌّ : أَىْ : عَالٍ (٦) .

الثالث " فَوْعَلَ " كَحَوْقَلَ ، يُقَالُ : " حَوْقَلَ الرّجُلُ " إذا ضَعُفَ عن النّساء ، وقد يُسْتَعْمَلُ فى كلِّ مَا أَدبرَ ، قَالَ الراجزُ :

يا قَوْمُ قَدْ حَوْقَلْتُ أو دَنَوْتُ
وَشَرُّ حِيقَالِ الرّجَالِ الْمَوْتُ (٧)

---

(١) انظر شرح الديوان ١١٢ .

(٢) فى الأصل " فيه " .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) الشملة : كساء دون القطيفة يشتمل به ، وانظر المنصف ٣/ ١٣ .

(٥) فى النسختين " فعلل " تحريف .

(٦) ينظر المنصف ١/ ٣٩ ، واللسان فى (جهر) .

(٧) ينسب الرجز إلى رؤبة

انظر ملحقات ديوانه ١٧٠، وهو فى المقتضب ٢/ ٩٦ وشرح الملوكى ٦٦ ، والصحاح ، واللسان ، والتاج (حوقل) .

الرابع "فَيْعَلَ" كَبَيْطَرَ ، يُقَالُ: "بَيْطَرَ البيطَارُ الدَّابَّةَ "إذَا شَقَّ جِلْدَها لِيُداوِيَها[1] ،

وَ " وَبطَرتُ الجُرْحَ " إذا شَقَقتَهُ ، وَ " البَطْرُ " : الشّقُّ .

الخامس [" فَعْلَى " كَسَلْقَى] [2] يقالُ : " سَلْقَيْتُهُ سَلْقَاةً " إِذَا أَلقيتَهُ عَلى قَفَاهُ[3] .

السَّادسُ [" فَعْنَلَ " يُقَالُ] [4] : " قَلْنَسْتُهُ قَلْنَسَةً " إذَا جَعلتَ القَلَنْسُوَةَ فى[5] رَأْسِه ، وَقِيلَ : " قَلْسيتُهُ قَلْسَاةً " [6] .

وَالدّليلُ أَنَّ هَذهِ الأَمِثلَةَ ملحقةٌ بـ " دَحْرَجَ " مُوَافَقَةُ مَصْدَرِهَا لمصدرِه ، وَهُوَ مجيئُهُ على " فَعْلَلَةٍ " ، يقال "جَهْورةٌ ، وَحوَقْلَةٌ ، وشَمْللةٌ ، وَبَيْطرَةٌ ، وَسَلْقَاةٌ ، وَقَلْساةٌ " ، وَأَصلُ " قَلْسَاةٍ " "قَلْسَيَةٌ " فصَارَتِ الياءُ أَلِفاً ؛ لتحرّكِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قبلَهَا .

قولُهُ : " وَمِنْهُ ذُو التّضْعِيفِ " .. إلى آخره يُرِيدُ وَمِنَ الرُّباعيّ بالزّيادةِ وَهُوَ غَيْرُ مُلْحَقٍ به لكنّه مُوازِنٌ للرّباعىّ فى الحَرَكَاتِ وَالسّكنات ، أَلاَ تَرىَ أَنّ الثانِيَ مِنْ " فَعَّلَ " ساكِنٌ ، وَكذَلِكَ " أَفْعَلَ " ، وَ " فَاعَلَ " كَمَا أَنَّ الثانِيَ من " دَحْرَجَ "

---

(١) فى النسختين " إذا شق جلده ليداويه " والصواب ما أثبته ، وانظر المنصف ١/ ٣٩ .

(٢) فى النسختين " سلقى " فقط .

(٣) انظر المنصف ١/ ٤١ ، ٣/ ١٤ .

(٤) إضافة للتوضيح ،

(٥) (ف) " على " .

(٦) البناء السادس فى النسختين هكذا " السادس قلسيته قلساة إذا.. ، وقيل : " قلنسته قلنسة " ، مع إسقاط المصدر الأخير من الأصل ، ولما كان توافق الشارح مع شرح ابن القواس كبيراً جداً تدخلت فى النص وأصلحته وفق ما فى شرح ابن القواس . ينظر ٢/ ١٣٠٠ ، والمنصف ١٣/٣٠ .

كَذَلِكَ ، وَالأَوَّلُ وَالثَّالِثُ مَفْتُوحَانِ ، وَهُمَا فى " دَحْرَجَ " كَذَلِكَ ، وَهِيَ الأَبْنِيةُ الثَّلاثَةُ الَّتِي ذَكَرَهَا .

قولُه " مَصدرُهُ التَّفْعِيلُ " يَعْنِي مَصْدَرَ المضاعف العَينِ وَهُو مُطَّرِدٌ فيه ، وجَاءَ له مَصدرَانِ – كَالرُّبَاعىّ المجرَّدِ – ، وَهُمَا " التَّفْعِيلُ وَالتَّفْعِلَةُ " نحو " كَرَّمَ تكريمًا وَتَكْرِمَةً " ، وَالأصْلُ أن يُقالَ فيه : " فعَّالُ " بتشْديدِ العَينِ ، وقد جاءَ ذلك فى قَوْلِه تَعَالى : ﴿ وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّابًا ﴾ (١) بتَشْديدِ العَينِ فى المصدرِ كمَا كانت فى الفِعْلِ ، لكن زادُوا التاءَ فى أوّلِه عِوَضاً من تضْعيفِ العَينِ ، وَالياءَ عِوَضًا من ألف " فِعَّالٍ "وَلأنَّ " فِعَّالاً " أَشْبَهُ بِدَحْرَاجٍ مَصْدَرِ الرُّباعيِّ المجرَّدِ من التَّضْعيف (٢) ، لأنَّ ثانيَهُ ساكنٌ ومَا قبلَ آخره أَلفٌ ، وأمَّا قولهُم " تَكْلِيمًا " فَمُوازِنٌ لـ " دِحْرَاجٍ " فى أَنَّ ثانيَهُ وَمَا قبلَ آخره ساكنٌ .

وَأَمَّا "التَّفْعِلَةُ" فيكْثُرُ فى المعتلِّ ، وَيَقِلُّ فيه " التَّفْعِيلُ " نحو " سَمَّى تَسْمِيَةً" ، وَ " عَزَّى تَعْزِيَةً ، لثقلِ اجتمَاعِ اليَاءَيْنِ فى " التّفعيلِ " إذَا قِيلَ : " عَزَّى تعزيًّا (٣) " ، وقد جاءَ :

فَهْيَ تُنَزِّى دَلْوَهَا تَنْزِيًّا (٤)

وَالبَابُ " تَنْزِيَةٌ " .

قولُهُ " ثم أَفْعَلَ " مَصْدَرُهُ الإفعَالُ " أَقُولُ : "إِفْعَالُ " كَإِكْرَامٍ مُوَازِنٌ لِـ "فِعْلَالٍ " كَـ " دِحْرَاجٍ " كَما أَنّ " أَفْعَلَ " موازنٌ " فَعْلَلَ " .

---

(١) سورة النبأ ٢٨ .

(٢) فى النسختين " التفعيل " .

(٣) فى (ف) " تعزية " تحريف

(٤) لم أقف على قائل هذا الرجز ، وبعده .

كما تُنَزّى شَهْلَةٌ صَبِيًّا

انظر الخصائص / ٣٠٢ ، والمنصف ٢/ ١٩٥ ، وشرح الشافية ١/ ١٦٥ .

قولُهُ :

فَاعَلَ مِنْهُ المصْـدرُ الفِعَـالُ

هذا البنـاءُ قد اَطَّرَدَ بِهِ الفِـعَالُ ، وَالمفَاعَلَةُ " نَحْوُ " قَاتَلِ قِتَـالاً وَمُقَاتَلَةً " ، وَالأصْلُ " فِيعَالٌ " بقَلْبِ الألِف التى فى الفعْلِ ياءً ، فَيُقَالُ " قِيتَاَلاً " لِيكونَ بوزْنِ "دِحْرَاجٍ " وَأَمَّا « المُقَاتَلَةُ » ، فَـهِيَ بلفْظِ المفعُولِ ؛ لأنّ المصـدَرَ مفـعُولٌ ، قَـالَ سِيَبَوَيْهِ: جَعَلُوا المِيَم عَوضًا مِنْ ألفِ " قَاتلَ "،وَالْهَاءُ [1] عَـوِضٌ [2] من الألفِ الَّتي قَبْلَ الـَّلامِ ، وهَذا دليلٌ على أنّ الأصْلَ فى مصدَرِ « ضَارَبَ » "ضِيرَابٌ" ؛ لأنَّ العِوَضَ لاَ يكوُنُ إلاّ ممّا هُوَ الأصْـلُ فى الاسْتِعْمَالِ .

---

(١) فى النسختين " والياء " تحريف صوابه من الكتاب ٤/ ٨٠ قال سيبويه : " وأمّا (فاعلت) فإن المصدر منه الذى لا ينكسر أبداً " مفاعلة " ، جعلوا الميم عوضًا من الألف التى بعد أول حرف منه، والهاء عوض من الألف التى قبل آخر حرف " ، وأنكر السيرافي عليه هذا ، ينظر حاشية الكتاب ٤/ ٨٠ .

(٢) (ف) " عوضًا " .

[مصادر الخماسِي]

وَلِلْخُمَاسِيّ تفعْلَلَ انْفعَلْ	تفعَّلَ افعَلَّ تَفاعَلَ افْتَعَلْ
تمثيلُ كُلِّهَا تَدَحْرَجَ انكَسَرْ	تَكبرَّ اربَدَّ [1] تعَاظَمَ اقْتَدَرْ
مَصدَرُهَا التَّدحْرُجُ انكِسَارُ	تَكَبُّرُ ارْبِدَادٌ اقْتِدَارُ

يُرِيدُ بالخُماسِيّ مَا كَانَ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ بالزِّيادةِ التى فيه ، إِذْ لا خُماسِيَّ فى الفِعْلِ أَصلٌ ، وَقَدْ ذَكَر لَهُ سِتَّةَ أَبْنِيَةٍ [2] ، ثلاثةٌ مِنْهَا أَوَّلُهَا التّاءُ ، وَثَلاثةٌ فى أوّلها هَمْزَةُ الوصْلِ .

فَالأَوّلُ مِمّا فى أوّلِهِ التَّاءُ " تَفَعْلَلَ " وَهُوَ رباعىّ زِيدت فى أوّلِهِ التَّاءُ، وَكَذلِكَ المُلحَقُ به نحو " تَجَلْبَبَ " إِذَا لَبِسَ الجِلْبَابَ ، وهِيَ المُلحَقَةُ ، ومنه " تَجَوْرَبَ " إذا لبس الجَوْرَبَ ، وَمِنهُ " تَشَيْطَنَ " إِذَا تَكَلَّفَ ذلك ، وَمِنهُ " تَسَهْوَكَ الشّئُ " إِذَا أَدبَرَ وَهَلَكَ [3] ، وَمِنْهُ " تَسَلْقَى " وَهُوَ مُطَاوِعُ[4] [فَعْلَلَ ، نَحْوُ : سَلْقَيْتُهُ"] [5] فَتَسَلْقَى " ، وَكَذلِكَ " تَقَلْنَسَ " .

---

(١) معنى (اربد) صار لونه إلى الغبرة
ينظر القاموس فى (ربد) .

(٢) ينظر شرح الشافية ١/ ٩٩ .

(٣) ينظر اللسان فى (سهك) .

(٤) قال ابن القواس فى شرحه لوحة ٢٧٨/ أ " والمطاوعة عبارة عن قبول المفعول أثر الفاعل وحصوله فيه نحو : كسرت الإناء فانكسر ولا يكون إلا حيث يقع علاج وتأثير الجوارح ، ولهذا لايقال: علمته فانعلم ، ولا : عدمته فانعدم ، لامتناع تحقق المطاوعةفيهما ، وأما قلته فانقال ، فجوازه بالنظر إلى تحريك اللسان " وانظر المطبوع من ١٣٠٤ بتحريفاته ..

(٥) مكانه فى الأصل بياض ، ولم أجده فى (ف) .

وَأَمَّا " تَفَعّلَ " فَمِثْلُ " تَكَلَّمَ " .

وَأَكْثَرُ مَا يَجِيُ فِيمَا يَتَكَلفَهُ الإنْسَانُ نَحْوُ " تَشَجَّعَ ، وَتَحَلَّم " ، وَكَذلكَ " تَكَبَّرَ " فى غَيْرِ صفَاتِ اللّهِ تعَالىَ ، وَيَأْتي مُطاوِعًا لـ " فَعَّلْتُ " نَحْوُ " قَطَّعتُهُ فَتَقَطَّعَ " ، وبِمَعْنَى " أَفْعَلتُ " نَحْوُ" تَيَقّنْتُ " بِمعْنَى " أَيقَنْتُ " .

وَأَمَّا " تَفاعَلَ "(١) فَنحوُ " تَمارَضَ " إِذَا أَظْهَرَ (٢) ذلكَ ، وَمِثْلُهُ " تَجاَهلَ " .

وَبَاقِي الأَمثِلَة فيمَا لاَيَقَعُ إلاَّ مِن اثْنَيْنِ نحوُ [تَقَاتَلَ] (٣) الرّجُلاَنِ " .

وَأَمَّا الثَّلاثَةُ التى فى أَوَّلِهَا هَمْزَةُ الوصْلِ :

فَأولُهَا : " انْفَعَلَ " (٤) وَيأتى مُطاوِعَ " فَعَلَ " نَحْوُ كَسَرْتُهُ فَانْكَسَرَ .

وَثَانيهَا : . "افْعَلَّ " نحو " ارْبَدَّ " .

وَالثّالثُ : " افْتَعَلَ " نحو " اقْتَدَرَ " .

فَأَمَّا مَصادِرُ الثّلاثة التى فى أَوّلِهَا التّاءُ فَعلَى زِنَة أَفْعَالِهاَ لاَ فرْقَ بينَهُما إلاَّ ضَمُّ عَيْنَاتِ المصادِرِ وَفَتْحُ عَيْنَاتِ الفعْلِ مَاضيةً وَمُضَارعةً وَالأَمْرِ مِنْهُ ، فَعلوا ذلك ليحصُلَ الفرقُ بين المصدَرِ وَفعله إلاّ فيمَا كَانَ مُعتَلاً (٥).

وَأمَّا الثّلاثةُ التى أَوائلُهَا (هَمْزَةُ الوصْلِ فَالفَرْقُ فيهَا بينَ المصْدَرِ والفعْلِ زِيَادةُ الألفِ قبلَ الآخِرِ فى المصْدَرِ) (٦) .

قولُهُ " التَّدحْرُجُ " مَصْدرُ " تَفعْلَلَ " .

---

(١) انظر شرح الشافية ١/ ٩٩ .

(٢) (ف) " أضمر " تحريف ،

(٣) إضافة يوجبها السياق ، وفى مكانها بياض بقدر كلمة فى الأصل .

(٤) فى الأصل " افتعل " تحريف ، وانظر شرح الشافية ١/ ١٠٨ .

(٥) وذلك نحو " التسلقى ، والتعدى " فإنه ينحى به نحو المنقوص ، عن الشرح مجهول المؤلف لوحة ١٩٤

(٦) سقط فى (ف) .

قولهُ " تَكبُّرٌ " مَصدرُ " تَفعَّلَ " بتضعيف العَينِ .

وَأمَّا مَصدرُ " تَفَاعَلَ " فلمْ يذْكُرْهُ استغَناءً عِنْهُ بِمَصْدَرِ " تَفَعْلَلَ ، وتَفَعَّلَ " لموافقته لهما فى ضمّ عينه .

وَأمَّا قولهُ " انكسَارٌ " فَمَصْدَرُ " انْفَعَلَ " .

وَأمَّا قولـهُ " ارِبدَادٌ " فمصدرُ " افْعَلَّ " .

وَأمَّا قولهُ " اقْتِدارٌ " فَمصدرُ " افْتَعَلَ " .

[مصادر السداسى]

وَللسُّداسيِ استفَعلَ افْعَنْلَى افعـالٌ افْعَوْعَـلَ افْعَـوَّل مِنْهُ افْعُـوَّالٌ (١)

كَاجْلَوَّذَ استَعْطَفَ وَاسْلَنْقَى (٢) **اشْهَابَّ وَاغْدَوْدَنَ اسْحَنْكَكَ فَانْقَضَى البَابُ**

يُرِيدُ بالسُّداسِيِّ : مَا كَانَ علَى سِتَّةِ (أَحْرُفٍ) (٣) كُلُّهَا مِنَ الثُّلاثيِّ المَزِيدِ فيهِ ، فَفِي جَمِيعِهَا ثَلاثُ زَوائد (٤) ، وَمَصادِرُ هَذهِ الأَبْنِيَةِ ـ أَعْني مصَادِرَ هَذه الأفعالِ ـ تُفَارِقُ الماضِيَ بِأَمْرينِ :

أَحَدُهُمَا : تَغْيِيرُ الحركَةِ، [وَهُوَ] (٥) كَسْرُ (٦) الثَّالثِ مِنَ المصدَرِ.

---

(١) فى بعض الشروح " افعيعال " .

(٢) فى النسختين " واستلقى " تحريف .

(٣) فى النسختين " أمثلة " ولعل الصواب ما أثبت .

(٤) فى الأصل " وزائد " تحريف .

(٥) إضافة يوجبها السياق ، وهي فى شرح ابن القواس ١٣٠٦ .

(٦) فى (ف) " فليس " تحريف ، وفى الأصل " فكسر " والصواب ما أثبت .

[وَالثَّانِي: زِيَادَةُ الألفِ قَبْلَ آخرِهَا] ، نحو " اسْتِعْطَافٍ ، وَاسْتِلْقاءٍ وَاشْهِيبَابٍ ، وَاغْدِيَدانٍ ، واسْحِنْكَاكٍ ، وَاجْلِوَّاذٍ " .

وَيأْتي " اسْتَفْعَلَ " مع مَعَانٍ [1] :

أحدُهُما: الطَّلبُ وَالاستدعاءُ نَحْوُ " استعْطَيْتُهُ " أَي : سَأَلْتهُ العَطيّةَ .

وَالثَّانِي : بِمَعْنَى [2] الإصَابَةِ نحْوُ " استعظمته " أَيْ: وَجدتُه عظيماً .

وَالثالث : بمعنى تَعَاطَى ذلك نحو " اسْتكْبَرَ " بمعَنى تَكَبرَّ .

وَالرَّابعُ : أن يكوُنَ بمعنى "أَفْعَلَ " نحو " اسْتَيْقَنَ " بمعنَى " أَيْقَنَ" .

الخامسُ : للتَّنَقُّل [3] مِنْ حَالٍ إلى حالٍ نَحْوُ "اسْتَحْجَرَ الطِّينُ، وَاسْتَنْوَقَ / ٢٣٠/أ الجَملُ" إِذَا أَشْبَهَتْ حَالهُ حالَ النَّاقةِ .

وَقَدْ يَجِيءُ ولاَ يُرادُ بهِ شيءُ من هذه المعانيِ نَحْوُ " اسْتَرْجَعَ " [4] .

وَأمَّا " افْعَنْلَى " فنحو " اسْلَنْقىَ " [5] [إِذَا اسْتَلقَى] [6] على قَفاهُ .

وَأمَّا " افْعَالَّ " فَنحْوُ " اشْهَابّ " فَأُدغِمَ الباءُ الأولى فى الثَّانيَةِ،لاجْتماعِ المِثْلين ؛ لأنهَّا زَائدةٌ [لاَ] [7] للإلْحَاقِ ، وَمعْنَى " اشْهَابّ " إذَا أَخَذَ فى الشُّهْبَة وَلم يَقِفْ بَلْ هُوَ فى التَّزايُدِ ، وَالأَمْرُ منْهُ بنوُنِ التَّأكيدِ " اشْهَابَّنَّ يا رَجلُ ، وَأَكثُرُ مَا يَجِيُ " افْعَالَّ " (فــى الألْوَانِ نحْوُ " اشـهابَّ " ؛ وَ [مِنْهُ] قولُـهُ تَعالى :

---

(١) انظر معانى " استفعل " فى المنصف ١/ ٧٧ وشرح الشافية ١/ ١١٠ ، والكتاب ٤ / ٧٠ .

(٢) سقط من (ف).

(٣) فى (ف) " التنقل " .

(٤) إذا قال :إنا لله وإنا إليه راجعون .

(٥) فى النسختين " استلقى " تحريف .

(٦) سقط من الأصل

(٧) إضافة يوجبها السياق ، لأن الزائد للإلحاق يجب إظهاره ليدل على أنه ملحق،ينظر المنصف ٩٠/١ .

﴿ مُدْهَامَّتَانِ ﴾ [1] من "ادهَــامَّ "، وَقُــرِئَ ": ﴿ يَـوْمَ تَبْيَاضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَادُّ وُجُـوهٌ ﴾[2]، وقَدْ جَاءَ "افْعَالّ " [3] في غَيرِ اللَّوْنِ كما في الحَدِيثِ : " إنَّهُ سَارَ لَيْلَةً حَتَّى ابْهَارَّ " [4] أَيْ : ذَهَبَ أَكثَرُه وبَقِيَ نَحوٌ مِنْ ثُلُثِه [5] ، وَيُقَالُ : اشْعَاثَّ شَعْرُهُ : إذَا تَفَرَّقَ .

وَأَمَّـا " افْعَـوْعَـلَ " فَنحْـوُ " اغْـدَوْدَنَ النَّبْتُ "إذَا طَالَ واسْتَـرْخَى ، قَـالَ الشَّاعِرُ :

فَقَامَتْ تُرائِيكَ مُغْدَوْدِنًا إِذَا مَا تَنوءُ بِهِ آدَهَا [6]

وَيَجِيءُ هَذَا البناءُ لِلمُبَالَغَةِ فَقَوْلُكَ : اعْشَوْشَبَ المَكَانُ أَبْلَغُ مِنْ قَولِكَ : "أَعْشَبَ " ، وَيَكُونُ لازِماً كَمَا مرَّ ، وَمُتعَدّياً نَحْوُ " اعْرَوْرَيْتُ الفَرَسَ إِذَا ركِبتَهُ عُرْياناً " .

وَأَمَّـا " افْعَـوَّلَ " فَنحْوُ " اجْلَوَّذَ اللَّيْلُ " إِذَا ذَهَبَ ، وَقِيلَ :إذا أَسْرَعَ، قَالَ الشَّاعِرُ :

فَيا حَبَّذَا بَرْدُ أَنْيابِها إِذاَ أَظْلَمَ اللَّيْلُ وَاجْلَوَّذَا [7]

---

(1) سورة الرحمن ٦٤ .

(2) سورة آل عمران ١٠٦ ، وهى قراءة الحسن والزهرى وغيرهما .
ينظر البحر المحيط ٣/ ٢٢ ، والكشاف ١ / ٤٥٣ .

(3) من قوله " فى الألوان إلى هنا " سقط من الأصل سبق نظر .

(4) ينظر الفائق فى غريب الحديث لابن قتيبة ١/ ١٣٦ ،والنهاية فى غريب الحديث والأثر ١/ ١٦٥ ، وغريب الحديث لأبى الفرج عبدالرحمن بن على بن الجوزى ١/ ٩٢ .

(5) ينظر : اللسان فى (بهر) .

(6) البيت لحسان بن ثابت رضى الله عنه .
ينظر ديوانه ١٠٢ ، والمنصف ١٣/٣ .
المغدودن : الشعر الكثير الطويل . وتنوء به : تنهض . آدها : يثقلها .

(7) قال المبرد فى الكامل ٤/ ٧٠ : " أنشدنى الزيادى لرجل من أهل الحجاز ، أحسبه ابن أبى ربيعة " ثم ذكر البيت وبيتا قبله ،وهو فى ديوان عمر بن أبى ربيعة ٦٣ على أنه مما نسب إليه ، ونسب السيوطى فى بغية الوعاة ١/ ٤١٤ البيتين إلى أبى إسحاق إبراهيم بن سفيان الزيادى ، وانظر المنصف ١/ ٨٢ ، والمخصص ٧/ ١٠٥ .

وَأَمَّا " افْعَنْلَلَ " فَلَمْ يَذْكُرْ لَهُ وَزْنًا ، بَلِ اقْتَصَرَ عَلَى المِثْلِ الفِعْلِيّ ، وَهُوَ قولهُ " اسْحَنْكَكَ " يُقالُ : " اسْحَنْكَكَ اللّيلُ " إذا اشْتَدَّ سَوَادُهُ .

فَهَـذِهِ الأَمْثِلَةُ السُّداسِيَّةُ المزِيدُ فِيهَا مِنَ الثّلاثيّ .

وَأَمّا الرّباعيّ المزيدُ فلهُ مِثالاَنِ :

أَحُدهُما : " احْرَنْجَمَ " إِذَا أجْتَمَع ، قَالَ الرّاجزُ

عَايَنَ حَيّاً كالحَراجِ نَعَمُهْ   يَكُونُ أَقْصَى شَلِّهِ مُحْرَنْجِمُهْ[1]

يَقُـولُ : " أَقْصَى طَرْدِهِ – الَّذى هُوَ شَلُّهُ – [2] خَشْيَةَ الغَارَةِ أن يُجْمَعَ وَيُبرّكَ وَيُقاتَلَ عَنْهُ لِعزّة أَهْلِه "[3] .

وَالثّاني " افْعَلَلَّ " نحو " اقْشَعَرَّ ، وَاكْفَهَرَّ " [4] ، وَأَكْثَرُ مَا يَجِيءُ فى مَعْنَى مَا يَحْدُثُ فِيهِ تغيرٌ وَتَنَكّرٌ كَـ " اقْشَعَرَّ " .

---

(١) نسب هذان البيتان إلى العجاج وهو فى ديوانه ٤٣٤ ، ونسب إلى ابنه رؤبة وهو فى ملحقات ديوانه ١٨٦ وهو فى المنصف ٣/ ١٤ .

(٢) (ف) " مثله " تحريف .

(٣) ينظر المنصف ٣/ ١٤ فقد أفاد منه الشارح .

(٤) يقول ابن جنى فى المنصف ١/ ٩٠ : " اعلم أن أصل " افْعَلَلَّ افْعَلْلَلَ " فعلى هذا ينبغى أن يكون أصل " اطْمَأَنَّ : اطْمَأْنَنَ " فكَرِهُوا اجتماع مثلين متحركين فأسكنوا الأول ونقلوا حركته إلى ما قبله ثم أدغمت اللام الثانية فى اللام الثالثة فصار " اطمأنَّ " .

ثم قال فى ١/ ٩١ " ولا يكون " "افعلل" متعديا فى كلام العرب البتة " .

[همزة الوصل]

وَاعْلَمْ بأَنَّ أَلِفَــاتِ الوَصْـلِ   تَدْخُلُ فى الأمرِ الثُّلاثى الأَصْلِ
تُكْسَرُ إِنْ كُسِرَ ثَانٍ أَوْ فُتِحْ   وَالضَّمُّ إِن يُضَـمّ ثَـانٍ مُتَّضِـحْ

هَمْــزَةُ الوصْلِ [تَدْخُلُ] (١) فى الكَلِمِ الثّــلاثِ ، الاسْمِ ، وَالْفِــعْـلِ ، وَالْحَرْفِ(٢)، وسُمّيتْ همزةَ وَصْلٍ ، إمَّا لأَنَّهُم تَوصلُّوا بِهَا إلى النُّطْقِ بالسّاكنِ ، أَوْ لأنهّا تُحْذَفُ في الدّرْجِ وَيتّصلُ مَا بَعْدَها بِمَا قبلَها ، وَهمْزةُ القطْعِ تَثْبتُ فى الدَّرجِ وتَقْطَعُ مَا بَعْدَهَا ممَّا قَبْلهَا ، أَيْ : تَفْصِلُهُ عَنْهُ نَحْوُ "قَامَ أَخُوكَ ".

وَإِنَّما بَدَأَ من الأَضْرُبِ الثّلاثة بالْفِعْلِ ؛ لأنّه هُوَ الذى يَعْرِضُ فيه ما يُوجِبُ سُكُونَ أوّلِه فـيتـعـذّرُ الابتـداءُ بِهِ ، فَـيَحْـتَـاجُ إلى ألِفِ الوَصْلِ لِيمكن النّطقُ بالسّـاكنِ، وبيَانُه : أَنَّ الثُّلاثيّ المجَرَّدَ إِذَا دَخَلَهُ حَرْفُ المضَـارعة تَوالتْ فيه متحركاتٌ أَرْبعٌ فَأُسْكِنَ الثّاني لِيَخفَّ ، فَإذا أُمِرَ بِه حُذِفَ حَرفُ المضَارعِ فبقِيَ أَوَّلُهُ سَاكناً فَوجبَ اجْتلَابُ هَمَزةِ الوَصْلِ .

وَاحْترزَ بقوله : " فى الأَمْرِ " عن الماضي وَالمضارعِ ، وبقوله : " الثُّلاثيّ " عن الرّباعي ، وَبِقَـولهِ" الأَصْلِ " [عن الثّـلاثيّ المزيدِ] (٣) فيـه ، وَأمَّا [إذا كانَ] (٤) مُرْتقياً بالزّيادَةِ إلى خمسةِ أحرفٍ أو ستّةٍ [فالهَمْزةُ] (٤) فِيه غَيْرُ مُختصّةٍ بالأَمْرِ ، لوجُودِهَا فى المَاضي مِنْهُ إِذَا لَمْ يكُنْ أَوَّلُه تَاءً .

قولُهُ " تُكْسَـرُ إِن كُسِرَ ثانٍ " كَأنَّه يُشيرُ إِلَى أَنَّها زِيدَتْ ساكنةً ثّم حُرّكتْ لالتقاء السّـاكنين هِيَ وَمَا دخلتْ عليه ؛ لأنّ فى زيادتِهَا مُتحرّكةً تكْثيرًا للزّيادَةِ ٢٣٠/ب لِمَا فيهِ من زيادة حَرْفٍ وَحركةٍ ، وَزِيادُتهَا ساكنةً تقليلٌ للزّيادة ، وَلأنّها يلزمُها الكسرُ إذَا كُسِرَ ثاني الفعْلِ أو فُتِحَ ، وَالكَسْرُ أَصْلٌ فِيما الْتقَى فيه سَاكِنَانِ (٥).

---

(١) إضافة يوجبها السياق ، وانظر المنصف ١/ ٦٥ .

(٢) وذلك نحو اسم ، وانطلق ، والرجل وكذا همزة القطع نحو إبراهيم ، وأصلح ، وإنَّ .

(٣) إضافة يوجبها السياق ، وهى فى شرح ابن القواس ١٣٠٧ .

(٤) إضافة يلتئم بها الكلام .

(٥) (ف) " ساكنا " تحريف .

وَقِيلَ : زيدتْ مُتَحَرِّكَةً ؛ لأنَّ من المحَالِ التّخلُّصَ من السّاكنِ بالسّاكن ، ولأنهّا لَوْ زِيدَتْ سَاكنةً لم يمكن الابتداءُ بها فَيحْتَاجُ إلى هَمزةٍ أُخْرى ، وكَذلك القولُ فى الأُخْرى إلَى غَيْرِ النّهَايةِ، ويدلُّ كلامُ سِيبَويهِ علَى أنهَّا زِيدتْ مُتَحَرِّكةً (فى الأصْل ، فَإنَّه قالَ : " وَقدَّمْتَ الزِّيادَةَ مُتَحرِّكةً) [١] لِتَصِلَ إلى التَّكلُّمِ بِهَا" [٢] .

وَقِيلَ : إنَّمَا كُسِرَتْ لِلْفَرْقِ بينَها وبَينَ هَمْزةِ القطْعِ الَّتى فى الأمْرِ من الرُّباعيّ (الَّذى) [١] فى مَاضيهِ هَمْزةٌ نَحْوُ " أَكْرِمْ " .

وَأمَّا ضَمُّهَا إذَا انْضَمَّ ثاني الفعلِ فَلِلإتْبَاعِ ، أَوْ لِأَنَّ الخرُوجَ من كَسْرٍ إلَى ضَمّ لازمٍ غَيُر مَعْهُودٍ فى لُغَتِهم .

وَقَوْلُه " تُكْسَرُ إنْ كُسِرَ ثَانٍ " لَيْسَ عَلَى إطْلاقِه ؛ فَإنَّك تقولُ : أُغْزِي[٤] بضمّ[٥] الهَمْزَةِ معَ كَسْرِ ثَاني الفعْلِ ، بلِ المرُادُ ": الكَسْرُ اللّازمُ وَالكَسْرُ فى " أُغْزِي " لأجْلِ اليَاءِ ، وكَذلِكَ القولُ فى الضّمِّ ، فإنّكَ تقُولُ " ارْمُوا " بكَسْرِ الهَمزِة مَعَ ضمّ الثّاني ، فإنَّ الضَّمَّ فيهِ عَارِضٌ لأجْلِ الْوَاوِ [٦] .

وَأَلِفُ الوَصْلِ مَعَ الخُماسِي ... يَلْحَقُ مكْسُوراً كَذا السُّداسِي

فى الأمْرِ وَالمَاضي وفى المصَادِرِ ... كالانْطِلاقِ وَاصْطَفَى وَاسْتَأْثِرِ

---

(١) سقط فى (ف) .

(٢) انظر الكتاب ٤/ ١٤٤ ، وكتاب فى التصريف للجرجانى ٣٨ ، أما ابن جنى فقد ذهب فى المنصف ١/ ٥٣ إلى أنها فى الأصل زائدة ساكنة ، وإنما حركت لسكونها وسكون ما بعدها .

وانظر نزهة الطرف ١٩٧ ، وشرح الألفية للمرادى ٤/ ٢٧٤ ، وشرح الشافية ٢/ ٢٦١ فما بعدها .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) أى فى خطابك للمرأة – ينظر التكملة ١٧ .

(٥) (ف) " بعضهم " تحريف .

(٦) انظر المنصف ١/ ٥٥ .

أَلِفُ الوصْلِ تدخلُ على ثلاثةِ أَضْرُبٍ من الفعل :

الأوَّلُ : الأمْرُ مِن الثّلاثي المجرّد إذَا لم تَعْتَلَّ عيْنُهُ .

وَالثَّانِي : الماضِي الذي عِدَّتُهُ خَمْسَةُ أَحْرُفٍ ، وهِيَ الأبنيةُ الثَّلاثةُ التى ذكرَهَا فى أَبْنيةِ الخُماسِيّ وهِيَ " افْتَعَلَ ، وَافْعَلَّ ، وَانْفَعَلَ " [١] .

وَتَدْخُلُ [٢] الماضِيَ من السُّداسِيّ وهِيَ الأبنيةُ السّتّةُ التى ذكرَهَا فى أَبْنِيَةِ (السُّداسِيّ)[٣] فَهَذِهِ تسْعَةُ أَبْنيةٍ من الثّلاثيّ المزيد فيه نَحْوُ " انطَلَقْتُ انطلاقًا ، وَاقْتَدرْتُ اقْتِدَاراً، وَاحْمَرَّ احْمِرَاراً ، واسْتَخْرَجَ اسْتِخْراجاً ، واسْلَنْقَى اسْلِنْقاءً " [٤] .. إلى آخرِها ، وَقَدْ تَقَدَّمتْ أَمْثِلَتُها [٥] .

وَاثْنَانِ من الرّباعّي المزيدِ فيه ، وَهُمَا : احْرَنْجَمَ ، وَاقْشَعَرَّ .

فَأَلِفُ الوصْلِ تلْحَقُ هَذِهِ الأحدَ عَشَرَ بناءً ، فى الماضِي منها وَالأمْرِ ، والمصْدرِ .

قولُه " كَالانْطِلاقِ ، وَاْصْطَفَى ، وَاسْتَأْثِر " تمثيلٌ بالثّلاثة ، فالأوّلُ بالمصدَرِ، والثَّاني بالماضِي ، والثّالثُ بالأمرِ ، وَهُوَ الموضعُ الثالث الذى تلحق فيه هَمْزةُ الوصْلِ .

قولُه " يُلحَقُ مَكْسُوراً " كَأنّه يُشيُر إلى مذْهبِ مَن يَرى أَنهَّا زيدت فى أوّل أمرِهَا متحرّكةً ، وكَانَ ينْبغِي أن يقُولَ : فى الأمر لِلْمُواجِهِ ، لَكِنْ تمثيلُهُ بأمْرِ

---

(١) انظر ٢/٥٣٦ ، والتكملة ١٦ .

(٢) هذا هو الضرب الثالث .

(٣) فى النسختين " الخماسّي " تحريف ، وانظر ٢/٥٣٨ .

(٤) فى النسختين " واستلقى استلقاء " تحريف .

(٥) ينظر التكملة ١٧ ،والمنصف ١/ ٨٨ فما بعدها ،وشرح الشافية ٢/ ٢٦٠ .

المواجهِ دَلَّ عَلى مُرادِه ، وكانَ يَنْبغِي أَن يقولَ : يكسر في الماضي غَيرِ المبنيِّ للمفْعُول ؛ فإنّ الهمزةَ فيه تضمُّ ، لكنّه اكتفى بالتَّمثيلِ [(١)] لِمَا بُنِيَ للفَاعلِ وَهُوَ قوله " اصْطَفَى " .

وَإِنَّمَا دخلتْ هَمْزةُ الوصْلِ في الأَبْنِيَةِ الأَحَد عَشَرَ ؛ لأَنّهم أَسكنُوا أَوائلَهَا؛ لئلاّ يَتَوالى فيها أَربْعُ متحرّكَاتٍ ، ولحقت في مَصادرِهَا كما لحقت في أفعَالِها طلباً للمشاكَلَةِ ، لأنّ المصدَرَ يَتْبعُ الفعْلَ صحّةً وَاعْتلالاً ، وَيَعْملُ عَمَله ، وينُوبُ ذِكْرُ أَحَدِهما عَن الآخرِ في قولك : " سَقْياً لكَ ، وَمَن كَذَبَ كَانَ شَراً [لَهُ][(٢)] .

[الأسماء المبدوءة بهمزة الوصل]

وَأَلفُ الوصْلِ أتَى في الاسْمِ ... في امْرَأَةٍ وَاثْنَيْنِ وَابْنٍ وَاسْمِ

وَاسْتٍ وفي امْرِئٍ وفي الحَرفِ كَأَلْ ... لكنَّهُ يُفْتَحُ كَايْمُنِ جُعِلْ ٢٣١ / أ

وَأَلفُ الوَصْلِ مَتى يوصَلْ حُذِفْ ... كَأَيْمُنِ اللهِ وَبِاسْمِهِ حُلِفْ

اعْلَمْ أَنَّ أَلَفات الوصْلِ في دُخولها الأسْماءَ عَلَى ضَرْبَيْنِ :

أَحَدُهُما : غيرُ مُنْحَصرٍ ، وهُو كُلُّ مَصْدَرٍ لفعْلٍ تثبتُ فيه همزةُ الوصْلِ في ماضيهِ ، وَقَدْ تقدّمَ ذكرُه .

وَالثّاني : مُنْحَصرٌ [(٣)] ، وَهِيَ الأَسْمَاءُ العشرةُ .

فَإِن قُلتَ : فَمَا الفائدَةُ في قَوْلِهِ هُنَا : " في الاسْمِ " ، وقد دَخلتْ عَلَى المصَادرِ وَهِيَ أَسْماءٌ ؟

---

(١) (ف) "إنما " تحريف .

(٢) إضافة يوجبها المقام ، وهي في شرح ابن القواس . ١٣٠٩ .

(٣) في الأصل " منحصرة " .

قلتُ : يَحْتَمِلُ [(١)] أَمْرَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنّ همْزَةَ الوصلِ إنمّا لحقت المصَادِرَ تَبعاً لأفعَالِها لا باَلنّظر إلى المصَادِرِ فى أنفُسِهَا ، ولذلك لاتدخلُ فى مَصْدَرٍ ليس فى فعله همزُة وَصْلٍ .

الثّاني : أنّ هذه الأسماءَ العشرةَ أسْمَاءُ عَيْنٍ فَهِيَ أَحَقُّ بهذا اللّقَبِ [(٢)] من المصْدَرِ ، وَلِذَلِكَ سِيبَويهِ يُسمّى المصْدَرَ فِعْلاً [(٣)] ، ولا يُسمَّى اسْمَ العَيْنِ فِعْلاً ، وَإِنمَّا احتاجَتْ هذه الأسماءُ إلى هَمْزةِ الوصْلِ لِبَناءِ أوائِلهَاعلَى السّكُونِ .

فَإن قِيلَ : وَلِمَ سكَّنُوا أَوَائِلَهاَ حتَّى احتاجُوا إلى هَمْزةِ الوصْلِ ؟

قلتُ : لأِنَّ هذه الأسْمَاءَ محمولَةٌ على الأفْعَالِ لاعْتِلالِ أَوَاخرِهَا وَسُقُوطِهَا للاعْتِلالِ مَعَ كثْرةِ استِعْمَالِهَا فَسكَّنُوا أَوائِلَهَا ليكُونَ أَلفُ الوصْلِ عِوَضاً من حذْفِ آَخرِهَا .

فإن قُلتَ : فَامْرُؤٌ ، وَامرأَةٌ لَيسَ فيه حَذْفٌ ؟ .

قلتُ : الْهَمزَةُ فيهِ مُعَرّضَةٌ للتَّخْفيفِ بإلقَاءِ حَركتِهَا علَى الرَّاءِ وحَذْفِهَا ، إذَا قُلْتَ : " المَرُ " بالألَفِ وَالّلامِ ، وكذلك " المَرةُ "[(٤)] فَلمَّا تَحّركتِ الرّاءُ بحَركَةِ الإعْرابِ وَحُذِفَت الهمْزَةُ الّتى هِيَ لاَمٌ أَسْكَنُوا أَوّلَهَ فاحَتاجُوا [(٥)]

---

(١) بعده فى الأصل بياض بقدر كلمة ، وليست فى (ف) ، والكلام مستقيم بدونها ويمكن وضع كلمة " هذا " فتكون العبارة " قلت يحتمل [هذا] أمرين " .

(٢) فى النسختين " القلب " تحريف .

(٣) انظر الكتاب ١/ ٢٥١ هارون . وقد نص عليه ابن يعيش فى شرح المفصل ١/ ١١٠ ، والرضى فى شرح الكافية ٢/ ١٩٢ ، ١٩٨ .

(٤) فى الأصل " المرأة " تحريف .

(٥) فى الأصل " فاحتاج " بالإفراد .

إلى هَمْزةِ الوصْلِ [1] ، فقد دَخَلها الإعلالُ مَعَ كَثْرةِ الاستِعْمَالِ [2] ؛ لِأنّ هَاتَيْنِ الكَلِمَتَينِ - أعْني امْرأً ، وامْرَأةً - صَارتَا عِبَارةً عن كُلّ ذكرٍ وأُنْثَى مِنَ النَّاسِ .

وَأمَّا " اثنانِ " فأصْلهُ " ثِنْيَان " فلامُهُ ياءٌ ، [3] ، وَأمَّا " ابنٌ " فأصلهُ " بَنَوٌ " بفتْح الفاء وَالعَينِ كَجَملٍ [4] ؛ لقولهم فى جمعه : " أَبْناء " ، ولايجُوز أن تكونَ فاؤُهُ مَضْمومَةً ولامَكْسورَةً [5] ، لِقَولهم فى جَمْعِ السَّلامةِ [6] " بَنُونَ " بفَتْحِ الأوَّل.

وَأَمَّا " اسمٌ "فَأصْلُهُ " سِمْوٌ " بكسْرِ الفَاءِ وسُكونِ العَينِ كَحِنْوٍ [7]، فحذفت لامُه تَخْفيفاً عَلى طَريق حَذْفِهَا فى " ابْنٍ " فصارتْ هَمْزَةُ الوصْلِ عِوَضاً مِنْها .

وَأمَّا " اسْتٌ " فلامُـه هاءٌ ، وأصْلُهُ " سَتَهٌ " بفتْح الفاءِ وَالعَينِ لِقَولهم فى جَمْعه : " أسْتاهٌ " [8] .

فَإن قيلَ : فَهَلاَّ كانَ أَوّلُهُ مَضمُوماً كَقُفْلٍ ، أو مَكْسُورًا كَحِمْلٍ ؛ فإنهّما يُجْمَعَانِ على " أَفْعَالٍ " ؟

---

(١) فى (ف) " الوصف " تحريف .

(٢) انظر المنصف ١/ ٦٢ .

(٣) المصدر السابق ١/ ٥٩ .

(٤) المصدر نفسه ١/ ٥٨ .

(٥) ذهب الزجاج إلى أن أصله " بِنْوٌ " بكسر الفاء وسكون العين كجذع ، بدليل كسر الهمزة . انظر شرح الألفية لابن القواس ٢/ ١٣٠٩ .

(٦) سقط فى (ف) .

(٧) الحنو : اسم موضع ،والحنو : واحد الأحناء وهى الجوانب ، انظر اللسان في (حنا) .

(٨) انظر المنصف ١ / ٦١ .

قُلتُ : لِقَولِهِمْ " سَهُ " (١) بفتْحِ الفَاءِ إذَا حَذفُوا العَينَ ، وفى الحديث " وَالْعَيْنَانِ وِكَاءُ السَّهِ " (٢) .

وأمّا قولهُ : " وفى امرئٍ " فَقَدْ تقدَّمَ القولُ فيه عنَد قوله " وَفى امْرأةٍ " .

فإنْ قُلتَ : فهذه الأسماءُ عشرةٌ ولم يذكُرْ مِنْها إلاَّ ستَّةً ؟

قلتُ : أَمَّا " ايْمَن " فقد ذكَرَهُ فى البيت الذى يَلِي البيتَ الذى ذَكرَ فيه "استًا ، وَامْرأً " ، وأمّا الثّلاثةُ الأُولَى فإنّه اكْتَفَى [بذكْرِ ابْنٍ](٣) عن ذكْرِ "ابنةٍ "، وعن ذكْرِ " ابْنُمٍ " ؛ لأنَّ المِيمَ فيه زائدةٌ كَمَا فى " زُرْقُمٍ " ، وَهُوَ الأزْرقُ ، وَاكتفى بذكرِ " اثنين " عن " اثنتين " ؛ لأنَّ الكَلامَ عليهما وَاحدٌ .

فهذه الأسماءُ العشرةُ تسكن أوائلُهاَ لِما ذكرنا فتحتاجُ إلى هَمْزةِ الوصْلِ .

/قولهُ " وَفى الحَرف كَالْ " يعنى لامَ التَّعريف ؛ فإنّها – أعنى لاَمَ التعريف ٢٣١ /ب – حَرفٌ سَاكنٌ لا يُمكِنُ الابتدَاءُ به فاحتَاجَ إلى هَمْزَةِ الوصْلِ نحو " الرَّجُلِ ، وَالْفرَسِ " (٤) ، وإنمّا أسكنُوا لاَمَ التّعريفِ ؛ لقُوّةِ عنايَتِهم بمعنَى التّعريفِ ؛ لأنّ الحرْفَ السّاكنَ لا يُفْصَلُ فَيلْزمُ ويخْتلطُ بما دَخلَ (٥)عليه كجُزءٍ مِنْهُ ، ولقوّة عِنايَتِهم بحرْفِ التَّعريفِ جعَلُوهُ أَوَّلاً صَوْناً لهُ عَن مَحلّ التَّغْييرِ، وَهُو آخرُ الكَلِمَةِ، وَهَذا هُوَ المحلُّ الثَّالثُ الذى تدخلهُ هَمْزةُ الوصْلِ .

---

(١) فى الأصل " سته " تحريف .

(٢) سبق تخريجه انظر ٢ / ٣٩٥ .

(٣) إضافة يوجبها السياق ، وفى شرح ابن القواس ١٣١٠ " واحترز [صوابه واجتزأ] بذكر ابن عن ذكر ابنة ،وعن ذكر ابنم ،لأن الميم فيه زائدة " .

(٤) انظر : المنصف ١/ ٦٥ .

(٥) فى (ف) " يدخل " .

قولهُ : " لكنَّهُ يُفتَّح " يعنى ألفَ الوصْلِ يُفتحُ مَعَ لاَمِ التّعريف ، وإنمّا فُتِحَ للفرقِ بَينَ حَرَكِتها مَعَ الاسْمِ [١] وَحَرَكِتهَا مع الفعْلِ ، وَخصُّوا الحرَف بالفتْحِ لكثْرة استعمَالِ لامِ التّعريف طَلَباً للتّخفيفِ .

قولُهُ : " كَايْمُنٍ جُعِلْ " يُريدُ [أنَّ] [٢] ألِفَ الوصْلِ جُعِلَ [٣] مَعَ لامِ التّعريفِ مفْتوُحاً كما جُعِلَ مِنْ "أَيْمُنٍ" مفتوُحاً ، وَإنمّا فُتحَ مَعَ " ايْمُنٍ " لأنَّهُ أَشْبَهَ الحرْفَ فى لزُومِه مَحَلاً واَحِداً ، وَهُوَ الْقَسَمُ فلمْ يُستَعملْ إلاَّ فيهِ ، وَقَدْ كَسَرهَا قَومٌ [٤] فقالوُا : " اِيمُ اللَّهِ " [٥] .

وَإِنَّمَا لَحِقَتْ هَمزةُ الوصْلِ في " ايمُنٍ " لِماَ يلْحَقُهُ مِنَ التَّغْييرِ بَالحذْفِ [٦] فى قَوْلِهم " اِيمُ اللَّه " فلاَمُهُ مُعَرَّضَةٌ للحذْفِ فأَشْبهَ مَا تَقدَّمَ مِنْ هذه الأسماءِ فى حذفِ لاَمهِ وَإِسْكَانِ فائِه فَاحتَاجَ إلَى هَمْزةِ الوصْلِ .

قَولُهُ :

وَأَلفُ الوصْلِ مَتَى يوُصَلْ حُذِفْ

يُريِدُ مَتَى يوُصَلُ (مَا بعدَهُ بمَا قبلَهُ) [٧] استغْنِيَ عنهُ، لأنَّه قد توّصل إلى النّطقِ بالساكن بغيرهِ ، فقد حَصَلَ الغَرضُ الّذى لأجله أَتَوْا بألفِ الوصْلِ . وَهَذهِ الهمْزَةُ لاتثبتُ فى غَيرِ الابتدَاءِ ، فَأَمَّا إثباتُهَا فى الوصْلِ فَلَحْنٌ وخروجٌ عن كلاَمِ العربِ ، فَأَمَّا قولُ قيسِ بن الخَطِيمِ :

---

(١) بعده فى الأصل " والفعل " وهو تكرار يجب إسقاطه .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) بعده فى (ف) "مع أيمن " .

(٥) فى (ف) " أيمن الله " .

(٦) فى الأصل " والحذف " تحريف .

(٧) (ف) " ما قبله بما بعده " .

إذَا جَاوَزَ الإِثْنَيْنِ سِرٌّ فَإِنَّه   بِنَثٍّ وَإِفْشاءِ الْحَدِيثِ قَمِينُ (١)

فَمِنْ ضَرورَاتِ الشِّعْرِ(٢) ؛ لأَنَّـه أَثْبتَ هَمْزَةَ الْوَصْـلِ فى الـدَّرْجِ ، وسُمِّىَ " خَطِيماً " بضَرْبَةٍ كَانتْ بِأَنْفِهِ (٣) .

[وَكانَ يَنْبَغِي أن يقُولَ] (٤)حَذْفُ مَا لمْ يُؤَدِّ حذْفُهُ إِلَى لَبْسٍ ؛ فَإِنَّ الهمْزَةَ الَّتى هِىَ لاَمُ التَّعريفِ لا تُحْذفُ إِذَا دَخَلتْ عليها هَمزُة الاستفهَامِ خَوْفَ التَباسِ الخَبَرِ بالاسْتِفْهامِ ؛ لاستوائِهمَا فى الحركَةِ بلْ تبُدَلُ أَلفـاً ، قَـالَ اللّـهُ تعالـى : ﴿ آلذَّكَرَيْنِ حَـرَّمَ أَمِ الأُنْثَيَيْنِ ﴾ (٥) ،وكَذلِكَ هَمْزَةُ " آيْمُنٍ "مَعَ الاستِفْهامِ تبدَلُ أَلِفاً ولاَ تُحْذَفُ (٦) للبّسِ النّاشئِ من كونِهمَا مفتُوحَتين .

فأمّا سائرُ همَزاتِ الوصْلِ إذَا دَخلتْ عليها همزةُ الاستفهام حُذفَتْ تَقُولُ : " أَبْنُ زَيدٍ عَندِك ؟ بحذْفِ همزَةِ الوصْلِ ؛ لأنّ همزَةَ الاستفْهَامِ قَدْ أَغنَتْ [عَنْها] وَلا لَبْسَ ، إذْ قَدْ دَلَّ فَتْحُ الهمَزةِ عَلَى أَنَّها للاستفْهَامِ ، وَلَوْ كَانَتْ همزةَ الوصْلِ لَكَانتْ مكْسورَةً ، قَالَ ذُو الرُّمَّةِ:

---

(١) انظر ديوان قيس بن الخطيم ١٦٢ ،ونسبه المبرد فى الكامل ٢/ ٣١٣ إلى جميل بن عبدالله العذرى ، وهو فى ديوانه ٢٠٢ ، والتحقيق بحاشية ديوان قيس بن الخطيم ١٦٢ فما بعدها ، ويروى " ببث " والنث أو البث : النشر ، وانظر كذلك ابن يعيش ٦/ ١٩ ،وشرح الشافية ٢/ ٢٦٥ .

(٢) وقد رواه بعضهم " إذا جاوز الخلين " ليتخلص من قطع همزة اثنين .

(٣) انظر المبهج فى تفسير أسماء شعراء ديوان الحماسة لابن جنى ٢١ .

(٤) سقط فى الأصل .

(٥) سورة الأنعام ١٤٣ .

(٦) نحو آيمن الله يمينك ؟

أَسْتَحْدَثَ الرَّكْبُ مِنْ أَشْيَاعِهِمْ خَبَراً أَمْ عَاوَدَ القَلْبَ مِنْ أَطْرَابِهِ طَرَبُ [1]

قولهُ " كَلَيْمُنِ اللَّهِ " تمثيلٌ بحذفِهَا ؛ لأنّ لامَ الابتداء قَدْ أغنتْ عَنْهَا ، ويُرْوَى فى بَعْضِ النّسَخِ " كَأيْمُنِ اللَّهِ " [2] بِغَيرِ لامٍ ، ووَجْهُهُ أَنَّهَا [3] هَمْزَةُ الاستفهَامِ دَخَلَتْ عَلَى " ايْمُنٍ " فَأُبْدِلَتْ هَمْزَةُ الوصْلِ ألِفاً ؛ لاجتماعِ هَمْزَتَينِ ، وَلأداءِ حذْفِهَا إلى اللّبسِ ، فلابُدّ من همزةٍ بعدَهَا ألفٌ .

قوْلهُ " وَباسْمِهِ حُلِفْ " مِثالٌ آخَرُ لحذْفِ الهمزةِ ، لوصلِهَا بالبَاءِ ، فأغْنتِ البَاءُ فى " باسْمه " عنْهَا .

١٢٣٢أ فَإنْ أتَى مِنْ قبلهِ مُسكَّنُ فكَسْرُهُ أو ضَمُّهُ مُعَيَّنُ

نَحْوُ " قُلُ ادْعُوا " ، وَقُمِ اللّيلَ وَقِسْ وَفَتْحُ " مِنْ " نَحوُ مِنَ اللَّهِ اقْتَبِسْ

لمَّا ذَكَرَ حُكْمَ أَلِفَ الوصْلِ إذَا تَحَرَّكَ ماَ قبلَهُ أَخَذَ يذكرُ حُكْمَهُ إذَا سَكَنَ مَاقَبْلَهُ .

قولُهُ " فَكسْرُهُ " يُرِيدُ فكَسْرُ المسكّنِ الّذِى قبلَ ألفِ الوَصْلِ ؛ لأنّ هَمْزَةَ الوصْلِ حُذفت فى الدّرجِ فالتقى السّاكنُ الذى قَبلهَا ، وَالسَّاكنُ الذى بعدَهَا فَوجَبَ التَّحريكُ فى الأوَّلِ؛ لأنهما فى كلمتين ، « أَوْ ضَمُّهُ » إذا كَانَ ما بعْدَ السَّاكنِ الثانِى مَضْمُوماً للإتبَاعِ كَقَولهِ [تعالى] ﴿ قُلُ ادْعُوا ﴾ [4] بضمّ اللّامِ للإتبَاعِ ؛ لأنَّ الثَّانِيَ مَضْمومٌ ضَمًّا لازماً ، وَيجوزُ الكَسْرُ على أصْلِ التقاءِ

---

(١) انظر ديوانه ١/ ١٣ ، وشرح الشافية ٢ / ٢٦٨ .

(٢) انظر شرح الشافية ٢/ ٢٦٨

(٣) (ف) " أنَّ " .

(٤) سورة الأسراء ١١٠ .

السَّاكنينِ ، فَإن لَمْ يَكُن الثَّاني مِنْ كَلِمَـةِ [هَمْـزةِ الوصْلِ][1] مضمُوماً تَعَّينَ الكسْر كقوله [تَعَالى] ﴿ قُمِ اللَّيْلَ ﴾[2] هذَا إذا كَانَ السَّاكِنُ الأوّلُ صَحِيحًا ، فَإن كَانَ حَرْفَ عِلَّةٍ ، فَإن كَانَ حَرَكَةُ ما قبله منْ جِنْسِهِ حُذِفَ حَرْفُ العلّةِ لالتقَاءِ السَّاكِنَيْنِ نَحْوُ "أَغْزُو الْقَوْمَ" ، وَ : " أَرْمِي الجَيْشَ " ، وَ " هُوَ يَخْشَى اللَّهَ " ، ولَمْ يَجُزِ التّحْرِيكُ ؛ لِثِقَلِهِ عَلَى حَرْفِ اللِّينِ، وكَذلِكَ وَاوُ الضّميرِ وأَلِفُهُ وياؤُهُ [3] نحْوُ " لم يضْرِبُوا الْيَوْمَ " ، وَ " اضْرِبَا الْيَوْمَ " ، وَ " اضْرِبِي " [الْيَوْمَ] [4] يَا هِنْدُ" .

فَإن كَانَ حركَةُ ما قبلَ اليَاءِ وَالْوَاوِ فَتْحةً لم يَجُزْ حَذْفُهُمَا [5] ، بل تحرّكُ الواوُ بالضّم إذَا كَانت ضميراً ، أَوْ علامَةَ الجمْع فى الأفْصَح ، وَالياءُ بالكَسْرِ نَحْوُ " اخْشَوُ اللَّهَ ، وَاخْشَيِ اللَّهَ " ، وَإن لمْ تكُنِ الواوُ ضَمِيراً حُرِّكتْ بالكَسْرِ فى الأفْصَحِ كقوله تعالى : ﴿ لَوِ اسْتَطَعْنَا ﴾ [6] .

قولُهُ : " وَفَتْحُ " مِنْ " نَحْوُ " مِنَ اللَّهِ " [7] يُرِيدُ وَفتْحُ نونِ " مِنْ "إذَا وَلِيهَا ساكِنٌ ؛ لئَـلاّ يتَوالى كسْرَتَـانِ ، كَسْرَةُ الميمِ وكَسْرُةُ النُّونِ [ففرُّوا] [8] إلَى

---

(١) فى النسختين بياض بقدر كلمتين ، وقد أكملت النقص من شرح ابن الخباز الذى يقول فيه : " إن كان قبلها ساكن صحيح كسر كقوله تعالى : "قُمِ اللَّيْلَ ، وخُذِ الكتاب ؛؛ لأن الأصل هو الكسر فى التقاء الساكنين ،ويجوز ضمه إذا كان ما بعد السّاكن الثانى من الكلمة التى فيها همزة الوصل مضمـوماً ضمة لازمـة كقـوله تعالى : "وَقَالَتِ أُخْرُجْ عليهن " ، ينظر لوحة ١٢٤ / ب

(٢) سورة المزمل ٢ .

(٣) فى (ف) " وواوه " تحريف .

(٤) تكملة يوجبها السياق .

(٥) فى (ف) " حذفها " .

(٦) سورة التوبة ٤٢ .

(٧) سورة البقرة ١٢٠ .

(٨) سقط من الأصل .

الَفتْحِ ،وَلذلِكَ لـمْ يأتِ فى نوُنِ " َعنْ " إلاّ الكسْرُ ، لفتْحِ أَوَّلِهَا ، وَمثْلُ قولِه :
﴿ منَ الـَّلهِ ﴾(١) بالتّحريكِ بالفتْحِ َقولُه َتعَالَى :"آلمَ * اللَّهُ" (٢) فحرّكواُ الميمَ منْ
﴿ المَ * اللَّهُ ﴾(٢) بالْفَتْحِ ؛ لأَنَّهم لوْ كَسَرُوا لَجَمعُوا بينَ كَسْرتَينِ بَينهُمَا ياءٌ ،
وَهُمَا كسْرَةُ الميمِ الأُولى من " مِيم " وكَسْرةُ الميم الثّانيَةِ ، وذلك مُسْتثْقَلٌ ؛ لأنّ
اليَاءَ الَّتى بينَهُما فى تَقْديرِ كَسْرتَيْنِ ، فَتَجْتمعُ أَرْبعُ كَسراتٍ متوالية ، فلذلك
حَرَّكُوا بالفتْحِ ؛ لسُكونهِ وَسُكوُنِ الألفِ الأُولَى .

---

(١) سورة البقرة ١٢٠ .
(٢) سورة آل عمران ١ ، ٢ .

[باب التَّصْرِيفِ]

القَولُ فى التَّصْرِيفِ وَهْوَ يَشْتَمِلْ عَلَى زيادةٍ وَحَذْفٍ وَبَدَلْ

التَّصْرِيفُ فى الُّلغَةِ : مَصْدَرُ صَرَّفْتُ الشّىءَ ، إذَا جَعَلْتَهُ مُتنقلاً فى جِهَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ قَالَ اللّهُ تعالى : ﴿ وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ ﴾ (١) أَيْ : جَعْلُهَا مُتَنَقِّلَةً فى جِهَاتٍ مُخْتلفةٍ باختلافِ مَهَابِّها .

وأَمَّا فِي الاصْطِلاَحِ فَهُوَ: تَغْيِيرُ حُرُوفِ الكَلِمَةِ الأصُولِ إمَّا لإفَادَة مَعْنىً ، وَإمَّا لأمْرٍ (٢) يَرْجِعُ إلى اللّفْظِ.

فَيَدخُلُ فى هذَا التّعْرِيفِ : الزِّيَادَةُ ، والحذْفُ ، وَالبَدلُ ، والإدْغَامُ ، وَالتَّحرِيكُ لالتقَاءِ السَّاكِنَيْنِ ، وَالوَقْفُ ؛ لأنّ كُلَّ ذلك تَغْيِيرٌ .

وَقِيلَ فى تَعْرِيفِهِ (٣): هُوَ عِلْمٌ بِأُصولٍ يُعْرَفُ بِهَا أَحْوالُ أَبْنِيَةِ الكَلِمِ الّتي لَيْسَتْ بِإعْرَابٍ .

وَهذَا التَّعْرِيفُ أَشْمَلُ مِنْ غَيرِهِ ؛ لدخُولِ مَا تحرّكَ لالتقَاءِ السَّاكِنَين فيه ، وَالْوَقْفِ ، وَالإدْغَامِ ، وَغَيْرِ ذَلكَ ؛ فإنّ كُلَّ ذَلِكَ مِنَ " التَّصْرِيفِ " وَهُوَ حَالٌ مِنْ أَحْوَالِ الكَلِمِ الطَّارِئَةِ عليْهَا دُونَ الإعْرَابِ ، فَإنَّ عِلْمَهُ لَيْسَ مِنَ التَّصْرِيفِ ، فَلِذَلِكَ اسْتَثْنَاهُ مِنْهَا .

قولهُ " وَهْوَ/ يُشتَمِلْ" يعنى يَحْتَوِى عَلَى الأمُورِ الثَّلاثةِ الّتى ذَكَرهَا ، وَهِيَ ٢٣٢/ ب الزّيَادَةُ ، وَالحَذْفُ ، والْبَدَلُ ، قَالَ ابنُ السَّراج : " وَهُوَ خَمْسَةُ أَقْسَامٍ : الزّيَادةُ ،

---

(١) سورة البقرة ١٦٤.

(٢) فى الأصل " أو لأمر " .

(٣) القائل ابن الحاجب ينظر : متن شرح الشافية للرضى ١/ ١ .

والبَدَلُ ، وَالحَذْفُ ، وَالْحَرَكَةُ والسُّكُونُ ، وَالإِدْغَامُ " [(١)] ، وَهذه الخَمْسةُ تَنْدَرِجُ فِي الثَّلاثَةِ الَّتي ذَكَرَها [(٢)] ، لأنَّ الحَرَكةَ مِنْ قَبيلِ الزّيَادَةِ وَالسُّكُونَ مِنْ قَبيلِ الحَذْفِ ، فَدخَلاَ فِي قَوْلِهِ "زيادةٍ وَحذْفٍ " وَأَمَّا الإِدْغَامُ فَإمَّا أَن يكُونَ في المِثْلَينِ ، أَوْ فِي المتُقَارِبَيْنِ ، فَإِن كَانَ في المِثْلَين فَهُوَ مِنْ قَبيلِ الإسْكَانِ ، وَهُو حَذْفُ الحركَةِ ، وَإِنْ كانَ في المتُقَاربَينِ فَهُوَ مِنْ قَبِيلِ البَدَلِ ، وَلَيْسَ البَدَلُ هُنَا كالبدَلِ فِي الإعْرَابِ بلْ هُوَ : إقَامةُ حَرْفٍ مُقَامَ حَرْفٍ آخرَ في مَوْضِعِهِ بَعْدَ حَذْفِهِ .

وَخَرجَ (بِقَوْلِنَا)[(٣)] : " بَعْدَ حَذْفِهِ في مَوْضِعِهِ " العِوَضُ فَإِنّه يكُونُ فِي غَيرِ مَوْضعِ المعَوَّضِ منْهُ كَالهَمْزةِ في أَوَّلِ " ابْنٍ " عَوضٌ من لامِهِ .

وَقَوْلُنا : " بَعْدَ حَذْفِهِ " لِيَخْرُجَ مِنْهُ انْقلاَبُ حُرُوفِ اللّينِ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ كالْوَاوِ إِلَى الألِفِ ، وَالألِف إِلَى اليَاءِ ، وَغير ذَلكَ .

[الفَرْقُ بَيْنَ القَلْبِ والبَدَلِ]

وَالْفَرْقُ بَيْنَ القَلْبِ وَالْبَدلِ أَنَّ الْقَلْبَ لاَ يكُونُ إلاَّ فِى حُرُوفِ العلَّةِ لاَ غَيْرُ ، وَقيلَ : فَى الهَمْزةِ أَيضاً ، وأمّا الْبَدَلُ فيكُونُ فى حُرُوفِ العلّةِ وَغَيْرِهَا ، فَهُوَ أَعَمُّ مِنَ الْقَلْبِ .

أَمّا قَوْلُه " عَلَى زَيادةٍ " فإنَّ الزّائدَ لا يُعرفُ إلاّ بعْدَ معَرفة الأصْلِ ، وَقَدْ تَقدّمَ ذِكْرُ الأَبْنِيَةِ الْأُصُولِ من الأَسْمَاءِ وَالأفعالِ [(٤)] ، فَمَا خَرجَ عَن تِلْكَ الأَبنيَةِ فَفِيهِ زَائدٌ ، وَيُعبّرُ عَنِ الأصُولِ بالفَاءِ وَالعَينِ وَاللاَّمِ فى الثُّلاثيّ ،

(١) انظر الأصول فى النحو ٣/ ٢٣١ ، والموجز في النحو لابن السراج ١٤٤ .

(٢) فى (ف) " ذكرناها " .

(٣) فى النسختين " بقوله " .

(٤) انظر ٢/٣٢٣ فيما تقدم .

وَمَا زادَ عليه يُكَرَّرُ اللَّامُ مَرَّتَيْنِ فِي الرباعّي وَثَلَاثَةً في الْخُمَاسِيّ ، وإِنَّما قَابلُوا الحُرُوفَ (١) ٱلأُصُولَ بِالفَاءِ وَالْعَينِ وَاللَّامِ دُونَ غَيْرِهَا ؛ لأنَّ التّصْرِيفَ فى الأصْلِ للفِعْلِ فَجعلُوا حُرُوفَهُ ميزَانًا (لِماَ سِواهُ تَنْبِيهاً) (١) عَلَى أَنّ الأصْلَ فى ذَلكَ لِلْفِعْلِ . ويُوزَنُ الزَّائِدُ بِلَفْظِه مَا لَمْ يَكُن مِن تَاءِ الافْتِعَالِ نَحْوُ " ازْدَجَرَ ، فَوَزْنُهُ " افْتَعَلَ ، وَكَذَلِكَ إِذا كَانَ الزّائدُ بلَفْظِ الأصْلِ وكُرِّرَ للإلحَاقِ نَحْوُ " شَمْلَلَ " فَوَزْنُهُ " فَعْلَلَ " ، وكَذلِكَ الْعَينُ إِذَا [كُرِّرتْ](٢) نَحْوُ " عَلَّمَ " فَيُوزَنُ بلفْظ الأصْلِ لاَ بِلَفْظِهِ (٣) ، وكذلِكَ الْمُبدلُ مِنْ حَرْفٍ أَصْلِيّ فتقُولُ : وَزْنُ " عَصَا " " فَعَلٌ " تزنُه بلفْظِ الأصْلِ لاَ بِلَفْظِه (٤) .

وَيُعْرفُ الزّائدُ مِنَ ٱلأصْلِيّ بثلاَثِ طَرَائِقَ (٥) :

الأوْلى : أن يَلْزَم مِن ٱلحُكْمِ بأَصَالةِ الحَرْف إثْبَاتُ مَا لاَ نَظِيرَ لهُ فى كلامِهِم كَقَولِهِم فى اسْمِ عَلَمٍ رَجُلٍ : " حَسْنُونَ " فَلَوْ جَعَلُوا النُّونَ أَصْلاً مُكرَّراً لأدَّى إِلَى إِثْباتِ " فَعْلُولٍ " (٦) بفتْحِ الفَاءِ ، ولَمْ يَثْبُت فِي كَلَامِهم ذَلِكَ .

الطَّرِيقَةُ الثَّانِيَةُ : الاشْتِقَاقُ ، وَهُوَ أَقْوَاهَا ، وَمْعنَى الاشْتِقاقِ هُوَ تَغْيِيرُ لَفْظِ الأصْلِ لإِفَادَةِ مَعْنًى لَمْ يَكُنْ فِي ٱلأَصْلِ مَعَ الْمُشَارَكَةِ بَيْنَ الْمُشْتَقِّ وَالْمُشْتَقِّ

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) فى الأصل بياض بقدر كلمة ، ولم أجدها فى (ف) ، ولعلها كما أثبت .

(٣) أى : أن وزنه " فَعَّلَ " لا " فَعْلَمَ . " .

(٤) وذهب بعضهم إلى مقابلته بلفظه فيقول : وزنه " فعاً " .
انظر شرح ابن القواس ١٣١٤ .

(٥) فى (ف) " طرق " . وانظر هذه فى شرح الشافية ٢/ ٣٣٣ .

(٦) فى الأصل " فعللول " تحريف .

منْهُ فى اْلحُروفِ الأصلْيّةِ وَالمعْنَى الأصلْيّ ، فَالميمُ فى " موْعدٍ " زَائدةٌ؛ لأنَّه منَ "الوَعْدِ" ، وكَذلكَ الْوَاوُ فِي " جَهْوَرٍ " زَائدةٌ " ؛ لأنَّه من " الْجَهْرِ " وَهُوَ ارْتِفَاعُ الصّوْتِ ، قَالُوا : " صَوْتٌ جَهْورِيُّ " أَيْ : عَالٍ ، وَمِنْهُ " كَوْثَرٌ " منَ الكَثْرةِ .

وَالطّرِيقةُ الثَّالثةُ : كثرَةُ زِيَادَةِ الحُروفِ فى ذَلكَ المحلِّ ، فَيُحْملُ مَا لَمْ يُعْرَفِ اشتَقَاقُهُ عَلَى مَاعُرِفَ إِلْحَاقاً لِذَلكَ الْفَرْدِ بالأعمِّ الأغْلبِ مَالَمْ يَمْنَعْ منْهُ مَانِعٌ كَالهَمْزَةِ فِي " أَفْكَلٍ " ، وَهُوَ الرّعْدَةُ (١) ، حكَمُوا بِزِيَادتِهَا [لِكَثْرةِ زيادَتِها] (٢) أَوَّلاً.

وَاعْلَمْ أنَّ الْغَرَضَ بالزّيَادةِ أُمُورٌ .

أَحدُهَا : لإِفَادَةِ مَعْنًى كَحُرُوفِ المضَارعَةِ ، وَعَلاَمةِ التّثْنِيةِ /، وَالْجَمْعِ ، وَأَلِفِ ٢٣٣ / أ التَّكْسيرِ ، وَياءِ التَّصْغير ، وَأَلفِ " فَاعلٍ " .

الثَّاني : الزّيادةُ لِلْمَدّ كأَلفِ " رسَالةٍ "، وَياءِ " صَحيفةٍ "، وَالوَاوِ في "عَجُوزٍ".

الثّالثُ : زيادَةُ العِوَضِ كَالسّينِ فى " يُسْطِيعُ " ، وَالميم فى " اللَّهُمَّ " .

الرَّابعُ : الزّيادةُ للتَّكْثِيرِ كَالْمِيمِ فى " زُرْقُمٍ " ، وَالألفِ فى " قَبَعْثَرىً " .

الخامِسُ : الزّيادةُ لِبَيَانِ الحَرْفِ أَوِ الْحَرَكَةِ كالهَاءِ فى " يا غلامَاهُ ، وَياغُلاَمِيَهْ " .

السَّادسُ : الزّيادةُ لِلإلْحاَقِ كَالْواوِ فى " كَوْثَرٍ " .

وَأَمَّا " الحَذْفُ " فَقَدْ يَجِبُ كَالْحَذْفِ لالتقَاءِ السَّاكِنَينِ ، وَلأمُورٍ أُخَرَ تُذْكَرُ بَعْدُ .

وَأَمَّا " البَدَلُ " فَالْغَرَضُ بِهِ تَسْهِيلُ اللَّفْظِ .

---

(١) انظر سفر السعادة ١/ ٨٢ ، واللسان (فكل) .

(٢) سقط من الأصل .

[أحرف الزيادة]

*** وَأَحْرُفُ الزِّيَادَةِ الْمُنْحَصِرَةْ * أَوَيْتُ مِنْ سَهْلٍ هِجَاءُ الْعَشَرَةْ ***

هَذِهِ الْأَحْرُفُ الَّتِي تُزَادُ مِنْ غَيْرِ جِنْس مَا قَبْلَهَا ، أَيْ [1]: لَيْسَ بِتَكْرِيرِ اللَّامِ وَالعَيْنِ، وَقَدْ جَمَعَها فى قوله « آويتُ مِنْ سَهْلٍ »، وَجَمَعَهَا قَوْمٌ فِي قولك : « مَا سَأَلْتَ يَهُونُ» وَ« أَمَانٌ وَتَسْهِيلُ ».

قَالَ الشَّاعِرُ:

سَأَلْتُ الحُرُوفَ الزَّائِدَاتِ عَن اسْمِهَا فَقَالتْ وَلَمْ تَبْخَلْ : أَمَانٌ وتَسْهِيلُ [2]

وَلَيْسَ المرادُ بكَونِ هَذهِ الحروفِ زَوائِدَ أنَّها كَيْفَمَا وَقَعَتْ لاَ تكُونُ إلاّ زَائدةً، بَلْ إنْ وقعَ فى الكَلاَمِ زائدٌ فلا يكُونُ إلاَّ مِنْهَا، ألاَ تَرَى أنَّ قولَكَ : « سَهْلٌ ، ونَوْمٌ ، وَأَوَى، وَسَلاَ» لاَ زائدَ فيها وإنْ كَانَ تركيبُها مِنْ حُرُوفِ الزِّيادةِ.

وَالأَصْلُ مِنْ هَذه الحُرُوفِ العَشرةِ هِيَ حُروفُ المدِّ وَاللّينِ ؛ لسُكُونِها ولِينِهَا وعُذُوبةِ النُّطْقِ بِهَا حَتَّى قِيلَ : إنَّ النُّطْقَ بكلمةٍ لَيْسَ فِيهَا شيءٌ مِنْها[1] مُسْتَكْرَهٌ، وَلأنَّها لَمْ تَخْلُ كَلِمَةٌ مِنْهَا أَوْ مِنْ أَبْعَاضِهَا[3] ، وَهِيَ الحَركَاتُ ، وَالسَّبْعةُ البَاقِيَةُ لَهَا بِهَا شَبَهٌ، فالهَمْزَةُ تشبهُ الألفَ؛ لأنّها مِنْ مَخْرجِها،وَلِذلكَ تُحوّلُ إليَها وَتصوّرُ فى الخطِّ صَورتَها بأيِّ حَركَةٍ كانتْ إِذَا كَانَتْ أَوّلاً .

---

(١) سقط فى (ف) .

(٢) لم أعثر على قائل هذا البيت الذى جمع فيه صاحبه أحرف الزيادة .

قال الرضى فى شرح الشافية ٢/ ٣٣١ : " وقد جمع ابن خروف منها نيفاً وعشرين تركيباً محكياً وغير محكي ، قال : وأحسنها لفظاً ومعنىً قوله : " سألت الحروف الزائدات ... البيت " .

وانظر : المنصف ١/ ٩٨ ، والممتع ٢٠١ ، وابن يعيش ٩/ ١٤١ .

(٣) انظر الكتاب ٣١٨/٤، ٣٣٩

وَأمَّا النّونُ فَتُشْبِهُ الْوَاوَ ؛ لِقُربِ مَخْرَجِهَا مِنْهَا،وَلِذْلِكَ تُدْغَمُ فِيهَا نَحْوُ ﴿ مِن وَّاقٍ ﴾(١) وَفِيهَا غُنَّةٌ تُشْبِهُ المدَّ الَّذِي فِي الْوَاوِ .

وَالْهَاءُ تُشْبِهُ الألِفَ ، لِخَفَائِهَا ، وَالسِّينُ فِيهَا صَفِيرٌ ، وَهُوَ كَالْمَدِّ فِي حرُوُفِ الْمَدِّ ، وَالتَّاءُ مِن مَخْرَجِ السّينِ ، وَأَمَّا اللَّامُ فَتُشْبِهُ النُّونَ فِي انْبِسَاطِهَا وَتقْرُبُ مِن مَخْرجِهَا (٢) .

وَكُلُّ مَا كَانَ مِنْ هذه الحُروفِ أَقْوَى شبَهاً بِحُروفِ(٣) المدِّ كَانَ أَكْثرَ زِيادةً مِنْ غَيْرِه .

[زيادةُ الهمزَةِ]

* فَالْهَمْزُ نَحْوُ أفْكَلٍ وَأَوَّلِ * وَأَوْرَقٍ حُطَائِطٍ وَشَمْأَلِ *
* مَا لم يكن بِناؤُهُ كَأيْقَقِ * أَوْ بَانَ(٤) أصْلاً كَاشْتِقَاقِ أَوْلَقَ *

يُرِيدُ : فَزِيادةُ الهَمْزَةِ ، فَحَذفَ المضَافَ .

قولُه : " نحو أَفْكَلٍ وَأَوّلٍ " يُرِيدُ أنَّ الهَمْزَةَ إِذَا وقَعتْ أَوَّلاً وَبعْدَهَا ثلاثةُ أصُولٍ كَمَا مَثَّلَ فَهِيَ زائدةٌ؛ لِكَثْرةِ مَا عُلِمَ فِيهِ زِيادتُهَا بالاشْتِقَاقِ ، فَـ " أَفْكَلٌ " لاَ يُعْرَفُ لهُ اشْتِقَاقٌ ، إِذْ لَمْ يُسمَعْ أَنَّ العربَ اسْتَعْمَلَتْ مِنْهُ فِعْلاً ، وَالأَفْكَلُ :

---

(١) سورة الرعد ٣٤ .

(٢) لم يذكر النيلى " الميم " هنا ؛ لأنه يعدها كالهمزة كما سيأتى ، أما ابن القواس فقد ذكر مخرجها هنا فقال : " وأما الميم فلأنها من مخرج الواو ، وهو من الشفة ، ولأن فيه غنة تمتد إلى الخيشوم كالمد الذى فى حروف اللين " ينظر شرحه ١٣١٥ .

(٣) (ف) " لحروف " .

(٤) فى الأصل "كان" ، وهى رواية ، والمثبت من (ف) لأنها رواية أكثر الشروح التى بين يدي.

الرِّعْدَةُ، وَلَوْ سَمَّيْتَ به لَمْ تَصْرِفْهُ مَعْرِفَةً (١) ، وَكَــذَلِكَ " أَيْدَعُ " – وَهُوَ (اسْمُ طَائِرٍ ، وَقِيلَ : الزَّعْفَرَانُ ، وَقِيلَ)(٢) : دَمُ الأَخَوَيْنِ(٣) – لَمْ يُعْرَفْ لهُ اشْتِقَاقٌ .

وَقَوْلُنا : إِذَا وَقَعَتِ الهمْزَةُ أَوَّلاً " احْتِرَازٌ من وقُوعِهَا غيرَ أَوَّلٍ ؛ فإِنَّها إِذا ٢٣٣ / ب وَقَعَتْ أَوَّلاً حُكِمَ بزيادتِهَا مَا لمْ يمنَعْ مانعٌ ، وإِذا وَقَعَتْ غَيرَ أَوَّلٍ حُكِمَ بأَصالتِها حَتَّى يقُومَ دَليلٌ على زيادتِهَا كَـ " إِمَّعَةٍ ، وإِمَّرَةٍ(٤) " ، قَالَ أَميرُ المؤْمِنينَ(٥) ـ عَلَيهِ السّلامُ ـ : " الإِمَّعَةُ الَّذِى يقُولُ : مَنْ يَذْهَبُ حَتَّى أَذْهَبَ مَعَهُ ؟ قَالَ الشَّاعِرُ:

مَعِي صَاحِبٌ غَيْرُ هِلْوَاعَةٍ وَلاَ إِمَّعِيُّ الْهَوَى مُودَنُ(٦)

المُودَنُ : القَصِيرُ ، فَوَزْنُ " إِمَّعَةٍ " " فِعَّلَةٌ " وَهُوَ صِفَةٌ ، وَلَيْسَ فِي الصِّفَاتِ " إِفْعَلَةٌ " بِكسْرِ الهمْزَةِ ، وَفِيهاَ " فِعَّلَةٌ "(٧) ، كَما أَنَّ الهَمْزَةَ فى " إِمَّرَةٍ " أَصْلٌ ؛ لأَنَّه الَّذِى يَأْتَمِرُ لكُلِّ وَاحِدٍ(٨) فَهُوَ مَأْخُوذٌ من الأَمْرِ .

---

١) انظر الصحاح واللسان فى " فكل " .

(٢) سقط فى (ف) .

(٣) انظر المنصف ٣/ ١٦ .

(٤) فى النسختين " واى مرة " تحريف .

(٥) هو على بن أبى طالب رضى الله عنه كما فى المنصف ٣/ ١٨ .

(٦) أنشد هذا البيت ابن الأعرابى ولم ينسبه
ينظر المنصف ٣/ ١٩ ، واللسان فى (ودن) .

(٧) وذلك نحو قولهم للقصير : زِنَّمَةٌ . انظر سفر السعادة ١ / ٩٠، وشرح الكافية الشافية ٤ / ٢٠٦٣ .

(٨) قال السخاوى فى سفر السعادة ١/ ٩١ : " هو الضعيف الذى يأتمر لكل من يأمره ، .. ، والإمرة أيضاً الأنثى من ولد الضأن "
وانظر اللسان فى (أمر) .

فإن قيلَ : فَإمّعةٌ مشتقٌ منْ " مَعَ " ؛ لأنَّه الذى يكُون مَعَ كُلّ وَاحد .

قيلَ : إنَّ " مَعَ " اسمٌ جَامدٌ لاَ يُشْتَقّ منْهُ وخُصُوصاً عنْدَ مَن يَرَى أنَّها حَرْفٌ ، لَكنْ قُرْبُ اللَّفْظِ [من اللَّفْظِ] وَالمعْنَى منَ الْمَعْنَى لايدُلُّ علَى الاشْتِقَاقِ ، وكَذَلِكَ " سَبْطٌ ، وَسِبَطْرٌ " بمعنًى وَاحِدٍ[1] ولا يُحكَمُ بزيادَةِ الرّاءِ مَعَ تقاربِ اللَّفْظَيْنِ ، وكَذَلكَ " دَمِثٌ ، وَدِمَثْرٌ "[2] .

وَقَولُنَا : " إذَا وَقَعَ بعْدَهَا ثلاثةُ أَحرُفٍ أصُول " ليخرُجَ ما بَعْدَه ثلاثةُ أَحْرُفٍ لَيْسَتْ كُلُّهَا أُصُولاً[3] مثْلُ " إزَارٍ " فالهَمْزةُ أَصْلٌ وَالألفُ زائدةٌ ، فلو حُكِمَ بزيادةِ الهمْزَة لَنَقصَ الاسمُ عن الأصُول ، وَسَواء كانت[4] الثلاثةُ الأحرُفِ الأصُول متواليةً أَوْ تَخلَّلَ بينَهُم زَائدٌ نحو " أُسْلُوبٍ "[5] من " السَّلْبِ " ، وَكَذلِكَ " إصْلِيتٌ "[6] ، وكَذَلكَ إذَا وَقَعَ بعْدَهَا أَرْبعَةُ أَحْرفٍ أُصُولٌ كَإصْطَبْلٍ حُكِمَ بأَصَالتِهَا ؛ لِأنَّ الزّائدَ لاَ يلْحَقُ ذَوَات الأربَعة مِنْ أَوّلِهَا إلاَّ فى الصّفاتِ الجَارية علَى أَفْعَالِها كَمُدَحْرِجٍ ، فَأَمَّا قَولُهم : " يَوْمٌ أَرْوَنَانٌ " - أَي : شَدِيدُ الحَرِّ - فَمِنَ " الرّوْنِ " وَهُوَ : الشّدَّةُ ، قَالَ الشاعرُ :

فَظَلَّ لِنسْوَةِ النُّعْمَانِ مِنَّا　　　عَلَى سَفَوانَ يَومٌ أَرْوَنَانِي[7]

---

(١) السبط : الطويل ، ومثله " سبطر " المنصف ٣/٤ .

(٢) مكان دمث ودمثر : لين سهل .

(٣) فى (ف) " أصول " .

(٤) (ف) " كان " .

(٥) الأسلوب : الطريق ، والفن أيضاً .

سفر السعادة ١/ ٦١ ، واللسان (سلب) .

(٦) يقال : سيف إصليت ، أى : صقيل .

(٧) البيت للنابغة الجعدى ، برواية " وظل " ، ينظر ديوانه ١٦٣ ، والكتاب ٢٤٨/٤ ، والمنصف ١٧٩/٢ .

وسفوان : ماء على قدر مرحلة من باب المربد بالبصرة .

وَٱلْقَوافِي مَجْرُورَةٌ ، وَ " أَرْوَنَانٌ " نَعْتُ " يومٍ " يُرِيدُ " أَرْوَنَانِيٌّ " فحَذَفَ إحْدَى اليَاءَيْنِ[١] .

وَأَمَّا " أَوَّلُ " فَوَزْنُهُ ـ عند البصريِّينَ ـ "أَفْعَلُ " ، فَفَاؤُهُ وَعَيْنُه وَاوٌ ، وَهُوَ أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ ؛ لقولهم فى تَأْنِيثِهِ : " الأُولَى " ، وَلأَنَّها تُصْحَبُها " مِنْ " قالُوا : "هَذَا أَوَّلُ مِنْ هَذَا " قَالَ الراجزُ :

أَوْ هُزِلَتْ من جَدْبِ عَامٍ أَوَّلاَ[٢]

فَلَمْ يَصْرِفْهُ للوصْفِ ووَزْن الفِعْلِ ، ولاَ سَبِيلَ إلى إثْبَات مَنْعِ الصَّرفِ إلاَّ بِوَزْنِ الفِعْلِ ، ولاَ سبِيلَ إلى وَزْنِ الفعْلِ إلاَّ بزِيَادةِ الهمْزَةِ ، وَالتَّقديرُ " أَوَّلُ مِنْ هَذَا العَامِ " فَـ " مِنْ " بعدَهُ مقدّرةٌ مُرادَةٌ ، ولا يَجُوزُ أن يكُونَ " فَوْعَلاً " (وَلاَ "فَعَّلاً")[٣] ؛ لأنَّ هَذَيْنِ البِنَاءَيْنِ ليسَا للتَّفْضِيلِ [٤] . وَقَالَ الكُوفيُّونَ : أَصْلُهُ "أَأْوَلُ"[٥] بِوَزْنِ " فَعْوَلٍ " فَأَبدَلُوا الهَمْزَةَ الثَّانِيَةَ وَاواً وأَدْغمُوهَا فى ٱلوَاوِ[٦]

---

(١) انظر : المنصف ٢/ ١٧٩ ، والصحاح واللسان فى (رون) .

(٢) لم يعرف قائل هذا الرجز ، وقبله :

يا ليتها كانت لأهلى إبلا

انظر الكتاب ٣/ ٢٨٩ ، والنكت فى تفسير كتاب سيبويه ٨٦٢ ، وابن يعيش ٦/ ٣٤ ، ٩٧ ، واللسان (وأل) .

(٣) سقط فى (ف) .

(٤) انظر الكتاب ٣/ ٢٨٨ ، والمقتضب ٣/ ٣٤٠ ، والمنصف ٢/ ٢٠١ ، وسفر السعادة ١/ ١١٩ ، وشرح الكافية ٢/ ٢١٨ ، وشرح الشافية ٢/ ٣٤٠ .

(٥) فى (ف) " أول " تحريف ، وانظر المنصف ٢/ ٢٠٢ ، ٢٠٤ .

(٦) فى (ف) " الفاء " تحريف .

الزَّائدَةِ بَعدَها ، وقَالُوا أَيضًا : أَصلُه " أَوْ أَلُ " بوزْنِ " فَوْعَلٍ " فأبدَلُوا الهَمْزَةَ التى بعد الواوِ [وَاوًا] ثُمَّ أَدْغمُوا فيهَا الواوَ الأولى[1] .

وَالْقَولُ الأَوَّلُ فَاسِدٌ ؛ لأنَّ حُكْمَ الهمزَةِ السَّاكنةِ الواقعةِ بعد هَمزةٍ مفتوحةٍ أَن تُقلَبَ أَلِفاً كمَا فى " آدَمَ " .

وَالقولُ الثاني أَيضاً فَاسِدٌ ؛ لأنَّ حُكمَ الهمزةِ المفتُوحةِ إذا خفّفت أنَ تُلقى حركتُهَا على السَّاكن قَبلهَا لاَ أَن تُبدَلَ وَاواً .

فَإِن قِيلَ : فَالإمَّعَةُ[2] إِنَّما فَرُّوا من زيادَةِ الهَمْزةِ فيهِ مَعَ صَحّةِ الاشْتِقَاقِ مِن لَفْظِ " مَعَ " ؛ لأنَّ فاءَهُ وَعيْنَهُ من مَوضعٍ وَاحدٍ ، وَ " أَوَّلُ " كَذلِكَ ، فهَلاَّ كَانَ [مِثْلَ][3] إمَّعَةٍ؟

قُلتُ : قَدْ دَلَّ الدّليلُ على زيادَةِ هَمزَةِ " أَوّل " بِمَا ذَكرنَا ، ثمّ ما ذكرُوه من إِبْدالِ الهمزَةِ لَمْ يُعْهَدْ ، وَالتَّكْرِيرُ مَعْهُودٌ ـ وَإِنْ قَلَّ ـ مِثْلُ " كَوْكَبٍ ، وَدَدنٍ "[4].

وأمّا " أَوْرَقُ " فَمِنَ " الوُرْقَةِ " وَهُوَ لَوْنٌ[5] فيهِ غُبْرَةٌ ، فَالهمزةُ زَائدةٌ . ٢٣٤/أ

(وَأَمَّا " حُطَائِطُ " فَوزْنُهُ " فُعَائِلُ " هُمْزَتهُ زَائدةٌ)[6] دَلَّ عَلَيْهَا الاشتِقَاقُ؛

---

(١) قال ابن جنى فى المنصف ٢/ ٢٠٢ : " وحكى ثعلب عن الفراء أن " أول " يجوز أن يكون من " وألتُ" ويجوز أن يكون من " ألت " ، فإذا كان من " وألت " فهو فى الأصل : " أَوْأَل " ، وإذا كان من " ألت " فهو فى الأصل : " أأْوَلُ " . والقياس يحظر أن يجوز فيه شئ من هذين المذهبين .. "

(٢) فى (ف) « فإن إمعة»

(٣) سقط من الأصل.

(٤) الددن – بالتحريك – اللهو واللعب .

(٥) (ف) " كون " تحريف .

(٦) سقط فى (ف) .

لأنَّ الحُطائطَ : الشَّيْءُ الصَّغِيرِ ، فَهُوَ من الحَطِّ؛ لأنَّه مَحْطُوطٌ عَمَّا عَظُمَ وَزَادَ عَلَيْهِ(١) .

وَأَمَّا " شَمْأَلٌ " فالهَمْزَةُ (فيهِ زَائدةٌ)(٢) ؛ لسقُوطِهَا فى قَولِكَ " شَمَلتِ الرِّيحُ "(٣) .

قولُهُ :

ما لم يكن بناؤُهُ كَأَيْقَقِ

يُرِيدُ مَا اجْتَمعَ فيه مِثْلاَنِ ، وَلمْ يُدْغَمْ أَحدُهُما فى الثَّاني ، ومِثْلُ " أَيْقَقٍ " " أَكْلَلٌ " ، فَإنّ " أَيْقَقًا " وَزنُهُ " فَعْلَلٌ " وقَدْ تَكَرّرتْ لامُهُ ، ولَمْ تُدغمْ ، فَهَمزتُهُ أَصْلٌ ، إذْ لَوْ كَانتْ زَائدةً لقالُوا " أَيَقٌّ ، وأَكَلٌّ " بالإدْغَامِ كمَا يقُولُون : " هذَا أَكَلُّ منْ هَذَا " فالهَمْزةُ فى " أَكَلّ " زَائدةٌ ؛ لأنّه منَ " الكَلاَل " وهُوَ التَّعَبُ ، وَالهمْزَةُ فى " أَكْلَلٍ " أَصْلٌ ؛ للإظْهَارِ(٤) فى المِثْلَين ، وكَذَلِكَ " أَيْقَقٌ " ، ولَوْ كانتْ هَمْزَتُهُ زائدةً لَقِيلَ : " أَيَقٌّ " بإدغَامِ القَافِ الأُولى فى الثَّانيةِ .

قَوْلُهُ :

أَوْ بَانَ(٥) أَصْلاً كاشتقَاقِ أَوْلَقِ

أَمَّا " أَوْلَقٌ " فَتحْتَمِلُ هَمْزتُهُ الزّيَادةَ وَالأصَالَةَ ، وَالأَوْلَقُ : الجُنُونُ(٦) ، قَالَ الشَّاعِرُ :

لَعَمْرِي بي(٧) من حُبِّ أَسْماء أَوْلَقٌ (٨)

---

(١) انظر الكتاب ٤/ ٣٢٥ ، وتفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية ٥٣ .

(٢) سقط فى (ف) .

(٣) شملت الريح : هبت شمالاً ، وانظر الكتاب ٤/ ٣٢٦ .

(٤) فى الأصل " الإظهار " تحريف .

(٥) فى الأصل " أو كان " ، وقد سبق الحديث عنه عند النظم في ٢ / ٥٥٨ .

(٦) فى (ف) " المجنون " تحريف ، وانظر الكتاب ٤/ ٣٠٨ ، وشرح الشافية ٢/ ٢٤٣ ، وسفر السعادة ١/ ٩٤ ، وابن يعيش ٩/ ١٤٥ .

(٧) سقط من (ف) .

(٨) لم أقف على قائله ولا تتمته . وهو فى الشرح المجهول ، واللسان (ولق) غير منسوب .

أَىْ : جُنُونٌ ، وَلِتجْوِيزِ الأَمْرِينِ قَالَ:" أَوْ بَانَ أَصْلاً[١] كاشْتِقَاقِ أَوْلَقِ "

وَمعْنَى بيَانِ كَونهَا أَصْلاً ثبُوتُها فَاءً فى (مَفعُولٍ) فى قولهم : " رَجُلٌ مَأْلُوقٌ "[٢] ، فالهَمْزَةُ فاءٌ ، وَالواوُ هِىَ الزّائِدَةُ ، فلو سمّيتَ بهِ علَى هَذا لَصَرفتَهُ لأنّ وَزنَهُ " فَوْعَلٌ " ، وإن أَخذْتَهُ من قولهم :" وَلَقَ يَلِقُ " إذَا أَسْرَعَ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

جَاءَتْ بِهِ عَنْسٌ مِنَ الشَّامِ تَلِقْ[٣]

أَىْ : تَسْرِعُ ، فتكُونُ فَاؤُهُ وَاوًا ، ووَزْنُهُ " أَفْعَلُ " ، فلوْ سمّيتَ بهِ عَلَى هَذَا لمْ تصرِفْهُ ـ لِلتَّعْرِيفِ ووَزْنِ الفعْلِ ، وَقيلَ : أَصْلُهُ " وَوْلَقٌ " بوَاوَينِ فَهُوَ " فَوْعَلٌ " من " وَلِقَ " فَهمُزَتِ الْوَاوُ الأُولَى هَرَباً من تَوالِى الواويْن كَمَا فى " أَوَاصِلٍ " .

وَالصَّحِيحُ هُو الأَوَّلُ ؛ لظُهُورِ الهَمْزِ[٤] فى اسْمِ المفعُولِ ، وَهُوَ قَوْلُهم " مَأْلُوقٌ " ، وَلَوْ كَانَتْ فاؤُهُ واواً لقَالُوا : " مَوْلُوقٌ " كَمَوْعُودٍ .

[زيادة الألف]

وَالألِفُ السّاكِنُ نحو فاعِلِ	وفى الفِعَالِ زِيدَ والفَواعِلِ
وزِيدَ للتَّأْنِيثِ أمّا أرْطَـى	فَزِيدَ إلحَاقاً كذَا حَبَنْطَى

---

(٦) فى الأصل " أو كان " .

(٢) فى النسختين " ما أوق " تحريف .

(٣) نسب هذا الرجز إلى القلاخ بن حزن يهجو جليداً الكلابى ، ونسب فى اللسان " ولق " إلى الشماخ، ورجح محقق ديوان الشماخ أن البيت للقلاخ ، ينظر ديوان الشماخ ٤٥٢ - ٤٥٣ مع الهامش ، وتهذيب الألفاظ ٢٩٩ ، والخصائص ١/ ٩ ، ٣/ ٢٩١ ، والمخصص ٣/ ٤٥ ، ٧/ ١٠٩ ، وما ينصرف للزجاج ١٥ ، وبصائر ذوى التمييز ٥/ ٢٨٠ ، وسفر السعادة ١/ ٩٥ .

(٤) فى (ف) " الهمزة "

قـولـه " السَّـاكنُ " صـفـةُ توكيـدٍ ؛ لأنَّ الألفَ لاتكُونُ إلاّ سـاكنةً فـهُوَ مـثلُ قولهم : أَمْسِ الدَّابرُ ، وَيَحْتَمِلُ أن يكُونَ أَتَى بقوله " السَّاكن " تَنْبِيهًا عَلى عِلّةِ امتَناعِ زيادَةِ الألف أَوّلاً ، لتـعذّر الابتـداءِ بالسّـاكن(1) ، وَإِذَا امْـتَنَعَ زيادتُهَـا أوّلاً(2) فمتَى وقَعَتْ غَيْرَ أَوَّلٍ ومَعَهَا ثَـلاثةُ أَحْرُفٍ أُصُولٌ ، فهِيَ زائِدةٌ .

وَقَدْ زِيدَتْ بعدَ الفَاءِ نحو " فَاعِلٍ " كَـ " ضَارِبٍ " وَفَاعَلَ كَـ " ضَارَبَ " من أَبنيَةِ المُفَاعَلَةِ ، وكَقَولِه " الفواعِل " كَضَوارِبَ " [وَ](3) بَعْدَ العَينِ كقولــه : " وَفِي الفِعَالِ " نحْوُ " كِتَابٍ ، وَحِمَارٍ ، وَطِلابٍ " ، وَبعدَ الَّلاَمِ نحو " سِرْدَاحٍ "(4)، فَوزْنُهُ " فِعْلاَلٌ " ، فَالألفُ فيهِ زائدةٌ للمدِّ بعدَ الـلاّمِ الأولى .

قولـهُ " وَزِيدَ – للتَّـأنِيثِ " بيَانٌ لِزيادتِهَا بَعْدَ اللاَّم نَحْوُ " حُبْلَى " .

قولـهُ " أمَّا – أَرْطًى فَـزِيدَ إِلْحَاقًا " بيَانٌ أنَّ الألِفَ (لاَ تُزَادُ للإلحَاقِ إلاَّ أَخيرًا)(5) وَالدّليلُ على أَنهَّا للإلحَاقِ(6) قولُهُم : " أَديمٌ مَأْرُوطٌ " إِذَا دُبِغَ بالأَرْطى، وَهُو شَجَرٌ ، فَوَزْنُهُ " مَفْعُولٌ " وَالهمْزَةُ فـاءٌ ، وَلذلكَ قَالُوا : أَرْطَاةٌ ، فَلَوْ أَنَّ الأَلِفَ فِى " أَرْطًى " لِلتَّـأنيثِ لَمْ يَجْمَعُوا فِيهَا بَيْنَ حَرفَىْ تَأْنِيثٍ . 234/ب

وَمَن قَالَ : " أَدِيمٌ مَرْطِيٌّ " جَعَلَ الألِفَ أَصْلاً وَالْهَمْزَةَ زَائِدَةً (7) .

(1) انظر سر الصناعة 2/ 687 .

(2) فى الأصل " أول " .

(3) سقط الواو من الأصل .

(4) السرداح : الناقة الطويلة .

(5) فى (ف) تزاد للإلحاق أخيراً " .

(6) أى للإلحاق بجعفر ، انظر المنصف 1/ 36 ، وسفر السعادة 1/ 49 .

(7) حكى هذا أبو الحسن الأخفش عن العرب ، وعليه ينبغى أن يكون " أرطى " أفعلاً ، تنون : انظر المنصف 1/ 37 ، وسر الصناعة 2/ 691 .

وَأَمَّا " حَبَنْطَى " فمثالٌ لزيادتِهَا خَامسةً لِلْإلحَاقِ بِـ " سَفَرْجَلٍ " ، وَالحَبَنْطَى : المنتَفِخُ البطْنِ[1] ، فَالنُّونُ وَالألِفُ زَائِدتَانِ ، وَهِيَ فى " حُبَارَى " خَامسةٌ للتَّأنيثِ لاَ غَيْرُ [2] .

وَتزَادُ سادِسَةً [3] للتّكْثيرِ نَحْوُ " قَبَعْثَرىً " لِلْعَظيمِ الْخَلْقِ ، ولَيْسَتْ للتَّأنيثِ لانْصِرَافِ الكَلِمَةِ ، وَلَيْسَتْ [4] لْلِإلحَاق لِعَدمِ أَصْلٍ عَلَى هَذه العِدَّةِ يُلْحَقُ بهِ ، فَتعيَّنَ أنَّها زائدةٌ للتَّكْثيرِ[5] ، وكَذَا « كُمّثْرَى ، وَسُمَّانَى »[6] . وَقَدْ جَاءَتْ سَادِسَةً للتَّأنيثِ كَمَكْوَرَّى[7].

وَسَابِعاً للتَّأنيثِ كَبَرْدَرَايَا[8] ، لِمَوْضِعٍ مُعَيَّنٍ .

---

(١) وقيل : هو الممتلئ غضباً أو بطنة ، وقيل : هو القصير البطين ، ووزنه " فعنلى " . ينظر : الصحاح ، واللسان فى (حبط) ، وسفر السعادة ١/ ٢١٨ .

(٢) انظر سر الصناعة ٣/ ٦٩٣ ، و فى الصحاح ٢/ ٦٢١ (حبر) « وألفه ليست للتأنيث ولا للإلحاق ، وإنما بنى الاسم لها فصارت كأنها من نفس الكلمة ، لا تنصرف فى معرفة ولا فى نكرة ، أى : لا تنون » والصواب أن ألفها للتأنيث كما ذكر الشارح .

(٣) فى الأصل " بسادسة " تحريف .

(٤) فى الأصل " وليس " .

(٥) انظر سر الصناعة ٢/ ٦٩٤ .

(٦) السمانى : طائر ، قال الجوهرى : " ولا يقال : سُمَّانَى بالتشديد .. الواحدة سُمَانَاة ، والجمع سُمَانَيات " الصحاح " سمن " .

(٧) المكورى : عيب فى الدواب ، وقيل : العظيم روثة الأنف من الرجال . انظر شرح أمثلة سيبويه للجواليقي ١٦١ ، واللسان (كور) .

(٨) بَرْدَرايا : بفتح الدال والراء ، وبين الألفين ياء : موضع ، قال ياقوت : " أظنه بالنهروان من أعمال بغداد" ، معجم البلدان ١/ ٣٧٧ .

[زيادة الواو]

وَالْوَاوُ زِيدَ[1] ثانيًا كَجَوْهَرِ وَكَوْثَرٍ وَثَالِثًا كَجَهْوَرِ
وَزِيدَ رَابِعًا كمثلِ تَرْقُوَهْ وَخَامِسًا مثالُه قَلَنْسُوَهْ

احترزَ بقوله " ثانياً " عن زيادتها أَوَّلاً[2] ،وإنمّا لم تزد أوّلاً[2] ؛لأنهّا لو زيدت أَوّلاً[2] في اسْمٍ لَضُمَّت ضَمّاً لاَزِماً في التّصغيرِ فتقلبُ هَمزةً فلم يُدْرَ ما الزَّائِدُ ؟ هَلْ هُوَ الهمزةُ أَمِ الواوُ؟ بلْ يترجّحُ جَانبُ الهمزَةِ ؛ لكثْرة زيادَتِها أوّلاً، وكَمَا أنّ الأسماءَ معرّضةٌ للتّصْغيرِ ـ فَالأَفْعَالُ مُعَرّضةٌ للبناءِ للمفعُولِ ، فتقلبُ هَمْزةً كمَا في ﴿ وُقّتَتْ ﴾[3] وَ ﴿ أُقّتَتْ ﴾ ، وكَمَا في " وُرَيْدَةٍ [4] ، وَ " أُرَيْدَةٍ " في الأسْمَاءِ ، فلمّا كانت زِيادتُها أَوّلاً يلزمُ منها القلْبُ وَاللّبسُ رُفِضَ ذَلِكَ .

وَمَتَى وَقَعَتْ غيرَ أوّلٍ ومعَها ثلاثةُ أحرُفٍ أُصُولٌ[5] ، حُكِمَ بزيادتِها مَا لَمْ تَكُنِ الكَلِمَةُ مُضَاعَفَةً ، نحْوُ : " وَسْوَسَةٍ " .

أمّا قولُه " كَجَوهرٍ ، وكَوْثَرٍ " فمِثالٌ لزيادتها ثانيًا ، وهِيَ زائدةٌ في المثالَيْنِ[5] لِلإِلحَاقِ بِ " جَعْفَرٍ " ، ويُؤيّدُ ذلك الاشتقَاقُ فإنّ " الجَوْهَرَ " مُشْتَقٌّ من " الجَهَارَةِ " وَهِيَ[6]: الجَمالُ،سُمّيَ بذلك لحُسْنِه ، فَعَدَمُ الوَاوِ في " الجهارةِ " دليلٌ عَلَى زَيادتها في " جَوْهرٍ " ، وَأَمّا " كَوْثَرٌ " فَهُوَ مُشْتَقٌّ مِنَ الكَثْرَةِ .

---

(١) في الأصل " زيدت " .

(٢) في الأصل " أول " .

(٣) سورة المرسلات ١١ .

(٤) وردية : تصغير وردة .

(٥) في الأصل مطموس بسبب الرطوبة .

(٦) في (ف) " وهو " .

وَأَمَّا قولُه " جَهْوَرٌ " فَمثالٌ لزيَادتها ثَالثةً ، وَهُوَ مُشْتَقٌّ من " الجَهْرِ " وَهُوَ الإظْهارُ ، فَعَدَمُ الواو فيه دليلٌ عَلَى زيادتها فى " جَهْوَرٍ " يُقالُ : صَوْتٌ جَهْوَرِيٌّ " أيْ : عَالٍ مُرتَفِعٌ .

وَقَدْ زِيدَتْ ثَالثةً للمدِّ نحو " عَجوزٍ " ، وَلِلْجمْعِ نحو " طُلُولٍ " .

وَأَمّا قَولُه " تَرْقُوَةْ " فمثالٌ لزيادتها رابعةً ، وَوَزْنُها " فَعْلُوَةٌ "[1] ، وَهُوَ العَظْمُ الَّذى يَصِلُ بينَ ثُغْرَةِ النَّحْرِ وَالعَاتقِ من الجَانِبَيْنِ[2] ، وَيدلُّ عَلَى زِيادَةِ الْوَاوِ فى " تَرْقُوَةٍ " أَمْرانِ :

أَحدُهُما : أَنّ جَعْلَها أَصْلاً يؤدّي إلى أن يكُونَ وَزْنُهَا : " فَعْلُلَةً " بضم اللاَّمِ الأوُلى ، وَلاَ نظيرَ لهُ فى ٱلأَبْنِيَةِ الأصُولِ .

وَالثَّاني : أن يكُونَ مَعَها ثلاثةُ أُصُولٍ .

وَأَمَّا مثلُ " زُنْبُورٍ " فَهِيَ زَائدُة للمدِّ ، وأَمَّا " بَلَهْوَقُ "[3] فهِيَ فيهِ للإلحَاقِ بَسفَرْجَلٍ .

وَأَمَّا " قَلَنْسُوَةُ " فمثالٌ لزيادتهَا خَامِسَةً لقولهم : قَلْنَسُوهُ فَتَقَلْنَسَ ؛ وَلأَنَّ النُّونَ فيهَا زَائِدَةٌ (فَبقِيَ الْوَاوُ)[4] وَمَعَهَا ثلاثةُ أُصُولٍ ، فَوَجَبَ الحكْمُ بزيادتِهَا ، وَإِذَا فَتَحْتَ القَافَ ضَمَمْتَ السِّينَ ، وَإِذَا ضَمَمْتَ القَافَ كَسَرْتَ السّينَ فصَارَت الواوُ يَاءً[5] ، وكَذلِكَ الْواوُ فِي " قَمَحْدُوَةٍ "[6] زَائِدةٌ ، وَوَزْنُها " فَعَلُّوَةٌ "[7].

(١) فى النسختين : " فَعْوُلَة " تحريف ، صوابه من الكتاب ٤ / ٢٧٥ .

(٢) انظر شرح أمثلة سيبويه ٦١ ، وشرح أبنية سيبويه ٥٤ ،والمنصف ٣ / ٧٠ ،وسفر السعادة ١ / ١٨٥ .

(٣) البَلَهْوَق : الحسن المضئ ، شرح أبنية سيبويه لابن الدهان ٤٩ ، وشرح أمثلة سيبويه للجواليقى ٥٢.

(٤) سقط من (ف)

(٥) فتقول : " قُلنسِية " .

(٦) القمحدوة : فأس الرأس المشرفة على النقرة . عن المنصف ٣ / ٦٩ .

(٧) قال سيبويه ٤/ ٢٩٢ : " وهو قليل فى الكلام " .

وَزِيدتْ خَامِسةً للمدّ نحوُ " عَضْرَفُوطٍ " لِلْعَظِيم من العظاءِ[1] .

[زيادة الياء]

* وَاليـاءُ زِيـدَ أوَّلاً كَيَعْمَلِ * وَثَانِـيًا كَزَيْنَبٍ وَجَيْئَـلِ * ٢٣٥/أ

* وَثَالِثًا مِثْلَ قَضِيبٍ اَطَّرَدْ * وَخامِسًا كَمَنْجَنِيقٍ قَدْ وَرَدْ *

إِذَا صَاحَبَتِ اليَاءُ ثلاثةً[2] مِنَ الأُصُولِ حُكِمَ بزيَادتِهَا أَيْنَ[3] وَقَعَتْ .

أَمَّـا " يَعْمَلُ " فَوَزْنُهُ " يَفْعَلُ " وَهُوَ مِثَـالٌ لِزيادَتِهَا أَوَّلاً [4] دَلّ عَلَـى ذَلِكَ الاشتِقَاقُ ، وَاليَعْمَلُ : البَعِيرُ القَوِيُّ عَلَى العَمَلِ[5] .

أَمَّا " يَأْجَجُ " ـ اسْمُ مَوْضِعٍ ـ [6] فَيَاؤُهُ أَصْلٌ لظهُورِ الْمِثْلَينِ كَمَا مرَّ في "أَيْقَقٍ ، وَأَكْلَلٍ "[7] ، وَوَزْنُهُ " فَعْلَلٌ " .

وَأَمَّا " يَسْتَعُورُ "[8] – اسـمُ بَلَدٍ –[9] فـاليـاءُ فـيـهِ أَصْـلٌ وَالْوَاوُ هِيَ الزَّائِدَةُ ، " وَوَزْنُه " فَعْلَلُولٌ"[10] كَعَضْرَفُوطٍ ، فَقَدْ صَارَ مَعَ اليَاءِ أَرْبعةُ أَحْرُفٍ

---

(١) وقيل : الذكر من العظاء ، انظر تفسير غريب ما فى كتاب سيبويه من الأبنية لأبى حاتم ٤٠ ، وشرح أمثلة سيبويه ١٤٠ .

(٢) فى (ف) " ثلاثة " مكررة .

(٣) فى (ف) " أن " وانظر زيادة الياء فى الأصول فى النحو ٣/ ٢٣٤ .

(٤) فى الأصل " أول " .

(٥) انظر شرح أبنية سيبويه ، وشرح أمثلة سيبويه ١٧٥ ، وسفر السعادة ١/ ٥٢٦ .

(٦) قال عنه الجواليقى فى شرح أمثلة سيبويه ١٧٦ : " موضع فى طريق مكة عند التنعيم حيث يجئ المعتمرون " ، وانظر معجم البلدان ٥/ ٤٣٢ .

(٧) انظر ٢ / ٥٦٣ .

(٨) فى النسختين " يسعود " تحريف .

(٩) انظر معجم البلدان ٥/٤٣٦ ، وقيل فيه غير ذلك ، راجع شرح أمثلة سيبويه ١٧٦ ، والمنصف ٣ /٢٣

(١٠) فى النسختين " فعلول " تحريف .

كُلُّها أُصُولٌ فَوجَبَ القَوْلُ بِأَصالتِهَا ؛ لأنَّ الزيادَة لاَ تلْحقُ أوّل ذَواتِ الأربعةِ من الأسْماءِ إلاَّ فى الصّفاتِ الجَاريةِ علَى أَفْعالِهاَ .

كَمُدَحْرِجٍ ، ولاَ يجُوزُ أن تكونَ الثّلاثةُ الأول بأَجْمعِهَا زَوائِدُ ؛ لأنَّ الْواوَ قَدْ تبَيّنتْ أَنَّها زَائِدَةٌ كَواوِ " عَضْرَفُوطٍ " ؛ لئلاَّ تَبْقى الكَلِمَةُ علَى حَرْفَينِ ، ولاَ يجوُز زيادةُ السّين وَالتّاءِ مَعاً ؛ لأنَّ ذلِكَ مَخْصوصٌ بِـ " اسْتَفْعَلَ " ، وَلاَ يجُوزُ زيادَةُ التاء وَحْدَهَا ؛ لأنّ ذلكَ (1) مَخْصُوصٌ بـ " افْتَعَلَ " ، وَلاَ يجُوزُ زيادةُ السّين وَحْدَها ؛ لأنّ ذَلكَ)(1) إنّما كَانَ (جَبْراً)(2) [وَ] (عِوَضًا من ذَهابِ حركةِ العَينِ نَحْوُ " أَسْطَاعَ " (3) بمعنَى " أَطَاعَ " ؛ وَكَذَلكَ الياءُ فى " يَهْيَاهٍ " (4) أَصْلٌ ؛ للتَّضْعيفِ .

وأَمَّا " يَهْيَرُّ " ـ وَهُوَ الباطِلُ ـ (5) فَالْيَاءُ الأوْلَى فِيهِ زَائِدَةٌ ؛ لأنَّهم قَالُوا فيه : " يَهْيَرٌ " بِتَخْفيفِ الرَّاءِ فَصَارَ كَـ " يَعْمَلٍ " .

قولُهُ " كَزَيْنَبٍ وَجَيْأَلٍ " مِثَالٌ لزيادتها ثانياً لِلْإلْحَاقِ بِجَعْفَرٍ ، وَلَمْ يُعْرَفْ

---

(1) سقط من (ف) سبق نظر .

(2) الكلمة فى الأصل هكذا " خَراً " وفى (ف) هكذا " جرًا " ، ولعل الصواب ما أثبته علماً بأنه يمكن الاستغناء عنها .

(3) فى (ف) " استطاع " تحريف ، وأسطاع : أصله (أطاع) والسين زائدة ، ينظر الممتع 1/ 171 ، وشرح الشافية 2/ 379 .

(4) تقول : يهيهت بالإبل ، إذا قلت : ياه ، ياه ، وهو من كلام الرعاء ، انظر تهذيب اللغة 6/ 486 ، واللسان فى " يهيا " ، والمنصف 1/ 140 .

(5) وقيل فيه غير ذلك ، انظر المنصف 3/ 23 ، وسفر السعادة 1/ 525 .

لِهَذينِ المثالَيْنِ اشتِقاقٌ [1] ، وَلكِن لَمَّا كَانَتْ فِي عُرْفِ اشْتقاقهِ ـ مَتَى حَصلَ معَها ثلاثةُ أَحْرُفٍ أُصُولٌ لَمْ تَقَعْ إلاَّ زائدةً ـ حُمِلَ ما جُهِلَ أَمْرُهُ عَلَى مَا عُلِمَ .

فَأَمَّا " صِيصِيَةٌ " فاليَاءُ فِيها أَصْلٌ ، وَهُوَ من مُضَاعَفِ الرُّباعِيّ ، وَوَزْنُها فِعْلَةٌ " [2] ، وَلاَ يكُونُ الواوُ وَالياءُ أَصْلاً فى الرُّباعِيّ إلاّ فى المضَاعف نحْوُ : صِيصِيَةٌ ، وَوَشْوَشَةٍ[3] ، يدلّ علَى ذَلِكَ أَنّه لاَ يجُوزُ زيادة اليَاءين لبقَاءِ الكَلِمَةِ عَلَى حَرْفَينِ ، ولاَ يجُوزُ زِيادةُ الأُولى مِنهُمَا،لِمَا يَلْزمُ من أَن تَكُونَ فَاءُ الكَلِمَةِ وَعَيْنُهَا حَرفاً وَاحداً،لقلّته مثل " كَوْكَبٍ " ولاَ يجُوزُ زيادةُ اليَاءِ الأخيرةِ لما يلزمُ مِنْ أَن يَكُونَ [4] اللاَّمُ وَالفَاءُ حَرْفاً واحِداً،لقلّتهِ ؛ فإنَّ بابَ " قَلْقَلَ ، وَزَلْزَلَ " فى المُضَاعَفِ أَكْثَرُ من بَابِ «سَلَسَ ، وَقَلَقَ » [5] فوَجَبَ القضَاءُ بِعَدَمِ الزّيادةِ فى مُضَاعَفِ الرُّباعيّ [6] ، وَالصِّيصِيَةُ : قَرْنُ البَقَرَةِ [7] .

قولُه :

وَثالِثًا مِثْلَ قَضيبٍ اطّرِدْ

---

(١) انظر سفر السعادة ١/ ٢٩٣ – ٢٩٥ ،وجيأل فى ١/ ٢١١ منه ، وهي : الضبع .

(٢) فى الأصل غير واضح ، وانظر شرح أمثلة سيبويه ١١٧ .

(٣) هكذا فى الأصل بالشين المعجمة ، ومعناه : الكلام المختلط الذى لا يكاد يفهم ، وفى (ف) بالسين المهملة ، ومعناه : الصوت الخفي ، وصوت الحلي ، وحديث النفس .
ينظر اللسان فى (وسوس) ، و (وشوش) .

(٤) سقط فى (ف) .

(٥) فى (ف) " قلقل ، وزلزل ، وسلس ، وقلق " على اعتبار أنه اسم .

(٦) انظر الممتع ١/ ٥٩٤ .

(٧) وقيل غير ذلك . انظر شرح أمثلة سيبويه ١١٧ ،وسفر السعادة ٣٣٠ ، والمنصف ٣/ ٧٨ ، والصحاح (صيص) .

يعنى اطّردَ زيادَةُ اليَاءِ للمدّ فى " فَعِيلٍ " كَقَضِيبٍ ، وَللإلحَاقِ نحو "عِثْيَرٍ " وَهُوَ الغُبَارُ – مُلْحَقٌ بدِرْهَمٍ ، وكَذَا " زِبْنِيَةٌ – " مِثْلُ " عِفْرِيَةٍ " [١] – لِوَاحِدِ الزَّبَانِيَةِ ، من " الزّبْنِ "[٢] .

قَولُه " وَخَامِسًا كَمَنْجَنِيقٍ " زِيدَتْ للمدّ ، وهُوَ الذى تُرْمَى بهِ الحِجَارَةُ ؛ لأنَّ اليَاءَ لاَ تكُونُ أَصْلاً فى بنَاتِ الأَرْبَعَةِ إلاّ فى المضاعَفِ ، وكَذَا اليَاءُ فى "سُلَحْفِيَةٍ " وَهُوَ دُوَيْبَّةٌ ، يَدُلُّ علَى زِيادتِهَا حَذْفُها فِى الجَمْعِ نَحْوُ " سَلاَحِفَ " .

[زيادةُ التَّاء]

وَالتَّاءُ زِيدَ[٣] أَوّلاً كَتَتْفُلا * وَتُرْتُبٍ وَثَانِيًا كَافْتَعَلا *

وَآخِرًا كَعَنْكَبُوتٍ يَكْثُرُ * وَزِيدَ للتّأنيثِ وَهْوَ الأَكْثَرُ *

أَمَّا " تَتْفُلُ " فهُو وَلَدُ الثَّعلَبِ ، مُشْتَقٌّ من " التَّفْلِ " وَهُو رَمْيُ الرِّيقِ [٤]، سُمِّيَ ولدُ الثّعلب بِذَلِكَ ؛ لِصِغَرِهِ وَضَعْفِهِ ، وَأَرَادَ [٥]، " تَتْفُلَة " للأُنْثَي ، فحَذَفَ تَاءَ

---

(١) الياء فى " زبنية " مزيدة رابعة للإلحاق . والعفرية : العفريت ، وهو أيضا الشعر الذى على الرأس ، وقيل : هو من الانسان شعر الناصيه ، ومن الدواب شعر القفا ، وهو عرف الديك ، ينظر شرح أمثلة سيبويه ١٢٥ ، وسفر السعادة ١/ ٣٣٧ .

(٢) وهو : الدفع ، كما في تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية لأبي حاتم ٩١ .

(٣) فى الأصل " زيدت " .

(٤) ينظر اللسان والتاج فى " تفل " ، وقال السخاوى فى سفر السعادة ١/ ١٧٣ : " وكأنه مأخوذ من التفل ، يقال : رجل تفل : غير متطيب " ، وانظر كذلك شرح أمثلة سيبويه ٥٦ .

(٥) أراد الشارح بقوله : " وأراد تتفلة ... الخ ، تعليل فتح اللام فى قول المصنف : " كتتفلا " وهو مصروف ، فالتمس أن أصله تتفلة ، قال صاحب الشرح المجهول : " وقوله : " كتتفلا " يحتمل أنه أراد تتفلة بالتاء ثم حذف التاء فنشأت الألف من الفتحة التى قبلها ، ويجوز أن يكون قد وقف على التاء بالهاء ثم أبدل الألف من الهاء كما تبدل الهاء من الألف فى مثل أنه وحيهله ، ويجوز أن يكون قد اعتد بالسبب الواحد وهى الوزن فى (تتفل) فلم يصرفه " .

التأنيثِ ، وَالألفُ نشأَتْ مِنْ إشباعِ الفتْحةِ ، أَوْ يكُون لمَّا وَقفَ علَى التّاءِ صَارتْ هاءً ، فَأبدَلَ مِنْها أَلِفاً كَمَا أَبْدلُوا فى الوقْفِ من الألف هاءً نحو " أَنهْ [١]، وَحَيَّهَلَهْ " فى " حَيّهلاَ " .

فَقَدْ دَلَّ الاشْتِقَاقُ عَلَى زِيادَةِ " التَّاء "[٢] ، وَأَيضًا عَدمُ النَّظِيرِ فى الأصُولِ ؛ فَإنّه ليْسَ فى الأصُولِ مثل " جَعْفُرٍ " بضمّ الثَّالثِ ، وَمَن ضمَّ الأوّلَ وَالثّالثَ فهِيَ أَيضًا زَائدةٌ[٣] كَمَا كَانت فى لُغَةِ مَن يَفْتحُ [٤] التَّاءَ الأُولى ؛ لأَنَّ المعْنَى فى اللُّغَتين وَاحِدٌ [٥] .

وأَمَّا " تُرْتَبٌ " فَهُوَ من " الرُّتُوبِ " وَهُوَ الثُّبُوتُ [٦] ، فهِيَ زائِدةٌ[٧] لأمرين :

أَحدُهُمَا : الاشْتِقاقُ ؛ لأَنَّه من " رَتَبَ " إذَا ثَبَتَ .

وَالثَّانِى : أنّه ليسَ فى الأصُول مثل " جُعْفُرٍ " بضمّ الْجِيمِ .

وَقَدْ زِيدَ أَوَّلاً مُطّرداً فى " التَّفْعِيلِ ، وَالتّفْعَالِ " ، وَكذَلِكَ " التَفَاعُلِ " وَفِعْلِه[٨] .

---

(١) فى الأصل " أنا " تحريف .

(٢) فى النسختين (الفاء) تحريف ، وانظر زيادة التاء فى الأصول فى النحو ٣/ ٢٤١ .

(٣) (ف) " زيادة " تحريف .

(٤) (ف) " فتح " .

(٥) انظر سفر السعادة ١/ ١٧٢ - ١٧٣ .

(٦) انظر اللسان والتاج فى (رتب) ،وسفر السعادة ١/ ١٧٦ ، وشرح أمثلة سيبويه ٥٨ .

(٧) أي : التاء الأولى .

(٨) انظر الأصول فى النحو ٣/ ٢٤١ - ٢٤٣ .

قولُهُ " وَثَانيًا كَافْتَعَل "[1] [نَحْـوُ " اقْـتَطَعَ " يَدلُّ عَلَى [الزّيَادةِ][2] الاشْتِقَاقُ ، وَهُوَ مُطَّردٌ فيهِ .

قولُهُ " كَعنْكبُوتٍ " التَّاءُ فيه زائدةٌ ، لقولهم فى معناه : " العَنْكَبُ "][3] ، وَوَزْنُهُ " فَعْلَلُوتٌ "[4] ، وَكذَلكَ " رَحَمُوتٌ "من الرَّحْمَةِ ، و "جَبرُوتٌ "من الجَبْرِ ، وأَمَّا " طَاغُوتٌ " فَوزْنُهُ " فَلَعُوتٌ "[5] وَهُوَ مَقْلُوبٌ ؛ لأنَّه مِنْ " طَغَى " فَقُدِّمَ اللاّمُ على العَينِ .

قولُهُ :

وَزِيدَ للتَّأنيثِ وَهُوَ الأَكْثَرُ

يريدُ وَهُوَ الأَكْثَرُ فى زيادَةِ التَّاءِ ؛ لأنَّها زِيادةٌ بإِزَاءِ مَعْنًى مَقْصُودٍ إليه فِي المفْرَدِ وَالجَمْعِ نحو " مُسْلمةٍ ، وَمُسْلِمَاتٍ " .

[زيادة الميم]

وَالميـمُ زِيـدَ أوّلاً كَمُكْـرِمِ * وَآخِـراً كَزُرْقُـمٍ وَسُتْهُـمِ
وَشَذَّ حَشْوًا لَبَنٌ قُمَارِصُ * وَمِن دِلاَصٍ قَولُهم دُلاَمِصُ

المِيمُ كالهَمْزةِ فَاقْضِ بزيادتِهَا حَيْثُ قَضَيْتَ بزيادَةِ الهَمْزَةِ[6] .

قولُهُ " كَمُكْرِمٍ " مثَالٌ لزيادتِهَا أَوّلاً إِذَا وَقعَ بعدَهَا ثلاثةُ أُصُولٍ ، وَذَلِكَ

(١) فى الأصل " فى افتعل " .
(٢) تكملة يوجبها السياق .
(٣) من قوله " نحو اقتطع"إلى هنا سقط من الأصل .
(٤) انظر الكتاب ٤/ ٣١٥ ، والمنصف ٣/ ٢٣ ، وسفر السعادة ١/ ٣٨٩ .
(٥) فى النسختين " فعلوت " تحريف بدليل ما بعده ،وانظر المسائل البصريات لأبى على ٢/٧٦٩ .
(٦) أي : متى وقعت أولاً ، وبعدها ثلاثة أصول ، ولم يعارض دليل على أصالتها ، حكم بزيادتها ، كما سيذكره الشارح رحمه الله ، وانظر الأصول فى النحو ٣/٢٣٧ - ٢٣٨ ، والممتع ١/ ٢٣٩ - ٢٥٦.

مُطّردٌ فى [اسْمِ] " الفَاعِل " الزّائدِ فعْلُهُ عَلَى الثّلاثةِ ، وفى اسْمِ المفعُولِ من جميع الأفْعَالِ ، وَفِي الْمَصْدَر ، وَاسْمِ الزّمانِ وَالمكَانِ ، والآلةِ [كمِقْرَاضٍ][1] ، وَمِقَصٍّ ، ومِقْياسٍ ، وَفِي "مِفْعَالٍ" للمبالغة كَمِطْعَامٍ ، كُلُّ ذلك عُرِفَ بالاشْتقاقِ .

وَأمّا " مَنْبِجُ " – اسْمُ بَلدٍ – [2] فَمِيمُهُ زَائدةٌ لأمْرَيْنِ :

أَحدُهُما : أنّ بعدَهَا ثلاثةَ أصُولٍ .

وَالثّانِي :أنّه ليْسَ فى الأُصُولِ مِثْلُ " جَعْفِر " بكَسْرِ الثّالثِ .

فَأمّا " مَعَدٌّ " فَمِيمُهُ أَصْلٌ ، ووزْنُهُ " فَعَلٌّ " ؛ لقَولِهم : " تَمَعْدَدُوا " أي : كُونُوا عَلَى[3] أَخْلاقِ معدّ بن عدنانٍ[4] ، وهُو أَبُو العَرَبِ ، وَيُقال : تمعددَ الرّجُلُ : إذَا تَزَيَّا بزيّ مَعدٍّ ، وَتكلّمَ بكلامهم، ووَزْنَهُ " تَفعْلَلَ " ، فكَمَا أنّ الميمَ فى " تمَعْدَدَ " فاءٌ فهِيَ فى " مَعَدٍّ " كَذلِكَ ، وكَذلِكَ " مَهْدَدُ " اسْم امرأةٍ ، وَ " مَأْجَجٍ "[5] الميمُ فيهِ أَصْلٌ ؛ لظهُورِ التّضْعيفِ[6] .

وَأمّا " المَنْجَنُون " وَهُوَ الدُّولابُ[7] فَالميمُ فيهِ أَصْلٌ ، وَكَذلِكَ "المَنْجَنِيقُ"[8] ؛

---

(١) سقط من الأصل ، والمقراض :ما يقرض به ، والقرض : القطع .

(٢) ينظر معجم البلدان ٥/ ٢٠٥ .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) انظر المنصف ٣/ ٢٠ ، وشرح الشافية ٢/ ٣٣٥ .

(٥) مأجج : اسم موضع : ينظر معجم البلدان ٥/ ٣٢ ، وشرح الشافية ٢/ ٣٩٤ حيث ذكر الرضى : أنه يجوز فيه " مفعل " ، لأن فيه شبه الاشتقاق ، و " فعلل " لئلا يلزم إظهار شاذ .

(٦) انظر : ابن يعيش ١٥٢/٩ .

(٧) انظر : المنصف ٣/ ٢٤ ، وسفر السعادة ١/ ٤٨٠ .

(٨) وهو الذى يرمى عنه ، كما فى المنصف ٣/ ٤ ،وانظرسفر السعادة ١/ ٤٧٧ ،

لأنَّ الميمَ لاَ تزادُ فى ذَواتِ الأربعةِ فَصَاعداً أَوَّلاً إلاَّ فى الصّفاتِ الجاريَةِ علَى الأفْعالِ كَمُدَحْرِجٍ ومُسْتَخْرِجٍ .، ومُحْرَنْجِمٍ ، ومُقْشعرٍّ[١] .

وأَمَّا " زُرْقُمٌ " ـ بضَمّ الزَّاي[٢]، وهُوَ الأَزْرَقُ ـ فَالميمُ فِيهِ زَائدةٌ ، وكَذلِكَ " سُتْهُمٌ " بمعْنَى الأسْتَهِ وهُوَ العَظِيمُ العَجُزِ ، أَنْشَدَ ثَعْلَبٌ [٣] :

لَيْسَتْ[٤] بِكَحْلاَءَ ولَكِنْ زُرْقُمِ ولاَ برسْحاءَ ولكن سُتْهُمِ[٥]

قولُه :

وَشَذَّ حَشْوًا لَبَنٌ [قُمارِصُ][٦]

[أَيْ][٧] : وَشَذّ زِيَادةُ الميمِ حَشْوًا ، أَيْ : وَسَطَ الكَلَمةِ ، فَمتَى وَقَعَتِ الميمُ حَشْوًا قُضِيَ بأَصالتِهَا حَتَّى يقُومَ دليلٌ على زيادتِها ، فَمِنْ ذَلِكَ قولُهُم : « لَبَنٌ قُمَارِصٌ » ، ووزْنُهُ " فُمَاعِلٌ "[٨] ، وَهُوَ اللَّبَنُ الجَامِدُ؛ لأنَّه من القَرْصِ[٩]، وَلِقَولِهِم: " لَبَنٌ قَرِيصٌ " .

(١) (ف) " وأما مقشعر " سهو من الناسخ .

(٢) (ف) " الزاء " بالهمزة .

(٣) لم أوفق فى العثور على موطن إنشاده فى كتب ثعلب التى بين يدى ، وقد عزاه إلى ثعلب ابن جنى فى المنصف ٣/ ٢٥ ، والشارح متأثر به ، أما ابن الخباز فقد عزا إنشاده إلى ابن خالويه ولم أعثر عليه كذلك فى كتب ابن خالويه التي رجعت إليها .

(٤) فى الأصل " لست " .

(٥) لم أعثر على قائل هذا الرجز ، وهو شاهد على زيادة الميمي أخيراً .
وهو من شواهد المنصف ٣/ ٢٥ ، وسر الصناعة ١/ ٤٣٢ ، وكفاية المتحفظ ١٥٢ ، والممتع ٢٤١ مع اختلاف يسير فى بعض الألفاظ ، والصحاح (خدل ، زلل ، كرى) واللسان (زرق ، وخدل) .
الكحلاء : التى تراها كأنها مكحولة . والرسحاء : قليلة لحم العجز والفخذين .

(٦) إضافة يوجبها السياق .

(٧) سقط من الأصل .

(٨) انظر سر الصناعة ١/ ٤٢٩ ، وشرح الملوكى ١٦٠ .

(٩) فى النسختين " القريص " ، والصواب ما أثبت لأن الاحتكام يكون إلى المصدر ، ثم إنه تكرار مع ما بعده

أَمَّا " دُلاَمِصُ " فَهُوَ الدِّرْعُ البَرَّاقُ ، فالمِيمُ زائدةٌ لقولهم: " دِرْعٌ دِلاَصٌ ، وَدَليصٌ "(١) .

وَأَمَّا قَولُهُ " وَمِن دِلاَصٍ قولُهُم دُلاَمِصُ " فَفيهِ (٢) تَبْيِينٌ لِزِيَادةِ المِيمِ ؛ لعَدمِهَا فى " دِلاصٍ "، وَلا تَزادُ " المِيمُ " فى الفعْلِ ، ولذلك حكَمُوا بِأَصَالةِ مِيمِ ": مَعَدٍّ " لقولهم : " تَمَعْدَدُوا " ، وَأَمَّا قولُهم : تمَسْكَنَ ، وَتَمَدْرَعَ وَتَمَنْدَلَ ، فَرَدِئٌ (٣) .

[زِيادةُ النُّونِ]

وَالنُّونُ زِيدَ أَوَّلاً كَنَرْجِسِ وَثَانِيًا كعَنْصُلٍ وَعَنْبَسِ

وَزِيدَ فى القِنْفَخْرِ وَالكَنَهْبُلِ كذَاكَ فى الضَّيْفَنِ وَالجَحَنْفَلِ

النُّونُ فى " نَرْجِسٍ " زائدةٌ فوَزنُهُ " نَفْعِلُ " مِثْلَ " نَضْرِبُ " ، فلوْ سُمِّيَ بِهِ لم يَنْصرِفْ مَعْرفةً ؛ للتَّعريفِ ووَزْنِ الفِعْلِ .

وَزِيدَ أَيضًا للمُضَارعةِ نحو " نَقُومُ " إذا كَانَ للجمَاعةِ المتكلِّمِينَ ، كمَا زِيدتْ آخِراً لِلْجَمَاعةِ فى " قُمْنَا ، وَضَرَبْنَا "(٤) زِيدَتْ أَوَّلاً لذلك المعْنَى ، وَلأَنَّ

---

(١) انظر المقتضب ١ / ١٩٧ ، والتكملة ٢٣٧ ، والمنصف ١/ ١٥١ ، وشرح الشافية ٢/ ٣٣٤ .

(٢) فى النسختين " فيه " .

(٣) انظر شرح الشافية ٢/ ٣٣٦ – ٣٣٧ ، وشرح ابن القواس ١٣٢٣ حيث قال : " وأما تمسكن وتمدرع وتمندل فالأجود فيه تسكَّن وتدرَّع وتَنَدَّلَ " .

(٤) فى (ف) " قمن ، وضربن " بنون النسوة .

بعدَهَا ثلاثةَ أصُولٍ [1] ، ولأنّه لَيْسَ فى الأصُولِ مِثلُ " جَعْفِر " بكسْرِ الثَّالِث ، وَكَذلِكَ مَن كَسَرَ النُّونَ ؛ لأنـّه قَدْ ثَبتَ زيادتُها فى لُغةِ مَن فَتَحَ فهِىَ فى الأُخْرى كَذلِكَ ، (فَهُمَا)[2] فى المعْنَى وَاحِدٌ .

(وَزِيدَتْ للمُطَاوَعَةِ[3] فى الفِعْلِ نحو " كَسَرْتُهُ فَانْكَسَرَ " وَإنمّا زِيدَت النُّونُ للمطَاوَعةِ ؛ لأنّ فِيهَا غُنَّةً وَسُهُولةً وَامْتدَادًا فنَاسَبَ لفظُهَا مَعْنَى المطاوعةِ فى السُّهولَةِ .

وأمَّا قَولُهُ : " عُنْصُلٌ وَعَنْبَسٌ "[4] فَمِثَالٌ لزِيَادتِهَا ثانِيًا ، فَـ« عَنْبَسٌ » معلُومٌ بالاشْتِقَاقِ ؛ لأنّه مِنَ " العبُوسِ " ، فأمَّا " عُنْصُلٌ "[4] فلِعَدَمِ النَّظِير فى الأصُولِ إذْ لَيْسَ فِيهَا مِثْلُ " جَعْفُرٍ " بضمّ الثّالثِ .

والنُّونُ فى " قِنْفَخْرٍ " زَائِدةٌ لسُقوطها فى قَولِهم : " امْرَأَةٌ قُفَاخِرِيّةٌ " وَهِيَ الغَلِيظَةُ الجِسْمِ "[5] .

---

(١) فى الأصل " ولأنه بعد ثلاثة أصول " ، والشارح رجع هنا إلى الحديث عن " نرجس " ، والنرجس : من الرياحين ، أعجمي معرب . المعرب ٣٧٩ ، واللسان فى (نرجس) .

(٢) سقط من (ف) ، وفى الأصل " فهى " ولعل الصواب ما أثبت .

(٣) ليست واضحة فى الأصل .

(٤) العنصل : نبت يشبه البصل البري . والعنبس : الأسد ، وقال أبو حاتم : العنبس من نعت الأسد ، وهو " فنعل " من العبوس ، ينظر كتابه تفسير غريب ما فى كتاب سيبويه ٦١ .

(٥) انظر شرح أمثلة سيبويه ١٥٤، وسفر السعادة ٤٣٧/١، وتفسير غريب مافى كتاب سيبويه من الأبنيه ١٤٧.

وأمَّـا " الكَنَهْبُلُ "(١) بضمِّ الْبـاءِ ، فنُونُه زَائِدَةٌ(٢) إِذْ ليس له نَظِيـرٌ فى الأصُولِ ، فَلا يُقالُ : " سَفَرْجُلٌ " بضمّ الجيمِ ، وَمَن فَتحَ الباءَ فكَذلِكَ ؛لأنّه قَدْ ثَبَتَ زِيادَتُها مَعَ ضمّ الباءِ ، فَمَنْ فتحَهَا كَذلِكَ ، إذ المعْنَى فى اللُّغَتَيْنِ وَاحِدٌ ، وَهُوَ الشَّجرُ العِظَامُ .

وَأَمَّـا " الجَـحَنْفلُ " فَـمِـثـالٌ لِزيادتِـهَا ثـالِثـةً ، وَهُوَ الغليظُ الشَّـفَـةِ ، دلَّ الاشْتِقاقُ علَى زِيادتِهَا ؛ لسقُوطِهَا فى قولهم" الجَحْفَلَةُ " وَهِيَ : الشَّفَةُ .

وَمتَى وَقَـعَت النُّونُ ثالثـةً حُكِمَ بزَيَادتِـهـا ؛ لأَنهُ مَحَلٌّ كَثُرَتْ زيادتُها فِـيهِ ، وَلأَنَّها قد وَقَعَتْ موقِعَ مَا لاَ يكُونُ إلاَّ زَائداً ، وَهُوَ أَلِفُ التَّكْسيرِ نَحْوُ : جَحَافِلَ تَكْسير جَحَنْفَلٍ ، وكذلك " شَرَنْبَثٌ " ، وشُرابِث لِلخَشِنِ الكَفَّيْنِ .

وَأَمّا " الضَّيْفَنُ " ، وَهُوَ ضَيْفُ الضَّيْفِ ، وَقِيلَ : الطُّفَيْلِيّ ، فَمِثَالٌ لِزيادَةِ النُّون أَخِيراً ، وَقِيلَ : النُّونُ فيه أَصْلٌ ، وَالياءُ زائدةٌ، فوزنُهُ عَلَى القَوْلِ الأوَّلِ : " فَعْلَنٌ " ، وَعلَى الثَّانِي " فَيْعَلٌ " كَصَيْرَفٍ(٣) ، وَقَد كَثُر زِيادتُها آخراً بعد الألفِ إذَا تقدَّمَهَا ثلاثةُ أَحْرُفٍ أُصُولٌ نحْوُ " سَكْرَانَ " ، وَفِي التثنِيَةِ وَجَمْعِ السَّلاَمَةِ [للمذكَّرِينَ](٤) وزِيدَتْ ساكنةً فى آخرِ الأسماءِ للصَّرْفِ ، وَفِي آخرِ الأفْعَالِ للتَّأكيدِ.

---

(١) الكنهبل - بضم الباء وفتحها - : شجر ، ووزنه " فَنَعْلُلٌ " .
انظر شرح أمثلة سيبويه ١٥٨ ، وسفر السعادة ١/ ٤٥١ .

(٢) انظر الكتاب ٤/ ٣٢٤ .

(٣) (ف) " كيصرف " تحريف .

(٤) مكانه فى الأصل بياض بقدر كلمتين ، والكلام فى (ف) متصل ،وقد أكملتها من الشرح مجهول المؤلف لوحة ٢٠٢ ، وجاء فى شرح ابن القواس ١٣٢٦ ما يلى " وتزاد أخيراً للدلالة على الصرف فى الأسماء المتمكنة ، وبعد ألف التثنية والجمع عوضاً من الحركة والتنوين ، وللتوكيد فى الأفعال المضارعة والأمر ، وفى الأمثلة الخمسة من المضارع " ، وانظر كذلك سر الصناعة ٢/ ٤٤٩ . حيث قال ابن جنى : " وتلحق التثنية والجمع الذى على حد التثنية عوضاً مما منع الاسم من الحركة والتنوين ، وذلك نحو الزيدان والعمران ، والزيدون والعمرون " .

[زيادة السين]

وَالسِّينُ فى اسْتَفْعَلَ كَاسْتَطَاعَا   وَزِيدَ للتَّعْوِيضِ في أَسْطَاعَا

قَدِ اطّردتْ زِيادةُ السِّينِ فى " اسْتَفْعَلَ " وَمَا تَصرّفَ منه ، وَمَعَ كَافِ الضِّميرِ فى خِطَابِ المؤنّثِ وَقْفًا فى لغةِ بَكْرٍ ؛ لبيَانِ كَسْرةِ كَافِ الضّميرِ المؤنّثِ[1] فيقولُون : " مررتُ بِكِسْ يا امْرَأَةُ " .

أمَّا " اسْتطَاعَ " ففيها لُغاتٌ ثَلاثٌ [2] :

إحْدَاها : مَا ذَكَرَ .

الثَّانِيةُ : " اسْطَاعَ " بِوَصْلِ الهَمزَةِ ، فحذَفُوا التّاءَ لمجانستِها الطَّاءَ ؛ لأنهّما من مَخْرَجٍ وَاحدٍ فَثَقُلَ اجْتماعُهُما .

الثَّالِثَةُ : " اسْتَاعَ " بوصْلِ الهمْزَةِ وحَذفِ الطَّاءِ ؛ لما ذكرنا فى حذفِ التَّاءِ ، وَقِيلَ : حَذَفُوا التَّاءَ وَأبدلُوا من الطَّاءِ تَاءً .

قولُه

وَزِيدَ للتَّعويضِ فى أَسْطَاعَا

يُرِيدُ : وَزِيدَ غيرَ مُطّردٍ في "أَسْطَاعَ " بِقَطْعِ الهمْزَةِ فِي الماضِي ، وَضمِّ حَرْفِ المُضارعَةِ فى المُضَارعِ ، فَزِيدَتِ السّينُ عِوَضاً من حَركةِ عَيْنِ الفِعْلِ ، وَالمُرادُ " أَطَاعَ ، يُطِيعُ " ، وَالأصْلُ " أَطْوَعَ " – بفَتْحِ الْوَاوِ – فَنُقِلَت الفتْحَةُ مِنَ الْوَاوِ – الَّتي هِيَ عَيْنُ الفعْلِ – إلى الطّاءِ – الَّتى هِيَ فَاءُ الفعْلِ – إرَادةً للإعلاَلِ حَمْلاً علَى الثّاني المجرّدِ الَّذي هُوَ " طَاعَ يَطُوعُ " ، فلوْلاَ

(١) فى (ف) " كسر كاف الضمير للمؤنث " ، وعد النيلي سين الكسكسة من حروف الزيادة تبعاً للزمخشرى ، وقال ابن الحاجب فى الشافية " وعد سين الكسكسة غلط ، لاستلزامه شين الكشكشة " انظر شرح الشافية ٢/ ٣٧٦.

(٢) انظر : شرح الملوكى ٢٠٨

ذَلِكَ لما اعْتلَّتِ الْوَاوُ لسكُون مَا قبلَها ، ثُمَّ قلبت الواوُ أَلفاً ؛ لِتَحرُّكِهَا فى الأَصْلِ وَانْفِتَاحِ مَا قبلَها الآنَ ، (وزَادُوا)[1] السَّينَ عِوَضًا من حَرَكَةِ عَيْنِ الفعْلِ . وَرَدَّ المبردُ هذَا القَولَ ـ أَعْنى قَوْلَ سِيبَوَيْهِ[2] ـ وَقَالَ [3] : إنَّما يُعوِّضُ (من الشَّئِ إذَا لَمْ يَكُنْ)[1] موجُوداً وَالفتْحَةُ هُنا مَوْجُودَةٌ فِي الكَلِمَةِ ، وَإنمَّا نُقلتْ من العَينِ إلى الفَاءِ ، فيكُون هذَا جَمعاً بَيْنِ العِوَضِ وَالْمُعوَّض مِنْهُ ، وَهُوَ قَبِيحٌ ، قَالَ الْمُنتَصِرُ لِسِيبَوَيْهِ[4] : إِنَّ التَّعوِيضَ إنّمَا حَصَلَ من ذَهَابِ حَرَكَةِ عَينْ الفعْلِ عَنْها لاَ مِن ذَهَابِ الحَرَكَةِ عَن نَفْسِ الكَلِمَةِ ، فَصَارَتِ العَيْنُ (مُعَرَّضَةً لِلحَذْفِ)[5] إِذَا لَقِيَهَا سَاكِنٌ نحْوُ قولِكَ فى الأَمْرِ : " أَطِعْ " ، وَفِي النَّهْى " لاَ تُطِعْ " ، وَذلِكَ إنمَّا كَانَ لِذَهابِ حَرَكةِ العَيْنِ وَنَقْلِهَا إِلَى الفَاءِ ، وَهَذا التَّعوِيضُ جَائزٌ لا وَاجِبٌ .

[زيادة الهاء]

وَالهاءُ فى هِرْكَوْلَةٍ إِذْ أَصلُهَا   رَكْلٌ ، وَهَاءُ أُمَّهَاتٍ مِثْلُهَا

زيادةُ " الْهَاءِ " أَوّلاً ليس بقيَاسٍ ، فَالْهِرْكَوْلَةُ : المرأةُ الجسِيمةُ ، فالهاءُ

---

(١) غير واضح فى الأصل .

(٢) انظر الكتاب ٤ / ٢٨٥ ، ٤٨٣ .

(٣) قال المبرد فى المقتضب ١/ ١٩٨ : " وأما السين فلا تلحق زائدة إلا فى موضع واحد ، وهو " استفعل " وما تصرف منه " وانظر شرح الشافية ٢/ ٣٨٠ ، وسر الصناعة ١/ ١٩٧، والممتع ٢٢٤، وشرح الملوكى ٢٠٧ حيث نص على رأي المبرد .

(٤) ينظر هذا فى شرح الملوكى ٢٠٧ – ٢٠٨ ، وشرح المفصل ١٠/ ٦ .

(٥) فى الأصل " معوضة للحرف " تحريف .

فِيهَا زَائِدَةٌ ، حكَاهُ الأَخْفَشُ [1] ، قَالَ : لأنَّه من الرَّكْلِ ، وكَذلكَ قَالَ صاحبُ الأرجُوزةِ : " إذْ أَصلُها رَكْلٌ " يُريدُ أنَّ الاشْتِقَاقَ قَدْ دَلّ علَى زِيادَةِ الهَاءِ في " الهِرْكَوْلَةِ " . وَوَزْنُها " هِفْعَوْلَةٌ " [2]؛ لأنَّها من " الرَّكْلِ " لأنّ المرأةَ السَّمينةَ لثِقَلِها[3] تَرْكُلُ فِي مَشْيِهَا ، أَيْ : تَرْفَعُ رِجْلَهَا وَتحُطُّهَا بقُوّةٍ كَالرَّفْسِ .

وَقِيلَ : إنَّ " الهاءَ " زائدةٌ كَـ " هِبْلَعٍ " ؛ لأنَّه من " البَلْعِ " ، وَ " هِجْرَعٍ "[4] لأنَّه من " الجَزَعِ " ، وكَذلكَ " هِلْقَامةٌ " ؛ لأنّه من " الَّلقْمِ " .

وَقَدْ زِيدَت " الهاءُ " فى أَهْرَاقَ - يُهْرِيقُ ، بقَطْعِ الهمْزَةِ فِي الماضِي وَضَمّ حَرْفِ المضَارعةِ فى المستقْبَلِ ، وَ (زِيدَت)[5] الهَاءُ فِيهَا عِوَضًا مِنْ حَركةِ العَينِ ، فَهِيَ كالسِّينِ فى " أَسْطَاعَ " . ٢٣٧ / أ

---

(١) حكاها الأخفش عن الخليل ، انظر سر الصناعة ٢/ ٥٦٩ ، وشرح الملوكى ٢٠٤ .

(٢) فى النسختين " مفعولة " تحريف ، وانظر شرح الملوكى ٢٠٤ ، وابن يعيش ٥/١٠ ، وسر الصناعة ٢/ ٥٦٩ ، والتتمة في التصريف ٥٤ ، وسفر السعادة ٥٠٣/١ .

(٣) فى (ف) " لسمنها "

(٤) الهجرع : الرجل الطويل الأحمق ، كأنه من " الجرع " وهو المكان السهل المنقاد ، فهو من معنى الطول .

انظر شرح الملوكى ٢٠٤ ، وسر الصناعة ٥٦٩/٢ ، وسفر السعادة ١/ ٤٩٩ .

(٥) فى النسختين " فتح " ولعل الصواب ما أثبت ؛ لأن فتح الهاء فى أَهْرَاقَ يُهَرِيقُ عوضا من حركة العين غير معروف بل المعروف أن الهاء هي التى جئ بها عوضاً عن نقل حركة العين كالسين فى " أسطاع وسيذكره الشارح في ص ٦١١ ، فأما (هَراق يهَريق) بفتح الهاء فليس فيها تعويض وإنما هى لغة ثالثة إذ أصل الفعل " أراق " ثم أبدلت الهمزة هاء فأصبحت (هَرَاقَ) ، ودخل حرف المضارعة أهريق ، يُهَرِيقُ ، وراجع شرح الشافية للرضى ٣٨٤/٢ - ٣٨٥ ، وابن يعيش ١٠/ ٥، وشرح الملوكي ٢٠٨ .

قَـوْلُه " وهَاءُ أُمَّـهَاتٍ مـثلهـا " أَيْ : مِـثْلُ هَاء " هِرْكَـوْلَـةٍ " فى الزّيادةِ وفى كونـها غيرَمُطّردةٍ لقولهم : " أُمَّاتٌ " قَال الشاعرُ :

فَرَجْـتَ الظّــلاَم بأمَّاتِكَــا[1]

وَاستِعْمَالُ " الأُمَّهَاتِ " [فى النَّاسِ أَغْلَبُ ، والأُمَّاتُ][2] في الْبَهائمِ أغْلَبُ وَوَزْنُ "أُمّ " فُعْلٌ " مثلُ " حُبٍّ ، وَدُرٍّ " فَعينُهَا ولاَمُهَا حَرفٌ واحدٌ ، وَالهمْزَةُ فاؤُهَا ، فأمَّا قَـوْلُهم : " تَأَمَّهْتُ "[3] فَهُو رَدِيءٌ ، وقَالَ الآخَرُ :

أُمَّهَتِي خِنْدِفُ وَالْيَاسُ أَبِي[4]

فَعَلَى هذَا يكُونُ " الهاءُ " أَصْلاً ، وَوَزْنُ " أُمَّهةٍ " "فُعّلَةٌ "[5] مِثْلُ " أُبَّـهَةٍ " ، وَوزنُ " أُمَّـهاتٍ " فُعَّلاَتٌ ، وَوَزْنُ " تَأَمّهْتُ " " تَفَعَّلْتُ" ، فَالْهاءُ لامٌ . وَالصَّحيحُ الأوّلُ ، وهُوَ زيادةُ الهَاءِ ، لسقُوطِهَا فى المصْدَرِ الّذى هُوَ الأصْلُ ، حكَى ثعلبٌ : "أُمٌّ بَيِّنَةُ الأُمُومَةِ "[6] ، وَأيضًا فَزيَـادَةُ الهَـاءِ فى " أُمَّهاتٍ " أَيْسَرُ مِنْ حذْفِهَا فى

---

(١) هذا عجز بيت لمروان بن الحكم ،وصدره :

إذا الأمهــات قبحــن الوجـوه

وهو من شـواهد الصـحـاح ، واللسـان فى " أمم " ، والمفـصل ٣٥٩ ، وشـرح الملوكى ٢٠٢ ، وشـرح الشافية ٢/ ٣٨٣ ،وابن يعيش ١٠/٤ ، وشرح شواهد الشافية ٣٠٨ .

(٢) إضافة يوجبها السياق وهو فى الشرح المجهول المعتمد صاحبه على شرح النيلى .

(٣) معنى " تأمهت فلانة " : اتخذتها أماً ، والمشهور تأممتها بالميم .

(٤) قائل هذا الرجز هو قصي بن كلاب جد رسول الله صلى الله عليه وسلم .

انظـر : المفـصل ٣٥٩ ، وابن يـعيش ١٠/٤ ، والممـتع ١/ ٢١٧ ،وشـرح الشـافيـة ٢/ ٣٨٢ ، وشـرح الملوكى ٢٠٣ .

(٥) انظر الأصول فى النحو ٣/ ٣٣٦ .

(٦) انظر الفصيح ٢٨٢ (ت/ د. عاطف مدكور) .

" أمّـاتٍ " لِكَثْـرةِ الزّيـادةِ فى الكَـلامِ وَقِلَّـةِ الحـذْفِ فـيـهِ ، وَوَزْنُ " أُمَّـهَـاتٍ " "فُعْلَهَاتُ "[1] فى الصَّحِيح .

وَقَدْ زِيدَتِ ألْهَاءُ فى الوقْفِ زِيَادةً مُطّردَةً نحو " غُلَامِيَهْ ، ولِمَهْ ؟ ".

[زيادةُ اللَّامِ]

وَاللامُ نَحْوُ عَبْدَلٍ ، وَذلكا　　　كذَاك لِلْبَعيدِ قُلْ هُنَالِكَا

اللاَّمُ فى " عَبْدَلٍ " زائـدةٌ ؛ لسقوطها فـى قـولهم " عَبْدٍ " ، وكـذلك " زَيْدَلُ ، وَفَحْجَلُ " لقولهم : " زيدٌ ، وَرَجُلُ أَفْحَجُ " للّذى تَتَدانَى صُدورُ قدمَيْهِ وَيَتباعَدُ عقبَاهُ . وَاللاَّمُ فى " ذَلِكَ " زائدةٌ لبُعْدِ المُشَارِ إليهِ ، وَ " هُنَالِكَ" إشارةٌ إلَى ما بَعُدَ منَ الأمكِنَةِ ، وَلِذلك لا يُجْمعُ بينَ اللاّمِ وَحَرْفِ التّنبيه فَلَا يقَالُ : " هَاذَلِكَ " وَلاَ " هَهُنَالِكَ " ؛ لأَنَّ حرفَ التّنبيهِ يُفِيدُ قُرْبَ المُشَارِ إليهِ وَاللاَّمُ يفيدُ بُعدَهُ ، فبينَهُمَا تَنَافٍ .

وفي " هَيْقَلٍ " ـ وَهُوَ[2] ذَكَرُ النَّعامِ ـ احْتِمالٌ ، فَمَن جَعَل الياءَ زَائِدةً فالَّلامُ أَصْلٌ ، لئلاَّ تَبْقَى الكلِمَةُ عَلَى حَرْفَيْنِ ، وَوَزْنُهُ « فَيْعلٌ » مِثْلُ « صَيْرَفٍ » لقولهم : « هِقْلٌ » ، وَهُوَ الفَتَى من النَّعامِ ، وَمَنْ قَالَ « هَيْقٌ » ـ وَهُوَ ذَكَرُ النَّعامِ ـ فـالَّلامُ زَائدةٌ وَاليَـاءُ أصلٌ وَوَزْنُه « فَـعْلٌ » ، وَاللّامُ في « فَـيْشَلَةٍ »[3] زَائِـدةٌ لسقُوطِهَا في « فَيْشَةٍ » ، وَالمعنَى وَاحِدٌ .

---

(١) فى النسختين " فعلات " تحريف ، وانظر شرح ابن القواس ١٣٢٧ ، والأصول فى النحو ٣/ ٣٣٦ .

(٢) (ف) " وفى " تحريف .

(٣) الفيشلة : رأس الذكر .

[الميزان الصرفى]

وَكُــلُّ حَـرفٍ زِيـدَ لاَ تُغَيِّـــرُهْ بِلَفْظِـــهِ إِذَا وَزَنْتَ تَذْكُــرُهْ

وَالأَحْرُفُ [الَّتِي][1] تكُونُ أَصْلاَ قَابِـلْ بِهَا إِذَا وَزَنْتَ فِعْــــلاَ

الْحَرْفُ الـزَّائِدُ يوُزَنُ بِلَفْظِهِ مَالمْ يَكُنْ أَصْـلاً مُكَرّرًا إمّا لـلإلحَاقِ أوْ لِغَيْرِهِ ، وَكَذلِكَ المبْدَلُ مِن تَاءِ " افْتَعَـلَ " وَقَدْ مَرَّ ذِكْرُهُ [2] ، فَتقُولُ فى وَزْن "ضَارَبَ " [3] « " فَـاعَلَ » فَتَـأْتِي فى الوزْنِ [4] بلَفْظِ الألفِ ؛ لأنّه زَائِدٌ ، وَفِي «مَـضْـرُوبٍ » : «مَـفْـعُولٌ» فَـتَـأتِي بلفظِ الميمِ ، وَفِى " الدِّقْـعِمِ " ـ بِكسْـرِ الفاءِ وَاللاَّمِ ـ وَهُوَ التُّرَابُ [5] : « فِـعْلِمٌ » فـتَـأتِي بلفْظِ الميمِ ، (وَفي " دُلاَمِصَ ") [6] : "فُعَاملٌ " ؛فَتَقَابلُ الـزَّائدَ بـالـزَّائدِ، وَالأصْـلَ(بالأصلْ)[7] ، وَهُوَ الـفَـاءُ وَالـعَينُ وَاللاَّمُ ، وَأمَّا المكرَّرُ فَيوُزَنُ بلَفْظِ الأصْلِ ، وَهُوَ علَى ضُرُوبٍ :

أَحَـدُها : تَكْرِيرُ الفَـاءِ وَالعَينِ نحْـوُ " مَـرْمَـرِيسٍ " وَهُـو الأمْلَسُ [8] ، وَهُـوَ صِفَةٌ لاَ اسْمٌ، وَوَزْنُـهُ " فَعْـفَعيلٌ " .

الثَّانِى : تَكْرِيرُ العَينِ ، وَهُوَ عَلَى ضَرْبَينِ :

---

(١) فى النسختين " اللاتى " ، والتصويب من سائر الشروح .

(٢) انظر ٢/٥٥٥ .

(٣) (ف) " ضارب : فاعل " بالاسم .

(٤) فى (ف) " بالوزن " .

(٥) فى الأصل " الشراب " تحريف ، وانظر سفر السعادة ١/ ٢٧٢ .

(٦) فى الأصل " ولا دلامص " تحريف .

(٧) سقط من (ف) .

(٨) وقيل : الداهية . ينظر سفر السعادة ١/ ٤٥٩ ، واللسان فى (مرسى) .

أحدُهُما : بِغَير فَاصِلٍ نَحْو " حُمُرٍ " (طَائِرٌ) [١] ، وَصِفَةٌ نَحْوُ "زُمَّلٍ" [٢] ، وَهُوَ الضَّعِيفُ ، وَوَزْنُهُ " فُعَّلٌ " .

وَالثَّانِي : تَكْرِيرُ العَينِ [مَعَ] [٣] فاصِلٍ ، وَهُوَ عَلَى " فَعَوْعَلٍ " نَحْوُ ٢٣٧ب "غَدَوْدَنٍ"، وَقَطَوْطًى " ، فَالْغَدَوْدَنُ : الطَّوِيلُ المُسْتَرْخِي ، وَالقَطَوْطَى : الحِمَارُ القَصِيرُ الظَّهْرِ .

الثَّالِثُ : المُضَاعَفُ اللاَّمِ وَالعَينِ نَحْوُ " دَمَكْمَكٍ [٤] ، وصَمَحْمَحٍ " [٥] في الصِّفَةِ ، وَ" بَرَهْرَهَةٍ " ، وَفِي الاسْمِ نَحْوُ " حَبَرْبَرٍ " [٦] .

فَالدَّمَكْمَكُ ، وَالصَّمَحْمَحُ : الشَّدِيدُ ، وَوَزْنُهُ « فَعَلْعَلٌ » [٧] ، وَالبَرَهْرَهَةُ : النَّاعِمَةُ من النِّسَاءِ ، وَوَزْنُهَا " فَعَلْعَلَةٌ " [٨] ، وَالحَبَرْبَرُ : الشَّيءُ القَلِيلُ [٩] .

الرَّابِعُ : تَكْرِيرُ اللاَّمِ ، وَهُوَ على ضَرْبَين :

---

(١) سقط فى (ف) ، انظر معناه فى شرح أمثلة سيبويه ٨٢ ، وسفر السعادة ١/ ٢٣٣ ، واللسان فى (حمر) .

(٢) ويقال فيه : زُمَّيل ، وزمَّال . ينظر شرح أمثلة سيبويه ١٠١ ، وتفسير غريب ما فى كتاب سيبويه ٩٣ ، وشرح الشافية ٢/ ١٧٩ .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) فى الأصل " دمكمكى " ومعناه : شديد كما سيذكره قريباً . ينظر شرح أمثلة سيبويه ٩٥ ، وسفر السعادة ١/ ٢٧٤ .

(٥) قال عنه الجواليقى فى شرح أمثلة سيبويه ١١٦ :" الغليظ القصير " ، وكذا فى تفسير غريب ما فى كتاب سيبويه من الأبنية ١١٤ ، وسفر السعادة ١/ ٣٢٤ .

(٦) فى (ف) " خنزير " تصحيف .

(٧) فى الأصل " فعلل " تحريف .

(٨) فى الأصل " فعلعة " تحريف .

(٩) انظر شرح أمثلة سيبويه ٨٣ ، وسفر السعادة ١/ ٢٢١ ، واللسان فى (حبر) .

أَحدُهُمَا : بغيرِ فَاصلٍ نَحْوُ " قَرْدَدٍ ، وَمَهْدَدَ " [1] ، وَ " فِلِزٍّ " لِجَوْهَرِ الأَرْضِ ، وَ " طِمِرٍّ " لطويل القوَائمِ من الخَيْلِ الخَفيفِ الْوَثْبِ .

وَالثَّانِي : بِفَاصلٍ نَحْوُ " جِلْبَابٍ ، وَشِمْلَالٍ " ، وَهُوَ النَّاقَةُ الخَفِيفَةُ ، و "سِنْدَادٍ " اسمُ مَوْضِعٍ [2] ، قالَ الأَسْوَدُ [3] :

وَالْقَصْرُ ذِي الشُّرفَاتِ مِنْ سِنْدَادِ [4]

وَوَزْنُه " فِعْلَالٌ " .

وَيُقَابَلُ الأصْلُ بالفَاءِ وَالعَيْنِ واللاَّمِ في الثُّلاثيّ ، وَالأَصْلُ : هُوَ الَّذي يَثْبُتُ في جَمِيعِ تَصَارِيفِ الكَلِمَةِ لا لِعَارِضٍ يَعْرُضُ لَهُ من اعْتِلالٍ ، أَوْ جَمْعٍ إِنْ كَانَ خُماسِياً لاَ زَائِدَ فيه .

قَوْلُهُ : "قَابِلْ بهاَ إِذَا وَزَنْتَ فِعْلاَ " [5] " الفِعْلُ " منصُوبٌ ٠ بِـ " قَابِلْ " أَي : قَابِل بِـها الفِعْلَ إذا وَزَنتَ الأصْلَ ، يُرِيدُ بالْفِعْلِ " الفَاءَ ، وَالْعَيْنَ، وَاللاّمَ" ، وَقَدْ ذَكَرنا لأيّ سَبَبٍ كَانَ الْمِعْيارُ الذي توزنُ به حُرُوفُ لَفْظِ الفعلِ في أوّلِ

---

(١) القردد : الأرض الغليظة الواسعة ، ينظر شرح أبنية سيبويه ١٣٨ ، وسفر السعادة ٤٢٤/١، مهدد : اسم امرأة . عن شرح أمثلة سيبويه ١٦٣ .

(٢) انظر شرح أمثلة سيبويه ١٠٥ ، وفيه هو قصر بالعذيب كانت العرب تحجه ، ومعجم البلدان ٢٦٥/٣ .

(٣) الأسود بن يعفر شاعر فحل متقدم من شعراء الجاهلية .

ترجمته في طبقات فحول الشعراء ١/ ١٤٧ ، والأغاني ١١/ ١٢٨ .

(٤) هذا عجز بيت صدره :

أهل الخورنق والسدير وبارق .

انظر ديوانه ٢٦ – ٢٧ ، والمفضليات ٢١٧ ، وشرحها للتبريزي ٢/ ٧٩٤ ، والمعارف ٦٤٧ ، وسفر السعادة ١/ ٣٠٩ .

(٥) في النسختين " الفعلا " والتصويب من النظم السابق .

الكلامِ فى التّصْرِيفِ (١) ، فَإِن كَانَ فى الموزُون قلْبٌ قَلَبْتَ فى الزّنَةِ فتقُولُ : وَزْنُ " أَشْيَاءَ " لَفْعَاءُ (٢) ؛ لأنّ أَصلَها " شَيْئَاءُ "بوزْنِ " فَعْلاءَ ، فَقَدَّمُوا اللاَّمَ عَلى الْفَاءِ ، وعَكْسُهُ " حَادِى " وَزْنُه " عَالِفٌ " فأَخّروا الفَاءَ بَعْدَ اللاَّمِ .

وكَذَا إِذَا كَانَ فى الْمَوْزُونِ حَذْفٌ حَذَفْتَ فِى الزّنةِ فتقُولُ فى وَزْنِ "يَدٍ ، وَدَمٍ" : " فَعٌ " ، ووَزْنُ " اسْمٍ " " افْعٌ " .

وَإِن يَزد عَلى ثلاَثٍ كَرِّرِ   اللاَّمَ نحو فَعْلَلٍ في جَعْفَرِ

يُريدُ : وَإِن يَزدِ الأصْلُ على الثّلاثةِ كَرِّرِ اللاَّمَ فى الوزْنِ ،(فَتقُولُ فى وَزْنِ " جَعْفَرٍ " :" فَعْلَلٌ " بِلاَمَيْنِ فى الرّباعِيّ ، وَثلاَثةٍ في الخماسِيّ ، فتقُولُ فى وَزْنِ " جَحْمَرِشٍ " : " فَعْلَلِلٌ " .

وإنمّا كرّرتَ اللاّمَ فِيمَا زَادَ علَى الثّلاثيّ ؛ لأنّ الثّلاثيّ قَدِ اسْتَوْفَى(٣) الفَاءَ وَالعَينَ واللاّمَ ، وَإِنمّا كَانَ الزّائدُ عَلَى الثَّلاثَةِ بلفْظِ "اللاَّمِ " ؛ لِكَوْنِهِ قَدْ لاَصقَهَا وَبَعُدَ عَن الفَاء وَالعَينِ ، لِفَصْلِ اللاَّمِ الأُولى بَينَهُ وَبيْنَ العَينِ ، وَهُوَ من الفَاءِ أَبْعَدُ .

---

(١) ينظر ٢ / ٥٥٥ .

(٢) فى الأصل " أفعاء " تحريف من الناسخ .

(٣) (ف) " اشتق " تحريف .

[مَسَائِلُ التَّمْرِينِ]

وَإِن بَنَيْتَ فَعْلَلاً مِن ضَرَبَا تُلْحِقُهُ بِجَعْفَرٍ قُلْ : ضَرْبَبَا

وَإِن بَنَيتَ مِنْ وَأَى كَمَفْعَلِ مَوْأًى عَلَى مِثَالِ مَرْمًى يُجْعَلِ

القَصْدُ بقولِهم : ابْنِ كَذَا مِثْلَ كَذَا : إِتْقَانُ عِلْمِ التَّصْرِيفِ بالرِّياضَةِ فيه ، وَحصُولِ الدُّرْبَةِ بالعَملِ [1] ، فَمَعْنَى قولهم : (ابْنِ مِنْ كَذَا مِثْلَ كَذَا) أي: ركِّب مِن لفْظِ كَذَا مِثْلَ زِنَةِ لَفْظِ كَذَا مُستَعْمِلاً فى ذَلِكَ مَا يَقْتَضِيه القِياسُ لِمُمَاثَلةِ البِنَاءِ المطْلُوبِ مُماثلتُهُ ، فتَأخذُ الحُروفَ الأصْليَّةَ مِنَ الكَلِمَةِ فتُقَابِلُ بها الفَاءَ ، وَالعَينَ وَاللاّمَ من الكَلِمَةِ المطْلُوبِ مِثالُهَا مِنْ حَركَةٍ وَسُكُونٍ ، وتَأْتِى بالزَّائدِ على لفْظِهِ ، وَتبْنِي من الثُّلاثيِّ مَا زَادَ عَلَيْهِ لاَ مَا نَقصَ عَنْهُ [2] ، ويجُوزُ أن تَبْنِيَ من الثُّلاثيِّ ثُلاثيًا يُخَالِفُه فى البنَاءِ ، ولاَيجُوزُ أن تَبْنِىَ من " رَمَى " مثلَ " ضَرَبَ " ؛ لأنّ صِيغَةَ " رَمَى " [3] مَبْنِيَّةٌ علَى ذَلِكَ المِثَالِ ، وَيجُوزُ أَن تبنِيَ من " ضَرَبَ "مِثْلَ ٢٣٨ / أ " سَمِعَ " ، فَإِذَا فَعلْتَ ذَلِكَ كَسَرْتَ الرَّاءَ ، وَإِذَا قِيلَ لَكَ : ابنِ مِنْهُ مِثْلَ " عَظُمَ " ضَمَمْتَ الرَّاءَ مِنْ " ضَرَبَ " ، فَإِن بَنَيْتَ من " ضَرَبَ " مِثْلَ " زِبْرِجٍ " قلتَ : " ضِرْبِبٌ " فتكَرّر [4] البَاءَ وَتكْسِرُ أَوَّلَهُ وَثَالِثَهُ ، وَإِن بَنيْتَ مِنْ " ضَرَبَ "مِثْلَ "

(١) انظر شرح الشافية ٣/ ٢٩٤ .

(٢) (ف) " منه " ، وزاد ابن القواس فى شرحه ١٣٣١ : " وإلاّ لكان ذلك هدماً لا بناء " .

(٣) (ف) " مرمى" تحريف .

(٤) (ف) " فتكرير " تحريف

سبَطْرٍ " قُلتَ : "ضِرَبٌّ " بكسر الضّاد وَإدغَامِ الباءِ الأولى ـ لسكونِهَا ـ فى الثَّانيَةِ [1] ، وَمِثْلَ " قِرْطَعْبٍ " [2] : " ضِرْبَبٌّ ، " فتدغِمُ البَاءَ السَّاكنَةَ فيما بَعْدَهَا ، وَعلَى هذَا القيَاسِ فى الصَّحيح .

وَأمَّا المعْتَلُّ وَالْمهموزُ فَفيه الصُّعُوبَةُ وَالإشْكَالُ ، وَأمَّا المعتَلُّ فكقوله : "وَإن بَنيْتَ من وَأَى " .

اعْلَمْ أنّ " وَأى يَئِي " [3] بمعْنَى " وَعَدَ " وَهُوَ مُعْتَلُّ الفَاءِ وَاللاَّمِ ، فَفَاؤُه وَاوٌ ، وَلامُه ياءٌ ، فإذَا بَنَيْتَ مِنْهُ مثَالَ " مَفْعلٍ " قُلتَ : " مَوْأًى " بِوَزْنِ " مَوْهَبٍ " ، وَأَصلُهُ " مَوْأَيٌ " بيَاءٍ بعدَ الهمْزَةِ ، لكن قُلبَت الياءُ أَلفاً ؛ لتحركها وَانفتَاحِ مَا قبلهَا كمَا قُلبَت الياءُ (فِي " مَرْمًى ") [4] أَلفاً ؛ لِذَلكَ ، وَإِنْ شِئتَ أَلقيْتَ حَرَكَةَ الهَمزَةِ على الْوَاوِ السَّاكنَةِ قبلهَا وَحَذفْتَهَا فتقُولُ : " مَوًى " [5] .

وَإن بَنَيْتَ مِنْ " وَأى " مِثلَ " جَعْفَرٍ " قُلْتَ : " وَأْيًا " بسكُونِ الهمزة ؛ لأنَّهَا فى مُقَابلةِ العَينِ من جَعْفَرٍ ، وَتَقْلِبُ اليَاءَ الأخيرَةَ أَلفاً ؛ لتحرّكها وَانفتَاحِ مَا قبلهَا . وَيجُوزُ إِبْدالُ الهمْزَةِ أَلفاً ؛ لسكُونها وَانفتَاحِ مَا قبلهَا كمَا فى " رَاسٍ "[6] .

---

(١) فى الأصل " الثالثة " تحريف .

(٢) قرطعب : دابة ، وقيل : الخرقة ، وقيل : السحاب .
ينظر سفر السعادة ١/ ٤٢٤ ، واللسان (قرطعب) .

(٣) بعده فى (ف) " وأياً " .

(٤) سقط فى (ف) .

(٥) زاد ابن القواس فى شرحه ١٣٣٢ : "ولا يلزم منه قلب الواو ألفاً ؛ لأنه يؤدى إلى اجتماع إعلالين".

(٦) فتكون حينئذ " وايٍّ " .

وإن بَنيتَ منْ " وَأَى " مِثْلَ " سَفَرْجَلٍ " قلت : " وَأَيًّا " (١) فَتبدلُ اليَاءَ الثَّالثَةَ أَلِفاً ؛ لِتَحَرّكِهَا وَانْفتَاحِ مَا قبْلها ، وتُدغِمُ اليَاءَ الأُولى فِي الثَّانيةِ ؛ لسكُونِها .

وَإن بَنيْتَ منْ " وأى " مِثْلَ " إِصْبَعٍ " بكَسْرِ الهمْزةِ وفتْحِ البَاءِ قلتَ : "إِيْأَى"(٢) بقلْب الوَاوِ ياءً ؛ لسكُونِهَا (وَانْكِسَارِ) (٣) ما قَبْلَهَا (وتبدلُ اليَاءَ(٤) لِتَحَرّكِهَا وَانْفَتاحِ مَا قَبْلَهَا)(٥) أَلفاً ، وإِنْ أَلْقَيْتَ حَرَكَةَ الهَمْزةِ علَى اليَاءِ وَحَذَفْتَهَا قُلْتَ : " إِيًا " بفَتْحِ اليَاءِ وحذْفِ الهَمزَة .

وَإن بَنَيْتَ من " وَأَى " مِثْلَ " أَبْلُمٍ " (٦) قُلْتَ : " أُوْءٍ " (٧) بضمّ الهَمزَةِ وَسُكُونِ الوَاوِ وَكسْرِ الهَمزَةِ التى هِيَ عَيْنُ الكَلِمَةِ ، وَالأصْلُ " أُوْأُيٌ " فَأَبدلْتَ من ضمّةِ العَيْنِ كَسْرةً ؛ لأجْلِ اليَاء (٨) ، ثم حَذفْتَ اليَاءَ ؛ لسكُونِهَا وسُكونِ التَّنْوينِ بَعْدَهَا (٩) ، وَبَقِيَتِ الكَسْرةُ قبلهَا تَدُلُّ عَليَها فصَارَ كَقَاضٍ .

---

(١) والعمل فيه كما يلى " وَأَيْيَيٌ " ثم " وَأَيْيَا " ثم " وَأَيًّا " ؛ لأنه قد اجتمع فى هذا البناء ثلاث ياءات ، فأبدلت الأخيرة ألفاً ، ثم أدغمت الياء الأولى فى الثانية لوجود المقتضى للإدغام ، وهو اجتماع المثلين مع سكون الأول منهما .

(٢) سقط فى (ف) .

(٣) فى النسختين " وانفتاح " تحريف ، لأن الأصل فيه " إِوْأَيٌ " بكسر الهمزة الأولى .

(٤) أى : الياء الأخيرة .

(٥) سقط من (ف) .

(٦) الأبلم : جمع أبلمة ، وهى خوصة المقل .

انظر المنصف ٣/ ٩٠ ، وشرح أمثلة سيبويه ٢٩ .

(٧) (ف) " أوى " تحريف .

(٨) فتصير على " أُوْئِي " .

(٩) فتصير على " أُوءٍ " .

فَإن بَنَيْتَ مِنْ " وَأَى " مِثلَ "إِصْبِعٍ " بِكَسْرِ الهَمْزَةِ وَالبَاءِ قُلْتَ :"إِيءٍ "[١] ، تُبدِلُ الواوَ ياءً ؛ لسُكونِها وانكسَارِ ما قبلهَا ، وتحذفُ الياءَ الأخِيرةَ ؛ لسكونها وَسُكون التّنوين بعدَهَا ، وَتَبْقَى كَسْرَةُ الهَمْزَةِ تَدُلُّ عَلَيْهَا .

وَلَوْ ذَهَبْنَا نستَقْصِي جَمِيعَ الأَبْنِيَةِ مِنْ " وَأَيْتُ " وَحدَهُ لَحَصَلَ مِنْ ذَلكَ كِتَابٌ بَسِيطٌ [٢] فَمَا ظَنُّك بالبِنَاءِ مِنْ كُلِّ ضَرْبٍ مِنْ ضُرُوبِ الأَفْعَالِ ، وَكَيْفَ لاَ يَطُولُ ذَلِكَ وَالأَبْنِيَةُ الَّتِي ذكَرَهَا سِيبَوَيْهِ [٣] تَقْرُبُ من ثَلاثِمَائَةِ بنَاءٍ ، فِي أَبْنِيَةِ الأَسْمَاءِ وَحْدَهَا !

وَاعْلَمْ أَنَّ المُعْتَلَّ عَلَى ضُرُوبٍ ، مُعْتَلُّ الفَاءِ [٤] كَوَعَدَ ، [وَمُعْتَلُّ العَينِ كَقَالَ][٥] ، وَمُعْتَلُّ اللاَّمِ كَرَمَى ، وَغزَا ، وَمُعْتَلُّ الفَاءِ وَالعَينِ نَحْوُ " يَوْمٍ ، وَيَيْنَ"[٦]، ومعتلّ الفاءِ واللاّمِ نحو " وَأَيْتُ " ، وَمُعْتَلّ العَينِ واللاّمِ نَحْوُ " طَوَى ، وَحَيَيْتُ " ، وَمُعْتَلّ الفاءِ والعَينِ واَللاّمِ كَالْوَاوِ فى حُرُوفِ التَّهَجِّي .

---

(١) والأصل " إِوْئِيٌ " ثم " إِيئِيٌ " ثم " إِيءٍ " .

(٢) (ف) " كتابا بسيطا " بالنصب خطأ .

(٣) انظر الكتاب ٤/ ٢٤٢ ، والمزهر ٢/ ٤ .

(٤) فى النسختين " العين " خطأ .

(٥) أكملت هذا السقط من الشرح المجهول وشرح ابن القواس ١٣٣٢ ، فكلاهما أفاد من النيلي .

(٦) يين : قال عنه ياقوت فى معجم البلدان ٥/ ٤٥٤ : " بالفتح ثم السكون ، وآخره نون ، وليس فى كلامهم ما فاؤه وعينه ياء غيره ، قال الزمخشرى : يين : عين بواد يقال له : حورتان .. ، وقال غيره: يين اسم واد " ، وانظر كذلك سر الصناعة ٢/ ٧٢٩ حيث قال ابن جنى " وليس له فى الأسماء نظير "" .

[الحذف] (١)

وَالْحَذْفُ في وَاوٍ ويَاءٍ وَأَلِفْ　　فمنْهُ مَا لِغَيْرِ علَّةٍ حُذِفْ
كَالأبِ وَالْيَدِ اعْتِبَاطاً عُرِفَا (٢)　　وَمنْهُ مَا لعلّةٍ قد حُذِفَا (٣)
كَالْحَذْفِ لالتقَاءِ سَاكِنَيْن　　وَالحذفِ لالتقاءِ هَمْزَتَينِ ٢٢٨/ب
نَحْوُ فَتًى وَصِلاً ونَحْوُ أُكْرِمُ　　أَوْ مُلْحَق بِهِ كَمثلِ يُكْرِمُ

لَمَّا ذَكَر حُرُوفَ الزّيادَةِ شَرَعَ فى ذِكْرِ الْحَذْفِ ؛ لأنَّه مُقابِلُ الزّيَادةِ ، والْحرُوفُ الَّتى تُحْذَفُ أَحَدَ عَشَرَ حَرْفاً (٤) ، وَقدْ ذَكَر صاحِبُ الأرجوزةِ مِنْها أَرْبَعَةَ أَحْرُفٍ ، وَهِيَ [الوَاوُ] (٥) ، وَاليَاءُ ، وَالألفُ ، وَالْهَمْزَةُ ، وَنحْنُ نَذْكُرُ الجميعَ إِن شَاءَ اللَّهُ تَعالَى .

وَقَدْ قَسَّمَ الحذْفَ إلَى نَوْعَينِ :

أحدُهُما : بِغَيْرِ علّةٍ ، وَهُوَ غَيْرُ مَقِيسٍ ، وَيُقْتَصَرُ فيهِ علَى السّماعِ .

وَالثَّانِي : ما حُذِفَ لعلّةٍ تُوجِبُ حذْفَهُ ، وَهُوَ مَقِيسٌ .

فَالأَوّلُ يُسَمَّى اعْتِبَاطاً أَيْ : حُذِفَ لِغَيْرِ علّةٍ اقْتَضَتْ حَذْفَهُ ، مِنْ قَوْلهِم : عَبَطْتُ الشَّاةَ : إِذَا ذَبَحْتَهَا ولاَ علَّةَ بِهَا تدْعُو إِلَى ذَبْحِهَا (٦) ، ومِنْهُ قَوْلُ الشّاعِرِ :

---

(١) جاء بحاشية الأصل " بيان الحروف المحذوفة " .

(٢) فى النسختين "حذفا " والمثبت من بقية الشروح .

(٣) فى الأصل " عرفا " .

(٤) قال ابن القواس فى شرحه ١٣٣٣ : " يجمعها قولك : " يَخَفْنَ حائط وهب " .

(٥) إضافة يوجبها السياق .

(٦) انظر اللسان والتاج فى (عبط) .

وَمَن لَمْ يُعتَبَطْ يَهْرَمْ ويُسْأَمْ   وَتسلمْهُ المَنُونُ إلِى انْقِطاَعٍ [(١)]

أَيْ : مَن لَمْ[(٢)] يمتْ شاباًّ أو قَتْلاً بِغَيرِ علّةٍ .

قولُه : "كَالأَبِ وَالْيَدِ " مِثالٌ لِمَا حُذِفَ اعتبَاطًا ، وقد ذَكَر ذَلكَ فى قولـه : " اعْتِباطاً عُرِفَا " [(٣)] ، أمّا " الأبُ " فأَصْلُه " أَبَوٌ " بفتح الفَاءِ وَالعَينِ ؛ لردّ الوَاوِ فى التَّثْنَيةِ نَحْوُ " أَبَوَانِ " ، وَفِي الجَمْعِ قَالُوا: " آباءٌ " ، فالهمزةُ بَدَلٌ من الوَاوِ ، وَفِي التَّصْغيرِ نَحْوُ " أُبَيٍّ " ، وقَالُوا : " مَا لَهُ أبٌ يَأْبُوهُ " [(٤)] . وكَذَلكَ " أَخٌ " أصْلُهُ " أَخَوٌ "؛ لِمَا ذكَرْنا في " الأب " .

وَمِثْلُ " أَبٍ " [(٥)] "هَنٌ ، وَغَدٌ ، وَحَمٌ ، وَقُلَةٌ ، وثُبَةٌ ، وَبابُهُ [(٦)] ، وَ" سفْ أَفْعَلُ " فى " سَوْفَ أَفْعَلُ " .

وَأَمَّا " الْيَدُ " فلامُهُ ياءٌ ؛ لظهُورِهَا فى الفعْلِ قَالُوا : " يَدَيْتُ إليهِ يَداً " إذَا أَنْعَمْتَ ، وَسُمِّيت النِّعْمَةُ يداً ؛ لأَنَّ العطاءَ إنَّما يكُونُ باليَدِ ، ولأنَّ الْيَدَ ـ الَّتى هِيَ الجارِحَةُ ـ نِعْمَةٌ منَ اللّهِ تعَالَى ، لأنَّ بها يَدْفَعُ الإنسَانُ عَن نَفْسهِ الضَّرَرَ ، وَبِهَا يَجْلِبُ إِلَى نَفْسِهِ النَّفْعَ غَالباً ، وَلِقَولهِم في التَّثْنِيَةِ :" يَديَانِ " ، وَلِقَولهِم فى الجَمْعِ " أَيْدٍ " ، وَذلك يَدلُّ علَى سكُون عَينِ الكَلِمَةِ فى الأصْلِ ؛ لأنَّ " أَفْعُلاً " فى

---

(١) قائل البيت قطرى بن الفجاءة .وهو فى الحماسة ١/ ١٦١ ، والأشباه والنظائر للخالدين ١/ ١١٦، وأمالى المرتضى ١/ ٦٣٧ ، ومقدمة فى النحو للذكى ٨٧ ، والعينى ٣/ ٥٢ .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) فى النسختين " حذفا " والمثبت من بقية الشروح .

(٤) أى : يغذوه ويربيه . عن اللسان (أبى) .

(٥) فى الأصل " ابن " خطأ .

(٦) انظر الأصول فى النحو ٣/ ٣٢٧ .

القِلَّـةِ مَخْصُوصٌ ببـابِ " فَعْلٍ " السَّاكـنِ العَينِ ممّـا صحّـت عَينُهُ ، ومِثْلُ " يَدٍ " " دَمٌ " ، فَلامُهُ ياءٌ لقولهم في التّثنيةِ : " دَمَيَانِ " في الأصَحِّ ، ومِنْهُ " مَائَةٌ " [وأصْلُهُ] [1] " مِئْيَةٌ " فحذفُوا الياءَ ، وحكَى الأخفشُ " أخَذْتُ مِئْيَةً " عَلَى الإتمَامِ [2] .

وَمِمّا حُذِفَ لِغَيرِ عِلّةٍ الهَاءُ في قَوْلِهم " فُوكَ " أصلهُ [فَوْهٌ] [1] بِوَزْنِ " سَوْطٍ " .

قَولُهُ : " كالحَذْفِ لالتقَاءِ سَاكِنَيْنِ " نحو " عَصًا يَا فتًى " حُذِفَت الألفُ ؛ لِسُكُونِها وَسُكُونِ التَّنوينِ ، وَكَذلِكَ كُلُّ حَرْفِ علّةٍ لَقِيَهُ سَاكِنٌ بَعْدَهُ غَيْرُ مُدْغَمٍ فَإنّه يُحْذَفُ نَحْوُ " قُمْ ، وبِعْ ، وَخَفْ " سواءٌ كَانَ السَّاكِنُ الذى يَلْقَى حَرْفَ العلّةِ[3] مِنْ نَفْسِ الكَلِمَةِ كمَا مَثّلنا أَوْ مِن كَلِمَتيْنِ نَحْوُ " يَرمِي القَوْمَ ، وَيغزُو الجَيْشُ .

قولُهُ : " نحو فَتًى وَصْلاً " مثالٌ للحذْفِ لالتقَاءِ السّاكِنَين [4] ، واْحتَرزَ بِقَولِهِ : " وَصْلاً " عَنِ [5] الوَقْفِ ؛ فَإنّه لاَ حَذْفَ فيه ، إذْ لمْ يلْتقِ سَاكِنَانِ .

قولُه « وَالحَذْفِ لالتِقَاءِ هَمْزَتَينِ » يُرِيدُ في مُضَارعِ « أَفْعَلَ » وَقَدْ مَثَّلَ به في قَولِهِ « وَنَحو أُكْرِمُ » فإنَّ «أَكْرَمَ » الماضِيَ مِثْلُ «دَحْرَجَ » فَمضَارِعُ « دَحْرَجَ » «أُدَحْرِجُ » فالهمْزَةُ في « أَكْرَمَ » مَاضِيًا – بإزاءِ الدَّالِ في «دَحْرَجَ » فَكَمَا أَنَّ

---

(١) إضافة يوجبها السياق .

(٢) انظر في سر الصناعة ٢/ ٦٠٤ ، والممتع ٢/ ٦٢٤ ، واللسان في (مأى) .

(٣) في الأصل " علة " .

(٤) (ف) " ساكنين " .

(٥) (ف) " من " .

هَمْـزَةَ المتكلِّمِ تدخُلُ على/ الدَّالِ من «دَحْـرَجَ » فكَذلكَ يجبُ أن تدخُلَ هَمـزَةُ ٢٣٩ / أ المتكلِّم عَلَى الهمْزَةِ مِن « أَكْرَمَ » فتَصيرُ « أَأَكْرِمُ » مِثْلُ « أُدَحْرِجُ » فَاستثْقَلُوا الْجَمْعَ بين الهَمْزَتَيْنِ فَحَذفُوا الثَّانِيَةَ ؛ لأنَّ بِهَا حَصَلَ الثِّقَلُ ، ولأنّ ٱلأُولى تَدُلُّ علَى المضَارعَةِ وَعَلى فَاعِلِ الفِعْلِ . وَأَمَّـا حَذْفُ الهَمـزَةِ مَعَ « اليَـاءَ » وَالنُّونِ ، وَالتَّاء " فإنمّا حُذِفَتْ وَإن لمْ يَجْتَمِعْ فيهِ هَمْزتَانِ لِتكُونَ صِيغَةُ الْمُضَارِعِ علَى طَرِيقَةٍ وَاحِدَةٍ ، وَلِذَلِكَ قَالَ : " أو مُلْحَقٌ بِهِ كَمِثْلِ يُكْرِمُ " يُرِيدُ [١] : أَوْ مُلْحَقٌ بِمَا الْتقَى فيهِ همْزَتَانِ ، [ثُمَّ][٢] مثَّلَ بقَولِهِ " يُكْرِمُ " ، وَهُوَ مَا لَمْ يلتقِ فِيهِ هَمْزتَانِ ، فَإِنْ كَانت الهمْزَةُ الثَّانيَةُ أَصْلاً ـ أَيْ : فَاءَ الفِعْلِ ـ لَمْ تحْذَفْ بَلْ تُخَفَّفْ بإبدَالِهَا وَاوًا مَعَ هَمْـزةِ الْمُتَكَلِّمِ نحْـوُ " أَدَّيْتُ ، أُوَدِّي " ، أَوْ أَلِفـاً إذا كَـانَتْ هَمْـزةُ المتكلِّمِ مَفْتُوحَةً نَحْوُ " آخُذُ " ، فَـإنْ ضَـمَمْتَ هَمْـزَةَ المتكلِّمِ أَبدلْتَ الثَّـانيةَ وَاواً نَحْـوُ " وَاخَذْتُ زَيْدًا فَأَنَا أُوَاخِذُهُ " ، وَقَوْلُهُم " وَاخَذْتُ زَيدًا " يدُلُّ علَى أَنَّ الْهَمـزَةَ فى " أَخَذَ " بَدَلٌ مِنْ وَاوٍ [٣] ، فَأَفْهَمْهُ ! .

وَقَدْ حُذِفَت الهمزةُ لِغَيـرِ عِلّةٍ فـى " أُناسٍ " ، وفى " إلَـهٍ " ، وَفي " خُذْ ، وَمُرْ ، وَسَلْ ، وَكُلْ " [٤] .

وَلاَ تُحْـذَفُ فى الأمْـرِ مِنْ " أَسَنَ المَاءُ ، وَأَجَنَ " إِذَا تَغَـيَّـرَ بَلْ تقلبُ واواً فتقُولُ " أُوسُنْ ، أُوجُنْ " فى لُغَةِ مَن ضمّ عَيْنَهَا فى المستقْبَلِ . وَتُحْذَفُ مِنْ [٥]

---

(١) فى الأصل " ويريد " .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) انظر هذا فى التاج فى مادتى (تخذ) و (وخذ) ، فإنهما لغتان فى (أخذ) .

(٤) انظر الممتع ٢/ ٦١٩ .

(٥) (ف) " فى " .

قَوْلِهم " تِ زَيْدًا " ، وَالأصْلُ " إيتِ زَيْدًا " ، فَحَذفُوهَا تَشْبِيهاً لهَا بالوَاوِ من " وَقَى يَقِي " (إذْ) [١] كَانتْ تُقْلَبُ وَاواً فى " صِحْرَاوَاتٍ " كمَا تقلبُ الواوُ إلَى الْهَمْزَةِ فى نحْوِ " أُجُوهٍ " [٢] ، وَ "أُقِّتَتْ " ، وقِيلَ : تَشْبِيهاً بهمَزَةِ " خُذْ ، وَكُلْ " .

وَتُحْذَفُ فى " يَرَى " وَهُوَ عَيْنُ الفِعْلِ ، وَأَصْلُه " يَرْأَى " فَنُقِلتْ حَرَكَةُ الهَمْزَةِ إلَى الرَّاءِ ، وَحُذِفَتْ ، فَوزْنُ " يَرَى " " يَفِلُ " [٣] ، وَقَدْ أَتَى الشَّاعِرُ بالأصْلِ فى الضَّرُورَةِ فَقَالَ [٤] :

أُرِي عَيْنَيَّ مَا لمْ تَرْأَيَاهُ ... كِلاَنَا عَالِمٌ بِالتُّرَّهاتِ [٥]

وَلَيْسَ بِقِيَاسٍ ، وَلذَلِكَ امتَنَعَ فى مُضَارِعِ : " نَأَى ، وَشَأَى .

[حَذْفُ الوَاوِ]

وَالْوَاوُ بَيْنَ الكَسْرِ وَاليَاءِ حُذِفْ ... مُطّرِدًا كَيَعِدُ الحُكْمُ عُرِفْ

إذَا وَقعَت الْواوُ فى المضَارِعِ بَيْنَ يَاءٍ مفتُوحَةٍ ، وَعَيْنٍ مَكْسُورَةٍ إمَّا لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا حُذِفَتْ حَذْفاً مُطَّرِدًا [٦] ، أَيْ:قِيَاسًا لِمَجْمُوعِ [٧] الشَّرْطَيْنِ .

---

(١) فى النسختين " إذا " ولعل الصواب ما أثبت .

(٢) فى الأصل " آخر " ، وفى (ف) " أحره " ، ولعل ما أثبته هو الصواب ، وانظر المنصف ١/ ٢١٢ .

(٣) فى الأصل " يعل " تحريف ، وفي (ف) " يفعل " خطأ ، والصواب ما أثبته ،وانظر شرح الشافية للرضى ٣/ ٣٨ .

(٤) فى (ف) " فقال البارقى " ، والنسبة من الناسخ غالباً .

(٥) القائل سراقة البارقى .

انظر ديوانه ٧٨ ، ودقائق التصريف ٤٢٢ ، وشرح الشافية ٣/ ٤١ . وقيل : قائله عبيدالله بن قيس الرقيات ، وهو فى ديوانه ١٧٨ على أنه مما نسب إليه .

(٦) انظر حذف الواو فى الممتع ٤٢٦ ، والوجيز فى علم التصريف ٣٧ ، وشرح الشافية ٣/ ٨٧ .

(٧) فى (ف) " بمجموع " .

واحترزَ بقوله : " الـوَاوُ " عن اليَاءِ ؛ فإنهَّا لا تُحْذَفُ لمجانستِهَا لما قَبْلَهَا ، وهُوَ الياءُ وَمَا بعْدَهَا وَهُو كَسْرَةُ العَينِ نحو " يَنَعَ يَيْنِعُ " ، وَ " يَعَرَ الجدْيُ يَيْعِرُ يعَارًا " إِذَا صَاحَ [١] ، وَ " يَسَرَ النّاقةَ يَيْسِرُهَا " إذَا قَسَّمَ لحمَهَا أَجْزاءً [٢].

وَأرَادَ بيْنَ اليَاءِ المفتُوحةِ وَالكَسْرِ ؛ لأنَّ مثالَهُ بالْياءِ المفتُوحةِ وهُو قولُهُ : " يَعِدُ " دَلَّ علَى مُرادِهِ ، وَفيهِ احترازٌ عن اليَاءِ المضمُومةِ كمَا فى الرُّبَاعيّ ، وَمَا لَمْ يُسمّ فاعِلُهُ نحو " أَوْعَدَ يُوعِدُ " لِسُهُولةِ [٣] النُّطْقِ بالْوَاوِ بَعْدَ الضمّ ؛ لمجانستهِ إِيَّاهَا قَوِيَتْ فَلَمْ تُحذَفْ لِفَواتِ أَحَدَ الشَّرْطَينِ ، وَهُو فَتْحُ اليَاءِ ، وَثُبُوتُ الوَاوِ فيمَا لم يُسَمّ فاعلُهُ [٤] ؛ لِفواتِ الشَّرْطَين جَميعاً ، وَهُمَا : كَسْرُ العَينِ [٥] وَفَتْحُ اليَاءِ .

وَاحْتَرزَ بقوله : " الكَسْرُ " عَن فَتْحِ العَينِ أَوْ ضَمِّهَا ، أَمّا فَتْحُها ففيمَا كَانت عَينُهُ مكسُورَةً فى الماضِى مفتُوحةً فى المُضَارعِ لا لأجْلِ حَرْفِ الحَلْقِ فَيَجِبُ إِثْبَاتُ الوَاوِ لِفَواتِ أَحَدِ الشَّرْطَينِ نحْوُ " وَحِلَ يوحَلُ " إذا وَقَعَ / فى ٢٣٩ / ب الوَحَلِ ، وَهُوَ الطّينُ ، وكَذلِكَ " وَجِلَ يَوْجَلُ " إِذَا خَافَ ، فأَمَّا قولُهُم : " وَسِعَ يَسَعُ " [٦] فَلَيْسَ الفتْحُ فى " يَسَعُ " لأنَّ مَاضِيَهُ على " فَعِلَ " بكَسْرِ العَينِ ،إِذْ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَوجبَ إِثْبَاتُ الوَاوِ بلْ لأجْلِ حَرْفِ الحلْقِ ، فَالفتْحَةُ عَارضَةٌ

---

(١) انظر : الصحاح ، وأساس البلاغة فى " يعر " .

(٢) انظر : الصحاح ، والقاموس المحيط ، واللسان فى " يسر " ، وذكر ابن يعيش (١٠ / ٦٢) أن سيبويه حكى عن بعضهم " يسر يسر " بحذف الياء كما حذفت الواو ، وانظر الكتاب ٤ / ٥٤ .

(٣) (ف) " بسهولة " تحريف .

(٤) نحو " يُوعَدُ " .

(٥) فى النسختين " وهما من كسر العين" ، والواجب اطراح (من).

(٦) فى النسختين " يوسع " تحريف.

[حَيْثُ] (١) كانت الكسْرَةُ مُقدّرةً (٢)، وكَذلكَ " وَطِئَ يَطَأُ "وهِيَ مثلُ "وَرِمَ يَرِمُ" ، وَ" وَمِقَ يمِقُ " (٣) لكن فُتِحَ لأجْلِ حَرْفِ الحَلْقِ ، قَالَ سيبويه ـ رَحَمَهُ اللَّهُ ـ : " أَمَّا " وَطِئَ يَطَأُ ، وَوَسِعَ يَسَعُ " فَمِثْلُ " وَرِمَ يَرِمُ ، وَوَمِقَ يمِقُ " (٤) يعنى بِكَسْرِ الثَّانِي (٥) فى المُضَارِعِ ، لَكِنْ فُتِحَ ؛ لِمَا ذكَرْنا .

وَأَمَّا ضَمُّ العَينِ فَنحْوُ " وَضُؤَ يَوْضُؤُ فَهُو وَضِيئٌ " إذا كَانَ حَسَنَ الوجْهِ (٦).

ثُمَّ هَهُنَا تَفْصِيلٌ ، فَأَقُولُ : إنَّ " فَعَلَ " المعتلَّ الفَاءِ علَى ضُرُوبٍ :

أَحُدها : بفَتْحِ العَيْنِ (٧) فى الماضِي وَكَسْرِهَا فى المُضَارِعِ [فَلاَ يَجُوزُ فيهِ إلاَّ الحذْفُ ، لِمَا مَرَّ نَحْوُ " وَعَدَ يَعِدُ " ....

الثَّانِي : كَسْرُ العَيْنِ فى الماضِي وَفَتْحِهَا فِي المُضَارِعِ] (٨) لِغيْرِ حَرْفِ الحَلْقِ فَيَجِبُ الإثباتُ نَحْوُ " وَجِلَ يَوْجَلُ " .

---

(١) إضافة يوجبها السياق .

(٢) يقول ابن الأنبارى فى الوجيز ٣٨ " :" فلما كانت الفتحة عارضة بني الحكمُ على الأصل ، فحذفت كما حذفت مع الأصل نحو وَعَدَ يَعِدُ " ، وانظر كذلك المنصف ١/ ٢٠٦ ، والممتع ٤٣٤ ، وشرح الشافية ٣/ ٩١ .

(٣) وَمِقَهُ يمقه بكسر الميم فيهما بمعنى أحّبه.
انظر الصحاح ومختاره فى " ومق " .

(٤) انظر الكتاب ٤/ ٥٥ ، ١١١ .

(٥) فى الأصل " الماضي " وفي (ف) " الماضى والمضارع " ، والصواب ما أثبت .

(٦) انظر القاموس ، واللسان فى " وضؤ " .

(٧) فى النسختين " الفاء " تحريف .

(٨) ما بين القوسين تكملة يوجبها السياق ، وهى بلاشك ساقطة من الناسخين بسبب انتقال النظر ، وقد أكملتها من شرح ابن القواس لوحة ٢٨٩ ؛ لأنه كثير الموافقة للنيلي حتى إننا لا نكاد نجد فرقاً بين شرحيهما فى بعض الأحيان ، فرحم الله الجميع ، وانظر شرح ابن القواس المطبوع ١٣٣٧ .

الثَّالثُ : كَسْرُ العَينِ فى الماضي وَالمضَارِع فيجبُ الحذفُ نَحْوُ : وَثِقَ يَثِقُ .

الرَّابِعُ : بالعَكْسِ ، وَهُوَ فَتْحُ العَينِ فيهما نَحْوُ " وَضَعَ يَضَعُ " فَيَجِبُ الحذفُ ؛ لأنّ الفتْحَ عَارِضٌ ، لأجْلِ حَرْفِ الْحلْقِ .

الخامسُ : بضمّ العَينِ فيهما نحو " وَسُمَ يَوْسُمُ وَسَامَةً ، ووَضُؤَ يَوْضُؤُ وَضاءَةً " فَيَجبُ الإثبَاتُ .

وَلَيْسَ لهمُ فى المعْتلّ الفَاءِ " فَعَلَ " بفتْحِ العَينِ فى الماضى وضمّها فى المضَارِع إلاَّ كَلِمَةً وَاحِدَةً وَهِيَ "وَجَدَ يَجُدُ " ، وحكَاهُ سيبَوَيهِ فَهُوَ شَاذٌ نَادرٌ [(١)]، ووَجْهُهُ إنمَّا ضمّت الجيمُ فى الْمُضارعِ بعْدَ اسْتِقْرَارِ الحذْفِ.

وَإنّما حُذفت الْواوُ إذا تَوسَّطت بَينَ اليَاءِ وَالكَسْرِ[(٢)] فيمَا نَحْنُ بِصَدَدِه ؛ لأنّ اليَاءَ فى تَقْدِيرِ الكسْرَةِ ، وَالْواوَ فى تَقْدِير الضّمّةِ ، والْخرُوجُ من كسْرٍ إلى ضَمّةٍ ثَقِيلٌ فَقَدْ حَصَلَ فيه [(٣)] خُرُوجٌ مِنْ كسْرٍ إلى ضمٍّ ، لوقُوعِ الوَاوِ بعدَ اليَاءِ ، وَخروجٌ من ضمّ إلَى كسْرٍ أيضاً ؛ لوجُودِ الكَسْرِ [(٢)] بعْدَ الواوِ ، وَكانت الواوُ أوْلَى بالحذْفِ من اليَاءِ لأمرين :

أَحدُهُما : لِضَعْفِهَا بالسُّكُونِ ، وَقُوّةِ الْيَاءِ بالحركَةِ .

وَالثَّاني : أنَّ العَيْنَ تُجَانِسُ اليَاءَ بالكسْرِ فَقَوِيَتِ اليَاءُ بِمَا تُجَانِسُهَا ، ولذلك ثَبَتَتِ الواوُ إذَا ضمّت العَيْنُ أَوْ فُتِحَتْ لِغَيرِ حَرْفِ الحلْقِ ، وَإذَا ضُمّت الْياءُ

---

(١) انظرالكتاب ٤/ ٥٣ قال سيبويه : " وقد قال ناس من العرب :" وجد يجد ، كأنهم حذفوها من يَوْجُدُ، وهذا لا يكاد يوجد فى الكلام " .

(٢) (ف) " الكسرة "

(٣) سقط من (ف) .

أيضًا لقوتها بما يُجانِسـهَا وَهُوَ الضَّمُّ [١] . وَقِيلَ : حَذْفُ الياءِ مُمْتَنِعٌ،لأَنَّهُ [٢] حَرْفُ الْمُضَارعَةِ ،وَلعَدمِهَا تُعْدَمُ صِيغَةُ المضَارِع ، وَحَذْفُ الكسْرَةِ مُمْتَنِعٌ أَيْضًا ؛ لأنّ وَزْنَ الكَلِمَةِ بها يُعرَفُ فَتَعـيّنَ حَذفُ الوَاوِ ، لأَنَّ حَذْفَها أَبْلَغُ فى التّخْفيفِ مَعَ أَنَّهـا ضَعُفَتْ بالسُّكُونِ ، ثمَّ حُذِفَتِ الْوَاوُ مع بَاقى حُرُوفِ المضَارَعةِ غَيرِ " اليَاءِ " حَمْلاً علَى " اليَاءِ " ، ليكُونَ مضـارِعُ مُعتلِّ الفَاءِ علَى مِنْهَاجٍ وَاحِدٍ فى تَصْرِيفِهِ [٣].

[تَخْفِيفُ الهَمْزَةِ]

وَخَفَّفُوا الهمزةَ بالحَذْفِ كَخَبْ في الخَبْءِ إِذْ سُكُونُ [٤] قَبلَهَا وَجَبْ

يقـولُ : إذَا سكَنَ مَـا قَبْلَ الهـمزَةِ وَهُـوَ حَرْفُ صَحِيحٌ وَأُرِيدَ تَخْـفِيـفُهـا تَحْذِفُهَا [٥] ؛ لأنَّ تَخْفِيفَ الهمْزَةِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرُبٍ :

إمّا جَعْلُها بيْنَ بَيْنَ ، أَىْ : بَيْنَ الحرْفِ الّذى منْهُ حَرَكتُها وبَيْنَ الْهمزَةِ ، فَإِنْ كَانت مفتُوحةً جُعِلَتْ بيْنَ الهمزَةِ وَالألِف نحْوُ " سَأَلَ " ، وَبينَ الهمْزةِ وَالياءِ إن كَانت مَكْسُورةً نَحْوُ " قائِلٍ " ، وَبيْنَ الهمْزَةِ وَالواوِ إن كَانَت مَضمُومةً نحو " لَؤُمَ " ، وَإِمَّا بإبدَالِهَا حَرْفَ لِينٍ [٦] .

---

(١) (ف) " الضمير " تحريف .

(٢) (ف) " لأنها ".

(٣) انظر شرح الشافية ٣/ ٨٩ ، والممتع ٤٢٦ .

(٤) فى النسختين " تسكين " ، وفى بعض الشروح " سكن " ، وفى أغلبها " سكون " فأثبت الغالب .

(٥) فى الأصل " وتحذفها " .

(٦) كأن تقول فى الكلمات السابقة : سال ، وقايل ، ولوم .

وإمَّا بحذْفِهَا ، وَالحذْفُ / أَبْلَغُ فى التَّخْفيفِ مَعَ مَا فيه من بقَاء غَرَضٍ مِنْ ٢٤٠ / أ
أغْراضِهَا يدُلُّ عليهَا وَهُوَ حركَتُهَا المنقُولةُ إلى السَّاكنِ قبلهَا .

فَإذَا سكَنَ مَا قبلهَا وَأُلقيتْ حركتُهَا عَلَيهِ [١] وَجبَ حَذفُها،لامتِنَاعِ[٢] جعْلِهَا بَيْنَ بَيْنَ ، وَامْتنَاعِ إِبْدالِهَا ، فأمَّا امتناعُ جعْلِها بَينَ بينَ لما فيه من الجمْعِ بَينَ ساكنَينِ ـ هِيَ وَمَا قَبْلَهَا ـ لأنَّ ذلك يُقَرِّبُها مِنَ السَّاكنِ وَلِذلكَ لَمْ تُجْعَلْ بَيْنَ بينَ أَوَّلاً [٣] ، وأمَّا امتناعُ إبدَالِها حَرْفَ لينٍ لِمَا فيهِ من الجَمْعِ بَيْنَ ساكِنَينِ أيْضاً ، فتَعيّنَ الْحَذْفُ ، وَلِذَلِكَ قَالَ : " وَجَبْ " أَيْ : وَجَبَ حَذْفُها ، ثم نَقُولُ : إذَا سكَنَ ما قبْلَ الهَمْزةِ ، فإمَّا أن يكُونَ صَحيحًا كمثاله أو مُعْتلاً ، فالصّحيحُ تُلْقَى حَرَكَتُها عَليهِ وتُحذَفُ قَوْلاً وَاحِداً إِذَا أُرِيدَ تَخْفِيفُها ، وسواء كَان السّاكنُ الذى قبلَهَا من كَلمتِهَا أَوْ مِن كَلمَةٍ أُخرَى ، فالَّذِي قبلَها مِن كَلمَتِهَا " كَالْخَبْءِ ، وَالكمْأَةِ ، وَالمرْأَةِ ، وَالمسْأَلَةِ " [٤] ، وَالَّذى من كلمةٍ أُخرَى نَحْوُ " مَنَ بُوكَ "؟ فى قولك : مَنْ أَبُوكَ " ؟ .

وَإن كانَ السّاكنُ الذى قبلَ الهمزةِ حَرفَ علّةٍ فلاَ يخلُو مِنْ أن يكُونَ أَلِفاً ، أَوْ ياءً ، أَوْ وَاوًا ، فَإن كَانَ أَلِفًا جُعلت بَينَ بَينَ البَتَّةَ ، وَإن كَانَ وَاوًا أو ياءً ، [فَإِنْ][٥] كَانَا زَائِدَينِ قَلَبْتَهُمَا إِلَى الحْرفِ الذى قبلَهُمَا ، فتبدلُها وَاوًا مَعَ الواوِ وَياءً مَعَ الياءِ ، وَذلِكَ نحْوُ " مَقرُوّةٍ ، وَخَطِيّةٍ " [٦] ، وَإنمّا لم تُلْقِ حركَتَهَا علَى مَا

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) (ف) " بالامتناع " تحريف .

(٣) فى الأصل " أول " بالبناء على الضم .

(٤) تقول فيها بعد التخفيف : الخبُ ، والكمةُ ، والمرةُ ، والمسلَةُ .

(٥) تكملة يوجبها السياق ، ومكانها فى الأصل بياض بقدر كلمة ، ولم تأت فى (ف) .

(٦) انظر الكتاب ٣/ ٥٤٧ .

قبلها هُنَا ؛ لأنَّ ذلك يُبطِلُ المدَّ الَّذِي فيهِمَا ؛ لأنّهمَا زِيدَا للمدِّ فأشبهَا الألفَ ؛ لمدّهما ، وكَونِ حَركةِ مَا قبلهما من جنسِهمَا ، وكَذلكَ يَاءُ التَّصغيرِ لشبهها بألفِ التَّكْسيرِ ، فَإذَا وَقَعَتْ بعْدَهَا [1] هَمْزةٌ قلبتَهَا ياءً وأدغَمْتَ فِيهَا ياءَ التّصغيرِ فتقُولُ فى تَصْغِيرِ سَائلٍ : سُوَيّلُ .

فَإِنْ كَانَ الواوُ وَالياءُ أَصلِيَّيْنِ ، أَوْ زَائدَيْنِ للإلحاقِ ، أَو اسْمَيْنِ [2] ، أو إعْرَاباً فى الأَسمْاءِ السّتّةِ ، وَالتّثنيةِ وَالجمْعِ السَّالمِ أَلْقَيْتَ حَرِكَةَ الهمْزَةِ عليهما وَحَذفْتَهَا .

مِثَالُ الواوِ وَالياءِ الأَصْلِيّيْنِ نحو " يَغْزُوَ بُوكَ " فى " يَغزُو أَبُوك " ، وَ " يَرْمِيَ بُوكَ " فى " يَرْمِي أَبُوك " ، وَ "قَاضِيَ خيكَ " فى " قَاضِي أَخيك " وَمثالُهُمَا اسْمَيْنِ فى قولك : " ضَرَبُوَ خَاكَ " فى " ضَرَبُوا أَخَاكَ " ، وَ " اضْرِبِيَ خَاهُ " فى " اضْرِبي أَخَاهُ " ، ومثالُهُما إعْرابًا قولُكَ : " أَبُوَ يوبَ " فى " أَبُو أَيُّوبَ " .

وَفِي التَّثْنِيَةِ " مَرَرْتُ بِغُلاَمَيَ بِيكَ " في " غُلاَمَيْ أَبِيكَ " ، وَ " قَاضُوَبِيكَ " في " قَاضُو أَبِيكَ "[3] .

وَمِثَالُ المزيدَةِ للإلحَاقِ بِجَعْفَرٍ قَولُكَ فى " الْحَوْءَبِ " - وَهُوَ المكَانُ المتّسعُ : " حَوَبُ " ؛ لأَنَّ الواوَ فيه زائدةٌ للإلحاق بِجَعْفَرٍ .

وَهَذَا الَّذِي ذَكَرهُ مِنَ الحذْفِ مَقِيسٌ ، وقَدْ ذَكرنَا فِيمَا سَبَقَ طَرَفًا من حَذْفِهَا غَيْرِ المقيسِ عَلَيه [4] .

---

(١) (ف) " بعدهما " تحريف .

(٢) يعنى ضميرى رفع كما فى ضربوا أخاك ، واضربي أخاه ، كما سيأتي البيان .

(٣) فى الأصل " قاضيو أبيك " .

(٤) انظر ٢/٥٩٣ ، ويعنى بالحذف غير المقيس حذف الهمزة من غير إلقاء حركتها على ما قبلها .

وأَمَّا السَّبْعَةُ الأحْرُفُ الَّتِي [1] لَمْ يَذْكُرْهَا :

فأَحَدُهَا " الَهـاءُ " حُذِفَت مـن " فُـوكَ " ، أَصْلُه " فَوْهٌ " بـوزن " سَوْطٍ " ، وَمِنْ « شـاةٍ » أَصْلُهُ " شَـوْهَةٌ " ، وَمِن " شَفَةٍ " أَصلُهـا " شَفَـهَـةٌ " ، وَمِن " استٍ " أَصلُـها " سَتَهَةٌ " تَشْبِيهاً لها بالألف ؛ لِمَا فِيها من الْخَفَاءِ .

الثَّانى : حَذْفُ النُّونِ من " مُنْذُ " ، وفي " لَكِنْ " قَالَ الشَّاعِرُ :

وَلَكِ اسْقِنِي إنْ كَا نَ ماؤُكِ ذَا فَضْلِ [2]

الثَّالِثُ : الخَاءُ فى قولهم : " بَخْ بَخْ " بسكُون الخَـاءِ فى " بَخٍّ بَخٍّ " وهِيَ كَلمـةٌ تقَالُ عند استعظَامِ الأمْرِ [3] .

الرَّابِعُ : حَذْفُ الحَاءِ فى " حِرٍ " لقولهم فى الجَمْعِ : " أَحْرَاحٌ " ، وَفِي التَّصْغِير : " حُرَيْحٌ " .

الخامِسُ : الْفَاءُ قَالُوا : " سَوْ أَفْعَلُ " فى " سَوْفَ أَفْعَلُ " ، وَقَالُوا فى " : " أُفٍّ : « أُفْ " بِتَخْفِيفِ الفَاءِ .

السَّادِسُ : البَاءُ حُذِفَتْ من " رُبَّ " إِذَا خُفِّفَتْ . ٢٤٠ / ب

السَّـابِعُ : الطَّاءُ حُـذِفَتْ فى " قَطْكَ " بمعنى "حَسْبُكَ " وهِيَ مُخَـفَّفَـةٌ مِن " قَطٌّ " المشـدَّدة ؛ لأنَّـها بِمعْنَاها ؛ لأنَّ الاكتـفَـاءَ يَنْقطِعُ مَـعـهُ الطَّلَبُ ، وَ " قطٌّ " المشدَّدةُ من قَطَطْتُ الشَّيْءَ : إِذَا قَطَعْتَهُ .

---

(١) (ف) " الذى " تحريف .

(٢) هذا عجز بيت قاله النجاشى الحارثى ، وصدره :

فلستُ بآتيه ولا أستطيعه

وهو من شواهد الكتاب ١/ ٢٧ ، والخصائص ١/ ٣١٠ ، والمنصف ٢/ ٢٢٩ ، وسر الصناعة ٢/ ٥٤١ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ٩٣ .

(٣) وفى الصحاح ١/ ٤١٨ (بخخ) " بَخْ : كلمة تقال عند المدح والرضا بالشئ ، وتكرر للمبالغة فيقال : بَخْ بَخْ ، فإن وصلتَ خَفضْتَ ونونتَ فقلت : بَخٍ بَخٍ . ربما شددت كالاسم " .

« بيان حروف الإبدال »

وَأحْرُفُ الإِبْدَالِ يَأْتي التَّبْيِينْ   بِحَصْرِهَا فى أجَهِدْتمُ طَاوِينْ

البَدَلُ : هُوَ إقَامَـةُ الحَـرْفِ المبْدَلِ فى مَحَلِّ الحَرْفِ المبـدَلِ مِنْهُ [١] ، وَقَدْ ذَكَرنَا الفرْقَ بَينَ البَدَلِ ، وَالعِوَضِ ، (وَبْينَ البدِلِ) [٢] فى الإِعْرَابِ وَبدَلَ الحَرْفِ مِنِ الحَرْفِ .

وَقَد ذَكرَ [٣] لِلْبدَلِ أَحَدَ عَشَرَ حَرْفاً ، وَهِيَ حُرُوفُ الزيَادةِ أَسْقَطَ مِنْها السِّينَ وَاللاّمَ فَبقِيَتْ ثَمانيةٌ فَزَادَ عَليهَا ثَلاثَةَ أحْرُفٍ ، وَهِيَ " الجيمُ ، وَالطَّاءُ ، وَالدّالُ " ، وإِنَّما أَسْقَطَ السِّينَ ، لأنَّ حرُوفَ البَدَلِ إِنَّما يَعنِى بهَا البدَلَ لاَ المبدَلَ مِنْهُ ،[أَلاَ تَرَى أَنَّ " البَاءَ " فى " الثّعَالِبِ ، وَالأرَانب " فِيمَن قَالَ : " الثَّعَالي، وَالأرَاني " قَدْ أُبدِلَتْ ياءً ، وَلَمْ يذْكُرِ البَاءَ فى حرُوفِ البَدَلِ ، كَذَلِكَ " العَيْنُ " فى " الضَّفَادعِ " فِيمَنْ قَالَ : " الضَّفَادِي " قد أُبدِلت أَيْضًا ياءً وَلَم يُذْكَرْ فى حُرُوفِ البَدَلِ] [٤] بالاَتفَاقِ [٥] .

فالسِّينُ قد أُبْدِلَتْ صَادًا وَزَايًا فى " السِّرَاط " [٦] ، وَصَقَبَ في سَقَبَ ، وَصَوِيق ، فى " سَوِيقٍ " ، و " تَصْوِيق " [٧] فى " تَسْوِيقٍ " .

---

(١) انظر : شرح الشافية ٣/ ١٩٧ .

(٢) سقط من (ف)

(٣) فى الأصل " ذكرنا " .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) انظر الكتاب ٢/ ٢٧٣ .

(٦) في الأصل " الصراط " .

(٧) في (ف) " تسويق " .

وَلَمْ تَكُ هِيَ بدَلاً من شَيْءٍ ، إلاّ أنّه قَدْ حكَى ابْنُ جنّي " سُدِهَ الرَّجلُ فَهُوَ مَسْدُوهٌ " (١) بالسِّينِ المهملَةِ فَينْبغي أَن تكُونَ السِّينُ المهملَةُ بَدَلاً مِنَ الشّينِ ؛ لِعُمُومِ تَصَرّفُ الشِّينِ المعْجَمةِ (٢) .

وَالْفرْقُ بينَ البَدَلِ وَ (٣) الْعِوَضِ أَنَّ البَدَلَ فِي مَحلِّ المبدَلِ مِنْهُ، وَالعِوَضُ(٤): إِقَامَةُ حَرْفٍ [مُقَامَ حَرْفٍ](٥) في غَيْرِ مَوْضِعِ الحرْفِ المعوّضِ عنَهُ ؛ لأنَّ بَدَلَ الشَّيْءِ مَا قَامَ مَقَامَهُ وَسَدَّ مَسدّهُ فى المُمَاثَلَةِ ، وَأَمَّا العِوَضُ فلا يَلْزَمُ أن يكُونَ مِثْلَ المعوّضِ عنْهُ فَلاَ يَكُونُ فى مَحلِّهِ ؛ ولأنّ العِوضَ جَزاءُ الشَّئِ بشيءٍ آخَرَ ، فَلاَ يكُونُ العِوَضُ فى مَحَلِّ المُعوَّضِ عنْهُ ؛ لأنّه حِينَئِذٍ لاَ يكُونُ عِوَضًا ، وَكذلك الأَعْوَاضُ مِنَ اللّهِ تَعَالى فى مُقَابلةِ الآلاَمِ ، وَالأَعْوَاضُ (٦) لاَ تكُونُ فى وقْتِ الآلاَمِ بَلْ فى غَيْرِ ذَلكَ الوقْتِ ، إذْ لَوْ كَانَتْ فِي وَقْتِ الألَمِ لَمْ يَكُنْ ألمٌ ، وَإذَا لم يكُنْ أَلَمٌ لَمْ يَكُنْ عِوَضٌ عنْهُ ؛ لأنّ جزاءَ الشّئِ لايَقَعُ فِي مَحَلِّ (٧) ذَلكَ الوَقْتَ .

وَمُرادُهُ بحرُوفِ (٨) البَدلِ الَّتِي ذَكَرهَا الحرُوفُ التى كَثُرَ إبدَالُها وَاشْتُهِرَ وَاطَّرِدَ لاَ غيْرُ ؛ فإنّهم قَدْ قَالُوا : بَاسْمُك ؟ فى : مَا اسْمُكَ ؟ (٩) فَأَبْدلُوا الميمَ

---

(١) فى الأصل " مسدود " تحريف ،وفى اللسان (شده) "شُدِهَ الرُّجلُ شَدَهاً وشَدْهاً : شغل وتحير ".

(٢) انظر سر الصناعة ١/ ١٩٩ ، والممتع ١/ ٤١٠ .

(٣) فى الأصل " فى " بدل واو العطف " .

(٤) فى (ف) " والغرض " تحريف ،

(٥) سقط من الأصل ، وانظر شرح الملوكى ٢١٣ .

(٦) فى النسختين " والأمراض " والصواب ما أثبت .

(٧) سقط من (ف) .

(٨) فى الأصل " بحرف " ،وفى (ف) " كحروف " والصواب ما أثبت .

(٩) شرح الشافية ٣/ ٢٠٠ ، وفيه " ما اسبك " ؟ أى : ما اسمك ؟

باءً ، وقالُوا فى " مُعْكُوكَةٍ "[1] : بُعْكُوكَةٌ ، " فالميمُ أصْلٌ ؛ لأنَّه من " الْمَعْك " .

وَمنهُ إبْدالُهُم الكَافَ التى للمخَاطبِ شِيناً قالُوا : " إيَّاشِ " فى " إيَّاكِ " ، وَالتَّاءَ سِيناً [2] فى " اسْتَخَذَ " وَأصلُهُ " اتَّخَذَ " فِي قَوْلٍ [3] ، وَقَالُوا : " عِنَّ زيداً جَالسٌ " فى " إنَّ زيداً جالسٌ " فأَبْدلُوا الهَمْزَةَ عَيْنًا [4] . وَلمْ يُرِدْ أنَّ هَذهِ الأحْرُفَ كَيْفَ وَقَعَت لاَ تَكُونُ إلاَّ بَدَلاً ، بَلْ إنْ وُجِدَ بدلٌ فى الأكْثرِ فَهُوَ مِنْهَا .

وَالبَدَلُ علَى ضُرُوبٍ ، وَالطَّرِيقُ إلى مَعْرفَةِ كَوْنِ الحرْفِ بَدَلاً من حَرفٍ آخرَ يَكُونُ بأمُورٍ :

أحَدُهَا : الاشتِقَاقُ كَتُخَمَةٍ وَتُهَمَةٍ ؛ فإنَّهما من الوخَامةِ ، والْوَهمِ .

الثانى : قِلَّةُ الاسْتعمَالِ كَالسَّادي فى " السَّادسِ " .

الثَّالثُ : أَن يكونَ البناءُ فرْعًا وَالحَرفُ المبدلُ مِنْهُ فى البنَاءِ الأصْلِ زَائدٌ نحو " فوارِسَ " فَالْوَاوُ بدَلٌ من الألفِ الزّائد فى " فَارسٍ " .

الرَّابعُ : أَن يظهَرَ الأصْلُ فى الفَرْعِ كَأمْوَاهٍ ، وَمُوَيْهٍ ، فدلَّنا ذَلِكَ على أَنَّ الهمزةَ فى " مَاءٍ " بدَلٌ من " الهاءِ " .

---

(١) المعكوكة : الجلبة والاختلاط ، وقيل : الرهج والغبار .
انظر : سر الصناعة ١/ ١١٩ ، واللسان فى (معك) ، وشرح أمثلة سيبويه ٥٢ ، وابن يعيش ١٠/٧ ، وشرح الملوكى ٢١٥ .

(٢) فى الأصل بالشين المعجمة تصحيف .

(٣) انظر القول الآخر فى الكتاب ٤/ ٤٨٤ ، والأصول فى النحو ٣/ ٤٣٣ ، وشرح الشافية ٣/ ٢٠٣ ، وشرح الملوكى ٢١٥ .، وهو أن يكون « استفعل » فحذف التاء للتضعيف .

(٤) انظر الممتع ١/ ٤١٣ ، وشرح الملوكي ٢١٦ .

الخامسُ : بعدم الإطّراد فيمَا لاَ يَظْهَرُ الأصلُ فيه الْبَتَّةَ ؛ للزومِ البَدلِ نحو " عِيدٍ ، وَعُيَيْدٍ ، وَأَعْيَادٍ " فعُلِمَ أنّ اليَاءَ بَدلٌ من الوَاوِ بالاشتِقَاقِ ؛ لأنّه من " عَادَ يَعُودُ " ، وَعدمُ اطّرادِ [1] لزومِ البَدلِ/ فى نَظِيرِهِ نَحوِ " رِيحٍ " ؛ فإنّهم قالُوا فى تكسيره : " أَرْوَاحُ " ولم يقولُوا : " أَعْوَادٌ " فى تَكْسِير " عِيدٍ " . ٢٤١ / أ

السَّادِسُ : أن يلْزمَ منْ [عَدَمِ] [2] اعْتِقَادِ كَوْنِه بدَلاً إثباتُ بناءٍ لم يُعْهَدْ نَحْوُ " اصْطَنَعَ " [3]. [أمَّا] [2] قَوْلُه تَعالَى : ﴿ اثَّاقَلْتُم ﴾ [4] فَالثَّاءُ بدلٌ من التَّاءِ في (تَثَاقَلتُم) فَلَمَّا أَدْغَمُوا التَّاءَ فى(الثَّاءِ) [5] اجْتَلَبُوا [6] – لأجلِ سُكُونِها – هَمْزَةَ الوصْلِ ، قَالَ اللّهُ تَعَالى : ﴿ يَأَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ ﴾ [7] فَلَيْسَ فِى أَبْنَيَةِ الأفْعالِ " إفَّاعَلَ " وَلاَ " افْطَعَلَ " [8] ، فَعُلِمَ البدَلُ بذلك .

---

(١) فى (ف) " وعدم لزوم اطراد .. " .

(٢) إضافة يوجبها السياق ، وانظر شرح الشافية ٣/ ١٩٧ – ١٩٩ .

(٣) يقدر أن الطاء فيه بدل من التاء إذ ليس فى الكلام (افطعل) كما سيأتى .

(٤) سورة التوبة ٣٨ .

(٥) فى النسختين " الدال " تحريف .

(٦) في النسختين " واجتلبوا " .

(٧) سورة المدثر ١ . وأصله " المتدثر " فأبدلت التاء دالاً ثم أدغمت الدال فى الدال ، ويظهر لى أن فى النص سقطاً لم تفصح عنه النسختان اللتان بين يدي ، والله أعلم .

(٨) فى النسختين " أفعل " تحريف .

[إبدال الهمزة من أحرف المد]

فَالْهمْزُ قَد يُحذَفُ إِذْ يُخَفَّفُ ... يُبْدَلُ منهُ مِثْلُ رأسٍ أَلِفُ

وَمِثْلُ مُؤمنٍ بواوٍ يُبْدَلُ ... وَمِثْلُ بِئْرٍ مَحْضٍ يَاءٍ يُجْعَلُ

وَإن فَتَحْتَهَا وَضُمٌّ أو كُسِرْ ... مَا قبلَها كَمُؤَنٍ أو كَمِئَرْ

أَبْدَلْتَهَا للضمِّ وَاوًا فُتِحَتْ ... كذَا لِكَسرٍ صَارَ يَاءً حُرِّكَتْ

قَدْ تَقدَّمَ الكَلامُ على أَنَّ (الهَمْزَةَ تُخَفَّفُ) [(١)] ، وَيَجْمَعُهُ "الْحَذْفُ ، وَالإبْدَالُ ، وَجَعْلُهَا بَيْنَ بَيْنَ ، فى شَرْحِ قَولِهِ :" وَخَفَّفُوا الهَمْزَةَ بالحَذْفِ كَخَبْ "[(٢)] فَإِعَادتُه هُنَا تَطْوِيلٌ مِنَ غَيرِ فَائِدَةٍ ، لكنِ القصدُ هُنَا إِلَى بيَانِ الحَرْفِ الَّذى يُبدَلُ من الهَمْزةِ فَقَالَ : إنَّ أَحْرُفَ المدِّ الثَّلاثَةَ يُبْدلْنَ مِنَ الهَمْزةِ ، ولَمَّا تَعيّنَ ذِكْرُ البدَلِ تَعيَّنَ ذكْرُ المُبدلِ مِنْهُ .

أَمّا الألِفُ فَتُبَدلُ من [الهَمْزَةِ] [(٣)] بشَرْطَينِ :

أَحدُهُما : أن تكُونَ الهمزةُ سَاكِنَةً .

وَالثَّانِى : أن يكُونَ مَا قبلَها مفتوحاً .

وَذلِكَ عَلَى ضَرْبَينِ جائزٌ ، وواجِبٌ .

فَالوَاجِبُ [إِذَا اجْتَمعَ هَمْزتَانِ] [(٤)] نَحْوُ " آدَمَ ، وَآخَرَ " ، وَإِنَّما وَجَبَ إِبْدَالُ الثَّانيةِ ؛ لِثقَلِ اجْتمَاعِ الهَمْزتَينِ ، وَمَعْنَى الوجُوبِ : أَنَّه لاَ يجُوزُ أن تَنْطقَ بالأصْلِ .

---

(١) فى النسختين " تخفف الهمزة " .

(٢) ينظر ٢ / ٦٠١ .

(٣) مكانه فى الأصل بياض .

(٤) فى الأصل مكانه بياض ، ولم أجده فى (ف) فأكملته من الشرح مجهول المؤلف لوحة ٢٠٨ ، لأنه كثير الأخذ من النيلي . بل معتمد فى شرحه على شرح النيلي رحم الله الجميع .

وَأَمَّا الجَائِزُ فَفِي نَحْوِ " رَأْسٍ [١] ، وبأْسٍ ، وَفأْسٍ " ، وَإِنَّما لم يَجِبْ ؛ لانتفاءِ المُوجِبِ ، وَهُوَ اجْتِمَاعُ الهَمْزَتَيْنِ ، وَمَعْنَى الجَوازِ : أَنَّه يُجوزُ أَن تَنْطِقَ [٢] بالأصْلِ .

وَأَمّا الوَاوُ فَتُبْدَلُ من الهَمْزَةِ إِذَا انْضَمّ مَا قبلَها مُطْلَقاً تَحَرّكَت الهمزةُ أو سَكَنَتْ ، فَالسَّاكِنَةُ نحو " مُؤْمِنٍ ، ومُؤْتَمَنٍ "، وَالمتحرّكَةُ نحو "جُؤَنٍ، وَمُؤَنٍ"، وَكَذلِكَ المنفَصِلَةُ تقُولُ فى " نِضْرِبُ أَبَاكَ " : "نَضْرِبُ وَبَاكَ " فتُبدَلُ الهمزَةَ وَاواً؛ لانْضمَامِ البَاءِ قَبلَهَا [٣] .

وَكَذلِكَ اليَاءُ تُبدلُ من الهمْزَةِ إِذا انْكَسَر مَا قبلَهَا تحرّكتِ الهَمزةُ أو سَكَنَتْ، فَالسَّاكنةُ نَحْوُ " بِئْرٍ " ، وَالمتحرّكةُ " نَحْوُ« مِئَرٍ » " [٤] ، وَإِبدالُ السَّاكِنَةِ يَنْقَسِمُ إِلى وَاجِبٍ ، وَجَائِزٍ .

فَالوَاجِبُ :إِذَا وقَعَ قبلهَا هَمْزَةٌ مكْسُورةٌ ، نحْوُ " إِيلَافٍ ، وَإِيمانٍ " وَالأَصْلُ " إِأْلافٌ ، وَإِأْمانٌ " فَوجَبَ الإِبْدَالُ ؛ لاجْتمَاعِ هَمْزتينِ ، وَإِذَا تحرّكت الهمزةُ وَتَحَرّك ما قَبلها فَأَنْواعُ حركتِها ثلاثةٌ :الضمُّ ، وَالفتحُ ، والكسْرُ ، وكذلك مَا قبلهَا فَيكُونُ ذَلِكَ تِسْعَةً [٥] ، مثالُ فَتْحِها معَ ما قبلَهَا " سَأَلَ " ، وَمثالُ فَتْحِها مَعَ كسْرِ ما قبلها " مِائَةٌ " ، وَمثَالُ فتْحِهَا مَع ضمّ مَا قبلَها " مُؤَجّلٌ وَمُؤَخّرٌ " ، وَمِثالُ كَسْرِهَا وَفتْحِ مَا قبلَها "سَئِمَ " ، وَبَضّم ماقبلهَا "سُئِلَ"، وَبِكَسْرِ مَا قَبلها "المُسْتَهْزِئِينَ " . وَمثالُ ضَمِّهَا وَفَتْحِ مَاقبلها " رَؤُوفٌ " ، وَمثالُه بضمّ مَاقبلهَا "رُؤُوسٌ ، وكُؤُوسٌ ، وَمِثالُهُ بِكَسْرِ قَبلهَا"المُسْتَهزِئُونَ"[٦] .

---

(١) بعده فى الأصل " ألف " وهى تكملة لبيت ابن معط .

(٢) فى الأصل (يتعلق) تحريف .

(٣) فى (ف) " لانضمام ما قبلها " .

(٤) المئر : جمع مئرة ، وهى العداوة والذحل والنميمة .

(٥) انظر شرح الشافية ٣/ ٤٤ – ٥٠ .

(٦) انظر شرح الشافية ٣/٤٤ ـ ٥٠ .

[إبدال الهمزة هاءً]

وَأَبْدَلُوا الهَمْزَةَ فى أَرَقْتُ هاءً وَإِيَّاكَ وَفِي أَنَرْتُ (١)

هَذَا هُوَ الحرفُ الرَّابعُ الَّذِى يُبْدلُ من الهمْزَةِ بَعْدَ حُروفِ المدِّ وَهُوَ "الهاءُ"، وَإِنَّما أُبْدِلَت الهمْزةُ هاءً – فِيمَا ذُكِرَ – طَلَباً للخفّةِ ؛ لأنّ الهاءَ حرفٌ مَهْموسٌ وَالهَمْزَةُ حرفٌ مَجْهُورٌ فَهِيَ تخالفُها خِفّةً وَتُوافقُها مَخْرَجاً ؛ لأنّهما حَلْقِيَّانِ - أَعْنى الهَمْزةَ ، وَالهَاءَ - . أمَّا " هَرَقْتُ " فَأبدلُوا الهَاءَ من الهمْزَةِ الزّائِدَة فقَالُوا (٢) : " هَرقْتُ الماءَ " إذا صَبَبْتَهُ ، وأمّا قولُهُم " أَهْرَقْتُ "(٣) بالهمْزَة مَعَ الْهاءِ ، فَهاؤُهَا زَائِدةٌ عِوضاً من حَرَكَةِ العَينِ ، فَهِيَ كَالسّين فى "أَسْطَاعَ " (٤) .

وَأَمَّا " هَنَرْتُ الثَّوْبَ " فالأصْلُ " أَنَرْتُ الثَّوْبَ " إِذَا جعلتَ له نِيراً : أَىْ : عَلَماً (٥) ، وَهُو " أَفْعَلْتُ " من " النِّيرِ " ، فالهاءُ بَدَلٌ من الهمزَةِ الزَّائدةِ .

وَ " هِيَّاكَ " الهاءُ فيه بدلٌ من الهمزةِ فى " إِيَّاكَ " ، وَمِنْهُ قولُهُم : " هَرَحْتُ الدَّابَّةَ " : أَىْ : أَرَحْتُهَا مِنَ التَّعَبِ ، وَكَذلِكَ " هَرَدْتُ الشَّيْءَ " بمعْنَى أَرَدْتُهُ (٦) ، وَمِنْهُ قولُ الشاعرِ :

---

(١) فى النسختين " هنرت " ، والتصويب من بقية الشروح .
(٢) فى الأصل " فقال " .
(٣) (ف) " أهرقته " .
(٤) فى النسختين " استطاع " تحريف ، وانظر ٢/٥٨٢ فيما تقدم مع الحاشية .
(٥) سقط من (ف) ، وانظر لذلك أساس البلاغة (نير) .
(٦) انظر سر الصناعة ٢/ ٥٥٤ .

لَهِنَّكَ مِنْ بَرْقٍ عَلَيَّ كَرِيمُ [1]

بِفَتْحِ اللاَّمِ وَكَسْرِ الهَاءِ ، أَي " لإنّك " فَأَبْدلَ الهَمْزَةَ هاءً ، وَ« مِن بَرْقٍ » فى مَحَلِّ الخَبرِ [2] ، وَمِنْهُ قولُهُم " هَمَا وَاللَّـهِ لَقَدْ كَانَ كَذَا "يُرِيدُونَ: أَمَا وَاللَّهِ ، وَمِنْهُ [3] " هِنْ فَعلْتَ فَعلْتُ " الأصْلُ " إِنْ فَعَلْتَ فَعلْتُ " ، وَحُكِيَ عن قُطْرُبٍ [4] : هَزَيدٌ مُنَطلِقٌ ؟ يُرِيدُونَ : أَزَيدٌ مُنطلِقٌ ؟ فَأَبْدَلُوا الهاءَ مَنْ هَمْزَةِ الاستِفْهَامِ .

[إبدالُ الألفِ هَمْزَةً]

وَأَبْدَلُوا الألِفَ هَمْزًا لِيصحْ ... فِي مِثْلِ حَمْراءَ ، وَصَحْراءَ يَضِحْ

كَذَاكَ مَعْ شُذُوذِهِ شَأَبَّهْ ... مِثْلُ الضَّأَلِّينَ رَوَوْا دَأَبَّهْ

قد ذَكرَ لإبدَالِ الألفِ من الهمزةِ وَجْهَين :

أَحَدُهُما وَاجِبٌ ، والثَّانى شَاذٌّ .

فَالْوَاجِبُ : إِبْدَالُها مِنْ أَلفِ التَّأنيثِ عِندَ سِيبَوْيهِ [5] ؛ لأنّ حَرْفَ التَّأنيثِ

(١) هذا عجز بيت قيل لرجل من نمير ، وقيل لغلام من بنى كلاب ، ونسبه صاحب اللسان إلى محمد ابن سلمة خطأ لأنه من الرواة ، وصدره :
ألا يا سنا برق على قلل الحمى
وانظر : مجالس ثعلب ١/ ٩٣ ، وابن يعيش ٨/ ٦٣ ، والخصائص ٢/ ١٩٥ ، واللسان (قذى) ، وسر الصناعة ١/ ٣٧١ ، ٢/ ٥٥٢ ، والممتع ٣٩٨ .

(٢) هكذا فى النسختين ، وفى الخزانة ١٠/ ٣٥٣ " من برق : تمييز مجرور بمن وكريم : خبر لهنك . وعليّ : متعلق به " ، وهو الصحيح .

(٣) فى الأصل " ومن " .

(٤) انظر شرح الشافية للرضى ٣/ ٢٢٣ فقد نص على حكاية قطرب .

(٥) إذا وقعت بعد ألف زائدة . انظر الكتاب ٣/ ٢١٣ - ٢١٤ .

عندَهُ فى الحَقِيقَةِ هُوَ الألفُ أَوِ التّاءُ ، وَمثالُهُ فى [1] قَولِه " فِي مثْلِ حمراءَ وَصحْراءَ " فالأصْلُ أَن يقَال " حَمْرا ، وَصحْرَا " بألفٍ وَاحدةٍ ولذلك إذَا اضْطُرُّوا رَجَعُوا إلى الْقَصْرِ ، قَالَ الشاعرُ :

يَمُرُّونَ بالدَّهْنَا خِفَافًا عيَابُهُم [2]

لَكنَّهُم زَادُوا قَبْلَ أَلِفِ التَّأنيثِ أَلِفاً أُخْرَى للمدِّ لِضَرْبٍ من التَّوسُّعِ فى اللُّغَة وَتَكْثِيراً لأَبْنِيَةِ التَّانيث لِيصيرَ[3] لَهُ بناءَانِ مَقْصُورٌ ، وَممْدُودٌ ، فلمّا اجْتَمعَت أَلفُ المدّ وَألفُ التَّأنيث [4] تَعذَّرَ النّطْقُ بِهمَا ، لسُكونِهِما [5] ، فتَعَيّنَ الحذْفُ أَوِ التَّحْرِيكُ ، أَمّا الحذْفُ فَمُمتَنعٌ ؛ لأنَّك إمّا أَن تحذفَ الأخيرةَ التى للتّأنيثِ أو الألفَ الأُولى التى للمَدِّ ، أمّا حَذفُ أَلفِ التّأنيثِ فَمُمتنعٌ إذْ لَوْ حَذَفْتَها [6] لَمْ يَبْقَ دليلٌ على التَّأنيثِ ، وَأَمّا حَذْفُ أَلفِ المدِّ فَمُمْتَنعٌ أيضًا لبُطْلانِ الغَرَضِ المقْصُودِ الَّذى لأجْلِه [7] أَتَوا بِهاَ ، وَهُوَ المدُّ ، فَتعَيّنَ التّحْرِيكُ ، وَتحْرِيكُ الأُولى مُمْتنِعُ لِبُطْلانِ المدِّ ، فَتعيّنَ تَحْرِيكُ الثَّانيَةِ فَأُبدلَتْ هَمْزَةً ، وَلاَ يجُوزُ إبْدالُهَا وَاواً ، وَلاَ ياءً ؛ لِأنّ كلَّ وَاحدةٍ مِنْهُما إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ أَلفٍ زَائدةٍ قُلِبَتْ هَمْزَةً .

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) هذا صدر بيت قيل لأعشى همدان ، وهو فى ديوانه ٩١ ، وقيل للأحوص ، وهو فى شعره ٢١٥ ، وعجزه :

ويخرجن من دارين بجر الحقائب

وهو من شواهد الكتاب ١/ ١١٥ ، والكامل ١/ ١٨٤ ، والإنصاف ١/ ١٧٧ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٧٤ ، والحماسة البصرية ٢ / ٢٦٢ .

(٣) فى الأصل " ليصر " .

(٤) مكانه فى الأصل بياض .

(٥) سقط فى (ف) .

(٦) فى الأصل " حذفها " .

(٧) فى (ف) " لأجلها " .

وَأَمَّا " الشَّاذُّ " [1] فقولُهُ " شَأَبَّةٌ .. إِلَى آخره ، وَالأصْلُ " شَابَّةٌ ، وَدَابَّةٌ" بِأَلفٍ سَاكِنَةٍ لَكِنِ البَاءُ الأُولى مِنْ " شَابَّةٍ " ساكنةٌ فَهمَزَ الألفَ فِرَارًا من الْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ ، وكَذلكَ قِرَاءَةُ عَمْرِو بْنِ عُبَيدٍ [2] : ﴿ وَلاَ الضَّأْلِّينَ ﴾[3] / بإِبْدَالِ ٢٤٢أ الألِفِ هَمْزَةٍ ؛ لسكُونِهَا وسُكُونِ اللاَّمِ الأُولى من " الضَّالِّينَ " ، وَمِثْلُهُ "ادهَأَمَّ [4] وَابْيَأَضَّ " في : ادْهَامَّ ، وَابْيَاضَّ [5]

وَمِنْهُم مَن يقُولُ : إنّ هذَا الإبدالَ مُطّردٌ عِنْدَ مَنْ لُغَتُهُ كَذَلكَ .

قولُهُ " يَضِحْ " من قولِهم : " وَضَحَ الشَّيْءُ " إذا ظَهرَ . أَىْ : يظهَرُ إبْدَالُ الهمْزَةِ مِنَ الألِف فى مِثْلِ " حَمْراءَ ، وَصحْرَاءَ " ظُهُورًا جَليًّا ، وَقَدْ تقدَّمَ بيانُه .

قولُهُ " لِيَصِحْ " يَعْنِى أَلِفَ التَّأنيثِ إِذَا أُبْدلَ هَمْزَةً صَارَ حَرفًا صَحِيحًا يَقْبَلُ جَميعَ الحركَاتِ .

---

(١) **الشاذ** : هو الذي لا يطرد وإنما يتوقف على السماع ، نحو إبدال الهمزة من الألف قبل الحرف **المشدد نحو** : شأبّة ، وقد أبدلت من الألف وإن لم يكن بعدها حرف مشدد كما في قول العجاج:

فخندف هامة هذا العألم

انظر ديوانه ٢٩٩ ، شرح الشافيه ٢٠٥/٣

(٢) في (ف) " قراءة ابن عامر " تحريف ، هذا ولم أجد – فيما بين يدى من كتب – من أسند قراءة " ولا الضألين " بالهمز إلى عمرو غير صاحب الشرح المجهول ، وإنما الجميع – فيما أعلم – ينسبونها إلى أيوب السختياني ، وغير ممتنع نسبتها إلى عمرو بن عبيد كما صنع النيلي هنا ، لأنهم قد نسبوا إليه قراءة " فيومئذ لا يسأل عن ذنبه إنس ولا جأن" بالهمز فى " جان" ، وعمرو المذكور هو أبو عثمان البصرى المتوفى سنة ١٤٤ هـ كما فى غاية النهاية لابن الجزرى ٦٠٢/١ .

وانظر كذلك المحتسب ١/ ٤٦ ، وسر الصناعة ١/ ٧٢ ، ٧٣ ، ومختصر فى شواذ القراءات ١٤٩ ، والبحر المحيط ١/ ٣٠ ، والخصائص ٣/ ١٤٧ .

(٣) سورة الفاتحة ٧

(٤) ادهامَّ الشيءُ :اسْوَدَّ .

(٥) سقط من (ف) ، وكان فى الأصل " ادهمام وابيضاض "

[إبدال الألف من الواو والياء]

وَالْوَاوُ ، وَالْيَاءُ إِذَا تَحَــرَّكَــا ... مِــن بَعْدِ فَتْحٍ لاَزِمٍ فَلْيُشْرِكَا

فِى الانْقِلاَبِ أَلِفًا نَحْوُ رَمَــى ... وَنَحْوُ مَرْمَى ، وَدَعَا وَكَالــْعَمَى

مَا لَمْ يَجِيئَا فِى مِثَالِ الخَوَنَــهْ ... وَمَيَلٍ وَدَعَــوَاتٍ بَــيِّنَـــهْ

هذه الأَبْيَاتُ بيانٌ لإبدَالِ الألف مِنْ أُخْتَيها ، وهُما الواوُ والياءُ ، وَالأُخُوَّةُ بَيْنَ هذه الحرُوفِ الثّلاثةِ اتّفَاقُها فى المدِّ ، وَالحذْفِ ، وَالقلْبِ .

وَاحْترزَ بقوله : " إذَا تحرَّكَا " من سكُونِهما نَحْوُ " حَوْضٍ ، وَبَيْتٍ " فلمْ يُبدلاَ مَعَ انفتَاحِ مَا قبلهما ؛ لِفَوَاتِ حَرَكَتِهِمَا ، وَيَنْبغي أَن يقُولَ : إِذَاَ تحرّكَا حَرَكَةً لاَزِمَةً ؛ لِيخْرُجَ منْهُ مَا تحرّكَا فيهِ بحركَةٍ عَارِضَةٍ [نَحْوُ][1] : ﴿ لَـوِ اسْتَطَعْنَا ﴾[2] ، وَلَوَانَّكَ" ، بِإلْقَاءِ حركَةِ هَمْزَةِ "أَنَّ " عَلَى الوَاوِ ، فإِنَّ ذَلكَ عَارِضٌ ، وكَذلكَ اليَاءُ فى قَوْلهم : " اخْشَيِ القَوْمَ يَا هِنْدُ " ؛ لأنَّ الحَرَكَةَ عارِضَةٌ،لالتقَاءِ السَّاكِنَيْنِ .

فَـإِن قُلْتَ : فَـحـرَكَةُ الإعْـرَابِ عَارِضَةٌ وَقَدْ قُلِبَتا لأجْلِهَا نـحو "عَصًا ، وَرحًى" [3] .

قُلْتُ : بَلْ هِيَ لازِمَةٌ ، وَحَذْفُهـا فى الوقْفِ عَـارِضٌ بخِـلاَفِ حَرَكَةِ الْتِقَـاءِ السَّاكِنَينِ ؛ فإِنَّ الأَصْلَ عَدمُها ، ووَجُودُهَا عَارِضٌ .

قولُه : " مِنْ بَعْدِ فَتحٍ لاَزِمٍ " هَذَا هُوَ الشـّرطُ الثَّانِـي فـى وجـُوبِ إِبْدَالِ [الوَاوِ] [1] وَاليَاءِ ، وَإِذَا انْفتَحَ ما قبلَ اليَاءِ وَالوَاوِ قُلِبَا أَلِفًا ، فإن فَاتَ الفتْحُ

(١) سقط فى الأصل .

(٢) سورة التوبة ٤٢ .

(٣) والأصل فيهما " عصو ورحي " لقولهم : عصوان ، ورحيان .

قبلَـهُما لم يُبدلاَ وَتحرّكَا نحو " عوَضٍ[1] ، وَطُوَلٍ "

واحْـترزَ بقـوله " لاَزمٍ" عَنِ الفَـتْحِ العَـارضِ فى نَحْـوِ " حَولَ وَعَـورَ " ؛ لأنّه بمعنَى " احْوَلَّ ، وَاعْـوَرَّ " فالفتحُ عارِضٌ لِحذْفِ الزَّوائد .

وَقَالَ بَعْضُ مَن شَرحَ هذه الأرجُوزةَ [2] : " إنَّ قَـوْلَهُ " فـتْحٍ لاَزمٍ " يحـترزُ بهِ عَن مِـثْلِ دَعَوَاتٍ ؛ فـإنَّ الفتْحَ فـيه عـارضٌ فى الجمْـعِ ، فـإنَّ العينَ فى المفَردِ سَاكِنةٌ نـحو " دَعْوَةٍ " ، وكَذلِكَ ظَبَيَاتٌ فى جَمْعِ ظَبْيَةٍ " [2] وَهَذَا قَـوْلُ مَنْ لم يَعْرِفِ الأصُولَ ؛ فَإنَّ الحرْفَ السَّاكِنَ بَعْدَ الوَاوِ يَمْنَعُ من إبْدَالِ الْوَاوِ أَلفاً ، أَلاَ تَرَى أَنَّ قولَهم " قَطَوَاتٌ ، وَفتَيَاتٌ " العَيْنُ مفتوُحةٌ فى مُفْردَهِ وَلَذلِكَ [3] أُعِلّت الْوَاوُ فى قَطَاةٍ ، وَاليَاءُ فِي " فَتَـاةٍ " [4] ، ومَعَ ذَلِكَ لم تُعلّ فى الجَـمْـعِ ، لأجْل الألفِ السَّاكِنَة .

قَـولُهُ : " فَلْيُشْـركَـا فِي الانْقِـلاب أَلِفـاً " يَعْنِى أَنَّ الواوَ وَاليَـاءَ إذَا وُجِـدَ الشَّـرطَانِ اللَّـذانِ ذَكَرَهُمَا اسْتَـويَا فى الإبْدَالِ ألِـفاً ، وإنَّما وَجَبَ القَلْبُ ، لأنَّ اليَاءَ وَالوَاوَ ـ عِنْدَهُم [5] ـ كُلُّ وَاحدةٍ مِنْهُمَا مُقَدّرَةٌ بحَركَتَينِ وَقَدْ تحـرّكتَا مَعَ ذلك، وَقَبلَـهُما مُتحرّكٌ فيَكُونُ قَدِ اجْتَمَعَ في التَّقديرِ أَرْبعُ حَركَاتٍ مُتَواليةٌ فِي كَلِمةٍ وَاحدةٍ ، وَذلِكَ مَهْجورٌ في كَلاَمِهم فَقَلَبُوهمَا إلَى حَرْفٍ لاَ يَقْبلُ الحركَةَ بِحَالٍ ، وَهُوَ « الألِفُ » .

---

(١) فى الأصل " عرض " تحريف .

(٢) يقصد النيلي بهذا ابن الخباز ، وانظر الغرة المخفية فى شرح الدرة الألفية لابن الخباز لوحة ١٣١/ ب (باريس) .

(٣) فى (ف) " وكذلك " تحريف .

(٤) لتحركهما وانفتاح ما قبلهما .

(٥) سقط من (ف) .

قولُه : " نَحْوُ رَمَى " بَدأَ بالمثَالِ بالفعْلِ ؛ لأنّه الأصْلُ فى الاعْتلاَلِ ، ألا ٢٤٢ ب تَرَى أنَّ " الجَوَلاَنَ ، وَالغَلَيَانَ " لم يُقْلَبِ الْيَاءُ والْوَاوُ فيهِمَا ، وَإِن وُجد الْمُقْتَضي للإبْدَالِ ، وَهُوَ الحركةُ وَفتحُ مَا قَبْلَها ؛ لِبُعْدِهما عَنْ أَبْنِيةِ الأفْعَالِ .

قولُه " وَنحْوُ مَرْمَى " تَمْثِيلٌ بالاسْمِ ، والألفُ فيه مُبْدلةٌ من " ياءٍ " ، وَكَذلِكَ " رَمَى " .

قولُه " وَدَعَا " مثالٌ لما الألِفُ فيه مبدلةٌ من " وَاوٍ " ، فإن كَان الْوَاوُ وَاليَاءُ عَيْنًا فكَذلِكَ نَحْوُ " قَالَ وبَاعَ " فى الفعْلِ ، و " بَابٍ ، وَنَابٍ " فى الاسْمِ .

قولُهُ :

ما لم يجيئا فى مثَالِ الخَوَنَهْ

يَعْنِي الواوَ وَالياءَ ، أمَّا " الخَوَنَةُ " فَحَقُّهُ أن يُقَالَ فيهِ : " الخَانَةُ " كَالقَادَةِ وَالعَادَةِ ، لِكنَّهم تَرَكُوهُ [١] مُنبِّهًا على أنَّ الأصْلَ فى " قَادةٍ " قَوَدَةٌ ، وَفي " عَادَةٍ " عَوَدَةٌ كمَا جاء ﴿ اسْتَحْوَذَ ﴾ [٢] مُنَبِّهًا عَلَى أن الأصْلَ فى " اَسْتَقَامَ " اسْتَقْوَمَ ، وكَذَلِكَ " مَيَلٌ " جَاءَ منبّهاً على أنَّ الأصْلَ فى " نَابٍ " نَيَبٌ .

وأمَّا قولُه : " دَعَوَات " [فَقَدْ مَنَعَ] [٣] من الإعْلاَلِ مَانِعٌ ، وَهُوَ إذَا كَانَ بَعْدَهُمَا[٤] سَاكِنٌ نَحْوُ " رَمَيَا ، وغَزَوَا " ؛ لأنّ قَلْبَهما [٥] يُؤدّي إلى الحذْفِ فَيقعُ اللَّبْسُ بَينَ فِعْلِ الوَاحِدِ وَفِعْلِ الاثْنينِ ، وَكَذلِكَ نحو " دَعَوَاتٍ ، [وَظَبَيَاتٍ "][٦].

---

(١) قوله " تركوه " ليس بدقيق ، فقد نص ابن القواس فى شرحه على أن منهم من يعلها ويقول : خانة ، لتحقق الشرطين فيها ، وهو تحركها وانفتاح ما قبلها ، ومنهم من لم يعلها ، وهو الأكثر".

انظر شرح ألفية ابن معطى ٢/ ١٣٤٧ ، وانظر أيضا المنصف ١/ ٣٣٢ .

(٢) سورة المجادلة ١٩ .

(٣) مكانه فى الأصل بياض ، ولم أجده فى (ف) ، ولعل المثبت صواب .

(٤) (ف) " بينهما " تحريف .

(٥) (ف) " قبلهما " تحريف .

(٦) فى الأصل "وطويل" بدل " وظبيات " .

وأمَّا " الهَوَى ، وَالنَّوَى " فَالْقلبُ فيه يُؤدّي إِلَى الجَمْع بَينَ إِعْلاَلِ العَينِ وَاللاّمِ ، وكَذَا إِذَا كَانَ البِنَاءُ بِمَعْنَى بِنَاءٍ آخَرَ نَحْوُ " افْتَعَلَ " بِمعْنَى " تَفَاعَلَ " كَاعْتَوَنُوا بِمَعْنَى تَعَاوَنُوا ، وَحَوِلَ بمعْنَى " احْوَلَّ " لم يُبْدَلاَ وَإِن وُجِدَ المقْتَضِي للإبْدَالِ .

[قلبُ الواوِ ياء]

وَالواوُ إن يَسْكُنَ وَقبلَهُ انكَسَرْ فَاقْلِبْهُ ياءً نَحْوُ مِيزَانٍ اشْتَهَرْ

احْتَرَزَ بقولهِ " يَسْكُن " عَنِ الْوَاوِ [1] المتحرّكةِ فى نحْوُ " عِوَضٍ " فلم تُقَلَبْ ياءً [2] ؛ لِفَواتِ أَحَدِ الشّرطَينِ ، وَهُوَ السُّكُونُ ، وكَان يَنبْغِي أن يقُولَ : ما لَمْ [تَكُنْ] [3] مُدْغَمَةً نحو " اجْلِوَّاذٍ " [4] فلم تُقْلَبْ ، وَقد وُجِدَ الشّرطَانِ وَهُما كَسْرُ مَا قبلَهَا وَسُكونُها ؛ لِتَحَصُّنِهَا بالإدْغَامِ .

قولُهُ : " نَحْوُ ميقَاتٍ " [5] مثَالٌ لِمَا وَاوُهُ فاءٌ ؛ لأنّه من الوقْتِ ، وكذَلِكَ إِذَا كَانَتْ عَيْناً نَحْوُ " عِيدٍ ، وَرِيحٍ [6]، وكذَا إذا كانت لاَمًا نحو "دَاعٍ ، وَغَازٍ " [7] .

---

(١) في الأصل " واو " تحريف .

(٢) (ف) " واو " تحريف .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) فى النسختين " اجلوذ " .

(٥) هكذا فى النسختين ، وهو صحيح غير أن الوارد فى النظم هو " ميزان " فكان هو الأولى بالذكر .

(٦) لأنهما من العود ، والروح .

(٧) لأنهما من الدعوة ، والغزو .

[إبدالُ الوَاو واليَاءِ هَمزةً فى " فَاعلٍ "]

وَيُبْدلاَنِ هَمْزَةً فى فَاعِلِ وَجَمْعِهِ كَبَائعٍ وَقَائِلِ

كَانَ يَنْبَغِي أَن يقُولَ : يُبْدَلاَنِ هَمْزَةً فى " فَاعلٍ " غَيرِ مُعتَلِّ اللاَّمِ ؛ لِيُخْرُجَ مِنْهُ مثْلُ " عَاوٍ ، وَطَاوٍ ، وَحَاوٍ " لكنَّ تَمْثِيلَهُ بِتَصْحِيحَ اللاَّمِ دَلَّ على مُرَاده ، وكذَا إذَا صَحّتاَ فى الفِعْلِ نحْوُ " حَوِلَ ، وَعَوِرَ " لم يُبدلاَ هَمزةً فى اسْمِ الفَاعِـل نَحْوُ " حَاولٍ ، وَعَاوِرٍ " ويُرِيدُ أَنَّ الْوَاوَ وَاليَاءَ يُبْدَلاَنِ هَمْزَةً ، وَقَصْدُهُ أَنَّ الهَمْزَة تُبدَلُ مِنَ اليَاءِ وَالوَاوِ .

وَيُرِيدُ بِـ " فَاعلٍ " الصفَّةَ المُشتقّة كمَا مثّلَ به في قوله : " كَبَائعٍ ، وَقَائلٍ " ، أَمَّا " بَائعٌ " فَعَينُه ياءٌ ، وَأَمَّا " قَائِلٌ " فَعينُهُ وَاوٌ ، فالهَمْزَةُ فى " بائع " بَدلٌ من الأَلِـفِ الَّتي فى " بَاعَ " المبـدلَةِ من الْيَـاءِ ، وَبيَـانُه أَنّ أَلِفَ " بَاعَ " لمّا وَقَعَ قَبلَـها أَلفُ " فَاعلٍ " اجْتَمَعَ أَلِفَانِ فـتعذّرَ النُّطْقُ بهِمَـا ، وحَذْفُ إحْدَى الأَلفَينِ مُمْتَنَعٌ خَوْفَ التبَاسِ [١] اسْمِ الفَـاعلِ بالفِـعْلِ المَاضِيٍ إذَا وُقِفَ عَلَيْـهِ ، فـتَعَّينَ التَّحرِيكُ فحُرّكتِ الأَلفُ الثَّانيةُ الَّتِي هِيَ عَيْنُ الكَلِمَة .

فَإِنْ قِيلَ : فمَا المُوجِبُ لإِعْلاَلِ [٢] اليَـاءِ فى " بَائِعٍ " ، وَالوَاوِ فى " قَـائِلٍ " مَعَ سُكُون ما قبلَـهما وَهُوَ الأَلفُ ؟

قُلتُ : لإِعْتِـلاَلِهِمَـا في الفِـعْلِ بإِبْدَالِهِـمَـا أَلِفَينِ أُعِـلاَّ فى اسْمِ الفَـاعلِ ٢٤٣ أ بإِبْدالِهِمَا هَمْزَتَيْنِ ، أَلاَ تَرَى أَنَّهم قَالُوا : " عَوِرَ الرّجُلُ فَهُو عَاوِرٌ " ، وَ " حَوِلَ فَهُوَ حَاوِلٌ " بِتَصْحِيحِ الْوَاوِ لصِحّتِهَا فى الفعْلِ ، وَكَذلكَ قَالُوا : " صَيِدَ الرّجلُ فَهُوَ صَايِدٌ " [٣] باليَاءِ مِنْ غَيْرِ إِبْدَالٍ ؛ لصِحّةِ اليَاءِ فى قولهم " صَيِدَ " .

---

(١) فى الأصل " اللبس " .

(٢) فى الأصل " فما الواجب للأعلال " والمثبت من (ف)

(٣) صيد الرجل : رفع رأسه كبراً ، أو صار به صيد ، وهو ميل فى العنق .

قولُهُ " ويُبدَلَان همزةً " يعنى الواوَ والياءَ وَفيهِ تَسامُحٌ ، وَالصَّحيحُ أَنَّ الواوَ والياءَ [١] يُبْدلَانِ أَلِفًا [٢] ، ثُمَّ يُبْدَلُ الألِفُ هَمْزةً .

وتَصْحِيحُ اليَاءِ فى اسْمِ الفَاعلِ إذَا اعْتلّتْ فى فِعْلِه خَطَأٌ ولَحْنٌ [٣]، لِكِن يَجُوزُ جَعْلُهَا بَيْنَ بَيْنَ .

قولُهُ " وَجَمْعِه " يُريدُ جَمْعَ اسْمِ الفَاعِلِ نَحْوُ " قَائِلَةٍ وَقَوَائِلَ ، وبَائِعَةٍ وَبوائِعَ " ؛ لأنَّ الْموُجِبَ للإبْدَالِ [٤] فى المفْرَدِ هَمْزةً مَوْجُودٌ فى الجَمِيعِ [٥] ، وَهُوَ وُقُوعُ الْوَاوِ وَاليَاءِ بَعدَ أَلفٍ زَائِدَةٍ .

وقيلَ : إنمَّا أُبدِلَت [٦] الياءُ وَالْوَاوُ فى اسْمِ الفَاعلِ ؛ لوُقُوعهما[٧] بَعدَ ألفٍ زَائِدَةٍ ، وَهُما مُجَاوِرَتَانِ لِطَرفِ الكَلِمَةِ (فَقلُبَا كمَا قُلبَا مُتَطَرِّفَيْنِ) [٨] فى " كِسَاءٍ ، ورِدَاءٍ " ، ألاَ تَرى أنَّ العَينَ – الَّتِى هِيَ الْوَاوُ المشدَّدَةُ – فى "صُيَّمٍ ، وَقُيَّمٍ " [٩] قَلبُوهَا يَاءً ؛ تشبِيهًا لهَا باللاَّمِ فى مثلِ " عُصِيٍّ ، وَحِقِيٍّ " فى جَمْعِ " عَصًا ، وحَقْوٍ " [١٠] .

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) فى الأصل " الألف " تحريف ، وأبدلتا ألفاً ؛ لتحركهما بعد ألف زائدة ، قريبة من الطرف ، ثم يبدل الألف همزة ، ومنهم من يبدلهما همزة من أول وهلة ، ولا حاجة إلى إبدالهما ألفاً ،وهو ما ذهب إليه الناظم .

وانظر : المنصف ١/ ١٨٠ ، وشرح الملوكى ٤٩٤ ، وكتاب فى التصريف للجرجانى ٨٦ .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) فى الأصل " للإفراد " تحريف .

(٥) (ف) " الجمع " .

٦) فى الأصل "أبدلنا " .

(٧) فى الأصل " لوقوعها " تحريف .

(٨) (ف) " فقلبتا كما قلبتا متطرفتين " بالتأنيث ، وكلاهما جائز .

(٩) فى (ف) " صم وقم " تحريف .

(١٠) فى الأصل " حقى " تحريف ، والحقو : الإزار ، أو الخصر ، وانظر الأصول فى النحو ٣/ ٢٥٦ .

[إبدالُ حروفِ المدّ في الجَمْع هَمْزةً]

كَذَاكَ يُبدَلاَن في فَعِيلَهْ مثلُ فِعَالةٍ مَعَ الفَعُولَهْ

هَمْزًا فَقُلْ جَامِعَهَا : صَحَائِفُ كَذَا رَسَائِلُ كَذَا تَنَائِفُ

أمّا مَعَايِشُ فَلاَ تَهْمِزْهَا لأنها مَفَاعِلُ فَمَزْهَا

قولُهُ " كَذَاكَ يُبْدَلاَنِ " يعنى اليَاءَ وَالْوَاوَ .

قولُه " في فَعِيلَةٌ " يعني فى جَمْعِ " فَعِيلةٍ ، وَفَعُولَةٍ " .

قَولُه : " مثلُ فِعالةٍ " يُرِيدُ مِثْلَ إبدَالِ الألف فى جَمْع " فِعَالةٍ " ، وإنمّا شبّه اليَاءَ فى " فَعِيلةٍ " ، وَالْوَاوَ فى " فَعُولةٍ " بالألفِ فى " فِعَالةٍ " لأنّ أَصْلَ البَابِ فى الهمْزِ [1] إنَّما هُوَ للألف [2] ؛ لأنهَّا أَقْعَدُ فى المدِّ منهمُا إذْ لاَ يُمكِنُ تحرِيكُهَا بِحَالٍ ، وهِيَ باقيةٌ عَلَى صُورتِها ، أعْنِي عَلَى كَونِهَا ألفاً .

قولُهُ :

فَقُلْ جامعَهَا صَحائفُ كذَا رَسَائِلُ كَذَا تَنَائِفُ

بإبدَالِ حُروفِ المدِّ هَمْزةً ؛ لوقُوعِ أَلفِ الجمْعِ قبلَ أَلفِ " رِسَالةٍ " فَالتَقتْ أَلفَانِ فتعذّرَ النُّطْقُ بِهِمَا ، وَالحذْفُ مُمْتَنِعٌ ؛ لأنَّك لو حَذْفَت إحْداهُمَا فَإمَّا أن تَحذفَ الأُولى أَوِ الثَّانِيَةَ ، وَلاَ يجُوزُ حَذْفُ الأولى ؛ لبُطْلاَنِ ما يُفيدُ الجَمْعَ ، ولاَ يجُوزُ حذْفُ الثَّانيَةِ ؛ لأنَّ حَذْفَها مُخلٌّ ببِنَاءِ هذَا الجَمْعِ المخصُوصِ الذى بَعْدَ أَلفه حَرْفَانِ ، الأوّلُ منْهُمَا مَكْسُورٌ ، فَبقِيَ التَّحرِيكُ ، فلم يَجُزْ أيضًا تَحْرِيكُ الألفِ الأُولى ؛ لزوَالِ دَلاَلَتِها عَلَى الْجَمْعِ بزوَالها بالحركةِ عَن كونِها أَلفاً ، لأنهَّا إنّما تُفيدُ الجمْعَ مَا دامتْ أَلفًا ، وَالألفُ لاَ تكُونُ إلاَّ سَاكنةً ، فَتعَيَّنَ تحرِيكُ الألفِ الثَّانيةِ بالكَسْرِ ليكُونَ كَعَينِ " مَفَاعِلَ " فلمّا حُرّكَتْ [3] أَبْدَلُوهَا هَمْزةً ،

---

(١) فى (ف) " الهمزة .

(٢) فى (ف) " الألف " .

(٣) فى (ف) " حركوها " .

فَصَارَتْ " رَسَائِلَ " ، ثم شُبّهتِ الْيَاءُ فِي " صَحِيفَةٍ " ، وَالواوُ [1] فى " تَنُوفَةٍ " [2] بألفِ " رِسَالَةٍ " ؛ لأنّ [مَا] قَبْلَ كُلِّ واحِدَةٍ مِنْهُما مِنْ جِنْسِهَا كَما أنَّ مَا قَبلَ الألفِ لا يَكُونُ إلاَّ كَذلكَ .

وَإنمّا أَبدلُوا هذه الأحُرفَ الثَّلاثَةَ فى الجمْعِ هَمزةً ؛ لأَنَّهُنَّ فى الإفْرَادِ[3] زَوَائِدُ سَواكِنُ وَلَمْ يَتَحرّكْنَ قَطُّ في المفْرَدِ فلم يَتَحرّكْنَ في الجَمْعِ ، وَلَذَلِكَ [4] لم يَجُزْ إلقاءُ حَرَكَةِ الهَمْزَةِ فى " خَطِيْئَةٍ ، وشَنُوْءَةٍ " عَلَى اليَاءِ وَالوَاوِ ؛ لأنهّما / ٢٤٣ ب زِيدَا لِلْمَدِّ ، فَلوْ أَلْقَيْتَ حَرَكَةَ الهمْزَةِ عليْهِمَا لَبطَلَ المدُّ فِيهِمَا فلم يَتَحرَّكْ فى الجمْعِ ، فلمّا اضْطَرّهم الجمْعُ إلى تَحْرِيكهنّ أَبْدلُوهُنَّ هَمْزَاتٍ وَحرّكُوهُنَّ .

قولهُ " أمَّا مَعايِشُ فلاَ تَهْمِزْهَا " أَيْ : لاَ تُبْدِلِ اليَاءَ فى " مَعِيشَةٍ " هَمْزَةً فى الجَمْعِ ، بَلْ تُقرُّها يَاءً مكسُورَةً ، ثم علّلَ ذلك بقولِه : " لأنّها مَفَاعِلُ " يُرِيدُ لِأنَّ اليَاءَ عَيْنٌ .

وَوَزنُ " مَعِيشَةٍ " " مَفْعِلَةٌ " بسكُونِ الفَاءِ وَكسْرِ العَيْنِ ، وَإنَّما أَعلُّوا اليَاءَ فى " مَعِيشَةٍ " بالإسْكَانِ وَنَقْلِ حركتِها إلى مَا قبلَها حَمْلاً على الفعْلِ ؛ لأنَّ " مَعِيشَ " بِوَزْنِ " يَبِيعُ " ، فكَمَا أُعِلّ الفِعْلُ أُعِلَّ مَا كَان على وَزْنِهِ ، قَالَ رُؤْبَةُ :

إلَيْكَ أَشْكُو شِدَّةَ المَعِيشِ [5]

يُرِيدُ " المعَاشَ " ، فلمَّا جَمعُوهُ ذَهَبَ شَبَهُهُ من الفعْلِ ، أَيْ : بَعُدَ بناؤُهُ عن الفِعْلِ بالجَمْعِ ؛ لأنَّ الفِعْلَ لاَ يَصِحُّ فيهِ الجَمْعُ ، فَلمَّا ذَهَبَ البِنَاءُ الذى ضَارعَ

---

(١) فى (ف) " والياء " تحريف .

(٢) التنوفة : المفازة ، أو الأرض الواسعة البعيدة الأطراف ، أو الفلاة لا ماء بها ولا أنيس وإن كانت معشبة .

(٣) فى (ف) " إفرادهن " .

(٤) فى (ف) " وكذلك " .

(٥) انظر ديوانه ٧٨ برواية (أشكو إليك) وبعده ،(دهراً تنقّى المخَّ بالتمشيش) .
وهو في المنصف ٣٠٨/١

الفِعْلَ بالجَمْعِ صحّت العينُ فظَهرتِ الْيَاءُ فى الجَمْعِ (١) " مَعَايِشَ " مَكْسُورَةً غَيرَ مَهْمُوزَةٍ ، وَهَمْـزُهُ لحْنٌ (٢) ، وكَذلِكَ " مَقَامَـةٌ ، ومَنَامَـةٌ " (٣) تقُولُ فى جَمْعِـهِ : " مَقَاوِمُ ، ومنَاوِمُ " ، لأنَّ عيْنَهُ وَاوٌ فصحّتْ فِى الجَمْعِ ؛ لِبُعدهِ عن مَضَارعَة بِنَاءِ الفِعْلِ ؛ لأنَّ أصْلَ " مَقَامٍ " " مَقْوَمٌ " فَهُـو بِـوزْنِ " يَفْعَـلُ " فَـ " مَقَـامٌ " مِثْـلُ " يَخَافُ " ، قَالَ الأخْطَلُ (٤) :

وَإنـّى لَقَوامٌ مَقَاوِمَ لَم يكُنْ ... جَريرٌ ولاَ مْولَـى جَريرٍ يَقُومُها (٥)

فَصَحَّح (٦) العَينَ فى " مَقَاوِمَ " وَلمْ يُبْدِلْها .

فَـأمَّـا قولُ العَـرب " مَصَـائِبُ " بالهمْـزِ ـ وَقِيَّـاسُـها " مَصَاوِبُ " ـ فَقَالَ الأخْفَشُ (٧) : الَّذِي شَجَّعهُم عَلَى ذَلِكَ أَنّهم رَأَوا عَيْنَهَا قَدِ اعْتَلّت فى الواحدِ ؛ فإنَّ أَصْلَهَا " مَصْوِبَةٌ " فَنُقِلَتْ حَرَكَةُ العَينِ إلى الفَاءِ ، وَأَبْدَلُوا [الْوَاوَ] ياءً ، وَأَنْكَروُا عَليهِ ، وَقَالُوا : يَلْزمُهُ الهمْزُ فى " مَقَاوِمَ " للإعْلاَلِ فى " مَقَامَهٍ " ، وقَالَ

---

(١) فى الأصل " جمع " .

(٢) انظر المنصف ١/ ٣٠٦ - ٣١٠ .

(٣) فى الأصل " منارة " .

(٤) ونسبه المبرد فى المقتضب ١/ ٢٦٠ إلى الفرزدق ، وكذا أبو على الفارسى وابن سيده فى المخصص ١٤/ ٢١ ، وصحح الشنقيطى نسبته إلى الأخطل .

(٥) انظر شعر الأخطل ١/ ٣٢٠ ، وفيه أنّ جريراً لما بلغه هذا البيت قال : " نعم والله إن له مقاوم لا أقومها ، يقوم بين يدي السلطان يؤدي الجزية ، ويقوم بين يدى القس يأخذ القربان "
وهو من شواهد المقتضب ١/ ٢٦٠ ، والمنصف ١/ ٣٠٦ ، وابن يعيش ١٠/ ٩٠ ، والمخصص ١٤ /٢١، ودقائق التصريف ٢٧٧ .

(٦) (ف) " فصح " تحريف .

(٧) (ف) " فأما قول العرب " مصائب " بالهمز فقياسها " مصاوب " قال الأخفش .. " ، وانظر قول الأخفش فى المنصف ١/ ٣٠٩ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢ / ٣٢١ .

أَبُو إسْحاقٍ [١] : شَبَّهَ الواوَ فى " مَصَاوِبَ " بالواوِ فى " وِسَادةٍ " فَهَمزَهَا كَمَا قَالُوا : إِسَادَةٌ .

[إبدالُ الهمزَةِ من الوَاوِ وَاليَاءِ]

وَأَبْدِلاَ هَمْزًا لأجْلِ أَلِفٍ زَائِدَةٍ قبلَهُما فى الطَّرَفِ
نحْوُ كِسَاءٍ وَرِداءٍ ، أمَّا شَقَاوَةٌ عَبَايَةٌ [٢] فَحتْمًا
يُصَحَّحَانِ فِيهِمَا لِلْهَاءَيْنْ تَصْحِيحَ مِذْرَوَيْنِ والثَّنَايَيْنْ

يُرِيدُ أنَّ الواوَ واليَاءَ يُبْدَلاَنِ هَمْزَةً ، وَالْقَصْدُ : إبدالُ الهَمزَةِ مِن اليَاءِ وَالْوَاوِ .

قولُهُ : " لأجْلِ ألِفٍ " فيه احترازٌ عَنْ ألاَّ يَكون قَبلَهُمَا ألِفٌ ؛ فإنهُمَا لا يُبْدلاَنِ هَمْزَةً كمَا فى " عصًا ، وَفتىً " .

وَقَولُهُ " زَائدةٍ " فِيه احترازٌ عن مَجِيئها عَنْ أَلِفٍ أَصْلِيّةٍ نحْوُ " رَايٍ " [٣]

قَالَ الرَّاجزُ :

رَايٌ إذَا أَوْرَدَهُ الأمْرُ صَدَرْ [٤]

---

(١) ينظر رأيه فى معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٣٢٠ ، والمنصف ١/ ٣٠٩ حيث أنكره أبو على فقال : " إن الواو لا تقلب همزة وسطاً إذا كانت مكسورة " ، أما ابن عصفور فقد رجح مذهب أبى اسحاق الزجاج لأن له نظيراً ، وهو " أقائيم " ، وأصله " أقاويم " .
انظر الممتع ٣٤٠ ، ٥٠٨ .

(٢) فى الأصل " عماية " تحريف .

(٣) (ف) " أرى " تحريف .
وراىٌ : جمع راية ، وهى العَلَمُ ، جاء فى اللسان (ريا) ، " لا تهمزها العرب ، والجمع رايات وراىٌ وأصلهما الهمز " .

(٤) البيت للعجاج من أرجوزة قالها فى مدح عمر بن عبيدالله بن معمر ، وكان عبدالملك – رحمه الله – وجهه إلى أبى فديك الحرورى فقتله وأصحابه .
انظر ديوانه ٣٨ برواية " الطعن " بدل " الأمر " ، وهى رواية أخرى ، وقبله :
وخطرت أيدى الكماة وخطر
وهو من شواهد الكتاب ٣/ ٥٩٦ ، والمقتضب ١/ ٢٩١ ، والمنصف ٢/ ١٤٤ .

قولُهُ " فى الطّرفِ " فيه احترازٌ عن مجيئها فى غَيْرِ الطَّرفِ كَالْعَوَاوِرِ جَمْعِ " عُوَّارٍ " قَالَ الرَّاجزُ :

وكَحَّلَ الْعَيْنَيْنِ بالْعَوَاوِرِ [1]

وطَرفُ الكلمة آخرُهَا .

أَمَّا " كِسَاءٌ " فلامُه وَاوٌ ، وَهُوَ " فِعَالٌ " من " الكِسْوَةِ " ، وَأمَّا " رِدَاءٌ " فَلامُه يَاءٌ ؛ لأنّه " فِعَالٌ " من " الرِّدْيَةِ " فَوقَعَا طَرَفًا بعدَ أَلفٍ زَائِدةٍ ، فَأبْدِلاَ أَلِفَينِ ، وفى الإبدَالِ قَوْلاَنِ :

أَحَدُهُمَا : أنهما أُبْدِلاَ أَلِفًا،لأجْلِ الفَتْحةِ التى قَبْلَ الألف ، ولاَ اعتِدَادَ بالألف الزَّائدَةِ [2] ، فَلَمَّا صَارَا أَلِفَينِ تَعيَّنَ الحذفُ أو التّحريكُ [3] ، فلم يَجُزْ حذفُ أَحَدِهما ؛ لئلاّ يصيرَ المَمْدُودُ مقصُورًا ، فَتَعَيّنَ التّحريكُ ، ولاَ يَجُوزُ تحريكُ الأوَلى ؛ كَيْلاَ يَبْطُلَ المدُّ ، فتَعيَّنَ تحريكُ الثانيةِ فَصَارتْ هَمْزَةً ؛ لأنَّ ذلكَ من شَأنِ الألفِ .

وَقِيلَ :إِذَا قُلبتِ الياءُ والْوَاوُ أَلِفًا بَعدَ الفتْحَةِ فَقَلْبهُمَا بَعْدَ الألِفِ أَوْلى؛ ٢٤٤ أ لأنهَا عِنْدَهُم فى تَقْديرِ فَتْحَتيْنِ ، وَأيضًا فقد أَجْرَوا الألفَ مُجْرَى الفَتْحَةِ فَجَمعُوا " فَعَالاً " علَى " أَفْعَالٍ " نحْوُ " جَوَادٍ وَأَجْوَادٍ " كَمَا جَمعُوا " فَعَلاً "

---

(١) البيت لجندل بن المثنى الطهوى كما فى شرح أبيات سيبويه ٢/ ٤٢٩ ، والعينى ٤/ ٥٧١ ، وشرح شواهد شرح الشافية ٣٧٤ ، ونسب إلى العجاج فى الخصائص ٣/ ٣٢٦ ، وضرائر الشعر ١٣١ ، وليس فى ديوانه .

وانظر الكتاب ٤/ ٣٧٠ ، والمنصف ٢/ ٤٩ ، ٣/ ٥٠ ، والممتع ٣٣٩ .

والعواور : جمع عوار ، وهو القذى فى العين ،وقيل : هو الرمد ، يريد أن الدهر جعل فى عينيه القذى والرمد بدل الكحل ، عن شرح شواهد شرح الشافية ٣٧٦ .

(٢) أى : لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ؛ لأن الألف حاجز غير حصين ، لسكونها وزيادتها .

(٣) وذلك لاجتماع ساكنين ، الألف المبدلة مع الألف الزائدة . الممتع ٣٢٦ .

على ذلك نحو " بَطَلٍ ، وَأَبطَالٍ " ، وكذلك [1] أجْرَوا اليَاءَ فى " فَعِيلٍ " مُجْرَى الكَسْرةِ فقَالُوا : " يَمِينٌ وَأَيْمَانٌ " كَمَا قَالُوا " كَبِدٌ وَأَكْبَادٌ " .

قولُهُ : " أَمَّا شَقَاوَةُ عَبَايَةُ فَحتْمًا يُصحّحَانِ فِيهما " يَعْنِي : اليَاءَ فى " عبَايَة " ، وَالواوَ فى " شَقَاوَةٍ " .

قولُه " لِلْهَاءَينِ " تعليلٌ لِصِحّتِهمَا [2] ، يُرِيدُ : إنَّما صَحّتَا ؛ لأجْلِ تَاءِ التَّأنيثِ ، فكأنَّهم بَنَوا الْكَلِمَةَ فى أَوَّلِ أمْرِهَا مُتّصِلَةً بتَاءِ التَّأنيثِ ، فَلَمْ يقَعا طَرَفَيْنِ ، إذْ لم تقدّر تاءُ التّأنيثِ مُنفصِلَةً ، فَأمَّا قولُهُم : " عَظَاءَةٌ [3] ، وعَبَاءَةٌ ـ بالْهَمْزِ ـ فكَأنهَّم بَنَوا الكَلِمَةَ علَى الجَمْعِ ، فَأعلّوا فقَالُوا : " عَباءٌ ، وَعَظاءٌ " ثمّ أَدْخَلُوا عَلَيْهَا تَاءَ التَّأنيثِ بَعْدَ ثبُوتِ الإعْلَالِ [4] .

قولُه : " تَصْحيحَ مِذْرَوَيْنِ وَالثِّنَايَيْنْ " يُرِيدُ أنَّ الواوَ وَاليَاءَ صَحَّتا فى " شَقَاوةٍ ، وَعَبَايةٍ " كَمَا صَحّت الواوُ وَاليَاءُ فى المثنّى وَهُو " الْمِذروَانِ وَالثِّنَايَانِ "؛ لأنهَّما وُضِعَا فى أَوَّلِ أَمْرِهِمَا مُثَنَّيَيْنِ ، أَيْ : لَمْ يُنْطَقْ بِمُفْرَدِهِمَا ، وَلَوْ ثُنّيَ " مِذْرَوانِ " علَى " مِذْرًى " – وَهُوَ المفْردُ – لَوَجَبَ قلبُ الْوَاوِ – التى هِيَ لامُه – [يَاءً] لكونِهَا رابعةً [5] ، وكَذلكَ كَانَ يَجِبُ قَلْبُ الْيَاءِ فى " الثِّنَايَيْنِ " هَمْزَةً فى قَوْلِهم : " عَقَلْتُهُ بِثنايَيْنَ " [6] – وهُمَا طَرَفَا الحَبْلِ – لَوْ نُطِقَ بِمُفْردِه [7] .

---

(١) فى الأصل " ولذلك " .

(٢) فى النسختين " لصحتها " بالإفراد ، والصواب ما أثبت .

(٣) العظاءة : دويبة أكبر من الوزغة ، و يقال فيها (العظاية) بالياء .

(٤) انظر : المنصف ٢/ ١٢٨ فما بعدها .

(٥) انظر شرح الشافية للرضى ٣/ ١٦٦ .

(٦) وهو أن يعقل يدي البعير جميعاً بطرفي حبل . عن الأساس (ثنى) .

(٧) انظر المنصف ٢/ ١٣٢ فما بعدها ، وشرح الشافية ٣/ ١٧٣ فما بعدها

[جواز إبدال الهمزة من الواو المضمومة]

وَتَهْـمِزُ الـوَاوَ إذَا ضَـمَمْتَهُ ... وَالْوَاوَ أَوَّلاً إذَا كَـسَرتَـهُ

كَـوُقِّتَـتْ وكَـوِشَـاحٍ وأُحُـدْ ... وَأَثْـوُبٍ مثل (١) قُوُوسٍ اطَّرَدْ

قَصْدُهُ أَن يُبَيِّنَ إِبْدَالَ الهمْزَةِ من الواوِ المضمُومةِ عَلَى سَبيلِ الْجَوازِ دُوْنَ الوُجُوبِ ، وَاحْتَرَزَ بقَولِهِ : " ضَمَمْتَهُ " عن كونه مكسُوراً أَوْ مَفْتُوحًا ، فَإِنَّ هَمْزَهُ لاَ يَطَّردُ ، ويُرِيدُ بقوله : " إِذَا ضَمَمْتَهُ " الضّمَّ اللاَّزِمَ ، لِيَخْرُجَ مِنْهُ وُقُوعُ الوَاوِ لامًا (٢) ؛ لأنّ ضَمَّةَ الإِعْرَابِ غَيْرُ لاَزِمَةٍ ، وَعنْ حركةِ إلتقاءِ السّاكنين نحو : اخْشَوُا اللَّهَ . وَإنمَّا جَازَ همزُ الوَاوِ إِذَا انضمّت ضَمًّا لازِمًا ، لأَنَّ الضّمةَ عِنْدَهُم بمنزلةِ بَعْضِ الْوَاوِ ، وَلِذَلِكَ كَانَ قدمَاءُ النَّحْوِيّين يُسمّون الضَّمَّةَ الْوَاوَ الصَّغيرةَ (٣) ، فلمّا أشْبَهت الضَّمّةُ الْوَاوَ ، وَالْوَاوُ تُشبهُ الضَّمّةَ ، ولَذلكَ تُحْذَفُ فى الجَزْمِ نحْوُ " لم يَغزُ " (٤) كَمَا تَقُولُ " لَمْ يَضْرِبْ " فلمَّا كَانَ اجتمَاعُ الْوَاوَيْنِ عَلَى حَدِّ أَوَاصِلَ ، وَ (أَوَاقٍ) (٥) مُوجِبًا لِلْهَمْزِ كَانَ اجْتِمَاعُ الْوَاوِ مَعَ الضَّمّةِ ـ الّتي هِيَ بعْضُ الواوِ ـ مُسوّغًا لِلْهَمْزِ لاَ مُوجبًا لَهُ .

قولُه : " كَوُقّتَتْ " مِثالٌ لوقُوعِ المضمُومة فاءً ، وَهُوَ من (الْوَقْتِ) مَبْنِيٌّ لِلْمفْعُولِ ، وكَذلِكَ " أُحُدٌ " - بضَمّ الهمْزةِ - أَصْلُهُ " وُحُدٌ " ؛ لأنّه مِنَ الوحْدَةِ ، وَهُوَ جَبَلٌ بالمَدِينَةِ (٦) .

---

(١) فى الأصل " ثم ".

(٢) نحو : هذه دلو ، وانظر المنصف ١/ ٢١٢ .

(٣) انظر : ابن يعيش ١٠/ ١١ .

(٤) فى الأصل " لم يصرف " تحريف .

(٥) فى النسختين غير واضحة ولعلها كما أثبت .
وانظر : المنصف ١/ ٢١٨ ، وابن يعيش ١٠/ ٨ ، ١٢ ، وشرح الملوكى ٤٨٢ ، والممتع ٣٣٢ ، والأصل فى (أواصل) : وواصل ، فقلبت الواو الأولى همزة كراهية اجتماع الواوين فى أول الكلمة ، وأصل (أواق) : وواق ، ففعل بها كسابقه .

(٦) كانت فيه غزوة أحد المشهورة ، ينظر معجم البلدان ١ / ١٠٩ .

قولُهُ " وَأَثْوُبٌ مِثْلُ [1] قُوُوسٍ" مِثَالٌ لوقُوعِ الـوَاوِ المضمُومَةِ عَيْنًـا ، فَـ " أَثْوُبٌ " جَمْعُ " ثَوْبٍ " ، وَأَمَّا " قُوُوسٌ " فَمِثَالٌ لِلْوَاوِ المضمُومةِ المشفُوعَةِ بوَاوٍ أُخْرى ؛ لئلاَّ يتَـوهَّم مُتَـوهِّمٌ أنَّ الهمْزَ وَاجِبٌ ؛ لاجتمَاعِ الْوَاوَيْنِ ؛ لأنَّ الثَّانِيَةَ زائدَةٌ وَهِيَ مَعَ ذَلكَ سَاكِنَةٌ ، وَأَنْتَ فى مِثْلِ هَذا بالخِيَارِ بَيْنَ الهَمْزِ وَتَركِهِ ، وكانَ يَنْبغِي أَن يُقيِّدَ ويَقُولَ : إِذَا لَمْ يكُن مُدْغماً فِيهِ نَحْوُ " التَّطوُّلِ ، والتَّجَوُّلِ " ، أَوْ تكُون الضّمةُ فى الوَاوِ للفَرْقِ بَيْنَه وبَيْنَ الفِعْلِ ؛ فَإِنَّهَا لاَ تُهمَزُ زَائِدَةً كَانتِ الْوَاوُ كَالتَّرَهْوُكِ مَصْدَرِ " تَرَهْوَكَ " [2] ، أَوْ أَصْلِيّةً كَالتَّقَاوُلِ مَصْدَر " تَقَاوَلَ " . ٢٤٤ ب

وَأَمَّا قَولُه " وَالوَاو أَوّلاً إذَا كَسرتَهُ " [3] إِنمَّا قيّدهَا بالأوّلِيّة ؛ ليخرجَ منه مَا كَانَت فيـه غَيْرَ أوّلٍ نَحْوُ " طَوِيلٍ " كَمَا همزْتَ فى " أَثْؤُبٍ " إلاَّ عند أبي إسْحَاق [4] ؛ فَإِنَّ الهمْزَةَ فى " مَصَائِبَ " عِنْدَهُ فى لُغَةِ مَن هَمزَهَا بدَلٌ من الوَاوِ المكسُورَةِ ، قَالَ ابنُ جنّى [5] : قلتُ لأبي عليّ : هلاّ أَجَـزْتَ أن يكُونَ " وِشَـاحٌ

---

(١) فى الأصل " مع " .

(٢) ترهوك فى مشيته : تموج فيها .

(٣) وذلك نحو قولهم : إشاح فى وشاح ، حملاً على حكم المضمومة ، والوشاح : سير ، أو ما يضفر من السير ، ويرصع بالجوهر ، وتشد به المرأة وسطها ، ابن يعيش ١٠/ ١٤ .

(٤) قال ابن جنى فى المنصف ١/ ٢٣٠ : " فلذلك لم يجز همزها مكسورة غير أول على وجه . وأجاز أبو إسحق فى قولهم " مصائب " أن تكون الهمزة بدلاً من الواو المقدرة فى مصاوب ، وخالف النحويين أجمعين فى أن " مصائب " من الشاذ وقال : ليس كما ذهبوا إليه ، بل الهمزة فى " مصائب " بدل من الواو فى " مصاوب " . انتهى ، وانظر معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٣٢٠ .

(٥) انظر المنصف ١ / ٢٣٠ .

وَإِشَاحٌ " لُغَتَينِ كَمَا فى قولهم : " أَكَّدْتُ العَهْدَ ، ووَكَّدْتُ " ؟ فَقَالَ : إِجْمَاعُهم عَلَى قَوْلِهم : " مُوشّحٌ " بالْوَاوِ دَلِيلٌ عَلى أنَّ الواَو هِيَ الأَصْلُ .

وَإِنَّما لَمْ يَطّرِدْ هَمْزُ المَكْسُورةِ [١] ؛ لأنّ الواوَ المكسُورةَ بِمَنْزلةِ وَاوٍ ويَاءٍ ، وَاجْتِماعُ الواوِ وَاليَاءِ لاَ يُوجِبُ الهَمْزَ فى نَحْوُ " وَيْحٍ [٢] ، وَيَوْمٍ ، وَوَيْلٍ" [٣] كمَا يُوجِبُ اجْتِماعُ الْوَاوَيْنِ ، فَلِذَلِكَ لَمْ يَطّرِدْ هَمْزُ الوَاوِ المَكْسُورَةِ كما اطَّرَدَ فى المَضْمُومةِ .

وَأَمَّا هَمزُ الْوَاوِ المفْتُوحَة فَشَاذٌ [٤] ، وَقَدْ جَاءَ نَحْوُ " أَحَدٍ " أَصْلُه "وَحَدٌ"؛ لأَنَّهُ من الوَحْدَةِ ، وَ " أَنَاةٌ "؛ لأنـَّه من " الْوَنَى " ، وَهُو : الضَّعْفُ وَالفُتُورُ [٥] .

---

(١) كما يقول أبو عثمان المازنى ، ينظر المصدر السابق ١/ ٢٢٨ ، وابن يعيش ١٠/ ١٤ .

(٢) فى النسختين " يح " سهو من الناسخين .

(٣) فى النسختين " وقيل " ، والصواب ما أثبت ـ المصدران السابقان .

(٤) وذلك لخفة الفتحة .

(٥) قال ابن يعيش ١٠/ ١٤ : " وهو مما يوصف به النساء ؛ لأن المرأة إذا عظمت عجيزتها ثقلت عليها الحركة " .

[إبدال التاء من الواو]

وَأَبدلَتْ تاءً صَرِيحاً نَحْوَا بِنْتٍ وَأخْتٍ واتَّزِنْ وَتَقْوَى

قولهُ " وَأُبدلت تَاءً " يعني الوَاوَ ، وَمُرادُه : بيَانُ [إبدال] (١) التَّاءِ من الوَاوِ.

أمَّا بِنْتٌ فَلاَمُهَا وَاوٌ ، فأصلُهَا " بَنَوَ ةٌ " ؛ لقولهم : " البُنُوَّةُ " .

وَقيلَ : لاَ دَلِيلَ (٢) في " البُنُـوَّة " عَلَى أنَّ لاَمَـها وَاوٌ ؛ لقولهـم : " الْفُتُـوَّةُ " وَهِيَ من اليَاء ، فَما تَنْكِرُ أَن يُقالَ " الْبُنُـوَّةَ " وهِيَ منَ الْيَاءِ ؟

فَأقُولُ (٣) : إبــدَالُ التَّـاءِ من اليَـاء قَلِيــلٌ ؛ وَإبدالُهَـا من الوَاوِ أَكْـثَـرُ وأَوْسَعُ ، وَالْحَمْلُ يَنْبغِي أن يكوُنَ علَى الأَكْثرِ دُون الأقلِّ .

وَأمّا " أُخْتٌ " فإبدا لُ التَّاءِ فيهَا من الواوِ ظاهرٌ لقولهمِ : " أَخَواتٌ " فى الجَمْعِ .

وليست هذه التَّاءُ فى " بِنْتٍ ، وَ أُخْتٍ " للتَّأنيث .

فلذلك قالوُا : إنهّا بدَلٌ (٤) ، والدّليلُ على أنّها ليست للتأنيث أمُورٌ :

أحدُهَا : سكوُنُ مَا قبلَهَا ، وَتاءُ التأنيث يَجِبُ فتْحُ مَا قبلَها مَا لمْ يكُنْ أَلِفاً .

الثَّانى : أنّها لا تُبْدَلُ هاءً فى الوْقف .

الثَّالثُ : ما قَالَهُ سِيبَوَيْهِ (٥) : لوْ سَمَّيتَ [رَجُلاً] (١) بِأُخْتٍ وَبِنْتٍ لَصرفْتَهُ مَعْرِفةً ، ولوْ كانت التَّـاءُ للتّأنيثِ لم تَصرِفْهُ .

فَإن قُلتَ : فَقد قَالَ سيبويه فى بعْضِ أَلْفاظهِ (٦) : إنَّ التَّـاءَ فِي " بِنْتٍ ، وَأُخْتٍ " للتأْنيثِ ، فَكَيْفَ الجَمْعُ بين القَوْلَيْنِ ؟

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) فى الأصل " دليل " بدون " لا " .

(٣) القائل هو ابن جنى كما فى سر الصناعة ١/ ١٥٠ ، وقد تصرف الشارح فى النقل .

(٤) انظر : المنصف ١/ ٥٩ .

(٥) إنظر الكتاب ٣/ ٢٢١ .

(٦) انظر : الكتاب ٣/ ٣٦٢ ، ٤/ ٢٣٦ ، ٢٣٧ .

قُلْتُ : الجَـوابُ عنْهُ مَـا قَـالَهُ ابنُ جنِّي [1] : لمَّا كـانت التَّـاءُ لا تُبْـدَل في هَاتَينِ الكلِمَتيْنِ إلاَّ مَعَ المؤنَّثِ صَارَت كأَنَّها عَلاَمةُ التـأنيثِ ، فَإن قيلَ : فَما علامةُ التَّأنيث فيهما؟

قلتُ : الصَّيغَةُ ، وَأَعْنى بالصّيغة بِنَاءَ " أُخْتٍ " على مَثَالِ " قُـفْلٍ " ، وَبناءَ " بِنْتٍ " علَى بناءِ " جِذْعٍ " ، وكَانَ أَصْلُـهما " فَعَلٌ " بفتْحِ الفاءِ وَالعينِ ، فَنقُلاَ إلى هذه الصِّيغة ، وَالذى يُحَقِّقُ أَنَّ الصِّيغَةَ فيهمَا للتَّأنيث امتنَاعُ دخُولِ تاءِ التَّأنيث ، مَا دَامت هَذِهِ الصِّيغةُ باقيَةً ، وَإن زَالتْ هذه الصِّيغةُ دخَلَها تاءُ التَّأنيث فقلتَ : " ابْنَةٌ " [2]

وَأَمَّا قولُـهُ " وَاتَّزِنْ " فَـهُوَ " افْتَعلْ " من الوزْنِ ، فـأَصلُهُ " إوْتَزِنْ " فَـأَبْدلُوا منَ الوَاوِ تَـاءً ، وَأَدْغَمُـوهَا فـى تَاءِ " أفْتَـعَل " ، وَهَـذَا البَـدلُ لازمٌ مُطَّرِدٌ ، وَأَعْنى باللاَّزم : أَ نَّه فى جَميع تَصرِّفات الكَلمَة نحو: اتَّزنَ يَتَّزِنُ " اتّزاناً ، فَـهُوَ مُتَّزِنٌ ، وَذاك [3] مُتَّزَنٌ [4] ، وَأَعْنى بالمطّرِد : أَنَّهَــا تُبْـدَلُ من كُـلِّ وَاوٍ وَقَعَتْ فـاءً فــى " افْتَعَلَ " نحْوُ " اتَّعَدَ ، وَاتَّصَلَ " ، وإنمّا لَزِمَ الإبْدالُ ؛ لأَنَّهُم لَوْ لمْ يُبْدلوا لَقُلِبَتْ ياءً فى الماضي وُجوبًا ؛ لسكُونها وَانكسَـارِ هَمْزَة الوصلْ قَـبْلَها ، وَكَـذَا إذَا حُذفَتْ هَمْزَةُ الوَصلِ وَاتّصلَت بمكْسُورٍ من كَلمة أُخْرَى نحْوُ " قَالَت اتّعد " ، وَوَاوًا إذَا انْضَمَّ مَا قبلَهَا ؛ لسكُونهَا وَانْضِمَام ما قَبْلَها نحْوُ " مُوتَعِد [5] " ويَجـوُزُ قَلْبُهـاَ أَلفاً إذَا انْفَتَحَ مَا قبلَهاَ [6] نحـو " يَا تَعِـدُ " ، وَكَرِهوُا كَثْرةَ [7] التَّغْيِيرِ النَّاشـئِ من بقَـاءِ الوَاوِ ، فَـعَدلُوا إلَى التَّـاءِ [8] ؛ لأنَّهـا حَـرْفٌ صَحِـيحٌ لاَ يَقـبلُ

(١) انظر : سر الصناعة ١/ ١٤٩ .
(٢) انظر هذا في سر الصناعة ١/ ١٥٠ .
(٣) (ف) " وذلك " .
(٤) (ف) " متزرن " تحريف .
(٥) فى (ف) " اتعد موتعد " ، وانظر سر الصناعة ١/ ١٤٧ فما بعدها .
(٦) وذلك عند من يرى الاكتفاء بجزء العلة .
(٧) فى النسختين " أكثر " ، والصواب ما أثبت .
(٨) فى النسختين " الفاء " تحريف .

التَّغْيِيرَ ، وَإِنّما خَصُّوا إبَدالَ الواوِ هُنا بالتَّاءِ ؛ لأنَّ التاءَ تُنَاسِبُ المدَّ الذى فى الْوَاوِ بِالهَمْسِ[1] الّذى فيهَا ، ولقُربِهَا من مخْرَجِ الوَاوِ مَعَ مُوَافقةِ لفظْهِا لَفْظَ ما بَعْدَهَا ، ليصحّ الإدْغَامُ فيَقعُ النُّطْقُ بالتَّاءَيْنِ[2] دُفْعةً واحِدَةً .

وَأَمَّا " تَقْوَى " فوزْنُها " فَعْلَى " ، وَأَصْلُها " وَقْوَى "[3] ، وكَذلِكَ " تَقِيَّةٌ "[3] أَصْلُها " وَقِيَّةٌ " ؛ لأنَّه من " وَقَيْتُ " ، ووَزْنُهَا (" فَعِيلَةٌ " ، فأبَدلُوا من الواوِ تاءً ، وكَذلكَ [تُقَاةٌ][4] ، ووَزْنُهاَ)[5] " فعلَةٌ "[6] (بفَتْحِ العَينِ ، وَأَصْلُهَا " وُقَيَةٌ "[7] ٢٤٥/أ/ فأبْدَلُوا الياءَ أَلفاً ؛ لتحرّكِهَا وَانْفِتاحِ ما قبلَهاَ ، وأَبْدلوُا الواوُ - التي هِيَ فاءُ الكَلمةِ - تاءً ؛ لِمَاَ ذكَرنَا .

[إبْدالُ تاءِ افتَعَلَ دَالاً]

وَيُبْدِلُونَ التَّاءَ دَالاً قَالُوا ازْدَانَ يَـزْدَانُ لهُ مَثالُ

فَأمَّا " افْتَعَلَ " إذَا كَانت [فَاؤُهُ][8] زَاءً أُبْدِلتْ تاؤُهُ دَالاً فى الماضي ، وَالمضَارعِ ، وَاسْمِ المفَعُولِ ، وَالمصْدَرِ ، وَالأمْرِ ، وَالنَّهي ، وَلِذلك صَرَّفَهُ إلَى الماضي والمضَارعِ بقوله : " ازْدَانَ يَزْدَانُ " ؛ لأنَّ هذه الزَّاءَ مَجْهُورةٌ ، وَالتَّاء مَهْمُوسَةٌ ، وَالمجْهُورُ فى غَايَةِ القُّوةِ ، وَالمهْمُوسُ فى غَايَةِ الضَّعْفِ وَالخَفاءِ قَالَ اللَّهُ تَعالىَ : ﴿ وَخَشَعَتِ ٱلأَصْوَاتُ لِلَّرحْمَنِ فَلاَ تَسْمعُ إلاَّ هَمْساً ﴾[9] ، فلمَّا

---

(١) (ف) " بالهمز " تحريف .
(٢) فى (ف) " بالناس " تحريف .
(٣) وذلك بعد قلب اللام - وهى ياء - واواً ، لأن الأصل الأول " وقيا " ، وانظر شرح الشافية ٣/ ١٧٧ .
(٤) مكانها فى الأصل بياض ، وهى ساقطة من (ف) ، فلعل المثبت صواب .
(٥) من قوله " فعيلة " إلى هنا سقط فى (ف) سبق نظر .
(٦) ينظر سر الصناعة ١/ ١٤٥ .
(٧) سقط من (ف) ، وفى الأصل : تقية " بدل " وقية " تحريف .
(٨) سقط فى الأصل .
(٩) سورة طه ١٠٨ .

حَصَلَ بينَ التَّاءِ وَالزَّاءِ من التَّبَايُنِ وَالتَّنافُرِ مَا ذَكَرْنَا ثَقُلَ النُّطْقُ بهما ، فَأَبدلوُا التَّاءَ حَرفاً يناسَبُ الزَّاءَ فى الجَهرِ وَيَنُاسِبُ التَّاء فى المَخْرَجِ ، وَهُو " الدَّالُ " قالوُا في " افْتَعَلَ " من " الزِّينَة " : ازْدَانَ " [1] والأصْلُ " ازْتَانَ " فَأَبْدَلُوا منَ التَّاء دَالاً ؛ لتَجانُس الحُروُف [فالدَّالُ] فى " ازْدَانَ ")[1] بدلٌ من تَاء . وَكَذلكَ إذَا كَانَت فاءُ " افْتَعَلَ " دَالاً نَحْوُ " ادَّعَى " [2] من " الدَّعْوَى " ، أَوْ ذَالاً نَحْوُ " ادَّكَرَ "[3] من " الذّكْرِ " ؛ لمَا ذَكَرْنَا من طَلَب المُنَاسَبة ، وَكَرَاهَة المُنافَرَة .

وَلَوْ أَبْدلتَ التَّاءَ زَاءً فَقُلْتَ : " ازَّانَ " بزاء مُشَدَّدَة جَازَ ، ، وكذلكَ " ازَّادَ " فى " أزْدَادَ " من الزّيَادة ، وَلاَ يجُوزُ العَكْسُ ، وهُوَ إبَدالُ الزَّاءِ تاءً ؛ لئَلاَّ يذهَب ما فى الزَّاءِ من الجَهْريّة وَالصَّفير [4] .

قَوْلُهُ : " لَهُ مَثَالٌ " يُريدُ أَنَّه مثالٌ لمَا أَبْدلوُا فيه التَّاءَ دَالاً ، وَهُو قوله : " ازدَانَ " فى الماضي ، و " يَزْدَانُ " فى الْمُضَارِعِ .

[إبدال تاء افتعل طاءً]

وَالتَّاءَ طَاءً فِي[5] فَحَصَطْ ، وَاضْطَجِعْ وَالنُّونَ ميماً مِثْل عَنْبَرٍ سُمِعْ

إذَا كَانَ فَاءُ " افْتَعَلَ " حَرْفاً منْ حروُف الإطْبَاقِ ، وَهِيَ [6] الصَّادُ ، وَالضَّادُ ، وَالطّاءُ ، وَالظَّاءُ " أبدلوُا التَّاءَ طاءً ؛ لأنّ حُروفَ الإطْبَاق[7] مُسْتَعليةٌ مَجْهُورَةٌ ، وَالتَّاءُ مَهْمُوسَةٌ ، وَالجَمْعُ بَيْنَهُمَا مُتَناف فى النُّطْقِ ، فَأَبْدَلوُا التَّاءَ [طاءً ، وَالتَّاءُ] [8] شبْهُ الطَّاء مَخْرَجاً ؛ وَالطَّاءُ منْ حُروُف الإطْبَاقِ فَحَصلَت المناسبَة بينَ الحروُفِ .

---

(١) سقط فى (ف) .

(٢) والأصل فيه " ادتعى " ، فأبدلت التاء دالاً .

(٣) والأصل فيه " اذتكر " فأبدلت التاء دالاً فصار " اذدكر " فقلبت الذال دالاً ، وأدغمت الأولى فى الثانية على الأظهر .

(٤) (ف) " الصفة " .

(٥) أى : ويبدلون التاء طاء .. الخ .

(٦) فى الأصل " وهو " .

(٧) فى (ف) " الحلق " تحريف .

(٨) سقط من النسختين فيما يبدو من انتقال النظر .

أمَّا قولهُ : " فَحَصْطُ " مثَالٌ لإبْدَال التَّاء طَاءً بَعْدَ الصَّاد فَقَالُوا : "فَحَصْطُ" ؛ لأنَّ الطَاءَ أخْتُ الصَّادِ فى الإطْبَاقِ ، وَأُخْتُ التَّاء فى المَخْرَج ، وَهُوَ شَاذٌ ؛ لأنَّ هذه التَّاء اسمٌ ، وهَيَ ضميرُ الفَاعل / لكن لمَّا وَقَعَت[1] بَعْدَ صادٍ ٢٤٥ / ب سَاكنة أَشْبَهتُ تَاءَ " أفْتَعل " نَحْوُ " اصْطَبَر " ؛ لأنّ تَاءَ الضَّمير كالجُزْء من الفعْلِ كمَا أَنَّ تاءَ "فْتَعَل" جُزءٌ ممَّا هِيَ فيه فأَشْبهت الصَّادُ فى " فَحَصْطُ " الصَّادَ فى " افْتَعَل " نَحْوُ " اصْطَبَر " من جهَة كَونهَا صَاداً ، وَمنَ جَهة كَونهَا سَاكنَةً ، فأبْدَلوُا التَّاءَ طَاءً ؛ فَراراً من التّنَافي وَطَلَب التَّوافُق ، يُقَالُ : "فَحَص برجْله الأرْضَ " أي : ضَربَ بهَا ، وكَذَلكَ " خَبَطٌّ برِجْلي "وأَصْلُهُ " خَبَطْتُ "[2] فأبدلوُا التَّاء طَاءً ؛ لأنَّها تُشْبِهُ مَا قبلَهَا فى الإطبَاقِ ، وتُشْبِهُ التَّاءَ ؛ لأنَّها من مخْرجِهَا .

ويُقَالُ : " أصطَبَرَ " بإبْدال التَّاء طَاءً ، وَ " اصَّبَرَ "[3] بإبدَالِ التَّاءِ صَادًا .

وَكَذلكَ مَتَى كَانت فاءُ " افْتَعَل " ضَاداً ففيه لُغتان أَيْضاً .

قولُهُ " واضْطَجعْ " مثالٌ لـ " أفْتَعل " وَفَاؤُه ضَادُ مُعْجَمَةٌ ، فأبدَلُوا من التَّاء طاءً ؛ لمَا ذَكَرْنَا ، وَيجُوز " اضَّجعْ "[4] بإبْدال التَّاء إلَى ما قبلهَا وإدغَامُ الأُولى فيهَا ؛ لسكونهَا ، ولاَ يجُوز إبْدالُ الضَّاد طاءً ؛ [لئَلاَّ][5] يذهَبَ تفشّي الضَّادِ وَاستْطالتهَا ، ويُقالُ : " الْطَجعَ "[4] بإبدَال الضَّاد لاَماً ، قَالَ الرَّاجزُ :

لمَّا رَأى أنْ لاَ دعَه وَلاَ شَبِعْ   مَالَ إلى أرْطَاةِ حِقْفٍ فَالْطَجَعْ[6]

---

(١) فى الأصل " وقع " .

(٢) انظر الكتاب ٤/ ٤٧١ ، ٤٧٢ حيث قال سيبويه : " وأعرب اللغتين وأجودهما ألا تقلبها طاء ؛ لأن هذه التاء علامة الإضمار ، وإنما تجئ " لمعنى".

(٣) فى الأصل " اصطبر " تحريف .

(٤) فى الأصل " اضطجع " تحريف ،وانظر الكتاب ٤/ ٤٧٠ .

(٥) سقط من الأصل .

(٦) قائل الرجز هو منظور بن حبة الأسدى .
انظر إصلاح المنطق ٩٥ ، والخصائص ٢/ ٣٥٠ ، ومعانى القرآن ١/ ٣٨٨ ، وشرح الشافية ٢/ ٣٢٤ ، والعينى ٤/ ٥٨٤ .

فَإِن كَانت الفَاءُ من " افْتَعَـل " طاءً ـ غَيرَ معْجمةٍ ـ لم يكن فيه إلاّ لُغةٌ وَاحدةٌ ، وَهُوَ إبدالُ التَّاء طاءً لاَ غَيْرُ نَحْوُ " أَطَّلَبَ " (١)

وَإِن كَانت فَاؤُهُ ظاءً ـ مُعْجَمةً ـ فَفيه ثلاثُ لُغات : نحو " أظْطَلَمَ "(٢) بإبدَال التّاء طاءً ، وَيقُالُ : " اظَّلَمَ " بإبْدَال الطَّاء المبدَلة من التّاء (٣) ظاءً مُعْجَمةً ، وَتُدغمُ فيه الظّاءُ المعْجَمةُ التي هِيَ فاءٌ ، ومنْهُم مَن يَقُولُ : " اطَّلَمَ " بإبدَال الظَّاء المعجَمة طَاءً غَيْرَ مُعْجمة ثم الإدغامُ كَمَا مَرَّ .

قَولهُ " وَالنُّــونَ ميماً مثـل عَنْبَرٍ " يُرِيُد النُّونَ السّاكنةَ إذَا وَقعَتْ قَبْلَ البَاء ، وَمثَالُهُ بالنُّون السّاكنَة في قَوله " مثل عَنْبَرٍ " أَغْنى عن تَقْييده ، وكَذلكَ "شَنْبَاء"(٤) فتقولُ : شَمْباءُ بأبدَال النُّون ميمًا ، فإن تَحَرّكَت النُّونُ لم تُبْدَلْ(٥) كَما إذَا صَغّرتَ "عنْبرًا " أو جَمعْتَهُ فقلتَ : "عَنَابِرُ، أوَ عُنَيْبِرٌ" .

وَهذَا الإبدَالُ مطّردٌ في كُلِّ نُونٍ سـاكنةٍ وقـعَتْ قـبلَ البـاء ، لأنّ النّونَ السّاكنَة حرْفٌ ضَعيفٌ [رخْوٌ](٦) فيه غنّةٌ فتّتصلُ غُنّتُهَا بمخْرَج البَاءِ ، وَهُوَ حَرفٌ شديدٌ مجْهورٌ ، فَيثقُلُ إخْراجُهَا ساكنةً قبلَ الباء ؛ لضَعْفها وشدّة البَاء ، فَأَبدلُوهَا ميماً ؛ لأنَّ الميمَ توافقُ البَاءَ مَخْرَجاً (٧) ، وَتُوَافقُ النّونَ (٨) غنّةً ، فَهِيَ مُتَوسّطةٌ بينَهُمَا ، ولذلك تدغَم النُّونُ فيهَا نحو : مَن مّعَكَ ؟ ، وَهذَا البَدلُ يكونُ في اللّفظِ دُونَ الخَطّ ، تقولُ : " أَخذتُ العِلمَ عن بَكرٍ " فَتُبدلُ نُونَ " عَنْ " ميمًا لَفْظًا لاخَطاً .

---

(١) وذلك لوجود المثلين ، وسكون الأولى منهما .

(٢) والأصل فيه " اظتلم " .

(٣) فى الأصل " الظاء " تحريف .

(٤) فى الأصل" سبنا " تحريف ، والشنباء : العذبة الفم ، ذات الأسنان البيض .

(٥) وذلك لقوتها بالحركة ، ولحجز الحركة بينها وبين الباء نحو الشنب والعنب .

(٦) فى الأصل بياض بقدر كلمة ولم أجدها فى (ف) ، فأكملتها من الشرح المجهول ، فإنه يعد نسخة ثالثة لاعتماد صاحبه على النيلي .

(٧) لأن كل واحد منهما من الشفة .

(٨) فى الأصل " الميم " تحريف .

[إبدالُ اليَاء جيمًا]

وَالياءَ جيماً فيه للمحتَجّ خَالي عُوَيفٌ وَأبوُ عَلِجٍّ

الجيمُ تبَدلُ من اليَاء فى الوقْفِ ؛ لأنّهم كَرِهُوا[1] الوقْفَ عَلَى اليَاءِ ، إمَّا لخفَائهَا فَأبدلُوا مِنْها الجيمَ ، لأنهَّا من مَخْرجِهَا ، وهِيَ أَظْهَرُ منْهَا ، وإمّا لأنَّ اليَاءَ تشبهُ الحركَةَ ،وَلذَلكَ تُحْذَفُ في الجَزْمِ[2] كَمَا تُحْذَفُ الحركَةُ ، فَلَمْ يُوقَفْ عَليهَا كَمَا لَمْ يُوقَفْ عَلَى الحَركَة ، قَالَ أبوُ عمْروٍ[3] : قُلتُ لرجُلٍ من بني حنظلةَ : ممّنْ أنْتَ ؟ فَقَالَ : فُقَيمْجّ ، فقلتُ : منْ أيّهم؟ فقالَ: مُرَّجّ ، يُرِيدُ فُقَيمياً ، وَمُرّياً فأبَدلَ من يَاءِ النّسب جيمًا مُشَدَّدةً ؛ لأنهُما حَرفَان أُبْدلاَ منْ حَرْفَينِ ، وقد أَجْرَى الوصْلَ مُجَرى الوَقْفِ ؛ لقصَرِ الزّمانِ الفَاصل بينهُمَا ، مَنْ قَالَ :

خَالي عُوَيْفٌ / وَأبوُ عَلِجّ المُطْعِمَانِ اللّحْمَ[4] بالعَشِجّ ٢٤٦/أ

وَبِالْغَدَاة كُتَلَ الْبَرْنِجّ يُقْلَعُ بِالْوَدِّ وَبِالصِّيصِجّ[5]

لأنَّ الوقْفَ هُنا عَلَى اليَاء الّتي هيَ حَرْفُ الإطلاقِ ، وَهِيَ بَعْدَ الْجِيمِ ، فَالجِيمُ قبلَهَا حَشْوٌ غيرُ مَوْقُوفٍ عَلَيْهَا[6] .

وَأمَّا " أبوُ عَلِجّ " فأصلُه " أَبُو عليٍّ " ، وَأمَّا " العَشِجّ " فأصلُهُ " العَشِيّ " ، وأمّا " الْبَرْنِجّ " فأصلُهُ " البَرْنِيّ " وَهُوَ نَوْعٌ من التَّمْرِ ، وَأمَّا " الصِّيصِجّ " فأصلُهُ " الصّيصِيُّ " وَهُوَ قَرْنُ الثَّوْرِ ، أو الودُّ[7] الذى يُقْلَعُ به التَّمْرُ .

يَصِفُ الرّاجزُ كَرَمَ خَالَيْهِ ، وَأنهّما يُطْعِمانِ الطَّعامَ غُدْوَةً وعَشّيةً .

---

(١) فى الأصل " لزموا " تحريف .

(٢) فى الأصل " الحركة " تحريف ، وحذفها فى الجزم نحو لم يرم .

(٣) انظر : الإبدال لابن السكيت ٢٨ ، والممتع ٣٥٣ ، والوجيز فى علم التصريف ٥٧ ، وابن يعيش ١٠/ ٥٩ .

(٤) فى الأصل " العيش " .

(٥) على الرغم من كثرة دوران هذه الأشطر فى كثير من المصادر ، فإننى لم أعثر على من عزاها لقائل معين وهى من شواهد الكتاب ٤/ ١٨٢ ، والتكملة ٢٢ ، والأصول فى النحو ٣/ ٢٧٤ ، والمنصف ٢/ ١٧٨ . ويروى بدل " كتل " " فلق " جمع فلقة ، وهى القطعة .

(٦) انظر شرح شواهد الشافية ٢١٣ ، فقد نبه البغدادى على أن الزمخشرى هو القائل بأنه قد أجرى فيه الوصل مجرى الوقف .

(٧) الود أى : الوتد ، قلبت تاؤه دالاً ثم أدغمت .

" الإدغـــام "

القَوْلُ فى الإدْغَامِ باخْتصَارٍ وَبعْـدَهُ ضَرَائـرُ الأشْعَـارِ

الإدغَـامُ : هُوَ أن تَصلَ حَـرفًـا سَـاكناً ـ لاَ لْلوقْف ـ بمثْله أوْ بمُقَـاربه مُتَحرِّكاً ؛ فَيَصيرانِ ـ لشدّة اتّصَالِهمَا ـ كَحرْفٍ وَاحدٍ يَرتفعُ اللّسَانُ بهما ارْتفَاعةً واَحدةً [1] .

وَالغَـرَض به : التَّخْـفيفُ فى النُّطْقِ ، إذْ يَثْـقُلُ عَلى اللّسَـانِ أن يتـحَّرك بحرْفٍ ثُمَّ يَعودُ فى الحَالِ إلى تلْكَ الحركَة بعَينهَا إذَا عَادَ إلى الحَركة بمثل ذَلكَ الحْرف ، ولَذلك شَبّـهُوهُ بالمشْي فى القَيْـد ؛ فإنَّ المقَيَّـدَ يَرْفعُ [قَدمَـهُ][2] ثُـمَّ يَضَعُـها فى مَوْضعهَا[3] ، وَلذَلكَ أدْغَمُـوا أحَدَ الحَرْفَين المُتَـماثلَينِ فى الآخَرِ ؛ ليَرْتَفعَ اللّسَانُ بهمَا ارْتفَاعةً واحِدةً وَصوْناً لَهُ منَ الرّجُوعِ بتَكْرِيرِ الحرْفِ إلَى تلْكَ الحرَكَة بَعيْنها عَلَى الفَوْرِ .

وَأمَّا مَعْنَى الإدغَام ـ لُغَةً ـ فَقيلَ : الإخْفَاءُ ، وَهُوَ كَذلِكَ فى الصّنَاعَة ؛ لأنّ الحرْفَ المدُغَمَ صَارَ كَالْمُسْتَهْلَك فى المدغَم فيه .

وَقِيلَ : مَعْنَاهُ الإدْخَالُ ؛ لقولهم : " أَدْغَمْتُ اللّجَامَ " إذا أَدْخَلتَـهُ فى فَمِ الدَّابَّة ، وَأَدغَمْتُ الثَّوْبَ فى الصُّوَانِ[4] إذَا أدْخلْتَهُ فيهِ ، وَهُوَ فى الصّناعة كَذَلكَ ، لأنَّ الحَرْفَ الأوَّلَ كَأنّه (قَدْ دَخَلَ فى الثَّانى وَغابَ فيه)[5] لشدّة امتزاجه به ، وَكَذلكَ قَالُوا للْحمَارِ الّذى لَوْنُهُ بَينَ الخُضْرَة وَالزُّرْقَة : " أَدْغَمُ " ؛ لأنهما لَوْنَانِ قَد امْتَزجَا[6] .

---

(١) انظر : الممتع ٦٣١ ، وابن يعيش ١٠/ ١٢٠ ،وشرح الشافية ٣/ ٢٣٣ - ٢٣٨ .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) نسب هذا التشبيه إلى الخليل بن أحمد فى شرح الملوكى فى التصريف ٤٥١ - ٤٥٢ ، ونسبه مكي ابن إبى طالب - رحمه الله - إلى النحويين فى كتابه الكشف عن وجوه القراءات السبع ١/١٣٤، وزاد " وشبهه بعضهم بإعادة الحديث مرتين ، وذلك ثقيل على السامع " .
وانظر كذلك لطائف الإشارات للقسطلانى ١/ ٢٣٢ .

(٤) الصوان - بضم الصاد وكسرها :- وعاء الثوب الذى يصان فيه.عن اللسان والتاج فى (صون) .

(٥) فى (ف) " غاب فى الثانى " .

(٦) ينظر ابن يعيش ١٠/ ١٢١ ، واللسان (دغم) .

وَيُقَالُ : الإِدْغَامُ بالتَّخْفيف كَالإكْرَام ، وَهِيَ عبارةُ كُوفِيّةٌ ، وَالادّغَامُ بتَشْديد الدّال ، وَهِي عبارةٌ بَصْرِيّةٌ (١) ، وَقَد استَعْمَلَ صَاحِبُ الأرجُوزة العِبَارتين معاً .

قَوْلُهُ " وَبعْدَهُ " يُرِيدُ وَبعْدَ الإدْغَام .

قولُهُ " ضَرَائرُ الأشْعارِ " [ضَرَائِرُ] (٢) هُنا جَمْعُ ضَرُورَةٍ كَالركائِبِ فى جَمعِ رَكُوبَة .

أمَّا إدّغَامُ الحرْفِ فى مَثيله كالدال فى الدال فمن تَمْثيله
شَدَّ يَشُدُّ شَدّاً يَدُ دَاوُدَا مُحَرّكاً أو سَاكِنًا مَوْجُودَا

هَهُنَا استَعْمَلَ عِبَارَةَ البَصْرِيّين فى قَوله " ادّغَامُ " بتشْديد الدَّال .

[قَوْلُهُ] (٣) : " فى مَثيله " يُرِيدُ فى مِثْله مَخْرجاً وَلَفْظاً ، ثُّم بَيَّنَ ذلك بقَوْله "كَالدَّال فى الدَّال " فَإذا الْتَقَى المِثْلانِ فَلا يخلُو من ثلاثة أَضْرُب :

الأَوّلُ : أن يُسكَّنَ الأَوّلُ ويتحَّركَ الثّاني فَيمْتَنعُ(٤) تَرْكُ الإدغام ؛ لأنَّهُما يَزْدَحِمَانِ فى المخْرَجِ فَلاَ يقْدرُ اللّسانُ على بَيانِ الأوّل ؛ لِعدَمِ الحركَةِ التى تَنْقلُ اللّسانَ مِن مَوْضِعٍ إِلَى مَوْضعٍ سَوَاءً كَانَا منْ كَلِمَتين ، أوْ من كَلمة وَاحدة نحْوُ " قَد دّخَلَ " ، وَرَجلٌ خِدَبٌّ ، لِلْغليظ ، إلاّ فى نحْو قوله تَعالَى : ﴿ آمَنُوْا وَعَمِلُوا الصَّالِحَات ﴾(٥) ؛ لأنّ الواوَ ضَمِيرٌ ، وَهِيَ تَامَّةُ المدِّ ، فالمدُّ فيها كالحَرَكَة الفَاصلة بيْنَ الحَرْفَين ، وَكَذلكَ قولُهُ تعَالَى : ﴿ لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ ﴾(٦) ؛ لبُطْلاَنِ المدِّ ، وَكَذَا فى الهَمْزَتين ؛ لِثِقَلِ اجْتِمَاعهما،إلاَّ نَحْوُ سَأَّلٍ ، وَلأَّلٍ لبائعِ اللُّؤْلُؤِ ، وَكَذَا(٧) إذَا أَدَّى الإدْغامُ إلَى الْتِبَاسِ(٨) بِناءٍ ببنَاءٍ نحْوُ " قُوْوِلَ " ، فَلَوْ

٢٤٦ب

---

(١) انظر شرح ألفية ابن معطى لابن القواس ١٣٦٣ ، وابن يعيش ١٠/ ١٢١ .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) مكانه فى الأصل بياض .

(٤) فى الأصل " فممتنع " .

(٥) ورد ذلك فى مواضع كثيرة من القرآن الكريم ، من ذلك سورة البقرة ٢٥ ، ٨٢ .

(٦) سورة يوسف ٧ .

(٧) في الأصل غير واضح.

(٨) فى (ف) «التباين» تحريف.

أدغمتَ الواوَ الأولى في الثَّانيةِ لالْتَبسَ " فُوعِلَ " بـ " فُعِّلَ " من المضَاعفِ الْعَينِ ، وكَذَا قولُهُ تعَالى : ﴿ مَا أَغْنَى عَنِّي مَالِيَه ْهَلَكَ ﴾[1] المختارُ فيه تركُ الإدغَامِ ؛ لأنَّها " هَاءُ " الوقْف .

وَالثَّانِي : بالعكْسِ ، وَهُوَ أن يَتحَّركَ الأَّولُ وَيُسكَّنَ الثّانِي فَيَمْتَنِعُ الإدغَامُ نَحْوُ " ظَنَنْتُ " ، وَ " وَدِدْتُ " [2] ، وَ " سُرِرْتُ " .

الثَّالثُ : أنَ يكونَا مُتَحّركَيْنِ في كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ ، (وكَانَ)[3] الثَّاني للإلحَاقِ نَحْوُ " قرْدَدٍ[4] ، وَجلْبَبَ " ؛ لأنَّ الإدغامَ مُخِلٌّ بالإلْحَاقِ لبُطلانِ مُوازَنَته للمُلْحَقِ به؛ لسكُونِ الحرْفِ المدغَمِ وَتَحْريكِ الحرْفِ السّاكنِ قبْلَهُ بنقْلِ الحركَة منْهُ إليه[5].

وَكَذلكَ إذَا أَدَّى الإدغامُ إلى لبْسٍ مَثَالٍ بمثَالٍ وَذلِكَ نحْوُ " طَلَلٍ وَشَرَرٍ " فَلَوْ أُدغمَ لاَلْتَبَسَ " طَلَلٌ " (بـ " طلٍّ "[6] ، وَ " شَرَرٌ " بـ " شَرٍّ " [7] ، فإذَا انْتفَى الأوَّلاَنِ وَجَبَ الإدغامُ غَالباً ، وَذلِكَ لِيَخِفَّ النُّطْقُ للزُومِ الْحرْفَينِ للكَلمَةِ الوَاحِدَةِ)[8] كقَوله[9] : " شدَّ يَشُدُّ " بالإدْغامِ في أَكْثرِ تَصاريفِ الكَلمَةِ من الماضي وَالمضارع ، وَالمَصْدَرِ ، وَالأَمْرِ ، وَالنَّهْي ، وَاسْمِ الفاعل ، وَلذلكَ ذَكَرَ صَاحبُ الأرجُوزَةِ " شدَّ يَشُدُّ شُدَّ " مُتَصرِّفاً بالمَاضِي ، وَالمضُارعِ ، وَالأَمْرِ .

وَقوْلنُا " في أَكْثرِ تصَاريفِ الكَلِمَةِ " فيهِ احْترازٌ من اسْمِ المفعُولِ .

---

(١) سورة الحاقة ٢٨ ، ٢٩ .

(٢) في الأصل " ودت " تحريف .

(٣) في النسختين " ولم يكن " تحريف .

(٤) القردد : الأرض الغليظة الواسعة . شرح أبنية سيبويه ١٣٨ .

(٥) انظر : الممتع ٢٠٧ .

(٦) الطلل : ما شخص من آثار الدار . والطل : أضعف المطر .

(٧) الشرر : جمع شرار ، وهو ما تطاير من النار . والشر : ضد الخير . وانظر في سر الصناعة ٢٩/١ فما بعدها .

(٨) من قوله " بطل " إلى هنا سقط من (ف) .

(٩) في النسختين " بقوله " ، والصواب ما أثبت .

والأصْلُ فى " شَدَّ " شَدَدَ ، وفِي " يَشُدُّ " يَشْدُدُ ، فَحُذفَتْ حَركَةُ الّدالِ الأوْلى ، ونُقلتْ إلى الشّينِ ، وَأَدْغَمَها فى الثّانية ، وكَذلكَ الأصْلُ فى " شُدَّ " أشْدُدْ ، فَنُقلَت[1] حركةُ الّدالِ إلَى الشّينِ فَتحرّكَتْ، فَاستُغْنِيَ عنْ هَمْزَةِ الوْصلِ .

وَإنمَّا حُذِفَت الحَركةُ فى الماضِي ، ونُقلَتْ فى المضَارِعِ ؛ ليمكنَ الإدغَامُ ؛ لأنّ الحرَكةَ إمّا بعْدَ الحْرفِ فَتَقعُ فَاصلَةً بيْنَ المثْلَين ، وإمّا أنَّ الحرْفَ فى نَفْسه مُتحّركٌ ، ولَيْسَتِ الحَركةُ بَعْدَه بَلْ فيه فَيَقْوىَ بِهَا وَينْبُو عَنِ الإدْغَامِ .

وَاحتَرزْنا بقولنا " وَجَبَ الإدغَامُ غَالباً " عن مثل " حَيِيَ ، وَعَيِيَ "[2] فإنّه جَائزٌ لاَ واجبٌ ؛ لأنَّ اليَاءَ التى هِيَ لامُ [الفِعْلِ][3] تعْتلّ فى المضارع بأن تُبْدلَ ألِفاً ، وَتُحْذفَ فى الجزْمِ ، فَلمْ تلزمْهَا الحركَةُ ،وَكَذلِكَ " اقْتَتَلُوا " [4] إذْ لاَ يَلْزمُ أَن يكونَ بعْدَ تاءِ الافْتعَالِ تَاءٌ أُخْرَى ، وَمَنْ أَدْغَم قَال " قِتّلُوا " بكسْرِ القَافِ وَفَتْحِهَا ؛ فَمَن فَتَحَ نَقَلَ فَتْحَ التَّاءِ الأُولى إلَى القَافِ ، وَمَن كَسَرَ لمْ ينقُلْ ، بَلْ حَذَفَ الحركَةَ وَأَدْغَمَ ، ثُمَّ كَسَرَ القَافَ ؛ لالتقاءِ السَّاكِنَين .

قولُهُ" يدُ دَاوُدَا : مثالٌ لالتقَاءِ المِثْلَينِ من كَلِمَتَينِ ، وَالإدْغَامُ جائزٌ لاَ واجُب مَا لمْ يمنعْ مَانِعٌ ، وَإنمّا لَمْ يَجِبْ ؛ لأنَّ الكَلِمَةَ الثَّانيةَ لاَ تلزُم الأُولى ، فَلمْ يلزَمِ الْتِقَاءُ المِثْلَينِ .

وَقَوْلُنا : " مَا لمْ يَمْنَعْ مانِعٌ :" فيه احتِرازٌ مِنْ أَن [يكُونَ][3] الحْرفُ الَّذى قبْلَ الأَّول مِن المثْلَينِ سَاكنًا غيْرَ مَدَّةٍ نحو " قِسْمُ مَالكٍ ، وَغَزْوُ وَائلٍ " ؛ لأنَّ

---

(١) فى الأصل " فنقل " .

(٢) فى النسختين " حتى ، وعتى " تصحيف .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) انظر : الأصول فى النحو ٣/ ٤٠٨ ، والمنصف ٢/ ٣٣٦ حيث يجوز فى قولهم : " اقتتلوا ، ويقتتلون " البيان ، والإدغام مع أنه اجتمع فيه حرفان من جنس واحد متحركان .

(الأوّلَ يسكنُ للإدغَـام)[1] وَقبَلَهُ سـاكنٌ فـيلتـقى سـاكنَان ، ولَيْسَ المثْـلانِ من كَلِمَتين بِلاَزِمَيْنِ[2] فَيتَحرَّكُ السّاكنُ قبلهما ؛ لأجْلِ الإدْغَام .

وَقولُنَا " غيرَ مَدّة " احترازٌ من مثل " دَابَّة " ، وشَابَّة ، وثَوْب بكرٍ " . ٢٤٧ / أ

أمـَّا إدّغـــامُ المتَقَـاربَـــين ... كالذَّالِ فى الدَّالِ مُلاَصقَيْنِ

كَإِذْرَى وَقَد نَرَى فقسْ تُصِبْ ... القولُ فى ذِكْر المخَارجِ يَجِبْ

يُريدُ بالْمُتقَارِبَيْنِ مَا تَقاربَا فى المخْرَجِ ، أَوْ في الصِّـفَة .

وَاحْتَرزَ بقوله " المتقـاربين " عَن المتباعدَين مَخْرَجاً أَوْ صِفَةً ؛ فَلَيسَ كُلُّ مُتَقاربين إذَا اتّصلاَ يُدْغَمانِ ؛ فلذلك اشْتَرطْنا التّقارُبَ فى الصّفة مَعَ القُرْبِ فى المخْرَجِ ؛ فَإنَّ الشّينَ لا تدغَمُ فى الجيمِ معَ تَقارُبِهمَا فى المَخْرَجِ ؛ لأنَّ فى الشِّين تَفَشّياً وَاسْترِخَاءً فى الفَمِ ليْسَ فِي الجيمِ ، وَذلك زِيادةُ صَوت ، فَإدْغامُهُ يُذْهِبُ بذلك ، فلمْ يَمْتَنِع الإدْغَامُ لعَدمِ المقْتَضى لَهُ ، بل لوُجُود المَانِع . وتُدْغَمُ الجيمُ فى الشِّينِ ، وَلاَ تُدغمُ الميُم فى البَاءِ نحْوُ " أكْرِمْ بَكْراً " ؛ لأن فى الْميمِ غُنَّةً لَيْسَتْ فى البَاءِ ، وَيجوزُ إدغَامُ البَاءِ فى الميم نحْوُ " اضْرب مَّارداً " .

وَلاَ تُدغمُ الفَاءُ فى البـاء نحـو " اعْـرِفْ بَكْراً " ؛ لأنَّك إذَا أَدْغمْتَ هذه الأحْرُفَ أَبْدلْتَهنّ إلى لفْظ ما بَعْدَهُنّ فَيَزولُ مَا فِي هذه الحُروف من الزّيَادات ؛ لأنَّ فى الفَاءِ تَأْفِيفاً - وَالتَّأفِيفُ هُوَ : الصّوتُ الذى يَخْرُجُ مِنَ الفَمِ كَالنّفْخ عَقِيبَ النُّطْقِ - لَيْسَ مَوْجُوداً فى البَاءِ ، فتُدغمُ الحرْفَ فى مُقَاربِه ، بشرْط أَلاَّ يكُونَ فيه زيادةٌ عليه ، فتَدغِمُ الأضْعَفَ فى الأقْوَى دُونَ العكْسِ ، فَحُروفُ " ضَوى مَشفُر " [3] لاَتُدْغمُ فِيمَا قاربَهُنَّ ، وكَذلكَ حُرُوف الْحَلْق لاَ تُدْغَمُ فى الهمْزَة ، فلاَ يدُغمُ ما كَانَ أَقْرَبَ إلىَ الفَمِ فِيماَ كَانَ أَدْخلَ فى الحلق ، وَقدْ يَتَّفِقُ للحرْفَينِ

---

(١) فى الأصل " الواو يسكن الإدغام " تحريف .

(٢) فى الأصل " بلامين " تحريف .

(٣) انظر ابن يعيش ١٠/ ١٣٣ ، وشرح ألفية ابن معطى لابن القواس ٢/ ١٣٦٧ ، وضوى : هزل ، والمشفر : الشفة ، وهو خاص بالبعير .

المتباعدَين فى المخْرَج أَنْ يتقَاربَا فى الصِّفة فَيُدغَمُ أَحدُهُما فى الآخرِ ، وإنمَّا قُدِّمَ إدغَام المتَماثليْن علَى المتَقَاربَين لأمْرين :

أَحَدُهُما : أَنَّ الإدْغَامَ فى الحَقِيقَةِ للمُتَماثلَين ، ولذلكَ يُبْدَلُ أَحُد المتَقاربَين إلَى الآخَر ليَصيراَ [1] مُتَمَاثلَين .

وَالثَّاني : أنَّ العَمَلَ فى المتَماثِلَين أَقَلُّ ، وَهُوَ الإدغَامُ وحَذْفُ الحَركَة من الأوّل إنْ كَانَ مُتحَرِّكاً ، وَأَمَّا العمَلُ فى المتقَاربَيْنِ بالتّغْيير فيكْثُرُ ؛ لأ ن فيه إبْدَالاً ، وإدْغاماً ، وحَذْفَ حَرِكَة إنْ كَانَ الأوّلُ منهُما متحرّكاً ، وقَدْ يكُونُ الإدّغام فى المتقاربَينْ وَاجباً ، وجَائزاً ، ومُمْتَنعاً .

فَالجائزُ رَاجحٌ ومَرجُوحٌ ، وقَدْ ذكَرْنَا المُمْتَنعَ [2] .

وَأمَّا الرّاجحُ فهُوَ فى حُروف الفَمِ ؛ لأنّ أكثَرَ الحُروف مَخْرجُهَا منَ الفَمِ ، فَهُوَ فى مَحَلّ ازْدحامِ الحُروف ، فناسَبَهُ التَّخْفيفُ بالإدّغَامِ .

قولُهُ " كَالذّال فى الدَّال " أَىْ : كَالّذال المعْجَمة فى الدّال المهْمَلَة .

قولُهُ : "ملاَصِقين " فيه احْترازٌ من الفصْل بينهما بفَاصلٍ ، أو بوقْف عليه .

قولُهُ " اذَّرَى " أَصْلَهُ " اذْتَرَى " وهُو " افْتَعَلَ " من " ذَرَت الرِّيحُ التَّرابَ وَغيرَهُ تَذْروهُ " فأَبدَلوُا من تاءِ " افْتَعَلَ " دَالاً ، فاجْتَمعَ الذَّالُ المعْجَمةُ وَالّدالُ المبدَلةُ من التّاء ، فأُبدِلَ الذَّالُ دَالاً ، وأَدْغَمْتَهُ فيمَا بعْدَهُ .

وَقيلَ : أُبْدِلَ[3] الدَّالُ إلى لفْظ مَا قَبلَهُ ، وَأَدْغَمُوا مَا قبلَه فيه كَمَا قَالوُا : "اّذكَرَ " من " الذّكْر "[4] .

قولُهُ " وقَد ذَّرَى " مثالٌ لالتقَاء المتقَاربَيْن من كلمَتين ، وَالعَملُ فيهما واحدٌ .

وَلاَبُدّ فى المُتقارِبَيْن من الإبْدال ثُمّ الإدْغَام ؛ لعدَمِ صحّة امْتزاج أَحَد الحَرْفَين بالآخرِ مَعَ تَباينُ الصّوْتَين ، وَالمتقَارِبَانِ إمَّا أَن يكونا من كَلمَةٍ واحدة ، أَوْ من كَلمَتَيْنِ ، فَإن كانَا من كلمةٍ واحدةٍ ، فإمَّا أَن يكونَ الأَوّلُ منْهُما سَاكناً أَوْ

---

(١) فى (ف) " فيصيرا " .

(٢) انظر ٢/ ٦٤٠ .

(٣) فى الأصل " إبدال " تحريف .

(٤) فى (ف) " المذكر " .

مُتَحرّكاً ، فَإن كانَ ساكناً ولم يؤدّ الإدغامُ إلى لَبْسِ بناءٍ ببَناءٍ وَجَبَ الإدَغامُ، ٢٤٧ / ب وَإلاَّ امْتنَعَ ، فتقُولُ فى " انْفَعَلَ " (١) منَ " الْمَحْوِ " : " امَّحَى " فَتُدغِمُ النُّونَ فى الميم (٢) ؛ لأنّه ليْسَ فى المَضاعَفِ مثالٌ " أَفَّعَلَ " (٣) ، قالَ سيبويه : " سمعتُ الخَليلَ يقَولُ فى " انْفَعَلَ " منَ " وَجِلْتُ " : اَوَّجَلَ ، بإدغامِ النُّونِ فى الوَاوِ ؛ لأنهَّا زِيدَت فى مَثالٍ لاَ تُضَاعَفُ فيهِ الْوَاوُ " (٤) ، وَقالُوا [في](٥) « هَنْمَرِشٍ »(٦) -وَهِيَ العَجُوزُ المُسِنّةُ (٧)- : " هَمَّرِشٌ " (٨) بإدْغَامِ النُّونِ فى الميمِ ؛ لعدَمِ اللّبْسِ ؛ لأنهَّ لمْ يكُنْ فى بَناتِ الأرْبَعَةِ شيٌ مُضاعَفُ الْعَينِ نَحْوُ " فَعَّلُلٌ " ، ولَذَلك لمْ تُدْغَم النُّونُ السَّاكنَةُ منْ " كُنْيَة " فى اليَاء ، خَوْف اللَّبْسِ بِـ " كَيَّةِ النَّارِ " فى الخطّ ، وَكَذَلكَ " شَاةٌ زَنْمَاءُ (٩) ، وَشِيَاهٌ زُنْمٌ " فَلمْ يقولُوا : " زَمَّاءُ " ، ولاَ " زُمٌّ " بالإدْغَامِ ، وكَذلكَ " قنْوَاءُ " (١٠) ، ولاَ فِي اليَاءِ مِنْ " قِنْيَةٍ " (١١) خَوْفَ اللّبْسِ بالمضَاعَفِ(١٢).

وَإن كَانَ الحرْفُ الأوّلُ من المتقاربَين متحرّكاً لم يُدغَمْ ؛ لضَعْفِ الإدغامِ فى المتقاربَينِ ؛ لأنَّه يَصِيرُ بمنزلةِ مَا يَتَوالى فيه إِعْلالاَنِ ، وَهُما الإِسْكَانُ،

---

(١) فى (ف) " الفعل " تحريف .

(٢) فى (ف) " فتدغم الميم فى النون " تحريف ، حيث الأصل فيه " انمحى " .

(٣) انظر الممتع ٧١٥ .

(٤) انظر الكتاب ٤/ ٤٥٥ ، والأصول فى النحو ٣/ ٤١٩ .

(٥) سقط من الأصل .

(٦) فى الأصل " همرش " بالإدغام .

(٧) انظر : شرح أمثلة سيبويه ١٧٣ ، وشرح أبنية سيبويه ١٦٢ .

(٨) انظر الكتاب ٤/ ٣٠٢ .

(٩) الشاة الزنماء : هى التى قطع شئ من أذنها ، وترك معلقاً .

(١٠) القنواء : مؤنث الأقنى ، والقنى : ارتفاع فى أعلى الأنف واحديداب فى وسطه ،وقيل : هو نتوء وسط القصبة وضيق المنخرين . اللسان (قنا) .

(١١) يقال : شياه قنية – بكسر القاف وضمها – لما يتخذها الإنسان لنفسه لا للتجارة والربح ، ويقال فيها " القنوة " ، فهى واوية يائية . اللسان (قنا) .

(١٢) انظر الكتاب ٤/ ٤٥٥ ، والأصول فى النحو ٣/ ٤١٩ ، والممتع ٧١١ .

وَالقلبُ ، فَإِن سكَن الحرْفُ الأَولُ للتَّخفيف لاَ للإدغام ـ بأَن يكوُنَ مكْسُوراً أَوْ مَضْموماً على حّد الإسْكَان فى "كَتف ، وعَضُد " ، فتقولُ فى " وَتد " : وَتْدُ ، بإسْكَانِ التَّاء ـ جَازَ الإدْغامُ[1] ، وهُوَ ضَعيفٌ مرجُوحٌ ، وهُوَ القِسْمُ الذى أَشَرْنا إِليهِ فى التَّقْسيم عندَ قولنا " رَاجحٌ ومَرْجُوحٌ "[2] .

قَولهُ " القَوْلُ فى ذِكْرِ المخارِجِ يَجبُ " يُرِيدُ يَجبُ ذكْرهُ هَهُنَا ، إذْ لاَ يُعْرَفُ مُتَبَاعِدُ الحرُوف من متقاربها إلاّ بمعْرفة مخَارجِهَا ، ولاَ قُوَّةُ بعْضِهَا علَى بَعْضٍ إلاَّ بذكْرِ صِفَاتِها ، فَلِذَلكَ وجَبَ بَيانُ مخْرجِهَا وَصِفاتِهَا[3] .

[مخارجُ الحرُوف]

حَلْقــيَّةٌ لَهوِيَــةٌ شجْرِيَــةٌ وَأسلَيَّةٌ مَعَ النِّطْعِيَّــةْ
وَلَثَوِيَّةٌ مَـــعَ الــذلْقِيَــةْ وَشَفَهِيَّةٌ مَــعَ الْبِينِيَّـــةْ

المخَارِجُ : جَمْعُ مَخْرَجٍ، وَالمخْرَجُ هُوَ المكَانُ[4] الذى يَنْقَطِعُ فيه جَرْسُ[5] الحَرْف منَ الفَمِ وَالحلْقِ وَالشّفَتَيْنِ • وَقِيلَ : المخْرَجُ : هُوَ الموْضِعُ الذى يَنْشأُ منه الحرْفُ[6] .

وَالطَّرِيقُ إِلَى مَعْرِفَة مَخْرَج الحرْف أَن تُسَكّنَهُ وتُدْخلَ عليه هَمْزَة الوصْل مكْسُورَةً ، وَتنطِقُ به ساكناً فَحيْثُ انْقَطَعَ الصَّوْتُ فَهُنَاكَ مَخْرجُهُ،فَتقُولُ مثَلاً : " إِمْ ، إِبْ " فتَجِدُ مخرَجَ الميم وَالبَاء من الشَّفَتَين ، وَلهذَا قيلَ : ليْسَ للأَلفِ مَخْرَجٌ [7] ؛ لأَنَّ صَوْتَهَا لاَ يَنْقَطِعُ عِنْدَ [8] حَدٍّ ، بَلْ يَجْرِى مَعَ النَّفَسِ ، وَيَستَطِيلُ إِلَى حَيْثُ يَنْتَهِي النَّفَسُ ، وَالصَّحيحُ أَنَّ لهُ مَخْرَجاً ، لكنَّ مَخْرَجَهُ مُتّسعٌ فى هَوَاءِ

---

(١) فتقول : وَدٌّ .
(٢) انظر ٢/٦٤٢ فيما مضى .
(٣) قال ابن القواس " ولما كان ذكر المخارج أهم من ذكر الصفات قدم المخارج عليها " ، شرحه على الألفية ١٣٦٧ .
(٤) سقط من (ف) .
(٥) (ف) " جرى " .
(٦) قال ذلك ابن الخباز . انظر شرحه على الدرة فى لوحة ١٣٤/ب .
(٧) قال بذلك أبو الحسن بن شريح الرعينى ، وقد روى عن الخليل " انظر : ارتشاف الضرب ١/ ٥ ،وشرح الشافية ٣/ ٢٥١ .
(٨) فى النسختين " عن " والصواب ما أثبت .

الفَمِ ، ولذلك قيلَ لَهُ : " هاوٍ وهَوائيٌّ "(1) ؛ لأنّه يَهْوِي من الفَمِ حتّى يَتّصِلَ بالحلْقِ ثُمَّ يَنقَطِع مَخْرَجُهُ ، فنُسِبَ مَخْرجُهُ إِلَى الحلْقِ ؛ لأنّ فيهِ مَقْطَعَهُ ، فبالنَّظرِ إِلَى مقْطَعِهِ لَهُ مَخْرَجٌ ، وبالنَّظرِ إِلَى مَنْشَئِهِ وَابْتداءِ خُرُوجِهِ لاَ مَخْرَجَ لَهُ ؛ لأنَّه صَوْتٌ هَوائِيٌّ يَخْرُجُ مِنَ هَوَاءِ (2) الصَّدْرِ مُتَّصِلاً بهواءِ الفَمِ ، لاَ يَعْتَمِدُ عَلَى مَخْرَجٍ مُعَيّنٍ .

وَقَد اخْتُلفَ فى المخَارجِ .

فَمَذْهَبُ سيبَوَيْه(3) وَمَنْ تَابعَهُ أَنَّها ستّةَ عَشَر مَخْرَجاً ، فى الحلْقِ مِنْهَا ثَلاثَةُ مَخَارِجَ ، وَللفَم ثَلاَثَةَ عَشَر مَخْرَجاً(4) .

أَمَّا الجَرْمِيُّ وَمَن تابعَهُ فيقُولُ : إِنَّها أَرْبَعَةَ عَشَر مَخْرَجاً(5) ، ثَلاَثَةٌ مِنَ الحَلْقِ ، وَأَحَد عَشَر مَخْرَجاً من الفَمِ ؛ لأنه جَعَل " اللّامَ ، والنُّونَ ، والرَّاءَ " من مَخْرَجٍ وَاحد(6) ، وَجعَلَ لهَا سيبَوَيْه ومَن تَابعهُ مَخارِجَ مُتقَارِبَةً ، قَالَ ابنُ كَيْسَانَ(7) مُحْتجّاً لسيبَوَيْه : النُّونُ أَدْخَلُ فى اللّسانِ من الَّراء ، وَفى الرَّاءِ تكْرِيرٌ لَيسَ فى النُّونِ ، وَارتعادُ طَرَف اللِّسانِ بالرّاء لتكْريرهَا مُخَالفٌ لمخْرجِ النُّونِ ، فَهمَا مَخْرَجَانِ مُتَقارَبانِ ، وَأَمَّا اللاّمُ فمَائلةٌ إلى حَافَةِ اللِّسَانِ عن مَوْضعِ النُّونِ، 248/أ تَنْحَرِفُ (8) عَنِ الضَّاحِك وَالنَّابِ وَالرُّباعيّةِ حتَّى تُخالِطَ الثّنَايَا ، فمَخْرجُها مَخْرجٌ ثَالثٌ .

---

(1) انظر الكتاب 4/ 435 فما بعدها ، والرعاية لمكي 160 ، والتتمة في التصريف 247 .

(2) سقط من (ف) .

(3) انظر الكتاب 4/ 433 .

(4) " عشرة فى اللسان ، واثنان فى الشفة ، وواحد فى الخيشوم " عن شرح ابن القواس 1368 .

(5) انظر : ارتشاف الضرب 4/1 ، والنشر 1/ 198 ، والمساعد 4/ 242 ، والرعاية لمكى 243 ، والنكت لحسان 275 ، والهمع 6/ 291 .

(6) وهو : طرف اللسان .

(7) انظر هذا النص فى الرعاية لمكى 243 – 244 .

(8) فى النسختين " يتحرر " تحريف ، وانظر الرعاية 244 .

فَـإِنْ قِـيلَ : المخْـرَجُ وَاحِـدٌ ، ولكنَّ الزّيادَةَ الَّتِي فـي " الَّراءِ [١] ، وَالّـلامِ كَـالزِّيـادَةِ الـتى فى النُّونِ – الغُنَّة الخارجَة من الخَياشيم – أَلاَ تَرَى أنَّ " التَّاءَ ، وَالطَّاءَ ، وَالّدال "[٢] مَخْرَجُهَا وَاحدٌ وَهِيَ مُخْتلفاتٌ فى أَنْفُسِهَا ، لِجَهْرِ الدَّالِ ، وَإِطْبَاقِ الّطاءِ[٣] ، وَهَمْسِ التَّاءِ ، وَلاَ قَائِلَ بِأَنَّ لِهذه الأَحْرُفِ ثلاَثَةَ[٤] مَخَارِجَ .

وَالجَـوابُ : أَنَّ ابْتِداءَ هذهِ الثَّلاَثَةَ من مَـخْـرجٍ وَاحـدٍ ، وَإِنمّا اخْـتَلفَتْ في أَنْفُسِهَا .

وَالصَّحيحُ مَا ذَهَبَ إِليه سيبَوَيه منْ[٥] أَنَّها ستَّةَ عَشَرَ .

وَعدَدُ الحروُفِ العربيّة تسعةُ وَعشرُونَ حَرفًا :

الهمزةُ ، وَالأَلفُ ، وَالْهاءُ ، وَالعينُ ، وَالحَاءُ ، وَالغينُ ، والخَاءُ ، والقافُ ، والكَافُ ، والضّـادُ[٦] ، وَالْجِـيمُ ، وَالشّينُ ، وَاليَـاءُ ، وَالّلامُ ، وَالّراءُ ، والنُّونُ ، وَالطّاءُ ، وَالدّالُ ، وَالتَّـاءُ ، والصّـادُ ، وَالزَّاي ، وَالسّينُ ، والظّاءُ ، وَالثَّـاءُ[٧] ، وَالذَّالُ ، وَالْفاءُ ، وَالبَاءُ ، وَالميمُ ، وَالْوَاوُ .

وزَادوُا عَلَى هَذه الْعِدَّةِ ستّةَ أَحْرُفٍ[٨] ، وَهِيَ فروُعٌ مُسْتَحْسَنَةٌ[٩] ، وَإِنَّما كانت فُـروُعاً ؛ لِقُرْبِهَا من الأصُولِ وَامْتِزاجِهَا بِهَا ، وَإِنمّا كَانتْ مُسْتَحْسَنَةً؛ لاسْتِعْمالِهَا فى فَصِيحِ الْكلاَمِ ، وَهِيَ :

---

(١) فى النسختين " الواو " تحريف ، والنص مستفاد من الرعاية ٢٤٤ .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) النص فى (ف) مضطرب ، وفيه سقط .

(٤) فى النسختين " ثلاث " .

(٥) سقط فى (ف) .

(٦) فى (ف) جاء (الضاد) بعد (الياء) ، ومثله فى سر الصناعة ١/ ٤٥ ، والمثبت من الأصل ، وهو موافق للكتاب ٤/ ٤٣١ ، والأصول فى النحو ٣/ ٣٩٩ .

(٧) فى المصادر السابقة " الذال " المعجمة مقدمة على (الثاء) المثلثة .

(٨) انظرها فى شرح الشافية ٣/ ٢٥٤ ، وابن يعيش ١٠/ ١٢٥ ، ولطائف الإشارات لفنون القراءات ١/ ١٨٤ .

(٩) قال سيبويه ٤/ ٤٣٢ : " وتكون خمسة وثلاثين حرفاً بحروف هن فروع ، وأصلها من التسعة والعشرين ، وهى كثيرة يؤخذ بها وتستحسن فى قراءة القرآن والأشعار ، وهى النون الخفيفة ..." .

النونُ السَّاكَنةُ[1] الَّتي هيَ التَّنْوينُ ونُونُ التَّوكيدِ .

وَالألفُ المُمَالةُ : وهيَ ألِفٌ بَينَ الألِف وَالْياءِ ، لاَ هِيَّ ألِفٌ خَالِصَةٌ ولاَ ياءٌ خَالِصَةٌ .

والألفُ المفخَّمةُ : وهِيَ ألفٌ[2] يُمازِجُ لفْظَهَا (تَفْخيمٌ)[3] يقّربُها من لفظِ الْوَاوِ ـ كَمَا قَرُبت الألفُ المُمالةُ بالتَّرقيق إلى لفظ الياء[4] ـ كألف " الصلَوَاة " ، وَهُوَ فَاشٍ فى لُغَةِ الحَجازِ[5] ، وَإنمّا دَعَاهُم إلَى [ذَلكَ][6] شَأنُ بَيَانِ جَوازِ الإمَالة فيهَا ، وَلذلكَ كتبُوهَا بالوَاوِ ـ أعْني الصلَوَةَ[7] .

وَالصَّادُ : التي قد أُشْرِبَتْ صَوْتَ الزّاي نحو ﴿ الصِّرَاطِ ﴾[8] ، وَ ﴿ قَصْدُ السَّبِيلِ ﴾[9] ؛ لأنَّ الزَّايَ تزيدُ على الصَّاد بالجَهْرِ الموافقِ للطَّاءِ في ﴿ الصَّرَاط ﴾[8] ، وَالدَّالِ فى ﴿ قَصْدُ السَّبِيلِ ﴾[9] .

وَهمْزَةُ بَيْنَ بَيْنَ : وهيَ مُسْتعملةٌ فى كَلَامِ العَرَبِ وَالْقُرآنِ .

وَالسَّادِسُ : هُوَ الشَّينُ المشمّةُ صَوْتَ الجيمِ[10] ولَمْ يُستعمَلْ هَذَا فى القرآنِ[11] .

فَهذه خَمْسَةٌ وثَلاثُونَ حَرْفاً ، وَلْنَعُدْ إلَى ذِكْرِ المخَارجِ .

---

(١) يقصد بها : النون الخفيفة نحو : منك وعنك ، فهذه النون مخرجها من الخيشوم عند ملاقاتها حروف الإخفاء ، ومنهم من يقول : النون الخفية .
انظر سر الصناعة ١/ ٤٦ ، وابن يعيش ١٠/١٢٦ ، والممتع ٦٦٥ ، وشرح الشافية ٣/ ٢٥٤ .

(٢) فى (ف) " التى " .

(٣) فى النسختين " تفخيماً " بالنصب تحريف ،وانظر الرعاية ١٠٩ ، فالشارح قد أفاد منه .

(٤) فكتبوا "إحديهما ، وسويهن " بالياء . سر الصناعة ١/ ٥٠ .

(٥) انظر : الكتاب ٤/ ٤٣٢ ، وشرح الشافية ٣/ ٢٥٥ .

(٦) تكملة يوجبها السياق ، وانظر الرعاية ١٠٩ .

(٧) قال القسطلانى فى لطائف الإشارات ١/١٨٤ : " وأما قول بعض النحاة : ولذلك رسمت واواً ، فإنه غلط ؛ لأنها إنما رسمت لتدل على أصلها ، بدليل الزكواة " .

(٨) سورة الفاتحة ٦ ، وهى قراءة حمزة كما فى المصدر السابق ،والكشف عن وجوه القراءات ١/ ٣٤ .

(٩) سورة النحل ٩ ، وهى قراءة منسوبة إلى حمزة كما فى المصدرين السابقين ،وانظر البحر المحيط ٥/١ .

(١٠ وذلك كقولهم فى أشدق – واسع الفم – : أجدق .

(١١) انظر الرعاية ١١١ .

فَثَلاثَةٌ منْهَا فى الحلْق ، وَهِيَ " الهمزةُ ، وَالهاءُ ، وَالألفُ "[١] منْ أَقْصَاهُ ، وَ " العَينُ والحَاءُ " مِنْ أَوْسَطِه ، وَ " الغَينُ والخاءُ " أَقْرَبها إِلَى الفَمِ ، فهَذِهِ ثَلاثَةُ مَخارِجَ للحلْق .

الرَّابعُ : مَخْرجُ القَافِ : منْ أَقْصى اللّسانِ وَما فوقَه منَ الحَنَك [٢] .

الخامسُ : مَخْرجُ الكَافِ : وَهُوَ دُونَ[٣] مَخْرَجِ القَافِ وَمَا يليه منَ الحَنَكِ .

السَّادس : مَخْرجُ الجيمِ ، وَالشّينِ ، وَالياء " من وسَطِ اللّسَانِ وَمَا يُحَاذيه مِنَ الحَنكِ الأَعْلَى وَهُوَ وسَطُهُ أيضًا ، وَمَخْرَجُ هذه الثلاثة بعْدَ مَخْرَجِ " الكَاف " .

السَّابعُ : مَخْرجُ الضَّادِ ـ مِن المَخْرَجِ الرَّابعِ مِن مخَارجِ الفَمِ ـ وَذَلِكَ مِنْ أَوّلِ حَافَةِ[٤] اللّسَانِ وَمَا يَليها مِنَ الأَضْرَاسِ .

الثَّامِنُ : مَخْرَجُ اللاَّمِ – وَهُوَ المخرَجُ الخَامسُ من الفمِ بعْدَ مَخرَجِ الضّاد[٥] ـ وَذَلكَ مِنْ حَافَةِ اللّسَانِ مِنْ أَدنَاهَا إِلَى مُنْتَهى طَرَفِه مَا بَيْنَها وَبَينْ ما يَليهَا مِنَ الحَنكِ الأَعْلَى مِمَّا فُوَيْقَ[٦] الضَّاحِكِ [وَالنَّابِ] وَالرُّبَاعِيَّةِ وَالثَّنِيَّةِ[٧] .

التَّاسِعُ : مَخْرَجُ النُّونِ – وَهُوَ السَّادِسُ مِن مخَارجِ الفَمِ[٨] قَالَ سِيبَويْهِ:

---

(١) فى الكتاب ٢/ ٢٥٣ ، ٤٠٤ (بولاق) " الهمزة ، والألف ،والهاء " ، ومثله فى سر الصناعة ١/ ٤٦، ومخارج الحروف وصفاتها لابن الطحان ٨٠ ، هذا والدراسة الحديثة تنفى أن تكون الألف من حروف الحلق ،وإنما تنسب إلى اللسان ، وطبيعة وضعه وضعاً معيناً يسمح بخروج الهواء أثناء النطق حراً طليقاً لا يقف فى طريقه عائق . ينظر البحث اللغوى عند العرب للدكتور أحمد مختار عمر ٨٤ ، والتطور النحوى ١١ ، والأصوات اللغوية لإبراهيم أنيس ١١٥ .

(٢) فى (ف) " وما فوق الحنك " ،وفى الكتاب ٤/ ٤٣٣ " وما فوقه من الحنك الأعلى " .

(٣) فى (ف) " فوق " .

(٤) سقط فى (ف) .

(٥) فى الأصل " اللام " تحريف ،وانظر الرعاية ١٨٨ .

(٦) فى (ف) " فوق " .

(٧) هو كذلك عند سيبويه ٢/ ٤٠٥ بولاق ، وقد اختلط مخرج اللام مع مخرج النون فى طبعة الأستاذ عبدالسلام هارون رحمه الله .
ينظر ٤/ ٤٣٣ .

(٨) انظر الرعاية ١٩٣

مَخْرجُها منْ طَرَف اللّسانِ بيْنَهُ وبيْنَ ما فُويْق الثّنَايَا[1] ، وقِيلَ : مَخْرَجُها فَوْقَ اللّامِ قليلاً أوْ تحتَها قليلاً على / الخلاَف فيه[2] . ٢٤٨ / ب

العاشِرُ : مخرجُ الرّاءِ - وَهُو سَابعُ مخارج الفَمِ - مِن مَخْرَجِ النُّونِ غَيْرَ أنّها أَدْخَلُ إلى ظَهْرِ اللّسان قَليلاً ؛ لانْحِرافِهَا إِلَى اللاّمِ [3] .

الحَادى عَشَرَ : مَخْرَجُ " الطّاءِ ، والدّالِ ، والتّاءِ " - وَهُوَ ثَامِنُ المخارِجِ - مِنْ طَرفِ اللّسانِ وأُصُولِ الثّنَايَا[4] .

الثانِي عَشَرَ : وَهُوَ تاسِعُ مَخارِجِ الفَمِ - مَخْرَجُ " الزّاي ، وَالسِّين ، وَالصّاد " وَهُوَ ما بَيْنَ طَرف اللّسانِ وَفُوقَ الثّنايا السُّفْلى[5] .

فَمَخْرَجُ هذه الثلاثة وَاحدٌ ، لكنَّ السّينَ أَضْعَفُ من الزّاي ؛ لأنَّ الزّاي حَرْفٌ مجْهورٌ ، والسِّينُ مَهْمُوسٌ ، وَلَوْلاَ الهَمْسُ الّذى فى السِّينِ لَكَانَ زاياً ، وَلَوْلاَ الجَهْرُ الّذي فى الزّاي لَكَانَ سِيناً ، [إِذْ][6] قد اشْتَركَا فى المخْرَجِ وَالصَّفير ، وَالرّخاوة ، وَالانْفِتَاحِ ، وَالتّسَفّل[7] ، وَإنّما اخْتَلفا فى الجَهْرِ وَالهَمْسِ لا غَيْرُ ، وبِذَلكَ افْتَرَقَا .

وَالسّينُ تُواخِي الصَّادَ فِي المخْرَجِ ، وَالصَّفيرِ ، وَالْهَمْسِ ، وَالرّخَاوَة ، وَلَوْلاَ الإِطْبَاقُ وَالاسْتعْلاءُ اللّذانِ فى الصّادِ - وَلَيْسا فى السّينِ - لكانت الصّادُ سِيناً ، وكذلك لولاَ التَّسَفُّلُ وَالانْفِتاحُ اللّذانِ فى السّينِ - ولَيْسَا فى الصّادِ - لَكَانت السِّينُ صَاداً ، فالمخْرَجُ وَاحِدٌ وَالصِّفَاتُ مُخْتلفةٌ[8] .

---

(١) انظر : الكتاب ٢/ ٤٠٥ (بولاق) ، أما فى طبعة (هارون) فمتداخل مع مخرج اللام .
(٢) انظر : الرعاية ١٩٣ .
(٣) انظر : المصدر السابق ١٩٥ ، والكتاب ٤/ ٤٣٣ ، والتتمة في التصريف ٢٤٠ .
(٤) انظر : الكتاب ٤/ ٤٣٣ ، والرعاية ١٩٨ ، ٢٠١١ ، ٢٠٤ .
(٥) انظر الكتاب ٤/ ٤٣٣ ،وسر الصناعة ١/ ٤٧ ، والرعاية ٢٠٩ ، ٢١١ ، ٢١٥ ، والتطور النحوى ١٢، والتتمة في التصريف ٢٣٩ .
(٦) إضافة من الرعاية ٢١١ ، حيث الشارح قد أفاد من هذا الكتاب .
(٧) هذه الصفات سيأتى شرحها وبيان معانيها قريبا إن شاء الله .
(٨) انظر الرعاية ٢١١ ، والكتاب ٤/ ٤٣٦ .

الثَّالثَ عَشَرَ : ممَّا بَيْنَ طرف اللّسانِ وَأطْراف الثَّنايا العُلْيَا مَخْرَجُ " الظّاء ، وَ الثّاء ، وَالذّالِ ، وَهُوَ عاشرُ مخَارِجِ الفَمِ[١] .

وَصِفَاتُ الضّاد صِفاتُ الظّاء ؛ لأنَّهُما مَجْهُورَانِ قَوِيّانَ مُسْتَعْلِيَانِ مُطْبَقَانِ ، وَلَوْلاَ رَخَاوَةُ ما في الظّاءِ ، وَاسْتِطَالَةُ مَا فى الضّاد ، وَاخْتلاف المَخْرَجَيْنِ لكَانَ لفظُهُما وَاحِداً ، وَلَوْلا الإطْباقُ [الّذى][٢] فِي الظّاءِ[٣] لَصَارَتْ ذَالاً ، فَلوْ زِدْت لفْظَ الإطْباقِ فى الذَّالِ صارَتْ ظاءً .

الرَّابِعَ عَشَرَ : من بَاطنِ الشّفَةِ السّفلى وَأطْرافِ الثّنايَا العُلْيَا مَخْرَجُ الفاءِ[٤] ، وَهُو حَادى عَشَرَ مخارج الفَمِ .

الخامسَ عَشَرَ: ممَّا بَيْنَ الشّفَتَيْنِ [مَخْرَجُ][٥] " الْبَاءِ ، وَالمِيمِ ، وَالْوَاوِ"[٦] ، وَهِيَ ثاني عَشَرِ مَخارِجِ الفَمِ .

السّادسَ عَشَرَ : مِنَ الخَيَاشِيمِ مَخْرجُ النُّونِ الْخَفِيفَةِ ، أَي السَّاكِنَةُ وَهِيَ الَّتى فِيها غُنَّةٌ كَالتّنوين ، وَهُوَ الثَّالثَ عَشَر من مخارجِ الفَمِ .

قَولُهُ " حَلْقِيّه " هِيَ حُرُوفُ الحَلْقِ السّتّةِ ، وَقَدْ ذُكِرَتْ عِنْدَ ذِكْرِ مَخْرَجِهَا[٧] .

قولُهُ " لَهْوِيَّة " وَهِيَ " القَافُ ، وَالكَافُ " ؛ لأنَّ مَبْدأَهُمَا من " اللَّهَاة " [٨] .

الصّفةُ الثّالثةُ قولهُ " شَجْرِيه " وَهِيَ الشّينُ ، وَالجيمُ ، وَالضّادُ سَمّاهُنَّ "

---

(١) انظر الرعاية ٢٢٠ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) فى (ف) " الضاد " تحريف ، يقول مكي فى الرعاية ٢٢٠ " فإذا أزلت لفظ الإطباق من الظاء ، صارت ذالاً ، كذلك لو زدت لفظ الإطباق فى الذال لصارت ذالاً " .
وقال فى الذال ٢٢٤ " ولولا الرخاوة التى فى الذال مع الجهر لكانت ثاء ، كذلك لولا الهمس الذى فى الثاء مع الشدة لكانت ذالاً كذلك لولا الانفتاح الذى فى الذال لكانت ظاء ، فَاعْرِفْهُ " .

(٤) انظر الكتاب ٤/ ٤٣٣ ، والرعاية ٢٢٧ .

(٥) إضافة يوجبها المقام ،وانظر الكتاب ٤/ ٤٣٣ .

(٦) انظر : الرعاية ٢٢٩ ، ٢٣٢ ، ٢٣٥ .

(٧) انظر ٢/٦٤٨ .

(٨) فى النسختين " الحلق " بدل " اللهاة " تحريف ، والتصويب من العين للخليل ١ / ٦٥ ، أو لعل فى عبارة الشارح سقطاً ، فهى عند ابن القواس هكذا " لأن مبدأهما من اللهاة ، وهو ما بين الفم والحلق " ، ولكننى آثرت إثبات ما فى العين ، لأن المصطلح للخليل كما سيذكر قريباً .

الخَلِيلُ بَذَلِكَ ، لأنهَّ نَسَبَهُنَّ إلَى المَوْضِعِ الَّذي يَخْرُجْنَ مِنْهُ ، وَهُوَ مَفْرَجُ الفَمِ ، قَالَ الخَلِيلُ : الشَّجْرُ : مَفْرَجُ (١) الفَمِ (٢) ، وَهُوَ مُفْتَتَحُهُ ، وَقَالَ غَيرُهُ : الشَّجْرُ : مُجْتَمَعُ (٣) اللّحْيَيْنِ عِنْدَ الْعَنْفَقَةِ (٤) .

وَالصِّفَةُ الرَّابعَةُ " الأَسَلِيَّةُ " وَهِيَ ثلاثةٌ " الصَّادُ ، وَالسِّينُ ، وَالزَّايُ " .

سَمَّاهُنّ الخَلِيلُ بِذَلِكَ ؛ لأَنّهُ نَسَبَهُنَّ إِلَى مَخْرَجِهِنَّ وَهُوَ طَرَفُ اللّسَانِ وَمُسْتَدَقُّهُ (٥) ، وَذَلِكَ أَسَلَةُ اللّسَانِ .

الخَامِسَةُ " النَّطْعِيَّةُ " وَهِيَ ثلاثةٌ " الطَّاءُ ، وَالتَّاءُ ، وَالدَّالُ " لأَنَّها تَبْتَدِئُ في مَخْرَجِها مِن نَطْعِ الْغَارِ الأَعْلَى(٥) ، وَهُوَ سَقْفُهُ .

السَّادسةُ " اللّثوِيّة " وَهِيَ ثلاثةٌ " الظَّاءُ ، وَالثَّاءُ ، والذَّالُ " نَسَبَهُنّ [الخليلُ] إلَى " اللِّثَةِ ، وَهِيَ اللَّحْمُ الّذي تُنْبتُ فيهِ الأَسْنَانُ .

السَّابعةُ : " الذَّلْقيَّةُ " بإِسْكَانِ اللّامِ وَتَحْرِيكه ، وَيُقالُ : " الذَّوْلَقيَّةُ "(٥) .

وَهِيَ ثلاثةٌ " الرَّاءُ ، واللَّامُ ، وَالنُّونُ " نَسَبَهُنّ الخليلُ إلَى المَوْضِعِ الَّذي يخرُجْنَ مِنْهُ ، وَمَخْرَجُهنّ مِنْ طَرَفِ اللّسانِ ، وَطَرَفُ كلِّ شَيْءٍ : ذَلْقُهُ .

رُوِيَ أَنّهُ وُجِدَ في بَعْضِ نُسَخِ كتَابِ العَيْنِ للخليل بن أحمد - رَحِمَهُ اللّهُ - حروفُ الذَّلَقِ : " ر - ل - ن - ف - ب - م " وَهِيَ ستَّةٌ وَيجْمَعُهَا " فَرَّ مِنْ لَبَّ " ٢٤٩ / أ

---

(١) في (ف) " مخرج " تحريف .

(٢) انظر : العين ١/٦٥ تحقيق د / درويش رحمه الله .

(٣) في (ف) " مفتتح " تحريف .

(٤) العنفقة : شعيرات بين الشفة السفلى والذقن . عن تهذيب اللغة ٣/٢٩٩ .

وانظر : الرعاية ١٤٠ ، ولطائف الإشارات ١/١٩١ ، والهمع ٦/٢٩٢ .

(٥) انظر العين ١/٦٥ ، والرعاية ١٤٠ .

وَفِي هذهِ الحُرُوفِ حِكْمَةٌ ، وَذلِكَ أَنَّهُ لاَ تُوجَدُ كَلِمَةٌ خُمَاسِيَّةٌ من كَلامِ العَرَبِ إلاَّ وَفِيها مِنْ هذه الحُرُوفِ، فَإن لمْ يَكُنْ فِيهَا شَيْءٌمِنْهَا فَلَيْسَتْ مِن كَلامِ العَرَبِ[1] .

الثَّامِنَةُ: "الشَّفهيّة " ويُقَالُ : " الشّفويّة " وَهِيَ (ثَلاَثَةٌ)[2]: الفَاءُ ، وَالباءُ ، وَالمِيمُ ، سَمَّاهُنَّ الخَلِيلُ بذلك ؛ لأنَّهُ نَسبَهنّ إلَى مَخْرجِهِنَّ ، وَهُوَ الشّفَةُ [3] .

التَّاسِعُ " اللِّينِيَّةُ " وَهِيَ " الواوُ ، وَالْيَاءُ " (السّاكِنَانِ المفتوحُ)[4] ما قَبْلهُمَا ، سُمِّيَتَا بِذَلِكَ ؛ لأنَّهُما يَخْرُجَانِ في لِينٍ وَقِلّةِ كُلْفَةٍ عَلَى اللّسانِ ، لكنّهُمَا نَقَصَا عَن مُشَابَهةِ " الألفِ " لتغيرّ حَركَةِ ما قبلَهُمَا عن مُجَانَستِهما ، فَنَقصَا الْمَدَّ الَّذِي في "الألفِ" وَبقِيَ فِيهما اللِّينُ ؛ لسكُونِهمَا ، فَسُمِّيا بحَرْفَيِ اللّينِ [5] .

[صِفاتُ الحرُوفِ]

مَهْمُوسَةٌ مَجْهُورَةٌ مُسْتَرخِيَهْ	**شَدِيدةٌ بينهما مُسْتَعْلِيَـهْ**
مُطْبَقَــةٌ مُنْحَــرِفٌ مُكَــرَّرُ	**هَاوٍ أغَنَّانِ طَوِيلٌ صُــفَّرُ**

(١) انظر العين ١/٥٧ ، والرعاية ١٤١.

(٢) في النسختين " ثلاث " ، والأولى ما أثبت .

(٣) انظر : العين ١/٦٥ ، والرعاية ١٤٢ ، وارتشاف الضرب ١/١٢ .

(٤) في الأصل " الساكن المفتوحة " وفي (ف) " الساكنة المفتوح ما قبلها " ، والمثبت من ابن القواس ١٣٧١ ، ولطائف الإشارات ١/٢٠٠ .

(٥) المصدران السابقان ، والجميع متأثر بما في الرعاية ١٢٦ .

ذَكَرَ أَبوُ مُحمّدٍ المقرئُ القَيْسيُّ (١) للحروُفِ التّسْعَةِ وَالْعِشْرِينَ أَرْبَعةً وَأَرْبعينَ صِفَةً ، في كِتَابهِ الموْسُومِ بِـ " الرّعَايَة لِتَجْويدِ (٢) القِرَاءَةِ وتَحْقيقِ لفْظِ التّلاوةِ " (٣) ، وَرُبّما اجْتمَعَ لِلْحَرْفِ الْوَاحدِ صِفتَانِ وَثلاثٌ وَأَكْثرُ ، وَالحُرُوفُ قَدْ تُشْتَرِكُ في بَعْضِ الصِّفَاتِ (٤) ، وَتخْتلفُ في بَعْضٍ ، وَالمخرجُ واحِدٌ ، وَتَتّفِقُ في بَعْضِ الصِّفاتِ وَالمخْرَجُ مُخْتلفٌ ، فَلوْلاَ اخْتِلافُ المخارجِ مَعَ اتّفاقِ الصِّفاتِ ، أَوِ اخْتلافُ الصّفاتِ مَعَ اتحّادِ المخارجِ (٥) لا تَّحَدَتْ في اللَّفْظِ ، فَلاَ يُفهمُ الخِطَابُ لاتّحادِ أَجْراسِهَا (٦) فِي السَّمْعِ فَلاَ تدُلُّ عَلَى مَعْنًى ، وَذَلِكَ تَقْدِيرُ العَزِيزِ العَليمِ .

---

(١) هو مكي بن أبي طالب ، النحوي المقرئ ، ولد في شعبان سنة ٣٥٥ هـ بالقيروان ، وتوفى سنة ٤٣٧هـ بقرطبة .

انظر : بغية الوعاة ٢٩٨/٢ ، ومقدمة كتابه الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة ، للدكتور أحمد حسن فرحات .

(٢) في الأصل " لتجريد " تحريف .

(٣) انظر الكتاب المذكور ١١٥ .

(٤) الصفات : جمع صفة ، وهي لفظ يدل على معنى في موصوفه ، إما باعتبار محله أو باعتبار نفسه ، وهو معنى قول الجعبري : لفظ يدل على معنى في موصوفه ذاتي أو خارجي ، فالأول كحروف الحلق ، والثاني : كالجهر والهمس .

وفائدتها : تمييز الحروف المتشاركة في المخرج ، إذ لولاها لا تحدَتْ ، فالمخرج يبين كمية الحرف كالميزان ، والصفة تبين كيفيته كالناقد » انتهى من كتاب لطائف الإشارات لفنون القراءات للقسطلاني ١٩٦/١ .

(٥) (ف) " المخرج " .

(٦) (ف) " إجرائها " تحريف .

الوصفُ الأوّلُ " المهموُسَةُ " وَهِيَ عَشرةٌ يجَمْعُها قولُك " سَكَتَ فَحَثَّهُ شَخْصٌ " ، وَقيلَ في جَمْعِها أَيْضاً " " ستحثّه كَفٌّ شَخْصٍ " (١) .

وسُميّتْ مَهْمُوسَةً ؛ لضعْفِها وَضَعْفِ الاعْتمادِ عليْها عِنْدَ خُروجِها ، وَلِضعْفِ اعْتمادِها عِنْد النُّطْقِ بِهَا جَرَى النَّفَسُ مَعَهَا (٢) ، وَالهَمْسُ : الْحِسُّ الخفّي قَال اللّهُ تعَالى : ﴿ فَلاَ تَسْمَعُ إِلاَ هَمْساً ﴾ (٣) ، قِيلَ:هُوَ حِسُّ الأَقْدَامِ ، وَبعْضُها [أَقْوَى](٤) مِن بعْضٍ ، فَالصَّادُ ، وَالخاءُ أَقْوَى من غَيرِهما ، أَمَّا الصَّادُ فللإِطْبَاقِ الّذِي فيهَا ، وَالاسْتعْلاَءِ ، وَالصُّفِيرِ ، وَهَذهِ مِن صِفَاتِ القُوّةِ ، وَفي الخَاءِ اسْتعلاءٌ ، فَالْخَاءُ أَقْوَى مِنْ غَيرِهَا ، وَالصَّادُ أَقْوىَ من الخَاءِ(٥) .

الْوَصْفُ الثَّانِي : " المجْهُورَةُ " وَهِيَ مَاعَدا العَشرَةَ المهموُسَةَ ، وَهِيَ تَسْعَة عَشَرَ حَرْفاً ، سُميّت مَجْهُورَةً من الجَهْرِ ، وَهُوَ الصَّوْتُ الشَّدِيدُ ؛ لأنَّ هَذِه الحروُفَ قَوِيَ الاعْتِمَادُ عَليْهَا ، فَمَنعَ النَّفَسُ أَن يَجْرِيَ مَعَهَا عِنْدُ النُّطْقِ بهَا ، وَبَعْضُهَا أَقْوَى من بَعْضٍ ، باعْتِبَارِ مَا فِيها من الصِّفَاتِ القويّةِ غَيرِ "الجَهْرِ"(٦) .

الوصْفُ الثَّالِثُ " المُسْتَرْخِيَةُ " وَتُسَمَّى " الرِّخْوة " أَيضاً ، وَهِيَ ثلاَثَة عَشَر حَرْفاً ، وَيَجْمعُهَا قَوْلُكَ : " ثخذٌ ظغشٌ زحف صه ضس " (٧) .

---

(١) وقيل غير ذلك انظر الرعاية ١١٦ .

(٢) انظر الكتاب ٤/٤٣٤ ، والرعاية ١١٦ .

(٣) سورة طه ١٠٨ .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) انظر الرعاية ١١٦ ، فالشارح متأثر به .

(٦) انظر الكتاب ٤/٤٣٤ ، والرعاية ١١٦ ، وسر الصناعة ١/٦٠ .

(٧) انظر الرعاية ١١٩ .

وَالحرُوفُ الْمُسْترخِيَةُ : هِيَ التي يَجْرى مَعَها الصَّوتُ (عند النّطق بها ؛ لِضَعْفِ الاعْتِماد عَلَيْها ، أَلاَ تَرَى أَنَّك تقُولُ : " انقضَّ " فَيَجْرى الصَّوْتُ وَالنَّفَسُ مَعَ الضَّاد إِنْ شِئْتَ ، وَالرَّخَاوَةُ : اللِّينُ ، وَهُوَ ضِدُّ الشّدَّةِ)[1] .

الوصْفُ الرَّابِعُ " الشّدِيدَةُ وهِيَ ثَمانِيَةُ أَحْرُفٍ ، وَيَجْمعُها قُولك : " أَجَدْتَ طَبَقَكَ " [2] ، وسمِّيَت شديدةً ؛ لأنَّ الشّدَّةَ : اَلْقُوَّةُ ، وَهِيَ [3] حُروفُ قويّةٌ ؛ لأَنَّها قَوِيَتْ فِي مَوْضِعِهَا ولزمَتْهُ ، فَمنَعَتِ الصَّوتَ أن يجرِيَ مَعهَا حِينَ النُّطْق بها ، فَإِذَا انْضَمّ إِلى الشّدَّةِ : في الحَرْفِ إطباقُ وَجَهْرُ واستعلاءُ كَالطَّاءِ كَانَ في / ٢٤٩/ب غَايَة القُوَّةِ ؛ لأنَّ هذه الصّفَاتِ [4] مِنْ علاَماتِ قُوّةِ الحرْفِ ، كَمَا أَنَّ الهَمْسَ وَالرّخاوَةَ وَالخفَاء مِنْ عَلاَمات ضَعْفه [5] .

الوصْفُ الخامِسُ قولهُ " بَيْنَهُمَا " يُرِيدُ بَيْنَ الرِّخْوَةِ وَالشَّدِيدَةِ [6] وَهِيَ ثمانيةُ أَحْرفٍ ، وَيجمَعُهاَ " لَمْ يَرْوِ عنَّا " ، وَقِيلَ : هِيَ خَمْسَةُ أَحْرُفٍ يَجْمعُها " لَمْ يَرُعْ " [7] ، وَسُميّتِ هَذهِ الأحْرُفُ بَيْنَ الرّخْوَةِ وَالشَّدِيدَةِ [6] ؛ لأَنَّ الصَّوْتَ لاَ يَجْرِي مَعَها جَريانَهُ مَعَ الرِّخوَةِ ؛ ولاَ يَنْحصِرُ انْحِصَارَهُ مَعَ الشّدِيدَةِ ، أَلاَ تَرَى أَنَّ [العَيْنَ] لِشبَهِهَا بالحَاءِ كَأَنَّها تَتَّصِلُ ـ عِنَدالوقْفِ عَليها ـ إِلَى الحَاءِ [8]، فَلَيْسَ

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) انظر سر الصناعة ٦١/١ .

(٣) في (ف) " وهذه " .

(٤) في الأصل " الطبقات " تحريف .

(٥) انظر : الرعاية ١١٧ ، ١١٨ .

(٦) في الأصل " الشدة |" تحريف .

(٧) وقيل : جمعوها في " لن عمر " انظر : سر الصناعة ٦١/١ ، ولطائف الإشارات ١٩٨/١ ، والنشر ٢٠٢/١ ، وجمعها صاحب التتمة في التصريف ٢٤٤ في (من رعل) .

(٨) قال ابن الخباز في شرحه لوحة ١٥٠ / ب " ألا تراك تقول : دع فتجد العين منسلة إلى الحاء بعض الإنسلال " .

وانظر : إبراز المعاني من حرز الأماني لأبي شامة ٧٥٢ .

لصوتِهَا انْحِصَارٌ تَامٌّ،ولاَ جَرْىُ الرِّخْوةِ ، فَهِيَ بينَهُمَا [1] ، فَإِذَا وَقَفْتَ عَلَى " الحَجّ ، وَالطَّس [وَالَّرفْعِ] " [2] وَجَدْتَ الصَّوْتَ محْصُوراً مَعَ الجيمِ لاَ تَقدَرُ عَلى مَدهِ ، وَجَارِياً مَعَ السِّين تَمُدُّهُ ، مَا شِئْتَ ، وَمُتَوَسّطاً مَعَ العَيْنِ [3] .

الوَصْفُ السَّادسُ " المُستعْليةُ " ، وَهِيَ سبعةُ أَحْرُفٍ يَجْمَعُهَا " قِظْ خُصَّ ضَغْطٍ " [4] ، وَ " قِظْ " أَمْرٌ من " القيْظِ " ، وَالاسْتعْلاءُ : ارْتِفَاعُ اللّسَانِ إِلَى [5] الحَنَكِ ، أُطْبِقَ أَوْ لَمْ يُطبَقْ .

وَالانْخِفاضُ [6] : مُخَالِفُهُ ، وَلاَ يَنْطبِقُ اللّسَانُ بالحَنَكِ مَعَ ثلاثة مِنْهَا ، وَهِيَ " الغينُ ، وَالخَاءُ ، والقَافُ " بل يَسْتَعْلِي فَقَطْ .

الوصْفُ السَّابِعُ " المطْبَقَةُ " وَهِيَ أَرْبعَةٌ من حروفِ الاستِعْلاءِ وَهِيَ " الطَّاءُ ، وَالظَّاءُ ، وَالصَّادُ ، وَالضَّادُ " .

وَسُمِيّت بحُروفِ الإطْبَاقِ ؛ لأنَّ الحَنكَ الأعْلَى يَنطَبِقُ علَى مَخْرجِ هذهِ الأحْرُفِ مِنَ اللّسَانِ ، وَبَعْضُهَا أَقْوَى في الإطْبَاقِ من بَعْضٍ ، فَـ " الطَّاءُ "

---

(١) انظر الكتاب ٤/٤٣٥ .

(٢) إضافة يوجبها السياق ، وهي موجودة في الشرح مجهول المؤلف .

(٣) في الأصل " المعنى " تحريف .

(٤) الذي جمعها هكذا الإمام الشاطبي ينظر : إبراز ا لمعاني ٧٥٢ ، والرعاية ١٢٣ .

(٥) (ف) " من " تحريف .

(٦) وتسمى أيضا " المستفلة " ، وهي ما عدا الحروف المستعلية المذكورة ، ولم يذكرها الشارح هنا ؛ لأن الناظم لم يذكرها ، ولكن انظر الرعاية ١٢٣ ، وسر الصناعة ١/٦٠ ، ولطائف الإشارات ١/١٩٨ والمساعد ٤/٢٤٧ .

أَقْوَاهَا وَأمْكَنُهَا ؛ (لِجَهْرِهَا) [١] وَشِدَّتِهَا ، وَ " الظَّاءُ " أَضْعَفُها ؛ لِرَخَاوتِهَا وَانْحِرَافِهَا إِلَى طَرَفِ اللّسَانِ مَعَ أُصُولِ الثّنَايَا العُلْيَا ، وَالصَّادُ ، [والضّادُ] [٢] مُتوسّطَانِ بينهُمَا فيهِ [٣] .

الوصْفُ الثَّامنُ " المنحَرِفُ " وهُوَ اللّامُ [٤] ، وَسُمّيَ بذَلك لانْحِرَافِهِ إِلَى نَاحيَةِ طَرَفِ اللِّسَانِ ، وَقِيلَ : لانْحِرَافِهِ إِلَى مَخْرَجِ " الضَّادِ " [٥] .

وَ " الرَّاءُ " أَيْضاً فِيهَا انْحِرَافٌ إِلَى " اللّامِ " [٦] .

الوصْفُ التَّاسِعُ " المكرّرُ " وَهُوَ " الرَّاءُ " [٧] ، وسَمّي مُكَرَّراً ؛ لأنَّهُ إِذَا وُقِفَ عَلَيْهِ يتَحَرَّكُ طَرَفُ اللّسَانِ ، فَتَصِيرُ الرَّاءُ كَأَنَّها رَاءَانِ [٨] .

الوَصْفُ العاشِرُ " الهَاوِي " وَهُوَ " الألِفُ " ، وَيُقَالُ لَهُ : " الهَوائِيّ " ؛ لأنَّهُ حَرْفٌ اتّسَعَ مَخْرَجُهُ أَشَدَّ من اتّساعِ الواوِ وَالياءِ ؛ لأنّكَ تَضُمُّ شفَتَيْكَ بالوَاوِ ، وتَرفعُ لسَانَكَ باليَاءِ قِبَلَ الحَنَكِ [٩] .

---

(١) في النسختين " لمخرجها " تحريف ، وانظر الرعاية ١٣ .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) انظرالرعاية ١٢٣ ، ولطائف الإشارات ١٩٨/١ .

هذا ولم يذكرالنيلي " الحروف المنفتحة " تبعا للناظم ، وهي خمسة وعشرون حرفاً ، وهي ما عدا حروف الإطباق المذكورة ، وسميت بالمنفتحة ؛ لأن اللسان لا ينطبق مع الريح إلى الحنك عند النطق بها بل ينفتح ما بين اللسان والحنك ويخرج الريح عند النطق بها " .

المصدران السابقان ، والكتاب ٤٣٦/٤ ، وسر الصناعة ٦١/١ .

(٤) هذا هو مذهب سيبويه ومن وافقه ، ينظر : الكتاب ٤٣٥/٤ ، وسر الصناعة ٦٣/١، والهمع ٢٩٨/٦ .

(٥) قال بذلك ابن الخباز في شرحه ١٣٦ /ب .

(٦) انحراف الراء قال به الكوفيون ، وتبعهم مكي القيسي : ينظر : ارتشاف الضرب ١١/١ ، والرعاية ١٣١ ، والهمع ٢٩٨/١ ، والنشر ٢٠٤/١ .

(٧) الكتاب ٤٣٥/٤ ، وسر الصناعة ٦٣/١ ، والرعاية ١٣٠ ، والهمع ٢٩٨/٦ .

(٨) في النسختين " راين " ، والصواب ما أثبت ، ولهذا احتسب في الإمالة بحرفين .

(٩) ينظر الكتاب ٤٣٥/٤ ، والممتع ٦٧٤ .

وَالهَاوِي : مُشْتَقٌّ مِنَ " الْهُوِيّ " ـ بضمّ الهَاءِ ـ وَهُوَ الصُّعُودُ وَالارْتِفاعُ ؛ لأَنَّ " الألِفَ " يخرُجُ من أَقْصَى الحلْقِ صَاعِداً إِلَى الحَنَكِ ، وَ " الْهَوِيّ " ـ بفَتْحِ الهَاءِ ـ وَهُوَ الانْخِفَاضُ (١) .

[الوصْفُ] الحَادي عَشَرَ : قولُهُ " أَغَنَّانِ " وَهُمَا " النُّونُ " وَ " الميمُ " (٢) ، وَالْأَغَنَّانِ : تَثْنِيَةُ " أَغَنّ " سُمِّيَا بِذَلِكَ ؛ لأنّ فِيهما غُنَّةً (٣) إذَا سكَنا ، وَلِذَلِكَ إِذَا أَمْسَكْتَ أَنْفَكَ عِنْدَ النُّطْقِ بهِمَا زَالَتْ (٤) غُنَّتُهُ .

[الوصْفُ] الثَّاني عَشَر (٥) قَولُهُ : " طَوِيلٌ " وَهُوَ الْمُسْتَطِيلُ ، وَهُوَ " الضَّادُ " (٦) سُمِّيَ بذلك ؛ لأنّه استطَالَ عندَ النُّطْق بِهِ عَلَى الفَمِ حتَّى اتّصلَ بمَخْرَجِ " الّلامِ " ، وَلذلِكَ يُخالِطُ غَيْرَهُ مِنَ الحروفِ بعْدَ خروُجهِ للاستْطَالَةِ .(٧) .

الوصْفُ الثّالِث عَشَر : " الصَّفِيرِيَّةُ " وَهِيَ قولُهُ : " صُفُرٌ " وَهِيَ ثلاثة : " الزَّايُ ، وَالصَّادُ ، وَالسّينُ " (٨) سُمِّيتْ بذلك ؛ لأنّها يُسْمَعُ لَهَا صَفِيرٌ عِنْدَ النُّطْقِ بِهَا ، فَهُوَ مَأْخُوذٌ مِن الصَّفِيرِ لِلْفَرسِ .

---

(١) يقال : هَوَى السَّهمُ هُوِياً ، وهَوِياً ـ بضم الهاء وفتحها ـ إذا سقط من علو إلى أسفل ، وعن أبي زيد أن « الهوى » ـ بفتح الهاء ـ إلى أسفل ، وبضمها إلى فوق ، وقيل بالعكس ، ينظر اللسان في (هوى) .

(٢) انظر الكتاب ٤/٤٣٥ ، والممتع ٦٧٨ .

(٣) والغُنَّة : صوت يخرج من الخيشوم ؛ وتُوصَف به الظِّباء كثيراً .

(٤) جاء في النسختين بعد " زالت " عبارة " ألف الوصل " ، وأعتقد ـ والله أعلم ـ أنها مقحمة والصواب ما أثبت ، قال صاحب الشرح المجهول " ولذلك إذا أمسك الأنف زالت الغنة " .

(٥) سقط من الأصل .

(٦) ينظر " الرِّعاية ١٣٤ ، ولطائف الإشارات ١/٢٠٢ ، والنشر ١/٢٠٥ .

(٧) في (ف) " لاستطالته " .

(٨) انظر : الرعاية ١٢٤ ، والنشر ١ / ٢٠٣ ..

[الإدغَامُ الشَّاذُّ]

وَمِنْ شُذُوذِ مُدْغَمٍ عَلْماءِ   مِلْعِبْءِ بِالحَارِثِ مِنْهُ جَائِي

يُرِيدُ وَمِن شُذُوذِ الإدغَامِ حَذْفٌ حَصَلَ لِتَعَذُّرِ مُدغَمٍ (١) .

قَولُهُم : عَلْمَاءِ " الأصْلُ " عَلَى المْاءِ " فَحُذِفَتِ الألفُ؛لِسكُونِهَا وَسُكُونِ لاَمِ التَّعْرِيفِ بَعْدَهَا ، فَالتقَى المِثْلاَنِ لاَمُ " عَلَى " وَلاَمُ التَّعْرِيفِ الَّتِي في " الْمَاءِ "(٢) ٢٥٠ / أ وَالإِدْغَامُ مُتَعَذِّرٌ ؛ لسكُونِ الثَّانِي،إذَا صَارَ اللّفْظُ عَلْمَاءِ " (٣) ، فَاسْتَثْقَلُوا اجْتمَاعَ المِثْلَيْنِ ، فَحذَفُوا الحرْفَ المتَحَرِّكَ وَهُوَ لاَمُ " عَلَى " حَذْفاً عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ كَما قَالوُا : " مَسْتُ ، وَظَلْتُ ، " وَأَحَسْتُ " (٤) في " مَسِسْتُ وَظَلِلْتُ وَأَحْسَسْتُ" فَحذَفُوا الحرْفَ الأوّلَ ، وَإِن كَان مُتحَرّكاً ، عَلَى غَيرِ قِيَاسٍ ، كَرَاهِيَةِ اجْتِمَاعِ المِثْلَيْنِ . وَلاَ يَفْعلونَ ذَلِكَ في قَولِهم : " عَلَى النَّهْرِ ، وَعَلَى السَّاقِيَةِ " ـ أَعْنِي إِذَا أَدْغَمْتَ لاَمَ التَّعرِيفِ فِيمَا بَعْدَهَا ـ لِئَلاَّ يَجْمَعُوا بَيْنَ إِعْلاَلَيْنِ ، وَهُمَا إِعْلالُ الإدغَامِ ، وَإِعْلاَلُ الحَذْفِ،لَكِن يَفْعَلُونَ ذَلِكَ فِيمَا يَظهَرُ فِيهِ لامُ التَّعرِيفِ إِذَا اجْتَمَعَ المِثْلاَنِ أَوِ المتقَارِبَانِ (٥) .

---

(١) ومدغم فيه ، كما في شرح ابن لاقواس ١٣٧٨ ، فهو إذًا ليس من الإدغام ، وإنما هو حذف على غير قياس تخفيفاً .

وانظر ابن يعيش ١٠/١٥٥ .

(٢) في الأصل " الفاء " تحريف .

(٣) في النسختين " علماء " ، والمثبت من ابن يعيش ١٠/١٥٥ .

(٤) انظر الكتاب ٤/٤٨٢ ، والتتمة في التصريف ١٧٣ .

(٥) انظر الكتاب ٤/٤٨٤ .

وَلاَمُ التَّعرِيفِ تُدغَمُ في ثلاثةَ عَشَرَ حَرْفَاً مِنْ حروفِ طَرَفِ اللّسَانِ ، وَهِيَ " التَّــاءُ ، والثَّــاءُ ، وَالدّالُ ، وَالذّالُ ، وَالرّاءُ [١] ، وَالزَّاي ، وَالسِّينُ ، وَالشِّينُ ، وَالصّــادُ ، وَالضّــادُ ، وَالطّاءُ ، وَالظّاءُ ، وَالنّونُ " [٢] ، وعِلّةُ ذَلكَ مُقَاربتُهَا لِهذه الحروفِ ؛ فَإِنَّ جَمِيعَهَا مِنْ حُرُوفِ طَرَفِ اللّسانِ إلاَّ " الضَّادَ " ، وَ " الشَّينَ " ، لكنَّ التَّفشّيَ الذي في " الشّينِ " وَالانتشَارَ يقرّبُهــاَ من طَرَفِ اللّســانِ ، وَكَذلِكَ " الضَّادُ " اسْتطالتْ لرَخَاوتِها حَتَّى طَالَتْ (إِلَى) [٣] طَرَفِ اللّسانِ ، وَمَا عَدَا هَذِهِ الحرُوفَ يَظْهَرُ مَعَهُ " اللاَّمُ " ، وَلاَ يُدْغَمُ فِيهِ ، فَإِذَا جَاءَ مَعَ لاَمِ التَّعْرِيفِ مُمَاثِلٌ لَهُ أَوْ مُتقارِبٌ مَع الحرُوفِ الَّتي يَظْهَرُ مَعهَا حُذِفَ ذَلكَ المِثْلُ أَوِ المتقارِبُ حَذْفاً عَلَى غيرِ قياسٍ ، قَالَ الشاعرُ :

فَمَا سُبِقَ ٱلقَيْسِيُّ مِنْ سوُءِ سيرَةٍ   وَلكنَ طَفَتْ عَلْمَاءِ غُرْلةُ [٤] خَالدِ [٥]

يُرِيدُ " عَلَى الْمَاءِ " ، فَحُذِفَ كَمَا مَرّ ، ويُروى هَذَا البيتُ :

فَمَا غُلِبَ القَيْسِيُّ من ضَعفِ قُوّةٍ [٥] .

قولُهُ : " مِلْعبْءِ " يُرِيدُ "مِنَ الْعِبْءِ " ، فَاجْتَمعَ المتقارَبانِ ، وهُمَا نُونُ " مِنْ " وَلاَمُ التَّعْرِيفِ ، وَتَعَذّرَ الإِدغَامُ في اللّامِ لِسكُونِهَا ، فَحَذفُوا النُّونَ ؛ لِالْتِقَاءِ السَّــاكِنَيْنِ ، وَهُوَ خِـلاَفُ الأَصْلِ ؛ لإِمْكَانِ [٦] التَّحْرِيكِ ، وَوَجْهُهُ تَشْبِيهُ النُّونِ السَّاكِنَةِ بحروفِ المدِّ ؛ لِمَا فِيهَا مِنَ الْغُنَّةِ .

---

(١) في الأصل " الواو " تحريف .

(٢) انظر الكتاب ٤/٤٥٧ ، والمقتضب ٢/٢٣٨ .

(٣) مكانه في الأصل بياض .

(٤) في الأصل " عرة " تحريف .

(٥) نسب أبو عمرو هذا البيت إلى الفرزدق ، ولم أجده في ديوانه (طبع بيروت) ، وهو من شواهد المقتضب ١/٣٨٦ ، والكامل ٣/٣٩٩ ، وابن يعيش ١٠/١٥٥ ، وابن الشجري ٢/٤ .

(٦) في النسختين " بإمكان " ، والصواب ما أثبت .

قَولُهُ : " بِلَحارث " يُرِيُد " بَنِي الحَارثِ " فَحذفُوا الياءَ ؛ لسكُونِهَا وسكُونِ لاَمِ المعْرفَةِ ، فاجْتَمعَ النُّونُ ولاَمُ التَّعريفِ وَهُمَا مُتَقاربَانِ ، وَالإِدْغَامُ مُمْتَنِعٌ ؛ لِسكُونِ الثَّانِي ، فَكَرِهُو اجْتِماعَ المتَقارَبيْنِ ، كَمَا كَرِهُوا اجْتماعَ المِثْلَيْنِ ، فحَذفُوا النُّونَ ، وَهِيَ مُتَحرّكَةٌ عَلَى غَيرِ القِيَاس ، وَلاَ يُفْعَلُ ذلكَ مَعَ شُذُوذِه إلاَّ مَعَ " اللاَّمِ " وَحْدَهَا إِذَا لَمْ تُدغَمْ فِيمَا بَعْدَهَا ، فَلاَ تقُولُ في " بَنِي النَّجار : بِنجَارِ " ؛ لأنَّ لامَ المعرفَةِ صَارَتْ نُوناً ، وَأُدغِمَت في النُّونِ بَعْدَهَا ، فلوْ حُذِفَ (١) النُّونُ لَجَمَعُوا بَينَ إعْلاَلَيْن ، حَذْفُ الأَوّلِ ، وَإِدْغَامُ الثَّانِي ، وَلَيْسَ كَذلِكَ " بِلْعَنْبَرِ " إذا لَيْسَ فيهِ إلاَّ إعْلالٌ وَاحِدٌ ، وَهُمْ لاَ يَجْمَعُون بَيْنَ إعْلاَلَينِ في القلْبِ ، فَمَا ظَنُّكَ بالحذْفِ الَّذي يَزوُل مَعُه الحرْفُ بِالْكُلّيّةِ !

(فَإِن قِيلَ)(٢) : الإعْلاَلاَنِ لاَ يَجْتَمَعانِ - غَالِباً - فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ ، فأَمَّا في الكَلِمَتينِ فَلِمَ لاَ يَجُوزُ ؟

فَأَقُولُ : إنَّما جَازَ مِثْلُ ذَلِكَ في المضَافِ وَالمضَافِ إليه - وهُمَا كَالْكَلِمَةِ الوَاحِدَةِ - لأنَّ الثانِيَ بمَنْزلةِ الجُزْءِ من الأَوّلِ ، أمَّا في المضَافِ فَالثَّاني يَتَنزَّلُ مِنْهُ مَنزِلَة التَّنْوِينِ .

وَأَمَّا فِي قَوْلِهم (٣) : " مِلْعِبِءِ " فَالْجَارُ وَالمجرُورُ - أَيضًا - كجُزْءٍ وَاحِدٍ ، فَاعْرِفْهُ .

---

(١) في (ف) " حذفت " .

(٢) في النسختين « فأقول » والصواب ما أثبت .

(٣) (ف) " وأما قولهم " .

[الضَّرُورَاتُ الشِّعْرِية]

وَفِي اضْطِرَارِ الشِّعْرِ جَازَ صَرْفُ ... مَا ليسَ مَصْرُوفاً وَجَازَ الحَذْفُ

حَذْفُ الحروفِ وَانْحِذَافُ الْحَرَكَهْ ... كَمَـا أَتَتْ سَوَاكِـنٌ مُحرَّكَـهْ

الشِّعْرُ ، مَوْزُونٌ بِأَفَاعِيلَ مَحْصورَةٍ فِي عَدَدٍ مُعَيّنٍ مِنَ الحُرُوفِ وَالحَركَاتِ وَالسّكُونِ ، فَيَخْرُجُ بالّزيادَةِ أَوْ بالنُّقْصَانِ عن ذلك الوَزْنِ المقصُودِ ، فَالنَّاظمُ لَهُ غَيرُ مُختَارٍ في جَميعِ أَحْوالهِ بَلْ يَضْطَرُّ إلى زِيَادةٍ في اللَّفْظِ أَوْ نُقْصانٍ أَوْ غيرِ ذَلِكَ .

وَحَصَرُوا [١] ضَرورَاتِ الشِّعْرِ في سَبْعَةِ أَبْوابٍ [٢] ، أَحدُهَا : الزّيَادةُ .

الثَّاني : النُّقْصانُ . الثَّالثُ : التَّقديمُ وَالتَّأخِيرُ ، الرَّابعُ : الإبْدَالُ .

الخامِسُ : تَغْيِيرُ الأعْرَابِ عَن وَجْهِهِ ، السَّادِسُ : تَذْكِيرُ المؤَنَّثِ . السَّابعُ : تأْنيثُ المذكَّرِ .

وَلاَ يَجُوزُ فيهِ رَفْعُ مَجْرُورٍ وَلاَ جَرُّ مرفُوعٍ ، وَلاَ غيرُ ذلك مِمّا يُعَدُّ المُتَكلّمُ بهِ لاَحِناً ، أَمَّا صَرْفُ مَا لاَ ينصَرِفُ فَمِن بَابِ الزّيادة ؛ لأنَّ فيهِ زيادَةَ حَرْفٍ ، وَهُوَ

---

(١) في الأصل حصروا بدون واو العطف .

(٢) انظر : ضرورة الشعر لأبي سعيد السيرافي ٣٤ .

التَّنوينُ ، فَإِذَا اضطرّ الشّاعرُ كَانَ له مُرَاجَعَةُ الأصْلِ ؛ لأنَّ الأصْلَ في الأسمَاءِ الصَّرْفُ ؛ لأنَّها نَوْعٌ واحِدٌ ، والصَّرفُ ثابتٌ لبعْضِها بحقّ الاسميّةِ فَوَجَبَ أن يَثْبُتَ للبَاقِي ؛ لأنَّ ما جَازَ علَى بعْضِ أَفْرَادِ النّوعِ جَازَ على الجَميعِ ، أَوْ قِيَاساً لِلْبَعْضِ عَلَى البَعْضِ ، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِ سِيبَويْهِ [(١)] : لأنهَّا أَسْماءٌ كَمَا أَنَّها أَسْماءٌ .

قَوْلُهُ" جَازَ صَرْفُ ما لَيْسَ مَصْرُوفاً " لَيْسَ عَلَى إطْلاقِه ؛ فإنَّ مَا آخِرُهُ أَلِفُ التَّأنيثِ المقْصُورَةُ[(٢)] لاَ يَجُوزُ صَرفُهُ بالاتّفَاقِ ؛ لأنَّ التَّنْوِينَ يُسْقِطُ أَلِفَ التَّأْنيثِ فَلاَ تَحْصُلُ زِيَادةٌ في الوَزْنِ ، وَفِي " أَفْعَلَ " [خِلاَفٌ] [(٣)] ، ومَا عَدا ذَلِكَ يَجُوزُ صَرفُهُ للضّرُورَةِ ، حُكِيَ عن الأخفَشِ أَنَّ مَن العربِ مَن يَصْرِفُ جَمِيعَ الأسمَاءِ المعربَةِ الَّتِي يمنعُهَا غَيرُهمُ الصَّرفَ .

وَأَمَّا الزّيَادةُ فَعلَى أَرْبَعةِ [(٤)] أَضْرُبٍ :

أحدُهَا : زِيَادَةُ حَرْفٍ فَصَاعداً كزيادَةِ حُرُوفِ المدِّ الَّتي في القَوَافِي للإطْلاَقِ ، وكَقْولِهم : « الصَّياريفُ ، وَالدَّراهِيم » [(٥)] .

---

(١) انظر : الكتاب ١/٢٦ ، وضرورة الشعر ٣٣ .

(٢) في الأصل " المقصور " .

(٣) إضافة يوجبها المقام وبها يلتئم الكلام ، قال ابن القواس : ١٣٨١ : « وقسم فيه خلاف ، وهو (أفعل منك) فالبصرى يجيز صرفه ، لإفادة زيادة التنوين قيام الوزن ، ومنعه الكوفيّ : للزوم " منك " . وانظر : ضرورة الشعر ٤١ .

(٤) في (ف) " ثلاثة " تحريف .

(٥) هاتان الكلمتان من بيت للفرزدق ، وهو بتمامه : =

وَثانِيهَا : زيادَةُ الحَركَةِ كتَصْحِيح المعتَلِّ ، قَالَ الشّاعِرُ :

لاَ بَارَك اللّهُ فِي الغَوَانِيِ هَلْ [1]

بتحْرِيكِ اليَاءِ ، وَهُوَ ـ أَيضاً ـ مُراجَعَةُ الأصْلِ .

الثَّالِثُ : إِظْهَارُ مُدْغَمٍ كَقْوْلِ الشّاعِرِ :

إنّي أجُودُ لأَقْوَامٍ وَإِنْ ضَنِنُوا [2]

وَهُوَ رَاجِعٌ إِلَى زِيادَةِ الحَرَكَةِ ، لكن حركةٌ مُقَدَّرة .

[الرَّابِعُ : قَطْعُ] [3] أَلِفِ الوَصْلِ كقَولِ الشّاعِرِ :

= تنفى يداها الحصى في كل هاجرة نفي الدراهيم تنقاد الصياريف

وهو في ديوان ٥٧٠ (الصاوي) ، والكتاب ١ /٢٨ ، وضرورة الشعر ٧٣ حيث زيد الياء فيهما لإقامة الوزن .

(١) هذا صدر بيت لعبيد الله بن قيس الرقيات ، وعجزه :

يُصْبِحْنَ إلا لهنَّ مطلب .

ينظر : ديوان ٣ برواية " في الغوانى فما " ، وعليه فلا ضرورة .

وهو من شواهد الكتاب ٣/٣١٤ ، والكامل ٤/٤٥ ، والمنصف ٢/٦٧ ، وابن يعيش ١٠/١٠١ ، وضرورة الشعر ٥٩ .

(٢) هذا عز بيت لقعنب بن أم صاحب ، وصدره :

مهلاً أعاذل قد جرّبت من خُلقي

انظر : الكتاب ١/٢٩ ، والمنصف ١/٢٣٩ ، ٢/٦٩ ، وضرورة الشعر ٥٨ حيث أراد " ضنّوا " فأظهر التضعيف ضرورة ، وسيذكره الشارح .

(٣) سقط في الأصل .

لانسَبَ اليومَ ولا خُلّةٌ   إتَّسعَ ٱلْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ (١)

لأنَّ تَنْوِينَ " خُلّة " يدلُّ على وَصْلِهَا بِمَا بَعْدَهَا ، وَمِنْهُ قَوْلُ الآخرِ :

إِذَا جَاوزَ الإثْنَينِ سرٌّ فَأنّه   بِبَثّ وَتَشْيِيعِ (٢) الحَدِيثِ قَمِينُ(٣)

الثَّانِي : الحَذْفُ في قَوْلِهِ " حَذْفُ الحروفِ وَانْحِذَافُ الحركَهْ " ، وَهُوَ عَلَى ثلاثةِ أَضْرُبٍ :

أَحدُها : حَذفُ حَرْفٍ فَصَاعداً كَقولِ لَبِيد :

دَرَسَ المَنَا بِمُتَالِعٍ فَأَبَانِ (٤)

أَرَادَ " المَنَازِلَ " فَحذَفَ حَرْفَينِ ، وكَقَولِ علقمةَ :

مُفَدَّمٌ بِسَبَاَ الكَتَّانِ مَلْثُومُ (٥)

---

(١) البيت لأنس بن العباس السلمي .

انظر : الكتاب ٢٨٥/٢ ، ٣٠٨ ، والكامل ٧٥/٣ ، وابن يعيش ١٣٨/٩ ، وضرائر الشعر ٥٤ حيث قطع الشاعر ألف " اتَّسَعَ " وهي ألف وصل ضرورة .

(٢) في (ف) " تضييع " وهي رواية في البيت .

(٣) سبق تخريجه ينظر ٥٤٩/٢ .

وقد اضطر الشاعر إلى قطع همزة الوصل في " الاثنين " .

(٤) هذا صدر بيت للبيد ، وعجزه :

وتقادمت بالحُبْس فالسّوبَانِ

ينظر : ديوان ١٣٨ (الكويت) وضرورة الشعر ٨٨ ، والعيني ٢٤٦/٤ .

(٥) هذا عجز بيت لعلقمه الفحل ، وصدره :

كأنّ إبريقهم ظبيٌ على شرف .

وانظر : ديوانه ٧٠ ، وشرح المفضليات للبتريزي ١٣٤٤/٣ ، وضرورة الشعر ٨٩ ، والمنتخب من غرب كلام العرب لكراع النمل ٧١١/٢ ، قال كراع : "أراد بسبائب ، واحدتها سبيبة ، وهي الثياب الرقاق " .

أَراد " بِسَبَائِبَ " فَحَذَفَ حَرْفَيْنِ .

وَأَمَّا حَذْفُ وَاحدٍ فَكَقَول الشَّاعرِ :

قَوَاطناً مَكَّةَ مِن وُرْقِ الحَمِى [١]

أَرَادَ " الْحَمَامَ " فحذفَ المِيمَ ، وَأَبْدَلَ مِنَ الألفِ يَاءً [٢] .

وَقِيلَ : حَذَفَ (الألفَ)[٣] فَبَقِيَ " الحَمَمَ " فَأَبدلَ من أَحَدِ حَرْفَي التَّضعيفِ [ياءً][٤] كَمَا قَالُوا : " قَصَّيْتُ أَظْفاري " وَالأَصْلُ " قَصَّصْتُ " .

وَقِيلَ : أَرَادَ " الحَمِيّ " ـ بتشْديد اليَاءِ ـ بِمَعْنَى " المَحْمِي " [٥] فَهُوَ " فَعِيلٌ " بِمَعنى " مَفْعُولٍ " .

وكَيْفَمَا قدّرُوه فَفِيهِ حَذْفُ حَرْفٍ ؛ لأنَّ فِيهِ عَلَى هذَا القَولِ حَذْفَ إِحْدى اليَاءَين .

وَأَبْعَدُ مِنْ هَذَا الاكْتِفَاءُ بِحَرْفٍ وَاحِدٍ من الكَلِمَةِ وَحَذْفُ جَمِيعِ حُرُوفِها ، وَمِنهُ قَولُ الشَّاعرِ :

بِالخَيرِ خَيْراتٍ وإن شرّاً فَاَ

وَلاَ أُرِيدُ الشَّرَّ إلاَّ أَنْ تَاَ [٦] .

---

(١) سبق تخريجه في ٦٩٥/١ .

(٢) انظر : الأصول في النحو ٤٥٩/٣ .

(٣) في الأصل " اللام " تحريف .

(٤) اضافة يوجبها السياق ، وهي في الأصول في النحو ٤٥٩/٣ .

(٥) في (ف) " الحمى " تحريف .

(٦) نسب هذان البيتان في نوادر أبي زيد الأنصاري ١٢٦ إلى لقيم بن أوس يجيب بهما امرأته ، وفي العمدة ٢١٣/١ عن نوادر أبي زيد أن القائل نعيم بن أوس يخاطب بهما امرأته ، يقول الدكتور / رمضان عبدالتواب بحاشية ضرورة الشعر ٩٠ : " فلعل أحد الاسمين تحريف عن الآخر ؛ وهما لحكيم بن معية التميمي في المحكم لابن سيده ١٩٣/٢ ، ونسبهما القرطبي ١٥٥/١ لمن سماه : " زهيراً " وانظر شرح أبيات سيبويه ٢٢٠/٢ ، وشرح شواهد شرح الشافية ٢٦٢/٤ .

أَرَادَ بِقَولِهِ " فـاَ " فَـأَفعَلْ " فَـاكْتَـفَى بالفَاءِ والـهَمْزِ ، وَأَطْلَقـهَا بـألفٍ بَعْـدَهَـا ؛ لأنَّ الـهَمْزَةَ مَفْتُوحَةٌ .

٢٥١أ

وَأَرَادَ بقَوله : " إلاَّ أن تاَ " إلاَّ أَن تَشَـاءَ ، فاكْتَفَى بالتَّاءِ والـهمْزَةِ ، وَأَطْلَقَ بالْهَمْزَةِ .

وَمِنَ ذَلِكَ (١) قَصْرُ المدودِ ، وَالرُّمَّانِيّ يُجِيزُ الحذْفَ في حُرُوفِ العِلّة .

الثَّاني : حَذْفُ الحَرْفِ وَالْحَرَكَةِ مَعًا كَقَولِ الرَّاجِزِ :

قَالتْ سُلَيْمَى اشْتَرْ لَنا سَوِيقاَ (٢) .

فَحَذَفَ اليَاءَ وَكسْرَةَ الرَّاءِ ، وَمِثْلُهُ قولُ الآخرِ :

لَوْ أَنَّ قَومِي حِينَ أَدْعُوهُم حَمَلْ عَلَى الْجِبالِ [الصُّمِّ] (٣) لارْفَضَّ الجَبَلْ (٤)

أَرَادَ " حَمَلُوا " فحذفَ وَاوَ الضَّمِيرِ ، وَأَسْكَنَ اللاَّمَ ، وَقِيلَ : أرادَ (٥) : لَوْ أَنَّ جَمْعَ (٦) قَوْمِي ، فَحَذفَ المُضَافَ ، وَوَحَّدَ الضَّمِيرَ حَمْلاً على لَفْظِ المحْذُوفِ .

وَأَمَّا حَذْفُ الحرَكَةِ فمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعرِ :

---

(١) أي : ومن الحذف ، وانظر ضرورة الشعر ٩٢ ، وضرائر الشعر ١١٦ .

(٢) قائله العذافر الكندي كما في نوادر أبي زيد ٣٠٨ ، وشرح شواهد شرح الشافية ٢٢٥/٤ ، وانظر : ضرورة الشعر ١٢٦ .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) ورد هذان البيتان في ضرورة الشعر ١١٢ ، وابن يعيش ٨٠/٩ بغير نسبة .

(٥) قبل قوله " أراد " في الأصل كلمة " لو " والواجب إسقاطها .

(٦) في النسختين " جميع " ، وهو تحريف ، وانظر ضرورة الشعر ١١٢ حيث أفاد منه النيلي دون عزو .

أُوْطَنْتُ وَطْناً لَمْ يكُنْ مِن وَطَنِي[1]

وكَقَولِ الشَّاعرِ :

ثُمَّ انْصَرَفَتْ وَهِي منّي عَلَى بَالِ [2]

فَحَذَفَ حرَكَةَ اليَاءِ من " هِيَ " ، وَمِنهُ قَولُ الآخَرِ :

وَقَدْ بَدَا هَنْكِ مِنَ المئْزَرِ [3]

فَحَذَفَ ضمَّةَ النُّونِ مِنْ " هَنكِ "، شَبَّهَ ضَمَّةَ الإعْرابِ بضمّةِ " عَضُدٍ " ، وَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى قُوّةِ اتّصالِ الضّميرِ المجْرُورِ بجَارّهِ ، وَمِنْهُ قَولُ امْرِىءِ القَيْسِ :

فَالْيَوْمَ أَشْرَبْ غَيْرَ مَسْتَحْقِبٍ [4]

وَقِيلَ : أمَرَ نَفْسَهُ ثُمَّ حَذفَ " اللَّامَ " ضَرُورَةً ، وَقَدْ قُرِئَ : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرْكُمْ ﴾ [5] بإسْكَانِ " الرَّاءِ " اسْتِثْقالاً للجَمْعِ بَينَ ثَلاثِ ضَمَّاتٍ مُتَوالِيَةٍ .

قَولُه :

كَما أَتَتْ سَواكِنٌ مُحَرّكَهْ

---

(١) هذا البيت من أرجوزة لرؤبة يمدح فيها بلال بن أبي بردة الأشعري ، وروايته :
أوطنت أرضاً لم تكن من وطني .
ينظر : ديوانه ١٦٣ ، والمخصص ١١٩/٥ حيث حذف الراجز حركة (الطاء) للضرورة .

(٢) لم أعثر على قائله ولا تتمته .

(٣) هذا عجز بيت للأقيشر الأسدي ، وصدره :
رُحتِ وفي رجليك ما فيهما .
انظر : الكتاب ٢٠٣/٤ ، وضرورة الشعر ١٢٠ ، والعيني ٥١٦/٤ .

(٤) انظر : ديوانه ١٢٢ ، ورواية البيت فيه :
فاليوم أسقى غير مستحقب   إثماً من الله ولا واغل
وانظر : ضرورة الشعر ١١٩ ، وضرائر الشعر ٩٤ .

(٥) سورة البقرة ٦٧ ، وهي قراءة أبي عمرو .
انظر : ا لبحر المحيط ٢٤٩/١ .

يَقولُ : كَما زَادوُا الحركَةَ ، مِثالُ زِيادَةِ الْحَركَةِ فِيمَا أَصْلُه السُّكونُ قَولُ رؤْبة :

مُشْتَبِهِ الأعْلَامِ لَمَّاعِ الْخَفَقْ (١)

أرَادَ " الْخَفْقَ " بِسكُونِ الوَسَطِ ، وَمِنهُ قَولُ زُهَيرٍ :

فَلمْ يُنْظَرْ بهِ الْحَشَكُ (٢) .

بِفَتْحِ الشِّينِ ، وَالأصلُ " الحَشْكُ " ، وَهُوَ : امْتِلاءُ الضَّرْعِ (٣) .

وَالفَصْلُ والْقَلْبُ وَقَصْرُ مَا يُمَدّْ وَشَدُّ مَا خَفَّ وَفَكُّ مَا يُشَدّْ

الفَصْلُ : رَاجِعٌ إِلَى التَّأْخيرِ(٤) ؛ لأنَّه إِذَا فُصِلَ بينَ المضَافِ وَالمضَافِ إليهِ فَقَدْ تَأخّرَ المضَافُ إليهِ عَن مَحلّهِ الّذي يَسْتَحِقُّهُ ، وَالفَصْلُ يَقعُ في الكَلَامِ على ضُرُوبٍ :

أَحَدُهَا : الفصْلُ بين المضَافِ والمضَافِ إليهِ بالظّرفِ كَمَا فَصَلُوا بهِ بَيْنَ " إنَّ " وَاسْمِهَا ، فَمن ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعرِ :

كما خُطَّ الكتَابُ بكفُّ يوماً يَهُودِيٍّ يُقَارِبُ أو يَزِيلُ (٥)

---

(١) انظرر : ديوانه ١٠٤ ، وقبله :

وقاتم الأعماق خاوي المخترق

وهو في الكتاب ٤/٢١٠ ، وضروة الشعر ٥٣ .

(٣) هذا بعض بيت لزهير ، وهو بتمامه :

كما استغاث بسيءٍ فَزُّغيطلةٍ خلف العيون فلم ينظر به الْحَشَكُ

انظر : ديوانه ١٧٧ (بشرح ثعلب) ، وضرورة الشعر ٥٤ ، واللسان في (حشك) .

الفز : ولد البقرة ، الغيطلة : الشجر الملتف .

(٣) جاء في اللسان (حشك) : " شدة الدّرة في الضرع ، وقيل : سرعة تجمع اللبن فيه .

(٤) في بقية الشروح التي بين يدي أن الفصل راجع إلى التقديم والتأخير . انظر ابن القواس ١٣٨٨ .

(٥) قاله أبو حية النميري ، واسمه الهيثم بن الربيع توفى سنة بضع وثمانين ، وهو في الكتاب ١/١٧٩ ، وضرورة الشعر ١٧٩ ، والعيني ٣/٤٧٠ ، والخزانة ٤/٤١٩ ، والإنصاف ٤٣٢ المسألة (٦٠) .

فجرَّ " يَهُوديًا " بإضَافةِ " كفّ " إليهِ، وَفصلَ بينَهُ وبَينَ المضَافِ بالظّرفِ وَهُوَ " يَوْماً " ؛ لأجْلِ الضَّرُورةِ ، وَلاَ يُجيزُ البَصْريُّون هَذا الفصْلَ إلاَّ في الظّرُوفِ(١) . فَأَمَّا الفَصْلُ بغَيْرِ الظرّفِ فَهُوَ قَبِيحٌ جداً ، إلاَّ أنَّهم قَدْ أَنشَدُوا :

تَمرُّ عَلَى مَا تَسْتمِرُّ وَقدْ شَفَتْ غَلاَئِلَ عَبْدَ الْقَيسِ مِنْهَا صُدُورِهَا(٢)

أَرَادَ : وَقَدْ شَفَتْ عَبْدُ القَيسِ مِنْها غَلاَئِلَ صُدُورِهَا ؛ فَـ " صدُورُهَا " مَجْرورٌ بإضَافةِ " غَلاَئِلَ " إليهِ ، وَقَدْ فصَلَ بينَهُ وبَينَ المضافِ بغَيرِ الظّرفِ ، وَهُوَ " عَبْدُ القَيسِ " الذي هُوَ فَاعِلُ " شَفَتْ " .

وَقَدْ جاءَ الفصْلُ بَينَ الفعْلِ وَفاعلهِ قَالَ الشَّاعِرُ :

وَقَدْ أدْرَكَتْني ــ وَالحَوَادِثُ جَمّةٌ ــ أَسِنّةُ قَوْمٍ لاَ ضِعَافٍ ولاَ عُزْلِ(٣)

فَـ " أَسِنَّةُ " فَاعِلُ " أَدْرَكَتْنِي " وَقَدْ فَصَلَ بينَهُما بالمبتدأِ وَالخَبَرِ ، وَقَدْ جَاءَ بَيْنَ الصّلَةِ وَالمَوْصُولِ كَقولِ الآخَرِ .

ذَاكَ الذىَ ــ وَأَبيكَ ــ يَقْتُلُ مَالِكاً وَالْحَقُّ يَدْفعُ تُرَّهَاتِ البَاطِلِ(٤)

---

(١) ينظر : ضرورة الشعر ١٨٠ ، والإنصاف ٤٢٧ المسألة (٦٠) .

(٢) قيل إن هذا البيت مصنوع ، وقي : إن قائله مجهول .
وهو في ضرورة الشعر ١٨١ ، والإنصاف ٤٢٨ ، والخزانة ٤/٤١٣ ، وجاء في الأصل " سرورها " بدل « صدورها » تحريف .

(٣) ينسب هذا البيت إلى جويرية بن زيد ، وقيل : جويرية بن بدر ، وقيل : حويرثة ، وقيل : لرجل من بني دارم .
انظر : النقائض ١/٣٠٨ ــ ٣٠٩ ، وشرح أبيات المغنى ٦/١٨٣ ، وشرح شواهد المغنى ٨٠٧ .
وهو في الحلبيات ١٤٦ ، وسر الصناعة ١/١٤٠ ، والأمالي الشجرية ١/٢١٥ ،
والعزل : جمع أعزل ، وهو الذي لا رمح معه .

(٤) هذا البيت من مقطوعة لجرير يهجو يحيى بن عقبة الطهوى والفرزدق ، ويريد بمالك قبية مالك بن حنظلة من تميم . ينظر : ديوان جرير ٥٨٠ (نعمان طه) ، والخصائص ١/٢٣٦ ، والمسائل الحلبيات ١٤٤ ، وشرح شواهد المغنى ٨١٧ ، واللسان (تره) .
والرواية في المصادر السابقة " يعرف مالك " .

أرَادَ : ذَاكَ الَّذي يَقْتُلُ مَالكاً وَأَبيكَ، فَفَصَلَ بالقَسَمِ بَينَ الصلّةِ وَالموصُول ، وحَسَّنَ ذلك كَونُ القَسَمِ مُؤكّداً ومقَوِّياً لَهُ ، وَمِن الفَصْلِ بَينَ الفِعْلِ والفاعِلِ قولُ الفرزْدَقِ :

هَيْهَاتَ قَدْ سَفَهتْ أُميَّةُ رَأْيَهَا ... واسْتَجْهَلَتْ حُلَمَاؤُهَا سُفَهَاؤُهَا

حَرْبٌ جَرتْ مَا بَيْنَهم بتَشَاجرٍ ... قَــدْ كَفَّرَتْ آبَاؤُهَا أبْنَاؤُهَا [1] ٢٥١ / ب

قيلَ : إنَّ " حلَماءهَا "رَفَعَهُ علَى البدَلِ مِنْ " أُمَيّةَ " ، وَ "سُفَهاؤُهَا " فَاعِلُ " استجْهَلتْ " فَفَصَلَ بِـ " حُلمَائِها " الّذي هُوَ بَدلٌ مِنْ " أَمَيّة " بَينَ "استجهلت" وَفَاعِله ، وَ " أَبْناؤُهَا " في البَيْتِ الثَّاني مَرْفُوعٌ بِـ " تشاجُرٍ " ؛ لأنَّهُ مَصْدرٌ ، وَ " آبَاؤُهَا " فاعِلُ " كَفَّرتْ " ، وَمَعْنَى " كَفَّرْت " : تَغَطّتْ بالسّلاحِ ، فَفَصَلَ بالفِعْلِ وَالفَاعلِ بيْنَ المصْدَرِ وَفاعِلِه .

وَأَمَّا المُبَرِّدُ [2] فَيتحَاشَى مِنْ قُبْحِ الفصْلِ فَيَجْعلُ الكَلامَ تَامًّا عِنْـدَ قولِه " فَاسْتَجْهَلَتْ " ويَجْعَلُ " حُلماؤُها " مبتدأً ، وسُفَهاؤُهَا " خبرُهُ : أَيْ : حُلماؤُها بِمنْزلةِ سُفَهائِهَا كَمَا تقولُ : " زَيدٌ عَمْروٌ شدَّةً [3] ، وَأَبُو يُوسُفَ أَبُو حَنِيفةَ فقْهاً " وَكَذلِكَ يَسْتَأْنِفُ في البَيْتِ الثَّاني ، أَيْ : آبَاؤُها مِثْلُ أَبْنائِهَا في لُبْسِ السِّلَاحِ .

وَمِنَ الفصْلِ أَيضًا الفَصْلُ بَيَن الصِّفَةِ وَالموصُوفِ كَقولِ الفرزْدَقِ :

---

(١) البيتان للفزردق في ضرورة الشعر ١٨٧ ، واللسان (كفر) ، وشرح ابن القواس ١٣٨٩ ، وضرائر الشعر ٢١٤ ، ولم أجدهما في ديوانه (طبع بيروت) .

(٢) لم أعثر على رأي المبرد في كتبه التي بين يدي ، وقد نسب هذا الرأي بحاشية ضرورة الشعر للسيرافي ١٩٠ - زيادة في إحدى النسخ - إلى أبي العباس ثعلب ، ورأى المبرد في ضرورة الشعر ١٩١ دون عزو ، وكذا في ضرائر الشعر لابن عصفور ٢١٥ .

(٣) في الأصل « أسد » »

وَمَامِثْلُهُ فِي النَّاسِ إلاّمُمَلَّكاً أَبُو أُمِّه حَيٌّ أَبُوهُ يقارِبُهْ (١)

يَمْدَحُ فِي هَذَا(٢) البَيت إبْراهِيمَ بنَ إِسْمَاعِيلَ (٣)، وَهُوَ خَالُ هِشَام بْنِ عَبدالمَلك ، وَأَبُو أُمّ هشَامٍ : أَبُو إبْرَاهِيمَ . فَقَوْلُه " وَمَا مِثْلُه " يُرِيد : وما مِثْلُ إبْرَاهِيمَ الْمَمْدُوح " حَيٌّ يُقَارِبُهُ " أي : أَحدٌ يُشبِهُهُ ، إلاَّ مُملَّكاً يعنى إلاَّ خَليفَةً . " أَبُو أُمّه " يَعني أَبَا أُمِّ الخَليفَة " أَبُوهُ " يَعْني أَبَا الْمَمْدُوح ، فالهَاءُ في " أبو أُمّه " عائدةٌ عَلَى " الْمُملَّك " وَهُوَ هشامُ بنُ عَبد الملك ، والهَاءُ فِى " أَبُوهُ " عائدةٌ إلى " إبْراهِيمَ" فَفِي هَذا البيْتِ ثلاَثةُ فُصُولٍ :

أَحَدُهَا : الفصْلُ بيَن الصّفةِ وَالموصُوف ، فالموصُوفُ " « حَيٌّ » وَالصّفةُ " يُقارِبُه " وَفرّقَ بينَهُمَا بقوله : [أَبُوهُ(٤)] ، وَهُوَ خَبَرُ " أَبو أمّه" ، وَالمبْتَدأُ - الذى هُوَ " أَبُو أُمّه(٥) ، وَخَبُره - الَّذى هُوَ أبُوه - فى مَوْضِعِ نَعْتٍ لِلْمُملّك ، وَفَصلَ بينَهُما بقوله " حيّ " ، وَهُوَ خَبَرُ " مِثْلُه " وَالاسْتِثْناءُ هُنا مُقَدَّمٌ ، لأنَّ التّقْديرَ : وَمامِثْلُه فى النَّاسِ حَيٌّ يُقَارِبُهُ إلاَّ مُملّكاً ، وَترتيبُ اللَّفظِ مَعَ تقْديم الاسْتثناءِ أَن يُقالَ: وَمَا مِثْلُهُ فى النّاسِ إلاَّ مُمَلّكاً (٦) أَبو أُمّه أَبُوهُ حيٌّ يقارِبُه " ، وَمَعَ عَدمِ التّقديمُ " وَمَا مِثْلُهُ في النّاسِ حَيٌّ يقارِبُهُ إلاَّ مملّكاً أَبوُ أُمّه أَبُوهُ " (٧) .

---

(١) انظر : ديوانه ١٠٨ (الصاوى) والكامل ٢٨/١ ، وضرورة الشعر ١٨٦، والعمدة ٧٨/٢، ودلائل الاعجاز ٨٣،وضرائر الشعر ٢١٣

(٢) (ف) " بهذا "

(٣) فى ضرورة الشعر ١٨٦ " مدح إبراهيم بن هشام بن اسماعيل المخزومى ، خال هشام بن عبدالملك "

(٤) إضافة يوجبها المقام ، وهى فى ضرورة الشعر ١٨٧.

(٥) فى الأصل " أمه " تحريف .

(٦) فى الأصل " مملك " بالرفع .

(٧) انظر ضرورة الشعر ١٨٦ ـ ١٨٧ .

قَولُهُ : " وَالقَلْبُ " يُرِيدُ : قَلْبَ المعْنَى ، وَالفَرْقُ بَينَ القَلْبِ ، وَالتَّقديمِ وَالتَّأخيرِ أَنَّ القلْبَ يكُونُ فى المعْنَى ، وَالتَّقديمُ والتَّأخِيرُ يكُونَانِ[1] فى اللّفْظِ ، قَالَ الأخْطَلُ :

مِثْلُ القَنَافذِ هَدَّاجُونَ قدْ بلغتْ   نجرَانُ أو بلَغَتْ سَوْآتهم هَجَرُ [2]

وَالمعْنَى : بلَغتْ سَوْآتُهمُ هَجَرَ ؛ لأنَّ السَّوْآتِ هِيَ الموصُوفةُ بالانتِقَالِ ، وَمِنْه قولُهُ تعَالَى : ﴿ مَا إنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بالعُصْبَةِ ﴾ [3] ، وَإنَّما العُصْبَةُ تنُوءُ بالمفَاتِيح ،[4] وَليْسَ (بقَلْبٍ عِنْدَ الفَرَّاءِ [5]) لأنّ مَعْناهُ عِنْدَهُ أَنَّ المفاتِيحَ تُثْقِلُ العُصْبَةَ وَتُميلُهُم بِثِقَلِهَا ،وَمِنْهُ قَوْلُ الآخر :

شَمْأَلُ هَبّ أَمْ شمُولُ   فَأذهلَ طِيبَ مَسْراهُ العُقُولُ [6]

وَالْمَعْنَى: فَأَذْهَلَ طِيبُ مَسْرَاهُ العُقُولَ ؛ لأنّ العُقُولَ هِيَ الَّتِي تُوصَفُ بالذُّهُولِ ، وَمِنْهُ قولُ امْرئ القَيْسِ :

---

(١) فى الأصل " يكون" .

(٢) انظر : شعر الأخطل ٢٠٩/١ (صنعة السكرى) برواية :

على العيارات هدَّاجون قد بلغت   نجرانَ أو حُدِّثت سوآتهم هجر

وروى فى الأصل " قد علمت " بدل " قد بلغت "

والبيت فى مجاز القرآن ١١٠/٢، وتأويل مشكل القرآن ١٤٩ ، وضرورة الشعر ١٧٣ ، وضرائر الشعر٢٦٨ ، وشرح شواهد المغنى ٣٢٨ .

(٣) سورة القصص ٧٦

(٤) انظر مجاز القرآن ١١٠/٢ ، وتفسير القرطبى ٣١٢/١٣ .

(٥) فى الأصل " يقلب عند القراءة " تحريف ، وانظر معانى القرآن للفراء ٣١٠/٢ .

(٦) لم اعثر على قائل هذا البيت ، وصدره غير مستقيم عروضيا .

كَمَا زلّتِ الصَّفْواءُ بالمتَنَزّلِ (١)

وَالْمتُنزّلُ : هُوَ الَّذِى يَزِلُّ .

قولُهُ " وَقَصْرُ مَايُمدّ " يدخُلُ فى قِسْمِ النُّقْصَانِ فَيجُوزُ للشّاعرِ إذا اضطرّ قَصْرُ المدُودِ دُونَ العَكْسِ ؛ لِأَنَّ قَصْرَ المدُودِ رُجُوعٌ إلى الأصْلِ ، وَلاَيَجُوزُ له أَن يَمُدَّ المقصوُرَ كَمَا لاَيجُوزُ لَه تَرْكُ صَرْفِ مَا ينصَرِفُ (٢) ، لأنّ ذَلكَ خرُوجٌ عن الأصْلِ لارجُوعٌ إِلَيْهِ (٣) ، قَالَ الشّاعرُ :

لاَبُدَّ مِنْ صَنْعَا وَإِنْ طَالَ السَّفرْ (٤)

وَمِثْلُه قَولُ الآخَرِ :

يَمُرُّونَ بالدَّهنَا خِفافاً عِيَابُهم (٥)

/ يُريدُ بالدَّهْناءِ ، فَقَصَرَ . ٢٥٢ أ

---

(١) هذا عجز بيت ، وصدره :

كُمَيْتٌ يزِلّ اللِّبْدُ عن حَالِ مَتْنِه

وهو فى ديوانه ٢٠ ، والصحاح واللسَانَ فى (صفا) ، والخزانة ٢٤٢/٣ .

الصفواء : الصخرة الملساء . المتنزل : النازل عليها .

(٢) فى (ف) " مالاينصرف " تحريف .

(٣) فى الأصل "له"

(٤) لم أعثر على قائل هذا الرجز ، وبعده : وإن تحنى كُلُّ عود وَدَبَرْ

انظر : ضرورة الشعر ٩٢ ، والمقصور والممدود للفراء ٤٥ ، والمقصور والممدود لابن ولاد ٦٥ ، ١٥١ ، والعينى ٥١١/٤ .

(٥) هذا صدر بيت لأعشى همدان ، وقد تقدم تخريجه في ٦١٣/٢ .

قـولُه " وَشَـدَّ مـاخَفّ " هُـوَ راجِعٌ إلى الّزيَادةِ ؛ لأنَّ تَشْـدِيدَ الحـرْفِ إنَّمَـا يكُونُ بزيادَةِ حَرفٍ آخرَ مثْله عَلَيْه كقول الآخر :

بِبَازلٍ وَجْنَاءَ أَوْ عَيْهَلِّ . (١)

وَقَولُهُ :

خَوارِجاً من لَغَطِ الْقَسْطَلِّ (٢)

وَوَجْـهُه : أَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَن يُضَـعِّفُ آخِـرَ الكَلِمَـةِ ؛ ليـدّل بِالتَّشـديدِ علَى التَّحْـريكِ في الوصْلِ ، ثُم أَجْرى الْوَصْلَ مُـجْرَى الوقْفِ فَشَـدّدَ مَعَ التَّـحْريك ، وَعَكْسُ هَذا تَخْفيفُ الحَرْفِ المشدَّدِ، وَهُوَ رَاجِعٌ إلَى الحذْفِ كَقول الشَّاعرِ :

لاَيَدَّعي القومُ أنِّي أَفرْ (٣)

يرُيدُ : أَفرُّ ، فَخُفّفَ بحذْفِ " الرَّاء " الثَّانيَة (٤).

قولُهُ : "وَفَكُّ مَايشدّ " أَقُولُ : إنهّ رَاجِعٌ إلَى زيادَةِ الحركَةِ المقَدَّرةِ فَيدخُلُ فى قَـوْلهِ : « كَـمَا أَتَت سـواكنُ مُـحَرّكَهْ » وَيَحْـتَـمِلُ أَن يُريدَ بقَـولهِ : " سَـوَاكِن

---

(١) هذا البيت منسوب الى منظور بن مرثد الأسدى .

انظر : الكتـاب ١٧٠/٤ ، وشـرح أبيـاته للسيـرافى ٣٧٦/٢ ، ومـجـالس ثعلب ٥٣٥ ، وضـرائر الشعر ٣٢ ، ٥١ ، وشرح شواهد شرح الشافية ٢٤٦-٢٥١ .

(٢) لم أقف على قائل هذا البيت صراحةً ، ولعله من الأرجوزة المنسوبة الى منظور السابق بدليل قول الشارح : " وقوله"

وهو فى ضرورة الشعر ٤٩ ضمن أرجوزة نسب بعضـها إلى أبى الخضر اليربوعى ، أما هذا البيت فلم ينص على قائله .

(٣) هذا عجز بيت لأمرئ القيس ، وصدره :

لاوأبيك أبنة العامرىّ .

انظر : ديوانه ١٥٤ ، وضرورة الشعر ٧٩ ، وبهامشه مصادر أخرى .

(٤) انظر سبب التخفيف فى ضرورة الشعر ٨٠ ، وضرائر الشعر ١٣٣ .

مُحَرّكَهْ " أَنَّها سَواكنُ فى أَصْلِ البِنَاءِ ، فَلاَ يدخُلُ فيه هَذَا ، وَيُرِيدُ بهِ فَكَّ الحْرفِ المدغَمِ بإِظْهَارِه مَنْطُوقاً بهِ عَلَى انفرادهِ كَقول الشَّاعِرِ :

مَهْلاً أَعاذلَ قد جَرَّبْتِ من خُلُقِى   أَنّي أَجُودُ لأَقْوامٍ وإِن ضَنِنُوا (١)

يُرِيدُ : "ضَنُّوا" فَفَكَّ الإِدْغَامَ للضَّرُورَةِ ، وَلَمْ يدْخُلْ (فيمَا ذَكرَهُ[٢])

مِنَ الضَّرُورَاتِ [إلاَّ] (٣) الزِيادَةُ ، وَالحَذْفُ ، وَالتَّقْدِيمُ وَالتَّأخيرُ .

الرَّابِعُ : البَدَلُ ، وَهُوَ عَلَى ضَرْبَيْنِ :

أَحَدُهُما : إِبْدَالُ حَرْفٍ بحَرْفٍ لاَيُبدَلُ مِثْلُهُ فِى الاخْتِيارِ[٤] كَإِبْدَالهِمِ الثَّاءَ تَاءً (٥)، قَالَ الشَّاعِرُ :

يَنْفَعُ الطَّيِّبُ القَليلُ من الرِّزْ   قِ وَلاَ يَنْفعُ الكَثيرُ الْخَبيتُ (٦)

سَأَلَ الخَليلُ [الأَصْمَعِيَّ][٧] فَقَالَ : لِمَ قَالَ :الخَـبِيتُ ؟ فـقَالَ :هَـذهِ لُغَتُهُ ، فَقَالَ له : فَهَلاَّ قَالَ : الكَتيرُ ؟ بالتَّاءِ المعجَمَةِ منْ أَعْلَى بنُقْتَطَتينِ ، فَأَمْسَكَ ، وقَبلَهُ:

لَيْتَ شِعْرِى وَأَشْعُرَنَّ إذَامَا   قَرَّبُوهَا مَنْشُورَةً وَدُعِيتُ (٨)

---

(١) سبق تخريجه انظر ٢/٦٦٤.

(٢) سقط فى (ف) .

(٣) فى الأصل " إلى " تحريف

(٤) انظر : ضرورة الشعر ١٣٣ .

(٥) نسب فى ضرورة الشعر ١٥٤ إلى خيبر والنضير .

(٦) البيت للسموأل بن عادياء اليهودى

انظر : ديوانه ١٢ ، والاصمعيات ٨٦ ، وقواعد الشعر لثعلب ٧٠ ، وضرورة الشعر ١٥٤ ، والمخصص ٣/٩٥ .

(٧) تكملة يوجبها السياق ، وجاء فى ضرورة الشعر ١٥٤ " يروى أن الخليل قال للأصمعي .." ، وإنظر المخصص ٣/٩٥.

(٨) انظر : ديوان السموأل ١٢ ، وعجزه فيه :

قيل اقرأ عنوانها وقريت

وكذا ضرورة الشعر ١٥٥ ، وضرائر الشعر ١٥٧.

وَالثَّانى: [إِبْدَالُ](١) اسْم باسْمٍ ، قَالَ الشاعرُ :

فِيهِ الرِّمَاحُ وَفِيهِ كُلُّ سابغةٍ بيضَاءَ مُحْكَمَةٍ من نَسْجِ سَلَّامِ(٢)

يُرِيدُ : " سُلَيْمَانَ " ، ويُرِيدُ بسُليمانَ : سليمانَ بن داود [عليهما السَّـلامُ] لأَنّ " سُلَيْمانَ" وَسَلَّاماً يَرْجِعَانِ فى الاشْتِقَاقِ إلى أَصْلٍ وَاحدٍ وهُو " السّلاَمَة"، وَقَالَ الآخرُ،

وَالشَّيْخُ عُثْمَانُ أَبُو عَفّانْ (٣)

يُرِيدُ " ابنَ عفّانَ " (٤) ، وقَالَ الآخرُ :

مِثْلُ النَّصَارَى قَتَلُوا المَسِيحَا (٥)

وإنّما قَتَلَهُ اليهودُ (٦) ، ويَحْتمِلُ أنَ يكُونَ المرادُ أَنَّ النصَّارَى حكَموُا بقتله.

الخامسُ : تَغْيير الإعْرَابِ عَن وَجْهِهِ كقول الشّاعر :

سَأَتْرِكُ منزلي لبني تميمٍ وَأَلْحَقُ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيحاَ (٧)

الوجْهُ : الرَّفْعُ بالعطْفِ علَى " أَلْحَقُ " لَكِن لمّا كَانتِ الرَّاحةُ مَطْمُوعاً (٨)

---

(١) إضافة يلتئم بها الكلام ، وهى فى ضرورة الشعر ١٤٤.

(٢) هذا البيت للحطيئة . ينظر : ديوانه ١٢٨ ، وعجزه فيه :

جدلاء مبهمة من صنع سلَّام

وهو فى ضرورة الشعر ١٤٤ ، والمعرب ١٩١ ، ومايجوز للشاعر فى الضرورة ٢١٢

(٣) لم أعثر على قائل هذا البيت

وهو فى ضرورة الشعر ١٤٦ ، وجمهرة اللغة ٥٠٣/٣ ، وشرح القصائد السبع الطوال ٢٧٠، وضرائر الشعر ٢٤٦ بلا نسبة .

(٤) فى ضرورة الشعر ١٤٦ ، وضرائر ٢٤٦ :كنى الشاعر عثمان بأبى عفان على وجه الغلط ، لأن اسم ابيه " عفان " ، وإنما كنيته أبو عمرو ".

(٥) البيت فى ضرورة الشعر ١٤٦ ، وتأويل مشكل القرآن ١٥٥ بلانسبة .

(٦) على ماقالت اليهود والنصارى ، وقد أكذبهم الله تعالى . انظر ضرورة الشعر ١٤٦ ، وضرائر الشعر ٢٤٦ ، والآية ١٥٧ من سورة النساء .

(٧)البيت للمغيرة بن حبناء التميمى

انظر : ضرورة الشعر ١٩٥ ، وشرح شواهد المغنى ١٦٩ ، والعينى ٣٩٠/٤ وشعره جمع الدكتور نورى القيسي . بمجلة المورد م ١٠ ، ع ٣ ،٤ ص ١٨٦ .

(٨) فى الأصل " مطموع " تحريف .

فيهاَ وَمَرجُوّةً ، وَهِيَ مُتَوقّفةٌ على اللّحاقِ بالحجّازِ صارَ اللُّحُوق ـ أَيْضاً ـ مَـرْجُـوًّا ؛ ؛ لِأَنَّ المرجُـوَّ إِذَا تَوقَّفَ حصُولُه على شَـيْءٍ كَـانَ ذلكَ الشَّـيْءُ مَرجُـوًّا، فكَانَ فى الكلامِ مَعْنى الطَّمَعِ تَقْديراً لاَ لفْظًا ، أَي : لَعلّي أَلْحَقُ بالحجَاز فَأَستريحَا .

السادِسُ : تَذْكِيـرُ المؤنّثِ ، وَهُـوَ أَقْـيَسُ من تَأْنيثِ المذكَّرِ ؛ لأنَّه رَدٌّ إِلَى الأَصْـلِ كقول الشَاعِر

وَلاَ أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا (١)

يُرِيدُ بالأرضِ : المكَانَ وَالموضِعَ ، ومِنهُ قَوْلُ الآخَرِ :

فَإِنَّ الحَوادثَ أَوْدَي بهَا (٢)

يُرِيدُ : الحدَثَانَ ، وَمنهُ قَوْلُ الأخر :

وَالْعَيْنُ بالإِثْمدِ الحَارِيِّ مَكْحُولُ (٣).

عَلَى تَأْويلِ " الطَّرْفِ "(٤) ، وكَذلكَ ما أَشْبَهَهُ ممَّا لَهُ اسْمَانِ مُتَرَادِفَانِ ، أَحَدُهما : مُؤنّثٌ ، وَالآخرُ : مُذَكَّرٌ .

الـسَّابِعُ : تَأْنيثُ المذكَّـرِ (كَقَـولهِم (٥)) : " جَاءَتْهُ كِتَـابي " عَلَى تَأْوِيلِ " الصَّحِيفَةِ " ، وَكَقَولِهِ :

---

(١) هذا عجز بيت نسب إلى عامر بن جوين الطائى ، وصدره : فلامزنة ودقت ودقها .
انظر : الكتاب ٤٦/٢ ، والخصائص ٤١١/٢ ، والمقرب ٣٠٣/١ ، وضرائر الشعر ٢٧٥ ، ومايجوز للشاعر فى الضرورة ١٦٠ ، وضرورة الشعر ٢١٠

(٢) هذا عجز بيت للأعشى الكبير ، وصدره : فإن تعهدينى ولي لِمَّةٌ
انظر : ديوانه ١٧١ ، والكتاب ٤٦/٢ ، ومايجوز للشاعر فى الضرورة ١٦١ ، وضرورة الشعر ٢١١ ، والإنصاف ٧٦٤ ، والتكملة ٩٠ .

(٣) هذا عجز بيت لطفيل الغنوى ، وصدره
إذْهِيَ أحوى من الرِّبْعَيِّ حاجِبُهُ
انظر : ديوانه ٤٩ ، والكتاب ٤٦/٢ ، وضرورة الشعر ٢١٢ ، والتكملة ٨٨ ، وضرائر الشعر ٢٧٧ ،ومايجوز للشاعر فى الضرورة ١٦٢ ، ابن يعش ١٨/١٠، والإنصاف ٧٧٥ .

(٤) وقال ابن الإنبارى فى الإنصاف ٧٧٦ : " لَم يقل مكحولة " لأن العين فى المعنى عضو " .

(٥) فى النسختين " قولهم " والصواب ما أثبت ، وانظر الخصاص ٤١٦ ، وشرح ابن القواس ١٣٩٧ حيث جاء فيه " وأماتأنيث المذكر فضعيف ، لأنه رد أصل إلى فرع» وفيه " إلى فعلٍ " تحريف .

.... وَكَانَتْ عَادَةً   مِنْهُ إِذَا [هِيَ] عَرَّدَتْ إِقْدَامُهَا (١)

فَأَلْحقَ تاءَ التَّأنيثِ الفعْلَ ، لِأَنَّهُ علَى تَأْوِيلِ " التَّقْدِمَةِ " ،

وَأَمَّا قولُ الآخر :

كَماَ شَرِقَتْ (٢) صَدْرُ القَناَةِ من الدَّمِ (٣).

وَقَوْلُ الآخر :

تَوَاضَعَتْ سُوُر الْمدِينَةِ (٤)

وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ ﴾(٥)

---

(١) هذا بعض بيت للبيد العامرى ، وهو بتمامة :

فمضى وقدمها ، وكانت عادة ء منه إذا هى عَرَّدت إقْدَامُهاَ

انظر : ديوانه ٣٠٦ ، والأنصاف ٧٧٢ ، وضرائر الشعر ٢٧٣ ، والخصائص ٢/٤١٥ .

فمضى أى : الحمار ، وقدم الأتان ، عردت : حادت عن الطريق ، قال شارح الديوان : " وعند النحويين جدل حول تأنيث الفعل " كانت" مع أن اسمها – وهو " إقدامها " – مذكر ، فقال الكوفيون : توهم فأنث لمجاورة المؤنث " عادة" للفعل ، وقال غيرهم : بل أَنَّثَ لأنه بنى الكلام " وكانت عادة تقدمتها " ، و" التقدمة" مؤنث ، غير أن القافيه اضطرته إلى استعمال " إقدام " بدلاً منها " وانظر سر الصناعة ١/١٣ ، والخصائص ٢/٤١٥ وضرائر الشعر ٢٧٣.

(٢) فى (ف) " أشرقت " تحريف .

(٣) هذا عجز بيت للأعشى الكبير ، وصدره:

وتشرقُ بالقول الذى قد اذعته

انظر ديوانه ١٢٣ ، وقد تقدم في ١ / ٧٠١ .

(٤) هذا بعض بيت لجرير ، وهو بتمامة :

لمّا أتى خبر الزبير تواضعت   سُورُ المدينة والجبال الخشَّعُ

انظر : ديوانه ٩١٣، والكتاب ١ / ٥٢ ، والخصائص ٢ / ٤١٨ .

(٥) سورة يوسف ١٠ ، فيمن قرأها بالتاء بنقطتين من فوق ،وهى قراءة الحسن ومجاهد وقتادة وأبى رجاء .

انظر : البحر المحيط ٥/٢٨٤ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢/١٢٦ ، والقراءات الشاذة للقاضى ٥٤

فَقَدْ قَالُوا : أُنِّثَ المضَافُ ؛ لتأنيثِ المضَاف إِلَيه ، فَاكْتَسى الأَوَّلُ من الثَّانِي التَّأْنيثَ كَمَا يَكْتَسِي التَّعْريفَ إذَا كَانَ[1] مَعْرِفَةً ، أَوِ البِنَاءَ في بَعْضِ الصُّوَرِ[2] ، وَلَيْسَ هَذَا عَلَى إِطْلَاقِه فَلَا يُقَالُ : " قَامَتْ غُلَامُ هِنْدٍ " بَلْ يُشْتَرطُ أَن يكونَ الأَوَّلُ مِن الثَّاني كَصَدْرِ القَنَاةِ ؛ فَإِنَّه مِنَ القَنَاةِ ، وَسُورُ المَدِينَةِ مِنْهَا ، وَبَعْضُ السَّيَّارةِ مِنْهُمْ ، أَوْ يَصْدُقُ علَى الأَوَّلِ اسمُ الثَّاني كَبَعْضِ السّيارةِ ، فإنّه يَصْدَقُ عَليهِ لفْظُ السَّيَّارَة. وَبالجُملَة : فَكُلُّ مَوْضعٍ يَصِحُّ فيهِ حَذْفُ المضَافِ وَنِسْبَةُ الفِعْلِ إلَى المضافِ إليه ، وَالمعْنَى لَا يَتغَيَّرُ ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ فيهِ تَأْنيثُ المَضافِ [لتأنيثِ المضَافِ[3]] إِلَيْهِ ، فَإِنَّه يَصِحُّ : شَرِقَتِ القَنَاةُ ، وَالْتَقَطَتْهُ السَّيارةُ ، وَلذلك امْتَنَعَ قامَتْ غُلامُ هِنْدٍ ، لِأَنَّ فِعْلَ الغُلامِ لايَصِحّ إسْنادُهُ إِلَى هِنْدٍ ، إِذْ لَايصِحُّ أَن يُقالَ : قامتْ هِندٌ ، وَأَنْتَ تُرِيدُ قَامَ غُلَامُ هِنْدٍ [4].

- تَحْوِيهِ أَشْعَارُهُمُ المرويَّهْ   هَذا تَمَامُ الدُّرَّةِ الأَلفِيَّهْ .
- نَظَمَهَا يَحيى بنُ مُعطٍ المغربِي   تَذْكِرَةً وَجِيزَةً لِلْمُعْرِبِ .
- وَفْقَ مُرَادِ المنتهى وَالنَّشأَهْ   فِي الْخَمْسِ وَالتِّسْعِينَ وَالخمْسِ المِائَهْ[5].
- وَالْحَمْدُ لِلَّهِ بِهِ أَعْتَصِمُ   ثُمَّ عَلَى نَبِيِّهِ أُسَلِّمُ .

" تَحْوِيه " : أَيْ : تَجْمَعُهُ ، أَيْ : تَحْوِي أَشْعَارُهُم الإِضْطِرَارَ المتَنَوّعَ إلى الأَنْواعِ السبْعَةِ[6] .

---

(١) (ف) " كانت" .

(٢) انظر ٧٠٢/١ فيما مضى .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) انظر : مغنى اللبيب ٦٦٦ – ٦٦٧، ٧٠٢/١ فيما تقدم .

(٥) (ف) " الخمسمائة " .

(٦) انظر ٦٦٢/٢ فيما تقدم .

المرويَّة " : المنقُولَةُ عنهمُ المسنَدةُ إليهم . وتَمامُ الشَّيءِ (١).
كَمَالُهُ وَانتهاؤُه (٢). وَالدُّرَّةُ : اللّؤلؤةُ النّفيسةُ (٣) الثّمِينَةُ .
الألِفِّيةُ : نِسْبَةٌ إلى الألْفِ ، وَهُوَ عَدَدُ الأرجُوزَةِ ، وَعَدَدُ هذه الأرجُوزةِ فى التّحْقِيقِ ألْفَانِ (٤)؛ لأنَّ مَشْطُورَ الرَّجَزِ كُلُّ مِصْرَاعٍ منه يُعَدُّ بيتاً ذَهَب شَطْرُهُ ، أَيْ : نِصفُهُ ، وَفِي نَعْتِ الدُّرَّةِ بقولهِ " الألفيّة" تَخْيِيلٌ لقولهم : دُرَّةٌ نَفِيسةٌ قِيمتُها ألْفٌ ، وتَصْرِيحٌ بكَمِّيتِهَا ، أَىْ : بكميّةِ الأرجُوزَةِ .
قَولُه : " نَظَمَها" أي : أَلَّفَها فى نِظَامٍ ، وَجَمعَهَا فيهِ ، وحَذَفَ التَّنوِينَ من " مُعْطٍ " ؛ لالتقاء السَّاكنَين.
وَالتَّذكرةُ : مَا يُذْكَرُ بهِ الشَّيئُ ، لئلاّيُنْسَى(٥) .
وَجيزَة : قَصِيرة قليلة الألفَاظِ كثيرةُ المعَانِي .
المُعْرِبُ : المُفْصِحُ (٦) بما يَعْلَمُ المُبَيِّنُ لِما فِي نَفْسِهِ ،
وَالْوفْقُ : الملائِمُ لِلْمُرادِ .
وَالنّشَأَةُ : جَمْعُ(٧) نَاشِيءٍ ، وَهُوَ القَرِيبُ العهْدِ بالشُّرُوعِ فى العِلْمِ .

---

(١) فى الأصل " عدد تمام الشئ ...".

(٢) فى الأصل " واشتهارة" .

(٣) غير واضح فى الأصل .

(٤) فى الأصل "ألفين "

(٥) وفى الشرح المجهول " وكذلك هى هذه الدرة فإنّها مذكرة للعارف بها معظم أصول هذا الفن "

(٦) فى النسختين " الفصيح " والصواب ما أثبت ، وفى شرح ابن القواس ١٣٩٩ " المعرب : المبين لما فى نفسه ، المفصح عنه" ، وفى شرح الشريشى حـ٢ لوحة ٢٨٩ " المعرب : من طلب العربية ، وقصد تعلمها من قولهم : أنجد ، وأعرق أى : طلب نجداً والعراق وقصدهما " ، وفى الشرح المجهول " والمعرب" : المتكلم بلغة العرب ".

(٧) غير واضح فى الأصل .

وَيُوجَدُ فى كَثِيرٍ من النُّسَخِ " وَالْخَمْسمائَة" بتعريــف " الخمس "وَتَنْكِير " المائَةِ "(١) ، وَهُوَ قَبِيحٌ مِن جِهَة إِضَافَةِ المعْرِفَة إلى النَّكِرَةِ ، وَقَدْ حَكَى الأخْفَشُ مِثْلَ ذَلِكَ عَنْهُم(١) : النِّصْــفُ دِرْهَــمٍ ، والثُّلْثُ دِرْهَمٍ ، وَالرُّبْعُ دِرْهَمٍ ، فى كِتَابِ " المسَائِل الكَبِيرِ (٢)"

تَمَّ شرحُ الألفيّةِ بِحَمْدِ اللّهِ تعَالَى وَحُسْنِ تَوْفِيقِهِ عَلَى يدِ الفَقِيرِ إِلَى اللَّه تَعَالَى عليّ بن أحمد بن (؟)(٣) ، نَفَعَهُ اللَّهُ بِهِ ، وَالْحَمْدُ للّهِ وَحْدَهَ وَصلّى اللَّهُ عَلَى سَيدِنَا مُحَمدٍ النَّبيّ وَآله وسَلّم تَسْليماً كَثِيراً .

نَجَزَ فى أواخرِ ربيع الأوَّلِ من سنة ثَمَانٍ وسبعمائة .(٤)

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) فى الأصل " الكبيرة"

(٣) كلمة غير واضحه فى الأصل تقرب من كلمتى " المرينى أو المريتى " . والله أعلم .

(٤) وجاء فى خاتمة (ف) مايلى :

" تم الكتاب والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد النبى وآله الطيبين الطاهرين وسلَّم وكَّرم وفضَّل ومَّجد وزاد وأنعم ، والحمد لله وحده . فى سنة ٩٩٧ (هـ) قد فرغ من كتابته على يدى أفقر عباد الله وأحقرهم عند الله العبد نعمت الله بن حمزة العميدى الحسينى النجفى ، وذلك لأجل المولى الأعظم صاحب الأخلاق المرضيه والأيادى الحاتمية أعلم العلماء المتبحرين وأفضل الفضلاء المتقدمين من نسل خير المرسلين سلالة آل طه وياسين سيدنا ومولانا ومقتدانا وغاية رجائنا سيدنا السيد محمد أفندى القاضى بالبغداد والمشهدين الشريفين والمفتى بالعراقين المنوّرين . وذلك فى شهر صفر ختم بالخير والظفر من شهور سنة سبعة وتسعين وتسمائة من الهجرة النبوية على واضعه ألف ألف صلاة وألف ألف تحيه وذلك فى مشهد أمير المؤمنين علّي رابع الخلفاء رضى الله تعالى عنهم اجمعين آمين يارب العالمين ، والحمد لله وحده".

قال محققه : قد فرغت من نسخ هذا السفر العظيم وتحقيقه والتعليق عليه في صبيحة يوم الثلاثاء ١٣/١٠/١٤١٨هـ من هجرة سيد الأولين والآخرين سيدنا محمد صلى الله عليه وآله وسلم إلى يوم الدين ، وكتبه أضعف عباد الله وأفقرهم إلى عفوه ورحمته : محسن بن سالم العميري الهذلي بمكة المشرفة حماها الله وحرسها ، وزادها أمناً وتشريفاً .


مسرد الفهارس

١ ـ فهرس الآيات القرآنية

الآيـــــــة	رقمها	الجزء والصفحة
﴿ فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق ﴾	٦	١ / ٢٨٤
﴿ جعلكم ملوكا ﴾	٢٠	١ / ٤٢١
﴿ المقدسة ﴾	٢١	٢ / ٥٠٣
﴿ من أجل ذلك كتبنا على بني إسرائيل ﴾	٣٢	١/٢٨٤، ٥١٩
﴿ والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزآء ﴾	٣٨	١ / ٨٣٣
﴿ والجروح قصاص ﴾	٤٥	١ / ٣٣٩
﴿ عسى الله أن يأتي بالفتح أو أمر من عنده ﴾	٥٢	٢/٤٨، ٤٩
﴿ إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى ﴾	٦٩	٢ / ١٠٠
﴿ وحسبوا ألا تكون فتنة ﴾	٧١	١/٤٣٤، ٢/٧٢، ٧٣
﴿ ثالث ثلاثة ﴾	٧٣	٢/٢٦٨، ٢٦٩
﴿ وما من إله إلا إله واحد ﴾	٧٣	١ / ٢٦٩
﴿ فهل أنتم منتهون ﴾	٩١	١ / ٣٠١
﴿ ومن عاد فينتقم الله منه ﴾	٩٥	١ / ١٩٨
﴿ يأيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم ﴾	١٠٥	١/١٨٣، ١٧٧
﴿ كنت أنت الرقيب عليهم ﴾	١١٧	١ / ٦١٥
﴿ يوم ينفع الصادقين صدقهم ﴾	١١٩	٢/١١، ٦٠٨
سورة الأنعام		
﴿ وجعل الظلمات والنور ﴾	١	١ / ٤٣٦
﴿ ياليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربّنا ونكون من المؤمنين ﴾	٢٧	١ / ٢٣١

الآيـــــــــة	رقمها	الجزء والصفحة
سورة يوسـف		
﴿ إنا أنزلناه قرآنا عربياً ﴾	٢	١ / ٤٩٦
﴿ لقد كان في يوسف ﴾	٧	١ / ٦٢٨
﴿ تلتقطه بعض السيارة ﴾	١٠	١ / ٦٧٩
﴿ فصبر جميل ﴾	١٨	١ / ٨٢٠
﴿ يوسف أعرض عن هذا ﴾	٢٩	١/١٨٦، ١٩٥
﴿ حاش للّـه ﴾	٣١	١ / ٥٤١
﴿ ما هذا بشراً ﴾	٣١	٢ / ٣٧
﴿ إني أرى سـبع بقـرات سـمـان يأكلهن سـبع عجاف ﴾	٤٣	١ / ٢٧٥
﴿ كذلك كدنا ليوسف ﴾	٧٦	٢ / ٥٣
﴿ إن يسرق فقد سرق أخ له من قبل ﴾	٧٧	١ / ٢٠١
﴿ واسأل القرية ﴾	٨٢	١ / ٧٠٢
﴿ تالله تفتؤ تذكر يوسف ﴾	٨٥	٢/٢١، ٣٣٧، ٣٤٠
﴿ إنه هو الغفور ﴾	٩٨	١ / ٦١٦
﴿ قل هذه سبيلي ﴾	١٠٨	١ / ٦٦٩
سورة الرعـد		
﴿ من واق ﴾	٣٤	١ / ٥٥٨
سورة إبراهيم		
﴿ وإن تعدوا نعمة الله لاتحصوها ﴾	٣٤	١ / ٧٠٨

الآيـــــــة	رقمها	الجزء والصفحة
﴿ فهب لي من لدنك وليا يرثني ﴾	٥، ٦	١/٢٠٥، ٢٠٦
﴿ ما دمت حيا ﴾	٣١	٢ / ٧
﴿ له ما بين أيدينا وما خلفنا وما بين ذلك ﴾	٦٤	١ / ١٦٣
﴿ هل تعلم لـه سميًا ﴾	٦٥	١/٣١، ٧٠٧
﴿ قل من كان في الضلالة فليمدد له الرحمن مدا ﴾	٧٥	٢ / ١٠٥
سورة طـه		
﴿ أو أجد على النار هدى ﴾	١١	١ / ١١٢
﴿ وأضمم يدك إلى جناحك تخرج بيضاء من غير سوء ﴾	٢٢	١ / ٤١٥
﴿ لاتفتروا على الله كذبًا فيسحتكم ﴾	٦١	١ / ٢٢٢
﴿ وخشعت الأصوات للرحمن فلا تسمع إلا همسًا ﴾	١٠٨	١/٦٣٢، ٦٥٤. ٦٣١
﴿ وطفقا يخصفان ﴾	١٢١	٢ / ٥٤
سورة الأنبيـــاء		
﴿ اقترب للناس حسابهم ﴾	١	١ / ٣٨٣
﴿ لو كان فيهم آلهة إلا الله لفسدتا ﴾	٢٢	١ / ٥٣٠
﴿ إن هذه أمتكم أمة واحدة ﴾	٩٢	١ / ٤٩٦
سورة الحـــج		
﴿ يوم ترونها تذهل كل مرضعة عما أرضعت ﴾	٢	١ / ٤٤١
﴿ ها مدة ﴾	٥	٢ / ٥٠٣
﴿ نخرجكم طفلاً ﴾	٥	١ / ٧٠٨
﴿ فاجتنبوا الرجس من الأوثان ﴾	٣٠	١ / ٢٨٣

الآيــــــــة	رقمها	الجزء والصفحة
﴿ إنهـا لا تعمى الأبصـار ولكن تعـمى القلوب التي في الصدور ﴾	٤٦	١ / ٥٩٤
سورة المؤمنون		
﴿ تنبت بالدهن ﴾	٢٠	١ / ٢٩٦
سورة النور		
﴿ الله نور السموات والأرض ﴾	٣٥	١ / ٧
﴿ إذا أخرج يده لم يكد يراها ﴾	٤٠	٢ / ٥٢
﴿ أطيعوا الله وأطيعوا الرسول ﴾	٥٤	١ / ٧٥٩
سورة الفرقان		
﴿ لا تدعـوا اليـوم ثبـوراً واداً وادعـوا ثبورًا كثـيراً ﴾	١٤	١ / ٤٤٦
﴿ أهذا الذي بعث الله رسولاً ﴾	٤١	١ / ١٧١
سورة الشعراء		
﴿ طسم ﴾	١	١ / ٣٨٥
﴿ في الفلك المشحون ﴾	١١٩	١ / ٣٣٣
سورة النمل		
﴿ طس ﴾	١	١ / ٣٨٥
﴿تسعة رهطٍ ﴾	٤٨	١ / ٢٥٧
﴿ عسى أن يكون ردف لكم بعض الذى تستعجلون ﴾	٧٢	١ / ٢٩٣
سورة القصص		
﴿ طسم ﴾	١	١ / ٣٨٥

الآيـــــــة	رقمها	الجزء والصفحة
﴿ ما إن مفاتحه لتنوء با لعصب ﴾	٧٦	١ / ٦٧٣
﴿لولا أن منّ الله علينا ﴾	٨٢	٢ / ٧٢
﴿ويكأنه لايفلح الكافرون ﴾	٨٢	١ / ٥١٩
سورة العنكبوت		
﴿ ولنحمل خطاياكم﴾	١٢	١ / ١٨٦
﴿ النشأة ﴾	٢٠	٢ / ٥٠٤
﴿ولما أن جاءت رسلنا لوطاً ﴾	٣٣	١ / ٢٠٣
﴿ وارجو اليوم الآ خر﴾	٣٦	١ / ٣
سورة الروم		
﴿ هل لكم من ما ملكت أيمانكم من شركاء في ما رزقناكم فأنتم فيه سواء ﴾	٢٨	١ / ٢٢٣
﴿ وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذاهم يقنطون ﴾	٣٦	١ / ١٩٩
سورة الأحـــزاب		
﴿ والقائلين لأخوانهم هلم إلينا ﴾	١٨	/ ١٦٣
﴿ قد يعلم الله المعوقين منكم ﴾	١٨	٢ / ٢٩٥
﴿ لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر ﴾	٢١	١ / ٧٧٥
سورة سبأ		
﴿ يا جبال أوّبي معه ﴾	١٠	١ / ١٨٦
﴿وإنا أو إيّاكم لعلى هدى أوفى ضلال مبين ﴾	٢٤	١ / ٦٢٢

الآيـــــــة	رقمها	الجزء والصفحة
﴿بل مكراللّيل والنّهار﴾	٣٣	١ / ٤٧٥
﴿قل إنّ ربِّي يقذف بالحق علام الغيوب﴾	٤٨	٢ / ١٠٢
سورة فاطـــر		
﴿أولى أجنحة مثنى وثلاث ورباع﴾	١	١ / ٣٥١
﴿إليه يصعد الكلم الطيب﴾	١٠	١ / ٢٨٦
سورة يس		
﴿يــس﴾	١	١/٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥
﴿وإن كل لما جميع لدينا محضرون﴾	٣٢	٢ / ٦٥
﴿والقمر قدرنـاه﴾	٣٩	١ / ٦٦
سورة الصافات		
﴿إنكم لذائقو العذاب﴾	٣٨	٢ / ١٣٣
﴿وناديناه أن يا إبراهيم﴾	١٠٤	١/٣٠٣، ٣١٦
﴿وأرسلناه إلى مائة ألف أويزيدون﴾	١٤٧	١ / ٧٥١
سورة ص		
﴿ص﴾	١	١ / ٣٨٥
﴿ولات حين مناص﴾	٣	٢ / ٤٣
﴿محشورة﴾	١٩	٢ / ٥٠٤
﴿إذعرض عليه بالعشي الصافنات الجياد﴾	٣١	١ / ٦٠٩
﴿حتى توارت بالحجاب﴾	٣٢	١ / ٦٠٩
سورة الزمر		
﴿كاشفات ضره﴾	٣٨	١ / ٦٩٥

الآيـــــــــة	رقمها	الجزء والصفحة
سورة المرسلات		
﴿ وقتت ﴾	١١	١ / ٥٦٧
سورة النبأ		
﴿ إن للمتقين مفازًا حدائق وأعنابًا ﴾	٣١، ٣٢	١ / ٧٢٢
﴿ وكذبوا بآياتنا كذابًا ﴾	٢٨	١ / ٥٥٣
سورة النازعات		
﴿ وأما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فإن الجنة هي المأوى﴾	٤٠، ٤١	١ / ٦٧٨
سورة عبس		
﴿ بررة ﴾	١٦	٢ / ٥٠٤
سورة الإنشقاق		
﴿ إذا السماء انشقت ﴾	١	١ / ٢٩٧
سورة البروج		
﴿ والسماء ذات البروج ﴾	١	١ / ٤٢٤
سورة الغاشية		
﴿ فيها عين جارية ﴾	١٢	١ / ٤١٨
﴿ مبثوثة ﴾	١٦	٢ / ٣٠٥
سورة الفجر		
﴿ ربى أكرمن ﴾	١٥	١ / ١١٠

الآيـــــــــة	رقمها	الجزء والصفحة
﴿فأماالإنسان إذاما ابتلاه ربه فأكرمه ... كلا ﴾	١٧،١٦،١٥	٢٩٦/١
سورة البلد		
﴿ أو إطعام في يوم ذى مسبغة يتيما ﴾	١٥،١٤	١٥٧،١٥٦/١
سورة الشمس		
﴿ ناقة الله ﴾	١٣	٤١٤،٤١٣/١
﴿ فدمدم عليهم ربّهم بذنبهم ﴾	١٤	٥١٩/١
سورة الليل		
﴿ إن علينا للهدى ﴾	١٢	٨٣/٢
سورة الضحى		
﴿ و االضحى وا لليل إذا سجى ﴾	٢،١	٧٧٠/١
سورة الشرح		
﴿ ألم نشرح لك صدرك ﴾	١	١٨٣/١
سورة العلق		
﴿ كلا إن الإنسان ليطغى ﴾	٦	٢٩٦/١
﴿ ألم يعلم بـأن الله يرى ﴾	١٤	٢٩٩/١
﴿ لنسفعًا بالناصية ناصيةٍ كاذبة ﴾	١٥	٧٧٣،٧٧٢/١
﴿ كلا لا تطعه ﴾	١٩	٢٩٦/١
سورة القدر		
﴿ حتى مطلع الفجر ﴾	٥	٢٧٢/١

الآيـــــــة	رقمها	الجزء والصفحة
سورة الإخلاص		
﴿ قل هو الله أحد ﴾	١	١/٣٨٣، ٥٩٤، ٧٩٩
﴿ ولم يكن له كفواً أحد ﴾	٤	٢ / ٢٨

* * *

٢ ـ فهرس الأحاديث النبوية

الحديث	الجزء و الصفحة
ـ إذا انتبه النائم من منامه فليغسل يديه قبل إدخالهما الإناء، فإن النائم لا يدري أين باتت يده» .	١٩/٢
ـ إذا ذكر الصالحون فحيهل بعمر .	١٦٨/٢
ـ إن موسى عليه السلام كان يدعو وأخاه يؤمن .	٣٢٣/٢
ـ إنه سار ليلة حتى ابهارّ .	٥٣٩/٢
ـ الحرب خدعة = انظر : الأمثال كذلك .	٤٢٩/٢
ـ خلقت المرأة من ضلع عوجاء .	٤١٦/٢
ـ خمس صلوات كتبهنّ اللّه على العباد .	٧٩١/١
ـ سبق رسول اللّه ﷺ بين الخيل فجاء فرس له سابقاً .	٤٩١/١
ـ اسمي في السماء أحمد ، وفي الأرض محمد .	١١/١
ـ على كل كبد حَرَّى أجر	٤١٨/٢
ـ العينان وكاء السه	٥٤٧،٣٩٥/٢
ـ عين بكت من خشية الله ، وعين باتت تحرس في سبيل الله .	٤١٣/٢
ـ كما تكونوا يولى عليكم .	٧٣/٢
ـ لاتحل الصدقة لمحمد وآل محمد .	١٩/١
ـ لتأخذوا مصافكم .	١٨٦/١

- اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت وترحمت وباركت على إبراهيم وآل إبراهيم . ٥٩٩/١

- من أشراط الساعة . ٨٣١/١

- الناس هالكون إلاّ العالمون ، والعالمون هالكون إلاّ العاملون ، والعاملون هالكون إلاّ المخلصون . ٥٣٠/١

- يامعشر الشباب من استطاع [منكم] الباءة فليتزوج ، ومن لم يستطع فعليه بالصوم . ١٨١/١

* * *

٣ ـ فهرس الأمثال والحكم والأقوال المأثورة

الأمثال أو الحكم أو الأقوال المأثورة	الجزء و الصفحة
ـ أخذت مئية .	٥٩٥/٢
ـ إذا بلغ الرجل الستين فإيّاه وإياّ الشواب .	٦٢٥/١
ـ أرحبتكم طاعة الكرماني .	١٢٠/٢
ـ استأصل الله عرقاتهم .	١٤٤/١
ـ استحجر الطين .	٥٣٨/٢
ـ استحوذ	١٨٠/١، ١٩١
ـ استنوق الجمل .	٥٣٨ /٢
ـ أطري فإنّك ناعلة .	١٢٢/٢
ـ أكلوني البراغيث .	٦٧٨/١، ٨٢٠
ـ إلى متى تكرع ولاتبصع .	٧٣٢/١
ـ أمضى أعمر اللّه	٣٣٠/١
ـ أما العسل فأنا شراب .	١٣٦/٢
ـ أم بينة الأمومة .	٥٨٣/٢
ـ إنّ الجواد قد يعثر .	٢٩٥/٢
ـ إنّ الكذوب قد يصدق .	٢٩٥/٢
ـ إنها لإبل أم شاء .	٧٦٢/١
ـ إن تزينك لنفسك وإن تشينك لهيه	٦٨/٢، ٦٩
ـ إن زيداً قائمٌ .	٦٣/٢
ـ أيشٍ	٢١٠/١
ـ أهلك والليل .	٤١٠/١
ـ بيضك ثنتا وبيضي مائتا .	٤١٧/١
ـ تأمهت .	٥٨٣/٢

hhhhhhhhhhhhhhhhhhhh٧١٣

* * *

٤- فهرس الأشعار والأرجاز

أ- الشعر

(أ)

(ب)

هيفاء مقبلة عجزاء مدبرة	محطوطة جدلت شنباء أنيابا	١٤٥/٢
وكائن بالأباطح من خليل	يراني لو أصبت هو المصابا	٦١٧/١ ، ٢٨٨/٢
فإن الموعدى يرون دوني	أسود خفية الغلب الرقابا	٤٧٠/١
فإن أهلك فذي حنق لظاه	عليّ يكاد يلتهب التهابا	٣١٣/١
فلو ولدت قفيرة جرو كلب	لسب بذلك الجرو الكلابا	٥٥١/١
فدًى لبني ذهل بن شيبان ناقتي	إذا كان يوم ذو كواكب أشهب	٢٦/٢
هذا وجدكم الصغار بعينه	لا أم لي إنْ كان ذاك ولا أب	٩٨/٢
فمن يك أمسى بالمدينة رحله	فإني وقيار بها لغريب	١٠١/٢
مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة	ولا ناعب إلا ببين غرابها	٣٩/٢ ، ١٠٢
أباعرو ولا تبعد فكل ابن حرة	سيدعوه داعي ميتة فيجيب	٢٢٢/٢
لكل أناس من معد عمارة	عروض إليها يلجأون وجانب	٤٢٠/٢
لا بارك الله في الغواني هل	يصبحن إلا لهن مطلب	٦٦٤/٢
أستحدث الركب من أشياعهم خبرا	أم عاود القلب من أطرابه طرب	٥٥٠/٢
باتت على إرم رابئة	كأنها شيخة رقوب	٤٤٣/٢
الشر منكشف تلقاه منتشرا	والصالحات عليها مغلقًا باب	٤٩٢/١
أهابك إجلالاً وما بك قدرة	عليّ ولكن ملء عين حبيبها	٨٠٢/١
فإياك إياك المراء فإنه	إلى الشر دعّاءٌ وللشر جالب	٤١١/١
فإن بني عمي الألى يخذلونني	على حدثان الدهر إذ يتقلب	٦٤٣/١

أن تقرآن على أسماء ويحكما ... مني السلام وأن لا تشعرا أحدا ... ٢١٠/١، ٧٢/٢

معاوي إننا بشر فأسجح ... فلسنا بالجبال ولا الحديدا ... ٣٩/٢

تزود مثل زاد أبيك فينا ... فنعم الزاد زاد أبيك زادا ... ١١٦/٢

فبت والهم تغشاني طوارقه ... من خوف رحلة بين الظاعنين غدا ... ١٣١/٢

فما كعب بن مامة وابن سعدى ... بأجود منك يا عمر الجوادا ... ٢٠٥/٢

دعاني من نجد فإن سنينه ... لعبن بنا شيبًا وشيبننا مردًا ... ١٥٨/١

يديان بيضاوان عند محلم ... قد تمنعانك أن تضام وتضهدا ... ١٣١/١

مروا عجالى فقالوا كيف صاحبكم ... قال الذي سألوا أمسى لمعمودا ... ٦٠/٢

فقلت لا هائي فقالت براحة ... ترى زعفرانًا في أسرتها وردا ... ١٦٦/٢

فقامت ترائيك مغدودنًا ... إذا ما تنوء به آدها ... ٥٣٩/٢

على الحكم المأتي يومًا إذا قضى ... قضيته أن لا يجور ويقصد ... ٢٣٣/١

أشلى سلوقية باتت وبات بها ... بوحش إصمت في أصلابها أود ... ٥٧٩/١

فلا حسبًا فخرت به لتيم ... ولا جدًا إذا ازدحم الجدود ... ٨٣٣/١، ٨٣٥

أبني لبينى لستم بيد ... إلا يدًا ليست لها عضد ... ٤١٧/٢

فإن تجمع أوتاد وأعمدة ... وساكن بلغوا الأمر الذي كادوا ... ٥٣/٢

يلومونني في حب ليلى عواذلي ... ولكنني من حبها لعميد ... ٥٩/٢

ومن فعلاتي أنني حسن القرى ... إذا الليلة الشهباء أضحى جليدها ... ٢٠/٢

فإن تمس مهجور الفناء فربما ... أقام به بعد الوفود وفود ... ٣٠٣/١

ولأرى فاعلاً في الناس يشبهه	ولا أحاشي من الأقوام من أحد	٥٤٢/١
بنونا بنو أبنائنا وبناتنا	بنوهنّ أبناء الرجال الأباعد	٨١٩/١
فما سبق القيسي من سوء سيرة	ولكن طفت علماء غرلة خالد	٦٦١/٢
أهل الخورنق والسدير وبارق	والقصر ذي الشرفات من سنداد	٥٨٧/٢
فلا والله لا يلقاه ناس	فتًى حتاك يابن أبي يزيد	٢٧٥/١
فآليت لا أنفك أحذو قصيدة	تكون وإياها بها مثلاً بعدي	٦٢٣/١
وقتيل مرة أثأرن فإنه	فرع وإن أخاكم لم يُقصد	٣٣٧/١
من النفر الرسول الله منهم	لهم دانت رقاب بني معد	٦٥٣/١
إليك أبيت اللعن كان	إلى الماجد القرم الجواد المحمد	٥٧٦/١
كلالهافكأنه لهق السراة كأنه	ما حاجبيه معين بسواد	٧٧٣/١
فعد عما ترى إذ لاارتجاع له	وأنم القتود على عيرانة أجد	١٣/١
لا تقذفني بركن لا كفاء له	ولو تأثفك الأعداء بالصفد	٢٩٢/١
إذا ماصنعت الزاد فالتمسي له	أكيلاً فإني لست آكله وحدي	١٣٧/٢
بالله ربك إن قتلت لمسلمًا	وجبت عليك عقوبة المتعمد	٦٨/٢
يمشي فلا تكلم البطحاء وطأته	كأنه ثمل يمشي على رود	١٦١/٢
وجدت إذا اصطلحوا خيرهم	وزندك أثقب أزنادها	٣٤٤/٢

(ذ)

فيا حبذا برد أنيابها	إذا أظلم الليل واجلوذا	٥٣٩/٢

(ر)

شئز جنبي كأني مهدأ	جعل القين على الدف إبرْ	١٠٨/١

ضروب بنصل السيف سوق سمانها	إذا عدموا زاداً فإنك عاقر	١٣٨/٢
فإنك لا تبالي بعد حول	أظبيٌ كان أمك أم حمار	٢٥/٢
فأبت إلى فهم وكا كدت آئبا	وكم مثلها فارقتها وهي تصفر	١٨٠/١، ٤٧/٢، ٥١
أفي الحق أني مغرم بك هائم	وأنك لا خل هواك ولا خمر	٧٦/٢
فبح باسم من تهوى ودعني من الكنى	فلا خير في اللذات من دونها ستر	٥٨٩/١
ويشكر تشكر من ضامها	ويشكر لله لا تشكر	٣٤٨/١
أتتني لسان لا أسر بها	من علو لا عجب ولا سخر	١٦/١
ربما الجامل المؤبل فيهم	وعناجيج حولهن المهار	٣١٠/١
إنا وجدنا بني خولات قاطبة	كساعد الضب لا طول ولاقصر	٧٧٥/١
يا لبكر أنشروا لي كليباً	يا لبكر أين أين الفرار	٧٢٠/١
لئن كان إياه لقد حال بيننا	عن العهد والإنسان قد يتغير	٦٢٣/١
ثم أضحوا كأنهم ورق جفّ	فألوت به الصبا والدبور	٢٠/٢
فلا تسأليني واسألي عن خليقتي	إذا رد عافي القدر من يستعيرها	٤٠٩/٢
مثل القنافذ هداجون قد بلغت	نجران أو بلغت سوآتهم هجر	٦٧٣/٢
ولكن أجراً لو فعلت بهين	ولا ينكر المعروف في ذاك والأجر	٢٩٩/١
فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم	إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر	٣٦/٢
ولقد أعطفها كارهة	حين للنفس من الموت هرير	٧٣٩/١
من معشر عبدوا الصليب ضلالة	حاشاي إني مسلم معذور	٥٤٢/١
ومن أنتم إنا نسينا من أنتم	وريحكم من أي ريح الأعاصر	٥٩٠/١

(ض)

(ع)

(ف)

(ق)

فلا تحسبي أني تخشعت بعدكم	لشيء ولا أني من الموت أفرق	١٠١/٢
ولا أنا ممن يزدهيه وعيدكم	ولا أنني بالمشي في القيد أخرق	١٠١/٢
ألم تسأل الربع القواء فينطق	وهل تخبرنك اليوم بيداء سملق	٢٢٥/١
فلما ردفنا من عمير وصحبه	تولوا سراعًا والمنية تعنق	٢٩٣/١
فلو أنك في يوم الرخاء سألتني	فراقك لم أبخل وأنت صديق	٧١/٢
رضيعي لبان ثدي أم تقاسما	بأسحم داج عوض لا نتفرق	٣١٢/٢
تذر الجماجم ضاحيًا هاماتها	بله الزكف كأنها لم تخلق	١٧٠/٢
ما أرجي بالعيش بعد ندامى	قد زراهم سقوا بكأس حلاق	١٧٥/٢
ومتى واغل ينبههم يحيو	ه وتعطف على كأس الساقي	١٩٠/١
ألا يازيد والضحاك سيرا	فقد جاوزتما خمر الطريق	٢١٠/٢
أما والله أن لو كنت حرًا	فما بالحر أنت ولا الصديق	٣٨/٢
ألا يا من رأى لي رأى برق شريق	أسال البحار وانتحى للعقيق	٧٠٤/١

(ك)

أولئك قومي لم يكونوا أشابة	وهل يعظ الضليل إلا أولالكا	٦٧٤/١
يا عاذلي دعني من عذلكا	مثلي لا يقبل من مثلكا	٢٨٨/١
إذا الأمهات قبحن الوجوه	فرجت الظلام بأماتكا	٥٨٣/٢
ضربت أخيك ضربة لا جبان	ضربت بمثلها قدمًا أبيكا	١٠٦/١
كما استغاث بسيء فزٌّ غيطلة	خلف العيون فلم ينظر به الحشك	٦٦٩/٢
تجاوزت هندًا رغبة عن نواله	إلى مالك أعشو إلى ذكر مالك	٣٩٦/١

(ل)

ألا رب يوم صالح لك منهما	ولا سيما يوم بدارة جلجل	٣٠٣/١ ، ٥٣٩
فيالك من ليل كأن نجومه	بكل مغار الفتل شدت بيذبل	٢١٩/٢
تقول وقد مال الغبيط بنا معًا	عقرت بعيري يا امرأ القيس فانزل	٤٧١/١
كميت يزل اللبد عن حال متنه	كما زلت الصفواء بالمتنزل	٦٧٤/٢
غدت من عليه بعدما تم ظمؤها	تصل وعن قيض بزيزاء مجهل	٣١٩/١
إذا هي لم تستك بعود أراكة	تنخل فاستاكت به عود إسحل	٦٠٣/١
فقلت لها والله أبرح قاعداً	ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي	٢١/٢
حلفت لها بالله حلفة فاجر	لناموا وما إن من حديث ولا صال	٣٣٤/١
ألا فتى من بني ذبيان يحملني	وليس حاملني إلا ابن حمال	٦٢٩/١
فأرسلها العراك ولم يذدها	ولم يشفق على نغص الدخال	٤٩٧/١ ، ٩٢/٢
فاليوم أشرب غير مستحقب	إثمًا من الله ولا واغل	٢٤٠/١ ، ٦٦٨/٢
رسم دار وقفت في طلله	كدت أقضي الغداة من جلله	٣١٣/١
ربما تكره النفوس من الأمْـ	ـرِ له فرجة كحل العقال	٣١١/١
ممن حملن به وهن عواقد	حبك النطاق فشب غير مهبل	١٣٩/٢
ما إن يمس الأرض إلا منكب	منه وطيّ الساق طيّ المحمل	٢٤٥/٢
وترمينني بالطرف أي أنت مذنب	وتقلينني لكن إياك لا أقلي	٣١٥/٢
وقد أدركتني الحوادث جمة	أسنة قوم لا ضعاف ولا عزل	٦٧٠/٢

قالت بنو عامر خالوا بني أسد	يا بؤس للجهل ضرارًا لأقوام	٤٨٨/١
		١٨٨/٢
فكيف إذا مررت بدار قوم	وجيران لنا كانوا كرام	١٥/٢
فيه الرماح وفيه كل سابغة	بيضاء محكمة من نسج سلام	٦٧٧/٢
أزيد أخا ورقاء إن كنت ثائرًا	فقد عرضت أحناء حق فخاصم	٢٠٦/٢
ولقد نزلت فلا تظني غيره	مني بمنزلة المحب المكرم	٤٣٢/١
اردد وديعتك التي استودعتها	يوم الأحارب إن وصلت وإن لم	١٨٥/١
فساغ لي الشراب وكنت قبلاً	أكاد أغص بالماء الحميم	٤٧٣/١
على حالة لو أن في القوم حاتمًا	على جوده لضن بالماء حاتم	٧٧٥/١
ألا ياسلمي ثم اسلمي ثمت اسلمي	ثلاث تحيات وإن لم تكلمي	٧٣٦/١
وتشرق بالقول الذي إن أذعته	كما شرقت صدر القناة من الدم	
	٧٠١/١، ٧٠٢، ٦٧٩/٢	
هما نفثا في فِيّ من فمويهما	على الناتج العاوي أشد رجام	١٣٠/١
تناوله بالرمح ثم اتَّنى له	فخر صريعًا لليدين وللفم	٢٩٤/١
أماوي مهمن تسمعي في صديقنا	أقاويل هذا الناس ماوي تندمي	١٩٣
أهان لها الطعام فأنقذته	غداة الروع إذ أزمت أزام	١٧٦/٢
أفاطم هاء السيف غير مذمم	فلست برعديد ولا بلئيم	١٦٥/٢
يمينًا لنعم السيدان وجدتما	على كل حال من سحيل ومبرم	١١٧/٢
حتى شآها كليل موهنًا	باتت طرابًا وبات الليل لم ينم	١٣٦/٢

(ن)

فما إن طبنا جبن ولكن	منايانا ودولة آخرينا	٥٧/١
وابذل سوام القدر إنْ	نَ سواءها ذهمًا وجونا	٤٠/١
إذا صعبها جاش مع ذلها	تمد بلهزميتها الوتينا	٣١٧/١
إذا ما علا المرء رام العلاء	وبالدون يقنع من كان دونا	٤٧٠/١
فلما تسمعن أصواتنا	بكين وفديننا بالأبينا	١٠٦/١
فقدمت الأديم لراهشيه	وألفى قولها كذبًا ومينا	٧٤٥/١
وأيام لنا غر طوال	عصينا الملك فيها أن ندينا	١٢/١
أجهالاً تقول بني لؤي	لعمر أبيك أم متجاهلينا	٨٢/٢
صددت الكأس عنا أم عمرو	وكان الكأس مجراها اليمينا	٤٢٢/٢
أما الرحيل فدون بعد غد	فمتى تقول الدار تجمعنا	٨٢/٢
كيف يخفى عنك ما حل بنا	أنا أنت القاتلي أنت أنا	٨١٣/١
كأنا يوم قرى إنْـ	نَما نقتل إيانا	٦٢٥/١
وقائلة أسيت فقلت جير	أسي إنني من ذاك إنّه	٢٩٠/٢
إذا جاوز الإثنين سر فإنه	بنث وتكثير الوشاة قمين	٥٤٩/٢ ، ٦٦٥
معي صاحب غير هلواعة	ولا إمعيّ الهوى مودن	٥٥٩/٢
رويد عليًا جدّ ما ثدي أمّهم	إلينا ولكن بغضهم متماين	١٦٢/٢
إن يسمعوا ريبة طاروا بها فرحًا	عني وما سمعوا من صالح دفنوا	١٩٧/١

(هـ)

(و)

لا تـقـلـواهــا وادلـواهـا دلـوا	إن مـع الـيـــوم أخـــاه غـــدوا	١٤٣/١
وكم موطن لولاي طحت كما هوى	بأجـرامـه من قلة النيق منهـوي	٤٧٠/١
تبدل خليلاً بي كشكلك شكله	فإني خليلاً صالحًا بك مقتوي	٢٩٧/١

(ي)

وقد علمت عرسي مليكة أنني	أنا الليث معـديًا علي وعـاديا	٥٨٣/١
فيا راكبًا إما عرضت فبلغن	نداماي من نجران أن لا تلاقيا	١٩٣/٢
ألم تعلما أن الملامة نفـعـهـا	قليل وما لومي أخي من شماليا	٣٧٤/٢
بنيـتـه بعـصـبـة من مـاليـا	أخشى ركيبًا أو رجيلاً عاديا	٣٨٦/٢
تطلين ليـــاني وأنت مليـــة	وأحسن يا ذات الوشاح التقاضيا	٥٢٢/٢
أراني إذا ما بت بت على هوى	فثم إذا أصبحت أصبحت غاديا	٧٤٩/١
مـهـمـا لـي الليلة مـهـمـا ليـه	أودى بنعـلـي وســـــرباليـــــه	١٩٣/١
علي أطرقـا باليـات الخـيـا	م إلا الثـمــام وإلا العــصـي	٥٨٠/١
وليس المال فـــاعلمـــه بمال	مـن الأقـــــــــوام إلا لـلـذيّ	٦٤١/١

ب- الرجز

hhhhhhhhhhhhhhhhhhhh٧٤٢

جـ- أنصاف الأبيات

٥ ـ فهرس الأعلام

* * *

٦ـ فهرس القبائل والأمم والطوائف والمدارس النحوية

hhhhhhhhhhhhhhhhhhhh٧٥٤

* * *

٧ ـ فهرس الأماكن والبلدان

(أ)

(ب)

(ت)

(ج)

* * *

٨ ـ فهرس الأمثلة الواردة في الجزء الثاني

(١) سواء كانت همزة وصل أم قطع .

hhhhhhhhhhhhhhhhhhhh٧٦٥

« ت »

« خ »

« د »

hhhhhhhhhhhhhhhhhhhh٧٧٢

« غ »

« ف »

hhhhhhhhhhhhhhhhhhhh٧٨٤

* * *

٩ ـ فهرس الكتب الواردة في الأصل

* * *

١٠ ـ فهرس مصطلحات العروض والقافية

* * *

١١ - فهرس المصطلحات البلاغية

* * *

١٢ ـ فهرس لغات العــرب

* * *

١٣ ـ فهرس المصادر والمراجع

أولاً : المخطوطات :

- الأغفال لأبي علي الفارسي ، رقم (٢٩٧) مصورة الزميل غنيم غانم الينبعاوي .
- التبيين عن مذاهب النحويين لأبي البقاء المكبري ر/م/ت/ عبدالرحمن العثيمين ـ كلية الشريعة جامعة أم القرى (١) .
- التحفة الشافية في شرح الكافية لتقي الدين إبراهيم بن الحسين النيلي
  (أ) نسخة يكي جامع رقم (١٠٧٨) مصورتي .
  (ب) نسخة شيستربتي بدبلن رقم (٣٦٣١) مصورة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى .
- التنبيه في شرح مشكلات أبيات الحماسة لابن جني مخطوط دار الكتب المصرية رقم (٤٤) أدب .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي ، المكتبة الأحمدية رقم (٨٩٩) مصورة مركز البحث العلمي جامعة أم القرى (١) .
- الإرشاد إلى علم العربية لشمس الدين محمد بن أحمد الكيشي ، مكتبة أحمد الثالث رقم (٢٢٤٤) مصورتي (١) .
- جمال الدين أبوبكر الشريشي ومنهجه في النحو مع تحقيق الجزء الأول من كتابه « التعليقات الوفية في شرح الدرة الألفية » ، ر/د/ت/ محمد محمد سعيد بكلية اللغة العربية بالأزهر الشريف رقم (١٢٩٧) .
  والجزء الثاني من التعليقات الوفية مصورة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى عن شيستربتي رقم (٣٤٥٦) .

---

(١) قد طبع هذا الكتاب أخيراً

- الدرة الألفية في علم العربية لابن معط ، المكتبة التيمورية (١٩٢) نحو مصورتي .
- الدُّرّة الألفية في شرح الدرة الألفية لمجهول - شهيد علي باشا رقم (٢٤٠٥) مصورتي .
- دستور الأعلام بمعارف الأعلام لشمس الدين محمد بن عزم التونسي - مخطوط بمكتبة البلدية بالاسكندرية رقم (١٩٤٢) مصورة الزميل الدكتور الشريف عبدالله علي الحسيني « رحمه الله تعالى » .
- شرح الألفية في علم العربية لابن القواس ، مصورة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى عن مصورة معهد المخطوطات رقم (٦٣) نحو عن مكتبة الاسكوريال رقم (٥٨٨) ، وهو المقصود بالإحالات في الأصل (١) .
- شرح ابن الخباز = الغرة المخفية .
- شرح الرعيني على الألفية ، مخطوط برلين رقم (٦٥٥٤) مصورتي .
- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي نسخة عبد اللطيف البغدادي بدار الكتب المصرية رقم (١٣٧) نحو - مصورة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى .
- شرح اللمع لابن الدهان ، مخطوط بمكتبة قليج علي بالسليمانية بتركيا ، رقم (٩٤٩) مصورتي .
- كتاب الشعر لأبي علي الفارسي ، مخطوط برلين رقم (٦٤٦٥) (٢) .

---

(١) قد نسبت هذا الشرح في أثناء التحقيق إلى ابن القواس والصواب أن الشارح هو القواس لا ابن القواس ، وقد طبع هذا الشرح بتحقيق الدكتور علي الشوملي ، نشر مكتبة الخريجي بالرياض ١٤٠٥هـ ، أرجو من محققه أن يعيد النظر في تحقيقه مرة ثانية .

(٢) قد طبع هذا الكتاب أخيراً ، أولاً بتحقيق الأستاذ الدكتور / حسن هنداوي ، وثانياً بتحقيق الأستاذ الدكتور محمود الطناحي .

- شفاء العليل في إيضاح التسهيل لأبي عبدالله محمد السلسيلي ر/د/ت/الشريف عبد الله علي الحسيني (١) .
- طبقات الشافية لابن قاضي شهبة ، مخطوط رقم (١٥٦٨) تاريخ - ميكروفيلم لدى الزميل الدكتور عبدالله علي الشريف « رحمه الله رحمة واسعة » .
- طبقات النحاة واللغويين لتقي الدين ابن قاضي شهبة رقم (٧٣٠) ميكروفيلم لدى الزميل الدكتور الشريف عبدالله الحسيني « رحمه الله » .
- أبو عمر الجرمي حياته وجهوده في النحو ، ر / م/ محسن سالم العميري ، كلية الشريعة جامعة أم القرى ١٣٩٩هـ .
- الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية لابن الخباز ، مخطوط المكتبة الوطنية بباريس رقم (٦٥٠٩) .
- المغنى لابن فلاح اليمني .، مخطوط المتحف البريطاني رقم (٧٦٩٥) مصورتي .
- المقدمة الجزولية لأبي موسى الجزولي ، ر/ د/ ت / عبدالواحد عبدالحافظ سليم بمكتبة كلية اللغة العربية بالأزهر الشريف .
- ابن كيسان النحوي . ر / م / محمد الدعجاني - كلية الشريعة ، جامعة أم القرى .
- النحو والصرف بين التميميين والحجازيين ، ر/ م / عبدالله علي الحسيني ، كلية الشريعة ، جامعة أم القرى(٢) .

---

(١) طبع هذا الكتاب أخيراً بتحقيق زميلنا الدكتور / عبدالله علي الحسيني « يرحمه الله » .

(٢) قد طبع أخيراً ، رحم الله مؤلفه .

ثانيًا : المطبوعات :

- الاتباع والمزاوجة لابن فارس ، ت ، كمال مصطفى ، مطبعة السعادة بمصر ، نشر مكتبة الخانجي ومكتبة المثنى ببغداد ١٣٦٦ هـ .
- كتاب الإبل للأصمعى ضمن الكنز اللغوي في اللسن العربي ت . د . أوغست هفنر - المطبعة الكاثوليكية - بيروت ١٩٠٣م .
- أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة للأستاذ الدكتور/ أحمد مكى الأنصارى ، مطبوعات المجلس الأعلى لرعاية الفنون ١٣٨٤ هـ .
- الأخبار الموفقيات للزبير بن بكار . ت د . سامي مكي العاني ، مطبعة العاني - بغداد (بدون) .
- أخبار النحويين البصريين لأبي سعيد الحسن بن عبدالله السيرافي ت . طه محمد الزيني وعبد المنعم خفاجه - البابي الحلبي ط . الأولي القاهرة ١٣٧٤ هـ .
- الاختيارين صنعة الأخفش الأصغر . ت د . فخر الدين قباوة ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٤هـ .
- كتات الأزهية في علم الحروف لعلي بن محمد الهروي ، ت . عبد المعين الملوحي . طبع مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩١ هـ .
- أساس البلاغة للزمخشري ، طبع مطابع الشعب ، القاهرة ١٩٦٠م .
- أسرار البلاغة للجرجاني ، ت . د . محمد خفاجي . ط . الثالثة ، مكتبة القاهرة ١٣٩٩ هـ .
- أسرار العربية لأبي البركات بن الأنباري ، ت . محمد بهجة البيطار ، مطبعة الترقي بدمشق ١٣٧٧ هـ .
- أسماء الأفعال وأسماء الأصوات في اللغة العربية للدكتور محمد عبدالواحد جبر ، دار المعارف بمصر ١٩٨٠م .

- أسماء المغتالين لمحمد بن حبيب . ت الأستاذ عبدالسلام هارون ضمن (نوادر المخطوطات) ، البابي الحلبي ١٩٧٣م .
- كتاب الإشارة إلى تحسين العبارة لعلى بن فضال المجاشعي ، ت . د . حسن شاذلي فرهود - ط ، الأولى . دار العلوم الرياض ١٤٠٢هـ.
- الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي . ت . طه عبدالرؤوف سعد .مكتبة الكليات الأزهرية ١٣٩٥هـ .
- الاشـــتقاق لابن دريد ، ت . الأستاذ عبدالسلام هارون ، مطبعة السنة المحمدية ١٩٥٨م .
- أشعار الشعراء الستة الجاهليين اختيار الأعلم الشنتمري ، ط . الأولى - دار الأفاق الجديدة - بيروت ١٩٧٩م .
- إصلاح الخلل الواقع في الجمل ، تأليف عبدالله بن السيد البطليوس ، ت . د . حـمـزة عـبـدالله النشـرتـي ، ط . الأولى . دار المريخ / الرياض ١٣٩٩هـ .
- إصلاح المنطق لابن الســكيت ، ت . أحمـد محـمـد شـاكر وعبدالسلام هارون . ط . الثالثة ، دار المعارف ١٩٧٠م .
- الأصمعيات لأبي سعيد عبدالملك الأصمعي ، ت . أحمد محمد شاكر وعبدالسلام هارون . ط . الخامسة ، دار المعارف ١٣٨٧هـ .
- الأصول في النحو لابن السراج . ت د . عبد الحسين الفتلي ، مطبعة النعمان ، النجف ١٩٧٣م .
- الأضـــداد للأصمعي ، نشر د . أوغست هفنر . المطبعة الكاثوليكية بيروت ١٩١٢م .
- الأضـداد لابن السكيت ، نشر د . أوغست هنفر ، بيروت ١٩١٢م
- الأضداد لمحمد بن القاسم الأنباري ، ت ، محمد أبو الفضل إبراهيم . الكويت ١٩٦٠م .

- أعجب العجب في شرح لامية العرب للزمخشري ، ط الأولى . دار الوراقة بيروت ١٣٩٢هـ .
- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم لابن خالويه ، مطبعة دار الكتب المصرية ١٣٦٠هـ نشر دار الحكمة بدمشق (بدون) .
- إعراب الحديث النبوي لأبي البقاء العكبري ، ت عبدالإله نبهان ، مطبعة زيد بن ثابت ، دمشق ١٣٩٧ .
- الإعراب عن قواعد الإعراب لابن هشام ، ت . د . رشيد العبيدي ط . الأولى دار الفكر ١٩٧٠م .
- إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ، ت . د . زهير غازي زاهد . مطبعة العاني بغداد ١٣٩٧هـ .
- إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ، ت . إبراهيم الأبياري . المطبعة الأميرية بمصر ١٣٨٤هـ .
- الأعلام لخير الدين الزركلي ، ط . الرابعة ، دار العلم للملايين بيروت ١٩٧٩م .
- الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر . ت . جماعة بإشراف محمد أبي الفضل إبراهيم . طبع دار الكتب ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م .
- الإغراب في جدل الإعراب لأبي البركات عبدالرحمن بن محمد الأنباري ت . سعيد الأفغاني - دار الفكر - بيروت - ط . الثانية ١٣٩١هـ .
- الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب لأبي نصر الحسن الفارقي ، ت . سعيد الأفغاني ، ط ، الثالثة - مؤسسة الرسالة - بيروت ١٤٠٠هـ .
- الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي .
  أ) ت . أحمد صبحي فرات - استنبول ١٣٩٥هـ .
  ب) ت . أحمد محمد قاسم ط الأولى - السعادة بمصر .

- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب لابن السيد البطليوسي ، دار الجيل - بيروت ١٩٧٣م .
- ألقاب الشعراء ومن يعرف منهم بأمه لأبي جعفر محمد بن حبيب ، ت . الأستاذ عبدالسلام هارون (نوادر المخطوطات) ، البابي الحلبي ١٩٧٣م.
- كتاب الأم للإمام الشافعي ، ط . الثانية - دار المعرفة - بيروت ١٣٩٣هـ
- الأمالي لأبي عبدالله اليزيدي ، عالم الكتب - بيروت (بدون) .
- الأمالي لأبي علي القالي . الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٧٥م .
- أمالي الزجاجي لأبي القاسم الزجاجي ، ت . عبدالسلام هارون ط . الأولى - المؤسسة العربية الحديثة بالقاهرة ١٣٨٢هـ .
- الأمالي الشجرية لأبي السعادات ابن الشجري ، دار المعرفة - بيروت (بدون) .
- أمالي المرتضى (غرر الفوائد ودرر القلائد) للشريف المرتضى العلوي . ت . محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط . الثانية - بيروت - ١٣٨٧هـ .
- الأمثال لأبي عبيد القاسم بن سلام ، ت . د . عبدالمجيد قطامش - ط . الأولى - مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى - طبع دار المأمون بدمشق ١٤٠٠هـ
- الأمثال لأبي عكرمة الضبي ، ت . د . رمضان عبدالتواب - مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٤هـ .
- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن ، ويسمى (التبيان في إعراب القرآن) لأبي البقاء العكبري تصحيح إبراهيم عطوه - مطبعة البابي الحلبي ط . الثانية ١٣٨٩هـ .
- إنباه الرواة على انباء النحاة لجمال الدين علي بن يوسف القفطي ، ت . محمد أبو الفضل إبراهيم - دار الكتب المصرية ١٣٦٩هـ .

- الأنساب لأبي سعيد السمعاني
(أ) ت . عبدالرحمن المعلمي - طبعة حيدر آباد ١٩٦٣م .
(ب) الزنكوغراف - لندن ١٩١٢م .
- الأنساب المتفقة لأبي الفضل محمد بن طاهر المعروف بابن القيسراني ، مكتبة المثنى - بغداد - (بدون) .
- أنساب الخيل في الجاهلية والإسلام وأخبارها لابن الكلبي ، ت . أحمد زكي - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧م .
- الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات كمال الدين بن الأنباري ، ت . محمد محي الدين عبدالحميد - المكتبة التجارية الكبرى بمصر - ط . الرابعة - مطبعة السعادة ١٣٨٠هـ .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لجمال الدين ابن هشام ، ت . محمد محي الدين عبدالحميد - مطبعة السعادة بمصر ، ط . الرابعة ١٣٧٥هـ .
- الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي ، ت . د . حسن شاذلي فرهود - ط . الأولى - مطبعة دار التأليف بمصر ١٣٨٩.
- الإيضاح في علل النحو للزجاجي ، ت . د . مازن المبارك . ط . الثانية - بيروت ١٣٩٣هـ .
- إيضاح المكنون في الذيل علي كشف الظنون لإسماعيل البغدادي - البهية ١٣٦٦هـ .
- إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري ، ت . محي الدين عبد الرحمن رمضان - مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٠هـ .
- بدائع الفوائد لشيخ الإسلام أبي عبدالله محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية ، عناية إدارة الطباعة المنيرية - نشر دار الكتاب العربي - بيروت (بدون) .

- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للشوكاني ، القاهرة ١٣٤٨هـ .
- البحر المحيط = تفسير البحر المحيط .
- البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن ، كمال الدين عبدالواحد الزملكاني ، ت . د . خديجة الحديثي ، و د . أحمد مطلوب - مطبعة العاني - بغداد - ط . الأولي ١٣٩٤هـ .
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة لجلال الدين السيوطي ، ت . محمد ابو الفضل إبراهيم - ط . الأولى - مطبعة البابي الحلبي ١٣٨٤هـ .
- بلغة الظرفاء في ذكرى تواريخ الخلفاء لأبي الحسن علي الروحي، ط . الأولى - مطبعة النجاح بمصر ١٣٢٧هـ .
- البلغة في تاريخ أئمة اللغة لمجد الدين الفيروزبادي ، ت . محمد المصري - دمشق ١٩٧٢م .
- البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات ابن الأنباري ، ت . د. طه عبدالمجيد طه - دار الكتاب العربي - الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر١٣٦٩هـ .
- البيان والتبيين لأبي عثمان الجاحظ ، ت . الأستاذ عبدالسلام هارون - ط . الثالثة - مطبعة لجنة التأليف والنشر بمصر ١٣٨٨هـ .
- تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ، ت . السيد أحمد صقر - طبعة عيسى الحلبي بمصر ١٣٧٣هـ .
- تاج العروس من جواهر القاموس للسيد محمد مرتضى الزبيدي ، ت . عبدالستار فراج وجماعة من العلماء - طبعة الكويت ١٣٨٥هـ ، ومصورة بولاق .
- تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان . الجزء الخامس ، نقله إلي العربية د. رمضان عبد التواب ، وراجعه د. السيد يعقوب بكر ، دار المعارف بمصر ١٩٧٥م .

- تاريخ الأدب العربي في العراق من سنة (٦٥٦ ـ ٩٤١هـ) للمحامي عباس العزاوي ـ طبع المجمع العلمي العراقي ١٣٨٠هـ .
- تاريخ الخلفاء لجلال الدين السيوطي ، دار الفكر ـ بيروت ١٩٧٤م .
- تاريخ الخلفاء لأبي عبدالله محمد بن يزيد ، ت . محمد مطيع الحافظ ـ ط . الأولى مؤسسة الرسالة ١٣٩٩هـ .
- تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم للقاضي أبي المحاسن المفضل بن محمد التنوخي ، ت . د . عبدالفتاح الحلو ـ إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤٠١هـ .
- التبصرة والتذكرة لأبي محمد الصيمري ، ت . د . فتحى أحمد علي الدين ـ مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة ، ط ، الأولى ـ دار الفكر بدمشق ١٤٠٢هـ .
- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب للأعلم الشنتمري ـ هامش كتاب سيبويه ـ طبعة بولاق ١٣١٦هـ .
- التذكرة السعدية في الأشعار العربية ، تأليف / محمد بن عبد الرحمن العبيدي ـ ت . د. عبدالله االجبوري ، الدار العربية للكتاب ـ ليبيا ـ تونس ١٩٨١م .
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ، ت . د . محمد كامل بركات ـ دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ١٣٨٧هـ .
- التصاريف تفسير القرآن مما اشتبهت أسماؤه وتصرفت معانيه ليحيى ابن سلام ، ت . هند شلبي ـ الشركة التونسية للتوزيع ١٩٧٩م .
- التعازي والمراثي لأبي العباس المبرد ، ت . محمد الديباجي ـ مجمع اللغة العربية بدمشق ـ مطبعة زيد بن ثابت ١٩٧٦م .
- التعريف والأعلام بما أبهم من القرآن ممن الأسماء والأعلام للحافظ عبد الرحمن السهيلي ، تصحيح الشيخ محمود ربيع . ط . الأولى ـ مطبعة الأنوار ١٣٥٦هـ .

- تفسير أرجوزة أبي نواس في تقريض الفضل بن الربيع صنعة أبي الفتح ابن جني - ت . محمد بهجة الأثري - ط . الثانية - مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٨٦ هـ .
- تفسير أسماء الله الحسنى لأبي إسحاق الزجاج ، ت . أحمد يوسف الدقاق - مطبعة محمد هاشم الكتبي ١٣٩٥هـ .
- تفسير البحر المحيط لأبي حيّان ، ط . الثانية - دار الفكر بيروت ١٣٩٨هـ.
- تفسير غريب القرآن لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة ، ت . السيد أحمد صقر - دار الكتب العلمية - بيروت ١٣٩٨هـ .
- تفسير غريب القرآن لأبي بكر محمد السجستاني ، دار التراث - القاهرة (بدون) .
- تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية لأبي حاتم السجستاني ، ت . د. محسن بن سالم العميري ، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ ، نشر المكتبة التجارية بمكة المكرمة .
- تفسير القرطبي = الجامع لأحكام القرآن .
- التكملة لوفيات النقلة لزكي الدين عبد العظيم المنذري ، ت . د. بشار عواد معروف - ط . الثانية مؤسسة الرسالة - بيروت ١٤٠١هـ .
- التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية للصاغاني ، ت . عبدالعليم الطحاوي - مطبعة دار الكتب ١٩٧٠م .
- تلخيص مجمع الآداب في معجم الألقاب لابن الفوطي ، ت . د. مصطفى جواد ، دمشق ١٩٦٢م .
- التمام في تفسير أشعار هذيل لابن جني ، ت . أحمد ناجي القيسي وآخرين . ط . الأولى ، مطبعة العاني ، بغداد ١٩٦٢م .
- التتمة في التصريف لابن القبيصي . ت . أ . د . محسن بن سالم العميري ، طبع نادي مكة الثقافي الأدبي ، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ .

- التنبيه على حدوث التصحيف : حمزة الأصفهاني ، ت . محمد أسعد طلس - مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٦٨م .
- التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح لأبي محمد عبدالله بن بري ت . مصطفى حجازي . الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٠م .
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي ، ت . د. عبدالرحمن سليمان - ط . الأولى - مكتبة الكليات الأزهرية ١٩٧٥م .
- التصريح بمضمون التوضيح لخالد الأزهري . مطبعة عيسى الحلبي بمصر (بدون) .
- التوطئة لأبي علي الشلوبين ، ت . يوسف المطوع - دار التراث العربي للطبع والنشر - القاهرة ١٩٧٣م .
- تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري ، ت . مجموعة من الأساتذة - الدار المصرية للتأليف والنشر - ١٣٨٤هـ .
- التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني ، ت . أوتو برتزل - استانبول ١٩٣٠م .
- الجامع لأحكام القرآن لأبي عبدالله محمد بن أحمد القرطبي ، طبع دار إحياء التراث العربي - بيروت (بدون) .
- الجامع الصغير في النحو لابن هشام ، ت . أحمد الهرميل - مكتبة الخانجي ١٤٠٠هـ .
- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي ، دار المعارف العثمانية - حيدر أباد ١٩٥٢م .
- جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام لأبي زيد القرشي ، ت . د . محمد علي الهاشمي - مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤٠١هـ .
- جمهرة الأمثال للعسكري ، ت . محمد أبي الفضل إبراهيم ، د . عبدالمجيد قطامش - المؤسسة العربية الحديثة ١٣٨٤هـ .

- جمهرة أنساب العرب لابن حزم الأندلسي ، ت . الأستاذ عبدالسلام هاون - دار المعارف - ط . الرابعة ١٣٨٢هـ .
- جمهرة اللغة لابن دريد ، طبع دائرة المعارف العثمانية حيدر أباد ١٣٥١هـ .
- الجني الداني في حروف المعاني للمرادي ، ت . د . فخر الدين قباوة - المكتبة العربية بحلب ١٣٩٣هـ .
- الجيم لأبي عمرو الشيباني ، ت . إبراهيم الأبياري وزميله - الهيئة العامة للمطابع الأميرية - القاهرة ١٣٩٤ هـ .
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل لألفية بن مالك ، الطبعة الأخيرة - مطبعة البابي الحلبي بمصر ١٣٥٩هـ .
- حاشية السيد الشريف الجرجاني على الكشاف ، بحاشية الكشاف - انتشارات أفتاب تهران (بدون) .
- حاشية الصبان على شرح الأشموني للألفية ، رتبه مصطفى حسين أحمد - دار الفكر - بيروت (بدون) .
- حاشية الشيخ يس العليمي علي شرح التصريح ، مطبعة عيسى البابي الحلبي - القاهرة (بدون) .
- حجة القراءات لأبي زرعة عبدالرحمن بن محمد بن زنجلة ، ت . سعيد الأفغاني ، ط . الثانية - مؤسسة الرسالة - بيروت ١٣٩٩هـ .
- الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ، ت . د . عبد العال سالم مكرّم - ط . الثانية دار الشرق ١٣٩٧هـ .
- الحروف لأبي نصر الفارابي ، ت . محسن مهدي - دار المشرق - بيروت ١٩٦٩م .
- حسن المحاضرة لجلال الدين السيوطي . ت . محمد أبو الفضل إبراهيم - ط . الأولي - مطبعة عيسى البابي الحلبي ١٣٨٧هـ .

- الحلل في شرح أبيات الجمل لابن السيد البطليوسي ، ت . د . مصطفى إمام - مطبعة الدار المصرية للطباعة ١٩٧٩م .
- الحماسة لأبي تمام حبيب بن أوس ، ت . د . عبدالله عبدالرحيم عسيلان طبع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤٠١هـ .
- الحماسة البصرية لصدر الدين علي بن أبي الفرج البصري ، ت . د . عادل جمال سليمان - ط . الأولى - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٩٧٨م .
- حياة الحيوان الكبرى ، كمال الدين الدميري - المكتبة التجارية الكبرى بمصر (بدون) .
- الحيوان لأبي عثمان الجاحظ ، ت . الأستاذ عبدالسلام هارون - مطبعة البابي الحلبي بمصر - ط . الثانية ١٣٨٩هـ .
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب على شواهد شرح الكافية لعبد القادر البغدادي :
(أ) طبعة بولاق ١٢٩٩هـ .
(ب) طبعة الأستاذ عبدالسلام هارون - مطابع الهيئة العامة ١٣٩٩هـ .
- الخصائص لابن جني ، ت . محمد علي النجار - ط . الثانية دار الهدى للطباعة والنشر - بيرت ١٩٥٢م .
- الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري ، للدكتور فاضل السامرائي - مطبعة الإرشاد - بغداد ١٣٩٠هـ .
- درة الحجال في أسماء الرجال لأبي العباس أحمد بن محمد المكناسي - ت . محمد الأحمدي - مطبعة الجزيرة بمصر ١٣٩٢هـ .
- درة الغواص في أوهام الخواص للقاسم بن علي الحريري ، ت . محمد أبو الفضل إبراهيم - دار نهضة مصر للطبع والنشر ١٩٧٥م .
- الدرة الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر العسقلاني ، تصحيح محمد سيد جاد لحق - القاهرة ١٩٦٨م .

- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية لأحمد بن الأمين الشنقيطي ، ط . الثانية - دار المعرفة بيروت ١٣٩٣هـ .
- الدرر المبثثة في الغرر المثلثة لمحمد بن يعقوب الفيروزبادي ، ت . د . علي حسين البواب - ط . الأولى - دار اللواء بالرياض ١٤٠١هـ .
- دلائل الإعجاز في علم المعاني للإمام عبدالقاهر الجرجاني ، تصحيح الشيخين محمد عبده ، ومحمد محمود الشنقيطي - ط . السادسة ١٣٨٠هـ .
- ديوان إبراهيم بن هرمة القرشي . ت . محمد نفاع وحسين عطوان . مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٨٩ .
- ديوان الأدب لأبي إبراهيم إسحاق بن إبراهيم الفارابي ، ت . د . أحمد مختار عمر - الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ١٣٩٤هـ .
- ديوان أبي الأسود الدؤلي صنعة أبي سعيد السكري ، ت . محمد حسين آل ياسين - دار الكتاب الجديد - بيروت ١٩٧٤م .
- ديوان أعشى همدان وأخباره ، ت . د . حسن عيسى أبو ياسين . ط . الأولى - دار العلوم بالرياض ١٤٠٣هـ .
- ديوان الأعشى الكبير (ميمون بن قيس) شرح وتعليق . د . محمد حسين مكتبة الأداب بالجماميز (بدون) .
- ديوان امرئ القيس :

(أ) ت . محمد أبو الفضل إبراهيم - ط . الثانية - دار المعارف بمصر ١٩٦٤م .

(ب) نسخة الشيخ ابن أبي شنب - الشركة الوطنية التونسية للنشر والتوزيع ١٣٩٤هـ .

- ديوان أوس بن حجر ، ت . محمد يوسف نجم - دار صار - بيروت ط . الثانية ١٣٨٧هـ .

- ديوان بشار بن برد ، ت . الشيخ محمد الطاهر بن عاشور - نشر الشركة التونسية للتوزيع ١٩٧٦م .
- ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي ، ت . د . عزة حسن - ط . منشورات وزارة الثقافة بدمشق ١٣٩٢هـ .
- ديوان جران العود النميري - رواية أبي سعيد السكري ، ط . الأولى - دار الكتب المصرية ١٣٥٠هـ .
- ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب ، ت . د . نعمان محمد أمين طه - مطابع دار المعارف بمصر ١٩٦٩م .
- ديوان جميل بن شاهر الحب العذري ، ت . د . حسين نصار - دار مصر للطباعة ١٩٧٧م . -
- ديوان حاتم الطائي - صنعة يحيى بن مدرك الطائى ، رواية هشام الكلبي - ت ، عادل سليمان جمال - مطبعة المدني ١٣٩٥هـ .
- ديوان الحارث بن حلزة ، ت . هاشم الطعان - مطبعة الإرشاد - بغداد ١٩٦٩ . .
- ديوان الحطيئة بشرح أبي الحسن السكري ، تصحيح أحمد بن الأمين الشنقيطي - مطبعة التقدم بمصر ١٣٢٣هـ .
- ديوان الحماسة لأبي تمام شرح التبريزي ، ط . الأولى - دار القلم - بيروت (بدون) .
- ديوان حميد بن ثور الهلالي ، صنعة عبدالعزيز الميمني - الدار القومية للطباعة والنشر - القاهرة ١٩٦٥م .
- ديوان أبي لؤاد الإيادي ، ت . غوستاف فون غرنباوم (ضمن كتاب دراسات في الأدب العربي) بيروت ١٩٥٩م .
- ديوان أبي دهبل الجمحي - رواية أبي عمرو الشيباني ، ت . عبدالعظيم عبد المحسن - ط . الأولى - طبع القضاء بالنجف الأعلى - بغداد ١٣٩٢هـ.

- ديوان ذي الرمة ـ شرح الإمام أبي نصر الباهلي ، ت . د . عبدالقدوس أبو صالح ـ مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ـ مطبعة طربين ١٣٩٢هـ .
- ديوان رؤبة بن العجاج ، بعناية وليم بن الورد البروسي ليبزج ١٩٠٣م .
- ديوان الصمة بن عبدالله القشيري ، ت . د . عبدالعزيز الفيصل ـ النادي الأدبي بالرياض ١٤٠١هـ .
- ديوان أبي قيس صيفي بن الأسلت ، ت . د . حسن بن محمد باجودة ـ دار الكتاب الجديد ـ بيروت ـ ط . الأولى ١٩٧٣م .
- ديوان طفيل الفنوي ـ ت . محمد عبدالقادر أحمد ـ دار الكتاب الجديد بيروت ـ ط . الأولى ١٩٦٨م .
- ديوان عبيد بن الأبرص ، ت . د . حسين نصار ـ ط . الأولى ـ البابي الحلبي ١٣٧٧هـ .
- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات ، ت . د . يوسف محمد نجم ـ دار صادر بيروت ١٣٧٨هـ .
- ديوان العجاج برواية الأصمعي وشرحه ، ت . د . عزة حسن . مكتبة دار الشرق ـ بيروت ١٩٧١م .
- ديوان عدي بن زيد العبادي ، ت . محمد جبار المعيد ـ بغداد ١٩٦٥م .
- ديوان عروة بن الورد ـ نشر كرم البستاني ، دار صادر ـ بيروت ١٣٨٤ هـ .
- ديوان عمر بن أبي ربيعة ، طبع الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٨ .
- ديوان عنترة ، ت . محمد سعيد مولوي . المكتب الإسلامي ـ بيروت (بدون) .
- ديوان الفرزدق ، دار صادر ـ بيروت ١٣٨٥هـ ، (وهي الطبعة المقصودة بالاحالات إلا إذا أشرت إلى الطبعة الأخرى) .

- ديوان القطامي ، ت . د . إبراهيم السامرائى وأحمد مطلوب - ط . الأولى - بيروت ١٩٦٠م .
- ديوان قيس بن الخطيم ، ت . د . ناصر الدين الأسدي - مطبعة المدني ١٣٨٠هـ .
- ديوان كثير عزة ، جمع وشرح د . إحسان عباس - دار الثقافة - بيروت ١٣٩١هـ .
- ديوان لبيد بن ربيعة ، دار صادر - بيروت ١٣٨٦هـ .
- ديوان أبي الطيب المتنبي .
(أ) شرح العكبري المسمى بالتبيان في شرح الديوان ، ت . مصطفى السقا وزميله - ط . الأخيرة - البابي الحلبي ١٣٩١هـ .
(ب) شرح ناصف البازجي المسمى بالعرف الطيب في شرح ديوان أبي الطيب (بدون) .
(جـ) شرح البرقوقي . دار الكتاب العربي - بيروت (بدون) .
- ديوان شعر المثقب العبدي ، ت . حسن كامل الصيرفي - معهد المخطوطات العربية ١٣٩١هـ .
- ديوان مجنون ليلى ، ت . عبد الستار فراج - دار مر للطباعة ١٩٧٩م .
- ديوان النابغة الذبياني ، ت . د . شكري فيصل - دار الفكر - بيرت (بدون) .
- ديوان أبي النجم العجلي ، صنعه وشرحه علاء الدين أغا - النادي الأدبي بالرياض ١٤٠١هـ .
- ديوان نصيب بن رباح (أو شعره) ، ت . د . داود سليم - مطبعة الإرشاد - بغداد ١٩٦٨م .
- ديوان أبي نواس ، ت . أحمد عبد المجيد الغزالي - دار الكتاب العربي - بيروت (بدون) .

- ديوان الهذليين (نسخة مصورة) ، طبعة دار الكتب - الدار القومية للطباعة والنشر - القاهرة ١٣٨٥هـ .
- ديوان يزيد بن معرغ الحميري ، ت . د . عبدالقدوس أبو صالح - مؤسسة الرسالة - بيروت ١٣٩٥ .
- أبو ذؤيب الهذلي حياته وشعره ، نورة الشملان - ط . الأولى - مطبوعات جامعة الرياض (جامعة الملك سعود الآن) ١٤٠٠هـ .
- رسالة الصاهل والشاحج لأبي العلاء المعري ، ت . د . عائشة بنت الشاطئ - دار المعارف بمصر ١٩٧٥م .
- رسالة الغفران لأبي العلاء المعرى ت . د . عائشة بنت الشاطئ - دار المعارف بمصر - ط . السادسة ١٩٧٧م .
- رسالة الملائكة لأبي العلاد المعرى ، ت . لجنة من العلماء - ط . الثانية - المكتب التجاري - بيروت ١٩٧٧م .
- رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي ، ت . أحمد الخراط . مطبعة زيد بن ثابت بدمشق ١٣٩٥هـ .
- الزاهر لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري ، ت . د . حاتم الضامن - وزارة الثقافة الأعلام العراقية - ١٣٩٩هـ .
- الزمخشري لغوياً ومفسراً لمرتضى آيه الله زاده - دار الثقافة بالقاهرة ١٩٧٧م .
- زهر الأكم في الأمثال والحكم للحسن اليوسي ، ت د . محمد الأخضر - ط . الأولى - دار الثقافة - الدار البيضاء ١٤٠١هـ .
- السبعة ففي القراءات لابن مجاهد ، ت . د . شوقي ضيف - دار المعارف بمصر ١٩٧٢م .
- سر صناعة الإعراب لابن جني ، ت . مصطفى السقا وجماعة - ط . الأولى - البابي الحلبي ١٣٧٤هـ .

- سرور النفس بمدارك الحواس الخمس للتيفاشي ، تهذيب ابن منظور ، ت د . إحسان عباس - ط . الأولى - المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت ١٤٠٠هـ .
- سنن ابن ماجه ، ت . محمد فؤاد عبدالباقي - دار إحياء التراث العربي - بيروت ١٣٩٥هـ .
- سنن النسائي بشرح جلال الدين السيوطي ، ط . الأولى - المطبعة المصرية بالأزهر ١٣٤٨هـ .
- سنن الترمذي للإمام محمد بن عيسى الترمذي ، ت عبدالرحمن محمد عثمان - ط . الأولى - دار الفكر - بيروت ١٤٠٠هـ .
- سنن أبي داود لأبي داود سليمان بن الأشعث ، ت . محمد محمي الدين عبدالحميد - دار إحياء السنة النبوية (بدون) .
- شذا العرف في فن الصرف للشيخ أحمد الحملاوي ، ط . (١٧) م . مصطفى البابي الحلبي ١٣٨٨هـ .
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي - دار الأفاق الجديدة . بيروت (بدون) .
- شراب الراح فيما يتوصل به للعزي والمراح للشيخ عمر الطرابيشي ، ت د . البدراوي زهران . ط . الأولى - دار المعارف ١٩٨١م .
- شرح أبيات سيبويه لأبي جعفر النحاس ، ت . أحمد خطاب - المكتبة العربية بحلب ١٩٧٤م .
- شرح أبيات مغني اللبيب لعبد القادر البغدادي ، ت . عبدالعزيز رباح ، وأحمد دقاق - دار المأمون بدمشق ١٣٩٨هـ .
- شرح أدب الكاتب لأبي منصور الجواليقي ، مكتبة القدس ١٣٥٠هـ .
- شرح أسماء الله الحسنى لفخر الدين الرازي ، ت . طه عبدالرؤوف سعد - مكتبة الكليات الأزهرية ١٤٠٠هـ .

- شرح أشعار الهذليين لأبي سعيد السكري ، ت . عبد الستار فرج . مطبعة المدني بالقاهرة ١٣٨٤هـ ..
- شرح الأشموني على الألفية = منهج السالك .
- شرح ألفية ابن مالك الناظم ، منشورات ناصر خسرو . بيروت (مصورة عن طبعة ١٣١٢هـ)
- شرح المرادي على الألفية = توضيح المقاصد .
- شرح أمثلة سيبويه للعطار تلخيص الجواليقي ، ت . د . صابر أبو السعود - مكتبة الطليعة بأسيوط ١٣٩٩هـ .
- شرح التسهيل لابن مالك ، ت . د . عبدالرحمن السيد . مطابع سجل العرب ١٩٧٤م .
- شرح التسهيل لابن عقيل = المساعد .
- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ، ت . د . صاحب أبو جناح - طبع دار الكتب - جامعة الموصل - العراق ١٩٨٠م .
- شرح ديوان أمية بن أبي الصلت ، تعليق سيف الدين الكاتب ، وأحمد عصام الكاتب - دار مكتبة الحياة - بيروت ١٩٨٠م .
- شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ، نشر . أحمد أمين ، وعبدالسلام هارون - الطبعة الثانية . مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة ١٩٦٧م .
- شرح ديوان زهير بن أبي سلمى صنعه أبي العباس ثعلب ، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية - نشر الدار القومية بالقاهرة ١٣٨٤هـ.
- شرح شافية ابن الحاجب للرضي ، ومعه شرح شواهد الشافية للبغدادي - ت . محمد نور الحسن وزميله - دار الكتب العلمية - بيروت ١٩٧٥م .

- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام ، ت . محمد محي الدين عبدالحميد م . السعادة بمصر (بدون) .
- شرح شواهد شرح التحفة الوردية لعبدالقادر البغدادي ، ت . نظيف محرم خواجه ـ مطبعة كلية الآداب جامعة استانبول ١٣٩٨هـ .
- شرح شواهد شروح الألفية للعيني = المقاصد النحوية .
- شرح شواهد ابن عقيل للألفية للجرجاني ، ط . الثانية م . الحلبي ١٩٣٧م .
- شرح شواهد الكشاف لمحب الدين أفندي ، انتشارات أفتاب تهران ـ دار الفكر ـ بيروت (بدون) .
- شرح شواهد المغنى لجلال الدين السيوطي ، تصحيح الشنقيطي ـ مكتبة الحياة ـ بيروت (بدون) .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ت . محمد محي الدين عبد الحميد دار الكتاب العربي ـ بيروت ط . (١٤) . ١٩٦٤م .
- شرح عمدة الحافظ وعدّة اللافظ لابن مالك ، ت . عدنان الدوري ـ مطيعة العاني ـ بغداد ١٣٩٧ هـ .
- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لأبي بكر الأنباري ، ت . عبدالسلام هارون ـ دار المعارف بمصر ١٩٦٩م .
- شرح القصائد العشر للتبريزي ، ت . د . فخر الدين قباوة ـ دار الأصمعي ـ حلب ١٣٩٣هـ .
- شرح قصيدة كعب بن أبي زهير للتبريزي ، ت . ف . كرنكو . دار الكتاب الجديد ـ بيروت ١٣٨٩هـ .
- شرح الكافية في النحو لرضي الدين الاستراباذي ، دار الكتب العلمية ـ بيروت (بدون) .

- شـرح الكوكب المنير (في أصـول الفقه) لابن النجـار الحـنبلي ، ت . د . محمد الزحيلي ، و د . نزية حماد - مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ١٤٠٠هـ .
- شرح اللمحة البدرية في علم العربية لابن هشام ، ت . د . هادي نهر - مطبعة الجامعة المستنصرية - بغداد ١٩٧٧م .
- شرح المعلقات السبع للزوزني ، ط . الثانية بمكتبة المعارف - بيروت ١٩٧٥م .
- شرح المفصل لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش ، طبع عالم الكتب - بيروت ، ومكتبة المثنى بالقاهرة (بدون) .
- شرح المفضليات للتبريزي ، ت ، علي البجاوي - دار نهضة مصر ١٩٧٧م
- شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ، ت خالد عبد الكريم - المطبعة العصرية بالكويت ١٩٧٧م .
- شرح المقصور والممدود لابن دريد ، ت . ماجد الذهبي وزميله - دار الفكر بدمشق ١٤٠٢هـ .
- شرف الطالب في أسنى المطالب لابن قنفذ ضمن كتاب : (ألف سنة من الوفيات في ثلاثة كتب) ، ت . محمد حجي - دار المغرب للتأليف - الرباط ١٩٧٦م .
- شعر أبي زيد الطائي ، ت د . نوري القيسي . طبع المعارف - بغداد ١٩٦٧م .
- شعر الأحوص الأنصاري ، ت . د . عادل سليمان جمال - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧م .
- شعر الأشهب بن رميلة ، ت . نوري القيسي ضمن مجلة معهد المخطوطات العربية بالكويت ، المجلد الأول ١٤٠٢هـ .
- شعر خفاف بن ندبة السلمي ، ت . نوري القيسي - طبع المعارف - بغداد ١٩٦٧م .

- شعر الراعي النميري ، ت . نوري القيسي ، وهلال ناجي - م . المجمع العلمي العراقي ١٤٠٠هـ .
- شعر زهير بن أبي سلمى صنعة الأعلم الشنتمرى ، ت د . فخر الدين قباوة . ط . الثالثة - دار الآفاق الجديدة - بيروت ١٤٠٠هـ .
- شعر عبدالله بن الزبعري للدكتور يحيى الجبوري ، ط . الثانية - مؤسسة الرسالة - بيروت ١٤٠١هـ .
- شعر عروة بن أذينة للدكتور يحيى الجبوري ، مكتبة الأندلس - بغداد ١٣٩٠هـ .
- شعرعمرو بمن معديكرب الزبيدي ، ت . مطابع الطرابيشي - مطبوعات مجمع اللغة العربية يدمشق ١٣٩٤هـ .
- شعر الكميت بن زيد الأسدي ، جمع د . داود سلوم - مكتبة الأندلس - بغداد ١٩٦٩م .
- شعر النابغة الجعدي ، جمع عبدالعزيز رباح - المكتب الإسلامي - بيروت ط . الأولى (بدون) .
- شعر النمر بن تولب ، صنعه د . نوري القيسي - مطبعة المعارف - بغداد ١٩٦٩م .
- شعر يزيد بن معاوية ، ت صلاح الدين المنجد - دار الكتاب الجديد - بيروت ط . الأولى ١٩٨٢م .
- الشعر الأموي في خراسان والبلاد الإيرانية ، تأليف د . الهادي حموده الغزى - الدار التونسية للنشر - تونس ١٣٩٦هـ .
- الشعر والشعراء لابن قتيبة ، ت . أحمد محمد شاكر - دار المعارف بمصر ١٩٦٦م .
- شعراء بني قشير في الجاهلية والإسلام حتى آخر العصر الأموي ، جمع د . عبدالعزيز الفيصل - مطبعة البابي الحلبي ١٣٩٨هـ .

- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك ، ت . محمد فؤاد عبدالباقي - عالم الكتب - بيروت ١٣٧٦هـ .
- شواهد الشعر في كتاب سيبويه للدكتور خالد عبدالكريم جمعة ، ط . الأولى - مكتبة دار العروبة بالكويت ١٤٠٠هـ .
- الصاحبي لأبي الحسن أحمد بن فارس ، ت . السيد أحمد صقر - مطبعة عيسى البابي الحلبي ١٩٧٧م .
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية لإسماعيل بن حماد الجوهري ، ت . الأستاذ أحمد عبد الغفور عطار - دار العلم للملايين - بيروت ١٣٩٩هـ .
- صحيح البخاري لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري ، طبعة بالأوفست عن طبعة دار الطباعة العامرة بإستانبول ١٣١٥هـ .
- صحيح مسم لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري ، دار المعرفة - بيروت - مصورة عن طبعة المطبعة العامرة ١٣٣٤هـ .
- ضحي الإسلام لأحمد أمين ، ط . الأسعة - مكتبة النهضة المصرية ١٩٧٧م .
- ضرائر الشعر لابن عصور الإشبيلي ، ت . السيد إبراهيم محمد - دار الأندلس - بيروت ١٩٨٠م .
- ضرائر الشعر لأبي عبد الله القيرواني ،د. محمد زغلول سلام و د. محمد مصطفى هدارة - منشاة المعارف بالاسكندرية ١٩٧٣م.
- الضرائر ومايسوغ للشاعر دون الناثر محمود شكرى الألوسى - المطبعة السلفية بمصر ١٣٤١هـ .
- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع لشمس الدين السخاوى القاهرة ١٣٥٥هـ .
- طبقات الحفاظ لجلال الدين السيوطى ، على محمد عمر - ط. الأولى - مكتبة وهبة - القاهرة ١٣٩٣هـ .

- طبقات الشافعية لأبى بكر بن هداية الله الحسينى ، عادل نويهض ط. الثانية - دار الأفاق الجديدة - بيروت ١٩٧٩م.
- طبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين أبي نصر عبد الوهاب السبكى ، د. محمود الطناحى وعبد الفتاح الحلو - ط . الأولى - مطبعة عيسى البابى الحلبى ١٣٨٣ هـ .
- طبقات الشافعية لجمال الدين عبد الرحيم الأسنوى ، عبد الله الجبورى - دار العلوم بالرياض ١٤٠١ هـ .
- طبقات الفقهاء لأبى إسحاق الشيرازى الشافعى ، د. إحسان عباس - دار الرائد العربى - بيروت ١٩٧٠م .
- طبقات القراء للجزرى = غاية النهاية .
- طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحى ، محمود محمد شاكر . مطبعة المدنى ١٩٧٤م .
- طبقات المفسرين لشمس الدين الداودى ، على محمد عمر - مطبعة الاستقلال الكبرى بمصر ١٣٩٢هـ .
- طبقات المفسرين لجلال الدين السيوطى ، على محمد عمر- مطبعة الحضارة العربية بمصر ١٣٩٦ هـ .
- طبقات النحويين لأبى بكر الزبيدى . ت . محمد أبو الفضل إبراهيم - دار المعارف بمصر ١٩٧٣م.
- الطرائف الأدبية ، عبد العزيز الميمنى - دار الكتب العلمية - بيروت (بدون) .
- العباب الزاخر واللباب الفاخر للصاغانى . ت . محمد حسن آل ياسين - مطبعة المعارف - بغداد ١٣٩٧هـ .

- عبث الوليد لأبي العلاء المعرى ، ط. الثامنة ـ مكتبة النهضة المصرية (بدون).

- العبر في خبرمن غبر لشمس الدين الذهبى ، صلاح الدين المنجد ـ طبع حكومة الكويت ١٩٦٠ م .

- أبوعثمان المازنى ومذاهبه في الصرف والنحو ، د . رشيد عبد الرحمن العبيدى ـ مطبعة سلمان الأعظمى ـ بغداد ١٣٨٩هـ .

- العقد الفريد لأبي عمر أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسى شرح وضبط أحمد أمين وزميليه ـ ط . الثانية ـ مطبعة لجنة التأليف ١٣٩٣هـ .

- علل التثنية لابن جنى ؛ عبد القادر المهيرى ـ ضمن حوليات الجامعة التونسية العدد الثانى ١٩٦٥م .

- أبو على الفارسى للدكتور عبد الفتاح شلبى ـ دار نهضة مصر للطباعة والنشر ١٣٨٨هـ .

- العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده لابن رشيق القيروانى ، محمد محى الدين عبد الحميد ـ دار الجيل ـ بيروت ١٩٧٢م.

- عيسى بن عمر الثقفى نحوه من خلال قراءاته صباح السالم ـ مؤسسة الأعلمى ـ بيروت ١٣٩٥هـ .

- العين للخليل بن أحمد الفراهيدى ، د.عبد الله درويش . مطبعة العانى ـ بغداد ١٣٨٦هـ .

- عيون الأخبار لأبى محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٣م .

- العيني = المقاصد النحوية .

- غاية النهاية في طبقات القراء لشمس الدين محمد بن الجزرى ، عنى بنشره ج. برجستراسر ـ ط. الأولى ـ مكتبة الخانجى بمصر ١٣٥١هـ .

- الغيث المسجم في شرح لامية العجم لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدى دار الكتب العلمية - بيروت ١٩٧٥م .

- الفائق في غريب الحديث لجارالله الزمخشرى ، على البجاوى ، ومحمد أبوالفضل إبراهيم - مطبعة عيسى البابى الحلبى - ط. الثانية ١٩٧١م .

- الفاخر لأبى طالب المفضل بن سلمة بن عاصم ، ت . عبد العليم الطحاوى - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٤م .

- الفاضل في اللغة والأدب لأبي العباس المبرد ، ت . عبد العزيز الميمني. مطبعة دار الكتب المصرية ١٣٧٥ هـ .

- فحولة الشعراء للأصمعى ، ت . ش . تورى - ط. الأولى - دار الكتاب الجديد - بيروت ١٣٨٩ هـ

- فرحة الأديب لأبي محمد الأعرابى الملقب بالأسود الغندجانى ، ت . د. محمد على سلطانى - دار قتيبة للطباعة والنشر - دمشق ١٤٠١هـ

- الفروق في اللغة لأبى هلال العسكرى ، ط . الأولى - دار الآفاق الجديدة - بيروت ١٣٩٣هـ .

- فصل المقال في شرح كتاب الأمثال لأبى عبيد البكرى ، ت. د . إحسان عباس ، و عبد المجيد عابدين - مؤسسة الرسالة - بيروت ١٣٩١هـ

- الفصول الخمسون لابن معط ، ت . د. محمود محمد الطناحى - مطبعة عيسى البابى الحلبى ١٩٧٧م.

- الفهرست لابن النديم ، دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت ١٣٩٨هـ

- القاموس المحيط لمجد الدين الفيروز ابادى ، مطبعة البابى الحلبى - ط . الثانية - ١٣٧١ هـ .

- القطع والائتناف لابى جعفر النحاس ، ت . د . أحمد خطاب العمر - ط . الأولى - مطبعة العانى بغداد ١٣٩٨ هـ .

- القلب والابدال لابن السكيت :

(أ) طبعة (ضمن الكنز اللغوى) بعناية أوغست هفنر - بيروت ١٩١٣ م .

(ب) تحقيق ، د . حسين محمد شرف - الهيئة العامة لمطابع الأميرية - القاهرة ١٣٩٨هـ .

- قواعد الشعر لأبي العباس ثعلب . ت . د. محمد عبد المنعم خفاجى - مطبعة البابى الحلبى - ط . الأولى ١٣٦٧ هـ .

- القوافى وما اشتقت ألقابها منه لأبى العباس المبرد ت ، د. رمضان عبد التواب - مطبعة جامعة عين شمس ١٩٧٢م .

- القوافى لأبى يعلى التنوخى ، ت . عونى عبد الرؤوف - مكتبة الخانجى بمصر ١٩٧٥ م .

- الكافى فى العروض والقوافى للتبريزى ، ت . الحسانى حسن عبد الله . دار الكتاب العربى للطبعة والنشر - القاهرة ١٩٦٩م .

- الكامل لأبى العباس المبرد ، ت . محمد أبو الفضل إبراهيم ، والسيد شحاته - مطبعة نهضة مصر (بدون).

- الكتاب لأبى بشر عمرو المشهور بسيبويه :

(أ) ط. الأولى بالمطبعة الأميرية ببولاق مصر ١٣١٦ هـ .

(ب) طبعة الأستاذ عبد السلام هارون - دار القلم بالقاهرة ١٣٨٥ هـ.

- كشاف إصطلاحات الفنون لمحمد على الفاروقى التهانوى (الجزء الرابع) ، ت . د. لطفى عبد البديع - الهيئة العامة للكتاب ١٩٧٧م.

- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل للزمخشرى دار الفكر - بيروت (بدون) .

- كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون لحاجى خليفة أعادت طبعه بالأوفست - مكتبة المثنى - بغداد

- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها لمكى بن أبي طالب ، ت . محى الدين رمضان - مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٤هـ.

- كنز الحفاظ في تهذيب الألفاظ للتبريزى، ضبطه الأب لويس شيخو اليسوعى - المطبعة الكاثوليكية - بيروت ١٨٩٥م .

- كنى الشعراء ومن غلبت كنيته على اسمه لأبى جعفر محمد بن حبيب، ت . عبد السلام هارون ضمن (نوادر المخطوطات) - البابى الحلبى ١٩٧٣م.

- اللامات لأبى الحسن الهروى ، ت . يحيى علوان - الكواكب ١٤٠٠هـ

- اللباب في تهذيب الأنساب لابن الأثير الجزرى ، مكتبة المثنى - بغداد (بدون) .

- لسان العرب لجمال الدين ابن منظور دار صادر - بيروت ١٣٨٨هـ .

- لطائف الاشارات لفنون القراءات لشهاب الدين القسطلانى ، ت . عامر عثمان ، ود . عبد الصبور شاهين - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة ١٣٩٢هـ .

- اللمع في العربية لابن جنى ، ت . د. حسين محمد محمد شرف - عالم الكتب بالقاهرة ط . الاولى ١٣٩٩ هـ .

- لمع الأدلة في أصول النحو لأبى البركات الأنبارى ، ت . سعيد الافغانى (مطبوع مع الإغراب في جدل الاعراب) .

- ليس في كلام العرب لا بن خالويه ، ث . أحمد عبد الغفور عطار. دار العلم للملايين - بيروت - ١٣٩٩.

- ما تلحن فيه العامة لأبى الحسن على بن الكسائى ، ت . د . رمضان عبد التواب - ط. الأولى - مكتبة الخانجي ، ودار الرفاعى بالرياض ١٤٠٣ هـ .

- ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ، ت . هدى قراعة - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٣٩١هـ .

- المؤتلف والمختلف لأبى القاسم الحسن بن بشر الأمدى ، ت . عبد الستار أحمد فراج - عيسى البابى ١٣٨١هـ.

- مبادئ اللغة للإمام أبي عبد الله الإسكافى ، ت . السيد محمد النعسانى - ط. الأولى - مطبعة السعادة بمصر ١٣٢٥هـ

- المبهج في تفسير أسماء شعراء ديوان الحماسة لابن جنى - مطبعة الترقي - دمشق ١٣٤٨ هـ .

- مجاز القرآن لأبى عبيدة ، ت . محمد فؤاد سزكين - مكتبة الخانجى بمصر ١٣٧٤ هـ .

- مجالس ثعلب لأبى العباس ثعلب ، ت . عبد السلام هارون ط. الثانية - دار المعارف بمصر ١٩٦٠م.

- مجالس العلماء للزجاجى ، ت . عبد السلام هارون - الكويت ١٩٦٢م.

- المجتنى لابن دريد . ط. الأولى - دار الفكر بدمشق ١٣٩٩هـ .

- مجمع الأمثال للميدانى ، ت . محمد أبو الفضل إبراهيم عيسى البابى الحلبى ١٩٧٧ م ،

- المحاجاة بالمسائل النحوية ، ت . د. بهجة الحسينى - مطبعة أسعد - بغداد ١٩٧٣م .

- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها لابن جني ، ت . على النجدى ناصف وزميليه ـ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٣٨٦هـ .

- المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده (١ـ٧) ، ت . مجموعة من الأساتذة ـ مصطفى البابى الحلبى ١٣٧٧هـ .

- مختارات شعراء العرب لابن الشجرى ، ت . على محمد البجاوى - مطبعة نهضة مصر ـ القاهرة ١٩٧٥م .

- مختار الصحاح للإمام الرازى عناية محمود خاطر ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٦ م .

- المخصص لابن سيّده . دار الفكر ـ بيروت (بدون)

- المدخل إلى تقويم اللسان لابن هشام اللخمى ، ت . د. حاتم صالح الضامن . ضمن (مجلة المورد المجلد العاشر العددان ٣ ـ ٤) - دار الحرية للطباعة ـ بغداد ١٤٠٢ هـ .

- المدارس النحوية ، ت . الدكتور شوقى ضيف ـ ط . الثانية ـ دار المعارف بمصر ١٩٧٢ م .

- مدرسة البصرة النحوية ، ت . عبد الرحمن السيد ـ ط ، الاولى - سجل العرب ١٩٦٨ م .

- مدرسة الكوفة ، ت . د . مهدى المخزومى ـ ط . الثانية ، مصطفى البابى الحلبى ١٣٧٧هـ .

- المذكر والمؤنث لأبى بكر الأنبارى ، ت . د. طارق الجنابى، مطبعة العانى ـ بغداد ١٩٧٨ م .

- المذكر والمؤنث لأبى العباس المبرد ، ت . د. رمضان عبد التواب ، و د . صلاح الدين الهادى ـ مطبعة ، دار الكتب ١٩٧٠م .

- مراتب النحويين لأبي الطيّب اللغوي ، ت . محمد أبو الفضل إبراهيم - دار نهضة مصر ١٣٩٤ هـ .

- مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع لصفى الدين عبد المؤمن البغدادى (وهو مختصر معجم البلدان)، ت . على محمد البجاوى - ط. الأولى - دار المعرفة - بيروت ١٣٧٣هـ .

- المرتجل لابن الخشاب ، ت . علي حيدر - دار الحكمة بدمشق ١٣٩٢ هـ .

- المرصع لمجد الدين ابن الأثير ، ت . د. إبراهيم السامرائى - مطبعة الإرشاد - بغداد ١٣٩١هـ .

- المزهر في علوم اللغة لجلال الدين السيوطى ، ت . محمد أبوالفضل إبراهيم وزميليه . مطبعة البابى الحلبى (بدون) .

- مسائل خلافية في النحو لأبي البقاء العكبرى ، ت . د. محمد خير الحلوانى - ط. الثانية - دار المأمون للتراث بدمشق (بدون).

- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، ت . د. محمد كامل بركات - مركز البحث العلمى بجامعة أم القرى ١٤٠٠هـ.

- المستقصى في أمثال العرب لجار الله محمود الزمخشرى، ط. الثانية - دار الكتاب العلمية - بيروت ١٣٩٧هـ .

- المسلسل في غريب لغة العرب لأبى طاهر التميمى، ت . محمد عبد الجواد - وزارة الثقافة والإرشاد القومى بمصر ١٣٧٧ هـ

- مسند الإمام أحمد بن حنبل (وبهامشه منتخب كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال) ، ط. الثانية - المكتب الاسلامى - بيروت ١٣٩٨ هـ .

- المشترك اللغوى نظريةً وتطبيقًا. للدكتور توفيق محمد شاهين - ط. الأولى - مطبعة الدعوة الإسلامية بالقاهرة ١٤٠٠هـ

- المشترك وضعا والمفترق صقعا لياقوت الحموى ، ت. فستنفيلد - طبع في جوتنجن ١٨٤٦م .
- مشكل إعراب القرآن لمكي بن طالب ، ت . د. حاتم الضامن - دار الحرية - بغداد ١٣٩٥هـ .
- المصطلح النحوي ، عوض القوزي . مطبوعات جامعة الرياض، (جامعة الملك سعود حالياً) ١٤٠١هـ .
- المعارف لابن قتيبة . ت . د . ثروت عكاشة - ط . الثانية - دار المعارف بمصر ١٩٦٩م .
- معني الحروف للرماني . ت . د . عبدالفتاح شلبي . مطبعة العالم العربي - القاهرة ١٩٧٣م .
- معاني القرآن للأخفش الأوسط . ت . د . فائز فارس - ط . الثانية ١٤٠١هـ .
- معاني القرآن للفراء . ت . أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار (الجزء الأول) ، ط . الأولى مطبعة دار الكتب ١٩٥٥م ، والجزء الثاني . ت . محمد على النجار - مطابع سجل العرب - القاهرة ١٩٦٦م . والجزء الثالث . د . عبد الفتاح شلبي - مطابع الهيئة المصرية للكتاب ١٩٧٢م .
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج ، ت . د . عبدالجليل عبده شلبي - المكتبة العصرية - صيدا ١٩٧٣م .
- معاهد التنصيص للشيخ عبدالرحيم بن أحمد العباسي . ت . محمد محي الدين عبدالحميد - مطبعة السعادة بمصر ١٩٤٧م .
- معجم شواهد العربية ، عبد السلام هارون - ط . الأولى - مكتبة الخانجي ١٣٩٢هـ .

- معجم المؤلفين ، وضع عمر رضا كحالة - دار إحياء التراث العربي - بيروت ١٣٧٦هـ .

- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ، وضعه محمد فؤاد عبدالباقي - مصورة عن طبعة دار الكتب ١٩٤٥م .

- المعجم المفهرس للألفاظ الحديث . نشرة : د . أ . ي . ونسنك - ليدن ١٩٣٦م .

- معجم مقاييس اللغة لابن فارس . ت . عبد السلام هارون - مطبعة مصطفى البابي الحلبي - ط . الثانية ١٣٨٩هـ .

- المعرب من الكلام الأعجمي للجواليقي . ت . أحمد محمد شاكر . مطبعة دار الكتب المصرية - ط . الثانية ١٣٨٩هـ .

- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار للذهبي . ت . محمد سيد جاد الحق - ط . الأولى - دار الكتب الحديثة بمصر (بدون) .

- معلقة عمرو بن كلثوم بشرح أبي الحسن بن كيسان . ت . د . محمد إبراهيم البنا - ط . الأولى - دار الاعتصام - القاهرة ١٤٠٠هـ .

- المعيار في أوزان الأشعار لأبي بكر محمد الشنتريني الأندلسي . ت . د . محمد رضوان الداية - ط . الأولى - دار الأنوار - بيروت ١٣٨٨هـ .

- المغنى في ضبط أسماء الرجال ومعرفة كني الرواة وألقابهم وأنسابهم للشيخ محمد طاهر الهندي - دار الكتاب العربي - بيروت ١٣٩٩هـ .

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام ، ت . د . مازن المبارك وزميله . ط . الأولى - دار الفكر - دمشق ١٣٨٤هـ .

- مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم لطاش كبرى زاده . مطبعة الاستقلال الكبرى بالقاهرة ١٩٦٨م .

- المفصل في علم العربية للزمخشري . ط . الثانية - دار الجيل - بيرت (بدون) .
- المفصل في الألفاظ الفارسية المعربة ، وضعه د . صلاح الدين المنجد، انتشارات بنياد فرينك إيران - ط . الأولى ١٣٩٨هـ .
- المفضليات للمفضل الضبي ، ت . أحمد محمد شاكر وعبدالسلام هارون ، ط . السادسة - دار المعارف ١٩٧٩م .
- المقاصد لنحوية في شرح شواهد شروح الألفية للبدر العيني بحاشية خزانة الأدب - طبعة بولاق ١٣٩٩هـ .
- المقتضب لأبي العباس المبرد . ت . محمد عبدالخالق عضيمة . المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة ١٣٩٩هـ .
- المقرب لابن عصفور . ت . أحمد عبدالستار الجواري وعبدالله الجبوري - مطبعة العاني - بغداد ١٣٩١هـ .
- المقصور والممدود لنفطويه . ت . د . حسن شاذلي فرهود - المطبعة العربية الحديثة بالقاهرة ١٤٠٠هـ .
- الممدود والمقصور لأبي الطيب الوشاء . ت . د . رمضان عبد التواب - مكتبة الخانجي بمصر ١٩٧٩م .
- منتخب كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال لعلي بن حسام الدين الشهير بالهندي بهامش مسند الإمام أحمد بن حنبل . ط . الثانية - المكتب الإسلامي - بيروت ١٣٩٨هـ .
- منثور الفوائد لأبي البركات الأنباري . ت . د . حاتم الضامن - ضمن (مجلة المورد - المجلد العاشر العدد ٣) - دار الحرية - بغداد ١٤٠١هـ .
- المنجد في اللغة لأبي الحسن الهنائي المشهور بكراع . ت . د . أحمد مختار عمر وضاحي عبدالباقي - مطبعة الأمانة بالقاهرة - عالم الكتب ١٣٩٦هـ .

- المنصف شرح ابن جنى لكتاب التصريف للمازني . ت . إبراهيم مصطفى ، وعبدالله الأمين ـ ط . الأولى ـ البابي الحلبي ١٣٧٣هـ .

- منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية ، عبد الأمير محمد أمين الورد ـ ط . الأولى ـ مؤسسة الأعلمي ـ بيروت ١٣٩٥هـ .

- منهج السالك إلى ألفية ابن مالك للأشموني . مطبعة عيسى الحلبي (بدون) .

- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك لأبي حيان . ت . سدني جليزر ـ أمريكا ١٩٤٧م .

- الموشى أو الظرف والظرفاء لأبي الطيب الوشاء ، دار بيروت ١٤٠٠هـ .

- الموجز في النحو لابن السراج . ت . مصطفى الشويمي ، وبن سالم دامرجي . مطابع بدران ـ بيروت ١٣٨٥هـ .

- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لابن تغرى بردي . مطبعة دار الكتب المصرية ١٣٥٨هـ .

- نزهة الألباء في طبقات الأدباء لابن الأنباري . ت . محمد أبو الفضل إبراهيم ـ مطبعة المدني ١٣٨٦هـ .

- النشر في القراءات العشر لابن الجزري . مطبعة مصطفى محمد بمصر (بدون) .

- نصرة الثائر على المثل السائر لصلاح الدين خليل الصفدي . ت . محمد علي سلطاني ـ مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق (بدون) .

- نظام الغريب في اللغة للأديب عيسى بن إبراهيم الربعي . ت . محمد الأكوع ـ دار المأمون للتراث ـ بيروت ١٤٠٠هـ .

- نقائض جرير والأخطل . ت . انطون صالحاني - المطبعة الكاثوليكية - بيروت ١٩٢٢م .

- النقائض : نقائض جرير والفرزدق لأبي عبيدة معمر بن المثنى . مطبعة بريل في مدينة ليدن ١٩٠٩م .

- النهر الماد من البحر لأبي حيان بهامش البحر المحيط . ط . الثانية . دار الفكر للطباعة والنشر ١٣٩٨هـ .

- النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري . ت . د . محمد عبدالقادر أحمد - دار الشروق - بيروت ١٤٠١هـ .

- هدية العارفين - إسماعيل بن محمد البغدادي . طبعة المعارف الجليلة باستانبول ١٩٥١م .

- همع الهوامع لجلال الدين السيوطي . طبع بعناية السيد محمد بدر الدين النمساني - دار المعرفة - بيروت (بدون) .

- الواضح في علم العربية لأبي بكر الزبيدي . ت . د . أمين علي السيد دار المعارف بمصر ١٩٧٥م .

- الوافي بالوفيات لصلاح الدين خليل بن أبيك الصفدي . ت . مجموعة من العلماء - يطلب من دار النشر فرانز شتايز بفسبادن ١٣٨١هـ .

- الوجيز في علم التصريف لابن الأنباري عبد الرحمن بن محمد . ت . د . علي حسين البواب - نشر دار العلوم بالرياض ١٩٨٢م .

- الورقة لابن الجراح . ت . د . عبدالوهاب عزام وعبدالستار أحمد فراح ، ط . الثانية - دار المعارف بمصر (بدون) .

- الوسيط في الأمثال لأبي الحسن الواحدي . ت . د . عفيف محمد عبدالرحمن - الويت ١٣٩٥ .

- الوفيــات لابن قنفـذ القسنطينـي . ت . عـادل نويهض ـ ط . الثـانيـة ـ دار الأفاق الجديدة ـ بيروت ١٩٧٨م .

- وفيات الأعيان وأنباء الزمان لابن خلكان . ت . د . إحسان عباس ـ دار صادر ـ بيروت ١٣٩٨ .

* * *

١٤ ـ فهرس الدراسة

الصفحة

الصفحة

* * *

١٥ ـ فهرس الموضوعـــات

الموضوع — الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة



فهرس الجزء الثاني من الصفوة الصفية

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة



١٦ـ فهرس الفهارس

الصفحة

* * *